

سُبُلُ السَّيِّدِ الْإِسْلَامِ
شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ
مَنْ جَمَعَ أدِلَّةَ الْأَحْكَامِ

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ الْيَمِينِيِّ الصَّنْعَانِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٢ هـ

مَقَّ نَصْرُهُ وَفَرَّجَ أَمْرَهُ وَرَقَّ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ
خَلِيلَ مَأْمُونٍ شَيْخَا

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

دارُ الْمَعْرِفَةِ
بِزُوت - لُبْنَان

جميع الحقوق محفوظة للناسِ
الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م



مستديرة المطار، شارع البرجواي، ص ب ٧٨٧٦، تلفون : ٨٢٤٢٢-٨٢٤٢٠١، فاكس : ٦٠٢٢٨١، برفيا، معرفكار بيروت-لبنان
Airport Square, Bourjawi Street, P.O.Box 7876, Tel. 834332-834301, Fax: 603384 Beirut-Lebanon

الفهرست

٦	سند كتاب المؤلف
٨	منهج التحقيق
١٣	المقدمة
١٨	ترجمة الإمام

كتاب الطهارة

٢٣	باب : المياه
٢٣	طهارة البحر
٢٨	طهارة الماء
٣٦	اغتيال الرجل بفضل الرجل والعكس
٣٧	ولغ الكلب
٤٠	طهارة الهرة
٤٢	الحوت والجراد والكبد والطحال
٤٣	وقوع الذباب في الطعام
٤٥	باب : الآنية
٥٠	آنية الكفار
٥٢	تضييب الإناء بالفضة
٥٣	باب : إزالة النجاسة وبيانها
٥٤	لحوم الحمر الأهلية
٥٨	بول الغلام والجارية
٦٠	دم الحيض يصيب الثوب
٦١	باب : الوضوء

٦٢ فضل السواك
٦٤ الوضوء
٦٨ صفة مسح الرأس
٧٠ الاستنثار عند الاستيقاظ
٧٥ الأذنان هل هما من الرأس أم لا ؟
٨٧	باب : المسح على الخفين
٩٠ كيفية المسح وقدره
٩٥	باب : نواقض الوضوء
١٠٣ مس الذكر
١٠٥ الوضوء من القيء أو الرعاف أو العكس
١٠٦ الوضوء من لحوم الإبل
١١٠ النوم والوضوء
١١٢	باب : آداب قضاء الحاجة
١١٣ آداب دخول الخلاء
١١٦ الأماكن المنهي عنها
١١٨ الكلام عند قضاء الحاجة
١٢٦ الاستنجاء بالعظم والروث
١٣٠	باب : الغسل وحكم الجنب
١٣١ التقاء الختاتين
١٣٥ الغسل للجمعة
١٣٩ صفة غسل النبي ﷺ
١٤٥	باب : التيمم
١٥٤ المسح على الجبيرة
١٥٦	باب : الحيض
١٥٧ أحكام المستحاضة
١٦٢ الاستمتاع بالحائض

كتاب الصلاة

١٦٩ باب : المواقيت
-----	----------------------

١٧٨	الأوقات المنهي عنها
١٨٨	باب : الآذان
٢٠٩	باب : شروط الصلاة
٢٢٦	باب : سترة المصلي
٢٢٨	مرور الحمار والمرأة والكلب الأسود بين يدي المصلي
٢٣٣	باب : الحث على الخشوع في الصلاة
٢٤٢	باب : المساجد
٢٥٠	زخرفة المساجد وزينتها
٢٥٤	باب : صفة الصلاة
٢٨٦	أعضاء السجود
٣١٨	باب : سجود السهو وغيره
٣٢٨	سجود التلاوة

الفهرست

٥	باب : صلاة التطوع
٣١	باب : صلاة الجماعة والإمامة
٣٧	متابعة الإمام
٤٥	الأولى بالإمامة
٤٧	إمامة المرأة والرجل الفاسق
٥٩	باب : صلاة المسافرين والمريض
٧١	باب : الجمعة
٩٤	باب : صلاة الخوف
١٠٠	باب : صلاة العيدين
١٠٨	التكبير في صلاة العيدين
١١٥	باب : صلاة الكسوف
١٢٣	باب : صلاة الاستسقاء
١٢٨	استسقاء النبي ﷺ
١٣٢	باب : اللباس أي ما يحل منه وما يحرم

كتاب : الجنائز

١٤١	باب : في أحوال الموت
١٤٧	باب : في تكفين الميت وغسله
١٥٧	باب : في الصلاة على الجنازة والدعاء للميت
١٦٩	باب : في الدفن
١٨٠	باب : في زيارة القبور والنياحة على الميت

كتاب : الزكاة

١٩١	باب : فرض الزكاة
٢١٧	باب : صدقة الفطر
٢٢١	باب : صدقة التطوع
٢٣٠	باب : قسم الصدقات

كتاب : الصيام

٢٣٩	باب : فرض الصيام وأحكامه
٢٥٥	الكحل في الصيام
٢٥٦	من أكل ناسياً
٢٦٤	الصوم عن الغير
٢٦٥	باب : صوم التطوع وما نهى عن صومه
٢٧٦	باب : الاعتكاف وقيام رمضان

كتاب : الحج

٢٨٥	باب : فضله وبيان من فرض عليه
٢٨٩	حج الصبي
٢٩٠	الحج عن الغير
٢٩٧	باب : المواقيت
٣٠١	باب : وجوه الإحرام وصفته
٣٠٢	باب : الإحرام وما يتعلق به
٣٠٧	نكاح المحرم
٣٠٨	الصيد للمحرم
٣١٧	باب : صفة الحج ودخول مكة
٣٤٨	باب : الفوات والإحصار

الفهرست

كتاب : البيوع

٧	باب : شروطه وما نهى عنه
٢٤	بيع الغرر
٢٥	بيع القدر
٢٦	السلف والبيع
٣٠	النجش في البيع
٣٦	بيع الرجل على بيع أخيه
٤٠	حكم التسعير
٤٠	الاحتكار
٤٧	العقد الموقوف
٥١	الإقالة وشروطها
٥١	باب : الخيار
٥٥	باب : الربا
٦١	بيع الذهب بالذهب
٦٢	بيع الحيوان بالحيوان
٦٥	تحريم الرشوة
٦٧	تحريم المزينة
٦٩	باب : الرخصة في العرايا، وبيع الأصول والثمار
٧٦	أبواب : السلم والقرض والرهن
٨١	غلق الرهن
٨٣	باب : التفليس والحجر

٩٢	باب : الصلح
٩٥	أخذ المال بغير إذن
٩٦	باب : الحوالة والضمان
١٠٠	باب : الشركة والوكالة
١٠٥	باب : الإقرار
١٠٦	باب : العارية
١١٠	باب : الغصب
١١٥	باب : الشفعة
١١٩	الشفعة
١٢١	باب : القراض
١٢٢	باب : المساقاة والإجازة
١٢٩	باب : إحياء الموات
١٣٦	باب : الوقف
١٣٩	باب : الهبة، والعمرى، والرقبى
١٤٠	الرجوع في الهبة
١٤٥	الترغيب في الإهداء
١٤٧	باب : اللقطة
١٥٢	لقطة الذمي والمعاهد
١٥٣	باب : الفرائض
١٦٢	باب : الوصايا
١٦٩	باب : الوديعة

كتاب : النكاح

١٧١	باب : النكاح
١٨٩	اشتراط الولي
١٩٧	شروط النكاح أحق بالوفاء
٢٠٠	تحريم التحليل
٢٠١	نكاح الزاني والزانية
٢٠٣	باب : الكفاءة والخيار

٢١٣	فسخ النكاح بالعيب
٢١٦	باب : عشرة النساء
٢٢٤	السنة عند إتيان النساء
٢٢٥	المرأة إذا أغضبت زوجها
٢٢٧	تحريم وصل الشعر والوشم
٢٢٨	العزل
٢٣٢	باب : الصداق
٢٤١	باب : الوليمة
٢٤٣	إجابة الوليمة إذا دعي
٢٤٦	أيام الوليمة ثلاثة
٢٥٤	باب : القسم
٢٦١	باب : الخلع
٢٦٤	باب : الطلاق
٢٧٦	رفع إثم الناسي والخطيء والمكره
٢٨٤	باب : الرجعة
٢٨٦	باب : الإيلاء والظهار والكفارة
٢٨٨	أحكام الإيلاء
٢٩٧	باب : اللعان
٣٠١	الفرقة بين المتلاعنين
٣٠٧	باب : العدة والإحداد والاستبراء وغير ذلك
٣١٨	سكنى المتوفى عنها زوجها
٣١٨	عدة أم الولد
٣٢٨	ثبوت نسب الولد
٣٣١	باب : الرضاع
٣٤٠	باب : النفقات
٣٥٢	باب : الحضانة
٣٥٣	الأم أحق بحضانة ولدها ما لم تتزوج
٣٥٨	هل يحرم تعذيب الهرة

كتاب : الجنایات

٣٦٠	باب : الجنایات
٣٨٠	باب : الدیات
٣٨٧	تغلیظ الدیة
٣٩١	ثبوت دية أهل الذمة
٣٩٤	باب : دعوى الدم والقسامة
٣٩٩	باب : قتال أهل البغی
٤٠٥	باب : قتال الجاني ، وقتل المرتد

الفهرست

كتاب الحدود

٥	باب: حد الزنى
٢٤	باب: حد القذف
٢٨	باب: حد السرقة
٣٦	اعتراف السارق
٤٣	باب: حد الشارب، وبيان المسكر
٥٤	التداوي بالخمير
٥٥	باب: التغرير وحكم الصائل

كتاب: الجهاد

٦٣	باب: الجهاد
٧٥	قتل النساء والصبيان
٨٤	إقامة الحدود بالحرم
٩٤	المحافظة على الفبيء
١٠١	باب: الجزية والهدنة
١٠٩	باب: السبق والرمي

كتاب: الأطعمة

١١٣	باب: الأطعمة
١٢٤	باب: الصيد والذبائح

١٣٤	شروط الذبح
١٣٥	قتل الصبر
١٣٨	باب: الأضاحي
١٤٤	عيوب الأضحية
١٤٥	شروط الأضحية
١٤٩	باب: العقيقة

كتاب: الأيمان والنذور

١٥٥	باب: الأيمان والنذور
-----	-------	----------------------

كتاب: القضاء

١٩٤	باب: الشهادات
٢٠٣	باب: الدعاوى والبيّنات

كتاب: العتق

٢١٣	باب: العتق
٢٢٣	باب: المدبر، والمكاتب، وأم الولد

كتاب: الجامع

٢٢٩	باب: الأدب
٢٤٥	باب: البر والصلة
٢٦٠	باب: الزهد والورع
٢٧٥	باب: الترهيب من مساوئ الأخلاق
٣٠٨	باب: الترغيب في مكارم الأخلاق
٣١٠	الفقه في الدين
٣٢٠	باب: الذكر والدعاء

سُبُلُ السَّيِّدِ الْإِسْلَامِ
شرح بلوغ المرام
من جمع أدلة الأحكام

للسيخ الإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعائي
المتوفى سنة ١١٨٢ هـ

محق نصروحه وفرج أماديته ورقمه وعلّق عليه
خليل مأمون شَيْخًا

الجزء الأول

دار المعرفة
بيروت - لبنان

سندنا بكتاب المؤلف

يقول راجي رحمة الرحمن، خليل بن مأمون شيحا اللبناني، المعروف بالذنب والتقصير، أعانه الله ووالديه من سوء المصير؛ أروي كتاب: «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» بالسند المتصل إلى مؤلفه الإمام الحافظ ابن حجر الهمام، بالإجازة العامة، عن شيخنا العلامة، محدث الديار اللبنانية، الشيخ السيد الشريف حسين بن أحمد عسيران حفظه الله تعالى عن فضيلة المحدث السيد محمد العربي العزوزي الحسني المغربي الفاسي، أمين الفتوى في الديار اللبنانية، عن شيخه الحافظ المسند السيد محمد عبد الحي الكتاني الإدريسي الحسني المغربي الفاسي، عن الشهاب أحمد بن صالح السويدي البغدادي، عن السيد مرتضى، عن محمد بن سَنَّة، عن مولاي شريف، عن أركماش، عن سيد الحفاظ أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني مؤلف هذا الكتاب.

[ح] وأرويه عن شيخنا العلامة بركة هذا الزمان مسند الديار الحلبية، المحدث الشيخ أحمد بن محمد سَرْدَار الحلبي الشافعي أمتع الله به المسلمين، عن المحدث ومسند العصر الإمام الشيخ محمد ياسين الفاداني الحسني المكي الشافعي، عن شيخه المحدث العلامة السيد جعفر بن محمد الحداد والسيد منصور بن عبد الحميد الفلمباني المكي كلاهما عن والد الثاني السيد عبد الحميد بن محمود الفلمباني، عن أبيه المعمر السيد محمود بن كنان الفلمباني، عن المعمر الشيخ عبد الصمد بن عبد الرحمن الآشي الشهير بالفلمباني، عن السيد عماد الدين يحيى بن عمر مقبول الأهول الزبيدي، عن محمد بن عمر بن مبارك بحرق الحضرمي، عن السيد أحمد بن الحسين العيدروس

التريمي، عن السيد محمد بن علي خرد التريمي، عن المحدث الحافظ الشمس
محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري ثم المدني، عن شيخه المحدث الحافظ
المؤلف المؤرخ الكبير أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الكناني الشهير
بابن حجر العسقلاني القاهري المصري الشافعي رحمه الله تعالى مؤلف هذا
الكتاب.

منهج التحقيق

يعتبر هذا الكتاب القيم درة في تاج المكتبات الإسلامية، ومن المؤسف أنه حتى الآن لم تمتد إليه يد أمينة للتحقيق من نصوصه وضبطه وإخراجه بشكله الصحيح؛ لذلك ندبني الأخ السيد أبو عامر محمد فولادكار مع إخوانه الكرام أصحاب «دار المعرفة» الزاهرة إلى تحقيق هذا الكتاب النفيس، ولما أردت العمل فيه والاعتناء به، وجدت أنه قد طبع هذا الكتاب في مصر بتحقيق فضيلة الشيخ رضوان محمد رضوان، الذي قام بتحقيقها عن نسخة مطبوعة في الهند والتي طبعت في مصر سنة ١٣٧٣ هـ، والطبعة الثانية التي عني بتصحيحها والتعليق عليها فضيلة الشيخ حامد محمد الفقي والتي طبعت في مصر أيضاً سنة ١٣٥٢ هـ، والطبعة الثالثة التي قام بتحقيقها الأخ أسامة منيمه والتي طبعت في لبنان سنة ١٤١٢ هـ، وكانت هذه الأخيرة قد نقلت عن الطبعة التي قام بتصحيحها والتعليق عليها الشيخ حامد محمد الفقي فكانت كثيرة الأخطاء والتصحيحات فطبعت على عللها. فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير جزاء إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

وقد كان عملنا في هذا الكتاب على الوجه التالي :

- ١ - اعتمدنا النسخة الثانية، والتي رمزت إليها بكلمة (الأصل)، لكونها الأقدم عندي بأحدى وعشرين سنة من النسخة الأولى.
- ٢ - رجعنا إلى النسخة الأولى، والتي رمزت إليها بحرف (م)، لإثبات الخلاف الواقع بينها وبين الأصل التي أشرنا إليها في هوامش الكتاب.

٣ - وضعنا هاتين الحاصرتين [...] للدلالة على استدراك الخطأ وتصويب التصحيقات الموجودة وأشرنا إلى ذلك في الهامش.

٤ - وضعنا هاتين الحاصرتين [...] للدلالة على الزيادة المأخوذة من النسخة الأولى، وأشرنا إلى ذلك في الهامش.

٥ - وضعنا رقماً فوق الكلمة التي اختلفت بشكلها ومعناها بين النسختين، وأشرنا إلى ذلك في الهامش ووضعنا هاتين الحاصرتين (...) إذا كان الاختلاف أكثر من كلمة واحدة.

٦ - ورد في بعض الأحاديث في النسختين بعد ذكر الصحابي في النسخة الأولى بذكر (رضي الله عنه) وفي الثانية بعدم ذكرها، فلم أشر إلى ذلك في الهامش.

٧ - ورد أيضاً في بعض الأحاديث في النسختين بعد ذكر الصحابي عبد الله بن عمر على سبيل المثال: في النسخة الأولى: (رضي الله عنه)، وفي النسخة الثانية: (رضي الله عنهما)، فلم أشر إلى ذلك في الهامش.

٨ - قدمنا الكتاب بترجمة عن حياة المؤلف ابن حجر طيّب الله مثواه.

٩ - خرّجنا الأحاديث من كتبها المقررة بشكل أننا وضعنا رقم الحديث فقط أمام راوي الحديث.

١٠ - خرّجنا الآيات الكريمة.

١١ - قمنا بشرح المفردات الصعبة والمبهمة.

١٢ - رجعنا إلى الكتب التي أشار المؤلف إلى أنه أخذ من مؤلفيها مراتب الجرح والتعديل.

١٣ - قمنا بترقيم الكتب وترقيم الأبواب والأحاديث ترقيماً تسلسلياً كما أننا رقمنا كل حديث رقماً ثانياً بحسب وضعه تحت بابه.

١٤ - وضعنا في أعلى الصفحات ترويسات بأسماء الكتب والأبواب ليسهل

على الطالب الرجوع إلى مسألته .

١٥ - ميزنا قول الرسول ﷺ عن قول الصحابة والتابعين بخط أسود بارز .

ملاحظة : لم نضع بين يدي كتابنا هذا فهرساً أبجدياً للأحاديث النبوية الشريفة ؛ لأنه يعتبر كتاباً فقهياً على منهج المحدثين ، كما قرره مؤلفه - طيب الله مثواه - حيث أنه جمع فيه الأحاديث من مختلف كتب السنة الشريفة ، فالباحث والمُخَرِّجُ إذا أراد أن يبحث عن حديث ما ليخرجه فلن يعود ليخرجه من بلوغ المرام بل سيرجع إلى أمهات كتب السنة كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم والله هو المستعان وعليه التكلان .

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة المؤلف

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا. وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ سَارُوا فِي نُصْرَةِ دِينِهِ سِيرًا حَثِيثًا، وَعَلَى أَتْبَاعِهِمُ الَّذِينَ وَرَثُوا عِلْمَهُمْ - وَالْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ - أَكْرَمَ بِهِمْ وَارثًا وَمَوْرُوثًا.

(أَمَّا بَعْدُ) فَهَذَا مُخْتَصَرٌ يَشْتَمِلُ عَلَى أَصُولِ الْأَدِلَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ، لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، حَرَزْتُهُ تَحْرِيرًا بِالْغَا، لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ مِنْ بَيْنِ أَقْرَانِهِ نَابِغًا، وَيَسْتَعِينَ بِهِ الطَّالِبُ الْمُتَبَدِّي، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الرَّاغِبُ الْمُتَنَهِّي.

وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقِبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْأَثْمَةِ، لِإِرَادَةِ نَصْحِ الْأُمَّةِ. فَالْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبْنُ مَاجَهَ. وَبِالسَّتَةِ: مَنْ عَدَا أَحْمَدَ، وَبِالْخَمْسَةِ مَنْ عَدَا البُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا، وَقَدْ أَقُولُ الْأَرْبَعَةَ وَأَحْمَدُ، وَبِالْأَرْبَعَةِ مَنْ عَدَا الثَّلَاثَةَ الْأُولَى، وَبِالثَّلَاثَةِ مَنْ عَدَاهُمْ وَعَدَا الْأَخِيرَ. وَبِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَقَدْ لَا أَذْكَرُ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مُبَيَّنٌّ.

وَسَمَّيْتُهُ: (بُلُوغُ الْمَرَامِ، مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ)
وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ لَا يَجْعَلَ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ وَبَالًا، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْعَمَلَ بِمَا يُرْضِيهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منّ علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية، وتفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالبها العلية، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالمواهب اللدنية ﷺ، وعلى آله الذين حبهم ذخائر العقبي وهم خير البرية.

«وبعد». فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام، اختصرته عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه، قاصداً بذلك وجه الله، ثم التقريب للطالبيين والناظرين فيه، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنباً للإيجاز المخل والإطناب الممل، وقد ضمنت إليه زيادات جمّة على ما في الأصل من الفوائد، والله أسأل أن يجعله في المعاد من خير العوائد فهو حسبي ونعم الوكيل، وعليه في البداية والنهاية التعويل.

(الحمد لله) افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالاً لما ورد في البداية به من الآثار، ورجاء لبركة تأليفه؛ لأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله متزوع البركة كما وردت بذلك الأخبار، واقتداء بكتاب الله المبين، وسلوك مسلك العلماء المؤلفين، قال المناوي في التعريفات في حقيقة الحمد: إن الحمد اللغوي الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان، والحمد العرفي فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً، والحمد القولي حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثنى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسله، والحمد الفعلي الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى، وذكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه لغة الوصف بالجميل على الجميل الاختياري واصطلاحاً: الفعل

الدال على تعظيم المنعم من حيث إنه منعم، واصله تلك النعمة أو غير واصله. والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (على نعمه) جمع نعمة، قال الرازي: النعمة المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير. وقال الراغب: النعمة ما قصدت به الإحسان في النفع، والإنعام: إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير (الظاهرة والباطنة) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَأَسْبِغْ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾^(١). وقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان عن عطاء قال: سألت ابن عباس عن قوله تعالى: ﴿وَأَسْبِغْ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾. قال: هذا من كنوز علمي. سألت رسول الله ﷺ فقال: «أما الظاهرة فما سوى من خلقك، وأما الباطنة فما ستر من عورتك، ولو أبداها لفلانك أهلكت فمن سواهم». وأخرج أيضاً عنه الديلمي وابن النجار: سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقال: «أما الظاهرة فالإسلام وما سوى من خلقك وما أسبغ عليك من رزقه، وأما الباطنة فما ستر من عملك». وفي رواية عنه موقوفة: «النعمة الظاهرة الإسلام، والباطنة ما ستر عليك من الذنوب، والعيوب، والحدود»، أخرجها ابن مردويه عنه. وفي رواية عنه موقوفة أيضاً: «النعمة الظاهرة والباطنة هي لا إله إلا الله»، أخرجها عنه ابن جرير وغيره. وتفسيرهما ما قاله مجاهد: نعمة ظاهرة هي لا إله إلا الله على اللسان، وباطنة قال في القلب. أخرجها سعيد بن منصور وابن جرير وفسرهما الشارح بما هو معروف، ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتماد (قديماً وحديثاً)، منصوبان على أنهما حالان من نعمه ولم يؤنث؛ لأن الجمع لما أضيف صار للجنس، فكانه قال: على جنس نعمه. ويحتمل النصب على الظرفية، وأنهما صفة لزمان محذوف، أي زماناً قديماً وزماناً حديثاً. والقديم على عبده من حين نفخ الروح فيه، أم في كل آن من آتات زمانه فهي مسبغة عليه في قديم زمانه وحديثه، وحال تكلمه، ويحتمل أن يراد بتقديم النعم التي أنعم بها على الآباء، فإنها نعم على الأبناء كما أمر الله بني إسرائيل بذكر نعمته التي أنعم بها على آبائهم فقال: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) الآيات في مواضع من القرآن أشار إليه الشارح رحمه الله، إلا أنه قال: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ الآية. والتلاوة نعمتي، فكانه سبق قلم، ويراد بالحديث ما أنعم الله به تعالى على عبده من حين نفخ الروح فيه، فهي حادثة نظراً إلى النعمة على الآباء (والصلاة) عطف اسمية على اسمية، وهل هما خبريتان أو إنشائيتان؟ فيه خلاف بين المحققين، والحق أنهما خبريتان لفظاً يراد بها

(١) سورة: لقمان، الآية: ٢٠.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٤٠.

الإنشاء. ولما كانت الكمالات الدينية والدنيوية، وما فيه صلاح المعاش والمعاد فائضة من الجنب الأقدس على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم ناسب إرداف الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامثالاً الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١)، ولحديث: «كل كلام لا يذكر الله فيه ولا يصلى فيه عليّ، فهو أقطع أكتع محقوق البركة»^(٢). ذكره في الشرح ولم يخرج، وفي الجامع الكبير أنه أخرجه الديلمي والحافظ عبد القادر بن عبد الله الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة. قال الرهاوي: غريب تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي، وهو ضعيف جداً لا يعتد بروايته ولا بزيادته انتهى:

والصلاة من الله لرسوله تشريفه وزيادة تكرمته فالقائل: اللهم صل على محمد طالب له زيادة التشريف والتكرمة. وقيل: المراد منها آتة الوسيلة، وهي التي طلب ﷺ من العباد أن يسألوها له كما يأتي في الأذان (والسلام) قال الراغب: السلام والسلامة، والتعري، من الآفات الباطنة والظاهرة. والسلامة الحقيقية لا تكون إلا في الجنة، لأن فيها بقاء بلا فناء، وغناء بلا فقر، وعزاً بلا ذل، وصحة بلا سقم (على نبيه) يتنازع فيه المصدران قبله. والنبي من النبوة، وهي الرفعة. فعيل بمعنى مفعول، أي: المنبي عن الله بما تسكن إليه العقول الزاكية. والنبوة سفارة بين الله وبين ذوي العقول من عباده لإزاحة غلظتهم في معاشهم ومعادهم (ورسوله) في الشرح النبي في لسان الشرع عبارة عن إنسان أنزل عليه شريعة من عند الله بطريق الوحي، فإذا أمر بتبليغها إلى الغير سمي رسولاً. وفي أنوار التنزيل: الرسول من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو الناس إليها، والنبي أعم منه. والإضافة إلى ضميره تعالى في رسوله وما قبله عهدية إذ المعهود هو محمد ﷺ، وزاده بياناً بقوله: (محمد)، فإنه عطف بيان على نبيه، وهو علم مشتق من حُمد مجهول مشدد العين، أي: كثير الخصال التي يحمد عليها أكثر مما يحمد غيره من البشر فهو أبلغ من محمود، لأن هذا مأخوذ من المزيد وذاك من الثلاثي، وأبلغ من أحمد؛ لأنه أفعّل تفضيل مشتق من الحمد، وفيه قولان: هل هو أكثر حامدية لله تعالى فهو أحمد الحامدين لله؟ أو: هو بمعنى أكثر محمودية فيكون كمحمد في معناه. وفي المسألة خلاف وجدال والمختار ما ذكرناه أولاً، وقرره المحققون، وأطال فيه ابن القيم في أوائل زاد المعاد (وآله) والدعاء للآل بعد الدعاء له ﷺ امتثالاً لحديث التعليم، وسيأتي في الصلاة وللوجه الذي سنذكره قريباً (وصحبه) اسم

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٢) الحديث أخرجه نحوه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ «كل كلام لا يبدأ بحمد الله فهو أجزم» ا. هـ قال السيوطي في الجامع الصغير (٢٣٥) صحيح.

جمع لصاحب، وفي المراد بهم أقوال اختار المصنف في نخبة الفكر أن الصحابي من لقي النبي ﷺ وكان مؤمناً، ومات على الإسلام. ووجه الشاء عليهم وعلى آل بالدعاء لهم هو الوجه في الشاء عليه ﷺ بعد الشاء على الرب؛ لأنهم الواسطة في إبلاغ الشرائع إلى العباد فاستحقوا الإحسان إليهم بالدعاء لهم (الذين ساروا في نصرة دينه) هو صفة للفريقين آل والأصحاب. والسير مراد به هنا: الجد، والاجتهاد، والنصر. والنصرة العون. والدين وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول، والمراد أنهم أعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول. وفي وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك (سيراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله: حثيثاً. فإن المصدر إذا أضيف أو وصف كان للنوع. والحثيث السريع كما في القاموس، وفي نسخة: «في صحبته»، وهو عوض من قوله في نصرة دينه (وعلى أتباعهم) أتباع آل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم) ، وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة الأنبياء)، وهو اقتباس من حديث: «العلماء ورثة الأنبياء»، أخرجه أبو داود وقد ضعف، وإليه أشار بعض علماء آل بقوله:

العلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلماء هم ورثاه
ما خلف المختار غير حديثه فينا فذاك متاعه وأثائه

(أكرم) فعل تعجب (بهم) فاعله، والباء زائدة أو مفعول به، وفيه ضمير فاعله (وارثاً) نصب على التمييز وهو ناظر إلى الأتباع، ثم قال: (وموروثاً) ناظر إلى من تقدمهم، وفيه من البديع اللف والنشر مشوشاً، ويحتمل عود الصفتين إلى الكل من آل، والأصحاب، والأتباع، فإن آل والأصحاب ورثوا علم رسول الله ﷺ وورثوه الأتباع فهم وارثون ومورثون. وكذلك الأتباع ورثوا علوم من تقدمهم، وورثوا أيضاً أتباع الأتباع، ولعل هذا أولى لعمومه (أما) هي حرف شرط، وقوله: (بعد) قائم مقام شرطها وبعد ظرف له ثلاث حالات إضافة فيعرب كقوله تعالى: ﴿قد خلعت من قبلكم سنن﴾^(١) وقطعه عن الإضافة مع نية المضاف إليه، فيبنى على الضم نحو: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾^(٢)، وقطعه مع عدم نية المضاف إليه فيعرب متوناً كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات
(فهذا) الفاء جواب الشرط، واسم الإشارة لما في الذهن من الألفاظ والمعاني.

(٢) سورة: الروم، الآية: ٤.

(١) سورة: آل عمران، الآية: ١٣٧.

(مختصر) ، وفي القاموس اختصر الكلام وأوجزه (يشتمل) يحتوي (على أصول) جمع أصل، وهو أسفل الشيء كما في القاموس، وفسره في الشرح بما هو معروف: بما يبني عليه غيره (الأدلة) جمع دليل، وهو في اللغة المرشد إلى المطلوب، وعند الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبري، وعند أهل الميزان: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وإضافة الأصول إلى الأدلة بيانية، أي: أصول هي الأدلة وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس (الحديثية) صفة للأصول مخصصة عن غير الحديثية، وهي نسبة إلى حديث رسول الله ﷺ (للأحكام) جمع حكم. وهو عند أهل الأصول خطاب الله المتعلق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف، وهي خمسة: الوجوب، والتحریم، والتدب، والكراهة، والإباحة (الشرعية) وصف للأحكام يخصصها أيضاً عن العقلية. والشرع ما شرعه الله لعباده كما في القاموس. وفي غيره نهج الطريق الواضح، واستعير للطريقة الإلهية من الدين (حررته) بالمهملات والضمير للمختصر، وفي القاموس تحرير الكلام وغيره تقويمه، وهو يناسب قول الشارح تهذيب الكلام وتنقيحه (تحريراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله (بالغاً) بالغين المعجمة، وفي القاموس البالغ الجيد. (ليصير) علة لحررته (من يحفظه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء وهو الكفو والمثل (نابغاً) بالنون وموحدة ومعجمة من نبغ. قال في القاموس: النابغة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على ليصير (به الطالب) لأدلة الأحكام الشرعية الحديثية (المبتدي) فإنه قد قرب له الأدلة وهذبها (ولا يستغني عنه الراغب) في العلوم (المنتهى) البالغ نهاية مطلوبة؛ لأن رغبته تبعته على أن لا يستغني عن شيء فيه سيما ما قد هذب وقرب (وقد بينت عقب) من عقبه إذا خلفه كما في القاموس، أي في آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر إسناده وسياق طرقه (لإرادة نصح الأمة)، علة لذكره من خرج الحديث. وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة، منها بيان أن الحديث ثابت في دواوين الإسلام، ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام، ومنها أنه قد تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح، وتحسين، وإعلال. ومنها إرشاد المنتهي أن يراجع أصولها التي منها انتقى هذا المختصر. وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأئمة. وما قيل في الحديث من تصحيح، وتحسين، وتضعيف، فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الأحاديث كما ستعرفه (فالمراد) أي: مرادي (بالسبعة)؛ لأنه ليس مراداً لكل مصنف، ولا وهو جنس المراد، بل اللام عوض عن الإضافة، والفاء جواب شرط محذوف، أي: إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقب الحديث: أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالإبدال من لفظ العدد.

ترجمة الإمام أحمد

(أحمد) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وقد وسع الشارح وسع الله عليه في تراجم السبعة، فنقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم، وأزمنة ولادتهم ووفاتهم. فنقول: ولد أحمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام، والحجاز، واليمن، وغيرها حتى أجمع على إمامته، وتقواه، وورعه، وزهادته. قال أبو زرعة. كانت كتبه اثني عشر جملًا، وكان يحفظها عن ظهر قلبه، وكان يحفظ ألف ألف حديث وقال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أنقى، ولا أزهد، ولا أروع، ولا أعلم منه. وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقاداً، فإنه لم يدخل فيه إلا ما يحتاج به مع كونه انتقاءً من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث. وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام وقبره بها معروف مزور. وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة.

ترجمة الإمام البخاري

والبخاري هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة. طلب هذا الشأن صغيراً ورد على بعض مشايخه غلطاً وهو في إحدى عشرة سنة فأصلح كتابه من حفظه. سمع الحديث ببلدة بخارى، ثم رحل إلى عدة أماكن، وسمع الكثير وألف الصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث ألفه بمكة، وقال: ما أدخلت فيه إلا صحيحاً، وأحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد ذكر تأويل هذه العدة في الشرح، وقد أفردت ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطراً صالحاً في مقدمة فتح الباري. وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ولم يخلف ولداً.

ترجمة الإمام مسلم

(ومسلم) هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة أربع ومائتين، وطلب علم الحديث صغيراً وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم، وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه، وألف المؤلفات النافعة وأنفعها صحيحه الذي فاق بحسن ترتيبه، وحسن سياقه، وبديع طريقته، وحاز نفائس التحقيق. وللعلماء في المفاضلة بينه وبين صحيح البخاري خلاف وأنصف بعض العلماء في قوله:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لديّ وقالوا: أي ذين تقدم؟
فقلت: لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الأحد لأربع بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين ودفن يوم الاثنين بنيسابور وقبره بها مشهور مزور.

ترجمة الإمام أبي داود

(وأبو داود) هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة اثنتين ومائتين. سمع الحديث من أحمد، والقعني، وسليمان بن حرب، وغيرهم، وعنه خلائق كالترمذي والنسائي. وقال: كتبت عن النبي ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما تضمنه كتاب السنن. وأحاديثه أربعة آلاف حديث وثمانمائة ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه. روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه، وعرضها على أحمد فاستجادها واستحسنها. قال الخطابي: هي أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين، وقال ابن الأعرابي: من عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يحتج إلى شيء معهما من العلم. ومن ثم صرح الغزالي بأنها تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام وتبعه أئمة على ذلك. وكانت وفاة أبي داود سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة.

ترجمة الإمام الترمذي

(والترمذي) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي مثلث الفوقية والميم مضمومة ومكسورة نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ. لم يذكر الشارح ولادته، ولا الذهبي ولا ابن الأثير. وسمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري وكان إماماً ثبناً حجة، وألف كتاب السنن وكتاب العلل، وكان ضريراً قال: عرضت كتابي هذا، أي كتاب السنن المسمى بالجامع، على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به. ومن كان في بيته فكانما في بيته نبي يتكلم، قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم، والحفظ، والورع، والزهد. وكانت وفاته بترمذ أواخر رجب سنة سبع وستين ومائتين.

ترجمة الإمام النسائي

(والنسائي) هو أحمد بن شعيب الخراساني ذكر الذهبي أن مولده سنة خمس عشرة ومائتين. وسمع من سعيد، وإسحق بن راهويه، وغيرهم من أئمة هذا الشأن بخراسان،

والحجاز، والعراق، ومصر، والشام، والجزيرة. وبرع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة، والإتقان، وعلو الإسناد واستوطن مصر. قال أئمة الحديث: إنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح. وسننه أقل السنن بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً. واختار من سننه كتاب المجتبى لما طلب منه أن يفرد الصحيح من السنن. وكانت وفاته يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شهر صفر سنة ثلاث وثلثمائة بالرملة، ودفن ببيت المقدس. ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة، وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان.

ترجمة الإمام ابن ماجه

(وابن ماجه) هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني. مولده سنة سبع ومائتين، وطلب هذا الشأن ورحل في طلبه وطاف البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث، وروى عنه خلائق وكان أحد الأعلام، وألف السنن وليست لها رتبة ما ألف من قبله؛ لأن فيها أحاديث ضعيفة بل منكورة ونقل عن الحافظ المزي أن غالب ما انفرد به الضعيف، ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ إلى الخمسة، قال المصنف: وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو الفضل بن طاهر في الأطراف، وكذا في شروط أئمة السنة، ثم الحافظ عبد الغني في كتابه أسماء الرجال: وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث أو خمس و سبعين ومائتين.

(وبالسنه)، أي: والمراد بالسنه إذا قال: أخرجه السنه (من عدا أحمد) وهم المعروفون بأهل الأمهات الست (وبالخمسة من عدا البخاري ومسلماً. وقد أقول): عوضاً عن قوله الخمسة (الأربعة)، وهم أصحاب السنن إذا قيل: أصحاب السنن (وأحمد و) المراد (بالأربعة) عند إطلاقه لهم (من عدا الثلاثة الأول) الشيخين وأحمد (و) المراد (بالثلاثة) عند إطلاقه لهم (من عداهم)، أي من عدا الشيخين وأحمد والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن (وعدا الأخير) وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة أبو داود، والترمذي، والنسائي. (و) والمراد (بالمثقف) إذا قال: متفق عليه (البخاري ومسلم)، فإنهما إذا أخرجا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل له: متفق عليه، أي بين الشيخين (وقد لا أذكر معهما) أي الشيخين غيرهما، كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو أقل فيكتفي بنسبته إلى الشيخين (وما عدا ذلك) أي ما أخرجه غير من ذكر كابن خزيمة، والبيهقي، والدارقطني (فهو مبين) بذكره صريحاً (وسميته)

أي: المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغا لمكان بلوغاً وصل إليه كما في القاموس، والمرام الطلب والمعنى الإضافي وصول الطلب بمعنى المطلوب، أي: فالمراد وصولي إلى مطلوب (من جمع أدلة الأحكام)، ثم جعله اسماً لمختصره، ويحتمل أنه إضافة إلى مفعول المصدر، أي: بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الأحكام، (والله) بالتصّب مفعول (أسأله) قدم عليه لإفادة الحصر، أي: لا أسأل غيره (أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالأ) بفتح الواو. هو الشدة والثقل كما في القاموس، أي: لا يجعله شدة في الحساب وثقلاً من جملة الأوزار إذ الأعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله انقلبت أوزاراً وآثاماً (وأن يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى) أنزهه عن كل قبيح، وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته وكثيراً ما قرن التسبيح بصفة العلو كسبحان ربي الأعلى، وسبح اسم ربك الأعلى.

١- كتاب الطهارة

الكتاب ، والطهارة في الأصل مصدران أضيفا وجعلا اسماً لمسائل من مسائل الفقه تشتمل على مسائل خاصة. وبدأ بالطهارة اتباعاً لسنة المصنفين في ذلك وتقديماً للأمور الدينية على غيرها واهتماماً بأهمها وهي الصلاة. ولما كانت الطهارة شرطاً من شروطها بدأ بها وهي هنا اسم مصدر - أي طهر تطهيراً وطهارة مثل كلم تكليماً وكلاماً. وحقيقتها استعمال المطهرين أي الماء والتراب أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدث لأن الفقيه إنما يبحث عن أحوال أفعال المكلفين من الوجوب وغيره. ثم لما كان الماء هو المأمور بالتطهير به أصالة قدمه فقال :

١- كتاب : الطهارة

١ - باب: المياه

الباب لغة: ما يدخل ويخرج منه. قال تعالى: ﴿ادخلوا عليهم الباب﴾^(١) ﴿وأتوا البيوت من أبوابها﴾^(٢)، وهو هنا مجاز، شبه الدخول إلى الخوض في مسائل مخصوصة بالدخول في الأماكن المحسوسة، ثم أثبت لها الباب. والمياه جمع ماء وأصله موه، ولذا ظهرت الهاء في جمعه. وهو جنس يقع على القليل والكثير، إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع، فإن فيه ما ينهي عنه وفيه ما يكره، وباعتبار الخلاف أيضاً في بعض المياه كماء البحر، فإنه نقل الشارح الخلاف في التطهر به عن ابن عمر، وابن عمر. وفي النهاية أن في كون ماء البحر مطهراً خلافاً لبعض أهل الصدر الأول، وكأنه لقدم الخلاف فيه بدأ المصنف بحديث يفيد طهوريته وهو حجة الجماهير.

طهارة البحر

١/١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاءُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، [وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ].

— (عن أبي هريرة رضي الله عنه) الجار والمجرور متعلق بمقدر كأنه قال: باب المياه

١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر (الحديث ٨٣)، وأخرجه الترمذي في = كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور (الحديث ٦٩)، وأخرجه النسائي في كتاب:

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٨٩.

(١) سورة: المائدة، الآية: ٢٣.

أروي فيه، أو أذكر، أو نحو ذلك حديثاً عن أبي هريرة وهو الأول من أحاديث الباب. وأبو هريرة هو الصحابي الجليل الحافظ المكثر. واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً، قال ابن عبد البر: الذي تسكن النفس إليه من الأقوال أنه عبد الرحمن بن صخر، وبه قال محمد بن إسحق، وقال الحاكم أبو أحمد: ذكر لأبي هريرة في مسند بقي بن مخلد خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً. وهو أكثر الصحابة حديثاً فليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا ما يقارنه قلت: كذا في الشرح، والذي رأيته في الاستيعاب لابن عبد البر بلفظ إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام. ثم قال فيه أي الاستيعاب: مات في المدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع. وقيل: مات بالعقيق وصلى عليه الوليد بن عقبة بن أبي سفيان، وكان يومئذ أميراً على المدينة كما قاله ابن عبد البر (قال: قال رسول الله ﷺ في البحر)، أي: في حكمه، والبحر الماء الكثير أو المالح فقط كما في القاموس، وهذا اللفظ ليس من مقوله ﷺ، بل مقوله: (هو الطهور) بفتح الطاء هو المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس. وفي الشرع: يطلق على المطهر. وبالضم مصدر وقال سيويه: إنه بالفتح لهما ولم يذكره في القاموس بالضم (ماؤه) هو فاعل المصدر وضمير ماؤه يقتضي أنه أريد بالضمير في قوله هو الطهور: البحر يعني مكانه إذ لو أريد به الماء لما احتيج إلى قوله ماؤه، إذ يصير في معنى الماء طهور ماؤه (والحل) هو مصدر حل الشيء ضد حرم، ولفظ الدارقطني^(١): الحلال (ميتته) هو فاعل أيضاً (أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة) هو أبو بكر قال الذهبي في حقه: الحافظ العديم النظير الثبت النحرير، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة صاحب المسند، والمصنف، وغير ذلك، وهو من شيوخ البخاري، ومسلم، وأبي داود، وابن ماجه (واللفظ له)، أي: لفظ الحديث السابق سرده لابن أبي شيبة وغيره ممن ذكر أخرجه بمعناه (وصححه ابن خزيمة) بضم الخاء المعجمة فزاي بعدها مثناة تحتية فتاء تأنيث. قال الذهبي: الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام

= الطهارة، باب: في ماء البحر (الحديث ٥٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المياه، باب: الوضوء بماء البحر (الحديث ٣٣١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وستنها، باب: الوضوء بماء البحر (الحديث ٣٨٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصيد، باب: الطافي من صيد البحر (الحديث ٣٢٤٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده: ٧٨/١، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الوضوء بماء البحر (الحديث ١١١).

أبو بكر محمد بن أسحق بن خزيمة انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان (و) صححه (الترمذي) أيضاً، فقال عقب سرده: هذا حديث حسن صحيح، وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: حديث صحيح. هذا لفظ الترمذي كما في مختصر السنن للحافظ المنذري. وحقيقة الصحيح عند المحدثين: ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ، هذا وقد أخرج المصنف هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة، ولم تخل طريق منها عن مقال إلا أنه قد جزم بصحته من سمعت. وصححه ابن عبد البر، وصححه ابن منده، وابن المنذر، وأبو محمد البغوي^(١). قال المصنف: وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه. قال الزرقاني في شرح الموطأ: وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الأمة بالقبول وتداوله فقهاء الأمصار، وفي سائر الأعصار، في جميع الأقطار ورواه الأئمة الكبار. ثم عد من رواه ومن صححه. والحديث وقع جواباً عن سؤال كما في الموطأ^(٢) أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: «جاء رجل»، وفي مسند أحمد^(٣): «من بني مدلج»، وعند الطبراني^(٤): «اسمه عبد الله إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا أفترضاً به؟» - وفي لفظ أبي داود - بماء البحر فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». فأفاد ﷺ أن ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية بحال إلا ما سيأتي من تخصيصه بما إذا تغير أحد أوصافه، ولم يجب ﷺ بقوله: نعم مع إفادتها الغرض، بل أجاب بهذا اللفظ ليقرب الحكم بعلته، وهي الطهورية المتناهية في بابها، وكأن السائل لما رأى ماء البحر خالف المياه بملوحة طعمه، وتنن ريحه توهم أنه غير مراد من قوله تعالى: ﴿فاغسلوا﴾^(٥)، أي: بالماء المعلوم إرادته من قوله: فاغسلوا، أو أنه لما عرف من قوله تعالى: ﴿وأنزلنا من السماء ماء طهوراً﴾^(٦) ظن اختصاصه فسأل عنه، فأفاده ﷺ الحكم وزاده حكماً لم يسأل عنه وهو حل ميتته، قال الرافعي: لما عرف ﷺ اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشبهه عليه حكم ميتته، وقد يتلى بها راكب البحر فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم

(١) نصب الراية: ٩٥/١ - ٩٩، وتلخيص الحبير: ٩/١ - ١٢.

(٢) الحديث: ٢٢/١.

(٣) الحديث: ٢٣٧/٢، و ٣٦١.

(٤) الحديث: ١٧٥٩.

(٥) سورة: المائدة، الآية: ٦.

(٦) سورة: الفرقان، الآية: ٤٨.

الميتة. قال ابن العربي: وذلك من محاسن الفتوى أن يجاء في الجواب بأكثر مما سئل عنه تتميماً للفائدة، وإفادة لعلم غير المسؤول عنه. ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا، لأن من توقف في طهورية ماء البحر فهو عن العلم بحل ميتته مع تقدم تحریم الميتة أشد توقفاً. ثم المراد بميتته ما مات فيه من دوابه مما لا يعيش إلا فيه، لا ما مات فيه مطلقاً فإنه وإن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر فمعلوم أنه لا يراد إلا ما ذكرنا. وظاهره حل كل ما مات فيه ولو كان كالكلب والخنزير. ويأتي الكلام في ذلك في باب إن شاء الله تعالى.

طهارة الماء

٢/٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ.

— (وعن أبي سعيد - رضي الله عنه) اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري (الخدري) بضم الخاء المعجمة ودال مهملة ساكنة نسبة إلى خدرة حي من الأنصار كما في القاموس^(١). قال الذهبي: كان من علماء الصحابة، وممن شهد بيعة الشجرة وروى حديثاً كثيراً وأفتى مدة. عاش أبو سعيد ستاً وثمانين سنة، ومات في أول سنة أربع وسبعين. وحديثه كثير وحدث عنه جماعة من الصحابة، وله في الصحيحين أربعة وثمانون حديثاً، (قال: قال رسول الله ﷺ: إن الماء طهور لا ينجسه شيء: أخرجه الثلاثة) هم أصحاب السنن، ما عدا ابن ماجه كما عرفت (وصححه أحمد) قال الحافظ المنذري في مختصر السنن: إنه تكلم فيه بعضهم لكن قال: حكى عن الإمام أحمد أنه قال: حديث بثر بضاعة صحيح. وقال الترمذي: هذا حديث حسن. وقد جود أبو أسامة هذا الحديث، ولم يرو حديث أبي سعيد في بثر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة. وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد. والحديث له سبب وهو: «أنه قيل لرسول الله ﷺ: أنتوضأ من بثر بضاعة وهي بثر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن؟ فقال: «الماء طهور» الحديث.

٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في بثر بضاعة (الحديث ٦٦) و (الحديث ٦٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (الحديث ٦٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: المياه، باب: ذكر بثر بضاعة (الحديث ٣٢٥)، وأخرجه أحمد: ٣/ ٣١ - ٨٦.

(١) ١٩/٢ (مادة: خدر).

هكذا في سنن أبي داود وفي لفظ فيه : «إن الماء» كما ساقه المصنف . واعلم أنه قد أطلال هنا في الشرح المقال ، واستوفى ما قيل في حكم المياه من الأقوال ، ولتقتصر في الخوض في المياه على قدر يجتمع به شمل الأحاديث ، ويعرف به مأخذ الأقوال ، ووجوه الاستدلال فنقول : قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه ، فمنها حديث : «الماء طهور لا ينجسه شيء» ، وحديث : «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث» ، وحديث : «الأمر بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي في المسجد» ، وحديث : «إذا استيقظ أحدكم فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً» ، وحديث : «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه» ، وحديث : «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم» ، الحديث . وفيه الأمر بإراقة الماء الذي ولغ فيه . وهي أحاديث ثابتة ستأتي جميعها في كلام المصنف . إذا عرفت هذا فإنه اختلفت آراء العلماء رحمهم الله تعالى في الماء إذا خالطته نجاسة ، ولم تُغَيَّر أحد أوصافه فذهب القاسم ، ويحيى بن حمزة ، وجماعة من الآل ، ومالك ، والظاهرية ، وأحمد في أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنه طهور قليلاً كان أم كثيراً عملاً بحديث : «الماء طهور» ، وإنما حكموا بعدم طهورية ما غيرت النجاسة أحد أوصافه للإجماع على ذلك كما يأتي الكلام عليه قريباً . وذهب الهادوية ، والحنفية ، والشافعية إلى قسمة الماء إلى قليل تضره النجاسة مطلقاً ، وكثير لا تضره إلا إذا غيرت بعض أوصافه ، ثم اختلفوا بعد ذلك في تحديد القليل والكثير ، فذهب الهادوية إلى تحديد القليل : بأنه ما ظن المستعمل للماء الواقعة فيه النجاسة استعمالها باستعماله . وما عدا ذلك فهو الكثير . وذهب الحنفية إلى تحديد الكثير من الماء : بما إذا حرك أحد طرفيه آدمي لم تسر الحركة إلى الطرف الآخر ، وهذا رأي الإمام وأما رأي صاحبيه : فعشرة في عشرة وما عداه فهو القليل . وذهب الشافعية إلى تحديد الكثير من الماء بما بلغ قلتين من قلال هجر ، وذلك نحو خمسمائة رطل عملاً بحديث القلتين وما عداه فهو القليل . ووجه هذا الاختلاف تعارض الأحاديث التي أسلفناها ، فإن حديث الاستيقاظ وحديث الماء الدائم يقضيان أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء ، وكذلك حديث الولوغ ، والأمر بإراقة ما ولغ الكلب فيه . وعارضها حديث بول الأعرابي ، والأمر بصب ذنوب من ماء عليه ، فإنه يقتضي أن قليل النجاسة لا ينجس قليل الماء . ومن المعلوم أنه قد طهر ذلك الموضع الذي وقع عليه بول الأعرابي بذلك الذنوب ، وكذلك قوله : «الماء طهور لا ينجسه شيء» . فقال الأولون ، وهم القائلون لا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه : يجمع بين الأحاديث بالقول بأنه لا ينجسه شيء كما دل له هذا اللفظ ، ودل عليه حديث بول الأعرابي ، وأحاديث الاستيقاظ ، والماء الدائم ، والولوغ ليست واردة لبيان حكم نجاسة الماء ، بل

الأمر باجتنابها تعبدى لا لأجل النجاسة، وإنما هو لمعنى لا نعرفه كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات ونحوها، وقيل: بل النهي في هذه الأحاديث للكرامة فقط. وهي طاهرة مطهرة. وجمع الشافعية بين الأحاديث بأن حديث: «لا ينجسه شيء» محمول على ما بلغ القلتين فما فوقهما وهو كثير وحديث الاستيقاظ، وحديث الماء الدائم محمول على القليل. وعند الهادوية أن حديث الاستيقاظ محمول على الندب فلا يجب غسلهما له. وقالت الحنفية: المراد بلا ينجسه شيء - الكثير الذي سبق تحديده - وقد أعلوا حديث القلتين بالاضطراب، وكذلك أعله الإمام المهدي في البحر وبعضهم تأوله: وبقية الأحاديث في القليل ولكنه ورد عليهم حديث بول الأعرابي، فإنه كما عرفت دلّ على أنه لا يضر قليل النجاسة قليل الماء. فدفعته الشافعية بالفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه، فقالوا: إذا وردت على الماء نجسته كما في حديث الاستيقاظ، وإذا ورد عليها الماء لم تضره كما في خبر بول الأعرابي. وفيه بحث حققناه في حواشي شرح العمدة وحواشي ضوء النهار، وحاصله أنهم حكموا أنه إذا وردت النجاسة على الماء القليل نجسته وإذا ورد عليها الماء القليل لم ينجس، فجعلوا علة عدم تنجس الماء الورود على النجاسة وليس كذلك، بل التحقيق أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها شيئاً فشيئاً حتى يفنى عنها، وتذهب قبل فئائه فلا يأتي آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة إلا وقد طهر المحل الذي اتصلت به، أو بقي فيه جزء منها يفنى وتلاشى عند ملاقة آخر جزء منها يرد عليه الماء كما تفنى النجاسة وتلاشى إذا وردت على الماء الكثير بالإجماع. فلا فرق بين هذا وبين الكثير في إفناء الكل للنجاسة، فإن الجزء الأخير الوارد على النجاسة يحيل عنها لكثرة بالنسبة إلى ما بقي من النجاسة، فالعلة في عدم تنجسه بوروده عليها هي كثرته بالنسبة إليها لا الورود، فإنه لا يعقل التفرقة بين الورودين بأن أحدهما ينجسه دون الآخر، وإذا عرفت ما أسلفناه وأن تحديد الكثير والقليل لم ينهض على أحدهما دليل فأقرب الأقاويل بالنظر إلى الدليل قول القاسم بن إبراهيم ومن معه، وهو قول جماعة من الصحابة كما هو في البحر عليه عدة من أئمة الآل المتأخرين، واختاره منهم الإمام شرف الدين. وقال ابن دقيق العيد: إنه قول لأحمد، ونصره بعض المتأخرين من أتباعه، ورجحه أيضاً من أتباع الشافعي القاضي أبو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب قاله في الإمام. وقال ابن حزم في المحلى: إنه روي عن عائشة أم المؤمنين، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، والحسن بن علي بن أبي طالب، وميمونة أم المؤمنين، وأبي هريرة، وحذيفة بن اليمان، والأسود بن يزيد، وعبد الرحمن أخيه، وابن أبي ليلى، وسعيد بن جبير، وابن المسيب، ومجاهد، وعكرمة، والقاسم بن محمد، والحسن البصري، وغير هؤلاء.

٣/٣ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنُهُ»، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَضَعَفَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

٤/٤ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «الْمَاءُ طَهُورٌ»^(١) إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ.

— (وعن أبي أمامة) بضم الهمزة، واسمه صدي بمهملتين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ومثناة تحتية مشددة (الباهلي) بموحدة نسبة إلى باهلة، في القاموس^(٢): باهلة: قوم، واسم أبيه عجلان. قال ابن عبد البر: لم يختلفوا في ذلك، يعني في اسمه واسم أبيه. سكن أبو أمامة مصر، ثم انتقل عنها وسكن حمص ومات بها سنة إحدى وقيل: سنة ست وثمانين. وقيل: هو آخر من مات من الصحابة بالشام. كان من المكثرين في الرواية عنه ﷺ (قال: قال رسول الله ﷺ: إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه) المراد أحدها كما يفسره حديث البيهقي (أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم) قال الذهبي^(٣) في حقه: أبو حاتم هو الرازي الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام. ولد سنة خمس وتسعين ومائة وأثنى عليه - إلى أن قال: قال النسائي: ثقة، توفي أبو حاتم في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين وله اثنان وثمانون سنة. وإنما ضعف الحديث^(٤)؛ لأنه من رواية رشدين بن سعد بكسر الراء وسكون المعجمة. قال أبو يوسف: كان رشدين رجلاً صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث وهو متروك. وحقيقة الحديث الضعيف: هو ما اختل فيه أحد شروط الصحيح والحسن. وله ستة أسباب معروفة سردها في الشرح (والبيهقي) هو الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين له التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها. كان زاهداً ورعاً تقياً. ارتحل إلى الحجاز والعراق، قال الذهبي: تأليفه تقارب ألف جزء. «وبَيْهَقٌ» بموحدة مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وهاء مفتوحة فقفاف بلد قرب نيسابور. أي: رواه بلفظ: (الماء

٣ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس (الحديث ٥١٧)، لأن فيه رشدين بن سعد وهو ضعيف ومتروك يروي المناكير عن الثقات الجرح والتعديل: ٣/٥١٣.

٤ - أخرجه البيهقي في كتاب: الطهارة، باب: نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة (الحديث: ٢٥٩/١).

(١) سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٤٧.

(١) في نسخة م: طاهر.

(٤) الجرح والتعديل: ٣/٥١٣.

(٢) ٣٥٠/٣ (مادة بهل).

طهور إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه) عطف عليه (بنجاسة) الباء سببية أي بسبب نجاسة (تحدث فيه) قال المصنف: قال الدارقطني: ولا يثبت هذا الحديث، وقال الشافعي: ما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجساً يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله. وقال النووي: اتفق المحدثون على تضعيفه. والمراد تضعيف رواية الاستثناء لا أصل الحديث فإنه قد ثبت في حديث بئر بضاعة ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس، فالإجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحد أوصافه لا هذه الزيادة.

٥/٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ». وَفِي لَفْظٍ: «لَمْ يَنْجُسْ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ^(١)، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن عبد الله بن عمر) هو: ابن عمر بن الخطاب أسلم عبد الله صغيراً بمكة، وأول مشاهده الخندق وعمر، وروى عنه خلائق كان من أوعية العلم، كانت وفاته بمكة سنة ثلاث وسبعين، ودفن بها بذي طوى في مقبرة المهاجرين (قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث) بفتح المعجمة والموحدة. (وفي لفظ لم ينجس) هو بفتح الجيم وضمها كما في القاموس (أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة) تقدم ذكره في أول حديث (والحاكم) هو: الإمام الكبير إمام المحققين أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب التصانيف. ولد سنة إحدى وعشرون وثلاثمائة، وطلب هذا الشأن ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين وحج، ثم جال في خراسان وما وراء

٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: ما ينجس الماء (الحديث ٦٤) و (الحديث ٦٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: منه آخر (الحديث ٦٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: المياه، باب: التوقيت في الماء (الحديث ٣٢٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس (الحديث ٥١٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: ذكر الخبر المفسر... (الحديث ٩٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: المياه (الحديث ١٢٥٠).

(١) زيادة في الأصل.

النهر وسمع من ألفي شيخ أو نحو ذلك، حدث عنه الدارقطني، وأبو يعلى الخليلي، والبيهقي، وخلائق. وله التصانيف الفائقة مع التقوى والديانة. ألف المستدرك وتاريخ نيسابور وغير ذلك. توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعمائة (وابن حبان) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة. قال الذهبي: هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي صاحب التصانيف. سمع أمماً لا يحصون من مصر إلى خراسان. حدث عنه الحاكم وغيره. كان ابن حبان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم. صنف المسند الصحيح، والتاريخ وكتاب الضعفاء، وفقه الناس بسمرقند. قال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم، والفقه، واللغة، والوعظ من عقلاء الرجال. توفي في شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وهو في عشر الثمانين، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الحديث هو دليل الشافعية في جعلهم الكثير ما بلغ قلتين، وسبق اعتذار الهادوية والحنفية عن العمل به بالاضطراب في متنه إذ في رواية: إذا بلغ ثلاث قلال، وفي رواية: قلة، وبجهالة قدر القلة وباحتمال معناه، فإن قوله: «لم يحمل الخبث» يحتمل أنه لا يقدر على حمله، بل يضره الخبث. ويحتمل أنه يتلاشى فيه الخبث وقد أجاب الشافعية عن هذا كله. وقد بسطه في الشرح إلا الأخير فلم يذكره، كأنه تركه لضعفه؛ لأن رواية لم ينسج صريحة في عدم احتماله المعنى الأول.

٦/٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٧/٧ - وَلِلْبُخَارِيِّ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

٨/٨ - وَلِمُسْلِمٍ مِنْهُ، وَلِأَبِي دَاوُدَ: «وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم). وهو الراكد الساكن، ويأتي وصفه بأنه الذي لا يجري (وهو جنب أخرجه) بهذا

٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاغتسال في الماء الراكد (الحديث ٢٨٣).

٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: البول في الماء الدائم (الحديث ٢٣٨).

٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: البول في الماء الراكد (الحديث ٧٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: النهي عن ذلك (الحديث ٨١).

اللفظ (مسلم، وللبخاري) رواية بلفظ (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل) روي برفع اللام على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: ثم هو يغتسل. وقد جوز جزمه على عطفه على موضع يبولن ونصبه بتقدير أن على إلحاق ثم بالواو في ذلك، وإن أفاد أن النهي إنما هو عن الجمع بين البول والاعتسال دون أفراد أحدهما مع أنه ينهي عن البول فيه مطلقاً، فإنه لا يخل بجواز النصب؛ لأنه يستفاد من هذا النهي عن الجمع ومن غيره النهي عن أفراد البول وإفراد الاعتسال. هذا بناء على أن ثم قد صارت بمعنى الواو تفيد الجمع، وهذا قاله النووي معترضاً به على ابن مالك حيث جوز النصب، وأقره ابن دقيق العيد في غير شرح العمدة إلا أنه أجاب على النووي بما أفاده قولنا: فإنه لا يخل بجواز النصب إلى آخره.

«قلت»: والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث إنما هو عن الجمع بين البول ثم الاعتسال منه سواء رفعت اللام أو نصبت وذلك لأن ثم تفيد ما تفيد الواو العاطفة في أنها للجمع، وإنما اختصت ثم بالترتيب فالجميع وأهمون فيما قرروه، ولا يستفاد النهي عن كل واحد على انفراده من رواية البخاري؛ لأنها إنما تفيد النهي عن الجمع، ورواية مسلم تفيد النهي عن الاعتسال فقط إذا لم تفيد برواية البخاري. ثم رواية أبي داود بلفظ: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه» تفيد النهي عن كل واحد على انفراده (فيه). ولمسلم في روايته (منه) بدلاً عن قوله فيه والأولى تفيد أنه لا يغتسل فيه بالانغماس مثلاً، والثانية تفيد أنه لا يتناول منه ويغتسل خارجه (ولأبي داود) بلفظ (ولا يغتسل فيه) عوضاً عن ثم يغتسل (من الجنابة) عوضاً عن قوله: وهو جنب. وقوله هنا: «ولا يغتسل» دال على أن النهي عن كل واحد من الأمرين على انفراده كما هو أحد الاحتمالين الأولين في رواية ثم يغتسل منه. قال في الشرح: وهذا النهي في الماء الكثير للكراهة وفي الماء القليل للتحريم قيل عليه: إنه يؤدي إلى استعمال لفظ النهي في حقيقته ومجازه، فالأحسن أن يكون من عموم المجاز والنهي مستعمل في عدم الفعل الشامل للتحريم وكراهة التنزيه. فأما حكم الماء الراكد وتنجسه بالبول أو منعه من التطهير بالاغتسال فيه للجنابة فعند القائلين بأنه لا ينجس إلا ما تغير أحد أوصافه: النهي عنه للتعبد وهو طاهر في نفسه، وهذا عند المالكية فإنه يجوز التطهر به؛ لأن النهي عندهم للكراهة وعند الظاهرية أنه للتحريم، وإن كان النهي تعبداً لا لأجل التنجيس، لكن الأصل في النهي التحريم، وأما عند من فرق بين القليل والكثير فقالوا: إن كان الماء كثيراً وكل على أصله في حده ولم يتغير أحد أوصافه فهو طاهر، والدليل على طهوريته تخصيص هذا العموم إلا أنه قد يقال: إذا قلتم: النهي

للكراهة في الكثير فلا تخصيص لعموم حديث الباب، وإن كان الماء قليلاً وكل في حده على أصله: فالنهي عنه للتحريم إذ هو غير طاهر ولا مطهر وهذا على أصلهم في كون النهي للنجاسة. وذكر في الشرح الأقوال في البول في الماء وأنه لا يحرم في الكثير الجاري كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث، والأولى اجتنابه. أما القليل الجاري فقليل: يكره، وقيل، يحرم، وهو الأولى.

«قلت»: بل الأولى خلافه إذ الحديث في النهي عن البول فيما لا يجري فلا يشمل الجاري قليلاً كان أم كثيراً «نعم» لو قيل بالكراهة لكان قريباً. وإن كان كثيراً راكداً فقليل: يكره مطلقاً، وقيل: إن كان قاصداً إلا إذا عرض وهو فيه فلا كراهة. قال في الشرح: ولو قيل بالتحريم لكان أظهر وأوفق لظاهر النهي؛ لأن فيه إفساداً له على غيره ومضارة للمسلمين. وإن كان راكداً قليلاً فالصحيح التحريم للحديث، ثم هل يلحق غير البول كالفائط به في تحريم ذلك في هذا الماء القليل؟ فالجمهور على أنه يلحق به بالأولى، وعن أحمد بن حنبل لا يلحق به غيره، بل يختص الحكم بالبول وقوله: «في الماء» صريح في النهي عن البول فيه، وأنه يجتنب إذا كان كذلك، فإذا بال في إناء وصبه في الماء الدائم فالحكم واحد. وعن داود لا ينجسه، ولا يكون منهيّاً عنه إلا في الصورة الأولى لا غيره. وحكم الوضوء في الماء الدائم الذي بال فيه من يريد الوضوء حكم الغسل إذ الحكم واحد. وقد ورد في رواية: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه» ذكرها في الشرح ولم ينسبها إلى أحد، وقد أخرجها عبد الرزاق^(١)، وأحمد^(٢)، وابن أبي شيبة^(٣)، والترمذي^(٤)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن حبان^(٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وأخرجه الطحاوي^(٦)، وابن حبان^(٧)، والبيهقي^(٨) بزيادة: «أو يشرب».

(١) الحديث: ٣٠٠.

(٢) الحديث: ٣٦٢/٢.

(٣) الحديث: ١٤١/١.

(٤) الحديث: ٦٨.

(٥) الحديث: ٦١/٤.

(٦) الحديث: ١٤/١.

(٧) الحديث: ٦٧/٤.

(٨) الحديث: ٢٣٩/١.

اغْتِسَالُ الرَّجُلِ بِفَضْلِ الرَّجُلِ وَالْعَكْسِ

٩/٩ - وَعَنْ رَجُلٍ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ [الرَّجُلِ أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعاً». رواه [أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

— (وعن رجل صلب النبي ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل)، أي: الماء الذي يفضل عن غسل الرجل (أو الرجل بفضل المرأة) مثله (وليغترفا) من الماء عند اغتسالهما منه (جميعاً أخرجهم أبو داود والنسائي وإسناده صحيح) إشارة إلى رد قول البيهقي حيث قال: إنه في معنى المرسل أو إلى قول ابن حزم حيث قال: إن أحدر رواه ضعيف. أما الأول، وهو كونه في معنى المرسل، فلأن إبهام الصحابي لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول عند المحدثين، وأما الثاني؛ فإنه أراد ابن حزم بالضعيف داود بن عبد الله الأودي وهو ثقة، وكأنه في البحر اغتر بقول ابن حزم فقال بعد ذكر الحديث: إن راويه ضعيف وأسنده إلى مجهول. وقال المصنف في فتح الباري: إن رجاله ثقات ولم نقف له على علة، فلهذا قال هنا: وهو صحيح نعم هو معارض بما يأتي من قوله في الحديث الآتي:

١٠/١٠ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١١/١١ - وَلِأَصْحَابِ الشُّنَنِ: أَعْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ، فَجَاءَ

٩ - أخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب (الحديث ٢٣٨).

١٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (الحديث ٣٢٣).

١١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الماء لا يجنب (الحديث ٦٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (الحديث ٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: الرخصة بفضل وضوء المرأة (الحديث ٣٧٠)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: ذكر الماء الذي لا يتنجس... (الحديث ٩١).

لِيَغْتَسِلَ مِنْهَا، فَقَالَتْ^(١): إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ»^(٢). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ.

- (وعن ابن عباس) - رضي الله عنهما - هو حيث أطلق بحر الأمة وحبرها عبد الله بن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . وشهرة إمامته في العلم ببركات الدعوة النبوية بالحكمة والفقه في الدين والتأويل تغني عن التعريف به . كانت وفاته بالطائف سنة ثمان وستين في آخر أيام ابن الزبير بعد أن كف بصره (أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة . أخرجه مسلم) من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال : وعلمي - والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني . الحديث ، وأعله قوم بهذا التردد ، ولكنه قد ثبت عند الشيخين بلفظ : «إن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد» ، ولا يخفى أنه لا تعارض ؛ لأنه يحتمل أنهما كانا يغترفان معاً فلا تعارض . نعم المعارض قوله : (ولأصحاب السنن) أي : من حديث ابن عباس كما أخرجه البيهقي^(٣) في السنن ونسبه إلى أبي داود (اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء) ، أي : النبي ﷺ (ليغتسل منها فقالت له : إني كنت جنباً) ، أي : وقد اغتسلت منها (فقال : إن الماء لا يجنب) في القاموس جنب ، أي : كفرح وجنب أي ككرم ، فيجوز فتح النون وضمها هنا ، هذا إن جعلته من الثلاثي ويصح من أجنب يجنب ، وأما اجتنب فلم يأت بهذا المعنى وهو : إصابة الجنابة (وصححه الترمذي وابن خزيمة) ومعنى الحديث قد ورد من طرق سردها في الشرح ، وقد أفادت معارضة الحديث الماضي ، وأنه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة ، ويقاس عليه العكس لمساواته له . وفي الأمرين خلاف والأظهر جواز الأمرين وأن النهي محمول على التنزيه .

ولوغ الكلب

١٢/١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُهُورٌ^(٤) إِنَاءٌ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَّ بِالْثَرَابِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «فَلْيُرْفَهُ». وَلِلتِّرْمِذِيِّ: «أُخْرَاهُنَّ أَوْ أُولَاهُنَّ بِالْثَرَابِ»^(٥)

(٢) في نسخة م : يَجْنُبُ ويجوز فيها الوجهان .

(١) في نسخة م : فقالت له .

(٣) الحديث : ١٨٩/١ ، و٢٦٧ .

١٢ - أخرجه مسلم في كتاب : الطهارة ، باب : حكم ولوغ الكلب (الحديث ٦٤٩) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الطهارة ، باب : ما جاء في سؤر الكلب (الحديث ٩١) .

(٤) في نسخة م : طهور ، بفتح الطاء والمراد بها : الماء الذي يتطهر به .

(٥) زيادة من نسخة م .

(وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: طهور) قال في الشرح: الأظهر فيه ضم الطاء، ويقال بفتحها لغتان (إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب) في القاموس ولغ الكلب في الإناء وفي الشراب يلغ كيهب ويالغ وولغ كورث ووجل شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فحركه (أن يفسله)، أي: الإناء (سبع مرات أولاًهن بالتراب أخرجه مسلم. وفي لفظ له فليرقه)، أي: الماء الذي ولغ فيه (وللترمذي أخرهن)، أي: السبع (أو أولاًهن بالتراب) دل الحديث على أحكام أولها نجاسة فم الكلب من حيث الأمر بالغسل لما ولغ فيه، والإراقة للماء وقوله: طهور إناء أحدكم، فإنه لا غسل إلا من حدث أو نجس وليس هنا حدث فتعين النجس، والإراقة إضاعة ماله فلو كان الماء طاهراً لما أمر بإضاعته إذ قد نهى عن إضاعة المال. وهو ظاهر في نجاسة فمه، وألحق به سائر بدنه قياساً عليه، وذلك لأنه إذا ثبتت نجاسة لعابه ولعابه جزء من فمه إذ هو عرق فمه، ففمه نجس إذ العرق جزء متحلب من البدن فكذلك بقية بدنه، إلا أن من قال: إن الأمر بالغسل ليس لنجاسة الكلب قال: يحتمل أن النجاسة في فمه ولعابه إذ هو محل استعماله للنجاسة بحسب الأغلب، وعلق الحكم بالنظر إلى غالب أحواله من أكله النجاسات بفمه، ومباشرته لها فلا يدل على نجاسة عينه. والقول بنجاسة عينه قول الجماهير. والخلاف لمالك، وداود، والزهري، وأدلة الأولين ما سمعت، وأدلة غيرهم وهم القائلون: إن الأمر بالغسل للتعبد لا للنجاسة؛ لأنه لو كان للنجاسة لاكتفى بما دون السبع إذ نجاسته لا تزيد على العذرة، وأجيب عنه بأن أصل الحكم الذي هو الأمر بالغسل معقول المعنى، ممكن التعليل أي بأنه للنجاسة، والأصل في الأحكام التعليل فيحمل على الأغلب والتعبد إنما هو في العدد فقط كذا في الشرح، وهو مأخوذ من شرح العمدة. وقد حققنا في حواشيه خلاف ما قرره من أغلبية تعليل الأحكام، وطولنا هنالك الكلام. الحكم الثاني أنه دل الحديث على وجوب سبع غسلات للإناء وهو واضح، ومن قال لا تجب السبع بل ولوغ الكلب كغيره من النجاسات والتسبيح ندب. استدل على ذلك بأن راوي الحديث وهو أبو هريرة قال: يغسل من ولوغه ثلاث مرات. كما أخرجه الطحاوي والدارقطني. وأجيب عن هذا بأن العمل بما رواه عن النبي ﷺ لا بما رآه وأفتى به، وبأنه معارض بما روي عنه وأيضاً أنه أفتى بالغسل سبعاً وهي أرجح سنداً، وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة، وبما روي عنه ﷺ أنه قال في الكلب يلغ في الإناء: «يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً» قالوا: فالحديث دل على عدم تعيين السبع وأنه مخير ولا تخيير في معين. وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة. الحكم الثالث وجوب الترتيب للإناء لشوته في الحديث، ثم الحديث يدل على تعيين التراب، وأنه في الغسلة الأولى. ومن أوجه قال: لا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى

يتكدر، أو يطرح الماء على التراب، أو يطرح التراب على الماء. وبعض من قال بإيجاب التسبيح قال: لا تجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده. ورد بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب والزيادة من الثقة مقبولة. وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية فروى: أولاهن، أو أخراهن، أو إحداهن، أو السابعة، أو الثامنة، والاضطراب قاذح فيجب الاطراح لها. وأجيب عنه بأنه لا يكون الاضطراب قاذحاً إلا مع استواء الروايات، وليس ذلك هنا كذلك، فإن رواية أولاهن أرجح لكثرة روايتها، وبإخراج الشيخين لها، وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض. وألفاظ الروايات التي عورضت بها أولاهن لا تقاومها. وبيان ذلك أن رواية أخراهن منفردة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة، ورواية السابعة بالتراب اختلف فيها فلا تقاوم رواية أولاهن بالتراب، ورواية إحداهن بالحاء والذال المهملتين ليست في الأمهات، بل رواها البزار فعلى صحتها فهي مطلقة يجب حملها على المقيدة، ورواية أولاهن أو أخراهن بالتخيير، إن كان ذلك من الراوي فهو شك منه فيرجع إلى الترجيح، ورواية أولاهن أرجح، وإن كان من كلامه ﷺ فهو تخيير منه ﷺ ويرجع إلى ترجيح أولاهن لثبوتها فقط عند الشيخين كما عرفت وقوله: «إناء أحذكم» الإضافة ملغاة هنا، لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكه الإناء. وكذا قوله: (فليغسله) لا يتوقف على أن يكون مالك الإناء هو الغاسل. وقوله: وفي لفظ فليرقه هي من ألفاظ رواية مسلم وهي أمر بإراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب أو الطعام، وهي من أقوى الأدلة على النجاسة، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاماً، فلو كان طاهراً لم يأمر بإراقته كما عرفت، إلا أنه نقل المصنف في فتح الباري عدم صحة هذه اللفظة عن الحفاظ. وقال ابن عبد البر: لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش. وقال ابن منده: لا تعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه. نعم أهمل المصنف ذكر الغسلة الثامنة وقد ثبت عند مسلم «وعفروه الثامنة بالتراب». قال ابن دقيق العيد: إنه قال بها الحسن البصري ولم يقل بها غيره، ولعل المراد بذلك من المتقدمين. والحديث قوي فيها ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجه فيه استكراه. قلت والوجه أي المستكره في تأويله ذكره النووي. فقال: المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهن بالتراب مع الماء، فكان التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة. ومثله قال الدميري في شرح المنهاج، وزاد أنه أطلق الغسل على التعفير مجازاً. قلت: لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها وتأويل من قال: بإخراجها من الحقيقة إلى المجاز كل ذلك محاماة على المذهب، والحق مع الحسن البصري. هذا وإن الأمر بقتل الكلاب ثم النهي عنه وذكر ما يباح اتخاذه منها يأتي الكلام عليه في باب الصيد إن شاء الله تعالى.

طهارة الهرة

١٣/١٣ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ -: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن أبي قتادة) بفتح القاف فمشتاة فوقية بعد الألف دال مهملة اسمه في أكثر الأقوال الجارث بن ربعي بكسر الراء فموحدة ساكنة فمهملة مكسورة ومشتاة تحتية مشددة الأنصاري، فارس رسول الله ﷺ شهد أحداً وما بعدها، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة وقيل: مات بالكوفة في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام وشهد معه حروبه كلها. (أن رسول الله ﷺ قال في الهرة:) والحديث له سبب وهو أن أبا قتادة سكب له وضوء، فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت، فقيل له في ذلك فقال: قال رسول الله ﷺ: (إنها ليست بنجس) أي فلا ينجس ما لامسته (إنما هي من الطوافين) جمع طواف (عليكم) قال ابن الأثير: الطائف الخادم الذي يخدمك برفق وعناية. والطواف فعال منه شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله أخذاً من قوله تعالى: ﴿طَافُونَ عَلَيْكُمْ﴾^(١). وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم زيادة لفظ «الطوافات» جمع الأول مذكراً سالماً نظراً إلى ذكور الهر. والثاني مؤنثاً سالماً نظراً إلى إناثها. فإن قلت: قد فات في جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل، وهو شرط لجمعه علماً وصفة. قلت: لما نزل منزلة من يعقل بوصفه بصفته، وهو الخادم أجراه مجراه في جمعه صفة. وفي التعليل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابستها لهم، ولما جعلها^(٢) في منزلهم خفف تعالى على عباده بجعلها غير نجس رفعا للحرج. (أخرجه الأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة) وصححه أيضاً البخاري والعقيلي والدارقطني. والحديث دليل على طهارة الهرة وسورها وإن باشرت نجساً، وأنه لا تقييد لطهارة فمها بزمان. وقيل: لا يظهر فمها إلا بمضي زمان من ليلة، أو يوم، أو ساعة، أو

١٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة (الحديث ٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في سؤر الهرة (الحديث ٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة (الحديث ٦٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك (الحديث ٣٦٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الرخصة في الوضوء بسؤر الهرة... (الحديث ١٠٢).

(١) سورة: النور، الآية: ٥٨. (٢) ساقطة من الأصل والمعنى لا يستقيم بدونها.

شربها الماء، أو غيبتها حتى يحصل ظن بذلك، أو بزوال عين النجاسة من فمها. وهذا الأخير أوضح الأقوال، لأنه مع بقاء عين النجاسة في فمها، فالحكم بالنجاسة لتلك العين لا لفمها، فإن زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس.

١٤/١٤ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَهْرِيَقَ عَلَيْهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس بن مالك) هو أبو حمزة بالحاء المهملة والزاي الأنصاري النجاري الخزرجي، خدم رسول الله ﷺ منذ قدم المدينة إلى وفاته ﷺ. وقدم ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين أو ثمان أو تسع. أقوال. سكن البصرة من خلافة عمر ليفقه الناس، وطال عمره إلى مائة وثلاث سنين. وقيل: أقل من ذلك. قال ابن عبد البر: أصح ما قيل تسع وتسعون سنة. وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وتسعين. (قال: جاء أعرابي) بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهي سكان البادية، سواء أكانوا عرباً أو عجماً. وقد ورد تسميته أنه ذو الخويصرة اليماني وكان رجلاً جافياً. (فبال في طائفة المسجد) أي في ناحيته والطائفة القطعة من الشيء. (فزجره الناس) بالزاي فجيم فراء أي نهروه وفي لفظ «فقام إليه الناس ليقعوا به». وفي أخرى «فقال أصحاب رسول الله ﷺ: مه، مه» (فتهاهم رسول الله ﷺ) بقوله لهم: «دعوه» وفي لفظ «لا تزموه» (فلما اقضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب) بفتح الذال المعجمة فنون آخره موحدة وهي الدلو الملائن ماء وقيل العظيمة (من ماء) تأكيد، وإلا فقد أفاده لفظ الذنوب فهو من باب كتبت بيدي. وفي رواية «سجلاً» بفتح السين المهملة وسكون الجيم، وهو بمعنى الذنوب. (فأهريق عليه) أصله فأريق عليه، ثم أبدلت الهاء من الهمزة فصار فهريق عليه وهو رواية، ثم زيدت همزة أخرى بعد إبدال الأولى فقبل فأهريق. (متفق عليه) عند الشيخين كما عرفت. والحديث فيه دلالة على نجاسة بول الآدمي وهو إجماع. وعلى أن الأرض إذا تنجست طهرت بالماء كسائر المتنجسات، وهل يجزىء في طهارتها غير الماء؟ قيل: تطهرها الشمس والريح، فإن تأثيرهما في إزالة النجاسة أعظم إزالة من الماء، ولحديث «زكاة الأرض يبسها» ذكره

١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد (الحديث ٢٢١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات... (الحديث ٦٥٩).

ابن أبي شيبه. وأجيب بأنه ذكره موقوفاً، وليس من كلامه ﷺ كما ذكر عبد الرزاق حديث أبي قلابه موقوفاً عليه بلفظ «جفوف الأرض طهورها» فلا تقوم بهما حجة. والحديث ظاهر في أن صب الماء يطهر الأرض رخوة كانت أو صلبة. وقيل: لا بد من غسل الصلبة كغيرها من المتنجسات، وأرض مسجده ﷺ كانت رخوة فكفى فيها الصب. وكذلك الحديث ظاهر في أنه لا تتوقف الطهارة على نضوب الماء، لأنه ﷺ لم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئاً، وهو الذي اختاره المهدي في البحر. وفي أنه لا يشترط حفرها وإلقاء التراب. وقيل: إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب، لأن الماء لم يعم أعلاها وأسفلها، ولأنه ورد في بعض طرق الحديث أنه قال ﷺ: «خذوا ما بال عليه من التراب وألقوه وأهريقوا على مكانه ماء». قال المصنف في التلخيص: له إسنادان موصولان أحدهما عن ابن مسعود والآخر عن واثلة بن الأسقع وفيهما مقال، ولو ثبتت هذه الزيادة لبطل قول من قال: إن أرض مسجده ﷺ رخوة فإنه يقول: لا يحفر ويلقى التراب إلا من الأرض الصلبة. وفي الحديث فوائد منها احترام المساجد، فإنه ﷺ لما فرغ الأعرابي من بوله دعاه ثم قال له: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر، إنما هي لذكر الله عز وجل وقراءة القرآن»، ولأن الصحابة لما تبادروا إلى الإنكار أفرهم ﷺ، وإنما أمرهم بالرفق كما في رواية الجماعة للحديث إلا مسلماً - أنه قال: «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين» ولو كان الإنكار غير جائز لقال لهم: إنه لم يأت الأعرابي ما يوجب نهيكم له. ومنها الرفق بالجاهل وعدم التعنيف. ومنها حسن خلقه ﷺ ولطفه بالمتعلم. ومنها أن الإبعاد عند قضاء الحاجة إنما هو لمن يريد الغائط لا البول، فإنه كان عرف العرب عدم ذلك وأقره الشارع. وقد بال ﷺ وجعل رجلاً عند عقبه يستره. ومنها دفع أعظم المضرتين بأخفهما، لأنه لو قطع عليه بوله لأضر به، وكان يحصل من تقويمه من محله مع ما قد حصل من تنجيس المسجد تنجيس بدنه وثيابه، ومواضع من المسجد غير الذي قد وقع فيه البول أولاً.

الحوت والجراد والكبد والطحال

١٥/١٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدِمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْجَرَادُ وَالْحُوتُ، وَأَمَّا الدِّمَانِ: فَالطَّحَالُ وَالْكَبِدُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبْنُ مَاجَةَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

١٥ - أخرجه أحمد: ٩٧/٢، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: صيد الحيتان والجراد (الحديث ٣٢١٨).

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أحلت لنا ميتتان) أي بعد تحريمها الذي دلت عليه الآيات * (ودمان) كذلك (فأما الميتتان فالجراد) أي ميتته (والحوت) أي ميتته (وأما الدمان فالطحال) بزنة كتاب (والكبد أخرجه أحمد وابن ماجه وفيه ضعف) لأنه رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر. قال أحمد: حديثه منكر. وصح أنه موقوف كما قال أبو زرعة وأبو حاتم، وإذا ثبت أنه موقوف فله حكم المرفوع، لأن قول الصحابي: أحل لنا كذا، وحرم علينا كذا، مثل قوله أمرنا ونهينا، فيتم به الاحتجاج. ويدل على حل ميتة الجراد على أي حال وجدت فلا يعتبر في الجراد شيء، سواء مات حتف أنفه أو بسبب. والحديث حجة على من اشترط موتها بسبب عادي، أو بقطع رأسها وإلا حرمت. وكذلك يدل على حل ميتة الحوت على أي صفة وجد طافياً كان أو غيره لهذا الحديث وحديث «الحل ميتته». وقيل: لا يحل منه إلا ما كان موته بسبب آدمي، أو جزر الماء، أو قذفه، أو نضوبه، ولا يحل الطافي لحديث «ما ألغاه البحر أو جزر عنه فكلوا، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه» أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر وهو خاص فيخص به عموم الحديثين. وأجيب عنه: بأنه حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث. قال النووي: حديث جابر لا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء وهو معارض أه فلا يخص به العام، ولأنه ﷺ أكل من العنبرة التي قذفها البحر لأصحاب السرية، ولم يسأل بأي سبب كان موتها كما هو معروف في كتب الحديث والسيرة. والكبد حلال بالإجماع، وكذلك مثلها الطحال فإنه حلال إلا أنه في البحر قال: يكره لحديث علي رضي الله عنه: إنه لقمة الشيطان: أي إنه يسر بأكله إلا أنه حديث لا يعرف من أخرجه.

وقوع الذباب في الطعام

١٦/١٦ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لْيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ: «وَأَنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ».

— (وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم)

وهو كما أسلفناه من أن الإضافة ملغاة كما في قوله: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم» وفي لفظ «في طعام أحدكم» (فليغمسه) زاد في رواية البخاري: كله تأكيداً وفي لفظ أبي داود «فامقلوه». وفي لفظ ابن السكن «فليمقله» (ثم لينزعه). فيه أنه يمهل في نزعه بعد غمسه (فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء) هذا تعليل للأمر بغمسه. ولفظ البخاري «ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء، وفي لفظ: سما (أخرجه البخاري وأبو داود وزاد: وإنه يتقي بجناحيه الذي فيه الداء) وعند أحمد وابن ماجه: «إنه يقدم السم، ويؤخر الشفاء». والحديث دليل ظاهر على جواز قتله دفعاً لضرره. وأنه يطرح ولا يؤكل. وأن الذباب إذا مات في مائع، فإنه لا ينجسه، لأنه ﷺ أمر بغمسه. ومعلوم أنه يموت من ذلك، ولا سيما إذا كان الطعام حاراً، فلو كان ينجسه لكان أمراً بإفساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه، ثم عدي هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك، إذ الحكم يعم بعموم علته، ويتنفي بانتفاء سببه. فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته، وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل انتفى الحكم لانتفاء علته. والأمر بغمسه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء منه، وقد علم أن في الذباب قوة سمية كما يدل عليها الورم والحكة الحاصلة من لسعه وهي بمنزلة السلاح، فإذا وقع فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه كما قال ﷺ: «فإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء». أمر ﷺ أن تقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه وتعالى فيه من الشفاء في جناحه الآخر بغمسه كله، فتقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها. وقد ذكر غير واحد من الأطباء أن لسعة العقرب والزنبور إذا ذلك موضعها بالذباب نفع منه نفعاً بيناً ويسكنها، وما ذلك إلا للمادة التي فيها من الشفاء.

١٧/١٧ - وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَمَالَ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَبَّةٌ - فَهُوَ مَيْتٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ. - (وعن أبي واقد) بقاف مكسورة ودال مهملة، اسمه الحارث بن عوف من أقوال قيل: إنه شهد بدرأ. وقيل: إنه من مسلمة الفتح والأول أصح، مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة. (الليثي) بمثناة تحتية فمثلة نسبة إلى ليث، لأنه من بني عامر بن ليث (قال: قال رسول الله ﷺ: ما قطع من البهيمة) في القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولو في

١٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في صيد ما قطع منه قطعة (الحديث ٢٨٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصيد، باب: ما قطع من الحي فهو ميت (الحديث ١٤٨٠).

الماء وكل حي لا يميز، والبهيمة أولاد الضأن والمعز ولعل المراد هنا الأخير، أو الأول لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى. (وهي حية فهو) أي المقطوع (ميت). أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه واللفظ له) أي قال: إنه حسن وقد عرف معنى الحسن في تعريف الصحيح فيما سلف واللفظ للترمذي. والحديث قد روي من أربع طرق عن أربعة من الصحابة، عن أبي سعيد، وأبي واقد وابن عمر، وتميم الداري وحديث أبي واقد هذا رواه أيضاً أحمد والحاكم بلفظ «قدم رسول الله ﷺ المدينة وبها ناس يعمدون إلى أليات الغنم وأسنة الإبل فقال: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت» والحديث دليل على أن ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت. وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهيمة ذات الأربع، وهو المعنى الأول لذكره الإبل فيه لا المعنى الأخير الذي ذكره القاموس، لكنه مخصوص بما أبين من السمك ولو كانت ذات أربع، أو يراد به المعنى الأوسط وهو كل حي لا يميز، فيخص منه الجراد والسمك وما أبين مما لا دم له. وقد أفاد قوله: «فهو ميت» أنه لا بد أن يحل المقطوع الحياة، لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً.

٢ - باب: الإنية

الآنية: جمع إناء وهو معروف. وإنما بوب لها، لأن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلقت بها أحكام.

١/١٨ - عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ^(١): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا^(٢)، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن حذيفة) أي أروي أو أذكر كما سلف، وحذيفة بضم الحاء المهملة فذال معجمة فمشناة تحتية ساكنة ففاء، هو أبو عبد الله حذيفة (ابن اليمان) بفتح المشناة التحتية وتخفيف الميم آخره نون، وحذيفة وأبوه صحابيان جليلان شهدا أحداً، وحذيفة صاحب

١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: الأكل في إناء مفضض (الحديث ٥٤٢٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأشربة، باب: آنية الفضة (الحديث ٥٦٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال (الحديث ٢٠٦٧).

(١) في نسخة م: النبي. (٢) في نسخة م: صحافها.

سر رسول الله ﷺ، روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين، ومات بالمداخن سنة خمس أو ست وثلاثين بعد قتل عثمان بأربعين ليلة. (قال: قال رسول الله ﷺ: لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما) جمع صحفة. قال الكشاف والكسائي: الصحفة هي ما تشيع الخمسة (فإنها) أي آنية الذهب والفضة وصحافهما (لهم) أي للمشركين وإن لم يذكروا فهم معلومون (في الدنيا) إخبار عما هم عليه لا إخبار يحلها لهم (ولكم في الآخرة. متفق عليه) بين الشيخين. الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وصحافهما، سواء كان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة، إذ هو بما يشمله أنه إناء ذهب وفضة. قال النووي: إنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيهما. واختلف في العلة. فقيل: للخيلاء. وقيل: بل لكونه ذهباً وفضة. واختلفوا في الإناء المطلي بهما هل يلحق بهما في التحريم أم لا؟ فقيل: إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعاً، لأنه مستعمل للذهب والفضة، وإن كان لا يمكن فصلهما لا يحرم. وأما الإناء المصنوب بهما، فإنه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعاً. وهذا في الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه، فأما غيرهما من سائر الاستعمالات ففيه الخلاف. قيل: لا يحرم لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب. وقيل: يحرم سائر الاستعمالات إجماعاً. ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال: النص ورد في الأكل والشرب لا غير، وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا تتم فيه شرائط القياس. والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما، إذ هو الثابت بالنص ودعوى الإجماع غير صحيحة. وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره، فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط. فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال، وهجروا العبارة النبوية، وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم، ولها نظائر في عباراتهم. ولهذا ذكر المصنف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة، لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك، وإلا فباب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة. ثم هل يلحق بالذهب والفضة نفائس الأحجار كالياقوت والجواهر؟ فيه خلاف والأظهر عدم إلحاقه، وجوازه على أصل الإباحة لعدم الدليل الناقل عنها.

١٩/٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْزَجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أم سلمة) هي أم المؤمنين زوج النبي ﷺ اسمها هند بنت أبي أمية، كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد، هاجرت إلى الأرض الحبشة مع زوجها، وتوفي عنها في المدينة بعد عودتهما من الحبشة، وتزوجها النبي ﷺ في المدينة سنة أربع من الهجرة وتوفيت سنة تسع وخمسين. وقيل: اثنتين وستين، ودفنت بالبقيع وعمرها أربع وثمانون سنة (قالت: قال رسول الله ﷺ: «الذي يشرب في إناء الفضة» هكذا عند الشيخين، وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله: «في إناء الفضة والذهب» (إنما يجر جر) بضم المثناة التحتية وجيم فراء وجيم مكسورة. والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف، وصوت البعير عند الجرة. وجعل الشرب والجرج جرجرة (في بطنه نار جهنم» متفق عليه) بين الشيخين. قال الزمخشري: يروى برفع النار أي على أنها فاعل مجازاً، وإلا فنار جهنم على الحقيقة لا تجر جر في بطنه، إنما جعل جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المنهي عنها، وأستحقاق العقاب على أستعمالها، كجرجرة نار جهنم في جوفه مجازاً هكذا على رواية الرفع. وذكر الفعل يعني يجر جر، وإن كان فاعله النار وهي مؤنثة للفصل بينها وبين فعلها، ولأن تأنيثها غير حقيقي والأكثر على نصب نار جهنم، وفاعل الجرجرة هو الشارب والنار مفعوله، والمعنى كأنما يجرع نار جهنم من باب «إنما يأكلون في بطونهم ناراً»^(١). قال النووي: والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الشارحون وأهل العرف واللغة وجزم به الأزهرى. وجهنم عجمية لا تنصرف للتأنيث والعلمية، إذ هي علم لطبقة من طبقات النار «أعاذنا الله منها» سميت بذلك لبعدها قعرها. وقيل: لغلظ أمرها في العذاب والحديث يدل على ما دل عليه حديث حذيفة الأول.

٣/٢٠ — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٤/٢١ — وَعِنْدَ الْأَرْبَعَةِ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ...».

(١) سورة: النساء، الآية: ١٠.

٢٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: طهارة جلود الميتة بالدباغ (الحديث ١٠٥) و (الحديث ١٠٦).

٢١ - أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: في أهب الميتة (الحديث ٤١٢٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت (الحديث ١٧٢٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الفرع والعتيرة، باب: جلود الميتة (الحديث ٤٢٥٢) و (الحديث ٤٢٥٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: اللباس، باب: لبس جلود الميتة إذا دبغت (الحديث ٣٦٠٩).

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دبغ الإهاب) بزنة كتاب هو الجلد، أو ما لم يدبغ كما في القاموس ومثله في النهاية (فقد طهر) بفتح الطاء والهاء ويجوز ضمها كما يفيد القاموس (أخرجه مسلم) بهذا اللفظ (وعند الأربعة) وهم أهل السنن (أيما إهاب دبغ) تمامه «فقد طهر» والحديث أخرجه الخمسة، إنما اختلف لفظه. وقد روي بالفاظ وذكر له سبب، وهو أنه ﷺ مر بشاة ميتة لميمونة فقال: «ألا استمتعتم بإهابها فإن دبغ الأديم ظهور». وروى البخاري من حديث سودة قالت: «ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا نتبذ فيه حتى صار شناً». والحديث دليل على أن الدباغ مطهر لجلد ميتة كل حيوان كما يفيد عموم كلمة أيما، وأنه يطهر باطنه وظاهره. وفي المسألة سبعة أقوال: الأول أن الدباغ يطهر جلد الميتة باطنه وظاهره، ولا يخص منه شيء عملاً بظاهر حديث ابن عباس وما في معناه، وهذا مروى عن علي عليه السلام وابن مسعود. والثاني من الأقوال أنه لا يطهر الدباغ شيئاً، وهو مذهب جماهير الهادوية، ويروى عن جماعة من الصحابة مستدلين بحديث الشافعي الذي أخرجه أحمد والبخاري في تاريخه والأربعة والدارقطني والبيهقي وابن حبان عن عبد الله بن عكيم قال: «أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» وفي رواية الشافعي وأحمد وأبي داود: قبل موته بشهر وفي رواية بشهر أو شهرين. قال الترمذي: حسن. وكان أحمد يذهب إليه ويقول هذا آخر الأمرين ثم تركه. قالوا: أي الهادوية وهذا الحديث ناسخ لحديث ابن عباس لدلالته على تحريم الانتفاع من الميتة بإهابها وعصبها. وأجيب عنه بأجوبة الأول أنه حديث مضطرب في سنده، فإنه روي تارة عن كتاب النبي ﷺ، وتارة عن مشايخ من جهينة عمن قرأ كتاب النبي ﷺ ومضطرب أيضاً في متنه، فروي من غير تقييد في رواية الأكثر، وروي بالتقييد بشهر أو شهرين أو أربعين يوماً أو ثلاثة أيام. ثم إنه معل أيضاً بالإرسال، فإنه لم يسمعه عبد الله بن عكيم منه ﷺ، ومعل بالانقطاع لأنه لم يسمعه عبد الرحمن بن أبي ليلى من ابن عكيم، ولذلك ترك أحمد بن حنبل القول به آخر، وكان يذهب إليه أولاً كما قال عنه الترمذي. وثانياً بأنه لا يقوى على النسخ لأن حديث الدباغ أصح، فإنه مما اتفق عليه الشيخان. وأخرج مسلم وروى من طرق متعددة في معناه عدة أحاديث عن جماعة من الصحابة، فعن ابن عباس حديثان، وعن أم سلمة ثلاثة، وعن أنس حديثان، وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي أمامة وابن مسعود، ولأن الناسخ لا بد من تحقيق تأخره، ولا دليل على تأخر حديث ابن عكيم، ورواية التاريخ فيه بشهر أو شهرين معل فلا تقوم بها حجة على النسخ، على أنها لو كانت رواية التاريخ صحيحة ما دلت على أنه آخر الأمرين جزمًا ولا يقال: فإذا

لم يتم النسخ تعارض الحديث عبد الله بن عكيم وحديث ابن عباس ومن معه، ومع التعارض يرجع إلى الترجيح أو الوقف: لأننا نقول لا تعارض إلا مع الاستواء وهو مفقود كما عرفت من صحة حديث ابن عباس وكثرة من معه من الرواة وعدم ذلك في حديث ابن عكيم: وثالثاً بأن الإهاب كما عرفت عن القاموس والنهاية اسم لما لم يدبغ في أحد القولين. وقال النضر بن شميل: الإهاب لما لم يدبغ، وبعد الدبغ يقال له شن وقربة. وبه جزم الجوهري. قيل: فلما أحتمل الأمرين وورد الحديثان في صورة المتعارضين جمعنا بينهما بأنه نهى عن الانتفاع بالإهاب ما لم يدبغ، فإذا دبغ لم يسم إهاباً فلا يدخل تحت النهي وهو حسن. الثالث يطهر جلد ميتة المأكول لا غيره لكن يردده عموم «أيما إهاب». الرابع يطهر الجميع إلا الخنزير، فإنه لا جلد له وهو مذهب أبي حنيفة. الخامس يطهر إلا الخنزير لكن لا لكونه لا جلد له، بل لكونه رجساً لقوله تعالى: ﴿فإنه رجس﴾^(١) والضمير للخنزير فقد حكم برجسيته كله والكلب مقيس عليه بجامع النجاسة، وهو قول الشافعي. السادس يطهر الجميع لكن ظاهره دون باطنه، فيستعمل في اليابسات دون المائعات، ويصلى عليه ولا يصلى فيه، وهو مروى عن مالك جمعاً منه بين الأحاديث لما تعارضت. السابع يتنفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ظاهراً وباطناً لما أخرجه البخاري من رواية ابن عباس أنه ﷺ مر بشاة ميتة فقال: «هلا أنفعتم بإهابها؟» قالوا: إنها ميتة قال: «إنما حرم أكلها» وهو رأي الزهري وأجيب عنه بأنه مطلق قيدته أحاديث الدباغ التي سلفت.

٥/٢٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَبَاغُ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ طَهُورُهَا». صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن سلمة بن المحبق رضي الله عنه) هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة المكسورة، والقاف، وسلمة صحابي يعد في البصريين، روى عنه ابنه سنان، ولسانان أيضاً صحبة. (قال: قال رسول الله ﷺ: دباغ جلود الميتة طهورها صححه ابن حبان) أي أخرجه وصححه. وقد أخرج غير ابن حبان هذا الحديث، لكن بالفاظ عند أحمد وأبي داود والنسائي والبيهقي عن سلمة بلفظ «دباغ الأديم ذكاته». وفي لفظ «دباغها ذكاتها» وفي آخر «دباغها طهورها». وفي لفظ «ذكاتها دباغها». وفي لفظ آخر «ذكاة الأديم دباغها» وفي الباب أحاديث بمعناه، وهو يدل على ما دل عليه

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٥.

حديث ابن عباس . وفي تشبيهه الدباغ بالذكاة إعلام بأن الدباغ في التطهير بمنزلة تذكية الشاة في الإحلال ، لأن الذبح يطهرها ويحل أكلها .

٦/٢٣ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَرَّ النَّبِيُّ ^(١) بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا، فَقَالَ: «لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟». فَقَالُوا إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقِرْظُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ.

— (وعن ميمونة) هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية، كان اسمها برة، فسمها رسول الله ﷺ ميمونة، تزوجها ﷺ في شهر ذي القعدة سنة سبع في عمرة القضية، وكانت وفاتها سنة إحدى وستين، وقيل: إحدى وخمسين، وقيل: ست وستين. وقيل: غير ذلك. وهي خالة ابن عباس ولم يتزوج ﷺ بعدها. (قالت: مر رسول الله ﷺ بشاة يجرونها فقال: لو أخذتم إهابها فقالوا: إنها ميتة، فقال: يطهرها الماء والقرظ أخرجه أبو داود والتسائي) وفي لفظ عند الدارقطني عن ابن عباس «أليس في الماء والقرظ ما يطهرها». وأما رواية «أليس في الشث والقرظ ما يطهرها». فقال النووي: إنه بهذا اللفظ باطل لا أصل له، وقال في شرح مسلم: يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجلد ويطيئه، ويمنع من ورود الفساد عليه كالشث والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة، ولا يحصل بالشمس إلا عند الحنفية ولا بالتراب والرماد والملح على الأصح.

آنية الكفار

٧/٢٤ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي أَيْتِهِمْ؟ فَقَالَ: «لَا تَأْكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَأَغْسِلُوهَا، وَكُلُوا فِيهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي ثعلبة) بفتح المثناة بعدها عين مهملة ساكنة فلام مفتوحة فموحدة (الخشني رضي الله عنه) بضم الخاء المعجمة فشين معجمة مفتوحة فنون، نسبة إلى خشين بن النمر من قضاة، حذفت ياءه عند النسبة، وأسمه جرهم بضم الجيم بعدها راء

٢٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: في أهب الميتة (الحديث ٤١٢٥)، وأخرجه التسائي في كتاب: الفرع والعتيرة، باب: جلود الميتة (الحديث ٤٢٥٤).

(١) في نسخة م: رسول الله.

٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح، باب: صيد القوس (الحديث ٥٤٧٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: الصيد بالكلاب المعلمة (الحديث ١٩٣٠).

ساكنة فهاء مضمومة، ابن ناشب بالنون وبعد الألف شين معجمة آخره موحدة، اشتهر بلقبه، بايع النبي ﷺ بيعة الرضوان، وضرب له بسهم يوم خيبر، وأرسله إلى قومه فأسلموا، نزل بالشام ومات بها سنة خمس وسبعين. وقيل: غير ذلك. (قال: قلت يا رسول الله: إنا بأرض قوم أهل كتاب أفأكل في آتيتهم؟ قال: لا تأكلوا فيها إلا أن تجدوا غيرها فاغسلوها واكلوا فيها متفق عليه) بين الشيخين أستدل به على نجاسة آتية أهل الكتاب، وهل هو لنجاسة رطوبتهم أو لجواز أكلهم الخنزير وشربهم الخمر أو للكرهية؟ ذهب إلى الأول القائلون بنجاسة رطوبة الكفار وهم الهاديوية والقاسمية، وأستدلوا أيضاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إنما المشركون نجس﴾^(١) والكتابي يسمى مشركاً إذ قد قالوا: المسيح ابن الله وعزير ابن الله. وذهب غيرهم من أهل البيت كالمؤيد بالله وغيره وكذلك الشافعي إلى طهارة رطوبتهم، وهو الحق لقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم﴾^(٢)، ولأنه ﷺ توضاً من مزادة مشركة، ولحديث جابر عند أحمد وأبي داود «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فنصيب من آتية المشركين، وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا». وأجيب بأن هذا كان بعد الاستيلاء ولا كلام فيه. قلنا في غيره من الأدلة غنية عنه. فمنها ما أخرجه أحمد من حديث أنس «أنه ﷺ دعاه يهودي إلى خبز شعير وإهالة نسخة فأكل منها» بفتح السين وسكون النون المعجمة فحاء معجمة مفتوحة أي متغيرة. قال في البحر: لو حرمت رطوبتهم لاستفاض بين الصحابة نقل توقيهم لها لقلة المسلمين حينئذ مع كثرة أستمعالاتهم التي لا يخلو منها ملبوس ومطعموم. والعادة في مثل ذلك تقضي بالاستفاضة. قال: وحديث أبي ثعلبة إما محمول على كراهة الأكل في آتيتهم للاستقذار لا لكونها نجسة، إذ لو كانت نجسة لم يجعله مشروطاً بعدم وجدان غيرها، إذ الإناء المتنجس بعد إزالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء، أو لسد ذريعة المحرم، أو لأنها نجسة لما يطبخ فيها لا لرطوبتهم كما تفيد رواية أبي داود وأحمد بلفظ «إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في آتيتهم الخمر، فقال رسول الله ﷺ: «إن وجدتم غيرها - الحديث» وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآتية يطبخ فيها ما ذكر ويشرب، فيحمل المطلق على المقيد. وأما الآية فالنجس لغة المستقذر، فهو أعم من المعنى الشرعي. وقيل: معناه ذو نجس، لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس، لأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات، فهي ملابسة لهم، وبهذا يتم الجمع بين هذا وبين آية المائدة والأحاديث الموافقة لحكمها. وآية المائدة أصرح في المراد.

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٥.

(١) سورة: التوبة، الآية: ٢٨.

٨/٢٥ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةِ أَمْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

== (وعن عمران بن حصين) بالمهملتين تصغير حصن، وعمران هو أبو نجيد بالجيم تصغير نجد الخزاعي الكعبي، أسلم عام خيبر، وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين، وكان من فضلاء الصحابة وفقهائهم. (أن النبي ﷺ وأصحابه توضعوا من مزادة) * بفتح الميم بعدها زاي ثم ألف وبعد الألف مهملة، وهي الرواية ولا تكون إلا من جلدتين تقام بثالث بينهما لتتسع كما في القاموس (أمرأة مشركة. متفق عليه) بين الشيخين (في حديث طويل) أخرجه البخاري بالفاظ فيها أنه ﷺ «بعث علياً وآخر معه في بعض أسفاره ﷺ وقد فقدوا الماء فقال: اذهبا فأبتغيا الماء، فأنطلقا فتلقيا امرأة بين مزادتين أو سطحيحتين من ماء على بعير لها فقالا لها: أين الماء؟ قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة، قالوا: انطلقني إلى رسول الله ﷺ - إلى أن قال: ودعا النبي ﷺ بإناء ففرغ فيه من أفواه المزادتين أو سطحيحتين، ونودي في الناس اسقوا وأستسقوا فسقى من سقى وأستسقى من شاء - الحديث» وفيه زيادة ومعجزات نبوية، والمراد أنه ﷺ توضعاً من مزادة المشركة، وهو دليل لما سلف في شرح حديث أبي ثعلبة من طهارة آنية المشركين. ويدل أيضاً على ظهور جلد الميتة بالدباغ، لأن المزادتين من جلود ذبائح المشركين وذبائحهم ميتة، ويدل على طهارة رطوبة المشرك، فإن المرأة المشركة قد باشرت الماء وهو دون القلتين، فإنهم صرحوا بأنه لا يحمل الحمل قدر القلتين. ومن يقول إن رطوبتهم نجسة ويقول لا ينجس الماء إلا ما غيره، فالحديث يدل على ذلك.

تضييب الإناء بالفضة

٩/٢٦ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

== (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن قدح النبي ﷺ أنكسر فاتخذ مكان الشعب)

٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: صيد القوس (الحديث ٥٤٧٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الصيد بالكلاب المعلمة (الحديث ١٩٣٠).

٢٦ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ٥ - (الحديث ٣١٠٩).

بفتح الشين المعجمة وسكون المهملة، لفظ مشترك بين معان المراد منها هنا الصدع والشق (سلسلة من فضة) في القاموس سلسلة بفتح أوله وسكون اللام وفتح السين الثانية منها إيصال الشيء بالشيء، أو سلسلة بكسر أوله دائر من حديد ونحوه. والظاهر أن المراد الأول فيقرأ بفتح أوله (أخرجه البخاري) وهو دليل على جواز تضييب الإناء بالفضة ولا خلاف في جوازه كما سلف، إلا أنه هنا قد اختلف في واضع السلسلة، فحكى البيهقي عن بعضهم أن الذي جعل السلسلة هو أنس بن مالك، وجزم به ابن الصلاح، وقال أيضاً: فيه نظر لأن في البخاري من حديث عاصم الأحول «رأيت قذح النبي ﷺ عند أنس بن مالك، فكان قد أنصده فسلسله بفضة. وقال ابن سيرين: إنه كان في حلقة من حديد، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة، فقال له أبو طلحة: لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله ﷺ فتركه» هذا لفظ البخاري، وهو يحتمل أن يكون الضمير في قوله: فسلسله بفضة عائداً إلى رسول الله ﷺ، ويحتمل أن يكون عائداً إلى أنس كما قال البيهقي، إلا أن آخر الحديث يدل للأول، وأن القذح لم يتغير عما كان عليه على عهد رسول الله ﷺ. قلت: والسلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها، فالظاهر أن قوله فسلسله هو النبي ﷺ وهو حجة لما ذكره.

٣ - باب: إزالة النجاسة، وبيانها

٢٧ / ١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ: تَتَّخَذُ خَلًّا؟ قَالَ: «لَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. (وَالْتَرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ) ^(١).

— (عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الخمر) أي بعد تحريمها (تتخذ خلًّا، قال: لا. أخرجه مسلم والترمذي وقال: حسن صحيح) فسر الاتخاذ بالعلاج لها وقد صارت خمراً. ومثله حديث أبي طلحة «فإنها لما حرمت الخمر سأل أبو طلحة النبي ﷺ عن خمر عنده لايتام هل يخللها؟ فأمره بإراقتها» أخرجه أبو داود والترمذي. والعمل بالحديث هو رأي الهادوية والشافعية لدلالة الحديث على ذلك، فلو خللها لم تحل ولم تطهر، وظاهره بأي علاج كان ولو بنقلها من الظل إلى الشمس

٢٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: تحريم تحليل الخمر (الحديث ١٩٨٣).

(١) ساقطة من نسخة م.

أو عكسه . وقيل : تطهر وتخل . وأما إذا تخللت بنفسها من دون علاج فإنها طاهرة حلال ، إلا أنه قال في البحر : إن أكثر أصحابنا يقولون إنها لا تطهر وإن تخللت بنفسها من غير علاج . وأعلم أن للعلماء في خل الخمر ثلاثة أقوال : الأول أنها إذا تخللت الخمر بغير قصد حل خلها ، وإذا خللت بالقصد حرم خلها . الثاني يحرم كل خل تولد عن خمر مطلقاً . الثالث أن الخل حلال مع تولده من الخمر سواء قصد أم لا ، إلا أن فاعلها أثم إن تركها بعد أن صارت خمرأً ، عاص لله ، مجروح العدالة لعدم إراقة لها حال خمريتها ، فإنه واجب كما دل له حديث أبي طلحة ، لكن قال في الشرح : يحل الخل الكائن عن الخمر ، فإنه خل لغة وشرعاً . وقيل : وجعل التخلل أيضاً من دون تخمر في صور ، منها إذا صب في إناء معتق بالخل عصير عنب ، فإنه يتخلل ولا يصير خمرأً ، ومنها إذا جردت حبات العنب من عناقيدها وملئ منها الإناء ، وختم رأس الإناء بطين أو نحوه ، فإنه يتخلل ولا يصير خمرأً ، ومنها إذا عصر أصل العنب ، ثم ألقى عليه قبل أن يتخلل مثله خلاً صادقاً ، فإنه يتخلل ولا يصير خمرأً أصلاً .

لحوم الحمر الأهلية

٢٨/٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ، فَنَادَى: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي عن أنس بن مالك (قال : لما كان يوم خيبر أمر رسول الله ﷺ أبا طلحة فنادى إن الله ورسوله ينهيانكم) بثنية الضمير لله تعالى ورسوله ، وقد ثبت أنه ﷺ قال للخطيب الذي قال في خطبته : من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما الحديث «بش خطيب القوم أنت» لجمعه بين ضمير الله تعالى وضمير رسوله ﷺ وقال : قل «ومن يعص الله ورسوله»^(١) فالواقع هنا يعارضه . وقد وقع أيضاً في كلامه ﷺ التثنية بلفظ «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما» . وأجيب بأنه ﷺ نهى الخطيب ، لأن مقام الخطابة يقتضي البسط والإيضاح ، فأرشده إلى أنه يأتي بالاسم الظاهر لا بالضمير ، وأنه ليس العتب عليه من

٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الجهاد ، باب : التكبير عند الحرب (الحديث ٢٩٩١) ، وأخرجه مسلم في كتاب : الصيد ، باب : تحريم أكل لحم الحمر الأنسية (الحديث ١٩٤٠) .

(١) سورة النساء ، الآية : ٤ .

حيث جمعه بين ضميره تعالى وضمير رسوله ﷺ. والثاني أنه ﷺ له أن يجمع بين الضميرين وليس لغيره لعلمه بحلال ربه وعظمة الله. (عن لحوم الحمر الأهلية) كما يأتي («فإنها رجس» متفق عليه). وحديث أنس في البخاري أن رسول الله ﷺ جاءه جاء فقال: أكلت الحمر، ثم جاءه جاء فقال: أكلت الحمر، ثم جاءه جاء فقال: أفنيت الحمر، فأمر منادياً ينادي «إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس، فأكفئت القدور وإنها لتفرو بالحمر» والنهي عن لحوم الحمر الأهلية ثابت في حديث علي عليه السلام وابن عمر وجابر بن عبد الله وابن أبي أوفى والبراء وأبي ثعلبة وأبي هريرة والعرباض بن سارية وخالد بن الوليد وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والمقدام بن معد يكرب وابن عباس، وكلها ثابتة في دواوين الإسلام، وقد ذكر من أخرجها في الشرح. وهي دالة على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، وتحريمها هو قول الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه الأدلة. وذهب ابن عباس إلى عدم تحريم الحمر الأهلية. وفي البخاري عنه لا أدري أنهى عنها من أجل أنها كانت حمولة الناس أو حرمت؟. ولا يخفى ضعف هذا القول، لأن الأصل في النهي التحريم وإن جهلنا علته. وأستدل ابن عباس بعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(١) الآية، فإنه تلاها جواباً لمن سألته عن تحريمها. ولحديث أبي داود: «أنه جاء إلى رسول الله ﷺ غالب بن أبهر فقال: يا رسول الله أصابتنا سنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية فقال: «أطعم أهلك من سمين حمرك، فإنما حرمتها من أجل جوال القرية» يريد التي تأكل الجلة وهي العذرة. وأجيب بأن الآية خصت عمومها الأحاديث الصحيحة المتقدمة، وبأن حديث أبي داود مضطرب مختلف فيه اختلافاً كثيراً، وإن صح حمل على الأكل منها عند الضرورة، كما دل عليه قوله: أصابتنا سنة أي شدة وحاجة. وذكر المصنف لهذين الحديثين في باب النجاسات وتعدادها مبني على أن التحريم من لازمه التنجيس وهو قول الأكثر. وفيه خلاف، والحق أن الأصل في الأعيان الطهارة، وأن التحريم لا يلزم النجاسة، فإن الحشيشة محرمة طاهرة وكذا المخدرات والسموم القاتلة لا دليل على نجاستها. وأما النجاسة فيلزمها التحريم، فكل نجس محرم ولا عكس، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملابتها على كل حال، فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم، فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية وإجماعاً. فإذا عرفت هذا فتحريم الحمر والخمر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه

نجاستهما، بل لا بد من دليل آخر عليه وإلا بقيتا على الأصل المتفق عليه من الطهارة. فمن ادعى خلافه فالدليل عليه، ولذا نقول لا حاجة إلى إتيان المصنف بحديث عمرو بن خازجة الآتي قريباً مستدلاً به على طهارة لعاب الراحلة * وأما الميتة فلولا أنه ورد «دباغ الأديم طهوره» «وأما إهاب دبغ فقد طهر» لقلنا بطهارتها، إذ الوارد في القرآن تحريم أكلها، لكن حكمنا بالنجاسة لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها.

٣/٢٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَنَى، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلُعَابَهَا يَسِيلُ عَلَى كَتْفِي. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عمرو بن خازجة) هو صحابي أنصاري عداده في أهل الشام، وكان حليفاً لأبي سفيان بن حرب، وهو الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في خطبته: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث». (قال: خطبنا رسول الله ﷺ بمنى وهو على راحلته) بالحاء المهملة وهي من الإبل الصالحة لأن ترحل (ولعابها) بضم اللام فعين مهملة وبعد الألف موحدة، هو ما سال من الفم (يسيل على كتفي. أخرجه أحمد والترمذي وصححه) والحديث دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر. قيل: وهو إجماع وهو أيضاً الأصل، فذكر الحديث بيان للأصل، ثم هذا مبني على أنه ﷺ علم سيلان اللعاب عليه ليكون تقريراً.

٤/٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥/٣١ - وَلِمُسْلِمٍ: «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكَاً، فَيُصَلِّي فِيهِ».

٦/٣٢ - وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ يَابِساً بِظُفْرِي مِنْ ثَوْبِهِ».

٢٩ - أخرجه أحمد: ١٨٦/٤ - ١٨٧، وأخرجه الترمذي في كتاب: الوصايا، باب: ما جاء لا وصية لوارث (الحديث ٢١٢٠).

٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: غسل المني وفركه، وغسل ما يصيب من المرأة (الحديث ٢٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: حكم المني (الحديث ١٠٨).

٣١ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: حكم المني (الحديث ١٠٥).

٣٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: حكم المني (الحديث ١٠٩).

— (وعن عائشة رضي الله عنها) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، أمها أم رومان بنت عامر، خطبها النبي ﷺ بمكة، وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة، وهي ابنة ست سنين، وعرس بها أي دخل بها في المدينة في شوال سنة اثنتين من الهجرة. وقيل: غير ذلك. وهي بنت تسع سنين من غير اعتبار الكبر ومات عنها ولها ثمانين سنة، ولم يتزوج بكراً غيرها، وأستأذنت النبي ﷺ في الكنية فقال لها: تكني بابن أختك عبد الله بن الزبير. وكانت فقيهة عالمة فصيحة فاضلة، كثيرة الحديث عن رسول الله ﷺ عارفة بأيام العرب وأشعارها. روى عنها جماعة من الصحابة والتابعين، نزلت براءتها من السماء في عشر آيات في سورة النور، توفي رسول الله ﷺ في بيتها ودفن فيه، ومات بالمدينة سنة سبع وخمسين. وقيل: سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان، ودفنت بالبقيع، وصلى عليها أبو هريرة وكان خليفة مروان في المدينة.

(قالت: كان رسول الله ﷺ يغسل المني، ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب، وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه. متفق عليه) وأخرجه البخاري أيضاً من حديث عائشة بالفاظ مختلفة، وأنها كانت تغسل المني من ثوبه ﷺ، وفي بعضها «وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء». وفي لفظ «فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه». وفي لفظ «وأثر الغسل فيه بقع الماء». وفي لفظ «ثم أراه فيه بقعة أو بقعاً» إلا أنه قد قال البزار: إن حديث عائشة هذا مداره على سليمان بن يسار ولم يسمع من عائشة، وسبقه إلى هذا الشافعي في الأم حكاية عن غيره. ورد ما قاله البزار بأن تصحيح البخاري له موافقة مسلم له على تصحيحه، مفيدة لصحة سماع سليمان من عائشة، وأن رفعه صحيح. وبهذا الحديث أستدل من قال بنجاسة المني، وهم الهادوية والحنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا: لأن الغسل لا يكون إلا عن نجس، وقياساً على غيره من فضلات البدن المستقذرة من البول والغائط لانصباب جميعها إلى مقر، وأنحلالها عن الغذاء، ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها، ولأنه يجري من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات. وتأولوا ما يأتي مما يفيد قوله: (ولمسلم) أي عن عائشة رواية أنفرد بلفظها عن البخاري وهي قولها: (لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً) مصدر تأكيد يقرر أنها كانت تفركه وتحكه. والفرك الدلك يقال: فرك الثوب إذا دلكه. (فيصلي فيه. وفي لفظ) أي لمسلم عن عائشة (لقد كنت أحكه) أي المني حال كونه (يابساً بظفري من ثوبه). اختص مسلم بإخراج رواية الفرك ولم يخرجها البخاري. وقد روى الحنابلة والفرك أيضاً البيهقي والدارقطني وابن خزيمة وابن الجوزي من حديث عائشة. ولفظ البيهقي «ربما حثته من ثوب رسول الله ﷺ وهو

يُصلي» ولفظ الدارقطني وابن خزيمة «إنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي». ولفظ ابن حبان «لقد رأيتني أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي» رجاله رجال الصحيح. وقريب من هذا الحديث حديث ابن عباس عنه الدارقطني والبيهقي. وقال البيهقي بعد إخرجه: ورواه وكيع وابن أبي ليلى موقوفاً على ابن عباس وهو الصحيح. ١. هـ. سئل رسول الله ﷺ عن المني يصيب الثوب فقال: «إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق والبزاق». وقال: «إنما يكفيك أن تمسحه بخرقه أو إذخرة» فالتائلون بنجاسة المني تأولوا أحاديث fark هذه بأن المراد به fark مع غسله بالماء وهو بعيد. وقالت الشافعية: المني طاهر. وأستدلوا على طهارته بهذه الأحاديث قالوا: وأحاديث غسله محمولة على الندب وليس الغسل دليل النجاسة، فقد يكون لأجل النظافة وإزالة الدرن ونحوه، قالوا: وتشبيهه بالبزاق والمخاط دليل على طهارته أيضاً، والأمر بمسحه بخرقه أو إذخرة لأجل إزالة الدرن المستكره بقاءه في ثوب المصلي، ولو كان نجساً لما أجزأ مسحه. وأما التشبيه للمني بالفضلات المستقدرة من البول والغائط كما قاله من قال بنجاسته فلا قياس مع النص. قال الأولون: هذه الأحاديث في farkه وحته إنما هي في منيه ﷺ، وفضلاته ﷺ طاهرة فلا يلحق به غيره. وأجيب عنه بأن عائشة أخبرت عن fark المني من ثوبه، فيحتمل أنه عن جماع وقد خالطه مني المرأة فلم يتعين أنه منيه ﷺ وحده، والاحتلام على الأنبياء عليهم السلام غير جائز، لأنه من تلاعب الشيطان ولا سلطان له عليهم، ولأنه قيل: إنه منيه ﷺ وحده، وأنه من فيض الشهوة بعد تقدم أسباب خروجه من ملاعبة ونحوها، وأنه لم يخالطه غيره فهو محتمل، ولا دليل مع الاحتمال. وذهبت الحنفية إلى نجاسة المني كغيرهم، ولكن قالوا: يطهره الغسل، أو fark، أو الإزالة بالأذخر، أو الخرقه عملاً بالحديثين، وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات وأستدلالات طويلة أستوفيناها في حواشي شرح العمدة.

بول الغلام والجارية

٣٣/٧ - وَعَنْ أَبِي السَّنْحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٣٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب (الحديث ٣٧٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: بول الجارية (الحديث ٣٠٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية (الحديث ١/١٦٦).

— (وعن أبي السمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم فحاء مهملة وأسمه إياد بكسر الهمزة ومثناة تحتية مخففة بعد الألف دال مهملة، وهو خادم رسول الله ﷺ، له حديث واحد. (قال: قال رسول الله ﷺ: «يفسل من بول الجارية» في القاموس أن الجارية فتية النساء (ويرش من بول الغلام» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) وأخرج الحديث أيضاً البزار وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمح قال: «كنت أخدم النبي ﷺ فأتى بحسن أو حسين فبال على صدره فجئت أغسله فقال: يفسل من بول الجارية - الحديث». وقد رواه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لبابة بنت الحارث قالت: «كان الحسين - وذكرت الحديث» وفي لفظه «يفسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر» ورواه المذكورون وابن حبان من حديث علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ في بول الرضيع: «ينضح بول الغلام ويفسل بول الجارية» قال قتادة راويه: هذا ما لم يطعما فإذا طعما غسلا. وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة، وهي كما قال الحافظ البيهقي إذا ضم بعضها إلى بعض قويت. والحديث دليل على الفرق بين بول الغلام وبول الجارية في الحكم، وذلك قبل أن يأكلا الطعام كما قيده به الراوي. وقد روي مرفوعاً أي بالتقيد بالطعم لهما. وفي صحيح ابن حبان والمصنف لابن أبي شيبة عن ابن شهاب «مضت السنة أن يرش بول من لم يأكل الطعام من الصبيان» والمراد ما لم يحصل لهم الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال. وقيل غير ذلك. وللعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب: الأول للهادوية والحنفية والمالكية أنه يجب غسلهما كسائر النجاسات قياساً لبولهما على سائر النجاسات، وتأولوا الأحاديث وهو تقديم للقياس على النص. الثاني وجه للشافعية وهو أصح الأوجه عندهم، أنه يكفي النضح في بول الغلام لا الجارية فكفيها من النجاسات، عملاً بالأحاديث الواردة بالترقة بينهما، وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن وأحمد وإسحق وغيرهم. الثالث يكفي النضح فيهما وهو كلام الأوزاعي. وأما هل بول الصبي طاهر أو نجس؟ فالأكثر على أنه نجس، وإنما خفف الشارع في تطهيره. وأعلم أن النضح كما قاله النووي في شرح مسلم: هو أن الشيء الذي أصابه البول يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا تبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره بخلاف المكاثرة في غيره، فإنه يشترط أن تكون بحيث يجري عليها بعض الماء ويتقاطر من المحل وإن لم يشترط عصره، وهذا هو الصحيح المختار، وهو قول إمام الحرمين والمحققين.

دم الحيض يصيب الثوب

٨/٣٤ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ -: «تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تُنَضِّحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أسماء) بفتح الهمزة وسين مهملة فميم فهمزة ممدودة (بنت أبي بكر) وهي أم عبد الله بن الزبير، أسلمت بمكة قديماً، وبايعت النبي ﷺ، هي أكبر من عائشة بعشر سنين، وماتت بمكة بعد أن قتل أبنها بأقل من شهر، ولها من العمر مائة سنة، وذلك سنة ثلاث وسبعين، ولم تسقط لها سن، ولا تغير لها عقل، وكانت قد عميت. (أن النبي ﷺ قال في دم الحيض يصيب الثوب: تحته) بالفتح للمثناة الفوقية وضم الحاء المهملة وتشديد المثناة الفوقية أي تحكه، والمراد بذلك إزالة عينه. (ثم تقرصه بالماء) أي الثوب، وهو بفتح المثناة الفوقية وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين، أي تدلك ذلك الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما شربه الثوب منه. (ثم تنضحه) بفتح الضاد المعجمة أي تغسله بالماء (ثم تصلي فيه. متفق عليه) ورواه ابن ماجه بلفظ «أقرصيه بالماء وأغسله» ولا بن أبي شيبه بلفظ «أقرصيه بالماء وأغسله وصلي فيه». وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محصن «أنها سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض يصيب الثوب» فقال: «حكيه بصلع وأغسله بماء وسدر». قال ابن القطان: إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة. وقوله: «بصلع» بصاد مهملة مفتوحة فلام ساكنة وعين مهملة الحجر. والحديث دليل على نجاسة دم الحيض، وعلى وجوب غسله والمبالغة في إزالته بما ذكر من الحت والقصر والنضح لإذهاب أثره. وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وإن بقي من العين بقية فلا يجب الحاد لإذهابها، لعدم ذكره في الحديث أي حديث أسماء وهو محل البيان، ولأنه قد ورد في غيره «ولا يضررك أثره».

٩/٣٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ خَوْلَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: «يَكْفِيكَ الْمَاءُ، وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

— (وعن أبي هريرة قال: قالت خولة) بالخاء المعجمة مفتوحة وسكون الواو، وهي بنت يسار كما أفاده ابن عبد البر في الاستيعاب حيث قال: خولة بنت يسار. (يا رسول الله فإن لم يذهب الدم قال: يكفيك الماء ولا يضررك أثره. أخرجه الترمذي وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي، لأن فيه ابن لهيعة. وقال إبراهيم الحربي: لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث. ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم بإسناد أضعف من الأول. وأخرجه الدارمي من حديث عائشة موقوفاً عليها: «إذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب فلتغيره بصفرة أو زعفران» رواه أبو داود عنها موقوفاً أيضاً. وتغييره بالصفرة والزعفران ليس لقلع عينه، بل لتغطية لونه تنزهاً عنه. والحديث دليل لما أشرنا من أنه لا يجب استعمال الحاد لقطع أثر النجاسة وإزالة عينها. وبه أخذ جماعة من أهل البيت ومن الحنفية والشافعية. وأستدل من أوجب الحاد وهم الهادوية، بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلي على أكمل هيئة وأحسن زينة، ولحديث «أقرصيه وأميطه عنك بأذخرة». قال في الشرح: وقد عرفت أن ما ذكره يفيد المطلوب، وأن القول الأول أظهر، هذا كلامه. وقد يقال قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر، والسدر من الحواد، والحديث الوارد به في غاية الصحة كما عرفت، فيقيد به ما أطلق في غيره، ويخص استعمال الحاد بدم الحيض ولا يقاس عليه غيره من النجاسات، وذلك لعدم تحقق شروط القياس. ويحمل حديث «ولا يضررك أثره» وحديث عائشة وقولها: فلم يذهب أي بعد الحاد. فهذه الأحاديث في هذا الباب أشتملت من النجاسة على الخمر، ولحوم الحمر الأهلية، والمنى، وبول الجارية، والغلام، ودم الحيض، ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد، ودباغ الأديم ونحوه في هذا الباب لكان أوجه.

٤ - باب: الوضوء

في القاموس: الوضوء يأتي بالضم - الفعل، وبالفتح ماؤه ومصدر أيضاً أو لغتان، ويعني بهما المصدر، وقد يعني بهما الماء يقال: توضأت للصلاة وتوضيت لغية أو لغة اهـ، واعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة. وقد ثبت عند الشيخين من حديث

أبي هريرة مرفوعاً: «إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». وثبت حديث «الوضوء شطر الإيمان» وأنزل الله فريضته من السماء في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(١) الآية وهي مدنية.

واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة؟ فالمحققون على أنه فرض بالمدينة لعدم النص الناهض على خلافه. وورد في الوضوء فضائل كثيرة، منها حديث أبي هريرة عند مالك وغيره مرفوعاً: «إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن، فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء، أو مع آخر قطرة الماء، فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، حتى يخرج نقياً من الذنوب». وأشمل منه ما أخرجه مالك أيضاً من حديث عبد الله الصنابحي - بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة آخره مهملة نسبة إلى صنابح بطن من مراد - وهو صحابي قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه، وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشعار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من أظفار رجليه، ثم كان مشبه إلى المسجد وصلاته نافلة له» وفي معناها عدة أحاديث. ثم هل الوضوء من خصائص هذه الأمة؟ فيه خلاف المحققون على أنه ليس من خصائصها، إنما الذي من خصائصها الغرة والتحجيل.

فضل السواك

١/٣٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ». أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَالتَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، (وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا)^(٢).

(١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

٣٦ - أخرجه مالك في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في السواك (الحديث ٢٢)، وأخرجه أحمد: ٥٠/٦، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في السواك بالعشي للصائم (الحديث ٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الأمر بالسواك عند كل صلاة أمر نذبه... (الحديث ١٣٨).

(٢) زيادة في الأصل.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره البخاري تعليقاً) المعلق هو ما يسقط من أول إسناده راو فأكثر. قال في الشرح: الحديث متفق عليه عند الشيخين من حديث أبي هريرة وهذا لفظه. قال ابن منده: إسناده مجمع على صحته. قال النووي: غلط بعض الكبار فزعم أن البخاري لم يخرججه. قلت: وظاهر صنيع المصنف هنا يقضي بأنه لم يخرججه واحد من الشيخين، وهو من أحاديث عمدة الأحكام التي لا يذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان إلا أنه بلفظ «عند كل صلاة». وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من الصحابة، منها عن علي عليه السلام عند أحمد، وعن زيد بن خالد عند الترمذي، وأم حبيبة عند أحمد، وعن عبد الله بن عمر، وسهل بن سعد، وجابر، وأنس عند أبي نعيم وأبي أيوب عند أحمد والترمذي، ومن حديث ابن عباس، وأبي داود وورد الأمر به من حديث «تسوكوا فإن السواك مطهرة للفم» أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف، ولكن له شواهد عديدة دالة على أن للأمر به أصلاً. وورد في أحاديث «أن السواك من سنن المرسلين، وأنه من خصال الفطرة، وأنه من الطهارات، وأن فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعون ضعفاً» أخرجهما أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وغيرهم. قال في البدر المنير: قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث فواعجباً لسنة تأتي فيها الأحاديث الكثيرة، ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء، فهذه خيبة عظيمة. هذا ولفظ السواك بكسر السين في اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة، ويذكر ويؤنث، وجمعه سوك ككتاب وكتب. ويراد به في الاصطلاح استعمال عود أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة وغيرها. قلت: وعند ذهاب الأسنان أيضاً يشرع لحديث عائشة «قلت: يا رسول الله الرجل يذهب فوه أيستاك؟ قال: نعم، قلت: كيف يصنع؟ قال: يدخل أصبعه في فيه» أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف. وأما حكمه فهو سنة عند جماهير العلماء. وقيل: بوجوبه. وحديث الباب دليل على عدم وجوبه لقوله في الحديث: «لأمرتهم» أي أمر إيجاب، فإنه ترك الأمر به لأجل المشقة لا أمر الندب، فإنه قد ثبت بلا مرية.

والحديث دل على تعيين وقته وهو عند كل وضوء. وفي الشرح أنه يستحب في جميع الأوقات ويشد استحبابه في خمسة أوقات: أحدها عند الصلاة سواء كان متطهراً بماء أو تراب، أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً. الثاني عند الوضوء. الثالث عند قراءة القرآن. الرابع عند الاستيقاظ من النوم. الخامس عند تغير الفم. قال ابن دقيق العيد: السر

فيه أي في السواك عند الصلاة أنا مأمورون في كل حال من أحوال التقرب إلى الله أن نكون في حالة كمال ونظافة إظهاراً لشرف العبادة. وقد قيل: إن ذلك الأمر يتعلق بالملك، وهو أنه يضع فاه على فم القاريء ويتأذى بالرائحة الكريهة، فسن السواك لأجل ذلك وهو وجه حسن. ثم ظاهر الحديث أنه لا يخص صلاة في استحباب السواك لها في إفطار ولا أصيام. والشافعي يقول: لا يسن بعد الزوال في الصوم لثلا يذهب به خلوف الفم المحبوب إلى الله تعالى. وأجيب بأن السواك لا يذهب به الخلوف، فإنه صادر عن خلو المعدة ولا يذهب بالسواك. ثم هل يسن ذلك للمصلي وإن كان متوضئاً كما يدل له حديث عند كل صلاة؟ قيل: نعم يسن ذلك. وقيل: لا يسن إلا عند الوضوء لحديث مع كل وضوء، وأنه يقيد إطلاق عند كل صلاة بأن المراد عند وضوء كل صلاة. ولو قيل: إنه يلاحظ المعنى الذي لأجله شرع السواك، فإن كان قد مضى وقت طويل يتغير فيه الفم بأحد المغيرات التي ذكرت، وهي أكل ماله راحة كريهة وطول السكوت، وكثرة الكلام، وترك الأكل والشرب شرع السواك وإن لم يتوضأ، وإلا فلا لكان وجهاً. وقوله في رسم السواك اصطلاحاً أو نحوه أي نحو العود ويريدون به كل ما يزيل التغير كالخرقة الخشنة، والإصبع الخشنة، والأشنان، والأحسن أن يكون السواك عود أراك متوسطاً لا شديد اليبس، فيجرح اللثة ولا شديد الرطوبة فلا يزيل ما يراد إزالته.

الوضوء

٢/٣٧ — وَعَنْ حُمْرَانَ: «أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَضَمَّضَ، وَأَسْتَشَقَّ، وَأَسْتَنْشَرَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن حمران رضي الله عنه) بضم الحاء المهملة وسكون الميم وبالراء، هو ابن أبان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة، وهو مولى عثمان بن عفان، أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه في مغازيه فأعتقه عثمان. (أن عثمان) هو ابن عفان تأتي

ترجمته قريباً (دعا بوضوء) أي بماء يتوضأ به (فغسل كفه ثلاث مرات) هذا من سنن الوضوء باتفاق العلماء، وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذي سيأتي حديثه، بل هذا سنة الوضوء. فلو استيقظ وأراد الوضوء، فظاهر الحديثين أنه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك، ويحتمل تداخلهما (ثم تمضمض) المضمضة أن يجعل الماء في الفم ثم يمجه، وكما لها أن يجعل الماء فيه ثم يديره ثم يمجه كذا في الشرح. وفي القاموس: المضمضة تحريك الماء في الفم، فجعل من مسماه التحريك ولم يجعل منه الممج: ولم يذكر في حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثاً؟ لكن في حديث علي عليه السلام «أنه مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى فعل هذا ثلاثاً» ثم قال: هذا ظهور نبي الله ﷺ (واستنشق الاستنشاق إيصال الماء إلى داخل الأنف وجذبه بالنفس إلى أقصاها. (واستنثر) الاستنثار عند جمهور أهل اللغة والمحدثين والفقهاء إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق (ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى) فيه بيان لما أجمل في الآية من قوله: ﴿وأيديكم﴾^(١) الآية. وأنه يقدم اليمنى (إلى المرفق) بكسر ميمه وفتح فائه وبفتحهما وكلمة ﴿إلى﴾ في الأصل للانتهاء وقد تستعمل بمعنى مع. وبينت الأحاديث أنه المراد كما في حديث جابر «كان يدير الماء على مرفقيه أي النبي ﷺ» أخرجه الدارقطني بسند ضعيف. وأخرج بسند حسن في صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف العضدين، وهو عند البزار والطبراني من حديث واثل بن حجر في صفة الوضوء «وغسل ذراعيه حتى جاوز المرافق». وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه «ثم غسل ذراعيه حتى سال الماء على مرفقيه» فهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً. قال اسحق بن راهويه: إلى في الآية: يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع، فبينت السنة أنها بمعنى مع. قال الشافعي: لا أعلم خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء، وبهذا عرفت أن الدليل قد قام على دخول المرافق. قال الزمخشري: لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً. فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل ثم ذكر أمثلة لذلك. وقد عرفت أنه قد قام ها هنا الدليل على دخولها (ثلاث مرات ثم اليسرى مثل ذلك) أي إلى المرفق ثلاث مرات (ثم مسح برأسه) هو موافق للآية في الإتيان بالباء، ومسح يتعدى بها وبنفسه. قال القرطبي: إن الباء هنا للتعدي يجوز حذفها وإثباتها. وقيل: دخلت الباء ههنا لمعنى تفيدته، وهو أن الغسل لغة يقتضي مغسولاً به، والمسح لغة لا يقتضي ممسوحاً به، فلو قال: امسحوا رؤوسكم لأجزأ المسح باليد بغير ماء، وكأنه قال: فامسحوا برؤوسكم الماء وهو من باب القلب، والأصل

(١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

فيه فامسحوا بالماء رؤوسكم. ثم اختلف العلماء هل يجب مسح كل الرأس أو بعضه؟ قالوا: والآية لا تقتضي أحد الأمرين بعينه إذ قوله: «وامسحوا برؤوسكم»^(١) يحتمل جميع الرأس أو بعضه، ولا دلالة في الآية على استيعابه ولا عدم استيعابه، لكن من قال يجرى مسح بعضه قال: إن السنة وردت مبينة لأحد احتمالي الآية، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء «أن رسول الله ﷺ توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه». وهو وإن كان مرسلاً، فقد اعتضد بمجيئه مرفوعاً من حديث أنس، وهو وإن كان في سنده مجهول فقد عضد بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء «أنه مسح مقدم رأسه» وفيه راو مختلف فيه. وثبت عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس. قال ابن المنذر وغيره: ولم ينكر عليه أحد من الصحابة. ومن العلماء من يقول: لا بد من مسح البعض مع التكميل على العمامة لحديث المغيرة وجابر عند مسلم. ولم يذكر في هذه الرواية تكرار مسح الرأس كما ذكره في غيرها، وإن كان قد طوى ذكر التكرار أيضاً في المضمضة كما عرفت، وعدم الذكر لا دليل فيه. ويأتي الكلام في ذلك (ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات) الكلام في ذلك كما تقدم في يده اليمنى إلى المرفق، إلا أن المرافق قد اتفق على مسماها، بخلاف الكعبين فوقع في المراد بهما خلاف، المشهور أنه العظم الناشز عند ملتقى الساق وهو قول الأكثر. وحكي عن أبي حنيفة والإمامية أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك. وفي المسألة مناظرات ومقالات طويلة. قال في الشرح: ومن أوضح الأدلة - أي على ما قاله الجمهور - حديث النعمان بن بشير في صفة الصف في الصلاة «فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه». قلت: ولا يخفى أنه لا ينهض فيه، لأن المخالف يقول أنا أسميه كعباً ولا أخالفكم فيه، لكني أقول إنه غير المراد في آية الوضوء، إذ الكعب يطلق على الناشز وعلى ما في ظهر القدم، وغاية ما في حديث النعمان أنه سمي الناشز كعباً ولا خلاف في تسميته. وقد أيدنا في حواشي ضوء النهار أرجحية مذهب الجمهور بأدلة هنالك. (ثم اليسرى مثل ذلك) أي إلى الكعبين ثلاث مرات (ثم قال) أي عثمان: (رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا متفق عليه) وتام الحديث «فقال: أي رسول الله ﷺ: من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه» أي لا يحدث نفسه فيهما بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة، ولو عرض له حديث فأعرض عنه بمجرد عروضه عفي عنه ولا يعد محدثاً لنفسه. واعلم أن الحديث قد أفاد الترتيب بين الأعضاء المعطوفة بشم، وأفاد التثليث، ولم يدل على

الوجوب، لأنه إنما هو صفة فعل ترتبت عليه فضيلة ولم يترتب عليه عدم إجزاء الصلاة، إلا إذا كان بصفته، ولا ورد بلفظ يدل على إيجاب صفاته. فأما الترتيب فخالفت فيه الحنفية وقالوا: لا يجب. وأما التثليث فغير واجب بالإجماع. وفيه خلاف شاذ. ودليل عدم وجوبه تصريح الأحاديث بأنه ﷺ توضعاً مرتين مرتين، ومرة مرة، وبعض الأعضاء ثلثها، وبعضها بخلاف ذلك. وصرح في وضوء مرة مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به. وأما المضمضة والاستنشاق، فقد اختلف في وجوبهما فقل: يجبان لثبوت الأمر بهما في حديث أبي داود بإسناد صحيح وفيه «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً». ولأنه واظب عليهما في جميع وضوئه. وقيل: إنهما سنة بدليل حديث أبي داود والدارقطني وفيه «إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين» فلم يذكر المضمضة والاستنشاق، فإنه اقتصر فيه على الواجب الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به، وحيث أنه فيقول حديث الأمر بأنه أمر ندب.

٣/٣٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، (وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالتَّسَانُيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، بَلْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ) (١).

— (وعن علي عليه السلام) هو أمير المؤمنين، أبو الحسن علي بن أبي طالب، ابن عم رسول الله ﷺ، أول من أسلم من الذكور في أكثر الأقوال على خلاف في سنة كم كان وقت إسلامه، وليس في الأقوال أنه بلغ ثماني عشرة سنة، بل مترددة بين ست عشرة إلى سبع سنين، شهد المشاهد كلها إلا تبوك، فأقامه ﷺ في المدينة خليفة عنه وقال له: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى» استخلف يوم قتل عثمان يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من شهر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، واستشهد صبح الجمعة بالكوفة لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين، ومات بعد ثلاث من ضربة الشقي ابن ملجم له. وقيل: غير ذلك. وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام. وقد ألفت في صفاته وبيان أحواله كتب جمعة، واستوفينا شطراً صالحاً من ذلك في الروضة الندية شرح التحفة العلوية (في صفة وضوء النبي ﷺ قال: ومسح برأسه واحدة. أخرجه أبو داود) هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره، وهو يفيد ما أفاد حديث عثمان، وإنما

٣٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: صفة وضوء النبي ﷺ (الحديث ١١٧).

(١) ساقطة من نسخة م.

أتى المصنف بما فيه التصريح بما لم يصرح به في حديث عثمان، وهو مسح الرأس مرة، فإنه نص أنه واحدة مع تصريحه بتثليث ما عداه من الأعضاء. وقد اختلف العلماء في ذلك فقال قوم: بتثليث مسحه كما يثلث غيره من الأعضاء، إذ هو من جملتها. وقد ثبت في الحديث تثليثه وإن لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تثليث الأعضاء، فإنه قد أخرج أبو داود من حديث عثمان في تثليث المسح، أخرجه من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة، وذلك كاف في ثبوت هذه السنة. وقيل: لا يشرع تثليثه، لأن أحاديث عثمان الصحاح كلها - كما قال أبو داود - تدل على مسح الرأس مرة واحدة، وبأن المسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الغسل، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل. وأجيب بأن كلام أبي داود ينقضه ما رواه هو وصححه ابن خزيمة كما ذكرناه، والقول بأن المسح مبني على التخفيف قياس في مقابلة النص فلا يسمع. فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يبالى به بعد ثبوته عن الشارع، ثم رواية الترك لا تعارض رواية الفعل وإن كثرت رواية الترك، إذ الكلام في أنه غير واجب، بل سنة من شأنها أن تفعل أحياناً وتترك أحياناً. (وأخرجه) أي حديث علي عليه السلام (النسائي والترمذي بإسناد صحيح بل قال الترمذي: إنه أصبح شيء في الباب). وأخرجه أبو داود من ست طرق وفي بعض طرقه لم يذكر المضمضة والاستنشاق، وفي بعض «ومسح على رأسه حتى لم يقطر».

صفة مسح الرأس

٣٩/٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ قَالَ: «وَمَسَحَ (رَسُولُ اللَّهِ) ﷺ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَذْبَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠/٥ - وَفِي لَفْظٍ لَهُمَا: «بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ».

— (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الأنصاري المازني، من مازن بن النجار، شهد أحداً وهو الذي قتل مسيلمة الكذاب وشاركه وحشي، وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ثلاث وستين، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي يأتي حديثه في الأذان، وقد غلط فيه بعض أئمة الحديث، فلذا نبهنا عليه. (في صفة الوضوء قال: و﴿مسح رسول الله ﷺ

٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: مسح الرأس كله (الحديث ١٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: وضوء النبي ﷺ (الحديث ١٨).

(١) زيادة في الأصل.

برأسه فأقبل بيديه وأدبر . متفق عليه) فسر الإقبال بهما بأنه بدأ من مؤخر رأسه . فإن الإقبال باليد إذا كان مقدماً يكون من مؤخر الرأس ، إلا أنه قد ورد في البخاري بلفظ «وأدبر بيديه وأقبل» واللفظ الآخر في قوله : (وفي لفظ لهما) أي للشيخين (بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما) أي اليدين (إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه) . الحديث يفيد صفة المسح للرأس ، وهو أن يأخذ الماء ليديه فيقبل بهما ويدبر وللعلماء ثلاثة أقوال : الأول أن يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه ، فيذهب إلى القفا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه ، وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه ، وهذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله : «بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه» إلا أنه أورد على هذه الصفة أنه أدبر بهما وأقبل ، لأن ذهابه إلى جهة القفا إدبار ورجوعه إلى جهة الوجه إقبال . وأجيب بأن الواو لا تقتضي الترتيب ، فالتقدير أدبر وأقبل . والثاني أن يبدأ بمؤخر رأسه ويمر إلى جهة الوجه ، ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر . فالإقبال إلى مقدم الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر ، وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه ، ويحمل الاختلاف في لفظ الأحاديث على تعدد الحالات . والثالث أن يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه ، ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ، ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية . ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله بدأ بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر ، لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقدم رأسه وصدق أنه أقبل أيضاً ، فإنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القبل . وقد أخرج أبو داود من حديث المقدم «أنه ﷺ لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه ، فأمرهما حتى بلغ القفا ، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه» وهي عبارة واضحة في المراد . والظاهر أن هذا من العمل المخير فيه ، وأن المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح .

٤١/٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - قَالَ : «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَأَدْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

— (وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين المهملة ، وهو أبو عبد الرحمن ، أو أبو محمد

٤١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء مرتين (الحديث ١٣٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: مسح الأذنين (الحديث ١٠١)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: صفة وضوء النبي ﷺ... (الحديث ١٦).

عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، يلتقي مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي، أسلم عبد الله قبل أبيه، وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة، وكان عبد الله عالماً حافظاً عابداً، وكانت وفاته سنة ثلاث وستين. وقيل: وسبعين. وقيل: غير ذلك. واختلف في موضع وفاته. فقيل: بمكة، أو الطائف، أو مصر، أو غير ذلك، (في صفة الوضوء قال: ثم مسح) أي رسول الله ﷺ (برأسه وأدخل أصبعيه السباحتين) بالمهملة فموحدة فألف بعدها مهملة تثنية سباحة، وأراد بهما مسبحتي اليد اليمنى واليد اليسرى وسميت سباحة، لأنه يشار بها عند التسيح (في أذنيه ومسح بإبهامي يديه (ظاهر أذنيه). أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث كالأحاديث الأول في صفة الوضوء، إلا أنه أتى به المصنف لما ذكر من إفادة مسح الأذنين الذي لم تفده الأحاديث التي سلفت، ولذا أقصر على ذلك من الحديث. ومسح الأذنين قد ورد في عدة من الأحاديث، ومن حديث المقدم بن معد يكرب عند أبي داود والطحاوي بإسناد حسن، ومن حديث الربيع أخرجه أبو داود أيضاً، ومن حديث أنس عند الدارقطني والحاكم، ومن حديث عبد الله بن زيد وفيه: «أنه ﷺ مسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به رأسه» وسيأتي وقال فيه البيهقي هذا إسناد صحيح، وإن كان قد تعقبه ابن دقيق العيد وقال: الذي في ذلك الحديث «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه» ولم يذكر الأذنين، وأيده المصنف بأنه عند ابن حبان والترمذي كذلك. واختلف العلماء، هل يؤخذ للأذنين ماء جديد أو يمسحان ببقية ما مسح به الرأس؟ والأحاديث قد وردت بهذا وهذا. وسيأتي الكلام عليه قريباً.

الاستنثار عند الاستيقاظ من النوم

٤٢/٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «إذا أستيقظ أحدكم من منامه) ظاهره ليلاً أو نهاراً (فليستنثر ثلاثاً) في القاموس: أستنثر أستنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف اهـ وقد جمع بينهما في بعض الأحاديث. فمع الجمع يراد من الاستنثار دفع الماء من الأنف، ومن الاستنشاق جذبه إلى الأنف. (فإن الشيطان يبيت على خيشومه) هو أعلى الأنف. وقيل: الأنف كله. وقيل: عظام رقاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين

الدماغ. وقيل: غير ذلك. (متفق عليه) الحديث دليل على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقاً، إلا أن في رواية للبخاري «إذا أستيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً، فإن الشيطان - الحديث» فيقيد الأمر المطلق به هنا بإرادة الوضوء، ويقيد النوم بمنام الليل كما يفيد لفظ يبيت إذ البيوتة فيه. وقد يقال إنه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار. والحديث من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار دون المضمضة، وهو مذهب أحمد وجماعة. وقال الجمهور: لا يجب بل الأمر للندب وأستدلوا بقوله ﷺ للأعرابي: «توضأ كما أمرك الله» وعين له ذلك في قوله: «لا تتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين» كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعه، ولأنه قد ثبت من روايات صفة وضوئه ﷺ من حديث عبد الله بن زيد وعثمان وابن عمرو بن العاص عدم ذكرهما مع أستيفاء صفة وضوئه، وثبت ذكرهما أيضاً وذلك من أدلة الندب. وقوله: يبيت الشيطان. قال القاضي عياض: يحتمل أن يكون على حقيقته، فإن الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشتغال، وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء سوى الأذنين. وفي الحديث «إن الشيطان لا يفتح غلقاً» وجاء في الثاؤب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حيثنذ في الفم. ويحتمل الاستعارة، فإن الذي ينعقد من الغبار من رطوبة الخياشيم قدارة توافق الشيطان. قلت: والاول أظهر.

٤٣/ ٨ - وَعَنْهُ: «إِذَا أَسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

— (وعنه) أي أبي هريرة عند الشيخين أيضاً (إذا أستيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس

٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الاستجمار وتراً (الحديث ١٦٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها (الحديث ٦٤١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصوم، باب: الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق (الحديث ٢٣٦٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحروف والقراءات (الحديث ٣٩٧٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل الأصابع (الحديث ٣٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم (الحديث ٧٨٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: المبالغة في الاستنشاق (الحديث ٨٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الأمر بتخليل الأصابع (الحديث ١١٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وستنها، باب: تخليل الأصابع (الحديث ٤٤٨)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: تخليل أصابع القدمين... (الحديث ١٦٨).

يده) خرج ما إذا أدخل يده بالمغرفة ليستخرج الماء فإنه جائز، إذ لا غمس فيه لليد. وقد ورد بلفظ «لا يدخل» لكن يراد به إدخالها للغمس لا للأخذ (في الإناء) يخرج البرك والحياض (حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) الحديث يدل على إيجاب غسل اليد لمن قام من نومه ليلاً أو نهاراً. وقال بذلك من نوم الليل أحمد لقوله: باتت فإنه قرينه إرادة نوم الليل كما سلف، إلا أنه قد ورد بلفظ «إذا قام أحدكم من الليل» عند أبي داود والترمذي من وجه آخر صحيح. إلا أنه يرد عليه أن التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل. وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرهما إلى أن الأمر في رواية فليغسل للندب، والنهي الذي في هذه الرواية للكراهة، والقرينة عليه ذكر العدد، فإن ذكره في غير النجاسة العينية دليل الندب، ولأنه علل بأمر يقتضي الشك، والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم أستصحاباً لأصل الطهارة، ولا تزول الكراهة إلا بالثلاث الغسلات، وهذا في المستيقظ من النوم. وأما من يريد الوضوء من غير نوم فيستحب له لما مر في صفة الوضوء، ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه. والجمهور على أن النهي والأمر لاحتمال النجاسة في اليد، وأنه لو درى أين باتت يده كمن لف عليها فاستيقظ وهي على حالها، فلا يكره له أن يغمس يده، وإن كان غلسهما مستحباً كما في المستيقظ. غيرهم يقولون الأمر بالغسل تعبد، فلا فرق بين الشاك والمتيقن وقولهم أظهر كما سلف.

٩/٤٤ - وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

١٠/٤٥ - وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمَضْ».

— (وعن لقيط) بفتح اللام وكسر القاف ابن عامر (ابن صبرة) بفتح الصاد المهملة وكسر الموحدة، كنيته أبو رزين كما قال ابن عبد البر. صحابي مشهور عداده في أهل الطائف. (قال: قال رسول الله ﷺ: أسبغ الوضوء) الإسباغ الإتمام وأستكمال الأعضاء (وخلل بين الأصابع). ظاهر في إرادة أصابع اليدين والرجلين، وقد صرح بهما في حديث ابن عباس «إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك» يأتي من أخرجه قريباً (وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة ولأبي داود في رواية:

إذا توضأت فمضمض). وأخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والبيهقي، وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان. والحديث دليل على وجوب إسباغ الوضوء وهو إتمامه وأستكمال الأعضاء. وفي القاموس أسبغ الوضوء أبلغه مواضعه ووفي كل عضو حقه، وفي غيره مثله. فليس التثليث للأعضاء من مسماه، ولكن التثليث مندوب. ولا يزيد على الثلاث، فإن شك هل غسل العضو مرتين أو ثلاثاً جعلها مرتين. وقال الجويني: يجعل ذلك ثلاثاً ولا يزيد عليها مخافة من ارتكاب البدعة. وأما ما روي عن ابن عمر أنه كان يغسل رجله سبعاً، ففعل صحابي لا حجة فيه، ومحمول على أنه كان يغسل الأربع من نجاسة لا تزول إلا بذلك. ودليل على إيجاب تخليل الأصابع وقد ثبت من حديث ابن عباس أيضاً كما أشرنا إليه، وهو الذي أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه والحاكم وحسنه البخاري. وكيفيته أن يخلل بيده اليسرى بالخنصر منها ويبدأ بأسفل الأصابع. وأما كون التخليل باليد اليسرى فليس في النص، وإنما قال الغزالي: إنه يكون بها قياساً على الاستنجا. وقد روى أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد «رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ بذلك بخنصره ما بين أصابع رجله». وفي لفظ لابن ماجه «يخلل» بدل بذلك. والحديث دليل على المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم، وإنما لم يكن في حقه المبالغة لثلاث ينزل إلى حلقه ما يفطره، ودل ذلك على أن المبالغة ليست بواجبة، إذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحري ولم يحز له تركها. وقوله في رواية أبي داود: «إذا توضأت فمضمض» يستدل به على وجوب المضمضة، ومن قال لا تجب جعل الأمر للندب، لقرينة ما سلف من حديث رفاعه بن رافع في أمره ﷺ للأعرابي بصفة الوضوء الذي لا تجزى الصلاة إلا به، ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق.

١١/٤٦ — وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ.

— (وعن عثمان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله عثمان بن عفان الأموي القرشي، أحد الخلفاء وأحد العشرة، أسلم في أول الإسلام، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين، وتزوج بنتي النبي ﷺ رقية أولاً، ثم لما توفيت زوجه النبي ﷺ بأم كلثوم، أستخلف في أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين، وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة الحرام سنة

٤٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية (الحديث ٣١)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه (الحديث ١٥١).

خمس وثلاثين، ودفن ليلة السبت بالبقيع وعمره اثنتان وثمانون سنة. وقيل: غير ذلك. (أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته في الوضوء. أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة) والحديث أخرجه الحاكم والدارقطني وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبي وائل قال البخاري: حديثه حسن. وقال الحاكم: لا نعلم فيه ضعفاً بوجه من الوجوه هذا كلامه. وقد ضعفه ابن معين. وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلي وعمار. قال المصنف: وفيه أيضاً عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء. وقد تكلم على جميعها بالتضعيف إلا حديث عائشة. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس في تحليل اللحية شيء. وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تحليل اللحية. وأما وجوبه فاختلف فيه، فعند الهادوية يجب كقبل نباتها لأحاديث وردت بالأمم بالتحليل، إلا أنها أحاديث ما سلمت عن الإللال والتضعيف، فلم تنتهض على الإيجاب.

١٢/٤٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثُلْثِي مَدٍّ، فَجَعَلَ يَذْلُكُ ذِرَاعِيهِ». أَخْرَجَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عبد الله بن زيد، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أتى بثلثي مد) بضم الميم وتشديد الدال المهملة. في القاموس مكيال وهو رطلان، أو رطل وثلاث، أو ملء كف الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما، ومنه سمي مداً. وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً. اهـ (فجعل يذلك ذراعيه. أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة) وقد أخرج أبو داود من حديث أم عمار الأنصارية بإسناد حسن «أنه ﷺ توضأ بإناء فيه قدر ثلثي مد». ورواه البيهقي في حديث عبد الله بن زيد. فثلثا المد هو أقل ما روي أنه توضأ به ﷺ. وأما حديث أنه توضأ بثلاث مد فلا أصل له. وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر «أنه ﷺ كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد». وأخرج مسلم نحوه من حديث سفيانة، وأبو داود من حديث أنس «توضأ من إناء يسع رطلين» والترمذي بلفظ «يجزىء في الوضوء رطلان» وهي كلها قاضية بالتخفيف في ماء الوضوء، وقد علم نهيه ﷺ عن الإسراف في الماء، وإخباره أنه سيأتي قوم يعتدون في الوضوء، فمن جاوز ما قال الشارع إنه يجزىء، فقد أسرف فيحرم. وقول من قال إن هذا تقريب لا تحديد ما هو بعيد، لكن الأحسن بالمتشرع محاكاة أخلاقه ﷺ والافتداء به في كمية ذلك. وفيه دليل على مشروعية ذلك

٤٧ - أخرجه أحمد في مسنده: ٢١٣/٥، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الرخصة في الوضوء بأقل من قدر المد... (الحديث ١١٨).

لأعضاء الوضوء. وفيه خلاف فمن قال بوجوبه استدل بهذا، ومن قال: لا يجب قال: لأن المأمور به في الآية الغسل، وليس ذلك من مسماء. ولعله يأتي ذكر ذلك.

الأذنان هل هما من الرأس أم لا؟

١٣/٤٨ - وَعَنْهُ: «أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً غَيْرَ^(١) الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ»، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ.

— (وعنه) أي عن عبد الله بن زيد (أنه رأى النبي ﷺ يأخذ لأذنيه ماء غير الماء الذي أخذه لرأسه. أخرجه البيهقي وهو) أي هذا الحديث: (عند مسلم من هذا الوجه بلفظ: ومسح برأسه بماء غير فضل يديه. وهو المحفوظ) وذلك أنه ذكر المصنف في التلخيص عن ابن دقيق العيد: أن الذي رآه في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف: إنه المحفوظ وقال المصنف أيضاً: إنه الذي في صحيح ابن حبان. وفي رواية الترمذي. ولم يذكر في التلخيص أنه أخرجه مسلم ولا رأيناه في مسلم. وإذا كان كذلك فأخذ ماء جديد للرأس هو أمر لا بد منه وهو الذي دلت عليه الأحاديث وحديث البيهقي هذا هو دليل أحمد والشافعي أنه يؤخذ للأذنين ماء جديد وهو دليل ظاهر. وتلك الأحاديث التي سلفت غاية ما فيها أنه لم يذكر أحد أنه ﷺ أخذ ماء جديداً، وعدم الذكر ليس دليلاً على عدم الفعل، إلا أن قول الرواة من الصحابة ومسح رأسه وأذنيه مرة واحدة ظاهر أنه بماء واحد. وحديث «الأذنان من الرأس» وإن كان في أسانيده مقال إلا أن كثرة طرقه يشد بعضها بعضاً ويشهد لها أحاديث مسحهما مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث كثيرة عن علي وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على أنه مسحهما مع الرأس مرة واحدة أي بماء واحد كما هو ظاهر لفظ مرة، إذ لو كان يؤخذ للأذنين ماء جديد ما صدق أنه مسح رأسه وأذنيه مرة واحدة وإن احتمل أن المراد أنه لم يكرر مسحهما وأنه أخذ لهما ماء جديداً فهو احتمال بعيد. وتأويل حديث إنه أخذ لهما ماء خلاف الذي مسح به رأسه أقرب ما يقال فيه إنه لم يبق في يده بلة تكفي لمسح الأذنين فأخذ لهما ماء جديداً.

٤٨ - أخرجه البيهقي في كتاب: الطهارة، باب: مسح الأذنين بماء جديد (٦٥/١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: خروج الخطايا مع ماء الوضوء (الحديث ٢٤٥).

(١) في نسخة م: خلاف.

١٤/٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمتي يأتون يوم القيامة غرًّا) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء، جمع أغر أي ذوي غرة، وأصلها لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس. وفي النهاية يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة، ونصبه على أنه حال من فاعل يأتون. وعلى رواية يدعون يحتمل المفعولية (محجلين) بالمهملة والجيم من التحجيل. في النهاية أي بيض مواضع الوضوء من الأيدي والأقدام. استعار أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للإنسان من البياض الذي يكون في وجه الفرس ويديه ورجليه. (من أثر الوضوء) بفتح الواو لأنه الماء، ويجوز الضم عند البعض كما تقدم (فمن استطاع منكم أن يطيل غرته) أي وتحجيله، وإنما اقتصر على أحدهما لدلالته على الآخر وأثر الغرة، وهي مؤنثة على التحجيل وهو مذكر لشرف موضعها. وفي رواية لمسلم «فليطيل غرته وتحجيله» (فليفعل. متفق عليه واللفظ لمسلم) وظاهر السياق أن قوله «فمن استطاع» إلى آخره من الحديث، وهو يدل على عدم الوجوب، إذ هو في قوة من شاء منكم، فلو كان واجباً ما قيد بها، إذ الاستطاعة لذلك متحققة قطعاً. وقال نعيم: أحد رواته: لا أدري قوله: فمن استطاع إلى آخره من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة. وفي الفتحة: لم أرد هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه. والحديث دليل على مشروعية إطالة الغرة والتحجيل. وأختلف العلماء في القدر المستحب من ذلك فقليل: في اليدين إلى المنكب، وفي الرجلين إلى الركبة. وقد ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأياً، وثبت من فعل ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيدة بإسناد حسن. وقيل: إلى نصف العضد والساق. والغرة في الوجه أن يغسل إلى صفحتي العنق. والقول بعدم مشروعيتهما، وتأويل حديث أبي هريرة بأن المراد به المداومة على الوضوء. خلاف الظاهر. ورد بأن الرواي أعرف بما روى، كيف

٤٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء (الحديث ١٣٦) مختصراً، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (الحديث ٥٧٩).

وقد رفع معناه ولا وجه لنفية. وقد أستدل على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة بهذا الحديث وبحديث مسلم مرفوعاً «سيما ليست لأحد غيركم» والسيما بكسر السين المهملة العلامة. ورد هذا بأنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمة. قيل: فالذي أختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل.

١٥/٥٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَغْلِيهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ يعجبه التيمن) أي تقديم الأيمن (في تغليه) لبس نعله، (وترجله) بالجيم أي مشط شعر (وطهوره، وفي شأنه كله) تعميم بعد التخصيص (متفق عليه). قال ابن دقيق العيد: هو عام مخصوص. يعني قوله كله بدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما، فإنه يبدأ فيهما باليسار. قيل: والتأكيد بـكله يدل على بقاء التعميم ودفع التجوز عن البعض، فيحتمل أن يقال: حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً، وما يستحب فيه التياسر ليس من الأفعال المقصودة، بل هي إما تروك وإما غير مقصودة. والحديث دليل على استحباب البداءة بشق الرأس الأيمن في الترجل والغسل، والحلق، وبالميمن في الوضوء، والغسل، والأكل، والشرب وغير ذلك. قال النووي: قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين، وما كان بضدها أستحب فيه التياسر. ويأتي الحديث في الوضوء قريباً. وهذه الدلالة للحديث مبنية على أن لفظ يعجبه يدل على استحباب ذلك شرعاً، وقد ذكرنا تحقيقه في حواشي شرح العمدة عند الكلام على هذا الحديث.

١٦/٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدَأُوا بِمِْيَامِنِكُمْ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: التيمن في الوضوء والغسل (الحديث ١٦٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: التيمن في الطهور وغيره (الحديث ٢٦٨).

٥١ - أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: في الانتعال (الحديث ٤١٤١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الجمعة، باب: ما يستحب من التيمن في الطهور (الحديث ٢٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الغسل، باب: التيمن في الطهور (الحديث ٢٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: التيمن في الوضوء (الحديث ٤٠٢)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الأمر بالتيامن في الوضوء... (الحديث ١٧٨).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم» أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة). وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي وزاد فيه «وإذا لبستم» قال ابن دقيق العيد: هو حقيق بأن يصحح. والحديث دليل على البداء بالميامن عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين. وأما غيرهما كالوجه والرأس فظاهر أيضاً شمولهما، إلا أنه لم يقل أحد به فيهما ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف اليدين والرجلين، فأحاديث التعليم وردت بتقديم اليمنى فيهما على اليسرى في حديث عثمان الذي مضى وغيره. والآية مجملة بينتها السنة. وأختلف في وجوب ذلك، ولا كلام في أنه الأولي. فعند الهادوية يجب لحديث الكتاب، وهو بلفظ الأمر، وهو للوجوب في أصله وبأستمرار فعله ﷺ له، فإنه ما روي أنه توضأ مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن عباس، ولأنه فعله بياناً للواجب فيجب، ولحديث بن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة «أنه ﷺ توضأ على الولاة ثم قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» وله طرق يشد بعضها بعضاً. وقالت الحنفية وجماعة: لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء، ولا بين اليمنى واليسرى من اليدين والرجلين قالوا: الواو في الآية لا تقتضي الترتيب، وبأنه قد روي عن علي عليه السلام أنه بدأ بمياسره، وبأنه قال: «ما أبالي بشمالي بدأت أم بيميني إذا أتممت الوضوء» وأجيب عنه بأنهما أثران غير ثابتين، فلا تقوم بهما حجة ولا يقاومان ما سلف. وإن كان الدارقطني قد أخرج حديث علي ولم يضعفه، وأخرجه من طرق بألفاظ ولكنها موقوفة كلها.

١٧/٥٢ — وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُفَيْنِ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن المغيرة) بضم الميم فغين معجمة مكسورة فياء وراء، يكنى أبا عبد الله أو أبا عيسى، أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً، وأول مشاهدته الحديبية، وفاته سنة خمسين من الهجرة بالكوفة، وكان عاملاً عليها من قبل معاوية. وهو (ابن شعبة) بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة فموحدة مفتوحة (أن النبي ﷺ توضأ فمسح بناصرته) في القاموس الناصية والناصره قصاص الشعر. (وعلى العمامة والخفين) تشبیه خوف بالخاء المعجمة مضمومة أو ومسح عليهما (أخرجه مسلم) ولم يخرج البخاري ووهب من نسبه إليهما. والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح الناصية. وقال زيد بن علي عليه السلام

وأبو حنيفة: يجوز الاقتصار. وقال ابن القيم: ولم يصح عنه ﷺ في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ألبته، لكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العمامة كما في حديث المغيرة هذا. وقد ذكر الدارقطني أنه رواه عن ستين رجلاً. وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور. وقال ابن القيم: إنه ﷺ كان يمسح على رأسه تارة، وعلى العمامة تارة، وعلى الناصية والعمامة تارة. والمسح على الخفين يأتي له باب مستقل، ويأتي حديث المسح على العصائب.

١٨/٥٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ ﷺ: «ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ الْخَبَرِ.

— (وعن جابر) هو أبو عبد الله جابر (بن عبد الله) بن عمرو بن حرام بالحاء والراء المهملتين، الأنصاري السلمي من مشاهير الصحابة، ذكر البخاري أنه شهد بدرًا وكان ينقل الماء يومئذ، ثم شهد بعدها مع النبي ﷺ ثماني عشرة غزوة، ذكر ذلك الحاكم أبو أحمد، وشهد صفين مع علي عليه السلام، وكان من المكثرين الحفاظ، وكف بصره في آخر عمره، وتوفي سنة أربع أو سبع وتسعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة. (في صفة حج النبي ﷺ) يشير إلى حديث جليل شريف سيأتي إن شاء الله تعالى في الحج. (قال) أي النبي ﷺ: «ابدؤوا بما بدأ الله به». أخرجه النسائي هكذا بلفظ الأمر، وهو عند مسلم بلفظ الخبر) أي بلفظ نبدأ، ولفظ الحديث قال: ثم خرج أي النبي ﷺ من الباب أي باب الحرم إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ ﴿إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله﴾^(١) نبدأ بما بدأ الله به، بلفظ الخبر فعلاً مضارعاً، فبدأ بالصفا لبداء الله به في الآية. وذكر المصنف هذه القطعة من حديث جابر هنا، لأنه أفاد أن ما بدأ الله به ذكراً نبتديء به فعلاً، فإن كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكراً إلا بما يستحق البداء به فعلاً، فإنه مقتضي البلاغة ولذا قال سيبويه: إنهم أي العرب يقدمون ما هم بشأنه أهم وهم به أعنى، فإن اللفظ عام، والعام لا يقتصر على سببه أعني بما بدأ الله به، لأن كلمة ما موصولة والموصولات من ألفاظ العموم، وآية الوضوء وهي قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

٥٣ - أخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت وتراً (الحديث ١٨٨٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في غسل الميت (الحديث ٢١٧١).
(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين»^(١) داخلة تحت الأمر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ابدؤا بما بدأ الله به» فيجب البداءة بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب، وإن كانت الآية لم تفد تقديم اليمنى على اليسرى من اليدين والرجلين. وتقدم القول فيه قريباً. وذهبت الحنفية وآخرون إلى أن الترتيب بين أعضاء الوضوء غير واجب، وأستدل لهم بحديث ابن عباس «أنه ﷺ توضأ فغسل وجهه ويديه، ثم رجليه، ثم مسح رأسه بفضل وضوئه» وأجيب بأنه لا تُعرف طريق صحيحة حتى يتم به الاستدلال. ثم لا يخفى أنه كان الأولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة، وجعله متصلاً بحديث أبي هريرة لتقاربهما في الدلالة.

١٩/٥٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعنه) أي جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، (قال: كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه. أخرجه الدارقطني) هو الحافظ الكبير الإمام العديم النظير في حفظه قال الذهبي في حقه: هو حافظ الزمان أبو الحسين علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الحافظ الشهير صاحب السنن، مولده سنة ست وثلاثمائة سمع من عوالم وبرع في هذا الشأن. قال الحاكم: صار الدارقطني أوجد عصره في الحفاظ والفهم والورع، وإماماً في القراءة والنحو، وله مصنفات يطول ذكرها، وأشهد أنه لم يخلق على أديم الأرض مثله. وقال الخطيب: كان فريد عصره وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد. وقد أطال أئمة الحديث الثناء على هذا الرجل، وكانت وفاته في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. (بإسناد ضعيف) وأخرجه البيهقي أيضاً بإسناد الدارقطني، وفي الإسنادين معاً القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك. وضعفه أحمد وابن معين وغيرهما وعده ابن حبان في الثقات، لكن الجارح أولى وإن كثرت المعدل وهنا الجارح أكثر. وصرح بضعف الحديث جماعة من الحفاظ كالمنذري وابن الصلاح والنووي وغيرهم. قال المصنف: ويغني عنه حديث أبي هريرة عند

٥٤ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الطهارة، باب: صفة وضوء رسول الله ﷺ (١/٨٩).

(١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

مسلم «أنه توضأ حتى أشرع في العضد وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ» قلت: ولو أتى به هنا لكان أولى.

٥٥/٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

٥٦/٢١ - وَلِلْتَرْمِذِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ، أَوْ^(١) قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف) هذا قطعة من الحديث الذي أخرجه المذكورون، فإنهم أخرجوه بلفظ «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». والحديث مروي من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة، وهو يعقوب بن سلمة الليثي. قال البخاري: لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة، وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي، ولكنها كلها ضعيفة أيضاً. وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ الأمر «إذا توضأت فقل باسم الله والحمد لله، فإن حفظتك لا تزال تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء» ولكن سنده واه. (وللترمذي) لم يقل والترمذي (عن سعيد بن زيد) وزيد هو ابن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل القدر لأنه لم يروه في السنن، بل رواه في العلل فغاير المصنف في العبارة لهذه الإشارة، ولأنه لم يروه عن أبي هريرة (وأبي سعيد نحوه وقال أحمد: لا يثبت فيه شيء). وأخرجه البزار وأحمد وابن حجة والدارقطني وغيرهم. قال الترمذي: قال محمد يعني البخاري: إنه أحسن شيء في هذا الباب، لكنه ضعيف لأن في رواته مجهولين، ورواية أبي سعيد الخدري التي أخرجه الترمذي وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيع عن عبد الرحمن عن أبي سعيد، ولكنه قدح في كثير بن زيد وفي ربيع أيضاً. وقد روي الحديث في التسمية من حديث عائشة،

٥٥ - أخرجه أحمد: ٤١٨/٢، ٤١/٣، ٧٠/٤، ٣٩٧/٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في التسمية على الوضوء (الحديث ١٠١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (الحديث ٣٩٩).

٥٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التسمية عند الوضوء (الحديث ٢٦) بنحوه. (١) زيادة من نسخة م.

وسهل بن سعد، وابن سبرة، وأم سبرة، وعلي، وأنس، وفي الجميع مقال إلا أن هذه الروايات يقوي بعضها بعضاً فلا تخلو من قوة، ولذا قال ابن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله: وإذا عرفت هذا، فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء. وظاهر قوله «لا وضوء» أنه لا يصح ولا يوجد من دونها، إذ الأصل في النفي الحقيقة. وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الهادوية إلى أنها فرض على الذاكر. وقال أحمد بن حنبل والظاهرية: بل وعلى الناسي. وفي أحد قولي الهادي إنها سنة، وإليه ذهب الحنفية والشافعية لحديث أبي هريرة «من ذكر الله أول وضوئه طهر جسده كله، وإذا لم يذكر أسم الله لم يطهر منه إلا موضع الوضوء» أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف. وبه أستدل من فرق بين الذاكر والناسي قائلاً: إن الأول في حق العائد وهذا في حق الناسي. وحديث أبي هريرة هذا الأخير وإن كان ضعيفاً فقد عضده في الدلالة على عدم الفرضية حديث «توضاً كما أمرك الله». وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النفي في حديث الباب بأن المراد لا وضوء كاملاً، على أنه قد روي هذا الحديث بلفظ «لا وضوء كامل» إلا أنه قال المصنف: إنه لم يره بهذا اللفظ. قال البيهقي في السنن بعد إخراجه: هذا أيضاً ضعيف أبو بكر الداهري. - يريد أحد رواته - إنه غير ثقة عند أهل العلم بالحديث. وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب، فيرجح ففيه أنه لم يثبت ثبوتاً يقضي بالإيجاب، بل طرقة كما عرفت. وقد دل على السنية حديث «كل أمر ذي بال» فيتعاظده هو وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها الندبية.

٥٧/٢٢ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن طلحة) هو أبو محمد أو أبو عبد الله طلحة (ابن مصرف) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة وفاء، وطلحة أحد الأعلام الأثبات من التابعين، مات سنة اثنتي عشرة ومائة (عن أبيه) مصرف (عن جده) كعب بن عمرو الهمداني، ومنهم من يقول ابن عمر بضم العين المهملة. قال ابن عبد البر: والأشهر ابن عمر وله صحبة. ومنهم من ينكرها ولا وجه لإنكار من أنكر ذلك، ثم ذكر هذا الحديث (قال: رأيت رسول الله ﷺ

يفصل بين المضمضة والاستنشاق. أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف) لأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. قال النووي: اتفق العلماء على ضعفه، ولأن مصرفاً والد طلحة مجهول الحال - قال أبو داود: وسمعت أحمد يقول: زعموا أن ابن عيينة كان ينكره يقول إيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده. والحديث دليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق بأن يؤخذ لكل واحد ماء جديد. وقد دل له أيضاً حديث علي عليه السلام وعثمان أنهما أفراد المضمضة والاستنشاق، ثم قالوا هكذا رأينا رسول الله ﷺ توضأ. أخرجه أبو علي بن السكن في صحاحه. وذهب إلى هذا جماعة. وذهبت الهادوية إلى أن السنة الجمع بينهما بغرفة، لما أخرجه ابن ماجه من حديث علي عليه السلام «أنه تمضمض فاستنشق ثلاثاً من كف واحدة» وأخرجه أبو داود - والجمع بينهما ورد من حديث علي من ست طرق وتأتي إحداها قريبة، وكذلك من حديث عثمان عند أبي داود وغيره. وفي لفظ لابن حبان «ثلاث مرات من ثلاث حففات». وفي لفظ للبخاري «ثلاث مرات من غرفة واحدة» ومع ورود الروايتين الجمع وعدمه فالأقرب التخيير، وأن الكل سنة وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح. وقد أختار في الشرح التخيير وقال: إنه قول الإمام يحيى. وأعلم أن الجمع قد يكون بغرفة واحدة وبثلاث منها كما أرشد إليه ظاهر قوله في الحديث: «من كف واحد ومن غرفة واحدة» وقد يكون الجمع بثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة، كما هو صريح ثلاث مرات من ثلاث حففات. قال البيهقي في السنن بعد ذكره الحديث: يعني والله أعلم أنه تمضمض وأستنثر كل مرة من غرفة واحدة، ثم فعل ذلك ثلاثاً من ثلاث غرفات، قال: ويدل له حديث عبد الله بن زيد، ثم ساقه بسنده وفيه «ثم أدخل يده في الإناء فمضمض وأستنشق وأستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء» ثم قال: رواه البخاري في الصحيح. وبه يتضح أنه يتعين هذا الاحتمال.

٥٨/٢٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ -: «ثُمَّ تَمَضْمَضَ ﷺ وَأَسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، يُمَضِّمُ وَيَسْتَنْثِرُ^(١) مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَاءُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، في صفة الوضوء، ثم تمضمض ﷺ واستنثر ثلاثة،

٥٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: صفة وضوء النبي ﷺ (الحديث ١١٧) تعليقاً مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: صفة الوضوء (الحديث ٩٥).

(١) في نسخة م: يَنْثُرُ.

بمضمض ويثر من الكف الذي يأخذه منه الماء. أخرجه أبو داود والنسائي) هذا من أدلة الجمع ويحتمل أنه من غرفة واحدة أو من ثلاث غرفات.

٢٤/٥٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ -: «ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ، فَمَضْمَضَ وَأَسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ^(١)، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن عبد الله بن زيد، رضي الله عنه، في صفة الوضوء) أي وضوءه ﷺ (ثم أدخل يده) أي في الماء (فمضمض وأستنشق) لم يذكر الاستنثار، لأن المراد إنما هو ذكر اكتفائه بكف واحدة من الماء لما يدخل في الفم والأنف. وأما دفع الماء فليس من مقصود الحديث (من كف واحدة) الكف يذكر ويؤنث (يفعل ذلك ثلاثاً. متفق عليه) هو ظاهر في أنه كفاه كف واحد للثلاث المرات، وإن كان يحتمل أنه أراد به فعل كل منهما من كف واحد يغترف في كل واحدة من الثلاث. والحديث كالأول من أدلة الجمع. وهذا الحديث والأول مقتطعان من الحديثين الطويلين في صفة الوضوء وقد تقدم مثل هذا، إلا أن المصنف إنما يقتصر على موضع الحجة الذي يريده كالجمع هنا.

٢٥/٦٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا، وَفِي قَدَمِهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يَصِبْهُ الْمَاءُ. فَقَالَ: «أَرْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

- (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: رأى النبي ﷺ رجلاً في قدمه مثل الظفر) بضم الظاء المعجمة والفاء، فيه لغات أخر أجودها ما ذكر، وجمعه أظفار، وجمع الجمع أظافير. (لم يصبه الماء) أي ماء وضوءه. (فقال له: ارجع فأحسن وضوءك. أخرجه أبو داود والنسائي) وقد أخرج مثله مسلم من حديث جابر عن عمر، إلا أنه قيل أنه موقوف على عمر. وقد أخرج أبو داود من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي ﷺ «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي، وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره

٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: من مضمض واستنشق من غرفة واحدة (الحديث ١٩١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: وضوء النبي ﷺ (الحديث ٢٣٥).

(١) في نسخة م: واحدة.

٦٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: تفريق الوضوء (الحديث ١٧٣)، وأخرجه النسائي في الكبرى.

النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة. قال أحمد بن حنبل لما سئل عن إسناده: جيد. نعم وهو دليل على وجوب أستيعاب أعضاء الوضوء بالماء نصاً في الرجل وقياساً في غيرها. وقد ثبت حديث «ويل للأعقاب من النار» قاله ﷺ في جماعة لم يمس أعقابهم الماء. وإلى هذا ذهب الجمهور. وروي عن أبي حنيفة قال: إنه يعفى عن نصف العضو، أو ربعه، أو أقل من الدرهم روايات حكيت عنه. وقد أستدل بالحديث أيضاً على وجوب الموالاة، حيث أمره أن يعيد الوضوء ولم يقتصر على أمره بغسل ما تركه. قيل: ولا دليل فيه، لأنه أراد التشديد عليه في الإنكار والإشارة إلى أن من ترك شيئاً فكأنه ترك الكل، ولا يخفى ضعف هذا القول، فالأحسن أن يقال إن قول الراوي أمره أن يعيد الوضوء أي غسل ما تركه، وسماء إعادة باعتبار ظن المتوضىء، فإنه صلى ظاناً بأنه قد توضع وضوءاً مجزئاً وسماء وضوءاً في قوله يعيد الوضوء، لأنه وضوء لغة. وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في الترك حكم العامد.

٢٦/٦١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي أنس بن مالك (قال: كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد) تقدم تحقيق قدره (ويغتسل بالصاع) وهو أربعة أمداد، ولذا قال: (إلى خمسة أمداد) كأنه قال بأربعة أمداد إلى خمسة (متفق عليه). وتقدم أنه ﷺ توضأ بثلاثي مد، وقدمنا أنه أقل ما قدر به ماء وضوءه، ولو أخر المصنف ذلك الحديث إلى هنا أو قدم هذا لكان أوفق لحسن الترتيب. وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينتهي إليه وضوءه ﷺ وغسله، ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري «أنه ﷺ توضأ من إناء واحد يقال له الفرق» بفتح الفاء والراء وهو إناء يسع تسعة عشر رطلاً، لأنه ليس في حديثها أنه كان ملأناً ماء، بل قولها من إناء يدل على تبعض ما توضأ منه. وحديث أنس هذا والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد يرشدان إلى تقليل ماء الوضوء والاكتفاء باليسير منه. وقد قال البخاري: وكره أهل العلم فيه أي ماء الوضوء أن يتجاوز فعل النبي ﷺ.

٢٧/٦٢ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

— (وعن عمر) بضم العين المهملة منقول من جمع عمرة وهو أبو حفص عمر بن الخطاب القرشي يجتمع مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي. أسلم سنة ست من النبوة وقيل سنة خمس بعد أربعين رجلاً. وشهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ وله مشاهد في الإسلام وفتوحات في العراق والشام. وتوفي في غرة المحرم سنة أربع وعشرين طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة وخلافته عشر سنين ونصف (قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء) تقدم أنه إتمامه (ثم يقول) بعد إتمامه: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية) هو من باب ونفخ في الصور عبر عن الآتي بالماضي لتحقيق وقوعه والمراد تفتح له يوم القيامة يدخل من أيها شاء (أخرجه مسلم) وأبو داود وابن ماجه (والترمذي وزاد: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) جمع بينهما إماماً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(١) ولما كانت التوبة طهارة الباطن من أدران الذنوب والوضوء طهارة الظاهر عن الأحداث المانعة عن التقرب إليه تعالى ناسب الجمع بينهما أي طلب ذلك من الله تعالى غاية المناسبة في طلب أن يكون السائل محبوباً لله وفي زمرة المحبوبين له وهذه الرواية وإن قال الترمذي بعد إخرجه الحديث في إسناده اضطراب فصدر الحديث ثابت في مسلم، وهذه الزيادة قد رواها البزار والطبراني في الأوسط من طريق ثوبان بلفظ «من دعا بوضوء فتوضأ فساعة فرغ من وضوئه يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين» ورواه ابن ماجه من حديث أنس وابن السني في عمل اليوم والليلة والحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد بلفظ «من توضأ فقال: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن

٦٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: الذكر المستحب عقب الوضوء (الحديث ٥٥٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما يقال بعد الوضوء (الحديث ٥٥).

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٢.

لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رق ثم طبع بطابع فلا يكسر إلى يوم القيامة» وصحح النسائي أنه موقوف. وهذا الذكر عقيب الوضوء. قال النووي: قال أصحابنا ويستحب أيضاً عقيب الغسل وإلى هنا انتهى باب الوضوء. ولم يذكر المصنف من الأذكار فيه إلا حديث التسمية في أوله وهذا الذكر في آخره وأما حديث الذكر مع غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق على ضعفه. قال النووي: الأدعية في أثناء الوضوء لا أصل لها ولم يذكرها المتقدمون. وقال ابن الصلاح: لم يصح فيه حديث. هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء فعلاً فقال عند تمام أدلته تأليفاً. وعقب الوضوء بالمسح على الخفين لأنه من أحكام الوضوء فقال:

٥ - باب: المسح على الخفين

أي باب ذكر أدلة شرعية ذلك. والخف نعل من آدم يغطي الكعبين، والجرموق خف كبير يلبس فوق خف كبير، والجورب فوق الجرموق يغطي الكعبين بعض التغطية دون النعل، وهي تكون دون الكعاب.

١/٦٣ - عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ فَقَالَ: «دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ». فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢/٦٤ - وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ». وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في الجبة الشامية (الحديث ٣٦٣) بنحوه، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الصلاة في الخفاف (الحديث ٢٨٨) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: الجبة في السفر والحرب (الحديث ٢٩١٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر (الحديث ٥٧٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ٦٣١).

٦٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ١٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله (الحديث ٩٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين في السفر (الحديث ١٢٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المسح على الخفين (الحديث ٥٤٥).

— (عن المغيرة بن شعبة، رضي الله عنه، قال: كنت مع النبي ﷺ) أي في سفر كما صرح به البخاري. وعند مالك وأبي داود تعيين السفر أنه في غزوة تبوك، وتعيين الصلاة أنها صلاة الفجر. (فتوضاً) أي أخذ في الوضوء كما صرحت به الأحاديث. ففي لفظ «تمضمض وأستنشق ثلاث مرات» وفي أخرى «فمسح رأسه» فالمراد بقوله توضاً أخذ فيه لا أنه أستكمله كما هو ظاهراً للفظ. (فأهويت) أي مددت يدي أو قصدت الهوى من القيام إلى القعود (لأنزع خفيه) كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح أو عملها، وظن أنه ﷺ سيفعل الأفضل بناء على أن الغسل أفضل ويأتي فيه الخلاف، أو جوز أنه لم يحصل شرط المسح، وهذا الأخير أقرب لقوله: (فقال دعهما) أي الخفين (فإني أدخلتهما طاهرتين) حال من القدمين كما تبينه رواية أبي داود «فإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان» (فمسح عليهما. متفق عليه) بين الشيخين ولفظه هنا للبخاري. وذكر البزار أنه روي عن المغيرة من ستين طريقاً، وذكر منها ابن منده خمسة وأربعين طريقاً. والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر، لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت. وأما في الحضر فيأتي الكلام عليه في الحديث الثالث. وقد اختلف العلماء في جواز ذلك، فالأكثر على جوازه سفرراً لهذا الحديث وحضراً لغيره من الأحاديث. قال أحمد بن حنبل: فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة. وقال ابن أبي حاتم: فيه عن أحد وأربعين صحابياً. وقال ابن عبد البر في الاستذكار: روى عن النبي ﷺ المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة. ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه كان يمسح على الخفين. وذكر أبو القاسم ابن منده: أسماء من رواه في تذكرته فبلغوا ثمانين صحابياً. والقول بالمسح قول أمير المؤمنين علي عليه السلام وسعد بن أبي وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة بن ثابت وسلمان وجريير البجلي وغيرهم. قال ابن المبارك: ليس في المسح على الخفين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روي عنه إنكاره فقد روي عنه إثباته. وقال ابن عبد البر: لا أعلم أنه روي عن أحد من السلف إنكاره إلا عن مالك، مع أن الرواية الصحيحة عنه مصرحة بإثباته. قال المصنف: قد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح متواتر. وقال به أبو حنيفة والشافعي وغيرهما مستدلين بما سمعت. وروي عن الهادوية والإمامية والخوارج القول بعدم جوازه، وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١) قالوا: فعينت الآية مباشرة الرجلين بالماء، وأستدلوا أيضاً بما سلف في باب الوضوء من أحاديث التعليم، وكلها عنيت غسل

الرجلين، قالوا: والأحاديث التي ذكرتم في المسح منسوخة بآية المائدة، والدليل على النسخ قول علي عليه السلام: سبق الكتاب الخفين، وقول ابن عباس: ما مسح رسول الله ﷺ بعد المائدة. وأجيب أولاً بأن آية الوضوء نزلت في غزوة المريسيع ومسحه ﷺ في غزوة تبوك كما عرفت، فكيف ينسخ المتقدم المتأخر؟ وثانياً بأنه لو سلم تأخر آية المائدة فلا منافاة بين المسح والآية، لأن قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(١) مطلق، وقيدته أحاديث المسح على الخف، أو عام وخصصته تلك الأحاديث. وأما ما روي عن علي عليه السلام فهو حديث منقطع، وكذا ما روي عن ابن عباس مع أنه يخالف ما ثبت عنهما من القول بالمسح. وقد عارض حديثهما ما هو أصح منهما وهو حديث جرير البجلي، فإنه لما روي أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على خفيه قيل له: هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها؟ قال: وهل أسلمت إلا بعد المائدة؟ وهو حديث صحيح. وأما أحاديث التعليم فليس فيها ما ينافي جواز المسح على الخفين، فإنها كلها فيمن ليس عليه خفان فأى دلالة على نفي ذلك؟ على أنه قد يقال قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجهر لأرجلكم عطفاً على الممسوح وهو الرأس، فيحمل على مسح الخفين كما بيته السنة، ويتم ثبوت المسح بالسنة والكتاب وهو أحسن الوجوه التي توجه به قراءة الجهر. إذا عرفت هذا فللمسح عند القائلين به شرطان: الأول ما أشار إليه الحديث وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين، وذلك بأن يلبسهما وهو على طهارة تامة، بأن يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما، فإذا أحدث بعد ذلك حدثاً أصغر جاز المسح عليهما بناء على أنه أريد بطاهرتين الطهارة الكاملة، وقد قيل: بل يحتمل أنهما طاهرتان عن النجاسة يروى عن داود، ويأتي من الأحاديث ما يقوي (القول الأول). والثاني استفاد من مسمى الخف، فإن المراد به الكامل، لأنه المتبادر عند الإطلاق، وذلك بأن يكون ساتراً قوياً مانعاً نفوذ الماء غير مخرق، فلا يمسح على ما لا يستر العقبين، ولا على مخرق يبدو منه محل الفرض، ولا على منسوج إذ لا يمنع نفوذ الماء، ولا مغصوب لوجوب نزعه. هذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح ولا كميته ولا محله، ولكن الذي أفاده قول المصنف (وللأربعة عنه إلا النسائي أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله وفي إسناده ضعف) بين أن محل المسح أعلى الخف وأسفله ويأتي من ذهب إليه، ولكنه قد أشار إلى ضعفه وبين وجه ضعفه في التلخيص، وأن أئمة الحديث ضعفوه بكاتب المغيرة هذا وكذلك بين محل المسح، وعارض حديث المغيرة هذا.

كيفية المسح وقدره

٣/٦٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْهِ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن علي عليه السلام أنه قال: لو كان الدين بالرأي) أي بالقياس وملاحظة المعاني (لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه) أي ما تحت القدمين أولى بالمسح من الذي هو على أعلاه لأنه الذي يباشر المشي ويقع على ما ينبغي إزالته بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم (وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه). أخرجه أبو داود بإسناد حسن) وقال المصنف في التلخيص: إنه حديث صحيح. والحديث فيه إبانة لمحل المسح على الخفين وأنه ظاهرهما لا غير ولا يمسح أسفلهما. وللعلماء في ذلك قولان أحدهما أن يغمس يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى إلى ساقه واليسرى إلى أطراف أصابعه وهذا للشافعي وأستدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة «أنه ﷺ مسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاه مسحة واحدة كأنى أنظر أصابعه على الخفين» رواه البيهقي وهو منقطع على أنه لا يفي بتلك الصفة. وثانيهما مسح أعلى الخف دون أسفله وهي التي أفادها حديث علي عليه السلام هذا. وأما القدر المجزئ من ذلك فقليل لا يجزئ إلا قدر ثلاث أصابع بثلاث أصابع وقيل ولو بأصبع وقيل لا يجزئ إلا إذا مسح أكثره، وحديث علي وحديث المغيرة المذكوران في الأصل ليس فيهما تعرض لذلك. نعم قد روي عن علي عليه السلام «أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح على ظهر الخف خطوطاً بالأصابع» قال النووي: إنه حديث ضعيف وروي عن جابر «أنه ﷺ أرى بعض من علمه المسح أن يمسح بيده من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه» قال المصنف إسناده ضعيف جداً. فعرفت أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه إلا حديث علي في بيان محل المسح. والظاهر أنه إذا فعل المكلف ما يسمى مسحاً على الخف لغة أجزاءه. وأما مقدار زمان جواز المسح فقد أفاده الحديث.

٤/٦٦ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا: أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَآلَفَظُ لَهُ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ وَصَحَّاحُهُ.

— (وعن صفوان) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء (ابن عسال) بفتح المهملة وتشديد السين المهملة وباللام المرادي سكن الكوفة (قال: كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً) جمع سافر كتجر جمع تاجر (لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة) أي فتنزعها ولو قبل مرور الثلاث (ولكن) لا ننزعهن (من غائط أو بول ونوم) أي لأجل هذه الأحداث إلا إذا مرت المدة المقدرة (أخرجه النسائي والترمذي واللفظ له وابن خزيمة وصحاحه) أي الترمذي وابن خزيمة ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وقال الترمذي عن البخاري: إنه حديث حسن بل قال البخاري: ليس في التوقيت شيء أصح من حديث صفوان بن عسال المرادي، وصححه الترمذي والخطابي. والحديث دليل على توقيت إباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن. وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الغسل وهو مجمع عليه. وظاهر قوله: «يأمرنا» الوجوب ولكن الإجماع صرفه عن ظاهره فبقي للإباحة وللندب. وقد اختلف العلماء هل الأفضل المسح على الخفين أو خلعهما وغسل القدمين؟ قال المصنف عن ابن المنذر: والذي أختاره أن المسح أفضل. وقال النووي: صرح أصحابنا بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوا في تفضيل القصر على الإتمام.

٥/٦٧ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ يَعْنِي - فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ -». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٦٦ - أخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين للمسافر (الحديث ١٢٦) و (الحديث ١٢٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الوضوء من الغائط والبول (الحديث ١٥٨)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: الوضوء من الغائط (الحديث ١٥٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: سورة آل عمران (الحديث ١٩٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ٩٦) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزهد، باب: ما جاء أن المرء مع من أحب (الحديث ٢٣٨٧)، وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الدليل على أن لا يمس الخفين قبل غسل . . . (الحديث ١٩٣)

(١) في نسخة م: رسول الله.

٦٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين (الحديث ٦٣٧).

— (وعن علي عليه السلام قال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم يعني في المسح على الخفين) هذا مدرج من كلام علي أو من غيره من الرواة (أخرجه مسلم) وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان. والحديث دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف في الحديث قبله. ودليل على مشروعية المسح للمقيم أيضاً، وعلى تقدير زمان إباحته بيوم وليلة للمقيم، وإنما زاد في المدة للمسافر لأنه أحق بالرخصة من المقيم لمشقة السفر.

٦٨/٦ — وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ - يَعْنِي: الْعِمَامَاتِ وَالتَّسَاخِينِ يَعْنِي: الْخِفَافَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن ثوبان) بفتح المثناة تشية ثوب، وهو أبو عبد الله، أو أبو عبد الرحمن. قال ابن عبد البر: والأول أصح، ابن جدد بضم الموحدة وسكون الجيم وضم الدال المهملة الأولى. وقيل: ابن جدد بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فذال مهملة فراء، وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة. وقيل: من حمير أصابه سبي، فشراه رسول الله ﷺ فأعتقه، ولم يزل ملازماً لرسول الله ﷺ سفراً وحضراً إلى أن توفي ﷺ، فنزل الشام، ثم أنتقل إلى حمص فتوفي بها سنة أربع وخمسين. (قال: بعث رسول الله ﷺ سريّة، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب يعني العمامات) فسميت عصابة، لأنه يعصب بها الرأس (والتساخين) بفتح المثناة بعدها سين مهملة وبعد الألف خاء معجمة فمثناة تحتية فنون جمع تسخان. قال في القاموس: التساخين المراحل الخفاف. وفسرها الراوي بقوله: (يعني الخفاف) جمع خف. والظاهر أنه وما قبله في قوله يعني العمامات مدرج في الحديث من كلام الراوي. (رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) ظاهر الحديث أنه يجوز المسح على العمامات كالمسح على الخفين، وهل يشترط فيها الطهارة للرأس والتوقيت كالخفين؟ لم نجد فيه كلاماً للعلماء، ثم رأيت بعد ذلك في حواشي القاضي عبد الرحمن على بلوغ المرام، أنه يشترط في جواز المسح على العمامات أن يعتم الماسح بعد كمال الطهارة، كما يفعل الماسح على الخف. وقال: وذهب إلى المسح على العمامات بعض العلماء ولم يذكر لما أدعاه دليلاً. وظاهره أيضاً أنه لا يشترط للمسح عليها عذر، وأنه يجزىء

٦٨ - أخرجه أحمد: ٢٧٧/٥. وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: المسح على العمامة (الحديث ١٤٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ١/١٨١).

مسحها وإن لم يمس الرأس ماء أصلاً. وقال ابن القيم: إنه ﷺ مسح على العمامة فقط ومسح على الناصية وكمل على العمامة. وقيل: لا يكون ذلك إلا للعذر، لأن في الحديث عند أبي داود «أنه ﷺ بعث سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين» فيحمل ذلك على العذر، وفي هذا الحمل بعد وإن جنح إلى القول به في الشرح، لأنه قد ثبت المسح على الخفين والعمامة من غير عذر في غير هذا.

٧/٦٩ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَوْقُوفاً - وَعَنْ أَنَسٍ - مَرْفُوعاً -: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ | وَلَبَسَ |^(١) خُفَّيْهِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، وَلَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ الْجَنَابَةِ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عمر موقوفاً) الموقوف هو ما كان من كلام الصحابي ولم ينسبه إلى النبي ﷺ. وعن (أنس مرفوعاً) إليه ﷺ (إذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح عليهما) تقييد اللبس والمسح بعد الوضوء دليل على أنه أريد بطاهرتين في حديث المغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر (وليصل فيهما ولا يخلعهما إن شاء) قيدهما بالمشية دفعا لما يفيد ظاهر الأمر من الوجوب، وظاهر النهي من التحريم. (إلا من جنابة) فقد عرفت أنه يجب خلعهما (أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه) والحديث قد أفاد شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت، فهو مقيد به كما يفيد حديث صفوان وحديث علي عليه السلام.

٨/٧٠ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْماً وَلَيْلَةً، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبَسَ خُفَّيْهِ: أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن أبي بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف وراء، أسمه نفيح بضم النون وفتح

٦٩ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (١/١٩٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ١/١٨١).

(١) في نسخة م: فلبس.

٧٠ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في المسح على الخفين وما فيه واختلاف الروايات (١/١٩٤)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: ذكر توقيت المسح على الخفين (الحديث ١٩٤).

الفاء وسكون المشناة التحتية آخره عين مهملة ابن مسروح. وقيل: ابن الحارث. وكان أبو بكرة يقول أنا مولى رسول الله ﷺ ويأبى أن ينتسب، وكان نزل من حصن الطائف عند حصاره ﷺ له في جماعة من غلمان أهل الطائف وأسلم وأعتقه ﷺ، وكان من فضلاء الصحابة. قال ابن عبد البر: كان مثل النضر بن عباد مات بالبصرة سنة إحدى أو اثنتين وخمسين، وكان أولاده أشرافاً بالبصرة بالعلم والولايات، له عقب كثير (عن النبي ﷺ أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن) أي في المسح على الخفين (وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر) أي كل من المقيم والمسافر إذا تطهر من الحدث الأصغر (فلبس خفيه) ليس المراد من الفاء التعقيب بل مجرد العطف، لأنه معلوم أنه ليس شرطاً في المسح (أن يمسح عليهما). أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة) وصححه الخطابي أيضاً. ونقل البيهقي أن الشافعي صححه. وأخرجه ابن حبان وابن الجارود وابن أبي شيبة والبيهقي والترمذي في العلل. والحديث مثل حديث علي عليه السلام في إفادة مقدار المدة للمسافر والمقيم ومثل حديث عمر وأنس في شرطية الطهارة، وفيه إبانة أن المسح رخصة لتسمية الصحابي له بذلك.

٩/٧١ - وَعَنْ أَبِي بِنِ عِمَارَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُمْسَحْ عَلَيِ الْخُفَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَيَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: (وِثْلَاثَةِ أَيَّامٍ) ^(١)؟ قَالَ: «نَعَمْ وَمَا شِئْتُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

— (وعن أبي) بضم الهمزة وتشديد المشناة التحتية (ابن عمار) بكسر العين المهملة وهو المشهور وقد تضم. قال المصنف في التقريب: مدني سكن مصر له صحبة، في إسناد حديثه اضطراب يريد هذا الحديث. ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب (أنه قال: يا رسول الله أمسح على الخفين؟ قال: نعم، قال: يوماً؟ قال: نعم، قال: ويومين قال: نعم، قال: وثلاثة أيام قال: نعم وما شئت). أخرجه أبو داود وقال: ليس بالقوي). قال الحافظ المنذري في مختصر السنن وبمعناه، أي بمعنى ما قاله أبو داود. قال البخاري: وقال الإمام أحمد: رجاله لا يعرفون. وقال الدارقطني: هذا إسناد لا يثبت اهـ، وقال ابن حبان: لست أعتد على إسناد خبره. وقال ابن عبد البر: لا يثبت وليس له إسناد قائم.

٧١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: التوقيت في المسح (الحديث ١٥٨).

(١) في نسخة م: وثلاثة.

وبالغ ابن الجوزي فعده في الموضوعات. وهو دليل على عدم توقيت المسح في حضر ولا سفر، وهو مروي عن مالك وقديم قولي الشافعي، ولكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الأحاديث التي سلفت ولا يدانيها، ولو ثبت لكان إطلاقه مقيداً بتلك الأحاديث كما يقيد بشرطية الطهارة التي أفادتها هذا. وأحاديث باب المسح تسعة وعدها في الشرح ثمانية ولا وجه له.

٦ - باب: نواقض الوضوء.

النواقض جمع ناقض، والنقض في الأصل حل المبرم، ثم أستعمل في إبطال الوضوء بما عينه الشارع مبطلاً مجازاً، ثم صار حقيقة عرفية. وناقض الوضوء ناقض للتميم فإنه بدل عنه.

١/٧٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى عَهْدِهِ - يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفَقَ رُؤُسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ.

— (عن أنس بن مالك قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهده ينتظرون العشاء حتى تخفق) من باب ضرب يضرب، أي تميل (رؤوسهم) أي من النوم (ثم يصلون ولا يتوضؤون). أخرجه أبو داود وصححه الدارقطني وأصله في مسلم). وأخرجه الترمذي وفيه «يوقظون للصلاة»، وفيه «حتى إني لأسمع لأحدهم غطيماً، ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون». وحمله جماعة من العلماء على نوم الجالس. ودفع هذا التأويل بأن في رواية عن أنس «يضعون جنوبهم» رواه يحيى القطان. قال ابن دقيق العيد: يحمل على النوم الخفيف. ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيط والإيقاظ، فإنهما لا يكونان إلا في نوم مستغرق. وإذا عرفت هذا فالأحاديث قد أشتملت على خفقة الرأس، وعلى الغطيط، وعلى الإيقاظ، وعلى وضع الجنوب، وكلها وصفت بأنهم كانوا لا يتوضؤون من ذلك، فأختلف العلماء في ذلك على أقوال ثمانية: «الأول»: أن النوم ناقض مطلقاً على كل حال، بدليل إطلاقه في

٧٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الرضوء من النوم (الحديث ٢٠٠)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: في صفة صلاة العشاء (٢٧٠/١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الرضوء (الحديث ٣٧٦).

حديث صفوان بن عسال الذي سلف في مسح الخفين وفيه: من بول أو غائط أو نوم. قالوا: فجعل مطلق النوم كالعائط والبول في النقض، وحديث أنس بأي عبارة روي، ليس فيه بيان أنه قرره رسول الله ﷺ على ذلك ولا رأيهم، فهو فعل صحابي لا يدري كيف وقع، والحجة إنما هي في أفعاله وأقواله وتقريراته ﷺ. «القول الثاني»: أنه لا ينقض مطلقاً لما سلف من حديث أنس وحكاية نوم الصحابة على تلك الصفات، ولو كان ناقضاً لما أقرهم الله عليه، وأوحى إلى رسوله ﷺ في ذلك كما أوحى إليه في شأن نجاسة نعله، وبالأولى صحة صلاة من خلفه، ولكنه يرد عليهم حديث صفوان بن عسال. «القول الثالث»: أن النوم ناقض كله إنما يعنى عنه خفتين ولو توالتا وعن الخفقات المتفرقات، وهو مذهب الهادية. والخفقة هي ميلان الرأس من النعاس، وحد الخفقة أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ، ومن لم يمل رأسه عفي له عن قدر خفقة، وهي ميل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخفقة، ويحملون أحاديث أنس على النعاس الذي لا يزول معه التمييز ولا يخفى بعده. «القول الرابع»: أن النوم ليس بناقض بنفسه، بل هو مظنة للنقض لا غير. فإذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينتقض وإلا انتقض وهو مذهب الشافعي. وأستدل بحديث علي عليه السلام «العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ» حسنة الترمذي، إلا أن فيه من لا تقوم به حجة وهو بقية بن الوليد وقد عنعنه، وحمل أحاديث أنس على من نام ممكناً مقعدته جمعاً بين الأحاديث، وقيد حديث صفوان بحديث علي عليه السلام هذا. «الخامس»: أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلي راکعاً أو ساجداً أو قائماً فإنه لا ينتقض وضوءه، سواء كان في الصلاة أو خارجها، فإن نام مضطجعاً أو على قفاه نقض. وأستدل بحديث «إذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة يقول عبيد روحه عندي وجسده ساجد بين يدي» رواه البيهقي وغيره وقد ضعف. قالوا: فسماء ساجداً وهو نائم ولا سجود إلا بطهارة. وأجيب بأنه سماء باعتبار أول أمره أو باعتبار هيئته. «السادس»: أنه ينقض إلا نوم الراكع والساجد للحديث الذي سبق، وإن كان خاصاً بالسجود فقد قاس عليه الركوع كما قاس الذي قبله سائر هيئات المصلي. «السابع»: أنه لا ينقض النوم في الصلاة على أي حال وينقض خارجها. وحجته الحديث المذكور بأنه حجة هذه الأقوال الثلاثة. «الثامن»: أن كثير النوم ينقض على كل حال ولا ينقض قليله. وهؤلاء يقولون إن النوم ليس بناقض بنفسه، بل مظنة النقض والكثير مظنة بخلاف القليل، وحملوا أحاديث أنس على القليل، إلا أنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير حتى يعلم كلامهم بحقيقته، وهل هو داخل تحت أحد الأقوال أم لا؟ فهذه أقوال العلماء في النوم، اختلفت أنظارهم فيه لاختلاف الأحاديث التي ذكرناها، وفي الباب أحاديث لا تخلو عن

قدح أعرضنا عنها، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان، وقد عرفت أنه صححه ابن خزيمة والترمذي والخطابي، ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة الاقتران ضعيفة فلا يقال قد قرن بالبول والغائط وهما ناقضان على كل حال، ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة، وأنهم كانوا لا يتوضؤون ولو غطوا غطيظاً، وبأنهم كانوا يضعون جنوبهم، وبأنهم كانوا يوقظون، والأصل جلالة قدرهم، وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء، سيما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطلقاً، ومعلوم أن فيهم العلماء العارفين بأمور الدين، خصوصاً الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام، وسيما الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه ﷺ فإنه أعيان الصحابة، وإذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك، ويؤول ما ذكره أنس من الغطيظ ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم الاستغراق، فقد يغط من هو في مبادئ نومه قبل استغراقه، ووضع الجنب لا يستلزم الاستغراق، فقد كان ﷺ يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام، فإنه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه - وإن كان قد قيل: إنه من خصائصه ﷺ أنه لا ينقض نومه وضوءه - فعدم ملازمة النوم لوضع الجنب معلومة، والإيقاظ قد يكون لمن هو في مبادئ النوم، فينبه لئلا يستغرقه النوم. هذا وقد ألحق بالنوم الإغماء، والجنون، والسكر بأي مسكر بجامع زوال العقل. وذكر في الشرح أنهم أنفقوا على أن هذه الأمور ناقضة، فإن صح كان الدليل الإجماع.

٧٣/٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادُعُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، ثُمَّ صَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية فشين معجمة، وفاطمة قرشية أسدية، وهي زوج عبد الله بن جحش (إلى النبي ﷺ) فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض من الاستحاضة وهو جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه. (فلا أطهر أفادع الصلاة؟ قال: لا إنما ذلك) بكسر الكاف خطاب للمؤنث (عرق) بكسر العين المهملة

٧٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: إقبال الحيض وإدباره (الحديث ٣٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها (الحديث ٢٣٣).

وسكون الرء ففاف. وفي فتح الباري أن هذا العرق يسمى العازل بعين مهملة وذال معجمة، ويقال: عاذر بالراء بدلاً عن اللام كما في القاموس. (وليس بحيض) فإن الحيض يخرج من قعر رحم المرأة، فهو إخبار باختلاف المخرجين، وهو رد لقولها لا أطهر، لأنها أعتقدت أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بأنقطاع الدم، فكنت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلي، فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم، فأبان لها ﷺ أنه ليس بحيض، وأنها طاهرة يلزمها الصلاة. (فإذا أقبلت حيضتك) بفتح الحاء ويجوز كسرها. والمراد بالإقبال ابتداء دم الحيض. (فدعي الصلاة) يتضمن نهي الحائض عن الصلاة، وتحريم ذلك عليها، وفساد صلاتها وهو إجماع. (وإذا أدبرت) هو ابتداء انقطاعها (فأغسلي عنك الدم) أي وأغتسلي وهو مستفاد من أدلة أخرى. (ثم صلي. متفق عليه) الحديث دليل على وقوع الاستحاضة، وعلى أن لها حكماً يخالف حكم الحيض. وقد بينه ﷺ أكمل بيان، فإنه أفتاها بأنها لا تدع الصلاة مع جريان الدم، وبأنها تنتظر وقت إقبال حيضتها فتترك الصلاة فيها، وإذا أدبرت غسلت الدم وأغتسلت، كما ورد في بعض طرق البخاري «وأغتسلي». وفي بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم. والحاصل أنه قد ذكر الأمر أن في الأحاديث الصحيحة غسل الدم والاعتسال، وإنما بعض الرواة أقتصروا على أحد الأمرين والآخر على الآخر، ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك. نعم وإنما بقي الكلام في معرفتها لإقبال الحيض مع استمرار الدم بماذا يكون، فإنه قد أعلم الشارع المستحاضة بأحكام إقبال الحيضة وإدبارها، ندل على أنها تميز ذلك بعلامة. وللعلماء في ذلك قولان: «أحدهما» أنها تميز ذلك بالرجوع إلى عاداتها، فأقبالها وجود الدم في أول أيام العادة وإدبارها انقضاء أيام العادة، وورود الرد إلى أيام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها» وسيأتي في باب الحيض تحقيق الكلام على ذلك. «الثاني» ترجع إلى صفة الدم كما يأتي في حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش هذه بلفظ «إن دم الحيض أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي» ويأتي في باب الحيض إن شاء الله تعالى، فيكون إقبال الحيض إقبال الصفة وإدباره إدبارها، ويأتي أيضاً الأمر بالرد إلى عادة النساء، ويأتي تحقيق ذلك جميعاً. ويأتي بيان اختلاف العلماء وأن كلاً ذهب إلى القول بالعمل بعلامة من العلامات.

٣/٧٤ - وَلِلْبُخَارِيِّ: «ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». وَأَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى أَنَّهُ حَذَفَهَا عَمْدًا.

٧٤- أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: غسل الدم (الحديث ٢٢٨)، أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها (الحديث ٦٢).

— (وللبخاري) أي من حديث عائشة هذا زيادة ثم توضئي لكل صلاة. وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً فإنه قال في صحيحه بعد سياق الحديث: وفي حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره. قال البيهقي: هو قوله توضئي، لأنها زيادة غير محفوظة، وأنه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث. وقد قرر المصنف في الفتح أنها ثابتة من طرق ينتفي معها تفرد من قاله مسلم. وأعلم أن المصنف ساق حديث المستحاضة في باب النواقض، وليس المناسب للباب إلا هذه الزيادة لا أصل الحديث، فإنه من أحكام باب الاستحاضة والحيض وسعيده هنالك، فهذه الزيادة هي الحجة على أن دم الاستحاضة حدث من جملة الأحداث ناقض للوضوء، ولهذا أمر الشارع بالوضوء منه لكل صلاة، لأنه إنما رفع الوضوء حكمه لأجل الصلاة، فإذا فرغت من الصلاة نقض وضوءها، وهذا قول الجمهور أنها تتوضأ لكل صلاة. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنها تتوضأ لوقت كل صلاة، وأن الوضوء متعلق بالوقت، وأنها تصلي به الفريضة الحاضرة وما شئت من النوافل، وتجمع بين الفريضتين على وجه الجواز عند من يجيز ذلك أو لعذر، وقالوا: الحديث فيه مضاف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف، ولكنه لا بد من قرينة توجب التقدير. وقد تكلف في الشرح إلى ذكر ما لعله يقال: إنه قرينة للحذف وضعفه. وذهبت المالكية إلى أنه يستحب الوضوء ولا يجب إلا لحدث آخر، وسيأتي تحقيق ما في ذلك في حديث حمنة بنت جحش في باب الحيض إن شاء الله تعالى. وتأتي أحكام المستحاضة التي تجوز لها وتفارق بها الحائض هنالك فهو محل الكلام عليها، وفي الشرح سرده هنا. وأما هنا فما ذكر حديثها إلا باعتبار نقض الاستحاضة للوضوء.

٧٥/٤ — وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمُقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن علي، عليه السلام، قال: كنت رجلاً مذاءً) بزنة ضراب صيغة مبالغة من المذّي بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء وفيه لغات. وهو ماء أبيض لزج رقيق يخرج عند الملاعبة، أو تذكر الجماع، أو إرادته، يقال: مذّي زيد يمذّي مثل مضى يمضي، وأمذّي يمذّي مثل أعطى يعطي. (فأمرت المقداد) وهو ابن الأسود الكندي (أن

٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا في المخرجين من: القبل والدبر (الحديث ١٧٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: العلم، باب: من استحب فأمر غيره بالسؤال (الحديث ١٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: المذّي (الحديث ٣٠٣).

يسأل رسول الله ﷺ) أي عما يجب على من أمذى فسأله (فقال: فيه الوضوء. متفق عليه واللفظ للبخاري) وفي بعض ألفاظه عند البخاري بعد هذا «فأستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ». وفي لفظ «المكان أبنته مني». وفي لفظ لمسلم «المكان فاطمة». ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة عن علي عليه السلام بلفظ «كنت رجلاً مذاءً فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري» وزاد في لفظ للبخاري فقال: «توضاً وأغسل ذكرك». وفي مسلم «إغسل ذكرك وتوضاً». وقد وقع اختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى؟ وفي رواية أخرى أن علياً رضي الله عنه هو السائل. وجمع ابن حبان بين ذلك، بأن علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل ثم سأل بنفسه، إلا أنه تعقب بأن قوله: فأستحييت أن أسأل لمكان أبنته مني دال على أنه رضي الله عنه، لم يباشر السؤال، فنسبة السؤال إليه في رواية من قال إن علياً سأل مجاز لكونه الأمر بالسؤال. والحديث دليل على أن المذي ينقض الوضوء، ولأجله ذكره المصنف في هذا الباب. ودليل على أنه لا يوجب غسلًا وهو إجماع ورواية «توضاً وأغسل ذكرك» لا تقتضي تقديم الوضوء، لأن الواو لا تقتضي الترتيب، ولأن لفظ رواية مسلم تبين المراد. وأما إطلاق لفظ ذكرك فهو ظاهر في غسل الذكر كله وليس كذلك، إذ الواجب غسل محل الخارج، وإنما هو من إطلاق اسم الكل على البعض، والقرينة ما علم من قواعد الشرع. وذهب البعض إلى أنه يغسله كله عملاً بلفظ الحديث، وأيده رواية أبي داود «يغسل ذكره وأنثيه ويتوضاً». وعنده أيضاً «فتغسل من ذلك فرجك وأنثيك وتوضاً للصلاة» إلا أن رواية غسل الأنثيين قد طعن فيها، وأوضحناه في حواشي ضوء النهار. وذلك أنها من رواية عروة عن علي، وعروة لم يسمع من علي، إلا أنه رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة. قال المصنف في التلخيص: وإسناده لا مطعن فيه فمع صحتها فلا عذر عن القول بها. وقيل: الحكمة فيه أنه إذا غسله كله تقلص فبطل خروج المذي. وأستدل بالحديث على نجاسة المذي.

٥/٧٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قبل بعض نساءه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ. أخرجه أحمد وضعفه البخاري) وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي

وابن ماجه . قال الترمذي : سمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث . وأبو داود أخرجه من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة ، ولم يسمع منها شيئاً فهو مرسل . وقال النسائي : ليس في هذا الباب حديث أحسن منه ولكنه مرسل . قال المصنف : روي من عشرة أوجه عن عائشة ، ردها البيهقي في الخلافات وضعفها . وقال ابن حزم : لا يصح في هذا الباب شيء ، وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللمس . إذا عرفت هذا فالحديث دليل على أن لمس المرأة وتقبيلها لا ينقض الوضوء وهذا هو الأصل والحديث مقرر للأصل ، وعليه الهادوية جميعاً ومن الصحابة علي عليه السلام . وذهبت الشافعية إلى أن لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستدلين بقوله تعالى : ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(١) فلزم الوضوء من اللمس ، قالوا : واللمس حقيقة في اليد ، ويؤيد بقاءه على معناه قراءة ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ فإنها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل ، وهذا يحقق بقاء اللفظ على معناه الحقيقي فقراءة ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ كذلك ، إذ الأصل اتفاق معنى القراءتين . وأجيب عن ذلك بصرف اللفظ عن معناه الحقيقي للقرينة فيحمل على المجاز ، وهو هنا حمل الملامسة على الجماع واللمس كذلك ، والقرينة حديث عائشة المذكور ، وهو إن قدح فيه بما سمعت فطره يقوي بعضها بعضاً ، وحديث عائشة في البخاري في أنها كانت تعترض في قبلته ﷺ فإذا قام يصلي غمزها فقبضت رجلها أي عند سجوده ، وإذا قام بسطتهما ، فإنه يؤيد حديث الكتاب المذكور ويؤيد بقاء الأصل ، ويدل على أنه ليس اللمس بناقض . وأما اعتذار المصنف في فتح الباري عن حديثها هذا بأنه يحتمل أنه كان بحائل أو أنه خاص به ، فإنه بعيد مخالف للظاهر . وقد فسر علي عليه السلام الملامسة بالجماع ، وفسرها حبر الأمة ابن عباس بذلك ، وهو المدعو له بأن يعلمه الله التأويل . فأخرج عنه عبد بن حميد أنه فسر الملامسة بعد أن وضع إصبعيه في أذنيه ألا وهو النيك . وأخرج عنه الطستي أنه سأل نافع بن الأزرق عن الملامسة ففسرها بالجماع ، مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضي أن المراد باللامسة الجماع ، فإنه تعالى عد من مقتضيات التيمم المجيء من الغائط تنبيهاً على الحدث الأصغر ، وعد الملامسة تنبيهاً على الحدث الأكبر ، وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء : ﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا﴾^(٢) ولو حملت الملامسة على اللمس الناقض للوضوء ، لفات التنبيه على أن التراب يقوم مقام الماء في رفعه للحدث الأكبر وخالف صدر الآية ، وللحنفية تفاصيل لا يتنهض عليها دليل .

٦/٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرِجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكَلَ عليه أخْرَجَ منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد إذا كان فيه لإعادة الوضوء. (حتى يسمع صوتاً) للخارج (أو يجد ريحاً) له (أخرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الريح شرطاً في ذلك بل المراد حصول اليقين. وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الإسلام، وقاعدة جلييلة من قواعد الفقه، وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، وأنه لا أثر للشك الطارئ عقبها، فمن حصل له اليقين كما أفاده قوله: «حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» فإنه علقه بحصول ما يحسه، وذكرهما تمثيل وإلا فكذلك سائر النواقض كالمذي والودي ويأتي حديث ابن عباس «إن الشيطان يأتي أحدكم فينفخ في مقعدته، فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجماهير. وللمالكية تفاصيل وفروق بين من كان داخل الصلاة أو خارجها لا يتنهض عليها دليل.

٧/٧٨ - وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ مَسَسْتُ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَسَسُ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَعَلَيْهِ وُضُوءٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ.

٧٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: - ٢٦ - (الحديث ٩٩).

٧٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٨١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٨٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٦٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وستنها، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٤٧٩)، وأخرجه أحمد: ٢/٢٢٣، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٢/٢٢٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٨١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٨٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب:

— (وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام (ابن علي) اليمامي الحنفي . قال ابن عبد البر : إنه من أهل اليمامة . (قال : قال رجل مسست ذكرى ، أو قال الرجل يمس ذكره في الصلاة أعليه وضوء ؟ فقال النبي ﷺ : لا) أي لا وضوء عليه . (إنما هو) أي الذكر (بضعة) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة (منك) أي كاليد والرجل ونحوهما ، وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منه . (أخرجه الخمسة وصححه ابن حبان وقال ابن المديني) بفتح الميم فذال مهملة فمثناة تحتية فنون نسبة إلى جده ، وإلا فهو علي بن عبد الله المديني . قال الذهبي : هو حافظ العصر ، وقدوة أهل هذا الشأن ، أبو الحسن علي بن عبد الله صاحب التصانيف . ولد سنة إحدى وستين ومائة . من تلاميذه البخاري وأبو داود . وقال ابن مهدي : علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ . قال النسائي : كان علي بن المديني خلق لهذا الشأن . قال العلامة محيي الدين النووي : لابن المديني نحو مائة مصنف . (وأحسن من حديث بسرة) بضم الموحدة وسكون السين المهملة فراء ، ويأتي حديثها قريباً . وهذا الحديث رواه أيضاً أحمد والدارقطني . وقال الطحاوي : إسناده مستقيم غير مضطرب . وصححه الطبراني وابن حزم . وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي . والحديث دليل على ما هو الأصل من عدم نقض مس الذكر للوضوء ، وهو مروي عن علي عليه السلام وعن الهادوية والحنفية . وذهب إلى أن مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين ، ومن أئمة المذاهب أحمد والشافعي مستدلين بقوله .

مس الذكر

٨/٧٩ — وَعَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حَبَّانَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

— (وعن بسرة) تقدم ضبط لفظها ، وهي بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية ، كانت من المبيعات له ﷺ ، وروى عنها عبد الله بن عمر وغيره . (أن رسول الله ﷺ قال : من مس ذكره فليتوضأ) أخرجه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان ، وقال البخاري : هو

الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٠٠) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الطهارة وسننها ، باب :

الوضوء من مس الذكر (الحديث ٤٧٩) ، وأخرجه أحمد : ٢٢٣/٢ ، ٤٠٦/٦ .

٧٩ - أخرجه ابن حبان في كتاب : الطهارة ، باب : الوضوء من مس الذكر (الحديث ١١١٤/٢) .

أصح شيء في هذا الباب) وأخرجه أيضاً الشافعي وأحمد وابن خزيمة والحاكم وابن الجارود. وقال الدارقطني: صحيح ثابت. وصححه يحيى بن معين والبيهقي والحازمي. والقدر في أنه رواه عروة عن مروان أو عن رجل مجهول غير صحيح، فقد ثبت أن عروة سمعه من بسرة من غير واسطة، كما جزم به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث، وكذلك القدر في أن هشام بن عروة الراوي له عن أبيه لم يسمعه من أبيه غير صحيح، فقد ثبت أنه سمعه من أبيه، فأندفع القدر وصح الحديث، وبه استدل من سمعت من الصحابة والتابعين وأحمد والشافعي على نقض مس الذكر للوضوء، والمراد منه من غير حائل، لأنه أخرج ابن جبان في صحيحه من حديث أبي هريرة «إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء» وصححه الحاكم وابن عبد البر. قال ابن السكن: هو أجود ما روي في هذا الباب. وزعمت الشافعية أن الإفضاء لا يكون إلا بباطن الكف، وأنه لا نقض إذا مس الذكر بظاهر كفه. ورد عليهم المحققون بأن الإفضاء لغة الوصول أعم من أن يكون بباطن الكف أو ظهرها. قال ابن حزم: لا دليل على ما قالوه لا من كتاب ولا سنة، ولا إجماع، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي صحيح. وأيدت أحاديث بسرة أحاديث أخر عن سبعة عشرة صحابياً مخرجة في كتب الحديث، ومنهم طلق بن علي راوي حديث عدم النقض. وتناول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان في أول الأمر، فإنه قدم في أول الهجرة قبل عمارته رضي الله عنه مسجده، فحديثه منسوخ بحديث بسرة فإنه متأخرة الإسلام. وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح، فإن حديث بسرة أرجح لكثرة من صححه من الأئمة ولكثرة شواهد، ولأن بسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ولم يدفعه أحد، بل علمنا أن بعضهم صار إليه عروة عن روايتها فإنه رجع إلى قولها، وكان قبل ذلك يدفعه. وكان ابن عمر يحدث به عنها، ولم يزل يتوضأ من مس الذكر إلى أن مات. قال البيهقي: يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن علي أنه لم يخرجها صاحبها الصحيح، ولم يحتج بأحد من رواه. وقد احتجنا بجميع رواة حديث بسرة، ثم إن حديث طلق من رواية قيس بن طلق. قال الشافعي: قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه، فما يكون لنا قبول خبره. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ليس فيمن تقوم به حجة ووهياه. وأما مالك فلما تعارض الحديثان قال بالوضوء من مس الذكر ندباً لا وجوباً.

الوضوء من القيء أو الرعاف أو العكس

٨٠/٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ، أَوْ قَلَسٌ، أَوْ مَذْيٌ، ابْتَصَرَ^(١) فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لْيَبْسِمْ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس) بفتح القاف وسكون اللام وفتحها وسين مهملة. (أو مذي) أي من أصابه ذلك في صلاته. (فليبتصرف) منها (فليتوضأ ثم لبس على صلاته وهو في ذلك) أي في حال أنصرافه ووضوئه. (لا يتكلم). أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره) وحاصل ما ضعفوه به أن رفعه إلى النبي ﷺ غلط والصحيح أنه مرسل. قال أحمد والبيهقي: المرسل الصواب، فمن يقول: إن المرسل حجة قال: ينقض ما ذكر فيه، والنقض بالقيء مذهب الهادوية والحنفية. وشرطت الهادوية أن يكون من المعدة، إذ لا يسمى قئاً إلا ما كان منها، وأن يكون ملء الفم دفعة لورود ما يقيد المطلق هنا وهو «قيء ذارع ودسعة - دفعة - تملأ الفم» كما في حديث عمار وإن كان قد ضعف. وعند زيد بن علي أنه ينقض مطلقاً عملاً بمطلق هذا الحديث، وكأنه لم يثبت عنده حديث عمار. وذهب جماعة من أهل البيت والشافعي ومالك إلى أن القيء غير ناقض لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعاً، والأصل عدم النقض فلا يخرج عنه إلا بدليل قوي. وأما الرعاف ففي نقضه الخلاف أيضاً، فمن قال بنقضه فهو عمل بهذا الحديث، ومن قال بعدم نقضه فإنه عمل بالأصل ولم يرفع هذا الحديث. وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السبيلين، فيأتي الكلام عليه في حديث أنس «أنه ﷺ أحجم وصلى ولم يتوضأ». وأما القلس وهو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء. فالأكثر على أنه غير ناقض لعدم نهوض الدليل فلا يخرج من الأصل. وأما المذي فتقدم الكلام عليه وأنه ناقض إجماعاً. وأما ما أفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم فيه خلاف، فروي عن زيد بن علي والحنفية ومالك وقديم قولي الشافعي أنه يبيني ولا تفسد صلاته، بشرط ألا يفعل مفسداً كما أشار إليه الحديث بقوله: «لا يتكلم» وقالت الهادوية والناصر والشافعي

٨٠ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ١٣٧ - (الحديث ١٢٢١)، وأخرجه

أحمد: ٢/٢٨٠ - ٤٣٣ - ٤٥٤ - ٤٧٢ و ٤٦٤/٣٤٦.

(١) زيادة من نسخة م.

في آخر قوله: إن الحدث يفسد الصلاة لما سيأتي من حديث طلق بن علي «إذا فسا أحدكم في الصلاة فليتنصرف وليتوضأ وليعد الصلاة». رواه أبو داود ويأتي الكلام عليه.

الوضوء من لحوم الإبل

١٠/٨١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ». قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه) بفتح السين المهملة وضم الميم فراء أبو عبد الله، وأبو خالد جابر بن سمرة العامري، نزل الكوفة ومات بها سنة أربع وسبعين. وقيل: ست وستين (أن رجلاً سأل النبي ﷺ أتوضأ من لحوم الغنم؟) أي من أكلها (قال: إن شئت. قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم أخرجه مسلم). وروى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «توضؤوا من لحوم الإبل ولا توضؤوا من لحوم الغنم» قال ابن خزيمة: لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله. والحديثان دليلان على نقض لحوم الإبل للوضوء، وأن من أكلها انتقض وضوءه. وقال بهذا أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة، وأختره البيهقي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقاً. وحكي عن الشافعي أنه قال: إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به. قال البيهقي: قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء. وذهب إلى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين والهادوية، ويروى عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا: والحديثان إما منسوخان بحديث «إنه كان آخر الأمرين منه ﷺ عدم الوضوء مما مست النار» أخرجه الأربعة وابن حبان من حديث جابر. قال النووي: دعوى النسخ باطلة لأن هذا الأخير عام وذلك خاص، والخاص مقدم على العام، وكلامه هذا مبني على تقديم الخاص على العام مطلقاً تقدم الخاص أو تأخر، وهي مسألة خلافية في الأصول بين الأصوليين. أو أن المراد بالوضوء التنظيف، وهو غسل اليد لأجل الزهومة، كما جاء في الوضوء من اللبن وأن له دسماً، والورد في اللبن التضمض من شربه. وذهب البعض إلى أن الأمر في الوضوء من لحوم الإبل للاستحباب لا للإيجاب، وهو خلاف ظاهر الأمر. أما لحوم الغنم فلا نقض

بأكملها بالاتفاق كذا قيل . ولكن حكي في شرح السنة وجوب الوضوء مما مست النار . وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يتوضأ من أكل السكر . قلت : وفي الحديث مأخذ لتجديد الوضوء على الوضوء ، فإنه حكم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم ، وأجاز له الوضوء وهو تجديد للوضوء على الوضوء .

١١/٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَنْ غَسَلَ مِيتًا فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ ، وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ .

— (وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ : أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه ، وقال أحمد لا يصح في هذا الباب شيء) وذلك لأنه أخرجه أحمد من طريق فيها ضعف ، ولكن قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان لوروده من طرق ليس فيها ضعف . وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج له مائة وعشرين طريقاً . وقال أحمد : إنه منسوخ بما رواه البيهقي عن ابن عباس أنه ﷺ قال : «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس ، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم» ولكنه ضعفه البيهقي وتعقبه المصنف ، لأنه قال البيهقي : هذا ضعيف والحمل فيه على أبي شيبة . فقال المصنف أبو شيبة : هو إبراهيم بن أبي بكر بن شيبة أحتج به النسائي ووثقه الناس ، ومن فوقه أحتج بهم البخاري إلى أن قال : فالحديث حسن ، ثم قال : في الجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة : إن الأمر للندب . قلت : وقرينته حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند عبد الله بن أحمد «كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل» قال المصنف : إسناده صحيح ، وهو أحسن ما جمع به بين هذه الأحاديث . وأما قوله : «ومن حمله فليتوضأ» فلا أعلم قائلاً يقول بأنه يجب الوضوء من حمل الميت ولا يندب . قلت : ولكنه مع نهوض الحديث لا عذر عن العمل به ، ويفسر الوضوء بغسل اليدين كما يفيد التعليل بقوله : «إن ميتكم يموت طاهراً» فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه ، فيكون في حمل الميت غسل اليدين تدباً تعبداً ، إذ المراد إذا حمله مباشراً لبدنه بقرينة السياق ولقوله :

٨٢ - أخرجه أحمد : ٢/٢٨١ ، وأخرجه النسائي في الكبرى ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الجنائز ، باب :

ما جاء في غسل الميت (الحديث ٩٩٣) .

(١) في نسخة م : رسول الله .

يموت طاهراً فإنه لا يناسب ذلك إلا من يباشر بدنه بالحمل.

١٢/٨٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

— (وعن عبد الله بن أبي بكر) هو ابن أبي بكر الصديق، أمه وأم أسماء واحدة، أسلم قديماً، وشهد مع رسول الله ﷺ الطائف، وأصابه سهم أنتقض عليه بعد سنين، فمات منه في شوال سنة إحدى عشرة، وصلى عليه أبوه. (أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم) هو عمرو بن حزم بن زيد الخزرجي النجاري، يكنى أبا الضحاك، أول مشاهده الخندق، وأستعمله ﷺ على نجران، وهو ابن سبع عشرة سنة ليفقههم في الدين، ويعلمهم القرآن، ويأخذ صدقاتهم، وكتب له كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والديات، وتوفي عمرو بن حزم في خلافة عمر بالمدينة. ذكر هذا ابن عبد البر في الاستيعاب. («أن لا يمس القرآن إلا طاهر» رواه مالك مرسلًا ووصله النسائي وابن حبان وهو معلول) حقيقة المعلول الحديث الذي يطلع على الوهم فيه بالقرائن وجمع الطرق، فيقال له معلل ومعلول، والأجود أن يقال فيه المعلن من أعله، والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث، فأثرت فيه وقدحت، وهو من أغمض أنواع الحديث وأدقها، ولا تقوم بذلك إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون. وإنما قال المصنف: إن هذا الحديث معلول، لأنه من رواية سليمان بن داود، وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم. ووهم في ذلك، فإنه ظن أنه سليمان بن داود اليماني وليس كذلك بل هو سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة، أثنى عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ، واليماني هو المتفق على ضعفه، وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول. قال ابن عبد البر: إنه أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول. وقال يعقوب بن سفيان: لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب، فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. وقال الحاكم: قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب. وفي الباب من حديث

٨٣ - أخرجه مالك في كتاب: القرآن، باب: الأمر بالوضوء لمن مس القرآن (الحديث ١/١٩٩)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: التاريخ، باب: كتب النبي ﷺ (الحديث ٦٥٥٩).

حكيم بن حزام «لا يمسه القرآن إلا طاهر» وإن كان في إسناده مقال، إلا أنه ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمر أنه قال رسول الله ﷺ: «لا يمسه القرآن إلا طاهر». قال الهيثمي: رجاله موثقون، وذكر له شاهدين، ولكنه يبقى النظر في المراد من الطاهر، فإنه لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الأكبر، والطاهر من الحدث الأصغر، ويطلق على المؤمن وعلى من ليس على بدنه نجاسة، ولا بد لحمله على معين من قرينة. وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(١) فالأوضح أن الضمير للكتاب المكنون الذي سبق ذكره في صدر الآية وأن «المطهرون» هم الملائكة.

١٣/٨٤ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه رواه مسلم وعلقه البخاري) والحديث مقرر للأصل، وهو ذكر الله على كل حال من الأحوال، وهو ظاهر في عموم الذكر فتدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً، إلا أنه قد خصصه حديث علي عليه السلام الذي في باب الغسل «كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً» وأحاديث أخر في معناه تأتي، وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع. والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال الله تعالى: ﴿يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾^(٢) والمصنف ذكر الحديث لثلا يتوهم أن نواقض الوضوء مانعة من ذكر الله تعالى.

١٤/٨٥ — وَعَنْ أَنَسٍ (بْنِ مَالِكٍ)^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَلَيْتَهُ.

— (وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أحتجم وصلى ولم يتوضأ أخرجه الدارقطني وليته) أي قال: هو لين وذلك، لأن في إسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوي، وذكره النووي في فصل الضعيف. والحديث مقرر للأصل دليل على أن خروج الدم من البدن غير الفرجين لا ينقض الوضوء. وفي الباب أحاديث تفيد عدم نقضه عن ابن عمر وابن عباس وابن أوفى، وقد اختلف العلماء في ذلك. فالهادوية على أنه ناقض بشرط أن

(١) سورة: الواقعة، الآية: ٧٩. (٢) سورة آل عمران، الآية: ١٩١.

(٣) زيادة في الأصل.

٨٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها (الحديث ٣٧٣)، وأخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: هل يتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا (الحديث ٣٧٣).

٨٥ - أخرجه الدارقطني: ١/١٥٥.

يكون سائلاً يقطر، أو يكون قدر الشعيرة يسيل في وقت واحد من موضع واحد إلى ما يمكن تطهيره. وقال زيد بن علي والشافعي ومالك والناصر وجماعة من الصحابة والتابعين: إن خروج الدم من البدن من غير السبيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا، وما أيده من الآثار عمن ذكرناه، لقوله ﷺ: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» أخرجه أحمد والترمذي وصححه. وأحمد والطبراني بلفظ «لا وضوء إلا من ريح أو سماع»، ولأن الأصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الأصل ولم يقم دليل على ذلك.

١٥/٨٦ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ.

١٦/٨٧ - وَزَادَ: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ دُونَ قَوْلِهِ: «اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»، وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ.

— (وعن معاوية) هو ابن سفيان صخر بن حرب، هو وأبوه من مسلمة الفتح، ومن المؤلفة قلوبهم، ولله عمر الشام بعد موت يزيد بن أبي سفيان، ولم يزل بها متولياً أربعين سنة إلى أن مات سنة ستين في شهر رجب بدمشق، وله ثمان وسبعون سنة. (قال: قال رسول الله ﷺ: «العين») أراد الجنس والمراد العينان من كل إنسان (وكاء) بكسر الواو والمد (السه) بفتح السين المهملة وكسرها هي الدبر والوكاء ما يربط به الخريطة أو نحوها. (فإذا نامت العينان استطلق الوكاء) أي انحل (رواه أحمد والطبراني وزاد الطبراني (ومن نام فليتوضأ) وهذه الزيادة في هذا الحديث) وهي قوله: «ومن نام فليتوضأ» (عند أبي داود من حديث علي عليه السلام) ولفظه «العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ» (دون قوله: استطلق الوكاء وفي كلا الإسنادين ضعف) إسناد حديث معاوية وإسناد حديث علي، فإن في إسناد حديث معاوية بقية عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف، وفي حديث علي أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذين الحديثين فقال: ليسا بقويين. وقال أحمد: حديث علي أثبت من حديث معاوية. وحسن المنذري والنووي وابن الصلاح حديث علي. والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه، وإنما هو مظنة النقض

٨٦ - أخرجه أحمد: ٦/٧٠ - ١٥٢ - ١٧٨، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير: (الحديث ١٩/٨٧٥).

٨٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من النوم (الحديث ٢٠٣).

فهما من أدلة القائلين بذلك، ودليل على أنه لا ينقض إلا النوم المستغرق وتقدم الكلام في ذلك. وكان الأولى بحسن الترتيب أن يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب النواقض كما لا يخفى.

النوم والوضوء

١٧/٨٨ - وَلَإِبِي دَاوُدَ أَيْضاً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً». وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضاً.

— (ولأبي داود أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً: إنما الوضوء على من نام مضطجعا وفي إسناده ضعف أيضاً) لأنه قال أبو داود: إنه حديث منكر وبين وجه نكارتة. وفيه القصر على أنه لا ينقض إلا نوم المضطجع لا غير ولو أستغرقه النوم. فالجمع بينه وبين ما مضى من الأحاديث أنه خرج على الأغلب، فإن الأغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا معارضة.

١٨/٨٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ، فَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحَدَثٌ، وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً أَوْ يَجِدَ رِيحاً». أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ.

١٩/٩٠ - وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

٢٠/٩١ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: يأتي أحدكم الشيطان في صلاته) حال كونه فيها (فينفخ في مقعده فيخيّل إليه) يحتمل أنه مبني للفاعل وفيه

٨٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من النوم (الحديث ٢٠٢).

٨٩ - أخرجه البزار في كتاب: الطهارة، باب: ما ينقض الوضوء (الحديث ٢٨١).

٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن (الحديث ١٣٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك (الحديث ٣٦١).

٩١ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحديث فله أن يصلي بطهارته تلك (الحديث ٣٦١).

ضمير للشيطان، وأنه الذي يخيل أي يوقع في خيال المصلي أنه أحدث، ويحتمل أنه مبني للمفعول ونائبه (أنه أحدث ولم يحدث، فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً. أخرجه البزار) بفتح الموحدة وتشديد الزاي بعد الألف راء. وهو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، صاحب المسند الكبير المجلد، أخذ عن الطبراني وغيره، وذكره الدارقطني وأثنى عليه، ولم يذكر الذهبي ولادته ولا وفاته. والحديث تقدم ما يفيد معناه وهو إعلام من الشارع بتسليط الشيطان على العباد، حتى في أشرف العبادات ليفسدها عليهم، وأنه لا يضرهم ذلك، ولا يخرجون عن الطهارة إلا بيقين. وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد. ولمسلم عن أبي هريرة نحوه. تقدم حديث أبي هريرة في هذا الباب.

٢١/٩٢ - وَلِلْحَاكِمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً: «إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَحْدَثْتُ، فَلْيَقُلْ: كَذَبْتُ». وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانٍ بِلَفْظٍ: «فَلْيَقُلْ فِي نَفْسِهِ».

— (وللحاكم عن أبي سعيد) هو الخدري تقدم (مرفوعاً: إذا جاء أحدكم الشيطان فقال: (أي وسوس له قائلاً: (إنك أحدثت فليقل كذبت)) يحتمل أن يقوله لفظاً أو في نفسه، ولكن قوله: (وأخرجه ابن حبان بلفظ فليقل في نفسه) بين أن المراد الآخر منه. وقد روى حديث الحاكم بزيادة بعد قوله: كذبت «إلا من وجد ريحاً أو سمع صوتاً بأذنه» وتقدم ما تفيد هذه الأحاديث، ولو ضم المصنف هذه الروايات إلى حديث أبي هريرة الذي قدمه وأشار إليه هنا، لكان أولى بحسن الترتيب كما عرفت. وهذه الأحاديث دالة على حرص الشيطان على إفساد عبادة بني آدم خصوصاً الصلاة وما يتعلق بها، وأنه لا يأتيهم غالباً إلا من باب التشكيك في الطهارة تارة بالقول، وتارة بالفعل. ومن هنا تعرف أن أهل الوسواس في الطهارات أمثلوا ما فعله وقاله.

٧ - باب: آداب^(١) قضاء الحاجة

الحاجة كناية عن خروج البول والغائط، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «إذا قعد أحدكم لحاجته». ويعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث «ولا يستطيب بيمينه». والمحدثون بباب التخلي مأخوذ من قوله ﷺ: «إذا دخل أحدكم الخلا»، والتبرز من قوله: «البراز في الموارد» وكما سيأتي فالكل من العبارات صحيح.

(١) زيادة في الأصل.

٩٢ - أخرجه الحاكم (الحديث: ١٣٤/١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: سجود السهو (الحديث ٢٦٦٦).

آداب دخول الخلاء

١/٩٣ — عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ، وَهُوَ مَغْلُولٌ.

— (عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ: إذا دخل الخلاء») بالخاء المعجمة ممدود، المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة. (وضع خاتمه. أخرجه الأربعة وهو معلول) وذلك لأنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ورواته ثقات، لكن ابن جريج لم يسمعه من الزهري، بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهري ولكن بلفظ آخر، وهو أنه ﷺ أتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه. والوهم فيه من همام كما قاله أبو داود. وهمام ثقة كما قاله ابن معين. وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ. وقد روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً عن أنس من غير طريق همام، وأورد له البيهقي شاهداً، ورواه الحاكم أيضاً بلفظ «إن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله، وكان إذا دخل الخلاء وضعه» والحديث دليل على الأبعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد إليه لفظ الخلاء، فإنه يطلق على المكان الخالي وعلى المكان المعد لقضاء الحاجة. ويأتي في حديث المغيرة ما هو أصرح من هذا بلفظ: «فأنطلق حتى توارى»، وعند أبي داود: «كان إذا أراد البراز أنطلق حتى لا يراه أحد». ودليل على تباعد ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة. وقال بعضهم: يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة. قيل: فلو غفل عن تنحية ما فيه ذكر الله حتى أشتغل بقضاء حاجته غيبه في فيه، أو في عمامته، أو نحوه وهذا فعل منه ﷺ وقد عرف وجهه، وهو صيانة ما فيه ذكر الله عز وجل عن المحلات المستخبئة قال: على ندبه وليس خاصاً بالخاتم، بل في كل ملبوس فيه ذكر الله.

٢/٩٤ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

٩٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء (الحديث ١٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في لبس الخاتم في اليمين (الحديث ١٧٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزينة، باب: نزع الخاتم في الخلاء (الحديث ١٧٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء (الحديث ٣٠٣).

٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: ما يقول عند الخلاء (الحديث ١٤٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: ما يقول إذا أراد دخول الخلاء (الحديث ١٢٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب:

(١) في نسخة م: رسول الله.

— (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء) أي أراد دخوله (قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبث) بضم الخاء المعجمة وضم الموحدة ويجوز إسكانها جمع خبيث. «والخبائث» جمع خبيثة، يريد بالأول ذكور الشياطين وبالثاني إناثهم. (أخرجه السبعة) ولسعيد بن منصور كان يقول: «بسم الله اللهم» الحديث. قال المصنف في الفتح: ورواه المعمرى وإسناده على شرط مسلم، وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره. وإنما قلنا إذا أراد دخوله لقوله دخل، لأنه بعد دخول الخلاء لا يقول ذلك، وقد صرح بما قررناه البخاري في الأدب المفرد من حديث أنس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء» الحديث. وهذا في الأمكنة المعدة لذلك بقربة الدخول، ولذا قال ابن بطال: رواية إذا أتى أعم لشمولها ويشترع هذا الذكر في غير الأماكن المعدة لقضاء الحاجة، وإن كان الحديث ورد في الحشوش، وأنها تحضرها الشياطين، ويشترع القول بهذا في غير الأماكن المعدة عند إرادة رفع ثيابه وفيها قبل دخولها. وظاهر حديث أنس أنه ﷺ كان يجهر بهذا الذكر فيحسن الجهر به.

٣/٩٥ — وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس) كأنه ترك الإضمار فلم يقل، وعنه لبعده الاسم الظاهر بخلافه في الحديث الثاني، وفي بعض النسخ من بلوغ المرام وعنه بالإضمار أيضاً (قال: كان رسول الله ﷺ يدخل إلى الخلاء فأحمل أنا وغلام) الغلام هو المترعرع. قيل: إلى حد السبع السنين. وقيل: إلى الالتحاء. ويطلق على غيره مجازاً (نحو إدواة) بكسر الهمزة إناء صغير من جلد يتخذ للماء. (من ماء وعنزة) بفتح العين المهملة وفتح النون فزاي، هي عصا

الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (الحديث ٤) و (الحديث ٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما يقول إذا دخل الخلاء (الحديث ٥) و (الحديث ٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: القول عند دخول الخلاء (الحديث ١٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (الحديث ٢٩٨)، وأخرجه أحمد: ٩٩/٣ - ١٠١ - ٢٨٢ و ٣٦٩/٤ - ٣٧٣.

٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الاستنجاء بالماء (الحديث ١٥٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من حمل معه الماء لطهوره (الحديث ١٥١) مختصراً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء (الحديث ١٥٢)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ما جاء في غسل البول (الحديث ٢١٧) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة إلى العنزة (الحديث ٥٠٠) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء (الحديث ٢٧١).

طويلة في أسفلها زج ويقال : رمح قصير . (فيستنجي بالماء . متفق عليه) المراد بالخلاء هنا الفضاء بقرينة العنزة ، لأنه كان إذا توضأ صلى إليها في الفضاء ، أو يستتر بها بأن يضع عليها ثوباً ، أو لغير ذلك من قضاء الحاجات التي تعرض له ، ولأن خدمته في البيوت تختص بأهله . والغلام الآخر اختلف فيه فقيل : ابن مسعود وأطلق عليه ذلك مجازاً ويعبده قوله نحوي ، فإن ابن مسعود كان كبيراً فليس نحو أنس في سنه ، ويحتمل أنه أراد نحوي في كونه كان يخدم النبي ﷺ فيصح ، فإن ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله ﷺ يحمل نعله وسواكه ، أو لأنه مجاز كما في الشرح . وقيل : هو أبو هريرة . وقيل : جابر بن عبد الله . والحديث دليل على جواز الاستخدام للصغير ، وعلى الاستنجاء بالماء . ونقل عن مالك أنه أنكر أستنجاء النبي ﷺ بالماء . والأحاديث قد أثبتت ذلك فلا سماع لإنكار مالك . قيل : وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة ، وكأنه أخذه من زيادة التكلف بحمل الماء بيد الغلام ، ولو كان يساوي الحجارة ، أو هي أرجح منه لما احتاج إلى ذلك . والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة والماء ، فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة ، فإن أرادها فخلافاً فمن يقول : تجزئ الحجارة لا يوجبه . ومن يقول : لا تجزئ يوجبه . ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده ، كما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال : « كان رسول الله ﷺ إذا أتى الخلاء أتيت بماء في تور أو ركوة ، فأستنجي منه ثم مسح يده على الأرض » . وأخرج النسائي من حديث جرير قال : « كنت مع النبي ﷺ فأتى الخلاء فقضى حاجته ، ثم قال : يا جرير هات طهوراً فأتيته بماء فأستنجى وقال بيده فذلك بها الأرض » ويأتي مثله في الغسل .

٩٦/٤ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : « خُذِ الْإِدَاوَةَ » . فَأَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي ، فَقَضَى حَاجَتَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن المغيرة بن شعبة قال : قال رسول الله ﷺ : « خذ الإداوة فأنطلق » أي النبي ﷺ (حتى توارى عني فقضى حاجته . متفق عليه) الحديث دليل على التواري عند قضاء الحاجة ولا يجب ، إذ الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب ، لكنه يجب بأدلة ستر العورات عن الأعين ، وقد ورد الأمر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه أنه ﷺ قال : « من أتى الغائط فليستتر ، فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيماً من رمل

٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب : الصلاة ، باب : الصلاة في الجبة الشامية (الحديث ٣٦٣) ، وأخرجه مسلم في كتاب : الطهارة ، باب : النهي عن المسح على الخفين (الحديث ٢٧٤) .

(١) في نسخة م : رسول الله .

فليستدبره، فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج» فدل على أستحباب الاستتار كما دل على رفع الحرج، ولكن هذا غير التواري عن الناس، بل هذا خاص بقريته «فإن الشيطان» فلو كان في فضاء ليس فيه إنسان أستحب له أن يستتر بشيء، ولو بجمع كتيب من رمل.

الأماكن المنهي عنها

٩٧/٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ»^(١): الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ) بصيغة التثنية وفي رواية مسلم قالوا: وما اللعنان يا رسول الله؟ قال: (الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم رواه مسلم) قال الخطابي: يريد باللاعنين الأمرين الجالين للعن الحاملين للناس عليه والداعيين إليه، وذلك أن من فعلهما لعن وشتم، يعني أن عادة الناس لعنه فهو سب، فانتساب اللعن إليهما من المجاز العقلي، قالوا: وقد يكون اللعن بمعنى الملعون فاعل بمعنى مفعول فهو كذلك من المجاز العقلي. والمراد بالذي يتخلى في طريق الناس، أي يتغوط فيما يمر به الناس، فإنه يؤذيهم بثنه وأستقذاره ويؤدي إلى لعنه، فإن كان لعنه جائزاً فقد تسبب إلى الدعاء عليه بإبعاده عن الرحمة، وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأنيب غيره بلعنه. فإن قلت: فأَي الأمرين أريد هنا؟ قلت: أخرج الطبراني في الكبير بإسناد حسنه الحافظ المنذري عن حذيفة بن أسيد أن النبي ﷺ قال: «من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم». وأخرج في الأوسط والبيهقي وغيرهما برجال ثقات - إلا محمد بن عمرو الأنصاري وقد وثقه ابن معين - من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سل سخيمته على طريق من طرق الناس المسلمين، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» والسخيمة بالسین المفتوحة المهملة والخاء المعجمة قمشة تحتية العذرة. فهذه الأحاديث دالة على أستحقاقه للعنة. والمراد بالظل هنا مستظل الناس الذي آخذوه مقيلاً ومناخاً ينزلونه ويقعدون فيه، إذ ليس كل ظل يحرم القعود لقضاء الحاجة تحته، فقد قعد النبي ﷺ تحت حائش النخل لحاجته وله ظل بلا شك. قلت: يدل له حديث أحمد «أو ظل يستظل به».

٩٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن التخلي في الطرق والظلال (الحديث ٢٦٩).

(١) في نسخة م: اللعنين.

٦/٩٨ — وَ(١) زَادَ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْمَوَارِدُ» وَلَفْظُهُ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ: الْبِرَارَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ» (٢).

— (وزاد أبو داود عن معاذ: والمورد. ولفظه اتقوا الملاعن الثلاثة البراز) بفتح الموحدة فراء مفتوحة آخره زاي، وهو المتسع من الأرض يكنى به عن الغائط وبالكسر المبارزة في الحرب. (في الموارد) جمع مورد: وهو الموضع الذي يأتيه الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء، أو للتوضيء. (وقارعة الطريق) المراد الطريق الواسع الذي يقرعه الناس بأرجلهم، أي يدقونه ويمرون عليه. (والظل) تقدم المراد به.

٧/٩٩ — وَلِأَحْمَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَوْ نَقَعَ مَاءً». وَفِيهِمَا ضَعْفٌ.

— (ولأحمد عن ابن عباس. أو نقع ماء) بفتح النون وسكون القاف فعين مهملة، ولفظه بعد قوله: «اتقوا الملاعن الثلاث أن يقعد أحدكم في ظل يستظل به، أو في طريق، أو نقع ماء» ونقع الماء المراد به الماء المجتمع كما في النهاية (وفيهما ضعف) أي في حديث أحمد وأبي داود. أما حديث أبي داود فلأنه قال أبو داود عقبه: وهو مرسل، وذلك لأنه من رواية أبي سعيد الحميري ولم يدرك معاذاً فيكون منقطعاً، وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطريق. وأما حديث أحمد فلأن فيه ابن لهيعة والراوي عن ابن عباس مبهم.

٨/١٠٠ — وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ: «النَّهْيَ عَنِ (قَضَاءِ الْحَاجَةِ)» (٣) تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمَرَةِ، وَضَعَفَ النَّهْرَ الْجَارِي». مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

— (وأخرج الطبراني) قال الذهبي: هو الإمام الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مسند الدنيا، ولد سنة ستين ومائتين وسمع سنة ثلاث وسبعين، وهاجر بمداين

٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها (الحديث ٢٥).

(١) زيادة في الأصل.

(٢) هذا اللفظ زيادة في الأصل.

٩٩ - أخرجه أحمد: ٢٩٩/٣.

(٣) ساقطة من نسخة م.

١٠٠ - أخرجه الطبراني.

الشام والحرمين واليمن ومصر وبغداد والكوفة والبصرة وإصبهان والجزيرة وغير ذلك، وحدث عن ألف شيخ أو يزيدون، وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة وأثنى عليه الأئمة. (النهي عن قضاء الحاجة تحت الأشجار المثمرة) وإن لم تكن ظلاً لأحد. (وضفة) بفتح الضاد المعجمة وكسرهما جانب (النهر الجاري). من حديث ابن عمر بسند ضعيف) لأن في رواه متروكاً، وهو فرات بن السائب ذكره المصنف في التلخيص، فإذا عرفت هذا فالذي تحصل من الأحاديث ستة مواضع منهي عن التبرز فيها: قارعة الطريق ويقيد مطلق الطريق بالقارعة، والظل، والموارد، نفع الماء، والأشجار المثمرة، وجانب النهر. وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول ونهى رسول الله ﷺ عن أن يبال بأبواب المساجد.

الكلام عند قضاء الحاجة

١٠١/٩ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَلَا يَتَحَدَّثَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَمُقْتُ عَلَى ذَلِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ، وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا تغوط الرجلان فليتوارا) أي يستتر وهو من المهموز جزم بحذف الهمزة - أي المتقلبة ألفاً - (كل واحد منهما عن صاحبه) والأمر للإيجاب (ولا يتحدثا) حال تغوطهما (فإن الله يمقت على ذلك) والمقت أشد البغض (رواه أحمد وصححه ابن السكن) بفتح السين المهملة وفتح الكاف. وهو الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزل مصر وولد سنة أربع وتسعين ومائتين، وعنى بهذا الشأن وجمع وصنف وبعد صيته، روى عنه أئمة من أهل الحديث، توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة. (وابن القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء، هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفارسي الشهير بابن القطان، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، وله تأليف، حدث ودرس، وله كتاب الوهم والإبهام الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق، وهو يدل على حفظه وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال الرجال، توفي في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة (وهو معلول) ولم يذكر في الشرح العلة وهي ما قاله أبو داود: لم يسنده إلا عكرمة بن عمار العجلي اليماني. وقد

(١) ساقطة من نسخة م.

أحتج به مسلم في صحيحه. وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير. وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبي كثير. وأستشهد البخاري بحديثه عنه. وقد روى حديث النهي عن الكلام حال قضاء الحاجة أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد، وابن خزيمة في صحيحه، إلا أنهم روه كلهم من رواية عياض بن هلال أو هلال بن عياض. قال الحافظ المنذري: لا أعرفه بجرح ولا عدالة، وهو في عداد المجاهلين. والحديث دليل على وجوب ستر العورة، والنهي عن التحدث حال قضاء الحاجة والأصل فيه التحريم، وتعليقه بمقت الله عليه أي شدة بغضه لفاعل ذلك زيادة في بيان التحريم. ولكنه أدعى في البحر أنه لا يحرم إجماعاً، وأن النهي للكرهية، فإن ضح الإجماع، وإلا فإن الأصل هو التحريم. وقد ترك ﷺ رد السلام الذي هو واجب عند ذلك، فأخرج الجماعة إلا البخاري عن ابن عمر: أن رجلاً مر على النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه.

١٠/١٠٢ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمَسُّنَ^(١) أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي قتادة، رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول، ولا يتمسح من الخلاء بيمينه) كناية عن الغائط كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه (ولا يتنفس) يخرج نفسه (في الإناء) عند شربه منه (متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على تحريم مس الذكر باليمين حال البول، لأنه الأصل في النهي، وتحريم التمسح بها من الغائط وكذلك من البول، لما يأتي من حديث سلمان. وتحريم التنفس في الإناء حال الشرب. وإلى التحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملاً به كما عرفت. وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء. وذهب الجمهور إلى أنه للتنزيه وأجمل البخاري في الترجمة فقال: «باب النهي عن الاستنجاء باليمين» وذكر حديث الكتاب. قال المصنف في الفتح: عبر بالنهي إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم؟ أو للتنزيه؟ أو أن القرينة

١٠٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: النهي عن الاستنجاء باليمين (الحديث ١٥٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال (الحديث ١٥٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأشربة، باب: النهي عن التنفس في الإناء (الحديث ٥٦٣) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاستنجاء باليمين (الحديث ٢٦٥) مطولاً.

(١) في نسخة م: يُمَسِّكُنَ.

الصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر؟ وهذا حيث أستنحي بآلة كالماء والأحجار. أما لو باشر بيده فإنه حرام إجماعاً، وهذا تنبيه على شرف اليمين وصيانتها عن الأقدار. والنهي عن التنفس في الإناء لئلا يقدره على غيره، أو يسقط من فمه، أو أنفه ما يفسده على الغير. وظاهره أنه للتحريم وحمله الجماهير على الأدب.

١١/١٠٣ - وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سلمان) هو أبو عبد الله سلمان الفارسي، ويقال له سلمان الخير مولى رسول الله ﷺ، أصله من فارس، سافر لطلب الدين، وتنصر وقرأ الكتب، وله أخبار طويلة نفيسة، ثم تنقل حتى انتهى إلى رسول الله ﷺ، فأمن به وحسن إسلامه، وكان رأساً في أهل الإسلام، قال فيه رسول الله ﷺ: «سلمان منا أهل البيت» وولاه عمر المدائن، وكان من المعمرين. قيل: عاش مائتين وخمسين سنة. وقيل: ثلثمائة وخمسين. وكان يأكل من عمل يده، ويتصدق بعطائه، مات بالمدينة سنة خمسين وقيل: اثنتين وثلاثين. (قال: لقد نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول) المراد أن نستقبل بفروجنا عند خروج الغائط أو البول. (أو أن نستنجي باليمين) وهذا غير النهي عن مس الذكر باليمين عند البول الذي مر. (أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار) الاستنجاء بإزالة النجس بالماء أو الحجارة. (أو أن نستنجي برجيع) وهو الروث (أو عظم. رواه مسلم) الحديث فيه النهي عن استقبال القبلة، وهي الكعبة كما فسرنا حديث أبي أيوب في قوله: «فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحرف ونستغفر الله» وسيأتي. ثم قد ورد النهي عن استدبارها أيضاً كما في حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً: «إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها» وغيره من الأحاديث. وأختلف العلماء هل هذا النهي للتحريم أو لا؟ على خمسة أقوال: الأول أنه للتنزيه بلا فرق بين الفضاء والعمران فيكون مكروهاً. وأحاديث النهي محمولة على ذلك بقرينة حديث جابر «رأيت قبل موته بعام مستقبل القبلة» أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما. وحديث ابن عمر «أنه رأى النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبلاً لبيت المقدس مستدبراً للكعبة» متفق عليه. وحديث عائشة «فحولوا مقعدتي إلى القبلة» المراد بمقعده ما كان يقعد عليه حال قضاء حاجته إلى القبلة رواه أحمد وابن ماجه وإسناده

حسن . وأول الحديث أنه ذكر عند رسول الله ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة «قال: أراهم قد فعلوا أستقبلوا بمقعدي القبلة» هذا لفظ ابن ماجه . وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت: هذا الحديث منكر . الثاني: أنه محرم فيهما لظاهر أحاديث النهي، والأحاديث التي جعلت قرينة على أنه للتنزيه محمولة على أنها كانت لعذر، ولأنها حكاية فعل لا عموم لها . الثالث: أنه مباح فيهما قالوا: وأحاديث النهي منسوخة بأحاديث الإباحة، لأن فيها التقييد بقبل عام ونحوه وأستقواه في الشرح . الرابع: يحرم في الصحارى دون العمران، لأن أحاديث الإباحة وردت في العمران فحملت عليه، وأحاديث النهي عامة . وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحارى على التحريم . وقد قال ابن عمر: إنما نهى عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يترك فلا بأس به . رواه أبو داود وغيره . وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهي على بابها وأحاديث الإباحة كذلك . الخامس: الفرق بين الاستقبال فيحرم فيهما ويجوز الاستدبار فيهما . وهو مردود بورود النهي فيهما على سواء . فهذه خمسة أقوال أقربها الرابع . وقد ذكر عن الشعبي أن سبب النهي في الصحراء، أنها لا تخلو عن مصل من ملك، أو آدمي، أو جن، فربما وقع بصره على عورته رواه البيهقي . وقد سئل أي الشعبي عن اختلاف الحديثين حديث ابن عمر أنه رآه يستدبر القبلة وحديث أبي هريرة في النهي فقال: صدقا جميعاً . أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء، فإن لله عبداً ملائكة وجناً يصلون، فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم . وأما كنفكم فإنما هي بيوت بنيت لا قبلة فيها . وهذا خاص بالكعبة وقد ألحق بها بيت المقدس لحديث أبي داود «نهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبليتين بغائط أو بول» وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الأصل . وأضعف منه القول بكراهة استقبال القمرين لما يأتي في الحديث الثامن والثمانين . والاستنجاء باليمنى تقدم الكلام عليه . وقوله: «أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار» يدل على أنه لا يجزىء أقل من ثلاثة أحجار . وقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس: حجران للصفحتين وحجر للمسربة، وهي بسين مهملة وراء مضمومة، أو مفتوحة مجرى الحدث من الدبر . وللعلماء خلاف في الاستنجاء بالحجارة فالهادوية على أنه لا يجب الاستنجاء إلا على المتيتم، أو من خشي تعدي الرطوبة ولم تزل النجاسة بالماء، وفي غير هذه الحالة مندوب لا واجب، وإنما يجب الاستنجاء بالماء للصلاة . وذهب الشافعي إلى أنه مخير بين الماء والحجارة أيهما فعل أجزاءه . وإذا اكتفى بالحجارة فلا بد عنده من الثلاث المسحات ولو زالت العين بدونها . وقيل: إذا حصل الإنقاء بدون الثلاث أجزاء، وإذا لم يحصل بثلاث فلا بد من الزيادة ويندب الإيتار، ويستحب التلث في

القبل والدبر فتكون ستة أحجار وورد ذلك في حديث. قلت: إلا أن الأحاديث لم تأت في طلبه ﷺ لابن مسعود وأبي هريرة وغيرهما إلا بثلاثة أحجار، وجاء بيان كيفية استعمالها في الدبر ولم يأت في القبل، ولو كانت الست مرادة لطلبها ﷺ عند إرادته التبرز ولو في بعض الحالات، فلو كان حجز له ستة أحرف أجزاء المسح به. ويقوم غير الحجارة مما ينقي مقامها خلافاً للظاهرة فقالوا: بوجوب الأحجار تمسكاً بظاهر الحديث. وأجيب بأنه خرج على الغالب لأنه المتيسر. ويدل على ذلك نهيه أن يستنجى برجيع أو عظم، ولو تعينت الحجارة لنهى عما سواه، وكذلك نهى عن الحمم. فعند أبي داود «مر أمتك أن لا يستنجوا بروثة أو حممة، فإن الله تعالى جعل لنا فيها رزقاً» فهى ﷺ عن ذلك. وكذلك ورد في العظم أنها من طعام الجن، كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود، وفيه أنه قال ﷺ للجن لما سأله الزاد: «لكم كل عظم ذكر أسم الله عليه أوفر ما يكون لحماً، وكل بعرة علف لدوابكم» ولا ينافيه تعليل الروثة بأنها ركس في حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله ﷺ أن يأتيه بثلاثة أحجار، فأتاه بحجرين وروثة، فألقى الروثة وقال: «إنها ركس» فقد يعلل الأمر الواحد بعلل كثيرة. ولا مانع أيضاً أن تكون رجساً وتجعل لدواب الجن طعاماً. ومما يدل على عدم النهي عن استقبال القمرين الحديث الآتي:

١٠٤/١٢ - وَلِلسَّبْعَةِ عَنْ^(١) أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «و^(٢) لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا بِغَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

— وهو قوله: (وللسبعة من حديث أبي أيوب) وأسمه خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، من أكابر الصحابة، شهد بدرًا، ونزل النبي ﷺ حال قدومه المدينة عليه، مات غازیاً سنة خمسين بالروم. وقيل: بعدها. والحديث مرفوع أوله أنه قال ﷺ: «إذا أتيتُم الغائط» الحديث. وفي آخره من كلام أبي أيوب قال: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد

١٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: لا تستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند البناء (الحديث ١٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة (الحديث ٢٦٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة (الحديث ٧) مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالحجارة (الحديث ١٦) مطولاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاستنجاء باليمين (الحديث ٤٩)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار (الحديث ٤١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وستنها، باب: الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة (الحديث ٣١٦) مطولاً، وأخرجه أحمد: ٣٠٤/٤.

(١) في نسخة م: من حديث. (٢) زيادة في الأصل.

بنيت نحو الكعبة الحديث تقدم. فقلوه: (لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول أو غائط ولكن شرقوا أو غربوا) صريح في جواز أستقبال القمرين وأستدبارهما، إذ لا بد أن يكونا في الشرق أو الغرب غالباً.

١٣/١٠٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ، فَلَيْسَ تَزِيْرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: من أتى الغائط فليستتر. رواه أبو داود). هذا الحديث في السنن نسبه إلى أبي هريرة وكذلك في التلخيص وقال: مداره علي أبي سعيد الجبراني الحمصي، وفيه اختلاف. قيل: إنه صحابي ولا يصح، والراوي عنه مختلف فيه. والحديث كالذي سلف دال على وجوب الاستتار، وقد قدمنا شطره. ولفظه في السنن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «من أكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج، ومن أستجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج: ومن أكل فما تخلل فليلفظ وما لاك بلسانه فليبتلع، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج، ومن أتى الغائط فليستتر، فإن لم يجد إلا أن يجمع كثيراً من رمل فليستتر به. فإنه الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج» فهذا الحديث الذي أخرجه أبو داود عن أبي هريرة وليس له هنا عن عائشة رواية، ثم هو مضعف بمن سمعت، فكان على المصنف أن يعزوه إلى أبي هريرة، وأن يشير إلى ما فيه على عادته في الإشارة إلى ما قيل في الحديث وكأنه ترك ذلك، لأنه قال في فتح الباري إن إسناده حسن. وفي البدر المنير أنه حديث صحيح صححه جماعة منهم ابن حبان والحاكم والنووي.

١٤/١٠٦ - وَعَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعنها) أي عائشة، رضي الله عنها، (أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال:

١٠٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الاستبراء من البول (الحديث ٢٢).

١٠٦ - أخرجه أحمد (الحديث ١٥٥/٦) وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء (الحديث ٣٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء (الحديث ٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء (الحديث ٣٠٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الغائط (الحديث ١٥٨/١).

غفرانك) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف، أي أطلب غفرانك (أخرجه الخمسة وصححه الحاكم وأبو حاتم). ولفظه خرج تشعر بالخروج من المكان كما سلف في لفظ دخل، لكن المراد أعم منه ولو كان في الصحراء. قيل: وأستغفاره ﷺ من تركه لذكر الله وقت قضاء الحاجة، لأنه كان يذكر الله على كل أحيانه، فجعل تركه لذكر الله في تلك الحال تقصيراً، وعده على نفسه ذنباً فتداركه بالاستغفار. وقيل: معناه التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم بها عليه فأطعمه، ثم هضمه، ثم سهل خروج الأذى منه، فرأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعمة، ففزع إلى الاستغفار منه. وهذا أنسب ليوافق حديث أنس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني» رواه ابن ماجه. وورد في وصف نوح عيه السلام أنه كان يقول من جملة شكره بعد الغائط: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى ولو شاء حبسه في». وقد وصفه ﷺ بأنه كان عبداً شكوراً. قلت: ويحتمل أن أستغفاره للأميرين معاً ولما لا نعلمه، على أنه قد يقال إنه ﷺ وإن ترك الذكر بلسانه حالة التبرز لم يتركه بقلبه. وفي الباب من حديث أنس أنه ﷺ كان يقول: «الحمد لله الذي أحسن إلي في أوله وآخره» وحديث ابن عمر أنه كان يقول إذا خرج: «الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذاه» وكل أسانيدها ضعيفة. وقال أبو حاتم: أصح ما فيه حديث عائشة. قلت: لكنه لا بأس في الإتيان بها جميعاً شكراً على النعمة، ولا يشترط الصحة للحديث في مثل هذا.

١٥/١٠٧ — وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْعَائِطُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا، فَأَتَيْتُهُ بِرَوْثَةٍ، فَأَخَذَهُمَا وَالْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «هَذَا (رِجْسٌ أَوْ) رِجْسٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَزَادَ أَحْمَدُ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ: «أُتِنِي بِغَيْرِهَا».

— (وعن ابن مسعود) هو عبد الله بن مسعود. قال الذهبي: هو الإمام الزباني أبو عبد الرحمن عبد الله بن أم عبد الهزلي، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، وأحد السابقين الأولين، من كبار البدرين، ومن نبلاء الفقهاء والمقربين، أسلم قديماً، وحفظ من في رسول الله ﷺ سبعين سورة. وقال ﷺ: «من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل

١٠٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: لا يستنجى بروت (الحديث ١٥٦)، وأخرجه أحمد:

فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» وفصائله جمعة عديدة، توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وله نحو من ستين سنة. (قال: أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين ولم أجد ثالثاً، فأتيته بروثة فأخذهما وألقى الروثة) زاد ابن خزيمة أنها «كانت روثة حمار» (وقال: إنها ركس) بكسر الراء وسكون القاف في القاموس أنه الرجس. (أخرجه البخاري وزاد أحمد والدارقطني اثنتي بغيرها) أخذ بهذا الحديث الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث، فأشترطوا أن لا تنقص الأحجار عن الثلاثة مع مراعاة الإنقاء، وإذا لم يحصل بها زاد حتى ينقي. ويستحب الإيتار وتقدمت الإشارة إلى ذلك، ولا يجب الإيتار لحديث أبي داود «ومن لا فلا حرج» تقدم. قال الخطابي: لو كان القصد الإنقاء فقط لخلا ذكر أشراط العدد عن الفائدة، فلما أشترط العدد لفظاً وعلم الإنقاء معنئ دل على إيجاب الأمرين. وأما قول الطحاوي: لو كان الثلاث شرطاً لطلب ﷺ ثالثاً. فجوابه أنه قد طلب ﷺ الثالث كما في رواية أحمد والدارقطني المذكورة في كلام المصنف، وقد قال في الفتح: إن رجاله ثقات. على أنه لو لم تثبت الزيادة هذه، فالجواب على الطحاوي أنه ﷺ اكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاث، وحين ألقى الروثة علم ابن مسعود أنه لم يتم أمثاله الأمر حتى يأتي بثالثة، ثم يحتمل أنه ﷺ اكتفى بأحد أطراف الحجرين فمسح به المسحة الثالثة، إذ المطلوب تثليث المسح ولو بأطراف حجر واحد، وهذه الثلاث لأحد السبيلين. ويشترط للآخر ثلاثة أيضاً فتكون ستة لحديث ورد بذلك في مسند أحمد. على أن في نفس من إثبات ستة أحجار شيئاً، فإنه ﷺ ما علم أنه طلب ستة أحجار مع تكرار ذلك منه مع أبي هريرة وابن مسعود وغيرهما. والأحاديث بلفظ «من أتى الغائط» كحديث عائشة «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فإنها تجزئ عنه» عند أحمد والنسائي وأبي داود والدارقطني وقال: إسناده حسن صحيح. مع أن الغائط إذا أطلق ظاهر في خارج الدبر وخارج القبل يلازمه. وفي حديث خزيمه بن ثابت «أنه ﷺ سئل عن الاستطابة فقال: بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع» أخرجه أبو داود. والسؤال عام للمخرجين معاً أو أحدهما والمحل محل البيان. وحديث سلمان بلفظ أمرنا أن لا نكتفي بدون ثلاثة أحجار وهو مطلق في المخرجين. ومن أشترط الستة فلحديث أخرجه أحمد ولا أدري ما صحته فيبحث عنه. ثم تتبعت الأحاديث الواردة في الأمر بثلاثة أحجار والنهي عن أقل منها، فإذا هي كلها في خارج الدبر، فإنها بلفظ النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار، ولفظ الاستجمار «إذا أستجمر أحدكم فليستجمر ثلاثاً»، ولفظ التمسح «نهى ﷺ أن يتمسح بعظم». إذا عرفت هذا فالاستنجاء لغة إزالة النجس وهو الغائط، والغائط كناية عن العذرة، والعذرة خارج الدبر كما يفيد ذلك كلام أهل اللغة. ففي القاموس النجس ما يخرج من البطن من ريح أو غائط.

وأستنجى: أغتسل بالماء منه أو تمسح بالحجر، وفيه أستطاب أستنجى وأستجمر استنجى، وفيه التمسح: إمرار اليد لإزالة الشيء السائل أو المتلطخ اهـ. فعرفت من هذا كله أن الثلاثة الأحجار لم يرد الأمر بها، والنهي عن أقل منها إلا في إزالة خارج الدبر لا غير، ولم يأت بها دليل في خارج القبل، والأصل عدم التقدير بعدد، بل المطلوب الإزالة لأثر البول من الذكر فيكفي فيه واحدة، مع أنه قد ورد بيان استعمال الثلاث في الدبر، بأن واحدة للمسربة وأنتين للصفحتين ما ذاك إلا لاختصاصه بها.

الاستنجاء بالعظم والروث

١٦/١٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى: «أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رَوْثٍ». وَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: إن رسول الله ﷺ نهى أن يستنجى بعظم أو روث وقال: إنهما لا يطهران. رواه الدارقطني وصححه) وأخرجه ابن خزيمة بلفظه هذا. والبخاري بقريب منه وزاد فيه أنه قال له أبو هريرة لما فرغ: ما بال العظم والروث: قال: «هي من طعام الجن». وأخرجه البيهقي مطولاً كذا في الشرح، ولفظه في سنن البيهقي «أنه ﷺ قال لأبي هريرة رضي الله عنه: ابغني أحجاراً أستنفض بها، ولا تأتني بعظم ولا روث، فأتيته بأحجار في ثوبي فوضعتها إلى جنبه، حتى إذا فرغ وقام تبعته فقلت: يا رسول الله ما بال العظم والروث؟ فقال: أتاني وفد نصيبين فسألوني الزاد، فدعوت الله لهم ألا يمروا بروثة ولا عظم إلا وجدوا عليه طعاماً والنهي في الباب عن الزير وجابر وسهل بن حنيف وغيرهم بأسانيد فيها ما فيه يقال، والمجموع يشهد بعضها لبعض. وعلل هنا بأنهما لا يطهران، وعلل بأنهما طعام الجن، وعللت الروثة بأنها ركس، والتعليل بعدم التطهير فيها عائد إلى كونها ركساً. وأما عدم تطهير العظم، فلأنه لزج لا يكاد يتماسك فلا ينشف النجاسة ولا يقطع البلة. ولما علل ﷺ بأن العظم والروثة طعام الجن. قال له ابن مسعود وما يغني عنهم ذلك يا رسول الله؟ قال: «إنهم لا يجدون عظماً إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان يوم أخذ، ولا وجدوا روثاً إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل» رواه أبو عبد الله الحاكم في الدلائل. ولا يتأفیه ما ورد أن الروث علف لدوابهم كما لا يخفى. وفيه دليل على أن الاستنجاء بالأحجار طهارة لا يلزم معها الماء وإن أستحب، لأنه علل بأنهما لا يطهران فأفاد أن غيرهما يطهر.

١٧/١٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أستنزهاوا» من التنزه وهو البعد بمعنى تنزهوا، أو بمعنى أطلبوا النزاهة (من البول فإن عامة عذاب القبر) أي أكثر من يعذب فيه (منه) أي بسبب ملاسته له وعدم التنزه عنه. (رواه الدارقطني) والحديث أمر بالبعد عن البول، وأن عقوبة عدم التنزه منه تعجل في القبر. وقد ثبت حديث الصحيحين «أنه ﷺ مر بقبرين يعذبان، ثم أخبر أن عذاب أحدهما لأنه كان لا يستنزه من البول، أو لأنه لا يستتر من بوله» من الاستتار أي لا يجعل بينه وبين بوله ساتراً يمنعه عن الملامسة له، أو «لأنه لا يستبرئ» من الاستبراء، أو «لأنه لا يتوقاه». وكلها ألفاظ واردة في الروايات، والكل مفيد لتحريم ملامسة البول وعدم التحرز منه. وقد اختلف الفقهاء هل إزالة النجاسة فرض أو لا؟ فقال مالك: إزالتها ليست بفرض. وقال الشافعي: إزالتها فرض ما عدا ما يعفى عنه منها، وأستدل على الفرضية بحديث التعذيب على عدم التنزه من البول، وهو وعيد لا يكون إلا على ترك فرض. وأعتذر لمالك عن الحديث بأنه يحتمل أنه عذب، لأنه كان يترك البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور، لأن الوضوء لا يصح مع وجوده. ولا يخفى أن أحاديث الأمر بالذهاب إلى المخرج بالأحجار والأمر بالاستطابة دالة على وجوب إزالة النجاسة. وفيه دلالة على نجاسة البول. والحديث نص في بول الإنسان، لأن الألف واللام في البول في حديث الباب عوض عن المضاف، أي عن بوله بدليل لفظ البخاري في صاحب القبرين، فإنها بلفظ «كان لا يستنزه عن بوله» ومن حمله في جميع الأبوال وأدخل فيه أبوال الإبل كالمصنف في فتح الباري فقد تعسف، وقد بينا وجه التعسف في هوامش فتح الباري.

١٨/١١٠ - وَلِلْحَاكِمِ: «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ». وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

— (وللحاكم) أي من حديث أبي هريرة (أكثر عذاب القبر من البول وهو صحيح الإسناد) هذا كلامه هنا وفي التلخيص ما لفظه. وللحاكم وأحمد وابن ماجه «أكثر عذاب القبر من البول». وأعله أبو حاتم وقال: إن رفعه باطل هـ. ولم يتعقبه بحرف، وهنا جزم بصحته فأختلف كلامه كما ترى، ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك فأقر كلامه هنا.

والحديث يفيد ما أفاده الأول وأختلف في عدم الاستنزاه هل هو من الكبائر أو من الصغائر؟ وسبب الاختلاف حديث صاحبي القبرين، فإن فيه «وما يعذبان في كبير، بلى إنه لكبير» بعد أن ذكر أنه أحدهما عذب بسبب عدم الاستبراء من البول، فقيل: إن نفيه ﷺ كبر ما يعذبان فيه يدل على أنه من الصغائر. ورد هذا بأن قوله «بلى إنه لكبير» يرد هذا. وقيل: بل أراد أنه ليس بكبير في اعتقادهما، أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير. وقيل: ليس بكبير في مشقة الاحتراز، وجزم بهذا البغوي ورجحه ابن دقيق العيد. وقيل: غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبائر.

١٩/١١١ - وَعَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ: «أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَى، وَنَنْصِبَ الْيُمْنَى». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن سراقه)، رضي الله عنه، بضم السين المهملة وبعد الراء قاف، وهو أبو سفيان سراقه (ابن مالك) بن جعشم بضم الجيم وسكون المهملة وضم الشين المعجمة، وهو الذي ساخت قوائمه فرسه لما لحق برسول الله ﷺ حين خرج فاراً من مكة والقصة مشهورة. قال سراقه في ذلك يخاطب أبا جهل:

أبا حكم واللّه لو كنت شاهداً لأمر جوادى حين ساخت قوائمه
علمت ولم تشكك بأن محمداً رسول يبرهان فمن ذا يقاومه

من أبيات. توفي سراقه سنة أربع وعشرين في صدر خلافة عثمان. (قال: علمنا رسول الله ﷺ في الخلاء أن نقعد على اليسرى) من الرجلين (وننصب اليمنى. رواه البيهقي بسند ضعيف) وأخرجه الطبراني. قال الحازمي: في سنده من لا نعرف ولا نعلم في الباب غيره. قيل: والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج الخارج، لأن المعدة في الجانب الأيسر. وقيل: ليكون معتمداً على اليسرى ويقال مع ذلك أستعمال اليمنى لشرفها.

٢٠/١١٢ - وَعَنْ عِيسَى بْنِ يَزْدَادَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن عيسى بن يزداد)، رضي الله عنه، قيل: بياء موحدة وراء مهملة ودالين مهملتين بينهما ألف، وضبط بمثناة تحتية وزاي معجمة وبقيته كالأول (عن أبيه قال: قال

رسول الله ﷺ: إذا بال أحدكم فليوتر ذكره ثلاث مرات» رواه ابن ماجه بسند ضعيف) ورواه أحمد في مسنده، والبيهقي، وابن قانع، وأبو نعيم في المعرفة، وأبو داود في المراسيل، والعقيلي في الضعفاء كلهم من رواية عيسى المذكور. قال ابن معين: لا يعرف عيسى ولا أبوه. وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به. وقال النووي في شرح المذهب: أتفقوا على أنه ضعيف إلا أن معناه في الصحيحين في رواية صاحبي القبرين على رواية ابن عساكر «كان لا يستبرئ من بوله» بموحدة ساكنة، أي لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه فيخرج بعد وضوئه. والحكمة في ذلك حصول الظن بأنه لم يبق في المخرج ما يخاف من خروجه. وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث أحد صاحبي القبرين هذا، وهو شاهد لحديث الباب.

١١٣/٢١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُثْنِي عَلَيْكُمْ». فَقَالُوا: «إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ». رَوَاهُ الْبَزَارُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَأَصْلُهُ فِي أَبِي دَاوُدَ^(١).

١١٤/٢٢ - وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِدُونِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ سأل أهل قباء) بضم القاف ممدود مذكر مصروف فيه لغة بالقصر وعدم الصرف (فقال: إن الله يثني عليكم فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء. رواه البزار بسند ضعيف) قال البزار: لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز ولا عنه إلا أبنه. ومحمد ضعيف وراوي عنه عبد الله بن شبيب ضعيف. (وأصله في أبي داود) والترمذي في السنن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء» فيه رجال يحبون أن يتطهروا^(٢) قال: كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية». قال المنذري: زاد الترمذي غريب. وأخرجه ابن ماجه (وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بدون ذكر الحجارة). قال النووي في

١١٣ - أخرجه البزار في كتاب: الطهارة، باب: الجمع بين الماء والحجر (الحديث ٢٤٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء (الحديث ٤٤).

(١) في نسخة م: وأصله في أبي داود والترمذي.

١١٤ - أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: ذكر الدليل على أن الأمر بالاستطابة . . . (الحديث ٧٦).

(٢) سورة: التوبة، الآية: ١٠٨.

شرح المذهب: المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء، وليس فيه أنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار. وتبعه ابن الرفعة فقال: لا يوجد هذا في كتب الحديث. وكذا قال المحب الطبري نحوه. قال المصنف: ورواية البزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة. قلت: يحتمل أنهم يريدون لا يوجد في كتب الحديث بسند صحيح، ولكن الأولى الرد بما في الإلمام، فإنه صحح ذلك. قال في البدر: والنووي معذور، فإن رواية ذلك غريبة في زوايا وخبايا لو قطعت إليها أكباد الإبل لكان قليلاً. قلت: يتحصل من هذا كله أن الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة، والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الإلمام، ولم نجد عنه ﷺ أنه جمع بينهما. وعدة أحاديث باب قضاء الحاجة أحد وعشرون. وقال في الشرح خمسة عشر. وكأنه عد أحاديث الملاعن حديثاً واحداً، ولا وجه له فإنها أربعة أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم، وعن معاذ عند أبي داود، وعن ابن عباس عند أحمد، وعن ابن عمر عند الطبراني، فقد اختلفت صحابة ومخرجين. وعد حديثي النهي عن استقبال القبلة واحداً، هما حديثان عن سلمان عند مسلم، وعن أبي أيوب عند السبعة.

٨ - باب: الفصل وحكم الجنب

الغسل بضم الغين المعجمة أسم للاغتسال. وقيل: إذا أريد به الماء فهو مضموم. وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح، وفي المصدر بالفتح والاعتسال بالضم. وقيل: إنه بالفتح فعل المغتسل وبالضم الذي يغتسل به، وبالكسر ما يجعل من الماء كالأشنان (وحكم الجنب) أي الأحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة.

١/١١٥ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

— (عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الماء من الماء» رواه مسلم وأصله في البخاري) أي الاغتسال من الإنزال فالماء الأول المعروف والثاني المني، وفيه من البديع الجناس التام. وحقيقة الاغتسال إفاضة الماء على الأعضاء، واختلف في وجوب ذلك. فقيل: يجب. وقيل: لا يجب. والتحقيق أن المسألة لغوية،

فإن الوارد في القرآن الغسل في أعضاء الوضوء فيتوقف ثبات الدلك فيه على أنه من مسماه .
وأما الغسل فورد بلفظ : ﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا﴾^(١) وهذا اللفظ فيه زيادة على مسمى
الغسل وأقلها الدلك ، وما عدل عز وجل في العبارة إلا لإفادة التفرقة بين الأمرين ،
فأما الغسل فالظاهر أنه ليس من مسماه الدلك ، إذ يقال : غسله العرق وغسله المطر فلا بد
من دليل خارجي على شرطية الدلك في غسل أعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة
والحيض فقد ورد فيه بلفظ التطهير كما سمعت وفي الحيض : ﴿إذا تطهروا﴾^(٢) إلا أنه
سيأتي في حديث عائشة وميمونة ما يدل على أنه ﷺ اكتفى في إزالة الجنابة بمجرد الغسل
وإفاضة الماء من دون ذلك فالله أعلم بالنكتة التي لأجلها عبر في التنزيل عن غسل أعضاء
الوضوء بالغسل وعن إزالة الجنابة بالتطهير مع الاتحاد في الكيفية . وأما المسح فإنه الإمرار
على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطيء ما أخطأ فلا يقال لا يبقى فرق بين الغسل
والمسح إذا لم يشترط الدلك . وحديث الكتاب ذكره مسلم كما نسبه المصنف إليه في قصة
عتبان بن مالك . ورواه أبو داود و ابن خزيمة وابن حبان بلفظ الكتاب وروى البخاري
القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف وأصله في البخاري وهو أنه ﷺ قال لعثمان بن
مالك : «إذا أعجلت أو أقحطت فعليك الوضوء» والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة
عن أبي أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتبان بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس
والحديث دال بمفهوم الحصر المستفاد من تعريف المسند إليه - وقد ورد عند مسلم
بلفظ : «إنما الماء من الماء» - على أنه لا غسل إلا من الإنزال ولا غسل من التقاء الختانين
وليه ذهب داود وقليل من الصحابة والتابعين ، وفي البخاري : «أنه سئل عثمان عمن يجامع
امراته ولم يمن فقال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره ، وقال عثمان : سمعته من
رسول الله ﷺ . وبمثله قال علي والزبير وطلحة وأبي بن كعب وأبو أيوب ورفعوه إلى
رسول الله ﷺ ثم قال البخاري : الغسل أحوط وقال الجمهور : هذا المفهوم منسوخ
بحديث أبي هريرة الآتي :

التقاء الختانين

١١٦/٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا جَلَسَ
بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَدَهَا ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١) سورة : المائدة ، الآية : ٦ .

(٢) سورة : البقرة ، الآية : ٢٢٢ .

١١٦ - أخرجه البخاري في كتاب : الغسل ، باب : إذا التقى الختانان (الحديث ٢٩١) ، وأخرجه مسلم في
كتاب : الحيض ، باب : نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (الحديث ٣٤٨) .

١١٧/٣ - وَ^(١) زَادَ مُسْلِمٌ: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ»^(٢).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا جلس أي الرجل المعلوم من السياق (بين شعبها) أي المرأة (الأربع) بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة فموحدة جمع شعبة (ثم جهدها) بفتح الجيم والهاء معناه كدها بحركته أي بلغ جهده في العمل بها (فقد وجب الغسل) وفي مسلم ثم أجهده. وعند أبي داود «وألزق الختان بالختان» ثم جهدها. قال المصنف في الفتح: وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج (متفق عليه زاد مسلم: وإن لم ينزل) والشعب الأربع قيل يداها ورجلاها. وقيل: رجلاها وفخذاها. وقيل: ساقاها وفخذاها. وقيل: غير ذلك. والكل كناية عن الجماع فهذا الحديث أستدل به الجمهور على نسخ مفهوم حديث «الماء من الماء». وأستدلوا على أن هذا آخر الأمرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن أبي بن كعب أنه قال: «إن الفتيا التي كانوا يقولون إن الماء من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعد» صححه ابن خزيمة وابن حبان. وقال الإسماعيلي: إنه صحيح على شرط البخاري وهو صريح في النسخ، على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ منطوق في إيجاب الغسل وذلك مفهوم، والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم، وإن كان المفهوم موافقاً للبراءة الأصلية، والآية تعضد المنطوق في إيجاب الغسل. فإنه قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا﴾^(٣) قال الشافعي: إن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع، وإن لم يكن فيه إنزال، قال: فإن كل من خوطب بأن فلاناً أجنب عن فلانة عقل، أنه أصابها وإن لم ينزل، قال: ولم يختلف أن الزنى الذي يجب به الجلد هو الجماع ولو لم يكن منه إنزال اهـ. فتعاضد الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإيلاج.

١١٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: نسخ الماء في الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (الحديث ٣٤٨).

(١) زيادة في الأصل.

(٢) وفي نسخة الأصل وجد بعد هذا (الحديث ١١٨) حديث آخر وهو: وعن أم سلمة رضي الله عنها: أن أم سليم وهي امرأة أبي طلحة قالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت؟ قال: «نعم إذا رأت الماء» الحديث متفق عليه.

(٣) سورة: المائدة، الآية: ٦.

١١٨/٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ - قَالَ: «تَغْتَسِلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
١١٩/٥ - زَادَ مُسْلِمٌ: فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبَّةُ؟».

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ في المرأة: ترى في منامها ما يرى الرجل قال: تغتسل. متفق عليه زاد مسلم فقالت أم سلمة: وهل يكون هذا؟ قال: نعم فمن أين يكون الشبهة) بكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة وفتحهما لغتان. اتفق الشيخان على إخراجهم من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس، ووقعت هذه المسألة لنساء من الصحابيات لخولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه، ولسهلة بنت سهيل عند الطبراني، ولبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة. والحديث دليل على أن المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه، والمراد إذا أنزلت الماء كما في البخاري «قال: نعم إذا رأت الماء» أي المني بعد الاستيقاظ. وفي رواية «هن شقائق الرجال» وفيه ما يدل على أن ذلك غالب من حال النساء كالرجال. ورد على من زعم أن مني المرأة لا يبرز وقوله: (فمن أين يكون الشبهة) أستفهام إنكار وتقرير أن الولد تارة يشبه أباه وتارة يشبه أمه وأخواله، فأى المائين غلب كان الشبهة للغالب.
١٢٠/٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ يغتسل من أربع: من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت. رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) ورواه أحمد والبيهقي وفي إسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال. والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الأربعة الأحوال. فأما الجنابة فالوجوب ظاهر. وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف. أما حكمه فالجمهور على أنه مسنون لحديث سمرة: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن أغتسل فالغسل أفضل» يأتي قريباً، وقال داود وجماعة: إنه واجب
١١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: إذا احتلمت المرأة (الحديث ٢٨٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها (الحديث ٣٢).
١١٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها (الحديث ٣٢).

١٢٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الغسل يوم الجمعة (الحديث ٣٤٨)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: استحباب الاغتسال... (الحديث ٢٥٦).

لحديث: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» يأتي قريباً أخرجه السبعة من حديث أبي سعيد. وأجيب بأنه يحمل الوجوب على تأكيد السنة. وأما وقته ففيه خلاف أيضاً فعند الهادوية أنه من فجر الجمعة إلى عصرها. وعند غيرهم أنه للصلاة فلا يشرع بعدها ما لم يدخل وقت العصر. وحديث: «من أتى الجمعة فليغتسل» دليل الثاني، وحديث عائشة هذا يناسب الأول. أما الغسل من الحجامة فقليل: هو سنة وتقدم حديث أنس: «أنه ﷺ أحتجم وصلى ولم يتوضأ». فدل على أنه سنة يفعل تارة كما أفاده حديث عائشة هذا ويترك أخرى كما في حديث أنس. ويروى عن علي عليه السلام: الغسل من الحجامة سنة وإن تطهرت أجزأك. وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الكلام فيه، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال: أنه سنة وهو أقر بها، وأنه واجب، وأنه لا يستحب.

١٢١/٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ ثُمَامَةَ بِنِ اثَّالٍ، عِنْدَمَا أَسْلَمَ - وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه) أنه قال: (في قصة ثمامة) بضم المثناة وتخفيف الميم (ابن أثال) بضم الهمزة فمثناة مفتوحة وهو الحنفي سيد أهل اليمامة (عندما أسلم) أي عند إسلامه (وأمره النبي ﷺ أن يغتسل، رواه عبد الرزاق) وهو الحافظ الكبير عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عن عبيد الله بن عمر، وعن خلائق وعنه أحمد وإسحق وابن معين والذهلي قال الذهبي: وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح كان من أوعية العلم مات في شوال سنة إحدى عشرة ومائتين (وأصله متفق عليه) بين الشيخين. الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام. وقوله: أمره يدل على الإيجاب. وقد اختلف العلماء في ذلك فعند الهادوية أنه إذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجنبية، وإن كان قد أغتسل حال كفره فلا حكم له، وحديث «الإسلام يجب ما قبله» لا يوافق هذا القول. وعند الحنفية أنه إن كان قد أغتسل حال كفره فلا غسل عليه. وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنبية للحديث المذكور وهو «إن الإسلام يجب ما قبله» وأما إذا لم يكن أجنب حال كفره، فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره. أما عند أحمد فقال: يجب عليه مطلقاً لظاهر حديث الكتاب، ولما أخرجه

١٢١ - أخرجه عبد الرزاق: ٩/٦، وأخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد (٤٦٢) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: وفد بني حنيفة (الحديث ٤٣٧٢) مطولاً وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه (الحديث ٥٩) مطولاً.

أبو دواد من حديث قيس بن عاصم قال : «أتيت رسول الله ﷺ أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر» وأخرجه الترمذي والنسائي بنحوه .

الغسل للجمعة

٨/١٢٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» . أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ .

— (وعن أبي سعيد، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال : غسل الجمعة واجب على كل محتلم . أخرجه السبعة) . هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة . والجمهور يتأولونه بما عرفت قريباً . وقد قيل : إنه كان الإيجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم من أرض حارة الهواء، فكانوا يعرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعة، فأمرهم بالغسل، فلما وسع الله عليهم لبسوا القطن رخص لهم في ذلك .

٩/١٢٣ - وَعَنْ سَمُرَةَ (بِنِ جُنْدَبٍ)^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ .

١٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الأذان ، باب : وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والظهور وحضورهم الجماعة والعیدن والجنائز وصفوفهم (الحديث ٨٥٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم (الحديث ٨٩٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب : الشهادات ، باب : بلوغ الصبيان وشهادتهم (الحديث ٢٦٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب : الجمعة ، باب : وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به (الحديث ٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب : الطهارة ، باب : في الغسل يوم الجمعة (الحديث ٣٤١)، وأخرجه النسائي في كتاب : الجمعة ، باب : إيجاب الغسل يوم الجمعة (الحديث ١٣٧٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : ما جاء في الغسل يوم الجمعة (الحديث ١٠٨٩)، وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب : الجمعة ، باب : الأمر بالسواك يوم الجمعة (الحديث ٤) .

١٢٣ - أخرجه أبو داود في كتاب : الطهارة ، باب : في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (الحديث ٣٥٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب : الصلاة ، باب : ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (الحديث ٤٩٧)، وأخرجه النسائي في كتاب : الجمعة ، باب : الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (الحديث ١٣٧٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : ما جاء في الرخصة في ذلك (الحديث ١٠٩١)، وأخرجه أحمد : ١٥/٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٤٣/٦ - ١٧١ .

(٢) زيادة في الأصل .

(١) زيادة في الأصل .

— (وعن سمرة) تقدم ضبطه (ابن جندب) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة بعدها موحدة هو أبو سعيد في أكثر الأقوال. سمرة بن جندب الفزاري حليف الأنصار، نزل الكوفة، وولي البصرة وعداده في البصريين، كان من الحفاظ المكثرين بالبصرة، مات آخر سنة تسع وخمسين. (قال: قال رسول الله ﷺ: من توضأ يوم الجمعة فيها) أي بالسنة أخذ (ونعمت) السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت، لأن السنة الغسل أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة، فإن الوضوء هو الفريضة (ومن أغتسل بالغسل أفضل أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي) ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال: الحديث صحيح وفي سماعه منه خلاف. والحديث دليل على عدم وجوب الغسل، وهو كما عرفت دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب، إلا أن فيه سؤالاً وهو أنه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفريضة أفضل إجماعاً؟ والجواب أنه ليس التفضيل على الوضوء نفسه، بل على الوضوء الذي لا غسل معه كأنه قال: من توضأ وأغتسل فهو أفضل ممن توضأ فقط. ودل لعدم الفريضة أيضاً حديث مسلم «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام» ولداود أن يقول: هو مقيد بحديث الإيجاب فالدليل الناهض حديث سمرة وإن كان حديث الإيجاب أصح، فإنه أخرجه السبعة بخلاف حديث سمرة فلم يخرجهم الشيوخ، فالأحوط للمؤمن أن لا يترك غسل الجمعة. وفي الهدى النبوي الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكداً جداً ووجوبه أقوى من وجوب الوتر، وقراءة البسمة في الصلاة، ووجوب الوضوء من مس النساء، ووجوبه من مس الذكر، ووجوبه من الفهقهة في الصلاة، ومن الرغاف، ومن الحجامة، والقيء.

١٢٤/١٠ — وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ نَكُنْ جُنُبًا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(١)، وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ، وَحَسَنَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٢٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الجنب يقرأ القرآن (الحديث ٢٢٩) مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً (الحديث ١٤٦) بمعناه مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: حجب الجنب من قراءة القرآن (الحديث ٢٦٥) و (الحديث ٢٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وستنها، باب: ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة (الحديث ٥٩٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: قراءة القرآن (الحديث ٨٠٠).

(١) في نسخة م: رواه أحمد والأربعة. قلت: فالمعنى واحد.

— (وعن علي عليه السلام، قال : كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً رواه أحمد والخمسة) هكذا في نسخ بلوغ المرام والأولى والأربعة، وقد وجد في بعضها كذلك (وهذا لفظ الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان) وذكره المصنف في التلخيص أنه حكم بصحته الترمذي وابن السكن وعبد الحق والبغوي، وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة أنه قال : هذا الحديث ثلث رأس مالي وما أحدث بحديث أحسن منه . وأما قول النووي : خالف الترمذي الأكثرون فضعفوا هذا الحديث . فقد قال المصنف : إن تخصيصه للترمذي بأنه صححه دليل على أنه لم ير تصحيحه لغيره، وقد قدمنا من صححه غير الترمذي . وروى الدارقطني عن علي موقوفاً : أقرؤوا القرآن ما لم تصب أحدكم جنباً، فإن أصابته فلا ولا حرفاً . وهذا يعضد حديث الباب، إلا أنه قال ابن خزيمة : لا حجة في الحديث لمن منع الجنب من القراءة، لأنه ليس فيه نهْي، وإنما هي حكاية فعل، ولم يبين ﷺ أنه إنما أمتنع من ذلك لأجل الجنب . وروى البخاري عن ابن عباس أنه لم ير بالقراءة للجنب بأساً، والقول بأن رواية «لم يكن يحجب النبي ﷺ أو يحجزه عن القرآن شيء سوى الجنب» أخرجه أحمد وأصحاب السنن و ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي والدارقطني والبيهقي صرح في الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث الباب : غير ظاهر فإن الألفاظ كلها إخبار عن تركه ﷺ القرآن حال الجنب، ولا دليل في الترك على حكم معين، وتقدم حديث عائشة «أنه ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه» . وقدمنا أنه مخصص بحديث علي عليه السلام هذا . ولكن الحق أنه لا ينهض على التحريم، بل يحتمل أنه ترك ذلك حال الجنب للكراهة أو نحوها، إلا أنه أخرج أبو يعلى من حديث علي عليه السلام قال : «رأيت رسول الله ﷺ توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب . فأما الجنب فلا ولا آية» . قال الهيثمي : رجاله موثقون وهو يدل على التحريم لأنه نهْي وأصله ذلك ويعاضد ما سلف، وأما حديث ابن عباس مرفوعاً : «لو أن أحدكم إذا أتى أهله فقال بسم الله» . الحديث فلا دلالة فيه على جواز القراءة للجنب، لأنه يأتي بهذا اللفظ غير قاصد للتلاوة، لأنه قبل غشيانه أهله وصبرورته جنباً . وحديث ابن أبي شيبه أنه ﷺ كان إذا غشي أهله فأنزل قال : «اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيباً» ليس فيه تسمية فلا يرد به إشكال .

١١/١٢٥ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءاً» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

١٢٥ - أخرجه مسلم في كتاب : الحيض، باب : جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع (الحديث ٢٧) مطولاً .

١٢/١٢٦ - زَادَ الْحَاكِمُ: «فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعُودِ».

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود) إلى إتيانها (فليتوضأ بينهما وضوء) كأنه أكده، لأنه قد يطلق على غسل بعض الأعضاء، فأبان بالتأكيد أنه أراد به الشرعي وقد ورد في رواية ابن خزيمة والبيهقي وضوء للصلاة (رواه مسلم زاد الحاكم) عن أبي سعيد (فإنه أنشط للعود) فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة أهله. وقد ثبت أنه ﷺ غشي نساءه ولم يحدث وضوءاً بين الفعلين، وثبت أنه اغتسل بعد غشيانه عند كل واحدة فالكل جائز.

١٣/١٢٧ - وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

— (وللأربعة عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماءً. وهو معلول) بين المصنف العلة أنه من رواية أبي إسحق عن الأسود عن عائشة. قال أحمد: على أنه ليس بصحيح. وقال أبو داود: وهم. ووجهه أن أبا إسحق لم يسمعه من الأسود، وقد صححه البيهقي وقال: إن أبا إسحق سمعه من الأسود، فبطل القول بأنه أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحق. قال الترمذي: وعلى تقدير صحته، فيحتمل أن المراد لا يمس ماء للغسل. قلت: فوافق أحاديث الصحيحين، فإنها مصرحة بأنه يتوضأ ويغسل فرجه لأجل النوم، والأكل، والشرب، والجماع. وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب؟ فالجمهور قالوا بالثاني لحديث الباب هذا، فإنه صريح أنه لا يمس ماء وحديث طوافه على نسائه بغسل واحد كذا قيل، ولا يخفى أنه ليس فيه على المدعي هنا دليل. وذهب داود وجماعة إلى وجوبه لورود الأمر بالغسل عند مسلم «ليتوضأ ثم لينم». وفي البخاري «اغسل فرجك ثم توضأ» وأصله الإيجاب. وتأوله الجمهور أنه للاستحباب جمعاً بين الأدلة، ولما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر «أنه سأل النبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم ويتوضأ إن شاء»

١٢٦ - أخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: أبواب الغسل عن الجنابة (الحديث ١٥٢/١).

١٢٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء لمن أراد أن يعود (الحديث ٢٢٠) بنحوه مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الجنب إذا أراد أن يعود توضأ (الحديث ١٤١) بنحوه مطولاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: في الجنب إذا أراد أن يعود (الحديث ٢٦٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وستنها، باب: في الجنب إذا أراد العود توضأ (الحديث ٥٨٧) مطولاً.

وأصله في الصحيحين دون قوله: إن شاء، إلا أن تصحيح من ذكرها وإخراجها في الصحيح من كتابه كاف في العمل. ويؤيد حديث «ولا يمس ماء» ولا يحتاج إلى تأويل الترمذي، ويعضد الأصل وهو عدم وجوب الوضوء على من أراد النوم جنباً كما قاله الجمهور.

صفة غسل النبي ﷺ

١٢٨/١٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُمْرُغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله إذا اغتسل من الجنابة)، أي أراد ذلك (يبدأ فيغسل يديه) في حديث ميمونة «مرتين أو ثلاثاً» (ثم يفرغ)، أي الماء (بيمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ) في حديث ميمونة «وضوءه للصلاة» (ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر) أي شعر رأسه. وفي رواية البيهقي «يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك (ثم حفن على رأسه ثلاث حفنات) الجفنة بالمهمله فنون ملء الكف كما في النهاية وبكسر الحاء وفتحها كما في القاموس. وفي حديث ميمونة «ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه» إلا أن أكثر روايات مسلم ملء كفه بالإفراد. (ثم أفاض) أي الماء (على سائر جسده) أي بقيته، ولفظ حديث ميمونة «ثم غسل» بدل أفاض (ثم غسل رجليه. متفق عليه واللفظ لمسلم).

١٢٩/١٥ - وَلَهُمَا، مِنْ^(١) حَدِيثِ مَيْمُونَةَ: «ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ».

١٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: الوضوء قبل الغسل (الحديث ٢٤٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: صفة غسل الجنابة (الحديث ٣١٥).

١٢٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: الوضوء قبل الغسل (الحديث ٢٤٩) بنحوه، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الغسل مرة واحدة (الحديث ٢٥٧) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: المضمضة والاستنشاق في الجنابة (الحديث ٢٥٩) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: تفريق الغسل والوضوء (الحديث ٢٦٥)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: من أفرغ بيمينه على شماله في = (١) في نسخة م: في.

١٣٠/١٦ - وَفِي رَوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ، فَرَدَّهٗ، وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ.

— (ولهما) أي الشيخين (من حديث ميمونة) في صفة الغسل من ابتدائه إلى انتهائه إلا أن المصنف اقتصر على ما لم يذكر في حديث عائشة فقط. (ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله، ثم ضرب بها الأرض - وفي رواية فمسحها بالتراب - وفي آخره - ثم أتيته بالمنديل) بكسر الميم وهو معروف (فردة - وفيه وجعل ينفض الماء بيده) وقيل هذا اللفظ في حديثهما «ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله، ثم أتيته إلى آخره» وهذان الحديثان مشتملان على بيان كيفية الغسل من ابتدائه إلى أنتهائه. فأبتداؤه غسل اليدين قبل إدخالها في الإناء إذا كان مستيقظاً من النوم كما ورد صريحاً وكان الغسل من الإناء، وقد قيده في حديث ميمونة مرتين أو ثلاثاً، ثم غسل الفرج. وفي الشرح أن ظاهره مطلق الغسل فيكفي مرة واحدة، وذلك الأرض لأجل إزالة الرائحة من اليد، ولم يذكر أنه أعاد غسل الفرج بعد ذلك، مع أنها إذا كانت الرائحة في اليد فهي باقية في الفرج، هذا ما يفهم من الحديث. ويدل على أن الماء الذي يطهر به محل النجاسة طاهر مطهر، وعلى تشريك النية للغسل الذي يزيل النجاسة برفعها الحدث. واستدل به على أن بقاء الرائحة بعد غسل المحل لا يضر. ويدل على أن غسل الجنابة مرة واحدة. هذا كلامه ويحتمل أنها لم تبق رائحة، بل ضرب الأرض لإزالة لزوجة اليد إن سلم أنها تفارق الرائحة. وأما وضوءه قبل الغسل، فإنه يحتمل أنه وضوء للصلاة، وأنه يصح قبل رفع الحدث الأكبر، وأن يكون غسل هذه الأعضاء كافياً عن غسل الجنابة، وأنه تتداخل الطهارتان، وهو رأي زيد بن علي والشافعي وجماعة. ونقل ابن بطال الإجماع على ذلك. ويحتمل أنه غسل أعضاء الوضوء للجنابة وقدمها تشريعاً لها ثم وضأها للصلاة، لكن هذا لم ينقل أصلاً، ويحتمل أنه وضأها للصلاة ثم أفاض عليها الماء مع بقية الجسد للجنابة، ولكن عبارة أفاض الماء على سائر جسده لا تناسب هذا، إذ هي أنه أفاضه على ما بقي من جسده مما لم يمسه الماء، فإن السائر الباقي لا الجميع. قال في القاموس: والسائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات. فالحديثان ظاهران في كفاية

= الغسل (الحديث ٢٦٦) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى (الحديث ٢٧٤) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: نفث اليدين من الغسل عن الجنابة (الحديث ٢٧٦) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: التستر في الغسل عند الناس (الحديث ٢٨١) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: غسل الجنابة (الحديث ٣١٦) مطولاً.

غسل أعضاء الوضوء مرة واحدة عن الجنابة والوضوء، وأنه لا يشترط في صحة الوضوء رفع الحدث الأكبر، ومن قال لا يتداخلان وأنه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينهض له على ذلك دليل. وقد ثبت في سنن أبي داود «أنه ﷺ كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماء» فبطل القول بأنه ليس في حديث ميمونة وعائشة أنه صلى بعد ذلك الغسل، ولا يتم الاستدلال بالتداخل إلا إذا ثبت أنه صلى بعده. قلنا: قد ثبت في حديث السنن صلاته به. نعم لم يذكر المصنف في وضوء الغسل أنه مسح رأسه، إلا أن يقال قد شمله قول ميمونة (وضوء للصلاة) وقولها: (ثم أفاض الماء) الإفاضة الإسالة. وقد أستدل به على عدم وجوب الدلك، وعلى أن مسمى غسل لا يدخل فيه الدلك، لأنها عبرت ميمونة بالغسل وعبرت عائشة بالإفاضة والمعنى واحد، والإفاضة لا دلك فيها فكذلك الغسل. وقال الماوردي: لا يتم الاستدلال بذلك، لأن أفاض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم. هذا وأما هل يكرر غسل الأعضاء ثلاثاً عند وضوء الغسل؟ فلم يذكر ذلك في حديث عائشة وميمونة. قال القاضي عياض: إنه لم يأت في شيء من الروايات ذلك. قال المصنف: بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة. وفي قول ميمونة «إنه ﷺ أخر غسل الرجلين» ولم يرد في رواية عائشة. قيل: يحتمل أنه أعاد غسل رجليه بعد أن غسلهما أولاً للوضوء لظاهر قولها: «توضأ وضوء للصلاة» فإنه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك. وقد اختلف العلماء في ذلك، فمنهم من اختار غسلهما أولاً، ومنهم من اختار تأخير ذلك. وقد أخذ منه جواز تفريق أعضاء الوضوء وقول ميمونة «ثم أتيت بالمنديل فرد» فيه دليل على عدم شرعية التنشيف للأعضاء، وفيه أقوال الأشهر أنه يستحب تركه، وقيل: مباح. وقيل: غير ذلك. وفيه دلالة على أن نفث اليد من ماء الوضوء لا بأس به، وقد عارضه حديث «لا تنفضوا أيديكم فإنها مرواح الشيطان» إلا أنه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب.

١٣١/١٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَمْرَأَةٌ أَشَدُّ شَعْرًا^(١) رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةَ؟ وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةَ قَالَ: «لَا إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله إني امرأة أشد شعر

١٣١ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: حكم صفائر المغتسلة (الحديث ٥٨).

(١) وفي نسخة: ضَفَرٌ يفتح الضاد وإسكان الفاء وهو المشهور.

رأسي أفانقضه لغسل الجنابة؟ وفي رواية والحبيضة فقال: لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات. رواه مسلم) لكن لفظه «أشد ضفر رأسي» بدل «شعر رأسي» وكأنه رواه المصنف بالمعنى، وضفر بفتح الضاد وإسكان الفاء هو المشهور. والحديث دليل على أنه لا يجب نقض الشعر على المرأة في غسلها من جنابة أو حيض، وأنه لا يشترط وصول الماء إلى أصوله وهي مسألة خلاف. فعند الهادوية لا يجب النقض في غسل الجنابة، ويجب في الحيض والنفاس لقوله ﷺ لعائشة: «انقضي شعرك واغتسلي» وأجيب بأنه معارض بهذا الحديث، ويجمع بينهما بأن الأمر بالنقض للندب. ويجاب بأن شعر أم سلمة كان خفيفاً، فعلم ﷺ أنه يصل الماء إلى أصوله. وقيل: يجب النقض إن لم يصل الماء إلى أصول الشعر، وإن وصل لحفة الشعر لم يجب نقضه، أو بأنه إن كان مشدوداً نقض وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الماء أصوله. وأما حديث: «بلوا الشعر وانقوا البشر» فلا يقوى على معارضة حديث أم سلمة. وأما فعله ﷺ وإدخال أصابعه كما سلف في غسل الجنابة ففعل لا يدل على الوجوب، ثم هو في حق الرجال وحديث أم سلمة في غسل النساء هكذا حاصل ما في الشرح، إلا أنه لا يخفى أن حديث عائشة كان في الحج، فإنها أحرمت بعمره ثم حاضت قبل دخول مكة، فأمرها ﷺ أن تنقض رأسها وتمشط وتغتسل وتهل بالحج، وهي حينئذ لم تطهر من حيضها، فليس إلا غسل تنظيف لا حيض، فلا يعارض حديث أم سلمة أصلاً فلا حاجة إلى هذه التاويل التي في غاية الركة، فإن خفة شعر هذه دون هذه يقتدر إلى دليل. والقول بأن هذا مشدود وهذا خلافه - والعبارة عنهما من الراوي بلفظ النقض - دعوى بغير دليل. نعم في المسألة حديث واضح، فإنه أخرج الدارقطني في الأفراد والطبراني والخطيب في التلخيص والضياء المقدسي من حديث أنس مرفوعاً: «إذا أغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها نقضاً وغسلته بخطمي وأشنان، وإن أغتسلت من جنابة صبت الماء على رأسها صباً وعصرته» فهذا الحديث مع إخراج الضياء له وهو يشترط الصحة فيما خرج به يثمر الظن في العمل به، ويحمل هذا على الندب لذكر الخطمي والأشنان، إذ لا قائل بوجوبهما فهو قرينة على الندب، وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال: «إنما يكفيك» فإذا زادت نقض الشعر كان ندباً. ويدل لعدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد «أنه بلغ عائشة أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا أغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت: يا عجباً لابن عمر هو يأمر النساء أن ينقضن شعرهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، فما أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات» وإن كان حديثها في غسلها من الجنابة، وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقض في حيض وجنابة.

١٨/١٣٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إني لا أحل المسجد) أي دخوله والبقاء فيه (لحائض ولا جنب رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة). ولا سماع لقول ابن الرفعة: إن في رواته متروكاً، لأنه قد رد قوله بعض الأئمة. والحديث دليل على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد، وهو قول الجمهور. وقال داود وغيره يجوز وكأنه بنى على البراءة الأصلية، وأن هذا الحديث لا يرفعها. وأما عبورهما المسجد فقليل: يجوز لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾^(١) في الجنب وتقاس الحائض عليه، والمراد به مواضع الصلاة. وأجيب بأن الآية فيمن أجنب في المسجد، فإنه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر، وفيه تأويل آخر.

١٩/١٣٣ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَ^(٢)زَادَ ابْنُ حِبَّانَ: وَتَلْتَقِي أَيْدِينَا.

— (وعنها) أي عائشة (قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ في إناء واحد تختلف أيدينا فيه) أي في الاعتراف منه (من الجنابة) بيان لغتسل (متفق عليه زاد ابن حبان وتلتقي أي تلتقي (أيدينا) فيه. وهو دليل على جواز أغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في إناء واحد والجواز هو الأصل. وقد سلف الكلام في هذا في باب المياه.

١٣٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الجنب يدخل المسجد (الحديث ٢٣٤)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: الزجر عن جلوس الجنب... (الحديث ١٣٢٧).

(٢) سورة: النساء، الآية: ٤٣.

١٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة (الحديث ٢٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة وغسل أحدهما بفضل الآخر (الحديث ٤٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: الغسل من الجنابة (الحديث ٣٦٩).

(٢) زيادة في الأصل.

٢٠/١٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَضَعَّفَاهُ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إن تحت كل شعرة جنابة فأغسلوا الشعر)، لأنه إذا كان تحتها جنابة فبالأولى أنها فيه ففرع غسل الشعر على الحكم بأن تحت كل شعرة جنابة (وأنقوا البشر). رواه أبو داود والترمذي وضعفاه، لأنه عندهما من رواية الحارث بن وجيه بفتح الواو فجيم فمشاة تحتية قال أبو داود: وحديثه منكر وهو ضعيف. وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذلك، وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت، وقال البيهقي: أنكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما ولكن في الباب من حديث علي عليه السلام مرفوعاً «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا فمن ثم عادت رأسي فمن ثم عادت رأسي ثلاثاً» وكان يجزه. وإسناده صحيح كما قال المصنف ولكن قال ابن كثير في الإرشاد: إن حديث علي هذا من رواية عطاء بن السائب وهو سيء الحفظ وقال النووي: إنه حديث ضعيف. قلت: وسبب اختلاف الأئمة في تصحيحه وتضعيفه: أن عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة. وحديث علي هذا اختلفوا هل رواه قبل الاختلاط أو بعده؟ فلذا اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه. والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه. وقيل: الصواب وقفه على علي عليه السلام. والحديث دليل على أنه يجب غسل جميع البدن في الجنابة ولا يعفى عن شيء منه. قيل: وهو إجماع إلا المضمضة والاستنشاق ففيهما خلاف قيل: يجبان لهذا الحديث. وقيل: لا يجبان لحديث عائشة - الذي تقدم وميمونة - وحديث إيجابهما هذا غير صحيح ولا يقاوم ذلك. وأما أنه ﷺ توضأ وضوء للصلاة، ففعل لا ينهض على الإيجاب، إلا أن يقال: إنه بيان لمجمل، فإن الغسل مجمل في القرآن يبينه الفعل.

٢١/١٣٥ - وَلِأَحْمَدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ، وَفِيهِ رَاوٍ مَجْهُولٌ.

— (ولأحمد عن عائشة نحوه. وفيه راو مجهول) لم يذكر المصنف الحديث في

١٣٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الغسل من الجنابة (الحديث ٢٤٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة (الحديث ١٧٨).

١٣٥ - أخرجه أحمد: ٢٥٤/٦.

التلخيص ولا عين من فيه. وإذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة. وأحاديث الباب عدتها سبعة عشر.

٩ - باب: التيمم

التيمم هو في اللغة: القصد. وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية أستباحة الصلاة ونحوها. وأختلف العلماء هل التيمم رخصة أو عزيمة؟ وقيل: هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة.

١/١٣٦ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

— (عن جابر) هو إذا أطلق جابر (بن عبد الله أن النبي ﷺ قال:) متحدثاً بنعمة الله وميناً لأحكام شريعته (أعطيت) حذف الفاعل للعلم به (خمساً) أي خصلاً أو فضائل أو خصائص والآخر يناسبه قوله: (لم يعطهن أحد قبلي) ومعلوم أنه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائص له، إذ الخاصة ما توجد في الشيء ولا توجد في غيره. ومفهوم العدد غير مراد، لأنه قد ثبت أنه أعطي أكثر من الخمس. وقد عدها السيوطي في الخصائص قبلت الخصائص زيادة على المائتين. وهذا إجمال فصله. (نصرت بالرعب) وهو الخوف (مسيرة شهر) أي بيني وبين العدو مسافة شهر. وأخرج الطبراني «نصرت بالرعب على عدوي مسيرة شهرين» وأخرج أيضاً تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بأنه شهر خلفي وشهر أمامي. قيل: وإنما جعل مسافة شهر، لأنه لم يكن بينه ﷺ وبين أحد من أعدائه أكثر من هذه المسافة وهي حاصلة له وإن كان وحده. وفي كونه حاصلة لأتمته خلاف (وجعلت لي الأرض مسجداً) موضع سجود، ولا يختص به موضع دون غيره، وهذه لم تكن لغيره ﷺ كما صرح به في رواية: «وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم». وفي أخرى: «ولم يكن أحد من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه» وهو نص على أنها لم تكن هذه الخاصة لأحد من الأنبياء قبله. (وطهوراً) بفتح الطاء أي مطهرة تستباح بها الصلاة. وفيه

١٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التيمم، باب: - ١ (الحديث ٣٣٥) وأخرجه أيضاً في كتاب: الصلاة، باب: قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» (الحديث ٤٣٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، (الحديث ٣٨١).

دليل أن التراب يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما في الطهورية، وقد يمنع ذلك ويقال الذي له من الطهورية أستباحة الصلاة به كالماء. ويدل على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض. وفي رواية: «وجعلت لي الأرض كلها ولأمتي مسجداً وطهوراً» وهو من حديث أبي أمامة عند أحمد وغيره. وأما قول من منع من ذلك مستدلاً بقوله في بعض روايات الصحيح: «وجعلت تربتها طهوراً» أخرجه مسلم، فلا دليل فيه على اشتراط التراب، لما عرفت في الأصول من أن ذكر بعض أفراد العام لا يخص به، ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عند المحققين نعم في قوله تعالى في آية المائدة في التيمم: «فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه»^(١) دليل على أن المراد التراب، وذلك أن كلمة من للتبعيض كما قال في الكشف حيث قال: إنه لا يفهم أحد من العرب قول القائل: مسحت برأسه من الدهن ومن التراب إلا معنى التبعيض اهـ. والتبعيض لا يتحقق إلا في المسح من التراب لا من الحجارة ونحوها. (فأيا رجل) هو للعموم في قوة فكل رجل (أدركته الصلاة فليصل) أي على كل حال وإن لم يجد مسجداً ولا ماءً، أي بالتيمم كما بيته رواية أبي أمامة: «فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً». وفي لفظ: «فعنده طهوره ومسجده». وفيه أنه لا يجب على فاقد الماء تطلبه. (وذكر الحديث) أي ذكر جابر بقية الحديث فالمذكور في الأصل ثنتان ولنذكر بقية الخمس. «فالثالثة» قوله: «وأحلت لي الغنائم». وفي رواية المغانم قال الخطابي: كان من تقدم أي من الأنبياء على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغانم، ومنهم من أذن لهم فيه، ولكن إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقته. وقيل: أجز لي التصرف فيها بالتنفيل والاصطفاء والصرف في الغانمين، كما قال الله تعالى: «قل الأنفال لله والرسول»^(٢) «والرابعة». قوله: «وأعطيت الشفاعة» قد عد في الشرح الشفاعات اثنتي عشرة شفاعة، وأختار أن الكل من حيث هو مختص به وإن كان بعض أنواعها يكون لغيره. ويحتمل أنه ﷺ أراد به الشفاعة العظمى في إراحة الناس من الموقف، لأنها الفرد الكامل ولذلك يظهر شرفها لكل من في الموقف. «والخامسة»: قوله: «وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة» فعموم الرسالة خاص به وأما نوح فإنه بعث إلى قومه خاصة. نعم صار بعد إغراق من كذب به مبعوثاً إلى أهل الأرض، لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً به، ولكن ليس العموم في أصل البعثة. وقيل غير ذلك وبهذا عرفت أنه ﷺ مختص بكل واحدة من هذه الخمس لا أنه مختص بالمجموع. وأما الأفراد فقد شاركه غيره

(٢) سورة: الأنفال، الآية: ١.

(١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

فيها كما قيل فإنه قول مردود. وفي الحديث فوائد جلييلة مبينة في الكتب المطولة، وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله وذكر الحديث: متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حذيفة إلى آخره، لأنه بقي حديث جابر غير منسوب إلى مخرج وإن كان قد فهم أنه متفق عليه يعطف قوله: وفي.

١٣٧/٢ - وَفِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ».

— (حديث حذيفة عند مسلم وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء) هذا القيد قرأني معتبر في الحديث الأول كما بيناه.

١٣٨/٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ: «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا».

— (وعن علي، رضي الله عنه، عند أحمد وجعل التراب لي طهوراً) هو وما قبله دليل من قال إنه لا يجزىء إلا التراب. وقد أجيب بما سلف من أن التنصيص على بعض أفراد العام لا يكون مخصصاً، مع أنه من العمل بمفهوم اللقب ولا يقوله جمهور أئمة الأصول.

١٣٩/٤ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ^(١) الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا^(٢) يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا». ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْبَيمَنِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

١٤٠/٥ - وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَضَرَبَ بِكَفَّيْهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ».

١٣٧ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة (الحديث ٤).

١٣٨ - أخرجه أحمد: ١/١٣٢.

١٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب: التيمم، باب: التيمم هل ينفخ فيهما (الحديث ٣٣٨) مختصراً، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: التيمم (الحديث ١١٢) و (الحديث ١١٣).

(١) في نسخة م: تَمَرَّغَ.

(٢) في نسخة م: إنما كان.

١٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: التيمم، باب: التيمم هل ينفخ فيهما (الحديث ٣٣٨).

— (وعن عمار) بفتح العين المهملة وتشديد الميم آخره راء، هو أبو اليقظان عمار (بن ياسر) بمثناة تحتية وبعد الألف سين مهملة مكسورة فراء، أسلم عمار قديماً، وعذب في مكة على الإسلام، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وسماه ﷺ الطيب والمطيب، وهو من المهاجرين الأولين شهد بدرًا والمشاهد كلها، وقتل بصفين مع علي عليه السلام وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، وهو الذي قال له ﷺ: «تقتلك الفئة الباغية» (قال: بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت) أي صرت جنباً. وقدما أنه يقال: أجنب الرجل صار جنباً ولا يقال: آجنب وإن كثر في لسان الفقهاء (فلم أجد الماء فتمرغت) بفتح المثناة الفوقية والميم وتشديد الراء فغين معجمة وفي لفظ «فتممكت» ومعناه تقلبت (في الصعيد كما تتمرغ الدابة، ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال: إنما كان بكفيك أن تقول) أي تفعل والقول يطلق على الفعل كقولهم: قال: بيده هكذا (بيديك هكذا) بينه بقوله (ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه. متفق عليه) بين الشيخين (واللفظ لمسلم) استعمل عمار القياس فرأى أنه لما كان التراب نائباً عن الغسل فلا بد من عمومته للبدن، فأبان له ﷺ الكيفية التي تجزئته وأراه الصفة المشروعة: وأعلمه أنها التي فرضت عليه، ودل أنه يكفي ضربة واحدة ويكفي في اليدين مسح الكفين، وأن الآية مجملة بينها ﷺ بالاقصرار على الكفين. وأفاد أن الترتيب بين الوجه والكفين غير واجب وإن كانت الواو لا تفيد الترتيب، إلا أنه قد ورد العطف في رواية للبخاري للوجه على الكفين بشم، وفي لفظ لأبي داود: «ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه» وفي لفظ للإسماعيلي ما هو أوضح من هذا: «إنما بكفيك أن تضرب يديك على الأرض، ثم تنفضهما، ثم تمسح بيمينك على شمالك وبشمالك على يمينك، ثم تمسح على وجهك» ودل أن التيمم فرض من أجنب ولم يجد الماء. وقد اختلفت في كمية الضربات وقدر التيمم في اليدين. فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم إلى أنها تكفي الضربة الواحدة. وذهب إلى أنها لا تكفي الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا: لا بد من ضربتين للحديث الآتي قريباً، والذهابون إلى كفاية الضربة جمهور العلماء، وأهل الحديث عملاً بحديث عمار، فإنه أصح حديث في الباب. وحديث الضربتين يأتي أنه لا يقوى على معارضته قالوا: وكل ما عدا حديث عمار فهو ضعيف أو موقوف كما يأتي. وأما قدر ذلك في اليدين فقال جماعة من العلماء وأهل الحديث: إنه يكفي في اليدين الراجحان وظاهر الكفين لحديث عمار هذا. وقد رويت عن عمار روايات بخلاف هذا، لكن الأصح ما في الصحيحين. وقد كان يفتي به عمار بعد موت النبي ﷺ. وقال آخرون! إنها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر

الآتي، ويأتي أن الأصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم. ومن ذلك أختلافهم في الترتيب بين الوجه واليدين وحديث عمار كما عرفت قاض بأنه لا يجب. وإليه ذهب من قال تكفي ضربة واحدة قالوا: والعطف في الآية بالواو لا ينافي ذلك. وذهب من قال بالضربتين إلى أنه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على اليدين واليمنى على اليسرى. وفي حديث عمار دلالة على أن المشروع هو ضرب التراب. وقال بعدم أجزاء غيره الهادوية وغيرهم لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الآتي. وقال الشافعي: يجزئ وضع يده في التراب، لأن في إحدى روايتي تيممه ﷺ من الجدار أنه وضع يده (وفي رواية) أي من حديث عمار (للبخاري وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه) أي ظاهرهما كما سلف وهو كاللفظ الأول، إلا أنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ، فأما نفخ التراب فهو مندوب. وقيل: لا يندب وسلف الكلام في الترتيب. وهذا التيمم وارد في كفاية التراب للجنب الفاقد للماء، وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود وأما كون التراب يرفع الجنب أو لا فسيأتي في شرح حديث أبي هريرة وهو حديث مائة وتسعة عشر.

١٤١/٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَ الْأَيْمَةُ وَفَقَّهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين رواه الدارقطني) وقال في سننه عقب روايته: وفقه يحيى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب اهـ. ولذا قال المصنف: (وصحح الأئمة وفقه) على ابن عمر قالوا: وإنه من كلامه، وللإجتهاد مسرح في ذلك. وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة، بل إما موقوفة أو ضعيفة. فالعمدة حديث عمار وبه جزم البخاري في صحيحه فقال: «باب التيمم للوجه والكفين». قال المصنف في الفتح: أي هو الواجب المجزئ وأتى بصيغة الجزم في ذلك مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار،

وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه. فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملاً. وأما حديث عمار فورد بلفظ الكفين في الصحيحين، وبلغف المرفقين في السنن، وفي رواية إلى نصف الذراع، وفي رواية إلى الآباط. فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الآباط. فقال الشافعي وغيره: إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ، فكل تيمم صح عن النبي ﷺ بعده فهو ناسخ له وإن كان وقع بغير أمره، فالحجة فيما أمر به، ويؤيد رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين أن عماراً كان يفتي بعد النبي ﷺ ذلك، وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد.

١٤٢/٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيَمْسَهُ بِشِرْتِهِ». رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَلَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِسْرَافَهُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ الصعيد) هو عند الأكثرين التراب. وعن بعض أئمة اللغة أنه وجه الأرض تراباً كان أو غيره وإن كان صخراً لا تراب عليه. وتقدم الكلام في ذلك. (وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين) فيه دليل على تسمية التيمم وضوءاً (فإذا وجد) أي المسلم (الماء فليتنق الله ولیمسه بشرته). رواه وصححه البزار وصححه ابن القطان) تقدم الكلام على ضبط ألفاظهما والتعريف بحالهما (لكن صوب الدارقطني إرساله) قال الدارقطني في كتاب العلل: إرساله أصح وفي قوله: «إذا وجد الماء» دليل على أنه إن وجد الماء وجب إمساكه بشرته وتمسكه به من قال: إن التراب لا يرفع الحدث، وإن المراد أنه يمسه بشرته لما سلف من جنابة فإنها باقية عليه، وإنما أباح له التراب الصلاة لا غير وإذا فرغ منها عاد عليه حكم الجنابة، ولذا قالوا لا بد لكل صلاة من تيمم. وأستدلوا بحديث عمرو بن العاص وقوله ﷺ له: «صليت بأصحابك وأنت جنب» وقول الصحابة له ﷺ: إن عمراً صلى بهم وهو جنب فأقرهم على تسميته جنباً. ومنهم من قال: إن التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلي به ما شاء، وإذا وجد الماء لم يجب عليه أن يمسه إلا للمستقبل من الصلاة. وأستدلوا بأنه تعالى جعله بدلاً عن الماء فحكمه حكمه، وبأنه ﷺ سماه طهوراً وسماه وضوءاً كما سلف قريباً، والحق

أن التيمم يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعاً مؤقتاً إلى حال وجدان الماء. أما أنه قائم مقام الماء، فلا أنه تعالى جعله عوضاً عنه عند عدمه، والأصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك إلا ^{ببدل}بذلك. وأما أنه إذا وجد الماء أغتسل فلتسميته ﷺ عمراً جنباً ولقوله ﷺ: «فإذا وجد الماء فليقلق الله». فإن الأظهر أنه أمر بإمساسه الماء لسبب قد تقدم على وجدان الماء. إذ إمساسه لما يأتي من أسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة، والتأسيس خير من التأكيد.

١٤٣/٨ - وَلِلْتَرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوُهُ، وَصَحَّحَهُ.

— (وللترمذي عن أبي ذر) بذاً معجمة مفتوحة فراء اسمه جندب بضم الجيم وسكون النون وضم الدال المهملة وفتحها أيضاً ابن جنادة بضم الجيم وتخفيف النون بعد الألف دال مهملة. وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حيا النبي ﷺ بتحية الإسلام، وأسلم قديماً بمكة. يقال: كان خامساً في الإسلام، ثم أنصرف إلى قومه إلى أن قدم المدينة على النبي ﷺ بعد الخندق، ثم سكن بعد وفاته ﷺ الربذة إلى أن مات بها سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان، وصلى عليه ابن مسعود. ويقال: إنه مات بعده بعشرة أيام (نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه «قال أبو ذر: اجتويت المدينة فأمر لي رسول الله ﷺ بإبل فكنت فيها، فأنت رسول الله ﷺ فقلت: هلك أبو ذر، قال: ما حالك؟ قلت: كنت أتعرض للجنابة وليس قربي ماء، قال: الصعيد طهور لمن لم يجد الماء ولو عشر سنين» (وصححه) أي حديث أبي ذر (الترمذي) قال المصنف في الفتح: إنه صححه أيضاً ابن حبان والدارقطني.

١٤٤/٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ - وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ - فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَ أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ، وَأَجْرُكَ صَلَاتُكَ». وَقَالَ لِلْآخَرِ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي.

١٤٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء (الحديث ١٢٤).

١٤٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في التيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت (الحديث ٣٣٨) و (الحديث ٣٣٩) مرسلًا، وأخرجه النسائي في كتاب: الغسل، باب: التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة (الحديث ٤٣١) و (الحديث ٤٣٢).

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء، فحضرت الصلاة فتيهما صعيداً طيباً) هو الطاهر الحلال وقد قيد الله الصعيد به في الآيتين في القرآن، فإطلاقه في حديث أبي هريرة مقيد بالآيات والأحاديث (فصلياً ثم وجدا الماء في الوقت) أي وقت الصلاة التي صليها (فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء) سماه إعادة تغليباً، وإلا فلم يكن قد ترضاً أو سمي التيمم وضوءاً مجازاً (ولم يعد الآخر: ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة») أي الطريقة الشرعية (وأجزأتك صلاتك) لأنها وقعت في وقتها والماء مفقود، فالواجب التراب. (وقال للآخر:) الذي أعاد (لك الأجر مرتين) أجر الصلوات بالتراب وأجر الصلاة بالماء (رواه أبو داود والنسائي) وفي مختصر السنن للمنذري أنه أخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً. وقال أبو داود: إنه مرسل عن عطاء بن يسار، لكن قال المصنف هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه. وله شاهد من حديث ابن عباس رواه إسحق في مسنده «أنه ﷺ بال ثم تيمم فقبل له: إن الماء قريب منك، قال: فلعلي لا أبلغه». والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره ﷺ، وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له أي الانتظار. ودل على أنه لا تجب الإعادة على من صلى بالتراب، ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة. وقيل: بل يعيد الواجد في الوقت لقوله ﷺ: «إذا وجد الماء فليتنق الله وليمسه بشرته» وهذا قد وجد الماء. وأجيب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال الصلاة وبعدها، وحديث أبي سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال الصلاة فهو مقيد، فيحمل عليه المطلق فيكون معناه: فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فأمسه بشرتك، أي إذا وجدته وعليك جنابة متقدمة فيقيد به كما قدمناه. وأستدل القائل بالإعادة في الوقت بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾^(١) والخطاب متوجه مع بقاء الوقت وأجيب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجه إلى فاعلها كيف وقد قال ﷺ: «وأجزأتك صلاتك» للذي لم يعد، إذ الإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطاً لوجوب إعادة العبادة. والحق أنه قد أجزأه.

(١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

١٤٥/١٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾^(١). قَالَ: «إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْقُرُوحُ فَيُجْنِبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنْ اغْتَسَلَ: تَيْمَمَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْقُوفًا، وَرَفَعَهُ الْبَزَّازُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ قال: إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله أي الجهاد (والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان كالجدري ونحوه (فيجنب) نصيبه الجنباة (فيخاف) يظن (أن يموت إن اغتسل تيمم. رواه الدارقطني موقوفاً) على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي ﷺ (البزاز وصححه ابن خزيمة والحاكم) وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أخطأ فيه علي بن عاصم. وقال البزاز: لا نعلم من رفعه عن عطاء من الثقات إلا جرير. وقد قال ابن معين: إنه سمع من عطاء بعد الاختلاف وحيث فلا يتم رفعه. وفيه دليل على شرعية التيمم في حق الجنب إن خاف الموت. فأما لو لم يخف إلا الضرر فالآية وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾ دالة على إباحة المرض للتيمم، سواء خاف تلفاً أو دونه والتنصيص في كلام ابن عباس على الجراحة والقروح، إنما هو مجرد أمثال وإلا فكل مرض كذلك. ويحتمل أن ابن عباس يخص هذين من بين الأمراض، وكذلك كونها في سبيل الله مثال، فلو كانت الجراحة من سقطة فالحكم واحد، وإذا كان مثلاً فلا ينفي جواز التيمم لخشية الضرر، إلا أن قوله أن يموت يدل على أنه لا يجزئ التيمم إلا لمخافة الموت، وهو قول أحمد وأحد قولي الشافعي. وأما الهادوية ومالك وأحد قولي الشافعي والحنفية فأجازوا التيمم لخشية الضرر، قالوا: لإطلاق الآية. وذهب داود والمنصور إلى إباحته للمرض وإن لم يخف ضرراً وهو ظاهر الآية.

١٤٥ - أخرجه الدارقطني: ١٧٧/١، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الرخصة في التيمم... (الحديث ٢٧٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: التيمم للجنباة في الشتاء... (الحديث ١٦٥/١).

(١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

المسح على الجبيرة

١١/١٤٦ - وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زَنْدَيَّ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جَدًّا.

— (وعن علي، عليه السلام، قال: أنكسرت إحدى زندي) بتشديد المشنة التحتية تشنية زند، وهو مفصل طرف الذراع في الكف (فسألت رسول الله ﷺ) أي عن الواجب من الوضوء في ذلك (فأمرني أن أمسح على الجوائر) هو ما يجير به العظم المكسور ويلف عليه. (رواه ابن ماجه بسند واه جداً) بكسر الجيم وتشديد الدال المهملة، وهو منصوب على المصدر أي أجد ضعفه جداً. والجد التحقيق كما في القاموس فالمراد أحقق ضعفه تحقيقاً. والحديث أنكره يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا: وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب. ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين أوهى منه. قال النووي: اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث. وقال الشافعي: لو عرفت إسناداه بالصحة لقلت به وهذا مما استخبر الله فيه. وفي معناه أحاديث أخر. قال البيهقي: إنه لا يصح منها شيء إلا أنه يقويه قوله:

١٢/١٤٧ - وَعَنْ جَابِرِ عَبْدِ اللَّهِ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ، فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ -: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَمَ، وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رَوَاتِهِ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، في الرجل الذي شج) بضم الشين المعجمة وجيم من شجه يشجه بكسر الشين وضمها كسره، كما في القاموس (فأغتسل فمات: إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقه، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده. رواه أبو داود بسند فيه ضعف) لأنه تفرد به الزبير بن خريق بضم الخاء المعجمة فراء مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وقاف. قال الدارقطني: ليس بالقوي. قلت: وقال الذهبي: إنه صدوق (وفيه اختلاف على راويه) وهو عطاء، فإنه رواه عنه الزبير بن خريق عن جابر، ورواه عنه الأوزاعي بلاغاً عن عطاء عن ابن عباس فلاختلاف وقع في رواية عطاء هل عن جابر أو عن

١٤٦ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الجوائر (الحديث ٦٥٧).

١٤٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في المجروح يتيمم (الحديث ٣٣٦).

(١) زيادة من نسخة م.

ابن عباس؟ وفي إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى وهذا الحديث وحديث علي الأول قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء. وفيه خلاف بين العلماء، منهم من قال يمسح لهذين الحديثين وإن كان فيهما ضعف فقد تعاضدا، ولأنه عضو تعذر غسله بالماء فمسح ما فوقه كشعر الرأس، وقياساً على مسح أعلى الخفين وعلى العمامة، وهذا القياس يقوي النص. قلت: من قال بالمسح عليهما قوي عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر. ثم في حديث جابر دليل على أنه يجمع بين التيمم والمسح والغسل وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل. قيل: فيحمل على أن أعضاء الوضوء كانت جريحة فتعذر إمساسها بالماء فعدل إلى التيمم، ثم أفاض الماء على بقية جسده. وأما الشجة فقد كانت في الرأس والواجب فيه الغسل، لكن تعذر لأجل الشجة فكان الواجب عليه عصبها والمسح عليها، إلا أنه قال المصنف في التلخيص: إنه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم، فثبت أن الزبير بن خريق تفرد به نبه على ذلك ابن القطان، ثم قال: ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة، فهو من أفراد الزبير، قال: ثم سياق المصنف لحديث جابر يدل على أن قوله إنما كان يكفيه - غير مرفوع وهو مرفوع وإنما لما أختصره المصنف فاتته العبارة الدالة على رفعه. وهو حديث فيه قصة ولفظها عند أبي داود عن جابر قال: «خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم أحتمل فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فأغتسل فمات، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال: قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ وإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب شك موسى على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده» إلى آخره.

١٤٨/١٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِالتَّيْمُمِ، إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لِلصَّلَاةِ الْآخَرَى». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جَدًّا.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: من السنة) أي سنة النبي ﷺ والمراد طريقته وشرعه. (أن لا يصلي الرجل) والمرأة أيضاً (بالتيمم) إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى. رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) لأنه من رواية الحسن بن عماره وهو ضعيف (جداً) نصب على المصدر كما عرفت. وفي الباب عن علي، رضي الله عنه،

وابن عمر حديثان ضعيفان، وإن قيل إن أثر ابن عمر أصح فهو موقوف، فلا تقوم بالجميع حجة. والأصل أنه تعالى قد جعل التراب قائماً مقام الماء، وقد علم أنه لا يجب الوضوء بالماء إلا من الحدث فالتيمم مثله. وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الأقوم دليلاً.

١٠ - باب: الحيض

الحيض مصدر حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً فهي حائض، ولما كانت له أحكام شرعية من أفعال وتروك عقد له المصنف باباً ساق فيه ما ورد فيه من أحكامه.

١/١٤٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

— (عن عائشة، رضي الله عنها، أن فاطمة بنت أبي حبيش) تقدم ضبطه في أول باب النواقض (كانت تستحاض) تقدم أن الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه. وتقدم فيه «أن فاطمة جاءت النبي ﷺ فقالت: إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة» (فقال لها رسول الله ﷺ: إن دم الحيض دم أسود يعرف) بضم حرف المضارعة وكسر الراء أي له عرف ورائحة وقيل بفتح الراء أي تعرفه النساء (فإذا كان ذلك) بكسر الكاف (فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر) أي الذي ليس بتلك الصفة (فتوضعي وصلي). رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم واستنكره أبو حاتم) لأنه من حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود. وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم، بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض وإلا فهو استحاضة. وقد قال به الشافعي في حق المبتدأة: وقد تقدم في النواقض أنه ﷺ قال لها:

١٤٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (الحديث ٢٨٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: الفرق بين دم الحيض والاستحاضة (الحديث ٢١٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحيض والاستحاضة، باب: الفرق بين دم الحيض والاستحاضة (الحديث ٣٦١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: الحيض والاستحاضة (الحديث ١٣٤٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: لا تقضي النساء والحائض صلاة... (الحديث ١/١٧٤)، انظر الجرح والتعديل: ٢٠٤/٥.

«إنما ذلك عرق فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» ولا ينافيه هذا الحديث فإنه يكون قوله: «إن دم الحيض أسود يعرف» بياناً لوقت إقبال الحيضة وإدبارها، فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها إما بصفة الدم، أو بإتيانه في وقت عادتها إن كانت معتادة وعلمت بعادتها، فقاطمة هذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله: «فإذا أقبلت حيضتك» أي بالعادة أو غير معتادة، فيراد بإقبال حيضتها بالصفة، ولا مانع من اجتماع المعرفين في حقها وحق غيرها. هذا وللمستحاضة أحكام خمسة قد سلفت إشارة إلى الوجد بها: منها جواز وطئها في حال جريان دم الاستحاضة عند جماهير العلماء، لأنها كالظاهر في الصلاة والصوم وغيرهما فكذا في الجماع، ولأنه لا يحرم إلا عن دليل ولم يأت دليل بتحريم جماعها. قال ابن عباس، المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم، يريد إذا جازت لها الصلاة ودمها جار، وهي أعظم ما يشترط له الطهارة جاز جماعها. ومنها أنها تؤمر بالاحتياط في طهارة الحدث والنجس، فتغسل فرجها قبل الوضوء وقبل التيمم، وتحشو فرجها بقطنة أو خرقة دفعاً للنجاسة وتقليلاً لها، فإن لم يندفع الدم بذلك شددت مع ذلك على فرجها وتلجمت وأستثفرت كما هو معروف في الكتب المطولة، وليس بواجب عليها وإنما هو الأولى تقليلاً للنجاسة بحسب القدرة، ثم تتوضأ بعد ذلك. ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور، إذ طهارتها ضرورية فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة.

أحكام المستحاضة

١٥٠/٢ - وَفِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «وَلْتَجْلِسْ فِي مِرْكَنٍ، فَإِذَا رَأَتْ صُفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ، فَلْتَغْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ».

— (وفي حديث أسماء بنت عميس) بضم المهملة وفتح الميم وسكون المثناة التحتية فسين مهملة، هي امرأة جعفر، هاجرت معه إلى أرض الحبشة، وولدت له هناك أولاداً منهم عبد الله، ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق، فولدت له محمداً، ولما مات أبو بكر تزوجها علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، فولدت له يحيى (عند أبي داود ولتجلس). هو عطف على ما قبله في الحديث، لأن المصنف إنما ساق شطر حديث أسماء، لكن في لفظ أبي داود عنها هكذا: «سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس» إلى آخره

بدون واو. وفي نسخة في بلوغ المرام: «في مكن» بكسر الميم الإجابة التي تغسل فيها الثياب. (فإذا رأيت صفرة فوق الماء) الذي تقعد فيه فتصب عليها الماء، فإنها تظهر الصفرة فوق الماء (فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً، وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً، وتغتسل للفجر غسلاً وتوضاً فيما بين ذلك) هذا الحديث وحديث حمنة الآتي فيه الأمر بالاغتسال في اليوم والليلة ثلاث مرات، وقد بين في حديث حمنة أن المراد إذا أخرجت الظهر والمغرب، ومفهومه أنها إذا وقتت أغتسلت لكل فريضة. وقد اختلف العلماء فروي عن جماعة من الصحابة والتابعين أنه يجب عليها الاغتسال لكل صلاة. وذهب الجمهور إلى أنها لا يجب عليها ذلك وقالوا: رواية أنه ﷺ أمرها بالغسل لكل صلاة ضعيفة، وبين البيهقي ضعفها. وقيل: بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها توضأ لكل صلاة. قلت: إلا أن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر، ثم إنه قال المنذري: إن حديث أسماء بنت عميس حسن، فالجمع بين حديثها وحديث فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال: إن الغسل مندوب بقربة عدم أمر فاطمة به وأقتصره على أمرها بالوضوء، فالوضوء هو الواجب، وقد جنح الشافعي إلى هذا.

١٥١/٣ - وَعَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: «كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحْبِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَازَ فَصْلِي أَرْبَعَةً وَعَشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةً وَعَشْرِينَ، وَصُومِي، وَصَلِّي، فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَأَفْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحْبِضُ النِّسَاءُ، فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ، وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ، وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ، وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَأَفْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّينَ، قَالَ: وَهُوَ أَغْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٥١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (الحديث ٢٨٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين العلامتين بغسل واحد (الحديث ٢٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدر (الحديث ٦٤٦)، وأخرجه أحمد: ٦/٧١.

— (وعن حمنة) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم فنون (بنت جحش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فشين معجمة، هي أخت زينب أم المؤمنين، وأمرأة طلحة بن عبد الله (قلت: كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة) في سنن أبي داود بيان لكثرتها قالت: «إنما أئج نجاً» (فأتيت النبي ﷺ أستفتيه فقال: إنما هي ركضة من الشيطان) معناه: أن الشيطان قد وجد سبيلاً إلى التلبس عليها في أمر دينها، وطهرها، وصلاتها حتى أنساها عاداتها، وصارت في التقدير كأنها ركضة منه، ولا ينافي ما تقدم من أنه عرق يقال له العاذل، لأنه يحمل على أن الشيطان ركضه حتى أنفجر، والأظهر أنها ركضة منه حقيقة، إذ لا مانع من حملها عليه. (فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام ثم أغتسلي، فإذا أستنقأت فصلي أربعة وعشرين) إن كانت أيام الحيض ستة (أو ثلاثة وعشرين) إن كانت أيام الحيض سبعة (وصومي وصلي) أي ما شئت من فريضة وتطوع (فإن ذلك يجزئك، وكذلك فأفعلي) فيما يستقبل من الشهور ولفظ أبي داود «فأفعلي كل شهر» (كما تحيض النساء) في سنن أبي داود زيادة «وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن». فيه الرد لها إلى غالب أحوال النساء، (فإن قويت) أي قدرت (على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر) هذا لفظ أبي داود. وقوله: «وتعجلي العصر» يريد أن تؤخري الظهر أي فتأتي بها في آخر وقتها قبل خروجه، وتعجلي العصر فتأتي به في أول وقته، فتكون قد أتت بكل صلاة في وقتها وجمعت بينهما جمعاً صورياً. (ثم تغتسلي حين تطهرين) هذا اللفظ ليس في سنن أبي داود، بل لفظه هكذا «فتغتسلين فتجمعين به الصلاتين الظهر والعصر» أي جمعاً صورياً كما عرفت. (وتغتسلي الظهر والعصر جميعاً) هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت. (ثم تؤخرين المغرب والعشاء) لفظ أبي داود «وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء» وما كان يحسن من المصنف حذف ذلك كما عرفت (ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين، فأفعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال: أي النبي ﷺ: (وهو أعجب الأمرين إلي) ظاهره أنه من كلامه ﷺ، إلا أنه قال أبو داود: رواه عمر بن ثابت عن ابن عقيل، قال: فقالت حمنة: «هذا أعجب الأمرين إلي» لم يجعله من قول النبي ﷺ. (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وحسنه البخاري). قال المنذري في مختصر سنن أبي داود: قال الخطابي: قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث، لأن ابن عقيل راويه ليس بذاك. وقال أبو بكر البيهقي: تفرد به عبد الله بن محمد بن عجيل، وهو مختلف في الاحتجاج به. هذا آخر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال أيضاً: وسألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وقال أحمد: هو حديث

حسن صحيح اهـ، فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح: غير صحيح، بل قد صححه الأئمة وقد عرفت مما سقناه من لفظ رواية أبي داود، أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخمسة، ولكن لا بد من تقييد ما أطلقته الروايات بقوله: «وتعجلين العشاء» كما قال وتعجلين العصر، لأنه أرشدها صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك لملاحظة الإتيان بكل صلاة في وقتها، هذه في آخر وقتها وهذه في أول وقتها، وقوله في الحديث: «سته أو سبعة أيام» ليست فيه كلمة أو شكاً من الراوي، ولا للتخيير للإعلام بأن للنساء أحد العددين، فمنهن من تحيض ستاً، ومنهن من تحيض سبعاً، فترجع إلى من هي في سنّها وأقرب إلى مزاجها، ثم قول: «فإن قويت» يشعر بأنه ليس بواجب عليها وإنما هو مندوب لها، وإلا فإن الواجب إنما هو الوضوء لكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الأيام، وهو الأمر الأول الذي أرشدها ﷺ إليه، فإن في صدر الحديث «أمرك بأمرين أيهما فعلت أجزأك عنك من الآخر، وإن قويت عليهما فأنت أعلم» ثم ذكر لها الأمر الأول أنها تحيض ستاً أو سبعاً، ثم تغتسل وتصلّي كما ذكره المصنف. وقد علم أنها تتوضأ لكل صلاة، لأن استمرار الدم ناقض، فلم يذكره في هذه الرواية وقد ذكره في غيرها، ثم ذكر الأمر الثاني من جمع الصلاتين، والاعتسال كما عرفت. وفي الحديث دليل على أنه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أحدهما للعدر، إذ لو أبيح لعدر لكانت المستحاضة أول من يباح لها ذلك ولم يباح لها ذلك، بل أمرها بالتوقيت كما عرفت.

١٥٢/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَ، فَقَالَ: «أَمْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي». فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٥٣/٥ - وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن أم حبيبة) بالحاء المهملة المفتوحة (بنت جحش) قيل: الأصح أن أسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء، وهي أخت حمنة التي تقدم حديثها (شكت إلى رسول الله ﷺ الدم «فقال: امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك»

١٥٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها (الحديث ٦٤).

١٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: عرق المستحاضة (الحديث ٣٢٧) بنحوه، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: من قال إذا أقبلت الحيضة ندع الصلاة (الحديث ٢٨٥) بنحوه.

أي قبل استمرار جريان الدم (ثم أغتسلي)، أي غسل الخروج عن الحيض (فكانت تغتسل لكل صلاة) من غير أمر منه ﷺ لها بذلك. (رواه مسلم وفي رواية (للبخاري وتوضي لكل صلاة وهي) أي هذه الرواية (لأبي داود وغيره من وجه آخر) أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف. وبنات جحش ثلاث زينب أم المؤمنين، وحمئة، وأم حبيبة. قيل: إنهن كن مستحاضات كلهن. وقد ذكر البخاري ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة، فإن صح أن الثلاث مستحاضات فهي زينب. وقد عد العلماء المستحاضات في عصره ﷺ فبلغن عشرة نسوة. والحديث دليل على إرجاع المستحاضة إلى أحد المعرفات وهي أيام عادتھا، وعرفت أن المعرفات إما العادة التي كانت لها قبل الاستحاضة، أو صفة الدم بكونه أسود يعرف، أو العادة التي للنساء من الستة الأيام أو السبعة، أو إقبال الحيضة وإدبارها كل هذه قد تقدمت في أحاديث المستحاضة، فبأيها وقع معرفة الحيض - والمراد حصول الظن لا اليقين - عملت به، سواء كانت ذات عادة أو لا كما يفيد إطلاق الأحاديث، بل ليس المراد إلا ما يحصل لها ظن أنه حيض، وإن تعددت الأمارات كان أقوى في حقها، ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب عليها الغسل. ثم تتوضأ لكل صلاة أو تجمع جمعاً صورياً بالغسل. وهل لها أن تجمع الجمع الصوري بالوضوء؟ هذا لم يرد به النص في حقها، إلا أنه معلوم جوازه لكل أحد من غيره. وأما هل لها أن تصلي النوافل بوضوء الفريضة؟ فهذا مسكوت عنه أيضاً والعلماء مختلفون في ذلك كله.

١٥٤/٦ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

— (وعن أم عطية) اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الموحدة بنت كعب: وقيل: بنت الحرث الأنصارية، بايعت النبي ﷺ، كانت من كبار الصحابيات، وكانت تغزو مع رسول الله ﷺ تمرض المرضى وتداوي الجرحى. (قالت: كنا لا نعد الكدرة) أي ما هو بلون الماء الوسخ الكدر (والصفرة) هو الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه أصفرار (بعد الطهر)، أي بعد رؤية القصة البيضاء والجفوف (شيئاً)، أي لا نعهده حيضاً (رواه أبو داود واللفظ له) وقولها: كنا قد اختلف فيه العلماء فليل: له

١٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: الصفرة والكدر، في غير أيام الحيض (الحديث ٣٢٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر (الحديث ٣٠٨).

حكم الرفع إلى النبي ﷺ، لأن المراد كنا في زمانه ﷺ مع علمه فيكون تقريراً منه، وهذا رأي البخاري وغيره من علماء الحديث فيكون حجة. وهو دليل على أنه لا حكم لما ليس بدم غليظ. أسود يعرف، فلا يعد حيضاً بعد أن ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة. قيل: إنه شيء كالخييط الأبيض يخرج من الرحم بعد انقطاع الدم أو بعد الجفوف، وهو أن يخرج ما يحشى به الرحم جافاً، ومفهوم قولها بعد الطهر أي بأحد الأمرين أن قبله تعد الكدرة والصفرة شيئاً أي حيضاً، وفيه خلاف بين العلماء معروف في الفروع.

الاستمتاع بالحائض

١٥٥/٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها، فقال النبي ﷺ: «أصنعوا كل شيء إلا النكاح رواه مسلم). الحديث قد بين المراد من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزَلُوا﴾ النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن^(١) أن المأمور به من الاعتزال والمنهي عنه من القربان هو النكاح، أي أعتزلوا نكاحهن ولا تقربوهن له، وما عدا ذلك من المؤكلة والمجالسة والمضاجعة وغير ذلك جائز. وقد كان اليهود لا يسكنون الحائض في بيت واحد، ولا يجامعونها، ولا يؤاكلونها كما صرحت به رواية مسلم. وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه هذا الحديث وكما يفيد أيضاً.

١٥٦/٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَزِرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يأمُرني فأتزر فيباشرني وأنا حائض. متفق عليه) أي يلمص بشرته ببشرتي فيما دون الإزار، وليس بصريح بأنه

١٥٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سورها والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه (الحديث ١٦) مطولاً.

١٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: مباشرة الحائض (الحديث ٣٠٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاعتكاف، باب: غسل المعتكف (الحديث ٢٠٣١) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: مباشرة الحائض فوق الإزار (الحديث ١).

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٢.

يستمتع منها، إنما فيه إلصاق البشرة بالبشرة. والاستمتاع فيما بين الركبة والسرة في غير الفرج أجازته البعض وحجته «أصنعوا كل شيء إلا النكاح» ومفهوم هذا الحديث. وقال بعض بكراته. وآخر بتحريمه فالأول أولى للدليل. فأما لو جامع وهي حائض فإنه يأثم إجماعاً ولا يجب عليه شيء. وقيل: تجب عليه الصدقة لما يفيد.

١٥٧/٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَنْ (رَسُولِ اللَّهِ) ^(١) ﷺ - فِي الَّذِي يَأْتِي أَمْرَاتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ - قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَجَّحَ غَيْرُهُمَا وَقَفَهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في الذي يأتي أمراته وهي حائض قال: يتصدق بدينار أو بنصف دينار. رواه الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه) على ابن عباس. الحديث فيه روايات. هذه إحداها وهي التي خرج لرجالها في الصحيح وروايته مع ذلك مضطربة. وقد قال الشافعي: لو كان هذا الحديث ثابتاً لأخذنا به، قال المصنف: الاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتمته كثير جداً. وقد ذهب إلى إيجاب الصدقة الحسن وسعيد لكن قالوا: يعتق رقبة قياساً على من جامع في رمضان. وقال غيرهما: بل يتصدق بدينار أو بنصف دينار. وقال الخطابي: قال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه، وزعموا أن هذا مرسل أو موقوف. وقال ابن عبد البر: حجة من لم يوجب اضطراب هذا الحديث، وأن الذمة على البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل، لا مدفع فيه ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة. قلت: أما من صح له كابن القطان فإنه أمعن النظر في تصحيحه، وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقره ابن دقيق العيد وقواه في كتابه الإلمام، فلا عذر له عن العمل به. وأما من لم يصح عنده كالشافعي وابن عبد البر، فالأصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة.

١٥٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في إتيان الحائض (الحديث ٢٦٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: في كفارة من أتى حائضاً (الحديث ٢١٦٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الكفارة في ذلك (الحديث ٢٤٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: أحكام الاستحاضة (الحديث ١/١٧٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: ما يجب على من أتى حليلة في حال حيضتها بعد علمه بنهي الله عز وجل عن وطئها (الحديث ٢٨٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: كفارة من أتى حائضاً (الحديث ٦٤٠).

(١) في نسخة م: النبي.

١٥٨/١٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ تَصَلِّ وَلَمْ تَصُومْ؟». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أليس إذا حاضت المرأة ولم تصل ولم تصم» متفق عليه في حديث طويل) تمامه فذلك «من نقصان دينها» رواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ «تمكث الليالي ما تصلي وتفطر في شهر رمضان فهو نقصان دينها» وهو إخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة، وكونهما لا يجبان عليه وهو إجماع في أنهما لا يجبان حال الحيض، ويجب قضاء الصوم لأدلة أخرى. وأما كونها لا تدخل المسجد فلحديث «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» وتقدم. وأما أنها لا تقرأ القرآن فلحديث ابن عمر «ولا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» وإن كان فيه مقال. وكذلك لا تمس المصحف لحديث عمرو بن حزم، تقدم وتقدمت شواهد، والأحاديث لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر وإن لم تبلغ درجة التحريم، إذ لا تخلو عن مقال في طرقها، ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم.

١٥٩/١١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا سَرَفَ حِضَّتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: لما جئنا) أي عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه ﷺ (سرف) بالسين المهملة مفتوحة وكسر الراء ففاء، أسم محل منعه من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو محل بين مكة والمدينة (حضت فقال النبي ﷺ: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري». متفق عليه في حديث طويل) فيه صفة حجه ﷺ. وفيه دليل على أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه. وأختلف في علته فقليل: لأن من شرط الطواف الطهارة. وقيل: لكونها

١٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: لا تقضي الحائض الصلاة (الحديث ٣٢١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة (الحديث ٧٩) و (الحديث ٨٠).

١٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: - ٧ - (الحديث ٣٠٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز لإفراد الحج والتمتع والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه (الحديث ١٣٦).

ممنوعة من دخول المسجد. وأما ركعتا الطواف فقد علم أنهما لا يصحان منها، إذ هما مرتبتان على الطواف والطهارة.

١٦٠/١٢ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ، وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعَفَهُ.

— (وعن معاذ) بضم الميم فعين مهملة خفيفة آخره ذال معجمة وهو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي أحد من شهد العقبة من الأنصار وشهد بدرًا وغيرها من المشاهد وبعثه ﷺ إلى اليمن قاضياً ومعلماً وجعل إليه قبض الصدقات من العمال باليمن، وكان من أجلاء الصحابة وعلمائهم. استعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة، فمات في طاعون عمواس سنة ثمان عشرين. وقيل: سبع عشرة وله ثمان وثلاثون سنة. (أنه سأل النبي ﷺ ما يحل للرجل من أمراته وهي حائض؟ قال: «ما فوق الإزار» رواه أبو داود وضعفه) وقال: ليس بالقوي. والحديث دليل على تحريم مباشرة محل الإزار، وهو ما بين السرة والركبة. والحديث قد عارضه حديث: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» تقدم وهو أصح من هذا، فهو أرجح منه ولو ضمه المصنف إليه لكان أولى. وتقدم الكلام فيه وفي حديث عائشة: «كان يأمرني فأتزر».

١٦١/١٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ نِفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ. إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ.

١٦٢/١٤ - وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقِضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٦٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يصيب منها ما دون الجماع (الحديث ٢٦٧).
١٦١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في وقت النفساء (الحديث ٣١١) و (الحديث ٣١٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: (ما جاء في كم تمكث المرأة) (الحديث ٢٥٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: النفساء كم تجلس (الحديث ٦٤٨)، وأخرجه أحمد: ١٣٢/٣.

١٦٢ - أخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: لا تقضي النفساء والحائض صلاة أيام الحيض والنفاس (الحديث ١/١٧٥).

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله ﷺ بعد نفاسها أربعين يوماً. رواه الخمسة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وفي لفظ ولم يأمرها ﷺ بقضاء صلاة النفاس. وصححه الحاكم) وضعفه جماعة، لكن قال النووي: قول جماعة من مصنفي الفقهاء: إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم. وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أنس أن رسول الله ﷺ: «وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك» وللحاكم من حديث عثمان بن أبي العاص: «وقت رسول الله ﷺ للنساء في نفاسهن أربعين يوماً» فهذه الأحاديث يعضد بعضها بعضاً، وتدل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه يستمر أربعين يوماً تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وإن لم يصرح به الحديث، فقد أفيد من غيره. وأفاد حديث أنس أنها إذا رأت الطهر قبل ذلك طهرت وأنه لا حد لأقله.

٢- كتاب الصلاة

١ - باب : المواقيت

الصلاة لغة الدعاء، سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتغالها عليه. (والمواقيت) جمع ميقات، والمراد به الوقت الذي عينه الله لأداء هذه العبادة، وهو القدر المحدود للفعل من الزمان.

١ / ١٦٣ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ يَحْضُرْ (وَقْتُ الْعَصْرِ)^(١)، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: وقت الظهر إذا زالت الشمس) أي مالت إلى جهة المغرب وهو الدلوك الذي أراده تعالى بقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(٢) (وكان ظل الرجل كطوله) أي ويستمر وقتها حتى يصير ظل كل شيء مثله، فهذا تعريف لأول وقت الظهر وآخره. فقوله: «وكان» عطف على زالت كما قررناه، أي ويستمر وقت الظهر إلى صيرورة ظل الرجل مثله (ما لم يحضر) وقت (العصر). وحضوره بمصير ظل كل شيء مثله كما يفيد مفهوم هذا وصريح غيره. (ووقت العصر) يستمر (ما لم تصفر الشمس) وقد عين آخره في غيره بمصير ظل الشيء مثليه. (ووقت صلاة المغرب). من عند سقوط قرص الشمس ويستمر (ما لم يغيب الشفق) الأحمر. وتفسيره

١٦٣ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس وبيان قدر القراءة فيها (الحديث ٦١٢).

(١) في نسخة م: نبي الله.

(٢) سورة: الإسراء، الآية: ٧٨.

(٢) في نسخة م: العصر.

بالحمرة سيأتي نصاً (ووقت صلاة العشاء) من غيبوبة الشفق، ويستمر (إلى نصف الليل الأوسط) المراد به الأول، (ووقت صلاة الصبح) أوله (من طلوع الفجر) ويستمر (ما لم تطلع الشمس. رواه مسلم) تمامه في مسلم: «إذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة، فإنها تطلع بين قرني الشيطان» الحديث أفاد تعيين أكثر الأوقات الخمسة أولاً وآخرأً، فأول وقت الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشيء مثله. وظل الرجل في الحديث تمثيلاً. وإذا صار كذلك فهو أول العصر، ولكنه يشاركه الظهر في قدر ما يتسع لأربع ركعات، فإنه يكون وقتاً لهما كما يفيد حديث جبريل، فإنه صلى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم الأول بعد الزوال، وصلى به العصر عند مصير ظل الشيء مثله. وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عند مصير ظل الشيء مثله، في الوقت الذي صلى فيه العصر اليوم الأول. فدل على أن ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر، وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف. فمن أثبتته فحجته ما سمعته ومن نفاه تأول قوله «وصلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله»، بأن معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعيد. ثم يستمر وقت العصر إلى اصفرار الشمس وبعد الاصفرار ليس بوقت للأداء، بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة. وقيل: بل أداء إلى بقية تسع ركعة لحديث: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أدرك العصر». وأول وقت المغرب إذا وجبت الشمس أي غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما. وفي لفظ: «إذا غربت» وآخره ما لم يغيب الشفق. وفيه دليل على اتساع وقت المغرب، وعارضة حديث جبريل، فإنه صلى به ﷺ المغرب في وقت واحد في اليومين، وذلك بعد غروب الشمس، والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتتهما في ذلك، ولأن أحاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة، فإنها في المدينة وإمامة جبريل في مكة فهي زيادة تفضل الله بها. وقيل: إن حديث جبريل دال على أنه لا وقت لها إلا الذي صلى فيه. وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر إلى نصف الليل، وقد ثبت في الحديث التحديد لآخره بثلاث الليل، لكن أحاديث النصف صحيحة فيجب العمل بها، وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر، ويستمر إلى طلوع الشمس. فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول كل وقت من الخمسة وآخره. وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولاً وآخرأً، وهل يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لإداء العصر والعشاء أو لا؟ هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لهما، ولكن حديث «من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك العصر» فإنه يدل على أن بعد الاصفرار وقتاً للعصر، وإن كان في لفظ «أدرك» ما يشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه. وورد في الفجر مثله وسيأتي ولم يرد مثله في العشاء، ولكنه ورد في مسلم «ليس في النوم تفريط على من يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة

الأخرى» فإنه دليل على امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى، إلا أنه مخصوص بالفجر، فإن آخر وقتها طلوع الشمس وليس بوقت للتي بعدها، وبصلاة العشاء فإن آخره نصف الليل وليس وقتاً للتي بعدها. وقد قسم الوقت إلى اختياري وأضطراري ولم يقم دليل ناهض على غير ما سمعت. وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سميناها اليواقيت في المواقيت.

١٦٤/٢ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَصْرِ: «وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ نَقِيَّةٌ».

— (وله) أي لمسلم (من حديث بريدة) بضم الموحدة فراء فمثناة تحتية فдал مهمة فتاء تأنيث، هو أبو عبد الله، أو أبو سهل، أو أبو الحصيب بريدة بن الحصيب بضم الحاء المهمة فصاد مهمة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فموحدة الأسلمي. أسلم قبل بدر ولم يشهدا وبائع بيعة الرضوان، سكن المدينة، ثم تحول إلى البصرة، ثم خرج إلى خراسان غازياً فمات بمرور زمن يزيد بن معاوية سنة اثنتين، أو ثلاث وستين. (في العصر) أي في بيان وقتها (والشمس بيضاء نقية) بالنون والقاف ومثناة تحتية مشددة أي لم يدخلها شيء من الصفرة.

١٦٥/٣ - وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ».

— (ومن حديث أبي موسى) أي ولمسلم من حديث أبي موسى، وهو عبد الله بن قيس الأشعري، أسلم قديماً بمكة وهاجر إلى الحبشة. وقيل: رجع إلى أرضه ثم وصل إلى المدينة مع وصول مهاجري الحبشة، ولاه عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة عشرين، فأفتتح أبو موسى الأهواز ولم يزل على البصرة إلى صدر خلافة عثمان فعزله، فانتقل إلى الكوفة وأقام بها، ثم أقره عثمان عاملاً على الكوفة إلى أن قتل عثمان، ثم انتقل بعد أمر التحكيم إلى مكة، ولم يزل بها حتى مات سنة خمسين. وقيل: بعدها وله نيف وستون سنة. (والشمس مرتفعة) أي وصلى العصر وهي مرتفعة لم تمل إلى الغروب. وفي الأحاديث ما يدل على المسارعة بالعصر، وأصرح الأحاديث في تحديد أول وقتها حديث جبريل «أنه صلاها بالنبي ﷺ وظل الرجل مثله» وغيره من الأحاديث كحديث بريدة وحديث أبي موسى محمولة عليه.

١٦٤ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس (الحديث ١٧٧).

١٦٥ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس (الحديث ١٧٨).

١٦٦/٤ - وَعَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي برزة) بفتح الموحدة وسكون الراء فزاي فهاء، أسمه فضلة بفتح النون فضاء ساكنة معجمة ابن عبيد. وقيل: ابن عبد الله أسلم قديماً وشهد الفتح، ولم يزل يغزو مع رسول الله ﷺ حتى توفي ﷺ، فنزل بالبصرة، ثم غزا خراسان، وتوفي بمرو. وقيل: بغيرها سنة ستين. (الأسلمي قال: كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ثم يرجع أحدنا) أي: بعد صلاته (إلى رحله) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وهو مسكنه (في أقصى المدينة) حال من رحله. وقيل: صفة له (والشمس حية) أي: يصل إلى رحله حال كون الشمس حية، أي: بيضاء قوية الأثر حرارة ولونا وإنارة (وكان يستحب أن يؤخر من العشاء) لم يبين إلى متى وكأنه يريد مطلق التأخير، وقد بينه غيره من الأحاديث (وكان يكره النوم قبلها) لثلا يستغرق النائم فيه حتى يخرج اختيار وقتها. (والحديث) التحادث مع الناس (بعدها) فينام عقب تكفير الخطيئة بالصلاة، فتكون خاتمة عمله، ولثلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل، إلا أنه قد ثبت أنه ﷺ كان يسمر مع أبي بكر في أمر المسلمين، (وكان ينفتل) بالفاء فمثناة بعدها فوقية مكسورة، أي يلتفت إلى من خلفه أو ينصرف (من صلاة الغداة) الفجر (حين يعرف الرجل جليسه) أي بضوء الفجر، لأنه كان مسجده ﷺ ليس فيه مصابيح، وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف جليسه، وهو دليل التذكير بها (وكان يقرأ بالسنتين إلى المائة) يريد أنه إذا اختصر قرأ بالسنتين في صلاته في الفجر، وإذا طول فالإلى المائة من الآيات. (متفق عليه) فيه ذكر وقت صلاة العصر والعشاء والفجر من دون تحديد للأوقات، وقد سبق في الذي مضى ما هو أصرح وأشمل.

١٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت العصر (الحديث ٥٤٨) و (الحديث ٥٥١)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب التذكير بالعصر (الحديث ١٩٣) و (الحديث ١٩٤).

١٦٧/٥ - [وَعِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «وَالْعِشَاءُ (أَحْيَانًا يُقَدِّمُهَا، وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُهَا)»^(١): إِذَا رَأَهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ، وَالصُّبْحُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيْهَا بِغَلَسٍ].

— (وعندهما) أي الشيخين المدلول عليهما بقوله: متفق عليه (من حديث جابر. والعشاء أحياناً يقدمها) أول وقتها (وأحياناً يؤخرها) عنه كما فصله قوله: (إذا رآهم) أي الصحابة (اجتمعوا) في أول وقتها (عجل) رفقاً بهم (وإذا رآهم أبطأوا) عن أوله (آخر)، مراعاة لما هو الأرفق بهم. وقد ثبت عنه أنه لولا خوف المشقة عليهم لآخروهم (والصبح كان النبي ﷺ يصلّيها بغلس) الغلس محرّكة ظلمة آخر الليل كما في القاموس، وهو أول الفجر ويأتي ما يعارضه في حديث رافع ابن خديج.

١٦٨/٦ - وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

— (ولمسلم) وحده (من حديث أبي موسى، فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً) وهو كما أفاده الحديث الأول.

١٦٩/٧ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصُرُ مَوَاقِعَ نَبَلِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة فمشتاة تحتية فجيم، ورافع هو أبو عبد الله، ويقال أبو خديج الخزرجي الأنصاري الأوسي من أهل المدينة، تأخر عن بدر لصغر سنه وشهد أحداً وما بعدها، أصابه سهم يوم أحد فقال له

(١) في نسخة م: أحياناً وأحياناً.

١٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا (الحديث ٥٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد. ومواضع الصلاة، باب: استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها... (الحديث ٢٣٣).

١٦٨ - تقدم تخريجه في الحديث رقم ١٦٥.

١٦٩ - أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت العصر (الحديث ٥٤٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما يكره من السمر بعد العشاء (الحديث ٥٩٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأذان، باب: القراءة في الفجر (الحديث ٧٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس وبيان قدر القراءة فيها (الحديث ٦٣٧).

النبي ﷺ: «أنا أشهد لك يوم القيامة» وعاش إلى زمان عبد الملك بن مروان، ثم أنتقضت جراحته فمات سنة ثلاث أو أربع وسبعين، وله ست وثمانون سنة وقيل: زمن يزيد بن معاوية. (قال: كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ فينصرف أحدنا وإنه ليصير مواقع نبلة) بفتح النون وسكون الموحدة وهي السهام العربية لا واحد لها من لفظها. وقيل: واحدتها نبلة كتمر وتمر (متفق عليه) والحديث فيه دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوء باق، وقد كثر الحث على المسارعة بها.

١٧٠/٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ، حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْفَتْهَا لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أعتم) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فمثناة فوقية مفتوحة، يقال أعتم إذا دخل في العتمة، والعتمة محركة ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق كما في القاموس (رسول الله ﷺ ذات ليلة بالعشاء) أي آخر صلاتها (حتى ذهب عامة الليل) كثير منه لا أكثره (ثم خرج فصلى وقال: إنه لوقتها) أي المختار والأفضل (لولا أن أشق على أمتي) أي لأخرتها إليه (رواه مسلم) وهو دليل على أن وقت العشاء ممتد، وأن آخره أفضل، وأنه ﷺ كان يراعي الأخف على الأمة، وأنه ترك الأفضل وقتاً. وهي بخلاف المغرب، فأفضله أوله وكذلك غيره إلا الظهر أيام الحر كما يفيد قوله.

١٧١/٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا اشتد الحر فأدبروا) بهمزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء (بالصلاة) أي صلاة الظهر (فإن شدة الحر من فيح جهنم) بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية فحاء مهملة، أي سعة أنتشارها وتنفسها. (متفق عليه) يقال أبرد إذا دخل في وقت البرد، كأظهر إذا دخل في الظهر، كما يقال أنجد وأتهم إذا بلغ نجداً وتهامة ذلك في الزمان وهذا في المكان. والحديث دليل على وجوب

١٧٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الظهارة، باب: السواك (الحديث ٦١٤).

١٧١ - أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر (الحديث ٥٣٦).

وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: استحباب الإبراد في شدة الحر (الحديث ٦١٥).

الإبراد بالظهر عند شدة الحر، لأنه الأصل في الأمر. وقيل: إنه للاستحباب. وإليه ذهب الجمهور وظاهره عام للمنفرد والجماعة والبلد الحار وغيره، وفيه أقوال غير هذه. وقيل: الإبراد سنة والتعجيل أفضل لعموم أدلة فضيلة أول الوقت: وأجيب بأنها عامة مخصوصة بأحاديث الإبراد، وعورض حديث الإبراد بحديث خباب «شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا» أي لم يزل شكوانا. وهو حديث صحيح رواه مسلم. وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الذي شكوه شدة الرمضاء في الأكف والجباه، وهذه لا تذهب عن الأرض إلا آخر الوقت أو بعد آخره، ولذا قال لهم ﷺ: «صلوا الصلاة لوقتها» كما هو ثابت في رواية خباب هذه بلفظ: «فلم يشكنا وقال: صلوا الصلاة لوقتها» رواها ابن المنذر، فإنه دال على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً عن وقت الإبراد، فلا يعارض حديث الأمر بالإبراد، وتعليل الإبراد بأن شدة الحر من فيح جهنم يعني، وعند شدته يذهب الخشوع الذي هو روح الصلاة وأعظم المطلوب منها. قيل: وإذا كان العلة ذلك فلا يشرع الإبراد في البلاد الباردة. وقال ابن العربي في القبس: ليس في الإبراد تحديد إلا ما ورد في حديث ابن مسعود يعني الذي أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من طريق الأسود عنه «كان قدر صلاة رسول الله ﷺ الظهر في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام». ذكره المصنف في التلخيص. وقد بينا ما فيه وأنه لا يتم به الاستدلال في المواقيت. وقد عرفت أن حديث الإبراد يخص فضيلة صلاة الظهر في أول وقتها بزمان شدة الحر، كما قيل إنه مخصص بالفجر.

١٧٢/١٠ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أصبحوا بالصبح» وفي رواية «أسفروا» (فإنه أعظم لأجوركم. رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وهذا لفظ أبي

١٧٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في وقت الصبح (الحديث ٤٢٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الإسفار بالفجر (الحديث ١٥٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: المواقيت، باب: الإسفار (الحديث ٢٧٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: وقت صلاة الفجر (الحديث ٦٧٢)، وأخرجه أحمد: ١٤٠/٤، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: مواقيت الصلاة (الحديث ١٤٨٩).

داود، وبه احتجبت الحنفية على تأخير الفجر إلى الإسفار. وأجيب عنه بأن استمرار صلاته ﷺ بغلس، وبما أخرج أبو داود من حديث أنس «أنه ﷺ أسفر بالصبح مرة، ثم كانت صلاته بعد بغلس حتى مات» - يشعر بأن المراءد بأصبحوا غير ظاهره فقيل: المراءد به تحقق طلوع الفجر وأن أعظم ليس للتفضيل. وقيل المراءد به إطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها مسفراً. وقيل: المراءد به اللبالي المقمرة، فإنه لا يتضح أول الفجر معها لغلبة نور القمر لنوره، أو أنه ﷺ فعله مرة واحدة لعذر، ثم استمر على خلافه كما يفيد حديث أنس. وأما الرد على حديث الإسفار بحديث عائشة عند ابن أبي شيبة وغيره بلفظ «ما صلى النبي ﷺ الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله» فليس بتام، لأن الإسفار ليس آخر وقت صلاة الفجر بل آخره ما يفيد.

١١/١٧٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس) أي وأضاف إليها أخرى بعد طلوعها (فقد أدرك الصبح) ضرورة أنه ليس المراءد من صلى ركعة فقط. والمراءد فقد أدرك صلاته أداء الوقوع ركعة في الوقت (ومن أدرك ركعة من العصر) ففعلها (قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) وإن فعل الثلاث بعد الغروب (متفق عليه) وإنما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراءد الإتيان بالركعة بعد الطلوع، وبالثلاث بعد الغروب للإجماع على أنه ليس المراءد من أتى بركعة فقط من الصلاتين صار مدركاً لهما. وقد ورد في الفجر صريحاً في رواية البيهقي بلفظ «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة». وفي رواية «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى». وفي العصر من حديث أبي هريرة بلفظ «من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس، ثم صلى ما بقي

١٧٣ - أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: من أدرك من الفجر ركعة (الحديث ٥٧٩).

وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (الحديث ٦٠٨).

(١) في نسخة م: رسول الله.

بعد غروبها لم يفته العصر». والمراد من الركعة الإتيان بها بواجباتها من الفاتحة واستكمال الركوع والسجود. وظاهر الأحاديث أن الكل أداء، وأن الإتيان ببعضها قبل خروج الوقت ينسحب حكمه على ما بعد خروجه فضلاً من الله، ثم مفهوم ما ذكر أنه من أدرك دون ركعة لا يكون مدركاً للصلاة إلا أن قوله.

١٧٤/١٢ — وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ، وَقَالَ: «سَجْدَةٌ». بَدَلْ: «رُكْعَةً». ثُمَّ قَالَ: وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ.

— (ولمسلم عن عائشة، رضي الله عنها، نحوه وقال: سجدة بدل ركعة) فإنه ظاهر أن من أدرك سجدة صار مدركاً للصلاة، إلا أن قوله: (ثم قال) أي الراوي: ويحتمل أنه النبي ﷺ (والسجدة إنما هي الركعة) يدفع أن يراد بالسجدة نفسها، لأن هذا التفسير إن كان من كلامه ﷺ فلا إشكال، وإن كان من كلام الراوي فهو أعرف بما روى. وقال الخطابي: المراد بالسجدة الركعة بسجودها وركوعها، والركعة إنما تكون تامة بسجودها، فسميت على هذا المعنى سجدة اهـ، ولو بقيت السجدة على بابها لأفادت أن من أدرك ركعة بإحدى سجديها صار مدركاً، وليس بمراد لورود سائر الأحاديث بلفظ الركعة، فتحمل رواية السجدة عليها، فيبقى مفهوم من أدرك ركعة سالماً عما يعارضه. ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدركاً للصلاة كمن أدرك ركعة، ولا ينافي ذلك ورود من أدرك ركعة، لأن مفهومه غير مراد بدليل «من أدرك سجدة» ويكون الله تعالى قد تفضل فجعل من أدرك سجدة مدركاً كمن أدرك ركعة، ويكون إخباره ﷺ بإدراك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مدركاً للصلاة، فلا يرد أنه قد علم أن من أدرك الركعة، فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى. وأما قوله: (والسجدة إنما هي الركعة، فهو محتمل أنه من كلام الراوي وليس بحجة، وقولهم تفسير الراوي مقدم كلام أغلبي، وإلا فحديث «قرب مبلغ أوعى من سامع» وفي لفظ أفقه يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم. ثم ظاهر الحديث أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكره الصلاة في حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وإن كانا وقتي كراهة، ولكن في حق المتنفل فقط وهو الذي أفاده قوله.

الأوقات المنهي عنها

١٧٥/١٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ».

— (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا صلاة) أي نافلة (بعد الصبح)، أي صلاته أو زمانه (حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر)، أي صلاته أو وقته (حتى تغيب الشمس. متفق عليه. ولفظ مسلم لا صلاة بعد صلاة الفجر) فعبئت المراد من قوله بعد الفجر، فإنه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية «لا صلاة بعد العصر» نسبها ابن الأثير إلى الشيخين وفي رواية «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» ستأتي. فالنفي قد توجه إلى ما بعد فعل صلاة الفجر وفعل صلاة العصر، ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا نافلته فقط. وأما بعد دخول العصر، فالظاهر إباحة النافلة مطلقاً ما لم يصل العصر، وهذا نفي للصلاة الشرعية وهو في معنى النهي والأصل فيه التحريم، فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين مطلقاً. والقول: بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلاً وما لا سبب لها لا تجوز قد بينا أنه لا دليل عليه في حواشي شرح العمدة، وأما صلاته ﷺ ركعتين بعد صلاة العصر في منزله كما أخرجه البخاري من حديث عائشة «ما ترك السجدة بعد العصر عندي قط. وفي لفظ: لم يكن يدعها سرّاً ولا علانية» فقد أجيب عنه بأنه ﷺ صلاهما قضاء لنافلة الظهر لما فاتته ثم استمر عليهما، لأنه كان إذا عمل عملاً أثبته، فدل على جواز قضاء الفائتة في وقت الكراهة، وبأنه من خصائصه جواز النفل في ذلك الوقت، كما دل له حديث أبي داود عن عائشة «أنه كان يصلي بعد العصر وينهي عنها، وكان يواصل وينهي عن الوصال». وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا كراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر، لصلاته ﷺ هذه بعد العصر، ولتقريره ﷺ لمن رآه يصلي بعد صلاة الفجر نافلة الفجر، ولكنه يقال: هذان دليلان على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة، لا أنهما دليلان على أنه لا يكره النفل مطلقاً، إذ الأخص لا يدل على رفع الأعم بل يخصه، وهو من تخصيص الأقوال بالأفعال، على أنه يأتي النص على أن

١٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (الحديث ٥٨٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (الحديث ٨٢٧).

من فاتته نافلة الظهر فلا يقضيها بعد العصر، ولأنه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدماً عليه. فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما إذاً النوافل كما تحرم في الأوقات الثلاثة التي أفادها.

١٧٦/١٤ - وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: «حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ».

— (وله) أي لمسلم (عن عقبة) بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة مفتوحة (ابن عامر)، هو أبو حماد، أو أبو عامر عقبة بن عامر الجهني. كان عاملاً لمعاوية على مصر، وتوفي بها سنة ثمان وخمسين، وذكر خليفة أنه قتل يوم النهروان مع علي عليه السلام، وغلظه ابن عبد البر. (ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن مواتنا حين تطلع الشمس بارغة حتى ترتفع) بين قدر ارتفاعها (نقبر) بضم الباء وكسرها (فيهن مواتنا حين تطلع الشمس بارغة حتى ترتفع) بين قدر ارتفاعها الذي عنده تزول الكراهة حديث عمرو بن عبسة بلفظ «ترتفع قيس رمح أو رمحين». وقيس بكسر القاف وسكون المثناة التحتية فسين مهملة، أي قدر أخرجه أبو داود والنسائي. (وحيث يقوم قائم الظهر) في حديث ابن عبسة: «حتى يعدل الرمح ظلّه» (حتى تزول الشمس)، أي تميل عن كبد السماء (وحيث تتضيف) بفتح المثناة الفوقية فمثناة بعدها وفتح الضاد المعجمة وتشديد الياء وفاء، أي تميل (الشمس للغروب)، فهذه ثلاثة أوقات إن أنضافت إلى الأولين كانت خمسة، إلا أن الثلاثة تختص بكراهة أمرين دفن الموتى والصلاة، والوقتان الأولان يختصان بالنهي عن الثاني منهما. وقد ورد تعليل النهي عن هذه الثلاثة في حديث ابن عبسة عند من ذكر «بأن الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصلّي لها الكفار، وبأنه عند قيام قائم الظهر تسجر جهنم وتفتح أبوابها، وبأنها تغرب بين قرني شيطان ويصلّي لها الكفار». ومعنى قوله: «قائم الظهر» قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت به دابته وقتت، والشمس إذا بلغت وسط السماء أبطأت حركة الظل إلى أن تزول، فيتخيل الناظر المتأمل أنها وقفت وهي سائرة. والنهي عن هذه الأوقات الثلاثة عام بلفظه لفرض الصلاة ونقلها. والنهي للتحريم كما عرفت من أنه أصله، وكذا يحرم قبر الموتى فيها، ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث «من نام عن صلاته» الحديث. وفيه «فوقتها حين يذكرها» ففي أي وقت ذكرها أو أستيقظ من نومه أتى بها، وكذا من أدرك ركعة

١٧٦ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (الحديث ٨٢٨).

قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه، بل يجب عليه أداؤها في ذلك الوقت، فيخص النهي بالنوافل دون الفرائض. وقيل: بل يعمهما بدليل أنه ﷺ لما نام في الوادي عن صلاة الفجر، ثم أستيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت، بل أخرها إلى أن خرج الوقت المكروه. وأجيب عنه أولاً: بأنه ﷺ لم يستيقظ هو وأصحابه، إلا حين أصابهم حر الشمس كما ثبت في الحديث، ولا يوقظهم حرها إلا وقد أرتفعت وزال وقت الكراهة. وثانياً بأنه قد بين ﷺ وجه تأخير أدائها عند الاستيقاظ بأنهم في واد حضر فيه الشيطان، فخرج ﷺ عنه وصلى في غيره. وهذا التعليل يشعر بأنه ليس التأخير لأجل وقت الكراهة، لو سلم أنهم أستيقظوا ولم يكن قد خرج الوقت. فتحصل من الأحاديث أنها تحرم النوافل في الأوقات الخمسة، وأنه يجوز أن تقضي النوافل بعد صلاة الفجر وصلاة العصر. أما صلاة العصر، فلما سلف من صلاته ﷺ قاضياً لنافلة الظهر بعد العصر، إن لم نقل إنه خاص به. أما صلاة الفجر فلتقريره لمن صلى نافلة الفجر بعد صلاته، وأنها تصلى الفرائض في أي الأوقات الخمسة لنائم وناس ومؤخر عمداء، وإن كان آتماً بالتأخير، والصلاة أداء في الكل ما لم يخرج وقت العامل فهي قضاء في حقه. ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه الأوقات بجواز النفل فيه الحديث الآتي وهو قوله:

١٧٧/١٥ - وَالْحُكْمُ الثَّانِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ وَزَادَ: «إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

— (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال، والحكم الأول النهي عنها عند طلوع الشمس، إلا أنه تسامح المصنف في تسميته حكماً، فإن الحكم في الثلاثة الأوقات واحد هو النهي عن الصلاة فيها، وإنما هذا الثاني أحد محلات الحكم لا أنه حكم ثان. وفسر الشارح الحكم الثاني بالنهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، كما أفاده حديث أبي سعيد وحديث عقبة، لكن فيه أنه الحكم الأول، لأن الثاني هو النهي عن قبر الأموات، فإنه الثاني في حديث عقبة، وفيه أنه يلزم أن زيادة استثناء يوم الجمعة يعم الثلاثة الأوقات في عدم الكراهة، وليس كذلك اتفاقاً، إنما الخلاف في ساعة الزوال يوم الجمعة (عند الشافعي من حديث أبي هريرة بسند ضعيف وزاد) فيه (إلا يوم الجمعة). والحديث المشار إليه أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد وأبي هريرة قالوا: «كان رسول الله ﷺ ينهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة». وقال: «إنما كان ضعيفاً، لأن فيه إبراهيم بن يحيى وإسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان، ولكنه يشهد له قوله».

١٧٨/١٦ — وَكَذَا لِأَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ.

— (وكذا لأبي داود عن أبي قتادة نحوه) ولفظه «وكره النبي ﷺ الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال: إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة. قال أبو داود: إنه مرسل وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. إلا أنه أيده فعل أصحاب النبي ﷺ، فإنهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة، ولأنه ﷺ حث على التكبير إليها، ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصيص ولا استثناء، ثم أحاديث النهي عامة لكل محل يصل في فيه، إلا أنه قد خصها بمكة قوله.

١٧٩/١٧ — وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية فراء (ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة، وهو أبو محمد جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي النوفلي، كنيته أبو أمية، أسلم قبل الفتح ونزل المدينة، ومات بها سنة أربع أو سبع أو تسع وخمسين، وكان جبير عالماً بأنساب قريش. قيل: إنه أخذ ذلك من أبي بكر. (قال: قال رسول الله ﷺ: يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار. رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان). وأخرجه الشافعي وأحمد والدارقطني وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير أيضاً. وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس. وأخرجه غيرهم وهو دال على أنه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أي ساعة من ساعات الليل والنهار، وقد عارض ما سلف. فالجمهور عملوا بأحاديث النهي ترجيحاً لجانب الكراهة، ولأن أحاديث النهي ثابتة في الصحيحين

١٧٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة (الحديث ١٢٧٦).

١٧٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك (الحج)، باب: الطواف بعد العصر (الحديث ١٨٩٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف (٨٦٨) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: المواقيت، باب: إباحة الصلاة في الساعات كلها (الحديث ٥٨٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: مناسك الحج، باب: إباحة الطواف في كل الأوقات (الحديث ٢٩٢٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت (الحديث ١٢٥٤)، وأخرجه أحمد: ٨٠/٤، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: مواقيت الصلاة (١٥٥٣).

وغيرهما وهي أرجح من غيرها. وذهب الشافعي وغيره إلى العمل بهذا الحديث، قالوا: لأن أحاديث النهي قد دخلها التخصيص بالفائتة، والمنوم عنها، والنافلة التي تقضي، فضعفوا جانب عمومها فتخصص أيضاً بهذا الحديث. ولا تكره النافلة لرواية ابن حبان في صحيحه «يا بني عبد المطلب إن كان لكم من الأمر شيء فلا أعرفن أحداً منكم يمنع من يصلي عند البيت أي ساعة شاء من ليل أو نهار» قال في النجم الوهاج وإذا قلنا بجواز النقل يعني في المسجد الحرام في أوقات الكراهة، فهل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز في جميع بيوت حرم مكة؟ فيه وجهان والصواب أنه يعم جميع الحرم.

١٨٠/١٨ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّقُّ الْحُمْرَةُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ وَقَفَّهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: الشق الحمرة رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة. وغيره وقفه على ابن عمر). وتام الحديث «إذا غاب الشق وجبت الصلاة». وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر مرفوعاً: «وقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حمرة الشق». وقال البيهقي: روي هذا الحديث عن علي وعمر وابن عباس وعيادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح منها شيء. قلت: البحث لغوي والمرجع فيه إلى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة وقح العرب فكلامه حجة وإن كان موقوفاً عليه. وفي القاموس: الشق محركة الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء وإلى قريبها، أو إلى قريب العتمة اهـ. والشافعي يرى أن وقت المغرب عقيب غروب الشمس بما يتسع لخمس ركعات، ومضى قدر الطهارة، وستر العورة، وأذان وإقامة لا غير. وحجته حديث جبريل أنه صلى به ﷺ المغرب في اليومين معاً في وقت واحد عقيب غروب الشمس، قال: فلو كان للمغرب وقت ممتد لآخره إليه، كما أخر الظهر إلى مصير ظل الشيء مثله في اليوم الثاني. وأجيب عنه بأن حديث جبريل متقدم في أول فرض الصلاة بمكة أنفاً، وأحاديث أن آخر وقت المغرب الشق متأخرة واقعة في المدينة أقوالاً وأفعالاً، فالحكم لها وبأنها أصح إسناداً من حديث توقيت جبريل، فهي مقدمة عند التعارض. وأما الجواب بأنها أقوال وخبر جبريل فعل فغير ناهض، فإن خبر جبريل فعل وقول، فإنه قال له ﷺ بعد أن صلى به الأوقات الخمسة: «ما بين هذين الوقتين وقت لك

ولأمتك» نعم لا بينة بين المغرب والعشاء على صلاة جبريل، فيتم الجواب بأنه فعل بالنظر إلى وقت المغرب، والأقوال مقدمة على الأفعال عند التعارض على الأصح. وأما هنا فما ثم تعارض، إنما الأقوال أفادت زيادة في الوقت للمغرب من الله بها. قلت: لا يخفى أنه كان الأولى تقديم هذا الحديث في أول باب الأوقات عقب أول حديث فيه، وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه وأعلم أن هذا القول هو قول الشافعي في الجديد، وقوله القديم أن لها وقتين: أحدهما هذا والثاني يمتد إلى مغيب الشفق. وصححه أئمة من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي وغيرهم. وقد ساق النووي في شرح المذهب الأدلة على امتداده إلى الشفق فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزمًا، لأن الشافعي نص عليه في القديم، وعلق القول به في الإملاء على ثبوته، وقد ثبت الحديث بل أحاديث.

١٨١/١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحْرَمُ الطَّعَامُ وَتَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ - أَيُّ صَلَاةِ الصُّبْحِ - وَتَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ». رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَاهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: الفجر) أي لغة (فجران فجر يحرم الطعام) يريد على الصائم (وتحل فيه الصلاة) أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر (وفجر تحرم فيه الصلاة) أي صلاة الصبح، فسر به لثلاث يتوهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة، والتفسير يحتمل أنه منه ﷺ وهو الأصل، ويحتمل أنه من الراوي. (ويحل فيه الطعام) رواه ابن خزيمة والحاكم وصححاه) لما كان الفجر لغة مشتركاً بين الوقتين، وقد أطلق في بعض أحاديث الأوقات أن أول صلاة الصبح الفجر، بين ﷺ المراد به، وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة، وهي التي أفادها قوله:

١٨٢/٢٠ - وَلِلْحَاكِمِ مِنْ^(١) حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ، وَزَادَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ الطَّعَامُ: «إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَبِيلًا فِي الْأَقْفِ». وَفِي الْآخِرِ: «إِنَّهُ كَذَنْبِ السَّرْحَانِ».

(وللحاكم من حديث جابر نحوه) نحو حديث ابن عباس ولفظه في المستدرک:

١٨١ - أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: ذكر بيان الفجر الذي يجوز صلاة الصبح.. (الحديث ٣٥٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: الفجر فجران (الحديث ١/١٩١).

١٨٢ - أخرجه الحاكم: ٤٢٥/١.

(١) في نسخة م: في.

«الفجر فجران: فأما الفجر الذي يكون كذنب السرحان، فلا يحل الصلاة ويحل الطعام. وأما الذي يذهب مستطيلاً في الأفق، فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام». وقد عرفت معنى قول المصنف: (وزاد في الذي يحرم الطعام أنه يذهب مستطيلاً أي ممتداً في الأفق). وفي رواية للبخاري: «أنه ﷺ مد يده من عن يمينه ويساره». (وفي الآخر) وهو الذي لا تحل فيه الصلاة ولا يحرم فيه الطعام، أي وقال في الآخر (إنه) في صفته (كذنب السرحان) بكسر السين المهملة وسكون الراء فحاء مهملة وهو الذئب، والمراد أنه لا يذهب مستطيلاً ممتداً، بل يرتفع في السماء كالعمود وبينهما ساعة، فإنه يظهر الأول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً بئناً، فهذا فيه بيان وقت الفجر وهو أول وقته. وآخره ما يتسع لركعة كما عرفت، ولما كان لكل وقت بين ﷺ الأفضل منهما في الحديث الآتي وهو:

١٨٣/٢١ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ. وَصَحَّاحُهُ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها رواه الترمذي والحاكم وصحاحه وأصله في الصحيحين) أخرجه البخاري عن ابن مسعود بلفظ «سألت النبي ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة لوقتها» وليس فيه لفظ أول. فالحديث دل على أفضلية الصلاة في أول وقتها على كل عمل من الأعمال، كما هو ظاهر التعريف للأعمال باللام. وقد عورض بحديث «أفضل الأعمال إيمان بالله» ولا يخفي أنه معلوم أن المراد من الأعمال في حديث ابن مسعود ما عدا الإيمان، فإنه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان، فمراده غير الإيمان. قال ابن دقيق العيد: الأعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا تتناول أعمال القلوب، فلا تعارض حديث أبي هريرة «أفضل الأعمال الإيمان بالله عز وجل»، ولكنها قد

١٨٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الوقت الأول من الفضل (الحديث ١٧٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: الفجر الأول لا يحرم الطعام... (الحديث ٤٢٥/١)، وأخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل الصلاة لوقتها (الحديث ٥٢٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل الجهاد والسير (الحديث ٢٧٨٢) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: البر والصلة (الحديث ٥٩٧٠) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، باب: وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً (الحديث ٧٥٣٤) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال (الحديث ٨٥).

وردت أحاديث أخر في أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الأعمال، فهي التي تعارض حديث الباب ظاهراً. وقد أجيب بأنه ﷺ أخبر كل مخاطب بما هو أليق به، وهو به أقوم، وإليه أرغب، ونفعه فيه أكثر. فالشجاع أفضل الأعمال في حقه الجهاد، فإنه أفضل من تخليه للعبادة، والغنى أفضل الأعمال في حقه الصدقة وغير ذلك، أو أن كلمة من مقدرة والمراد من أفضل الأعمال، أو كلمة أفضل لم يرد بها الزيادة، بل الفضل المطلق. وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كان منها في غيره بحديث العشاء، فإنه قال ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأخترتها» يعني إلى النصف أو قريب منه، وبحديث الإصباح أو الإسفار بالفجر، وبأحاديث الإبراد بالظهر. والجواب أن ذلك تخصيص لعموم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاص. وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفرد به علي بن حفص من بين أصحاب شعبة، وأنهم كلهم روه بلفظ على وقتها من دون ذكر أول، فقد أجيب عنه من حيث الرواية، بأن تفرد لا يضرب، فإنه شيخ صدوق من رجال مسلم، ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه. ومن حيث الدراية أن رواية لفظ على وقتها تفيد معنى لفظ أول، لأن كلمة على تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت. ورواية لوقتها باللام تفيد ذلك، لأن المراد لاستقبال وقتها، ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله، فتعين أن المراد لاستقبالكم الأكثر من وقتها، وذلك بالاثنيان بها في أول وقتها ولقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾^(١) ولأنه ﷺ كان دائماً الإتيان بالصلاة في أول وقتها - ولا يفعل إلا الأفضل - إلا لما ذكرناه كالإسفار ونحوه كالعشاء. ولحديث علي عند أبي داود «ثلاث لا تؤخر. ثم ذكر منها الصلاة إذا حضر وقتها». والمراد أن ذلك الأفضل، وإلا فإن تأخيرها بعد حضور وقتها جائز ويدل له أيضاً قوله.

١٨٤/٢٢ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جِدًّا.

— (وعن أبي محذورة) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة بعد الواو راء، وأختلفوا في أسمه على أقوال أصحابها أنه سمرة بن معين بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة التحتية. وقال ابن عبد البر: إنه أتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن أسم أبي محذورة أوس. وأبو محذورة مؤذن النبي ﷺ، أسلم عام الفتح، وأقام

(١) سورة: الأنبياء، الآية: ٩٠.

١٨٤ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: لا صلاة بعد الفجر إلا سجدين ٤١٩/١.

بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة، مات سنة تسع وخمسين. (أن النبي ﷺ قال: أول الوقت) أي للصلاة المفروضة (رضوان الله) أي يحصل بأدائها فيه رضوان الله تعالى عن فاعلها، (وأوسطه رحمة الله) أي يحصل لفاعل الصلاة فيه رحمته، ومعلوم أن رتبة الرضوان أبلغ، (وآخره عفو الله) ولا عفو إلا عن ذنب. (أخرجه الدارقطني بسند ضعيف)، لأنه من رواية يعقوب بن الوليد المدني. قال أحمد: كان من الكذابين الكبار. وكذبه ابن معين، وتركه النسائي، ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي القاضي. وفي الشرح أن في إسناده إبراهيم بن زكريا البجلي وهو متهم، ولذا قال المصنف: (جداً) مؤكداً لضعفه وقدمنا إعراب جداً، ولا يقال إنه يشهد له قوله.

٢٣/١٨٥ — وَلِلْتَرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، دُونَ الْأَوْسَطِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضاً.

— (وللترمذي من حديث ابن عمر نحوه) في ذكر أول الوقت وآخره (دون الأوسط وهو ضعيف أيضاً) لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضاً وفيه ما سمعت، وإنما قلنا لا يصح شاهداً، لأن الشاهد والمشهود له. فيهما من قال الأئمة إنه كذاب فكيف يكون شاهداً أو مشهوداً له؟ وفي الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة، وفيه عن علي عليه السلام من رواية موسى بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي. قال البيهقي: إسناده فيما أظن أصح ما روي في هذا الباب مع أنه معلول، فإن المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً، قال الحاكم: لا أعرف فيه حديثاً يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة، وإنما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً. قلت: إذا صح هذا الموقوف فله حكم الرفع، لأنه لا يقال في الفضائل بالرأي وفيه احتمال، ولكن هذه الأحاديث وإن لم تصح فالمحافظة منه ﷺ على الصلاة أول الوقت دالة على أفضليته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها.

٢٤/١٨٦ — وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ. وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ».

١٨٥ - أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الوقت الأول من الفضل (الحديث ١٧٢).

١٨٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة بعد الفجر إلا سجدة» أي ركعتي الفجر كما يفسره ما بعده (أخرجه الخمسة إلا النسائي). وأخرجه أحمد والدارقطني. قال الترمذي: غريب لا يعرف إلا من حديث قدامة بن موسى. والحديث دليل على تحريم النافلة بعد طلوع الفجر قبل صلاته إلا سنة الفجر، وذلك أنه وإن كان لفظه نفيًا فهو في معنى النهي، وأصل النهي التحريم. قال الترمذي: أجمع أهل العلم على كراهة أن يصلي الرجل بعد الفجر إلا ركعتي الفجر. قال المصنف: دعوى الترمذي الإجماع عجيب، فإن الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره. وقال الحسن البصري: لا بأس بها. وكان مالك يرى أن يفعل من فاتته الصلاة في الليل. والمراد ببعد الفجر بعد طلوعه كما دل له قوله: (وفي رواية عبد الرزاق)، أي عن ابن عمر (لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر) وكما يدل له قوله.

٢٥/١٨٧ — وَمِثْلُهُ لِلدَّارِقُطِيِّ، عَنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

— (ومثله للدارقطني عن عمرو بن العاص) فإنهما فسرا المراد ببعد الفجر، وهذا وقت سادس من الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، وقد عرفت الخمسة الأوقات مما مضى، إلا أنه قد عارض النهي عن الصلاة بعد العصر الذي هو أحد الستة الأوقات.

٢٦/١٨٨ — وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ بَيْتِي، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «شُغِلْتُ عَنْ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ». فَقُلْتُ: أَتَقْضِيهِمَا إِذَا فَاتَتَا؟ قَالَ: «لَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين فسألته في سؤالها ما يدل على أنه ﷺ لم يصلهما قبل ذلك عندها، أو أنها قد كانت علمت بالنهي فاستنكرت مخالفة الفعل له. فقال: (شغلت عن ركعتين بعد الظهر). قد بين الشاغل له ﷺ أنه «أتاه ناس من عبد القيس» وفي رواية عن ابن عباس عند

(الحديث ١٢٧٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين (الحديث ٤١٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر (الحديث ١٢٥٠)، وأخرجه أحمد: ١٠٤/٢، وأخرجه عبد الرزاق: ٥٣/٣.

١٨٧ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: لا صلاة بعد الفجر إلا سجدة ٤١٩/١.

١٨٨ - أخرجه أحمد: ٣١٥/٦.

الترمذي أنه ﷺ أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر (فصليتهما الآن) أي قضاءً عن ذلك، وقد فهمت أم سلمة أنهما قضاء فلذا قالت: (قلت: أفنقضيهما إذا فاتتا؟) أي كما قضيتهما في هذا الوقت (قال: لا)، أي لا تقضوهما في هذا الوقت بقرينة السياق وإن كان النفي غير مفيد (أخرجه أحمد) إلا أنه سكت عليه المصنف هنا، وقال بعد سياقه له في فتح الباري: إنها رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة، ولم يبين هنالك وجه ضعفها، وما كان يحسن منه أن يسكت هنا عما قيل فيه. والحديث دليل على ما سلف من أن القضاء في ذلك الوقت كان من خصائصه ﷺ. وقد دل على هذا حديث عائشة «أنه ﷺ كان يصلي بعد العصر وينهى عنها، ويواصل وينهى عن الوصول». أخرجه أبو داود، ولكن قال البيهقي: الذي اختص به ﷺ المداومة على الركعتين بعد العصر لا أصل القضاء أهـ. ولا يخفى أن حديث أم سلمة المذكور يرد هذا القول، ويدل على أن القضاء خاص به أيضاً، وهذا الذي أخرجه أبو داود وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله.

٢٧/١٨٩ - وَلَإِبِي دَاوُدَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا بِمَعْنَاهُ.

— (ولأبي داود عن عائشة رضي الله عنها بمعناه) تقدم الكلام فيه.

٢ - باب: الأذان

الأذان لغة: الإعلام. قال الله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١)، وشرعاً: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة. وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة، ووردت أحاديث تدل على أنه شرع بمكة والصحيح الأول.

١/١٩٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ: طَافَ بِي - وَأَنَا نَائِمٌ - رَجُلٌ، فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَرَ الْأَذَانَ - بِتَرْجِيْعِ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ تَرْجِيْعٍ، وَالْإِقَامَةَ فُرَادَى، إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ - قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ». الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ خُرَيْمَةَ.

١٨٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة بعد العصر (الحديث ١٢٧٣).

(١) سورة: التوبة، الآية: ٣.

١٩٠ - أخرجه أحمد: ٤٣/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: كيف الأذان (الحديث ٥٠٠) و (الحديث ٥٠١) و (الحديث ٥٠٣) و (الحديث ٥٠٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الترجيع في الأذان (الحديث ١٩١) مختصراً، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: الترجيع في الأذان (الحديث ٣٧٧).

— (عن عبد الله بن زيد) هو أبو محمد عبد الله بن زيد (ابن عبد ربه) الأنصاري الخزرجي، شهد عبد الله العقبة وبدراً والمشاهد بعدها، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين .

(قال : طاف بي وأنا نائم رجل) وللحديث سبب وهو ما في الروايات أنه «لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يجمعهم لها فقالوا: لو اتخذنا ناقوساً فقال رسول الله ﷺ: ذلك للنصارى، فقالوا: لو اتخذنا بوقاً قال: ذلك لليهود، فقالوا: لو رفعنا ناراً، قال: ذلك للمجوس . فأفترقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي ﷺ فقال: طاف بي . الحديث . وفي سنن أبي داود «فطاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت: يا عبد الله أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ قلت: ندعوه إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ قلت: بلى» (فقال: تقول الله أكبر فذكر الأذان) أي إلى آخره (بتربيع التكبير) تكريره أربعاً، ويأتي ما عاضده وما عارضه (بغير ترجيع) أي في الشهادتين . قال في شرح مسلم: هو العود إلى الشهادتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخفض الصوت ويأتي قريباً (والإقامة فرادى) لا تكرير في شيء من ألفاظها (إلا قد قامت الصلاة)، فإنها تكرر . (قال: فلما أصبحت أثبت رسول الله ﷺ فقال: إنها لرؤيا حق .

الحديث أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة) . الحديث دليل على مشروعية الأذان للصلاة دعاء للغائبين ليحضروا إليها، ولذا أهتم ﷺ في النظر في أمر يجمعهم للصلاة، وهو إعلام بدخول وقتها أيضاً . واختلف العلماء في وجوبه، ولا شك أنه من شعار أهل الإسلام، ومن محاسن ما شرعه الله . وأما وجوبه فالأدلة فيه محتملة وتأتي وكمية ألفاظه قد اختلف فيها . وهذا الحديث دل على أنه يكبر في أوله أربع مرات، وقد اختلفت الرواية فوردت بالثنائية في حديث أبي محذورة في بعض رواياته، وفي بعضها بالتربيع أيضاً، فذهب الأكثر إلى العمل بالتربيع لشهرة روايته، ولأنها زيادة عدل فهي مقبولة . ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع، وقد اختلف في ذلك، فمن قال: إنه غير مشروع عمل بهذه الرواية، ومن قال: إنه مشروع عمل بحديث أبي محذورة وسيأتي . ودل على أن الإقامة تفرد ألفاظها إلا لفظ الإقامة فإنه يكررها . وظاهر الحديث أنه يفرد التكبير في أولها، ولكن الجمهور على أن التكبير في أولها يكرر مرتين، قالوا: ولكنه بالنظر إلى تكريره في الأذان أربعاً كأنه غير مكرر فيها، وكذلك يكرر في آخرها، ويكرر لفظ الإقامة وتفرد بقية الألفاظ . وقد أخرج البخاري حديث أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة» وسيأتي . وقد استدلل به من قال: الأذان في كل كلماته مثني مثني والإقامة ألفاظها مفردة إلا قد قامت الصلاة . وقد أجاب أهل التريبع بأن هذه الرواية صحيحة دالة على ما ذكر، لكن رواية التريبع قد صحت بلا مرية، وهي زيادة من عدل

مقبولة. فالقائل بتربيع التكبير أول الأذان قد عمل بالحديثين، ويأتي أن رواية يشفع الأذان لا تدل على عدم التربيع للتكبير. هذا ولا يخفى أن لفظ كلمة التوحيد في آخر الأذان والإقامة مفردة بالاتفاق، فهو خارج عن الحكم بالأمر يشفع الأذان قال العلماء: والحكمة في تكرير الأذان وإفراد ألفاظ الإقامة هي أن الأذان لإعلام الغائبين، فأحتيج إلى التكرير، ولذا يشرع فيه رفع الصوت، وأن يكون على محل مرتفع بخلاف الإقامة، فإنها لإعلام الحاضرين فلا حاجة إلى تكرير ألفاظها، ولذا شرع فيها خفض الصوت والحد، وإنما كررت جملة قد قامت الصلاة لأنها مقصود الإقامة. (وزاد أحمد في آخره) ظاهره في حديث عبد الله بن زيد.

١٩١/٢ - وَزَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ قِصَّةَ قَوْلِ بِلَالٍ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».

— (قصة قول بلال في أذان الفجر: الصلاة خير من النوم) روى الترمذي وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال: قال لي رسول الله ﷺ: «لا تتوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر» إلا أن فيه ضعيفاً وفيه انقطاع أيضاً، وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته. ويقال: التثويب مرتين كما في سنن أبي داود وليس «الصلاة خير من النوم» في حديث عبد الله بن زيد كما توهمه عبارة المصنف، حيث قال في آخره: وإنما يريد أن أحمد ساق رواية عبد الله بن زيد، ثم وصل بها رواية بلال.

١٩٢/٣ - وَلِابْنِ خُزَيْمَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْفَجْرِ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».

— (ولابن خزيمة عن أنس، رضي الله عنه، قال من السنة) أي طريقة النبي ﷺ (إذا قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح). الفلاح هو الفوز والبقاء، أي هلموا إلى سبب ذلك (قال: الصلاة خير من النوم) وصححه ابن السكن. وفي رواية النسائي «الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح» وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات. قال ابن رسلان: وصحح هذه الرواية ابن خزيمة قال: فشرعية التثويب إنما هي

في الأذان الأول للفجر، لأنه لا لإيقاظ النائم. وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت ودعاء إلى الصلاة. ولفظ النسائي في سننه الكبرى من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي محذورة قال: «كنت أؤذن لرسول الله ﷺ، فكنت أقول في أذان الفجر الأول حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم». قال ابن حزم: وإسناده صحيح اهـ. من تخريج الزركشي لأحاديث الرافعي. ومثل ذلك في سنن البيهقي الكبرى من حديث أبي محذورة «أنه كان يثوب في الأذان الأول من الصبح بأمره ﷺ». قلت: وعلى هذا ليس الصلاة خير من النوم من ألفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة والإخبار بدخول وقتها، بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ النائم، فهو كالألفاظ التسبيح الأخير الذي اعتاده الناس في هذه الأعصار المتأخرة عوضاً عن الأذان الأول. وإذا عرفت هذا هان عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدل في الثوب، هل هو من ألفاظ الأذان أو لا؟ وهل هو بدعة أو لا؟ ثم المراد من معناه: اليقظة للصلاة خير من النوم، أي الراحة التي يعتاضونها في الآجل خير من النوم. ولنا كلام في هذه الكلمة أودعناه رسالة لطيفة.

١٩٣/٤ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ، فَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَكِنْ ذَكَرَ^(١) التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ. وَرَوَاهُ الْخَمْسَةُ، فَذَكَرُوهُ مُرَبَّعًا.

— (وعن أبي محذورة) تقدم ضبطه وبيان حاله (أن النبي ﷺ علمه الأذان) أي ألفاه ﷺ عليه بنفسه في قصة حاصلها «أنه خرج أبو محذورة بعد الفتح إلى حنين هو وتسعة من أهل مكة، فلما سمعوا الأذان أذنوا أستهزاءً بالمؤمنين فقال ﷺ: قد سمعت في هؤلاء تأذين إنسان حسن الصوت، فأرسل إلينا فأذنوا رجلاً رجلاً وكنت آخرهم، فقال حين أذنت:

١٩٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: صفة الأذان (الحديث ٣٧٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: كيف الأذان (الحديث ٥٠٠) و (الحديث ٥٠١) و (الحديث ٥٠٢) و (الحديث ٥٠٣) و (الحديث ٥٠٤) و (الحديث ٥٠٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الترجيع في الأذان (الحديث ١٩١) و (الحديث ١٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأذان، باب: كم الأذان من كلمة (الحديث ٦٢٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: كيف الأذان (الحديث ٦٣١) مطولاً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأذان والسنة فيها، باب: الترجيع في الأذان (الحديث ٧٠٨) مطولاً و (٧٠٩).

(١) في نسخة م: ذَكَرَ.

تعال، فأجلسني بين يديه، فمسح على ناصيتي وبرك على ثلاث مرات ثم قال: «أذهب فأذن عند المسجد الحرام، فقلت: يا رسول الله فعلمني» الحديث. (فذكر فيه الترجيع) أي في الشهادتين. ولفظه عند أبي داود: «ثم تقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك» قيل: المراد أن يسمع من بقره. قيل: والحكمة في ذلك أن يأتي بهما أولاً بتدبر وإخلاص، ولا يتأني كمال ذلك إلا مع خفض الصوت. قال: «ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله» فهذا هو الترجيع الذي ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع لهذا الحديث الصحيح، وهو زيادة على حديث عبد الله بن زيد، وزيادة العدل مقبولة. وإلى عدم القول به ذهب الهادي وأبو حنيفة وآخرون عملاً منهم بحديث عبد الله بن زيد الذي تقدم. (أخرجه مسلم ولكن ذكر التكبير في أوله مرتين فقط) لا كما ذكره عبد الله بن زيد أنفأً، وبهذه الرواية عملت الهادي ومالك وغيرهم. (ورواه) أي حديث أبي محذورة هذا (الخمس) هم أهل السنن الأربعة وأحمد، (فذكروه) أي التكبير في أول الأذان (مربعاً) كروايات حديث عبد الله بن زيد. قال ابن عبد البر في الاستذكار: التكبير أربع مرات في أول الأذان محفوظ من رواية الثقات من حديث أبي محذورة ومن حديث عبد الله بن زيد، وهي زيادة يجب قبولها. وأعلم أن ابن تيمية في المنتقى نسب التربع في حديث أبي محذورة إلى رواية مسلم والمصنف لم ينسبه إليه، بل نسبه إلى رواية الخمسة، فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النووي: إن أكثر أصوله فيها التكبير مرتين في أوله. وقال القاضي عياض: إن في بعض طرق الفارسي لصحيح مسلم ذكر التكبير أربع مرات في أوله، وبه تعرف أن المصنف اعتبر أكثر الروايات. وابن تيمية أعتمد بعض طرقه، فلا يتوهم المنافاة بين كلام المصنف وابن تيمية..

١٩٤/٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ شَفْعاً^(١)، وَيُوتَرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ» يَغْنِي: إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ الْإِسْتِنَاءَ.

١٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الإقامة واحدة إلا قوله: «قد قامت الصلاة» (الحديث ٦٠٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (الحديث ٢) و (الحديث ٣) و (الحديث ٤) و (الحديث ٥).

(١) شفعاً: أي مثنى مثنى أو أربعاً أربعاً. وهي زيادة في الأصل.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: أمر) بضم الهمزة مبني لما لم يسم بني كذلك للعلم بالفاعل، فإنه لا يأمر في الأصول الشرعية إلا النبي ﷺ، ويدل له الحديث الآتي قريباً. (بلال) نائب الفاعل (أن يشفع) بفتح أوله (الأذان) يأتي بكلماته (شفعاً)، أي مثني مثني أو أربعاً أربعاً، فالكل يصدق عليه أنه شفع، وهذا إجمال بينه حديث عبد الله بن زيد وأبي محذورة، فشفع التكبير أن يأتي به أربعاً أربعاً، وشفع غيره أن يأتي به مرتين مرتين، وهذا بالنظر إلى الأكثر، وإلا فإن كلمة التهليل في آخره مرة واحدة اتفاقاً. (ويوتر الإقامة) يفرد ألفاظها (إلا الإقامة) بين المراد بها بقوله: (يعني قد قامت الصلاة) فإنه بشرع أن يأتي بها مرتين ولا يوترها (متفق عليه ولم يذكر مسلم الاستثناء). أعني قوله: إلا الإقامة فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال: الأول للهادوية فقالوا: تشرع ثنية ألفاظ الإقامة كلها لحديث «إن بلالاً كان يشني الأذان والإقامة». رواه عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي، إلا أنه قد ادعى فيه الحاكم الانقطاع، وله طرق فيها ضعف. وبالجمله لا تعارض رواية التربع في التكبير رواية الأفراد في الإقامة لصحتها، فلا يقال إن الثنية في ألفاظ الإقامة زيادة عدل فيجب قبولها، لأنك قد عرفت أنها لم تصح. والثاني لمالك فقال: تفرد ألفاظ الإقامة حتى قد قامت الصلاة. والثالث للجمهور أنها تفرد ألفاظها إلا قد قامت الصلاة، فتكرر عملاً بالأحاديث الثابتة بذلك.

١٩٥/٦ — وَلِلنَّسَائِيِّ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِبَلَالٍ.

— (وللنسائي أمر) أي عن أنس بالبناء للفاعل، وهو (النبي ﷺ بلالاً). وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول المتفق عليه مرفوع، وإن ورد بصيغة البناء للمجهول. قال الخطابي: إسناد ثنية الأذان وإفراد الإقامة أصحابها أي الروايات، وعليه أكثر علماء الأمصار، وجرى العمل به في الحرمين، والحجاز، والشام، واليمن وديار مصر، ونواحي الغرب إلى أقصى حجر من بلاد الإسلام، ثم عد من قاله من الائمة. قلت: وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب، وإلا فقد عرفت مذهب الهاديوية وهم سكان غالب اليمن، وما أحسن ما قاله بعض المتأخرين - وقد ذكر الخلاف في ألفاظ الأذان هل هو مثني أو أربع؟ أي التكبير في أوله - وهل فيه ترجيح الشهادتين أو لا؟ والخلاف في الإقامة ما لفظه: هذه المسألة من غرائب الوقائع يقل نظيرها في الشريعة بل وفي العادات، وذلك أن هذه الألفاظ في الأذان والإقامة قليلة محصورة معينة يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات في

أعلى مكان، وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن، وهم خير القرون في غرة الإسلام شديد والمحافظة على الفضائل، ومع كله لم يذكر خوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها، ثم جاء الخلاف الشديد في المتأخرين، ثم كل من المتفرقين أدلى بشيء صالح في الجملة وإن تفاوت، وليس بين الروايات تناف لعدم المانع من أن يكون كل سنة كما نقوله. وقد قيل في أمثاله كالألفاظ تشهد وصورة صلاة الخوف.

٧/١٩٦ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ وَاتَّبَعُ فَاهُ، هَهُنَا وَهَهُنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

٨/١٩٧ - وَلِابْنِ مَاجَةَ: «وَجَعَلَ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ».

٩/١٩٨ - وَلِأَبِي دَاوُدَ: «لَوْ عُنِقَهُ، لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَمْ يَسْتَدِرْ». وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

— (وعن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة فمثناة تحتية ساكنة ففاء، هو وهب بن عبد الله. وقيل: ابن مسلم السوائي بضم السين المهملة وتخفيف الواو وهمزة بعد الألف العامري، ترك الكوفة، وكان من صغار الصحابة، توفي رسول الله ﷺ ولم يبلغ الحلم، ولكنه سمع منه، جعله علي على بيت المال، وشهد معه المشاهد كلها، توفي بالكوفة سنة أربع وسبعين. (قال: رأيت بلالاً يؤذن وأتبع فاه) أي أنظر إلى فيه متبعاً (ها هنا) أي يمينه (وها هنا) أي يسرة (وإصبعاه) أي إبهامهما ولم يرد تعيين الإصبعين. وقال النووي: هما المسبجتان (في أذنيه. رواه أحمد والترمذي وصححه لابن ماجه) أي من حديث أبي جحيفة أيضاً، (وجعل إصبعيه في أذنيه. ولأبي داود) من حديثه أيضاً (لوى عنقه لما بلغ حي على الصلاة يميناً وشمالاً)، هو بيان لقوله ها هنا وها هنا (ولم يستدر) بجملة بدنه (وأصله في الصحيحين). الحديث دل على آداب للمؤذن، وهي الالتفات إلى

١٩٦ - أخرجه أحمد: ٣٠٨/٤، ٣٠٩، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان (الحديث ١٩٧) وقال: حديث حسن صحيح.

١٩٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الأذان والسنّة فيها، باب: السنّة في الأذان (الحديث ٧١١).

١٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في المؤذن يستدير في أذانه (الحديث ٥٢٠)، وأخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: هل يتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا، وهل يلتفت في الأذان (الحديث ٦٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ستره المصلي (الحديث ٢٤٩).

جهة اليمين، وإلى جهة الشمال، وقد بين محل ذلك لفظ أبي داود، حيث قال: «لوى عنقه لما بلغ حي على الصلاة» وأصرح منه حديث مسلم بلفظ «فجعلت أتبع فاه ها هنا وها هنا يميناً وشمالاً يقول: حي على الصلاة حي على الفلاح». ففيه بيان الالتفات عند الحيعلتين، ويوب عليه ابن خزيمة بقوله: «انحراف المؤذن عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح بفمه لا ببذنه كله»، قال: وإنما يمكن الانحراف بالفم بانحراف الوجه، ثم ساق من طريق وكيع «فجعل يقول في أذانه هكذا وحرف رأسه يميناً وشمالاً». وأما رواية أن بلالاً استدأر في أذانه فليست بصحيحة، وكذلك رواية أنه ﷺ أمره أن يجعل إصبعيه في أذنيه رواية ضعيفة. وعن أحمد بن حنبل لا يدور إلا إذا كان على منارة قصداً لإسماع أهل الجهتين. وذكر العلماء أن فائدة التفاته أمران: أحدهما أنه أرفع لصوته. وثانيهما أنه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد، أو من كان به صمم أنه يؤذن، وهذا في الأذان. وأما الإقامة فقال الترمذي: إنه أستحسنه الأوزاعي.

١٩٩/١٠ - وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ، فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ». رَوَاهُ أَبُو خُرَيْمَةَ.

— (وعن أبي مخذومة أن النبي ﷺ أعجبه صوته فعلمه الأذان. رواه ابن خزيمة وصححه. وقد قدمنا القصة وأستحسنه ﷺ لصوته، وأمره له بالأذان بمكة. وفيه دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسناً.

٢٠٠/١١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن سمرة، رضي الله عنه، قال: صليت مع رسول الله ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين)، أي بل مرات كثيرة (بغير أذان ولا إقامة)، أي حال كون الصلاة غير مصحوبة بأذان ولا إقامة. (رواه مسلم). فيه دليل على أنه لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة وهو كالإجماع. وقد روي خلاف هذا عن ابن الزبير ومعاوية وعمر بن عبد العزيز قياساً منهم للعيدين على الجمعة، وهو قياس غير صحيح بل فعل ذلك بدعة، إذ لم يؤثر عن الشارع ولا عن خلفائه الراشدين ويزيده تأكيداً قوله.

١٩٩ - أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الأذان والإقامة، باب: الأمر بالأذان للصلاة (الحديث ٣٦٤).

٢٠٠ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة العيدين، باب: صلاة العيدين (الحديث ٤) مطولاً.

١٢/٢٠١ - وَنَحْوُهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ.

— (ونحوه) أي نحو حديث جابر بن سمرة (في المتفق عليه)، أي الذي أئفق على إخراجه الشيخان (عن ابن عباس رضي الله عنه وغيره) من الصحابة. وأما القول بأنه يقال في العيد عوضاً عن الأذان الصلاة جامعة، فلم ترد به سنة في صلاة العيدين. قال في الهدى النبوي: وكان ﷺ إذا أنهى إلى المصلى أخذ في الصلاة، أي صلاة العيد من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة، والسنة أن لا يفعل شيء من ذلك، وبه يعرف أن قوله في الشرح: ويستحب في الدعاء إلى الصلاة في العيدين وغيرهما مما لا يشرع فيه أذان كالجنازة، الصلاة جامعة غير صحيح، إذ لا دليل على الاستحباب، ولو كان مستحباً لما تركه ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده. نعم ثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير ولا يصح فيه القياس، لأن ما وجد سببه في عصره ولم يفعله ففعله بعد عصره بدعة، فلا يصح إثباته بقياس ولا غيره.

١٣/٢٠٢ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، فِي نَوْمِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ -: «ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ، فَصَلَّى النَّبِيُّ (١) ﷺ، كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي قتادة رضي الله عنه - في الحديث الطويل في نومهم عن الصلاة) - أي عن صلاة الفجر وكان عند قفولهم من عزوة خبير. قال ابن عبد البر: هو الصحيح (ثم أذن بلال) أي بأمره ﷺ كما في سنن أبي داود ثم «أمر بلالاً أن ينادي بالصلاة فنادى بها» (فصلى رسول الله ﷺ كما كان يصنع كل يوم. رواه مسلم) فيه دلالة على شرعية التأذين للصلاة الفائتة بنوم ويلحق بها المنسية، لأنه ﷺ جمعهما في الحكم حيث قال: «من نام عن صلاته

٢٠١ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: سنة العيدين لأهل الإسلام (الحديث ٩٥١) بنحوه مختصراً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الأكل يوم النحر (الحديث ٩٥٥) بنحوه مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: الخطبة بعد العيد (الحديث ٩٦٥) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأضحية، باب: الذبح بعد الصلاة (الحديث ٥٥٦٠) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة العيدين، باب: صلاة العيدين (الحديث ٥) بنحوه.

٢٠٢ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضاها (الحديث ٣١١).

(١) في نسخة م: رسول الله.

أو نسيها» الحديث. وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة أنه ﷺ: «أمر بلالاً بالإقامة ولم يذكر الأذان»، وبأنه ﷺ لما فاتته الصلاة يوم الخندق أمر لها بالإقامة ولم يذكر الأذان كما في حديث أبي سعيد عند الشافعي، وهذه لا تعارض رواية أبي قتادة لأنه مثبت، وخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيهما ذكر الأذان بنفي ولا إثبات فلا معارضة، إذ عدم الذكر لا يعارض الذكر.

١٤/٢٠٣ — وَلَهُ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ».

— (وله)، أي لمسلم (عن جابر أن النبي ﷺ أتى المزدلفة) أي منصرفاً عن عرفات (فصلى بها المغرب والعشاء) جمع بينهما (بأذان واحد وإقامتين). وقد روى البخاري من حديث ابن مسعود «أنه صلى أي بالمزدلفة المغرب بأذان وإقامة، والعشاء بأذان وإقامة وقال: رأيت رسول الله ﷺ يفعله» ويعارضهما معاً قوله.

١٥/٢٠٤ — وَلَهُ عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ^(١) بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ». زَادَ أَبُو دَاوُدَ: «لِكُلِّ صَلَاةٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا».

— (وله) أي لمسلم (عن ابن عمر، رضي الله عنه، جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة). وظاهره أنه لا أذان فيهما، وهو صريح في مسلم أن ذلك بالمزدلفة، فإن فيه: قال سعيد بن جبير: أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعاً أي المزدلفة، فإنه أسم لها، وهو بفتح الجيم وسكون الميم، فصلى بها المغرب والعشاء بإقامة واحدة، ثم أنصرف وقال: هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ في هذا المكان. وقد دل على أنه لا أذان بهما، وأنه لا إقامة إلا واحدة للصلاتين. وقد دل قوله: (زاد أبو داود)، أي من حديث ابن عمر (لكل صلاة) أي أنه أقام لكل صلاة، لأنه زاد بعد قوله بإقامة واحدة لكل صلاة، فدل على أن لكل صلاة إقامة. فرواية مسلم تقيد برواية أبي داود هذه (وفي رواية له)، أي

٢٠٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ (الحديث ١٤٧).

٢٠٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة (الحديث ٢٩٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الصلاة بجمع (الحديث ١٩٣٠)

و (الحديث ١٩٣١) و (الحديث ١٩٣٢).

(١) زيادة في الأصل.

لأبي داود عن ابن عمر (ولم يناد في واحدة منهما) وهو صريح في نفي الأذان. وقد تعارضت هذه الروايات، فجابر أثبت أذاناً واحداً وإقامتين، وابن عمر نفى الأذان وأثبت الإقامتين، وحديث ابن مسعود الذي ذكرناه أثبت الأذنين والإقامتين، فإن قلنا: المثبت مقدم على النافي عملنا بخبر ابن مسعود. والشارح رحمه الله قال: يقدم خبر جابر، أي لأنه مثبت للأذان على خبر ابن عمر لأنه ناف له، ولكن نقول: بل نقدم خبر ابن مسعود لأنه أكثر إثباتاً.

١٦/٢٠٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوْا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي، حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي آخِرِهِ إِدْرَاجٌ.

— (وعن ابن عمر وعائشة، رضي الله عنهم، قالوا: قال رسول الله ﷺ: إن بلالاً يؤذن بليل). قد بينت رواية البخاري أن المراد به قبيل الفجر، فإن فيها «ولم يكن بينهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا». وعند الطحاوي بلفظ «إلا أن يصعد هذا وينزل هذا (فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم) وأسمه عمرو (وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت)، أي دخلت في الصباح. (متفق عليه. وفي آخره إدراج)، أي كلام ليس من كلامه ﷺ يريد به قوله: «وكان رجلاً أعمى إلى آخره». ولفظ البخاري هكذا «قال: وكان رجلاً أعمى بزيادة لفظ قال». وبين الشارح فاعل قال أنه ابن عمر. وقيل: الزهري، فهو كلام مدرج من كلام أحد الرجلين. وفي الحديث شرعية الأذان قبل الفجر لا لما شرع له الأذان، فإن الأذان شرع كما سلف للإعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة، وهذا الأذان الذي قبل الفجر قد أخبر ﷺ بوجه شرعيته بقوله: «ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم» رواه الجماعة إلا الترمذي. والقائم هو الذي يصلي صلاة الليل، ورجوعه عوده إلى نومه أو قعوده عن صلاته إذا سمع الأذان، فليس للإعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلاة، وإنما هو كالتسيحة الأخيرة التي تفعل في هذه الأعصار، غايته أنه كان بالفاظ الأذان، وهو مثل النداء الذي أحدثه عثمان في يوم الجمعة لصلاتها، فإنه كان يأمر بالنداء لها في محل يقال له الزوراء ليجتمع الناس للصلاة، وكان

٢٠٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان بعد الفجر (الحديث ٦٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر، وبيان صفة الفجر الذي يتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك (الحديث ١٠٩٢).

ينادي لها بالفاظ الأذان المشروع، ثم جعله الناس من بعده تسبيحاً بالآية والصلاة على النبي ﷺ. فذكر الخلاف في المسألة والاستدلال للمانع وللمجيز لا يلتفت إليه من همه العمل بما ثبت. وفي قوله: «كلوا واشربوا» أي أيها المريدون للصيام «حتى يؤذن ابن أم مكتوم» ما يدل على إباحة ذلك إلى أذانه. وفي قوله: «إنه كان لا يؤذن» أي ابن أم مكتوم «حتى يقال له: أصبحت أصبحت» ما يدل على جواز الأكل والشرب بعد دخول الفجر وبه قال جماعة. ومن منع من ذلك قال: معنى قوله: «أصبحت أصبحت» قاربت الصباح، وأنهم يقولون له ذلك عند آخر جزء من أجزاء الليل، وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر. وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد ويؤذن واحد بعد واحد. وأما أذان اثنين معاً فمنعه قوم وقالوا: أول من أحدثه بنو أمية. وقيل: لا يكره إلا أن يحصل بذلك تشويش. قلت: وفي هذا المآخذ نظر، لأن بلالاً لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت، بل المؤذن لها واحد هو ابن أم مكتوم. وأستدل بالحديث على جواز تقليد المؤذن الأعمى والبصير، وعلى جواز تقليد الواحد، وعلى جواز الأكل والشرب مع الشك في طلوع الفجر، إذ الأصل بقاء الليل، وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا عرفه وإن لم يشاهد الراوي، وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان القصد التعريف به ونحوه، وجواز نسبته إلى أمه إذا اشتهر بذلك.

١٧/٢٠٦ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ بِلَالَ أَدَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ، فَيُنَادِي: «أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَفَهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن بلالاً أذن قبل الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد نام. رواه أبو داود وضعفه) فإنه قال عقب إخرجه: هذا حديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة. وقال المنذري: قال الترمذي: هذا حديث غير محفوظ. وقال علي بن المديني: حديث حماد بن سلمة هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة. وقد أستدل به من قال لا يشرع الأذان قبل الفجر، ولا يخفى أنه لا يقاوم الحديث الذي اتفق عليه الشيخان، ولو ثبت أنه صحيح لتؤول على أنه قبل شرعية الأذان الأول، فإنه كان بلال هو المؤذن الأول الذي أمر ﷺ عبد الله بن زيد أن يلقي عليه ألفاظ الأذان، ثم اتخذ ابن أم مكتوم بعد ذلك مؤذناً مع بلال، فكان بلال يؤذن الأذان الأول لما ذكره ﷺ من فائدة أذانه، ثم إذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم.

١٨/٢٠٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن متفق عليه) فيه شرعية القول لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول على أي حال كان من طهارة وغيرها، ولو جنباً، أو حائضاً، إلا حال الجماع، وحال التخلي لكرهه الذكر فيهما. وأما إذا كان السامع في حال الصلاة ففيه أقوال الأقرب أنه يؤخر الإجابة إلى بعد خروجه منها. والأمر يدل على الوجوب على السامع لا على من رآه فوق المنارة ولم يسمعه أو كان أصم. وقد اختلف في وجوب الإجابة فقال به الحنفية وأهل الظاهر وآخرون. وقال الجمهور: لا يجب، وأستدلوا بأنه ﷺ سمع مؤذناً فلما كبر قال: «على الفطرة»، فلما تشهد قال: «خرجت من النار». أخرجه مسلم. قالوا: فلو كانت لإجابة واجبة لقال ﷺ كما قال المؤذن، فلما لم يقل دل على الأمر في حديث أبي سعيد للاستحباب، وتعقب بأنه ليس في كلام الراوي ما يدل على أنه ﷺ لم يقل كما قال، فيجوز أنه ﷺ قال مثل قوله، ولم ينقله الراوي اكتفاء بالعادة ونقل الزائد. وقوله: «مثل ما يقول» يدل أنه يتبع كل كلمة يسمعه فيقول مثلها. وقد روت أم سلمة أنه ﷺ: «كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت» أخرجه النسائي. فلو لم يجاوبه حتى فرغ من الأذان، استحباب له التدارك إن لم يطل الفصل. وظاهر قوله: «في النداء» أنه يجيب كل مؤذن أذن بعد الأول وإجابة الأول أفضل. قال في الشرح: إلا في الفجر والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان. قلت: يريد الأذان قبل الفجر والأذان قبل حضور الجمعة، ولا يخفى أن الذي قبل الفجر قد صحت مشروعيته، وسماء النبي ﷺ أذاناً في بقوله: «إن بلالاً يؤذن بليل»، فيدخل تحت حديث أبي سعيد. وأما الأذان قبل الجمعة فهو محدث بعد وفاته ﷺ، ولا يسمى أذاناً شرعياً. وليس المراد من المماثلة أن يرفع صوته كالمؤذن، لأن رفعه لصوته لقصد الإعلام بخلاف المصحب، ولا يكفي إمراره الإجابة على خاطره، فإنه ليس بقول. وظاهر حديث أبي سعيد والحديث الآتي وهو.

١٩/٢٠٨ - وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُهُ.

٢٠٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: ما يقول إذا سمع المنادي (الحديث ٦١١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل الله له الوسيلة (الحديث ٣٨٣).

٢٠٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: ما يقول إذا سمع المنادي و (الحديث ٦١٢).

— (وللبخاري عن معاوية مثله) أي مثل حديث أبي سعيد، أن السامع يقول كقول المؤذن في جميع ألفاظه، إلا في الحيعلتين فيقول ما أفاده قوله.

٢٠٩/٢٠ — وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَضْلِ الْقَوْلِ، كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً، سِوَى الْحَيْعَلَتَيْنِ، فَيَقُولُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

— (ولمسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى الحيعلتين) حتى على الصلاة حي على الفلاح، فإنه يخصص ما قبله (فيقول) أي السامع. (لا حول ولا قوة إلا بالله) عند كل واحدة منهما، وهذا المتن هو الذي رواه معاوية كما في البخاري وعمر كما في مسلم، وإنما اختصر المصنف فقال: وللبخاري عن معاوية أي القول كما يقول المؤذن إلى آخر ما ساقه في رواية مسلم عن عمر. إذا عرفت هذا فيقول لها أربع مرات. ولفظه عند مسلم «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر إلى أن قال: فإذا قال: حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله» فيحتمل أنه يريد إذا قال حي على الصلاة حوقل وإذا قالها ثانياً حوقل، ومثله حي على الفلاح فيكن أربعاً، ويحتمل أنها تكفي حوقلة واحدة عند الأولى من الحيعلتين. وقد أخرج النسائي وابن خزيمة حديث معاوية وفيه «يقول ذلك». وقول المصنف «في فضل القول»، لأن آخر الحديث أنه قال: «إذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة» والمصنف يأت بلفظ الحديث بل بمعناه. هذا والحول هو الحركة، أي لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله. وقيل: لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله. وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة على طاعته إلا بمعوته. وحكي هذا عن ابن مسعود مرفوعاً. وأعلم أن هذا الحديث مقيد لإطلاق حديث أبي سعيد الذي فيه «فقولوا مثل ما يقول»، أي فيما عدا الحيعلة. وقيل: يجمع السامع بين الحيعلة والحوقة عملاً بالحديثين والأول أولى، لأنه تخصيص للحديث العام أو تقييد لمطلقه، ولأن المعنى مناسب لإجابة الحيعلة من السامع بالحوقة، فإنه لما دعي إلى ما فيه الفوز والفلاح والنجاة وإصابة الخير، ناسب أن يقول هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفي القيام به إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته، ولأن ألفاظ الأذان ذكر الله، فناسب أن يجيب بها إذ هو ذكر له تعالى. وأما الحيعلة فإنما هي دعاء إلى الصلاة، والذي يدعو إليها هو المؤذن. وأما السامع فإنما عليه الامتثال والإقبال على ما دعي إليه وإجابته في ذكر الله لا فيما عداه، والعمل بالحديثين كما ذكرنا هو الطريقة المعروفة في حمل المطلق على

المقيد، أو تقديم الخاص على العام فهي أولى بالاتباع. وهل يجيب عند الترجيع أو لا يجيب؟ وعند الثويب فيه خلاف. وقيل: يقول في جواب الثويب صدقت وبررت، وهذا استحسان من قائله، وإلا فليس فيه سنة تعتمد (فائدة). أخرج أبو داود عن بعض أصحاب النبي ﷺ: «أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: قد قامت الصلاة، قال النبي ﷺ: أقامها الله وأدامها». قال: وفي سائر الإقامة بنحو حديث عمر في الأذان. يريد بحديث عمر ما ذكره المصنف وسقناه في الشرح من متابعة المقيم في الفاظ الإقامة كلها.

٢١٠/٢١ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ^(١): يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي. فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَأَقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ، وَأَتَّخِذْ مُؤَدِّنَا لَا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَذَانُهُ أَجْرًا». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عثمان بن أبي العاص) هو أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفي، أستمه النبي ﷺ على الطائف، فلم يزل عليها مدة حياته ﷺ وخلافه أبي بكر وسنين من خلافة عمر، ثم عزله وولاه عمان والبحرين، وكان من الوافدين عليه ﷺ في وفد ثقيف، وكان أصغرهم سنًا له سبع وعشرون سنة، ولما توفي رسول الله ﷺ غزمت ثقيف على الردة فقال لهم: يا ثقيف كنتم آخر الناس إسلاماً، فلا تكونوا أولهم ردة فأمتنعوا من الردة. مات بالبصرة سنة إحدى وخمسين (أنه قال: يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال: أنت إمامهم وأقتد بأضعفهم) أي اجعل أضعفهم بمرض أو زمانة أو نحوهما قدوة لك تصلي بصلاته تخفيفاً. (وأخذ مؤدناً لا يأخذ على أذانه أجراً. أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم) الحديث يدل على جواز طلب الإمامة في الخير، وقد ورد في أدعية عباد الرحمن الذين وصفهم الله بتلك الأوصاف أنهم يقولون: «وأجعلنا للمتقين إماماً» وليس من طلب الرياسة المكروهة، فإن ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التي لا يعان من طلبها، ولا يستحق أن يعطاها كما يأتي بيانه، وأنه يجب على إمام الصلاة أن يلاحظ حال المصلين خلفه، فيجعل أضعفهم كأنه المقتدي به فيخفف لأجله، ويأتي في أبواب الإمامة في الصلاة

٢١٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: أخذ الأجر على التأذين (الحديث ٥٣١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً (الحديث ٢٠٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأذان، باب: اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً (الحديث ٦٧١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: من أم قوماً فليخفف (الحديث ٩٨٧)، وأخرجه أحمد ٢١/٤، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء عند أذان المغرب (الحديث ١٩٩/١).

(١) في نسخة م: أنه قال.

تخفيفه، وأنه يتخذ المتبوع مؤذناً ليجمع الناس للصلاة، وأن من صفة المؤذن المأمور باتخاذها أن لا يأخذ على أذانه أجراً، أي أجره، وهو دليل على أن من أخذ على أذانه أجراً ليس مأموراً باتخاذها، وهل يجوز له أخذ الأجرة؟ فذهب الشافعية إلى جواز أخذه الأجرة مع الكراهة. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنها تحرم عليه الأجرة لهذا الحديث. قلت: ولا يخفى أنه لا يدل على التحريم. وقيل: يجوز أخذها على التأذين في محل مخصوص، إذ ليست على الأذان حيثنذ، بل على ملازمة المكان كأجرة الرصد.

٢١١/٢٢ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ». الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

— (وعن مالك بن الحويرث) بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون المثناة التحتية وكسر الراء وئاء مثله، هو ابن سليمان مالك بن الحويرث الليثي، وفد على النبي ﷺ وأقام عنده عشرين ليلة، وسكن البصرة، ومات سنة أربع وتسعين بها. (قال: قال لنا النبي ﷺ: إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم الحديث أخرجه السبعة). هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخاري بالفاظ أحدها قال مالك: «أتيت النبي ﷺ في نفر من قومي، فأقمنا عنده عشرين ليلة وكان رحيماً رفيقاً، فلما رأى شوقنا إلى أهلينا قال: ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم». زاد في

٢١١ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع (الحديث ٦٣٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: سفر الاثنين (الحديث ٢٩٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأذان، باب: من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد (الحديث ٦٢٨) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة (الحديث ٦٣١) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: المكث بين السجدين (الحديث ٨١٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم (الحديث ٦٠٠٨) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: أخبار الآحاد، باب: خبر الواحد (الحديث ٧٢٤٦) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٢٩٢) مطولاً، وأخرجه و (الحديث ٢٩٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٥٨٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الأذان في السفر (الحديث ٢٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأذان، باب: أذان المنفردين في السفر (الحديث ٦٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: اجتراء المرء بأذان غيره في الحضر (الحديث ٦٣٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الإمامة، باب: تقديم ذوي السن (الحديث ٧٨٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: في إقامة الصلاة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٩٧٩)، وأخرجه أحمد: ٢١٧/٤.

(١) في نسخة م: وإذا.

رواية «وصلوا كما رأيتموني أصلي» فساق المصنف قطعة منه هي موضع ما يريده من الدلالة على الحث على الأذان. ودليل إيجابه الأمر به. وفيه أنه لا يشترط في المؤذن غير الإيمان لقوله أحدكم.

٢٣/٢١٢ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ: «إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَأَحْدَرْ، وَأَجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ». الْحَدِيثَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال لبلال: إذا أذنت فترسل) أي رتل ألفاظه ولا تعجل وتسرع في سردها. (وإذا أقمْتَ فاحذر) (بالحاء والذال المهملتين والذال مضمومة فراء والحدرد الإسراع. (وأجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الآكل من أكله) أي تمهل وقتاً يقدر فيه فراغ الآكل من أكله. (الحديث) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف، أي قرأ الحديث أو أتم أو نحوه، ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف، وإنما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث، ومثله قولهم الآية والبيت. وهذا الحديث لم يستوفه المصنف وتامه «والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقوموا حتى تروني» (رواه الترمذي وضعفه) قال: لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم وإسناده مجهول. وأخرجه الحاكم أيضاً وله شاهد من حديث أبي هريرة. ومن حديث سليمان أخرجه أبو الشيخ. ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد وكلها واهية، إلا أنه يقويها المعنى الذي شرح له الأذان، فإنه نداء لغير الحاضرين ليحضروا للصلاة، فلا بد من تقدير وقت يتسع للذهاب للصلاة وحضورها، وإلا لصاعت فائدة النداء. وقد ترجم البخاري «باب كم بين الأذان والإقامة» ولكن لم يثبت التقدير. قال ابن بطال: لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين. وفيه دليل على شرعية الترسل في الأذان، لأن المراد منه الإعلام للبعيد، وهو مع الترسل أكثر إبلاغاً، وعلى شرعية الحذر والإسراع في الإقامة، لأن المراد منها إعلام الحاضرين، فكان الإسراع بها أنسب ليفرغ منها بسرعة فيأتي بالمقصود وهو الصلاة.

٢٤/٢١٣ - وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا». وَضَعْفُهُ أَيْضًا.

— (وله) أي الترمذي (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: لا يؤذن إلا متوضئاً وضعفه أيضاً) أي كما ضعف الأول فإنه ضعف هذا بالانقطاع، إذ هو عن الزهري عن أبي هريرة. قال الترمذي: والزهري لم يسمع من أبي هريرة. والراوي عن الزهري ضعيف، ورواية الترمذي من رواية يونس عن الزهري عنه موقوفاً، إلا أنه بلفظ «لا ينادي» وهذا أصح. ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان من حديث ابن عباس بلفظ «إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر» وهو دليل على اشتراط الطهارة للأذان من الحدث الأصغر ومن الحدث الأكبر بالأولى. وقالت الهاذوية يشترط فيه الطهارة من الحدث الأكبر فلا يصح أذان الجنب، ويصح من غير المتوضئ عملاً بهذا الحديث كما قاله في الشرح. قلت: ولا يخفى أن الحديث دال على شرطية كون المؤذن متوضئاً، فلا وجه لما قالوه من التفرقة بين الحديثين. وأما استدلالهم لصحته من المحدث حدثاً أصغر بالقياس على جواز قراءة القرآن، فقياس في مقابلة النص لا يعمل به عندهم في الأصول. وقد ذهب أحمد وآخرون إلى أنه لا يصح أذان المحدث حدثاً أصغر عملاً بهذا الحديث وإن كان فيه ما عرفت، والترمذي صحح وقفه على أبي هريرة. وأما الإقامة فالأكثر على شرطية الوضوء لها قالوا: لأنه لم يرد أنها وقعت على خلاف ذلك في عهد رسول الله ﷺ ولا يخفى ما فيه. وقال قوم: تجوز على غير وضوء وإن كان مكروهاً. وقال آخرون: تجوز بلا كراهة.

٢٥/٢١٤ - وَلَهُ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ». وَضَعْفُهُ أَيْضًا.

— (وله) أي الترمذي (عن زيادة بن الحارث) هو زياد بن الحارث الصدائي، بايع النبي ﷺ وأذن بين يديه، يعد في البصريين. وصداء بضم الصاد المهملة وتخفيف الدال المهملة وبعد الألف همزة اسم قبيلة (قال: قال رسول الله ﷺ: ومن أذن) عطف على ما قبله وهو قوله ﷺ: «إن أخوا صداء قد أذن» (فهو يقيم. وضعفه أيضاً) أي كما ضعف ما قبله. قال الترمذي: إنما يعرف من حديث زياد بن أنعم الإفريقي وقد ضعفه القطان

٢١٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في كراهية، الأذان بغير وضوء (الحديث ٢٠٠).

٢١٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء أن من أذن فهو يقيم (الحديث ١٩٩).

وغيره. وقال البخاري: هو مقارب الحديث ضعفه أبو حاتم وابن حبان. وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم. والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعليه الهادوية. وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ «مهلاً يا بلال فإنما يقيم من أذن» أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ، وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان. وقالت الحنفية وغيرهم: تجزى إقامة غير من أذن لعدم نهوض الدليل على ذلك ولما يدل له قوله:

٢٦/٢١٥ - وَلَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا رَأَيْتُهُ - يَعْنِي: الْأَذَانَ - وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ. قَالَ: «فَأَقِمَّ أَنْتَ» وَفِيهِ ضَعْفٌ أَيْضًا.

— (ولأبي داود من حديث عبد الله بن زيد) أي ابن عبد ربه الذي تقدم حديثه أول الباب (أنه قال) أي النبي ﷺ لما أمره أن يلقيه على بلال (أنا رأيته يعني الأذان) في المنام، (وأنا كنت أريده قال: فأقم أنت وفيه ضعف أيضاً) لم يتعرض الشارح رحمه الله لبيان وجهه ولا بينه أبو داود بل سكت عليه، لكن قال الحافظ المنذري إنه ذكر البيهقي أن في إسناده ومثله أختلافاً. وقال أبو بكر الحازمي: في إسناده مقال وحديثه فلا يتم به الاستدلال. نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوي ذلك الأصل.

٢٧/٢١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكُ بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامُ أَمْلَكُ بِالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَضَعَفَهُ.

٢٨/٢١٧ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ.

— (وعن أبي هريرة: رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: المؤذن أملك بالأذان) أي وقته موكل إليه لأنه أمين عليه (والإمام أملك بالإقامة) فلا يقيم إلا بعد إشارته (رواه ابن عدي) هو الحافظ الكبير الإمام الشهير أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ويعرف أيضاً بابن القصار، صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، كان أحد الأعلام ولد سنة تسع وسبعين ومائتين، وسمع على خلائق وعنه قال ابن عساكر: كان ثقة على لحن فيه. قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظاً متفتناً لم يكن في زمانه أحد مثله. قال الخليلي: كان عديم التطير حفظاً وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ فقال: زر قميص بن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع، توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة.

٢١٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في الرجل يؤذن ويقيم (الحديث ٥١٤).

٢١٦ - أخرجه ابن عدي في الكامل: ١٢/٤.

٢١٧ - أخرجه البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: لا يقيم المؤذن حتى يخرج الإمام (الحديث ١٩/٢).

(وضعه)، لأنه أخرجه في ترجمة شريك القاضي وتفرد به شريك. وقال البيهقي: ليس بمحفوظ. ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف. والحديث دليل على أن المؤذن أملك بالأذان، أي أن ابتداء وقت الأذان إليه، لأنه الأمين على الوقت والموكل بأرتقابه، وعلى أن الإمام أملك بالإقامة فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك. وقد أخرج البخاري «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» فدل على أن المقيم يقيم وإن لم يحضر الإمام، فإقامته غير متوقفة على إذنه كذا في الشرح، ولكن قد ورد «أنه كان بلال قبل أن يقيم يأتي إلى منزله ﷺ يؤذنه بالصلاة» والإيذان لها بعد الأذان أستذان في الإقامة. وقال المصنف: إن حديث البخاري معارض بحديث جابر بن سمرة «أن بلالاً كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله ﷺ» قال: ويجمع بينهما بأن بلالاً كان يراقب وقت خروج رسول الله ﷺ، فإذا رآه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا رآوه قاموا هـ. وأما تعيين وقت قيام المؤمنين إلى الصلاة فقال مالك في الموطأ: لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة حداً محدوداً، إلا أنني أرى ذلك على طاقة الناس، فإن منهم الثقيل والخفيف. وذهب الأكثرون إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة. وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة. رواه ابن المنذر وغيره. وعن ابن المسيب إذا قال المؤذن: الله أكبر وجب القيام، وإذا قال: حي على الصلاة عدلت الصفوف، وإذا قال: لا إله إلا الله كبر الإمام، ولكن هذا رأي منه لم يذكر فيه سنة (وللبيهقي نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة (عن علي عليه السلام من قوله).

٢٩/٢١٨ — وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٣٠/٢١٩ — وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ جِئَن يَسْمَعُ الدُّعَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ الثَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْتَعْنَهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ.

٢١٨ - أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الأذان والإقامة، باب: استحباب الدعاء عند الأذان (الحديث ٤١٩).

٢١٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع المؤذن (الحديث ٥٢٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء (الحديث ٢١٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأذان، باب: الدعاء عند الأذان (الحديث ٦٧٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأذان والسنة، باب: ما يقال إذا أذن المؤذن (الحديث ٧٢١).

— (وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث في مرفوع سنن أبي داود أيضاً، ولفظه هكذا عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة» اهـ. قال المنذري: وأخرجه الترمذي والنسائي في عمل اليوم والليلة اهـ. والحديث دليل على قبول الدعاء في هذه المواطن، إذ عدم الرد يراد به القبول والإجابة، ثم هو عام لكل دعاء، ولا بد من تقييده بما في الأحاديث غيره من أنه ما لم يكن دعاء بإثم أو قطيعة رحم: هذا وقد ورد تعيين أدعية تقال بعد الأذان، وهو ما بين الأذان والإقامة: «الأول» أن يقول: «رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً» قال ﷺ: «إن من قال ذلك غفر له ذنبه». «الثاني» أن يصلي على النبي ﷺ بعد فراغه من إجابة المؤذن. قال ابن القيم في الهدي: أكمل ما يصلي به ويصل إليه كما علم أمته أن يصلوا عليه، فلا صلاة عليه أكمل منها. قلت: وستأتي صفتها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى. «الثالث»: أن يقول بعد صلاته عليه: «اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وأبعثه مقاماً محموداً الذي وعدته» وهذا في صحيح البخاري. وزاد غيره: إنك لا تخلف الميعاد. «الرابع» أن يدعو لنفسه بعد ذلك، ويسأل الله من فضله كما في السنن عنه ﷺ: «قل مثل ما يقول» أي المؤذن «فإذا أنهيت فسل تعطه». وروى أحمد بن حنبل عنه ﷺ أنه قال: «من قال حين ينادي المتنادي «اللهم رب هذه الدعوة القائمة، والصلاة النافعة صل على محمد وأرض عنه رضاً لا سخط بعده استجاب الله دعوته». وأخرج الترمذي من حديث أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: «علمني رسول الله ﷺ أن أقول عند أذان المغرب: «اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي». وأخرج الحاكم عن أبي أمامة يرفعه قال: «كان إذا سمع المؤذن قال: اللهم رب هذه الدعوة المستجابة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى، توفي عليهما، وأحيني عليهما، وأجعلني من صالح أهلها عملاً يوم القيامة». وقد عين ﷺ ما يدعى به أيضاً لما قال: «الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد. قالوا: فما نقول يا رسول الله؟ قال: سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة». قال ابن القيم: إنه حديث صحيح. وذكر البيهقي أنه ﷺ كان يقول عند كلمة الإقامة: «أقامها الله وأدامها» وفي المقام أدعية آخر.

٣ - باب : شروط الصلاة

الشرط لغة العلامة ومنه قوله تعالى : ﴿فقد جاء أشرطها﴾^(١) أي علامات الساعة وفي لسان الفقهاء : ما يلزم من عدمه العدم .

١/٢٢٠ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ»^(٢) . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

— (عن علي بن طلق) تقدم طلق بن علي في نواقض الوضوء . قال ابن عبد البر : أظنه والد طلق بن علي الحنفي . ومال أحمد والبخاري إلى أن علي بن طلق ، وطلق بن علي أسم لذات واحدة (قال : قال رسول الله ﷺ : إذا فسا أحدكم في الصلاة فليتنصرف وليتوضأ وليعد الصلاة رواه الخمسة وصححه ابن حبان) كأنه عبر بهذه العبارة اختصاراً وإلا فأصلها . «وأخرجه ابن حبان وصححه» وقد تقدمت له هذه العبارة مراراً ، ويحتمل أن ابن حبان صحح أحاديث أخرجه غيره ولم يخرجها هو وهو بعيد . وقد أعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفي ، فإنه لا يعرف وقال الترمذي : قال البخاري : لا أعلم لعلي بن طلق غير هذا الحديث الواحد . والحديث دليل على أن الفساء ناقض للوضوء وهو مجمع عليه ، ويقاس عليه غيره من النواقض ، وأنه تبطل به الصلاة . وقد تقدم حديث عائشة فيمن أصابه قيء في صلاته أو رعاف ، فإنه ينصرف ويبنى على صلاته حيث لم يتكلم وهو معارض لهذا وكل منهما فيه مقال ، والشارح جنح إلى ترجيح هذا قال : لأنه مثبت لاستئناف الصلاة وذلك ناف . وقد يقال : هذا ناف لصحة الصلاة وذلك مثبت لها ، فالأولى الترجيح بأن هذا قال بصحته ابن حبان ، وذلك لم يقل أحد بصحته فهذا أرجح من حيث الصحة .

(١) سورة : محمد ، الآية : ١٨ .

٢٢٠ - أخرجه أبو داود في كتاب : الصلاة ، باب : إذا أحدث في صلاته يستقبل (الحديث ١٠٠٥) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الرضاع ، باب : ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن (الحديث ١١٦٤) ، وأخرجه النسائي في الكبرى ، وأخرجه أحمد : ٨٦/١ ، وأخرجه ابن حبان في كتاب : الصلاة ، باب : الحدث في الصلاة (الحديث ٢٢٣٧) .

(٢) وُجِدَ في نسخة م بعد هذا الحديث حديثٌ قد سقط من الأصل ونصه : وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «من أصابه قيء أو رعاف أو مذي فليتنصرف فليتوضأ ، ثم ليبنى على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم» رواه ابن ماجه وضعفه أحمد .

٢/٢٢١ - وَعَنْ عَائِشَةَ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: لا يقبل الله صلاة حائض) المراد بها المكلفة وإن تكلفت بالاحتلام مثلاً، وإنما عبر بالحيض نظراً إلى الأغلب (إلا بخمار) بكسر الخاء المعجمة آخره راء هو هنا ما يغطي به الرأس والعنق. (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة). وأخرجه أحمد والحاكم وأعله الدارقطني وقال: إن وقفه أشبه. وأعله الحاكم بالإرسال. ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أبي قتادة بلفظ «لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها، ولا من جارية بلغت المحيض حتى تختمر» ونفي القبول المراد به هنا نفي الصحة والإجزاء. وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث يترتب عليها الثواب، فإذا نفى كان نفياً لما يترتب عليها من الثواب لا نفياً للصحة كما ورد «إن الله لا يقبل صلاة الآبق ولا في من جوفه خمر» كذا قيل. وقد بينا في رسالة الإسبال وحواشي شرح العمدة أن نفي القبول يلزم نفي الصحة. وفي قوله: «إلا بخمار» ما يدل على أنه يجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الخمار. ويأتي في حديث أبي داود من حديث أم سلمة في صلاة المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار، وأنه قال ﷺ: «إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها» فيدل على أنه لا بد في صلاتها من تغطية رأسها ورقبتها كما أفاده حديث الخمار، ومن تغطية بقية بدنهما حتى ظهر قدميها كما أفاده حديث أم سلمة، ويباح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغطيته. والمراد كشفه عند صلاتها بحيث لا يراها أجنبي فهذه عورتها في الصلاة. وأما عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي إليها فكلها عورة كما يأتي تحقيقه. وذكره هنا وجعل عورتها في الصلاة هي عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي، وذكر الخلاف في ذلك ليس محله هنا، إذ لها عورة في الصلاة، وعورة في نظر الأجانب، والكلام الآن في الأول والثاني يأتي في محله

٢٢١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: المرأة تصلي بغير خمار (الحديث ٦٤١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار (الحديث ٣٧٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: لا يقبل الله صلاة بغير طهور (الحديث ٢٧٣)، وأخرجه أحمد: ١٥٠/٦، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: نفي قبول الصلاة الحرة... (الحديث ٧٧٥).

(١) في نسخة م: وعنهما.

٢٢٢/٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنْ كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ». - يَعْنِي: فِي الصَّلَاةِ -. وَلِمُسْلِمٍ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّزَرَ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به) يعني في الصلاة ولمسلم فخالف بين طرفيه) وذلك بأن يجعل شيئاً منه على عاتقه (وإن كان ضيقاً فاتزر به متفق عليه). الالتحف في معنى الارتداء، وهو أن يتزر بأحد طرفي الثوب ويرتدي بالطرف الآخر. وقوله: يعني في الصلاة الظاهر أنه مدرج من كلام أحد الرواة قيد به أخذاً من القصة، فإن فيها أنه قال جابر: «جثت إليه ﷺ وهو يصلي وعلي ثوب، فأشتملت به وصليت إلى جانبه، فلما انصرف قال لي ﷺ ما هذا الاشتمال الذي رأيت؟ قلت: كان ثوب. قال: فإن كان واسعاً فالتحف به وإذا كان ضيقاً فاتزر به» فالحديث قد أفاد أنه إذا كان الثوب واسعاً التحف به بعد أتزازه بطرفيه، وإذا كان ضيقاً أتزر به لستر عورته. فعورة الرجل من تحت السرة إلى الركبة على أشهر الأقوال.

٢٢٣/٤ - وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ».

— (ولهما) أي الشيخين (من حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء) أي إذا كان واسعاً كما دل له الحديث الأول، والمراد ألا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه، بل يتوشح به على عاتقه، فيحصل الستر لأعالي البدن. وحمل الجمهور هذا النهي على التنزيه كما حملوا الأمر في قوله: «فالتحف به» على الندب. وحمله أحمد على الوجوب، وأنها لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه. وفي رواية عنه تصح الصلاة ويأثم، فجعله على الرواية الأولى من الشرائط وعلى الثانية من الواجبات. وأستدل الخطابي للجمهور بصلاته ﷺ في ثوب

٢٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إذا كان الثوب ضيقاً (الحديث ٣٦١)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (الحديث ٧٦٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزهد، باب: ١٨ - (الحديث ٧٤).

٢٢٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إذا صلى في الثوب الواحد (الحديث ٣٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في ثوب واحد (الحديث ٢٧٧).

واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة، قال: ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع، لأن يتزر به ويفضل منه ما كان لعاتقه. قلت: وقد يجاب عنه بأن مراد أحمد مع القدرة على الالتحاف لا أنه لا تصح صلاته، أو يأنم مطلقاً كما صرح به قوله لا تصح صلاة من قدر على ذلك، ويحتمل أنه في تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك الثوب بل صلاته فيه، والحال أن بعضه على النائم أكبر دليل على أنه لا يجد غيره.

٥/٢٢٤ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: «اتَّصَلِي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، بِغَيْرِ إِزَارٍ؟» قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغاً يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَقَفَّهُ.

— (وعن أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ أتصلي المرأة في درع وخمار بغير إزار؟ قال: إذا كان الدرع سابغاً) بسين مهملة فموحدة بعد الألف فغين معجمة أي واسعاً (يغطي ظهور قدميها) أخرجه أبو داود وصحح الأئمة وقفه (وقد تقدم بيان معناه وله حكم الرفع وإن كان موقوفاً، إذ الأقرب أنه لا مسرح للاجتهاد في ذلك. وقد أخرجه مالك وأبو داود موقوفاً ولفظه عن محمد بن زيد بن قنقد عن أمه أنها سألت أم سلمة ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب؟ قالت: تصلي في الخمار والدرع السابغ إذا غيب ظهور قدميها.

٦/٢٢٥ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَاشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَتَزَلَّتْ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(١). أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَضَعَفَهُ.

— (وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه) هو أبو عبد الله عامر بن ربيعة بن مالك العنزي بفتح العين المهملة وسكون النون. وقيل: بفتحها والزاي نسبة إلى عتار بن وائل ويقال له العدوي، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد كلها، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وثلاثين. (قال: كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فاشكلت علينا القبلة فصلينا) ظاهره من غير نظر في الأمارات (فلما طلعت الشمس إذا نحن صلينا إلى غير القبلة فنزلت) ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ أخرجه الترمذي وضعفه (لأن فيه أشعث بن سعيد

٢٢٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: جماع أثواب ما يصلي فيه (الحديث ٦٢٦).

٢٢٥ - أخرجه الترمذي في كتاب: التفسير، باب: ومن سورة البقرة (الحديث ٢٩٥٨).

(١) سورة: البقرة، الآية: ١١٥.

السمان وهو ضعيف الحديث. والحديث دليل على أن من صلى إلى غير القبلة لظلمة أو غيم أنها تجزئه صلاته، سواء كان مع النظر في الأمارات والتحري أو لا، وسواء أنكشف له الخطأ في الوقت أو بعده. ويدل له ما رواه الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال: «صلينا مع رسول الله ﷺ في يوم غيم في سفر إلى غير القبلة، فلما قضى صلاته تجلت الشمس فقلنا: يا رسول الله صلينا إلى غير القبلة، قال: قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله» وفيه أبو عيلة وقد وثقه ابن حبان. وقد اختلف العلماء في هذا الحكم، فالقول بالإجزاء مذهب الشعبي والحنفية والكوفيين فيما عدا من صلى بغير تحر وتيقن الخطأ، فإنه حكى في البحر الإجماع على وجوب الإعادة عليه، فإن تم الإجماع خص به عموم الحديث. وذهب آخرون إلى أنه لا تجب عليه الإعادة إذا صلى بتحر وانكشف له الخطأ وقد خرج الوقت. وأما إذا تيقن الخطأ والوقت باق وجبت عليه الإعادة لتوجه الخطاب مع بقاء الوقت، فإن لم يتيقن فلا يأمن من الخطأ في الآخر، فإن خرج الوقت فلا إعادة للحديث واشتروطوا التحري، إذ الواجب عليه تيقن الاستقبال، فإن تعذر اليقين فعل ما أمكنه من التحري، فإن قصر فهو غير معذور إلا إذا تيقن الإصابة. وقال الشافعي: تجب الإعادة عليه في الوقت وبعده، لأن الاستقبال واجب قطعاً وحديث السرية فيه ضعف. قلت: الأظهر العمل بخبر السرية لتقويه بحديث معاذ، بل هو حجة وحده والإجماع قد عرف كثرة دعواهم له ولا يصح.

٢٢٦/٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ما بين المشرق والمغرب قبله. رواه الترمذي) وفي التلخيص حديث «ما بين المشرق والمغرب قبله». رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال: حسن صحيح. فكان عليه هنا أن يذكر تصحيح الترمذي له على قاعدته، ورأيناه في الترمذي بعد سياقه له بسنده من طريقين حسن إحداهما وصححها، ثم قال: وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ «ما بين المشرق والمغرب قبله» منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس. وقال ابن عمر: إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبله إذا

أستقبلت القبلة. وقال ابن المبارك: ما بين المشرق والمغرب قبلة لأهل المشرق اهـ والحديث دليل على أن الواجب أستقبال الجهة لا العين في حق من تعذرت عليه العين. وقد ذهب إليه جماعة من العلماء لهذا الحديث. ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد أن بين الجهتين قبلة لغير المعايين ومن في حكمه، لأن المعايين لا تنحصر قبلته بين الجهتين المشرق والمغرب، بل كل الجهات في حقه، سواء متى قابل العين أو شطرها. فالحديث دليل على أن ما بين الجهتين قبلة، وأن الجهة كافية في الاستقبال وليس فيه دليل على أن المعايين يتعين عليه العين، بل لا بد من الدليل على ذلك. وقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١) خطاب له ﷺ وهو في المدينة وأستقبال العين فيها متعسر أو متعذر إلا ما قيل في محرابه ﷺ، لكن الأمر بتوليته وجهه شطر المسجد الحرام عام لصلاته في محرابه وغيره. وقوله ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾^(٢) دال على كفاية الجهة، إذ العين في كل محل تعذر على كل مصل، وقولهم يقسم الجهات حتى يحصل له أنه توجه إلى العين تعمق لم يرد به دليل، ولا فعله الصحابة وهم خير قبيل، فالحق أن الجهة كافية ولو لمن كان في مكة وما يليها.

٢٢٧/٨ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. زَادَ الْبُخَارِيُّ: يَوْمِيءُ بِرَأْسِهِ، - وَلَمْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ.

— (وعن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه، قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به. متفق عليه) هو في البخاري عن عامر بن ربيعة بلفظ: «كان يسبح على الراحلة». وأخرجه عن ابن عمر بلفظ: «كان يسبح على ظهر راحلته». وأخرج الشافعي نحوه من حديث جابر بلفظ: «رأيت رسول الله ﷺ يصلي وهو على راحلته النوافل». وقوله: (زاد البخاري: يومئ برأسه) أي في سجوده وركوعه زاد ابن خزيمة «ولكنه يخفض السجدين من الركعة» (ولم يكن يصنعه) أي هذا الفعل، وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أي الفريضة. الحديث دليل على صحة صلاة النافلة على

(١) و (٢) سورة: البقرة، الآية: ١٤٤.

٢٢٧ - أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: ينزل للمكتوبة (الحديث ١٠٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت (الحديث ٣٩).

الراحلة وإن فاته أستقبال القبلة، وظاهره سواء كان على محمل أو لا، وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً، إلا أن في رواية رزين في حديث جابر زيادة: «في سفر القصر». وذهب إلى شرطية هذا جماعة من العلماء. وقيل: لا يشترط بل يجوز في الحضر وهو مروي عن أنس من قوله وفعله والراحلة هي الناقة. والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب. وأما الماشي فمسكوت عنه. وقد ذهب إلى جوازه جماعة من العلماء قياساً على الراكب بجامع التيسير للمتطوع، إلا أنه قيل لا يعفى له عدم الاستقبال في ركوعه وسجوده وإتمامهما، وأنه لا يمشي إلا في قيامه وتشهده، ولهم في جواز مشيه عند الاعتدال من الركوع قولان. وأما اعتداله بين السجدين فلا يمشي فيه، إذ لا يمشي إلا مع القيام وهو يجب عليه القعود بينهما، وظاهر قوله: حيث توجهت أنه لا يعتدل لأجل الاستقبال، لا في حال صلاته ولا في أولها إلا أن في قوله.

٢٢٨/٩ - وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَكَانَ إِذَا سَافَرَ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ أَسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ، فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَ رِكَابِهِ». وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

— (ولأبي داود من حديث أنس وكان إذا سافر فأراد أن يتطوع أستقبل بناقته القبلة، فكبر فصلى حيث كان وجهه ركبته وإسناده حسن). ما يدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل القبلة وهي زيادة مقبولة، وحديثه حسن فيعمل بها. وقوله ناقته وفي الأول راحلته هما بمعنى واحد، وليس بشرط أن يكون ركوبه على ناقة، بل قد صح في رواية مسلم: «أنه ﷺ صلى على حمارة». وقوله: إذا سافر تقدم أن السفر شرط عند بعض العلماء، وكأنه يأخذه من هذا وليس بظاهر في الشرطية. وفي هذا الحديث والذي قبله أن ذلك في النفل لا الفرض، بل صرح البخاري أنه لا يصنع في المكتوبة، إلا أنه قد ورد في رواية الترمذي والنسائي «أنه ﷺ أتى إلى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم، والبلدة من أسفل منهم، فحضرت الصلاة فأمر المؤذن وأقام، ثم تقدم رسول الله ﷺ على راحلته، فصلى بهم يومئذ إيماء فيجعل السجود أخفض من الركوع». قال الترمذي: حديث غريب وثبت ذلك عن أنس من فعله، وصححه عبد الحق، وحسنه الثوري، وضعفه البيهقي. وذهب البعض إلى أن الفريضة تصح على الراحلة إذا كان مستقبل القبلة في هودج ولو كانت سائرة كالسفينة، فإن الصلاة تصح فيها إجماعاً. قلت: وقد يفرق بأنه قد يتعذر في البحر وجدان الأرض، فعفي عنه بخلاف راكب الهودج. وأما إذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعي تصح

الصلاة للفريضة، كما تصح عندهم في الأرجوحة المشدودة بالرجال، وعلى السرير المحمول على الرجال إذا كانوا واقفين. والمراد من المكتوبة التي كتبت على جميع المكلفين، فلا يرد عليه أنه ﷺ كان يوتر على راحلته والوتر واجب عليه.

١٠/٢٢٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَلَهُ عِلَّةٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام. رواه الترمذي وله علة) وهي الاختلاف في وصله وإرساله. فرواه حماد موصولاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد، ورواه الثوري مرسلاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ، ورواية الثوري أصح وأثبت. وقال الدارقطني: المحفوظ المرسل ورجحه البيهقي. والحديث دليل على أن الأرض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة، وهي التي تدفن فيها الموتى فلا تصح فيها الصلاة، وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور، وسواء كان قبر مؤمن أو كافر، فالمؤمن من تكرمة له والكافر بعداً من خبثه، وهذا الحديث يخصص «جعلت لي الأرض كلها مسجداً» الحديث وكذلك الحمام، فإنه لا تصح فيه الصلاة فقليل: للنجاسة فيختص بما فيه النجاسة منه. وقيل: تكره لا غير. وقال أحمد بن حنبل: لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه عملاً بالحديث. وذهب الجمهور إلى صحتها ولكن مع كراهته. وقد ورد النهي معللاً بأنه محل الشياطين والقول الأظهر مع أحمد، ثم ليس التخصيص لعموم حديث «جعلت لي الأرض مسجداً» بهذين المحلين فقط، بل بما يفيد الحديث الآتي وهو قوله.

١١/٢٣٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: الْمَرْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالْحَمَّامِ^(١)، وَمَعَاظِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ.

٢٢٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام (الحديث ٣١٧).

٢٣٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه (الحديث ٣٤٦).

(١) في نسخة م: وفي الحمام.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ نهى أن يصلى في سبع: المزبلة هي مجتمع إلقاء الزبل. (والمجزرة) محل جزر الأنعام. (والمقبرة) وهما بزنة مفعلة بفتح العين، ولحوق التاء بهما شاذ. (وقارعة الطريق) ما تفرعه الأقدام بالمرور عليها. (والحمام) تقدم فيه الكلام. (ومعاطن) بفتح الميم فعين مهمله وكسر الطاء المهمله فنون (الإبل) وهو مبرك الإبل حول الماء. (وفوق ظهر بيت الله تعالى رواه الترمذي وضعفه) فإنه قال بعد إخراج ما لفظه: وحديث ابن عمر ليس بذاك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه، وجبيرة بفتح الجيم وكسر الموحدة فمثناة تحتية فراء. وقال البخاري فيه: متروك. وقد تكلف أستخراج علل للنهي عن هذه المحلات فقليل: المقبرة والمجزرة للنجاسة وقارعة الطريق كذلك. وقيل: لأن فيها حقاً للغير فلا تصح فيها الصلاة واسعة كانت أو ضيقة لعموم النهي، ومعاطن الإبل ورد التعليل فيها منصوصاً بأنها مأوى الشياطين، أخرجه أبو داود وورد بلفظ: مبارك الإبل. وفي لفظ: مزابل الإبل، وفي أخرى: مناخ الإبل وهي أعم من معاطن الإبل. وعللوا النهي عن الصلاة على ظهر بيت الله، وقيدوه بأنه إذا كان على طرف بحيث يخرج عن هوائها لم تصح صلاته وإلا صحت، إلا أنه لا يخفى أن هذا التعليل أبطل معنى الحديث، فإنه إذا لم يستقبل بطلت الصلاة لعدم الشرط لا لكونها على ظهر الكعبة، فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهي على ظاهره في جميع ما ذكر هو الواجب، وكان مخصصاً لعموم «جعلت لي الأرض مسجداً». لكن قد عرفت ما فيه، إلا أن الحديث في القبور من بين هذه المذكورات قد صح كما يفيد.

١٢/٢٣١ — وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي مرثد) بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثناة (الغنوي) بفتح العين المعجمة والنون، وهو مرثد بن أبي مرثد، أسلم هو وأبوه وشهد بدرأ، وقتل مرثد يوم غزوة الرجيع شهيداً في حياته ﷺ. (قال: سمعت رسول الله يقول: لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها رواه مسلم) وفيه دليل على النهي عن الصلاة إلى القبر، كما نهى عن الصلاة على القبر والأصل التحريم، ولم يذكر المقدار الذي يكون به النهي عن الصلاة إلى القبر، والظاهر أنه ما يعد مستقبلاً له عرفاً. ودل على تحريم الجلوس على القبر، وقد

وردت به أحاديث كحديث جابر في وطء القبر وحديث أبي هريرة «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر» أخرجه مسلم. وقد ذهب إلى تحريم ذلك جماعة من العلماء. وعن مالك أنه لا يكره القعود عليها ونحوه، وإنما النهي عن القعود لقضاء الحاجة. وفي الموطأ عن علي عليه السلام: «أنه كان يتوسد القبر ويضطجع عليه». ومثله في البخاري عن ابن عمرو عن غيره. والأصل في النهي التحريم كما عرفت غير مرة وفعل الصحابي لا يعارض الحديث المرفوع، إلا أن يقال إن فعل الصحابي دليل لحمل النهي على الكراهة ولا يخفى بعده.

٢٣٢/١٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَدَى أَوْ قَدْرًا فَلْيُمْسَحْهُ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن أبي سعيد، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر) أي نعليه كما دل له قوله: (فإن رأى في نعليه أدى أو قدراً) شك من الراوي (فليُمسحه وليصل فيهما) أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة) اختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم وصله، ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود، ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير وإسنادهما ضعيف. وفي الحديث دلالة على شرعية الصلاة في النعال، وعلى أن مسح النعل من النجاسة مطهر له من القدر والأذى، والظاهر فيهما عند الإطلاق النجاسة رطبة أو جافة، ويدل له سبب الحديث، وهو إخبار جبريل له ﷺ أن في نعله أدى، فخلعه في صلاته وأستمر فيها فإنه سبب هذا، وأن المصلي إذا دخل في الصلاة، وهو متلبس بنجاسة غير عالم بها أو ناسياً لها، ثم عرف بها في أثناء صلاته أنه يجب عليه إزالتها، ثم يستمر في صلاته ويبنّي على ما صلى، وفي الكل خلاف، إلا أنه لا دليل للمخالف يقاوم الحديث فلا نطيل بذكره. ويؤيد طهورية النعال بالمسح بالتراب الحديث الآتي وهو.

٢٣٣/١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمُ الْأَدَى بِخُفَيْهِ فَطَهَّرَهُمَا التُّرَابَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٢٣٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في النعل (الحديث ٦٥٠)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: إباحة ترديد الآية الواحدة... (الحديث ٥٤٠).

٢٣٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الأذى يصيب النعل (الحديث ٣٨٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: تطهير النجاسة (الحديث ١٤٠٣).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه) أي مثلاً، أو نعليه، أو أي ملبوس لقدميه (فطهورهما) الخفين (التراب أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن السكن والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسنده ضعيف. وأخرجه أبو داود من حديث عائشة. وفي الباب غير هذه بأسانيد لا تخلو عن ضعف إلا أنه يشد بعضها بعضاً. وقد ذهب الأوزاعي إلى العمل بهذه الأحاديث، وكذا النخعي وقالوا: يجزيه أن يمسح خفيه إذا كان فيهما نجاسة بالتراب ويصلي فيهما، ويشهد له أن أم سلمة سألت النبي ﷺ فقالت: «إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال: يطهره ما بعده» أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ونحوه «أن امرأة من بني عبد الأشهل قالت: قلت: يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد متنته فكيف نفعل إذا مطرنا؟ فقال: أليس من بعدها طريق هي أطيب منها؟ قلت: بلى، قال: فهذه بهذه» أخرجه أبو داود وابن ماجه. قال الخطابي: وفي إسناده الحديثين مقال. وتأوله الشافعي بأنه إنما هو فيما جرى على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء. قلت: ولا يناسبه قولها إذا مطرنا. وقال مالك: معنى كون الأرض يطهر بعضها بعضاً أن يطأ الأرض القذرة، ثم يصل للأرض الطيبة اليابسة، فإن بعضها يطهر بعضاً. أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها إلا الماء قال: وهو إجماع. قيل: ومما يدل لحديث الباب، وأنه على ظاهره ما أخرجه البيهقي عن أبي المعلى عن أبيه عن جده قال: «أقبلت مع علي بن أبي طالب عليه السلام إلى الجمعة وهو ماش، فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطين فخلع نعليه وسراويله قال: قلت هات يا أمير المؤمنين أحمله عنك، قال: لا، فخاض فلما جاوزه لبس نعليه وسراويله ثم صلى بالناس ولم يغسل رجليه» أي ومن المعلوم أن الماء المجتمع في القرى لا يخلو عن النجاسة.

١٥/٢٣٤ — وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن معاوية بن الحكم) هو معاوية بن الحكم السلمي، كان ينزل المدينة وعداده في أهل الحجاز (قال: قال رسول الله ﷺ: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام

الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن رواه مسلم) وللحديث سبب حاصله «أنه عطس في الصلاة رجل فشتمه معاوية وهو في الصلاة، فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك، ثم قال له النبي ﷺ بعد ذلك: إن هذه الصلاة - الحديث» من وله عدة ألفاظ. والمراد من عدم الصلاحية عدم صحتها، ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صريح السبب. فدل على أن المخاطبة في الصلاة تبطلها، سواء كانت لإصلاح الصلاة أو غيرها، وإذا احتيج إلى تنبيه الداخل فيأتي حكمه وبماذا يثبت. ودل الحديث على أن الكلام من الجاهل في الصلاة لا يبطلها وأنه معذور لجهله، فإنه ﷺ لم يأمر معاوية بالإعادة. وقوله: إنما هو أي الكلام المأذون فيه في الصلاة أو الذي يصلح فيها التسبيح والتكبير وقراءة القرآن، أي إنما يشرع فيها ذلك وما أنضم إليه من الأدعية ونحوها لدليله الآتي وهو:

١٦/٢٣٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَتَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(١). فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن زيد بن أرقم قال: إن كنا لتتكلم في الصلاة على عهد رسول الله ﷺ) والمراد ما لا بد منه من الكلام كرد السلام ونحوه، لا أنهم كانوا يتحدثون فيها تحدث المتجالسين كما يدل له قوله: (يكلم أحدا صاحبه بحاجته حتى نزلت ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾^(٢)) وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال. وقد ادعى فيه الإجماع ﴿وقوموا لله قانتين﴾^(٣) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام. متفق عليه واللفظ لمسلم) قال النووي في شرح مسلم: فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الآدميين. وأجمع العلماء على أن المتكلم فيها عامداً عالماً بتحريمه لغير مصلحتها ولغير إنقاذ هالك وشبهه بطل للصلاة، وذكر الخلاف في الكلام لمصلحتها، ويأتي في شرح حديث ذي اليمين في أبواب

٢٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: العمل في الصلاة، باب: ما ينهي عن الكلام في الصلاة (الحديث ١٢٠٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (الحديث ٥٣٩).

(١) و (٢) و (٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٨.

السهو . وفهم الصحابة الأمر بالسكوت من قوله : « قانتين » ^(١) لأنه أحد معاني القنوت ، وله أحد عشر معنى معروفة ، وكانهم أخذوا خصوص هذا المعنى من القرائن أو من تفسيره ﷺ لهم ذلك . والحديث فيه أبحاث قد سقناها في حواشي شرح العمدة . فإن أضطر المصلي إلى تنبيه غيره ، فقد أباح له الشارع نوعاً من الألفاظ كما يفيد الحديث .

١٧/٢٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، زَادَ مُسْلِمٌ : « فِي الصَّلَاةِ » .

— (وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : التسبيح للرجال وفي رواية : « إذا نابكم أمر فالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء » متفق عليه زاد مسلم : في الصلاة) وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه . والحديث دليل على أنه يشرع لمن نابه في الصلاة أمر من الأمور ، كأن يريد تنبيه الإمام على أمر منهي عنه ، وتنبيه المار ، أو من يريد منه أمراً وهو لا يدري أنه يصلي فينبهه على أنه في صلاة ، فإن كان المصلي رجلاً قال : سبحان الله ، وقد ورد في البخاري بهذا اللفظ وأطلق فيما عداه ، وإن كانت المصلية امرأة نهت بالتصفيق وكيفيته كما قال عيسى بن أيوب أن تضرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى . وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء ، وبعضهم فصل بلا دليل ناهض فقال : إن كان ذلك للإعلام بأنه في صلاة فلا يبطلها ، وإن كان لغير ذلك فإنه يبطلها ، ولو كان فتحاً على الإمام ، قالوا : لما أخرجه أبو داود من قوله ﷺ : « يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة » وأجيب بأن أبا داود ضعفه بعد سياقه له ، فحديث الباب باق على إطلاقه لا تخرج منه صورة إلا بدليل . ثم الحديث لا يدل على وجوب التسبيح تنبيهاً أو التصفيق ، إذ ليس فيه أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر في رواية « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفق النساء » . وقد اختلف في ذلك العلماء قال شارح التقريب : الذي ذكره أصحابنا ، ومنهم الرافعي والنووي أنه سنة ، وحكاه عن الأصحاب ثم قال بعد كلام : والحق انقسام التنبيه في الصلاة إلى ما هو واجب ومندوب ومباح بحسب ما يقتضيه الحال .

(١) سورة : البقرة ، الآية : ٢٣٨ .

٢٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب : العمل في الصلاة ، باب : التصفيق للنساء (الحديث ١٢٠٣) ، وأخرجه مسلم في كتاب : الصلاة ، باب : تسبيح الرجل وتصفيق المرأة . . . (الحديث ١٠٦) .

١٨/٢٣٧ - وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي صَدْرِهِ أَزِيْزٌ كَأَزِيْزِ الْمَرْجَلِ، مِنَ الْبُكَاءِ». أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةَ، إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن مطرف) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة وبالفاء (ابن عبد الله بن الشخير) بكسر الشين المعجمة وكسر الخاء المعجمة المشددة، ومطرف تابعي جليل. (عن أبيه) عبد الله بن الشخير، وهو ممن وفد إلى النبي ﷺ في بني عامر يعد في البصريين (قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي وفي صدره أزيز) بفتح الهمزة فزاي مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فزاي، وهو صوت القدر عند غليانها (كأزيز الرجل) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم هو القدر (من البكاء) بيان للأزيز (أخرجه الخمسة) هم عنده على ما ذكره في الخطبة من عدا الشيخين فهم أصحاب السنن وأحمد، إلا أنه هنا أراد بهم غير ذلك وهم أهل السنن الثلاثة وأحمد كما بينه بقوله: (إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان) وصححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم، ووهم من قال: إن مسلماً أخرجه. ومثله ما روي «أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾»^(١) فسمع نشيجه» أخرجه البخاري مقطوعاً، ووصله سعيد بن منصور وأخرجه ابن المنذر. والحديث دليل على أن مثل ذلك لا يبطل الصلاة، وقيس عليه الأنين.

١٩/٢٣٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَدْخَلَانِ، فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَتَخَنَّجُ لِي». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان) بفتح الميم

٢٣٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: البكاء في الصلاة (الحديث ٩٠٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الشمائل، باب: ما جاء في بكاء رسول الله ﷺ (الحديث ٣٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: البكاء في الصلاة (الحديث ١٢١٣)، وأخرجه أحمد: ٢٥/٢، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: قراءة القرآن (الحديث ٧٥٣).

(١) سورة: يوسف، الآية: ٨٦.

٢٣٨ - أخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: التخنج في الصلاة (الحديث ١٢١٠) و (الحديث ١٢١١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: الاستئذان (الحديث ٣٧٠٨) مختصراً.

ودال مهمة وخاء معجمة تثنية مدخل بزنة مقتل، أي وقتان أدخل عليه فيهما (فكنت إذا أتيته وهو يصلي تنحني لي . رواه النسائي وابن ماجه) وصححه ابن السكن . وقد روي بلفظ سبح مكان تنحني من طريق أخرى ضعيفة . والحديث دليل على أن التنحني غير مبطل للصلاة . وقد ذهب إلى الناصر والشافعي عملاً بهذا الحديث . وعند الهادوية أنه مفسد إذا كان بحرفين فصاعداً إلحاقاً له بالكلام المفسد، قالوا: وهذا الحديث فيه اضطراب، ولكن قد سمعت أن رواية تنحني صححها ابن السكن، ورواية سبح ضعيفة فلا تتم دعوى الاضطراب، ولو ثبت الحديثان معاً لكان الجمع بينهما بأنه ﷺ كان تارة يسبح وتارة يتنحني صحيحاً.

٢٣٩/٢١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قُلْتُ لِبَلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ: هَكَذَا، وَبَسَطَ كَفَّهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قلت لبلال: كيف رأيت النبي ﷺ يرد عليهم؟) أي على الأنصار كما دل له السياق (حين يسلمون عليه وهو يصلي؟ قال: يقول: هكذا وبسط كفه. أخرجه أبو داود والترمذي وصححه) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وأصل الحديث «أنه خرج رسول الله ﷺ إلى قبا يصلي فيه فجاءت الأنصار وسلموا عليه فقلت لبلال: كيف رأيت؟ الحديث» ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر «أنه سأل صهيياً عن ذلك» بدل بلال وذكر الترمذي أن الحديثين صحيحان جميعاً. والحديث دليل أنه إذا سلم أحد على المصلي رد عليه السلام بالإشارة دون النطق. وقد أخرج مسلم عن جابر «أن رسول الله ﷺ بعثه لحاجة قال: ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشار إلي، فلما فرغ دعائي وقال: إنك سلمت علي فاعتذر إليه بعد الرد بالإشارة». وأما حديث ابن مسعود «أنه سلم عليه وهو يصلي فلم يرد عليه ﷺ ولا ذكر الإشارة، بل قال له بعد فراغه من الصلاة إن في الصلاة شغلاً». إلا أنه قد ذكر البيهقي في حديثه «أنه ﷺ أوماً له برأسه». وقد اختلف العلماء في رد السلام في الصلاة على من سلم على المصلي، فذهب جماعة إلى أنه يرد باللفظ. وقال جماعة: يرد بعد السلام من الصلاة. وقال قوم: يرد في نفسه وقال قوم: يرد بالإشارة كما أفاده هذا الحديث وهذا هو

أقرب الأقوال للدليل وما عده لم يأت به دليل. قيل: وهذا الرد بالإشارة أستجاب بدليل أنه لم يرد ﷺ به على ابن مسعود، بل قال له: «إن في الصلاة شغلاً». قلت: قد عرفت من رواية البيهقي أنه ﷺ رد عليه بالإشارة برأسه، ثم أعتذر إليه عن الرد باللفظ، لأنه الذي كان يرد به عليهم في الصلاة، فلما حرم الكلام رد عليه ﷺ بالإشارة، ثم أخبره أن الله أخذ من أمره أن لا يتكلموا في الصلاة، فالعجب من قول من قال يرد باللفظ مع أنه ﷺ قال هذا، أي أن الله أخذ من أمره في الاعتذار عن رده على ابن مسعود السلام باللفظ، وجعل رده السلام في الصلاة كلاماً وأن الله نهى عنه. والقول بأنه من سلم على المصلي لا يستحق جواباً يعني بالإشارة ولا باللفظ، يرده رده ﷺ على الأنصار وعلى جابر بالإشارة، ولو كانوا لا يستحقون لأخبرهم بذلك ولم يرد عليهم. وأما كيفية الإشارة ففي المسند من حديث صهيب قال: «مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي إشارة» قال الراوي: لا أعلمه إلا قال: «إشارة بإصبعه» وفي حديث ابن عمر في وصفه لرده ﷺ السلام على الأنصار «أنه ﷺ قال هكذا وبسط جعفر بن عون - الراوي عن ابن عمر - كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره إلى فوق» فتحصل من هذا أنه واجب، وقد تعذر في الصلاة فبقي الرد بأي ممكن وقد أمكن بالإشارة، وجعله الشارع رداً وسماء الصحابة رداً ودخل تحت قوله تعالى: ﴿أَوْ رُدُّوهُ﴾^(١). وأما حديث أبي هريرة أنه قال ﷺ: «من أشار في الصلاة إشارة تفهم عنه فليعد صلاته» ذكره الدارقطني فهو حديث باطل، لأنه من رواية أبي غطفان عن أبي هريرة وهو رجل مجهول.

٢٤٠/٢١ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً - بِنْتُ زَيْنَبَ - فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ: «وَهُوَ يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ».

— (وعن أبي قتادة قال: كان رسول الله ﷺ يصلي وهو حامل أمامة) بضم الهمزة (بنت زينب) هي أمها زينب بنت رسول الله ﷺ، وأبوها أبو العاص بن الربيع (فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها) متفق عليه. ولمسلم (زيادة وهو يؤم الناس في المسجد) في قوله

(١) سورة: النساء، الآية: ٨٦.

٢٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: رحمة الولد وتقبيله ومعانفته (الحديث ٥٩٩٦) مختصراً، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز حمل الصبيان في الصلاة و (الحديث ٥٤٣).

كان يصلي ما يدل على أن هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقاً، لأن هذا الحمل لأمامة وقع منه ﷺ مرة. والحديث دليل على أن حمل المصلي في الصلاة حيواناً آدمياً أو غيره لا يضر صلاته، سواء كان ذلك لضرورة أو غيرها، وسواء كان في صلاة فريضة أو غيرها وسواء كان إماماً أو منفرداً. وقد صرح في رواية مسلم أنه ﷺ كان إماماً، فإذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد، وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالأولى. وفيه دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم، وأنه الأصل ما لم تظهر النجاسة، وأن الأفعال التي مثل هذه لا تبطل الصلاة، فإنه ﷺ كان يحملها ويضعها. وقد ذهب إليه الشافعي. ومنع غيره من ذلك وتأولوا الحديث بتأويلات بعيدة منها أنه خاص به ﷺ، ومنها أن أمامة كانت تعلق به من دون فعل منه، ومنها أنه للضرورة، ومنهم من قال: إنه منسوخ وكلها دعاوى بغير برهان واضح. وقد أطال ابن دقيق العيد في شرح العمدة القول في هذا، وزدناه إيضاحاً في حواشيها.

٢٤١/٢٢ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتُلُوا الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: اقتلوا الأسودين في الصلاة: الحية والعقرب أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان) وله شواهد كثيرة والأسودان اسم يطلق على الحية والعقرب على أي لون كانا كما يفيد كلام أئمة اللغة فلا يتوهم أنه خاص بذوي اللون الأسود فيهما. وهو دليل على وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة إذ هو الأصل في الأمر وقيل إنه للندب وهو دليل على أن الفعل الذي لا يتم قتلها إلا به لا يبطل الصلاة سواء كان بفعل قليل أو كثير وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء. وذهبت الهادوية إلى أن ذلك يفسد الصلاة وتأولوا الحديث بالخروج من الصلاة قياساً عن سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها الحاجة وتعرض وهو يصلي كإنقاذ الغريق ونحوه فإنه يخرج لذلك من صلاته وفيه لغيرهم تفاصيل أخر لا يقوم عليها دليل. والحديث حجة للقول الأول وأحاديث الباب اثنان وعشرون وفي الشرح ستة وعشرون.

٢٤١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: العمل في الصلاة (الحديث ٩٢١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة (الحديث ١٢٠٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: قتل الحية والعقرب في الصلاة (الحديث ١٢٠١) و (الحديث ١٢٠٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة (الحديث ١٢٤٥)، وأخرجه ابن حبان (الحديث ٢٣٥٢).

٤ - باب: سترة المصلي

١/٢٤٢ - عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَوَقَعَ فِي الْبَزَارِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا».

— (عن أبي جهيم) بضم الجيم مصغر جهم، وهو عبد الله بن جهيم. وقيل: هو عبد الله بن الحارث بن الصمة بكسر المهملة وتشديد الميم الأنصاري، له حديثان هذا أحدهما والآخر في السلام على من يبول. وقال فيه أبو داود: أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة. وقد قيل: إن راوي حديث البول رجل آخر هو عبد الله بن الحارث، والذي هنا عبد الله بن جهيم وأنهما اثنان. (قال: قال رسول الله ﷺ: لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم) لفظ من الإثم ليس من ألفاظ البخاري ولا مسلم، بل قال المصنف في فتح الباري: إنها لا توجد في البخاري إلا عند بعض رواته، وقدح فيه بأنه ليس من أهل العلم. قال: وقد عيب على الطبري نسبتها إلى البخاري في كتابه الأحكام، وكذا عيب على صاحب العمدة نسبتها إلى الشيخين معاً اهـ، فالعجب من نسبة المصنف لها هنا إلى الشيخين، فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة (لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه. متفق عليه واللفظ للبخاري) وليس فيه ذكر مميز الأربعين. (ووقع في البزار) أي من حديث أبي جهيم (من وجه آخر) أي من طريق رجالها غير رجال المتفق عليه (أربعين خريفاً) أي عاماً. أطلق الخريف على العام من إطلاق الجزء على الكل. والحديث دليل على تحريم المرور بين يدي المصلي، أي ما بين موضع جبهته في سجوده وقدميه. وقيل غير هذا وهو عام في كل مصل فرضاً أو نفلاً، سواء كان إماماً أو منفرداً. وقيل: يختص بالإمام والمنفرد إلا المأموم، فإنه لا يضره من مر بين يديه، لأن سترة الإمام سترة له وإمامه سترة له. إلا أنه قد رد هذا القول بأن السترة إنما ترفع الحرج عن المصلي لا عن المار، ثم ظاهر الوعيد يختص بالمار لا بمن وقف غامداً مثلاً بين يدي المصلي أو قعد أو رقد، ولكن إذا كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار.

٢٤٣/٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: سئل رسول الله ﷺ في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال: مثل مؤخرة) بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المعجمة وفيها لغات. آخر (الرحل) هو العود الذي في آخر الرحل (أخرجه مسلم). وفي الحديث ندب للمصلي إلى اتخاذ سترة، وأنه يكفيه مثل مؤخرة الرحل، وهي قدر ثلثي ذراع، وتحصل بأي شيء أقامه بين يديه. قال العلماء: والحكمة في السترة كف البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بقرية. وأخذ من هذا أنه لا يكفي الخط بين يدي المصلي، وإن كان قد جاء به حديث أخرجه أبو داود، إلا أنه ضعيف مضطرب، وقد أخذ به أحمد بن حنبل فقال: يكفي الخط. وينبغي له أن يدنو من السترة ولا يزيد ما بينه وبينها على ثلاث أذرع، فإن لم يجد عصاً أو نحوها جمع أحجاراً أو تراباً أو متاعه. قال النووي: أستحب أهل العلم الدنو من السترة، بحيث يكون بينه وبينها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفوف. وقد ورد الأمر بالدنو منها وبيان الحكمة في اتخاذها، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم إلى سيرة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته». ويأتي في الحديث الرابع ما يفيد ذلك. والقول بأن أقل السترة مثل مؤخرة الرحل يردده الحديث الآتي:

٢٤٤/٣ - وَعَنْ سَبْرَةَ بِنِ مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ رَأْسُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّلَاةِ^(١) وَلَوْ بِسَهْمٍ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن سبرة) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة، وهو أبو ثرية بضم المثناة وفتح الراء وتشديد المثناة التحتية، وهو سبرة (بن معبد الجهني)، سكن المدينة وعداده في البصريين. (قال: قال رسول الله ﷺ: ليست راس أحدكم في الصلاة ولو بسهم. أخرجه الحاكم) فيه بالسترة وحمله الجماهير على الندب. وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء، ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي. وفي قوله: «ولو بسهم» ما يفيد

٢٤٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: سترة المصلي (الحديث ٥٠٠).

٢٤٤ - أخرجه الحاكم في كتاب: الإمامة، باب: يجزي من السترة مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة

(٢٥٢/١).

(١) في نسخة م: في صلاته.

أنها تجزى السترة غلظت أو دقت، وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرجل كما قيل. قالوا: والمختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصند إليها.

مرور الحمار والمرأة والكلب الأسود بين يدي المصلي

٢٤٥/٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ^(١) الْمُسْلِمِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ - الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ». الْحَدِيثُ، وَفِيهِ «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي ذر) يفتح الذال المعجمة وقد تقدمت ترجمته (قال: قال رسول الله ﷺ: يقطع صلاة المرء المسلم أي يفسدها أو يقلل ثوابها (إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل) أي مثلاً، وإلا فقد أجزأ السهم كما عرفت (المرأة) هو فاعل يقطع أي مرور المرأة (والحمار والكلب الأسود. الحديث) أي أتم الحديث وتماه «قلت: فما بال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ عما سألتني فقال: الكلب الأسود شيطان». (وفيه الكلب الأسود شيطان) الجار يتعلق بمقدار، أي وقال: (أخرجه مسلم). وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً. الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لا سترة له مرور هذه المذكورات، وظاهر القطع الإبطال. وقد اختلف العلماء في العمل بذلك فقال قوم: يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الحمار، لحديث ورد في ذلك عن ابن عباس «أنه مر بين يدي الصف على حمار والنبي ﷺ يصلي ولم يعد الصلاة ولا أمر أصحابه بإعادتها». أخرجه الشيخان، فجعلوه مخصصاً لما هنا. وقال أحمد: يقطعها الكلب الأسود، قال: وفي نفسي من المرأة والحمار، أما الحمار فلحديث ابن عباس، وأما المرأة فلحديث عائشة عند البخاري أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل، وهي معترضة بين يديه، فإذا سجد غمز رجلها فكفتها فإذا قام بسطتها» فلو كانت الصلاة يقطعها مرور المرأة لقطعها أضطجاعها بين يديه. وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطعها شيء، وتأولوا الحديث بأن المراد بالقطع نقص الأجر لا الإبطال، قالوا: لشغل القلب بهذه الأشياء. ومنهم من قال: هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد الآتي «لا يقطع الصلاة شيء» ويأتي الكلام عليه. وقد ورد «أنه

٢٤٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي (الحديث ٢٦٥).

(١) في نسخة م: المرء.

يقطع الصلاة اليهودي والنصراني والمجوسي والخنزير، وهو ضعيف أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس وضعفه.

٥/٢٤٦ - وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ دُونَ الْكَلْبِ.

— (وله) أي لمسلم (عن أبي هريرة نحوه) أي نحو حديث أبي ذر (دون الكلب) كذا في نسخ بلوغ المرام. ويريد أن لفظ الكلب لم يذكر في حديث أبي هريرة، ولكن راجعت الحديث فرأيت لفظه في مسلم عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، وبقي من ذلك مثل مؤخرة الرجل».

٦/٢٤٧ - وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَهُ، دُونَ آخِرِهِ، وَقَيَّدَ الْمَرْأَةَ بِالْحَائِضِ.

— (ولأبي داود والنسائي عن ابن عباس نحوه دون آخره، وقيد المرأة بالحائض) في أبي داود عن شعبة قال: حدثنا قتادة قال: سمعت جابر بن زيد يحدث عن ابن عباس رفعه شعبة قال: «يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب». وأخرجه النسائي وابن ماجه وقوله: «دون آخره» يريد أنه ليس في حديث ابن عباس آخر حديث أبي هريرة الذي في مسلم وهو قوله: «وبقي من ذلك مثل مؤخرة الرجل» فالضمير في آخره في عبارة المصنف لآخر حديث أبي هريرة، مع أنه لم يأت بلفظه كما عرفت، ولا يصح أنه يريد دون آخر حديث أبي ذر، كما لا يخفى من أن حق الضمير عوده إلى الأقرب، ثم راجعت سنن أبي داود وإذا لفظه «يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب» ١ هـ. فأحتملت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث أبي ذر وهو قوله: «الكلب الأسود شيطان»، أو دون آخر حديث أبي هريرة وهو ما ذكرناه في الشرح والأول أقرب، لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذر دون لفظ حديث أبي هريرة، وإن صح أن يعيد إليه الضمير، وإن لم يذكره أحاله على الناظر. وتقيد المرأة بالحائض يقتضي مع صحة الحديث حمل المطلق على المقيد فلا تقطع إلا الحائض، كما

٢٤٦ - لم يجهى في صحيح مسلم عن أبي هريرة دون ذكر الكلب، بل وجدنا ذكر الكلب ولكن دون تقيد بالأسود ولعل هنالك نسخة ثانية بدون ذكر الكلب. نحو حديث أبي ذر. انظر كتاب: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي (الحديث ٢٢٦).

٢٤٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يقطع الصلاة (الحديث ٧٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القبلة، باب: ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سترة (الحديث ٧٥٠).

أنه أطلق الكلب عن وصفه بالأسود في بعض الأحاديث وقيد في بعضها به، فحملوا المطلق على المقيد وقالوا: لا يقطع إلا الأسود، فتعين في المرأة الحائض حمل المطلق على المقيد.

٢٤٨/٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنْ مَعَ الْقَرِينِ».

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس) مما سلف تعيينه من السترة وقدرها وقدركم يكون بينها وبين المصلي (فأراد أحد أن يجتاز) أي يمضي (بين يديه فليدفعه) ظاهره وجوباً (فإن أبي) أي عن الاندفاع (فليقاتله) ظاهره كذلك (فإنما هو شيطان) تعليل للأمر بقتاله أو لعدم أندفاعه أو لهما (متفق عليه. وفي رواية) أي لمسلم من حديث أبي هريرة (فإن معه القرين) في القاموس القرين الشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه، وظاهر كلام المصنف أن رواية فإن معه القرين متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري، ووجدتها في صحيح مسلم لكن من حديث أبي هريرة. والحديث دال بمفهومه على أنه إذا لم يكن للمصلي سترة فليس له دفع المار بين يديه، وإذا كان له سترة دفعه. قال القرطبي: بالإشارة ولطيف المنع، فإن لم يمتنع عن الاندفاع قاتله أي دفعه دفعاً أشد من الأول، قال: وأجمعوا أنه لا يلزم أن يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك قاعدة الصلاة من الإقبال عليها والاشتغال بها والخشوع هذا كلامه. وأطلق جماعة أن له قتاله حقيقة وهو ظاهر اللفظ. والقول بأنه يدفعه بلعنه وسبه يردده لفظ هذا الحديث، ويؤيده فعل أبي سعيد راوي الحديث مع الشاب الذي أراد أن يجتاز بين يديه وهو يصلي أخرجه البخاري عن أبي صالح السمان قال: «رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه، فدفعه أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد مساعاً إلا بين يديه، فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأول - الحديث» وقيل: يردده بأسهل الوجوه فإن أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله، فإن قتله فلا شيء عليه، لأن الشارع أباح قتله. والأمر في الحديث، وإن كان ظاهره الإيجاب، لكن قال النووي: لا أعلم أحداً من

٢٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إثم المار بين يدي المصلي (الحديث ٥٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: منع المار بين يدي المصلي (الحديث ٢٥٨).

الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع، بل صرح أصحابنا بأنه مندوب. ولكن قال المصنف: قد صرح بوجوبه أهل الظاهر وفي قوله: «فإنما هو شيطان» تعليل بأن فعله فعل الشيطان في إرادة التشويش على المصلي. وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان الذي يريد إفساد صلاة المصلي وفتنته في دينه كما قال تعالى: ﴿شياطين الإنس والجن﴾^(١) وقيل: المراد بأن الحامل له على ذلك شيطان، ويدل له رواية مسلم «فإن معه القرين». وقد اختلف في الحكمة المقتضية للأمر بالدفع ف قيل: لدفع الإثم عن المار. وقيل: لدفع الخلل الواقع بالمرور في الصلاة وهذا الأرجح، لأن عناية المصلي بصيانة صلاته أهم من دفعه الإثم عن غيره. قلت: ولو قيل: إنه لهما معاً لما بعد، فيكون لدفع الإثم عن المار الذي أفاده حديث «لو يعلم المار»، ولصيانة الصلاة عن النقصان من أجزائها. فقد أخرج أبو نعيم عن عمر «لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس». وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود «إن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته» ولهما حكم الرفع وإن كانا موقوفين، إلا أنه في الأول فيمن لم يتخذ سترة، والثاني مطلق فيحمل عليه، وأما من أتخذ السترة فلا نقص في صلاته بمرور المار، لأنه قد صرح الحديث أنه مع اتخاذ السترة لا يضره مرور من مر. فأمره بدفعه للمار لعل وجهه إنكار المنكر على المار لتعديده ما نهاه عنه الشارع، ولذا يقدم الأخف على الأغلب.

٢٤٩/٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصُبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيُخِطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مِنْ مَرٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فلي نصب عصاً، فإن لم يكن فليخط خطاً ثم لا يضره من مر بين يديه. أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم) وهو ابن الصلاح (أنه مضطرب)، فإنه أورده مثلاً للمضطرب فيه، (بل هو حسن) ونازعه

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١١٢.

٢٤٩ - أخرجه أحمد: ١٥/٣، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: دخول الكعبة (الحديث ٣٠٦٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: ما يكره للمصلي وما لا يكره (الحديث ٢٣٦١).

المصنف في النكت، وقد صححه أحمد وابن المديني. وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة: لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يجيء إلا من هذا الوجه، وكان إسماعيل بن أمية إذا حدث بهذا الحديث يقول: هل عندكم شيء تشدونه به؟ وقد أشار الشافعي إلى ضعفه. وقال البيهقي: لا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى. والحديث دليل على أن السترة تجزى بأي شيء كانت. وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة: رأيت شريكاً صلى بنا في جنازة العصر، فوضع قلنسوته بين يديه. وفي الصحيحين من رواية ابن عمر أنه ﷺ «كان يعرض راحلته فيصلي إليها». وقد تقدم أنه أي المصلي إذا لم يجد جمع تراباً أو أحجاراً. وأختار أحمد بن حنبل أن يكون الخط كاللحال. وفي قوله: «ثم لا يضره شيء» ما يدل أنه يضره إذا لم يفعل إما بنقصان من صلاته، أو بإبطالها على ما ذكر أنه يقطع الصلاة، إذ في المراد بالقطع الخلاف كما تقدم. وهذا فيما إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً لا إذا كان مؤتماً، فإن الإمام سترة له أو سترة سترة له وقد سبق قريباً. وقد بوب له البخاري وأبو داود. وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أنس مرفوعاً «سترة الإمام لمن خلفه» وإن كان فيه ضعيف. وأعلم أن الحديث عام في الأمر باتخاذ السترة في الفضاء وغيره، فقد ثبت أنه ﷺ «كان إذا صلى إلى جدار جعل بينه وبينه قدر ممر الشاة» ولم يكن يتباعد منه، بل أمر بالقرب من السترة، وكان إذا صلى إلى عود أو عمود أو شجرة جعله على جانبه الأيمن أو الأيسر، ولم يصمد له صمداً، وكان يركز الحربة في السفر أو العنزة فيصلي إليها فتكون سترة، وكان يعرض راحلته فيصلي إليها. وقاس الشافعية على ذلك بسط المصلي لنحو سجادة بجامع إشعار الكفار أنه في الصلاة وهو صحيح.

٢٥٠/٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَأَذْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يقطع الصلاة شيء وأذروا ما استطعتم أخرجه أبو داود وفي سننه ضعف) في مختصر المنذري في إسناده مجالد، وهو أبو سعيد بن عمير الهمداني الكوفي، وقد تكلم فيه غير واحد، وأخرج له مسلم حديثاً مقروناً بغيره من أصحاب الشعبي، وأخرج نحوه أيضاً الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة، والطبراني من حديث جابر، وفي إسنادهما ضعف. وهذا الحديث معارض لحديث أبي ذر وفيه: أنه يقطع صلاة من ليس له سترة المرأة والحمار والكلب

الأسود. ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيهما فقليل: المراد بالقطع في حديث أبي ذر نقص الصلاة بشغل القلب بمرور المذكرات، وبعدم القطع في حديث أبي سعيد عدم البطان، أي أنه لا يطلها شيء وإن نقص ثوابها بمرور ما ذكر في حديث أبي ذر. وقيل: حديث أبي سعيد هذا ناسخ لحديث أبي ذر وهذا ضعيف، لأنه لا نسخ مع إمكان الجمع لما عرفت، ولأنه لا يتم النسخ إلا بمعرفة التاريخ ولا يعلم هنا المتقدم من المتأخر، على أنه لو تعذر الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح وحديث أبي ذر أرجح، لأنه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث أبي سعيد في سنده ضعف كما عرفت.

٥ - باب: الحث على الخشوع في الصلاة

في القاموس: الخشوع الخضوع، أو قريب من الخضوع، أو هو في البدن. والخشوع في الصوت والبصر والسكون والتذلل. وفي الشرح: الخضوع تارة يكون في القلب، وتارة يكون من قبل البدن كالسكوت. وقيل: لا بد من اعتبارهما. حكاه الفخر الرازي في تفسيره. ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي عليه السلام: «الخشوع في القلب» أخرجه الحاكم. قلت: ويدل له حديث «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه، وحديث الدعاء في الاستعاذة «وأعوذ بك من قلب لا يخشع» وقد اختلف في وجوب الخشوع في الصلاة، فالجمهور على عدم وجوبه، وقد أطال الغزالي في الإحياء الكلام في ذلك، وذكر أدلة وجوبه. وأدعى النووي الإجماع على عدم وجوبه.

١/٢٥١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ) هذا إخبار من أبي هريرة عن نهيه ﷺ، ولم يأت بلفظه الذي أفاد النهي، لكن هذا له حكم الرفع (أن يصلي الرجل) ومثله المرأة (مختصراً) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية فصاد مهملة مكسورة فراء، وهو منتصف على الحال وعامله يصلي وصاحبها الرجل (متفق عليه واللفظ لمسلم) وفسره المصنف أيضاً بقوله: (ومعناه أن يجعل يده) اليمنى أو اليسرى

(على خاصرته) كذلك أي الخاصرة اليمنى أو اليسرى أو هما معاً عليهما، إلا أن تفسيره بما ذكر يعارضه ما في القاموس من قوله: وفي الحديث: «المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور» أي المصلون بالليل، فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم أ. هـ. إلا أنني لم أجد الحديث مخرجاً، فإن صح فالجمع بينه وبين حديث الكتاب أن يتوجه النهي إلى من فعل ذلك بغير تعب كما يفيد قوله في تفسيره فإذا تعبوا، إلا أنه يخالفه تفسير النهاية فإنه قال: أراد أنهم يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكثرون عليها. وفي القاموس الخاصرة الشاكلة وما بين الحرقفة والقصيري، وفسر الحرقفة بعظم الحجة أي رأس الورك. وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر. وقيل: الاختصار في الصلاة هو أن يأخذ بيده عصا يتوكأ عليها. وقيل: أن يختصر السورة ويقرأ من آخرها آية أو آيتين. وقيل: أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها وحدودها، والحكمة في النهي عنه بينها قوله.

٢/٢٥٢ — وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ (فِي صَلَاتِهِمْ)»^(١).

— (وفي البخاري عن عائشة أن ذلك) أي الاختصار في الصلاة (فعل اليهود في صلاتهم) وقد نهينا عن التشبه بهم في جميع أحوالهم، فهذا وجه حكمة النهي لا ما قيل إنه فعل الشيطان، أو إن إبليس أهبط من الجنة كذلك، أو إنه فعل المتكبرين، لأن هذه علل تخمينية وما ورد منصوباً أي عن الصحابي هو العمدة، لأنه أعرف بسبب الحديث. ويحتمل أنه مرفوع وما ورد في الصحيح مقدم على غيره لو ورد هذه الأشياء أثراً. وفي ذكر المصنف للحديث في باب الخشوع ما يشعر بأن العلة في النهي عن الاختصار أنه ينافي الخشوع.

٣/٢٥٣ — وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَأَبْدَأُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: إذا قدم العشاء) ممدود كسماء طعام العشي كما في القاموس (فأبدءوا به) أي يأكله (قبل أن تصلوا المغرب). متفق عليه) وقد ورد بإطلاق لفظ الصلاة. قال ابن دقيق العيد: فيحمل المطلق على المقيد.

٢٥٢ — أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (الحديث ٣٤٥٨).
(١) زيادة في الأصل.

٢٥٣ — أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (الحديث ٦٧٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: ١٦ - (الحديث ٥٥٧).

وورد بلفظ «إذا وضع العشاء وأحدكم صائم» فلا يقيد به لما عرف في الأصول من أن ذكر حكم الخاص الموافق لا يقتضي تقييداً ولا تخصيصاً. والحديث دال على إيجاب تقديم أكل العشاء إذا حضر على صلاة المغرب. والجمهور حملوه على الندب. وقالت الظاهرية: بل يجب تقديم أكل العشاء، فلو قدم الصلاة لبطلت عملاً بظاهر الأمر. ثم الحديث ظاهر في أنه يقدم العشاء مطلقاً، سواء كان محتاجاً إلى الطعام أو لا، وسواء خشي فساد الطعام أو لا، وسواء كان خفيفاً أو لا. وفي معنى الحديث تفاصيل آخر بغير دليل، بل تتبعوا علة الأمر بتقديم الطعام فقالوا: هو تشويش خاطر بحضور الطعام، وهو يفضي إلى ترك الخشوع في الصلاة، وهي علة ليس عليها دليل إلا ما يفهم من كلام بعض الصحابة. فإنه أخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وابن عباس «أنهما كانا يأكلان طعاماً وفي التنور شواء، فأراد المؤذن أن يقيم الصلاة فقال له ابن عباس؛ لا تعجل لا نقوم وفي أنفسنا منه شيء» وفي رواية «لئلا يعرض لنا في صلاتنا» وله عن الحسن بن علي عليهما السلام أنه قال: «العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة» ففي هذه الآثار إشارة إلى التعليل بما ذكر. ثم هذا إذا كان الوقت موسعاً. وأختلف إذا تضيق بحيث لو قدم أكل العشاء خرج الوقت فقيل: يقدم الأكل وإن خرج الوقت محافظة على تحصيل الخشوع في الصلاة. قيل: وهذا على قول من يقول: بوجوب الخشوع في الصلاة. وقيل: بل يبدأ بالصلاة محافظة على حرمة الوقت، وهو قول الجمهور من العلماء. وفي أن حضور الطعام عذر في ترك الجماعة عند من أوجبها وعند غيره. قيل: وفي قوله: «فابدها» ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل فلا يتمادى فيه. وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشاؤه وسمع قراءة الإمام في الصلاة لم يقم حتى يفرغ من طعامه. وقد قيس على الطعام غيره مما يحصل بتأخيره تشويش خاطر فالأولى البداء به.

٢٥٤/٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى، فَإِنَّ الرِّخْمَةَ تُوَجِّهُهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَاحِدَةً أَوْ دَعً».

٢٥٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في مسح الحصى في الصلاة (الحديث ٩٤٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة (الحديث ٣٧٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: النهي عن مسح الحصى في الصلاة (الحديث ١١٩٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: مسح الحصى في الصلاة (الحديث ١٠٢٧)، وأخرجه أحمد: ١٥٠/٥.

— (وعن أبي ذر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم في

الصلاة) أي دخل فيها (فلا يمسح الحصى) أي من جبهته أو من محل سجوده، (فإن الرحمة تواجهه) رواه الخمسة بإسناد صحيح وزاد أحمد في روايته (واحدة أو دع) في هذا النقل قلق لأنه يفهم أنه زاد أحمد على هذا اللفظ الذي ساقه المصنف، ومعناه على هذا فلا يمسح واحدة أو دع وهو غير مراد، ولفظه عند أحمد عن أبي ذر: «سألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال: واحدة أو دع» أي امسح واحدة أو أترك المسح، فأختصار المصنف أدخل بالمعنى، كأنه أتكل في بيان معناه على لفظه لمن عرفه، ولو قال: وفي رواية لأحمد الأذن بمسحة واحدة وكان واضحاً، والحديث دليل على النهي عن مسح الحصى بعد الدخول في الصلاة لا قبله، فالأولى له أن يفعل ذلك ثلاثاً يشغل باله وهو في الصلاة، والتقيد بالحصى أو التراب كما في رواية للغالب، ولا يدل على نفيه عما عداه. قيل: والعلة في النهي المحافظة على الخشوع كما يفيد سياق المصنف للحديث في هذا الباب، أو ثلاثاً يكثر العمل في الصلاة. وقد نص الشارع على العلة بقوله: فإن الرحمة تواجهه أي تكون تلقاء وجهه، فلا يغير ما تعلق بوجهه من التراب والحصى ولا ما يسجد عليه، إلا أن يؤلمه فله ذلك. ثم النهي ظاهر في التحريم.

٢٥٥/٥ — وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَيْقِبٍ نَحْوَهُ بِغَيْرِ تَعْلِيلٍ.

— (وفي الصحيح) أي المتفق عليه (عن معيقب) بضم الميم وفتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر القاف بعدها تحية ساكنة بعدها موحدة، هو معيقب ابن أبي قاطمة الدوسي، شهد بدرًا وكان أسلم قديماً بمكة، وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، وأقام بها حتى قدم النبي ﷺ المدينة وكان على خاتم النبي ﷺ وأستعمله أبو بكر، رضي الله عنه، وعمر على بيت المال، مات سنة ست وأربعين. وقيل: في آخر خلافة عثمان (نحوه) أي نحو حديث أبي ذر ولفظه «لا تمسح الحصى وأنت تصلي، فإن كنت لا بد فاعلاً فواحدة لتسوية الحصى» (بغير تعليل) أي ليس فيه أن الرحمة تواجهه.

٢٥٦/٦ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِقَاتِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ». رَوَاهُ

٢٥٥ — أخرجه البخاري في كتاب: العمل في الصلاة، باب: مسح الحصى في الصلاة (الحديث ١٢٠٧).

٢٥٦ — أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الالتفات في الصلاة (الحديث ٧٥١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده (الحديث ٣٢٩١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما ذكر في الالتفات في الصلاة (الحديث ٥٩٠).

الْبُخَارِيُّ، وَلِلْتَرْمِذِيِّ^(١)، - وَصَحَّحَهُ -: «إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَبِالتَّطَوُّعِ».

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة قال: هو اختلاس) بالخاء المعجمة فمشتاة فوقية آخره سين مهملة، هو الأخذ للشيء على غفلة (يختلسه الشيطان من صلاة العبد. رواه البخاري). قال الطيبي: سماه اختلاصاً لأن المصلي يقبل على ربه تعالى ويرصد الشيطان فوات ذلك عليه، فإذا ألفت استلبه ذلك. وهو دليل على كراهة الالتفات في الصلاة، وحمله الجمهور على ذلك إذا كان الالتفات لا يبلغ إلى استدبار القبلة بصدرة أو عنقه كله، وإلا كان مبطلاً للصلاة. وسبب الكراهة نقصان الخشوع كما أفاده إيراد المصنف للحديث في هذا الباب، أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن، أو لما فيه من الإعراض عن التوجه إلى الله تعالى، كما أفاده ما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي ذر «لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت، فإذا صرف وجهه انصرف» أخرجه أبو داود والنسائي (وللترمذي) أي عن عائشة، وصححه إياك) بكسر الكاف، لأنه خطاب المؤنث (والالتفات) بالنصب، لأنه محذر منه (في الصلاة فإنه هلكة) لإخلاله بأفضل العبادات، وأي هلكة أعظم من هلكة الدين. (فإن كان لا بد) من الالتفات (ففي التطوع) قيل: والنهي عن الالتفات إذا كان لغير حاجة، وإلا فقد ثبت «أن أبا بكر، رضي الله عنه، التفت لمجيء النبي ﷺ في صلاة الظهر» والتفت الناس لخروجه ﷺ في مرض موته حيث أشار إليهم ولو لم يلتفتوا ما علموا بخروجه ولا إشارته وأقرهم على ذلك».

٧/٢٥٧ — وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْصُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ».

(١) في نسخة م: وللترمذي عن أنس.

٢٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: حك البزاق باليد من المسجد (الحديث ٤٠٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها (الحديث ٥٠).

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه)، وفي رواية في البخاري «فإن ربه بينه وبين القبلة» والمراد من المناجاة إقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان. (فلا يبصقن بين يديه ولا عن يمينه) قد علل في حديث أبي هريرة بأن عن يمينه ملكاً (ولكن عن شماله تحت قدمه متفق عليه وفي رواية: أو تحت قدمه) الحديث نهى عن البصاق إلى جهة القبلة، أو جهة اليمين إذا كان العبد في الصلاة. وقد ورد النهي مطلقاً عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله ﷺ «رأى نخامة في جدار المسجد، فتناول حصاة فحتها وقال: إذا تنخم أحدكم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصقن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى» متفق عليه. وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها، سواء كان في المسجد أو غيره. وقد أفاده حديث أنس في حق المصلي، إلا أن غيره من الأحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقاً في المسجد وفي غيره وعلى المصلي وغيره. ففي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً «من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفلته بين عينيه»، ولابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً: «يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه». وأخرج أبو داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد «أن رجلاً أمّ قوماً فبصق في القبلة، فلما فرغ قال رسول الله ﷺ: «لا يصلي لكم» ومثل البصاق إلى القبلة البصاق عن اليمين، فإنه منهي عنه مطلقاً أيضاً. وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود «أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة»، وعن معاذ بن جبل: «ما بصقت عن يميني منذ أسلمت» وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عنه أيضاً. وقد أرشد ﷺ إلى أي جهة يبصق فقال: «عن شماله تحت قدمه». فبين الجهة أنها جهة الشمال، والمحل أنه تحت القدم. وورد في حديث أنس عند أحمد ومسلم بعد قوله: «ولكن عن يساره أو تحت قدمه - زيادة: ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض فقال: أو يفعل هكذا». وقوله: أو تحت قدمه خاص بمن ليس في المسجد. وأما إذا كان فيه ففي ثوبه لحديث «البصاق في المسجد خطيئة»، إلا أنه قد يقال: المراد البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين خطيئة لا تحت القدم أو عن شماله، لأنه قد أذن فيه الشارع ولا يأذن في خطيئة. هذا وقد سمعت أنه علل ﷺ النهي عن البصاق على اليمين، بأن عن يمينه ملكاً فأورد سؤال وهو: أن على الشمال أيضاً ملكاً وهو كاتب السيئات. وأجيب بأنه أختص بذلك ملك اليمين تخصيصاً له وتشريفاً وإكراماً. وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية، فلا دخل لكاتب السيئات فيها. وأستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفاً في هذا الحديث «ولا عن يمينه، فإن عن يمينه كاتب الحسنات». وفي الطبراني من حديث

أمامة في هذا الحديث: «فإنه يقوم بين يدي الله وملك عن يمينه وقرينه عن يساره». وإذا ثبت هذا فالتفل يقع على القرين وهو الشيطان، ولعل ملك اليسار حيثنذ بحيث لا يصيبه شيء من ذلك، أو أنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين.

٢٥٧ م/٨ - وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ^(١) لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي أنس، رضي الله عنه، (قال: كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء الستر الرقيق. وقيل: الصفيق من صوف ذي ألوان (لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي ﷺ: أميطي عنا) أي أزيلني (قراكم هذا، فإنه لا تزال تصاويره تعرض) بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء (لي في صلاتي. رواه البخاري) في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي صلاته مما في منزله أو في محل صلاته، ولا دليل فيه على بطلان الصلاة، لأنه لم يرو أنه ﷺ أعادها ومثله.

٢٥٨ م/٩ - وَأَتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِهَا فِي قِصَّةِ أَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، «فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي».

— (وأتفقا) أي الشيخان (على حديثها) أي عائشة (في قصة أنبجانية) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة، كساء غليظ لا علم فيه. (أبي جهم) بفتح الجيم وسكون الهاء، هو عامر بن حذيفة (وفيه. فإنها) أي الخميصة: «وكانت ذات أعلام أهداها له ﷺ أبو جهم» فالضمير لها وإن لم يتقدم في كلام المصنف ذكرها. ولفظ الحديث عن عائشة «أن النبي ﷺ صلى في خميصة لها أعلام، فنظر إلى أعلامها نظرة، فلما أنصرف قال: «أذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وأتوني

٢٥٧ م - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: ما وطئ من التصاویر (الحديث ٥٩٥٤).

٢٥٨ م - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله (الحديث ٦١٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (الحديث ٩٣).

بأنبجانية أبي جهم، فإنها ألهنتي آنفاً عن صلاتي» هذا لفظ البخاري وعبارة المصنف تفهم أن ضمير فإنها للأنبجانية وكذا ضمير (ألهنتي عن صلاتي). وذلك أن أبا جهم أهدى للنبي ﷺ خميصاً لها أعلام، كما روى مالك في الموطأ عن عائشة قالت: «أهدى أبو جهم ابن حذيفة إلى رسول الله ﷺ خميصاً لها علم فشهد فيها الصلاة، فلما أنصرف قال: «ردي هذه الخميصة إلى أبي جهم» وفي رواية عنها: «كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن يفتنني» قال ابن بطال: إنما طلب منه ثوباً غيرها ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته أستخفافاً به. وفي الحديث دليل على كراهة ما يشغل عن الصلاة من النقوش ونحوها مما يشغل القلب. وفيه مبادرته ﷺ إلى صيانة الصلاة عما يلهي، وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها. قال الطيبي: فيه إيدان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية فضلاً عما دونها. وفيه كراهة الصلاة على المفارش والسجاجيد المنقوشة، وكراهة نقش المساجد ونحوه.

١٠/٢٥٩ — وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن سمرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لينتهين) بفتح اللام وفتح المثناة التحتية وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وكسر الهاء (أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة) أي إلى ما فوقهم مطلقاً (أو لا ترجع إليهم رواه مسلم) قال النووي في شرح مسلم: فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك، وقد نقل الإجماع على ذلك والنهي يفيد تحريمه. وقال ابن حزم: تبطل به الصلاة. قال القاضي عياض: وأختلفوا في غير الصلاة في الدعاء فكرهه قوم وجوزه الأكثرون.

١١/٢٦٠ — وَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ».

— (وله) أي لمسلم (عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا صلاة

٢٥٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة (الحديث ٤٢٨).

٢٦٠ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: كراهية الصلاة بحضرة الطعام (الحديث ٥٦٠).

بحضرة طعام) تقدم الكلام في ذلك، إلا أن هذا يفيد أنها لا تقام الصلاة في موضع حضر فيه الطعام وهو عام للنفل والفرض وللجائع وغيره. والذي تقدم أخص من هذا (ولا) أي لا صلاة، (وهو) أي المصلي (يدافعه الأخبثان) البول والغائط، ويلحق بهما مدافعة الريح فهذا مع المدافعة. وأما إذا كان يجد في نفسه ثقل ذلك وليس هناك مدافعة فلا نهى عن الصلاة معه، ومع المدافعة فهي مكروهة. وقيل: تنزيهاً لنقصان الخشوع، فلو خشى خروج الوقت إن قدم التبرز وإخراج الأخبثين قدم الصلاة، وهي صحيحة مكروهة كذا قال النووي، ويستحب إعادتها. وعن الظاهرية أنها باطلة.

١٢/٢٦١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ: «فِي الصَّلَاةِ».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: التائب من الشيطان) لأنه يصدر عن الامتلاء والكسل وهما مما يحبه الشيطان، فكان التائب منه (إذا تناءب أحدكم فليكظم)، أي يمنعه ويمسكه (ما استطاع) رواه مسلم والترمذي وزاد أي الترمذي (في الصلاة) ففقد الأمر بالكظم بكونه في الصلاة، ولا ينافي النهي عن تلك الحالة مطلقاً لموافقة المقيد والمطلق في الحكم، وهذه الزيادة هي في البخاري أيضاً. وفيه بعدها «ولا يقل: ها: فإنما ذلك من الشيطان يضحكم منه» وكل هذا مما ينافي الخشوع وينبغي أن يضع يده على فيه لحديث «إذا تناءب أحدكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل مع التائب» وأخرجه أحمد والشيخان وغيرهم.

٦ - باب: المساجد

المساجد جمع مسجد بفتح العين وكسرها، فإن أريد به المكان المخصوص فهو بكسر الجيم لا غير، وإن أريد به موضع السجود، وهو موضع وقوع الجبهة في الأرض، فإنه بالفتح لا غير. وفي فضائل المساجد أحاديث واسعة، وأنها أحب البقاع إلى الله، وأن «من بنى لله مسجداً من مال حلال بنى الله له بيتاً في الجنة» وأحاديثها في مجمع الزوائد وغيره.

٢٦١ - أخرجه مسلم في كتاب: الزهد والرقائق، باب: تسميت العاطس وكراهة التائب (الحديث ٢٩٩٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية التائب (الحديث ٣٧٠).

١/٢٦٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَ إِسْمَاعِيلُ.

— (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور) يحتمل أن المراد بها البيوت، ويحتمل أن المراد المحال التي تبنى فيها الدور (وأن تنظف) عن الأقدار (وتطيب: رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصحح إسماعيل) والتطيب بالبخور ونحوه. والأمر بالبناء للندب لقوله: «أينما أدركتكم الصلاة فصل» أخرجه مسلم ونحوه عند غيره. قيل: وعلى إرادة المعنى الأول في الدور، ففي الحديث دليل على أن المساجد شرطها قصد التسييل، إذ لو كان يتم مسجداً بالتسمية لخرجت تلك الأماكن التي اتخذت في المساكن عن ملك أهلها. وفي شرح السنة أن المراد المحال التي فيها الدور ومنه «سأريكم دار الفاسقين»^(١) لأنهم كانوا يسمون المحال التي اجتمعت فيها القبيلة داراً. قال سفيان: بناء المساجد في الدور يعني القبائل.

٢/٢٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَزَادَ مُسْلِمٌ: «وَالنَّصَارَى».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: قاتل الله اليهود) أي لعن كما جاء في رواية وقيل: معناه قتلهم وأهلكهم (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد متفق عليه) وفي مسلم عن عائشة «قالت: إن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بالحبيشة فيها تصاوير فقال: إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا

٢٦٢ - أخرجه أحمد: ١٩٣/٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: اتخاذ المساجد في الدور (الحديث ٤٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في تطيب المساجد (الحديث ٥٩٤).

(١) سورة: الأعراف، الآية: ١٤٥.

٢٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: ٥٥ - (الحديث ٤٣٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (الحديث ٣٤٥٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته (الحديث ٤٤٤٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: الأكسية والخمائنص (الحديث ٥٨١٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (الحديث ٢٢).

على قبره مسجداً وصوروا تلك التصاوير أولئك شرار المخلوق عند الله يوم القيامة» وأتخذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها، أو بمعنى الصلاة عليها. وفي مسلم «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ولا عليها». قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها، آتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين من ذلك. قال: وأما من آتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا لتوجه نحوه، فلا يدخل في ذلك الوعيد «قلت» قوله لا لتعظيم له يقال آتخذ المساجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له. ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر. والظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبيه بعبدة الأوثان الذين يعظمون الجمادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر، ولما في إنفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية. ولأنه سبب لإيقاد السرج عليها الملعون فاعله. ومفاسد ما يبنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر. وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» (وزاد مسلم والنصارى) زاد في حديث أبي هريرة هذا بعد قوله: اليهود وقد أستشكل ذلك، لأن النصارى ليس لهم نبي إلا عيسى عليه السلام، إذ لا نبي بينه وبين محمد ﷺ وهي حي في السماء. وأجيب بأنه كان فيهم أنبياء غير مرسلين كالحواريين ومريم في قول، وأن المراد من قوله أنبيائهم المجموع من اليهود والنصارى، أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم وأكتفى بذكر الأنبياء. ويؤيد ذلك قوله في رواية مسلم: «كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد» ولهذا لما أفرد النصارى كما في.

٢٦٤/٣ - وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا». وَفِيهِ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ».

— (ولهما) أي البخاري ومسلم (من حديث عائشة كانوا إذا مات فيهم) أي النصارى قال: (الرجل الصالح) ولما أفرد اليهود كما في حديث أبي هريرة قال: «أنبيائهم». وأحسن من هذا أن يقال: أنبياء اليهود أنبياء النصارى، لأن النصارى مأمورون بالإيمان بكل

٢٦٤- أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد (الحديث ٤٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور (الحديث ١٦).

رسول، فرسل بني إسرائيل يسمون أنبياء في حق الفريقين. (بنوا على قبره مسجداً. وفيه أولئك شرار الخلق) أسم الإشارة عائد إلى الفريقين وكفى به ذمماً. والمراد من الاتخاذ أعم من أن يكون ابتداءً أو اتباعاً، فاليهود ابتدعت والنصارى أتبعن.

٢٦٥/٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلاً، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ». الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: بعث النبي ﷺ خيلاً، فجاءت برجل فربطوه بسارية من سوارى المسجد. الحديث. متفق عليه) الرجل هو ثمامة بن أثال، صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما، وليس فيه أن الربط عن أمره ﷺ، ولكنه ﷺ قرر ذلك، لأن في القصة أنه كان يمر به ثلاثة أيام ويقول: «ما عندك يا ثمامة - الحديث». وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وإن كان كافراً، وأن هذا تخصيص لقوله ﷺ: «إن المسجد لذكر الله والطاعة». وقد أنزل ﷺ وقد ثقف في المسجد. قال الخطابي: فيه جواز دخول المشرك المسجد إذا كان له فيه حاجة، مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه، ومثل أن يحاكم إلى قاض هو في المسجد. وقد كان الكفار يدخلون مسجده ﷺ ويطلبون فيه الجلوس. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة «أن اليهود أتوا النبي ﷺ وهو في المسجد» وأما قوله تعالى: «فلا يقربوا المسجد الحرام»^(١) فالمراد به لا يمكنون من حج ولا عمرة، كما ورد في القصة التي بعث لأجلها ﷺ بآيات براءة إلى مكة. وقوله: «فلا يحجن بعد هذا العام مشرك»، وكذلك قوله تعالى: «ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين»^(٢) لا يتم بها دليل على تحريم المساجد على المشركين، لأنها نزلت في حق من أستولى عليها. وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع في سبب نزول الآية الكريمة، فإنها

٢٦٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد (الحديث ٤٦٢) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: دخول المشرك المسجد (الحديث ٤٦٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الخصومات، باب: التوثق عن تخشي معرته (الحديث ٢٤٢٢) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الربط والحبس في الحرم (الحديث ٢٤٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: وفد بني حنيفة، وحديث ثمامة بن أثال (الحديث ٤٣٧٢) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: ربط الأسير وحسنه وجواز المن عليه (الحديث ٥٩) مطولاً.

نزلت في شأن النصارى، وأستيلائهم على بيت المقدس، وإلقاء الأذى فيه والأزبال، أو أنها نزلت في شأن قریش، ومنعهم له ﷺ عام الحديبية عن العمرة. وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تفده الآية الكريمة، وكان المصنف ساقه لبيان جواز دخول المشرك المسجد وهو مذهب إمامه فيما عدا المسجد الحرام.

٥/٢٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانَ يُنْشِدُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَنْشِدُ فِيهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي أبي هريرة (أن عمر، رضي الله عنه، مر بحسان) بالحاء المهملة مفتوحة فسين مهملة مشددة هو ابن ثابت شاعر رسول الله ﷺ يكنى أبا عبد الرحمن، أطل ابن عبد البر في ترجمته في الاستيعاب قال: وتوفي حسان قبل الأربعين في خلافة علي عليه السلام. وقيل: بل مات سنة خمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة. (ينشد) بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشين المعجمة (في المسجد فلحظ إليه) أي نظر إليه، وكان حسان فهم منه نظر الإنكار (فقال: قد كنت أنشد وفيه) أي المسجد (من هو خير منك) يعني رسول الله ﷺ (متفق عليه). وقد أشار البخاري في باب بدء الخلق في هذه القصة، أن حساناً أنشد في المسجد ما أجاب به المشركين عنه ﷺ. ففي الحديث دلالة على جواز إنشاد الشعر في المسجد. وقد عارضه أحاديث. أخرج ابن خزيمة وصححه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «نهى رسول الله ﷺ عن تناشد الأشعار في المسجد» وله شواهد. وجمع بينها وبين حديث الباب، بأن النهي محمول على تناشد أشعار الجاهلية وأهل البطالة، وما لم يكن فيه غرض صحيح، والمأذون فيه ما سلم من ذلك. وقيل: المأذون فيه مشروط بأن لا يكون ذلك مما يشغل من في المسجد.

٦/٢٦٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنْشِدُ ضَاةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنِ لِهَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة (الحديث ٣٢١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل حسان بن ثابت (الحديث ١٥١).
٢٦٧ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: النهي عن نشد الضالة في المسجد (الحديث ٥٦٨).

— (وعنه) أي أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: «من سمع رجلاً ينشد) بفتح المثناة التحتية وسكون النون وضم الشين المعجمة، من نشد الدابة إذا طليها(ضالة في المسجد فليقل: لا ردها الله عليك) عقوبة له لارتكابه في المسجد ما لا يجوز. وظاهره أنه يقوله جهراً وأنه واجب. (فإن المساجد لم تبين لهذا. رواه مسلم) أي بل بنيت لذكر الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوه. والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان في المسجد، وهل يلحق به السؤال عن غيرها من المتاع ولو ذهب في المسجد؟ قيل: يلحق للعلة وهي قوله: «فإن المساجد لم تبين لهذا» وأن من ذهب عليه متاع فيه أو في غيره قعد في باب المسجد يسأل الخارجين والداخلين إليه. وأختلف أيضاً في تعليم الصبيان القرآن في المسجد، وكأن المانع يمنعه لما فيه من رفع الأصوات المنهي عنه في حديث واثلة «جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم ورفع أصواتكم». أخرجه عبد الرزاق والطبراني في الكبير وابن ماجه.

٧/٢٦٨ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أُرْبِحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ ۱». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ.

— (وعنه) أي أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ قال: إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع يشتري (في المسجد فقولوا له: لا أربح الله تجارتك رواه الترمذي والنسائي وحسنه) فيه دلالة على تحريم البيع والشراء في المساجد، وأنه يجب على من رأى ذلك فيه أن يقول لكل من البائع والمشتري لا أربح الله تجارتك، يقول جهراً زجراً للفاعل لذلك، والعلة هي قوله فيما سلف: «فإن المساجد لم تبين لذلك» وهل ينعقد البيع؟ قال الماوردي إنه ينعقد اتفاقاً.

٨/٢٦٩ — وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَفَادُ فِيهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٢٦٨ - أخرجه النسائي في كتاب: المساجد، باب: النهي عن البيع والشراء في المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة (الحديث ٧١٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المسجد (الحديث ٣٢٢) مطولاً.

٢٦٩ - أخرجه أحمد: ٤٣٤/٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في إقامة الحد في المسجد (الحديث ٤٤٩٠).

— (وعن حكيم بن حزام) بالحاء المهملة مكسورة والزاي، وحكيم صحابي كان من أشرف قريش في الجاهلية والإسلام، أسلم عام الفتح عاش مائة وعشرين سنة ستون في الجاهلية وستون في الإسلام، وتوفي بالمدينة سنة أربع وخمسين، وله أربعة أولاد صحابيون كلهم عبد الله وخالد ويحيى وهشام (قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقام الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها) أي يقام القود فيها (رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف) ورواه الحاكم^(١) وابن السكن وأحمد بن حنبل^(٢) والدارقطني^(٣) والبيهقي^(٤). وقال المصنف في التلخيص: لا بأس بإسناده. والحديث دليل على تحريم إقامة الحدود في المساجد، وعلى تحريم الاستقادة فيها.

٢٧٠/٩ — وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أُصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أصيب سعد) هو ابن معاذ بضم الميم فعين مهملة بعد الألف ذال معجمة، هو أبو عمرو سعد بن معاذ الألوسي، أسلم بالمدينة بين العقبة الأولى والثانية، وأسلم بإسلامه بنو عبد الأشهل، وسماه رسول الله ﷺ سيد الأنصار، وكان مقدماً مطاعاً شريفاً في قومه، من كبار الصحابة شهد بدرًا وأحدًا، وأصيب يوم الخندق في أكحله، فلم يرقأ دمه حتى مات بعد شهر، توفي في شهر ذي القعدة سنة خمس من الهجرة. (يوم الخندق فضرِب عليه رسول الله ﷺ) أي نصب عليه (خيمة في المسجد ليعوده من قريب) أي ليكون مكانه قريباً منه ﷺ فيعوده (متفق عليه). فيه دلالة على

(٣) الحديث: ٨٦/٣/٢.

(١) ٣٦٩/٤.

(٤) الحديث: ٣٩/٨.

(٢) الحديث: ٤٣٤/٣.

٢٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم (الحديث ٤٦٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم (الحديث ٤١٢٢) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم (الحديث ٦٥) مطولاً.

جواز النوم في المسجد وبقاء المريض فيه وإن كان جريحاً، وضرب الخيمة وإن منعت من الصلاة.

١٠/٢٧١ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ». الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي عن عائشة (قالت: رأيت رسول الله ﷺ يسترني وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد - الحديث. متفق عليه) قد بين في رواية للبخاري أن لعبهم كان بالدرق والحراب، وفي رواية لمسلم يلعبون في المسجد بالحراب، وفي رواية للبخاري وكان يوم عيد. فهذا يدل على جواز مثل ذلك في المسجد في يوم مسرة. وقيل: إنه منسوخ بالقرآن والسنة. أما القرآن فقوله تعالى: ﴿فِي بَيْوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذَكَرَ فِيهَا أَسْمَهُ﴾^(١). وأما السنة فبحديث «جنبوا مساجدكم صبيانكم» الحديث، وتعقب بأنه حديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما أدعاه ولا عرف التاريخ فيتم النسخ. وقد حكى أن لعبهم كان خارج المسجد وعائشة كانت في المسجد. وهذا مردود بما ثبت في بعض طرق الحديث هذا، أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي ﷺ: «دعهم». وفي بعض ألفاظه أنه ﷺ قال لعمر: «لتعلم اليهود أن في ديننا فسحة وأناي بعثت بحنيقة سمحة». وكان عمر بنى على الأصل في تنزيه المساجد، فبين له ﷺ أن التعمق والتشدد ينافي قاعدة شريعته ﷺ من التسهيل والتيسير، وهذا يدفع قول الطبري إنه يغتفر للحبش ما لا يغتفر لغيرهم فيقر حيث ورد، ويدفع قول من قال: إن اللعب بالحراب ليس لعباً مجرداً، بل فيه تدريب الشجعان على مواضع الحروب والاستعداد للعدو، ففي ذلك من المصلحة التي تجمع عامة المسلمين ويحتاج إليها في إقامة الدين، فأجيز فعلها في المسجد. هذا وأما نظر عائشة إليهم وهم يلعبون وهي أجنبية، ففيه دلالة على جواز نظر المرأة إلى جملة الناس من دون تفصيل لأفرادهم. كما تنظرهم إذا خرجت للصلاة في المسجد، وعند الملاقاة في الطرقات ويأتي تحقيق هذه المسألة في محلها.

٢٧١ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: أصحاب الحراب في المسجد (الحديث ٤٥٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة العيدين، باب: الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه.. (الحديث ٨٩٢).

(١) سورة: النور، الآية: ٣٦.

١١/٢٧٢ - وَعَنْهَا: «أَنَّ وَلِيدَةَ سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا خِيبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَتْ تَأْتِينِي، فَتَحَدِّثُ عِنْدِي». - الْحَدِيثُ ^(١) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي عائشة (أن وليدة) الوليدة الأمة (سوداء فكان لها خباء) بكسر الخاء المعجمة وموحدة فهزمة ممدودة الخيمة من وبر أو غيره. وقيل: لا تكون إلا من شعر (في) المسجد فكانت تأتيني فتحدث عندي - الحديث. متفق عليه) والحديث برمته في البخاري عن عائشة: «أن وليدة سوداء كانت لحي من العرب فأعتقوها، فكانت معهم، فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سيور قالت: فوضعت أو وقع منها فمرت حدياة وهو ملقى فحسبته لحماً فخطفته قالت: فالتمسوه فلم يجدوه فأتهموني به فجعلوا يفتشوني حتى فتشوا قبلها قالت: واللّه إني لقائمة معهم إذ مرت الحدياة فألقته قالت: فوقع بينهم فقلت: هذا الذي أتهموني به زعمتم وأنا بريئة منه وها هو ذا قالت: فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأسلمت قالت عائشة: فكان لها خباء في المسجد أو حفش، فكانت تأتيني فتحدث عندي قالت: فلا تجلس إلا قالت:

ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا إلا أنه من دارة الكفر نجاني

قالت عائشة: قلت لها ما شأنك لا تقعين إلا قلت هذا؟ فحدثني بهذا الحديث. فهذا الذي أشار إليه المصنف بقوله «الحديث». وفي الحديث دلالة على إباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن ليس له مسكن من المسلمين رجلاً كان أو امرأة عند أمن الفتنة، وجواز ضرب الخيمة له ونحوها.

١٢/٢٧٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: اعتكاف النساء (الحديث ٢٠٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الأخبية في المسجد (الحديث ٢٠٣٤) مختصراً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: الاعتكاف في شوال (الحديث ٢٠٤١)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج (الحديث ٢٠٤٥) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: الاعتكاف، باب: متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه (الحديث ٦).

(١) زيادة في الأصل.

٢٧٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: حك البزاق باليد من المسجد (الحديث ٤٠٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها (الحديث ٤٥٥).

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: البصاق في القاموس البصاق كغراب والبساق والبزاق ماء الفم إذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق وفي لفظ للبخاري البزاق ولمسلم التفل (في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها متفق عليه). الحديث دليل على أن البصاق في المسجد خطيئة والدفن يكفرها. وقد عارضه ما تقدم من حديث «فليصق عن يساره أو تحت قدمه» فإن ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره. قال النووي: هما عمومان، لكن الثاني مخصوص بما إذا لم يكن في المسجد، ويبقى عموم الخطيئة إذا كان في المسجد من دون تخصيص. وقال القاضي عياض: إنما يكون البصاق في المسجد خطيئة إذا لم يدفنه، وأما إذا أراد دفنه فلا. وذهب إلى هذا أئمة من أهل الحديث. ويدل له حديث أحمد والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة، فإن دفنه فحسنة» فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن، ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً: «وجدت في مساوي أمي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن» وهكذا فهم السلف. ففي سنن سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح «أنه تنخع في المسجد ليلة، فنسي أن يدفنها حتى رجع إلى منزله، فأخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها وقال: الحمد لله حيث لم تكتب علي خطيئة الليلة». فدل على أنه فهم أن الخطيئة مختصة بمن تركها وقدمنا وجهاً من الجمع وهو أن الخطيئة حيث كان التفل عن اليمين أو إلى جهة القبلة لا إذا كان عن الشمال وتحت القدم، فالحديث هذا مخصص بذلك ومقيد به. قال الجمهور: والمراد أي من دفنها دفنها في تراب المسجد ورملة وحصاء. وقول من قال: المراد من دفنها إخراجها من المسجد بعيد.

زخرفة المساجد وزينتها

٢٧٤/١٣ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ، إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ.

— (وعنه) أي أنس (قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد) بأن يقول واحد: مسجدك أحسن من مسجدك علواً وزينة وغير ذلك

٢٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في بناء المسجد (الحديث ٤٤٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: المساجد، باب: المباهاة في المساجد (الحديث ٦٨٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المساجد والجماعات، باب: تشييد المساجد (الحديث ٧٣٩)، وأخرجه أحمد: ١٣٤/٣ - ١٤٥ - ١٥٢ - ٢٣٠ - ٢٨٣، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: المساجد، باب: كراهة التباهي في بناء المساجد... (الحديث ١٣٢١).

(أخرجه الخمسة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة) الحديث من أعلام النبوة وقوله: (لا تقوم الساعة) قد يؤخذ منه أنه من أشراتها والتباهي إما بالقول كما عرفت أو بالفعل كأن يبالغ كل واحد في تزيين مسجده ورفع بنائه وغير ذلك. وفيه دلالة مفهمة بكراهة ذلك وأنه من أشرط الساعة وأن الله لا يحب تشييد المساجد ولا عمارتها إلا بالطاعة.

١٤/٢٧٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: ما أمرت بتشديد المساجد أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) وتام الحديث قال ابن عباس: «لتزخرفنها كما زخرفتها اليهود والنصارى» وهذا مدرج من كلام ابن عباس كأنه فهمه من الأخبار النبوية من أن هذه الأمة تحذو حذو بني إسرائيل. والتشييد رفع البناء وتزيينه بالشيد، وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس الحائط يشيده طلاه بالشيد، وهو ما يطلى به الحائط من جص ونحوه انتهى. فلم يجعل رفع البناء من مسماه. والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصارى، فإن التشبه بهم محرم. وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكن الناس من الحر والبرد، وتزيينها يشغل القلوب عن الخشوع الذي هو روح جسم العبادة. والقول بأنه يجوز تزيين المحراب باطل. قال المهدي في البحر: إن تزيين الحرمين لم يكن برأي ذي حل وعقد ولا سكوت رضا، أي من العلماء، وإنما فعله أهل الدول الجبارة من غير مؤاذنة لأحد من أهل الفضل، وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا، وهو كلام حسن. وفي قوله ﷺ: (ما أمرت) إشعار بأنه لا يحسن ذلك فإنه لو كان حسناً لأمره الله به ﷺ. وأخرج البخاري من حديث ابن عمر «أن مسجده ﷺ كان على عهد ﷺ مبنياً باللبن، وسقفه الجريد، وعمده خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً، وزاد فيه عمر وبناه على بنائه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً، ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة، وبنى جدرانه بالأحجار المنقوشة والجص، وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج». قال ابن بطال: وهذا يدل على أن السنة في بنيان المساجد القصد وترك الغلو في تحسينها. فقد كان عمر مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه،

٢٧٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في بناء المساجد (الحديث ٧٣٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: المساجد (الحديث ١٦١٥).

وإنما احتاج إلى تجديده، لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه، ثم قال عند عمارته: «أكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس» ثم كان عثمان والمال في زمنه أكثر، فحسنته بما لا يقتضي الزخرفة، ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه. وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك، وذلك في أواخر عصر الصحابة، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة.

١٥/٢٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضْتُ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي، حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَاسْتَرْغَبَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «عرضت علي أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد» رواه أبو داود والترمذي وأستغربه وصححه ابن خزيمة). القذاة بزنة حصاة هي مستعملة في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً، وهذا إخبار بأن ما يخرج الرجل من المسجد وإن قل وحقر مأجور فيه، لأن فيه تنظيف بيت الله وإزالة ما يؤذي المؤمنين. ويفيد بمفهومه أن من الأوزار إدخال القذاة إلى المسجد.

١٦/٢٧٧ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي قتادة، رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين متفق عليه) الحديث نهى عن جلوس الداخل إلى المسجد إلا بعد صلاته ركعتين وهما تحية المسجد. وظاهره وجوب ذلك. وذهب

٢٧٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في كنس المسجد (الحديث ٤٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: فضائل القرآن، باب: ١٩ - (الحديث ٢٩١٦)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: المساجد، باب: ذكر بدء تحطيط المسجد... (الحديث ١٢٩٨).

٢٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إذا دخل المسجد فليركع ركعتين (الحديث ٤٤٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التهجد، باب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى (الحديث ١١٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب تحية المسجد بركعتين (الحديث ٧١٤).

الجمهور إلى أنه ندب وأستدلوا بقوله ﷺ للذي رآه يتخطى : «اجلس فقد آذيت» ولم يأمره بصلاتهما، وبأنه قال ﷺ لمن علمه الأركان الخمسة فقال لا أزيد عليها : «أفلح إن صدق» .
الأول مردود بأنه لا دليل على أنه لم يصلهما، فإنه يجوز أنه صلاهما في طرف المسجد، ثم جاء يتخطى الرقاب . والثاني بأنه قد وجب غير ما ذكر كصلاة الجنائز ونحوها، ولا مانع من أنه وجب بعد قوله «لا أزيد» واجبات وأعلمه ﷺ بها . ثم ظاهر الحديث أنه يصليهما في أي وقت شاء ووقت الكراهة وفيه خلاف، وقررناه في حواشي شرح العمدة أنه لا يصليهما من دخل المسجد في أوقات الكراهة، وقررنا أيضاً أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الأوامر الواردة به، وظاهره أنه إذا جلس ولم يصلهما لا يشرع له أن يقوم فيصليهما . وقال جماعة : يشرع له التدارك لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر، أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ : ركعت ركعتين؟ قال : لا قال : قم فأركعهما» وترجم عليه ابن حبان تحية المسجد لا تفوت بالجلوس . وكذلك ما يأتي من قصة سليك الغطفاني وقوله : «ركعتين» لا مفهوم له في جانب الزيادة، بل في جانب القلة فلا تتأدى سنة التحية بركعة واحدة . قال في الشرح : وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام فتحيته الطواف، وذلك لأن النبي ﷺ بدأ فيه بالطواف . قلت : هكذا ذكره ابن القيم في الهدى وقد يقال : إنه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام، إذ التحية إنما تشرع لمن جلس، والداخل للمسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلي صلاة المقام فلا يجلس إلا وقد صلى . نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف، فإنه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد، وكذلك قد أستثنوا صلاة العيد، لأنه ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها، ويجب عنه بأنه ﷺ ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية، بل وصل إلى الجبانة أو إلى المسجد، فإنه صلى العيد في مسجده مرة واحدة ولم يقعد، بل وصل إلى المسجد ودخل في صلاة العيد . وأما الجبانة فلا تحية لها إذ ليست بمسجد . وأما إذا أستغل الداخل بالصلاة كأن يدخل وقد أقيمت الفريضة فيدخل فيها، فإنها تجزئه عن ركعتي التحية، بل هو منهي عنها بحديث «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» .

٧ - باب: كفة الصلاة

٢٧٨/١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ أَقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعاً، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِساً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَابْنِ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ مُسْلِمٍ: «حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَائِماً».

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال) مخاطباً للمسيء في صلاته وهو خلاد بن رافع: (إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء) تقدم أن إسباغ الوضوء إتمامه. (ثم استقبل القبلة فكبر) تكبيرة الإحرام (ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن). فيه أنه لا يجب دعاء الاستفتاح، إذ لو وجب لأمره به. وظاهره أنه يجزئه من القرآن غير الفاتحة ويأتي تحقيقه. (ثم اركع حتى تطمئن راکعاً) فيه إيجاب الرجوع والاطمئنان فيه (ثم ارفع) من الركوع (حتى تعتدل قائماً) من الركوع. (ثم أسجد حتى تطمئن ساجداً) فيه أيضاً وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه. (ثم ارفع) من السجود (حتى تطمئن جالساً) بعد السجدة الأولى (ثم اسجد) الثانية (حتى تطمئن ساجداً) كالأولى فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياماً، وتلاوة، وركوعاً، واعتدالاً منه، وسجوداً، وطمأنينة، وجلوساً بين السجدين، ثم سجدة باطمئنان كالأولى، فهذه صفة ركعة كاملة (ثم أفعَلْ ذلك) أي جميع ما ذكر من الأقوال والأفعال إلا تكبيرة الإحرام، فإنها مخصوصة بالركعة الأولى لما علم شرعاً من عدم تكرارها (في صلاتك) في ركعات صلاتك (كلها). أخرجه السبعة) بالفاظ متقاربة (و) هذا (اللفظ) الذي ساقه هنا (للبخاري) وحده (ولابن ماجه) أي من حديث أبي هريرة (بإسناد مسلم) أي بإسناد رجاله رجال مسلم (حتى يطمئن قائماً) عوضاً عن قوله في لفظ البخاري

٢٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة (الحديث ٧٩٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (الحديث ٣٩٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (الحديث ٨٥٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وصف الصلاة (الحديث ١٣٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: القول الذي يفتح به الصلاة (الحديث ١٢٥)، وأخرجه أحمد: ٤٣٧/٢.

حتى تعتدل، فدل على إيجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع (ومثله) أي مثل ما أخرجه ابن ماجه ما في قوله.

٢/٢٧٩ - وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ (بْنِ رَافِعٍ) ^(١) عِنْدَ أَحْمَدَ، وَابْنِ حِبَّانَ: «حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا» ^(٢).

٣/٢٨٠ - وَلِأَحْمَدَ ^(٣): «فَاقُمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ».

٤/٢٨١ - وَلِلنَّسَائِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ: «إِنَّهَا لَا ^(٤) تَنْتُمُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ يُكَبِّرَ اللَّهُ وَيَحْمَدَهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ». وَفِيهَا: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ».

٥/٢٨٢ - وَلِأَبِي دَاوُدَ: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ».

٦/٢٨٣ - وَلِابْنِ حِبَّانَ: «ثُمَّ بِمَا شِئْتَ».

— (وفي حديث رفاعه) بكسر الراء، هو ابن رافع صحابي أنصاري، شهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، وشهد مع علي عليه السلام الجمل وصفين، وتوفي أول إمارة معاوية. (عند أحمد وابن حبان) فإنه عندهما بلفظ (حتى تطمئن قائمًا وفي لفظ لأحمد فاقم صلبك حتى ترجع العظام) أي التي انخفضت حال الركوع ترجع إلى ما كانت عليه حال القيام للقراءة، وذلك بكمال الاعتدال (وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعه بن رافع) أي ٢٧٩ - أخرجه أحمد: ٣٤٠/٤، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجمعة، باب: صفة الصلاة (الحديث ١٨٩٠).

(١) زيادة في الأصل.

(٢) زيادة في الأصل قلت: إن ابن حبان رحمه الله تعالى لم يذكر: «حتى تطمئن قائمًا» في حديث رفاعه، بل ذكره - في حديث أبي هريرة - بلفظ: «ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا».

٢٨٠ - أخرجه أحمد: ٣٤٠/٤.

(٣) في نسخة م: وفي لفظ لأحمد.

٢٨١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (الحديث ٨٥٨).

(٤) في نسخة م: لن تَنَمَّ.

٢٨٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (الحديث ٨٥٩٨).

٢٨٣ - أخرجه ابن حبان في صحيحه (الحديث ١٧٨٧).

مرفوعاً (إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله) في آية المائدة (ثم يكبر الله) تكبيرة الإحرام (ويحمده) بقراءة الفاتحة، إلا أن قوله «فإن كان معك قرآن» يشعر بأن المراد بقوله يحمده غير القراءة وهو دعاء الافتتاح، فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الإحرام ويأتي الكلام في ذلك. (ويثني عليه) بها (وفيها) أي في رواية النسائي وأبي داود عن رفاعه (فإن كان معك قرآن فاقراً وإلا) أي وإن لم يكن معك قرآن (فاحمد الله) أي ألقاظ الحمد لله، والأظهر أن يقول الحمد لله (وكبره) بلفظ الله أكبر (وهلله) بقول لا إله إلا الله، فدل على أن هذه عوض القراءة لمن ليس له قرآن يحفظه (ولأبي داود) أي من رواية رفاعه (ثم اقرأ بأم الكتاب وبما شاء الله ولابن حبان ثم بما شئت) هذا حديث جليل يعرف بحديث المسيء صلاته. وقد أشتمل على تعليم ما يجب في الصلاة وما لا تتم إلا به، فدل على وجوب الوضوء لكل قائم إلى الصلاة، وهو كما دلت عليه الآية ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(١) والمراد لمن كان محدثاً كما عرف من غيره. وقد فصل ما أجملته رواية البخاري رواية النسائي بلفظ «حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين» وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضمضة والاستنشاق، ويكون هذا قرينة على حمل الأمر بهما حيث ورد على التنب، ودل على إيجاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الإحرام. وقد تقدم وجوبه وبيان عفو الاستقبال للمتفل الراكب ودل على وجوب تكبيرة الإحرام وعلى تعيين ألقاظها رواية الطبراني لحديث رفاعه بلفظ «ثم يقول الله أكبر». ورواية ابن ماجه التي صححها ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي حميد من فعله ﷺ «إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه ثم قال: الله أكبر». ومثله أخرجه البزار من حديث علي عليه السلام بإسناد صحيح على شرط مسلم «أنه ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال: الله أكبر» فهذا يبين أن المراد من تكبيرة الإحرام هذا اللفظ. ودل على وجوب قراءة القرآن في الصلاة، سواء كان الفاتحة أو غيرها لقوله «ما تيسر معك من القرآن». وقوله: «فإن كان معك قرآن» ولكن رواية أبي داود بلفظ «فاقرأ بأم الكتاب» وعند أحمد وابن حبان «ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت» وترجم له ابن حبان «باب فرض المصلي فاتحة الكتاب في كل ركعة». فمع تصريح الرواية بأم القرآن يحمله قوله ما تيسر معك على الفاتحة، لأنها كانت المتيسرة لحفظ المسلمين لها، أو يحمله أنه ﷺ عرف من حال المخاطب أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ غيرها فله

أن يقرأه، أو أنه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة، أو أن المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فإنها عينت الفاتحة وجعلت ما تيسر لما عداها، فيحتمل أن الراوي حيث قال: ما تيسر ولم يذكر الفاتحة ذهل عنها. ودل على إيجاب غير الفاتحة معها لقوله بأم الكتاب وبما شاء الله أو شئت. ودل على أن من لم يحفظ القرآن يجزئه الحمد والتكبير والتهليل، وأنه لا يتعين عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ مخصوص. وقد ورد تعيين الألفاظ بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ودل على وجوب الركوع ووجوب الاطمئنان فيه. وفي لفظ لأحمد بيان كيفيته فقال: «فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامدد ظهرك ومكن ركوعك» وفي رواية «ثم تكبر وتركع حتى تطمئن مفاصلك وتسترخي» ودل على وجوب الرفع من الركوع، وعلى وجوب الانتصاب قائماً، وعلى وجوب الاطمئنان لقوله: «حتى تطمئن قائماً». وقد قال المصنف: إنها بإسناد مسلم. وقد أخرجها السراج أيضاً بإسناد على شرط البخاري، فهي على شرط الشيخين. ودل على وجوب السجود والطمأنينة فيه، وقد فصلتها رواية النسائي عن إسحاق بن أبي طلحة بلفظ «ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه وجهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخي». ودل على وجوب القعود بين السجدين. وفي رواية النسائي «ثم يكبر فيرفع رأسه حتى يستوي قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه». وفي رواية «فإذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى» فدل على أن هيئة القعود بين السجدين بافتراض اليسرى. ودل على أنه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته إلا تكبيرة الإحرام، فإنه معلوم أن وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أول ركعة. ودل على إيجاب القراءة في كل ركعة وعلى ما عرفت من تفسير ما تيسر بالفاتحة، فتجب الفاتحة في كل ركعة، وتجب قراءة ما شاء معها في كل ركعة. ويأتي الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة في الآخريتين والثالثة من المغرب. «وأعلم» أن هذا حديث جليل تكرر من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه، وعدم وجوب كل ما لا يذكر فيه. أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيه واجب، فلأنه ساقه ﷺ بلفظ الأمر بعد قوله: «لن تتم الصلاة إلا بما ذكر فيه». وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب، فلأن المقام مقام تعليم الواجبات في الصلاة، فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز بالاجماع، فإذا حصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد، ثم إن عارض الوجوب الدال عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه عمل به، وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في هذا الحديث، أحتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على حمل الصيغة على الندب، وأحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مرجح للعمل به. ومن

الواجبات المتفق عليه ولم تذكر في هذا الحديث النية قلت: كذا في الشرح. ولقائل أن يقول قوله: إذا قمت إلى الصلاة دال على إيجابها، إذ ليس النية إلا القصد إلى فعل الشيء، وقوله: فتوضأ أي قاصداً له، ثم قال: والقعود الأخير أي من الواجب المتفق عليه ولم يذكره في الحديث، ثم قال: ومن المختلف فيه التشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ فيه، والسلام في آخر الصلاة.

٧/٢٨٤ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ أَسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ وَلَا قَابِضَهُمَا، وَأَسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخِرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي حميد) بصيغة التصغير (الساعدي) هو أبو حميد بن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي، منسوب إلى ساعدة، وهو أبو الخزرج المدني، غلب عليه كنيته، مات آخر ولاية معاوية (قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا كبر) أي للإحرام (جعل يديه) أي كفيه (حذو) بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة (منكبيه) وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام. (وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه) تقدم بيانه في رواية أحمد لحديث المسيء صلاته «فإذا ركعت فأجعل راحتيك على ركبتك وأمدد ظهرك ومكن ركوعك». (ثم هصر) بفتح الهاء فصاد مهملة مفتوحة فراء (ظهره) قال الخطابي: أي ثناه في استواء من غير تقويس، وفي رواية للبخاري «ثم حتى» بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه. وفي رواية «غير مقنع رأسه ولا مصوبه». وفي رواية «وفرّج بين أصابعه» (فإذا رفع رأسه) أي من الركوع (استوى). زاد أبو داود «فقال: سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه». وفي رواية لعبد الحميد زيادة «حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً» (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والقاف آخره راء جمع فقارة وهي عظام الظهر، وفيها رواية بتقديم القاف على الفاء (مكانه) وهي التي عبر عنها في حديث رفاعه بقوله حتى ترجع العظام (فإذا

سجد وضع يديه غير مفترش) أي لهما . وعند ابن حبان «غير مفترش ذراعيه» (ولا قابضهما) بأن يضمهما إليه (وأستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة) ويأتي بيانه في شرح حديث «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم» (وإذا جلس في الركعتين) جلوس التشهد الأوسط (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا جلس في الركعة الأخيرة) للتشهد الأخير (قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته . أخرجه البخاري) حديث أبي حميد هذا روي عنه قولاً وروي عنه فعلاً واصفاً فيهما صلاته ﷺ ، وفيه بيان صلاته ﷺ ، وأنه كان عند تكبيرة الإحرام يرفع يديه حذو منكبيه ، ففيه دليل على أن ذلك من أفعال الصلاة ، وأن رفع اليدين مقارن للتكبير ، وهو الذي دل عليه حديث وائل بن حجر عند أبي داود . وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه ، فورد بلفظ رفع يديه ثم كبر ولفظ كبر ، ثم رفع يديه . وللعلماء قولان : «الأول» مقارنة الرفع للتكبير . «والثاني» تقديم الرفع على التكبير ، ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع فهذه صفته . وفي المنهاج وشرحه النجم الوهاج : الأول رفعه ، وهو الأصح مع ابتدائه لما رواه الشيخان عن ابن عمر «أن النبي ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه حين يكبر» فيكون ابتداءه مع ابتدائه ولا أستصحب في أنتهائه ، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أتم الآخر ، فإن فرغ منهما حط يديه ولم يستدم الرفع . «والثاني» يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارتان ، فإذا فرغ أرسلهما ، لأن أبا داود رواه كذلك بإسناد حسن وصحح هذا البغدادى وأختاره الشيخ ، ودليله في مسلم من رواية ابن عمر . «والثالث» يرفع مع ابتداء التكبير ويكون انتهاؤه مع أنتهائه ويحطهما بعد فراغ التكبير لا قبل فراغه ، لأن الرفع للتكبير فكان معه وصححه المصنف ونسبه إلى الجمهور . انتهى بلفظه . وفيه تحقيق الأقوال وأدلتها : دلت الأدلة أنه من العمل المخير فيه فلا يتعين شيء بحكمه . وأما حكمه فقال داود والأوزاعي والحميدي شيخ البخاري وجماعة : إنه واجب لثبوته من فعله ﷺ ، فإنه قال المصنف : إنه روى رفع اليدين في أول الصلاة خمسون صحابياً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة . وروى البيهقي عن الحاكم قال : لا تعلم سنة أئفق على روايتها عن رسول الله ﷺ الخلفاء الأربعة ، ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من الصحابة ، مع تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة . قال البيهقي : هو كما قال أستاذنا أبو عبد الله . قال الموجبون : قد ثبت الرفع عند تكبيرة الإحرام هذا الثبوت وقد قال ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» فلذا قلنا بالوجوب . وقال غيرهم : إنه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وزيد بن علي والقاسم والناصري والإمام يحيى . وبه قالت الأئمة الأربعة من أهل المذاهب ولم يخالف فيه ويقول إنه ليس سنة إلا الهادي . وبهذا تعرف من روى عن الزيدية أنهم لا يقولون به فقد عمم النقل

بلا علم. هذا وأما إلى أي محل يكون الرفع، فرواية أبي حميد هذه تفيد أنه إلى مقابل المنكبين، والمنكب مجمع رأس عظم الكتف والعضد، وبه أخذت الشافعية. وقيل: إنه يرفع حتى يحاذي بهما فروع أذنيه لحديث وائل بن حجر بلفظ «حتى حاذى أذنيه». وجمع بين الحديثين بأن المراد أنه يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين، كما تدل له رواية لوائيل عند أبي داود بلفظ «حتى كانت حيال منكبيه ويحاذي بإبهاميه أذنيه» وقوله: «أمكن يديه من ركبتيه» قد فسر هذا الإمكان رواية أبي داود «كأنه قابض عليهما». وقوله: «هصر ظهره» تقدم قول الخطابي فيه وتقدم في رواية «ثم حنى» بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه. وفي رواية «غير مقنع رأسه ولا مصوبه». وفي رواية «وفرج بين أصابعه» وقد سبق. وقوله: «حتى يعود كل قفار» المراد منه كمال الاعتدال وتفسره رواية «ثم يمكث قائماً حتى يقع كل عضو موضعه». وفي ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الأوسط والآخر دليل على تغايرهما، وأنه في الجلسة الأخيرة يتورك أي يفضي بوركه إلى الأرض وينصب رجله اليمنى. وفيه خلاف بين العلماء سيأتي وبهذا الحديث عمل الشافعي ومن تابعه.

٢٨٥/٨ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» - إِلَى قَوْلِهِ -: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ - إِلَى آخِرِهِ» - . رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: إِنَّ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ.

— (وعن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض) أي قصدت بعبادتي (إلى قوله من المسلمين) وفيه روايتان أن يقول وأنا أول المسلمين بلفظ الآية ورواية وأنا من المسلمين وإليها أشار المصنف. (اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك إلى آخره. رواه مسلم) تمامه ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فأغفر لي ذنوبي جميعاً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، وأهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، وأصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك وقوله: ﴿فطر السموات والأرض﴾^(١) أي

٢٨٥ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (الحديث ٧٧١).

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٧٩.

أبتدأ خلقهما من غير مثال سبق. وقوله: «حنيفاً» أي مائلاً إلى الدين الحق وهو الإسلام وزيادة. «وما أنا من المشركين» بيان للحنيف وأيضاً لمعناه والنسك العبادة وكل ما يتقرب به إلى الله. وعطفه على الصلاة من عطف العام على الخاص. وقوله: «ومحيي ومماتي» أي حياتي وموتي لله أي هو المالك لهما والمختص بهما. وقوله: «رب العالمين» الرب الملك والعالمين جمع عالم مشتق من العلم. وهو أسم لجميع المخلوقات كذا قيل. وفي القاموس العالم الخلق كله أو ما حواه بطن الفلك، ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره وغير باسم. وقوله: «لا شريك له» تأكيد لقوله رب العالمين المفهوم منه الاختصاص وقوله: «اللهم أنت الملك» أي المالك لجميع المخلوقات وقوله: «ظلمت نفسي اعتراف بظلم نفسه قدمه على سؤال المغفرة. ومعنى «إليك» أقيم على طاعتك وأمثال أمرك إقامة متكررة «وسعديك» أي أسعد أمرك وأتبعه إسعاداً متكرراً ومعنى «الخير كله في يديك» الإقرار بأن كل خير واصل إلى العباد، ومرجو وصوله فهو في يديه تعالى ومعنى: «والشر ليس إليك» أي ليس مما يتقرب إليك به أي يضاف إليك، فلا يقال يا رب الشر أو لا يصعد إليك، فإنه إنما يصعد إليه الكلم الطيب ومعنى «أنا بك وإليك» أي التجائي وأنتهائي إليك وتوفيقي بك. ومعنى «تباركت» استحققت الثناء أو ثبت الخير عندك، فهذا ما يقال في الاستفتاح مطلقاً. (وفي رواية له) أي لمسلم (أن ذلك) كان يقوله ﷺ (في صلاة الليل). ونقل المصنف في التلخيص عن الشافعي وابن خزيمة أنه يقال في المكتوبة، وأن حديث علي عليه السلام ورد فيها، فعلى كلامه هنا يحتمل أنه مختص بها هذا الذكر، ويحتمل أنه عام وأنه يخير العبد بين قوله عقيب التكبير أو قول ما أفاده:

٢٨٦/٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ، كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة) أي تكبيرة الإحرام (سكت هنيهة) بضم الهاء فنون فمشناة تحتية فهاء مفتوحة فنون أي ساعة لطيفة. (قبل أن يقرأ فسألته) أي عن سكوته ما يقول فيه. (قال: أقول اللهم باعد بيني وبين

٢٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير (الحديث ٧٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (الحديث ٥٩٨).

خطايي) المباحة المراد بها محمو ما حصل منها، أو العصمة عما يأتي منها. (كما باعدت بين المشرق والمغرب) فكما لا يجتمع المشرق والمغرب لا يجتمع هو وخطاياه. (اللهم نقني من خطايي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس) بفتح الدال المهملة والنون فسين مهملة في القاموس أنه الوسخ. والمراد أزل عني الخطايا بهذه الإنالة. (اللهم أغسلني من خطايي بالماء والثلج والبرد) بالتحريك جمع برودة. قال الخطابي: ذكر الثلج والبرد تأكيداً، أو لأنهما ماءان لم تستعملهما الأيدي. وقال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية المحو فإن الثوب الذي تكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقا، وفيه أقوال أخرى. (متفق عليه) وفي الحديث دليل على أنه يقول هذا الذكر بين التكبيرة والقراءة سراً، وأنه يخبر بين هذا الدعاء والدعاء الذي في حديث علي عليه السلام، أو يجمع بينهما.

٢٨٧/١٠ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ أَسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ. وَالْدَّارِقُطْنِيُّ مَوْضُولاً، وَمَوْقُوفاً^(١).

— (وعن عمر، رضي الله عنه، أنه كان يقول) أي بعد تكبيرة الإحرام: (سبحانك اللهم وبحمدك) أي أسبحك حال كونني متلبساً بحمدك (تبارك أسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك). رواه مسلم بسند منقطع) قال الحاكم: قد صح عن عمر. وقال في الهدي النبوي: إنه قد صح عن عمر أنه كان يستفتح به في مقام النبي ﷺ، ويجهر به، ويعلمه الناس، وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع. ولذا قال الإمام أحمد: أما أنا فأذهب إلى ما روي عن عمر، ولو أن رجلاً أستفتح ببعض ما روي لكان حسناً. وقد ورد في التوجه ألفاظ كثيرة، والقول بأنه يخير العبد بينها قول حسن. وأما الجمع بين هذا وبين وجهي الذي تقدم، فقد ورد في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفي رواه ضعف (والدارقطني) عطف على مسلم أي رواه الدارقطني (موصولاً وموقوفاً) على عمر. وأخرجه أبو داود والحاكم من حديث عائشة مرفوعاً «كان رسول الله ﷺ إذا أستفتح الصلاة قال: سبحانك» الحديث ورجال إسناده ثقات وفيه انقطاع، وأعله أبو داود. وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

٢٨٧ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: دعاء الاستفتاح بعد التكبير (الحديث ٦) و (الحديث ٧) و (الحديث ٨) و (الحديث ٩).

(١) في نسخة م: وهو موقوف.

٢٨٨/١١ - وَنَحْوُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً عِنْدَ الْخُمْسَةِ، وَفِيهِ: وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمْزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ».

— (ونحوه) أي نحو حديث عمر (عن أبي سعيد مرفوعاً عند الخمسة، وفيه وكان يقول بعد التكبير: أعوذ بالله السميع) لأقوالهم (العليم) بأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم. (من الشيطان الرجيم) المرجوم (من همزه) المراد به الجنون (ونفخه) بالنون فالفاء فالهاء المعجمة والمراد به الكبير (ونفثه) بالنون والفاء المثلثة المراد به الشعر وكأنه أراد به الهجاء. والحديث دليل على الاستعاذة، وأنها بعد التكبيرة والظاهر أنها أيضاً بعد التوجه بالأدعية، لأنها تعوذ القراءة وهو قبلها.

٢٨٩/١٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنْتِجُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ: بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَصُوبْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ. وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِماً، وَكَانَ^(١) إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ^(٢) لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِساً، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ يَقْرَأُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَقْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ أَفْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلَهُ عِلَّةٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يستفتح أي يفتتح (الصلاة بالتكبير) أي يقول: الله أكبر كما ورد بهذا اللفظ في الحلية لأبي نعيم. والمراد تكبيرة الإحرام ويقال لها تكبيرة الافتتاح. (والقراءة) منصوب عطف على الصلاة أي:

٢٨٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم بحمدك (الحديث ٧٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول عند افتتاح الصلاة (الحديث ٢٤٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: افتتاح الصلاة (الحديث ٨٠٦)، وأخرجه أحمد: ٣/٥٠، ٦٩.

٢٨٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به (الحديث ٤٩٨).

(٢) في نسخة م: من السجود.

(١) زيادة في الأصل.

ويستفتح القراءة (بالحمد) بضم الدال على الحكاية (لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يشخص) بضم المثناة التحتية فشين فحاء معجمتان فصاد مهملة (رأسه) أي : لم يرفعه (ولم يصوبه) بضمهما أيضاً وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة أي : لم يخفضه خفضاً بليغاً ، بل بين الخفض والرفع وهو التسوية كما دل له قوله : (ولكن بين ذلك) أي بين المذكور من الخفض والرفع (وكان إذا رفع) أي : رأيه (من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً) تقدم في حديث أبي هريرة في أول الباب «ثم أرفع حتى تعتدل قائماً» (و) كان إذا رفع رأسه من السجود أي الأول (لم يسجد) الثانية (حتى يستوي) بينهما (جالساً) وتقدم «ثم أرفع حتى تطمئن جالساً» (وكان يقول في كل ركعتين) أي بعدهما (التحية) أي : يشهد بالتحيات لله كما يأتي ، ففي الثلاثية والرابعة المراد به الأوسط ، وفي الثنائية الأخير (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) ظاهره أن هذا جلوسه في جميع الجلسات بين السجودين وحال التشهدين . وتقدم في حديث أبي حميد «وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى» (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة ويأتي تفسيرها (وينهى أن يفرش الرجل ذراعيه أفتراش السبع) بأن يسطهما في سجوده ، وفسر السبع بالكلب . وورد في رواية بلفظه (وكان يختم الصلاة بالتسليم . أخرجه مسلم وله علة) وهي أنه أخرجه مسلم من رواية أبي الجوزاء بالجيم والزاي عن عائشة . قال ابن عبد البر : هو مرسل ، أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة . وأعل أيضاً بأنه أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي مكاتبه . والحديث فيه دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة ، وتقدم الكلام فيه في حديث أبي هريرة أول الباب . وأستدل بقولها «والقراءة بالحمد» على أن البسملة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من الصحابة . وقال به مالك وأبو حنيفة وآخرون ، وحجتهم هذا الحديث . وقد أجيب عنه بأن مرادها بالحمد لله رب العالمين السورة نفسها لا هذا اللفظ . فإن الفاتحة تسمى بالحمد لله رب العالمين كما ثبت ذلك في صحيح البخاري ، فلا حجة فيه على أن البسملة ليست من الفاتحة ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في حديث أنس قريباً . وتقدم الكلام على أنه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم على قوله : «وكان إذا رفع رأسه» إلى قوله : «وكان يقول التحية» . والمراد بها الثناء المعروف بالتحيات لله الآتي لفظه في حديث ابن مسعود إن شاء الله تعالى ، ففيه شرعية التشهد الأوسط والآخر . ولا يدل على الوجوب لأنه فعل ، إلا أن يقال إنه بيان لإجمال الصلاة في القرآن المأمور بها وجوباً ، والأفعال لبيان الواجب واجبة ، أو يقال بإيجاب أفعال الصلاة لقوله ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» . وقد اختلف في التشهدين . فقليل : واجبان . وقيل : ستان . وقيل : الأول سنة والآخر واجب .

ويأتي الكلام في حديث ابن مسعود إن شاء الله تعالى على التشهد الأخير . وأما الأوسط فإنه أستدل من قال بالوجوب بهذا الحديث كما قررناه وبقوله ﷺ : «إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله» الحديث . ومن قال بأنها سنة أستدل بأنه ﷺ لما سها عنه لم يعد لأدائه، وجبره بسجود السهو، ولو وجب لم يجبره سجود السهو كالركوع وغيره من الأركان . وقد رد هذا الاستدلال بأنه يجوز أن يكون الوجوب مع الذكر، فإن نسي حتى دخل في فرض آخر جبره سجود السهو . وفي قولها : (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) ما يدل أنه كان جلوسه ﷺ بين السجدين وحال التشهد . وقد ذهب إليه الهادوية والحنفية، ولكن حديث أبي حميد الذي تقدم فرق بين الجلوسين، فجعل هذا صفة الجلوس بعد الركعتين، وجعل صفة الجلوس الأخير تقديم رجله اليسرى ونصب الأخرى والقعود على مقعدته . وللعلماء خلاف في ذلك، والظاهر أنه من الأفعال المخير فيها . وفي قولها : «ينهى عن عقبة الشيطان» أي في القعود وفسرت بتفسيرين : أحدهما أن يفرش قدميه ويجلس بإليتيه على عقبه، ولكن هذه القعدة أختارها العبادة في القعود غير الأخير، وهذه تسمى إقعاء أو جعلوا المنهي عنه هو الهيئة . الثانية أيضاً إقعاء، وهي أن يلمص الرجل إليتيه في الأرض وينصب ساقيه وفخذه، ويضع يديه على الأرض كما يقعى الكلب، وأفتراش الذراعين تقدم أنه بسطهما على الأرض حال السجود، وقد نهى ﷺ عن التشبه بالحيوانات . نهى عن بروك كبروك البعير، وألتفات كالتفات الثعلب، وأفتراش كأفتراش السبع، وإقعاء كإقعاء الكلب، ونقر كنقر الغراب، ورفع الأيدي وقت السلام كأذنا ب خيل شمس : وفي قولها : «وكان يختم الصلاة بالتسليم» دلالة على شرعية التسليم . وأما إيجابه فيستدل له بما قدمناه سابقاً .

٢٩٠/١٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا أَفْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن ابن عمر، أن النبي ﷺ كان يرفع يديه حذو) بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة أي مقابل (منكبيه إذا أفتتح الصلاة) تقدم في حديث أبي حميد الساعدي

٢٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب : الأذان، باب : رفع اليدين في التكبير الأولى مع الافتتاح سواء (الحديث ٧٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب : الصلاة، باب : استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبير الإحرام (الحديث ٣٩٠) .

(وإذا كبر للركوع) رفعهما (وإذا رفع رأسه) أي أراد أن يرفعه (من الركوع . متفق عليه) فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع . أما عند تكبيرة الإحرام فتقدم فيه الكلام . وأما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث دل على مشروعية ذلك . قال محمد بن نصر المروزي : أجمع علماء الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة . قلت : والخلاف فيه للهادوية مطلقاً في المواضع الثلاثة . وأستدل للهادي في البحر بقوله ﷺ : «مالي أراكم الحديث» قلت : وهو إشارة إلى حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ولفظه عنه قال : «كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا بأيدينا السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه إلى الجانبين ، فقال رسول الله ﷺ : «علام تومثون بأيديكم ما لي أرى أيديكم كأذنان خيل شمس أسكنوا في الصلاة ، وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله» انتهى بلفظه . وهو حديث صريح في أنه كان ذلك في إيمانهم بأيديهم عند السلام والخروج من الصلاة ، وسببه صريح في ذلك . وأما قوله : «أسكنوا في الصلاة» فهو عائد إلى ما أنكره عليهم من الإيذاء إلى كل حركة في الصلاة ، فإنه معلوم أن الصلاة مركبة من حركات وسكون وذكر الله . قال المقلبي في المنار على كلام الإمام المهدي : إن كان هذا غفلة من الإمام إلى هذا الحد فقد أبعد ، وإن كان مع معرفته حقيقة الأمر فهو أروع وأرفع من ذلك ، والإكثار في هذا لجاج مجرد ، وأمر الرفع أوضح من أن تورد له الأحاديث المفردات ، وقد كثرت كثرة لا توازي ، وصحت صحة لا تمنع ، ولذا لم يقع الخلاف المحقق فيه إلا للهادي فقط ، فهي من النوادر التي تقع لأفراد العلماء ، مثل مالك الشافعي وغيرهما ، ما أحد منهم إلا له نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجنب أنتهى . وخالف الحنفية فيما عدا الرفع عند تكبيرة الإحرام واحتجوا برواية مجاهد «أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك» وبما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود «بأنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود» . وأجيب بأن الأول فيه أبو بكر بن عياش وقد ساء حفظه ، ولأنه معارض براوية نافع وسالم أبني عمر لذلك ، وهما مثبتان ومجاهد ناف والمثبت مقدم ، وبأن تركه لذلك إذا ثبت كما رواه مجاهد يكون مبيناً لجوازه ، وأنه لا يراه واجباً ، وبأن الثاني وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافعي ، ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليه ، لأنها إثبات وذلك نفي والإثبات مقدم . وقد نقل البخاري عن الحسن وحميد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال البخاري : ولم يستثن الحسن أحداً . ونقل عن شيخه علي بن المديني أنه قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا ، وزاد البخاري في موضع آخر بعد كلام ابن المديني : وكان علي أعلم أهل زمانه ، قال : ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة ويدل له قوله .

٢٩١/١٤ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ : «يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ» .

— (وفي حديث أبي حميد عند أبي داود : يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر) تقدم حديث أبي حميد من رواية البخاري ، ولكن ليس فيه ذكر الرفع إلا عند تكبيرة الإحرام ، بخلاف حديثه عند أبي داود ففيه إثبات الرفع في الثلاثة المواضع ، كما أفاده حديث ابن عمر ولفظه عند أبي داود «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة أعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه - الحديث تمامه : ثم قال الله أكبر وركع ، ثم أعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ورفع يديه وأعتدل حتى رجع كل عظم إلى موضعه معتدلاً . الحديث» فأفاد رفعه ﷺ يديه في الثلاثة المواضع ، وكان على المصنف أن يقول بعد قوله : «ثم يكبر» الحديث ليفيد أن الاستدلال به جميعه ، فإنه قد يتوهم أن أحاديث أبي حميد ليس فيه إلا الرفع عند تكبيرة الإحرام كما أن قوله .

٢٩٢/١٥ - وَلِمُسْلِمٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، لَكِنْ قَالَ : «حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ» .

— (ولمسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن عمر) أي في الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال : حتى يحاذي بهما) أي اليدين (فروع أذنيه) أطرافهما فخالف رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ ، فذهب البعض إلى ترجيح رواية ابن عمر لكونها متفقاً عليها . وجمع آخرون بينهما فقالوا : يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين ، وأيدوا ذلك برواية أبي داود عن وائل بلفظ «حتى كانت حيال منكبيه وحاذي بإبهاميه أذنيه» وهذا جمع حسن .

٢٩٣/١٦ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ : «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ» . أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

— (وعن وائل) بفتح الواو وألف فهمزة ، هو أبو هنيذ بضم الهاء وفتح النون

٢٩١ - أخرجه أبو داود في كتاب : الصلاة ، باب : رفع اليدين في الصلاة (الحديث ٧٢١) و (الحديث ٧٢٢) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : افتتاح الصلاة (الحديث ٧٣٠) .

١٩٢ - أخرجه مسلم في كتاب : الصلاة ، باب : استحباب رفع اليدين حذو المنكبين (الحديث ٣٩١) .

٢٩٣ - أخرجه ابن خزيمة في كتاب : الصلاة ، باب : وضع بطن الكف اليمنى على كف اليسرى ... (الحديث ٤٨٠) .

(ابن حجر) بن ربيعة الحضرمي، كان أبوه من ملوك حضرموت، وقد واثل على النبي ﷺ فأسلم، ويقال أنه ﷺ بشر أصحابه قبل قدومه فقال: «يقدم عليكم واثل بن حجر من أرض بعيدة طائعا راغباً في الله عز وجل وفي رسوله، وهو بقية أبناء الملوك، فلما دخل عليه ﷺ رحب به وأدناه من نفسه وبسط له رداءه، فأجلسه عليه وقال: «اللهم بارك على واثل وولده، وأستمع له على الأقبال من حضرموت» روى له الجماعة إلا البخاري وعاش إلى زمن معاوية وباع له. (قال: صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره. أخرجه ابن خزيمة). وأخرج أبو داود والنسائي بلفظ «ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد» الرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة، وهو المفصل بين الساعد والكف. والحديث دليل على مشروعية الوضع المذكور في الصلاة ومحله على الصدر كما أفاد هذا الحديث. وقال النووي في المنهاج: ويجعل يديه تحت صدره قال في الشرح: النجم الوهاج عبارة الأصحاب «تحت صدره» يريد والحديث بلفظ «على صدره» قال: وكأنهم جعلوا التفاوت بينهما يسيراً. قد ذهب إلى مشروعيته زيد بن علي وأحمد بن عيسى. وروى أحمد بن عيسى حديث واثل هذا في كتابه الأمالي وإليه ذهب الشافعية والحنفية. وذهبت الهادوية إلى عدم مشروعيته، وأنه يبطل الصلاة لكونه فعلاً كثيراً. قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين قال: وهو الذي ذكره مالك في الموطأ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره. وروي عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه.

١٧/٢٩٤ — وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٨/٢٩٥ — وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ: «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

١٩/٢٩٦ — وَفِي أُخْرَى، لِأَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَابْنِ حِبَّانَ: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟». قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا».

— (وعن عبادة) بضم العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف دال مهملة، وهو أبو الوليد عبادة (ابن الصامت) بن قيس الخزرجي الأنصاري السالمي، كان من نقباء

الأنصار، وشهد العقبة الأولى والثانية والثالثة، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، وجهه عمر إلى الشام قاضياً ومعلماً، فأقام بحمص، ثم أنتقل إلى فلسطين ومات بها في الرملة. وقيل: في بيت المقدس سنة أربع وثلاثين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. (قال: قال رسول الله ﷺ: لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن متفق عليه) هو دليل على نفي الصلاة الشرعية إذا لم يقرأ فيها المصلي بالفاتحة، لأن الصلاة مركبة من أقوال وأفعال، والمركب ينتفي بآنتفاء جميع أجزائه، وبآنتفاء البعض ولا حاجة إلى تقدير نفي الكمال، لأن التقدير إنما يكون عند تعذر صدق نفي الذات، إلا أن الحديث الذي أفاده قوله: (وفي رواية لابن حبان والدارقطني: لا تجزىء صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) فيه دلالة على أن النفي متوجه إلى الأجزاء وهو كالنفي للذات في المآل، لأن ما لا يجزىء فليس بصلاة شرعية. والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ولا يدل على إيجابها في كل ركعة، بل في الصلاة جملة. وفيه احتمال أنه في كل ركعة، لأن الركعة تسمى صلاة، وحديث المسيء صلاته قد دل على أن كل ركعة تسمى صلاة لقوله ﷺ بعد أن علمه ما يفعله في ركعة: «وأفعل ذلك في صلاتك كلها» فدل على إيجابها في كل ركعة، لأنه أمره أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب. وإلى وجوبها في كل ركعة ذهب الشافعية وغيرهم. وعند الهادوية وآخرين أنها لا تجب قراءتها في كل ركعة، بل في جملة الصلاة والدليل ظاهر مع أهل القول الأول. وبيانه من وجهين «الأول»: أن في بعض ألفاظه بعد تعليمه ﷺ له ما ذكره من القراءة والركوع والسجود والاطمئنان إلى آخره أنه قال الراوي: فوصف أي رسول الله ﷺ الصلاة هكذا أربع ركعات حتى فرغ، ثم قال: «لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك». ومعلوم أن المراد من قوله يفعل ذلك، أي كل ما ذكره من القراءة بأم الكتاب وغيرها في كل ركعة لقوله: «فوصف الصلاة» هكذا أربع ركعات. «والثاني»: أن ما ذكره ﷺ مع القراءة من صفات الركوع والسجود والاعتدال ونحوه مأمور به في كل ركعة كما يفيد هذا الحديث، والمخالف في قراءة الفاتحة في كل ركعة لا يقول إنه يكفي الركوع والسجود والاطمئنان في ركعة واحدة

٢٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر (الحديث ٧٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (الحديث ٣٩٤).

٢٩٥ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة (الحديث ١٧٨٩)، وأخرجه الدارقطني: ٣٢٢/١.

٢٩٦ - أخرجه أحمد: ٣١٦/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (الحديث ٨٢٢) و (الحديث ٨٢٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب (الحديث ٢٤٧).

من صلاته أو يفرقها في ركعاتها، فكيف يقول إن القراءة بالفاتحة تنفرد من بين هذه الأمور بأنها لا تجب إلا في ركعة واحدة؟ أو يفرق بين الركعات؟ وهذا تفريق بين أجزاء الدليل بلا دليل. فتعين حينئذ أن المراد من قوله: «ثم أفعّل ذلك في صلاتك كلها» في ركعاتها، ثم رأيت بعد كتبه أنه أخرج أحمد والبيهقي وابن حبان بسند صحيح أنه ﷺ قال لخلاّد بن رافع وهو المسيء صلاته: «ثم أصنع ذلك في كل ركعة»، ولأنه ﷺ كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي». ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية وجهرية للمنفرد والمؤتم. أما المنفرد والمؤتم أما المنفرد فظاهر، وأما المؤتم فدخله له في ذلك واضح وزاده إيضاحاً في قوله: (وفي أخرى) من رواية عبادة (لأحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان لعلكم تقرأون خلف إمامكم قلنا: نعم، قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها) فإنه دليل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام تخصيصاً كما دل اللفظ الذي عند الشيخين لعمومه، وهو أيضاً ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية وفي كل ركعة أيضاً. وإلى هذا ذهب الشافعية. وذهبت الهادوية إلى أن لا يقرأها المؤتم خلف إمامه في الجهرية إذا كان يسمع قراءته، ويقرأها في السرية وحيث لا يسمع في الجهرية. وقالت الحنفية، لا يقرأها المأموم في سرية ولا جهرية. وحديث عبادة حجة على الجميع وأستدلّاهم بحديث «من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام قراءة له» مع كونه ضعيفاً. قال المصنف في التلخيص: بأنه مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة انتهى. وفي المنتهى رواه الدارقطني من طرق كلها ضعاف، والصحيح أنه مرسل لا يتم الاستدلال لأنه عام، لأن لفظ قراءة الإمام أسم جنس مضاف يعم كل ما يقرأه الإمام وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^(١) وحديث «إذا قرأ فأنصتوا» فإن هذه عمومات في الفاتحة وغيرها وحديث عبادة خاص بالفاتحة فيختص به العامة، ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الإمام فقيل: في محل سكّاته بين الآيات، وقيل: في سكّوته بعد تمام قراءة الفاتحة، ولا دليل على هذين القولين في الحديث، بل حديث عبادة دال أنها تقرأ عند قراءة الإمام الفاتحة، ويزيده إيضاحاً ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة «أنه صلى خلف أبي نعيم وأبو نعيم يجهر بالقراءة، فجعل عبادة يقرأ بأمر القرآن، فلما أنصرفوا من الصلاة قال لعبادة بعض من سمعه يقرأ: سمعتك تقرأ بأمر القرآن وأبو نعيم يجهر؟ قال: أجل صلى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة قال: فالتبست عليه القراءة، فلما فرغ أقبل علينا بوجهه

(١) سورة: الأعراف، الآية: ٢٠٤.

فقال: هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة؟ فقال بعضهم: نعم، إنا نصنع ذلك قال: فلا، أنا أقول: مالي ينازعني القرآن فلا تقرأوا بشيء إذا جهرت إلا بأمر القرآن فهذا عبادة راوي الحديث قرأ بها جهراً خلف الإمام، لأنه فهم من كلامه ﷺ أنه يقرأ بها خلف الإمام جهراً وإن نازعه. وأما أبو هريرة، فإنه أخرج عنه أبو داود أنه لما حدث بقوله ﷺ: «من صلى صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام» قال له الراوي عنه وهو أبو السائب مولى هشام بن زهرة: يا أبا هريرة إني أكون أحياناً وراء الإمام فغمز ذراعه وقال: اقرأ بها يا فارسي في نفسك - الحديث. وأخرج عن مكحول: أنه كان يقول: اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سرّاً، ثم قال مكحول: اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت سرّاً، فإن لم يسكت قرأتها قبله ومعه وبعده لا تتركها على حال. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة «أنه أمره ﷺ أن ينادي في المدينة إنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد». وفي لفظ إلا «بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد» إلا أنه يحمل على المنفرد جمعاً بينه وبين حديث عبادة الدال على أنه لا يقرأ خلف الإمام إلا بفاتحة الكتاب.

٢٩٧/٢٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٨/٢١ - زَادَ مُسْلِمٌ: «لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي آخِرِهَا».

٢٩٩/٢٢ - وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ، وَالتَّسَائِي، وَابْنِ خُزَيْمَةَ: «لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

٣٠٠/٢٣ - وَفِي أُخْرَى لِابْنِ خُزَيْمَةَ: «كَانُوا يُسِرُّونَ». وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ النَّفْيُ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ خِلَافاً لِمَنْ أَعْلَاهَا.

(وعن أنس، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين) أي القراءة في الصلاة بهذا اللفظ (متفق عليه) ولا يتم هنا

٢٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير (الحديث ٧٤٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (الحديث ٣٩٩).

٢٩٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة (الحديث ٣٩٩).

أن يقال ما قلناه في حديث عائشة إن المراد بالحمد لله رب العالمين السورة، فلا يدل على حذف البسملة، بل يكون دليلاً عليها، إذ هي من مسمى السورة لقوله: (زاد مسلم لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) زيادة في المبالغة في النفي وإلا فإنه ليس في آخرها بسملة، ويحتمل أن يريد بآخرها السورة الثانية التي تقرأ بعد الفاتحة، والحديث دليل أن الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ البسملة عند قراءة الفاتحة جهراً، مع احتمال أنهم يقرءون البسملة سراً ولا يقرءونها أصلاً إلا أن قوله: (وفي رواية) أي عن أنس (لأحمد والنسائي وابن خزيمة لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم) يدل بمفهومه أنهم يقرءونها سراً. ودل قوله: (وفي أخرى) أي رواية أخرى عن أنس (لابن خزيمة كانوا يسرون) فمنطوقه أنهم كانوا يقرءون بها سراً، ولذا قال المصنف: (وعلى هذا) وأي: على قراءة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر البسملة سراً (يحمل النفي في رواية مسلم) حيث قال: لا يذكرون أي لا يذكرونها جهراً (خلافاً لمن أعلها) أي أبدى علة لما زاده مسلم، والعلة هي أن الأوزاعي روى هذه الزيادة عن قتادة مكاتبة، وقد ردت هذه العلة بأن الأوزاعي لم يتفرد بها، بل قد رواها غيره رواية صحيحة. والحديث قد أستدل به من يقول إن البسملة لا يجهر بها في الفاتحة ولا في غيرها، بناء على أن قوله: «ولا في آخرها» مراد به أول السورة الثانية ومن أثبتها، قال: المراد أنه لم يجهر بها الثلاثة حال جهرهم بالفاتحة، بل يقرءونها سراً كما قرره المصنف. وقد أطال العلماء في هذه المسألة الكلام وألف فيها بعض الأعلام وبين أن حديث أنس مضطرب. قال ابن عبد البر في الاستذكار بعد سرده روايات حديث أنس هذه ما لفظه: هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرءونها، وقد سئل عن ذلك أنس. فقال: كبرت سني ونسيت أنتهى فلا حجة فيه. والأصل أن البسملة من القرآن، وأطال الجدال بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب، والأقرب أنه ﷺ كان يقرأ بها تارة جهراً وتارة يخفيها، وقد استوفينا البحث في حواشي شرح العمدة بما لا زيادة عليه. وأختار جماعة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيما يجهر فيه ويسر بها فيما يسر فيه، وأما الاستدلال بكونه ﷺ لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست

٢٩٩ - أخرجه أحمد: ٦٠/٥، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (الحديث ١٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (الحديث ١٣٥)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: ذكر الدليل على أن الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (الحديث ٤٩٩).

٣٠٠ - تقدم تخريجه عند ابن خزيمة (الحديث ٢٩٩).

بآية ، والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينهض ، لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرأتها ، فإنه ليس الدليل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة ، بل الدليل أعم من ذلك ، وإذا انتفى الدليل الخاص لم ينتف الدليل العام .

٢٤/٣٠١ - وَعَنْ نَعِيمِ الْمُجَمِّرِ ، قَالَ : «صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١) قَالَ : «آمين» . وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ : «اللَّهُ أَكْبَرُ» ، ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ .

— (وعن نعيم) بضم النون وفتح العين المهملة مصغر (المجمر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم وبالراء ويقال : وتشديد الميم الثانية ذكره الحلبي في شرح العمدة ، هو أبو عبد الله مولى عمر بن الخطاب ، سمع من أبي هريرة وغيره ، وسمي مجمراً لأنه أمر أن يجمر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف النهار . (قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن ، حتى إذا بلغ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال : آمين ويقول كلما سجد وإذا قام من الجلوس) أي : التشهد الأوسط وكذلك إذا قام من السجدة الأولى والثانية (الله أكبر) ، وهو تكبير النقل . (ثم يقول) أي : أبو هريرة (إذا سلم والذي نفسي بيده) أي روي في تصرفه (إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ) . رواه النسائي وابن خزيمة) وذكره البخاري تعليقاً . وأخرجه السراج وابن حبان وغيرهم وبوب عليه النسائي «الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم» وهو أصح حديث ورد في ذلك ، فهو مؤيد للأصل وهو كون البسملة حكمها حكم الفاتحة في القراءة جهراً وإسراراً ، إذ هو ظاهر في أنه كان ﷺ يقرأ بالبسملة لقول أبي هريرة إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، وإن كان محتملاً أنه يريد في أكثر أفعال الصلاة وأقوالها ، إلا أنه خلاف الظاهر ويبعد من الصحابي أن يتدع في صلاته شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ فيها ، ثم يقول : والذي نفسي بيده إني لأشبهكم ، وفيه دليل على شرعية التأمين للإمام . وقد أخرج الدارقطني في السنن من حديث وائل بن حجر «سمعت رسول الله ﷺ إذا قال ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ قال : آمين يمد بها صوتها» وقال : إنه حديث صحيح . ودليل على تكبير النقل ويأتي ما فيه مستوفى في حديث أبي هريرة .

٣٠١ - أخرجه النسائي في كتاب : الإمامة ، باب : قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (الحديث ٩٠٤) ، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب : الصلاة ، باب : إيجاب القراءة في الصلاة . . . (الحديث ٤٨٨) .

(١) سورة : الفاتحة ، الآية : ٧ .

٢٥/٣٠٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَأَقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَوَّبَ وَقَفَّهٗ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قرأتم الفاتحة فأقروا بسم الله الرحمن الرحيم، فإنها إحدى آياتها رواه الدارقطني وصوب وقفه) لا يدل الحديث هذا على الجهر بها ولا الإسرار، بل يدل على الأمر بمطلق قراءتها. وقد ساق الدارقطني في السنن له أحاديث في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة واسعة مرفوعة عن علي عليه السلام وعن عمار وعن ابن عباس وعن ابن عمر وعن أبي هريرة وعن أم سلمة وعن جابر وعن أنس بن مالك، ثم قال بعد سرد أحاديث هؤلاء وغيرهم ما لفظه: وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبي ﷺ من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا، كتبنا أحاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مفرداً، واقتصرنا على ما ذكرنا هنا طلباً للاختصار والتخفيف انتهى لفظه. والحديث دليل على قراءة البسملة، وأنها إحدى آيات الفاتحة وتقدم الكلام في ذلك.

٢٦/٣٠٣ - وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: آمِينَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَحَسَّنَهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

— (وعنه) أي أبي هريرة (قال: كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال: آمين رواه الدارقطني وحسنه الحاكم وصححه) إسناده صحيح على شرطهما. وقال البيهقي: حسن صحيح. والحديث دليل على أنه يشرع للإمام التأمين بعد قراءة الفاتحة جهراً وظاهره في الجهرية وفي السرية وبشرعيته قالت الشافعية. وذهبت الهادوية إلى شرعيته لما يأتي. وقالت الحنفية: يسر بها في الجهرية. ولمالك قولان: «الأول» كالحنفية، «والثاني» أنه لا يقولها والحديث حجة بينة للشافعية. وليس في الحديث تعرض لتأمين المأموم والمتفرد. وقد أخرج البخاري في شرعية التأمين للمأموم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّهُ مِنْ وَافِقِ تَأْمِينِهِ تَأْمِينَ

٣٠٢ - أخرجه الدارقطني في باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها (الحديث ٣٦).

٣٠٣ - أخرجه الدارقطني في باب: التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها (الحديث ٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: عليكم بالصف الأول... (الحديث ٢٤٨/١).

الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه». وأخرج أيضاً من حديثه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين» الحديث، وأخرج أيضاً من حديثه مرفوعاً: «إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافق أحدهما الآخر غفر الله له ما تقدم من ذنبه» فدللت الأحاديث على شرعيته للمأموم. والأخير يعم المنفرد وقد حملة الجمهور من القائلين به على الندب. وعن بعض أهل الظاهر أنه للوجوب عملاً بظاهر الأمر فأوجبوه على كل مصل. وأستدللت الهادوية على أنه بدعة مفسدة للصلاة بحديث «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» الحديث. ولا يتم به الاستدلال، لأن هذا قام الدليل على أنه من أذكار الصلاة كالتسبيح ونحوه، وكلام الناس المراد به مكالمتهم ومخاطبتهم كما عرفت.

٢٧/٣٠٤ - وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ.

— (ولأبي داود والترمذي من حديث وائل بن حجر نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه في السنن «إذا قرأ الإمام ولا الضالين قال آمين ورفع بها صوته وفي لفظ له عنه «أنه صلى خلف رسول الله ﷺ فجهر بآمين» وآمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء، وحكي فيها لغات ومعناها اللهم أستجب، وقيل: غير ذلك.

٢٨/٣٠٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئاً، فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزِئُنِي مِنْهُ، فَقَالَ: «قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ». الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالدَّرَاقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ.

٣٠٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام (الحديث ٩٣٢) و (الحديث ٩٣٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام (الحديث ٢٤٨).

٣٠٥ - أخرجه أحمد: ٣٨٢/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة (الحديث ٨٣٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الافتتاح، باب: ما يجزئ من القراءة لمن لا يحسن القرآن (الحديث ٩٢٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة (الحديث ١٨٠٨)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: ما يجزئ من الدعاء عند الفجر... (الحديث ٣١٣/١)، وأخرجه الحاكم: ٢٤١/١.

— (وعن عبد الله بن أبي أوفى) هو: أبو إبراهيم أو محمد أو معاوية، وأسم أبي أوفى علقمة بن قيس بن الحرث الأسلمي، شهد الحديبية وخيبر وما بعدهما، ولم يزل في المدينة حتى قبض ﷺ، فتحول إلى الكوفة ومات بها، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة. (قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه فقال: قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (الحديث) بالنصب أي: أتم الحديث وتماه في سنن أبي داود: «قال أي الرجل: يا رسول الله هذا لله فما لي؟ قال: قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني، فلما قام قال هكذا بيديه فقال رسول الله ﷺ: أما هذا فقد ملأ يديه من الخير، انتهى. إلا أنه ليس في سنن أبي داود: العلي العظيم (رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم). الحديث دليل على أن هذه الأذكار قائمة مقام القراءة للفاتحة وغيرها لمن لا يحسن ذلك، وظاهره أنه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقراً به في الصلاة، فإن معنى لا أستطيع لا أحفظ الآن منه شيئاً، فلم يأمره بتحفظه وأمره بهذه الألفاظ، مع أنه يمكنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه. وقد تقدم في حديث المسيء صلاته.

٢٩/٣٠٦ — وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسْمِعُنَا آيَةً أحياناً، وَيُطَوِّلُ الرَّكَعَةَ الْأُولَى، وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي قتادة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بنا في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين) بيائين تشنية أولى (بفاتحة الكتاب)، أي في كل ركعة منهما (وسورتين) أي يقرأهما في كل ركعة سورة (ويسمعنا الآية أحياناً) وكأنه من هنا علموا مقدار قراءته (ويطول الركعة الأولى) يجعل السورة فيها أطول من التي في الثانية (ويقرأ في الآخرين) تشنية أخرى من غير زيادة عليها (متفق عليه). فيه دليل على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع الركعات في كل واحدة، وقراءة سورة معها في كل ركعة من الأوليين، وأن هذا كان عادته عليه السلام كما يدل له كان يصلي، إذ هي عبارة تفيد الاستمرار غالباً.

٣٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: يقرأ الآخرين بفاتحة الكتاب (الحديث ٧٧٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر (الحديث ٤٥١).

وإسماعهم الآية أحياناً دليل على أنه لا يجب الإسرار في السرية، وأن ذلك لا يقتضي سجود السهو. وفي قوله: «أحياناً» ما يدل على أنه تكرر ذلك منه ﷺ. وقد أخرج النسائي من حديث البراء قال: «كنا نصلي خلف النبي ﷺ الظهر ونسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات». وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس نحوه ولكن قال: «سبح اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث الغاشية». وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى. ووجهه ما أخرجه عبد الرزاق في آخر حديث أبي قتادة هذا «وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى». وأخرج أبو داود من حديث عبد الرزاق عن عطاء «إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى» وقد أدعى ابن حبان أن التطويل إنما هو بترتيل القراءة فيها مع استواء المقروء. وقد روى مسلم من حديث حفصة «كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها» وقيل: إنما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ. وأما القراءة فيها فهما سواء. وفي حديث أبي سعيد الآتي ما يرشد إلى ذلك. وقال البيهقي: يطول في الأولى إن كان ينتظر أحداً وإلا فيسوي بين الأولين. وفيه دليل على أنه لا يزداد في الآخرين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب، وإن كان مالك قد أخرج في الموطأ من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر يقرأ فيها: «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» الآية. وللشافعي قولان في أستحباب قراءة السورة في الآخرين. وفيه دليل على جواز أن يخبر الإنسان بالظن، وإلا فمعرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه إلى اليقين، وإسماع الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السور، وحديث أبي سعيد الآتي يدل على الإخبار عن ذلك بالظن، وكذا حديث خباب حين سئل «بم كنتم تعرفون قراءة النبي ﷺ في الظهر والعصر قال: باضطراب لحيته» ولو كانوا يعلمون قراءته فيهما بخبر عنه ﷺ لذكروه.

٣٠٧/٣٠ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدَرًا: «الْمَ تَنْزِيلُ»^(١) السَّجْدَةَ. وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدَرُ النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدَرِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَالْآخِرَتَيْنِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: كنا نحزر (بفتح النون وسكون الحاء المهملة وضم الزاي) نخرص ونقدر. وفي قوله: «كنا نحزر» ما يدل على أن المقدرين لذلك

٣٠٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر (الحديث ٤٥٢).

(١) سورة: السجدة، الايتان: ١ - ٢.

جماعة. وقد أخرج ابن ماجه رواية أن الحارزين ثلاثون رجلاً من الصحابة. (قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر فحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ﴿أَلَمْ تَنْزِيل﴾ السجدة)، أي في كل ركعة بعد قراءة الفاتحة (وفي الآخرين قدر النصف من ذلك) فيه دلالة على قراءة غير الفاتحة معها في الآخرين ويزيده دلالة على ذلك قوله: (وفي الأوليين من العصر على قدر الآخرين من الظهر). ومعلوم أنه كان يقرأ في الأوليين من العصر سورة غير الفاتحة (والآخرين)، أي من العصر (على النصف من ذلك)، أي من الأوليين منه (رواه مسلم)، الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها «كانت صلاة الظهر تقام، فيذهب الذاهب إلى البقيع فيقضي حاجته، ثم يأتي إلى أهله فيتوضأ ويدرك النبي ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها» أخرجه مسلم والنسائي عن أبي سعيد. وأخرج أحمد ومسلم من حديث أبي سعيد أيضاً «أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية أو قال: نصف ذلك، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية، وفي الآخرين قدر نصف ذلك» هذا لفظ مسلم. وفيه دليل على أنه لا يقرأ في الآخرين من العصر إلا الفاتحة، وأنه يقرأ في الآخرين من الظهر غيرها معها. وتقدم حديث أبي قتادة «أنه ﷺ كان يقرأ في الآخرين من الظهر بأم الكتاب ويسمعنا الآية أحياناً». وظاهره أنه لا يزيد على أم الكتاب فيهما، ولعله أرجح من حديث أبي سعيد من حيث الرواية، لأنه أنفق عليه الشيخان من حيث الرواية ومن حيث الدراية، لأنه إخبار مجزوم به وخبر أبي سعيد انفرد به مسلم، ولأنه خبر عن جزر وتقدير وتظنن، ويحتمل أن يجمع بينهما بأنه ﷺ كان يصنع هذا تارة فيقرأ في الآخرين غير الفاتحة معها ويقتصر فيهما أحياناً، فتكون الزيادة عليها فيهما سنة تفعل أحياناً وتترك أحياناً.

٣١/٣٠٨ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «كَانَ فُلَانٌ يُطِيلُ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ، وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسْطِهِ، وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ». فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

— (وعن سليمان بن يسار) هو أبو أيوب سليمان بن يسار بفتح المشاة التحتية وتخفيف السين المهملة، وهو مولى ميمونة أم المؤمنين وأخو عطاء بن يسار من أهل المدينة وكبار التابعين، كان فقيهاً فاضلاً، ثقة، عابداً، ورعاً، حجةً، وهو أحد الفقهاء السبعة. (قال: كان فلان) في شرح السنة للبغوي أن فلاناً يريد به أميراً كان على المدينة. قيل: أسمه عمرو بن سلمة وليس هو عمر بن عبد العزيز كما قيل، لأن ولادة عمر بن عبد العزيز كانت بعد وفاة أبي هريرة، والحديث مصرح بأن أبا هريرة صلى خلف فلان هذا. (يطيل الأولين في الظهر ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل) يختلف في أول المفصل فقليل: إنها من الصافات، أو الجاثية، أو الفتح، أو الحجرات، أو الصف، أو تبارك، أو سبح، أو الضحى. واتفق أن انتهاه آخر القرآن. (وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطواله فقال أبو هريرة: ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من هذا. أخرجه النسائي بإسناد صحيح) قال العلماء: السنة أن يقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول، وفي العشاء والعصر بأوسطه وفي المغرب بقصاره قالوا: والحكمة في تطويل الصبح والظهر أنهما وقتا غفلة بالنوم في آخر الليل والقائلة، فطولهما ليدركهما المتأخرون لغفلة أو نوم ونحوهما، وفي العصر ليست كذلك بل هي في وقت الأعمال فخفت لذلك، وفي المغرب لضيق الوقت فأحتجج إلى زيادة تخفيفها ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيئفهم، وفي العشاء لغلبة النوم، ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر هكذا قالوه. واستعرف اختلاف أحوال صلاته ﷺ مما يأتي قريباً بما لا يتم به هذا التفصيل.

٣٠٩/٣٢ — وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِ: الطُّورِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه) تقدم ضبطهما وبيان حال جبير (قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور. متفق عليه) قد بين في فتح الباري أن سماعه لذلك كان قبل إسلامه، وهو دليل على أن المغرب لا يختص بقصار المفصل. وقد ورد أنه ﷺ قرأ في المغرب بـ الَمَصِّ، وأنه قرأ فيها بالصافات، وأنه قرأ فيها بحَم الدخان، وأنه قرأ فيها سبح أسم ربك الأعلى، وأنه قرأ فيها بالثين والزيتون، وأنه قرأ فيها

بالمعوذتين، وأنه قرأ فيها بالمرسلات، وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفصل وكلها أحاديث صحيحة. وأما المداومة في المغرب على قصارى المفصل، فإنما هو فعل مروان بن الحكم، وقد أنكر عليه زيد بن ثابت وقال له: «مالك تقرأ بقصار المفصل وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولى الطويلين» تثنية طولى والمراد بهما الأعراف والأنعام، والأعراف أطول من الأنعام. إلى هنا أخرجه البخاري وهي الأعراف. وقد أخرج النسائي «أنه ﷺ فرق الأعراف في ركعتي المغرب. وقد قرأ في العشاء بالتين والزيتون، ووقت لمعاذ فيها بالشمس وضحاها والليل إذا يغشى وسبح أسم ربك الأعلى ونحوه» والجمع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه ﷺ باختلاف الحالات والأوقات والأشغال عدماً ووجوداً.

٣٣/٣١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ﴿الْمُتَزِيلُ﴾^(١) السَّجْدَةَ، وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿الْمُتَزِيلُ﴾ السجدة)، أي في الركعة الأولى ﴿وهل أتى على الإنسان﴾، أي في الثانية (متفق عليه). فيه دليل على أن ذلك كان دأبه ﷺ في تلك الصلاة، وزاد استمراره على ذلك بياناً قوله.

٣٤/٣١١ - وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «يُذِيبُ ذَلِكَ».

— (وللطبراني من حديث ابن مسعود يديم ذلك) أي يجعله عادة دائمة له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: السر في قراءتهما في صلاة فجر يوم الجمعة أنهما تضمنتا ما كان وما يكون في يومهما، فإنهما أشتملتا على خلق آدم، وعلى ذكر المعاد، وحشر العباد، وذلك يكون يوم الجمعة، ففي قراءتهما تذكير للعباد بما كان فيه ويكون. قلت: ليعتبروا بذكر ما كان ويستعدوا لما يكون.

٣١٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة (الحديث ٨٩١)،

وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: ما يقرأ في يوم الجمعة (الحديث ٨٨٠).

(١) سورة: السجدة، الآيتان: ١ - ٢. (٢) سورة: الإنسان، الآية: ١.

٣١٢/٣٥ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ، وَلَا آيَةُ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا». أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن حذيفة، رضي الله عنه، قال: صليت مع النبي ﷺ فما مرت به آية رحمة إلا وقف عندها يسأل)، أي يطلب من الله رحمة (ولا آية عذاب إلا تعوذ منها) مما ذكر فيها (أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي). في الحديث دليل على أنه ينبغي للقارئ في الصلاة تدبر ما يقرؤه، وسؤال الله رحمة، والاستعاذة من عذابه، ولعل هذا كان في صلاة الليل، وإنما قلنا ذلك لأن حديث حذيفة مطلق، وورد تقييده بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه «قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة ليست بفريضة فمر بذكر الجنة والنار فقال: أعوذ بالله من النار ويل لأهل النار» رواه أحمد وابن ماجه بمعناه. وأخرج أحمد عن عائشة «قمت مع رسول الله ﷺ ليلة التمام، فكان يقرأ بالبقرة والنساء وآل عمران، ولا يمر بآية فيها تخويف إلا دعا الله عز وجل وأستعاذ، ولا يمر بآية فيها أستبشار إلا دعا الله عز وجل ورغب إليه». وأخرج النسائي وأبو داود من حديث عوف بن مالك «قمت مع رسول الله ﷺ فبدأ فأستاك وتوضأ، ثم قام فصلى فأستفتح البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ» الحديث. وليس لأبي داود ذكر السواك والوضوء فهذا كله في النافلة كما هو صريح الأول، وفي قيام الليل كما يفيد الحديثان الآخران، فإنه لم يأت عنه ﷺ في رواية قط أنه أم الناس بالبقرة وآل عمران في فريضة أصلاً. ولفظ قمت يشعر أنه في الليل فتم ما ترجينا بقولنا، ولعل هذا في صلاة الليل فهذا باعتبار ما ورد فلو فعله أحد في الفريضة فلعله لا بأس فيه ولا يخل بصلاته، سيما إذا كان منفرداً لثلا يشق على غيره إذا كان إماماً. وقولها: «ليلة التمام» في القاموس ليلة التمام ككتاب وليل تمام أطول ليالي الشتاء، أو هي ثلاث لا يستبان نقصانها، أو هي إذا بلغت اثنتي عشرة ساعة فصاعداً انتهى.

٣١٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده (الحديث ٨٧١)، وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود (الحديث ٢٦٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: تسوية القيام والركوع (الحديث ١٦٦٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما يقول بين السجدين (الحديث ٨٩٧)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ما جاء في القراءة في صلاة الليل (الحديث ١٣٥١)، وأخرجه أحمد: ٣٨٢/٥.

٣٦/٣١٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنَ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً). فكأنه قيل: فماذا تقول فيهما؟ فقال: (فأما الركوع فعظموا فيه الرب) قد بين كيفية هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة: «فجعل يقول أي رسول الله ﷺ: سبحان ربي العظيم». (وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن) بفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق (أن يستجاب لكم. رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود، لأن الأصل في النهي التحريم، وظاهره وجوب تسييح الركوع ووجوب الدعاء في السجود للأمر بهما. وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وطائفة من المحدثين. وقال الجمهور: إنه مستحب لحديث المسيء صلاته، فإنه لم يعلمه ﷺ ذلك ولو كان واجباً لأمره به. ثم ظاهر قوله: «فعظموا فيه الرب» أنها تجزئ المرة الواحدة ويكون بها ممثلاً ما أمر به. وقد أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود «إذ ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه» ورواه الترمذي وابن ماجه، إلا أنه قال أبو داود: فيه إرسال، وكذا قال البخاري والترمذي. وفي قوله «ذلك أدناه» ما يدل على أنها لا تجزئ المرة الواحدة. والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعاء كان من طلب خير الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما، وأنه محل الإجابة وقد بين بعض الأدعية ما أفاده قوله:

٣٧/٣١٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ، وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك) الواو للعطف والمعطوف عليه ما يفيد ما قبله،

٣١٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (الحديث ٤٧٩).

٣١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: التسييح والدعاء في السجود (الحديث ٨١٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود (الحديث ٤٨٤).

والمعطوف يتعلق بحمدك والمعنى أنزهك وأتلبس بحمدك، ويحتمل أن تكون للحال والمراد أسبحك وأنا متلبس بحمدك، أي حال كوني متلبساً به (اللهم أغفر لي . متفق عليه). الحديث ورد بالفاظ منها أنها قالت عائشة: «ما صلى النبي ﷺ بعد أن أنزلت عليه إذا جاء نصر الله والفتح إلا يقول: سبحانك ربنا وبحمدك اللهم أغفر لي». والحديث دليل على أن هذا من أذكار الركوع والسجود ولا ينافيه حديث «أما الركوع فعظموا فيه الرب»، لأن هذا الذكر زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقوله ﷺ فيجمع بينه وبين هذا. وقوله: «اللهم أغفر لي» أمثال لقوله تعالى: ﴿فسبح بحمد ربك وأستغفره﴾^(١) وفيه مسارعته ﷺ إلى أمثال ما أمره الله به قياماً بحق العبودية، وتعظيماً لشأن الربوبية زاده الله شرفاً وفضلاً، وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

٣٨/٣١٥ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِداً، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة) أي: إذا قام فيها (يكبر) أي: تكبيرة الإحرام (حين يقوم) فيه دليل أنه لا يتوجه ولا يصنع قبل التكبيرة شيئاً (ثم يكبر حين يركع) تكبيرة النقل (ثم يقول سمع الله لمن حمده) أي: أجاب الله من حمده، فإن من حمد الله تعالى متعرضاً لثوابه أستجاب الله له وأعطاه ما تعرض له، فناسب بعده أن يقول ربنا ولك الحمد (حين يرفع صلبه من الركوع) فهذا في حال أخذه في رفع صلبه من هويته للقيام (ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد) بإثبات الواو للعطف على مقدر أي ربنا أطعناك وحمدناك، أو للحال، أو زائدة. وورد في رواية بحذفها وهي نسخة في بلوغ المرام (ثم يكبر حين يهوي ساجداً) تكبير النقل (ثم يكبر حين يرفع رأسه) أي: من السجود الأول (ثم يكبر حين يسجد) أي: السجدة الثانية (ثم يكبر

(١) سورة: النصر، الآية: ٣.

حين يرفع) أي: من السجدة الثانية هذا كله تكبير النقل (ثم يفعل ذلك) أي: ما ذكر ما عدا التكبير الأولى التي للإحرام (في الصلاة كلها) أي: ركعاتها كلها (ويكبر حين يقوم من الشتين بعد الجلوس) للشهادة الأوسط (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية ما ذكر فيه من الأذكار. فأما أول التكبير فهي تكبيرة الإحرام وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث. وأما ما عداها من التكبير الذي وصفه فقد كان وقع من بعض أمراء بني أمية تركه تساهلاً، ولكنه أستقر العمل من الأمة على فعله في كل خفض ورفع في كل ركعة خمس تكبيرات كما عرفته في لفظ هذا الحديث، ويزيد في الرباعية والثلاثية تكبير النهوض من التشهد الأول، فيتحصل في المكتوبات الخمس بتكبيرة الإحرام أربع وتسعون تكبيرة ومن دونها تسع وثمانون تكبيرة. واختلف العلماء في حكم تكبير النقل. فقيل: إنه واجب وروي قولاً لأحمد ابن حنبل، وذلك لأنه ﷺ داوم عليه وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وذهب الجمهور إلى نفيه، لأنه ﷺ لم يعلمه المسيء صلاته، وإنما علمه تكبيرة الإحرام وهو موضع البيان للواجب، ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة. وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبيرة النقل في حديث المسيء أبو داود من حديث رفاعة بن رافع، فإنه ساقه وفيه: «ثم يقول الله أكبر ثم يركع» وذكر فيه قوله سمع الله لمن حمده وبقية تكبيرات النقل. وأخرجها الترمذي والنسائي. ولذا ذهب أحمد وداود إلى وجوب تكبير النقل. وظاهر قوله يكبر حين كذا وحين كذا أن التكبير يقارن هذه الحركات، فيشرع في التكبير عند ابتدائه للمركن. وأما القول بأنه يمد التكبير حتى يتم الحركة كما في الشرح وغيره فلا وجه له، بل يأتي باللفظ من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه وظاهر قوله ثم يقول: «سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد» أنه يشرع ذلك لكل مصلٍ من إمام ومأموم، إذ هو حكاية لمطلق صلاته ﷺ وإن كان يحتمل أنه حكاية لصلاته ﷺ إماماً، إذ المتبادر من الصلاة عند إطلاقها الواجبة، وكانت صلاته ﷺ الواجبة جماعة وهو الإمام فيها، إلا أنه لو فرض هذا فإن قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» أمر لكل مصلٍ أن يصلي كصلاته ﷺ من إمام ومنفرد. وذهبت الشافعية والهادوية وغيرهم إلى أن التسميع مطلقاً لمتنفل أو مفترض للإمام والمنفرد والحمد للمؤتم لحديث «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد» أخرجه أبو داود. وأجيب بأن قوله «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد» لا ينفي قول المؤتم سمع الله لمن حمده، وإنما يدل على أنه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الإمام سمع الله لمن حمده والواقع هو ذلك، لأن الإمام يقول سمع الله لمن حمده في حال أنتقاله، والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله، وأستفيد الجمع بينهما من الحديث الأول. قلت: لكن أخرج أبو داود عن الشعبي «لا يقول المؤتم خلف

الإمام سمع الله لمن حمده ولكن يقول ربنا لك الحمد» ولكنه موقوف على الشعبي فلا تقوم به حجة. وقد أدعى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على كون المنفرد يجمع بينهما. وذهب آخرون إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم، قالوا: والحجة جمع الإمام بينهما لاتحاد حكم الإمام والمنفرد.

٣٩/٣١٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ^(١)، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ - اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم) لم أجد لفظ اللهم في مسلم في رواية أبي سعيد ووجدتها في رواية ابن عباس (ربنا لك الحمد ملء) بنصب الهمزة على المصدرية ويجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف (السموات والأرض). وفي سنن أبي داود وغيره «وملء الأرض» وهي في رواية ابن عباس عند مسلم فهذه الرواية كلها ليست لفظ أبي سعيد لعدم وجود اللهم في أوله، ولا لفظ ابن عباس لوجود ملء الأرض فيها (وملء ما شئت من شيء بعد) بضم الدال على البناء للقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه. (أهل) بنصبه على النداء، أو رفعه أي أنت أهل (الثناء والمجد أحق) بالرفع خبر مبتدأ محذوف وما مصدرية تقديره هذا، أي قوله اللهم لك الحمد أحق قول العبد، وإنما لم يجعل «لا مانع لما أعطيت» خبراً وأحق مبتدأ، لأنه محذوف في بعض الروايات، فجعلناه جملة استثنائية إذا حذف تم الكلام من دون ذكره. وفي الشرح جعل أحق مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت. وفي شرح المذهب نقلاً عن ابن الصلاح معناه: أحق ما قال العبد قوله: لا مانع لما أعطيت إلى آخره. وقوله: «وكلنا لك عبد» اعتراض بين المبتدأ والخبر قال: أو يكون قوله أحق ما قال العبد خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره أحق ما قال العبد قال: والأول أولى. قال النووي: لما فيه من كمال التفويض إلى الله تعالى، والاعتراف بكمال قدرته، وعظمته، وقهره، وسلطانه، وأنفراده بالوحدانية، وتدبير مخلوقاته انتهى. (ما قال العبد وكلنا لك عبد) ثم

٣١٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (الحديث ٤٧٧).

(١) في نسخة م: وملء الأرض.

أستأنف فقال: (اللَّهُمَّ لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد . رواه مسلم) الحديث دليل على مشروعية هذا الذكر في هذا الركن لكل مصلٍ، وقد جعل الحمد كالأجسام وجعله ساداً لما ذكره من الظروف مبالغة في كثرة الحمد، وزاد مبالغة بذكر ما يشاؤه تعالى مما لا يعلمه العبد والثناء الوصف بالجميل والمدح والمجد والعظمة ونهاية الشرف والجد بفتح الجيم معناه الحظ، أي لا ينفع ذا الحظ من عقوبتك حظه، بل ينفعه العمل الصالح . وروي بالكسر للجيم، أي لا ينفعه جده وأجتهاده وقد ضعفت رواية الكسر.

أعضاء السجود

٤٠/٣١٧ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ: عَلَى الْجَبْهَةِ، - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين . متفق عليه). وفي رواية «أمرنا» أي أيها الأمة، وفي رواية «أمر النبي ﷺ» والثلاث الروايات للبخاري. وقوله: «وأشار بيده إلى أنفه» فسرتها رواية النسائي. قال ابن طائوس: «ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد». قال القرطبي: هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع لها. قال ابن دقيق العيد: معناه أنه جعلهما كأنهما عضو واحد وإلا لكانت الأعضاء ثمانية. والمراد من اليدين الكفان وقد وقع بلفظهما في رواية. والمراد من قوله: «وأطراف القدمين» أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعتان، فيستقبل بظهور قدميه القبلة، وقد ورد هذا في حديث أبي حميد في صفة السجود. وقيل: يندب ضم أصابع اليدين، لأنها لو أنفرجت أنحرفت رؤوس بعضها عن القبلة. وأما أصابع الرجلين فقد تقدم في حديث أبي حميد الساعدي في باب صفة الصلاة بلفظ «وأستقبل بأصابع رجله القبلة». هذا والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكر، لأنه ذكره ﷺ بلفظ الإخبار عن أمر الله له أو لأمرته، والأمر لا يرد إلا بنحو صيغة

أفعل وهي تفيد الوجوب . وقد اختلف في ذلك فالهادوية وأحد قولي الشافعي أنه للوجوب لهذا الحديث . وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزئ السجود على الأنف فقط مستدلاً بقوله : «وأشار بيده إلى أنفه» قال المصنف في فتح الباري : وقد أحتج لأبي حنيفة بهذا في السجود على الأنف . قال ابن دقيق العيد : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بالجبهة ، وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه أنتهى . وأعلم أنه وقع هنا في الشرح أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قولي الشافعي وأكثر الفقهاء إلى أن الواجب الجبهة فقط ، لقوله ﷺ في حديث المسيء صلاته : «وممكن جبهتك» فكان قرينة على حمل الأمر هنا على غير الوجوب . وأجيب عنه بأن هذا لا يتم إلا بعد معرفة تقدم هذا على حديث المسيء صلاته ، ليكون قرينة على حمل الأمر على الندب . وأما لو فرض تأخره لكان في هذا زيادة شرع ويمكن أن تتأخر شرعيته ، ومع جهل التاريخ يرجح العمل بالموجب لزيادة الاحتياط . كذا قاله الشارح وجعل السجود على الجبهة والأنف مذهباً للعترة فحولنا عبارته إلى الهادوية ، مع أنه ليس مذهبهم إلا السجود على الجبهة فقط كما في البحر وغيره . ولفظ الشرح هنا : والحديث فيه دلالة على وجوب السجود على ما ذكر فيه . وقد ذهب إلى هذا العترة وأحد قولي الشافعي أنتهى . وعرفت أنه وهم في قوله إن أبا حنيفة يوجب على الجبهة ، فإنه يجيزه عليها أو على الأنف ، وأنه مخير في ذلك . ثم ظاهره وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكفي بعض ذلك والجبهة يضع منها على الأرض ما أمكنه بدليل : «وتمكن جبهتك» . وظاهره أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء ، لأن مسمى السجود عليها يصدق بوضعها من دون كشفها ، ولا خلاف أن كشف الركبتين غير واجب لما يخاف من كشف العورة . واختلف في الجبهة . فقل : يجب كشفها لما أخرجه أبو داود في المراسيل «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسجد على جنبه وقد أعتم على جبهته فحسر عن جبهته» إلا أنه قد علق البخاري عن الحسن «كان أصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته» ووصله البيهقي وقال : هذا أصح ما في السجود موقوفاً على الصحابة . وقد وردت أحاديث «أنه ﷺ كان يسجد على كور عمامته» من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي إسناده ضعف . ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف . ومن حديث جابر عند ابن عدي وفيه متروكان . ومن حديث أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه ضعيف . وذكر هذه الأحاديث وغيرها البيهقي ثم قال : أحاديث «كان يسجد على كور عمامته» لا يثبت فيها شيء يعني مرفوعاً ، والأحاديث من الجانبين غير ناهضة على الإيجاب . وقوله : «سجد على جبهته» يصدق على الأمرين وإن كان مع عدم الحائل أظهر

فالأصل جواز الأمرين. وأما حديث خباب «شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا» الحديث، فلا دلالة فيه على كشف هذه الأعضاء ولا عدمه. وفي حديث أنس عند مسلم «أنه كان أحدهم يسط ثوبه من شدة الحر ثم يسجد عليه» ولعل هذا مما لا خلاف فيه، والخلاف في السجود على محموله، فهو محل النزاع وحديث أنس محتمل.

٣١٨/٤١ - وَعَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ^(١) فَرَجَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن بحنة) هو عبد الله بن مالك بن بحنة بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون، وهو أسم لأم عبد الله، وأسم أبيه مالك بن القشرب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة فموحدة الأزدي، مات عبد الله في ولاية معاوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين. (أن النبي ﷺ كان إذا صلى فرج) بفتح الفاء وتشديد الراء آخره جيم (بين يديه) أي، باعد بينهما، أي نحى كل يد عن الجنب الذي يليها (حتى يبدو بياض إبطيه. متفق عليه) الحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة. قيل: والحكمة في ذلك أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد. ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض. وقد ورد هذا المعنى مصرحاً به فيما أخرجه الطبراني وغيره من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف «أنه قال: لا تفترش أفتراش السبع وأعتمد على راحتك وأبد ضبعك، فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك» وعند مسلم من حديث ميمونة «كان النبي ﷺ يجافي يديه فلو أن بهيمة أرادت أن تمر مرت». وظاهر الحديث الأول وهذا مع قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» يقتضي الوجوب، ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة ما يدل على أن ذلك غير واجب بلفظ «شكا أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا فقال: «أستعينوا بالركب». وترجم له «الرخصة في ترك التفريج». قال ابن عجلان أحد رواة: وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا أطال السجود. وقوله: «حتى يرى بياض

٣١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: يدي ضبعيه ويجافي في السجود (الحديث ٨٠٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة، وما يفتح به ويختم به (الحديث ٤٩٥).

(١) زيادة في الأصل.

إبطيه» ليس فيه كما قيل دلالة على أنه لم يكن ﷺ لا بساً لقميص، لأنه وإن كان لا بساً له فإنه قد يبدو منه أطراف إبطيه، لأنها كانت أكمّام قمصان أهل ذلك العصر غير طويلة، فيمكن أن يرى الإبط من كمها، ولا دلالة فيه على أنه لم يكن على إبطيه شعر كما قيل، لأنه يمكن أن المراد يرى أطراف إبطيه لا باطنهما حيث الشعر، فإنه لا يرى إلا بتكليف وإن صح ما قيل إن من خواصه أنه ليس على إبطيه شعر فلا إشكال.

٤٢/٣١٩ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفْيَكَ، وَأَرْفَعْ مِرْفَقَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن البراء) بفتح الموحدة فراء. وقيل: بالقصر ثم همزة ممدودة، هو أبو عمار في الأشهر. وهو (ابن عازب) بعين مهملة فزاي بعد الألف مكسورة فموحدة، ابن الحرث الأوسي الأنصاري الحارثي، أول مشهد شهده الخندق، نزل الكوفة وأفتتح الري سنة أربع وعشرين في قول، وشهد مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الجمل وصفين والنهروان، مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير. (قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سجدت فضع كفيك وأرفع مرفقيك رواه مسلم). الحديث دليل على وجوب هذه الهيئة للأمر بها، وحمله العلماء على الاستحباب قالوا: والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وأتم في تمكين الجبهة والأنف من الأرض، وأبعد من هيئة الكسالى، فإن المنبسط يشبه الكلب ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة، وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها، وهذا في حق الرجل لا المرأة فإنها تخالفه في ذلك، لما أخرجه أبو داود في مراسيله عن زيد بن أبي حبيب «أن النبي ﷺ مر على امرأتين تصليان فقال: إذا سجدتما فضمما بعض اللحم إلى الأرض، فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل». قال البيهقي: وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه يعني من حديثين موصولين ذكرهما البيهقي في سننه، وضعفهما ومن السنة تفريج الأصابع في الركوع، لما رواه أبو داود من حديث أبي حميد الساعدي «أنه كان ﷺ يمسك يديه على ركبتيه كالقباض عليهما ويفرج بين أصابعه». ومن السنة في الركوع أن يوتر يديه فيجافي عن جنبه، كما في حديث أبي حميد عند أبي داود بهذا اللفظ. ورواه ابن خزيمة بلفظ «ونحى يديه عن جنبه» وتقدم قريباً. وذكر المصنف حديث ابن بحنة هذا الذي ذكره في بلوغ المرام في التلخيص مرتين: أولاً في وصف ركوعه وثانياً في وصف سجوده دليل على التفريج في الركوع وهو صحيح، فإنه قال: «إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه»، فإنه يصدق على حالة الركوع والسجود.

٤٣/٣٢٠ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن وائل بن حجر أن النبي ﷺ كان إذا ركع فرج بين أصابعه) أي أصابع يديه (وإذا سجد ضم أصابعه. رواه الحاكم) قال العلماء: الحكمة في ضمه لأصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى سمت القبلة.

٤٤/٣٢١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو خَزِيمَةَ.

— (وعن عائشة قالت: رأيت رسول الله ﷺ يصلي متربعا. رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه «رأيت رسول الله ﷺ يدعو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس» ورواه البيهقي عن حميد «رأيت أنسا يصلي متربعا على فراشه» وعلقه البخاري. قال العلماء: وصفة التربع أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى، وباطن اليسرى تحت اليمنى مطمئنا، وكفيه على ركبتيه مفرقا أنامله كالراكم. والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعود، إذ الحديث وارد في ذلك وهو في صفة صلاته ﷺ لما سقط عن فرسه، فأنفكت قدمه فصلى متربعا، وهذه القعدة أختارها الهادوية في قعود المريض لصلاته، ولغيرهم اختيار آخر، والدليل مع الهادوية وهو هذا الحديث.

٤٥/٣٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَأَرْحَمْنِي، وَأَهْدِنِي، وَعَافِنِي، وَأَرْزُقْنِي». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين اللهم

٣٢٠ - أخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: لم يمت نبي حتى يؤمه رجل من قومه (الحديث ٢٤٤/١).

٣٢١ - أخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة القاعد (الحديث ١٦٦٠)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: إباحة الإقعاء على القدمين... (الحديث ٣٣٨/١).

٣٢٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء بين السجدين (الحديث ٨٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما يقول بين السجدين (الحديث ٢٨٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول بين السجدين (الحديث ٨٩٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: وضع اليدين ونصب القدمين... (الحديث ٢٧١/١).

أغفر لي وأرحمني وأهدني وعافني وأرزقني رواه الأربعة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وصححه الحاكم) ولفظ الترمذي «وأجبرني» بدل وأرحمني ولم يقل وعافني. وجمع ابن ماجه في لفظ روايته بين أرحمني وأجبرني ولم يقل أهدني ولا عافني. وجمع الحاكم بينهما ألا أنه لم يقل وعافني. والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدين، وظاهره أنه كان ﷺ يقول له جهراً.

٤٦/٣٢٣ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن مالك بن الحويرث، رضي الله عنه، أنه رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً. رواه البخاري) وفي لفظ له «فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس وأعتمد على الأرض ثم قام». وأخرج أبو داود من حديث أبي حميد في صفة صلاته ﷺ وفيه «ثم أهوى ساجداً ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عضو في موضعه ثم نهض». وقد ذكرت هذه القعدة في بعض ألفاظ رواية حديث المسيء صلاته. وفي الحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والركعة الثالثة، ثم ينهض لأداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة. وقد ذهب إلى القول بشرعيتها الشافعي في أحد قوليه وهو غير المشهور عنه والمشهور عنه وهو رأي الهادوية والحنفية ومالك وأحمد وإسحق أنه لا يشرع القعود هذا، مستدلين بحديث وائل بن حجر في صفة صلاته ﷺ بلفظ «فكان إذا رفع رأسه من السجدين أستوى قائماً» أخرجه البزار في مسنده. إلا أنه ضعفه النووي، وبما رواه ابن المنذر من حديث النعمان بن أبي عياش «أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس» ويجاب عن الكل بأنه لا منافاة، إذ من فعلها فلأنها سنة ومن تركها فكذلك، وإن كان ذكرها في حديث المسيء يشعر بوجوبها، لكن لم يقل به أحد فيما أعلم.

٤٧/٣٢٤ - وَعَنْ أَنَسٍ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ^(٢) ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٨/٣٢٥ - وَلِأَحْمَدَ، وَالِدَارَقُطْنِيِّ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَزَادَ: «وَأَمَّا ^(٣) فِي الصُّبْحِ، فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا».

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب) وورد تعيينهم أنهم رعل وعصبة وبنو لحيان. (ثم تركه. متفق عليه) لفظه في البخاري مطولاً عن عاصم الأحول قال: «سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال: قد كان القنوت، قلت: قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله؟ قلت: فإن فلاناً أخبرني أنك قلت بعد الركوع، قال: كذب إنما قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً أراه كان بعث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين فغدروا وقتلوا القراء دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد فقنت رسول الله ﷺ شهراً يدعو عليهم» (ولأحمد والدارقطني نحوه) أي من حديث أنس (من وجه آخر وزاد فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا) فقله في الحديث الأول: «ثم تركه» أي فيما عدا الفجر، ويدل أنه أرادته قوله: «فلم يزل يقنت في كل صلاته». هذا والأحاديث عن أنس في القنوت قد أضطربت وتعارضت في صلاة الغداة وقد جمع بينها في الهدي النبوي فقال: أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها بعضاً ولا تناقض فيها، والقنوت الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعده، والذي وقته غير الذي أطلقه. فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة القيام للقيام الذي قال فيه النبي ﷺ: «أفضل الصلاة طول القيام» والذي ذكره بعد هو إطالة القيام للدعاء ففعله شهراً يدعو على قوم ويدعو لقوم، ثم استمر تطويل هذا الركن للدعاء والشاء إلى أن فارق الدنيا كما دل له الحديث «أن أنساً كان إذا رفع رأسه من الركوع أنتصب قائماً حتى يقول القائل قد نسي وأخبرهم أن هذه صفة صلاته ﷺ» أخرجه عنه في الصحيحين فهذا هو القنوت قال فيه أنس: «إنه ما زال ﷺ عليه حتى فارق الدنيا» والذي تركه هو الدعاء على أقوام من العرب وكان بعد الركوع، فمراد أنس بالقنوت قبل الركوع وبعده الذي أخبر

٣٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الوتر، باب: القنوت قبل الركوع وبعده (الحديث ١٠٠٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات (الحديث ٦٧٧).

(١) في نسخة م: أنس بن مالك. (٢) في نسخة م: رسول الله.

٣٢٥ - أخرجه أحمد: ٢٨٠/٤، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الجمعة، باب: صفة القنوت وبيان موضعه (الحديث ٣٩/١). (٣) في نسخة م: فأما.

أنه ما زال عليه هو إطالة القيام في هذين المحلين بقراءة القرآن وبالدعاء هذا مضمون كلامه . ولا يخفى أنه لا يوافق قوله : «فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا» وأنه دل أن ذلك خاص بالفجر، وإطالة القيام بعد الركوع عام للصلوات جميعها . وأما حديث أبي هريرة الذي أخرجه الحاكم وصححه «بأنه كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء : «اللهم أهديني فيمن هديت إلى آخره» ففيه عبد الله بن سعيد المقبري ولا تقوم به حجة . وقد ذهب إلى أن الدعاء عقيب آخر ركوع من الفجر سنة جماعة من السلف ومن الخلف الهادي والقاسم وزيد بن علي والشافعي وإن اختلفوا في ألفاظه . فعند الهادي بدعاء من القرآن . وعند الشافعي بحديث «اللهم أهديني فيمن هديت إلى آخره» .

٤٩/٣٢٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ» . صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

— (وعنه) أي أنس (أن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم . صححه ابن خزيمة) أما دعاؤه لقوم فكما ثبت أنه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة . وأما دعاؤه على قوم فكما عرفته قريباً . ومن هنا قال بعض العلماء : يسن القنوت في النوازل فيدعو بما يناسب الحادثة . وإذا عرفت هذا فالقول بأنه يسن في النوازل قول حسن تأسيماً بما فعله ﷺ في دعائه على أولئك الأحياء من العرب ، إلا أنه قد يقال قد نزل به ﷺ حوادث كحصار الخندق وغيره ولم يرو أنه قنت فيه ، ولعله يقال : الترك لبيان الجواز . وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه منهي عن القنوت في الفجر ، وكأنهم استدلوا بقوله :

٥٠/٣٢٧ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : «قُلْتُ لِأَبِي : يَا أَبَتِ إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبِي بَكَرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، أَفَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْفَجْرِ؟» قَالَ : «أَيُّ بَنِيٍّ ، مُحَدِّثٌ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ .

— (وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ سعيد وهو سعد بغير مشاة تحتية (ابن طارق

٣٢٦ - أخرجه ابن خزيمة في كتاب : الصلاة ، باب : ذكر الدليل على أن الالتفات المنهي عنه . . . (الحديث ٤٨٥) .

٣٢٧ - أخرجه الترمذي في كتاب : الصلاة ، باب : ما جاء في ترك القنوت (الحديث ٤٠٢) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الافتتاح ، باب : ترك القنوت (الحديث ٢٠٣) و (الحديث ٢٠٤) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : إقامة الصلاة ، باب : ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (الحديث ١٢٤١) ، وأخرجه أحمد : ٤٧٢/٣ .

الأشجعي قال: قلت لأبي وهو طارق بن أشيم بفتح الهمزة فشين معجمة فمشناة تحتية مفتوحة بزنة أحمر قال ابن عبد البر: يعد في الكوفيين. روى عنه أبوه أبو مالك سعد بن طارق (يا أبت إنك صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي أفكانوا يقتنون في الفجر؟ فقال: أي بني محدث. رواه الخمسة إلا أبا داود) وقد روي خلافه عن ذكر والجمع بينهما أنه وقع القنوت لهم تارة وتركوه أخرى. وأما أبو حنيفة ومن ذكر معه فإنهم جعلوه منهياً عنه لهذا الحديث، لأنه إذا كان محدثاً فهو بدعة والبدعة منهية عنها.

٥١/٣٢٨ - وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُفْضَى عَلَيْكَ، وَ^(١) إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ: «وَلَا يَعْزُزُ مَنْ عَادَيْتَ». زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: «وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ».

— (وعن الحسن بن علي عليهما السلام) هو أبو محمد الحسن بن علي سبط رسول الله ﷺ، ولد في النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة. قال ابن عبد البر: إنه أصبح ما قيل في ذلك، وقال أيضاً: كان الحسن حليماً ورعاً فاضلاً، ودعاه ورعه وفضله إلى أنه ترك الدنيا والملك رغبة فيما عند الله، بايعوه بعد أبيه عليه السلام فبقي نحواً من سبعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان، وفضائله لا تحصى، وقد ذكرنا منها شطراً صالحاً في الروضة الندية، وفاته سنة إحدى وخمسين بالمدينة النبوية، ودفن في البقيع، وقد أطلال ابن عبد البر في الاستيعاب في عده لفضائله (قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر) أي في دعائه وليس فيه بيان لمحله (اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ

٣٢٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: القنوت في الوتر (الحديث ١٤٢٥) و (الحديث ١٤٢٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر (الحديث ٤٦٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: الدعاء في الوتر (الحديث ٢٤٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر (الحديث ١١٧٨)، وأخرجه أحمد: ١٩٩/١، وأخرجه البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: الدليل على أنه يقتت بعد الركوع (الحديث ٢٠٩/٢). (١) زيادة في الأصل.

ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضي عليك، وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت»
رواه الخمسة وزاد الطبراني والبيهقي) بعد قوله ولا يذل من واليت (ولا يعز من عاديت زاد
النسائي من وجه آخر في آخره: وصلى الله على النبي) إلا أنه قال المصنف في تخريج
أحاديث الأذكار: إن هذه الزيادة غريبة لا تثبت لأن فيها عبد الله بن علي لا يعرف. وعلى
القول بأنه عبد الله بن علي بن الحسن بن علي فالسند منقطع، فإنه لم يسمع من عمه
الحسن، ثم قال: فتبين أن هذا الحديث ليس من شرط الحسن لانقطاعه أو جهالة رواته
أنتهى. فكان عليه أن يقول ولا تثبت هذه الزيادة والحديث دليل على مشروعية القنوت في
صلاة الوتر وهو مجمع عليه في النصف الأخير من رمضان. وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه
يشرع أيضاً في غيره، إلا أن الهادوية لا يجيزونه بالدعاء من غير القرآن، والشافعية يقولون:
إنه يقنت بهذا الدعاء في صلاة الفجر ومستندهم في ذلك قوله.

٥٢/٣٢٩ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ». وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

— (وللبيهقي عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا
دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح) قلت: أجمله هنا وذكره في تخريج الأذكار من
رواية البيهقي وقال: «اللهم اهديني - الحديث» إلى آخره رواه البيهقي من طرق أحدها عن
بريد بالموحدة والراء تصغير برد، وهو ثقبه بن أبي مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس
يقولان: «كان النبي ﷺ يقنت في صلاة الصبح وتر الليل بهؤلاء الكلمات» وفي إسناده
مجهول. وروي من طريق أخرى وهي التي ساق المصنف لفظها عن ابن جريج بلفظ
«يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت وصلاة الصبح» وفيه عبد الرحمن بن هرمز ضعيف، ولذا
قال المصنف: (وفي سنده ضعف).

٥٣/٣٣٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ
أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَيْرُ، وَلَيَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ. وَهُوَ
أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ^(١).

٣٢٩ - أخرجه البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: الدليل على أنه يقنت بعد الركوع (الحديث ٢/ ٢١٠).
٣٣٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه (الحديث ٨٤٠)، وأخرجه
النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده
(الحديث ١٠٩٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل
اليدين في السجود (الحديث ٢٦٩) بمعناه.
(١) زيادة في الأصل.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه» أخرجه الثلاثة) هذا الحديث أخرجه أهل السنن وعلمه البخاري والترمذي والدارقطني. قال البخاري: محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه، وقال: لا أدري سمع من أبي الزناد أم لا. وقال الترمذي: غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد. وقد أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة أيضاً عنه «أن النبي ﷺ» ولم يذكر فيه «وليضع يديه قبل ركبتيه». وقد أخرج ابن أبي داود من حديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ كان إذا سجد بدأ بيديه قبل ركبتيه». ومثله أخرج الدراوردي من حديث ابن عمر وهو الشاهد الذي يشير المصنف إليه. وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: «كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين». والحديث دليل على أنه يقدم المصلي يديه قبل ركبتيه عند الانحطاط إلى السجود، وظاهر الحديث الوجوب لقوله: «لا يبركن» وهو نهي وللأمر بقوله: «وليضع». قيل: ولم يقل أحد بوجوبه فتعين أنه مندوب. وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادوية ورواية عن مالك والأوزاعي إلى العمل بهذا الحديث، حتى قال الأوزاعي: أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركوبهم. وقال ابن أبي داود: وهو قول أصحاب الحديث. وذهبت الشافعية والحنفية ورواية عن مالك إلى العمل بحديث وائل وهو قوله: (وهو) أي: حديث أبي هريرة هذا (أقوى) في سنده (من حديث وائل) وهو أنه قال:

٣٣١/٥٤ — «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ.

فَإِنَّ لِلأَوَّلِ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا مَوْقُوفًا.

— (رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه. أخرجه الأربعة. فإن للأول) أي: حديث أبي هريرة (شاهداً من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة) تقدم ذكر الشاهد

٣٣١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه (الحديث ٨٣٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود (الحديث ٢٦٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده (الحديث ١٠٨٨).

(١) رسول الله.

هذا قريباً (وذكره) أي الشاهد (البخاري معلقاً موقوفاً) فقال : «قال نافع : كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبته». وحديث واثل أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن السكن في صحيحهما من طريق شريك عن عاصم ابن كليب عن أبيه . قال البخاري والترمذي وابن أبي داود والبيهقي : تفرد به شريك ولكن له شاهد عن عاصم الأحول عن أنس قال : «رأيت رسول الله ﷺ أنحط بالتكبير حتى سبقت ركبته يديه» أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي . وقال الحاكم ، هو على شرطهما . وقال البيهقي : تفرد به العلاء بن العطار والعلاء مجهول . وهذا حديث واثل هو دليل الحنفية والشافعية ، وهو مروى عن عمر أخرجه عبد الرزاق ، وعن ابن مسعود أخرجه الطحاوي ، وقال به أحمد وإسحق وجماعة من العلماء . وظاهر كلام المصنف ترجيح حديث أبي هريرة وهو خلاف مذهب إمامه الشافعي . وقال النووي : لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر ، ولكن أهل هذا المذهب رجحوا حديث واثل وقالوا في أبي هريرة : إنه مضطرب إذ قد روي عنه الأمران وحقق ابن القيم المسألة وأطال فيها وقال : إن في حديث أبي هريرة قلباً من الراوي حيث قال : وليضع يديه قبل ركبته وإن أصله : وليضع ركبته قبل يديه قال : ويدل عليه أول الحديث وهو قوله : فلا يترك كما يترك البعير ، فإن المعروف من بروك البعير هو تقديم اليدين على الرجلين . وقد ثبت عن النبي ﷺ الأمر بمخالفة سائر الحيوانات في هيئات الصلاة ، فنهى عن التفات كالتفات الثعلب ، وعن افتراش كافتراش السبع ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، ونقر كنقر الغراب ، ورفع الأيدي كأذنان خيل شمس أي حال السلام ، وقد تقدم ، ويجمعها قولنا :

إذا نحن قمنا في الصلاة فإننا	نهينا عن الإتيان فيها بستة
بروك بعير والتفات كثعلب	ونقر غراب في سجود الفريضة
وإقعاء كلب أو كبسط ذراعه	وأذنان خيل عند فعل التحية
وزدنا على ما ذكره في الشرح قولنا :	

وزدنا كتدبير الحمار بمده	لعنق وتصويب لرأس بركة
--------------------------	-----------------------

هذا السابع وهو بالدال بعدها موحدة ومثناة تحتية وحاء مهملة ، وروي بالذال المعجمة . قيل : وهو تصحيف . قال في النهاية : هو أن يطأ المصلي رأسه حتى يكون أخفض من ظهره انتهى . إلا أنه قال النووي : حديث التدبير ضعيف . وقيل : كان وضع اليدين قبل الركبتين ثم أمروا بوضع الركبتين قبل اليدين . وحديث ابن خزيمة الذي أخرجه عن سعد بن أبي وقاص وقدمناه قريباً يشعر بذلك . وقول المصنف إن لحديث أبي هريرة

شاهداً يقوى به، معارض بأن لحديث وائل أيضاً شاهداً قد قدمناه. وقال الحاكم: إنه على شرطهما وغايته وإن لم يتم كلام الحاكم فهو مثل شاهد أبي هريرة الذي تفرد به شريك فقد أتفق حديث وائل وحديث أبي هريرة في القوة، وعلى تحقيق ابن القيم فحديث أبي هريرة عائد إلى حديث وائل، وإنما وقع فيه قلب ولا ينكر ذلك، فقد وقع القلب في الفاظ الحديث.

٥٥/٣٣٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشَهُدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَالْيُمْنَى عَلَى الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَلْيَتِي تَلِي الْإِبْهَامَ».

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان إذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى واليمنى على اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بإصبعه السبابة) قال العلماء: خصت السبابة بالإشارة لاتصالها بنياط القلب فتحريكها سبب لحضوره. (رواه مسلم وفي رواية له وقبض أصابعه كلها وأشار بالتي تلي الإبهام) ووضع اليدين على الركبتين مجمع على استحبابه. وقوله: «وعقد ثلاثاً وخمسين». قال المصنف في التلخيص: صورتها أن يجعل الإبهام مفتوحة تحت المسبحة. وقوله: «وقبض أصابعه كلها» أي أصابع يده اليمنى قبضها على الراحة وأشار بالسبابة. وفي رواية وائل بن حجر «حلق بين الإبهام والوسطى» أخرجه ابن ماجه. فهذه ثلاث هيئات جعل الإبهام تحت المسبحة مفتوحة. وسكت في هذه عن بقية الأصابع هل تضم إلى الراحة، أو تبقى منشورة على الركبة. «الثانية»: ضم الأصابع كلها على الراحة والإشارة بالمسبحة. «الثالثة» التحليق بين الإبهام والوسطى، ثم الإشارة بالسبابة، وورد بلفظ الإشارة كما هنا وكما في حديث ابن الزبير «أنه ﷺ كان يشير بالسبابة ولا يحركها» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه. وعند ابن خزيمة والبيهقي من حديث وائل «أنه ﷺ رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها». قال البيهقي: يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة لا تكرير تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير. وموضع الإشارة عند قوله: لا إله إلا الله رواه البيهقي من فعل النبي ﷺ. وينوي بالإشارة التوحيد والإخلاص فيه، فيكون جامعاً في

التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد، ولذلك نهى النبي ﷺ عن الإشارة بالإصبعين وقال: «أحد أحد» لمن رآه يشير بأصبعيه، ثم الظاهر أنه مخير بين هذه الهيئات. ووجه الحكمة شغل كل عضو بعبادة، وورد في اليد اليسرى عند الدارقطني من حديث ابن عمر «أنه ﷺ ألقم كفه اليسرى ركبته» وفسر الإلقام بعطف الأصابع على الركبة. وذهب إلى هذا بعضهم عملاً بهذه الرواية قال: وكان الحكمة فيه منع اليد عن العبث. وأعلم أن قوله في حديث ابن عمر: (وعقد ثلاثاً وخمسين) إشارة إلى طريقة معروفة تواطأت عليها العرب في عقود الحساب، وهي أنواع من الأحاد والعشرات والمئين والألوف. أما الأحاد فللواحد عقد الخنصر إلى أقرب ما يليه من باطن الكف، وللاثنتين عقد البنصر معها كذلك، وللثلاثة عقد الوسطى معها كذلك، وللأربعة حل الخنصر، وللخمسة حل البنصر معها دون الوسطى، وللسبعة عقد البنصر وحل جميع الأنامل، وللسبعة بسط الخنصر إلى أصل الإبهام مما يلي الكف، وللثمانية بسط البنصر فوقها كذلك، وللتسعة بسط الوسطى فوقها كذلك. وأما العشرات فلها الإبهام والسبابة، فللعشرة الأولى عقد رأس الإبهام على طرف السبابة، وللعشرين إدخال الإبهام بين السبابة والوسطى، وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الإبهام عكس العشرة، وللأربعين تركيب الإبهام على العقب الأوسط من السبابة وعطف الإبهام إلى أصلها، وللخمسين عطف الإبهام إلى أصلها، وللستين تركيب السبابة على ظهر الإبهام عكس الأربعين، وللسبعين إلقاء رأس الإبهام على العقد الأوسط من السبابة ورد طرف السبابة إلى الإبهام، وللثمانين رد طرف السبابة إلى أصلها وبسط الإبهام على جنب السبابة من ناحية الإبهام، وللتسعين عطف السبابة إلى أصل الإبهام وضمها بالإبهام. وأما المئين فكالآحاد إلى تسعمائة في اليد اليسرى، والألوف كالعشرات في اليسرى.

٥٦/٣٣٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: التَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(١)، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيُخَيِّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبُهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَاللِّسَانِيُّ: «كُنَّا نَقُولُ [فِي الصَّلَاةِ]^(٢) قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ».

وَالْأَحْمَدُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ».

— (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: التفت إلينا رسول الله ﷺ فقال: إذا صلى أحدكم فليقل التحيات) جمع تحية ومعناها البقاء والدوام، أو العظمة، أو السلامة من الآفات، أو كل أنواع التعظيم. (لله والصلوات). قيل: الخمس، أو ما هو أعم من الفرض والنفل، أو العبادات كلها، أو الدعوات، أو الرحمة. وقيل: التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية (والطيبات) أي ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله أو ذكر الله، أو الأقوال الصالحة، أو الأعمال الصالحة، أو ما هو أعم من ذلك، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب. والتحيات مبتدأ خبرها لله والصلوات والطيبات عطف عليه وخبرهما محذوف، وفيه تقادير أخرى. (السلام) أي السلام الذي يعرف كل أحد (عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) خصوه ﷺ أولاً بالسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك، ثم أتبعوه بالسلام عليهم في قولهم: (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين). وقد ورد أنه يشمل كل عبد صالح في السماء والأرض، وفسر الصالح بأنه القائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجاتهم متفاوتة. (أشهد أن لا إله إلا الله) لا مستحق للعبادة بحق غيره فهو قصر لإفراد، لأن المشركين كانوا يعبدونه

٣٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: التشهد في الآخرة (الحديث ٨٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة (الحديث ٤٠٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: كيف التشهد الأول (الحديث ٢٣٧)، وأخرجه أحمد: ٢٩٢/١.

(١) في الأصل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأثبت الحديث من نسخة م، لأنه يوافق لفظ البخاري بعدم زيادة: وحده لا شريك له.

(٢) ساقطة من الأصل وأثبتناها من سنن النسائي.

ويشركون معه غيره . (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) هكذا هو بلفظ عبده ورسوله في جميع روايات الأمهات الست ، وهم ابن الأثير في جامع الأصول فساق حديث ابن مسعود بلفظ «وأن محمداً رسول الله» ونسبه إلى الشيخين وغيرهما ، وتبعه على وهمه صاحب تيسير الوصول ، وتبعهما على الوهم الجلال في ضوء النهار ، وزاد أنه لفظ البخاري ولفظ البخاري كما قاله المصنف فتنبه . (ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو . متفق عليه واللفظ للبخاري) . قال البزار : أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود يروى عنه من نيف وعشرين طريقاً ، ولا نعلم روي عن النبي ﷺ في التشهد أثبت منه ، ولا أصح إسناداً ، ولا أثبت رجالاً ، ولا أشد تظافراً بكثرة الأسانيد والطرق . وقال مسلم : إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود ، لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً ، وغيره قد اختلف عنه أصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي : هو أصح ما روي في التشهد . وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحابياً بالفاظ مختلفة أختار الجماهير منها حديث ابن مسعود . والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله : «فليقل» . وقد ذهب إلى وجوبه أئمة من آل وغيرهم من العباء ، وقالت طائفة : إنه غير واجب لعدم تعليمه المصلي صلاته ، ثم اختلفوا في الألفاظ التي تجب عند من أوجبه أو عند من قال إنه سنة . وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود ، وقد أختاره الأكثر فهو الأرجح . وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عن الصحابة وزاد ابن أبي شيبة قول : «وحده لا شريك له» في حديث ابن مسعود من رواية أبي عبيدة عن أبيه وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم ، وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ ، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني ، إلا أنه بسند ضعيف ، وفي سنن أبي داود «قال ابن عمر : زدت فيه وحده لا شريك له» وظاهره أنه موقوف على ابن عمر . وقوله : «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه» زاد أبو داود فيدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر بلفظ فليدع . وظاهره الوجوب أيضاً للأمر به ، وأنه يدعو بما شاء من خير الدنيا والآخرة . وقد ذهب إلى وجوب الاستعاذة الآتية طاوس ، فإنه أمر ابنه بالإعادة للصلاة لما لم يتعوذ من الأربع الآتي ذكرها وبه قال بعض الظاهرية . وقال ابن حزم : ويجب أيضاً في التشهد الأول . والظاهر مع القائل بالوجوب . وذهب الحنفية والنخعي وطاوس إلى أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن . وقال بعضهم : لا يدعو إلا بما كان مأثوراً . ويرد القولين قوله ﷺ : «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه» ، وفي لفظ «ما أحب» ، وفي لفظ للبخاري «من الشاء ما شاء» فهو إطلاق للداعي أن يدعو بما أراد . وقال ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة . وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود «فعلمنا التشهد في الصلاة أي النبي ﷺ ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من

التشهد فليقل اللهم إني أسألك من الخير ما علمت منه وما أعلم، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم، اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله (وللنسائي) أي من حديث ابن مسعود (كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد) حذف المصنف تمامه وهو «السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله ﷺ: لا تقولوا هذا ولكن قولوا التحيات - إلى آخره». ففي قوله يفرض عليه دليل على الإيجاب، إلا أنه أخرج النسائي هذا الحديث من طريق ابن عيينة. قال ابن عبد البر في الاستذكار: تفرد ابن عيينة بذلك. وأخرج مثله الدارقطني والبيهقي وصحاحه (ولأحمد) أي من حديث ابن مسعود، وهو من أدلة الوجوب أيضاً (أن النبي ﷺ علمه التشهد وأمره أن يعلمه الناس) أخرجه أحمد عن ابن عبيدة عن عبد الله قال: «علمه رسول الله ﷺ التشهد وأمره أن يعلمه الناس التحيات وذكره إلخ».

٥٧/٣٣٤ - وَلِمُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ - إِلَى آخِرِهِ».

- (ولمسلم عن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله إلخ) تمامه «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله» هذا لفظ مسلم وأبي داود. ورواه الترمذي وصححه كذلك، لكنه ذكر السلام منكراً. ورواه ابن ماجه كمسلم لكنه قال: «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله». ورواه الشافعي وأحمد بتكثير السلام أيضاً وقالوا فيه: «وأن محمداً» ولم يذكر أشهد وفيه زيادة المباركات وحذف الواو من الصلوات ومن الطيبات. وقد أختار الشافعي تشهد ابن عباس هذا قال المصنف: إنه قال الشافعي لما قيل له كيف صرت إلى حديث ابن عباس في التشهد؟ قال: لما رأيته واسعاً وسمعت عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره، فأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح.

٥٨/٣٣٥ - وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ، وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «عَجَلَ هَذَا» ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ^(١) رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن فضالة) بفتح الفاء بزنة سحابة هو أبو محمد فضالة (ابن عبيد) بصيغة التصغير لعبد أنصاري أوسي، أول مشاهده أحد، ثم شهد ما بعدها، ويابح تحت الشجرة، ثم أنتقل إلى الشام وسكن دمشق، وتولى القضاء بها ومات بها. وقيل: غير ذلك (قال: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته ولم يحمد الله ولم يصل على النبي ﷺ فقال عجل هذا) أي بدعائه قبل تقديم الأمرين (ثم دعاه فقال: إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه) هو عطف تفسيري، ويحتمل أن يراد بالتحميد نفسه والثناء ما هو أعم أي عبارة، فيكون من عطف العام على الخاص (ثم يصلي) هو خبر محذوف، أي ثم هو يصلي عطف جملة على جملة، فلذا لم تجزم (على النبي ﷺ ثم يدعو بما شاء) من خير الدنيا والآخرة (رواه أحمد والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم). الحديث دليل على وجوب ما ذكر من التحميد والثناء والصلاة عليه ﷺ، والدعاء بما شاء وهو موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره، فإن أحاديث التشهد تتضمن ما ذكر من الحمد والثناء، وهي مينة لما أجمله هذا. ويأتي الكلام في الصلاة عليه ﷺ وهذا إذا ثبت أن هذا الدعاء الذي سمعه النبي ﷺ من ذلك الرجل كان في قعدة التشهد، وإلا فليس في هذا الحديث دليل على أنه كان ذلك حال قعدة التشهد، إلا أن ذكر المصنف له هنا يدل على أنه كان في قعود التشهد، وكأنه عرف ذلك من سياقه. وفيه دليل على تقديم الوسائل بين يدي المسائل، وهي نظير ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ حيث قدم الوسيلة وهي العبادة على طلب الاستعانة.

٣٣٥ - أخرجه أحمد: ١٨/٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: الوتر، باب: الدعاء (الحديث ١٤٨١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: - ٦٥ - (الحديث ٣٤٧٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: التمجيد والصلاة على النبي ﷺ في الصلاة (الحديث ١٢٨٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة (الحديث ١٩٦٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: من سنة الصلاة أن يخفي التشهد (الحديث ٢٣٠/١).

(١) في نسخة م: بحمد.

٥٩/٣٣٦ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرْنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِيهِ: «فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ، إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟».

— (وعن أبي مسعود الأنصاري)، أبو مسعود أسمه عقبة بن عامر بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البصري، شهد العقبة الثانية وهو صغير، ولم يشهد بدرأ، وإنما نزل به فنسب إليه، سكن الكوفة ومات بها في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام. (قال: قال بشير بن سعد) هو أبو النعمان بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، والد النعمان بن بشير شهد العقبة وما بعدها. (يا رسول الله أمرنا الله أن نصلي عليك) يريد في قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) (فكيف نصلي عليك؟ فسكت) أي: رسول الله ﷺ وعند أحمد ومسلم زيادة «حتى تمنينا أنه لم يسأله» (ثم قال: قولوا «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد»). الحميد صيغة مبالغة فاعل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، أي إنك محمود بمحامدك اللاتقة بعظمة شأنك، وهو تعليل لطلب الصلاة، أي لأنك محمود ومن محامدك إفاضتك أنواع العنايات، وزيادة البركات على نبيك الذي تقرب إليك بأمثال ما أهله له من أداء الرسالة، ويحتمل أن حميداً بمعنى حامد، أي إنك حامد من يستحق أن يحمده، ومحمد من أحق عبادك بحمدك وقبول دعاء من يدعو له ولآله، وهذا أنسب بالمقام. «مجيد» مبالغة ماجد والمجد الشرف. (والسلام كما علمتم) بالبناء للمجهول وتشديد اللام وفيه رواية بالبناء للمعلوم وتخفيف اللام (رواه مسلم وزاد ابن خزيمة فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا؟) وهذه الزيادة رواها أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم، وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة في صحيحهما. وحديث الصلاة أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن أبي حميد الساعدي.

٣٣٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (الحديث ٤٠٥)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: وضع اليدين على الركبتين... (الحديث ٧١٢).

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥٦.

وأخرجه البخاري عن أبي سعيد والنسائي عن طلحة . والطبراني عن سهل بن سعد وأحمد والنسائي عن زيد بن خاروجة . والحديث دليل على وجوب الصلاة عليه ﷺ في الصلاة لظاهر الأمر «أعني» قولوا: وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والأئمة والشافعي وإسحق ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة، ويقتضي أيضاً وجوب الصلاة على الآل وهو قول الهادي والقاسم وأحمد بن حنبل، ولا عذر لمن قال بوجوب الصلاة عليه ﷺ مستدلاً بهذا الحديث من القول بوجوبها على الآل، إذ المأمور به واحد . ودعوى النووي وغيره الإجماع على أن الصلاة على الآل مندوبة غير مسلمة، بل نقول الصلاة عليه ﷺ لا تتم، ويكون العبد ممثلاً بها حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الآل، لأنه قال السائل: «كيف نصلي عليه» فأجابه بالكيفية إنها الصلاة عليه وعلى آله، فمن لم يأت بالآل، فما صلى عليه بالكيفية التي أمر بها، فلا يكون ممثلاً للأمر فلا يكون مصلياً عليه ﷺ، وكذلك بقية الحديث من قوله: «كما صليت إلى آخره» يجب إذ هو من الكيفية المأمور بها، ومن فرق بين ألفاظ هذه الكيفية بإيجاب بعضها ونذب بعضها فلا دليل له على ذلك . وأما استدلال المهدي في البحر على أن الصلاة على الآل سنة بالقياس على الأذان، فإنهم لم يذكروا معه ﷺ فيه فكلام باطل، فإنه كما قيل لا قياس مع النص، لأنه لا يذكر الآل في تشهد الأذان لا ندباً ولا وجوباً، ولأنه ليس في الأذان دعاء له ﷺ، بل شهادة بأنه رسول الله وآل لم يأت تعبد بالشهادة بأنهم آله . ومن هنا تعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في كتب الحديث ليس على ما ينبغي، وكنت سئلت عنه قديماً فأجبت أنه قد صح عند أهل الحديث بلا ريب كيفية الصلاة على النبي ﷺ وهم رواتها، وكأنهم حذفوها خطأ تقية لما كان في الدولة الأموية من يكره ذكرهم، ثم أستمروا عليه عمل الناس متابعين من الآخر للأول فلا وجه له . وبسطت هذا الجواب في حواشي شرح العمدة بسطاً شافياً . وأما من هم الآل ففي ذلك أقوال الأصح أنهم من حرمت عليهم الزكاة، فإنه بذلك فسره زيد بن أرقم، والصحابي أعرف بممراده ﷺ، فتفسيره قرينة على تعيين المراد من اللفظ المشترك، وقد فسره بالعلي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل العباس . فإن قيل: يحتمل أن يراد بقوله: «إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا» أي إذا نحن دعونا لك في دعائنا، فلا يدل على إيجاب الصلاة عليه في الصلاة . «قلت»: الجواب من وجهين: الأول المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله صلاتنا الشرعية لا اللغوية، والحقيقة العرفية مقدمة إذا ترددت بين المعنيين . الثاني أنه قد ثبت وجوب الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به، والصلاة عليه ﷺ قبل الدعاء واجبة لما عرفت من حديث فضالة، وبهذا يتم إيجاب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه .

٦٠/٣٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ^(١) الْمَسِيحِ الدَّجَالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا تشهد أحدكم مطلق في التشهد الأوسط والآخر (فليستعذ بالله من أربع) بينها بقوله: (يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنه المحيا والممات، ومن فتنه المسيح الدجال. متفق عليه وفي رواية لمسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير) هذه الرواية قيدت إطلاق الأولى، وأبانت أن الاستعاذة المأمور بها بعد التشهد الأخير. ويدل التعقيب بالفاء أنها تكون قبل الدعاء المخير فيه بما شاء. والحديث دليل على وجوب الاستعاذة مما ذكر وهو مذهب الظاهرية. وقال ابن حزم منهم: ويجب أيضاً في التشهد الأول عملاً منه بإطلاق اللفظ المتفق عليه. وأمر طاووس ابنه بإعادة الصلاة لما لم يستعذ فيها، فإنه يقول بالوجوب وبطلان الصلاة من تركها. والجمهور حملوه على الندب. وفيه دلالة على ثبوت عذاب القبر. والمراد من فتنه المحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا، والشهوات والجهالات، وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت. وقيل: هي الابتلاء مع عدم الصبر. وفتنة الممات قيل: المراد بها الفتنة عند الموت أضيفت إليه لقربها منه، ويجوز أن يراد بها فتنه القبر. وقيل: أراد بها السؤال مع الحيرة. وقد أخرج البخاري «إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنه الدجال» ولا يكون هذا تكريراً لعذاب القبر، لأن عذاب القبر متفرع على ذلك. وقوله: «فتنة المسيح الدجال» قال العلماء أهل اللغة: الفتنة الامتحان والاختبار، وقد يطلق على القتل والإحراق والتهمة وغير ذلك. والمسيح بفتح الميم وتخفيف السين المهملة وآخره حاء مهملة وفيه ضبط آخر وهذا الأصح، ويطلق على الدجال وعلى عيسى، ولكن إذا أريد به الدجال قيد بأسمه. سمي المسيح لمسحه الأرض وقيل: لأنه ممسوح العين. وأما عيسى فقيل له المسيح لأنه خرج من بطن أمه ممسوحاً بالدهن. وقيل: لأن زكريا مسح. وقيل: لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برىء. وذكر

٣٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: التعوذ من عذاب القبر (الحديث ١٣٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: ما يستعاذ منه في الصلاة (الحديث ٥٨٨).

(١) في نسخة م: ومن شر فتنة.

صاحب القاموس أنه جمع في وجه تسميته بذلك خمسين قولاً .

٦١ / ٣٣٨ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : عَلَّمَنِي دُعَاءً أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي ، قَالَ : « قُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَأَرْحَمَنِي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، أنه قال لرسول الله ﷺ : علمني دعاء أدعو به في صلاتي قال : قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً) يروى بالمثلثة وبالموحدة فيخير الداعي بين اللفظين ولا يجمع بينهما، لأنه لم يرد إلا أحدهما (ولا يغفر الذنوب إلا أنت) إقراراً بالوحدانية (فاغفر لي) استجلاب للمغفرة (مغفرة) نكرها للتعظيم، أي مغفرة عظيمة وزادها تعظيماً بوصفها بقوله : (من عندك) لأن ما يكون من عنده تعالى لا تحيط بوصفه عبارة (وأرحمني إنك أنت الغفور الرحيم) توسل إلى نيل مغفرة الله ورحمته بصفتي غفرانه ورحمته . (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية الدعاء في الصلاة على الإطلاق من غير تعيين محل له ، ومن محلاته بعد التشهد والصلاة عليه ﷺ والاستعاذة لقوله : «فليتخير من الدعاء ما شاء» . والإقرار بظلم نفسه أعتراف بأنه لا يخلو أحد البشر عن ظلم نفسه بأرتكابه ما نهى عنه ، أو تقصيره عن أداء ما أمر به . وفيه التوسل إلى الله تعالى بأسمائه عند طلب الحاجات وأستدفاع المكروهات ، وأنه يأتي من صفاته في كل مقام ما يناسبه كلفظ الغفور الرحيم عند طلب المغفرة ونحو «وارزقنا وأنت خير الرازقين»^(١) عند طلب الرزق والقرآن والأدعية النبوية مملوءة بذلك . وفي الحديث دليل على طلب التعليم من العالم ، سيما في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم . وأعلم أنه قد ورد في الدعاء بعد التشهد ألفاظ غير ما ذكر . أخرج النسائي عن جابر «أنه ﷺ كان يقول في صلاته بعد التشهد : أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد» . وأخرج أبو داود عن ابن مسعود «أنه ﷺ كان يعلمهم من الدعاء بعد التشهد اللهم ألف على الخير بين قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا ، وأهدنا سبيل السلام ، ونجنا من الظلمات إلى النور ، وجنبنا الفواحش والفتن ما ظهر منها وما بطن ، وبارك لنا في أسماعنا ، وأبصارنا ، وقلوبنا ، وأزواجنا ،

٣٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الأذان ، باب : الدعاء قبل السلام (الحديث ٨٣٤) ، وأخرجه مسلم في كتاب : الذكر والدعاء ، باب : استحباب خفض الصوت بالذكر (الحديث ٢٧٠٥) .

(١) سورة : المائدة ، الآية : ١١٤ .

وذرياتنا، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم، وأجعلنا شاكرين لنعمتك، مثنين بها قابليها، وأتمها علينا» أخرجه أبو داود. وأخرج أبو داود أيضاً عن بعض الصحابة أنه ﷺ قال لرجل: «كيف تقول في الصلاة؟» قال: أتشهد ثم أقول: اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار، أما إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال ﷺ: «حول ذلك ندندن أنا ومعاذ» ففيه أنه يدعو الإنسان بأي لفظ شاء من مأثور وغيره.

٦٢/٣٣٩ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ». وَعَنْ شِمَالِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

— (وعن وائل بن حجر قال: صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. رواه أبو داود بإسناد صحيح) هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث علقمة بن وائل عن أبيه. ونسبه المصنف في التلخيص إلى عبد الجبار بن وائل، وقال: لم يسمع من أبيه فأعله بالانقطاع وهنا قال صحيح. ورجعنا سنن أبي داود فرأيناه رواه عن علقمة بن وائل عن أبيه، وقد صح سماع علقمة عن أبيه، فالحديث سالم عن الانقطاع فتصحيحه هنا هو الأولى، وإن خلف ما في التلخيص. وحديث التسليمين رواه خمسة عشر من الصحابة بأحاديث مختلفة ففيها صحيح، وحسن، وضعيف، ومتروك وكلها بدون زيادة وبركاته، إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود، وعند ابن ماجه وعند ابن حبان ومع صحة إسناد حديث وائل كما قال المصنف هنا، يتعين قبول زيادته إذ هي زيادة عدل. وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية لعدمها. قال الشارح: إنه لم ير من قال وجوب زيادة وبركاته إلا أنه قال: قال الإمام يحيى: إذا زاد وبركاته ورضوانه وكرامته أجزأ إذ هو زيادة فضيلة. وقد عرفت أن الوارد زيادة وبركاته. وقد صحت ولا عذر عن القول بها وقال به السرخسي والإمام والرويان في الحلية وقول ابن الصلاح: إنها لم تثبت قد تعجب منه المصنف وقال: هي ثابتة عند ابن حبان في صحيحه وعند أبي داود وعند ابن ماجه. قال المصنف: إلا أنه قال ابن رسلان في شرح السنن: لم نجدها في ابن ماجه. «قلت:» راجعنا سنن ابن ماجه من

٣٣٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في السلام (الحديث ٩٩٧).

(١) زيادة في الأصل.

نسخة صحيحه مقروءة فوجدنا فيه ما لفظه : باب التسليم حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا عمر بن عبيد عن إسحق عن الأحوص . عن عبد الله « أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » أنهى بلفظه . وفي تلقيح الأفكار تخريج الأذكار للحافظ ابن حجر لما ذكر النووي أن زيادة بركاته زيادة فردة ساق الحافظ طرقاً عدة لزيادة وبركاته ، ثم قال : فهذه عدة طرق ثبتت بها وبركاته ، بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة أنهى كلامه . « وحيث » ثبت أن التسليمتين من فعله ﷺ في الصلاة وقد ثبت قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » وثبت حديث « تحريمها التكبير وتحليلها السلام » أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح فيجب التسليم لذلك . وقد ذهب إلى القول بوجوبه الهادوية والشافعية . وقال النووي : إنه قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وذهبت الحنفية وآخرون إلى أنه سنة مستدلين على ذلك بقوله ﷺ في حديث ابن عمر « إذا رفع الإمام رأسه من السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد تمت صلاته » فدل على أن التسليم ليس بركن واجب ، وإلا لوجبت الإعادة ولحديث المسيء صلاته ، فإنه ﷺ لم يأمره بالسلام . وأجيب عنه بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ ، فإنه أخرجه الترمذي وقال : هذا الحديث إسناده ليس بذلك القوي . وقد اضطربوا في إسناده وحديث المسيء صلاته لا ينافي الوجوب ، فإن هذه زيادة وهي مقبولة والاستدلال بقوله تعالى : ﴿ اركعوا وأسجدوا ﴾ ^(١) على عدم وجوب السلام استدلال غير تام ، لأن الآية مجملة بين المطلوب منها فعله ﷺ ولو عمل بها وحدها لما وجبت القراءة ولا غيرها . ودل الحديث على وجوب التسليم على اليمين واليسار وإليه ذهبت الهادوية وجماعة . وذهب الشافعي إلى أن الواجب تسليمة واحدة والثانية مسنونة . قال النووي : أجمع العلماء الذين يعتد بهم أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة فإن اقتصر عليها استحب له أن يسلم تلقاء وجهه ، فإن سلم تسليمتين جعل الأولى عن يمينه والثانية عن يساره . ولعل حجة الشافعي حديث عائشة « أنه ﷺ كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ويدعو ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ، ثم يسلم تسليمة » أخرجه ابن حبان وإسناده على شرط مسلم . وأجيب عنه بأنه لا يعارض حديث الزيادة كما عرفت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل . وعند مالك أن المسنون تسليمة واحدة . وقد بين ابن عبد البر ضعف أدلة هذا القول من الأحاديث .

وأستدل المالكية على كفاية التسليمة الواحدة بعمل أهل المدينة، وهو عمل توارثوه كابراً عن كابر. وأجيب عنه بأنه قد تقرر في الأصول أن عملهم ليس بحجة وقوله: «عن يمينه وعن شماله» أي منحرفاً إلى الجهتين بحيث يرى بياض خده كما ورد في رواية سعد «رأيت رسول الله ﷺ سلم عن يمينه وعن شماله، حتى كأني أنظر إلى صفحة خده» وفي لفظ «حتى أرى بياض خده» أخرجه مسلم والنسائي.

٣٤٠/٦٣ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ كان يقول في دبر:) قال في القاموس: الدبر بضم الدال وبضمتين نقيض القبل من كل شيء عقبه ومؤخره، وقال في الدبر: محركة الدال والباء بالفتح الصلاة في آخر وقتها وتسكن الباء ولا يقال بضميتين فإنه من لحن المحدثين. (كل صلاة مكتوبة «لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت» ووقع عند عبد بن حميد بعده «ولا راد لما قضيت» (ولا ينفع ذا الجد منك الجد». متفق عليه). زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله له الملك وله الحمد: «يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير» ورواته موثقون. وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح، لكنه في القول إذا أصبح وإذا أمسى. ومعنى «لا مانع لما أعطيت» أن من قضيت له بقضاء من رزق أو غيره لا يمنعه أحد عنه. ومعنى «لا معطي لما منعت» أنه من قضيت له بحرمان لا معطي له. والجد بفتح الجيم كما سلف قال البخاري: معناه الغنى، والمراد لا ينفعه ولا ينجيّه حظه في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان، وإنما ينجيّه فضلك ورحمتك. والحديث دليل على استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات، لما أشتمل على توحيد الله، ونسبه الأمر كله إليه، والمنع والإعطاء وتمام القدرة.

٣٤١/٦٤ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) ^(١) كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرَذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يتعوذ بهن دبر كل صلاة «اللهم إني أعوذ بك» أي التحيى إليك (من البخل) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وفيه لغات (وأعوذ بك من الجبن) بزنة البخل (وأعوذ بك من أن أُرَدَّ إلى أَرَذَلِ العُمر، وأعوذ بك من فتنة الدنيا، وأعوذ بك من عذاب القبر». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) قوله «دبر الصلاة» هنا وفي الأول يحتمل أنه قبل الخروج، لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث، ويحتمل أنه بعدها وهو أقرب. والمراد بالصلاة عند الإطلاق المفروضة. والتعوذ من البخل قد كثر في الأحاديث. قيل: والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعاً أو عادة. والجبن هو المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها يقال: منه جبان كسحاب لمن قام به. والمتعوذ منه هو التأخر عن الإقدام بالنفس إلى الجهاد الواجب، والتأخر عن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ونحو ذلك. والمراد من الرد إلى أَرَذَلِ العُمر هو بلوغ الهرم والخوف حتى يعود كهيئته الأولى في أوان الطفولية، ضعيف البنية، سخييف العقل، قليل الفهم. وأما فتنة الدنيا فهي الافتتان بشهواتها وزخارفها حتى تلهيه عن القيام بالواجبات التي خلق لها العبد، وهي عبادة بارئه وخالقه، وهو المراد من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ ^(٢) وتقدم الكلام على عذاب القبر.

٣٤٢/٦٥ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ^(٣) ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: التعوذ من عذاب القبر (الحديث ١٣٧٧).

(١) في نسخة م: أن النبي.

(٢) سورة: التغابن، الآية: ١٥.

٣٤٢ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة (الحديث ٥٩١).

(٣) زيادة في الأصل.

— (وعن ثوبان، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أنصرف من صلاته) أي سلم منها (أستغفر الله ثلاثاً) بلفظ أستغفر الله. وفي الأذكار للنووي قيل للأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث: كيف الاستغفار؟ قال: تقول أستغفر الله أستغفر الله. (وقال: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه مسلم) والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يعرض له من الوسواس والخواطر، فشرح له الاستغفار تداركاً لذلك، وشرح له أن يصف ربه بالسلام كما وصف به نفسه. والمراد ذو السلامة من كل نقص وأفة مصدر وصف به للمبالغة «ومنك السلام» أي منك نطلب السلامة من شرور الدنيا والآخرة. والمراد بقوله ذو الجلال والإكرام ذو الغنى المطلق والفضل التام. وقيل: الذي عنده الجلال والإكرام لعباده المخلصين وهو من عظام صفاته تعالى، ولذا قال ﷺ: «ألظوا بياذا الجلال والإكرام». ومر برجل يصلي وهو يقول يا ذا الجلال والإكرام فقال: «قد أستجيب لك».

٣٤٣/٦٦ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ لَهُ خَطَايَاهُ، وَلَوْ^(١) كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وفي رواية أخرى: أن التكبير أربع وثلاثون.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين) يقول: سبحان الله (وحمد الله ثلاثاً وثلاثين) يقول: الحمد لله (وكبر الله ثلاثاً وثلاثين) يقول: الله أكبر (فتلك تسع وتسعون) عدد أسماء الله الحسنى (وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر) هو ما يعلو عليه عند اضطرابه (رواه مسلم وفي رواية أخرى) لمسلم عن أبي هريرة (أن التكبير أربع وثلاثون) وبه تتم المائة، فينبغي العمل بهذا تارة وبالتهليل أخرى ليكون قد عمل بالروایتين. وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بوجه، لأنه لم يرد الجمع بينهما، ولأنه يخرج العدد عن المائة هذا. وللحديث سبب وهو «أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ وقالوا: يا رسول الله قد ذهب أهل

٣٤٣ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة (الحديث ٥٩٧). (١) في نسخة م: وإن.

الدثور بالدرجات العلىٰ والنعيم المقيم فقال : وما ذلك ؟ قالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون ولا تنصدق ويعتقون ولا نعتق ! فقال رسول الله ﷺ : أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم ! قالوا : بلى ، قال : سبحوا الله - الحديث « وكيفيه التسبيح وأخويه كما ذكرناه . وقيل : يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً وثلاثين . وقد ورد في البخاري من حديث أبي هريرة أيضاً « يسبحون عشراً ويحمدون عشراً ويكبرون عشراً » وفي صفة أخرى « يسبحون خمساً وعشرين تسيحاً ومثلها تحميداً ومثلها تكبيراً ومثلها لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فتمت مائة » . وأخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم « كان رسول الله ﷺ يقول دبر كل صلاة : اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحدك لا شريك لك ، اللهم ربنا ورب كل شيء إنا نشهد أن محمداً ﷺ عبدك ورسولك ، اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة ، اللهم ربنا ورب كل شيء أجعلني مخلصاً لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام ، أستمع وأستجب الله أكبر الله أكبر الله نور السموات والأرض ، الله أكبر الله أكبر حسبي الله ونعم الوكيل ، الله أكبر الله أكبر » . وأخرج أبو داود من حديث علي عليه السلام « كان رسول الله ﷺ إذا سلم من الصلاة قال : اللهم أغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عقبة بن عامر « أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة » . وأخرج مسلم من حديث البراء أنه ﷺ كان يقول بعد الصلاة : « رب قني عذابك يوم تبعث عبادك » وورد بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصهما « قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات » أخرجه أحمد ، وهو زيادة على ما ذكر في غيرهما . وأخرج الترمذي عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال : « من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرز من الشيطان ، ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله عز وجل » . قال الترمذي : غريب حسن صحيح . وأخرجه النسائي من حديث معاذ وزاد فيه « بيده الخبر » وزاد فيه أيضاً « وكان له بكل واحدة قالها عتق رقبة » . وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي

ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على إثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح، وكتب له بها عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات موبقات، وكانت له تعدل عشر رقيات مؤمنات» قال الترمذي: حسن لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد ولا نعرف لعمارة سماعاً من النبي ﷺ. وأما قراءة الفاتحة بنية كذا وبنية كذا كما يفعل الآن فلم يرد بها دليل بل هي بدعة. وأما الصلاة على النبي ﷺ بعد تمام التسبيح وأخويه من الثناء، فالدعاء بعد الذكر سنة، والصلاة عليه ﷺ أمام الدعاء كذلك سنة، إنما الاعتياد لذلك وجعله في حكم السنن الراتبة، ودعاء الإمام مستقبل القبلة مستديراً للمأمومين فلم يأت به سنة، بل الذي ورد أنه ﷺ كان يستقبل المأمومين إذا سلم. قال البخاري: «باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم» وورد حديث سمرة بن جندب وحديث زيد بن خالد «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه» وظاهره المداومة على ذلك.

٦٧/٣٤٤ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدَعَنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، بِسَنَدٍ قَوِيٍّ.

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال له: أوصيك يا معاذ لا تدعن) هو نهى من ودعه، إلا أنه هجر ماضيه في الأكثر استغناء عنه بترك، وقد ورد قليلاً وقرئ «ما ودعك ربك»^(١) (دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد وأبو داود والتسائي بسند قوي) النهي أصله التحريم فيدل على إيجاب هذه الكلمات دبر الصلاة. وقيل: إنه نهى إرشاد ولا بد من قرينة على ذلك. وقيل: يحتمل أنها في حق معاذ نهى تحريم وفيه بعد، وهذه الكلمات عامة لخير الدنيا والآخرة.

٦٨/٣٤٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ». رَوَاهُ التَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو جَبَّانَ. وَزَادَ فِيهِ الطَّبْرَانِيُّ: وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

— (وعن أبي أمامة) هو إياس على الأصح - كما قاله ابن عبد البر - ابن ثعلبة

٣٤٤ - أخرجه أحمد: ٢/٢٩٩، ٥/٢٤٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الاستغفار (الحديث ١٥٢٢)، وأخرجه التسائي في كتاب: السهو، باب: نوع آخر من الدعاء (الحديث ١٣٠٢).
(١) سورة: الضحى، الآية: ٣.

الحارثي الأنصاري الخزرجي، لم يشهد بديراً إلا أنه عذره ﷺ عن الخروج لعلته بمرض والدته، وأبو أمانة الباهلي تقدم في أول الكتاب، فإذا أطلق فالمراد به هذا وإذا أريد الباهلي قيد به (قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة) أي مفروضة (لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت» رواه النسائي وصححه ابن حبان وزاد فيه الطبراني: «وقل هو الله أحد) وقد ورد نحوه من حديث علي عليه السلام بزيادة «من قرأها حين يأخذ مضجعه أمته الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله» رواه البيهقي في شعب الإيمان وضعف إسناده. وقوله: «لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت» هو على حذف مضاف أي لا يمنعه إلا عدم موته حذف لدلالة المعنى عليه، وأختصت آية الكرسي بذلك لما أشتملت عليه من أصول الأسماء، والصفات الإلهية، والوحدانية، والحياة، والقيومية، والعلم، والملك، والقدرة، والإرادة. وقل هو الله أحد متمحضة لذكر صفات الرب تعالى.

٦٩/٣٤٦ — وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن مالك بن الحويرث، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري) هذا الحديث أصل عظيم في دلالة على أن أفعاله ﷺ في الصلاة وأقواله بيان لما أجمل من الأمر بالصلاة في القرآن وفي الأحاديث. وفيه دلالة على وجوب التأسى به ﷺ فيما فعله في الصلاة، فكل ما حافظ عليه من أفعاله وأقوالها وجب على الأمة إلا للدليل يخصص شيئاً من ذلك. وقد أطال العلماء الكلام في الحديث، وأستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وزدناه تحقيقاً في حواشينا.

٧٠/٣٤٧ — وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ^(١)): «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ قَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ، (وَالْأَفْأَمُ)^(٢)». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة (الحديث ٦٣١).
٣٤٧ - أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب (الحديث ١١١٧).

(١) في نسخة م: قال: قال لي النبي ﷺ. (٢) زيادة في الأصل.

— (وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «صل قائماً فإن لم تستطع أي: الصلاة قائماً (فقاعداً فإن لم تستطع) أي: وإن لم تستطع الصلاة قاعداً (فعلى جنب وإلا) أي: وإن لم تستطع الصلاة على جنب (فاؤم) لم نجده في نسخ البلوغ منسوباً. وقد أخرجه البخاري دون قوله وإلا فأؤم. والنسائي وزاد «فإن لم تستطع فمستلق لا يكلف الله نفساً إلا وسعها». وقد رواه الدارقطني من حديث علي عليه السلام بلفظ «فإن لم تستطع أن تسجد أوم وأجعل سجودك أخفض من ركوعك، فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقياً رجلاه مما يلي القبلة» وفي إسناده ضعف وفيه متروك. وقال المصنف: لم يقع في الحديث ذكر الإيماء وإنما أورده الرافعي، قال: ولكنه ورد في حديث جابر «إن أستطعت وإلا فأؤم إيماء وأجعل سجودك أخفض من ركوعك» أخرجه البزار والبيهقي في المعرفة. قال البزار: وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: الصواب عن جابر موقوفاً ورفعاً خطأ. وقد روي أيضاً من حديث ابن عمر وابن عباس وفي إسنادهما ضعف. والحديث دليل على أنه لا يصلي الفريضة قاعداً إلا لعذر وهو عدم الاستطاعة، ويلحق به ما إذا خشي ضرراً لقوله تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾^(١) وكذا قوله: «فإن لم تستطع فعلى جنب». وفي قوله في حديث الطبراني «فإن نالته مشقة فجالساً فإن نالته مشقة فنائماً» أي مضطجعاً. وفيه حجة على من قال: إن العاجز عن القعود تسقط عنه الصلاة، وهو يدل على أن من نالته مشقة ولو بالتألم يباح له الصلاة من قعود وفيه خلاف. والحديث مع من قال إن التألم يبيح ذلك، ومن المشقة صلاة من يخاف دوران رأسه إن صلى قائماً في السفينة. أو يخاف الغرق أبيع له القعود هذا. ولم يبين الحديث هيئة القعود على أي صفة، ومقتضى إطلاقه صحته على أي هيئة شاءها المصلي. وإليه ذهب جماعة من العلماء. وقال الهادي وغيره: إنه يتربع واضعاً يده على ركبتيه، ومثله عند الحنفية. وذهب زيد بن علي وجماعة إلى أنه مثل قعود التشهد. قيل: والخلاف في الأفضل. قال المصنف في فتح الباري: اختلف في الأفضل فعند الأئمة الثلاثة التربع. وقيل مفترشاً. وقيل: متروكاً وفي كل منها أحاديث. وقوله في الحديث على جنب الكلام في الاستطاعة هنا كما مر، وهو هنا مطلق وقيدته في حديث علي عليه السلام عند الدارقطني على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه وهو حجة الجمهور، وأنه يكون على هذه الصفة كتوجه الميت في القبر، ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعد تعذر الإيماء على جنب. وعن الشافعي والمؤيد يجب

(١) سورة الحج، الآية: ٧٨.

الإيماء بالعينين والحاجبين . وعن زفر الإيماء بالقلب . وقيل : يجب إمرار القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب ، إلا أن هذه الكلمة لم تأت في الأحاديث وفي الآية : ﴿ فاذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم ﴾ ^(١) وإن كان عدم الذكر لا ينفي الوجوب بدليل آخر . وقد وجبت الصلاة على الإطلاق وثبت « إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما أستطعتم » فإذا استطاع شيئاً مما يفعل في الصلاة وجب عليه لأنه مستطيع له .

٧١/٣٤٨ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَرِيضٍ: - صَلَّى عَلَى وِسَادَةٍ، فَرَمَى بِهَا - وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ أَشْتَطَقْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِمَاءً وَأَجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَلَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَفَقَهُ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال لمريض -: صل على وسادة فرمى بها وقال صل على الأرض إن أشطقت وإلا فأومِ إيماءً وأجعل سجودك أخفض من ركوعك رواه البيهقي بسند قوي، ولكن صحح أبو حاتم وقفه) الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق سفيان الثوري . وفي الحديث « فرمى بها وأخذ عوداً ليصلي عليه فأخذه ورمى به » وذكر الحديث . وقال البزار : لا يعرف أحد رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي . وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : الصواب عن جابر موقوفاً ورفع خطاً . وقد روى الطبراني من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال : « عاد رسول الله ﷺ ، مريضاً فذكره » وفي إسناده ضعف . والحديث دليل على أنه لا يتخذ المريض ما يسجد عليه حيث تعذر سجوده على الأرض ، وقد أرشده إلى أنه يفصل بين ركوعه وسجوده ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فإن تعذر عليه القيام والركوع ، فإنه يومئ من قعود لهما جاعلاً للإيماء بالسجود أخفض من الركوع ، أو لم يتعذر عليه القيام فإنه يومئ للركوع من قيام ثم يقعد ويومئ للسجود من قعود . وقيل : في هذه الصورة يومئ لهما من قيام ويقعد للشهد . وقيل : يومئ لهما كليهما من القعود ويقوم للقراءة . وقيل : يسقط عنه القيام ويصلي قاعداً ، فإن صلى قائماً جاز وإن تعذر عليه القعود أو ما لهما من قيام .

(١) سورة : النساء ، الآية : ١٠٣ .

٣٤٨ - أخرجه البيهقي في كتاب : الصلاة ، باب : صلاة المريض (الحديث ٣٠٤/٢) ، انظر الجرح والتعديل : ١٤٦/٦ .

٨ - باب: سجود السهو وغيره

(١) من سجود التلاوة والشكر

١/٣٤٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَأَنْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَهَذَا اللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «يَكْبُرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ (وَيَسْجُدُ) (٣)، وَيَسْجُدُ النَّاسُ مَعَهُ، مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ».

— (عن عبد الله بن بحينة، رضي الله عنه) تقدم ضبطه وترجمته وتكرر على الشارح ترجمته فأعادها هنا. (أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين) بالعناتين التحتيتين (ولم يجلس) هو تأكيد لقام من «باب * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا *» (فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وأنتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس وسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم. أخرجه السبعة وهذا لفظ البخاري) الحديث دليل على أن ترك التشهد الأول سهواً يجبره سجود السهو. وقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» يدل على وجوب التشهد الأول وجبرانه هنا عند تركه، دل على أنه وإن كان واجباً فإنه يجبر بسجود السهو. والاستدلال على عدم وجوبه بأنه لو كان واجباً لما جبره السجود، إذ حق الواجب

٣٤٩ - أخرجه البخاري في كتاب: السهو، باب: ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة (الحديث ١٢٢٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (الحديث ٥٧٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قام من اثنتين ولم يشهد (الحديث ١٠٣٤) و (الحديث ١٠٣٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في سجدتي السهو قبل التسليم (الحديث ٣٩١)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: ما يفعل من قام من اثنتين ناسياً لم يشهد (الحديث ١٩) و (الحديث ٢٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الافتتاح، باب: ترك التشهد الأول (الحديث ٢٤٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً (الحديث ١٢٠٦)، وأخرجه أحمد: ١/١٩٠، ٢٠٥ و ٧٢/٣.

(١) زيادة في الأصل.

(٢) في نسخة م: زيادة في الأصل.

(٣) في نسخة م: وهذا لفظ البخاري.

أن يفعل بنفسه لا يتم، إذ يمكن أنه كما قال أحمد بن حنبل واجب، ولكنه إن ترك سهواً جبره سجود السهو. وحاصله أنه لا يتم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم الدليل أن كل واجب لا يجزى عنه سجود السهو، وأنها غير مختصة بالدخول في الصلاة وأنه يكبرها وإن كان لم يخرج من صلاته بالسلام منها. وأما تكبيرة النقل فلم تذكر هنا، ولكنها ذكرت في قوله (وفي رواية لمسلم) أي عن عبد الله بن بحينة (يكبر في كل سجدة وهو جالس ويسجد ويسجد الناس معه) فيه دليل على شرعية تكبير النقل كما سلف في الصلاة. وقوله: (مكان ما نسي من الجلوس) كأنه عرف الصحابي ذلك من قرينة الحال فهذا لفظ مدرج من كلام الراوي ليس حكاية لفعله ﷺ الذي شاهده ولا لقوله ﷺ، ثم فيه دليل على أن محل مثل هذا السجود قبل السلام، ويأتي ما يخالفه والكلام عليه. وفي رواية مسلم دلالة على وجوب متابعة الإمام. وفي الحديث دلالة أيضاً على وجوب متابعتهم وإن ترك ما هذا خاله، فإنه ﷺ أقرهم على متابعتهم مع تركهم للشهادة عمداً، وفيه تأمل لاحتمال أنه ما ذكر أنه ترك وتركوا إلا بعد تلبسه وتلبسهم بواجب آخر.

٢/٣٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْنِ الْعِشِيِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، فَقَالُوا: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ (وَفِي الْقَوْمِ) ^(١) رَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَبْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ ^(٢)؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ». فَقَالَ: بَلَى، قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «صَلَاةُ الْعَصْرِ».

٣/٣٥١ - وَلِأَبِي دَاوُدَ، فَقَالَ: «أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَأَوْمَأُوا أَيْ: نَعَمْ. وَهِيَ فِي

٣٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: السهو، باب: إذا سلم في ركعتين أو ثلاث سجد سجدتين (الحديث ١٢٢٧) و (الحديث ١٢٢٨) و (الحديث ١٢٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (الحديث ٥٧٣).

(٢) زيادة في الأصل.

(١) زيادة في الأصل.

الصَّحِيحَيْنِ، لَكِنْ بِلَفْظٍ: «فَقَالُوا».

٤/٣٥٢ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي) هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المعجمة وتشديد المثناة التحتية. قال الأزهرى: هو ما بين زوال الشمس وغروبها. وقد عينها أبو هريرة في رواية لمسلم أنها الظهر وفي أخرى أنها العصر ويأتي. وقد جمع بينهما بأنها تعددت القصة (ركعتين ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفي القوم) المصلين (أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه) أي بأنه سلم على ركعتين (وخرج) من المسجد (سرعان الناس) بفتح السين المهملة وفتح الراء هو المشهور، ويروى بإسكان الراء هم المسرعون إلى الخروج. قيل: وبضمها وسكون الراء على أنه جمع سريع كقفيز وقفزان. (فقالوا: أقصرت) بضم القاف وكسر الصاد (الصلاة) وروي بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح والأول أشهر. (ورجل يدعوه) أي يسميه (النبي ﷺ ذا اليدين) وفي رواية رجل يقال له الخرباق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فباء موحدة آخره قاف، لقب ذي اليدين لطول في كان يديه. وفي الصحابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين هو غير ذي اليدين. وهم الزهري فجعل ذا اليدين وذا الشمالين واحداً وقد بين العلماء وهمه. (فقال: يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة؟) أي شرع الله قصر الرباعية إلى اثنتين (فقال: لم أنس ولم تقصر) أي: في ظني (فقال: بلى قد نسيت فصلى ركعتين، ثم سلم، ثم كبر، ثم سجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه فكبر، ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر. متفق عليه واللفظ للبخاري) هذا الحديث قد أطل العلماء الكلام عليه وتعرضوا لمباحث أصولية وغيرها، وأكثرهم استيفاء لذلك القاضي عياض ثم المحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة، وقد وفينا المقام حقه في حواشيه. والمهم هنا الحكم الفرعي المأخوذ منه، وهو

٣٥١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدين (الحديث ١٠٠٨) و (الحديث ١٠٠٩)، و (الحديث ١٠١٠) و (الحديث ١٠١١) و (الحديث ١٠١٢).

٣٥٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: سجود السهو (الحديث ١٠٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التشهد في سجدي السهو (الحديث ٣٩٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: السهو، باب: سجدة السهو بعد السلام (الحديث ٣٢٢٣/١).

أن الحديث دليل على أن نية الخروج من الصلاة وقطعها إذا كانت بناءً على ظن التمام لا يوجب بطلانها ولو سلم التسليميتين، وأن كلام الناسي لا يبطل الصلاة، وكذا كلام من ظن التمام وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن وغيرهم، وقال به الشافعي وأحمد وجميع أئمة الحديث، وقال به الناصر من أئمة الآل. وقالت الهادوية والحنفية: التكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلاً يبطلها مستدلين بحديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم في النهي عن التكلم في الصلاة. وقالوا: هما ناسخان لهذا الحديث. وأجيب بأن حديث ابن مسعود كان بمكة متقدماً على حديث الباب بأعوام والمتقدم لا ينسخ المتأخر، وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود أيضاً عمومان، وهذا الحديث خاص بمن تكلم ظاناً لتمام صلاته، فيخص به الحديثان المذكوران، فتجتمع الأدلة من غير إبطال لشيء منها. ويدل الحديث أيضاً أن الكلام عمداً لإصلاح الصلاة لا يبطلها كما في كلام ذي اليمين: وقوله: «فقالوا» يريد الصحابة «نعم» كما في رواية تأتي، فإنه كلام عمد لإصلاح الصلاة. وقد روي عن مالك أن الإمام إذا تكلم بما تكلم به النبي ﷺ من الاستفسار والسؤال عند الشك وإجابة المأموم: أن الصلاة لا تفسد وقد أجيب بأنه ﷺ تكلم معتقداً للتمام، وتكلم الصحابة معتقدين للنسخ وظنوا حيثئذ التمام. قلت: ولا يخفى أن الجزم بأعتقادهم التمام محل نظر بل فيهم متردد بين القصر والنسيان وهو ذو اليمين «نعم» سرعان الناس أعتقدوا القصر ولا يلزم أعتقاد الجميع، ولا يخفى أنه لا عذر عن العمل بالحديث لمن يتفق له مثل ذلك. وما أحسن كلام صاحب المنار فإنه ذكر كلام الهدي ودعواه نسخه كما ذكرناه، ثم رده بما رددناه، ثم قال: وأنا أقول أرجو الله للعبد إذا لقي الله عاملاً لذلك أن يشبهه في الجواب بقوله صح لي ذلك عن رسولك ولم أجد ما يمنعه، وأن ينجو بذلك ويثاب على العمل به، وأخاف على المتكلفين وعلى المجبرين على الخروج من الصلاة للاستئناف، فإنه ليس بأحوط كما ترى، لأن الخروج بغير دليل ممنوع وإبطال للعمل. وفي الحديث دليل على أن الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهواً أو مع ظن التمام لا تفسد بها الصلاة، فإن في رواية أنه ﷺ خرج إلى منزله وفي أخرى يجز رداءه مغضباً، وكذلك خروج سرعان الناس، فإنها أفعال كثيرة قطعاً، وقد ذهب إلى هذا الشافعي. وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعد السلام وإن طال زمن الفصل بينهما. وقد روي هذا عن ربيعة ونسب إلى مالك وليس بمشهور عنه ومن العلماء من قال يختص جواز البناء إذا كان الفصل بزمان قريب. وقيل: بمقدار ركعة. وقيل: بمقدار الصلاة. ويدل أيضاً أنه يجبر ذلك سجود السهو وجوباً لحديث «صلوا كما رأيتموني أصلي». ويدل أيضاً على أن سجود السهو لا يتعدد بتعدد

أسباب السهو. ويدل على أن سجود السهو بعد السلام خلاف الحديث الأول ويأتي فيه الكلام، وأما تعيين الصلاة التي أتفتت فيها القصة فيدل له قوله: (وفي رواية لمسلم) أي: من حديث أبي هريرة (صلاة العصر) عوضاً عن قوله في الرواية الأولى: إحدى صلاتي العشي (ولأبي داود) أي من حديثه أيضاً (فقال) أي النبي ﷺ: (أصدق ذو اليدين فأوماؤا أي نعم وهي في الصحيحين لكن بلفظ فقالوا). قلت: وهي في رواية لأبي داود بلفظ: «فقال الناس نعم» وقال أبو داود: إنه لم يذكر فأوماؤا إلا حماد بن زيد (وفي رواية له) أي: لأبي داود من حديث أبي هريرة (ولم يسجد حتى يقنه الله ذلك) ولفظ أبي داود «ولم يسجد سجدي السهو حتى يقنه الله ذلك» أي صبر تسليمه على ثنتين يقيناً عنده إما بوحى، أو تذكر حصل له اليقين به والله أعلم ما مستند أبي هريرة في هذا.

٥/٣٥٣ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عمران بن الحصين، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم. رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه) في سياق حديث السنن، أن هذا السهو سهوه ﷺ الذي في خبر ذي اليدين، فإن فيه بعد أن ساق حديث أبي هريرة مثل ما سلف من سياق الصحيحين إلى قوله ثم رفع وكبر ما لفظه «فقل لمحمد: أي ابن سيرين الراوي سلم في السهو فقال: لم أحفظه من أبي هريرة، ولكن نبئت أن عمران بن الحصين قال: «ثم سلم». وفي السنن أيضاً من حديث عمران بن الحصين «قال: سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم دخل فقام إليه رجل يقال له الخرباق كان طويل اليدين - إلى قوله - فقال: أصدق؟ فقالوا: نعم فصلى تلك الركعة ثم سجد سجدتيها ثم سلم» انتهى. ويحتمل أنها تعددت القصة وفي الحديث دليل أنه يستحب عقيب الصلاة كما تدل له الفاء وفيه تصريح بالتشهد. قيل: ولم يقل أحد بوجوبه. ولفظ تشهد يدل أنه أتى بالشهادتين، وبه قال بعض العلماء. وقيل: يكفي التشهد الأوسط واللفظ في الأول أظهر. وفيه دليل على شريعة التسليم كما تدل له رواية عمران بن الحصين التي ذكرناها لا الرواية التي أتى بها المصنف، فإنها ليست بصريحة أن التسليم كان لسجدي السهو، فإنها تحتل أنه لم يكن سلم للصلاة، وأنه سجد لها قبل السلام ثم سلم تسليم الصلاة.

٦/٣٥٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيُطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً) في رباعية (شفعن) أي السجدتان (صلاته) صيرناها شفعا، لأن السجدتين قامتا مقام ركعة، وكان المطلوب من الرباعية الشفع وإن زادت على الأربع (وإن كان صلى تَمَامًا كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ) أي إلصاقاً لأنفه بالرغام. والرغام بزنة غراب التراب وإلصاق الأنف به في قولهم رغم أنفه كناية عن إذلاله وإهانته، والمراد إهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته. (رواه مسلم) الحديث فيه دلالة على أن الشاك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده، ويجب عليه أن يسجد سجدتين، وإلى هذا ذهب جماهير العلماء ومالك والشافعي وأحمد. وذهب الهاديوية وجماعة من التابعين إلى وجوب الإعادة عليه حتى يستيقن، وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه. والحديث مع الأولين والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشاك مطلقاً مبتدأ كان أو مبتلى. وفرق الهاديوية بينهم فقالوا في الأول: يجب عليه الإعادة، وفي الثاني يتحرى بالنظر في الأمارات، فإن حصل له ظن التمام أو النقص عمل به، وإن كان النظر في الأمارات لا يحصل له بحسب العادة شيئاً، فإنه يبني على الأقل كما في هذا الحديث، وإن كان عادته أن يفيد النظر الظن، ولكنه لم يفده في هذه الحالة وجب عليه أيضاً الإعادة. وهذا التفصيل يرد عليه هذا الحديث الصحيح، ويرد عليه أيضاً حديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فليجعلها واحدة وإذا لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثاً فليجعلها ثنتين، وإذا لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليجعلها ثلاثاً، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين».

٧/٣٥٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ^(١) بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٨/٣٥٦ - وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «فَلْيَتِمَّ ثُمَّ يَسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ».

٩/٣٥٧ - وَلِمُسْلِمٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ».

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: صلى رسول الله ﷺ) أي إحدى الرباعيات خمساً وفي رواية أنه قال إبراهيم النخعي: «زاد أو نقص» (فلما سلم قيل له: يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا فثنى رجله وأستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم، ثم أقبل على الناس بوجهه فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به لكن إنما أنا بشر مثلكم) في البشرية وبين وجه المثلية بقوله: (أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وإذا شك أحدكم في صلاته) هل زاد أو نقص (فليتحرر الصواب) بأن يعمل بظنه من غير تفرقة بين الشك في ركعة أو ركن، وقد فسر حديث عبد الرحمن بن عوف الذي قدمناه. (فلتتم عليه ثم ليسجد سجدتين: متفق عليه) ظاهر الحديث أنهم تابعوه ﷺ على الزيادة ففيه دليل على أن متابعة المؤتم للإمام فيما ظنه واجباً لا يفسد صلاته، فإنه ﷺ لم يأمرهم بالإعادة، وهذا في حق أصحابه في مثل هذه الصورة لتجوزهم التغيير في عصر النبوة. فأما لو اتفق الآن قيام الإمام إلى الخامسة سبح له من خلفه، فإن لم يقعد أنتظروه قعوداً حتى يتشهدوا بتشهده ويسلموا بتسليمه، فإنها لم تفسد عليه حتى يقال يعزلون، بل فعل ما هو واجب في حقه. وفي هذا دليل على أن محل سجود السهو بعد السلام، إلا أنه قد يقال إنه ﷺ ما عرف سهوه في الصلاة إلا بعد أن سلم منها فلا يكون دليلاً. وأعلم أنه قد اختلفت الأحاديث في محل سجود السهو، واختلفت بسبب

٣٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: السهو، باب: إذا صلى خمساً (الحديث ١٢٢٦)، وأخرجه مسلم في

كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (الحديث ٥٧٢).

(١) في نسخة م: علينا.

٣٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة (الحديث ٤٠١).

٣٥٧ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة (الحديث ٩٥).

ذلك أقوال الأئمة. قال بعض أئمة الحديث: أحاديث باب سجود السهو قد تعددت، منها حديث أبي هريرة فيمن شك فلم يدر كم صلى، وفيه الأمر أن يسجد سجدين ولم يذكر موضعهما، وهو حديث أخرجه الجماعة ولم يذكروا فيه محل السجدين هل قبل السلام أو بعده؟ نعم عند أبي داود وابن ماجه فيه زيادة «قبل أن يسلم» ومنها حديث أبي سعيد من شك وفيه «أنه يسجد سجدين قبل التسليم». ومنها حديث أبي هريرة وفيه القيام إلى الخشبة وأنه سجد بعد السلام. ومنها حديث ابن بحنة وفيه السجود قبل السلام. ولما وردت هكذا اختلفت آراء العلماء في الأخذ بها فقال داود: تستعمل في مواضعها على ما جاءت به ولا يقاس عليها ومثله قال أحمد في هذه الصلاة خاصة وخالف فيما سواها فقال: يسجد قبل السلام لكل سهو. وقال آخرون: هو مخير في كل سهو إن شاء سجد بعد السلام وإن شاء قبل السلام في الزيادة والنقص. وقال مالك: إن كان السجود لزيادة سجد بعد السلام، وإن كان لنقصان سجد قبله. وقالت الهاديوية والحنفية: الأصل في سجود السهو بعد السلام. وتأولوا الأحاديث الواردة في السجود قبله وستأتي أدلتهم. وقال الشافعي: الأصل السجود قبل السلام ورد ما خالفه من الأحاديث بإدعائه نسخ السجود بعد السلام. وروي عن الزهري قال: «سجد رسول الله ﷺ سجدي السهو قبل السلام وبعده وآخر الأمرين قبل السلام، وأيده برواية معاوية» أنه ﷺ سجدهما قبل السلام وصحبته متأخرة. وذهب إلى مثل قول الشافعي أبو هريرة ومكحول والزهري وغيرهم. قال في الشرح: وطريق الإنصاف أن الأحاديث الواردة في ذلك قولاً وفعلًا فيها نوع تعارض، وتقدم بعضها وتأخر البعض غير ثابت برواية صحيحة موصولة حتى يستقيم القول بالنسخ، فالأولى الحمل على التوسيع في جواز الأمرين. ومن أدلة الهاديوية والحنفية رواية البخاري التي أفادها قوله: (وفي رواية للبخاري) أي من حديث ابن مسعود (فليتم ثم يسلم ثم يسجد) ما يدل على أنه بعد السلام، وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله: (ولمسلم) أي من حديث ابن مسعود (أن النبي ﷺ سجد سجدي السهو بعد السلام) من الصلاة (والكلام) أي الذي خوطب به. وأجاب عنه بما أفاده اللفظ الأول ويدل له أيضاً.

١٠/٣٥٨ — وَلَا حَمْدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعاً: «مَرَّ شَكٌّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٣٥٨ - أخرجه أحمد في المسند: ١٩٠/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قال بعد التسليم (الحديث ١٠٣٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: التحري (الحديث ١٢٤٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: السهو في الصلاة، باب: ذكر المصلي يشك في صلاته... (الحديث ١٠٢٠).

— (ولأحمد وأبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً من شك في صلاته فليسجد سجدةً بعد ما يسلم. وصححه ابن خزيمة) فهذه أدلة من يقول: إنه يسجد بعد السلام مطلقاً، ولكنه قد عارضها ما عرفت. فالقول بالتخيير أقرب الطرق إلى الجمع بين الأحاديث كما عرفت. قال الحافظ أبو بكر البيهقي: روي عن النبي ﷺ أنه سجد للسهو قبل السلام، وأنه أمر بذلك. وروينا أنه سجد بعد السلام، وأنه أمر به وكلاهما صحيح، ولهما شواهد يطول بذكرهما الكلام، ثم قال: الأشبه بالصواب جواز الأمرين جميعاً، قال: وهذا مذهب كثير من أصحابنا.

١١/٣٥٩ — وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَاسْتَمَّ قَائِماً، فَلْيَمْضِ، (وَلَا يَعُودُ)»^(١)، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمَّ قَائِماً فَلْيَجْلِسْ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قال: إذا شك أحدكم فقام في الركعتين فاستتم قائماً فليمض) ولا يعود للتشهد الأول (وليسجد سجدةً) لم يذكر محلها (فإن لم يستتم قائماً فليجلس) ليأتي بالتشهد الأول (ولا سهو عليه) رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني واللفظ له بسند ضعيف) وذلك أن مداره في جميع طرقه على جابر الجعفي وهو ضعيف. وقد قال أبو داود: ليس في كتابي عن جابر الجعفي غير هذا الحديث. وفي الحديث دلالة على أنه لا يسجد للسهو إلا لفوات التشهد الأول لا لفعل القيام لقوله: «ولا سهو عليه». وقد ذهب إلى هذا جماعة. وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى أنه يسجد للسهو، لما أخرجه البيهقي من حديث أنس «أنه تحرك للقيام من الركعتين الآخرين من العصر على جهة السهو فسيحوا فقعده ثم سجد للسهو» وأخرجه الدارقطني. والكل من فعل أنس موقوف عليه، إلا أن في بعض طرقه أنه قال «هذه السنة». وقد رجح حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعاً، ولأنه يؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا سهو إلا في قيام عن جلوس

٣٥٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس (الحديث ١٠٣٦) و (الحديث ١٠٣٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً (الحديث ١٢٠٨)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: من أحدث قبل التسليم في آخر صلاته... (الحديث ٣٧٩/١).

(١) زيادة في الأصل.

أو جلوس عن قيام» أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وفيه ضعف، ولكن يؤيد ذلك أنها قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل، وأفعال صدرت منه ﷺ ومن غيره مع علمه بذلك، ولم يأمر فيها بسجود السهو ولا سجد لما صدر عنه منها. قلت: وأخرج النسائي من حديث ابن بحنة أنه ﷺ صلى فقام في الركعتين فسبحوا له فمضى، فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم». وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث زياد بن علاقة قال: «صلى بنا المغيرة بن شعبه، فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح له من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال: هكذا صنع بنا رسول الله ﷺ» إلا أن هذه فيمن مضى بعد أن يسبحوا له، فيحتمل أنه سجد لترك التشهد وهو الظاهر.

١٢/٣٦٠ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ، وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ» رَوَاهُ [الْبَزَارُ] ^(١) وَالْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن عمر، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه رواه [البزار] ^(١) والبيهقي بسند ضعيف). وأخرجه الدارقطني في السنن بلفظ آخر وفيه زيادة «وإن سها من خلف الإمام فليس عليه سهو والإمام كافيه». والكل من الروايات فيها خارجة بن مصعب ضعيف. وفي الباب عن ابن عباس إلا أن فيه متروكاً. والحديث دليل على أنه لا يجب على المؤتم سجود السهو إذا سها في صلاته، وإنما يجب عليه إذا سها الإمام فقط. وإلى هذا ذهب زيد بن علي والناصر والحنفية والشافعية. وذهب الهادي إلى أنه يسجد للسهو لعموم أدلة سجود السهو للإمام والمتفرد والمؤتم. والجواب أنه لو ثبت هذا الحديث لكان مخصصاً لعمومات أدلة سجود السهو، ومع عدم ثبوته فالقول قول الهادي.

١٣/٣٦١ - وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَبْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٣٦١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس (الحديث ١٠٣٨). وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في من سجدهما بعد السلام (الحديث ١٢١٩).

(١) أثبت ما في نسخة م؛ لأننا لم نجد هذا الحديث في سنن الترمذي.

— (وعن ثوبان، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم» رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف) قالوا: لأن في إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال وخلاف قال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده يعني الشاميين فصحيح، وهذا الحديث من روايته عن الشاميين فتضعيف الحديث به فيه نظر. والحديث دليل لمسألتين: «الأولى» أنه إذا تعدد المقتضى لسجود السهو تعدد لكل سهو سجدتان، وقد حكى عن ابن أبي ليلى. وذهب الجمهور إلى أنه لا يتعدد السجود وإن تعدد موجهه، لأن النبي ﷺ في حديث ذي الديدن سلم وتكلم ومشى ناسياً ولم يسجد إلا سجدتين ولئن قيل: إن القول أولى بالعمل به من الفعل، فالجواب أنه لا دلالة فيه على تعدد السجود لتعدد مقتضيه، بل هو للعموم لكل ساء، فيفيد الحديث أن كل من سها في صلاته بأي سهو كان يشرع له سجدتان، ولا يختصان بالمواضع التي سها فيها النبي ﷺ، ولا بالأنواع التي سها بها، والحمل على هذا المعنى أولى من حمله على المعنى الأول، وإن كان هو الظاهر فيه جميعاً بينه وبين حديث ذي الديدن. على أن لك أن تقول إن حديث ذي الديدن لم يقع فيه السهو المذكور حال الصلاة، فإنه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب (والمسألة الثانية): يحتج به من يرى سجود السهو بعد السلام وتقدم فيه تحقيق الكلام.

سجود التلاوة

١٤/٣٦٢ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١) وَ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: سجدنا مع رسول الله ﷺ في ﴿إذا السماء انشقت﴾ و﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ رواه مسلم) هذا من أحاديث سجود التلاوة، وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال: باب سجود السهو وغيره. والحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة، وقد أجمع على ذلك العلماء، وإنما اختلفوا في الوجوب وفي مواضع السجود. فالجمهور أنه سنة. وقال أبو حنيفة: واجب غير فرض، ثم هو سنة في حق التالي والمستمع إن سجد التالي. وقيل: وإن لم يسجد.

٣٦٢ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: سجود التلاوة (الحديث ٥٧٨).

(٢) سورة: العلق، الآية: ١.

(١) سورة: الإنشقاق، الآية: ١.

فأما مواضع السجود فقال الشافعي: يسجد فيما عدا المفصل فيكون أحد عشر موضعاً. وقالت الهادوية والحنفية: في أربعة عشر محلاً إلا أن الحنفية لا يعدون في الحج إلا سجدة وأعتبروا بسجدة سورة (ص). والهادوية عكسوا ذلك كما ذكر ذلك المهدي في البحر. وقال أحمد وجماعة: يسجد في خمسة عشر موضعاً عدوا سجدي الحج وسجدة (ص). وأختلفوا أيضاً هل يشترط فيها ما يشترط في الصلاة من الطهارة وغيرها؟ فأشترط ذلك جماعة. وقال قوم: لا يشترط. وقال البخاري: كان ابن عمر يسجد على غير وضوء. وفي مسند ابن أبي شيبة «كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء، ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ» ووافقه الشعبي على ذلك. وروي عن ابن عمر أنه لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر. وجمع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث الأكبر. قلت: والأصل أنه لا يشترط الطهارة إلا بدليل، وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة والسجدة لا تسمى صلاة، فالدليل على من شرط ذلك وكذلك أوقات الكراهة ورد النهي عن الصلاة فيها، فلا تشمل السجدة الفردة. وهذا الحديث دل على السجود للتلاوة في المفصل ويأتي الخلاف في ذلك. ثم رأيت لابن حزم كلاماً في شرح المحلى لفظه «السجود في قراءة القرآن ليس ركعة أو ركعتين فليس صلاة، وإذا كان ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء، وللجنب، والحائض، وإلى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق، إذ لا يلزم الوضوء إلا للصلاة، ولم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس، فإن قيل: السجود من الصلاة وبعض الصلاة صلاة؟ قلنا: والتكبير بعض الصلاة والجلوس والقيام والسلام بعض الصلاة، فهل يلتزمون أن لا يفعل أحد شيئاً من هذه الأفعال والأقوال إلا وهو على وضوء؟ هذا لا يقولونه ولا يقوله أحد. انتهى.

١٥/٣٦٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ص﴾ لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال ﴿ص﴾ ليست من عزائم السجود، وقد رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها. رواه البخاري) أي ليست مما ورد في السجود فيها أمر، ولا تحريض، ولا تخصيص، ولا حث، وإنما ورد بصيغة الإخبار عن داود عليه السلام بأنه فعلها، وسجد نبينا ﷺ فيها اقتداء به لقوله تعالى: ﴿فبهدهم اقتده﴾^(٢). وفيه دلالة على أن

٣٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: سجود القرآن، باب: سجدة (ص) (الحديث ١٠٦٩).

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ٩٠.

(١) سورة: ص، الآية: ١.

المسنونات قد يكون بعضها أكد من بعض. وقد ورد أنه قال ﷺ: «سجدها داود توبة وسجدناها شكراً». وروى ابن المنذر وغيره بإسناد حسن عن علي بن أبي طالب عليه السلام «أن العزائم حم والنجم واقراً والم تنزيل» وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الأخر. وقيل: الأعراف وسبحان وحم والم أخرجه ابن أبي شيبه.

١٦/٣٦٤ - وَعَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي ابن عباس (أن النبي ﷺ سجد بالنجم. رواه البخاري) هو دليل على السجود في المفصل، كما أن الحديث الأول دليل على ذلك. وقد خالف فيه مالك وقال: لا سجود للتلاوة في المفصل. وقد قدمنا لك الخلاف في أول المفصل محتجاً بما روي عن ابن عباس «أنه ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة» أخرجه أبو داود وهو ضعيف الإسناد، فيه أبو قدامة وأسمه الحرث بن عبد الله إباضي بصري، ولا يحتج بحديثه كما قال الحافظ المنذري في مختصر السنن ومحتجاً أيضاً بقوله:

١٧/٣٦٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النَّجْمَ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن زيد بن ثابت، رضي الله عنه، قال: قرأت على رسول الله ﷺ النجم فلم يسجد فيها. متفق عليه) وزيد بن ثابت من أهل المدينة وقراءته بها كانت في المدينة. قال مالك: فأيد حديث ابن عباس. وأجيب عنه بأنه ترك السجود تارة وفعله تارة دليل السنية أو لمانع عارض ذلك، ومع ثبوت حديث زيد فهو ناف وحديث غيره وهو ابن عباس مثبت والمثبت مقدم.

١٨/٣٦٦ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ.

— (وعن خالد بن معدان رضي الله عنه) بفتح الميم وسكون العين المهملة وتخفيف

٣٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب: سجود القرآن، باب: سجود المسلمين مع المشركين (الحديث ١٠٧١).

٣٦٥ - أخرجه البخاري في كتاب: سجود القرآن، باب: من قرأ السجدة ولم يسجد (الحديث ١٠٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: سجود التلاوة (الحديث ٥٧٧).

٣٦٦ - أخرجه أبو داود في المراسيل (الحديث: ٧٠).

البدال المهمة، وخالد هو أبو عبد الله خالد بن معدان الشامي الكلاعي بفتح الكاف، تابعي من أهل حمص. قال: لقيت سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ وكان من ثقات الشاميين مات سنة أربع ومائة. وقيل: سنة ثلاث (قال: فضلت سورة الحج بسجدين. رواه أبو داود في المراسيل) كذا نسبه المصنف إلى مراسيل أبي داود وهو موجود في سننه مرفوعاً من حديث عقبة بن عامر بلفظ، «قلت: يا رسول الله في سورة الحج؟ سجدتان قال: نعم، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما» فالعجب كيف نسبه المصنف إلى المراسيل مع وجوده في سننه مرفوعاً، ولكنه قد وصل في:

١٩/٣٦٧ — ورواه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَزَادَ: «فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأْهَا». وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

— (ورواه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عقبة بن عامر وزاد) أي الترمذي في روايته (فمن لم يسجدهما فلا يقرأها) بضمير مفرد أي السورة أو آية السجدة ويراد الجنس (وسنده ضعيف) لأن فيه ابن لهيعة قيل: إنه تفرد به وأيده الحاكم بأن الرواية صحت فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار وساقها موقوفة عليهم، وأكده البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان. وفي الحديث رد على أبي حنيفة وغيره ممن قال: إنه ليس بواجب كما قال: إنه ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة في الأخيرة منها. وفي قوله: «ومن لم يسجدهما فلا يقرأها» تأكيد لشرعية السجود فيها. ومن قال بإيجابه فهو من أدلته. ومن قال ليس بواجب قال: لما ترك السنة وهو سجود التلاوة بفعل المندوب وهو القرآن، كان الأليق الاعتناء بالمسنون وأن لا يتركه، فإذا تركه فالأحسن له أن لا يقرأ السورة.

٢٠/٣٦٨ — وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ»، وَهُوَ فِي الْمُوطَأِ.

٣٦٧ - أخرجه أحمد: ١٥١/٤، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في السجدة في الحج (الحديث ٥٧٨).

٣٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: سجود القرآن، باب: من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود (الحديث ١٠٧٧)، وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب: القرآن، باب: ما جاء في سجود القرآن (الحديث ١٦).

— (وعن عمر رضي الله عنه قال: يا أيها الناس إنا نمر بالسجود) أي بآيته (فمن سجد فقد أصاب) أي السنة (ومن لم يسجد فلا إثم عليه. رواه البخاري وفيه) أي البخاري عن عمر (إن الله لم يفرض السجود) أي لم يجعله فرضاً (إلا أن نشاء وهو في الموطأ) فيه دلالة على أن عمر كان لا يرى وجوب سجود التلاوة وأستدل بقوله: «إلا أن نشاء» أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه، لأنه مخرج من بعض حالات عدم فرضية السجود. وأجيب بأنه استثناء منقطع والمراد ولكن ذلك موكول إلى مشيئتنا.

٢١/٣٦٩ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ فِيهِ لِينٌ.

— (وعن ابن عمر كان النبي ﷺ يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه. رواه أبو داود بسند فيه لين) لأنه من رواية عبد الله المكي العمري وهو ضعيف. وأخرجه الحاكم من رواية عبيد الله المصغر وهو ثقة. وفي الحديث دلالة على التكبير وأنه مشروع. وكان الثوري يعجبه هذا الحديث. قال أبو داود: يعجبه لأنه كبر. وهل هو تكبير الافتتاح أو النقل؟ الأول أقرب، ولكنه يجتزى بها عن تكبيرة النقل لعدم ذكر تكبيرة أخرى. وقيل: يكبر له وعدم الذكر ليس دليلاً. قال بعضهم: ويتشهد ويسلم قياساً للتحليل على التحريم. وأجيب بأنه لا يجزىء هذا القياس فلا دليل على ذلك. وفي الحديث دليل على شريعة سجود التلاوة للسامع لقوله: «وسجدنا» وظاهره سواء كانا مصلين معاً أو أحدهما في الصلاة. وقالت الهادوية: إذا كانت الصلاة فرضاً أخرها حتى يسلم، قالوا: لأنها زيادة عن الصلاة فتفسدها، ولما رواه نافع عن ابن عمر أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه» أخرجه أبو داود. قالوا: ويشرع له أن يسجد إذا كانت الصلاة نافلة، لأن النافلة مخفف فيها. وأجيب عن الحديث بأنه أستدلال بالمفهوم وقد ثبت من فعله ﷺ أنه قرأ سورة الانشقاق في الصلاة وسجد وسجد من خلفه، وكذلك سورة تنزيل السجدة قرأ بها وسجد فيها. وقد أخرج أبو داود والحاكم والطحاوي من حديث ابن عمر «أنه ﷺ سجد في الظهر فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجدوها». وأعلم أنه قد ورد الذكر في سجود التلاوة بأن يقول: «سجد

وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته» أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي، وصححه ابن السكن وزاد في آخره «ثلاثاً». وزاد الحاكم في آخره «فتبارك الله أحسن الخالقين» وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه عليه السلام كان يقول في سجود التلاوة: اللهم أكتب لي بها عندك أجراً وأجعلها لي عندك ذخراً وضع عني بها وزراً وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود».

٢٢/٣٧٠ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يَسْرُهُ خَرَّ سَاجِداً لِلَّهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ.

— (وعن أبي بكر، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان إذا جاءه أمر يسره خر ساجداً لله. رواه الخمسة إلا النسائي) هذا مما شملته الترجمة بقوله وغيره، وهو دليل على شرعية سجود الشكر. وذهب إلى شرعيته الهادوية والشافعي وأحمد خلافاً لمالك. ورواية لأبي حنيفة بأنه لا كراهة فيه ولا ندب. والحديث دليل للأولين وقد سجد ﷺ في آية ص وقال: «هي لنا شكر». وأعلم أنه قد اختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا؟ فقيل: يشترط قياساً على الصلاة، وقيل: لا يشترط، لأنها ليست بصلاة وهو الأقرب كما قدمناه وقال المهدي: إنه يكبر لسجود الشكر. وقال أبو طالب: ويستقبل القبلة. وقال الإمام يحيى: ولا يسجد للشكر في الصلاة قولاً واحداً، إذ ليس من توابعها. قيل: ومقتضى شرعيته حدوث نعمة أو أندفاع مكروه فيفعل ذلك في الصلاة، ويكون كسجود التلاوة.

٢٣/٣٧١ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَبَشَّرَنِي، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنه، قال: سجد رسول الله ﷺ فأطال

٣٧٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في سجود الشكر (الحديث ٢٧٧٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في سجدة الشكر (الحديث ١٥٧٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة، السجدة عند الشكر (الحديث ١٣٩٤)، وأخرجه أحمد: ١٠٨/١ و ١١٦/٣.

٣٧١ - أخرجه أحمد: ١٥٩/٥، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: تطويل الدعاء في سجود تلاوة... (الحديث ٢٢٢/١).

السجود ثم رفع رأسه فقال : إن جبريل أتاني فبشرني وجاء تفسير البشرى بأنه تعالى قال : «من صلى عليه ﷺ صلاة صلى الله عليه بها عشراً» . رواه أحمد في المسند من طرق (فسجدت لله شكراً رواه أحمد وصححه الحاكم) وأخرجه البزار وابن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه ﷺ . قال البيهقي : وفي الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجريير وأبي حنيفة .

٢٤/٣٧٢ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ . - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ : فَكَتَبَ عَلِيٌّ بِإِسْلَامِهِمْ فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا ، (شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ) ^(١) . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .

- (وعن البراء بن عازب، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ بعث علياً إلى اليمن فذكر الحديث قال : فكتب علي بإسلامهم، فلما قرأ رسول الله ﷺ الكتاب خر ساجداً شكراً لله تعالى على ذلك . رواه البيهقي وأصله في البخاري) وفي معناه سجود كعب بن مالك لما أنزل الله توبته، فإنه يدل على أن شرعية ذلك كانت متقررة عندهم .

بعونه تعالى تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني

٣٧٢ - أخرجه البيهقي في كتاب : قسم الفياء والغنيمه ، باب : سهم ذوي القربى (الحديث ٣٤٢/٦) .

(١) زيادة في الأصل .

سُبُلُ السَّيْلَةِ
شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ
مَنْ جَمَعَ أدِلَّةَ الْأَحْكَامِ

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَسَدِيِّ الْيَمِينِيِّ الصَّنَعَانِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٢ هـ

مَقَرَّ نَصْرُهُ وَفَرَّجَ أَمْرُهُ وَرَقَمَهُ وَعَلَّقَهُ عَلَيْهِ
خَلِيلُ مَأْمُونٍ شَيْخًا

الْجُزْءُ الثَّانِي

دارُ الْمَعْرِفَةِ

بِزُورْت - لُبْنَان

٩ - باب: صلاة التطوع

أي صلاة العبد التطوع، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله. في القاموس صلاة التطوع: النافلة.

١/٣٧٣ - عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكٍ ^(١) الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ». فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟» فَقُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن ربعة بن مالك الأسلمي رضي الله عنه) هو من أهل الصفة كان خادماً لرسول الله ﷺ، صحبه قديماً، ولازمه حضراً وسفراً، مات سنة ثلاث وستين من الهجرة، وكنيته أبو فراس بكسر الفاء فراء آخره سين مهملة (قال: قال لي رسول الله ﷺ: سل، فقلت: أسألك مرافقتك في الجنة، فقال: أو غير ذلك، قلت: هو ذاك، قال: فأعني على نفسك). أي: على نيل مراد نفسك (بكثرة السجود رواه مسلم) حمل المصنف السجود على الصلاة نفلاً، فجعل الحديث دليلاً على التطوع، وكأنه صرفه عن الحقيقة، كون السجود بغير صلاة غير مرغّب فيه على أنفراده، والسجود وإن كان يصدق على الفرض، لكن الإتيان بالفرائض لا بد منه لكل مسلم، وإنما أرشده ﷺ إلى شيء يختص به ينال ما طلبه. وفيه دلالة على كمال إيمان المذكور، وسمو همته إلى أشرف المطالب وأعلى المراتب، وعزف نفسه عن الدنيا وشهواتها. ودلالة على أن الصلاة أفضل الأعمال في حق من كان مثله، فإنه لم يرشده ﷺ إلى نيل ما طلبه إلا بكثرة الصلاة، مع أن مطلوبه أشرف المطالب.

٢/٣٧٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: «وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ».

٣٧٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: فضل السجود والحث عليه (الحديث ٤٨٩).

(١) في نسخة م: ربعة بن كعب. قلت: كلاهما صحيح، لأن رواية الأصل نسبته إلى جده، والرواية الثانية نسبته إلى أبيه كعب. انظر تهذيب الكمال: ت ١٨٨٦.

٣٧٤ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: التطوع بعد المكتوبة (الحديث ١١٧٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: فضل السنن الراجعة (الحديث ٧٢٩).

٣/٣٧٥ - وَلِمُسْلِمٍ: «كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ».

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات) هذا إجمال فصله بقوله: (ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته) تقييدها يدل على أن ما عداها كان يفعله في المسجد. وكذلك قوله: (وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين قبل الصبح) لم يقيدهما مع أنه كان يصليهما ﷺ في بيته، وكأنه ترك التقييد لشهرة ذلك من فعله ﷺ (متفق عليه. وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته) فيكون قوله عشر ركعات نظراً إلى التكرار كل يوم (ولمسلم) أي: من حديث ابن عمر [عن حفصة] (كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين) هما المعدودتان في العشر، وإنما أفاد لفظ مسلم خفتهما، وأنه لا يصلي بعد طلوعه سواهما، وتخفيفهما مذهب مالك والشافعي وغيرهما. وقد جاء في حديث عائشة: «حتى أقول أقرأ بأمر الكتاب» يأتي قريباً. والحديث دليل على أن هذه النوافل للصلاة. وقد قيل في حكمة شرعيتها: إن ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبراً لما فرط فيها من أداها وما قبلها كذلك، وليدخل في الفريضة. وقد أنشرح صدره للإتيان بها، وأقبل قلبه على فعلها. «قلت:» قد أخرج أحمد^(١) وأبو داود^(٢) وابن ماجه^(٣) والحاكم^(٤) من حديث تميم الدارمي قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته، فإن كان أتمها كتبت له تامة وإن لم يكن أتمها قال الله لملائكته: انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتكملون بها فريضته؟ ثم الزكاة كذلك، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك» انتهى وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتها، وقوله في حديث مسلم: «أنه لا يصلي بعد طلوع الفجر إلا ركعتين» قد أستدل به من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر وقد قدمنا ذلك.

٤/٣٧٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الغداة. رواه البخاري) لا ينافي حديث ابن عمر في قوله ركعتين قبل الظهر، لأن هذه زيادة علمتها عائشة ولم يعلمها ابن عمر. ثم يحتمل أن الركعتين اللتين ذكرهما من

(٣) ٤٥٨/١ (٣) (١٤٢٦).

(١) ١٠٣/٤.

(٤) ٢٦٣/١.

(٢) ٥٤٠/١ (٨٦٤).

٣٧٥ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: فضل السنن الاربعة (الحديث ٧٣٠).

٣٧٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: ما جاء في التطوع مثني مثني (الحديث ١١٦٥).

الأربع، وأنه ﷺ كان يصليهما مشئى، وأن ابن عمر شاهد اثنتين فقط. ويحتمل أنهما من غيرهما، وأنه ﷺ كان يصليهما أربعاً متصلةً. ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود والترمذي في الشمائل وأبن ماجه وابن خزيمة بلفظ: «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء» وحديث أنس: «أربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليلة القدر» أخرجه الطبراني في الأوسط. وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات، ويحتمل أنه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها وعنهما أخبرت عائشة، وتارة يصلي ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر.

٣٧٧/٥ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٨/٦ - وَلِمُسْلِمٍ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

— (وعنها) أي: عن عائشة (قالت: لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر. متفق عليه) تعاهداً أي محافظة. وقد ثبت أنه كان لا يتركهما حضراً ولا سافراً. وقد حكى وجوبهما عن الحسن البصري (ولمسلم) أي: عن عائشة مرفوعاً (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) أي: أجرهما خير من الدنيا، وكأنه أريد بالدنيا الأرض وما فيها أثارها ومتاعها. وفيه دليل على الترخيب في فعلهما، وأنهما ليستا بواجبتين إذ لم يذكر العقاب في تركهما، بل الثواب في فعلهما.

٣٧٩/٧ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً (فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ) ^(١) بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رَوَايَةٍ: «تَطَوُّعاً».

٣٨٠/٨ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ نَحْوُهُ، وَزَادَ: «أَزْبَعاً قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ».

٣٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: ما جاء في التطوع مشئى مشئى (الحديث ١١٦٦)،

وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: - ١٤ - (الحديث ٩٥) و (الحديث ٩٦).

٣٧٩ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: فضل السنن الاربعة قبل الفرائض وبعدهن

(الحديث ٥٠٢). (١) في نسخة م: في يوم وليلة.

٣٨٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: - ٣٠٦ - (الحديث ٢٤١٥).

٩/٣٨١ - وَلِلْخَمْسَةِ عَنْهَا: «مَنْ حَافِظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ».

— (وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر أسمها وترجمتها (قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من صلى اثنتي عشرة ركعة في يومه وليلته (كان المراد في كل يوم ليلة لا في يوم من الأيام وليلة من الليالي (بني له بهن بيت في الجنة) ويأتي تفصيلها في رواية الترمذي (رواه مسلم وفي رواية) أي: مسلم عن أم حبيبة (تطوعاً) تمييز للاثنتي عشرة زيادة في البيان، وإلا فإنه معلوم. (وللترمذي) أي: عن أم حبيبة (نحوه) أي: نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما أجملته رواية مسلم (أربعاً قبل الظهر) هي التي ذكرتها عائشة في حديثها السابق (وركعتين بعدها) هي التي في حديث ابن عمر (وركعتين بعد المغرب) هي التي قيدها حديث ابن عمر بفي بيته (وركعتين بعد العشاء) هي التي قيدها أيضاً بفي بيته (وركعتين قبل صلاة الفجر) هما اللتان اتفق عليهما ابن عمر وعائشة في حديثهما السابقين (وللخمس عنهما) أي: عن أم حبيبة: (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يحتمل أنها غير الركعتين المذكورتين سابقاً، ويحتمل أن المراد أربع فيها الركعتان اللتان مر ذكرهما (حرمة الله على النار) أي: منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم ممن حرم عليه.

١٠/٣٨٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ. وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَصَحَّحَهُ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ) هذه الأربع لم تذكر فيما سلف من النوافل، فإذا ضمت إلى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة ركعة (رواه أحمد

٣٨١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: تفريع أبواب التطوع (الحديث ١٢٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: - ٣٠٦ - (الحديث ٢٤١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: ثواب من صلى في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة (الحديث ٢٦١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن صلى قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً (الحديث ١١٦٠)، وأخرجه أحمد: ٤٢٦/٦ و ٣٢٥.

٣٨٢ - أخرجه أحمد: ١١٧/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة قبل العصر (الحديث ١٢٧١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الأربع قبل العصر (الحديث ٤٣٠)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: استحباب تعجيل صلاة العصر (الحديث ٣٣٢).

وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه). وأما صلاة ركعتين قبل العصر فقط فيشملهما حديث: «بين كل أذانين صلاة».

١١/٣٨٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ الْمُزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ^(١): «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ». ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٢/٣٨٤ - وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ حِبَّانَ ^(٢): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ».

— (وعن عبد الله بن مغفل المزني) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء مفتوحة، هو أبو سعيد في الأشهر عبد الله بن مغفل بن غنم، كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة المنورة، ثم تحول إلى البصرة وأبنتى بها داراً، وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفقهون الناس، ومات عبد الله بها سنة ستين. وقيل: قبلها بسنة (قال رسول الله ﷺ: صلوا قبل المغرب، صلوا قبل المغرب، ثم قال في الثالثة: لمن شاء كراهية) أي: لكراهية (أن يتخذها الناس سنة). أي: طريقة مألوفة لا يتخلفون عنها، فقد يؤدي إلى فوات أول الوقت (رواه البخاري). وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب، إذ هو المراد من قوله: «قبل المغرب» لا أن المراد قبل الوقت، لما علم أنه منهي عن الصلاة فيه. (وفي رواية لابن حبان) أي: من حديث عبد الله المذكور (أن النبي ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين) فثبت شرعيتها بالقول والفعل.

١٣/٣٨٥ - وَلِمُسْلِمٍ عَنِ [أَنَسٍ] ^(٣) قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرَانَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا».

— (ولمسلم عن ابن عباس قال: كنا نصلي ركعتين بعد غروب الشمس، وكان رسول الله ﷺ يرانا فلم يأمرنا ولم ينهنا) فتكون ثابتة بالتقرير أيضاً فنثبت هاتان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة، ولعل أنسا لم يبلغه حديث عبد الله الذي فيه الأمر بهما، وبهذه تكون

٣٨٣ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: الصلاة قبل المغرب (الحديث ١١٨٣).

(١) في نسخة م: عن النبي ﷺ قال: .

٣٨٤ - أخرجه ابن حبان في كتاب: النوافل، باب: الصلاة قبل المغرب (الحديث ٦١٧).

(٢) في نسخة م: وفي رواية ابن حبان.

٣٨٥ - أخرجه مسلم في كتاب: المسافرين، باب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب (الحديث ٨٣٦).

(٣) في الأصل: ابن عباس، وهو خطأ والتصويب أنه أنس من نسخة م وصحيح مسلم.

النوافل عشرين ركعة تضاف إلى الفرائض، وهي سبع عشرة ركعة، فيتم لمن حافظ على هذه النوافل في اليوم واللييلة سبع وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر تكون أربعين ركعة في اليوم واللييلة. وقال ابن القيم: ثبت أنه كان ﷺ يحافظ في اليوم واللييلة على أربعين ركعة، سبع عشرة الفرائض، واثنى عشرة التي روت أم حبيبة، وإحدى عشرة صلاة الليل، فكانت أربعين ركعة انتهى. ولا يخفى أنه بلغ عدد ما ذكر هنا من النوافل غير الوتر اثنتين وعشرين، إن جعلنا الأربع قبل الظهر وبعده داخله تحتها الاثنان اللتان في حديث ابن عمر، ويزاد ما في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء، فالجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر والفرائض.

١٤/٣٨٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يخفف الركعتين اللتين قبل الصبح) أي نافلة الفجر (حتى إنني أقول: أقرأ بأَمِّ الكتاب) يعني: أم لا تخفيفه قيامهما (متفق عليه) وإلى تخفيفهما ذهب الجمهور، ويأتي تعيين قدر ما يقرأ فيهما. وذهبت الحنفية إلى تطويلهما. ونقل عن النخعي وأورد فيه البيهقي حديثاً مرسلًا عن سعيد بن جبير، وفيه راوٍ لم يسم. وما ثبت في الصحيح لا يعارضه مثل ذلك.

١٥/٣٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(١). وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قرأ في ركعتي الفجر ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ أي: في الأولى بعد الفاتحة ﴿وقل هو الله أحد﴾) أي: في الثانية بعد الفاتحة (رواه مسلم) وفي رواية لمسلم، أي: عن أبي هريرة «قرأ الآيتين، أي: في ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا - إلى آخر الآية في البقرة - عوضاً عن قل يا أيها الكافرون، وقل يا أهل الكتاب تعالوا - الآية في آل عمران - عوضاً عن قل هو الله أحد» وفيه دليل على جواز الاختصار على آية من وسط السورة.

٣٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: ما يقرأ في ركعتي الفجر (الحديث ١١٧٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتي سنة الفجر (الحديث ٧٢٤).

٣٨٧ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتي سنة الفجر (الحديث ٧٢٥).

(١) سورة: الكافرون، الآية: ١. (٢) سورة: الإخلاص، الآية: ١.

٣٨٨/١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن. رواه البخاري) العلماء في هذه الضجعة بين مفروط، ومفروط ومتوسط، فافترط جماعة من أهل الظاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها، وأبطلوا صلاة الفجر بتركها، وذلك لفعله المذكور في هذا الحديث، ولحديث الأمر بها في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح، فليضطجع على جنبه الأيمن» قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب. وقال ابن تيمية: ليس بصحيح، لأنه تفرد به عبد الرحمن بن زياد وفي حفظه مقال. قال المصنف: والحق أنه تقوم به الحجة، إلا أنه صرف الأمر عن الوجوب ما ورد من عدم مداومته ﷺ على فعلها. وفترط جماعة فقالوا: بكراتها وأحتجوا بأن ابن عمر كان لا يفعل ذلك ويقول: «كفى بالتسليم» أخرجه عبد الرزاق، وبأنه كان يحصب من يفعلها. وقال ابن مسعود: «ما بال الرجل إذا صلى الركعتين تمعك كما يتمعك الحمار» وتوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره، فلم يروا بها بأساً لمن فعلها راحة، وكرهوها لمن فعلها استئناً. ومنهم من قال بأستحبابها على الإطلاق، سواء فعلها أستراحة أم لا. قيل: وقد شرعت لمن يتهجد من الليل، لما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول: «إن النبي ﷺ لم يضطجع لسنة لكنه كان يدأب ليله فيضطجع ليسترخ منه» وفيه راو لم يسم. وقال النووي: المختار أنها سنة لظاهر حديث أبي هريرة. قلت: وهو الأقرب. وحديث عائشة لو صح فغايبته أنه إخبار عن فهمها، وعدم استمراره ﷺ عليها دليل سنتها، ثم إنه يسن على الشق الأيمن. قال ابن حزم: فإن تعذر على الأيمن فإنه يومئ ولا يضطجع على الأيسر.

٣٨٩/١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الرُّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

٣٨٨ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع (الحديث ١١٦١).

٣٨٩ - أخرجه أحمد: ٤١٥/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الاضطجاع بعدها (الحديث ١٢٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر (الحديث ٤٢٠) وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح، فليضطجع على جنبه الأيمن. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) تقدم الكلام، وأنه كان ﷺ يفعلها، وهذه رواية في الأمر بها. وتقدم أنه صرفه عن الإيجاب ما عرفت، وعرفت كلام الناس فيه.

١٨/٣٩٠ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة تؤتر له ما قد صلى. متفق عليه). الحديث دليل على مشروعية نافلة الليل مثنى مثنى، فيسلم على كل ركعتين. وإليه ذهب جماهير العلماء. وقال مالك: لا تجوز الزيادة على اثنتين، لأن مفهوم الحديث الحصر، لأنه في قوة ما صلاة الليل إلا مثنى مثنى، لأن تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الأغلب. وأجاب الجمهور بأن الحديث وقع جواباً لمن سأل عن صلاة الليل، فلا دلالة فيه على الحصر، وبأنه لو سلم فقد عارضه فعله ﷺ، وهو ثبوت إيتاره بخمس كما في حديث عائشة عند الشيخين، والفعل قرينة على عدم إرادة الحصر. وقوله: «فإذا خشي أحدكم الصبح أوتر بركعة» دليل على أنه لا يوتر بركعة واحدة إلا لخشية طلوع الفجر، وإلا أوتر بخمس، أوسع أو نحوها لا بثلاث للنهي عن الثلاث، فإنه أخرج الدارقطني والحاكم وأبن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو إحدى عشرة زاد الحاكم: «ولا توتروا بثلاث ولا تشبهوا بصلاة المغرب» قال المصنف: ورجالهم كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفه، إلا أنه قد عارضه حديث أبي أيوب: «من أحب أن يوتر بثلاث فليفعل» أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم. وقد جمع بينهما بأن النهي عن الثلاث إذا كان يقعد للشهد الأوسط، لأنه يشبه المغرب. وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا يشبه المغرب. وهو جمع حسن قد أيده حديث عائشة عند أحمد والنسائي والبيهقي والحاكم:

٣٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: كيف صلاة النبي ﷺ (الحديث ١٢٣٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل (الحديث ٧٤٩).

«كان ﷺ: يوتر بثلاث لا يجلس إلا في آخرهن». ولفظ أحمد: «كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما». ولفظ الحاكم: «لا يقعد» هذا. وأما مفهوم أنه لا يوتر بواحدة إلا لخشية طلوع الفجر، فإنه يعارضه حديث أبي أيوب هذا، فإن فيه «ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل» وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب. وفي حديث أبي أيوب دليل على صحة الإحرام بركعة واحدة وسيأتي قريباً.

١٩/٣٩١ - وَلِلْخَمْسَةِ - وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ - بِلَفْظِ ^(١): «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» وَقَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا خَطَأً.

— (وللخمس) أي: من حديث أبي هريرة (وصححه ابن حبان بلفظ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقال النسائي: هذا خطأ) أخرجه المذكورون من حديث علي بن عبد الله البارقى الأزدي عن ابن عمر بهذا، وأصله في الصحيحين بدون ذكر النهار. وقال ابن عبد البر: لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكروه عليه. وكان ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول: إن نافعاً وعبد الله بن دينار وجماعة رَوَوْه عن ابن عمر بدون ذكر النهار. وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال: صلاة النهار أربع لا يفصل بينهما، فقيل له: فإن أحمد بن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى قال: بأي حديث؟ قيل: بحديث الأزدي، قال: ومن الأزدي حتى أقبل منه. قال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ. وكذا قال الحاكم في علوم الحديث. وقال الدارقطني في العلل: ذكر النهار فيه وهم. وقال الخطابي: روى هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر أحد فيه النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل. وقال البيهقي: هذا حديث صحيح. وقال: والبارقي: احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام المصنف في التلخيص. فانظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة، فقد اختلفوا فيها اختلافاً شديداً، ولعل الأمرين جائزان. وقال أبو حنيفة: يخير في النهار بين أن يصلي ركعتين ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على ذلك. وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في: «صلاة النهار ركعتين».

٣٩١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الليل مثنى مثنى (الحديث ١٣٢٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى (الحديث ٤٧٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة الليل (الحديث ١٦٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الليل والنهار (الحديث ١٣٢٢)، وأخرجه أحمد: ٢٦/٢، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: النوافل (الحديث ٢٤٨٢).

(١) زيادة في الأصل.

٣٩٢/٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أفضل الصلاة بعد الفريضة) فإنها أفضل الصلاة (صلاة الليل. أخرجه مسلم) يحتمل أنه يريد بالليل جوفه، لحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخاري قال: «سئل رسول الله ﷺ، أي: الصلاة أفضل بعد المكتوبة؟ قال: الصلاة في جوف الليل» وفي حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي وصححه: «أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر، فإن أستطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة فكن» وفي حديثه أيضاً عند أبي داود: «قلت: يا رسول الله أي الليل أسمع؟ قال: جوف الليل الآخر فصل ما شئت، فإن الصلاة فيه مكتوبة مشهودة» والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر، كما وردت به الأحاديث.

٣٩٣/٢١ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ وَقَفَّهُ.

— (وعن أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: الوتر حق على كل مسلم) هو دليل لمن قال بوجوب الوتر (من أحب أن يوتر بخمس فليفعلم ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعلم) قد قدمنا الجمع بينه وبين ما عارضه (ومن أحب أن يوتر بواحدة) من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر (فليفعلم) (رواه الأربعة إلا الترمذي، وصححه ابن حبان ورجح النسائي وقفه) وكذا صحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي وغير واحد وقفه. قال المصنف: وهو الصواب. قلت: وله حكم الرفع إذ

٣٩٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: فضل صوم المحرم (الحديث ١١٦٣).

٣٩٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: استحباب الوتر (الحديث ١٤١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي أيوب في الوتر (الحديث ١٧١١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الوتر بثلاث... (الحديث ١١٩٠)، وأخرجه ابن حبان (الحديث ٢٤٠٧).

لا مسرح للاجتهاد فيه، أي: في المقادير. والحديث دليل على إيجاب الوتر، ويدل له أيضاً حديث أبي هريرة عند أحمد: «من لم يوتر فليس منا» وإلى وجوبه ذهب الحنفية. وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب، مستدلين بحديث علي رضي الله عنه: «الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة، ولكنه سنة سنّها رسول الله ﷺ» ويأتي لفظه عند ابن ماجه: «إن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة، ولكن رسول الله ﷺ أوتر وقال: يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر» وذكر المجد ابن تيمية أن ابن المنذر روى حديث أبي أيوب بلفظ: «الوتر حق وليس بواجب» وبحديث: «ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع» وعد منها الوتر وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها. على أن حديث أبي أيوب الذي أستدل به على الإيجاب قد عرفت أن الأصح وقفه عليه، وإن سبق أن له حكم المرفوع، فهو لا يقاوم الأدلة على عدم الإيجاب. والإيجاب قد يطلق على المسنون تأكيداً كما سلف في غسل الجمعة. وقوله: (بخمسة وثلاث) أي ولا يقعد إلا في آخرها ويأتي حديث عائشة في الخمس. وقوله: (بواحدة) ظاهرة مقتضراً عليها. وقد روي فعل ذلك عن جماعة من الصحابة، فأخرج محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد: «أن عمر قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها». وروى البخاري: «أن معاوية أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه».

٢٢/٣٩٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَيْسَ الْوُتْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ولكن سنة سنّها رسول الله ﷺ رواه الترمذي والنسائي وحسنه والحاكم وصححه) تقدم أنه من أدلة الجمهور على عدم الوجوب. وفي حديث عليّ هذا عاصم بن ضمرة تكلم فيه غير واحد، وذكره القاضي الخيمي في حواشيه على بلوغ المرام ولم أجده في - التلخيص بل ذكر هنا أنه صححه الحاكم ولم يتعقبه فما أدري من أين نقل القاضي - ؟ ثم رأيت في التقريب ما لفظه: عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي صدوق من السادسة مات سنة أربع وسبعين.

٣٩٤ - وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: الأمر بالوتر (الحديث ١٦٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن الوتر ليس بحتم (الحديث ٤٥٣) و (الحديث ٤٥٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الوتر، باب: الوتر (الحديث ٣٠٠/١).

٢٣/٣٩٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَنْتَظَرُوهُ مِنَ الْقَابِلَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْكُمُ الْوُتْرُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قام في شهر رمضان، ثم أنتظروه من القابلة فلم يخرج، وقال: إني خشيت أن يكتب عليكم الوتر. رواه ابن حبان) أبعد المصنف النجعة. والحديث في البخاري إلا أنه بلفظ أن تفرض عليكم صلاة الليل. وأخرجه أبو داود من حديث عائشة ولفظه: «أن النبي ﷺ صلى في المسجد، فصلى بصلاته ناس، ثم صلى من القابلة فكثر الناس، ثم اجتمعوا في الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعتكم ولم يمنعي من الخروج إليكم، إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم» هذا. والحديث في البخاري بقرين من هذا. اعلم أنه قد أشكل التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت حديث: «هي خمس وهم خمسون لا يبدل القول لدي» فإذا أمن التبديل كيف يقع الخوف من الزيادة؟ وقد نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها وأجاب بثلاثة أجوبة، قال: إنه فتح الباري عليه بها وذكرها وأستجود منها أن خوفه ﷺ كان من افتراض قيام الليل. يعني جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنقل بالليل، وقال: ويومئ إليه. قوله في حديث زيد بن ثابت: «حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به فصلوا أيها الناس في بيوتكم» فمنعهم من التجمع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه انتهى. (قلت: ولا يخفى أنه لا يطابق قوله: «أن تفرض عليكم صلاة الليل» كما في البخاري، فإنه ظاهر أنه خشية فرضها مطلقاً، وكان ذلك في رمضان، فدل على أنه صلى بهم ليلتين. وحديث الكتاب أنه صلى بهم ليلة واحدة. وفي رواية أحمد «إنه ﷺ صلى بهم ثلاث ليال وغص المسجد بأهله في الليلة الرابعة». وفي قوله: «خشيت أن يكتب عليكم الوتر» دلالة على أن الوتر غير واجب. (وأعلم) أن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان أستدل بهذا الحديث على ذلك، وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كميته، فإنهم يصلونها جماعة عشرين يتروحون بين كل ركعتين. فأما الجماعة فإن عمر أول من جمعهم على إمام معين، وقال: «إنها بدعة» كما أخرجه مسلم في صحيحه. وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة: «أنه ﷺ كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول: من

قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، قال: وتوفي رسول الله ﷺ والأمير على ذلك. وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر. زاد في رواية عند البيهقي: «قال عروة: فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة فطاف في رمضان في المسجد، وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر: واللّه لأظن لو جمعناهم على قارىء واحد فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في رمضان، فخرج عمر والناس يصلون بصلاته فقال عمر: نعم البدعة هذه» وساق البيهقي في السنن عدة روايات في هذا المعنى. وأعلم أن يتعين حمل قوله بدعة على جمعه لهم على معين، وإلزامهم بذلك لا أنه أراد أن الجماعة بدعة، فإنه ﷺ قد جمع بهم كما عرفت. إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة. وأما قوله: «نعم البدعة» فليس في البدعة ما يمدح، بل كل بدعة ضلالة. وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة، فليس فيه حديث مرفوع، إلا ما رواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر» قال في سبل الرشاد: أبو شيبة ضعفه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبة وقال ابن معين: ليس بثقة. وعده هذا الحديث من منكراته. وقال الأذري في المتوسط: وأما ما نقل أنه ﷺ صلى في الليلتين اللتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر. وقال الزركشي في الخادم: دعوى أنه ﷺ صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم تصح، بل الثابت في الصحيح والوتر: «ثم أنتظروه في القابلة فلم يخرج إليهم» رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما انتهى. وأخرج البيهقي رواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال: إنه ضعيف وساق روايات: «أن عمر أمر أبا وتميم الداري يقومان بالناس بعشرين ركعة». وفي رواية: «أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة» وفي رواية: «بثلاث وعشرين ركعة». وفي رواية: «أن علياً رضي الله عنه كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر بثلاث» قال: وفيه قوة. إذا عرفت هذا علمت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة، بل يأتي حديث عائشة المتفق عليه قريباً: «أنه ﷺ ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة» فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي أنفق عليه الأكثر بدعة. نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلة لا تنكر. وقد أئتم ابن عباس، رضي الله عنه، وغيره به ﷺ في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية سنة والمحافظة عليها هو الذي نقول إنه بدعة. وهذا عمر رضي الله عنه خرج أولاً والناس أوزاع متفرقون، منهم من يصلي منفرداً، ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا في عصره ﷺ، وخير الأمور ما كان على عهده، وأما

تسميتها بالتراويح فكان وجهه ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي أربع ركعات في الليل ثم يتروح فأطال حتى رحمته» الحديث. قال البيهقي: تفرد به المغيرة بن دياب وليس بالقوي، فإن ثبت فهو أصل في تروح الإمام في صلاة التراويح انتهى. وأما حديث: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ» أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي، وصححه الحاكم وقال: على شرط الشيخين. ومثله حديث «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» أخرجه الترمذي. وقال: حسن وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان وله طرق فيها مقال، إلا أنه يقوي بعضها بعضاً، فإنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة لطريقته ﷺ من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها، فإن الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين. ومعلوم من قواعد الشريعة أن ليس لخليفة راشدة أن يشرع طريقة غير ما كان عليها النبي ﷺ، ثم عمر رضي الله عنه نفسه الخليفة الراشد سمي ما رآه من تجميع صلاته ليالي رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة، فتأمل على أن الصحابة رضي الله عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل، فدل أنهم لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه وفعلوه حجة. وقد حقق البرماوي الكلام في شرح ألفيته في أصول الفقه مع أنه قال: إنما الحديث الأول يدل أنه إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة لا إذا انفرد واحد منهم. والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد، بل هو غيره كما حققناه في شرح نظم الكافل في بحث الإجماع.

٢٤/٣٩٦ - وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ حُذَافَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ». قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْوُتْرُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(١)، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٢٥/٣٩٧ - وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ نَحْوَهُ.

٣٩٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: استحباب الوتر (الحديث ١٤١٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل الوتر (الحديث ٤٥٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الوتر (الحديث ١١٦٨)، وأخرجه أحمد: ١٨٠/٢، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: البيعان بالخيار... (الحديث ١٦/٢).

— (وعن خارجة) بالخاء المعجمة فراء بعد الألف فجيم هو (ابن حذافة) بضم المهملة فذال بعدها معجمة ففاء بعد الألف، وهو قرشي عدوي كان يعدل بألف فارس. روي أن عمرو بن العاص أستمَد من عمر بثلاثة آلاف فارس فأمدّه بثلاثة وهم خارجة بن حذافة، والزبير بن العوام، والمقداد بن الأسود. ولي خارجة القضاء بمصر لعمرو بن العاص. وقيل: كان على شرطته وعداده في أهل مصر قتله الخارجي ظناً منه أنه عمرو بن العاص، حين تعاقدت الخوارج على قتل ثلاثة علي عليه السلام، ومعاوية، وعمرو بن العاص رضي الله عنهما، فتم أمر الله في أمير المؤمنين عليه السلام دون الآخرين، وإلى الغلط بخارجة أشار من قال شعراً.

فليتها إذ فدت عمراً بخارجة فدت علياً بمن شاءت من البشر

وكان قتل خارجة سنة أربعين (قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم قلنا: وما هي يا رسول الله؟ قال: الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الحاكم) قلت: قال الترمذي عقيب إخراجِه له: حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب، وقد وهم بعض المحدثين في هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه، فكان يحسن من المصنف التنبيه على ما قاله الترمذي هذا. وفي الحديث ما يفيد عدم وجوب الوتر لقوله: «أمدكم» فإن الإمداد هو الزيادة بما يقوي المزيد عليه، يقال: مد الجيش وأمدّه إذا زاده والحق به ما يقويه ويكثره، ومد الدواة وأمدّه زادها ما يصلحها، ومددت السراج والأرض إذا أصلحتهما بالزيت والسماد. (فائدة) في حكمه شرعية النوافل أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم الداري مرفوعاً: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته، فإن كان أتمها كتبت له تامة، وإن لم يكن أتمها قال الله تعالى لملائكته: انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتكملون بها فريضته؟ ثم الزكاة كذلك، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك» وأخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر مرفوعاً: «أول ما أفترض الله على أمتي الصلوات الخمس، وأول ما يرفع من أعمالهم الصلوات الخمس، وأول ما يسألون عنه الصلوات الخمس، فمن كان ضيع شيئاً منها يقول الله تبارك وتعالى: انظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صلوات تتمون بها ما نقص من الفريضة؟ وانظروا صيام عبدي شهر رمضان، فإن كان ضيع شيئاً منه فأنظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صيام تتمون بها ما نقص من الصيام، وأنظروا في زكاة عبدي، فإن كان ضيع شيئاً فأنظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صدقة تتمون بها ما نقص من الزكاة فيؤخذ ذلك على فرائض الله، وذلك برحمة

اللَّهُ وعدله، فإن وجد له فضل وضع في ميزانه. وقيل له: ادخل الجنة مسروراً، وإن لم يوجد له شيء من ذلك أمرت الزبانية فأخذت بيديه ورجليه ثم قذف في النار» وهو كالشرح والتفصيل لحديث تميم الداري (وروى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه) أي: نحو حديث خارجة فشرحه شرحه.

٢٦/٣٩٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوِتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ لَيْنٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٢٧/٣٩٩ - وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ.

— (وعن عبد الله بن بريدة) بضم الموحدة بعدها راء مهملة مفتوحة ثم مثناة تحتية ساكنة فดาล مهملة مفتوحة، هو ابن الحصيب بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة والمثناة التحتية والباء الموحدة الأسلمي. وعبد الله من ثقات التابعين سمع أباه وسمرة بن جندب وآخرين، وتولى قضاء مرو ومات بها (عن أبيه) بريدة بن الحصيب تقدم ذكره (قال: قال رسول الله ﷺ: (الوتر حق) أي: لازم فهو من أدلة الإيجاب (فمن لم يوتر فليس منا) (أخرجه أبو داود بسند لين) لأن فيه عبد الله بن عبيد الله العتكي، ضعفه البخاري والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث (وصححه الحاكم) وقال ابن معين: إنه موقوف (وله شاهد ضعيف عن أبي هريرة عند أحمد) رواه بلفظ: «من لم يوتر فليس منا» وفيه الخليل بن مرة منكر الحديث. وإسناده منقطع كما قاله أحمد، ومعنى ليس منا ليس على سنتنا وطريقتنا. والحديث محمول على تأكيد السنية للوتر جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على عدم الوجوب.

٣٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: فيمن لم يوتر (الحديث ١٤١٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الوتر، باب: الوتر (الحديث ٣٠٥/١).

٣٩٩ - أخرجه أحمد: ٣٥٧/٥.

٢٨/٤٠٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ^(١): يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَوْتِرَ؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩/٤٠١ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنْهَا: «كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكْعَاتٍ، وَيُوتِرُ بِسَجْدَةٍ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَتِلْكَ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ».

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها (يصلي أربعاً) يحتمل أنها متصلات، وهو الظاهر، ويحتمل أنها مفصلات وهو بعيد، إلا أنه يوافق حديث: «صلاة الليل مثني مثني» (فلا تسأل عن حسنهن وطولهن) نهت عن سؤال ذلك إما أنه لا يقدر المخاطب على مثله فلا حاجة في السؤال، أو لأنه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يستل عنه، أو لأنها لا تقدر تصف ذلك (ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً) قالت: فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر؟ كأنه كان ينام بعد الأربع، ثم يقوم فيصلي الثلاث، وكأنه كان قد تقرر عند عائشة أن النوم ناقض للوضوء، فسألته فأجابها بقوله: (قال يا عائشة: إن عيني تنامان ولا ينام قلبي) دل على أن الناقض نوم القلب، وهو حاصل مع كل من نام مستغرقاً، فيكون من الخصائص أن النوم لا ينقض وضوءه ﷺ. وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص، وأستدل بهذا الحديث وبحديث ابن عباس: «أنه ﷺ نام حتى نفخ ثم قام فصلى ولم يتوضأ» وفي البخاري: «إن الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم» (متفق عليه). اعلم أنه قد اختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاته ﷺ في الليل وعددها، فقد روي عنها سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر، ومنها هذه الرواية التي أفادها

٤٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره (الحديث ١١٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة النبي ﷺ في الوتر (الحديث ٧٣٨).

(١) في نسخة م: فقلت.

٤٠١ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: كيف صلاة النبي ﷺ... (الحديث ١١٤٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (الحديث ٧٤٠).

قوله. (وفي رواية لهما) أي الشيخين (عنها) أي: عن عائشة (كان يصلي من الليل عشر ركعات) وظاهره أنها موصولة لا تعود فيها (ويوتر بسجده) أي: ركعة (ويركع ركعتي الفجر) أي بعد طلوعه (فتلك) أي: الصلاة في الليل مع تغليب ركعتي الفجر، أو فتلك الصلاة جميعاً (ثلاث عشرة ركعة). وفي رواية: «أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس عشرة ركعة» ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب وليس كذلك، بل الروايات محمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط، وبيان الجواز وأن الكل جائز وهذا لا يناسبه قولها ولا في غيره، والأحسن أن يقال: إنها أخبرت عن الأغلب من فعله ﷺ فلا ينافيه ما خالفه، لأنه إخبار عن النادر.

٤٠٢/٣٠ - وَعَنْهَا (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا».

— (وعنها) أي: عائشة (قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة) لم تفصلها وتبين على كم كان يسلم كما ثبت ذلك في الحديث السابق، إنما بينت هذا في الوتر بقولها: (يوتر من ذلك) أي: العدد المذكور (بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها) كان هذا أحد أنواع إيتاره ﷺ، كما أن الإيتار بثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق.

٤٠٣/٣١ - وَعَنْهَا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتَهَى^(١) وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا.

— (وعنها) أي: عائشة (قالت: من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ) أي: من أوله وأوسطه وآخره (وأنتهى وتره إلى السحر. متفق عليهما) أي على الحديثين. وهذا الحديث بيان لوقت الوتر، وأنه الليل كله من بعد صلاة العشاء. وقد أفاد ذلك حديث خارجه حيث قال: «الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر» وقد ذكرنا أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار.

٤٠٢ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (الحديث ٧٣٨).

٤٠٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الوتر، باب: ساعات الوتر (الحديث ٩٩٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (الحديث ٧٤٥).

(١) في نسخة م: فأنتهى.

٣٢/٤٠٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فَلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: يا عبد الله لا تكن مثل فلان، كان يقوم من الليل فتترك قيام الليل. متفق عليه) قوله مثل فلان قال المصنف في فتح الباري: لم أقف على تسميته في شيء من الطرق، وكأن إيهام هذا القصد للسستر عليه. قال ابن العربي: هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب، إذ لو كان واجباً لم يكتف لتاركه بهذا القدر، بل كان يذمه أبلغ ذم. وفيه استجاب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط، ويستنبط منه كراهة قطع العبادة.

٣٣/٤٠٥ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْتَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرٌ يُحِبُّ الْوَتَرَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن علي - عليه السلام - قال: قال رسول الله ﷺ: أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر) في النهاية أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام، ولا التجزئة، واحد في أفعاله، لا شريك له ولا معين (يحب الوتر) يثيب عليه ويقبله من عامله (رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد بأهل القرآن المؤمنون، لأنهم الذين صدقوا القرآن، وخاصة من يتولى حفظه، ويقوم بتلاوته، ومراعاة حدوده وأحكامه. والتعليل بأنه تعالى وتر فيه - كما قال القاضي عياض -: أن كل ما ناسب الشيء أدنى مناسبة كان أحب إليه. وقد عرفت أن الأمر للندب للأدلة التي سلفت الدالة على عدم وجوب الوتر.

٤٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: ما يكره من ترك قيام الليل (الحديث ١١٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر (الحديث ١١٥٩).

٤٠٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: استحباب الوتر (الحديث ١٤١٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن الوتر ليس بحتم (الحديث ٤٥٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: ذم من ترك قيام الليل (الحديث ١٦٧٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الوتر (الحديث ١١٦٩)، وأخرجه أحمد: ٣/١٣، ٣٥، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوتر، باب: الترغيب في الوتر... (الحديث ١٠٧١).

٤٠٦/٣٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً متفق عليه) في فتح الباري، أنه اختلف السلف في موضعين: أحدهما: في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس. والثاني: من أوتر ثم أراد أن يتنفل من الليل هل يكتفي بوتره الأول ويتنفل ما شاء؟ أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل؟ ثم إذا فعل هذا هل يحتاج إلى وتر آخر أولاً؟ أما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة: «أنه ﷺ كان يصلي من الليل ركعتين بعد الوتر وهو جالس». وقد ذهب إليه بعض أهل العلم، وجعل الأمر في قوله: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» مختصاً بمن أوتر آخر الليل. وأجاب من لم يقل بذلك، بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر. وحمله النووي على أنه ﷺ فعل ذلك لبيان جواز النفل بعد الوتر، وجواز التنفل جالساً. وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد، ولا ينقض وتره الأول عملاً بالحديث.

٤٠٧/٣٥ - وَعَنْ طَلْحِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— وهو (وعن طلح بن علي، رضي الله عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا وتران في ليلة. رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) فدل على أنه لا يوتر، بل يصلي شفعاً ما شاء وهذا نظر إلى ظاهرة فعله، وإلا فإنه لما شفع وتره الأول لم يبق إلا وتر واحد هو ما يفعله آخراً. وقد روي عن ابن عمر أنه قال لما سئل عن ذلك: «إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم، فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر».

٤٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الوتر، باب: ليجعل آخر صلاته وتراً (الحديث ٩٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل (الحديث ٧٥١).

(١) في نسخة م: عن النبي ﷺ.

٤٠٧ - أخرجه أحمد: ٢٣/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في نقض الوتر (الحديث ١٤٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء لا وتران في ليلة (الحديث ٤٧٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: نهى النبي ﷺ عن الوترين في ليلة (الحديث ١٦٧٨)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الوتر (الحديث ٢٤٤٩).

٤٠٨/٣٦ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوترُ بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(١)، وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(٢) وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ. وَزَادَ «وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ».

— (وعن أبي بن كعب، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يوتر) أي: يقرأ في صلاة الوتر ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ أي: في الأولى بعد قراءة الفاتحة ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ أي: في الثانية بعدها ﴿قل هو الله أحد﴾ أي: في الثالثة بعدها (رواه أحمد وأبو داود والنسائي وزاد) أي: النسائي (ولا يسلم إلا في آخرهن) الحديث دليل على الإيتار بثلاث. وقد عارضه حديث لا توتروا بثلاث، وهو عن أبي هريرة صححه الحاكم. وقد صحح الحاكم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث. وقد قدمنا وجه الجمع، ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه كما عرفت فلا يتعين فيه. فذهبت الحنفية والهادوية إلى تعيين الإيتار بالثلاث تصلى موصولة، قالوا: لأن الصحابة أجمعوا على الإيتار بثلاث موصولة جائز، وأختلفوا فيما عداها فالأخذ به أخذ بالإجماع. ورد عليهم بعدم صحة الإجماع كما عرفت.

٤٠٩/٣٧ - وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ: «كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ، وَفِي الْأَخِيرَةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ».

— (ولأبي داود والترمذي نحوه) أي نحو حديث أبي (عن عائشة وفيه كل سورة) من سبح والكافرون (في ركعة) من الأولى والثانية كما بيناه (وفي الأخيرة ﴿قل هو الله أحد﴾ والمعوذتين) في حديث عائشة لين، لأن فيه خصيفاً الجزري. ورواه ابن حبان والدارقطني من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة. قال العقيلي: إسناده صالح. وقال ابن الجوزي: أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين. وروى ابن السكن له شاهداً من حديث عبد الله بن سرجس بإسناد غريب.

٤٠٨ - أخرجه أحمد: ١٢٣/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يقرأ في الوتر (الحديث ١٤٢٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي بن كعب في الوتر (الحديث ١٧٠٠).

(١) سورة: الأعلى، الآية: ١.

(٢) سورة: الكافرون، الآية: ١.

(٣) سورة: الإخلاص، الآية: ١.

٤٠٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر (الحديث ٤٦٨).

٣٨/٤١٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩/٤١١ - وَلَابِنْ حَبَّانَ: «مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وَتِرَ لَهُ».

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: أوتروا قبل أن تصبحوا. رواه مسلم) هو دليل على أن الوتر قبل الصبح (ولابن حبان) أي: من حديث أبي سعيد (من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له) وهو دليل على أنه لا يشرع الوتر بعد خروج الوقت. وأما أنه لا يصح قضاؤه فلا إذ المراد من تركه معتمداً، فإنه قد فاتته السنة العظمى، حتى أنه لا يمكنه تداركه. وقد حكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري. وأما وقته الاضطراري فيبقى إلى قيام صلاة الصبح. وأما من نام عن وتره ونسيه فقد بين حكمه الحديث.

٤٠/٤١٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوَتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ.

— وهو قوله (وعنه) أي عن أبي سعيد (قال: قال رسول الله ﷺ: من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكر) لف ونشر مرتب حيث كان نائماً، أو ذكر إذا كان ناسياً (رواه الخمسة إلا النسائي) فدل على أن من نام عن وتره أو نسيه فحكمه حكم من نام عن الفريضة، أو نسيها أنه يأتي بها عند الاستيقاظ أو الذكر، أو القياس أنه أداء كما عرفت فيمن نام عن الفريضة أو نسيها.

٤١٠ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل (الحديث ٧٥٤).

٤١١ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الوتر، باب: فيمن أدركه الصبح فلم يوتر (الحديث ٦٧٤).

٤١٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في الدعاء بعد الوتر (الحديث ١٤٣١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينساه (الحديث ٤٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: من نام من وتر أو نسيه (الحديث ١١٨٨)، وأخرجه أحمد: ٣١/٣.

٤١٣/٤١ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَتَّقِيَ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلُهُ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخِرُهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه،) هو ابن عبد الله (قال: قال رسول الله ﷺ: من خاف أن لا يقوم من الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل، فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل رواه مسلم) فيه دلالة على أن تأخير الوتر أفضل، ولكن إن خاف أن لا يقوم قدمه لثلاث يفوته فعلاً. وقد ذهب جماعة من السلف إلى هذا وإلى هذا، وفعل كل بالحالين. ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة تشهدا ملائكة الليل وملائكة النهار.

٤١٤/٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ^(١) كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: إذا طلع الفجر فقد ذهب وقت كل صلاة الليل) أي: النوافل المشروعة فيه (والوتر) عطف خاص على عام، فإنه من صلاة الليل عطفه عليه لبيان شرفه (فأوتروا قبل طلوع الفجر) فتخصيص الأمر بالإيتار لزيادة العناية بشأنه، وبيان أنه أهم صلاة الليل، فإنه يذهب وقته بذهاب الليل. وتقدم في حديث أبي سعيد أن النائم والناسي يأتيان بالوتر عند اليقظة إذا أصبح والناسي عند التذكر، فهو مخصصة لهذا، فبين أن المراد بذهاب وقت الوتر بذهاب الليل على من ترك الوتر لغير العذرين. وفي ترك ذلك للنوم ما رواه الترمذي عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ إذا لم يصل من الليل منعه من ذلك النوم أو غلبته عيناه صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة» وقال: حسن صحيح، وكأنه تدارك لما فات (رواه الترمذي) قلت: وقال عقيبة: سليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ.

٤١٣ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله (الحديث ٧٥٥).

٤١٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر (الحديث ٤٦٩).

(١) زيادة في الأصل.

٤٣/٤١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله. رواه مسلم) هذا يدل على شرعية صلاة الضحى وأن أقلها أربع. وقيل: ركعتان. وهذا في الصحيحين من رواية أبي هريرة: «وركعتي الضحى». وقال ابن دقيق العيد: لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله، قال: وفي هذا دليل على استحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان، وعدم مواظبة النبي ﷺ على فعلها لا ينافي استحبابها، لأنه حاصل بدلالة القول، وليس من شرط الحكم أن تتظاهر عليه أدلة القول والفعل، لكن ما واطب النبي ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه انتهى. وأما حكمها فقد جمع ابن القيم الأقوال فبلغت ستة أقوال: الأول: أنها سنة مستحبة. الثاني: لا تشرع إلا لسبب. الثالث: لا تسحب أصلاً. الرابع: يستحب فعلها تارة وتركها تارة فلا يواظب عليها. الخامس: تستحب المواظبة عليها في البيوت. السادس: أنها بدعة. وقد ذكر هنالك مستند كل قول. هذا وأرجح الأقوال أنها سنة مستحبة، كما قرره ابن دقيق العيد نعم. وقد عارض حديث عائشة هذا حديثها الذي أفاده قوله.

٤٤/٤١٦ - وَلَهُ عَنْهَا: «أَنَّهُ سُئِلَتْ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ.

٤٥/٤١٧ - وَلَهُ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَطُّ سُبْحَةَ الضُّحَى^(١)، وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا».

— (وله أي لمسلم (عنها) أي: عن عائشة: (أنها سئلت هل كان النبي ﷺ يصلي الضحى؟ قالت: لا، إلا أن يجيء من مغيبه) فإن الأول: دل على أنه كان يصليها دائماً، لما تدل عليه كلمة كان، فإنها تدل على التكرار. والثانية، دلت على أنه كان لا يصليها إلا في حال مجيئه من مغيبه. وقد جمع بينهما، بأن كلمة كان يفعل كذا لا تدل على الدوام دائماً بل

٤١٥ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى وإن أقلها ركعتان (الحديث ٧١٩).

٤١٦ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى (الحديث ٧١٧).

٤١٧ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى (الحديث ٧١٨).

(١) في نسخة م: يصلي سبحة الضحى قط. بتقديم وتأخير وهو الصحيح كما رواه مسلم.

غالباً، وإذا قامت قرينة على خلافه صرفتها عنه كما هنا، فإن اللفظ الثاني: صرفها عن الدوام، وأنها أرادت بقولها: «لا إلا أن يجيء من مغيبة» نفى رأيتها صلاة الضحى، وأنها لم تره يفعلها إلا في ذلك الوقت. واللفظ الأول إخبار عما بلغها في أنه ما كان يترك صلاة الضحى، إلا أنه يضعف هذا قوله (وله) أي: لمسلم وهو أيضاً في البخاري بلفظه فلو قال: ولهما كان أولى (عنها) أي عائشة: (ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي قط سبحة الضحى) بضم السين وسكون الباء، أي: نافلته (وإني لأسبحها) فنفت رؤيتها لفعله ﷺ لها، وأخبرت أنها كانت تفعلها كأنه أستاذ إلى ما بلغها من الحث عليها ومن فعله ﷺ لها فألفاظها لا تعارض حينئذ. وقال البيهقي: المراد بقولها ما رأيت سبوحها، أي: داوم عليها. وقال ابن عبد البر: ويرجح ما اتفق عليه الشيخان، وهو رواية إثباتها دون ما انفرد به مسلم وهي رواية نفيها، قال: وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذي أثبتته غيرها هذا معنى كلامه. قلت: ومما أتفق عليه في إثباتها حديث أبي هريرة في الصحيحين: «أنه أوصاه ﷺ بأن لا يترك ركعتي الضحى» وفي الترغيب في فعلها أحاديث كثيرة، وفي عددها كذلك، مبسطة في كتب الحديث.

٤٦/٤١٨ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفَصَالُ». رَوَاهُ [مُسْلِمٌ] ^(١).

— (وعن زيد بن أرقم، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الأوابين) الأبواب الرجوع إلى الله تعالى بترك الذنوب وفعل الخيرات (حين ترمض الفصال) بفتح الميم من رمضت بكسرها، أي: تحترق من الرضاء، وهو شدة حرارة الأرض من وقوع الشمس على الرمل وغيره، وذلك يكون عند ارتفاع الشمس وتأثيرها الحر. والفصال جمع فصيل، وهو ولد الناقة سمي بذلك لفصله عن أمه [رواه مسلم] ^(١) ولم يذكر لها عدداً. وقد أخرجه البزار من حديث ثوبان: «أن رسول الله ﷺ كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار، فقالت عائشة: يا رسول الله إنك تستحب الصلاة هذه الساعة، قال: تفتح فيها أبواب السماء، وينظر تبارك وتعالى فيها بالرحمة إلى خلقه، وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى» وفيه راو متروك. ووردت أحاديث كثيرة أنها أربع ركعات.

٤١٨ - هذا الحديث انفرد مسلم بإخراجه في صحيحه ولم يخرج الترمذي ألبتة في سننه فقد أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الأوابين حين ترمض الفصال (الحديث ٧٤٨).

(١) في الأصل: رواه الترمذي، وهو خطأ والصحيح أنه: رواه مسلم، انظر التخریج.

٤١٩/٤٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَرْغَبَهُ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة رواه الترمذي واستغربه) قال المصنف: وإسناده ضعيف. وأخرج البزار عن ابن عمر قال: «قلت لأبي ذر: يا عماه أوصني، قال: سألتني عما سألت عنه رسول الله ﷺ، فقال: إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين، وإن صليت أربعاً كتبت من العابدين، وإن صليت ستاً لم يلحقك ذنب، وإن صليت ثمانياً كتبت من القانتين، وإن صليت اثنتي عشرة بنى لك بيت في الجنة» وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: يخطيء ويدلس. وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال.

٤٢٠/٤٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي، فَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ». رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: دخل رسول الله ﷺ بيتي فصلى الضحى ثمانين ركعات. رواه ابن حبان في صحيحه) قد تقدم رواية مسلم عنها: «أنها ما رآته ﷺ يصلي سبحة الضحى» وهذا الحديث أثبت فيه صلاته في بيتها. وجمع بينهما بأنها نفت الرؤية، وصلاته في بيتها يجوز أنها لم تره، ولكنه ثبت لها برواية. وأختار القاضي عياض هذا الوجه ولا بعد في ذلك، وإن كان في بيتها لجواز غفلتها في الوقت فلا منافاة، والجمع مهما أمكن هو الواجب. «فائدة» من فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبح على مفاصل الإنسان في كل يوم، وهي ثلثمائة وستون مفصلاً، لما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر الذي قال فيه: «وتجزئ من ذلك ركعتا الضحى».

٤١٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الضحى (الحديث ٤٧٣).

٤٢٠ - أخرجه ابن حبان في كتاب: المواقيت، باب: صلاة الضحى (الحديث ٦٣٠).

١٠ - باب: صلاة الجماعة والإمامة

١/٤٢١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢/٤٢٢ - وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

٣/٤٢٣ - وَكَذَا لِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: «دَرَجَةً».

— (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بالفاء والذال المعجمة الفرد (سبع وعشرين درجة متفق عليه) ولهما) أي: الشيخين: (عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزءاً) عوضاً عن قوله سبع وعشرين درجة (وكذا) أي: ولفظ بخمس وعشرين (للبخاري عن أبي سعيد وقال درجة) عوضاً عن جزء ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم أنس وعائشة وضبيب ومعاذ وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت. قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمساً وعشرين إلا ابن عمر فقال: سبعة وعشرين، وله رواية فيها خمساً وعشرين ولا منافاة، فإن مفهوم العدد غير مراد، فرواية الخمس والعشرين داخلية تحت رواية السبع والعشرين، أو أنه أخير ﷺ بالأقل عدداً أولاً ثم أخبر بالأكثر، وأنه زيادة تفضل الله بها. وقد زعم قوم أن السبع محمولة على من صلى في المسجد والخمس لمن صلى في غيره. وقيل: السبع لبعيد المسجد والخمس لقريبه، ومنهم من أبدى مناسبات وتعليقات أستوفاه المصنف في فتح الباري، وهي أقوال تخمينية ليس عليها نص، والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا، لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر. وقد ورد تفسيرهما بالصلاة، وأن صلاة الجماعة بسبع وعشرين صلاة فرادى، والحديث حث على الجماعة. وفيه دليل على عدم وجوبها، وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بقوله:

٤٢٤/٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطْبٍ فَيُحْتَطَبَ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالَفُ إِلَى رِجَالٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحَرِّقُ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا أَوْ [مِرْمَاتَيْنِ] ^(١) حَسْتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده» أي: في ملكه وتحت تصرفه (لقد هممت) جواب القسم والأقسام منه ﷺ لبيان عظم شأن ما يذكره زجراً عن ترك الجماعة (أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف) في الصحاح خالف إلى فلان أي أتاه إذا غاب عنه (إلى رجال لا يشهدون الصلاة) أي: لا يحضرون الجماعة (فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً) بفتح المهملة وسكون الراء ثم قاف، هو العظم إذا كان عليه لحم (سميناً أو مرماتين) تشية مرمة بكسر الميم فراء ساكنة، وقد تفتح الميم وهي ما بين ظلفي الشاة من اللحم (حستين) بمهملتين من الحسن (الشهد العشاء) أي: صلاته في جماعة (متفق عليه) أي: بين الشيخين (واللفظ للبخاري). والحديث دليل على وجوب الجماعة عيناً لا كفاية، إذ قد قام بها غيرهم فلا يستحقون العقوبة، ولا عقوبة إلا على ترك واجب أو فعل محرم. وإلى أنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ومن أهل البيت أبو العباس، وقالت به الظاهرية. وقال داود: إنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها ولم يسلم له هذا، لأن الشرطية لا بد لها من دليل، ولذا قال أحمد وغيره: إنها واجبة غير شرط. وذهب أبو العباس تحصيلاً لمذهب الهادي أنها فرض كفاية، وإليه ذهب الجمهور من متقدمي الشافعية وكثير من الحنفية والمالكية. وذهب زيد بن علي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وصاحبه والناصر إلى أنها سنة مؤكدة، أستدل القائل بالوجوب بحديث

٤٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: وجوب صلاة الجماعة (الحديث ٦٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: فضل صلاة الجماعة (الحديث ٦٥١).

(١) في الأصل: مرماتين وهو تصحيف، والتصويب من نسخة م وصحيح البخاري والمرماتين تشية مرمة، وهي: ما بين ظلفي الشاة من اللحم.

الباب. لأن العقوبة البالغة لا تكون إلا على ترك الفرائض وبغيره من الأحاديث كحديث ابن أم مكتوم أنه قال: «يا رسول الله قد علمت ما بي وليس لي قائد، وإن بيني وبين المسجد شجراً ونخلًا ولا أقدر على قائد كل ساعة، قال ﷺ: أسمع الإقامة قال: نعم، قال: فأحضرها» أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم وابن حبان بلفظ: «أسمع الأذان قال: نعم قال: فأتها ولو حبواً» والأحاديث في معناه كثيرة، ويأتي حديث ابن أم مكتوم وحديث ابن عباس. وقد أطلق البخاري الوجوب عليها وبوبه بقوله وجوب صلاة الجماعة وقالوا: هي فرض عين، إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد أسقط وجوبها فعل النبي ﷺ ومن معه لها. وأما التحريق في العقوبات بالنار، فإنه وإن كان قد ثبت النهي عنه عاماً فهذا خاص، وأدلة القائل بأنها فرض كفاية أدلة من قال إنها فرض عين، بناء على قيام الصارف للأدلة على فرض العين إلى فرض الكفاية، وقد أطال القائلون بالسنية الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشفي، وأقربها أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يفعله ﷺ، وأستدل القائل بالسنية بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ» فقد أشتركا في الفضيلة، ولو كانت الفرادى غير مجزئة لما كانت لها فضيلة أصلاً. وحديث: «إذا صليتما في رحالكما» فأثبت لهما الصلاة في رحالهما، ولم يبين أنها إذا كانت جماعة وسيأتي.

٥/٤٢٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: أثقل الصلاة على المنافقين) فيه أن الصلاة كلها عليهم ثقيلة، فإنهم الذين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى، ولكن الأثقل عليهم (صلاة العشاء)، لأنها في وقت الراحة والسكون (وصلاة الفجر)، لأنها في وقت النوم وليس لهم داع ديني ولا تصديق بأجرهما حتى يبعثهم على إتيانها ويخف عليهم الإتيان بهما، ولأنهما في ظلمة الليل، وداعي الرياء الذي لأجله يصلون منتف لعدم مشاهدة من يراءونه من الناس إلا القليل، فانتفى الباعث الديني منهما، كما أنتفى في غيرهما، ثم

٤٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: فضل العشاء في الجماعة (الحديث ٦٥٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة (الحديث ٢٥٢).

أنتفى الباعث الدنيوي الذي في غيرهما، ولذا قال ﷺ: ناظراً إلى أنتفاء الباعث الديني عندهم (ولو يعلمون ما فيهما) في فعلهما من الأجر (لأتوهما) إلى المسجد (ولو حبواً) أي: ولو مشوا حبواً، أي: كحبو الصبي على يديه وركبتيه. وقيل: هو الزحف على الركب. وقيل: على الاست، وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني: «ولو حبواً على يديه ورجليه»، وفي رواية جابر عنده أيضاً بلفظ: «ولو حبواً أو زحفاً» فيه حث بليغ على الإتيان إليهما، وأن المؤمن إذا علم ما فيهما أتى إليهما على أي حال، فإنه ما حال بين المنافق وبين هذا الإتيان إلا عدم تصديقه بما فيهما (متفق عليه).

٦/٤٢٦ - وَعَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنه) أي عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال: أتى النبي ﷺ رجل أعمى) قد وردت بتفسيره الرواية الأخرى وأنه ابن أم مكتوم (قال: يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فرخص له) أي: في عدم إتيان المسجد (فلما ولي دعاه فقال: هل تسمع النداء) وفي رواية الإقامة (بالصلاة قال: نعم قال: فأجب رواه مسلم) كان الترخيص أولاً مطلقاً عن التقييد بسماعه النداء فرخص له، ثم سأله هل تسمع النداء؟ قال: نعم فأمره بالإجابة، ومفهومه أنه إذا لم يسمع النداء كان ذلك عذراً له، وإذا سمعه لم يكن له عذر عن الحضور. والحديث من أدلة الإيجاب للجماعة عينا، لكن ينبغي أن يقيد الرجوب عينا على سماع النداء لتقيد حديث الأعمى وحديث ابن عباس له، وما أطلق من الأحاديث يحمل على المقيد. وإذا عرفت هذا فأعلم أن الدعوى وجوب الجماعة عينا أو كفاية، والدليل هو حديث الهم بالتحريق وحديث الأعمى، وهما إنما دلا على وجوب حضور جماعته ﷺ في مسجده لسامع النداء، وهو أخص من وجوب الجماعة، ولو كانت الجماعة واجبة مطلقاً لبين ﷺ ذلك للأعمى، ولقال له: أنظر من يصلي معك، ولقال في المتخلفين، إنهم لا يحضرون جماعته ﷺ، ولا يجمعون في منازلهم، والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت

الحاجة، فالأحاديث إنما دلت على وجوب حضور جماعته ﷺ عينا على سماع النداء لا على وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا. وفيه أنه لا يرخص لسامع النداء عن الحضور وإن كان له عذر، فإن هذا ذكر العذر، وأنه لا يجد قائدا فلم يعذره إذن، ويحتمل أن الترخيص له ثابت للعذر، ولكنه أمره بالإجابة ندبا لا وجوبا ليحرز الأجر في ذلك، والمشقة تغتفر بما يجده في قلبه من الروح في الحضور، ويدل لكون الأمر للندب أي مع العذر قوله.

٢٧/٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، لَكِنْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ وَقَفَهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر رواه ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم وإسناده على شرط مسلم لكن رجح بعضهم وقفه). الحديث أخرج من طريق شعبة موقوفاً ومرفوعاً، والموقوف فيه زيادة إلا من عذر، فإن الحاكم وقفه عند أكثر أصحاب شعبة. وأخرج الطبراني في الكبير من حديث أبي موسى عنه ﷺ: «من سمع النداء فلم يجب من غير ضرر ولا عذر فلا صلاة له». قال الهيثمي: فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة. وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود بزيادة «قالوا: وما العذر؟ قال: خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة التي صلى» بإسناد ضعيف. والحديث دليل على تأكيد الجماعة، وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين، ومن يقول إنها سنة يؤول قوله: «فلا صلاة له» أي: كاملة، وأنه نزل نفي الكمال منزلة الذات مبالغة. والأعذار في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود، ومنها المطر والريح الباردة، ومن أكل كراثاً أو نحوه من ذوات الريح الكريهة، فليس له أن يقرب المسجد. قيل: ويحتمل أن يكون النهي عنها لما يلزم من أكلها من تفويت الفريضة، فيكون أكلها آثماً لما تسبب له من ترك الفريضة، ولكن لعل من يقول إنها فرض عين يقول تسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصلها جماعة.

٢٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: المساجد والجماعات، باب: التغليب في التخلف عن الجماعة (الحديث ٧٩٣)، وأخرجه الدارقطني: ١/٤٢٠، وأخرجه ابن حبان (الحديث ٢٠٦٤)، وأخرجه الحاكم: ١/٢٤٥.

٤٢٨/٨ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِئَ بِهِمَا تَرَعَدُ فَرَائِصُهُمَا، فَقَالَ لَهُمَا: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟». قَالَا: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَذْرَكْتُمَا الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ، فَإِنَّهُ لَكُمْ نَافِلَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَاللَّفْظُ لَهُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(١).

— (وعن يزيد بن الأسود، رضي الله عنه)، هو أبو جابر يزيد بن الأسود السوائي بضم المهملة وتخفيف الواو والمد، ويقال الخزاعي، ويقال العامري. روى عنه ابنه جابر، وعداده في أهل الطائف، وحديثه في الكوفيين (أنه صلى مع رسول الله ﷺ الصبح، فلما صلى رسول الله ﷺ) أي: فرغ من صلاته (إذا هو برجلين لم يصليا) أي: معه (فدعا بهما فجيء بهما ترعد) بضم المهملة (فرائصهما) جمع فريضة وهي اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها، أي: ترجف من الخوف قاله في النهاية. (فقال لهما: ما منعكما أن تصليا معنا؟) قالا: قد صلينا في رحالنا (جمع رحل بفتح الراء وسكون المهملة، هو المنزل ويطلق على غيره، ولكن المراد هنا به المنزل (قال: فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما، ثم أذركتما الإمام ولم يصل فصليا معه فإنها) أي: الصلاة مع الإمام بعد صلاتهما الفريضة (لكما نافلة). والفريضة هي الأولى: سواء صليت جماعة أو فرادى لإطلاق الخبر (رواه أحمد واللفظ له والثلاثة وصححه ابن حبان والترمذي) زاد المصنف في التلخيص: والحاكم والدارقطني وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه. وقال الشافعي في القديم: إسناده مجهول. قال البيهقي: لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه، ولا لابنه جابر غير يعلى. قلت: يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره انتهى. وهذا الحديث وقع في مسجد الخيف في حجة الوداع، فدل على مشروعية الصلاة مع الإمام إذا وجده يصلي أو سيصلي بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادى، والأولى هي الفريضة والأخرى نافلة كما صرح به الحديث، وظاهره أنه لا يحتاج إلى رفض

٤٢٨ - أخرجه أحمد: ٤/١٦٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم (الحديث ٥٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة (الحديث ٢١٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الإمامة، باب: إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده (الحديث ٨٥٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: فصل في الأوقات المنهي عنها (الحديث ١٥٦٥).

(١) في نسخة م: صححه الترمذي وابن حبان. بتقديم وتأخير.

الأولى . وذهب إلى هذا زيد بن علي والمؤيد وجماعة من آل وهو قول الشافعي . وذهب الهادي ومالك وهو قول الشافعي إلى أن الثانية هي الفريضة ، لما أخرجه أبو داود من حديث يزيد بن عامر «أنه ﷺ قال : إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم إن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة» . وأجيب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووي وغيره . وقال البيهقي : هو مخالف لحديث يزيد بن الأسود وهو أصح رواه الدارقطني بلفظ : «وليجعل التي صلى في بيته نافلة» . قال الدارقطني : هذه رواية ضعيفة شاذة . وعلى هذا القول لا بد من الرقص للأولى بعد دخوله في الثانية . وقيل : بشرط فراغه من الثانية صحيحة ، وللشافعي قول ثالث أن الله تعالى يحتسب بأيهما شاء لقول ابن عمر لمن سأل عن ذلك : «أو ذلك إليك؟ إنما ذلك إلى الله تعالى يحتسب بأيهما شاء» : «أخرجه مالك في الموطأ» . وقد عورض حديث الباب بما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عن ابن عمر يرفعه : «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» . ويجاب عنه بأن المنهي عنه أن يصلي كذلك على أنهما فريضة لا على أن إحداها نافلة ، أو المراد لا يصليهما مرتين منفرداً ، ثم ظاهر حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها وإليه ذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يعاد إلا الظهر والعشاء . أما الصبح والعصر فلا للنهي عن الصلاة بعدهما . وأما المغرب فلا لأنها وتر النهار ، فلو أعادها صارت شفعاً . وقال مالك : إذا كان صلاها في جماعة لم يعدها وإن كان صلاها منفرداً أعادها . والحديث ظاهر في خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك ، بل في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك كان في صلاة الصبح فيكون أظهر في رد ما قاله أبو حنيفة ، ويخص به عموم النهي عن الصلاة في الوقتين .

متابعة الإمام

٩/٤٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَأَرْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

٤٢٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: اتمام المأموم بالإمام (الحديث ٤١٤)، وأخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إقامة الصف من تمام الصلاة (الحديث ٧٢٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: اتمام المأموم بالإمام (الحديث ٤١٤).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر) أي: للإحرام، أو مطلقاً فيشمل تكبير النفل (فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر) زاده تأكيداً لما أفاده مفهوم الشرط كما في سائر الجمل الآتية (وإذا ركع فأركعوا ولا تركعوا حتى يركع) أي: حتى يأخذ في الركوع لا حتى يفرغ منه كما يتبادر من اللفظ (وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد) أخذ في السجود (فأسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد، وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإذا صلى قاعداً) لعذر (فصلوا قعوداً أجمعين) هكذا بالنصب على الحال وهي رواية في البخاري، وأكثر الروايات على أجمعين بالرفع تأكيداً للضمير الجمع (رواه أبو داود وهذا لفظه وأصله في الصحيحين) إنما يفيد جعل الإمام مقصوراً على الاتصاف بكونه مؤتماً به لا يتجاوز المؤتم إلى مخالفته. والالتزام الاقتداء والاتباع، والحديث دل على أن شرعية الإمامة ليقنطي بالإمام، ومن شأن التابع والمأموم أن لا يتقدم متبوعه، ولا يساويه، ولا يتقدم عليه في موقفه، بل يراقب أحواله، ويأتي على أثرها بنحو فعله، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال. وقد فصل الحديث ذلك بقوله: «فإذا كبر» إلى آخره ويقاس ما لم يذكر من أحواله كالتسليم على ما ذكر، فمن خالفه في شيء مما ذكر فقد أثم ولا تفسد صلاته بذلك، إلا أنه إن خالف في تكبيرة الإحرام بتقديمها على تكبيرة الإمام، فإنها لا تنعقد معه صلاته، لأنه لم يجعله إماماً، إذ الدخول بها بعده وهي عنوان الاقتداء به وأتخاذها إماماً. وأستدل على عدم فساد الصلاة بمخالفته لإمامه، بأنه ﷺ توعده من سابق الإمام في ركوعه أو سجوده، بأن الله يجعل رأسه رأس حمار، ولم يأمره بإعادة صلاته، ولا قال فإنه لا صلاة له. ثم الحديث لم يشترط المساواة في النية، فدل أنها إذا اختلفت نية الإمام والمأموم كأن ينوي أحدهما فرضاً والآخر نفلاً، أو ينوي هذا عصراً والآخر ظهراً أنها تصح الصلاة جماعة، وإليه ذهب الشافعية، ويأتي الكلام على ذلك في حديث جابر في صلاة معاذ. وقوله: «وإذا قال سمع الله لمن حمده» يدل أنه الذي يقوله الإمام، ويقول المأموم: اللهم ربنا لك الحمد وقد ورد بزيادة الواو وورد بحذف اللهم والكل جائز، والأرجح العمل بزيادة اللهم وزيادة الواو، لأنهما يفيدان معنى زائداً. وقد أحتج بالحديث من يقول إنه لا يجمع الإمام والمؤتم بين التسميع والتحميد، وهم الهادوية والحنفية قالوا: ويشرع للإمام والمنفرد التسميع وقد قدمنا هذا. وقال أبو يوسف ومحمد: يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويقول المؤتم: سمع الله لمن حمده لحديث أبي هريرة: «أنه ﷺ كان يفعل ذلك» وظاهره منفرداً وإماماً، فإن صلاته ﷺ مؤتماً نادرة، ويقال عليه فأين الدليل على أنه يشمل المؤتم؟ فإن الذي في حديث أبي هريرة هذا أنه يحمد، وذهب الإمام يحيى والثوري والأوزاعي إلى أنه

يجمع بينهما الإمام والمنفرد، ويحمد المؤتم لمفهوم حديث الباب، إذ يفهم من قوله: «فقولوا اللهم» إلخ أنه لا يقول المؤتم إلا ذلك. وذهب الشافعي إلى أنه يجمع بينهما المصلي مطلقاً، مستدلاً بما أخرجه مسلم من حديث ابن أبي أوفى: «أنه ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد» الحديث، قال: والظاهر عموم أحوال صلاته جماعة ومنفرداً، وقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» ولا حجة في سائر الروايات على الاختصار، إذ عدم الذكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية، فقلوه: «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده» لا يدل على نفي قوله: «ربنا ولك الحمد» وقوله: «قولوا ربنا لك الحمد» لا يدل على نفي قول المؤتم: سمع الله لمن حمده، وحديث ابن أبي أوفى في حكايته لفعله ﷺ زيادة، وهي مقبولة لأن القول غير معارض لها. وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم ينفرد به الشافعي، ويكون قوله: «سمع الله لمن حمده» عند رفع رأسه وقوله: «ربنا لك الحمد» عند أنتصابه وقوله: «فصلوا قعوداً أجمعين» دليل على أنه يجب متابعة الإمام في القعود لعذر، وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام. وقد ورد تعليله بأنه فعل فارس والروم. أي: القيام مع قعود الإمام، فإنه ﷺ قال: «إن كدتم أنفأ لتفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا». وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما. وذهبت الهادوية ومالك وغيرهم إلى أنها لا تصح صلاة القائم خلف القاعد لا قائماً ولا قاعداً لقوله ﷺ: «لا تختلفوا على إمامكم ولا تتابعوه في القعود» كذا في شرح القاضي ولم يسنده إلى كتاب، ولا وجدت قوله ولا تتابعوه في القعود في حديث فينظر. وذهب الشافعي إلى أنها تصح صلاة القائم خلف القاعد ولا يتابعه في القعود قالوا: لصلاة أصحاب رسول الله ﷺ في مرض موته قياماً حين خرج وأبو بكر قد أفتتح الصلاة، فبعد عن يسارة فكان ذلك ناسخاً لأمره ﷺ لهم بالجلوس في حديث أبي هريرة، فإن ذلك كان في صلاته حين جحش وأنفكت قدمه، فكان هذا آخر الأمرين، فتعين العمل به كذا قرره الشافعي. وأجيب بأن الأحاديث التي أمرهم فيها بالجلوس لم يختلف في صحتها ولا في سياقها. وأما صلاته ﷺ في مرض موته، فقد اختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً، والاستدلال بصلاته في مرض موته لا يتم إلا على أنه كان إماماً. ومنها أنه يحتمل أن الأمر بالجلوس للنذب وتقرير القيام قرينة على ذلك، فيكون هذا جمعاً بين الروایتين خارجاً عن المذهبين جميعاً، لأنه يقتضي التخيير للمؤتم بين القيام والقعود. ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته ﷺ أنهم أموا قعوداً ومن خلفهم قعود أيضاً منهم أسيد بن حضير وجابر وأفتى به أبو هريرة. قال ابن المنذر: ولا يحفظ عن أحد من الصحابة

خلاف ذلك: وأما حديث: «لا يؤمن أحدكم بعدي قاعداً قوماً قياماً»، فإنه حديث ضعيف أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي ﷺ، وجابر ضعيف جداً وهو مع ذلك مرسل. قال الشافعي: قد علم من احتج به أنه لا حجة فيه، لأنه مرسل ومن رواه رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني: جابراً الجعفي. وذهب أحمد بن حنبل في الجمع بين الحديثين إلى أنه ابتداء الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه، فإنهم يصلون خلفه قعوداً. وإذا ابتداء الإمام الصلاة قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً، سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا، كما في الأحاديث التي في مرض موته ﷺ لم يأمرهم بالقعود، لأن ابتداء إمامهم صلاته قائماً، ثم أمهم ﷺ في بقية الصلاة قاعداً، بخلاف صلاته ﷺ بهم في مرضه الأول، فإنه ابتداء صلاته قاعداً فأمرهم بالقعود وهو جمع حسن.

٤٣٠/١٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً. فَقَالَ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّمُوا بِي، وَلِيَأْتُمْ بِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً فقال: تقدموا فاتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم رواه مسلم) كأنهم تأخروا عن القرب والدنو منه ﷺ. وقوله: «اتموا بي» أي: اقتدوا بأفعالي، وليقتد بكم من بعدكم، مستدلين بأفعالكم على أفعالي. والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الإمام ممن لا يراه ولا يسمعه، كأهل الصف الثاني يقتدون بالأول، وأهل الصف الثالث بالثاني ونحوه، أو بمن يبلغ عنه. وفي الحديث حث على الصف الأول، وكراهة البعد عنه. وتمايم الحديث: «لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله».

٤٣١/١١ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةً مُخَصَّفَةً^(١)، فَصَلَّى فِيهَا، فَتَنَبَّحَ إِلَيْهِ رِجَالٌ، وَجَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ - الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْنُوتَةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن زيد بن ثابت قال: احتجر) هو بالراء المنع أي اتخذ شيئاً كالحجرة من

٤٣٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: تسوية الصفوف... (الحديث ٤٣٨).

٤٣١ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: صلاة الليل (الحديث ٧٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب:

صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته (الحديث ٨٧١).

(١) في نسخة م: بِخَصَفَةٍ.

الخصف، وهو الحصر. ويروى بالزاي، أي: اتخذ حاجزاً بينه وبين غيره، أي: مانعاً. (رسول الله ﷺ) حجرة مخصصة فصلى فيها فتتبع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته الحديث. وفيه: أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة متفق عليه) وقد تقدم في شرح حديث جابر في باب صلاة التطوع. وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد، إذا لم يكن فيه تضيق على المصلين، لأنه كان يفعله بالليل ويبسط بالنهار. وفي رواية مسلم: «ولم يتخذها دائماً». وقوله فتتبع من التتبع الطلب، والمعنى طلبوا موضعه وأجتمعا إليه. وفي رواية البخاري: «فثار إليه». وفي رواية له: «فصلى فيها ليالي، فصلى بصلاته ناس من أصحابه، فلما علم بهم جعل يقعد فخرج إليهم فقال: قد عرفت الذي رأيتم من صنعكم، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» هذا لفظه. وفي مسلم قريب منه. والمصنف ساق الحديث في أبواب الإمامة، لإفادة شرعية الجماعة في النافلة. وقد تقدم معناه في التطوع.

١٢/٤٣٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى مُعَاذُ بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ، فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ فَنَانًا؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَأَقْرَأُ ﴿بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ وَ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وَ﴿اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: صلى معاذ بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال النبي ﷺ: أتريد يا معاذ أن تكون فناناً؟ إذا أمت الناس فأقرأ ﴿بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ و﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ و﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ و﴿اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث في البخاري لفظه: «أقبل رجل بنا ضحين، وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلي، فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ، فقرأ معاذ سورة البقرة أو النساء، فأنطلق الرجل بعد أن قطع الاقتداء بمعاذ، وأتم صلاته منفرداً» وعليه بوب البخاري بقوله: إذا طول الإمام، وكان للرجل أي المأموم حاجة فخرج. وبلغه أن معاذاً نال منه، وقد جاء ما قاله معاذ مفسراً بلفظ: «قبل ذلك معاذاً فقال: إنه منافق فأتى النبي ﷺ فشكا معاذاً فقال النبي ﷺ: «أفتان

٤٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى (الحديث ٧٠٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في العشاء (الحديث ٤٦٥) و (الحديث ٤٦٦).

أنت يا معاذ؟ أو فاتن أنت؟» ثلاث مرات «فلو صليت بسبح أسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة» وله في البخاري ألفاظ غير هذه. والمراد بفتان، أي: أتعذب أصحابك بالتطويل، وحمل ذلك على كراهة المأمومين للإطالة، وإلا فإنه ﷺ قرأ الأعراف في المغرب وغيرها. وكان مقدار قيامه في الظهر بالسنتين آية، وقرأ بأقصر من ذلك. والحاصل أنه يختلف ذلك باختلاف الأوقات في الإمام والمأمومين. والحديث دليل على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل، فإن معاذاً كان يصلي فريضة العشاء معه ﷺ، ثم يذهب إلى أصحابه فيصليها بهم نفلاً. وقد أخرج عبد الرزاق والشافعي والطحاوي من حديث جابر بسند صحيح، وفيه: «هي له تطوع». وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح الباري. وقد كتبنا فيه رسالة مستقلة جواب سؤال، وأبنا فيها عدم نهوض الحديث على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل. والحديث أفاد أنه يخفف الإمام في قراءته وصلاته، وقد عين ﷺ مقدار القراءة ويأتي حديث: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف».

٤٣٣/١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ - قَالَتْ: «فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِساً وَأَبُو بَكْرٍ قَائِماً، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، في قصة صلاة رسول الله ﷺ بالناس وهو مريض قالت: فجاء حتى جلس عن يسار أبي بكر) هكذا في رواية البخاري في: «باب الرجل يأتهم بالإمام» تعيين مكان جلوسه ﷺ، وأنه عن يسار أبي بكر، وهذا هو مقام الإمام. ووقع في البخاري في: «باب حد المريض أن يشهد الجماعة» بلفظ: «جلس إلى جنبه» ولم يعين فيه محل جلوسه. لكن قال المصنف: إنه عين المحل في رواية بإسناد حسن: «أنه عن يساره» قلت: حيث قد ثبت في الصحيح في بعض رواياته، فهي تبين ما أجمل في أخرى، وبه يتضح أنه ﷺ كان إماماً (فكان) النبي ﷺ: (يصلي بالناس جالساً وأبو بكر) يصلي قائماً يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر. متفق عليه) فيه دلالة على أنه يجوز وقوف الواحد عن يمين الإمام وإن حضر معه غيره، ويحتمل أنه صنع ذلك ليلغ عنه

٤٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الرجل يأتهم بالإمام ويأتهم الناس بالمأموم (الحديث ٧١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في العشاء (الحديث ٤٦٧).

أبو بكر، أو لكونه كان إماماً أول الصلاة، أو لكون الصف قد ضاق، أو لغير ذلك من المحتملات. ومع عدم الدليل على أنه فعل لواحد منها، فالظاهر الجواز على الإطلاق. وقولها: «يقتدي أبو بكر» يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على جهة الائتتمام، فيكون أبو بكر إماماً ومأموماً، ويحتمل أن يكون أبو بكر إنما كان مبلغاً وليس بإمام. واعلم أنه قد وقع الاختلاف في حديث عائشة وفي غيره هل كان النبي ﷺ إماماً أو مأموماً؟ ووردت الروايات بما يفيد هذا وما يفيد هذا، لكننا قدمنا ظهور أنه ﷺ كان الإمام. فمن العلماء من ذهب إلى الترجيح بين الروايات، فرجح أنه ﷺ كان الإمام لوجوه من الترجيح، مستوفاة في فتح الباري، وفي الشرح بعض من ذلك. وتقدم في شرح الحديث الثلاثمائة وستة وسبعون بعض وجوه ترجيح خلافه. ومن العلماء من قال بتعدد القصة، وأنه ﷺ صلى تارة إماماً، وتارة مأموماً في مرض موته هذا. وقد أستدل بحديث عائشة هذا وقولها: «يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ» ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر» أن أبا بكر كان مأموماً إماماً، وقد بوب البخاري على هذا فقال: «باب الرجل بالإمام ويأتم النائي بالمأموم» قال ابن بطال: هذا يوافق قول مسروق والشعبي: إن الصفوف يؤم بعضها بعضاً خلافاً للجمهور. قال المصنف: قال الشعبي من أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤوسهم من الركعة إنه أدركها، ولو كان الإمام رفع قبل ذلك، لأن بعضهم لبعض أئمة. فهذا يدل أنه يرى أنهم متحملون عن بعضهم بعضاً ما يتحملة الإمام، ويؤيد ما ذهب إليه قوله ﷺ: «تقدموا فاتموا بي وليأتم بكم من بعدكم» وقد تقدم. وفي رواية مسلم: أن أبا بكر كان يسمعهم التكبير دليل على أنه يجوز رفع الصوت بالتكبير لإسماع المأمومين في تبعونه، وأنه يجوز للمقتدي اتباع صوت المكبر، وهذا مذهب الجمهور، وفيه خلاف للمالكية. قال القاضي عياض عن مذهبه: إن منهم من يبطل صلاة المقتدي، ومنهم من لا يبطلها، ومنهم من قال: إن أذن له الإمام بالإسماع صح الاقتداء به وإلا فلا. ولهم تفاصيل غير هذه، ليس عليها دليل، وكأنهم يقولون في هذا الحديث: إن أبا بكر كان هو الإمام ولا كلام أنه يرفع صوته لإعلام من خلفه.

٤٣٤/١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمُ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ، فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: إذا أم أحدكم الناس

٤٣٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء (الحديث ٧٠٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (الحديث ٤٦٧).

فليخفف، فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف وذا الحاجة) وهؤلاء يريدون التخفيف فيلاحظهم الإمام (وإذا صلى وحده فليصل كيف شاء متفق عليه) مخففاً ومطولاً. وفيه دليل على جواز تطويل المنفرد للصلاة في جميع أركانها، ولو خشي خروج الوقت. وصححه بعض الشافعية، ولكنه معارض بحديث أبي قتادة: «إنما التفريط أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى» أخرجه مسلم. فإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل، ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها، كانت مراعاة ترك المفسدة أولى. ويحتمل أنه إنما يريد بالمؤخر حتى يخرج الوقت من لم يدخل في الصلاة أصلاً حتى خرج. وأما من خرج وهو في الصلاة فلا يصدق عليه ذلك.

٤٣٥/١٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ أَبِي: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا. فَقَالَ^(١): «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا». قَالَ: فَظَرُّوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ (مِنِّي قُرْآنًا)^(٢)، فَقَدَّمُونِي، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَنُّيُّ.

— (وعن عمرو بن سلمة) بكسر اللام هو أبو يزيد من الزيادة كما قاله البخاري وغيره. وقال مسلم وآخرون: يريد بضم الباء الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية فдал مهملة، هو عمرو بن سلمة الجرمي، بالجيم والراء مخفف. قال ابن عبد البر: عمرو بن سلمة أدرك زمن النبي ﷺ، وكان يوم قومه على عهد رسول الله ﷺ، لأنه كان أقرأهم للقرآن. وقيل إنه قدم على النبي ﷺ مع أبيه، ولم يختلف في قدوم أبيه. نزل عمرو البصرة، وروى عنه أبو قلابة وعامر الأحوال وأبو الزبير المكي (قال: قال أبي:)، أي: سلمة بن نفع بضم النون، أو ابن لأي بفتح اللام وسكون الهمزة على الخلاف في أسمه (جئتكم من عند النبي ﷺ حَقًّا) نصب على صفة المصدر المحذوف، أي: نبوة حَقًّا، أو أنه مصدر مؤكد للجملة المتضمنة إذ هو في قوة هو رسول الله حَقًّا، فهو مصدر مؤكد لغيره (قال: إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآنًا قال:)، أي: عمرو بن سلمة (فنظروا فلم يكن أحد أكثر مني قرآنًا). وقد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته، أنه كان

٤٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة (الحديث ٦٣١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٦٧٤)، وأخرجه التساني في كتاب: الإمامة، باب: تقديم ذوي السن (الحديث ٧٧٨).

(١) في نسخة م: قال.

(٢) في نسخة م: قرآنًا مني بتقديم وتأخير.

يتلقى الركبان الذين كانوا يفدون إليه ﷺ، ويمرون بعمره وأهله، فكان يتلقى منهم ما يقرؤونه، وذلك قبل إسلام أبيه وقومه: (فقدمني وأنا ابن ست أو سبع سنين . رواه البخاري وأبو داود والنسائي) فيه دلالة على أن الأحق بالإمامة الأكثر قرآنًا، ويأتي الحديث بذلك قريباً. وفيه أن الإمامة أفضل من الأذان، لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً. وتقديمه وهو ابن سبع سنين، دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وإسحاق من أنه لا كراهة في إمامة المميز. وكرهها مالك والثوري. وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان. والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض. وقال بعدم صحتها الهادي والناصر وغيرهما قياساً على المجنون قالوا: ولا حجة في قصة عمرو هذه، لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره ﷺ ولا تقريره. وأجيب بأن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي، ولا يقرر فيه على فعل ما لا يجوز، سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام. وقد نبه ﷺ بالوحي على القذى الذي كان في نعله، فلو كان إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك. وقد أستدل أبو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل، والوفد الذين قدموا عمراً كانوا جماعة من الصحابة. قال ابن حزم: ولا نعلم لهم مخالفاً في ذلك واحتمال أنه أهم في نافلة يبعده سياق القصة، فإنه ﷺ علمهم الأوقات للفرائض ثم قال لهم: «إنه يؤمكم أكثركم قرآنًا». وقد أخرج أبو داود في سننه قال عمرو: فما شهدت مشهداً في جرم: «اسم قبيلة» إلا كنت إمامهم. وهذا يعم الفرائض والنوافل.

(قلت): ويحتاج من ادعى التفرقة بين الفرض والنفل، وأنه تصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك إلى دليل. ثم الحديث فيه دليل على القول بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل، كذا في الشرح وفيه تأمل.

الأولى بالإمامة

١٦/٤٣٦ - وَعَنْ [أبي] ^(١) مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُم بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا». وَفِي رَوَايَةٍ: «سِنًا - وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٦ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٦٧٣).

(١) في الأصل: ابن مسعود، وهو خطأ والتصويب من نسخة م وصحيح مسلم.

— (وعن أبي^(١) مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله) الظاهر أن المراد أكثرهم له حفظاً. وقيل أعلمهم بأحكامه. والحديث الأول يناسب القول الأول (فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً) أي: إسلاماً (وفي رواية سنأ) عوضاً عن سلماً (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته) بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء الفراش ونحوه مما ييسط لصاحب المنزل ويختص به (إلا بإذنه رواه مسلم) الحديث دليل على تقديم الأقرأ على الأفقه، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد. وذبيت الهادوية إلى أنه يقدم الأفقه على الأقرأ، لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط: وقد يعرض في الصلاة أمور لا يقدر على مراعاتها إلا كامل الفقه قالوا: ولهذا قدم ﷺ أبا بكر على غيره مع قوله أقرؤكم أبي قالوا: والحديث خرج على ما كان عليه حال الصحابة من أن الأقرأ هو الأفقه. وقد قال ابن مسعود: ما كنا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف حكمها، وأمرها، ونهيها، ولا يخفى أنه يبعد هذا قوله: «فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة» فإنه دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً، والأقرأ على ما فسروه به هو الأعلم بالسنة، فلو أريد به ذلك لكان القسمان قسماً واحداً. وقوله: «فأقدمهم هجرة» هو شامل لمن تقدم هجرة سواء كان في زمنه ﷺ أو بعده، كمن يهاجر من دار الكفار إلى دار الإسلام. وأما حديث: «لا هجرة بعد الفتح» فالمراد من مكة إلى المدينة، لأنهما جميعاً صارا دار إسلام. ولعله يقال: وأولاد المهاجرين لهم حكم آبائهم في التقديم: وقوله: «سلماً»، أي: من تقدم إسلامه يقدم على من تأخر. وكذا رواية سنأ، أي: الأكبر في السن. وقد ثبت في حديث مالك بن الحويرث: «ليؤمكم أكبركم» ومن الذين يستحقون التقديم قريش لحديث: «قدموا قريشاً» قال الحافظ المصنف: إنه قد جمع طرقه في جزء كبير. ومنهم الأحسن وجهاً لحديث ورد به، وفيه راو ضعيف. وأما قوله: «ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه» فهو نهي عن تقديم غير السلطان عليه. والمراد ذو الولاية سواء كان السلطان الأعظم أو نائبه. وظاهره وإن كان غيره أكثر قرآناً وفقهاً فيكون هذا خاصاً وأول الحديث عام، ويلحق بالسلطان صاحب البيت، لأنه ورد في صاحب البيت حديث بخصوصه بأنه الأحق. أخرج الطبراني من حديث ابن مسعود: «لقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت» قال المصنف: رجاله ثقات. وأما إمام المسجد، فإن كان عن ولاية من السلطان أو عامله، فهو داخل في حكم السلطان، وإن كان باتفاق من أهل المسجد، فيحتمل أن يصير بذلك أحق، وأنها ولاية خاصة. وكذلك النهي عن القعود مما يختص به السلطان في منزله، أو الرجل من فراش وسرير ونحوه ولا يقعد فيه أحد إلا بإذنه ونحوه قوله.

(١) في الأصل: ابن مسعود وهو خطأ والتصويب من نسخة م وصحيح مسلم.

إمامة المرأة والرجل الفاسق

١٧/٤٣٧ - وَلابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَا تُؤْمِنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا». وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ.

— (ولابن ماجه من حديث جابر، رضي الله عنه، ولا تؤمن امرأة رجلاً ولا أعرابي مهاجراً ولا فاجر مؤمناً وإسناده واه) فيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان. والعدوي أتهمه وكيع بوضع الحديث، وشيخه ضعيف. وله طرق أخرى فيها عبد الملك بن حبيب، وهو متهم بسرقة الحديث، وتخليط الأسانيد. وهو يدل على أن المرأة لا تؤم الرجل، وهو مذهب الهادوية والحنفية والشافعية وغيرهم. وأجاز المزني وأبو ثور إمامة المرأة. وأجاز الطبري إمامتها في التراويح إذا لم يحضر من يحفظ القرآن. وحجتهم حديث أم ورقة وسياطي، ويحملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون الحديث ضعيف. ويدل أيضاً على أنه لا يؤم الأعرابي مهاجراً، ولعله محمول على الكراهة، إذ كان في صدر الإسلام. ويدل أيضاً على أنه لا يؤم الفاجر، وهو المنبث في المعاصي مؤمناً، وإلى هذا ذهبت الهادوية، فأشترطوا عدالة من يصلي خلفه وقالوا: لا تصح إمامة الفاسق. وذهبت الشافعية والحنفية إلى صحة إمامته، مستدلين بما يأتي من حديث ابن عمر وغيره، وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر وفاجر، إلا أنها كلها ضعيفة. وقد عارضها حديث: «لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه» ونحوه، وهي أيضاً ضعيفة قالوا: فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى الأصل، وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته. وأيد ذلك فعل الصحابة، فإنه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم أنه قال: «أدركت عشرة من أصحاب محمد ﷺ يصلون خلف أئمة الجور» ويؤيده أيضاً حديث مسلم: «كيف أنت إذا كان عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟ قال: فما تأمرني قال: صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل، فإنها لك نافلة» فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة، لأنهم أخرجوها عن وقتها. وظاهره أنهم لو صلوها في وقتها لكان مأموراً بصلاتهم خلفهم فريضة.

١٨/٤٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُضُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهُمَا، وَحَازُوا بِالْأَعْنَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٤٣٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: من رفع يديه في الدعاء ومسح...

(الحديث ١٠٨١).

٤٣٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: تسوية الصفوف (الحديث ٦٦٧)، وأخرجه النسائي في =

(١) في نسخة م: عن النبي.

— (وعن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: رصوا). أي: في صلاة الجماعة بضم الراء والصاد المهملة من رص البناء (صفوفكم) بانضمام بعضكم إلى بعض (وقاربوا بينها)، أي: بين الصفوف (وحاذوا)، أي: يساوي بعضكم بعضاً في الصف (بالأعناق رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تمام الحديث من سنن أبي داود: «فوالذي نفسي بيده، إني لأرى الشياطين تدخل في خلل الصف كأنها الحذف» بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة هي صفار الغنم. وأخرج الشيخان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير فقال: «أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجهه فقال: أقيموا صفوفكم ثلاثاً والله لتقيم صفوفكم، أو ليخالفن الله بين قلوبكم، قال: فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه». وأخرج أبو داود عنه أيضاً قال: «كان النبي ﷺ يسوينا في الصفوف كما يقوم القداح، حتى إذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه وفقهنا أقبل ذات يوم بوجهه، إذا رجل متبذ بصدره فقال: لتقيم صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم». وأخرج أيضاً من حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه، «قال: كان رسول الله ﷺ يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول: لا تختلفوا فتختلف قلوبكم». وهذه الأحاديث والوعيد الذي فيها دالة على وجوب ذلك، وهو مما تساهل فيه الناس كما تساهلوا فيما يفيد حديث أنس عنه ﷺ: «أتموا الصف المقدم ثم الذي يليه، فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر» أخرجه أبو داود، فإنك ترى الناس في المسجد يقومون للجماعة، وهم لا يملئون الصف الأول لو قاموا فيه، فإذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفاً على اثنين وعلى ثلاثة ونحوه. وأخرج أبو داود من حديث جابر بن سمرة «قال: قال رسول الله ﷺ: ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم؟ قلنا: وكيف تصف الملائكة عند ربهم؟ قال: يتمون الصفوف المقدمة ويتراصون في الصف». وورد في سد الفرج في الصفوف أحاديث كحديث أبو عمر: «ما من خطوة أعظم أجراً من خطوة مشاها الرجل في فرجة في الصف فسدها» أخرجه الطبراني في الأوسط. وأخرج أيضاً فيه من حديث عائشة: «قال ﷺ: من سد فرجة في صف رفعه الله بها درجة وبنى له بيتاً في الجنة». قال الهيثمي: فيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف، وثقه ابن حبان. وأخرج البزار من حديث أبي جحيفة عنه ﷺ: «من سد فرجة في الصف غفر له». قال الهيثمي: إسناده حسن ويغني عنه: «رصوا صفوفكم» الحديث، إذ الفرج إنما تكون من عدم رصهم الصفوف.

= كتاب: الإمامة، باب: حث الإمام على رص الصفوف... (الحديث ٨١٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: فرض متابعة الإمام (الحديث ٢١٦٦).

١٩/٤٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أُولُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: خير صفوف الرجال أولها) أي: أكثرها أجراً، وهو الصف الذي تصلي الملائكة على من صلى فيه كما يأتي (وشرها آخرها) أقلها أجراً (وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها رواه مسلم) ورواه أيضاً البزار والطبراني في الكبير والأوسط والأحاديث في فضائل الصف الأول واسعة. أخرج أحمد - قال الهيثمي: رجاله موثقون - والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة «قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول قالوا يا رسول الله: وعلى الثاني قال: وعلى الثاني» وأخرج أحمد والبزار - قال الهيثمي: برجال ثقات - من حديث النعمان بن بشير: «قال سمعت رسول الله ﷺ أستغفر للصف الأول ثلاثاً وللثاني مرتين وللثالث مرة» قال الهيثمي: فيه أيوب بن عتبة ضعفه من قبل حفظه. ثم قد ورد في ميمنة الصف الأول، ومسامته الإمام، وأفضليته على الأيسر أحاديث. فأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي بردة: «قال: قال رسول الله ﷺ إن أستطعت أن تكون خلف الإمام وإلا فعن يمينه» قال الهيثمي: فيه من لم أجد له ذكراً. وأخرج أيضاً في الأوسط والكبير من حديث ابن عباس: «عليكم بالصف الأول وعليكم بالميمنة وإياكم والصف بين السواري» قال الهيثمي: فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف. وأعلم أن الأحق بالصف الأول أولو الأحلام والنهي. فقد أخرج البزار من حديث عامر بن ربيعة قال: قال رسول الله ﷺ: «يلني منكم أهل الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم» قال الهيثمي: فيه عاصم بن عبيد الله العمري، والأكثر على تضعيفه. وأختلف في الاحتجاج به. وأخرجه مسلم والأربعة من حديث ابن مسعود بزيادة: «ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم وإياكم وهيشات الأسواق» وفي الباب أحاديث غيره. وفي حديث الباب دلالة على جواز أصطفاف النساء صفوفاً، وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال أو مع النساء. وقد علل خيريته آخر صفوفهن، بأنهن عند ذلك يبعدن عن الرجال، وعن رؤيتهن وسماع كلامهم، إلا أنها علة لا تتم إلا إذا كانت صلاتهن مع الرجال. وأما إذا صلين وإمامتهن امرأة فصفوفها كصفوف الرجال أفضلها أولها.

٢٠/٤٤٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس قال: صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة) هي ليلة ميته عنده المعروفة (فقمتم عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسه من ورائي فجعلني عن يمينه. متفق عليه) دل على صحة المتنفل بالمتنفل، وعلى أن موقف الواحد مع الإمام عن يمينه بدليل الإدارة، إذ لو كان اليسار موقفاً له لما أداره في الصلاة. وإلى هذا ذهب الجماهير. وخالف النخعي فقال: إذا كان الإمام وواحد قام الواحد خلف الإمام، فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه أخرجه سعيد بن منصور. ووجه بأن الإمامة مظنة الاجتماع، فأعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك. قيل ويدل على صحة صلاة من قام عن يسار الإمام، لأنه ﷺ لم يأمر ابن عباس بالإعادة. وفيه أنه لا يجوز أنه لم يأمره، لأنه معذور بجهله، أو بأنه ما كان قد أحرم بالصلاة. ثم قوله: «فجعلني عن يمينه» ظاهر في أنه قام مساوياً له. وفي بعض ألفاظه: «فقمتم إلى جنبه» وعن بعض أصحاب الشافعي أنه يستحب أن يقف المأموم دونه قليلاً، إلا أنه قد أخرج ابن جريج: «قال: قلنا لعطاء الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه قال: إلى شقه قلت: أيحاذيه حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر قال: نعم قلت: بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال: نعم» ومثله في الموطأ عن عمر من حديث ابن مسعود أنه صف معه فقربه حتى جعله حذاءه عن يمينه.

٢١/٤٤١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُمْتُ أَنَا^(١) وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: صلى رسول الله ﷺ فقمتم ويتيم خلفه) فيه

٤٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته (الحديث ٧٢٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (الحديث ٧٦٣).

٤٤١ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: المرأة وحدها تكون صفاً (الحديث ٧٢٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صلاة النساء خلف الرجال (الحديث ٨٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: جواز الجماعة في النافلة (الحديث ٦٦٠).

(١) زيادة في الأصل.

العطف على المرفوع المتصل من دون تأكيد ولا فصل، وهو صحيح على مذهب الكوفيين. وأسم اليتيم ضميرة، وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة (وأم سليم) هي أم أنس، وأسمها مليكة مصغراً (خلفنا. متفق عليه واللفظ للبخاري) دل الحديث على صحة الجماعة في النفل، وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك، كما تدل عليه القصة، وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام، وعلى أن الصغير يعتد بوقوفه ويسد الجناح، وهو الظاهر من لفظ اليتيم، إذ لا يتم بعد الاحتلام، وعلى أن المرأة لا تصف مع الرجال، وأنها تنفرد في الصف، وأن عدم امرأة تنضم إليها عذر في ذلك، فإن أنضمت المرأة مع الرجل أجزأت صلاتها، لأنه ليس في الحديث إلا تقريرها على التأخر، وأنه موقفها، وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلت في غيره. وعند الهادوية أنها تفسد عليها، وعلى من خلفها، وعلى من في صفها إن علموا. وذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاة الرجل دون المرأة. ولا دليل على الفساد في الصورتين.

٤٤٢/٢٢ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصاً، وَلَا تَعُدَّ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَ^(١) زَادَ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ: «فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ».

— (وعن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راکع فرکع قبل أن يصل إلى الصف فقال له النبي ﷺ: زادك الله حرصاً) أي: على الطلب الخير (ولا تعد) بفتح المثناة الفوقية من العود (رواه البخاري. وزاد أبو داود فيه: فرکع دون الصف ثم مشى إلى الصف) الحديث يدل على أن من وجد الإمام راکعاً، فلا يدخل في الصلاة حتى يصل الصف لقوله ﷺ: «ولا تعد». وقيل بل يدل على أنه يصح منه ذلك، لأنه ﷺ لم يأمره بالإعادة لصلاته فدل على صحتها. قلت: لعله ﷺ لم يأمره، لأنه كان جاهلاً للحكم والجهل عذر. وروى الطبراني في الأوسط من رواية عطاء عن ابن الزبير - قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح - أنه قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع، فليركع حين يدخل، ثم يدب راکعاً حتى يدخل في الصف، فإن ذلك السنة». قال عطاء: قد رأيته يصنع ذلك. قال ابن جريج: وقد رأيت عطاء يصنع ذلك. قلت: وكأنه مبني على أن لفظ ولا تعد بضم

٤٤٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا ركع دون الصف (الحديث ٢٦٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الرجل يركع دون الصف (الحديث ٦٨٣) و (الحديث ٦٨٤).

(١) زيادة في الأصل.

المثناة الفوقية من الإعادة، أي: زادك الله حرصاً على طلب الخير ولا تعد صلاتك، فإنها صحيحة. وروي بسكون العين المهملة من العدو وتؤيده رواية ابن السكن من حديث أبي بكرة بلفظ: «أقيمت الصلاة فأنطلقت أسعى حتى دخلت في الصف فلما قضى الصلاة قال: من الساعي أنفاً قال: أبو بكرة، فقلت أنا: قال ﷺ: زادك الله حرصاً ولا تعد» والأقرب رواية: أنه لا تعد من العود، أي: لا تعد ساعياً إلى الدخول قبل وصولك الصف، فإنه ليس في الكلام ما يشعر بفساد صلاته حتى يفتيه ﷺ بأنه لا يعيدها، بل قوله زادك الله حرصاً يشعر بإزائها، أو لا تعد من العود.

٤٤٣/٢٣ - وَعَنْ وَابِصَةَ بْنِ مِعْبَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ / وَحَسَنُهُ / (٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن وابصة) بفتح الواو وكسر الموحدة فصاد مهملة، وهو أبو قرصافة بكسر القاف وسكون الراء فصاد مهملة وبعد الألف فاء (ابن معبد) بكسر الميم وسكون العين المهملة فдал مهملة، وهو ابن مالك من بني أسد بن خزيمة الأنصاري الأسدي. نزل وابصة الكوفة، ثم تحول إلى الحيرة ومات بالرقعة (لأن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد الصلاة. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان) فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده. وقد قال ببطلانها النخعي وأحمد. وكان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول: لو ثبت هذا الحديث لقلت به. قال البيهقي: الاختيار أن يتوقى ذلك لثبوت الخبر المذكور. ومن قال بعدم بطلانها أستدل بحديث أبي بكرة، وأنه لم يأمره ﷺ بالإعادة، مع أنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف منفرداً. قالوا: فيحمل الأمر بالإعادة ههنا على الندب. قيل: والأولى أن يحمل حديث أبي بكرة على العذر، وهو خشية القوات مع أنضمامه بقدر الإمكان، وهذا لغیر عذر في

٤٤٣ - أخرجه أحمد: ٢٢٨/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الرجل يصلي وحده خلف الصف (الحديث ٦٨٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده (الحديث ٢٣٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: المواقيت، باب: فيمن يصلي خلف الصف وحده (الحديث ١١٩٨).

(١) زيادة من نسخة م.

جميع الصلاة. (قلت:) وأحسن منه أن يقال: هذا لا يعارض حديث أبي بكرة، بل يوافقه، وإنما لم يأمر ﷺ أبا بكرة بالإعادة، لأنه كان معذوراً بجهله. ويحمل أمره بالإعادة لمن صلى خلف الصف، بأنه كان عالماً بالحكم، ويدل على البطلان أيضاً ما تضمنه قوله:

٤٤٤/٢٤ - وَلَهُ^(١) عَنْ طَلْقِ (بْنِ عَلِيٍّ)^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ».

وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي حَدِيثِ وَابِصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَلَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ أَوْ أَجْتَرَزْتَ رَجُلًا».

— (وله). أي: لابن حبان (عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره (لا صلاة لمنفرد خلف الصف) فإن النفي ظاهر في نفي الصحة (وزاد الطبراني) في حديث وابصة (ألا دخلت) أيها المصلي منفرداً عن الصف (معهم) أي: في الصف (أو اجتزرت رجلاً) أي: من الصف فينضم إليك. وتماث حديث الطبراني: «إن ضاق بك المكان أعد صلاتك، فإنه لا صلاة لك» وهو في مجمع الزوائد من رواية ابن عباس: «إذا أنتهى أحدكم إلى الصف وقد تم، فليجذب إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه». وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وقال: لا يروي عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد. وفيه السري بن إبراهيم وهو ضعيف جداً. ويظهر من كلام مجمع الزوائد أن في حديث وابصة السري بن إسماعيل، وهو ضعيف. والشارح ذكر أن السري في رواية الطبراني التي فيها الزيادة، إلا أنه أخرج أبو داود في المراسيل من رواية مقاتل بن حبان مرفوعاً: «إن جاء أحدكم فلم يجد موضعاً فليختلج إليه رجلاً من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المختلف». وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ أمر الآتي وقد تمت الصفوف بأن يجتذب إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه» وإسناده واه.

٤٤٤ - أخرجه ابن حبان في كتاب: المواقيت، باب: فيمن يصلي خلف الصف وحده (الحديث ٢٢٠٢).
(١) قال الصنعاني: قوله: (وله) أي: ولابن حبان. قلت: لقد نظرت في صحيح ابن حبان فلم أجده هذا الحديث عن طلق بن علي بل وجدته أنه عن علي بن شيان وهو الصواب كما وجدته في الصحيح، وراجع التخريج لهذا الحديث - والله أعلم -.
(٢) زيادة في الأصل.

٢٥/٤٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَأَمَشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُمُّوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: إذا سمعتم الإقامة)، أي: الصلاة (فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة) قال النووي: السكينة التأني في الحركات وأجتناب العبث (والوقار) في الهيئة كخض الطرف، وخفض الصوت، وعدم الالتفات. وقيل معناهما واحد وذكر الثاني تأكيداً. وقد نبه في رواية مسلم على الحكمة في شرعية هذا الأدب بقوله في آخر حديث أبي هريرة هذا: «فإن أهدركم إذا كان يعمد إلى الصلاة فإنه في صلاة، أي: فإنه في حكم المصلي فينبغي اعتماد ما ينبغي للمصلي اعتماده وأجتناب ما ينبغي له أجتنابه (ولا تسرعوا فما أدركتم) من الصلاة مع الإمام (فصلوا وما فاتكم فأتموا) متفق عليه واللفظ للبخاري) فيه الأمر بالوقار، وعدم الإسراع في الإتيان إلى الصلاة، وذلك لتكثير الخطأ فينال فضيلة ذلك. فقد ثبت عند مسلم من حديث جابر: «أن بكل خطوة يخطوها إلى الصلاة درجة» وعند أبي داود مرفوعاً: «إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة، ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة، فإذا أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له، فإن جاء وقد صلوا بعضاً وبقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك، وإن أتى المسجد وقد صلوا كان كذلك» وقوله: «فما أدركتم فصلوا» جواب شرط محذوف، أي: إذا فعلتم ما أمرتم به من ترك الإسراع ونحوه، فما أدركتم فصلوا. وفيه دلالة على أن فضيلة الجماعة يدركها، ولو دخل مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة ولو دون ركعة، وهو قول الجمهور. وذهب آخرون إلى أنه لا يصير مدركاً لها إلا بإدراك ركعة لقوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها». وسيأتي في الجمعة أشترط إدراك ركعة ويقاس عليها غيرها. وأجيب بأن ذلك في الأوقات لا في الجماعة، وبأن الجمعة مخصوصة فلا يقاس عليها، وأستدل بحديث الباب على صحة الدخول مع الإمام في أي حالة أدركه عليها. وقد أخرج ابن أبي شيبة مرفوعاً: «من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا

٤٤٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار (الحديث ٦٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة (الحديث ٦٠٣).

(١) في نسخة م: عن النبي.

عليها». قلت: وليس فيه دلالة على اعتداده بما أدركه مع الإمام، ولا على إحرامه في أي حالة أدركه عليها، بل فيه الأمر بالكون معه. وقد أخرج الطبراني في الكبير برجال موثقين - كما قال الهيثمي - عن علي وابن مسعود قالا: «من لم يدرك الركعة فلا يعتد بالسجدة» وأخرج أيضاً في الكبير - قال الهيثمي أيضاً برجال موثقين - من حديث زيد بن وهب قال: «دخلت أنا وابن مسعود المسجد والإمام راکع، فركعنا ثم مشينا حتى أستويينا بالصف، فلما فرغ الإمام قمت أقضي فقال: قد أدركته» وهذه آثار موقوفة، وفي الآخر دليل - أي: مأنوس بما ذهب وهو أحد احتمالات حديث أبي بكرة، وإلا فإنها آثار موقوفة ليست بأدلة - على ما ذهب إليه ابن الزبير. وقد تقدم وورد في بعض الروايات حديث الباب بلفظ: «فأقضوا» عوض أتموا، والقضاء يطلق على أداء الشيء فهو في معنى أتموا فلا مغايرة، ثم قد اختلف العلماء فيما يدركه اللاحق مع إمامه هل هي أول صلاته أو آخرها؟ والحق أنها أولها وقد حققناه في حواشي ضوء النهار. واختلف فيما إذا أدرك الإمام راکعاً فركع معه هل تسقط قراءة تلك الركعة عند من أوجب الفاتحة فيعتد بها أو لا تسقط فلا يعتد بها؟ قيل: يعتد بها، لأنه قد أدرك الإمام قبل أن يقيم صلبه. وقيل: لا يعتد بها، لأنه فاتته الفاتحة، وقد بسطنا القول في ذلك في مسألة مستقلة، وترجع عندنا الإجزاء. ومن أدلته حديث أبي بكرة حيث ركع وهم ركوع، ثم أقره ﷺ على ذلك، وإنما نهاه عن العودة إلى الدخول قبل الانتهاء إلى الصف كما عرفت.

٢٦/٤٤٦ - وَعَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده) أي: أكثر أجراً من صلاته منفرداً (وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان. وأخرجه ابن ماجه وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم، وذكر الاختلاف فيه. وأخرجه البزار والطبراني بلفظ: «صلاة الرجلين يؤم أحدهما صاحبه أزكى

٤٤٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة (الحديث ٥٥٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الإمامة، باب: الجماعة إذا كانوا اثنين (الحديث ٨٤٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الإمامة والجماعة (الحديث ٢٠٥٦).

عند الله من صلاة مائة تترى» وفيه دلالة على أن أقل صلاة الجماعة إمام ومأموم. ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي موسى: «اثنان فما فوقهما جماعة». ورواه البيهقي أيضاً من حديث أنس، وفيهما ضعف. وبوب البخاري (باب اثنان فما فوقهما جماعة) وأستدل بحديث مالك بن الحويرث: «إذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقيما ثم ليؤمكما أكبركما». وقد روى أحمد من حديث أبي سعيد: «أنه دخل المسجد رجل، وقد صلى النبي ﷺ بأصحابه الظهر، فقال له النبي ﷺ: ما حبسك يا فلان عن الصلاة؟ فذكر شيئاً اعتل به قال: فقام يصلي فقال رسول الله ﷺ: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل معه» قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٢٧/٤٤٧ - وَعَنْ أُمِّ وَرَقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَوُثِّمَ أَهْلَ دَارِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن أم ورقة) بفتح الواو والراء والقاف، هي أم ورقة بنت نوفل الأنصارية. وقيل: أبنه عبد الله ابن الحرث بن عويمر، كان رسول الله ﷺ يزورها ويسميها الشهيذة، وكانت قد جمعت القرآن، وكانت تؤم أهل دارها. ولما غزا رسول الله ﷺ بدرأ قالت: يا رسول الله إنذني في الغزو معك الحديث. وأمرها أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذناً يؤذن، وكان لها غلام وجارية فدبرتهما. وفي الحديث أن الغلام والجارية قاما إليها في الليل، فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذها، فأصبح عمر فقام في الناس فقال: من عنده من علم هذين أو من رأهما فليجيء بهما، فوجدا فأمر بهما فصلبهما، وكانا أول مصلوب بالمدينة (أن النبي ﷺ أمرها أن تؤم أهل دارها. رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم الرجل، فإنه كان لها مؤذن، وكان شيخاً كما في الرواية، والظاهر أنها كانت تؤمه وغلامها وجاريتها. وذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري، وخالف في ذلك الجماهير. وأما إمامة الرجل النساء فقط، فقد روى عبد الله بن أحمد من حديث أبي بن كعب: «أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله عملت الليلة عملاً، قال: ما هو قال: نسوة معي في الدار قلن إنك تقرأ ولا تقرأ فصل بنا فضليت ثمانياً والوتر فسكت النبي ﷺ قال: فرأينا أن سكوته رضا» قال الهيثمي: في إسناده من لم يسم، قال: ورواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط وإسناده حسن.

٤٤٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إمامة النساء (الحديث ٥٩٢)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: إمامة المرأة النساء (الحديث ١٦٧٦).

٢٨/٤٤٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، يَوْمَ النَّاسِ، وَهُوَ أَعْمَى». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم) وتقدم اسمه في الأذان (يوم الناس وهو أعمى. رواه أحمد وأبو داود) في رواية لأبي داود أنه «استخلفه مرتين» وهو في الأوسط للطبراني من حديث عائشة: «استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يوم الناس» والمراد استخلافه في الصلاة وغيرها. وقد أخرج الطبراني بلفظ في الصلاة وغيرها، وإسناده حسن. وقد عددت مرات الاستخلاف له، فبلغت ثلاث عشرة مرة ذكره في الخلاصة. والحديث دليل على صحة إمامة الأعمى من غير كراهة في ذلك.

٢٩/٤٤٩ - وَنَحْوُهُ لِابْنِ حِبَّانَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا.

— (ونحوه) أي نحو حديث أنس (لابن حبان عن عائشة) تقدم أنه أخرج الطبراني في الأوسط.

٣٠/٤٥٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: صلوا على من قال لا إله إلا الله) أي: صلاة الجنازة (وصلوا خلف من قال لا إله إلا الله رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) قال في البدر المنير: هذا الحديث من جميع طرقه لا يثبت. وهو دليل على أنه يصلي على من قال كلمة الشهادة وإن لم يأت بالواجبات. وذهب إلى هذا زيد بن علي وأحمد بن عيسى. وذهب إليه أبو حنيفة إلا أنه استثنى قاطع الطريق والباغي. وللشافعي أقوال في قاطع الطريق إذا صلب، والأصل أن من قال كلمة الشهادة فله ما للمسلمين ومنه صلاة الجنازة عليه. ويدل له حديث: «الذي قتل نفسه بمشاقص فقال ﷺ: أما أنا فلا أصلي صلاة الجنازة عليه».

٤٤٨ - أخرجه أحمد: ١٩٢/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إمامة الأعمى (الحديث ٥٩٥).

٤٤٩ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: فرض متابعة الإمام (الحديث ٢١٣٤).

٤٥٠ - أخرجه الدارقطني: ٥٦/٢.

عليه ولم ينههم عن الصلاة عليه». ولأن عموم شرعية صلاة الجنازة لا يخص منه أحد من أهل كلمة الشهادة إلا بدليل. فأما الصلاة خلف من قال لا إله إلا الله، فقد قدمنا الكلام في ذلك، وأنه لا دليل على اشتراط العدالة، وأن من صحت صلاته صحت إمامته.

٣١/٤٥١ - وَعَنْ عَلِيٍّ (بْنِ أَبِي طَالِبٍ) ^(١) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^(٢) ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيُصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام» رواه الترمذي بإسناد ضعيف) أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ وفيه ضعف وانقطاع وقال: لا نعلم أحداً أسنده إلا من هذا الوجه. وقد أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحابنا - الحديث: «لا أراه على حال إلا كنت عليها» وبهذا يندفع الانقطاع، إذ الظاهر أن الراوي لعبد الرحمن غير معاذ، بل جماعة من الصحابة، والانقطاع إنما ادعي بين عبد الرحمن ومعاذ قالوا: لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ، وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هنا: «أصحابنا» والمراد به الصحابة رضي الله عنهم، وفي الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق بالإمام أن ينضم إليه في أي جزء كان من أجزاء الصلاة، فإذا كان الإمام قائماً أو راکعاً، فإنه يعتد بما أدركه معه كما سلف، فإذا كان قاعداً أو ساجداً قعد بقعوده وسجد بسجوده ولا يعتد بذلك، وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شيبة: «من وجدني قائماً أو راکعاً أو ساجداً فليكن معي على حالي التي أنا عليها». وأخرج ابن خزيمة مرفوعاً عن أبي هريرة: «إذا جئتم ونحن سجود فأسجدوا ولا تعدوها شيئاً، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة». وأخرج أيضاً فيه مرفوعاً عن أبي هريرة: «من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها» وترجم له: «باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدرکاً للركعة إذا ركع إمامه». وقوله: «فليصنع كما يصنع الإمام» ليس صريحاً أنه يدخل معه بتكبيره الإحرام، بل ينضم إليه إما بها إذا كان قائماً أو راکعاً، فيكبر اللاحق من قيام ثم يركع أو

٤٥١ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في الرجل الإمام وهو ساجد كيف يصنع؟ (الحديث ٥٩١).

(١) زيادة في الأصل.

(٢) في نسخة م: النبي بدلاً من (رسول الله).

بالكون معه فقط، ومتى قام كبر للإحرام وغايته أنه يحتمل ذلك، إلا أن شرعية تكبيرة الإحرام حال القيام للمنفرد، والإمام يقضي أن لا تجزئ إلا كذلك، وذلك أصرح من دخولها بالاحتمال والله أعلم: «فائدة» في الأعذار في ترك الجماعة، أخرج الشيخان عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «أنه كان يأمر المنادي ينادي فينادي صلوا في رحالكُم في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر». وعن جابر «خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فمطرنا فقال: ليصل من شاء منكم في رحله» رواه مسلم وأبو داود والترمذي، وصححه وأخرجه الشيخان عن ابن عباس: «أنه قال لمؤذنه في يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل: صلوا في بيوتكم، قال: فكان الناس أستنكروا ذلك، فقال: أتعجبون من ذا فقد فعل ذا من هو خير مني يعني النبي ﷺ». وعند مسلم: «أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه». وأخرج البخاري عن ابن عمر «قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضي حاجته منه، وإن أقيمت الصلاة». وأخرج أحمد ومسلم من حديث عائشة: قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافع الأخبين». وأخرج البخاري عن أبي الدرداء: «قال: من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ».

١١ - باب: صلاة المسافرين والمريض

١/٤٥٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، فَأَقْرَبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأَتَمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢/٤٥٣ - وَلِلْبُخَارِيِّ: «ثُمَّ هَاجَرَ، فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَأَقْرَبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ».

٣/٤٥٤ - زَادَ أَحْمَدُ: «إِلَّا الْمَغْرِبَ، فَإِنَّهَا وَثَرُ النَّهَارِ، وَإِلَّا الصُّبْحَ، فَإِنَّهَا تُطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ».

- ٤٥٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء (الحديث ٣٥٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: تقصير الصلاة، باب: يقصر إذا خرج من موضعه (الحديث ١٠٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة المسافرين وقصرها (الحديث ٦٨٥).
- ٤٥٣ - انظر البخاري في كتاب: مناقب الأنصار، باب: التاريخ، من أين أرخوا التاريخ؟ (الحديث ٣٩٣٥).
- ٤٥٤ - أخرجه أحمد: ٢٧٢/٦.

— (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أول ما فرضت الصلاة) ما عدا المغرب (ركعتين)، أي: حضراً وسفراً (فأقرت)، أي: أقر الله (صلاة السفر) بإبقائها ركعتين (وأتمت صلاة الحضر) ما عدا المغرب يزيد في الثلاث الصلوات ركعتين، والمراد بأتمت زيد فيها حتى كانت تامة بالنظر إلى صلاة السفر (متفق عليه وللبخاري) وحده عن عائشة (ثم هاجر)، أي: النبي ﷺ (ففرضت أربعاً)، أي: صارت أربعاً بزيادة اثنتين (وأقرت صلاة السفر على الأول)، أي: على الفرض الأول (زاد أحمد إلا المغرب)، أي: زاده من رواية عن عائشة بعد قولها: «أول ما فرضت الصلاة، أي: إلا المغرب فإنها فرضت ثلاثاً (فإنها)، أي: المغرب (وتر النهار) ففرضت وتراً ثلاثاً من أول الأمر (وإلا الصبح فإنها تطول فيها القراءة). في هذا الحديث دليل على وجوب القصر في السفر، لأن فرضت بمعنى وجبت، ووجوبه مذهب الهادوية والحنفية وغيرهم. وقال الشافعي وجماعة: إنه رخصة والتمام أفضل، وقالوا: فرضت بمعنى قدرت، أو فرضت لمن أردا القصر، وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾^(١) وبأنه سافر أصحاب رسول الله ﷺ معه فمنهم من يقصر ومنهم يتم، ولا يعيب بعضهم على بعض، وبأن عثمان كان يتم وكذلك عائشة أخرج ذلك مسلم، ورد بأن هذه أفعال صحابة لا حجة فيها، وبأنه أخرج الطبراني في الصغير من حديث ابن عمر موقوفاً: «صلاة السفر ركعتان نزلتا من السماء، فإن شئتم فرددوهما». قال الهيثمي: رجاله موثوقون وهو توقيف، إذ لا مسرح فيه للاجتهااد. وأخرج عنه في الكبير رجال الصحيح: «صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر». وفي قوله السنة دليل على رفعه كما هو معروف. قال ابن القيم في الهدي النبوي: كان يقصر ﷺ الرباعية فيصلّيها ركعتين من حين يخرج مسافراً إلى أن يرجع إلى المدينة، ولم يثبت عنه أنه أتم الرباعية في السفر البتة. وفي قولها: «إلا المغرب» دلالة على أن شرعيتها في الأصل ثلاثاً لم تتغير. وقولها: «إنها وتر النهار»، أي: صلاة النهار كانت شفعاً والمغرب آخرها لوقوعها في آخر جزء من النهار، فهي وتر لصلاة النهار، كما أنه شرع الوتر لصلاة الليل، والوتر محبوب إلى الله تعالى كما تقدم في الحديث: «إن الله وتر يحب الوتر». وقولها: «إلا الصبح» فإنه تطول فيها القراءة، تريد أنه لا يقصر في صلاتها، فإنها ركعتان حضراً وسفراً، لأنه شرع فيها تطويل القراءة، ولذلك عبر في الآية بقرآن الفجر لما كانت القراءة معظم أركانها لطولها فيها، فعبّر عنها بها من إطلاق الجزء الأعظم على الكل.

(١) سورة النساء، الآية: ١٠١.

٤٥٥/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ، وَيَتِمُّ وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ. وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ فِعْلِهَا، وَقَالَتْ: «إِنَّهُ لَا يَشُقُّ عَلَيَّ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم ويصوم ويفطر) الأربعة الأفعال بالمشناة التحتية، أي: أنه ﷺ كان يفعل هذا وهذا (رواه الدارقطني ورواته) من طريق عطاء عن عائشة (ثقات) إلا أنه معلول والمحفوظ عن عائشة من فعلها وقالت: إنه لا يشق عليّ أخرجه البيهقي) وأستكره أحمد فإن عروة روى عنها أنها كانت تتم، وأنها تأولت كما تأول عثمان، كما في الصحيح، فلو كان عندها عن النبي ﷺ رواية لم يقل عروة إنها تأولت، وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك. وأخرج أيضاً الدارقطني عن عطاء والبيهقي عن عائشة: «أنها أعتمرت معه ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أتممت وقصرت وأفطرت وصمت فقال: أحسنت يا عائشة وما عاب عليّ» قال ابن القيم: وقد روي: «كان يقصر ويتم» الأول بالياء آخر الحروف والثاني بالمشناة من فوق، وكذلك يفطر وتصوم أي تأخذ هي بالعزيمة في الموضوعين. قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل، ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه فتصلي خلاف صلاتهم. وفي الصحيح عنها: «إن الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر» فكيف يظن بها مع ذلك أنها تصلي خلاف صلاته وصلاة المسلمين معه. قلت وقد أتمت عائشة بعد موته ﷺ قال ابن عباس وغيره: إنها تأولت كما تأول عثمان. انتهى هذا. وحديث الباب قد اختلف في اتصاله، فإنه من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة قال الدارقطني: إنه أدرك عائشة وهو مراهق. قال المصنف رحمه الله: هو كما قال: ففي تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك. وقال أبو حاتم: أدخل عليها وهو صغير، ولم يسمع منها. وأدعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها. واختلف قول الدارقطني في الحديث فقال في السنن: إسناده حسن. وقال في العلل: المرسل أشبه. هذا كلام المصنف ونقله الشارح، وراجعت سنن الدارقطني فرأيت ساقه وقال: إنه صحيح. ثم في العلاء بن زهير وقال الذهبي في الميزان: وثقه ابن معين. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات مما لا يشبه حديث الأثبات انتهى. فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الأثبات،

وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالته، فقد عرف عيناً وحالاً. وقال ابن القيم بعد روايته لحديث عائشة هذا ما لفظه: وسمعت شيخ الإسلام يقول: وهذا كذب على رسول الله ﷺ انتهى. يريد رواية يقصر ويتم بالمشاة التحتية، وجعل ذلك من فعله ﷺ، فإنه ثبت عنه ﷺ بأنه لم يتم رباعية في سفر ولا صام فيه فرضاً.

٥/٤٥٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ».

— (وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته. رواه أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وفي رواية كما يحب أن تؤتى عزائمه) فسرت محبة الله برضاه وكرهاته بخلافها. وعند أهل الأصول، أن الرخصة ما شرع من الأحكام لعذر والعزيمة مقابلها. والمراد بها هنا ما سهله لعباده ووسعه عند الشدة من ترك بعض الواجبات وإباحة بعض المحرمات. والحديث دليل على أن فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة، كذا قيل وليس فيه على ذلك دليل، بل يدل على مساواتها للعزيمة. والحديث يوافق قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١).

٦/٤٥٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ، أَوْ فَرَاسِخَ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين. رواه مسلم) المراد من قوله: «إذا خرج» إذا كان قصده مسافة هذا القدر، لا أن المراد أنه كان إذا أراد سفرًا طويلًا فلا يقصر إلا بعد هذه المسافة. وقوله «أميال أو فراسخ شك» من الراوي، وليس التخيير في أصل الحديث. قال الخطابي: شك فيه

٤٥٦ - أخرجه أحمد: ١٠٨/٢، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: ذكر الدليل على أن الله عز وجل ولي نبيه... (الحديث ٩٤٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة السفر (الحديث ٥٤٥).

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

٤٥٧ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة المسافرين وقصرها (الحديث ٦٩١).

شعبة. قيل في حد الميل هو أن ينظر إلى الشخص في أرض مستوية، فلا يدري أهو رجل أم امرأة، أو غير ذلك. وقال النووي: هو ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون أصبعاً معترضة متعادلة، والأصبع ست شعيرات معترضة متعادلة. وقيل هو اثنا عشر ألف قدم بقدّم الإنسان. وقيل هو أربعة آلاف ذراع. وقيل ألف خطوة للجمل. وقيل ثلاثة آلاف ذراع بالهاشمي، وهو اثنان وثلاثون أصبعاً، وهو ذراع الهادي عليه السلام، وهو الذراع العمري المعمول عليه في صنعاء وبلادها. وأما الفرسخ فهو ثلاثة أميال، وهو فارسي معرب. وأعلم أنه قد اختلف العلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة على نحو عشرين قولاً حكاهما ابن المنذر. فذهب الظاهرية إلى العمل بهذا الحديث وقالوا: مسافة القصر ثلاثة أميال. وأجيب عليهم بأنه مشكوك فيه، فلا يحتج به على التحديد بالثلاثة الأميال، نعم يحتج به على التحديد بالثلاثة الفراسخ، إذ الأميال داخله فيها، فيؤخذ بالأكثر وهو الاحتياط. لكن قيل إنه لم يذهب إلى التحديد بالثلاثة الفراسخ أحد. نعم يصح الاحتجاج للظاهرية بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد: «أنه كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة». وقد عرفت أن الفرسخ ثلاثة أميال. وأقل ما قيل في مسافة القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر موقوفاً: «أنه كان يقول إذا خرجت ميلاً قصرت الصلاة». وإسناده صحيح. وقد روي هذا في البحر عن داود. ويلحق بهذين القولين قول الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والهادي وغيرهم: إنه يقصر في مسافة بريد فصاعداً، مستدلين بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يحل لامرأة تسافر بريداً إلا ومعها محرم» أخرجه أبو داود. قالوا: فسمى مسافة البريد سفراً، ولا يخفى أنه لا دليل فيه على أنه لا يسمى الأقل من هذه المسافة سفراً، وإنما هذا تحديد للسفر الذي يجب فيه المحرم، ولا تلازم بين مسافة القصر ومسافة وجوب المحرم، لجواز التوسعة في إيجاب المحرم تخفيفاً على العباد. وقال زيد بن علي والمؤيد وغيرهما والحنفية: بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً، لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام إلا مع محرم». قالوا: وسير الإبل في كل يوم ثمانية فراسخ. وقال الشافعي: بل أربعة برد لحديث ابن عباس مرفوعاً: «لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد» وسيأتي. وأخرجه البيهقي بسند صحيح من فعل ابن عباس وابن عمر، وبأنه روى البخاري من حديث ابن عباس تعليقاً بصيغة الجزم: «أنه سئل أتقصر الصلاة من مكة إلى عرفة قال: لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف» وهذه الأمكنة بين كل واحد منها وبين مكة أربعة برد فما فوقها. والأقوال متعارضة كما سمعت، والأدلة متقاومة. قال في زاد المعاد: ولم يحدد ﷺ لأمة مسافة محدودة للقصر والفطر، بل أطلق

لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض، كما أطلق لهم التيمم في كل سفر، وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم واليومين والثلاثة، فلم يصح عنه فيها شيء البتة والله أعلم. وجواز القصر والجمع في طويل السفر وقصيره مذهب كثير من السلف.

٧/٤٥٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ. فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعنه) أي عن أنس (قال خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة وكان يصلي)، أي: الرباعية (ركعتين ركعتين)، أي: كل رباعية ركعتين (حتى رجعنا إلى المدينة. متفق عليه واللفظ للبخاري) يحتمل أن هذا كان في سفره في عام الفتح، ويحتمل أنه في حجة الوداع، إلا أن فيه عند أبي داود زيادة: «أنهم قالوا لأنس هل أقمت بها شيئاً قال: أقمت بها عشراً». ويأتي أنهم أقاموا في الفتح زيادة على خمسة عشر يوماً أو خمس عشرة. وقد صرح في حديث أبي داود أن هذا، أي: خمس عشرة ونحوها كان عام الفتح. وفيه دلالة على أنه لم يتم مع إقامته في مكة، وهو كذلك كما يدل عليه الحديث الآتي. وفيه دليل على أن نفس الخروج من البلد بنية السفر يقتضي القصر، ولو لم يجاوز من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال بقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى وبيوتها بمرأى منه.

٨/٤٥٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْماً يَقْصُرُ». وَفِي لَفْظٍ: «بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْماً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «سَبْعَ عَشْرَةَ». وَفِي أُخْرَى: «خَمْسَ عَشْرَةَ».

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أقام النبي ﷺ تسعة عشر يوماً يقصر. وفي لفظ) تعيين محل الإقامة، وأنه (بمكة تسعة عشر يوماً. رواه البخاري وفي رواية

٤٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر (الحديث ١٠٨١)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة المسافرين وقصرها (الحديث ٦٩٣).

٤٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر (الحديث ١٠٨٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح (الحديث ٤٢٩٧) و (الحديث ٤٢٩٨) و (الحديث ٤٢٩٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: متى يتم المسافر (الحديث ١٢٣٠) و (الحديث ١٢٣١) و (الحديث ١٢٣٢).

لأبي داود)، أي: عن ابن عباس (سبع عشرة) بالتذكير في الرواية الأولى، لأنه ذكر مميزه يوماً وهو مذكر، وبالتالي في رواية أبي داود، لأنه حذف مميزه وتقديره ليلة. وفي رواية لأبي داود عنه (تسعة عشر) كالرواية الأولى (وفي أخرى)، أي: لأبي داود عن ابن عباس (خمس عشرة وله)، أي: لأبي داود.

٩/٤٦٠ - وَلَهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ثَمَانِي عَشْرَةَ».

— (عن عمران بن حصين ثمانى عشرة) ولفظه عند أبي داود «شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول: يا أهل البلد صلوا أربعاً فإننا قوم سفر» (وله)، أي: لأبي داود.

١٠/٤٦١ - وَلَهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَقَامَ بَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْماً يَقْصُرُ الصَّلَاةَ». وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ.

— (عن جابر أقام)، أي: النبي ﷺ (ببوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ورواه ثقات، إلا أنه اختلف في وصله) فوصله معمر بن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن جابر قال أبو داود: غير معمر لا يسنده، فأعله الدارقطني في العلل بالارسال والانقطاع قال المصنف رحمه الله: وقد أخرجه البيهقي عن جابر بلفظ «بضع عشرة» واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث: «باب متى يتم المسافر ثم ساقها وفيها كلام ابن عباس: «من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم» وقد اختلف العلماء في قدر مدة الإقامة التي إذا عزم المسافر على إقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال ابن عباس وإليه ذهب الهادوية: أن أقل مدة الإقامة عشرة أيام لقول علي عليه السلام: «إذا أقمت عشر فأتتم الصلاة» أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد من طرق فيها ضرار بن صرد. قال المصنف في التقريب: إنه غير ثقة. قالوا: وهو توقيف. وقالت الحنفية: خمسة عشر يوماً، مستدلين بإحدى روايات ابن عباس ويقولون وقول ابن عمر: «إذا قدمت بلدة وأنت مسافر، وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة» وذهبت المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام، وهو مروى عن عثمان والمراد غير يوم الدخول والخروج وأستدلوا بمنعه ﷺ المهاجرين بعد مضي النسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة، فدل على أنه بالأربعة الأيام يصير مقيماً. وثم أقوال آخر لا دليل عليها، وهذا كله فيمن دخل البلد عازماً على الإقامة فيها. وأما من تردد في الإقامة ولم يعزم ففيه خلاف أيضاً. فقالت الهادوية: يقصر إلى شهر

٤٦٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: متى يتم المسافر (الحديث ١٢٢٩).

٤٦١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إذا أقام بأرض العدو يقصر (الحديث ١٢٣٥).

لقول علي عليه السلام: «إنه من يقول اليوم أخرج غداً أخرج يقصر الصلاة شهراً». وذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول للشافعي. وقال الإمام يحيى: أنه يقصر أبداً إذ الأصل السفر ولفعل ابن عمر، فإنه أقام بأذريجان ستة أشهر يقصر الصلاة. وروي عن أنس بن مالك أنه أقام بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة. وعن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا برامهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة. ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على حسب ما وردت الروايات في مدة إقامته ﷺ في مكة وتبوك، وأنه بعد ما يجاوز مدة ما روي عنه ﷺ يتم صلاته، ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نفي القصر فيما زاد عليها، وإذا لم يقم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله الصحابة، لأنه لا يسمى بالبقاء مع التردد كل يوم في الإقامة والرحيل مقيماً وإن طالت المدة ويؤيده ما أخرجه البيهقي في السنن عن ابن عباس: «أنه ﷺ أقام بتبوك أربعين يوماً يقصر الصلاة» ثم قال تفرد به الحسين بن عماره وهو غير محتج به.

١١/٤٦٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ (فِي سَفَرِهِ) (١) قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْحَاكِمِ (٢) فِي الْأَرْبَعِينَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ثُمَّ رَكِبَ». وَلَأَبَى نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجٍ مُسْلِمٍ: «كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ، فَزَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، ثُمَّ ارْتَحَلَ».

— (وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل) في سفره (قبل أن تزيغ الشمس)، أي: قبل الزوال (آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر)، أي: وحده ولا يضم إليه العصر (ثم ركب. متفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيراً، ودلالة على أنه لا يجمع بينهما تقديماً لقوله: «صلى الظهر» إذ لو جاز جمع التقديم لضم إليه العصر،

٤٦٢ - أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: إذا ارتحل بعدما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب (الحديث ١١١٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: - ١٥ - (الحديث ١١١١).

(١) زيادة في الأصل.

(٢) في نسخة م: في رواية الحاكم.

وهذا الفعل منه ﷺ يخصص أحاديث التوقيت التي مضت. وقد اختلف العلماء في ذلك، فذهبت الهادوية وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة، وروي عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقديماً وتأخيراً، عملاً بهذا الحديث في التأخير وبما يأتي في التقديم، وعن الأوزاعي أنه يجوز للمسافر جمع التأخير عملاً بهذا الحديث، وهو مروي عن مالك وأحمد بن حنبل، وأختره أبو محمد بن حزم. وذهب النخعي والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع لا تقديماً ولا تأخيراً للمسافر، وتأولوا ما ورد من جمعه ﷺ بأنه جمع صوري، وهو أنه آخر الظهر إلى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها، ومثله العشاء، ورد عليهم بأنه وإن تمشى لهم هذا في جمع التأخير، لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله، (وفي رواية للحاكم في الأربعين بإسناد صحيح صلى الظهر والعصر)، أي: إذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الفريضتين معاً (ثم ركب) فإنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله ﷺ، ولا يتصور فيه الجمع الصوري (و) مثله الرواية التي (لأبي نعيم في مستخرج مسلم) أي في مستخرجه على صحيح مسلم (كان)، أي: النبي ﷺ (إذا كان في سفر فرالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم أرتحل) فقد أفادت رواية الحاكم وأبي نعيم ثبوت جمع التقديم أيضاً وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف، إلا أنه قال ابن القيم إنه اختلف في رواية الحاكم، فمنهم من صححها، ومنهم من حسنها، ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو الحاكم، فإنه حكم بوضعها، ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث، ثم رده ابن القيم وأختار أنه ليس بموضوع، وسكوت المصنف هنا عليه وجزمه بأنه بإسناد صحيح يدل على رده لكلام الحاكم ويؤيد صحته قوله:

١٢/٤٦٣ — وَعَنْ مُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن معاذ رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً. رواه مسلم) إلا أن اللفظ محتمل لجمع التأخير لا غير أوله، ولجمع التقديم، ولكن قد رواه الترمذي بلفظ: «كان إذا أرتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر فيصلحها جميعاً، وإذا أرتحل بعد زيع الشمس عجل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعاً» فهو كالتفصيل

لمجمل رواية مسلم، إلا أنه قال الترمذي بعد إخراج: إنه حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره. قال: والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث ابن الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ: «أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء» انتهى. إذا عرفت هذا، فجمع التقديم في ثبوت روايته مقال إلا رواية المستخرج على صحيح مسلم، فإنه لا مقال فيها. وقد ذهب ابن حزم إلى أنه يجوز جمع التأخير لثبوت الرواية به لا جمع التقديم، وهو قول النخعي رواية عن مالك وأحمد. ثم إنه قد اختلف في الأفضل للمسافر هل الجمع أو التوقيت؟ فقالت الشافعية: ترك الجمع أفضل. وقال مالك: إنه مكروه. وقيل: يختص بمن له عذر. واعلم أنه كما قال ابن القيم في الهدي النبوي لم يكن ﷺ يجمع راتباً في سفره كما يفعله كثير من الناس، ولا يجمع حال نزوله أيضاً، وإنما كان يجمع إذا جد به السير، وإذا سار عقيب الصلاة كما في أحاديث تبوك. وأما جمعه وهو نازل غير مسافر، فلم ينقل ذلك عنه إلا بعرفة ومزدلفة، لأجل اتصال الوقوف كما قال الشافعي وشيخنا وجعله أبو حنيفة من تمام النسك وأنه سبباً وقال أحمد ومالك والشافعي إن سبب الجمع بعرفة ومزدلفة السفر وهذا كله في الجمع في السفر. وأما الجمع في الحضر فقال الشارح بعد ذكر أدلة القائلين بجوازه فيه: إنه ذهب أكثر الأئمة إلى أنه لا يجوز الجمع في الحضر، لما تقدم من الأحاديث المبينة لأوقات الصلوات، ولما تواتر من محافظة النبي ﷺ على أوقاتها، حتى قال ابن مسعود: «ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها». وأما حديث ابن عباس عند مسلم: «أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر» قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته. فلا يصح الاحتجاج به، لأنه غير معين لجمع التقديم والتأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منها تحكماً، فوجب العدول عنه إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الأوقات للمعذور وغيره، وتخصيص المسافر لثبوت المخصص وهذا هو الجواب الحاسم. وأما ما يروى من الآثار عن الصحابة والتابعين فغير حجة، إذ للاجتهاد في ذلك مسرح، وقد أول بعضهم حديث ابن عباس بالجمع الصوري وأستحسنه القرطبي، ورجحه وجزم به ابن الماجشون والطحاوي، وقواه ابن سيد الناس لما أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار - راوي الحديث - عن أبي الشعثاء قال: «قلت: يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال: وأنا أظنه» قال ابن سيد الناس: وراوي الحديث أدري بالمراد منه من غيره، وإن لم يجزم أبو الشعثاء

بذلك . وأقول: إنما هو ظن من الراوي والذي يقال فيه: أدري بما روى إنما يجري في تفسيره للفظ مثلاً. على أن في هذه الدعوى نظراً، فإن قوله ﷺ: «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» يرد عمومها نعمي تعين هذا التأويل، فإنه صرح به النسائي في أصل حديث ابن عباس ولفظه: «صليت مع رسول الله ﷺ بالمدينة ثمانياً جمعاً وسبعاً جمعاً آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء» والعجب من النووي كيف ضعف هذا التأويل وغفل عن متن الحديث المروي؟ والمطلق في رواية يحمل على المقيد إذا كانا في قصة واحدة كما في هذا: والقول بأن قوله: «أراد أن لا يخرج أمته» يضعف هذا الجمع الصوري لوجود الحرج فيه، مدفوع بأن ذلك أيسر من التوقيت، إذ يكفي للصلاطين تأهب واحد، وقصد واحد إلى المسجد، ووضوء واحد بحسب الأغلب، بخلاف الوقتين، فالحرج في هذا الجمع لا شك أخف. وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم، لأن العلة في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرع، وإلا لزم مثله في القصر والفطر انتهى. قلت: وهو كلام رصين، وقد كنا ذكرنا ما يلاقيه في رسالتنا اليواقيت في المواقيت قبل الوقوف على كلام الشارح رحمه الله وجزاه خيراً، ثم قال: وأعلم أن جمع التقديم فيه خطر عظيم، وهو كمن صلى الصلاة قبل دخول وقتها، فيكون حال الفاعل كما قال الله: ﴿وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً﴾^(١) الآية من ابتدائها، وهذه الصلاة المقدمة لا دلالة عليها بمنطوق، ولا مفهوم، ولا عموم، ولا خصوص.

١٣/٤٦٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ. كَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان) رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) فإنه من رواية عبد الوهاب بن مجاهد، وهو متروك، نسبه الثوري إلى الكذب. وقال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، وهو منقطع أيضاً، لأنه لم يسمع من أبيه (والصحيح أنه موقوف كذا

(١) سورة الكهف، الآية: ١٠٤.

٤٦٤ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: قدر المسافة التي تقصر في مثلها الصلاة (الحديث ٣٨٧/١).

أخرجه ابن خزيمة)، أي: موقوفاً على ابن عباس وإسناده صحيح، ولكن للاجتهاد فيه مسرح، فيحتمل أنه من رأيه، وتقدم أنه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع.

١٤/٤٦٥ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أَمْنِي الَّذِينَ إِذَا أَسَاءُوا أَسْتَغْفَرُوا، وَإِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا وَأَفْطَرُوا». أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَهُوَ فِي مُرْسِلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مُخْتَصَرًا.

— (وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: خير أمني الذين إذا أساءوا استغفروا، وإذا سافروا قصرُوا وأفطروا. أخرجه الطبراني في الأوسط بإسناد ضعيف، وهو في مرسل سعيد بن المسيب عند البيهقي مختصراً) الحديث دليل على أن القصر والفطر أفضل للمسافر من خلافهما. وقالت الشافعية: ترك الجمع أفضل. فقياس هذا أن يقولوا التمام أفضل، وقد صرحوا به أيضاً، وكأنهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه. وأعلم أن المصنف رحمه الله أعاد هنا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله:

١٥/٤٦٦ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة) هذا لم يذكره المصنف فيما سلف في هذه الرواية (فقال: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب) رواه البخاري) هو كما قال، ولم ينسبه فيما تقدم إلى أحد. وقد بينا من رواه غير البخاري وما فيه من الزيادة.

١٦/٤٦٧ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: عَادَ النَّبِيُّ ﷺ مَرِيضًا فَرَأَاهُ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ فَرَمَى بِهَا، وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَصَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَفَقَّهَهُ.

٤٦٥ - أخرجه الطبراني: ١٥٧/٢.

٤٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطلق قاعداً صلى على جنب (الحديث ١١١٧).

٤٦٧ - أخرجه البيهقي: ٣٠٦/٢، انظر الجرح والتعديل: ١٩٨/٣.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: عاد النبي ﷺ مريضاً فرآه يصلي على وسادة فرمى بها وقال: صل على الأرض إن أستطعت وإلا فأوم إيماء وأجعل سجودك أخفض من ركوعك رواه البيهقي وصححه أبو حاتم وقفه) زاد فيما مضى أنه رواه البيهقي بإسناد قوي. وقد تقدما في آخر باب صفة الصلاة قبيل باب سجود السهو بلفظهما، وشرحنا هنالك فتركنا شرحهما هنا لذلك ثم ذكر هنا حديث عائشة. وقد مر أيضاً في حديث في باب صفة الصلاة بلفظه وشرحه الشارح وقال هناك: صححه ابن خزيمة، وهنا قال صححه الحاكم وهو:

١٧/٤٦٨ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعاً. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عائشة قالت: رأيت النبي ﷺ يصلي متربّعاً. رواه النسائي وصححه الحاكم) وهو من أحاديث صلاة المريض لا من أحاديث صلاة المسافرين، وقد أتى به فيما سلف. والحديث دليل على صفة قعود المصلي إذا كان له عذر عن القيام، وفيه الخلاف الذي تقدم.

١٢ - باب: الجمعة

الجمعة بضم الميم، وفيها الإسكان والفتح، مثل همزة ولمزة وكانت تسمى في الجاهلية العروبة. أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة وقال: حسن صحيح أن النبي ﷺ قال: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه دخل الجنة، فيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة».

١/٤٦٩ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - عَلَى أَعْوَادٍ مِنْبَرِهِ - : «لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد منبره)، أي: منبره الذي من عود، لا على الذي كان من الطين، ولا على الجذع الذي كان

٤٦٨ - أخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة القاعد (الحديث ١٦٦٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: علموا الصبي الصلاة... (الحديث ٢٥٨/١).
٤٦٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: التغليظ في ترك الجمعة (الحديث ٨٦٥).

يستند إليه . وهذا المنبر عمل له النبي ﷺ سنة سبع . وقيل سنة ثمان . عمله له غلام امرأة من الأنصار كان نجاراً ، وأسمه على أصح الأقوال ميمون . كان على ثلاث درج ، ولم يزل عليه حتى زاده مروان في زمن معاوية ست درج من أسفله ، وله قصة في زيادته ، وهي أن معاوية كتب إليه أن يحمله إلى دمشق ، فأمر به فقلع فأظلمت المدينة ، فخرج مروان فخطب فقال : إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه وقال : إنما زدت عليه لما كثر الناس . ولم يزل كذلك حتى أحترق المسجد النبوي سنة أربع وخمسين وستمائة فأحترق (لبنتين أقوام عن ودعهم) بفتح الواو وسكون الدال المهملة وكسر العين المهملة ، أي : تركهم (الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم) الختم الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه كتماً له وتغطية ، لئلا يتوصل إليه ولا يطلع عليه . شبهت القلوب بسبب إعراضهم عن الحق ، وأستكبارهم عن قبوله ، وعدم نفوذ الحق إليها بالأشياء التي أستوثق عليها بالختم ، فلا ينفذ إلى باطنها شيء . وهذه عقوبة على عدم الامتثال لأمر الله ، وعدم إتيان الجمعة من باب تيسير العسري (ثم ليكونن من الغافلين) رواه مسلم) بعد ختمه تعالى على قلوبهم ، فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الأعمال ، وعن ترك ما يضرهم منها . وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها . وفيه إخبار بأن تركها من أعظم أسباب الخذلان بالكلية . والإجماع قائم على وجوبها على الإطلاق ، والأكثر أنها فرض عين ، وقال في معالم السنن : إنها فرض كفاية عند الفقهاء .

٤٧٠/٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ^(١) ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : «كُنَّا نَجْمَعُ مَعَهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَيْءَ» .
 — (وعن سلمة بن الأكوع قال : كنا نصلي مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة ، ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به . متفق عليه واللفظ للبخاري وفي لفظ مسلم) ، أي : من رواية سلمة (كنا نجمع معه) ، أي : النبي ﷺ (إذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتبع الفياء)

٤٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب : المغازي ، باب : غزوة الحديبية (الحديث ٤١٦٨) ، وأخرجه مسلم في كتاب : الجمعة ، باب : صلاة الجمعة حين تزول الشمس (الحديث ٨٦٠) .

(١) في نسخة م : الجمعة .

الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس، والنفي في قوله: «وليس للحيطان ظل» متوجه إلى القيد وهو قوله: «أنه يستظل به» لا نفي لأصل الظل حتى يكون دليلاً على أنه صلاها قبل زوال الشمس. وهذا التأويل معتبر عند الجمهور القائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهر. وذهب أحمد وإسحاق إلى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال. وأختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم: وقتها صلاة العيد. وقيل: الساعة السادسة. وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة. وحجتهم ظاهر الحديث وما بعده. وأصرح منه ما أخرجه أحمد ومسلم من حديث جابر: «أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة، ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حين تزول الشمس يعني النواضح» وأخرج الدارقطني عن عبد الله بن شيبان قال: «شهدت مع أبي بكر الجمعة، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار، ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول أنتصف النهار، ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول زال النهار، فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره». ورواه أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله قال: وكذلك روي عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية: «أنهم صلوا قبل الزوال» ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة. والتأويل الذي سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي ﷺ مع قراءته سورة الجمعة والمنافقين وخطبته، لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة إلا وللحيطان ظل يستظل به، كذا في الشرح، وحققنا في حواشي ضوء النهار، أن وقتها الزوال ويدل له أيضاً قوله:

٤٧١/٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

— (وعن سهل بن سعد) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الخزرجي الساعدي الأنصاري. قبل كان اسمه حزناً فسماه ﷺ سهلاً. مات النبي ﷺ وله خمس عشرة سنة. ومات بالمدينة سنة إحدى وسبعين، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (قال: ما كنا نقيل) من القيلولة (ولا نتغذى إلا بعد الجمعة. متفق عليه واللفظ لمسلم، وفي رواية في

٤٧١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: قوله تعالى: «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله» (الحديث ٩٣٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: صلاة الجمعة حين تزول الشمس (الحديث ٨٥٩).

عهد رسول الله ﷺ في النهاية المقييل والقيلولة الاستراحة نصف النهار، وإن لم يكن معها نوم. فالحديث دليل على ما دل عليه الحديث الأول، وهو من أدلة أحمد. وإنما أتى المصنف رحمه الله بلفظ رواية: «على عهد رسول الله ﷺ» لثلاثا يقول قائل: إنه لم يصرح الراوي في الرواية الأولى أن ذلك كان من فعله ﷺ وتقريره، فدفعه بالرواية التي أثبتت أن ذلك كان على عهده. ومعلوم أنه لا يصلي الجمعة في المدينة في عهده سواء، فهو إخبار عن صلاته، وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال، لأنهم في المدينة، ومكة لا يقيمون ولا يتغذون إلا بعد صلاة الظهر كما قال تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ﴾^(١) نعم كان ﷺ يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال، بخلاف الظهر فقد كان يؤخره بعده حتى يجتمع الناس.

٤/٤٧٢ — وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَأَنْقَضَ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً فجاءت عير) بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية فراء قال في النهاية: العير الإبل بأحمالها (من الشام فانفتل) بالنون الساكنة وفتح الفاء فمشاء فوقية، أي: انصرف (الناس إليها حتى لم يبق) أي: في المسجد (إلا اثنا عشر رجلاً. رواه مسلم) الحديث دليل على أنه يشرع في الخطبة أن يخطب قائماً، وأنه لا يشترط لها عدد معين، كما قيل إنه يشترط لها أربعون رجلاً، ولا ما قيل إن أقل ما تنعقد به اثنا عشر رجلاً، كما روي عن مالك، لأنه لا دليل أنها لا تنعقد بأقل. وهذه القصة هي التي نزلت فيها الآية ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾^(٢) الآية. وقال القاضي عياض: إنه روى أبو داود في مراسيله: «أن خطبته ﷺ التي أنفضوا عنها، إنما كانت بعد صلاة الجمعة، وظنوا أنه لا شيء عليهم في الانفضاض عن الخطبة، وأنه قبل هذه القصة كان يصلي قبل الخطبة» قال القاضي: وهذا أشبه بحال أصحابه والمظنون بهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبي ﷺ ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة.

(١) سورة النور، الآية: ٥٨.

٤٧٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ (الحديث ٨٦٣).

(٢) سورة الجمعة، الآية: ١١.

٤٧٣/٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَغَيْرَهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَوَى أَبُو حَاتِمٍ إِسْرَالَهُ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها) أي: من سائر الصلوات (فليضيف إليها أخرى) في الجمعة أو غيرها، يضيف إليها ما بقي من ركعة وأكثر (وقد تمت صلاته) رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني واللفظ له، وإسناده صحيح. لكن قوى أبو حاتم إرساله) الحديث أخرجه من حديث بقية حدثني يونس بن يزيد عن سالم عن أبيه الحديث قال أبو داود والدارقطني: تفرد بقية عن يونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: هذا خطأ في المتن والإسناد وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها» وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فوهم وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقاً عن أبي هريرة، ومن ثلاثة طرق عن ابن عمر، وفي جميعها مقال. وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح لللاحق، وإن لم يدرك من الخطبة شيئاً. وإلى هذا ذهب زيد بن علي والمؤيد والشافعي وأبو حنيفة. وذهبت الهادوية إلى أن إدراك شيء من الخطبة شرط لا تصح الجمعة بدونه. وهذا الحديث حجة عليهم، وإن كان فيه مقال لكن كثرة طرقه يقوي بعضها بعضاً، مع أنه أخرجه الحاكم من ثلاث طرق: أحدها من حديث أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين، ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل.

٤٧٤/٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ تَبَّأَكَ^(١) أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب

٤٧٣ - أخرجه النسائي في كتاب: المواقيت، باب: من أدرك ركعة من الصلاة (الحديث ٢٧٤) و (الحديث ٢٧٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (الحديث ١١٢٣)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الجمعة، باب: فيمن يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها (الحديث ٤١٢/١).

٤٧٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: ذكر الخطبتين قبل الصلاة (الحديث ٨٦٢).
(١) في نسخة م: أنبأك.

قائماً فمن أنبأك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب. أخرجه مسلم) الحديث دليل أنه يشرع القيام حال الخطبتين، والفصل بينهما بالجلوس. وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة؟ فقال أبو حنيفة: إن القيام والقعود سنة. وذهب مالك إلى أن القيام واجب، فإن تركه أساء وصحت الخطبة. وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطافه، واحتجوا بواظبته ﷺ على ذلك حتى قال جابر: «فمن أنبأك إلى آخره» وبما روي أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد، وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً، فأنكر عليه وتلا عليه «وتركوك قائماً»^(١) وفي رواية ابن خزيمة: «ما رأيت كالיום قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين» وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس: «خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان، وأول من جلس على المنبر معاوية». وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي: «أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه». وهذا إبانة للعذر، فإنه مع العذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة. وأما حديث أبي سعيد الذي أخرجه البخاري: «أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله» فقد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة. وهذه الأدلة تقضي بشرعية القيام والقعود المذكورين في الخطبة. وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحتها فلا دلالة عليه في اللفظ، إلا أنه قد ينضم إليه دليل وجوب التأسى به ﷺ وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وفعله في الجمعة في الخطبتين وتقديمها على الصلاة مبين لآية الجمعة، فما واطب عليه فهو واجب، وما لم يواظب عليه كان في الترك دليل على عدم الوجوب، فإن صح أن قعوده في حديث أبي سعيد كان في خطبة الجمعة، كان الأقوى القول الأول، وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني. «فائدة» تسليم الخطيب على المنبر على الناس، فيه حديث أخرجه الأثرم بسنده عن الشعبي: «كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال: السلام عليكم» الحديث وهو مرسل. وأخرج ابن عدي «أنه ﷺ كان إذا دنا من منبره سلم على من عند المنبر ثم صعد، فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد» إلا أنه ضعفه ابن عدي بعيسى بن عبد الله الأنصاري، وضعفه به ابن حبان.

٧/٤٧٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، أَحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَأَشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ:

(١) سورة الجمعة، الآية: ١٢.

٤٧٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (الحديث ٨٦٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: العيدين، باب: كيف الخطبة (الحديث ١٨٨) و (الحديث ١٨٩).

صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ» وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ - وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ». وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ». وَلِلنَّسَائِيِّ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».

— (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول: صبحكم ومساكم ويقول: أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد) قال النووي: ضبطناه في مسلم بضم الهاء وفتح الدال فيهما، وبفتح الهاء وسكون الدال فيهما. وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطريق طريق محمد، وعلى رواية الضم معناه الدلالة والإرشاد، وهو الذي يضاف إلى الرسل وإلى القرآن قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي﴾^(١) ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي﴾^(٢) وقد يضاف إليه تعالى، وهو بمعنى اللطف والتوفيق والصمة ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مِنْ أَحَبِّتِ﴾^(٣) الآية «وشر الأمور محدثاتها» المراد بالمحدثات ما لم يكن ثابتاً بشرع من الله ولا من رسوله «وكل بدعة ضلالة» البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق، والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة (رواه مسلم) وقد قسم العلماء البدعة خمسة أقسام: واجبة كحفظ العلوم بالتدوين والرد على الملاحدة بإقامة الأدلة، ومندوبة كبناء المدارس، ومباحة كالتوسعة في ألوان الأطعمة وفاخر الثياب، ومحرومة ومكروهة وهما ظاهران. فقوله كل بدعة ضلالة عام مخصوص. وفي الحديث دليل على أنه يستحب للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته، ويجزل كلامه، ويأتي بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب، ويأتي بقوله: «أما بعد». وقد عقد البخاري باباً في استحبابها، وذكر فيه جملة من الأحاديث. وقد جمع الروايات التي فيها ذكر: «أما بعد» لبعض المحدثين، وأخرجها عن اثنين ثلاثين صحابياً. وظاهره أنه كان ﷺ يلازمها في جميع خطبه، وذلك بعد حمد الله والثناء والتشهد، كما تفيد الرواية المشار إليها بقوله: (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر بن عبد الله (كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله ويثني عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته) حذف المقول اتكالاً على ما تقدم وهو قوله: «أما بعد فإن خير

(١) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٢) سورة القصص، الآية: ٥٦.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٩.

الحديث» إلى آخر ما تقدم، ولم يذكر الشهادة اختصاراً لثبوتها في غير هذه الرواية. فقد ثبت أنه ﷺ قال: «كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجزاء». وفي دلائل النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن الله عز وجل: «وجعلت أمتك لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي» وكان يذكر في شهادته نفسه بأسمه العلم (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر (من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له) أي: أنه بهذه الألفاظ بعد أما بعد (وللنساء) أي: عن جابر (وكل ضلالة في النار) أي: بعد قوله: «كل بدعة ضلالة» كما هو في النسائي. وأختصره المصنف والمراد صاحبها. وكان يعلم أصحابه في خطبته قواعد الإسلام وشرائعه، ويأمرهم وينهاهم في خطبته إذا عرض له أمر أو نهى، كما أمر الداخل وهو يخطب أن يصلي ركعتين، ويذكر معالم الشرائع في الخطبة، والجنة والنار، والمعاد، ويأمر بتقوى الله، ويحذر من غضبه، ويرغب في موجبات رضاه. وقد ورد قراءة آية في حديث مسلم: «كان لرسول الله ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ويحذر»؛ وظاهره محافظته ﷺ على ما ذكر في الخطبة ووجوب ذلك، لأن فعله بيان لما أجمل في آية الجمعة وقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وقد ذهب إلى هذا الشافعي. وقالت الهادوية: لا يجب في الخطبة إلا الحمد والصلاة على النبي ﷺ في الخطبتين جميعاً. وقال أبو حنيفة: يكفي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. وقال مالك: لا يجزي إلا ما سمي خطبة.

٤٧٦/٨ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقِصْرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة) بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة أي: علامة (من فقهه) أي: مما يعرف به فقه الرجل. وكل شيء دل على شيء فهو مئنة له (رواه مسلم). وإنما كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل، لأن الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني وجوامع الألفاظ، فيتمكن من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة، ولذلك كان من تمام هذا الحديث: «فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة وإن من البيان لسحرا» فشب الكلام العامل في القلوب الجاذب للعقول بالسحر، لأجل ما اشتمل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة، وإفادة المعاني الكثيرة، ووقوعه في مجازه من الترغيب والترهيب، ونحو ذلك، ولا يقدر عليه إلا

من فقه في المعاني وتناسق دلالتها، فإنه يتمكن من الإتيان بجوامع الكلم، وكان ذلك من خصائصه ﷺ، فإنه أوتي جوامع الكلم. والمراد من طول الصلاة الطول الذي لا يدخل فاعله تحت النهي. وقد كان يصلي ﷺ الجمعة بالجمعة والمنافقين، وذلك طول بالنسبة إلى خطبته، وليس بالتطويل المنهي عنه.

٩/٤٧٧ - وَعَنْ أُمِّ هِشَامِ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا أَخَذْتُ ﴿قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾^(١) إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان رضي الله عنها) هي الأنصارية. روى عنها حبيب بن عبد الرحمن بن سيف. قال أحمد بن زهير: سمعت أبي يقول: أم هشام ابنة حارثة بايعت بيعة الرضوان. ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب، ولم يذكر اسمها. وذكرها المصنف في التقريب، ولم يسمها أيضاً، وإنما قال: صحابية مشهورة. (قالت: ما أخذت ﴿قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ إلا عن لسان رسول الله ﷺ يقرأها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس. رواه مسلم) فيه دليل على مشروعية قراءة سورة ق في الخطبة كل جمعة. قال العلماء: وسبب اختياره ﷺ هذا السورة، لما أشتملت عليه من ذكر البعث والموت، والمواعظ الشديدة، والزاجر الأكيدة. وفيه دلالة لقراءة شيء من القرآن في الخطبة كما سبق. وقد قام الإجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة، ولا بعضها في الخطبة وكانت محافظة على هذه السورة، اختياراً منه، لما هو الأحسن في الوعظ والتذكير. وفيه دلالة على ترديد الوعظ في الخطبة.

١٠/٤٧٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ، لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مَرْفُوعاً:

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفاراً، والذي يقول له أنصت ليست له

٤٧٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (الحديث ٨٧٣).

(١) سورة: ق، الآية: ٢-١.

٤٧٨ - أخرجه أحمد: ٢٣٠/١.

جمعة» رواه أحمد بإسناد لا بأس به) وله شاهد قوي في جامع حماد مرسل «وهو» أي: حديث ابن عباس (يفسر) الحديث:

١١/٤٧٩ - «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَفَّوَتْ».

— (وعن أبي هريرة في الصحيحين مرفوعاً: إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت) في قوله: «يوم الجمعة» دلالة على أن خطبة غير الجمعة ليست مثلها ينهى عن الكلام حالها. وقوله: «والإمام يخطب» دليل على أنه يختص النهي بحال الخطبة، وفيه رد على من قال إنه ينهى عن الكلام من حال خروج الإمام، وأما الكلام عند جلوسه بين الخطبتين، فهو غير خاطب فلا ينهى عن الكلام حاله. وقيل: هو وقت يسير يشبه بالسكوت للتنفس فهو في حكم الخاطب. وإنما شبهه بالحمار يحمل أسفاراً، لأنه فاته الانتفاع بأبلغ نافع، وقد تكلف المشقة وأتعب نفسه في حضور الجمعة، والمشبّه به كذلك فاته الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في أستصحابه. وفي قوله: «ليست له جمعة» دليل على أنه لا صلاة له، فإن المراد بالجمعة الصلاة إلا أنها تجزئه إجماعاً، فلا بد، من تأويل هذا بأنه نفس للفضيلة التي يحوزها من أنصت، وهو كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وابن خزيمة بلفظ: «من لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً». قال ابن وهب أحد رواته: معناه أجزأته الصلاة وحرم فضيلة الجماعة. وقد أحتج بالحديث من قال بحرمة الكلام حال الخطبة، وهم الهاديون وأبو حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي، فإن تشبيهه بالمشبه به المستنكر وملاحظة وجه الشبه يدل على قبح ذلك، وكذلك نسبته إلى فوات الحاصلة بالجمعة، ما ذاك إلا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبباً لها، وذهب القاسم وأبنا الهادي وأحد قولي أحمد والشافعي إلى التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها، ونقل ابن عبد البر الإجماع على وجوب الإنصات على من يسمع خطبة الجمعة إلا عن قليل من التابعين وقوله: «إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت» تأكيد في النهي عن الكلام، لأنه إذا عد من اللغو وهو أمر بمعروف فأولى غيره، فعلى هذا يجب عليه أن يأمره بالإشارة إن أمكن ذلك، والمراد بالإنصات قيل: من مكالمة الناس فيجوز على هذا الذكر وقراءة القرآن، والأظهر أن النهي شامل للجميع، ومن فرق فعليه

٤٧٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب (الحديث ٣٩٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة (الحديث ٨٥١).

الدليل، فمثل جواب التحية والصلاة على النبي ﷺ عند ذكره عند من يقول بوجوبها، قد تعارض فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيهما، وتخصيص أحدهما لعموم الآخر تحكم من دون مرجح. وأختلفوا في معنى قوله: «لغوت» والأقرب ما قاله ابن المنير: أن اللغو ما لا يحسن. وقيل: بطلت فضيلة جمعتك وصارت ظهراً.

١٢/٤٨٠ — وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ. فَقَالَ: «صَلَّيْتُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال: صليت قال: لا، قال: قم صل ركعتين متفق عليه) الرجل هو سليك الغطفاني سماه في رواية مسلم. وقيل: غيره وحذفت همزة الاستفهام من قوله «صليت» وأصله أصليت، وفي مسلم قال له: «أصليت». وقد ثبت في بعض طرق البخاري. وسليك بضم السين المهملة بعد اللام مثناة تحتية مصغر الغطفاني بفتح الغين المعجمة فطاء مهملة بعدها فاء. وقوله: «صل ركعتين» وعند البخاري وصفهما بخفيفتين وعند مسلم وتجاوز فيهما، ويوب البخاري لذلك بقوله: «باب من جاء والإمام يخطب يصلي ركعتين خفيفتين». وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تصلي حال الخطبة، وقد ذهب إلى هذا طائفة من الآل والفقهاء والمحدثين ويخفف لسماع الخطبة. وذهب جماعة من السلف والخلف إلى عدم شرعيتها حال الخطبة. والحديث هذا حجة عليهم، وقد تأولوه بأحد عشر تأويلاً، كلها مردودة سردها المصنف في فتح الباري بردودها، نقل ذلك الشارع رحمه الله في الشرح. وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^(١) ولا دليل في ذلك، لأن هذا خاص وذلك عام، ولأن الخطبة ليست قرآناً، وبأنه ﷺ نهى الرجل أن يقول لصاحبه والخطيب يخطب أنصت، وهو أمر بمعروف. وجوابه أن هذا أمر الشارع، وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمريه، بل القاعد ينصت والداخل يركع التحية. ويأطابق أهل المدينة خلفاً عن سلف على منع النافلة حال الخطبة وهذا الدليل للمالكية. وجوابه أنه ليس إجماعهم حجة لو أجمعوا كما عرف في الأصول على أنه لا يتم دعوى إجماعهم، فقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وصححه، أن أبا سعيد أتى ومروان يخطب فصلاهما، فأراد

٤٨٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين (الحديث ٩٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: التحية والإمام يخطب (الحديث ٨٧٥).

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٤.

حرس مروان أن يمنعه فأبى حتى صلاهما ثم قال: ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمر بهما. وأما حديث عمر عند الطبراني في الكبير مرفوعاً بلفظ: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام» ففيه أيوب بن نهيك متروك، وضعفه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء. وقد أخذ من الحديث أنه يجوز للخطيب أن يقطع الخطبة باليسير من الكلام. وأجيب عنه بأن هذا الذي صدر منه ﷺ من جملة الأوامر التي شرعت لها الخطبة، وأمره ﷺ بها دليل على وجوبها، وإليه ذهب البعض. وأما من دخل الحرم في غير حال الخطبة، فإنه يشرع به الطواف فإنه تحيته، أو لأنه في الأغلب لا يقعد إلا بعد صلاة ركعتي الطواف. وأما صلاتها قبل صلاة العيد، فإن كانت صلاة العيد في جبانة غير مسبلة فلا يشرع لها التحية مطلقاً، وإن كانت في مسجد فتشرع. وأما كونه ﷺ لما خرج إلى صلاته لم يصل قبلها شيئاً، فذلك لأنه حال قدومه أشغل بالدخول في صلاة العيد، ولأنه كان يصلها في الجبانة ولم يصلها إلا مرة واحدة في مسجده ﷺ، فلا دليل فيه على أنها لا تشرع لغيره ولو كانت العيد في مسجد.

١٣/٤٨١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة) في الأولى (والمنافقين) في الثانية، أي: بعد الفاتحة فيهما لما علم من غيره (رواه مسلم) وإنما خصهما بهما، لما في سورة الجمعة من الحث على حضورها، والسعي إليها، وبيان فضيلة بعثته ﷺ وذكر الأربع الحكم في بعثته من أنه يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة والحث على ذكر الله. ولما في سورة المنافقين من توبيخ أهل النفاق، وحثهم على التوبة، ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله ﷺ، لأن المنافقين يكثر اجتماعهم في صلاتها. ولما في آخرها من الوعظ والحث على الصدقة.

— وَلَهُ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(١) وَ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾^(٢)».

٤٨١ - أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: ما يقرأ في يوم الجمعة (الحديث ٨٧٨) و (الحديث ٨٧٩).

٤٨٢ - تقدم تخريجه.

(٢) سورة: الغاشية، الآية: ١.

(١) سورة: الأعلى، الآية: ١.

— (وله) أي لمسلم (عن النعمان بن بشير رضي الله عنه كان يقرأ) أي رسول الله ﷺ (في العيدين) الفطر والأضحى أي في صلاتهما (وفي الجمعة) أي: في صلاتها ﴿بسبح اسم ربك الأعلى﴾ أي: في الركعة الأولى بعد الفاتحة (و ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾) أي: في الثانية بعدها، وكأنه كان يقرأ ما ذكره ابن عباس تارة وما ذكره النعمان تارة. وفي سورة سبج والغاشية من التذكير بأحوال الآخرة والوعود والوعيد ما يناسب قراءتهما في تلك الصلاة الجامعة. وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بقاف وأقتربت.

٤٨٣/١٥ — وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن زيد بن أرقم، رضي الله عنه، قال: صلى النبي ﷺ العيد) في يوم الجمعة (ثم رخص في الجمعة) أي: في صلاتها (ثم قال: من شاء أن يصلي) أي: الجمعة (فليصل) هذا بيان لقوله رخص، وإعلام بأنه كان الترخيص بهذا اللفظ (رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة). وأخرج أيضاً أبو داود من حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال: «قد أجمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه عن الجمعة وإنا مجمعون» وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح وفي إسناده بقية، وصحح الدارقطني وغيره إرساله. وفي الباب عن ابن الزبير من حديث عطاء: «أنه ترك ذلك وأنه سئل ابن عباس فقال أصاب السنة». والحديث دليل على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العيد تصوير رخصة يجوز فعلها وتركها، وهو خاص بمن صلى العيد دون من لم يصلها، وإلى هذا ذهب الهادي وجماعة إلا في حق الإمام وثلاثة معه. وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا تصوير رخصة، مستدلين بأن دليل وجوبها عام لجميع الأيام، وما ذكر من الأحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في أسانيدنا من المقال. «قلت:» حديث زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم يطعن غيره فيه فهو يصلح للتخصيص، فإنه يخصص العام بالأحاد، وذهب عطاء إلى أنه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله: «من شاء أن يصلي فليصل» ولفعل ابن الزبير،

٤٨٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد (الحديث ١٠٧٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: العيدين، باب: الرخصة في التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد (الحديث ١٥٩٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: فيما إذا اجتمع العيدان في يوم (الحديث ١٣١٠)، وأخرجه أحمد: ٤/٣٧٢.

فإنه صلى بهم في يوم عيد صلاة العيد يوم الجمعة، قال عطاء: ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا، قال: وكان ابن عباس في الطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال: أصاب السنة وعنده أيضاً أنه يسقط فرض الظهر ولا يصلي إلا العصر. وأخرج أبو داود عن ابن الزبير «أنه قال: عيدان أجتعا في يوم واحد فجمعهما فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر» وعلى القول بأن الجمعة الأصل في يومها والظهر بدل، فهو يقتضي صحة هذا القول، لأنه إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان أدائه سقط البدل. وظاهر الحديث أيضاً حيث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصلاة الظهر، مع تقدير إسقاط الجمعة للظهر يدل على ذلك كما قاله الشارح. وأيد الشارح مذهب ابن الزبير بسقوط صلاة الظهر في يوم الجمعة يكون عيداً على من صلى صلاة العيد لهذه الرواية غير صحيح، لاحتمال أنه صلى الظهر في منزله، بل في قول عطاء إنهم صلوا وحداناً أي الظهر ما يشعر بأنه لا قائل بسقوطه، ولا يقال إن مراده صلوا الجمعة وحداناً، فإنها لا تصح إلا جماعة إجماعاً، ثم القول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة والظهر بدل عنها قول مرجوح، بل الظهر هو الفرض الأصلي المفروض ليلة الإسراء والجمعة متأخر فرضها، ثم إذا فاتت وجب الظهر إجماعاً فهي البدل عنه، وقد حققناه في رسال مستقلة.

٤٨٤/١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً. رواه مسلم) الحديث دليل على شرعية أربع ركعات بعد الجمعة والأمر بها، وإن كان ظاهره الوجوب، إلا أنه أخرجه عنه ما وقع في لفظه من رواية ابن الصباح: «من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً» أخرجه مسلم، فدل على أن ذلك ليس بواجب، والأربع أفضل من الاثنين لوقوع الأمر بذلك، وكثرة فعله لها ﷺ. قال في الهدي النبوي: وكان ﷺ إذا صلى الجمعة دخل منزله وصلى ركعتين ستنها، وأمر من صلاها أن يصلي بعدها أربعاً. قال شيخنا ابن تيمية: إن صلى في المسجد صلى أربعاً، وإن صلى في بيته صلى ركعتين. قلت: وعلى هذا تدل الأحاديث. وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر: «أنه كان إذا صلى في المسجد صلى أربعاً وإذا صلى في بيته صلى ركعتين» وفي الصحيحين عن ابن عمر أنه ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته.

١٧/٤٨٥ - وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ: «إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى [تَكَلِّمَ]»^(١) أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ: «أَنْ لَا نَصِلَ صَلَاةَ بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن السائب بن يزيد رضي الله عنه) هو أبو يزيد السائب بن يزيد الكندي في الأشهر. ولد في الثانية من الهجرة، وحضر حجة الوداع مع أبيه. وهو أبن سبع سنين. (أن معاوية قال: إذا صليت الجمعة فلا تصلها) بفتح حرف المضارعة عن الوصل (بصلاة حتى تتكلم أو تخرج) أي: من المسجد (فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج) أن وما بعده بدل أو عطف بيان من ذلك (رواه مسلم) فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة، وأن لا توصل بها. وظاهر النهي التحريم، وليس خاصاً بصلاة الجمعة، لأنه أستدل الراوي على تخصيصه بذكر صلاة الجمعة بحديث يعمها وغيرها. قيل: والحكمة في ذلك لثلا يشبه الفرض بالنافلة، وقد ورد أن ذلك هلكة. وقد ذكر العلماء أنه يستحب التحول للنافلة من موضع الفريضة، والأفضل أن يتحول إلى بيته، فإن فعل النوافل في البيوت أفضل، وإلا فإلى موضع في المسجد أو غيره. وفيه تكثير لمواضع السجود. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أبعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعني السبحة» ولم يضعفه أبو داود. وقال البخاري في صحيحه: ويذكر عن أبي هريرة يرفعه: «لا يتطوع الإمام في مكانه» ولم يصح النهي.

١٨/٤٨٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ، حَتَّى يَقْرَأَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَهُ: غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفُضِّلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من اغتسل) أي:

٤٨٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: الصلاة بعد الجمعة (الحديث ٨٨٣).

(١) في الأصل: تتكلم، وكلاهما صحيح ولكن أثبتنا ما في نسخة م، لأنها توافق لما في صحيح مسلم.

٤٨٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: فضل من استمع وأنصت في الخطبة (الحديث ٨٥٧).

للجمعة الحديث «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل» أو مطلقاً (ثم أتى الجمعة) أي: الموضع الذي تقام فيه كما يدل له قوله (فصلي) من النوافل (ما قدر له ثم أنصت حتى يفرغ الإمام من خطبته ثم يصلي معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل) أي زيادة (ثلاثة أيام: رواه مسلم) فيه دلالة على أنه لا بد في إحرازه، لما ذكر من الأجر من الاغتسال، إلا أن في رواية لمسلم: «من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة» وفي هذه الرواية بيان أن غسل الجمعة ليس بواجب، وأنه لا بد من النافلة حسبما يمكنه، فإنه لم يقدرها بجدة فيتم له هذا الأجر لو اقتصر على تحية المسجد وقوله: «أنصت» من الإنصات وهو السكوت، وهو غير الاستماع. إذ هو الإصغاء لسماع الشيء، ولذا قال تعالى: ﴿فَأَسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^(١) وتقدم الكلام على الإنصات هل يجب أولاً. وفيه دلالة على أن النهي عن الكلام إنما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها، ولو قبل الصلاة، فإنه لا نهى عنه كما دلت عليه «حتى»، وقوله: «غفر له ما بينه وبين الجمعة» أي ما بين صلاتها وخطبتها إلى مثل ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى يكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان، أي: غفرت له الخطايا الكائنة فيما بينهما وفضل ثلاثة أيام، وغفرت له ذنوب ثلاثة أيام مع السبع حتى تكون عشرة وهل المغفور الكبائر؟ الجمهور على الآخر، وأن الكبائر لا يغفرها إلا التوبة.

٤٨٧/١٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ». وَأَشَارَ بِيَدِهِ يَقُلُّهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ».

— (وعنه) أي: أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال فيه: ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم جملة حالية أو صفة العبد، والوارث لتأكيد لصوق الصفة (يصلي) حال ثان (يسأل الله تعالى) حال ثالث (شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار) أي النبي ﷺ (بيده يقللها) يحقر وقتها (متفق عليه وفي رواية لمسلم وهي ساعة خفيفة) هو الذي أفاده لفظ يقللها في الأولى. وفيه إيهام الساعة، ويأتي تعيينها. ومعنى: «قائم» أي: مقيم لها،

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٤.

٤٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: الساعة التي في يوم الجمعة (الحديث ٩٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: في الساعة التي في يوم الجمعة (الحديث ٨٥٢)، وانظر صحيح مسلم في كتاب: الجمعة، باب: في الساعة التي في يوم الجمعة (الحديث ٥٨٤).

متلبس بأركانها، لا بمعنى حال القيام فقط. وهذه الجملة ثابتة في رواية جماعة من الحفاظ وأسقطت في رواية آخرين. وحكي عن بعض العلماء أنه كان يأمر بحذفها من الحديث، وكأنه أشتكل الصلاة. إذ وقت تلك الساعة إذا كان من بعد العصر، فهو وقت كراهة للصلاة. وكذا إذا كان من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى أنصرافه. وقد تأولت هذه الجملة، بأن المراد منتظراً للصلاة، والمنتظر للصلاة في الصلاة كما ثبت في الحديث، وإنما قلنا إن المشير بيده هو النبي ﷺ، لما في رواية مالك: «فأشار النبي ﷺ» وقيل: المشير بعض الرواة. وأما كيفية الإشارة، فهو أنه وضع أناملته على بطن الوسطى والخنصر بين قلتهما. وقد أطلق السؤال هنا وقيدته في غيره، كما عند ابن ماجه: «ما لم يسأل الله إثماً» وعند أحمد: «ما لم يسأل إثماً أو قطيعة رحم».

٤٨٨/٢٠ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ.

— (وعن أبي بردة) بضم الموحدة وسكون الراء ودال مهملة، هو عامر بن عبد الله بن قيس، وعبد الله هو أبو موسى الأشعري، وأبو بردة من التابعين المشهورين، سمع أباه علياً عليه السلام وابن عمر وغيرهم (عن أبيه) أبي موسى الأشعري (قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: هي) أي: ساعة الجمعة (ما بين أن يجلس الإمام) أي على المنبر (إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم ورجح الدارقطني أنه من قول أبي بردة) وقد اختلف العلماء في هذه الساعة. وذكر المصنف في فتح الباري عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً وسيشير إليها، وسردها الشارح رحمه الله في الشرح، وهذا المروي عن أبي موسى أحدها، ورجحه مسلم على ما روى عنه البيهقي وقال: هو أجود شيء في هذا الباب وأصح. وقال به البيهقي وابن العربي وجماعة. وقال القرطبي: هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره. وقال النووي: هو الصحيح بل الصواب. قال المصنف: وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين، بل تكون في أثنائه لقوله: «يقللها» وقوله «خفيفة» وفائدة ذكر الوقت أنها تنتقل فيه، فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً، وأنتهاؤها انتهاء الصلاة. وأما قوله: إنه رجح الدارقطني أن الحديث من قول أبي بردة، فقد يجاب عنه بأنه لا يكون

إلا مرفوعاً، فإنه لا مسرح للاجتهاد في تعيين أوقات العبادات، ويأتي ما أعلاه به الدارقطني قريباً.

٤٨٩ و ٢١/٤٩٠ - وفي حديث عبد الله بن سلام عند ابن ماجه وعنه^(١) جابر عند أبي داود والنسائي: «أنها ما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس».

وقد اختلف فيها على أكثر من أربعين قولاً أُمليتها في شرح البخاري.

- (وفي حديث عبد الله بن سلام) هو أبو يوسف بن سلام من بني قينقاع، إسرائيلي من ولد يوسف بن يعقوب عليه السلام، وهو أحد الأخبار، وأحد من شهد له النبي ﷺ بالجنة. روى عنه ابنه يوسف ومحمد وأنس بن مالك وغيرهم. مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين. وسلام بتخفيف اللام قال المبرد: لم يكن في العرب سلام بالتخفيف غيره. (عند ابن ماجه) لفظه فيه عن عبد الله بن سلام قال: قلت ورسول الله ﷺ جالس: إنا لنجد في كتاب الله يعني التوراة في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي يسأل الله عز وجل شيئاً إلا قضى الله له حاجته قال عبد الله: فأشار، أي: أو بعض ساعة قلت: صدقت يا رسول الله أو بعض ساعة قلت: أي ساعة هي؟ قال: «هي آخر ساعة من ساعات النهار» قلت: إنها ليست ساعة صلاة، قال: «إن العبد المؤمن إذا صلى ثم جلس لا يجلسه إلا الصلاة فهو في صلاة» انتهى.

(وعن جابر عند أبي داود والنسائي إنها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس) قوله أنها بفتح الهمزة مبتدأ خبره ما تقدم من قوله في حديث عبد الله بن سلام إلى آخره. ورجح أحمد بن حنبل هذا القول، رواه عنه الترمذي وقال أحمد: أكثر الأحاديث على ذلك. وقال ابن عبد البر: هو أثبت شيء في هذا الباب. روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن: «أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذكروا ساعة الجمعة، ثم افترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة» ورجحه إسحاق وغيره وحكى أنه نص

٤٨٩ و ٤٩٠ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة (الحديث ١١٣٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة (الحديث ١٠٤٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجمعة، باب: وقت الجمعة (الحديث ٩٩) و (الحديث ١٠٠)، انظر فتح الباري ٢/٤١٦ - ٤٢٢، وزاد المعاد ١/٣٨٨ - ٣٩٧.

(١) زيادة في الأصل، وفي نسخة م معطوف على (وفي حديث).

الشافعي . وقد أستشكل هذا، فإنه ترجيح لغير ما في الصحيح على ما فيه . والمعروف من علوم الحديث وغيرها، أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره . والجواب أن ذلك حيث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما أنتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا الذي في مسلم، فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب . أما الأول فلأنه من رواية مخرمة بن بكير، وقد صرح أنه لم يسمع من أبيه، فليس على شرط مسلم . وأما الثاني فلأن أهل الكوفة أخرجوه عن أبي بردة غير مرفوع، وأبو بردة كوفي، وأهل بلدته أعلم بحديثه من بكير، فلو كان مرفوعاً عند أبي بردة لم يقفوه عليه . ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب . وجمع ابن القيم بين حديث أبي موسى وأبن سلام بأن الساعة تنحصر في أحد الوقتين . وسبقه إلى هذا أحمد بن حنبل (وقد اختلف فيها على أكثر من أربعين قولاً أُمليتها في شرح البخاري) تقدمت الإشارة إلى هذا قال الخطابي: اختلف فيها على قولين فقيل: قد رفعت وهو محكى عن بعض الصحابة . وقيل: هي باقية . واختلف في تعيينها ثم سرد الأقوال، ولم يبلغ بها ما بلغ بها المصنف من العدد . وقد أقصر المصنف ههنا على قولين، كأنهما الأرجح عنده دليلاً . وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة لاختصاصها بهذه الساعة .

٢٢/٤٩١ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَصَاعِدًا جُمُعَةً». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

— (وعن جابر) هو ابن عبد الله (قال: مضت السنة أن في كل أربعين فصاعداً جمعه . رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن . وعبد العزيز قال فيه أحمد: اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة . وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: منكر الحديث . وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به . وفي الباب أحاديث لا أصل لها . وقال عبد الحق: لا يثبت في العدد حديث . وقد اختلف العلماء في النصاب الذين بهم تقوم الجمعة، فذهب إلى وجوبها على الأربعين، لا على من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي . وفي كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية . وذهب أبو حنيفة والمؤيد وأبو طالب إلى أنها تنعقد بثلاثة مع الإمام، وهو أقل عدد تنعقد به، فلا تجب إذا لم يتم هذا القدر مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَأَسْعُوا﴾^(١) قالوا: والخطاب للجماعة بعد النداء للجمعة، وأقل الجمع ثلاثة، فدل على وجوب السعي على الجماعة

٤٩١ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الجمعة، باب: ذكر العدد في الجمعة (الحديث ٣/٢).

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩ .

للجمعة بعد النداء لها، والنداء لا بد من مناد فكانوا ثلاثة مع الإمام، ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك. وأعترض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة فعلهم لها مجتمعين، وقد صرح في البحر بهذا، واعترض به أهل المذهب لما أستدلوا به للمذهب ونقضه بقوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١) ﴿وَجَاهِدُوا﴾^(٢) فإنه لا يلزم إيتاء الزكاة في جماعة قلت: والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل، ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب ولا من السنة. وإذا قد علم أنها لا تكون صلاتها إلا جماعة، كما قد ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدي وحديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني، والاثنان أقل ما تتم به الجماعة لحديث: «الاثنان جماعة» فتم بهم في الأظهر. وقد سرد الشارح الخلاف والأقوال في كمية العدد المعتبر في صلاة الجمعة، فبلغت أربعة عشر قولاً. وذكر ما تشبث به كل قائل من الدليل على ما أدعاه بما لا ينهض حجة على الشرطية. ثم قال: والذي نقل من حال النبي ﷺ أنه كان يصليها في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المعتبر هو الجمع الذي يحصل به الشعار، ولا يكون إلا في كثرة يغيظ بها المنافق، ويكيد بها الجاحد، ويسر بها المصدق. والآية الكريمة دالة على الأمر بالجماعة، فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم تتعقد. قلت: وقد كتبنا رسالة في شروط الجمعة التي ذكروها، ووسعنا المقال والاستدال سمينها: اللمعة في تحقيق شرائط الجمعة.

٢٣/٤٩٢ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ كُلِّ جُمُعَةٍ». رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ لَيْنٍ.

— (وعن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ كان يستغفر للمؤمنين والمؤمنات كل جمعة. رواه البزار بإسناد لين) قلت: قال البزار: لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد. وفي إسناد البزار يوسف بن خالد البستي، وهو ضعيف. ورواه الطبراني في الكبير إلا أنه بزيادة: «والمسلمين والمسلمات» وفيه دليل على مشروعية ذلك للخطيب، لأنها موضع الدعاء. وقد ذهب إلى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات أبو طالب والإمام يحيى، وكأنهم يقولون إن مواظبته ﷺ دليل الوجوب كما يفيد: «كان يستغفر» وقال غيرهم: يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب. قال الشارح: والأول أظهر.

(١) سورة البقرة، الآية: ١١٠.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٥.

٤٩٢ - أخرجه البزار في كتاب: أبواب الجمعة، باب: الاستغفار للمؤمنين يوم الجمعة (الحديث ٦٤١).

٢٤/٤٩٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ يَقْرَأُ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ (١) يُذَكِّرُ النَّاسَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ.

— (وعن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان في الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس. رواه أبو داود وأصله في مسلم) كأنه يريد ما تقدم من حديث أم هشام بنت حارثة «أنها قالت: ما أخذت قَ والقرآن المجيد إلا من لسان رسول الله ﷺ يقرأها كل جمعة على المنبر». وروى الطبراني في الأوسط من حديث علي عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ على المنبر: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وفيه رجل مجهول وبقيته رجاله موثقون. وأخرج الطبراني فيه أيضاً من حديث جابر: «أنه خطب رسول الله ﷺ فقرأ في خطبته آخر الزمر فتحرك المنبر مرتين» وفي رواه ضعيفان.

٢٥/٤٩٤ - وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: مَمْلُوكٌ وَامْرَأَةٌ وَصَبِيٌّ وَمَرِيضٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ طَارِقٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ طَارِقِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي مُوسَى.

— (وعن طارق بن شهاب) بن عبد شمس الأحمسي البجلي الكوفي، أدرك الجاهلية، ورأى النبي ﷺ، وليس له منه سماع، وغزا في خلافة أبي بكر وعمر ثلاثة وثلاثين أو أربعاً وثلاثين غزوة وسرية، ومات سنة اثنتين وثمانين (أن رسول الله ﷺ قال: الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة مملوك وامرأة وصبي ومريض) رواه أبو داود وقال: لم يسمع طارق من النبي ﷺ (إلا أنه في سنن أبي داود بلفظ: «عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض» بلفظ أو. وكذا ساقه المصنف في التلخيص. ثم قال أبو داود: طارق قد رأى النبي ﷺ هو من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً انتهى). (وأخرجه الحاكم من رواية طارق المذكور عن أبي موسى) يريد المصنف أنه بهذا صار موصولاً. وفي الباب عن تميم الداري وابن عمر ومولى لابن الزبير رواه البيهقي، وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولاء قاله ابن القطان. وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ: «ليس على مسافر جمعة»، وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «خمسة

٤٩٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجمعة، باب: الرجل يخطب على قوس (الحديث ١١٠).

(١) زيادة في نسخة م، وهي مثبتة في سنن أبي داود.

٤٩٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الجمعة للمملوك والمرأة (الحديث ١٠٦٧)، وأخرجه

الحاكم في كتاب: الجمعة، باب: من يجب عليه الجمعة (الحديث ٢٨٨/١).

لا جمعة عليهم المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية».

٢٦/٤٩٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ليس على مسافر جمعة رواه الطبراني بإسناد ضعيف) ولم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص، ولا بين وجه ضعفه. وإذا عرفت هذا فقد أجمع من الأحاديث أنها لا تجب الجمعة على ستة أنفس، الصبي وهو متفق على أنه لا جمعة عليه، والمملوك وهو متفق عليه إلا عند داود فقال: بوجوبها عليه لدخوله تحت عموم «يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة»^(١) فإنه تقرر في الأصول دخول العبد في الخطاب. وأجيب عنه بأنه خصصته الأحاديث وإن كان فيها مقال، فإنه يقوي بعضها بعضاً. والمرأة وهو مجمع على عدم وجوبها عليها. وقال الشافعي: يستحب للعجائز حضورها بإذن الزوج. ورواية البحر عنه أنه يقول بالوجوب عليهن، خلاف ما هو مصرح به في كتب الشافعية. والمريض فإنه لا يجب عليه حضورها إذا كان يتضرر به، والمسافر لا يجب عليه حضورها، وهو يحتمل أن يراد به مباشر السفر. وأما النازل فيجب عليه ولو نزل بمقدار الصلاة، وإلى هذا ذهب جماعة من الآل وغيرهم. وقيل: لا تجب عليه لأنه داخل في لفظ المسافر، وإليه ذهب جماعة من الآل أيضاً، وهو الأقرب، لأن أحكام السفر باقية له من القصر ونحوه. ولذا لم ينقل أنه ﷺ صلى الجمعة بعرفات في حجة الوداع، لأنه كان مسافراً. وكذلك العيد تسقط صلاته عن المسافر. ولذا لم يرو أنه ﷺ صلى صلاة العيد في حجته تلك. وقد وهم ابن حزم فقال: إنه صلاها في حجته وغلظه العلماء. السادس أهل البادية. وفي النهاية أن البادية تختص بأهل العمد والخيام دون أهل القرى والمدن. وفي شرح العمد أن حكم أهل القرى حكم أهل البادية ذكره في شرح حديث «لا يبيع حاضر لباد».

٢٧/٤٩٦ - وَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ أَسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

٤٩٥ - لم أقف على تخريجه في معجمه الكبير ولا الصغير ولعله أخرجه في معجمه الأوسط، والله أعلم.

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

٤٩٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في استقبال الإمام إذا خطب (الحديث ٥٠٩).

٢٨/٤٩٧ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ إذا أَسْتَوَى عَلَى الْمَنْبَرِ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا. رواه الترمذي بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن الفضل بن عطية، وهو ضعيف تفرد به. وضعفه به الدارقطني وابن عدي وغيرهما (وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة) لم يذكره الشارح ولا رأيت في التلخيص. والحديث يدل على أن استقبال الناس الخطيب مواجهين له أمر مستمر، وهو في حكم المجمع عليه. وجزم بوجوبه أبو الطيب من الشافعية. وللهادوية احتمالان فيما إذا تقدم بعض المستمعين على الإمام ولم يواجهوه يصح أو لا يصح. ونص صاحب الأثمار أنه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة المواجهة دون غيرهم.

٢٩/٤٩٨ - وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصَا أَوْ قَوْسٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن الحكم بن حزن) بفتح المهملة وسكون الزاي فنون. والحكم قال ابن عبد البر: إنه أسلم عام الفتح. وقيل: يوم اليمامة وأبوه حزن بن أبي وهب المخزومي. (قال: شهدنا الجمعة مع رسول الله ﷺ فقام متوكئاً على عصا أو قوس. رواه أبو داود) تمامه في السنن: «فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال: أيها الناس إنكم لن تطيقوا أو لن تفعلوا كل ما أمرتم به، ولكن سدّدوا ويسروا» وفي رواية: «وأبشروا» وإسناده حسن. وصححه ابن السكن وله شاهد عند أبي داود من حديث البراء: «أنه ﷺ كان إذا خطب يعتمد على عنزة له» والعنزة مثل نصف الرمح أو أكبر، فيها سنان مثل سنان الرمح. وفي الحديث دليل أنه يندب للخطيب الاعتماد على سيف أو نحوه وقت خطبته. والحكمة أن في ذلك ربطاً للقلب، ولبعد يديه عن العبث، فإن لم يجد ما يعتمد عليه أرسل يديه، أو وضع اليمنى على اليسرى، أو على جانب المنبر. ويكره دق المنبر بالسيف، إذ لم يؤثر فهو بدعة.

٤٩٧ - أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: الرخصة في التخلف عن الجمعة في المطر... (الحديث ١٨٦٣).

٤٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الرجل يخطب على قوس (الحديث ١٠٩٦).

(١) في نسخة م: مع رسول الله.

١٣ - باب: صلاة الخوف

١/٤٩٩ - عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: «أَنَّ طَائِفَةً (مِنْ أَصْحَابِهِ) ^(١) صَفَّتْ ^(٢) مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ. فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَاتَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ أَنْصَرَفُوا فَصَفُّوا ^(٣) وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَاتَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ، وَوَقَعَ فِي الْمَعْرِفَةِ لِابْنِ مَنْدَه، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَنْ أَبِيهِ.

— (عن صالح بن خوات) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو فمثناة فوقية الأنصاري المدني، تابعي مشهور سمع جماعة من الصحابة (عمن صلى مع النبي ﷺ) في صحيح مسلم عن صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي (حثمة) فصرح بمن حدثه في رواية. وفي رواية أبهمه كما هنا (يوم ذات الرقاع) بكسر الراء فقاق مخففة آخره عين مهملة، هو مكان من نجد بأرض غطفان. سميت الغزاة بذلك لأن أقدامهم نقبت فلفوا عليها الخرق، كما في صحيح البخاري من حديث أبي موسى، وكانت في جمادى الأولى في السنة الرابعة من الهجرة (صلاة الخوف أن طائفة من أصحابه ﷺ صفت معه وطائفة وجاه) بكسر الواو فجيم مواجهة (العدو فصلّى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً واثموا لأنفسهم، ثم أنصرفوا وصفوا) في مسلم فصفوا بالفاء (وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت، ثم ثبت جالساً واثموا لأنفسهم، ثم سلم بهم. متفق عليه وهذا لفظ مسلم ووقع في المعرفة) كتاب (لابن منده) بفتح الميم وسكون النون فдал مهملة، إمام كبير من أئمة الحديث (عن صالح بن خوات عن أبيه) أي: خوات، وهو صحابي. فذكر المبهمة أنه أبوه، وفي مسلم أنه من ذكرناه. وأعلم أن هذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه، وهو الذي قاله ابن إسحاق وغيره من أهل السير والمغازي، وتلقاه

٤٩٩ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع (الحديث ٤١٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف (الحديث ٨٤١).

(١) زيادة في الأصل.

(٢) في نسخة م: صَلَّتْ.

(٣) في نسخة م: فصلوا.

الناس منهم. قال ابن القيم: وهو مشكل جداً، فإنه قد صح أن المشركين حبسوا رسول الله ﷺ يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فصلاهن جميعاً، وذلك قبل نزول صلاة الخوف، والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس. قال: والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ للخوف بعسفان، ولا خلاف بينهم أن عسفان كانت بعد الخندق. وقد صح عنه ﷺ أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع، فعلم أنها بعد الخندق وبعد عسفان. وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى. ومن يحتج بتقديم شرعيتها على الخندق على رواية أهل السير يقول: إنها لا تصلى صلاة الخوف في الحضر، ولذا لم يصلها النبي ﷺ يوم الخندق. وهذه الصفة التي ذكرت في الحديث في كيفية صلاتها واضحة. وقد ذهب إليها جماعة من الصحابة ومن الآل من بعدهم. وأشترط الشافعي أن يكون العدو في غير جهة القبلة، وهذا في الثنائية، وإن كانت ثلاثية أنظر في التشهد الأول، وتتم الطائفة الركعة الثالثة، وكذلك في الرباعية إن قلنا إنها تصلى صلاة الخوف في الحضر، وينتظر في التشهد أيضاً. وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لقوله: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يَصِلُوا فليصلوا معك﴾^(١) وهذه الكيفية أقرب إلى موافقة المعتاد من الصلاة في تقليل الأفعال المنافية للصلاة ولمتابعة للإمام.

٢/٥٠٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ نَجْدٍ، فَوَارَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَقْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى^(٢) بِنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ بَيْنَ مَعَهُ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ أَنْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا، فَرَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ^(٣).

— (وعن ابن عمر قال: غزوت مع رسول الله ﷺ قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة

(١) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

٥٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الخوف (الحديث ٩٤٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: - ٥٧ - (الحديث ٨٣٩).

(٢) في نسخة م: وهذا لفظ البخاري.

(٣) في نسخة م: يصلي.

أي جهة (نجد) نجد كل ما أرتفع من بلاد العرب (فوازيها) بالزاي بعدها مثناة تحتية قابلنا (العدو) فصافقناهم فقام رسول الله ﷺ فصلى بنا في المغازي من البخاري أنها صلاة العصر، ثم لفظ البخاري: «فصلى لنا» باللام. قال المصنف في الفتح: أي: لأجلنا ولم يذكر أن فيه رواية بالموحدة وفيه: «يصلي» بالفعل المضارع (فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو، وركع بمن معه ركعة وسجد سجدتين ثم أنصرفوا)، أي: الذين صلوا معه ولم يكونوا أتوا بالركعة الثانية ولا سلموا من صلاتهم (مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين متفق عليه. هذا لفظ البخاري) قال المصنف: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا. ويحتمل أنهم أتموا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الراجح من حيث المعنى، وإلا استلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده. ويرجحه ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بلفظ: «ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا». انتهى. والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد، حتى لو كانوا ثلاثة جاز للإمام أن يصلي بواحد، والثالث يحرس ثم يصلي مع الإمام، وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف. وظاهر الحديث أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها، ثم أنت الطائفة الأولى بعدها. وقد ذهب إلى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد.

٣/٥٠١ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَصَفَّفْنَا صَفَيْنِ: صَفٌّ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْعُدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ أَنْحَدَرَ بِالشُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، وَأَقَامَ^(١) الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعُدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى الشُّجُودَ قَامَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وفي رواية: «ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفِّ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا قَامُوا سَجَدَ الصَّفِّ الثَّانِي، ثُمَّ تَأَخَّرَ الصَّفِّ الْأَوَّلُ، وَتَقَدَّمَ الصَّفِّ الثَّانِي»، فَذَكَرَ مِثْلَهُ. وفي آخره^(٢): «ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا». رواه مسلم.

٥٠١ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف (الحديث: ٨٤).

(١) في نسخة م: وقام.

(٢) في نسخة م: آخره.

— (وعن جابر قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فصففنا صفين، صف خلف رسول الله ﷺ والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي ﷺ وكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه) أي: انحدر الصف الذي يليه، وهو عطف على الضمير المتصل من دون تأكيد، لأنه قد وقع الفصل (وأقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث) تمامه: «انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا، ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم، ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا، ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. وقال جابر: كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرائهم» انتهى لفظ مسلم. قوله: (وفي رواية) هي في مسلم عن جابر وفيها تعيين القوم الذين حاربوهم، ولفظها: «غزونا مع رسول الله ﷺ قوماً من جهينة فقاتلونا قتالاً شديداً فلما صلينا الظهر قال المشركون: لو ملنا عليهم ميلاً واحدة لاقتطعناهم، فأخبر جبريل رسول الله ﷺ، فذكر ذلك لنا رسول الله ﷺ قال: وقالوا: إنها ستأتيهم صلاة هي أحب إليهم من الأولى، فلما حضرت العصر إلى أن قال: (ثم سجد وسجد معه الصف الأول، فلما قاموا سجد الصف الثاني، ثم تأخر الصف الأول وتقدم الصف الثاني فذكر مثله) قال: «فقاموا مقام الأول فكبر رسول الله ﷺ وكبرنا وركع وركعنا، ثم سجد وسجد معه الصف الأول وقام الثاني، فلما سجد الصف الثاني جلسوا جميعاً» (وفي أواخره ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. رواه مسلم) الحديث دليل على أنه إذا كان العدو في جهة القبلة، فإنه يخالف ما إذا لم يكن كذلك، فإنها تمكن الحراسة مع دخولهم جميعاً في الصلاة. وذلك أن الحاجة إلى الحراسة إنما تكون في حال السجود فقط، فيتابعون الإمام في القيام والركوع. ويحرس الصف المؤخر في حال السجودتين، بأن يتركوا المتابعة للإمام ثم يسجدون عند قيام الصف الأول، ويتقدم المؤخر إلى محل الصف المقدم ويتأخر الإمام في السجودتين الأخيرتين، فيصح مع كل من الطائفتين المتابعة في سجودتين. والحديث يدل أنها لا تكون الحراسة إلا حال السجود فقط دون حال الركوع، لأن حال الركوع لا يمتنع مع إدراك أحوال العدو، وهذه الكيفية لا توافق ظاهر الآية، ولا توافق الرواية الأولى عن صالح بن خوات ولا رواية ابن عمر، إلا أنه قد يقال إنها تختلف الصفات باختلاف الأحوال.

٥٠٢/٤ - وَلَإِبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ | مِثْلُهُ | (١)، وَزَادَ: «إِنَّهَا كَانَتْ بَعْضَانِ».

— (ولأبي داود عن أبي عياش الزرقى مثله) أي: مثل رواية جابر هذه (وزاد) تعيين محل الصلاة (أنها كانت بعسفان) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة ففاء آخره نون، وهو موضع على مرحلتين من مكة كما في القاموس.

٥٠٣/٥ - وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَكَعَتَيْنِ، (ثُمَّ سَلَّمَ) (٢)، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرِينَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ».

— (وللنسائي من وجه آخر) غير الوجه الذي أخرجه منه مسلم (عن جابر أن النبي ﷺ صلى بطائفة من أصحابه ركعتين، ثم سلم، ثم صلى بآخرين ركعتين، ثم سلم) فصلى بأحدهما فرضاً وبالأخرى نفلاً له، وعمل بهذا الحسن البصري. وأدعى الطحاوي أنه منسوخ بناء منه على أنه لا يصح أن يصلي المفترض خلف المتفل، ولا دليل على النسخ.

٥٠٤/٦ - وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

— (ومثله لأبي داود عن أبي بكر) وقال أبو داود: وكذلك في صلاة المغرب فإنه يصلي ست ركعات والقوم ثلاثاً ثلاثاً.

٥٠٥/٧ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ) (٣) بِهَؤُلَاءِ رَكَعَةً، وَبِهَؤُلَاءِ رَكَعَةً، وَلَمْ يَقْضُوا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ومثله).

٥٠٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الخوف (الحديث ١٢٣٦).
(١) زيادة من نسخة م.

٥٠٣ - أخرجه النسائي في كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الخوف (الحديث ١٥٤٥).
(٢) زيادة في الأصل.

٥٠٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قال يصلي بكل طائفة ركعتين (الحديث ١٢٤٨).

٥٠٥ - أخرجه أحمد: ٢٣٢/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون (الحديث ١٢٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الخوف (الحديث ١٥٢٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الاستسقاء (الحديث ٢٨٧٤).
(٣) في نسخة م: صلى في الخوف.

٨/٥٠٦ - وَمِثْلُهُ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

— (عند ابن خزيمة عن ابن عباس) وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاحها حذيفة «بطبرستان» وكان الأمير سعيد بن العاص فقال: «أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ قال حذيفة: أنا، فصلى بهم هذه الصلاة». وأخرج أبو داود عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت «قال زيد: فكانت للقوم ركعة ركعة وللنبي ﷺ ركعتين». وأخرج عن ابن عباس «قال: فرض الله تعالى الصلاة على لسان نبيكم عليه الصلاة والسلام في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة». وأخذ بهذا عطاء وطاوس والحسن وغيرهم فقالوا: يصلي في شدة الخوف ركعة يومئذ إيماء. وكان إسحق يقول: تجزئك عند المسابقة ركعة واحدة تومئ لها إيماء، فإن لم تقدر فسجدة فإن لم فتكبيراً لأنها ذكر الله.

٩/٥٠٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْخَوْفِ رُكْعَةٌ عَلَى أَيْ وَجْهِ كَانَ». رَوَاهُ الْبُزَارُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة الخوف ركعة على أي وجه كان رواه البزار بإسناد ضعيف). وأخرج النسائي: «أنه ﷺ صلاحها بذى فرد بهذه الكيفية» وقال المصنف: قد صححه ابن حبان وغيره. وأما الشافعي فقال لا يثبت. والحديث دليل على أن صلاة الخوف ركعة واحدة في حق الإمام والمأموم وقد قال به الثوري وجماعة. وقال به من الصحابة أبو هريرة وأبو موسى. وأعلم أنه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كيفيات لصلاة الخوف. وفي سنن أبي داود ثمانى كيفيات منها هذه الخمس وزاد ثلاثاً. وقال المصنف في فتح الباري: قد روي في صلاة الخوف كيفيات كثيرة، ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر لقوة الإسناد وموافقة الأصول في أن المؤتم لا تتم صلاته قبل الإمام. وقال ابن حزم: صح منها أربعة عشر وجهاً. وقال ابن العربي: فيها روايات كثيرة أصحابها ست عشرة رواية مختلفة. وقال النووي: نحوه في شرح مسلم ولم يبينها. قال الحافظ: وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً فصارت سبع عشرة، ولكن يمكن أن تتداخل. وقال في الهدي النبوي: صلاحها النبي ﷺ عشر مرات. وقال ابن العربي: صلاحها أربعاً وعشرين مرة. وقال الخطابي: صلاحها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ في الحراسة، فهي على اختلاف صورتها متفقة المعنى انتهى.

٥٠٦ - أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: في صلاة الخوف... (الحديث ١٣٥٤).

٥٠٧ - أخرجه البزار في كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الخوف (الحديث ٦٧٨).

١٠/٥٠٨ - وَعَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعنه) أي: ابن عمر (مرفوعاً: ليس في صلاة الخوف سهو) أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف) وهو مع هذا موقوف. قيل: ولم يقل به أحد من العلماء. وأعلم أنه قد شرط في صلاة الخوف شروط منها: السفر فأشترطه جماعة لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) الآية، ولأنه ﷺ لم يصلها في الحضر. وقال زيد بن علي والناصر والحنفية والشافعية: لا يشترط لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ﴾^(٢) بناء على أنه معطوف على قوله ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ فهو غير داخل في التقييد بالضرب في الأرض، ولعل الأولين يجعلونه مقيداً بالضرب في الأرض، وأن التقدير وإذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الضرب في الأرض، والكلام مستوفى في كتب التفسير. ومنها أن يكون آخر الوقت، لأنها بدل عن صلاة الأمن لا تجزئ إلا عند اليأس من المبدل منه. وهذه قاعدة للقاتلين بذلك وهم الهاديون. وغيرهم يقول: تجزئ أول الوقت لعموم أدلة الأوقات. ومنها حمل السلاح حال الصلاة أشترطه داود فلا تصح الصلاة إلا بحمله، ولا دليل على أشترطه، وأوجه الشافعي والناصر للأمر به في الآية ولهم في السلاح تفاصيل معروفة. ومنها أن لا يكون القتال محرماً، سواء كان واجباً عيناً أو كفاية. ومنها أن يكون المصلي مطلوباً للعدو لا طالباً، لأنه إذا كان طالباً أمكنه أن يأتي بالصلاة تامة، أو يكون خاشعاً لكر العدو عليه. وهذه الشرائط مستوفاة في الفروع مأخوذة من أحوال شرعيتها وليست بظاهرة في الشرطية. وأعلم أن شرعية هذه الصلاة من أعظم الأدلة على عظم شأن صلاة الجماعة.

١٤ - باب: صلاة العيدين

١/٥٠٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: الفطر يوم يفطر الناس

٥٠٨ - أخرجه الدارقطني في كتاب: صلاة الخوف، باب: صفة صلاة الخوف وأقسامها (الحديث ٥٨/٢).

(١) سورة النساء، الآية: ١٠١.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

٥٠٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في الفطر والأضحى حتى يكون (الحديث ٨٠٢).

والأضحى يوم يضحى الناس (رواه الترمذي) وقال بعد سياقه هذا حديث: حسن غريب. وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، أن معنى هذا الفطر والصوم مع الجماعة ومعظم الناس انتهى بلفظه. فيه دليل على أنه يعتبر في ثبوت العيد الموافقة للناس، وأن المنفرد بمعرفة يوم العيد بالرؤية يجب عليه موافقة غيره، ويلزمه حكمهم في الصلاة والإفطار والأضحية. وقد أخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن أبي هريرة وقال: حسن. وفي معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب: «إنه صام أهل الشام ومعاوية برؤية الهلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر، وأخبر ابن عباس بذلك فقال ابن عباس: لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه، قال: قلت: أولاً تكتفي برؤية معاوية والناس قال: لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ وظاهر الحديث أن كريماً ممن رآه، وأنه أمره ابن عباس أن يتم صومه وإن كان متيقناً أنه يوم عيد عنده. وذهب إلى هذا محمد بن الحسن وقال: يجب موافقة الناس وإن خالف يقين نفسه وكذا في الحج، لأنه ورد: «وعرفتكم يوم تعرفون» وخالفه الجمهور وقالوا: إنه يجب عليه العمل في نفسه بما تيقنه، وحملوا الحديث على عدم معرفته بما يخالف الناس، فإنه إذا انكشف بعد الخطأ فقد أجزأه ما فعل، قالوا: وتأخر الأيام في حق من التبس عليه وعمل بالأصل، وتأولوا حديث ابن عباس بأنه يحتمل أنه لم يقل برؤية أهل الشام لاختلاف المطالع في الشام والحجاز، أو أنه لما كان المخبر واحداً لم يعمل بشهادته، وليس فيه أنه أمر كريماً بالعمل بخلاف يقين نفسه، فإنما أخبر عن أهل المدينة، وأنهم لا يعلمون بذلك لأحد الأمرين.

٥١٠/٢ - وَعَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ (بْنِ مَالِكٍ) ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: «أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ يَفْطُرُوا، وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ - وَهَذَا لَفْظُهُ - وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

— (وعن أبي عمير رضي الله عنه) هو أبو عمير (ابن أنس) بن مالك الأنصاري، يقال إن اسمه عبد الله وهو من صغار التابعين، روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعد أبيه زماناً طويلاً (عن عمومة له من الصحابة أن ركباً جاءوا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس

٥١٠ - أخرجه أحمد: ٢٧٩/٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إذا لم يخرج الإمام للعيدين

يومه يخرج من الغد (الحديث ١١٥٧).

(١) زيادة في الأصل.

فأمرهم النبي ﷺ أن يفطروا وإذا أحد أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم. رواه أحمد وأبو داود وهذا لفظه وإسناده صحيح). وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم، وقول ابن عبد البر إن أبا عمير مجهول مردود بأنه قد عرفه من صحح له. والحديث دليل على أن صلاة العيد تصلى في اليوم الثاني، حيث انكشف العيد بعد خروج وقت الصلاة. وظاهر الحديث الإطلاق بالنظر إلى وقت الصلاة، وأنه وإن كان وقتها باقياً حيث لم يكن ذلك معلوماً من أول اليوم. وقد ذهب إلى العمل به الهادي والقاسم وأبو حنيفة، لكن شرط أن لا يعلم إلا وقد خرج وقتها، فإنها تقضى في اليوم الثاني فقط في الوقت الذي تؤدي فيه في يومها. قال أبو طالب: بشرط أن يترك للبس كما ورد في الحديث وغيره يعمم العذر، سواء كان للبس أو لمطر، وهو مصرح به في كتب الحنفية قياساً لغير اللبس عليه، ثم ظاهر الحديث أنها أداء لا قضاء. وذهب مالك أنها لا تقضى مطلقاً كما لا تقضى في يومها وللشافعية تفاصيل آخر ذكرها في الشرح. وهذا الحديث ورد في عيد الإفطار وقاسوا عليه الأضحى، وفي الترك للبي وقاسوا عليه سائر الأعياد في القياس نظر إذا لم يتعين معرفة الجامع والله أعلم.

٥١١/٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ مُعَلَّقَةٍ - وَوَصَلَهَا أَحْمَدُ -: «وَيَأْكُلُهُنَّ أَفْرَاداً».

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ لا يغدو) أي يخرج وقت الغداة (يوم الفطر) أي: إلى المصلي (حتى يأكل تمرات. أخرجه البخاري وفي رواية معلقة) أي: للبخاري علقها عن أنس (ووصلها أحمد ويأكلهن أفراداً) وأخرجه البخاري في تاريخه وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ: «حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعا أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً». والحديث يدل على مداومته ﷺ على ذلك قال المهلب الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد، فكأنه أراد سد هذه الذريعة. وقيل: لما وقع وجوب الفطر عقيب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله. قال ابن قدامة: ولا نعلم في استحباب تعجيل الأكل في

هذا اليوم قبل الصلاة خلافاً. قال المصنف في الفتح: والحكمة في أستحباب التمر بها في الحلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم، أو لأن الحلو مما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرقق القلب، ومن ثمة أستحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقاً. قال المهلب: وأما جعلهن وتراً فللإشارة إلى الوحداية، وكذلك كان يفعل ﷺ في جميع أموره تبركاً بذلك.

٥١٢/٤ - وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن بريدة) بضم الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية ودال مهملة (عن أبيه) هو بريدة بن الحبيب تقدم، وأسم ابن بريدة عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي، أبو سهل المروزي قاضيه ثقة من الثالثة، قاله المصنف في التقريب. (قال: كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي رواه أحمد) وزاد فيه فيأكل من أضحيته (والترمذي وصححه ابن حبان). وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن حبان). وصححه ابن القطان وفي رواية البيهقي زيادة: «وكان إذا رجع أكل من كبده ضحيته». قال الترمذي: وفي الباب عن علي وأنس ورواه الترمذي أيضاً عن ابن عمر وفيها ضعف. والحديث دليل على شرعية الأكل يوم الفطر قبل الصلاة وتأخير يوم الأضحى إلى ما بعد الصلاة، والحكمة فيه هو أنه لما كان إظهار كرامة الله تعالى للعباد بشرعية نحر الأضاحي، كان الأهم الابتداء بأكلها شكراً لله على ما أنعم له من شرعية النسكية الجامعة لخير الدنيا وثواب الآخرة.

٥١٣/٥ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَالْحَيْضَ فِي الْعِيدَيْنِ، يَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلَ الْحَيْضُ الْمُصَلِّيَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥١٢ - أخرجه أحمد: ٣٥٢/٥، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج (الحديث ٥٤٢)، وأخرجه ابن حبان (٢٨١٢).

(١) في نسخة م: النبي بدلاً من (رسول الله).

٥١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: خروج النساء والحیض إلى المصلى (الحديث ٩٧٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة العيدين، باب: ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة (الحديث ٨٩٠).

— (وعن أم عطية) هي الأنصارية اسمها نسيية بنت الحرث، وقيل بنت كعب كانت تغزو مع رسول الله ﷺ كثيراً تداوي الجرحي وتمرض المرضى تعد في أهل البصرة، وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعة بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت، لأنها شهدت غسل أبنة رسول الله ﷺ فحككت ذلك وأتقنت فحديثها أصل في غسل الميت، ويأتي حديثها هذا في كتاب الجنائز. (قالت: أمرنا) مبني للمجهول للعمل بالآمر. وأنه رسول الله ﷺ، وفي رواية للبخاري أمرنا نبينا (أن نخرج) أي: إلى المصلي (العواتق) البنات الأبيكار البالغات والمقاريبات للبلوغ (والحيض) هو أعم من الأول من وجه (في العيدين يشهدن الخير) هو الدخول في فضيلة الصلاة لغير الحيض (ودعوة المسلمين) تعم الجميع (ويعتزل الحيض المصلي. متفق عليه) لكن لفظه عند البخاري: «أمرنا أن نخرج العواتق ذوات الخدور» أو قال: «العواتق وذوات الخدور فيعتزلن الحيض المصلي» ولفظ مسلم: «أمرنا يعني النبي ﷺ أن نخرج العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض أن يعتزلن مصلي المسلمين» فهذا اللفظ الذي أتى به المصنف ليس لفظ أحدهما. والحديث دليل على وجوب إخراجهن، وفيه أقوال ثلاثة:

«الأول»: أنه واجب وبه وقال الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعلي، ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس «أنه ﷺ كان يخرج نساءه وبناته في العيدين»، وهو ظاهر في استمرار ذلك منه ﷺ، وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها، وصريح في الثواب وفي العجائز بالأولى.

«والثاني»: سنة وحمل الأمر بخروجهن على الندب قاله جماعة، وقواه الشارح مستدلاً بأنه علل خروجهن بشهود الخير ودعوة المسلمين، قال: ولو كان واجباً لما علل بذلك، ولكان خروجهن لأداء الواجب عليهم لامتنال الأمر. «قلت:» وفيه تأمل فإنه قد يعلل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يعلل بأدائه، وفي كلام الشافعي في الأم التفرقة بين ذوات الهيئات والعجائز، فإنه قال: أحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئات من النساء الصلاة، وإننا لشهودهن الأعياد أشد استحباباً.

و «الثالث»: أنه منسوخ قال الطحاوي: إن ذلك كان في صدر الإسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد، فيكون فيه إرهاب للعدو، ثم نسخ وتعقب أنه نسخ بمجرد الدعوى، ويدفعه أن ابن عباس شهد خروجهن وهو صغير، وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة إليهن لقوة الإسلام حينئذ، ويدفعه أنه علل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين، ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته ﷺ بمدة ولم

يخالفها أحد من الصحابة. وأما قول عائشة: «لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد» فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الأمر به، بل فيه دليل على أنهن لا يمنعن، لأنه لم يمنعهن ﷺ بل أمر بإخراجهن فليس لنا أن نمنع ما أمر به.

٦/٥١٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر يصلون العيدين قبل الخطبة. متفق عليه) فيه دليل على أن ذلك هو الأمر الذي داوم عليه ﷺ وخليفته، وأستمروا على ذلك. وظاهره وجوب تقديم الصلاة على الخطبة. وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين، ومستنده ما أخرجه النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال: «شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى صلاته قال: «إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب» فكانت غير واجبة، فلو قدمها لم تشرع إعادتها وإن كان فاعلاً خلاف السنة. وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة، ففي مسلم أنه مروان. وقيل: سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر بسند صحيح إلى الحسن البصري قال: «أول من خطب قبل الصلاة عثمان أي صلاة العيد». وأما مروان فإنه إنما قدم الخطبة، لأنه قال لما أنكر عليه أبو سعيد: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة. قيل: إنهم كانوا يتعمدون ترك أستماع الخطبة، لما فيها من سب من لا يستحق السب، والإفراط في بعض مدح الناس. وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري قال: «أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية» وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالف لهديه ﷺ. وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناءت البيوت، فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعد منزله الصلاة، وهو رأي مخالف لهديه ﷺ.

٧/٥١٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

٥١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: الخطبة قبل العيد (الحديث ٩٦٢) و (الحديث ٩٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: العيدين، باب: في فاتحته (الحديث ٨٨٨).

٥١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: الخطبة بعد العيد (الحديث ٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: العيدين، باب: ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى (الحديث ٨٨٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة بعد صلاة العيد (الحديث ١١٥٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: =

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها. أخرجه السبعة) هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان، وهو إجماع فيمن صلى مع الإمام في الجبابة. وأما إذا فاتته صلاة الإمام فصلّى وحده كذلك عند الأكثر. وذهب أحمد والثوري إلى أنه يصلي أربعاً. وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود «من فاتته صلاة العيد مع الإمام فليصل أربعاً» وهو إسناده صحيح. وقال إسحاق: إن صلاها في الجبابة فركعتين وإلا فأربعاً. وقال أبو حنيفة: إذا قضى صلاة العيد فهو مخير بين اثنتين وأربع. وصلاة العيدين مجمع على شرعيتها مختلف فيها على أقوال ثلاثة:

«الأول»: وجوبها عيناً عند الهادي وأبي حنيفة، وهو الظاهر من مداومته ﷺ والخلفاء من بعده، وأمره بإخراج النساء، وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالغدو إلى مصلاهم فالأمر أصله الوجوب. ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾^(١) على من يقول المراد به صلاة النحر، وكذلك قوله تعالى: ﴿قد أفلح من تركزى﴾ وذكر اسم ربه فصلّى^(٢) فسرهما الأكثر بركاة الفطر وصلاة عيده.

«الثاني»: أنها فرض كفاية لأنها شعار وتسقط بقيام البعض به كالجهاد. ذهب إليه أبو طالب وآخرون.

«الثالث»: أنها سنة مؤكدة، ومواظبته ﷺ عليها دليل تأكيد سنيتها، وهو قول زيد بن علي وجماعة قالوا: لقوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد» وأجيب بأنه استدلال بمفهوم العدد، وبأنه يحتمل كتبهن كل يوم وليلة. وفي قوله: «ولم يصل قبلها ولا بعدها» دليل على عدم شرعية النافلة قبلها ولا بعدها، لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به ﷺ فليس بمشروع في حقه فلا يكون مشروعاً في حقنا. ويأتي حديث أبي سعيد، فإن فيه الدلالة على ترك ذلك، إلا أنه يأتي من حديث أبي سعيد: «أنه ﷺ كان يصلي بعد العيد ركعتين في بيته» وصححه الحاكم فالمراد بقوله هنا ولا بعدها أي في المصلي.

= أبواب الصلاة، باب: ما جاء لا صلاة مثل العيد ولا بعدها (الحديث ٥٣٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: العيدين، باب: الصلاة قبل العيدين وبعدها (الحديث ١٩٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: - ١٦٠ - (الحديث ٤١٠)، وأخرجه أحمد: ٣٥٤/٥.

(١) سورة الكوثر، الآية: ٢.

(٢) سورة الأعلى، الآية: ١٤ - ١٥.

٥١٦/٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلَا أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

— (وعنه) أي: ابن عباس (أن النبي ﷺ صلى العيد بلا أذان ولا إقامة. أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) وهو دليل على عدم شرعتهما في صلاة العيد فإنهما بدعة. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن المسيب: «أن أول من أحدث الأذان لصلاة العيد معاوية». ومثله رواه الشافعي عن الثقة وزاد: «وأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة». وروى ابن المنذر: «أن أول من أحدثه زياد بالبصرة» وقيل: أول من أحدثه مروان. وقال ابن أبي حبيب: أول من أحدثه عبد الله ابن الزبير وأقام أيضاً. وقد روى الشافعي عن الثقة عن الزهري: «أن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن في العيد أن يقول الصلاة جامعة». قال في الشرح: وهذا مرسل يعتضد بالقياس على الكسوف لثبوت ذلك فيه. قلت: وفيه تأمل.

٥١٧/٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين. رواه ابن ماجه بإسناد حسن) وأخرجه الحاكم وأحمد. وروى الترمذي عن ابن عمر نحوه وصححه، وهو عند أحمد والحاكم. وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط، لكن فيه جابر الجعفي وهو متروك. والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد في المنزل. وقد عارضه حديث ابن عمر عند أحمد مرفوعاً: «لا صلاة يوم العيد لا قبلها ولا بعدها» والجمع بينهما بأن المراد لا صلاة في الجبابة.

٥١٨/١٠ - وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ - وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ - فَيَعْظُمُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥١٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ترك الأذان في العيد (الحديث ١١٤٧)، وأخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: المشي والركوب إلى العيد والصلاة (الحديث ٩٦٠).
٥١٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها (الحديث ١٢٩٣).

(١) في نسخة م: رسول الله.

٥١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: الخروج إلى المصلى بغير منبر (الحديث ٩٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: العيدين، باب: في فاتحته (الحديث ٨٨٩).

— (وعنه) أي أبي سعيد (قال: كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، وأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس على صفوفهم، فيعظهم ويأمرهم. متفق عليه) فيه دليل على شرعية الخروج إلى المصلى، والمتبادر منه الخروج إلى موضع غير مسجده ﷺ وهو كذلك، فإن مصلاه ﷺ محل معروف بينه وبين باب مسجده ألف ذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة. وفي الحديث دلالة على تقديم الصلاة على الخطبة، وتقدم وعلى أنه لا نقل قبلها. وفي قوله: «يقوم مقابل الناس» دليل على أنه لم يكن في مصلاه منبر. وقد أخرج ابن حبان في رواية: «خطب يوم عيد على راحلته». وقد ذكر البخاري في تمام روايته عن أبي سعيد: «أن أول من اتخذ المنبر في مصلى العيد مروان». وإن كان قد روى عمر بن شبة: «أن أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان فعلة مرة، ثم تركه حتى أعاده مروان» وكان أبا سعيد لم يطلع على ذلك. وفيه دليل على مشروعية خطبة العيد، وأنها كخطب الجمع أمر ووعظ، وليس فيه أنها خطبتان كالجمعة، وأنه يقعد بينهما. ولعله لم يثبت ذلك من فعله ﷺ، وإنما صنعه الناس قياساً على الجمعة.

التكبير في صلاة العيدين

١١/٥١٩ — وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: «قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَى»^(١)، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَاهِمَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحَهُ.

— (وعن عمرو بن شعيب) هو أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، سمع أباه وابن المسيب وطاوساً، وروى عنه الزهري وجماعة. ولم يخرج الشيخان حديثه. وضمير أبيه وجده إن كان معناه أن أباه شعيباً روى عن جده محمد أن رسول الله ﷺ قال: كذا فيكون مرسلًا، لأن جده محمداً لم يدرك النبي ﷺ، وإن كان الضمير الذي في أبيه عائداً إلى شعيب والضمير في جده إلى عبد الله، فيراد أن شعيباً روى عن جده عبد الله، فشعيب لم يدرك جده عبد الله، فلهذه العلة لم يخرجوا حديثه. وقال

٥١٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: التكبير في العيدين (الحديث ١١٥١) و (الحديث ١١٥٢).

(١) في نسخة م: الآخرة.

الذهبي: قد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله، وقد احتج به أرباب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (عن أبيه عن جده قال: قال نبي الله ﷺ: التكبير في الفطر) أي في صلاة عيد الفطر (سبع في الأولى) أي: في الركعة الأولى (وخمس في الأخيرة) أي: الركعة الأخرى (والقراءة) الحمد وسورة (بعدهما كليهما أخرجه أبو داود. ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه) وأخرجه أحمد وعلي بن المديني وصحاحه، وقد روه من حديث عائشة وسعد القرظي وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبد الله، والكل فيه ضعفاء. وقد روي عن علي عليه السلام وابن عباس موقوفاً. قال ابن رشد: إنما صاروا إلى الأخذ بأقوال الصحابة في هذه المسألة، لأنه لم يثبت فيها عن النبي ﷺ شيء. «قلت:» وروى العقيلي عن أحمد بن حنبل أنه قال: ليس يروي في التكبير في العيدين حديث صحيح. هذا والحديث دليل على أنه يكبر في الأولى من ركعتي العيد سبعاً، ويحتمل أنها تكبيرة الافتتاح وأنها من غيرها، والأوضح أنها من دونها وفيها خلاف. وقال في الهدى النبوي: إن تكبيرة الافتتاح منها إلا أنه لم يأت بدليل. وفي الثانية خمساً وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم. وخالف آخرون فقالوا: خمس في الأولى وأربع في الثانية. وقيل: ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية. وقيل: ست في الأولى وخمس في الثانية.

(قلت:) والأقرب العمل بحديث الباب، فإنه وإن كان كل طريقه واهية فإنه يشد بعضها بعضاً، ولأن ما عده من الأقوال ليس فيها سنة يعمل بها. وفي الحديث دليل على أن القراءة بعد التكبير في الركعتين. وبه قال الشافعي ومالك. وذهب الهادي إلى أن القراءة قبلها فيهما. وأستدل له في البحر بما لا يتم دليلاً. وذهب الباقر وأبو حنيفة إلى أنه يقدم التكبير في الأولى ويؤخره في الثانية ليوالي بين القراءتين. وأعلم أن قول المصنف إنه نقل الترمذي عن البخاري تصحيحه وقال في تلخيص الحبير: إنه قال البخاري والترمذي إنه أصح شيء في هذا الباب، فلا أدري من أين نقله عن الترمذي، فإن الترمذي لم يخرج في سننه رواية عمرو بن شعيب أصلاً، بل أخرج رواية كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وقال: حديث جد كثير أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي ﷺ، وقال: وفي الباب عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو، ولم يذكر عن البخاري شيئاً. وقد وقع للبيهقي في السنن الكبرى هذا الوهم بعينه، إلا أنه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال: قال أبو عيسى سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح منه، قال: وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضاً انتهى كلام البيهقي. ولم نجد في الترمذي شيئاً مما ذكره، وقد نبه في تنقيح الأنظار على شيء من هذا، وقال: والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاصته عن

البيهقي، أن الترمذي قال: سألت محمداً عنه إلخ وبهذا يعرف أن المصنف قلّد في النفل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البيهقي، ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب إلى أبي داود، والأولى العمل بحديث عمرو لما عرفت، وأنه أشفى شيء في الباب. وكان ﷺ يسكت بين كل تكبيرتين سكتة لطيفة، ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين، ولكن ذكر الخلال عن ابن مسعود أنه قال: يحمد الله ويشئ عليه ويصلي على النبي ﷺ. وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود: «أن بين كل تكبيرتين قدر كلمتين» وهو موقوف، وفيه سليمان بن أرقم ضعيف. وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة.

١٢/٥٢٠ - وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي (الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى) ^(١) بِ: ﴿ق﴾ ^(٢)، وَ﴿أَقْتَرَبْتُ﴾ ^(٣)». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي واقد) بقاف مهملة اسم فاعل من وقد، أسمه الحارث بن عوف الليثي، قديم الإسلام. قيل: إنه شهد بدر، أو قيل: إنه من مسلمة الفتح والأول أصح. عداؤه في أهل المدينة، وجاور بمكة، ومات بها سنة ثمان وستين (الليثي رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يقرأ في الفطر والأضحى بقاف) أي: في الأولى بعد الفاتحة (وأقتربت) أي: في الثانية بعدها (أخرجه مسلم). فيه دليل على أن القراءة بهما في صلاة العيد سنة. وقد سلف أنه يقرأ فيهما بسبح والغاشية، والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة، وقد ذهب إلى سنية ذلك الشافعي ومالك.

١٣/٥٢١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان يوم العيد خالف الطريق. أخرجه البخاري) يعني: أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التي خرج منها إليه. قال الترمذي: أخذ بهذا بعض أهل العلم وأستحبه للإمام. وبه يقول الشافعي انتهى. وقال به أكثر أهل العلم، ويكون مشروعاً للإمام والمأموم الذي أشار إليه قوله.

٥٢٠ - أخرجه مسلم في كتاب: العيدين، باب: ما يقرأ به صلاة العيدين (الحديث ٨٩١).

(١) في نسخة م: الأضحى والفطر. بتقديم وتأخير.

(٢) سورة: ق، الآية: ١.

(٣) سورة: القمر، الآية: ١.

٥٢١ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق (الحديث ٩٨٦).

١٤/٥٢٢ - وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ.

— (ولأبي داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه في السنن عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق أخرى» فيه دليل أيضاً على ما دل عليه حديث جابر. وأختلف في وجه الحكمة في ذلك فقليل: ليسلم على أهل الطريقين. وقيل: لينال بركته الفريقان. وقيل: ليقضي حاجة من له حاجة فيهما. وقيل: ليظهر شعائر الإسلام في سائر الفجاج والطرق. وقيل: ليعطي المنافقين برويتهم عزة الإسلام وأهله ومقام شعائره. وقيل: لتكثر شهادة البقاع، فإن الذهاب إلى المسجد أو المصلى إحدى خطواته ترفع درجة والأخرى تحط خطيئة حتى يرجع إلى منزله. وقيل: وهو الأصح إنه لذلك كله من الحكم التي لا يخلو فعله عنها. وكان ابن عمر مع شدة تحرية للسنة يكبر من بيته إلى المصلى.

١٥/٥٢٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا. فَقَالَ: «قَدْ أَبْدَلَكُمُ اللَّهُ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا: يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

— (وعن أنس قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال: قد أبدلكم الله بهما خيراً منهما يوم الأضحى ويوم الفطر أخرجه أبو داود والتسائي بإسناد صحيح) الحديث يدل على أنه قال ﷺ ذلك عقيب قدومه المدينة كما تقتضيه الفاء. والذي في كتب السير أن أول عيد شرع في الإسلام عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة، وفيه دليل على أن إظهار السرور في العيدين مندوب، وأن ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده. إذ في إبدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين، دلالة على أنه يفعل في العيدين المشروعين ما يفعله الجاهلية في أعيادها، وإنما خالفهم في تعيين الوقتين. «قلت:» هكذا في الشرح ومراده من أفعال الجاهلية ما ليس بمحظور ولا شاغل عن طاعة. وأما التوسعة على العيال في الأعياد بما حصل لهم من ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشروع. وقد أستنبط بعضهم كراهية الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم.

٥٢٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق (الحديث ١١٥٦).

٥٢٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة العيدين (الحديث ١١٣٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: العيدين، باب: القراءة في العيدين بـ «ق» و «اقتربت» (الحديث ١١٣٤).

وبالغ في ذلك الشيخ الكبير أبو حفص البستي من الحنفية وقال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله.

١٦/٥٢٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مِنَ السَّنَةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِياً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

— (وعن علي رضي الله عنه قال: من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً. رواه الترمذي وحسنه) تمامه من الترمذي: «وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج» قال أبو عيسى: والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشياً، وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج. قال أبو عيسى: ويستحب أن لا يركب إلا من عذر انتهى. ولم أجد فيه أنه حسنه ولا أظن أنه يحسنه، لأنه رواه من طريق الحارث الأعور وللمحدثين فيه مقال. وقد أخرج الزهري مرسلاً: «أنه ﷺ ما ركب في عيد ولا جنازة». وكان ابن عمر يخرج إلى العيد ماشياً ويعود ماشياً. وتقييد الأكل قبل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه. وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره: «أنه ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً ويرجع ماشياً»، ولكنه بوب البخاري في الصحيح عن المضي والركوب إلى العيد فقال: «باب المضي والركوب إلى العيد» فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث، فرجع إلى الأصل في التوسعة.

١٧/٥٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْتَهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ لَيْثٍ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي ﷺ صلاة العيد في المسجد. رواه أبو داود بإسناد لين) لأن في إسناده رجلاً مجهولاً. ورواه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف. وقد اختلف العلماء على قولين: هل الأفضل في صلاة العيد الخروج إلى الجبابة أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان واسعاً؟ الثاني قول الشافعي أنه إذا كان مسجد البلد واسعاً صلوا فيه ولا يخرجون. فكلامه يقضي بأن العلة في الخروج طلب الاجتماع. ولذا أمر ﷺ بإخراج العواتق وذوات الخدور، فإذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل، ولذلك فإن أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجدها وضيق أطرافها. وإلى هذا

٥٢٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في المشي يوم العيد (الحديث ٥٣٠).

٥٢٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: يصلي بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر (الحديث ١١٦٠).

ذهب الإمام يحيى وجماعة قالوا: الصلاة في المسجد أفضل. والقول الأول للهادوية ومالك أن الخروج إلى الجبانة أفضل، ولو اتسع المسجد للناس، وحجتهم محافظته ﷺ على ذلك، ولم يصل في المسجد إلا لعذر المطر، ولا يحافظ ﷺ إلا على الأفضل لقول علي عليه السلام، فإنه روى أنه خرج إلى الجبانة لصلاة العيد وقال: «لولا أن السنة لصليت في المسجد، وأستخلف من يصلي بضعة الناس في المسجد» قالوا: فإن كان في الجبانة مسجد مكشوف فالصلاة فيه أفضل، وإن كان مسقوفاً ففيه تردد. «فائدة» التكبير في العيدين مشروع عند الجماهير. فأما تكبير عيد الإفطار فأوجبه الناصر لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾^(١) والأكثر أنه سنة، ووقته مجهول مختلف فيه على قولين: فعند الأكثر أنه من عند خروج الإمام للصلاة إلى مبتدأ الخطبة. وذكر فيه البيهقي حديثين وضعفهما، لكن قال الحاكم: هذه سنة تداولها أئمة الحديث. وقد صحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة. والثاني: للناصر أنه من مغرب أول ليلة من شوال إلى عصر يومها خلف كل صلاة. وعند الشافعي إلى خروج الإمام، أو حتى يصلي، أو حتى يفرغ من الخطبة أقوال عنه. وأما صفته ففي فضائل الأوقات للبيهقي بإسناد إلى سلمان: «أنه كان يعلمهم التكبير ويقول: كبروا، الله أكبر كبيراً، أو قال: كثيراً، اللهم أنت أعلى وأجل من أن تكون لك صاحبة، أو يكون لك ولد، أو يكون لك شريك في الملك، أو يكون لك ولي من الذل، وكبره تكبيراً، اللهم أغفر لنا اللهم ارحمنا» وأما تكبير عيد النحر فأوجبه أيضاً الناصر لقوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾^(٢)، ولقوله: ﴿كَذَلِكَ سَخَرَهَا لَكُمْ لِتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾^(٣) ووافقه المنصور بالله. وذهب الجمهور إلى أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء، ومنهم من خصه بالرجال. وأما وقته فظاهر الآية الكريمة والآثار عن الصحابة أنه لا يختص بوقت دون وقت. إلا أنه اختلف العلماء فمنهم من خصه بعقيب الصلاة مطلقاً، ومنهم من خصه بعقيب الفرائض دون النوافل، ومنهم من خصه بالجماعة دون الفرادى، وبالمؤداة دون المقضية، وبالمقيم دون المسافر، وبالأمصار دون القرى. وأما ابتداءه وانتهاءه ففيه خلاف أيضاً. فقيل: في الأول من صبح يوم عرفة. وقيل: من ظهره. وقيل: من عصره. وفي الثاني إلى ظهر ثالثه. وقيل: إلى آخر أيام التشريق. وقيل: إلى ظهره. وقيل: إلى عصره ولم يثبت عنه ﷺ في ذلك حديث واضح. وأصح ما ورد

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٠٣.

(٣) سورة الحج، الآية: ٣٧.

فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود، وأنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجهما ابن المنذر. وأما صفته فأصبح ما ورد فيه ما رواه عبد الرزاق عن سلمان بسند صحيح: «قال: كبروا الله أكبر الله أكبر كبيراً». وقد روي عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن أبي ليلى وقول للشافعي وزاد فيه: «ولله الحمد» وفي الشرح صفات كثيرة أستحسانات عن عدة من الأئمة. وهو يدل على التوسعة في الأمر وإطلاق الآية يقتضي ذلك. وأعلم أنه لا فرق بين تكبير عيد الإفطار وعيد النحر في مشروعية التكبير، لاستواء الأدلة في ذلك، وإن كان المعروف عند الناس إنما هو تكبير عيد النحر. وقد ورد الأمر في الآية بالذكر في الأيام المعدودات والأيام المعلومات، وللعلماء قولان: منهم من يقول هما مختلفان، فالأيام المعدودات أيام التشريق والمعلومات أيام العشر. ذكره البخاري عن ابن عباس تعليقاً ووصله غيره. وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس: «أن المعلومات التي قبل أيام التروية يوم التروية، يوم عرفة والمعدودات أيام التشريق» وإسناده صحيح. وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق. وقد روى ابن أبي شيبه عن ابن عباس أيضاً: «أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده» ورجحه الطحاوي لقوله ﴿وذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام﴾^(١) فإنها تشعر بأن المراد أيام النحر أنهى. وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ولا أيام التشريق معدودات، بل تسمية التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾^(٢). وقد ذكر البخاري عن أبي هريرة وابن عمر تعليقاً: «أنهما كانا يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما». وذكر البغوي والبيهقي ذلك. قال الطحاوي: كان مشايخنا يقولون بذلك التكبير أيام العشر جميعاً. «فائدة ثانية» يندب لبس أحسن الثياب، والتطيب بأجود الأطياب في يوم العيد، ويزيد في الأضحى الضحية بأسمن ما يجد، لما أخرجه الحاكم من حديث الحسن السبط: «قال: أمرنا رسول الله ﷺ في العيدين أن نلبس أجود ما نجد، وأن نتطيب بأجود ما نجد، وأن نضحى بأسمن ما نجد البقرة عن سبعة والجزور عن عشرة، وأن نظهر التكبير والسكينة والوقار». قال الحاكم بعد إخراجهم من طريق إسحق بن برخ: «لولا جهالة إسحق هذا لحكمت للحديث بالصحة». «قلت:» ليس بمجهول فقد ضعفه الأزدي ووثقه ابن حبان ذكره في التلخيص.

(١) سورة الحج، الآية: ٢٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٠٣.

١٥ - باب: صلاة الكسوف

١/٥٢٦ - عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا، حَتَّى تَنْكَشِفَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «حَتَّى تَنْجَلِيَ».

— (عن المغيرة بن شعبة قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم) أي: أبنه عليه السلام وموته في العاشرة من الهجرة. وقال أبو داود: في ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه. وقيل: في الرابعة: (فقال الناس انكسفت الشمس لموت إبراهيم عليه السلام فقال رسول الله ﷺ:) أي: رداً عليهم (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا) هذا لفظ مسلم ولفظ البخاري: «فصلوا وأدعوا الله» (حتى تنكشف) ليس هذا اللفظ في البخاري، بل هو في مسلم (متفق عليه). يقال: كسفت الشمس بفتح الكاف وتضم نادراً، وأنكسفت وخسفت بفتح الخاء وتضم نادراً، وأنخسفت وأختلف العلماء في اللفظين هل يستعملان في الشمس والقمر أو يختص كل لفظ بواحد منهما؟ وقد ثبت في القرآن نسبة الخسوف إلى القمر. وورد في الحديث خسفت الشمس كما ثبت فيه نسبة الكسوف إليهما، وثبت استعمالهما منسوبين إليهما فيقال فيهما: الشمس والقمر ينخسفان وينكسفان، إنما الذي لم يرد في الأحاديث نسبة الكسوف إلى القمر على جهة الانفراد. وعلى هذا يدل استعمال الفقهاء، فإنهم يخصون الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر، وأختاره ثعلب. وقال الجوهري: إنه أفصح. وقيل: يقال بهما في كل منهما. والكسوف لغة التغير إلى السواد والخسوف النقصان. وفي ذلك أقوال أخر، وإنما قالوا إنها كسفت لموت إبراهيم، لأنها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد، فإن كسوفها في العاشر أو الرابع لا يكاد يتفق. فلذا قالوا: إنما هو لأجل هذا الخطب العظيم، فرد عليهم ﷺ ذلك وأخبرهم أنهما علامتان من العلامات الدالة على وحدانية الله تعالى وقدرته، وعلى تخويف عباده من بأسه

وسطوته. والحديث مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾^(١) وفي قوله: «الحياته» مع أنهم لم يدعوا ذلك بيان أنه لا فرق بين الأمرين، فكما أنكم لا تقولون بكسوفهما حياة أحد كذلك لا يكسفان لموته، أو كأن المراد من حياته صحته من مرضه ونحوه، ثم ذكر القمر مع أن الكلام خاص بكسوف الشمس زيادة في الإفادة. والبيان أن حكم النيرين واحد في ذلك، ثم أرشد العباد إلى ما يشرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء، ويأتي صفة الصلاة والأمر دليل الوجوب، إلا أنه حمله الجمهور على أنه سنة مؤكدة لانحصار الواجبات في الخمس الصلوات. وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها. ونقل عن أبي حنيفة أنه أوجها وجعل ﷺ غاية وقت الدعاء والصلاة انكشاف الكسوف، فدل على أنها تفوت الصلاة بالانجلاء، فإذا انجلت وهو في الصلاة فلا يتمها بل يقتصر على ما فعل. إلا أن في رواية لمسلم فسلم وقد انجلت، فدل أنه يتم الصلاة وإن كان قد حصل الانجلاء. ويؤيده القياس على سائر الصلوات، فإنها تقيد بركة كما سلف، فإذا أتى بركة أتمها. وفيه دليل على أن فعلها يتقيد بحصول السبب في أي وقت كان من الأوقات. وإليه ذهب الجمهور. وعند أحمد وأبي حنيفة ما عدا أوقات الكراهة (وفي رواية للبخاري) أي: عن المغيرة (حتى تنجلي) عوض قوله تنكشف والمعنى واحد.

٢/٥٢٧ - وَلِلْبَخَارِيِّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَصَلُّوا وَأَدْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ»^(٢) مَا بِكُمْ.

— (وللبخاري من حديث أبي بكره فصلوا وأدعوا حتى ينكشف ما بكم) هو أول حديث ساقه البخاري في باب الكسوف ولفظه: «يكشف» والمراد يرتفع ما حل بكم من كسوف الشمس أو القمر.

٣/٥٢٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٥٩.

٥٢٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الكسوف، باب: الصلاة في كسوف الشمس (الحديث ١٠٤٠).

(٢) في الأصل: ينكشف، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها موافقة لما في رواية البخاري.

٥٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الكسوف، باب: الصدقة في الكسوف (الحديث ١٠٤٤)، وأخرجه

مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف (الحديث ٩٠١)،

وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صلاة الكسوف (الحديث ٩٠٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ «فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ».

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصلّى أربع ركعات) أي: ركوعات بدليل قولها (في ركعتين وأربع سجعات. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) الحديث دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف، والمراد هنا كسوف الشمس، لما أخرجه أحمد بلفظ: «خسفت الشمس» وقال: «ثم قرأ فجهر بالقراءة». وقد أخرج الجهر أيضاً الترمذي والطحاوي والدارقطني. وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن علي عليه السلام مرفوعاً الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف. وفي ذلك أقوال أربعة:

«الأول»: أنه يجهر بالقراءة مطلقاً في كسوف الشمس والقمر لهذا الحديث وغيره، وهو وإن كان وارداً في كسوف الشمس فالقمر مثله لجمعه ﷺ بينهما في الحكم حيث قال: «فلإذا رأيتموهما، أي: كاسفتين فصلوا وأدعوا» والأصل أستواءهما في كيفية الصلاة ونحوها. وهو مذهب أحمد وإسحاق وأبي حنيفة وابن خزيمة وابن المنذر وآخرين.

«الثاني»: يسر مطلقاً لحديث ابن عباس «أنه ﷺ قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة» فلو جهر لم يقدره بما ذكر. وقد علق البخاري عن ابن عباس: «أنه قام بجانب النبي ﷺ في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً». ووصله البيهقي من ثلاث طرق أسانيداً وأهية فيضعف القول بأنه يحتمل أن ابن عباس كان بعيداً منه ﷺ فلم يسمع جهره بالقراءة.

«الثالث»: أنه يخير فيهما بين الجهر والإسرار لثبوت الأمرين عنه ﷺ كما عرفت من أدلة القولين.

«الرابع»: أنه يسر في الشمس ويجهر في القمر، وهو لمن عدا الحنفية من الأربعة عملاً بحديث ابن عباس، وقياساً على الصلوات الخمس. وما تقدم من دليل أهل الجهر مطلقاً أنهض مما قالوه. وقد أفاد حديث الباب أن صفة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان، وفي كل ركعة سجدة. ويأتي في شرح الحديث الرابع الخلاف في ذلك «وفي رواية» أي: لمسلم عن عائشة «فبعث» أي: النبي ﷺ «منادياً ينادي الصلاة جامعة» بنصب الصلاة وجامعة، فالأول على أنه مفعول فعل محذوف أي احضروا، والثاني على الحال ويجوز رفعهما على الابتداء، والخبر وفيه تقادير آخر. وهو دليل على مشروعية الإعلام بهذا اللفظ للاجتماع لها، ولم يرد الأمر بهذا اللفظ عنه ﷺ إلا في هذه الصلاة.

٥٢٩/٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: « أَنْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، نَحَوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ وَقَدْ [تَجَلَّتْ] ^(١) الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «صَلَّى حِينَ [كَسَفَتْ] ^(٢) الشَّمْسُ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ».

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: أنخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلّى قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع فقام قِيَامًا طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم سجد ثم قام قِيَامًا طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم رفع فقام قِيَامًا طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم رفع رأسه، ثم سجد، ثم انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس. متفق عليه واللفظ للبخاري) قوله فصلّى ظاهر الفاء التعقيب. وأعلم أن صلاة الكسوف رويت على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان وأبو داود وغيرهم، وهي سنة باتفاق العلماء. وفي دعوى الاتفاق نظر، لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها. وحكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة. وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها. ومذهب الشافعي وجماعة أنها تسن في جماعة. وقال آخرون: فرادى. وحجة الأولين الأحاديث الصحيحة من فعله ﷺ لها جماعة، ثم

٥٢٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الكسوف، باب: صلاة الكسوف جماعة (الحديث ١٠٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (الحديث ٩٠٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ذكر من قال أنه ركع ثمان ركعات في أربع سجعات (الحديث ٩٠٨).

(١) في الأصل: انجلت، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها موافقة لما في رواية البخاري.

(٢) في الأصل: كَسَفَتْ، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها توافق ما في صحيح مسلم.

اختلفوا في صفتها. فالجمهور أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان، والسجود سجدتان كغيرها. وهذه الكيفية ذهب إليها مالك والشافعي والليث وآخرون. وفي قوله: «نحواً من قراءة سورة البقرة» دليل على أنه يقرأ فيها القرآن قال النووي: اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة الفاتحة. وأختلفوا في القيام الثاني، ومذهبنا ومالك أنها لا تصح الصلاة إلا بقراءتها، وفيه دليل على شرعية طول الركوع. قال المصنف: لم أر في شيء من الطرق بيان ما قاله عليه السلام فيه، إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه، وإنما المشروع فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغيرهما. وفي قوله: «وهو دون الأول» دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيه، وأنه دون الأول وإن كان قد وقع في رواية مسلم في حديث جابر: «أنه أطال ذلك» لكن قال النووي: إنها شاذة فلا يعمل بها. ونقل القاضي إجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود، وتأول هذه الرواية بأنه أراد بالإطالة زيادة الطمأنينة، ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود، ولكنه قد ثبت إطالته في رواية أبي موسى عند البخاري وحديث ابن عمر عند مسلم. قال النووي: قال المحققون من أصحابنا وهو المنصوص للشافعي: إنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك. فأخرج أبو داود والنسائي من حديث سمرة: «كان أطول ما يسجد في صلاة قط» وفي رواية مسلم من حديث جابر: «وسجوده نحو من ركوعه». وبه جزم أهل العلم بالحديث ويقول عقيب كل ركوع سمع الله لمن حمده، ثم يقول عقيبه: ربنا لك الحمد إلى آخره ويطول الجلوس بين السجدين. فقد وقع في رواية مسلم لحديث جابر إطالة الاعتدال بين السجدين قال المصنف: لم أقف عليه في شيء من الطرق إلا في هذا. ونقل الغزالي الاتفاق على عدم إطالته مردود. وفي قوله: «ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول» دليل على إطالة القيام في الركعة الثانية، ولكنه دون القيام في الركعة الأولى. وقد ورد في رواية أبي داود عن عروة «أنه قرأ آل عمران» قال ابن بطال: لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها. وأختلف في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأول وركوعه أو يكونان سواء؟ قيل: وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله: «وهو دون القيام الأول» هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله؟ وفي قوله: «فخطب الناس» دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف، وإلى استحبابها ذهب الشافعي وأكثر أئمة الحديث. وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف، لأنها لم تنقل. وتعقب بالأحاديث المصرحة بالخطبة، والقول بأن الذي فعله عليه السلام لم يقصد به الخطبة، بل قصد الرد على من أعتقد أن الكسوف بسبب موت أحد، متعقب بأن رواية البخاري «فحمد الله وأثنى عليه». وفي رواية: «وشهد أنه عبده ورسوله».

وفي رواية للبخاري: «أنه ذكر أحوال الجنة والنار وغير ذلك» وهذه مقاصد الخطبة وفي لفظ مسلم من حديث فاطمة عن أسماء «قالت: فخطب رسول الله ﷺ الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد ما من شيء لم أكن رأيته إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار، وإنه قد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور قريباً، أو مثل فتنة المسيح الدجال لا أدري أي ذلك قال: قالت أسماء: فيؤتي أحدكم فيقال: ما علمك بهذا الرجل، فأما المؤمن أو الموقن لا أدري أي ذلك قالت أسماء: فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى، فأجبنا وأطعنا ثلاث مرات، ثم يقال: نعم قد كنا نعلم أنك تؤمن به فتم صالحاً» وفي مسلم رواية أخرى في الخطبة بألفاظ فيها زيادة (وفي رواية لمسلم) أي: عن ابن عباس (صلى) أي: النبي ﷺ (حين كسفت الشمس ثمانين ركعات) أي: ركوعات (في أربع سجعات) في ركعتين، لأن كل ركعة لها سجدتان. والمراد أنه ركع في كل ركعة أربع ركوعات، فيحصل في الركعتين ثمان ركوعات وإلى هذه الصفة ذهب طائفة.

٥/٥٣٠ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ.

— (وعن علي عليه السلام) أي وأخرج مسلم عنه (مثل ذلك) أي: مثل رواية ابن عباس.

٦/٥٣١ - وَلَهُ عَنْ جَابِرٍ: «صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ».

— (وله) أي لمسلم (عن جابر) بن عبد الله (صلى) أي النبي ﷺ (ست ركعات بأربع سجعات) أي: صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجدتان.

٧/٥٣٢ - وَلِأَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَلَّى، فَرَكَعَ خَمْسَ فَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَفَعَلَ فِي الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ».

— (ولأبي داود عن أبي بن كعب رضي الله عنه صلى) أي: النبي ﷺ (فرقع خمس ركعات) أي: ركوعات في كل ركعة (وسجد سجدتين وفعل الثانية مثل ذلك) ركع خمس

٥٣٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ذكر من قال: إنه ركع ثمان ركعات (الحديث ٩٠٨).

٥٣١ - أخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ (الحديث ٩٠٤).

٥٣٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قال أربع ركعات (الحديث ١١٨٢).

ركوعات وسجد سجدتين إذا عرفت هذه الأحاديث. فقد يحصل من مجموعها، أن صلاة الكسوف ركعتان اتفاقاً. إنما اختلف في كمية الركوعات في كل ركعة، فحصل من مجموع الروايات التي ساقها المصنف أربع صور:

«الأولى»: ركعتان في كل ركعة ركوعان، وبهذا أخذ الشافعي ومالك والليث وأحمد وغيرهم وعلى ذلك دل حديث عائشة وجابر وابن عباس وابن عمر. قال ابن عبد البر: هو أصح ما في الباب وباقي الروايات معللة ضعيفة.

«الثانية»: ركعتان أيضاً في كل ركعة أربع ركوعات، وهي التي أفادتها رواية مسلم عن ابن عباس وعلي عليه السلام.

و «الثالثة»: ركعتان أيضاً في كل ركعة ثلاث ركوعات، وعليها دل حديث جابر.

و «الرابعة»: ركعتان أيضاً يركع في كل واحدة خمس ركوعات. ولما اختلفت الروايات اختلف العلماء فالجمهور أخذوا بالأولى لما عرفت من كلام ابن عبد البر. وقال النووي في شرح مسلم: إنه أخذ بكل نوع بعض الصحابة. وقال جماعة من المحققين، إنه مخير بين الأنواع فأيهما فعل فقد أحسن، وهو مبني على أنه تعدد الكسوف، وأنه فعل هذا تارة وهذا أخرى، ولكن التحقيق أن كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هي صلاته ﷺ يوم وفاة إبراهيم. ولهذا عول الآخرون على إعلال الأحاديث التي حكى الصور الثلاث. قال ابن القيم: كبار الأئمة لا يصححون التعدد لذلك كالإمام أحمد والبخاري والشافعي ويروونه غلطاً، وذهبت الحنفية إلى أنها تصلي ركعتين كسائر النوافل.

٨/٥٣٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَا هَبَّتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلَّا جَثَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالتَّطَبَّرَانِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: ما هبت ريح قط إلا جثا) بالجيم والمثلثة (النبي ﷺ على ركبتيه) أي: برك عليهما وهي فعدة المخافة لا يفعلها في الأغلب إلا الخائف (وقال: اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً) رواه الشافعي والطبراني (الريح أسم جنس صادق على ما يأتي بالرحمة ويأتي بالعذاب. وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «الريح من روح الله تأتي بالرحمة وبالعذاب فلا تسبوها» وقد ورد في تمام حديث

ابن عباس: «اللهم أجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً» وهو يدل أن المفرد يختص بالعذاب، والجمع بالرحمة. قال ابن عباس: في كتاب الله: «إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً»^(١). «أرسلنا عليهم الريح العقيم»^(٢). «وأرسلنا الرياح لواقح»^(٣) «يرسل الرياح مبشرات»^(٤) رواه الشافعي في الدعوات الكبير، وهو بيان أنها جاءت مجموعة في الرحمة ومفردة في العذاب، فأستشكل ما في الحديث من طلب أن تكون رحمة. وأجيب بأن المراد لا تهلكتنا بهذه الريح، لأنهم لو هلكوا بهذه الريح لم تهب عليهم ريح أخرى فتكون ريحاً لا رياحاً.

٥٣٣ م/٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَقَالَ: «هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ دُونَ آخِرِهِ.

(وعنه) أي: ابن عباس (صلى في زلزلة ست ركعات) أي: ركوعات (وأربع سجدات) أي: صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات (وقال: هكذا صلاة الآيات). رواه البيهقي وذكر الشافعي عن علي مثله دون آخره) وهو قوله: «هكذا صلاة الآيات» أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الحارث أنه كان ذلك في زلزلة في البصرة ورواه ابن أبي شيبه من هذا الوجه مختصراً: أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة أربع سجدات ركع فيها ستاً وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة. وإلى هذا ذهب القاسم من الآل وقال: يصلي للأفزع مثل صلاة الكسوف وإن شاء ركعتين. ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل، ولكن قال: كصلاة الكسوف.

(قلت:) لكن في كتب الحنابلة، أنه يصلي الكسوف ركعتين إذا شاء. وذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع. وأما صلاة المنفرد فحسن قال: لأنه لم يرو أنه ﷺ أمر التجميع إلا في الكسوفين.

(١) سورة القمر، الآية: ١٩.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٤١.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٢٢.

(٤) سورة الروم، الآية: ٤٦.

١٦ - باب: صلاة الاستسقاء

أي: طلب سقاية الله تعالى عند حدوث الجذب. أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ قال: لم ينقص قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين، وشدة المؤنة، وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء».

١/٥٣٤ - عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَاضِعًا، مُتَبَذِّلًا، مُتَخَشِّعًا، مُتَرَسِّلًا، مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ، لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبْنُ حِبَّانَ.

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: «خرج النبي ﷺ») أي: من المدينة (متواضعاً متبذلاً) بالمشاة الفوقية فذال معجمة، أي: أنه لابس ثياب البذلة، والمراد ترك الزينة وحسن الهيئة تواضعاً إظهاراً للحاجة (متخضعاً) الخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن (مترسلاً) من الترسل في المشي، وهو التأنى وعدم العجلة. (متضرعاً) لفظ أبي داود: «متبذلاً متواضعاً متضرعاً» والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة، كما في النهاية (فصلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبتكم هذه) لفظ أبي داود: «ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد» فأفاد لفظه أن الصلاة كانت بعد الدعاء، واللفظ الذي أتى به المصنف غير صريح في ذلك (رواه الخمسة وصححه الترمذي وأبو عوانة وابن حبان) وأخرجه الحاكم والبيهقي والآل والدارقطني. والحديث دليل على شرعية الصلاة للاستسقاء، وإليه ذهب الآل. وقال أبو حنيفة: لا يصلي للاستسقاء وإنما شرع الدعاء فقط، ثم اختلف القائلون بشرعية الصلاة فقال جماعة: إنها كصلاة العيد في تكبيرها وقراءتها، وهو المنصوص للشافعي عملاً بظاهر

٥٣٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفرعها (الحديث ١١٦٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (الحديث ٥٥٨) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الاستسقاء، باب: الحال الذي يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج (الحديث ١٥٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (الحديث ١٢٦٦)، وأخرجه أحمد: ١٢٦/٦، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الاستسقاء (الحديث ٢٨٦٢).

لفظ ابن عباس. وقال آخرون: بل يصلي ركعتين لا صفة لهما زائدة على ذلك. وإليه ذهب جماعة من آل ويري عن علي عليه السلام، وبه قال مالك مستدلين بما أخرجه البخاري من حديث عباد بن تميم: «أنه ﷺ صلى بهم ركعتين» وكما يفيد حديث عائشة الآتي قريباً، وتأولوا حديث ابن عباس بأن المراد التشبيه في العدد لا في الصفة، ويبيحه أنه قد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس: «أنه يكبر فيها سبعاً وخمساً كالعبد، ويقرأ بسبح وهل أتاك». وإن كان في إسناده مقال، فإنه يؤيده حديث الباب. وأما أبو حنيفة فاستدل بما أخرجه أبو داود والترمذي: «أنه ﷺ استسقى عند أحجار الزيت بالدعاء». وأخرج أبو عوانة في صحيحه: «أنه شكا إليه ﷺ قوم القحط فقال: اجثوا على الركب وقولوا يا رب يا رب». وأجيب عنه بأنه قد ثبت صلاة ركعتين، وثبت تركها في بعض الأحيان لبيان الجواز. وقد وعد في الهدى النبوي أنواع استسقائه ﷺ:

«فالأول»: خروجه ﷺ إلى المصلى، وصلاته، وخطبته.

«والثاني»: يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة.

«والثالث»: استسقاؤه على منبر المدينة استسقى مجرداً في غير يوم الجمعة، ولم يحفظ عنه فيه صلاة.

«والرابع»: أنه استسقى وهو جالس في المسجد، فرفع يديه ودعا الله عز وجل.

«الخامس»: أنه استسقى عند أحجار الزيت قريباً من الزوراء، وهي خارج باب المسجد.

«السادس»: أنه استسقى في بعض غزواته لما سبقه المشركون إلى الماء، وأغيث ﷺ في كل مرة استسقى فيها. واختلف في الخطبة في الاستسقاء، فذهب الهادي إلى أنه لا يخطب فيه لقول ابن عباس: «لم يخطب» إلا أنه لا يخفى أنه ينفي الخطبة المشابهة لخطبتهم وذكر ما قاله ﷺ. وقد زاد في رواية أبي داود: «أنه ﷺ رقى المنبر» والظاهر أنه لا يرقاه إلا للخطبة. وذهب آخرون إلى أنه يخطب فيها كالجمعة لحديث عائشة الآتي وحديث ابن عباس. ثم اختلفوا هل يخطب قبل الصلاة أو بعدها؟ فذهب الناصر وجماعة إلى الأول، وذهب الشافعي وآخرون إلى الثاني، مستدلين بحديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه وأبي عوانة والبيهقي: «أنه ﷺ خرج للاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب. وأستدل الأولون بحديث ابن عباس، وقد قدمنا لفظه: وجمع بين الحديثين بأن الذي بدأ به

هو الدعاء فعبّر بعض الرواة عن الدعاء بالخطبة، وأقتصر على ذلك ولم يرو الخطبة بعدها، والراوي لتقديم الصلاة على الخطبة. أقتصر على ذلك ولم يرو الدعاء قبلها، وهذا جمع بين الروایتين. أما ما يدعو به فيتحرى ما ورد عنه ﷺ من ذلك، وقد أبان الألفاظ التي دعا بها ﷺ بقوله:

٥٣٥/٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ، فُوضِعَ لَهُ بِالْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَذَبَ دِيَارِكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ». ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اَللّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَأَجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى رُبِّي بَيَاضُ إِبْطِهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ رِداءَهُ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنشَأَ اللَّهُ تَعَالَى سَحَابَةً. فَرَعَدَتْ، وَبَرَقَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

— (وعن عائشة قالت: شكى الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر) هو مصدر كالقحط (فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ووعده الناس يوماً يخرجون فيه) عينه لهم (فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعد على المنبر) قال ابن القيم: إن صح وإلا ففي القلب منه شيء (فكبر وحمد الله ثم قال: «إنكم شكوتم جذب ديارهم فقد أمركم الله أن تدعوه») قال تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(١) (ووعدهم أن يستجيب لهم) كما في الآية الأولى. وفي قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٢) (ثم قال الحمد لله

٥٣٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (الحديث ١١٧٣).

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

(١) سورة غافر، الآية: ٦٠.

رب العالمين الرحمن الرحيم) فيه دليل على عدم افتتاح الخطبة بالبسملة، بل بالحمد له. ولم تأت رواية عنه ﷺ أنه افتتح الخطبة بغير التحميد (مالك يوم الدين لا إله إلا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت علينا قوة وبلاغاً إلى حين ثم رفع يديه فلم يزل) في سنن أبي داود: «في الرفع» (حتى رئي بياض إبطيه، ثم حول إلى الناس ظهره) فاستقبل القبلة (وقلب) في سنن أبي داود: «وحول» (رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس) توجه إليهم بعد تحويل ظهره عنهم (ونزل) أي: عن المنبر (فصلى ركعتين فأنشأ الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم أمطرت) تمامه في سنن أبي داود بإذن الله فلم يأت باب مسجده حتى سألت السيول، فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه، وقال: «أشهد أن الله على كل شيء قدير، وأني عبد الله ورسوله» (رواه أبو داود وقال غريب وإسناده جيد) هو من تمام قول أبي داود، ثم قال أبو داود: «أهل المدينة يقرءون ملك يوم الدين وإن هذا الحديث حجة لهم». وفي قوله: «وعد الناس» ما يدل على أنه يحسن تقديم تبين اليوم للناس ليتأهبوا ويتخلصوا من المظالم ونحوها، ويقدموا التوبة وهذه الأمور واجبة مطلقاً، إلا أنه مع حصول الشدة وطلب تفريجها من الله تعالى يتضيق ذلك. وقد ورد في الإسرائيليات: «إن الله حرم قوماً من بني إسرائيل السقيا بعد خروجهم، لأنه كان فيهم عاص واحد» ولفظ الناس يعم المسلمين وغيرهم قبل، فيشرع إخراج أهل الذمة ويعتزلون المصلى. وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء، ولكنه يبالغ في رفعهما في الاستسقاء حتى يساوي بهما وجهه، ولا يجاوز بهما رأسه. وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عدة أحاديث وصنف المندريس في ذلك جزءاً. وقال النووي: قد جمعت فيها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما. وذكرها في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المذهب. وأما حديث أنس في نفي رفع اليدين في غير الاستسقاء، فالمراد به نفي المبالغة لا نفي أصل الرفع. وأما كيفية قلب الرداء فيأتي عن البخاري جعل اليمين على الشمال. وزاد ابن ماجه وابن خزيمة: «وجعل الشمال على اليمين». وفي رواية لأبي داود: «جعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر وعطافه الأيسر على عاتقه الأيمن» وفي رواية لأبي داود: «أنه كان عليه خميصة سوداء، فأراد أن يأخذ بأسفلها ويجعله أعلاها، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه» ويشعر للناس أن يحولوا معه لما أخرجه أحمد بلفظ: «وحول الناس معه». وقال الليث وأبو يوسف: إنه يختص التحويل بالإمام. وقال بعضهم: لا تحول النساء. وأما وقت التحويل فعند استقباله القبلة ولمسلم: «أنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه» ومثله في البخاري. وفي الحديث دليل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور. وقال الهادي: أربع

بتسليمتين. ووجه قوله بأنه ﷺ أستسقى في الجمعة كما في قصة الأعرابي، والجمعة بالخطبتين بمنزلة أربع ركعات ولا يخفى ما فيه. وقد ثبت من فعله ﷺ الركعتان كما عرفت من هذا الحديث والذي قبله، ولما ذهبت الحنفية إلى أنه لا يشرع التحويل. وقد أفاده هذا الحديث الماضي زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل بقوله:

٥٣٦/٣ - وَقِصَّةُ التَّحْوِيلِ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَفِيهِ: «فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ».

— (وقصة التحويل في الصحيح) أي: صحيح البخاري (من حديث عبد الله بن زيد) أي: المازني وليس هو راوي الأذان كما وهم فيه بعض الحفاظ ولفظه في البخاري: «فأستقبل القبلة وقلب رداءه» (وفيه) أي: في حديث عبد الله بن زيد (فتوجه) أي: النبي ﷺ (إلى القبلة يدعو) في البخاري بعد يدعو: «وحول رداءه» وفي لفظ: «قلب رداءه» (ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة) قال البخاري: قال سفيان: وأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال: «جعل اليمين على الشمال» انتهى. زاد ابن خزيمة: «والشمال على اليمين» وقد اختلف في حكمة التحويل فأشار المصنف إليه بإيراد الحديث:

٥٣٧/٤ - وَلِلدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ: «إِذَا حَوَّلَ رِدَاءَهُ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ».

— وهو قوله (وللدارقطني من مرسل أبي جعفر الباقر) هو محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله، وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره. ولد سنة ست وخمسين ومات سنة سبع عشرة ومائة، وهو ابن ثلاث وستين سنة، ودفن بالبقيع في البقعة التي دفن فيها أبوه وعم أبيه الحسن بن علي بن أبي طالب، وسمي الباقر لأنه تبقر في العلم، أي: توسع فيه انتهى من جامع الأصول (وحول رداءه ليتحول القحط) وقال ابن الغربي: هو أمانة بينه وبين ربه. قيل له: حول رداءك ليتحول حالك. وتعقب قوله هذا بأنه يحتاج إلى نقل. وأعرض ابن العربي القول بأن التحويل للتفاؤل قال: لأن من شرط الفأل أن لا يقصد إليه. وقال المصنف: إنه ورد في

٥٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستسقاء، باب: الجهر بالقراءة في الاستسقاء (الحديث ١٠٢٤) و (الحديث ١٠٢٥) و (الحديث ١٠٢٨).

٥٣٧ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الاستسقاء، باب: الجهر بالقراءة في الاستسقاء (الحديث ٦٦/٢).
(١) زيادة من نسخة م.

التفاؤل حديث رجاله ثقات. قال المصنف في الفتح: إنه أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر فوصله، لأن محمد بن علي لقي جابراً وروى عنه، إلا أنه قال: إنه رجح الدارقطني إرساله، ثم قال: وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن. وقوله في الحديث الأول: «جهر فيهما بالقراءة» في بعض روايات البخاري «يجهر». ونقل ابن بطلال إنه مجمع عليه أي على الجهر في صلاة الاستسقاء. وأخذ منه بعضهم أنها لا تصلى إلا في النهار، ولو كانت تصلى في الليل لأسر فيها نهاراً ولجهر فيها ليلاً. وفي هذا الأخذ بعد لا يخفى.

استسقاء النبي ﷺ

٥/٥٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَأَدْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُغِيثَنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة، والنبي ﷺ قائم يخطب فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وأنقطعت السبل، فادع الله عز وجل يغثنا برفعه يديه) زاد البخاري في رواية: «ورفع الناس أيديهم» (ثم قال: اللهم أغثنا) وفي البخاري أسقنا (اللهم أغثنا فذكر الحديث وفيه الدعاء بإمسакها) أي السحاب عن الأمطار (متفق عليه) تمامه من مسلم: «قال أنس: فلا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قرعة وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار، قال: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء أنتشرت ثم أمطرت قال: فلا والله ما رأينا الشمس سبتاً ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبله قائماً فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وأنقطعت السبل، فادع الله بمسكها عنا قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: «اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر» قال: فأنقلعت وخرجنا نمشي في الشمس. قال شريك: فسألت أنس بن مالك أهو الرجل الأول قال:

٥٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستسقاء، باب: الاستسقاء في المسجد الجامع (الحديث ١٠١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء (الحديث ٨٩٧).

لا أدري. انتهى. قال المصنف: لم أقف على تسميته في حديث أنس. وهلاك الأموال يعم المواشي والأطيان. وأنقطاع السبل عبارة عن عدم السفر لضعف الإبل بسبب عدم المرعى والأقوات، أو لأنه لما نفذ ما عند الناس من الطعام لم يجدوا ما يحملونه إلى الأسواق. وقوله: «يغيثنا» يحتمل فتح حرف المضارعة على أنه من غاث إما من الغيث أو الغوث، ويحتمل على أنه من الإغاثة. ويرجح هذا قوله: «اللهم أغثنا». وفيه دلالة على أنه يدعى إذا كثر المطر، وقد بوب له البخاري: «باب الدعاء إذا كثر المطر» وذكر الحديث. وأخرج الشافعي في مسنده وهو مرسل من حديث المطلب ابن حنطب «أن النبي ﷺ كان يقول عند المطر: اللهم سقياً رحمة لا سقياً عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق، اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا».

٥٣٩/٦ - وَعَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقِي إِلَيْكَ بَنِيْنَا فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيْنَا فَأَسْقِنَا، فَيُسْقَوْنَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن عمر كان إذا قحطوا) بضم القاف وكسر المهملة، أي: أصابهم القحط (استسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال) أي: عمر. (اللهم إنا كنا نستسقي إليك بنينا فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعمة نبينا فأسقنا فيسقون. رواه البخاري). وأما العباس رضي الله عنه فإنه قال: «اللهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب ولم ينكشف إلا بتوبة، وقد توجهت بي القوم إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة، فأسقنا الغيث. فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخضبت الأرض» أخرجه الزبير بن بكار في الأنساب. وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث. وذكر البارزي أن عام الرمادة كان سنة ثمانى عشرة والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم، سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب، فأعبرت الأرض جداً من عدم المطر. وفي هذه القصة دليل على الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وبيت النبوة. وفيه فضيلة العباس وتواضع عمر ومعرفته لحق أهل البيت صلى الله عليهم.

٥٤٠/٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَصَابَنَا - وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ: فَحَسَرْتُوهُ، حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أنس قال: أصابنا ونحن مع النبي ﷺ مطر فحسر ثوبه) أي: كشف بعضه عن بدنه (حتى أصابه من المطر وقال: إنه حديث عهد بربه رواه مسلم) وبوب له البخاري فقال: باب من ياطر حتى يتحادر عن لحيته وساق حديث أنس بطوله. وقوله: «حديث عهد بربه» أي: بإيجاد ربه إياه يعني: أن المطر رحمة وهي قربة العهد بخلق الله لها فيتبرك بها، وهو دليل على استحباب ذلك.

٥٤١/٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا». أَخْرَجَاهُ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى المطر قال: اللهم صيباً نافعاً أخرجاه) أي: الشيخان وهذا خلاف عادة المصنف، فإنه يقول فيما أخرجاه متفق عليه. والصيب من صاب المطر إذا وقع ونافعاً صفة مقيدة أحترازاً عن الصيب الضار.

٥٤٢/٩ - وَعَنْ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ: «اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا سَحَابًا، كَثِيفًا، قَصِيفًا، دَلُوقًا، ضَحُوكًا، تُمَطِّرُنَا مِنْهُ رُذَاذًا قِطْقُطًا، سَجَلًا، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ.

— (وعن سعد رضي الله عنه أن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء اللهم جللنا) بالجمع من التجليل، والمراد تعميم الأرض سحاباً كثيفاً بفتح الكاف فمثلة فمثناة تحتية ففاء أي متكاثفاً متراكماً (قصيفاً) بالقاف المفتوحة فصاد مهملة فمثناة تحتية ففاء، وهو ما كان

٥٤٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء في الاستسقاء (الحديث ٨٩٨).

٥٤١ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستسقاء، باب: ما يقال إذا أمطرت (الحديث ١٠٣٢)، وأخرجه

مسلم في كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: التعمود عند رؤية الريح والغيم، والفرح بالمطر (الحديث ٨٩٩).

(١) في نسخة م: رسول الله.

رعه شديد الصوت، وهو من إمارات قوة المطر (دلوفاً) بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الواو فقف يقال: خيل دلو، أي: مندفة شديدة الدفعة. ويقال: دلق السيل على القوم هجم (ضحكاً) بفتح أول بزنة فعول، أي: ذات برق (تمطرنه منه رذاذاً) بضم الراء فذال معجمة فأخرى مثلها، هو ما كان مطره دون الطش (قطقطاً) بكسر القافين وسكون الطاء الأولى. قال أبو زيد: القطقط أصغر المطر ثم الرذاذ، وهو فوق القطقط، ثم الطش وهو فوق الرذاذ (سجلاً) مصدر سجلت الماء سجلاً إذا صببته صباً. وصف به السحاب مبالغة في كثرة ما يصب منها من الماء، حتى كأنها نفس المصدر (يا ذا الجلال والإكرام رواه أبو عوانة في صحيحه) وهذان الوصفان نطف بهما القرآن وفي التفسير أي الاستغناء المطلق والفضل التام. وقيل: الذي عنده الإجلال والإكرام للمخلصين من عباده وهما من عظام صفاته تعالى، ولذا قال ﷺ: «الظوا بياذا الجلال والإكرام» وروي أنه ﷺ مر برجل وهو يصلي ويقول: يا ذا الجلال والإكرام فقال قد استجيب لك.

١٠/٥٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَسْقِي، فَرَأَى نَمْلَةً مُسْتَلْقِيَةً عَلَى ظَهْرِهَا رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى السَّمَاءِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلَقْنَا مِنْ خَلْقِكَ، لَيْسَ بِنَا غَنَى عَنْ سُقْبِكَ، فَقَالَ: أَرْجِعُوا فَقَدْ سَقَيْتُمْ بِدَعْوَةِ غَيْرِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: خرج سليمان يستسقي فرأى نملة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها إلى السماء تقول: اللهم إنا خلقنا من خلقك ليس بنا غنى عن سقياك فقال: ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم رواه أحمد وصححه الحاكم) فيه دلالة على أن الاستسقاء شرع قديم والخروج له كذلك. وفيه أنه يحسن إخراج البهائم في الاستسقاء، وأن لها إدراكاً يتعلق بمعرفة الله ومعرفة بذكره وتطلب الحاجات منه. وفي ذلك قصص يطول ذكرها، وآيات من كتاب الله دالة على ذلك وتأويل المتأولين لها لا ملجأ له.

١١/٥٤٤ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٥٤٣ - أخرجه الحاكم في كتاب: الاستسقاء، باب: الاستسقاء (الحديث ١/٣٢٥).

٥٤٤ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء (الحديث ٨٩٦).

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أستسقى، فأشار بظهر كفه إلى السماء. أخرجه مسلم) فيه دلالة أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء، فإنه يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء. وقد ورد صريحاً في حديث خلاد بن السائب عن أبيه: «أن النبي ﷺ كان إذا سأل جعل بطن كفيه إلى السماء، وإذا استعاذ جعل ظهرهما إليها»، وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس: «سلوا الله ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهرها»، وإن كان ضعيفاً فالجمع بينهما أن حديث ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال بحصول شيء لا لدفع بلاء، وقد فسر قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً﴾^(١) أن الرغب بالبطون والرهب بالظهر.

١٧ - باب: اللباس

أي ما يحل منه وما يحرم

١/٥٤٥ — عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

— (عن أبي عامر الأشعري) قال في الأطراف: اختلف في أسمه فقيل: عبد الله بن هانئ. وقيل: عبد الله بن وهي. وقيل: عبيد بن وهب. وبقي إلى خلافة عبد الملك ابن مروان. سكن الشام وليس بعم أبي موسى الأشعري. ذلك قتل أيام حنين في حياة النبي ﷺ وأسمه عبيد بن سليم (قال: قال رسول الله ﷺ: ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر) بالحاء والراء المهملتين والمراد به استحلال الزنى، وبالحاء والزاي المعجمتين (والحرير رواه أبو داود وأصله في البخاري) وأخرجه البخاري تعليقاً. والحديث دليل على تحريم لباس الحرير؛ لأن قوله: يستحلون بمعنى: يجعلون الحرام حلالاً، ويأتي الحديث الثاني وفيه التصريح بذلك. وفي الحديث دليل أن استحلال المحرم لا يخرج فاعله من مسمى

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٩٠.

٥٤٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الخنز (الحديث ٤٠٣٩)، وأخرجه البخاري في كتاب: الأشربة، باب: ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (الحديث ٥٥٩٠).

الأمة كذا قال، ولا يخفى ضعف هذا القول، فإن من أستحل محرماً أي: أعتقد حله، فإنه قد كذب الرسول ﷺ الذي أخبر أنه حرام. فقوله يحله رد لكلامه وتكذيب كفر فلا بد من تأويل الحديث بأنه أراد أنه من الأمة قبل الاستحلال، فإذا أستحل خرج عن مسمى الأمة. ولا يصح أن يراد بالأمة هنا أمة الدعوة، لأنهم مستحلون لكل ما حرمه لا لهذا بخصوصه. وقد اختلف في ضبط هذه اللفظة في الحديث. فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنها بالخاء المعجمة والزاي، وهو الذي نص عليه الحميدي وأبن الأثير في هذا الحديث، وهو ضرب من ثياب الابرسم معروف. وضبطه أبو موسى بالحاء والراء المهملتين. قال ابن الأثير في النهاية: والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الأول، وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير، وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص، لأن الخز ضرب من الحرير، وقد يطلق الخز على ثياب تنسج من الحرير والصوف، ولكنه غير مراد هنا لما عرف من أن هذا النوع حلال، وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود عن عبد الله بن سعد الدشتكي عن أبيه سعد قال: رأيت ببخاري رجلاً على بغلة يضاء عليه عمامة خز سوداء قال كسانيتها رسول الله ﷺ وأخرجه النسائي وذكره البخاري، ويأتي من حديث عمر بيان ما يحل من غير الخالص.

٥٤٦/٢ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ^(١) ﷺ أَنْ تَشْرَبَ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَأَنْ تَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِّيْبَاجِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن حذيفة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن تشرب في آتية الذهب والفضة وأن تأكل فيها) تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ: «قال رسول الله ﷺ: لا تشربوا في آتية الذهب والفضة» الحديث. فقوله هنا نهى إخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم، وتقدم الكلام فيه (وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه. رواه البخاري) أي: ونهى عن لبس الحرير، والنهي ظاهر في التحريم، وإلى تحريم لبس الحرير، ذهب الجماهير من الأمة على الرجال دون النساء. وحكى القاضي عياض عن قوم إباحته. ونسب في البحر إباحته إلى ابن عليه وقال: إنه أنعقد الإجماع بعده على التحريم، ولكن قال المصنف في الفتح: قد

٥٤٦ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: افتراش الحرير (الحديث ٥٨٣٧).

(١) في نسخة م: النبي، بدلاً من (رسول الله).

ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم. قال أبو داود: لبسه عشرون من الصحابة وأكثر رواه ابن أبي شيبة عن جمع منهم. وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق عمار بن أبي عمار «قال: أتت مروان بن الحكم مطارف خز فكساها أصحاب رسول الله ﷺ» قال: والأصح في تفسير الخز، أنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره. وقيل: تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه. وقيل: أصله أسم دابة يقال لها الخز فسمى الثوب المتخذ من وبره خزاً لنعومته، ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعومة الحرير. إذا عرفت هذا فقد يحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخز، وإن كان ظاهر عبارته يأبى ذلك. وأما القز بالقاف بدل الخاء المعجمة فقال الرافعي: إنه عند الأئمة من الحرير، فحرموه على الرجال أيضاً. والقول بحله وحل الحرير للنساء قول الجماهير إلا ابن الزبير، فإنه أخرج مسلم عنه: «أنه خطب فقال: لا تلبسوا نساءكم الحرير فإني سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: لا تلبسوا الحرير» فأخذ بالعموم إلا أنه أنعقد الإجماع على حل الحرير للنساء. فأما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضاً عند الأكثر لعموم قوله ﷺ: «حرام على ذكور أمتي» وقال محمد بن الحسن: يجوز لباسهم. وقال أصحاب الشافعي: يجوز لباسهم الحلّي والحرير في يوم العيد؛ لأنه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة أوجه أصحها جوازه. وأما الديباج فهو ما غلظ من ثياب الحرير، وعطفه عليه من عطف الخاص على العام. وأما الجلوس على الحرير، فقد أفاد الحديث النهي عنه، إلا أنه قال المصنف في الفتح: إنه قد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه، وليس فيه هذه الزيادة وهي قوله: «وأن نجلس عليه» قال: وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير، وهو قول الجمهور خلافاً لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية. وقال بعض الحنفية في الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير: إن قوله نهى ليس صريحاً في التحريم. وقال بعضهم: إنه يحتمل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس والجلوس لا الجلوس وحده. قلت: ولا يخفى تكلف هذا القائل والإخراج عن الظاهر بلا حاجة. وقال بعض الحنفية: يدار الجواز والتحريم على اللبس لصحة الأخبار فيه، والجلوس ليس بلبس. واحتج الجمهور على أنه يسمى الجلوس لبساً بحديث أنس الصحيح: «فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس» ولأن لبس كل شيء بحسبه. وأما افتراش النساء للحرير فالأصل جوازه، وقد أحل لهن لبسه ومنه الافتراش ومن قال بمنعهن عن افتراشه فلا حجة له. وأختلف في علة تحريم الحرير على قولين: الأول: الخيلاء، والثاني: كونه لباس رفاهية وزينة تليق بالنساء دون شهامة الرجال.

٥٤٧/٣ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن عمر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع. متفق عليه واللفظ لمسلم) قال المصنف: «أو» هنا للتخيير والتنويع. وقد أخرج الحديث ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ: «إن الحرير لا يصلح إلا هكذا أو هكذا» يعني: إصبعين أو ثلاثاً أو أربعاً. ومن قال المراد أن يكون في كل كم إصبعان، فإنه يردده رواية النسائي: «لم يرخص في الديباج إلا في موضع أربع أصابع» وهذا أي الترخيص في الأربع الأصابع مذهب الجمهور. وعن مالك في رواية منعه، وسواء كان منسوجاً أو ملصقاً، ويقاس عليه الجلوس. وقدرت الهادوية الرخصة بثلاث أصابع، لكن هذا الحديث نص في الأربع.

٥٤٨/٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرِ فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ، فِي سَفَرٍ، مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص الحرير في سفر من حكة) بكسر الحاء المهملة وتشديد الكاف نوع من الجرب. وذكر الحكمة مثلاً لا قيلاً، أي: من أجل حكة فمن للتعليل (كانت بهما. متفق عليه) وفي رواية أنهما: «شكوا إلى رسول الله ﷺ القمل فرخص لهما في قميص الحرير في غزاة لهما» قال المصنف في الفتح: يمكن الجمع بأن الحكمة حصلت من القمل، فنسبت العلة تارة إلى السبب وتارة إلى سبب السبب. وقد اختلف العلماء في جوازه للحكة وغيرها فقال الطبري: دلت الرخصة في لبسه للحكة على أن من قصد بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكمة، كدفع السلاح ونحو ذلك فإنه يجوز، والقائلون بالجواز لا يخصونه بالسفر. وقال البعض من الشافعية:

٥٤٧ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير للرجال، وقدر ما يجوز منه (الحديث ٥٨٢٨) و (الحديث ٥٨٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم إناء الذهب والفضة للرجال والنساء (الحديث ٢٠٦٩).

(١) في نسخة م: النبي، بدلاً من (رسول الله).

٥٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: ما يرخّص للرجال من الحرير للحكة (الحديث ٥٨٣٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: إباحة لبس الحرير للرجل إذا كانت به حكة أو نحوها (الحديث ٢٠٧٦).

يختص به. وقال القرطبي: الحديث حجة على من منع إلا أن يدعي الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن، ولا تصح تلك الدعوى. وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجوز مطلقاً. وقال الشافعي بالجواز للضرورة. ووقع في كلام الشارح تبعاً للنووي، أن الحكمة في لبس الحرير للحكمة لما فيه من البرودة، وتعقب بأن الحرير حاد. فالصواب أن الحكمة فيه بخاصية فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكمة من القمل.

٥/٥٤٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةً سِيرَاءَ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

— (وعن علي عليه السلام قال: كساني النبي ﷺ حلة سيرة) بكسر المهملة ثم مشاة تحتية ثم راء مملة ثم ألف ممدودة. قال الخليل: ليس في الكلام فعلاء، بكسر أوله مع المد سوى سيرة - وهو الماء الذي يخرج على رأس المولود - وحولاء لغة في العنب. وضبط حلة بالتونين على أن سيرة صفة لها، وبغيره على الإضافة، وهو الأجود كما في شرح مسلم (فخرجت فيها فرأيت الغضب في وجهه فشقققتها بين نسائي. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) قال أبو عبيد: الحلة إزار ورداء. وقال ابن الأثير: إذا كانا من جنس واحد. وقيل: هي برود مضلعة بالقز. وقيل: حرير خالص وهو الأقرب. وقوله: «فرأيت الغضب في وجهه» زاد مسلم في رواية فقال: «إني لم أبعثها إليك لتلبسها إنما بعثتها إليك لتشققها خمرأ بين نسائك ولذا شقققتها خمرأ بين الفواطم» وقوله فشقققتها، أي: قطعنها ففرقتها خمرأ، وهي بالخاء المعجمة مضمومة، وضم الميم جمع خمار بكسر أوله، والتخفيف ما تغطي به المرأة رأسها. والمراد بالفواطم فاطمة بنت محمد ﷺ، وفاطمة بنت أسد أم علي عليه السلام، والثالثة قيل: هي فاطمة بنت حمزة، وذكرت لهن رابعة وهي فاطمة امرأة عقيل ابن أبي طالب. وقد أستدل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، لأنه ﷺ أرسلها لعل علي عليه السلام، فبنى على ظاهر الإرسال، وأنفع بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس، فبين له النبي ﷺ أنه لم يبح له لبسها.

٥٤٩ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: الحرير للنساء (الحديث ٥٨٤٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة للرجال والنساء (الحديث ٢٠٧١).

٦/٥٥٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلنَّاتِ أَُمْتِي، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: أحل الذهب والحري (أي: لبسهما) للنات أمتي وحرم) أي: لبسهما وفراش الحري كما سلف (على ذكورها) رواه أحمد والنسائي وصححه) إلا أنه أخرجه الترمذي من حديث سعيد ابن أبي هند عن أبي موسى. وأعله أبو حاتم بأنه لم يلقه. وكذا قال ابن حبان في صحيحه: سعيد ابن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح. وأما ابن خزيمة فصححه. وقد روي من ثمان طرق غير هذه الطريق عن ثمانية من الصحابة، وكلها لا تخلو عن مقال، ولكنه يشد بعضها بعضاً. وفيه دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحري وجواز لبسهما للنساء، ولكنه قد قيل: إن حل الذهب للنساء منسوخ.

٧/٥٥١ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.

— (وعن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: إن الله يحب إذا أنعم على عبده نعمة أن يرى أثر نعمته عليه رواه البيهقي). وأخرج النسائي من حديث أبي الأحوص والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» وأخرج النسائي عن أبي الأحوص عن أبيه، وفيه: «إذا آتاك الله مალأ فلير أثر نعمته عليك وكرامته». في هذه الأحاديث دلالة أن الله تعالى يحب من العبد إظهار نعمته في مأكله وملبسه، فإنه شكر للنعمة فعلى، ولأنه إذا رآه المحتاج في هيئة حسنة قصده ليتصدق عليه، وبذاذة الهيئة سؤال وإظهار للفقر بلسان الحال. ولذا قيل: ولسان حالي بالشكاية أنطق. وقيل: وكفالك شاهد منطري عن مخبري.

٥٥٠ - أخرجه أحمد: ٣٩٢/٤، وأخرجه النسائي في كتاب: الزينة، باب: تحريم الذهب على الرجال (الحديث ١٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الحري والذهب (الحديث ١٧٢٠). وقال: حديث حسن صحيح.

٥٥١ - أخرجه البيهقي: ٢٧١/٣.

(١) في نسخة م: رسول الله.

٨/٥٥٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمُعْصَفِرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس) بضم اللام (القسي) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء النسبة. وقيل: إن المحدثين يكسرون القاف وأهل مصر يفتحونها. وهي نسبة إلى بلد يقال لها القس. وقد فسر القسي في الحديث، بأنها ثياب مضلعة يؤتى بها من مصر والشام هكذا في مسلم. وفي البخاري فيها حرير أمثال الأترج (والمعصفر. رواه مسلم) هو المصبوغ بالعصفر. فالنهي في الأول للتحريم إن كان حريره أكثر، وإلا فإنه للتنزيه والكراهة. وأما في الثاني، فالأصل في النهي أيضاً التحريم وإليه ذهب الهادوية. وذهب جماهير الصحابة والتابعين إلى جواز لبس المعصفر. وبه قال الفقهاء غير أحمد. وقيل: مكروه تنزيهاً. قالوا: لأنه لبس ﷻ حلة حمراء. وفي الصحيحين عن ابن عمر: «رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بالصفرة» وقد رد ابن القيم القول بأنها حلة حمراء بحتاً وقال: إن الحلة الحمراء بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمراء مع الأسود، وهي معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط. وأما الأحمر البحت فمنهي عنه أشد النهي. ففي الصحيحين: «أنه ﷺ نهى عن المياصر الحمراء» ولكن الحديث:

٩/٥٥٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «رَأَى عَلِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ، فَقَالَ: «أَمَّاكَ أَمَرْتُكَ بِهَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وهو قوله: وعن عبد الله بن عمرو قال رأى النبي ﷺ ثوبين معصفرين فقال: أمك أمرك بهذا رواه مسلم) دليل على تحريم المعصفر معصداً للنهي الأول، ويزيده قوة في الدلالة تمام هذا الحديث عند مسلم «قلت: أغسلهما يا رسول الله قال: بل احرقهما. وفي رواية: «إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما» وأخرجه أبو داود والنسائي. وفي قوله: «أمك أمرك» إعلام بأنه من لباس النساء وزينتهن وأخلاقهن. وفيه حجة على العقوبة بإتلاف المال وهو، أي: أمر ابن عمرو بتحريقها يعارض حديث علي عليه السلام، وأمره بأن يشقها بين نسائه كما في رواية قدمناها، فينظر في وجه الجمع. إلا أن في سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو: «أنه ﷺ رأى عليه ربيعة مضرجة بالعصفر فقال: ما هذه الربيعة التي عليك؟ قال: فعرفت ما كره، فاتيت أهلي وهم يسجرون تنوراً لهم فقدفتها فيها ثم أتيت من

٥٥٢ - أخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (الحديث ٢٠٧٨).

٥٥٣ - أخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (الحديث ٢٠٧٧).

الغد فقال: يا عبد الله ما فعلت الربطة فأخبرته فقال: هلا كسوتها بعض أهلك، فإنه لا بأس بها للنساء» فهذا يدل أنه أحرقها من غير أمر من النبي ﷺ، فلو صحت هذه الرواية لزال التعارض بينه وبين حديث علي عليه السلام، لكنه يبقى التعارض بين روايتي ابن عمرو. وقد يقال: إنه ﷺ أمر أولاً بإحراقها ندباً، ثم لما أحرقها قال له ﷺ: «لو كسوتها بعض أهلك» إعلماً له بأن هذا كان كافياً عن إحراقها لو فعله، وأن الأمر للندب. وقال القاضي عياض في شرح مسلم: أمره ﷺ بإحراقها من باب التغليظ أو العقوبة.

١٠/٥٥٤ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَكْفُوفَةَ الْجَبِيبِ وَالْفَرْجَيْنِ بِالْذِّيْبَاجِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ، وَزَادَ: «كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ، فَقَبَضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُهَا، فَنَحْنُ نَغْسِلُهَا لِلْمَرْضَى يُسْتَشْفَى بِهَا» وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ: «وَكَانَ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمُعَةِ».

— (وعن أسماء بنت أبي بكر أنها أخرجت جبة رسول الله ﷺ مكفوفة) المكفوف من الحرير ما أتخذ جيبه من حرير، وكان لذيله وأكمامه كفاف منه. (الجيب والكمين والفرجين بالذبياج) وهو ما غلظ من الحرير كما سلف (رواه أبو داود وأصله في مسلم وزاد) أي: من رواية أسماء (كانت) أي: الجبة (عند عائشة حتى قبضت) مغير الصيغة أي ماتت (فقبضتها وكان النبي ﷺ يلبسها فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها) الحديث في مسلم له سبب وهو: «أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب، فأجاب بأنه سمع عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له، فخفت أن يكون العلم منه فأخرجت أسماء الجبة» (وزاد البخاري في الأدب المفرد) في رواية أسماء (وكان يلبسها للوفد والجمعة) قال في شرح مسلم للنووي على قوله مكفوفة: ومعنى المكفوفة، أنه جعل له كفة بضم الكاف، وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها، ويكون ذلك في الذيل، وفي الفرجين، وفي الكمين انتهى. وهو محمود على أنه أربع أصابع، أو دونها، أو فوقها إذا لم يكن مصمتاً جمعاً بين الأدلة. وفيه جواز مثل ذلك

٥٥٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: الرخصة في العلم وخيط الحرير (الحديث ٤٠٥٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة للرجال والنساء (الحديث ٢٠٦٩).

من الحرير، وجواز لبس الجبة، وما له فرجان من غير كراهة. وفيه استشفاء بآثاره ﷺ وبما لامس جسده الشريف. وفي قولها: «كان يلبسها للوفد والجمعة» دليل على استحباب التجميل بالزينة للوفاد ونحوه كذا قيل، إلا أنه لا يخفى أنه قول صحابي لا دليل فيه. وأما خياطة الثوب بالخيط الحرير ولبسه، وجعل خيط السبحة من الحرير، ولبقه الدواة، وكيس المصحف، وغشاية الكتب، فلا ينبغي القول بعدم جوازه لعدم شمول النهي له. وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول طولاً فاحشاً، وإرسالها بين الكتفين ويجوز تركها بالأصالة. وفي القميص تقصير الكم لحديث أبي داود عن أسماء: «كان كم النبي ﷺ إلى الرسغ» قال ابن عبد السلام: إفراط توسعة الثياب والأكمام بدعة وسرف وفي المتزر، ومثله اللباس والقميص أن لا يسبله زيادة على نصف الساق، ويحرم إن جاوز الكعبين.



٣ - كتاب: الجنائز

١١ - باب: في أحوال الموت ^(١)

الجنائز جمع جنازة بفتح الجيم وكسرهما في القاموس الجنازة الميت وتفتح أو بالكسر الميت، وبالفتح السرير أو عكسه، أو بالكسر السرير مع الميت.

١/٥٥٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَادِمِ اللَّذَاتِ: الْمَوْتِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: أكثروا ذكر هادم اللذات الموت) بالكسر بدل من هادم (رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان) والحاكم وابن السكن وابن طاهر، وأعله الدارقطني بالإرسال. وفي الباب عن عمرو عن أنس وما تخلو عن مقال. قال المصنف نقلاً عن السهيلي: إن الرواية في هادم بالذال المعجمة معناه القاطع. وأما بالمهملة فمعناه المزيل للشيء مراداً هنا. قال المصنف: وفي هذا النفي نظر لا يخفى.

«قلت:» يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح، فإن الموت يزيل اللذات كما يقطعها، ولكن العمدة الرواية. والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت. وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله: فإنكم لا تذكرونه في كثير إلا قلله ولا قليل إلا كثره. وفي رواية للدبلي من أبي هريرة: «أكثرُوا ذكر الموت فما من عبد أكثر ذكره إلا أحى الله قلبه وهو عليه الموت» وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان: «أكثرُوا ذكر هادم اللذات فإنه ما ذكره عبد قط في ضيق إلا وسعه ولا في سعة إلا ضيقها» وفي حديث أنس عند ابن لال في مكارم الأخلاق: «أكثرُوا ذكر الموت،

(١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٥٥٥ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: ما جاء في ذكر الموت (الحديث ٢٣٠٧). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: كثرة ذكر الموت (الحديث ١٨٢٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في ذكر الموت (الحديث ٢٩٩٢).

فإن ذلك تمحيص للذنوب وتزهيد في الدنيا» وعند البزار: «أكثرُوا هاذم اللذات، فإنه ما ذكره أحد في ضيق من العيش إلا وسعه عليه ولا في سعة إلا ضيقها» وعند ابن أبي الدنيا: «أكثرُوا من ذكر الموت، فإنه يمحى الذنوب ويزهد في الدنيا، فإن ذكرتموه عند الغنى هدمه وإن ذكرتموه عند الفقر أَرْضَاكُمْ بعيشكم».

٥٥٦/٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلِ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنَّيًّا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به فإن كان لا بد أي: لا فراق ولا محالة كما في القاموس (متمنياً فليقل) بدلاً عن لفظ التمني الدعاء وتفريض ذلك إلى الله (اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني ما كانت الوفاة خيراً لي متفق عليه) الحديث دليل على النهي عن تمني الموت للوقوع في بلاء ومحنة، أو خشية ذلك من عدو، أو مرض، أو فاقة، أو نحوها من مشاق الدنيا، لما في ذلك من الجزع، وعدم الصبر على القضاء، وعدم الرضاء. وفي قوله: «لضر نزل به» ما يرشد إلى أنه إذا كان لغير ذلك من خوف فتنة في الدين، فإنه لا بأس به. وقد دل له حديث الدعاء: «إذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتنون» أو كان تمناً للشهادة، كما وقع ذلك لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف، وكما في قول مريم: «يا ليتني مت قبل هذا»^(١) فإنها إنما تمنى ذلك لمثل هذا الأمر المخوف من كفر من كفر وشقاوة من شقى بسببها. وفي قوله: «فإن كان لا بد متمنياً» يعني إذا ضاق صدره وفقد صبره عدل إلى هذا الدعاء، وإلا فالأولى له أن لا يفعل ذلك.

٥٥٧/٣ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٥٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المرض، باب: تمني المريض الموت (الحديث ٥٦٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: كراهية تمني الموت (الحديث ٢٦٨٠).

(١) سورة مريم، الآية: ٢٣.

٥٥٧ - أخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء أن المؤمن يموت بعرق الجبين (الحديث ٩٨٢). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في الموت وما يتعلق به (الحديث ٣٠١١) أخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في الموت وما يتعلق به (الحديث ٣٠١١).

— (وعن بريدة) هو ابن الحصيب (أن النبي ﷺ قال: المؤمن يموت بعرق) بفتح العين المهملة والراء (الجبين). رواه الثلاثة وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه وجماعة. وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود. وفيه وجهان: أحدهما: أنه عبارة عما يكابده من شدة السياق: «النزع» الذي يعرق دونه جبينه أي يشدد عليه تمحيصاً لبقية ذنوبه، والثاني: أنه كناية عن كد المؤمن في طلب الحلال، وتضييقه على نفسه بالصوم والصلاة، حتى يلقي الله تعالى، فيكون الجار والمجرور في محل النصب على الحال، والمعنى على الأول أن حال الموت ونزوع الروح شديد عليه، فهو صفة لكيفية الموت وشدته على المؤمن. والمعنى على الثاني أنه يدركه الموت في حال كونه على هذه الحالة الشديدة التي يعرق منها الجبين فهو صفة للحال يفاجئه الموت عليها.

٥٥٨/٤ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَزْبَعَةُ.

— (وعن أبي سعيد وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ: لقنوا موتاكم) أي: للذين في سياق الموت فهو مجاز (لا إله إلا الله رواه مسلم والأربعة) وهذا لفظ مسلم. ورواه ابن حبان بلفظه وزيادة «فمن كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة يوماً من الدهر وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك» وقد غلط من نسبه إلى الشيخين أو إلى البخاري. وروى ابن أبي الدنيا عن حذيفة بلفظ: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فإنها تهدم ما قبلها من الخطايا». وفي الباب أحاديث صحيحة. وقوله: «لقنوا» المراد تذكير الذي في سياق الموت هذا اللفظ الجليل، وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة كما سبق. فالأمر في الحديث بالتلقين عام لكل مسلم يحضر من هو في سياق الموت، وهو أمر ندب، وكره العلماء الإكثار عليه والموالة، لئلا يضجر ويضيق حاله ويشدد كربه، فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما

٥٥٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: تلقين الموتى لا إله إلا الله (الحديث ٩١٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في التلقين (الحديث ٣١١٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في تلقين المريض عند الموت (الحديث ٩٧٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: تلقين الميت (الحديث ١٨٢٥).

لا يليق قالوا: وإذا تكلم مرة فيعاد عليه العرض ليكون آخر كلامه وكان المراد بقول: لا إله إلا الله، أي: وقول محمد رسول الله، فإنها لا تقبل إحداهما إلا بالأخرى كما علم. والمراد بموتاكم موتى المسلمين وأما موتى غيرهم فيعرض عليهم الإسلام كما عرضه ﷺ على عمه عند السياق، وعلى الذمي الذي كان يخدمه، فعاده وعرض عليه الإسلام فأسلم. وكأنه خص في الحديث موتى أهل الإسلام، لأنهم الذين يقولون ذلك، ولأن حضور أهل الإسلام عندهم هو الأغلب بخلاف الكفار، فالغالب أنه لا يحضر موتاهم إلا الكفار. «فائدة» يحسن أن يذكر المريض بسعة رحمة الله، ولطفه، وبره، فيحسن ظنه بربه لما أخرجه مسلم من حديث جابر: «سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته: لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله» وفي الصحيحين مرفوعاً من حديث أبي هريرة: «قال: قال الله: أنا عند ظن عبدي بي» وروى ابن أبي الدنيا عن إبراهيم «قال: كانوا يستحبون أن يلتفتوا العبد محاسن عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه» وقد قال بعض أئمة العلم: إنه يحسن جمع أربعين حديثاً في الرجال تقرأ على المريض، فيشتد حسن ظنه بالله، فإنه تعالى عند ظن عبده به، وإذا أمتزج خوف البعد برجائه عند سياق الموت فهو محمود. أخرجه الترمذي بإسناد جيد من حديث أنس: «أنه ﷺ دخل على شاب وهو في الموت فقيل كيف نجدك قال: أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال ﷺ: لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجوه، وأمنه مما يخاف».

«فائدة»: أخرى ينبغي أن يوجه من هو في السياق إلى القبلة، لما أخرجه الحاكم وصححه من حديث أبي قتادة: «أن النبي ﷺ حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور قالوا: توفي وأوصى بثلاث ما له لك يا رسول الله وأوصى أن يوجه القبلة إذا احتضر فقال رسول الله ﷺ: أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال: اللهم اغفر له وأدخله جنتك وقد فعلت» وقال الحاكم: لا أعلم في توجيه المحتضر للقبلة غيره.

٥/٥٥٩ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اقْرَءُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَسَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن معقل بن يسار، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: اقرءوا على موتاكم) قال ابن حبان: أراد به من حضرته المنية لا أن الميت يقرأ عليه (يسَّ) رواه أبو داود والنسائي

٥٥٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: القراءة على الميت (الحديث ٣١٢١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في المحتضر (الحديث ٣٠٠٢).

وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان، وليس بالتهدي عن أبيه عن معقل بن يسار، ولم يقل النسائي وابن ماجه عن أبيه. وأعله ابن القطان بالاضطراب، والوقف، وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه. ونقل عن الدارقطني أنه قال هذا: حديث مضطرب الإسناد، مجهول المتن ولا يصح. وقال أحمد في مسنده: حدثنا صفوان قال: كانت المشيخة يقولون: إذا قرئت يس عند الموت خفف عنه بها، وأسنده صاحب الفردس عن أبي الدرداء وأبي ذر: «قالا: قال رسول الله ﷺ: ما من ميت يموت فيقرأ عنده يس إلا هون الله عليه» وهذان يؤيدان ما قاله ابن حبان، من أن المراد به المحتضر، وهما أصرح في ذلك مما استدل به. وأخرج أبو الشيخ في فضائل القرآن وأبو بكر المروزي في كتاب الجنائز عن أبي الشعثاء صاحب ابن عباس: أنه يستحب قراءة سورة الرعد، وزاد: «فإن ذلك يخفف عن الميت». وفيه أيضاً عن الشعبي: كانت الأنصار يستحبون أن تقرأ عند الميت سورة البقرة.

٥٦٠/٦ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ، وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ [تَبِعَهُ]»^(١) الْبَصَرُ. فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤْمِنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَأَنْسَخْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ وَأَخْلِفْهُ فِي عَقْبِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره) في شرح مسلم أنه بفتح الشين ورفع بصره، وهو فاعل شق هكذا ضبطناه، وهو المشهور. وضبط بعضهم بصره بالنصب، وهو صحيح أيضاً. فالشين مفتوحة بلا خلاف. (بصره فأغمضه ثم قال: إن الروح إذا قبض تبعه البصر فضج ناس من أهله فقال: لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة تؤمن على ما تقولون) أي: من الدعاء (ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين وافسخ له في قبره ونور له فيه واخلفه في عقبه رواه مسلم) يقال: شق الميت بصره إذا حضره الموت وصار ينظر إلى الشيء لا يرتد عنه طرفه. وفي إغماضه ﷺ طرفه دليل على أستحباب ذلك، وقد أجمع عليه المسلمون. وقد علل في

٥٦٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في إغماض الميت (الحديث ٩٢٠).

(١) في الأصل: اتَّبَعَهُ، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها موافقة لما رواه مسلم.

الحديث ذلك بأن البصر يتبع الروح، أي: ينظر أين يذهب، والحديث من أدلة من يقول إن الأرواح أجسام لطيفة متحللة في البدن، وتذهب الحياة من الجسد بذهابها، وليس عرضاً كما يقوله آخرون. وفيه دليل على أنه يدعي للميت عند موته، ولأهله، وعقبه بأمور الآخرة والدنيا. وفيه دلالة على أن الميت ينعم في قبره أو يعذب.

٥٦١/٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ تُوفِّيَ سُجِّي بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ حين توفي سجي ببرد حبرة) بالحاء المهملة فموحدة فراء فتاء تانيث بزنة عنة (متفق عليه) التسجية بالمهملة والجيم التغطية، أي: غطى. والبرد يجوز إضافته إلى الحبرة ووصفه بها. والحبرة ما كان لها أعلام، وهي من أحب اللباس إليه ﷺ، وهذه التغطية قبل الغسل. قال النووي في شرح مسلم: إنه مجمع عليها، وحكمته صيانة الميت عن الانكشاف، وستر صورته المتغيرة عن الأعين قالوا: وتكون التسجية بعد نزع ثيابه التي توفي فيها لئلا يتغير بدنه بسببها.

٥٦٢/٨ - وَعَنْهَا: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ (٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنها) أي: عائشة (أن أبا بكر الصديق قَبْلَ النبي ﷺ بعد موته. رواه البخاري) استدل به على جواز تقبيل الميت بعد موته، وعلى أنها تندب تسجيته. وهذه أفعال صحابة بعد وفاته لا دليل فيها، لانحصار الأدلة في الأربعة: نعم هذه الأفعال جائزة على أصل الإباحة. وقد أخرج الترمذي من حديث عائشة: «أن النبي ﷺ قَبْلَ عثمان بن مظعون، وهو ميت، وهو ييكي، وعيناه تهرقان» قال الترمذي: حديث عائشة حسن صحيح.

٥٦١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الثياب البيض للكفن (الحديث ١٢٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: تسجية الميت (الحديث ٩٤٢).

(١) في نسخة م: رسول الله.

٥٦٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفته (الحديث ١٢٤١).

(٢) زيادة من نسخة م.

٩/٥٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ، حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه رواه أحمد والترمذي وحسنه) وقد ورد التشديد في الدَّيْنِ حتى ترك ﷺ الصلاة على من مات وعليه دين، حتى تحمله عنه بعض الصحابة. وأخبر ﷺ أنه يغفر للشهيد عند أول دفعة من دمه كل ذنب إلا الدين. وهذا الحديث من الدلائل على أنه لا يزال الميت مشغولاً بدينه بعد موته ففيه حث على التخلص عنه قبل الموت، وأنه أهم الحقوق، وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه فكيف بما أخذ غصباً ونهباً وسلباً.

٢ - باب: في تكفين الميت وغسله ^(١)

١/٥٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ: «أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال في الذي سقط عن راحلته فمات) وذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما في البخاري: (اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين متفق عليه) تمامه: «ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه» وبعده في البخاري: «فإنه يبعث يوم القيامة مليئاً» الحديث دليل على وجوب غسل الميت. قال النووي: الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية. قال المصنف: بعد نقله في الفتح وهو ذهول شديد، فإن الخلاف فيه مشهور عند المالكية، حتى إن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة، ولكن الجمهور على وجوبه. وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك وقال: قد توارد القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه؟ ويأتي كمية الغسلات في حديث أم عطية قريباً. وقوله: «بماء وسدر» ظاهره أنه يخلط السدر بالماء في كل مرة من مرات الغسل. قيل: وهو يشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير، لأن الماء المضاف لا يتطهر به.

٥٦٣ - أخرجه أحمد: ٢/٤٤٠، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه (الحديث ١٠٧٨).

(١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٥٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: المحرم يموت بعرفة (الحديث ١٨٤٩) و (الحديث ١٨٥١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات (الحديث ١٢٠٦).

قيل: وقد يقال يحتمل أن الصدر لا يغير وصف الماء فلا يصير مضافاً، وذلك بأن يمعك بالصدر ثم يغسل بالماء في كل مرة. وقال القرطبي: يجعل الصدر في ماء، ثم يخضخض إلى أن تخرج رغوته ويدلك به جسد الميت، ثم يصب عليه الماء القراح هذه غسلة. وقيل: لا يطرح الصدر في الماء، أي: لئلا يمازج الماء فيغير وصف الماء المطلق. وتمسك بظاهر الحديث بعض المالكية فقال: غسل الميت إنما هو للتنظيف، فيجزئ الماء المضاف كماء الورد ونحوه وقالوا: إنما يكره لأجل السرف. والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدية، يشترط ما يشترط في الاغتسالات الواجبة والمندوبة. وفي الحديث النهي عن تحنيطه، ولم يذكره المصنف كما عرفت. وتعليله بأنه يبعث ملبياً، يدل على أن علة النهي كونه مات محرماً، فإذا أنتفت العلة أنتفى النهي. وهو يدل على أن الحنوط للميت كان أمراً متقرباً عندهم. وفيه أيضاً النهي عن تخميره وتغطية رأسه. لأجل الإحرام، فمن ليس بمحرم يحنط ويخمر رأسه. والقول بأنه ينقطع حكم الإحرام بالموت، كما تقوله الحنفية وبعض المالكية، خلاف الظاهر. وقد ذكر في الشرح خلافهم وأدلتهم وليست بناهضة على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة إلى سردها. وقوله: «وكفنه في ثوبين» يدل على وجوب التكفين، وأنه لا يشترط فيه أن يكون وترأ. وقيل: يحتمل أن الاقتصار عليهما، لأنه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة. ويحتمل أنه لم يجد له غيرهما، وأنه من رأس المال، لأنه ﷺ أمر به ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا، وولاد الثوبان في هذه الرواية مطلقيين. وفي رواية في البخاري في ثوبيه، وللنسائي في ثوبيه اللذين أحرم فيهما. قال المصنف: فيه استحباب تكفين الميت في ثياب إحرامه، وأن إحرامه باق، وأنه لا يكفن في المخيط. وفي قوله: «يبعث ملبياً» ما يدل لمن شرع في عمل طاعة، ثم حيل بينه وبين تمامها بالموت، أنه يرجى له أن يكتبه الله في الآخرة من أهل ذلك العمل.

٢/٥٦٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَمَّا أَرَادُوا غُسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: «وَاللَّهِ مَا نَذَرِي، نُجَرِّدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا، أَمْ لَا؟» الْحَدِيثُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: لما أرادوا غسل النبي ﷺ قالوا: واللّه ما نذري نجرد رسول الله ﷺ كما نجرد موتانا أم لا - الحديث. رواه أحمد وأبو داود)

٥٦٥ - أخرجه أحمد في المسند ٦/٢٦٧، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في ستر الميت عند غسله (الحديث ٣١٤١).

وتمامه عند أبي داود: «فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم من أحد إلا وذقنه في صدره، ثم كلمهم مكلّم من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله ﷺ وعليه ثيابه فغسلوه وعليه قميصه يصبون الماء فوق القميص ويدلكونه بالقميص دون أيديهم» وكانت عائشة تقول: «لو أستقبلت من أمري ما أستدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه» وفي رواية لابن حبان: «وكان الذي أجلسه في حجره علي بن أبي طالب عليه السلام» وروى الحاكم قال: «غسل النبي ﷺ علي عليه السلام، وعلى يد علي خرقة، فغسله فأدخل يده تحت القميص فغسله والقميص عليه» وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه. وفي هذه القصة دلالة على أنه ﷺ ليس كغيره من الموتى.

٥٦٦/٣ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسُلُ أَبْنَتَهُ. فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ». فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَبْدَأَنَّ بِمَبَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا». وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، فَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا».

— (وعن أم عطية) تقدم أسمها، وفيه خلاف وهي أنصارية (قالت: دخل علينا النبي ﷺ ونحن نغسل أبنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة والمشهور أنها زينب زوج أبي العاص، كانت وفاتها في أول سنة ثمان. ووقع في روايات أنها أم كلثوم. ووقع في البخاري عن ابن سيرين «لا أدري أي بناته» (فقال: اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر وأجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور) هو شك من الراوي، أي: اللفظين قال: والأول محمول على الثاني، لأنه نكرة في سياق الإثبات، فيصدق بكل شيء منه. (فلما فرغنا آذناه) في البخاري: «أنه ﷺ قال لهن: فإذا فرغتن آذني» ووقع في رواية البخاري: «فلما فرغن» عوضاً عن فرغنا (فألقي إلينا حقوه) في لفظ البخاري: «فأعطانا حقوه» وهو بفتح المهملة، ويجوز كسرهما وبعدها قاف ساكنة.

٥٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر (الحديث ١٢٥٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت (الحديث ٩٣٩)، وأخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: يجعل الكافور في آخره (الحديث ٩٥١).

والمراد هنا الإزار، وأطلق على الإزار مجازاً، إذ معناه الحقيقي معقد الإزار، فهو من تسمية الحال بأسم المحل (فقال: أشعرنها إياه. متفق عليه) أي: إ جعلته شعارها، أي: الثوب الذي يلي جسدها (وفي رواية) أي: للشيخين عن أم عطية، (أبدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها وفي لفظ للبخاري) أي: عن أم عطية (فضفرنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناه خلفها). دل الأمر في قوله: «اغسلنها ثلاثاً» على أنه يجب ذلك العدد، والظاهر الإجماع على أجزاء الواحدة، فالأمر بذلك محمول على الندب. وأما أصل الغسل، فقد علم وجوبه من محل آخر. وقيل تجب الثلاث. وقوله: «أو خمساً» أو للتخيير لا للترتيب هو الظاهر. وقوله: «أو أكثر» قد فسر في رواية أو سبغاً بدل قوله أو أكثر من ذلك. وبه قال أحمد وكره الزيادة على سبع. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع، إلا أنه وقع عند أبي داود أو سبغاً أو أكثر من ذلك، فظاهرها شرعية الزيادة على السبع. وتقدم الكلام في كيفية غسلة الصدر قالوا: والحكمة فيه أنه يلين جسد الميت. وأما غسلة الكافور، فظاهره أنه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الماء تغيره به، والحكمة فيه أنه يطيب رائحة الموضع لأجل من حضر من الملائكة وغيرهم، مع أنه يطيبه تجفيفاً، وتبريداً، وقوة نفوذ، وخاصية في تصليب جسد الميت، وصرف الهوام عنه، ومنع ما يتحلل من الفضلات، ومنه إسراع الفساد إليه، وهو أقوى الروائح الطيبة في ذلك. وهذا هو السر في جعله في الآخرة، إذ لو كان في الأولى مثلاً لأذهبه الماء. وفيه دلالة على البداءة في الغسل بالميا من، والمراد بها ما يلي الجانب الأيمن وقوله: «ومواضع الوضوء منها» ليس بين الأمرين تناف، لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميا من معاً. وقيل: المراد أبدأن بميامنها في الغسلات التي لا وضوء فيها، ومواضع الوضوء منها في الغسلة المتصلة بالوضوء. والحكمة في الأمر بالوضوء، تجديد سمة المؤمن في ظهور أثر الغرة والتحجيل. وظاهر مواضع الوضوء دخول المضمضة والاستنشاق. وقولها: «ضفرنا شعرها» استدلال به على ضفر شعر الميت. وقال الحنفية: يرسل شعر المرأة خلفها، وعلى وجهها مفرقاً. قال القرطبي: كأن سبب الخلاف، أن الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمره عليه السلام. ولكنه قال المصنف: إنه قد روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ: «قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اغسلنها وتراً واجعلن شعرها ضفائر» وفي صحيح ابن حبان: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبغاً واجعلن لها ثلاثة قرون» والقرن هنا المراد به الضفائر. وفي بعض ألفاظ البخاري: «ناصيتها وقرنيها» ففي لفظ ثلاثة قرون تغليب، والكل حجة على الحنفية. والضفر يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله، وهو في البخاري صريحاً. وفيه دلالة على إلقاء الشعر خلفها. وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذه الألفاظ في البخاري، فنسب القول به إلى بعض الشافعية، وأنه

أستند في ذلك إلى حديث غريب .

٥٦٧/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة قالت: كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية) بضم السين المهملة والحاء المهملة (من كرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين المهملة أي قطن (ليس فيها) أي: الثلاثة (قميص ولا عمامة) بل إزار ورداء ولفافة كما صرح به في طبقات ابن سعد عن الشعبي (متفق عليه) فيه أن الأفضل التكفين في ثلاثة أثواب بيض، لأن الله تعالى لم يكن يختار لنبيه ﷺ إلا الأفضل. وقد روى أهل السنن من حديث ابن عباس: «البسوا ثياب البياض، فإنها أطيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم» وصححه الترمذي والحاكم، وله شاهد من حديث سمرة أخرجوه، وإسناده صحيح أيضاً. وأما ما تقدم في حديث عائشة: «أنه ﷺ سجي ببرد حبرة» وهي برد يمانى مخطط غالي الثمن، فإنه لا يعارض ما هنا لأنه ﷺ لم يكفن في ذلك البرد، بل سجوه به ليتجفف فيه، ثم نزعه عنه كما أخرج مسلم. على أن الظاهر أن التسجية كانت قبل الغسل. قال الترمذي: تكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه. وأما ما أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري من حديث علي عليه السلام: «أنه ﷺ كفن في سبعة أثواب» فهو من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو سيء الحفظ، يصلح حديثه في المتابعات إلا إذا أنفرد فلا يحسن، فكيف إذا خالف كما هنا فلا يقبل. قال المصنف: وقد روى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل، فإن ثبت جمع بينه وبين حديث عائشة بأنها روت ما أطلعت عليه وهو الثلاثة، وغيرها روى ما أطلع عليه، سيما إن صحت الرواية عن علي، فإنه كان المباشر للغسل. وأعلم أنه يجب من الكفن ما يستر جميع جسد الميت، فإن قصر عن ستر الجميع قدم ستر العورة فما زاد عليها ستر به من جانب الرأس، وجعل على الرجلين حشيش كما فعل النبي ﷺ في عمه حمزة ومصعب بن عمير، فإن أريد الزيادة على الواحد فالمندوب أن يكون وتراً، ويجوز الاقتصار على الاثنين كما مر في حديث المحرم الذي مات. وقد عرفت من رواية الشعبي كيفية الثلاثة، وأنها إزار ورداء ولفافة. وقيل:

٥٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الثياب البيض للكفن (الحديث ١٢٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في كفن الميت (الحديث ٩٤١).

مئزر ودرجان. وقيل: يكون منها قميص غير مخيط، وإزار يبلغ من سرته إلى ركبته، ولفافة يلف بها من قرنه إلى قدمه. وتأول هذا القائل قول عائشة: «ليس فيها قميص ولا عمامة» بأنها أرادت نفي وجود الأمرين معاً لا القميص وحده، أو أن الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والمراد أن الثلاثة مما عداهما وإن كانا موجودين وهذا بعيد جداً. قيل: والأولى أن يقال إن التكفين بالقميص وعدمه سواء يستحبان، فإنه ﷺ كفن عبد الله بن أبي في قميصه أخرجه البخاري، ولا يفعل ﷺ إلا ما هو الأحسن. وفيه أن قميص الميت مثل قميص الحي مكفوفاً مزوراً. وقد أستحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهقي في الخلافات قال في الشرح: وفي هذا رد على من قال إنه لا يشرع القميص إلا إذا كانت أطرافه غير مكفوفة. قلت: وهذا يتوقف على أن كف أطراف القميص كان عرف أهل ذلك العصر.

٥/٥٦٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمَّا تَوَفَّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ أَبِي جَاءَ ابْنُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفُنْهُ فِيهِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر قال: لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه) هو عبد الله بن عبد الله (إلى رسول الله ﷺ فقال: أعطني قميصك أكفنه فيه فأعطاه إياه. متفق عليه) هو دليل على شرعية التكفين في القميص كما سلف قريباً. وظاهر هذه الرواية أنه طلب القميص منه ﷺ قبل التكفين، إلا أنه قد عارضها ما عند البخاري من حديث جابر: «أنه ﷺ أتى عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه ففتش فيه من ريقه وألبسه قميصه» فإنه صريح أنه كان الإعطاء والإلباس بعد الدفن، وحديث ابن عمر يخالفه. وجمع بينهما بأن المراد من قوله في حديث ابن عمر «فأعطاه» أي: أنعم له بذلك، فأطلق على العدة اسم العطية مجازاً لتحقق وقوعها. وكذا قوله في حديث جابر: «بعدما دفن» أي: دلي في حفرة، أو أن المراد من حديث جابر، أن الواقع بعد إخراجها من حفرة هو النفث، وأما القميص فقد كان ألبس. والجمع بينهما لا يدل على وقوعهما معاً، لأن الواو لا تقتضي الترتيب ولا المعية. فلملعه أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من إكرامه ﷺ من غير إرادة الترتيب. وقيل: إنه ﷺ أعطاه أحد قميصيه أولاً، ولما دفن أعطاه الثاني بسؤال ولده عبد الله. وفي الإكليل للحاكم ما يؤيد

٥٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف (الحديث ١٢٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: صفات المنافقين، باب: صفات المنافقين (الحديث ٢٧٧٤).

ذلك . وأعلم أنه إنما أعطى عبد الله بن عبد الله بن أبي، لأنه كان رجلاً صالحاً، ولأنه سألَه ذلك، وكان لا يرد سائلاً، وإلا فإن أباه الذي ألبسه قميصه ﷺ وكفن فيه من أعظم المنافقين، ومات على نفاقه وأنزل الله فيه ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾^(١) وقيل: إنما كساه ﷺ قميصه لأنه كان كسا العباس لما أسر بيدر، فأراد ﷺ أن يكافئه.

٦/٥٦٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبِسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفُّوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: البسوا من ثيابكم البيض فإنها من خير ثيابكم وكفُّوا فيها موتاكم رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ) تقدم حديث البخاري عن عائشة: «أنه ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض» وظاهر الأمر، أنه يجب التكفين في الثياب البيض ويجب لبسها، إلا أنه صرف الأمر عنه في اللبس، أنه قد ثبت عنه ﷺ أنه ليس غير الأبيض. وأما التكفين فالظاهر أنه لا صارف عنه إلا أن لا يوجد الأبيض، كما وقع في تكفين شهداء أحد، فإنه ﷺ كفن جماعة في نمرة واحدة كما يأتي، فإنه لا بأس به للضرورة. وأما ما رواه ابن عدي من حديث ابن عباس: «أنه ﷺ كفن في قطيفة حمراء» ففيه قيس بن الربيع، وهو ضعيف. وكأنه اشتبه عليه بحديث: «أنه جعل في قبره قطيفة حمراء» وكذلك ما قيل إنه كفن في برد حبرة، وتقدم الكلام أنه إنما سجي بها ثم نزعته عنه.

٧/٥٧٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَفَنْ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كفن أحدكم أخاه

(١) سورة التوبة: الآية ٨٤.

٥٦٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الأمر بالكحل (الحديث ٣٨٧٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما يستحب في الأكفان (الحديث ٩٩٤)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء فيما يستحب من الكفن (الحديث ١٤٧٢)، وأخرجه أحمد: ١٥/٦.

٥٧٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في تحسين الكفن (الحديث ٩٤٣).

فليحسن كفته (رواه مسلم) ورواه الترمذي أيضاً من حديث أبي قتادة وقال: حسن غريب. ثم قال ابن المبارك: قال سلام بن أبي مطيع قوله: «وليحسن كفته» قال: هو الضفاء بالضاد المعجمة والفاء أي الواسع الفاتر. وفي الأمر بإحسان الكفن دلالة على اختيار ما كان أحسن في الذات، وفي صفة الثوب، وفي كيفية وضع الثياب على الميت. فأما حسن الذات، فينبغي أن يكون على وجه لا يعد من المغالاة، كما سيأتي النهي عنه. وأما صفة الثوب فقد بينها حديث ابن عباس الذي قبل هذا. وأما كيفية وضع الثياب على الميت، فقد بينت فيما سلف. وقد وردت أحاديث في إحسان الكفن، وذكرت فيها علة ذلك. أخرج الديلمي عن جابر مرفوعاً: «أحسنوا كفن موتاكم فإنهم يتباهون ويتزاورون بها في قبورهم». وأخرج أيضاً من حديث أم سلمة: «أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعويل، ولا بتزكية، ولا بتأخير وصية، ولا بقطيعة، وعجلوا بقضاء دينه وأعدلوا عن جيران السوء، وأعمقوا إذا حفرتهم ووسعوا». ومن الإحسان إلى الميت ما أخرجه أحمد من حديث عائشة عنه رضي الله عنها: «ومن غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه». وقال رضي الله عنه: «ليله أقربكم إن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن ترون عنده حظاً من ورع وأمانة» رواه أحمد. وأخرج الشيخان من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة». وأخرج عبد الله بن أحمد من حديث أبي بن كعب: «أن آدم عليه السلام قبضته الملائكة، وغسلوه، وكفّنوه، وحطّوه، وحفروا له، وألحدوه، وصلّوا عليه، ودخلوا قبره، ووضعوا عليه اللبن، ثم خرجوا من القبر، ثم حثوا عليه التراب، ثم قالوا: يا بني آدم هذا سنتكم».

٥٧١/٨ - وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتَلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟». فَيَقْدُمُهُ فِي اللَّحْدِ، وَلَمْ يَغْسِلُوا، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي: عن جابر (كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن فيقدمه في اللحد) سمي لحداً، لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه، والإلحاد لغة الميل (ولم يغسلوا ولم يصل عليهم. رواه البخاري) دل على أحكام «الأول»: أنه يجوز جمع الميتين في ثوب واحد للضرورة، وهو أحد الاحتمالين. «والثاني»: أن المراد يقطعه بينهما ويكفن كل واحد على حياله، وإلى هذا

ذهب الأكثرون. بل قيل: إن الظاهر أنه ولم يقل بالاحتمال الأول أحد، فإن فيه التقاء بشرتي الميتين. ولا يخفى أن قول جابر في تمام الحديث: «فكفن أبي وعمي في نمرة واحدة» دليل على الاحتمال الأول. وأما الشارح رحمه الله فقال: الظاهر الاحتمال الثاني كما فعل في حمزة رضي الله عنه.

(قلت): حديث جابر أوضح في عدم تقطيع الثوب بينهما، فيكون أحد الجائزين، والتقطيع جائز على الأصل.

«الحكم الثاني»: أنه دل على أنه يقدم الأكثر أخذاً للقرآن على غيره لفضيلة القرآن، ويقاس عليه سائر جهات الفضل إذا جمعوا في اللحد.

«الحكم الثالث»: جمع جماعة في قبر، وكأنه للضرورة. وبوب البخاري باب: «دفن الرجلين والثلاثة في قبر» وأورد فيه حديث جابر هذا، وإن كانت رواية جابر في الرجلين، فقد وقع ذكر الثلاثة في رواية عبد الرزاق كان يدفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد. وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الأنصاري: قال: جاءت الأنصار إلى رسول الله ﷺ يوم أحد فقالوا: أصابنا قرح وجهه فقال: احفروا وأوسعوا، وأجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر صححه الترمذي. ومثله المرأتان والثلاث. وأما دفن الرجل والمرأة في القبر الواحد، فقد روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثلة بن الأسقع، أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد، فيقدم الرجل وتجعل المرأة وراءه، وكأنه كان يجعل بينهما حائلاً من تراب.

«الحكم الرابع»: أنه لا يغسل الشهيد، وإليه ذهب الجمهور. ولأهل المذهب تفاصيل في ذلك. وروي عن سعيد بن المسيب والحسن وأبن شريح أنه يجب غسله، والحديث حجة عليهم. وقد أخرج أحمد من حديث جابر أنه ﷺ قال في قتلى أحد: «لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة» فبين الحكمة في ذلك.

«الحكم الخامس»: عدم الصلاة على الشهيد. وفي ذلك خلاف بين العلماء معروف فقالت طائفة: يصلى عليه عملاً بعموم أدلة الصلاة على الميت وبأنه روي أنه ﷺ صلى على قتلى أحد، وكبر على حمزة سبعين تكبيرة، وبأنه روى البخاري عن عقبة بن عامر: «أنه ﷺ صلى على قتلى أحد» وقالت طائفة: لا يصلى عليه عملاً برواية جابر هذه قال الشافعي: جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة: «أن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد» وما روي أنه ﷺ صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح. وقد كان ينبني لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه. وأما حديث عقبة بن عامر، فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين يعني والمخالف يقول: لا يصلي

على القبر إذا طالت المدة فلا يتم منه الاستدلال، وكأنه ﷺ دعا لهم وأستغفر لهم، حين علم قرب أجله مودعاً بذلك، ولا يدل على نسخ الحكم الثابت انتهى. ويؤيد كونه دعا لهم عدم الجمعية بأصحابه، إذ لو كانت صلاة الجنائز لأشعر أصحابه وصلاتها جماعة، كما فعل في صلاته على النجاشي، فإن الجماعة أفضل قطعاً، وأهل أحد أولى الناس بالأفضل، ولأنه لم يرد عنه أنه صلى على قبر فرادي. وحديث عقبة أخرجه البخاري بلفظ: أنه ﷺ صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين» زاد ابن حبان: «ولم يخرج من بيته حتى قبضه الله تعالى».

٩/٥٧٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ^(١) ﷺ يَقُولُ: «لَا تَغَالُوا فِي الْكَفَنِ، فَإِنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيعاً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن علي، عليه السلام، سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعا. رواه أبو داود) من رواية الشعبي عن علي عليه السلام. وفي إسناده عمرو بن هشام الجنبى بفتح الجيم فنون ساكنة فموحدة مختلف فيه. وفيه انقطاع بين الشعبي وعلي، لأنه قال الدارقطني: إنه لم يسمع منه سوى حديث واحد. وفيه دلالة على المنع من المغالاة في الكفن، وهي زيادة الثمن، وقوله: «فإنه يسلب سريعا» كأنه إشارة إلى أنه سريع البلى والذهاب كما في حديث عائشة: «أن أبا بكر نظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقال: اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفونوني فيها. قلت: إن هذا خلق قال: إن الحي أحق بالجديد من الميت إنما هو للمهلة» ذكره البخاري مختصراً.

١٠/٥٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «لَوْ مِتَّ قَبْلِي لَفَسَلْتُكَ». الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: لو مت قبلي لفسلتك الحديث رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان) فيه دلالة على أن للرجل أن يغسل زوجته، وهو قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا يغسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح.

٥٧٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: كراهية المغالاة في الكفن (الحديث ٣١٥٤).

(١) في نسخة م: رسول الله.

٥٧٣ - أخرجه أحمد: ٢٢٨/٦، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في غسل الرجل امرأته (الحديث ١٤٦٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الوعيد على ترك الصلاة (الحديث ١٤٦٥).

ولا عدة عليه . والحديث يرد قوله هذا في الزوجين . وأما في الأجانب ، فإنه أخرج أبو داود في المراسيل من حديث أبي بكر بن عياش عن محمد بن أبي سهل عن مكحول قال : « قال رسول الله ﷺ : إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس فيهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهم رجل غيره فإنهما ييمان ويدفنان » وهما بمنزلة من لا يجد الماء انتهى . محمد بن أبي سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات . وقال البخاري : لا يتابع على حديثه . وعن علي عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت » رواه أبو داود وابن ماجه وفي إسناده اختلاف .

١١/٥٧٤ — وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ أَنْ يُغْسَلَهَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

— (وعن أسماء بنت عميس ، رضي الله عنها ، أن فاطمة ، رضي الله عنها ، أوصت أن يغسلها علي عليه السلام . رواه الدارقطني) هذا يدل على ما دل عليه الحديث الأول . وأما غسل المرأة زوجها ، فيستدل له بما أخرجه أبو داود عن عائشة : « أنها قالت : لو استقبلت من أمري ما أستدبرت ما غسل رسول الله ﷺ غير نسائه » وصححه الحاكم وإن كان قول صحابية . وكذلك حديث فاطمة : فهو يدل على أنه كان أمراً معروفاً في حياته ﷺ . ويؤيده ما رواه البيهقي : « من أن أبا بكر أوصى أمراته أسماء بنت عميس أن تغسله وأستعانت بعبد الرحمن بن عوف لضعفها عن ذلك ولم ينكره أحد » وهو قول الجمهور ، والخلاف فيه لأحمد بن حنبل قال : لارتفاع النكاح كذا في الشرح ، والذي في دليل المطالب من كتب الحنابلة ما لفظه : وللرجل أن يغسل زوجته ، وأمه وبتاً دون سبع وللمرأة غسل زوجها ، وسيدها ، وأبن دون سبع .

[٣ - باب: في الصلاة على الجنازة والدعاء للميت^(١)

١/٥٧٥ — وَعَنْ بُرَيْدَةَ - فِي قِصَّةِ الْغَامِدِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْمِهَا فِي الزَّانَا - قَالَ : « ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن بريدة في قصة الغامدية) بالغين المعجمة وبعد الميم دال مهملة نسبة إلى غامد ، وتأتي قصتها في الحدود (التي أمر النبي ﷺ برجمها في الزنى قال : ثم أمر بها فصلى

٥٧٤ - أخرجه الدارقطني في كتاب : الجنائز ، باب : الصلاة على القبر (الحديث ١٢) .

(١) زيادة من عندنا للاستيعاب .

٥٧٥ - أخرجه مسلم في كتاب : الحدود ، باب : من اعترف على نفسه بالزنى (الحديث ١٦٩٥) .

عليها ودفنت. رواه مسلم) فيه دليل على أنه يصلى على من قتل بحد، وليس فيه أنه ﷺ الذي صلى عليه. وقد قال مالك: إنه لا يصلي الإمام على مقتول في حد، لأن الفضلاء لا يصلون على الفساق زجراً لهم. «قلت»: كذا في الشرح، لكن قد قال النبي ﷺ في الغامدية: «إنها ثابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لوسعتهم» أو نحو هذا اللفظ. وللعلماء خلاف في الصلاة على الفساق وعلى من قتل في حد، وعلى المحارب، وعلى ولد الزنى. وقال ابن العربي: مذهب العلماء كأنه الصلاة على كل مسلم، ومحدود، ومرجوم، وقاتل نفسه، وولد الزنى. وقد ورد في قاتل نفسه الحديث:

٢/٥٧٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن سمرة قال: أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه. رواه مسلم) المشاقص جمع مشقص، وهو نصل عريض قال الخطابي: وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع لغيره عن مثل فعله. وقد اختلف الناس في هذا. وكان عمر بن عبد العزيز لا يرى الصلاة على من قتل نفسه، وكذلك قال الأوزاعي. وقال أكثر الفقهاء: يصلى عليه انتهى. وقالوا في هذا الحديث: إنه صلى عليه الصحابة قالوا: وهذا كما ترك النبي ﷺ الصلاة على من مات وعليه دين أول الأمر، وأمرهم بالصلاة على صاحبهم. «قلت»: إن ثبت نقل إنه أمر ﷺ أصحابه بالصلاة على قاتل نفسه تم هذا القول، وإلا فرأى عمر بن عبد العزيز أوفق بالحديث، إلا أن رواية للنسائي: «أما أنا فلا أصلي عليه» فربما أخذ منها أن غيره صلى عليه.

٣/٥٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ، فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ - فَقَالُوا: مَاتَتْ، فَقَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنَتُمُونِي؟» فَكَانَتْهُمْ صَغُرُوا أَمْرَهَا، فَقَالَ: «دُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا». فَذَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَرَأَدَ مُسْلِمٌ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ».

٥٧٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: ترك الصلاة على القاتل نفسه (الحديث ٩٧٨).

٥٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: كنس المسجد (الحديث ٤٥٨)، وأخرجه أيضاً في

كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على القبر بعدما يدفن (الحديث ١٣٣٧)، وأخرجه مسلم في كتاب:

الجنائز، باب: الصلاة على القبر (الحديث ٩٥٦).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد) بفتح حرف المضارعة أي تخرج القمامة منه، وهي الكناسة (فسأل عنها النبي ﷺ فقالوا: ماتت فقال: أفلا كنتم آذنتموني؟ فكانهم صغروا أمرها فقال: دلوني على قبرها) أي: بعد قولهم في جواب سؤاله إنها ماتت (فدلوه فصلي عليها. متفق عليه وزاد مسلم) أي من رواية أبي هريرة (ثم قال) أي: النبي ﷺ: (إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها بصلاتي عليهم) وهذه الزيادة لم يخرجها البخاري، لأنها مدرجة من مراسيل ثابت كما قال أحمد. هذا والمصنف جزم أن القصة كانت مع امرأة. وفي البخاري: أن رجلاً أسود أو امرأة سوداء بالشك من ثابت الراوي، لكنه صرح في رواية أخرى في البخاري عن ثابت قال: «ولا أراه إلا امرأة» وبه جزم ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبي هريرة فقال: «امرأة سوداء». ورواه البيهقي أيضاً بإسناد حسن وسماها أم محجن، وأفاد أن الذي أجابه ﷺ عن سؤاله هو أبو بكر. وفي البخاري عوض: «فسأل عنها» فقال: «ما فعل ذلك الإنسان قالوا: مات يا رسول الله» الحديث. والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقاً، سواء صلى عليه قبل الدفن أم لا. وإلى هذا ذهب الشافعي ويدل له أيضاً صلاته ﷺ على البراء بن معرور، فإنه مات والنبي ﷺ بمكة فلما قدم صلى على قبره وكان ذلك بعد شهر من وفاته. ويدل له أيضاً صلاته ﷺ على الغلام الأنصاري الذي دفن ليلاً ولم يشعر ﷺ بموته أخرجه البخاري: ويدل له أيضاً أحاديث وردت في الباب عن تسعة من الصحابة أشار إليها في الشرح. وذهب أبو طالب تحصيلاً لمذهب الهادي إلى أنه لا صلاة على القبر، وأستدل له في البحر بحديث لا يقوى على معارضة أحاديث المثبتين، لما عرفت من صحتها وكثرتها. وأختلف القائلون بالصلاة على القبر في المدة التي تشرع فيها الصلاة فقليل: إلى شهر بعد دفنه. وقيل: إلى أن يبلى الميت، لأنه إذا بلى لم يبق ما يصلى عليه. وقيل: أبداً لأن المراد من الصلاة عليه الدعاء، وهو جائز في كل وقت. «قلت»: هذا هو الحق إذ لا دليل على التحديد بمدة. وأما القول بأن الصلاة على القبر من خصائصه ﷺ فلا تنهض، لأن دعوى الخصوصية خلاف الأصل.

٥٧٨/٤ — وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ.

— (وعن حذيفة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان ينهى عن النعي) في القاموس نعاه له نعيًا أو نعيانًا أخبره بموته (رواه أحمد والترمذي وحسنه). وكان صيغة النهي هي ما أخرجه الترمذي من حديث عبد الله عنه ﷺ: «إياكم والنعي فإن النعي من عمل الجاهلية» فإن صيغة التحذير في معنى النهي. وأخرج حديث حذيفة وفيه قصة فإنه ساق سنده إلى حذيفة أنه قال لمن حضره: «إذا مت فلا يؤذن أحد، فإني أخاف أن يكون نعيًا، إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي» هذا لفظه ولم يحسنه، ثم فسر الترمذي النعي بأنه عندهم أن ينادي في الناس إن فلانًا مات ليشهدوا جنازته. وقال بعض أهل العلم: لا بأس أن يعلم الرجل قرابته وإخوانه. وعن إبراهيم أنه قال: لا بأس أن يعلم الرجل قرابته انتهى. وقيل: المحرم ما كانت تفعله الجاهلية، كانوا يرسلون من يعلم بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق. وفي النهاية: والمشهور في العرب، أنهم كانوا إذا مات فيهم شريف أو قتل بعثوا ركبًا إلى القبائل ينعاه إليهم يقول: نعاء فلانًا، أو يانعاه العرب، هلك فلان أو هلكت العرب بموت فلان انتهى. ويقرب عندي أن هذا هو المنهي عنه.

«قلت»: ومنه النعي من أعلى المنارات كما يعرف في هذه الأعصار في موت العظماء. قال ابن العربي: يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات:

«الأولى»: إعلام الأهل، والأصحاب، وأهل الصلاح فهذه سنة.

«الثانية»: دعوى الجمع الكثير للمفاخرة فهذه تكره.

«الثالثة»: إعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى. وكأنه أخذ سنية الأولى من أنه لا يد من جماعة يخاطبون بالغسل والصلاة والدفن، ويدل له قوله ﷺ: «ألا أذنتموني ونوه» ومنه:

٥/٥٧٩ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى. فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٧٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه (الحديث ١٢٤٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب الصفوف على الجنازة (الحديث ١٣١٨) و (الحديث ١٣٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في التكبير على الجنازة (الحديث ٩٥١).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نعى النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم بعد الألف شين معجمة ثم مثناة تحتية مشددة. وقيل: مخففة. لقب لكل من ملك الحبشة وأسمه أصحمة (في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى) أو ما اتخذ لصلاة الجناز (فصف بهم وكبر عليه أربعاً. متفق عليه) فيه دلالة على أن النعي أصلاً للإعلام بالموت وأنه لمجرد الإعلام جائز. وفيه دلالة على شرعية صلاة الجنازة على الغائب وفيه أقوال: الأول: تشرع مطلقاً. وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما. وقال ابن حزم: لم يأت عن أحد من السلف خلافه. والثاني: منعه مطلقاً وهو للهادوية والحنفية ومالك. والثالث: يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه، إلا إذا طالت المدة. الرابع: يجوز ذلك إذا كان الميت في جهة القبلة. ووجه التفصيل في القولين معاً الجمود على قصة النجاشي. وقال المانع: مطلقاً إن صلاته ﷺ على النجاشي خاصة به، وقد عرف أن الأصل عدم الخصوصية. واعتدروا بما قاله أهل القول الخامس، وهو: أن يصلي على الغائب إذا مات بأرض لا يصلي عليه فيها، كالنجاشي فإنه مات بأرض لم يسلم أهلها. واختاره ابن تيمية ونقله المصنف في فتح الباري عن الخطابي، وأنه أستحسنه الرويانية ثم قال: وهو محتملة؟ ألا أنني لم أقف فيه شيء لأن الأخبار أنه لم يصل عليه في بلده أحد. وأستدل بالحديث على كراهة الصلاة على الجنازة في المسجد؛ لخروجه ﷺ والقول بالكراهة للحنفية والمالكية. ورد بأنه لم يكن في الحديث نهي عن الصلاة فيه، وبأن الذي كرهه القائل بالكراهة إنما هو إدخال الميت المسجد، وإنما خرج ﷺ تعظيماً لشأن النجاشي ولتكثر الجماعة الذين يصلون عليه. وفيه شرعية الصفوف على الجنازة؛ لأنه أخرج البخاري في هذه القصة حديث جابر، وأنه كان في الصف الثاني أو الثالث. وبوب له البخاري: «باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام» وفي الحديث من أعلام النبوة إعلامهم بموته في اليوم الذي توفي فيه، مع بعد ما بين المدينة والحبشة.

٥٨٠/٦ — وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه رواه مسلم) في الحديث دليل على فضيلة تكثير الجماعة على الميت، وأن شفاعة المؤمن نافعة مقبولة عنده تعالى. وفي رواية: «ما من مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون كلهم مائة يشفعون فيه إلا شفّعوا فيه». وفي رواية: «ثلاثة صفوف» رواه أصحاب السنن قال القاضي؛ قيل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوا عن ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله، ويحتمل أن يكون ﷺ أخبر بقبول شفاعة كل واحد من هذه الأعداد ولا تنافي بينهما، إذ مفهوم العدد يطرح مع وجود النص، فجميع الأحاديث معمول بها وتقبل الشفاعة بأدائها.

٥٨١/٧ — وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ وَسَطُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن سمرة بن جندب قال: صليت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها. متفق عليه) فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة إذا صلى عليها، وهذا مندوب. وأما الواجب فإنما هو استقبال جزء من الميت رجلاً أو امرأة. وأختلف العلماء فيحكم الاستقبال في حق الرجل والمرأة. فقال أبو حنيفة: إنهما سواء. وعند الهادوية إنه يستقبل الإمام سرّة الرجل وتدي المرأة لرواية أهل البيت عليهم السلام عن علي عليه السلام. وقال القاسم: صدر المرأة وبينه وبين السرّة من الرجل، إذ قد روى قيامه ﷺ عند صدرها ولا بد من مخالفة بينها وبين الرجل. وعن الشافعي إنه يقف حذاء رأس الرجل وعند عجيزتها، لما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس: «أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة فقام عند عجيزتها فقال له العلاء بن زياد: هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل قال: نعم» إلا أنه قال المصنف في الفتح: إن البخاري أشار بإيراد حديث سمرة إلى تضعيف حديث أنس.

٥٨٢/٨ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنَتِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٨١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها (الحديث ١٣٣١)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: أين يقوم من المرأة والرجل (الحديث ١٣٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه (الحديث ٩٦٤).
٥٨٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة في المسجد (الحديث ٩٧٣).

— (وعن عائشة قالت: واللّٰه لقد صلى رسول الله ﷺ على أبنّي ببيضاء) هما سهل وسهيل، أبوهما وهب بن ربيعة وأمهما البيضاء أسمها دعد، والبيضاء صفة لها. (في المسجد رواه مسلم) قالت عائشة ردأ على من أنكر عليها صلاتها على سعد بن أبي وقاص في المسجد فقالت: «ما أسرع وما أنسى الناس واللّٰه لقد صلى» الحديث. والحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور من عدم كراهية صلاة الجنازة في المسجد. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنها لا تصح. وفي القدوري للحنفية ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة، أو احتجا بما سلف من خروجه ﷺ إلى القضاء للصلاة على النجاشي وتقدم جوابه. وبما أخرجه أبو داود: «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له» وأجيب بأنه نص أحمد على ضعفه، لأنه تفرد به صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف على أنه في النسخ المشهورة من سنن أبي داود بلفظ «فلا شيء عليه». وقد روي أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد، وأن صهيياً صلى على عمر في المسجد. وعند الهادوية يكره إدخال الميت المسجد كراهة تنزيه، وتأولوا هم والحنفية والمالكية حديث عائشة، بأن المراد أنه ﷺ صلى على بني البيضاء وجنازتهما خارج المسجد، وهو ﷺ داخل المسجد. ولا يخفى بعده وأنه لا يطابق احتجاج عائشة.

٥٨٣/٩ — وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خُمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَزْبَعَةُ.

— (وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى) هو أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر، سمع أباه وعلي بن أبي طالب عليه السلام وجماعة من الصحابة، ووفاته سنة اثنتين وثمانين. وفي سبب وفاته أقوال: قيل: فقد قيل: قتل، وقيل: غرق في نهر البصرة (قال: كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً، وأنه كبر على جنازة خمساً فسألته فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها. رواه مسلم والأربعة)

٥٨٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على القبر (الحديث ٩٥٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: التكبير على الجنازة (الحديث ٣١٩٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في التكبير على الجنازة (الحديث ٣٤٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: عدد التكبير على الجنازة (الحديث ١٩٨١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء فيمن كبر خمساً (الحديث ١٥٠٥).

تقدم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاته على النجاشي أربعاً. ورويت الأربع عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت. وفي الصحيحين عن ابن عباس: «صلى على قبر فكبر أربعاً». وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر أربعاً». قال ابن أبي داود: ليس في الباب أصح منه. فذهب إلى أنها أربع لا غير. جمهور من السلف والخلف منهم الفقهاء الأربعة ورواية عن زيد بن علي عليه السلام وذهب أكثر الهادوية إلى أنه يكبر خمس تكبيرات. واحتجوا بما روي أن علياً عليه السلام كبر على فاطمة خمساً، وأن الحسن كبر على أبيه خمساً. وعن ابن الحنفية أنه كبر على ابن عباس خمساً. وتأولوا رواية الأربع بأن المراد بها ما عدا تكبيرة الافتتاح وهو بعيد.

١٠/٥٨٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ سِتًّا، وَقَالَ: «إِنَّهُ بَدْرِيٌّ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

— (وعن علي عليه السلام أنه كبر على سهل بن حنيف) بضم المهملة فنون فمشناة تحتية ففاء (ستاً وقال: إنه بدري) أي: ممن شهد وقعة بدر معه صلى الله عليه وسلم (رواه سعيد ابن منصور وأصله في البخاري) الذي في البخاري: «أن علياً كبر على سهل بن حنيف». زاد البرقاني في مستخرجه ستاً كذا ذكره البخاري في تاريخه. وقد اختلفت الروايات في عدة تكبيرات الجنازة، فأخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب: «أن عمر قال: كل ذلك قد كان أربعاً وخمساً فأجتمعنا على أربع». ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن سعيد. ورواه البيهقي أيضاً عن أبي وائل قال: «كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر كل بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات». وروى ابن عبد البر في الاستذكار بإسناده: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشي، فخرج إلى المصلى وصف الناس وزاد: وكبر عليه أربعاً، ثم ثبت النبي صلى الله عليه وسلم على أربع حتى توفاه الله». فإن صح هذا فكان عمر ومن معه لم يعرفوا استقرار الأمر على الأربع، حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك.

٥٨٥/١١ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا وَيَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يكبر على جنازتنا أربعاً ويقرأ بفاتحة الكتاب في التكبيرة الأولى. رواه الشافعي بإسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشرح، فلم يتكلم عليه الشارح رحمه الله. قال المصنف في الفتح: إنه أفاد شيخه في شرح الترمذي أن سنده ضعيف. وفي التلخيص أنه رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى. وقد ضعفوا ابن عقيل. وأعلم أنه لاختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنابة، فنقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعيتهما. وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق. ونقل عن أبي هريرة وأبن عمر أنه ليس فيها قراءة، وهو قول مالك والكوفيين. وأستدل الأولون بما سلف، وهو وإن كان ضعيفاً فقد شهد له قوله:

٥٨٦/١٢ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فَقَالَ: «لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن طلحة بن عبد الله بن عوف) أي: الخزاعي (قال: صليت خلف ابن عباس على جنازة، فقرأ فاتحة الكتاب فقال: لتعلموا أنها سنة. رواه البخاري). وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي بلفظ «فأخذت بيده فسأله عن ذلك فقال: نعم يا ابن أخي إنه حق وسنة». وأخرج النسائي أيضاً من طريق أخرى بلفظ «فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا، فلما فرغ أخذت بيده فسأله فقال: سنة وحق» وقد روى الترمذي عن ابن عباس: «أنه ﷺ قرأ على الجنابة بفاتحة الكتاب» ثم قال: لا يصح. والصحيح عن ابن عباس قوله: من السنة» قال الحاكم: أجمعوا على أن قول الصحابي: «من السنة» حديث مسند. قال المصنف: كذا نقل الإجماع مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير. والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنابة، لأن المراد من السنة الطريقة المألوفة عند ﷺ، لا أن المراد بها ما يقابل الفريضة فإنه اصطلاح عرفي. وزاد الوجوب تأكيداً قوله «حق» أي: ثابت. وقد أخرج ابن ماجه من حديث أم شريك

٥٨٥ - أخرجه الشافعي في كتاب «الأم» باب: الصلاة على الجنابة والتكبير فيها (الحديث ٢٧٠/١).

٥٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: قراءة فاتحة الكتاب على الجنابة (الحديث ١٣٣٥).

قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب» وفي إسناده ضعف يسير يجبره حديث ابن عباس، والأمر من أدلة الوجوب. وإلى وجوبها ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف. وذهب آخرون إلى عدم مشروعيتها لقول ابن مسعود: «لم يوقت لنا رسول الله ﷺ قراءة في صلاة الجنائز، بل قال: كبر إذا كبر الإمام وأختر من أطايب الكلام ما شئت». إلا أنه لم يعزه إلى كتاب حديثي حتى تعرف صحته من عدمها، ثم هو قول صحابي على أنه ناف، وابن عباس مثبت وهو مقدم. وعن الهادي وجماعة من الآل، أن القراءة سنة عملاً بقول ابن عباس سنة. وقد عرفت المراد بها في لفظه. وأستدل للوجوب بأنهم اتفقوا أنها صلاة. وقد ثبت حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» فهي داخلة تحت العموم وإخراجها منه يحتاج إلى دليل. وأما موضع قراءة الفاتحة، فإنه بعد التكبيرة الأولى، ثم يكبر فيصلي على النبي ﷺ ثم يكبر فيدعو للميت وكيفية الدعاء قد أفادها قوله:

١٣/٥٨٧ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَأَعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَأَغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدَلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلأَ خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عوف بن مالك قال: صلى رسول الله ﷺ على جنازة فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وأرحمه، وعافه وأعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، وأغسله بالماء والتلج والبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وأدخله الجنة، وفيه فتنة القبر وعذاب النار. رواه مسلم) يحتمل أنه ﷺ جهر به فحفظه، ويحتمل أنه سأل ما قاله فذكره له فحفظه. وقد قال الفقهاء: يندب الأسرار. ومنهم من قال: يخبر. ومنهم من قال: يسر في النهار ويجهر في الليل. والدعاء للميت ينبغي الإخلاص فيه له لقوله ﷺ: «أخلصوا له الدعاء» وما ثبت عنه ﷺ أولى. وأصح الأحاديث الواردة في ذلك هذا الحديث وكذلك قوله:

٥٨٨/١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لِحَيَّتِنَا، وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا، وَأَنْثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى على جنازة يقول: اللهم أغفر لحينا وميتنا وشاهدنا) أي حاضرنا (وغائبنا وصغيرنا) أي ثبته عند التكليف للأفعال الصالحة وإلا فر ذنب له (وكبيرنا وذكرنا وأنثانا اللهم من أحْيَيْتَهُ منا فأَحْيِهِ على الإسلام، ومن تَوَفَّيْتَهُ منا فتوفه على الإيمان، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده رواه مسلم والأربعة) والأحاديث في الدعاء للميت كثيرة. ففي سنن أبي داود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ دعا في الصلاة على الجنائز: «اللهم أنت ربها، وأنت خلقتها، وأنت هديتها للإسلام، وأنت قبضت روحها، وأنت أعلم بسرها وعلايتها، جئنا شفعا له فأغفر له ذنبه». وابن ماجه من حديث واثلة بن الأسقع قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ على جنازة رجل من المسلمين فسمعتة يقول: اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك، وحبل جوارك، فقه فتنة القبر وعذاب النار، وأنت أهل الوفاء والحمد، اللهم فأغفر له وأرحمه، فإنك أنت الغفور الرحيم». وأختلاف الروايات دال على أن الأمر متسع في ذلك ليس مقصوراً على شيء معين. وقد أختار الهادوية أدعية أخرى، وأختار الشافعي كذلك، والكل مسطور في الشرح. وأما قراءة سورة مع الحمد، فقد ثبت ذلك كما عرفت في رواية النسائي ولم يرد فيها تعيين، وإنما الشأن في إخلاص الدعاء للميت، لأنه الذي شرعت له الصلاة والذي ورد به الحديث:

٥٨٩/١٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٥٨٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت في الصلاة (الحديث ٩٦٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت (الحديث ٣٢٠٠) و (الحديث ٣٢٠١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما يقول في الصلاة على الميت (الحديث ٣٤٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت (الحديث ١٩٨٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء فيمن صلى عليه جماعة من المسلمين (الحديث ١٤٩٨).

٥٨٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت (الحديث ٣١٩٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: الإيذان بالميت والصلاة عليه (الحديث ٧٥٤).

— وهو قوله: (وعنه) أي: أبي هريرة (أن النبي ﷺ قال: إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وصححه ابن حبان) لأنهم شفعاء والشافع يبالغ في طلبها يريد قبول شفاعته فيه. وروى الطبراني: «أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال: هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً» ثم أسند عن النبي ﷺ: «أنه قال: من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً تكتب له عشرون حسنة».

١٦/٥٩٠ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه عن النبي قال: أسرعوا بالجنازة فإن تك) أي: الجنازة والمراد بها الميت (صالحة فخير) خير مبتدأ محذوف، أي: فهو خير ومثله شر الآتي (تقدمونها إليه وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم. متفق عليه) نقل ابن قدامة أن الأمر بالإسراع للندب بلا خلاف بين العلماء، وسئل ابن حزم فقال: بوجوبه والمراد به شدة المشي، وعلى ذلك حملة بعض السلف. وعند الشافعي والجمهور المراد بالإسراع فوق سحية المشي المعتاد، ويكره الإسراع الشديد. والحاصل أنه يستحب الإسراع بها، لكن بحيث أنه لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت، أو مشقة على الحامل والمشيع. وقال القرطبي: مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن، ولأن البطء ربما أدى إلى التباهي والاختيال هذا بناء على أن المراد بقوله بالجنازة بحملها إلى قبرها. وقيل: المراد الإسراع بتجهيزها فهو أعلم من الأول. قال النووي: هذا باطل مردود بقوله في الحديث تضعونه عن رقابكم، وتعقب بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبته ديوناً قال: ويؤيده أن الكل لا يحملونه. قال المصنف: بعد نقله في الفتح ويؤيده حديث ابن عمر: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره» أخرجه الطبراني بإسناد حسن، ولأبي داود مرفوعاً: «لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهراني أهله» والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه، وهذا في غير المفلول ونحوه، فإنه ينبغي التثبيت في أمره.

٥٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: السرعة بالجنازة (الحديث ١٣١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الإسراع بالجنازة (الحديث ٩٤٤).

[٤ - باب: في الدفن^(١)

٥٩١/١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ». قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ: «حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ».

٥٩٢/٢ - وَلِلْبُخَارِيِّ^(٢) أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣): «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ».

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: من شهد الجنازة حتى يصلي عليها فله قيراط، ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان قيل:) صرح أبو عوانة بأن القائل وما القيراطان هو أبو هريرة. (وما القيراطان؟ قال: مثل الجبلين العظيمين: متفق عليه ولمسلم) أي: من حديث أبي هريرة (حتى يوضع في اللحد. وللبخاري أيضاً من حديث أبي هريرة: من تبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها، فإنه يرجع بقيراطين كل قيراط مثل أحد) فأنفقاً على صدر الحديث، ثم أنفرد كل واحد منهما بلفظ. وهذا الحديث رواه اثنا عشر صحابياً. قوله: «إيماناً واحتساباً» قيد به لأنه لا بد منه، لأن ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية، فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة. ذكره المصنف في الفتح. وقوله: «مثل أحد». ووقع في رواية النسائي: «فله قيراطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد». وفي رواية لمسلم أصغرهما مثل أحد. وعند ابن عدي من رواية واثلة: «كتب له قيراطان من الأجر أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد» والشهود الحضور وظاهره الحضور معها من ابتداء الخروج بها. وقد ورد في لفظ مسلم: «من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من الأجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط». والروايات إذا رد بعضها إلى بعض تقضي بأنه لا يستحق الأجر المذكور إلا من صلى عليها ثم تبعها. قال المصنف رحمه الله: الذي يظهر لي أنه يحصل الأجر لمن صلى وإن لم يتبع، لأن ذلك وسيلة إلى الصلاة، لكن يكون قيراط من صلى فقط

(١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٥٩١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز باب: من انتظر حتى تدفن (الحديث ١٣٢٥)، وأخرجه

أيضاً في كتاب: الإيمان، باب: اتباع الجنائز من الإيمان (الحديث ٤٧)، وأخرجه مسلم في

كتاب: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعها (الحديث ٩٤٥).

٥٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: فضل اتباع الجنائز (الحديث ١٣٢٣).

(٢ - ٢) زيادة في الأصل.

دون قيراط من صلى وتبع. وأخرج سعيد بن منصور من حديث عروة عن زيد بن ثابت: «إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك» أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: «إذا صليت» وزاد في آخره «فخلوا بينها وبين أهلها» ومعناه: قد قضيت حق الميت فإذا أردت الاتباع فلك زيادة أجر. وعلق البخاري قول حميد بن هلال: «ما علمنا على الجنازة إذناً، ولكن من صلى ورجع فله قيراط». وأما حديث أبي هريرة «أميران وليس أميرين الرجل يكون مع الجنازة يصلي عليها، فليس له أن يرجع حتى يستأذن وليها» أخرجه عبد الرزاق، فإنه حديث منقطع موقوف. وقد رويت في معناه أحاديث مرفوعة كلها ضعيفة. ولما كان وزن الأعمال في الآخرة ليس لنا طريق إلى معرفة حقيقته ولا يعلمه إلا الله، ولم يكن تعريفنا لذلك إلا بتشبيهه بما نعرفه من أحوال المقادير، شبه قدر الأجر الحاصل من ذلك بالقيراط، ليمرر لنا المعقول في صورة المحسوس. ولما كان القيراط حقير القدر بالنسبة إلى ما نعرفه في الدنيا، نبه على معرفة قدره بأنه كأحد الجبل المعروف بالمدينة. وقوله: «حتى تدفن» ظاهر في وقوع مطلق الدفن وإن لم يفرغ منه كله. ولفظ: «حتى توضع في اللحد» كذلك، إلا أن في الرواية الأخرى لمسلم: «حتى يفرغ من دفنها» ففيها بيان وتفسير لما في غيرها. والحديث ترغيب في حضور الميت، والصلاة عليه ودفنه. وفيه دلالة على عظم فضل الله وتكريمه للميت، وإكرامه بجزيل الإثابة لمن أحسن إليه بعد موته. «تنبيه» في حمل الجنازة أخرج البيهقي في السنن الكبرى يسنده إلى عبد الله بن مسعود «أنه قال: إذا تبع أحدكم الجنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم ليتطوع بعد أو يذر فإنه من السنة». وأخرج بسنده: «أن عثمان بن عفان حمل بين العمودين سرير أمه، فلم يفارقه حتى وضعه». وأخرج أيضاً: «أن أبا هريرة رضي الله عنه حمل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص». وأخرج: «أن ابن الزبير حمل بين عمودي سرير المسور بن مخزومة». وأخرج من حديث يوسف بن ماهك «قال: شهدت جنازة رافع بن خديج وفيها ابن عمر وابن عباس، فانطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدم السرير بين القائمين، فوضعه على كاهله ثم مشى بها» انتهى.

٥٩٣/٣ - وَعَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ

٥٩٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: المشي أمام الجنازة (الحديث ٣١٧٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في المشي أمام الجنازة (الحديث ١٠٠٧) و (الحديث ١٠٠٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: مكان الماشي في الجنازة (الحديث ٥٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في المشي أمام الجنازة (الحديث ١٤٨٢)، وأخرجه أحمد: ٢١٤/٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في حمل الجنازة وقولها (الحديث ٣٠٤٥).

وَعُمَرَ، وَهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةٌ بِالْإِسْأَلِ.

— (وعن سالم) هو أبو عبد الله، أو أبو عمرو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد فقهاء المدينة من سادات التابعين وأعيان علمائهم، روى عن أبيه وغيره. مات سنة ست ومائة (عن أبيه) هو عبد الله بن عمر (أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وهم يمشون أمام الجنائز). رواه الخمسة وصححه ابن حبان وأعله النسائي وطائفة بالإرسال). اختلف في وصله وإرساله فقال: أحمد إنما هو عن الزهري مرسل وحديث سالم موقوف على ابن عمر من فعله. قال الترمذي: أهل الحديث يرون المرسل أصح. وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر: «كان يمشي بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان». قال الزهري: وكذلك السنة. وقد ذكر الدارقطني في العلل اختلافاً كثيراً فيه عن الزهري قال: والصحيح قول من قال عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: «أنه كان يمشي». قال: «وقد مشى رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما بين يديها» وهذا مرسل. وقال البيهقي: إن الموصول أرجح، لأنه من رواية ابن عيينة وهو ثقة حافظ. وعن علي بن المديني قال: قلت لابن عيينة: «يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث فقال: أستيقن الزهري حديثه مراراً لست أحصيه، يعيده ويبديه، سمعته من فيه عن سالم عن أبيه» قال المصنف: وهذا لا ينفي الوهم، لأنه ضبط أنه سمعه منه عن سالم عن أبيه. والأمر كذلك إلا أن فيه إدراجاً وصححه الزهري وحدث به ابن عيينة. وللإختلاف في الحديث اختلف العلماء على خمسة أقوال: «الأول»: إن المشي أمام الجنائز أفضل لوروده من فعله ﷺ وفعل الخلفاء. وذهب إليه الجمهور والشافعي. «والثاني»: للهادوية والحنفية أن المشي خلفها أفضل لما رواه ابن طاوس عن أبيه: «ما مشى رسول الله ﷺ حتى مات إلى خلف الجنائز»، ولما رواه سعيد بن منصور من حديث علي عليه السلام «قال: المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد» إسناده حسن وهو موقوف له حكم الرفع. وحكى الأثرم أن أحمد تكلم في إسناده. «الثالث»: أنه يمشي بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها علقه البخاري عن أنس. وأخرجه ابن أبي شيبه موصولاً. وكذا عبد الرزاق وفيه التوسعة على المشيعين، وهو يوافق سنة الإسراع بالجنائز، وأنهم لا يلزمون مكاناً واحداً يمشون فيه لثلاث يشق عليهم أو على بعضهم. «القول الرابع»: للثوري أن الماشي يمشي حيث شاء والراكب خلفها، لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة مرفوعاً: «الراكب

خلف الجنائز والماشي حيث شاء منها». «القول الخامس»: للنخعي إن كان مع الجنائز نساء مشى أمامها وإلا فخلفها.

٥٩٤/٤ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نُهَيْتَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أم عطية قالت: نهينا) مبني للمجهول (عن أتباع الجنائز ولم يعزم علينا) جمهور أهل الأصول والمحدثين أن قول الصحابي نهينا أو أمرنا بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع، إذ الظاهر من ذلك أن الأمر والنهي هو النبي ﷺ. وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه، وأنه أخرجه البخاري في باب الحيض عن أم عطية بلفظ: «نهانا رسول الله ﷺ الحديث» إلا أنه مرسل، لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني عنها: «قالت: لما دخل النبي ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عمر فقال: إن رسول الله ﷺ بعثني إليكن لأباعدكن على أن لا تسرقن» الحديث. وفيه: «نهانا أن نخرج في جنازة» وقولها ولم يعزم علينا ظاهر في أن النهي للكره لا للتحريم، كأنها فهمته من قرينة وإلا فاصله التحريم، وإلى أنه للكره ذهب جمهور أهل العلم، ويدل له ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال: دعها يا عمر». الحديث وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق أخرى ورجالها ثقات.

٥٩٥/٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَائِزَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي سعيد، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: إذا رأيتم الجنائز فقوموا فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع متفق عليه) الأمر ظاهر في وجوب القيام للجنائز إذا مرت بالمكلف، وإن لم يقصد تشييعها. وظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره. ويؤيده أنه أخرج البخاري: «قيامه ﷺ لجنازة يهودي مرت به» وعلل ذلك بأن الموت فزع. وفي رواية: «أليست نفساً». وأخرج الحاكم: «إنما قمنا للملائكة». وأخرج أحمد والحاكم

٥٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: اتباع النساء الجنائز (الحديث ١٤٧٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: نهى النساء عن اتباع الجنائز (الحديث ٩٣٨).

٥٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن متاكب الرجال (الحديث ١٣١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: القيام للجنائز (الحديث ٩٥٩).

وابن حبان: «إنما نقوم إعظاماً للذي يقبض النفوس». ولفظ ابن حبان: «إعظاماً لله» ولا منافاة بين التعليلين. وقد عارض هذا الأمر حديث علي عليه السلام عند مسلم: «أنه ﷺ قام للجنائزة ثم قعد» والقول بأنه يحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه، يدفعه أن علياً أشار إلى قوم بأن يقعدوا، ثم حدثهم الحديث. ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك، فذهب الشافعي إلى أن حديث علي عليه السلام ناسخ للأمر بالقيام. ورد بأن حديث علي ليس نصاً في النسخ لاحتمال أن قعوده ﷺ كان لبيان الجواز. ولذا قال النووي: المختار أنه مستحب. وأما حديث عبادة بن الصامت: «أنه كان ﷺ يقوم للجنائزة فمر به حبر من اليهود فقال: هكذا نفعل فقال: اجلسوا وخالفوهم». أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن ماجه والبخاري، فإنه حديث ضعيف فيه بشر بن رافع. قال البخاري: تفرد به بشر وهو لين الحديث. وقوله: «ومن تبعها فلا يجلس حتى توضع» أفاد النهي لمن شيعها عن الجلوس حتى توضع. ويحتمل أن المراد حتى توضع في الأرض أو توضع في اللحد. وقد روي الحديث باللفظين إلا أنه رجح البخاري وغيره رواية: «توضع في الأرض». فذهب بعض السلف إلى وجوب القيام حتى توضع الجنائزة، لما يفيد النهي هنا ولما عند النسائي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد: «ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع». وقال الجمهور: إنه مستحب. وقد روى البيهقي من حديث أبي هريرة وغيره «أن القائم كالحامل في الأجر».

٥٩٦/٦ - وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ أَدْخَلَ الْمَيِّتَ مِنْ قَبْلِ رَجُلِي الْقَبْرِ، وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن أبي إسحاق) هو السبيعي بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة والعين المهملة الهمداني الكوفي، رأى علياً عليه السلام وغيره من الصحابة، وهو تابعي مشهور كثير الرواية، ولد لستين من خلافة عثمان ومات سنة تسع وعشرين ومائة. (أن عبد الله بن يزيد) هو عبد الله بن يزيد الخطمي بالخاء المعجمة الأوسي، كوفي شهد الحديبية، وهو ابن سبع عشرة سنة، وكان أميراً على الكوفة، وشهد مع علي عليه السلام صفين والجمل. ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (أدخل الميت من قبل رجلي القبر) أي من جهة المحل الذي يوضع فيه رجلا الميت، فهو من إطلاق الحال على المحل (وقال: هذا من السنة أخرجه أبو داود) وروي عن علي عليه السلام قال: «صلى رسول الله ﷺ على جنازة رجل

من ولد عبد المطلب، فأمر بالسريير فوضع من قبل رجلي اللحد، ثم أمر به فسل سلاً ذكره الشارح ولم يخرج به وفي المسألة ثلاثة أقوال: «الأول»: ما ذكر وإليه ذهبته الهادي والشافعي وأحمد. «والثاني»: يسلم من قبل رأسه، لما روى الشافعي عن الثقة مرفوعاً من حديث ابن عباس «أنه ﷺ سل ميتاً من قبل رأسه» وهذا أحد قولي الشافعي. «والثالث»: لأبي حنيفة أنه يسلم من قبل القبلة معترضاً إذ هو أيسر. «قلت»: بل ورد به النص كما يأتي في شرح حديث جابر في النهي عن الدفن ليلاً، فإنه أخرج الترمذي من حديث ابن عباس ما هو نص في إدخال الميت من قبل القبلة، ويأتي أنه حديث حسن، فيستفاد من المجموع أنه فعل مخير فيه. «فائدة» اختلف في تجليل القبر بالثوب عند مواراة الميت فقليل: يجعل سواء كان المدفون امرأة أو رجلاً، لما أخرجه البيهقي لا أحفظه إلا من حديث ابن عباس قال: «جلل رسول الله ﷺ قبر سعد بثوبه». قال البيهقي: لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار وهو ضعيف. وقيل: يختص بالنساء لما أخرجه البيهقي أيضاً من حديث أبي إسحاق: «أنه حضر جنازة الحرث الأعور فأبى عبد الله بن زيد أن يسطوا عليه ثوباً وقال: إنه رجل». قال البيهقي: وهذا إسناده صحيح وإن كان موقوفاً «قلت»: ويؤيده ما أخرجه أيضاً البيهقي عن رجل من أهل الكوفة: «أن علياً بن أبي طالب أتاهم يدفنون ميتاً، وقد بسط الثوب على قبره فجذب الثوب من القبر وقال: إنما يصنع هذا بالنساء».

٥٩٧/٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ، فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَأَعْلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِالْوَقْفِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: إذا وضعتم موتاكم في القبور فقولوا: بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ أخرجه أحمد وأبو داود والتسائي، وصححه ابن حبان، وأعله الدارقطني بالوقف) ورجح التسائي وفقه على ابن عمر أيضاً، إلا أنه له شواهد مرفوعة ذكرها في الشرح. وأخرج الحاكم والبيهقي بسند ضعيف: «أنها لما وضعت

٥٩٧ - أخرجه أحمد: ٢٧/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في الدعاء للميت إذا وضع في قبره (الحديث ٣٢١٣)، وأخرجه التسائي في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت حين يوضع في قبره (الحديث ١٩٨٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في حمل الجنازة وقولها (الحديث ٣٠٤٧)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت إذا وضع في قبره (الحديث ٢١٨/١).

أم كلثوم ابنة النبي ﷺ في القبر قال رسول الله ﷺ: ﴿منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى﴾^(١) بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله. وللشافعي دعاء آخر استحسنة، فدل كلامه على أنه يختار الدافن من الدعاء للميت ما يراه، وأنه ليس فيه حد محدود.

٨/٥٩٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٩/٥٩٩ - وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ - مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «فِي الْإِثْمِ».

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: كسر عظم الميت ككسره حياً رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم وزاد ابن ماجه) أي: في الحديث هذا وهو قوله: (من حديث أم سلمة: في الإثم) بيان للمثلية فيه دلالة على وجوب احترام الميت كما يحترم الحي، ولكن بزيادة «في الإثم». أنبات أنه يفارقه من حيث إنه لا يجب الضمان، وهو يحتمل أن الميت يتألم كما يتألم الحي، وقد ورد به حديث:

١٠/٦٠٠ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: «الْحَدُّوا لِي لَحْدًا، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَضْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سعد بن أبي وقاص قال: الحدوا لي لحداً وأنصبوا علي اللبن نصباً كما صنع برسول الله ﷺ. رواه مسلم) هذا الكلام قاله سعد لما قيل له: ألا نتخذ لك شيئاً كأنه الصندوق من الخشب؟ فقال: اصنعوا فذكره، واللحد بفتح اللام وضمها هو الحفر تحت الجانب القبلي من القبر؛ وفيه دلالة أنه لحده له ﷺ، وقد أخرجه أحمد وابن ماجه بإسناد حسن: «أنه كان بالمدينة رجلان رجل يلحد ورجل يشق فبعث الصحابة في طلبهما فقالوا: أيهما جاء عمل عمله لرسول الله ﷺ، فجاء الذي يلحد فلحد لرسول الله ﷺ». ومثله عن ابن عباس عند أحمد والترمذي: «وأن الذي كان يلحد هو أبو طلحة الأنصاري» وفي إسناده ضعف، وفيه دلالة على أن اللحد أفضل.

(١) سورة طه، الآية: ٥٥.

٥٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في الدعاء للميت إذا وضع في قبره (الحديث ٣٢١٣).

٥٩٩ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت قبره (الحديث ١٥٥٠).

٦٠٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في اللحد ونصب اللبن على الميت (الحديث ٩٦٦).

١١/٦٠١ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ نَحْوَهُ، وَزَادَ: «وَرَفَعَ قَبْرَهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدَرَ شِبْرٍ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وللبيهقي) أي: وروى البيهقي (عن جابر نحوه) أي: نحو حديث سعد (وزاد: ورفع قبره عن الأرض قدر شبر وصححه ابن حبان) هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، وفي الباب من حديث القاسم بن محمد: «قال: دخلت على عائشة فقلت: يا أماء اكشفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة، مبطوحة ببطحة العرضة الحمراء». أخرجه أبو داود والحاكم وزاد: «ورأيت رسول الله ﷺ مقدماً وأبو بكر رأسه بين كتفي رسول الله ﷺ وعمر رأسه عند رجلي رسول الله ﷺ». وأخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن أبي صالح قال: «رأيت قبر رسول الله ﷺ شبراً أو نحو شبر». ويعارضه ما أخرجه البخاري من حديث سفيان التمار «أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنماً» أي: مرتفعاً كهيئة السنام. وجمع بينهما البيهقي بأنه كان أولاً مسطحاً، ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنماً. «فائدة» كانت وفاته ﷺ يوم الاثنين عندما زاغت الشمس لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، ودفن يوم الثلاثاء كما في الموطأ. وقال جماعة: يوم الأربعاء. وتولى غسله ودفنه علي والعباس وأسامة. أخرجه أبو داود من حديث الشعبي وزاد: «وحدثني مرحب» كذا في الشرح. والذي في التلخيص: «مرحب أو أبو مرحب» بالشك: «أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف». وفي رواية البيهقي زيادة مع علي والعباس: «الفضل بن العباس وصالح وهو شقران» ولم يذكر ابن عوف وفي رواية له ولابن ماجه: «علي والفضل وقثم وشقران» وزاد: «وسوى لحده رجل من الأنصار». وجمع بين الروايات بأن من نقص فباعتبار ما رأى أول الأمر، ومن زاد أراد به آخر الأمر.

١٢/٦٠٢ - وَلِلْمُسْلِمِ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ».

— (وللمسلم عنه) أي: عن جابر (نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبني عليه) الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة، لأنه الأصل في النهي.

٦٠١ - أخرجه البيهقي في كتاب: الجنائز، باب: السنة في اللحد (الحديث ٤٠٧/٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في حمل الجنازة وقولها (الحديث ٣٠٤٨).

٦٠٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه (الحديث ٩٧٠).

وذهب الجمهور إلى أن النهي في البناء، والتجصيص للتنزيه، والقعود للتحريم. وهو جمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يعرف ما الصارف عن حمل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي. وقد وردت الأحاديث في النهي عن البناء على القبور، والكتب عليها، والتسريح، وأن يزداد فيها، وأن توطأ. فأخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج». وفي لفظ للنسائي: «نهى أن يبنى على القبر أو يزداد عليه أو يجصص أو يكتب عليه». وأخرج البخاري من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». وأتفقاً على إخراج حديث أبي هريرة بلفظ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». وأخرج الترمذي: «أن علياً عليه السلام قال لأبي الهياج الأسدي: أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ، أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ولا تمثالاً إلا طمسته». قال الترمذي: حديث حسن. والعلم على هذا عند بعض أهل العلم، فكرهوا أن يرفع القبر فوق الأرض. قال الشارح رحمه الله. وهذه الأخبار المعبر فيها باللعن والتشبيه بقوله: «لا تجعلوا قبوري وثناً يعبد من دون الله» تفيد التحريم للعمارة، والتزيين، والتجصيص، ووضع الصندوق المزخرف، ووضع الستائر على القبر وعلى سمائه، والتمسح بجدار القبر، وأن ذلك قد يفضي مع بعد العهد وفشو الجهل إلى ما كان عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان، فكان في المنع عن ذلك بالكلية قطع لهذه الذريعة المفضية إلى الفساد، وهو المناسب للحكمة المعتمدة في شرع الأحكام من جلب المصالح ودفع المفاسد، سواء كانت بأنفسها أو باعتبار ما تفضي إليه انتهى. وهذا كلام حسن، وقد وفينا المقام حقه في مسأله مستقلة.

١٣/٦٠٣ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، وَآتَى الْقَبْرَ، فَحَثَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ وَهُوَ قَائِمٌ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

— (وعن عامر بن ربيعة أن النبي ﷺ صلى على عثمان بن مظعون، وأتى القبر فحشى عليه ثلاث حثيات وهو قائم. رواه الدارقطني) وأخرج البزار وزاد بعد قوله وهو قائم «عند رأسه»، وزاد أيضاً: «فأمر فرش عليه الماء». وروى أبو الشيخ في مكارم الأخلاق عن أبي هريرة مرفوعاً: «من حثى على مسلم احتساباً كتب له بكل ثراه حسنة» وإسناده ضعيف. وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ حثى من قبل الرأس ثلاثاً».

٦٠٣ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الجنائز، باب: حثي التراب على الميت (الحديث ١٢٦/٢).

إلا أنه قال أبو حاتم حديث باطل. وروى البيهقي من طريق محمد بن زياد عن أبي أمامة قال: «توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها على قبر فغفرت له ذنوبه» ولكن هذه شاهد بعضها لبعض. وفيه دلالة على مشروعية الحثي على القبر ثلاثاً، وهو يكون باليدين معاً لثبوته في حديث عامر بن ربيعة ففيه حثي بيديه. وأستحب أصحاب الشافعي أن يقول عند ذلك: ﴿منها خلقناكم وفيها نعيدكم﴾^(١) الآية.

١٤/٦٠٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «أَسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عثمان رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال: استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل رواه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على اتّفاق الميت باستغفار الحي له، وعليه ورد قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٣) ونحوهما، وعلى أنه يسأل في القبر، وقد وردت به الأحاديث الصحيحة، كما أخرج ذلك الشيخان فمنها من حديث أنس أنه ﷺ قال: إن الميت إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم. زاد مسلم: «وإذا انصرفوا أتاه ملكان» زاد ابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة: «أزرقان أسودان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير». زاد الطبراني في الأوسط: أعينهما مثل قدور النحاس، وأنيابهما مثل صياصي البقر، وأصواتهما مثل الرعد. زاد عبد الرزاق: «ويحفران بأنيابهما، ويطآن في أشعارهما ومعهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها». وزاد البخاري من حديث البراء: «فيعاد روحه في جسده» ويستفاد من مجموع الأحاديث أنهما يسألانه فيقولان: «ما كنت تعبد؟ فإن كان الله هداة فيقول: كنت أعبد الله فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله. وفي رواية: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فيقال له: صدقت فلا يسأل عن شيء غيرها، ثم يقال له على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله تعالى». وفي لفظ: «فينادي مناد من السماء أن

(١) سورة طه، الآية: ٥٥.

٦٠٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف (الحديث ٣٢٢١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجنائز، باب: النهي عن تجصيص القبور...

(الحديث ٣٧٠/١).

(٣) سورة محمد، الآية: ١٩.

(٢) سورة الحشر، الآية: ١٠.

صدق عبدي، فأفرشوه من الجنة، وأفتحوا له باباً إلى الجنة، وألبسوه من الجنة قال: فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له مد بصره ويقال له: أنظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعداً من الجنة، فيراهما جميعاً فيقول: دعوني حتى أذهب أبشر أهلي فيقال له: اسكت ويفسح له في قبره سبعون ذراعاً، ويملاً خضراً إلى يوم القيامة». وفي لفظ: «يقال له نم فينام نومة العروس لا يوقظه إلا أحب أهله. وأما الكافر والمنافق فيقول له الملكان: من ربك فيقول: هاه هاه لا أدري، ويقولان: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقولان: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقال: لا دريت ولا تلتيت، أي: لا فهمت ولا تبعت من فهمهم، ويضرب بمطارق من حديد ضربة لو ضرب بها جبل لصار تراباً، فيصبح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين» وأعلم أنها قد وردت أحاديث دالة على اختصاص هذه الأمة بالسؤال في القبر دون الأمم السالفة، قال العلماء: والسرفه أن الأمم كانت تأتيهم الرسل، فإن أطاعوهم فالمراد وإن عصوهم أعتزلوهم وعوجلوا بالعذاب، فلما أرسل الله محمداً ﷺ رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب وقبل الإسلام ممن أظهره، سواء أخلص أم لا. وقبض الله لهم من يسألهم في القبور، ليخرج الله سرهم بالسؤال، وليميز الله الخبيث من الطيب. وذهب ابن القيم إلى عموم المسألة في كتاب الروح.

١٥/٦٠٥ — وَعَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَحَدِ التَّابِعِينَ - قَالَ: «كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ إِذَا سُئِلَ عَلَى الْمَيِّتِ قَبْرُهُ، وَأَنْصَرَفَ النَّاسُ عَنْهُ، أَنْ يُقَالَ عِنْدَ قَبْرِهِ: يَا فُلَانُ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَا فُلَانُ، قُلْ رَبِّيَ اللَّهُ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّ مُحَمَّدًا». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مَوْقُوفاً.

١٦/٦٠٦ — وَلِلطَّبْرَانِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعاً مُطَوَّلًا.

— (وعن ضمرة) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم (ابن حبيب) بالحاء المهملة مفتوحة فموحدة فمشناة فموحدة (أحد التابعين) حمصي، ثقة، روى عن شداد بن أوس وغيره (قال: كانوا) ظاهره الصحابة الذين أدركهم (يستحبون إذا سوي) بضم السين المهملة مغير الصيغة من التسوية (على الميت قبره وأنصرف الناس عنه أن يقال عند قبره: يا فلان قل لا إله إلا الله ثلاث مرات، يا فلان قل ربي الله ودينني الإسلام ونبي محمد. رواه سعيد بن منصور موقوفاً) على ضمرة بن حبيب (وللطبراني نحوه من حديث أبي أمامة مرفوعاً مطولاً)

٦٠٥ - لم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور، لأنه ناقص.

٦٠٦ - أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (الحديث ٧٩٧٩/٨).

ولفظه عن أبي أمامة: «إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمر رسول الله أن نصنع بموتانا أمرنا رسول الله ﷺ فقال: إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل: يا فلان ابن فلان، فإنه يسمعه فليقل: اذكر ما كنت عليه في الدنيا من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأنت رضىت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرآن إماماً، فإن منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه فيقول: انطلق بنا ما يقعدنا عند من لقن حجته، فقال رجل: يا رسول الله فإن لم يعرف أمه، قال: ينسبه إلى أمه حواء يا فلان ابن حواء» قال المصنف: إسناده صالح، وقد قواه أيضاً في الأحكام له. قلت: قال الهيثمي بعد سياقه ما لفظه: أخرجه الطبراني في الكبير» وفي إسناده جماعة لم أعرفهم وفي هامشه: فيه عاصم بن عبد الله ضعيف. ثم قال: والراوي عن أبي أمامة سعيد الأزدي بيض له أبو حاتم. قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل هذا الذي تصنعونه إذا دفن الميت يقف الرجل ويقول: يا فلان ابن فلانة، قال: ما رأيت أحداً يفعله إلا أهل الشام حين مات أبو المغيرة. ويروى فيه عن أبي بكر بن أبي مريم عن أشياخهم، فإنهم كانوا يفعلونه. وقد ذهب إليه الشافعية. وقال في المنار: إن حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث في وضعه، وأنه أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن حمزة بن حبيب عن أشياخ له من أهل حمص فالمسألة حمضية. وأما جعل أسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل: شاهداً له - فلا شهادة فيه. وكذلك أمر عمرو بن العاص بالوقوف عند قبره مقدار ما ينجر جزور ليستأنس بهم عند مراجعة رسل ربه لا شهادة فيه على التلقين. وابن القيم جزم في الهدى بمثل كلام المنار. وأما في كتاب الروح، فإنه جعل حديث التلقين من أدلة سماع الميت لكلام الأحياء، وجعل اتصال العمل بحديث التلقين من غير نكير كافياً في العمل به ولم يحكم له بالصحة، بل قال في كتاب الروح: إنه حديث ضعيف. ويتحصل من كلام أئمة التحقيق أنه حديث ضعيف، والعمل به بدعة، ولا يغتر بكثرة من يفعله.

(٥ - باب: في زيارة القبور والنياحة على الميت)

١/٦٠٧ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْنِ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، زَادَ التِّرْمِذِيُّ: «فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ».

(١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٦٠٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه - عز وجل - في زيارة قبر أمه (الحديث ٩٧٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الرخصة في زيارة القبور (الحديث ١٠٥٤).

— (وعن بريدة بن الحصيب الأسلمي قال: قال رسول الله ﷺ: كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم زاد الترمذي) أي: من حديث بريدة (فإنها تذكر الآخرة).

٢/٦٠٨ — زَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «وَتَزَهُدْ فِي الدُّنْيَا».

— (زاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود) وهو الحديث السابق بلفظ ما مضى وزاد (وتزهّد في الدنيا) وفي الباب أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم، وعن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم، وعن أبي سعيد عند أحمد والحاكم، وعن علي عليه السلام عند أحمد، وعن عائشة عند ابن ماجه. والكل دال على مشروعية زيارة القبور، وبيان الحكمة فيها وأنها للاعتبار، فإنه في لفظ حديث ابن مسعود: «فإنها عبرة وذكر للآخرة والتزهيد في الدنيا» فإذا خلت من هذه لم تكن مرادة شرعاً. وحديث بريدة جمع فيه بين ذكر أنه ﷺ كان نهى أولاً عن زيارتها، ثم أذن فيها أخرى. وفي قوله «فزوروها» أمر للرجال بالزيارة، وهو أمر نذب اتفاقاً، ويتأكد في حق الوالدين لأنار في ذلك. وأما ما يقوله الزائر عند وصوله المقابر فهو: «السلام عليكم ديار قوم مؤمنين ورحمة الله وبركته، ويدعو لهم بالمغفرة ونحوها» وسيأتي حديث مسلم في ذلك قريباً. وأما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فسيأتي الكلام فيها قريباً.

٣/٦٠٩ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لعن زائرات القبور. أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) وقال الترمذي بعد إخرجه: هذا حديث حسن. وفي الباب عن ابن عباس وحسان وقد قال بعض أهل العلم: إن كان قبل أن يرخص النبي ﷺ في زيارة القبور، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء. وقال بعضهم: إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن، ثم ساق بسنده: أن عبد الرحمن بن أبي بكر توفي ودفن في مكة، وأتت عائشة قبره ثم قالت:

وكنّا كنندمانى جذيمة برهه من الدهر حتى قيل: لن يتصدعا

٦٠٨ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في زيارة القبور (الحديث ١٥٧١).

٦٠٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء (الحديث ١٥٥٦). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في زيارة القبور (الحديث ٣١٧٩).

وعشنا بخير في الحياة وقبلنا أصاب المنيا رهط كسرى وتبعاً
ولما تفرقنا كأنني ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معاً

انتهى. ويدل لما قاله بعض أهل العلم ما أخرجه مسلم عن عائشة: «قالت: كيف أقول يا رسول الله إذا زرت القبور؟ فقال: قل: السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين، يرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين، وأنا إن شاء الله بكم لاحقون» وما أخرج الحاكم من حديث علي بن الحسين: «أن فاطمة عليها السلام كانت تزور قبر عمها مرة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده».

«قلت»: وهو حديث مرسل، فإن علي بن الحسين لم يدرك فاطمة بنت محمد ﷺ. وعموم ما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان مرسلًا: «من زار قبر الوالدين أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب باراً».

٤/٦١٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة رواه أبو داود) النوح هو رفع الصوت بتعديد شمائل الميت ومحاسن أفعاله. والحديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه.

٥/٦١١ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: «أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَنُوحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أم عطية قالت: أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا ننوح. متفق عليه) كان أخذه عليهن ذلك وقت المبايعة على الإسلام. والحديثان دالان على تحريم النياحة، وتحريم استماعها، إذ لا يكون اللعن إلا على محرم. وفي الباب عن ابن مسعود «قال: قال رسول الله ﷺ: ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية» متفق عليه. وأخرجنا من حديث أبي موسى: «أن رسول الله ﷺ قال: أنا بريء ممن حلق و سلق

٦١٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في النوح (الحديث ٣١٢٨).

٦١١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: ما ينهى من النوح والبكاء والزجر من ذلك (الحديث ١٣٠٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: التشديد في النياحة (الحديث ٩٣٦).

وخرق» وفي الباب غير ذلك. ولا يعارض ذلك ما أخرج أحمد وأبن ماجه وصححه الحاكم عن ابن عمر: «أنه ﷺ مر بنساء ابن عبد الأشهل يكيين هلكاهن يوم أحد فقال: لكن حمزة لا بواكي، فجاء نساء الأنصار يكيين حمزة الحديث» فإنه منسوج بما في آخره بلفظ: «فلا تبكين على هالك بعد اليوم» وهو يدل على أنه عبر عن النياحة بالبكاء، فإن البكاء غير منهي عنه، كما يدل به ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال: «مات ميت من آل رسول الله ﷺ فأجتمع النساء يكيين عليه، فقام عمر ينهاهن ويطردهن فقال له ﷺ: دعهن يا عمر فإن العين تدمع، والقلب مصاب، والعهد قريب، والميت هي زينب بنته ﷺ» كما صرح به في حديث ابن عباس أخرجه أحمد. وفيه أنه قال لهن: «إياكن ونعيق الشيطان، فإنه مهما كان من العين، ومن القلب فمن الله، ومن الرحمة، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان» فإنه يدل على جواز البكاء، وأنه إنما نهى عن الصوت. ومنه قوله ﷺ: «العين تدمع ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضي الرب» قاله في وفاة ولده إبراهيم. وأخرج البخاري من حديث ابن عمر «إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا، وأشار إلى لسانه أو يرحم». وأما ما في حديث عائشة عند الشيخين في قوله ﷺ لمن أمره أن ينهي النساء المجتمعات للبكاء على جعفر بن أبي طالب: «أحث في وجههن التراب» فيحمل على أنه كان بكاء بتصويت النياحة فأمر بالنهي عنه ولو بحثوا التراب في أفواههن.

٦١٢/٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَبِحَ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦١٣/٧ - وَلَهُمَا نَحْوُهُ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

— (وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: الميت يعذب في قبره بما نبح عليه متفق عليه. ولهما) أي الشيخين كما دل له متفق عليه، فإنهما المراد به (نحوه) أي نحو حديث ابن عمر، وهو (عن المغيرة بن شعبة). الأحاديث في الباب كثيرة، وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النياحة عليه. وقد أستشكل ذلك لأنه تعذيبه بفعل غيره. وأختلقت الجوابات فأنكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبد الله، واحتجت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ

٦١٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببكاء أهله عليه (الحديث ١٢٨٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه (الحديث ٩٢٧).

٦١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت (الحديث ١٢٩١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه (الحديث ٩٣٣).

أخرى^(١) وكذلك أنكره أبو هريرة وأستبعد القرطبي إنكار عائشة، وذكر أنه رواه عدة من الصحابة، فلا وجه لإنكارها مع إمكان تأويله. ثم جمع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بأن قال: حال البرزخ يلحق بأحوال الدنيا، وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب الغير، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢) فلا يعارض حديث التعذيب آية ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٣) لأن المراد بها الإخبار عن حال الآخرة وأستقواها الشارح. وذهب الأكثرون إلى تأويله بوجوه: «الأول»: للبخاري أنه يعذب بذلك إذا كان سنته وطريقته، وقد أقر عليه أهله في حياته، فيعذب لذلك وإن لم يكن طريقته، فإنه لا يعذب فالمراد على هذا أنه يعذب ببعض بكاء أهله، وحاصله أنه قد يعذب العبد بفعل غيره إذا كان له فيه سبب. «الثاني»: المراد أنه يعذب إذا أوصى أن يكي عليه، وهو تأويل الجمهور، قالوا: وقد كان معروفاً عند القدماء كما قال طرفة بن العبد:

إذا مت فابكيني بما أنا أهله وشقي علي الجيب يا أم معبد

ولا يلزم من وقوع النياحة من أهل الميت أمثالا له أن لا يعذب لو لم يمتثلوا، بل يعذب بمجرد الإيضاء، فإن أمتثلوه وناحوا عذب على الأمرين: الإيضاء لأنه فعلوه، والنياحة لأنها بسببه. «الثالث»: أنه خاص بالكافر، وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلاً، وفيه بعد لا يخفى، فإن الكافر لا يحمل عليه ذنب غيره أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. «الرابع»: أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة للميت بما يندبه به أهله، كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً: «الميت يعذب ببكاء الحي إذا قالت النائحة: واعضده واناصره واكاسياه جلد الميت وقال: أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسيها» وأخرج معناه ابن ماجه والترمذي. «الخامس»: أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها، فإنه يرق لهم. وإلى هذا التأويل ذهب محمد بن جرير وغيره. وقال القاضي عياض: هو أولى الأقوال. واحتجوا بحديث فيه: «أنه ﷺ زجر امرأة عن البكاء على أبنها وقال: إن أحدكم إذا بكى أستعبر له صويحه يا عباد الله لا تعذبوا إخوانكم». وأستدل له أيضاً أن أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح. وثمة تأويلات أخر وما ذكرناه أشف ما في الباب.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢٥.

٦١٤/٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ بَنَتًا لِلنَّبِيِّ ﷺ تُدْفَنُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْمَعَانِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (عن أنس قال: شهدت بنتاً لرسول الله ﷺ تدفن ورسول الله ﷺ جالس عند القبر، فرأيت عينيه تدمعان. رواه البخاري) قد بين الواقدي وغيره في روايته أن البنت أم كلثوم. وقد رد البخاري قوله من قال إنها رقية، بأنها ماتت ورسول الله ﷺ في بدر، فلم يشهد ﷺ دفنها. والحديث دليل على جواز البكاء على الميت بعد موته. وتقدم ما يدل له أيضاً أنه عورض بحديث: «فإذا وجبت فلا تبكين باكية» وجمع بينهما بأنه محمول على رفع الصوت، أو أنه مخصوص بالنساء، لأنه قد يفضي بكاءهن إلى النياحة فيكون من باب سد الذريعة.

٦١٥/٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تُضْطَرُّوا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ، لَكِنْ قَالَ: «زَجَرَ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ، حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ».

— (وعن جابر أن النبي ﷺ قال: لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا. أخرجه ابن ماجه وأصله في مسلم لكن قال زجر:) بالزاي والجيم والراء عوض «نهى» (أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه) دل على النهي عن الدفن للميت ليلاً إلا للضرورة. وقد ذهب إلى هذا الحسن وورد تعليل النهي عن ذلك بأن ملائكة النهار أراف من ملائكة الليل في حديث قال الشارح الله أعلم بصحته. وقوله: «وأصله في مسلم» لفظ الحديث الذي فيه: «أنه ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض، وكفن في كفن غير طائل، وقبر ليلاً، وزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه، إلا أن يضطر الإنسان إلى ذلك» وهو ظاهر أن النهي إنما هي حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك الصلاة، أو عدم إحسان الكفن، فإذا كان يحصل بتأخر الميت إلى النهار كثرة المصلين، أو حضور من يرجى دعاؤه حسن تأخره، وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار. ودل لذلك دفن علي

٦١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: (يعذب الميت ببعض بكاء أهله) (الحديث ٣٢).

٦١٥ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن (الحديث ١٥٢١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في تحسين كفن (الحديث ٩٤٣).

عليه السلام لفاطمة عليها السلام ليلاً، ودفن الصحابة لأبي بكر ليلاً. وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً، فأسرج له سراج، فأخذ من قبل القبلة فقال: رحمك الله إن كنت لأواهاً تلاء للقرآن» الحديث قال هو حديث حسن قال: وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن ليلاً. وقال ابن حزم: لا يدفن أحد ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك، قال: ومن دفن ليلاً من أصحابه ﷺ وأزواجه فإنه لضرورة أوجب ذلك من خوف زحام، أو خوف الحر على من حضر، أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلاً، ولا يحل لأحد أن يظن بهم رضي الله عنهم خلاف ذلك انتهى. «تنبه» تقدم في الأوقات حديث عقبة بن عامر: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، وأن نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب» انتهى. وكان يحسن ذكر المصنف له هنا.

١٠/٦١٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ - حِينَ قُتِلَ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْنَعُوا لَالَ جَعْفَرٍ طَعَاماً، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ.

— (وعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه قال: لما جاء نعي جعفر حين قتل قال النبي ﷺ: اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما يشغلهم أخرجهم الخمسة إلا النسائي) فيه دليل على شرعية إيناس أهل الميت بصنع الطعام لهم، لما هم فيه من الشغل بالموت، ولكنه أخرج أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي: «كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة» فيحمل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن منهم ويحضر لديهم، كما هو عرف بعض أهل الجهات. وإما الإحسان إليهم بحمل الطعام لهم فلا بأس به، وهو الذي أفاده حديث جعفر: ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر لورود النهي عنه، فإنه أخرج أحمد وأبو داود من حديث أنس: «أن النبي ﷺ قال: لا عقر في الإسلام» قال عبد الرزاق: كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة.

٦١٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: صفة الطعام لأهل الميت (الحديث ٣١٣٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت (الحديث ٩٩٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت (الحديث ١٦١٠)، وأخرجه أحمد: ٢٠٥/١.

قال الخطابي: كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد يقولون: نجازيه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الأضياف، فنحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير، فيكون مطعماً بعد وفاته، كما كان يطعم في حياته. ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكباً، ومن لم يعقر عنده حشر راجلاً. وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي محرم.

١١/٦١٧ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ (أَنْ يَقُولُوا)^(١): «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ»^(٢) الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِكُمْ لَاحِقُونَ^(٣)، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سليمان بن بريدة) هو الأسلمي روى عن أبيه وعمران بن حصين وجماعة، مات سنة خمس عشرة ومائة (عن أبيه) أي: بريدة (قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم) أي: أصحابه (إذا خرجوا إلى المقابر) أي: أن يقولوا (السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية. رواه مسلم) وأخرجه أيضاً من حديث عائشة وفيه زيادة: «ويرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين». والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات، وأنه بلفظ السلام على الأحياء. قال الخطابي: فيه أن أسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح، فإن الدار في اللغة تقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول، والتقييد بالمشيئة للترك وأمثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً * إلا أن يشاء الله﴾^(٤) وقيل: المشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها. وسؤاله العافية دليل على أنها من أهم ما يطلب وأشرف ما يستل، والعافية للميت بسلامته من العذاب ومناقشة الحساب. ومقصود زيارة القبور الدعاء لهم، والإحسان إليهم، وتذكر الآخرة، والزهد في الدنيا. وأما ما أحدثه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به، وسؤال الله بحقه، وطلب الحاجات إليه تعالى به، فهذا من البدع والجهالات وتقدم شيء من هذا.

٦١٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها (الحديث ٩٧٥).

(١) زيادة في الأصل.

(٢) في نسخة م: للاحقون.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٢٣ - ٢٤.

(٤) في نسخة م: على أهل.

١٢/٦١٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثَرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: مر رسول الله ﷺ بقبور المدينة فأقبل عليهم بوجهه فقال: السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم سلفنا ونحن بالآثر رواه الترمذي وقال حسن) فيه أنه يسلم عليهم إذا مر بالمقبرة وإن لم يقصد الزيارة لهم. وفيه أنهم يعلمون بالمار بهم وسلامه عليهم وإلا كان إضاعة. وظاهره في جمعه وغيرها وفي الحديثين الأول. وهذا دليل أن الإنسان إذا دعا لأحد أو استغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها، وعليه وردت الأدعية القرآنية ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا﴾^(١) «واستغفر لذنبك وللمؤمنين»^(٢) وغير ذلك وفيه أن هذه الأدعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف. وأما غيرها من قراءة القرآن له فالشافعي يقول: لا يصل ذلك إليه. وذهب أحمد وجماعة من العلماء إلى وصول ذلك إليه. وذهب جماعة من أهل السنة والحنفية إلى أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان، أو صوماً، أو حجاً، أو صدقة، أو قراءة قرآن، أو ذكراً، أو أي أنواع القرب، وهذا هو القول الأرجح دليلاً. وقد أخرج الدارقطني: «أن رجلاً سأل النبي ﷺ أنه كيف يبر أبويه بعد موتهما؟ فأجابه بأنه يصلي لهما مع صلاته، ويصوم لهما مع صيامه». وأخرج أبو داود من حديث معقل بن يسار عنه ﷺ: «اقرأوا على موتاكم سورة يس» وهو شامل للميت، بل هو الحقيقة فيه. وأخرج الشيخان: «أنه ﷺ كان يضحى عن نفسه بكبش وعن أمه بكبش» وفيه إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره. وقد بسطنا الكلام في حواشي ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المذهب.

١٣/٦١٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا) أي وصلوا (إلى ما قدموا) من الأعمال (رواه البخاري). الحديث دليل على تحريم سب

٦١٨ - أخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما يقول الرجل إذا دخل المقابر (الحديث ١٠٥٣).

(١) سورة الحشر، الآية: ١٠. (٢) سورة محمد، الآية: ١٩.

٦١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: ما ينهى من سب الأموات (الحديث ١٣٩٣).

الأموات، وظاهره العموم للمسلم والكافر. وفي الشرح الظاهر أنه مخصص بجواز سب الكافر لما حكاه الله من ذم الكفار في كتابه العزيز كعاد وثمود وأشباههم «قلت» لكن قوله قد أفضوا إلى ما قدموا علة عامة للفريقين معناها: أنه لا فائدة تحت سبهم والتفكه بأعراضهم. وأما ما ذكره للأسم الخالية بما كانوا فيه من الضلال فليس المقصود ذمهم، بل تحذيراً للأمة من تلك الأفعال التي أفضت بفاعلها إلى الوبال، وبيان محرمات ارتكبوها. وذكر الفاجر بخصال فجوره لغرض جائز وليس من السب المنهي عنه فلا تخصيص بالكفار. نعم الحديث مخصص ببعض المؤمنين كما في الحديث: «أنه مر عليه ﷺ بجنائز فأتوا عليها شراً» الحديث وأقرهم ﷺ على ذلك بل قال: وجبت أي النار، ثم قال: أنتم شهداء الله» ولا يقال إن الذي أثنوا عليه شراً ليس بمؤمن، لأنه قد أخرج الحاكم في ذمه: «بش المرء كان لقد كان فظاً غليظاً» والظاهر أنه مسلم إذ لو كان كافراً لما تعرضوا لذمه بغير كفره. وقد أجاب القرطبي عن سبهم له وإقراره ﷺ لهم، بأنه يحتمل أنه كان مستظهِراً بالشر ليكون من باب لا غيبة لفاسق، أو بأنه يحمل النهي عن سب الأموات على ما بعد الدفن. «قلت» وهو الذي يناسب التعليل بإفضائهم إلى ما قدموا، فإن الإفضاء الحقيقي بعد الدفن.

١٤/٦٢٠ — وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، لَكِنْ قَالَ: «فَتَوَدُّوا الْأَحْيَاءَ».

— (وروى الترمذي عن المغيرة نحوه) أي نحو حديث عائشة في النهي عن سب الأموات (لكن قال:) عوض قوله: «فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» (فتودوا الأحياء) قال ابن رشد: إن سب الكافر يحرم إذا تأذى به الحي المسلم، ويحل إذا لم يحصل به الأذى، وأما المسلم فيحرم إلا إذا دعت إليه الضرورة، كأن يكون فيه مصلحة للميت إذا أريد تخليصه من مظلمة وقعت منه، فإنه يحسن بل يجب إذا اقتضى ذلك سبه، وهو نظير ما استثنى من جواز الغيبة لجماعة من الأحياء لأمر «تنبيه» من الأذى للميت القعود على قبره لما أخرجه أحمد. قال الحافظ أبن حجر بإسناد صحيح من حديث عمرو بن حزم الأنصاري قال: رأني رسول الله ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: «لا تؤذ صاحب القبر» وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة أنه قال رسول الله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من الجلوس عليه». وأخرج مسلم عن أبي مرثد

مرفوعاً: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» والنهي ظاهر في التحريم. وقال المصنف في فتح الباري نقلاً عن النووي: إن الجمهور يقولون بكراهة القعود عليه. وقال مالك: المراد بالقعود الحدث، وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى. وبمثل قول مالك قال أبو حنيفة كما في الفتح «قلت:» والدليل يقتضي تحريم القعود عليه والمرور فوقه، لأن قوله: «لا تؤذ صاحب القبر» نهى عن أذية المقبور من المؤمنين، وأذية المؤمن محرمة بنص القرآن ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾^(١).

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥٨.

٤ - كتاب: الزكاة

١ - باب: فرض الزكاة^(١)

الزكاة لغة مشتركة بين النماء والطهارة، وتطلق على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والعفو والحق. وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة وبما علم من ضرورة الدين. واختلف في أي سنة فرضت فقال الأكثر: إنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان، ويأتي بيان متى فرض في بابه.

١/٦٢١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فذكر الحديث. وفيه أن الله قد أفترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم. متفق عليه واللفظ

(١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٦٢١ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (الحديث ١٤٥٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (الحديث ١٩).

للبخاري) كان بعثه ﷺ لمعاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره البخاري في أواخر المغازي. وقيل: كان آخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من غزوة تبوك. وقيل: سنة ثمان بعد الفتح وبقي فيه إلى خلافة أبي بكر. والحديث في البخاري ولفظه: «عن ابن عباس أنه ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليتهم، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم، فإذا أطاعوك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس» وأستدل بقوله تؤخذ من أموالهم، أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه أو بنائبه، فمن أمتنع منها أخذت منه قهراً. وقد بين ﷺ المراد من ذلك بيعته السعاة. وأستدل بقوله: ترد على فقرائهم أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد. وقيل: يحتمل أنه خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك فلا دليل على ما ذكر، ولعله أريد بالفقير من يحل إليه الصرف فيدخل المسكين عند من يقول: إن المسكين أعلى حالاً من الفقير. ومن قال بالعكس فالأمر واضح.

٢/٦٢٢ - وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ: هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ: فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ، فِي كُلِّ خُمْسِ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُثْنَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَأَبْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُثْنَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خُمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خُمْسِينَ حَقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي

سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاءَ شَاءَ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ فَفِيهَا شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءَ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدَّقُ، وَفِي الرَّقَّةِ: (فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ) ^(١) رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ^(٢)، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أنس أن أبا بكر الصديق، رضي الله عنه، كتبه له) لما وجهه إلى البحرين عاملاً (هذه فريضة الصدقة) أي: نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف للعلم به. وفيه جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافاً لمن منع ذلك. وأعلم أن في البخاري تصدير الكتاب هذا ببسم الله الرحمن الرحيم (التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين) فيه دلالة على أن الحديث مرفوع. والمراد بفرضها قدرها، لأن وجوبها ثابت بنص القرآن كما يدل له قوله: (والتي أمر الله بها رسوله) أي: أنه تعالى أمر بتقدير أنواعها وأجناسها، والقدر المخرج منها كما بينه التفصيل بقوله: (في كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله في كل أربع وعشرين إلى فما دونها (في كل خمس شاة) فيها تعيين إخراج الغنم في مثل ذلك، وهو قول مالك وأحمد. فلو أخرج بعيراً لم يجزه. وقال

(١) زيادة في الأصل.

(٢) زيادة من نسخة م.

الجمهور: يجزيه. قالوا: لأن الأصل أن تجب من جنس المال، وإنما عدل عنه رفقاً بالمالك، فإذا رجع بأختياره إلى الأصل أجزأه، فإن كانت قيمة البعير الذي يخرج منه دون قيمة الأربع الشياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم. قال المصنف في الفتح: والأقيس أن لا يجزىء. (فإذا بلغت) أي: الإبل (خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى) زاده تأكيداً وإلا فقد غلّمت. والمخاض بفتح الميم وتخفيف المعجمة آخره معجمة، وهي من الإبل ما استكمل السنة الأولى ودخل في الثانية إلى آخرها، سمي بذلك ذكراً كان أو أنثى، لأن أمه من المخاض، أي الحوامل لا واحد له من لفظه، والمخاض الحامل التي دخل وقت حملها وإن لم تحمل، وضمير فيها الإبل التي بلغت خمساً وعشرين، فإنها تجب فيها بنت مخاض من حين تبلغ عدتها خمساً وعشرين إلى أن تنتهي إلى خمس وثلاثين. وبهذا قال الجمهور. وروي عن علي عليه السلام، أنه يجب في الخمس والعشرين خمس شياه لحديث مرفوع ورد بذلك، وحديث موقوف عن علي عليه السلام، ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة، فلذا لم يقل به الجمهور. (فإن لم تكن) أي: توجد (فابن لبون ذكر) هو من الإبل ما استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة إلى تمامها، سمي بذلك لأن أمه ذات لبن. ويقال بنت اللبون الأنثى، وإنما زاد قوله: «ذكر» مع قوله ابن لبون للتأكيد كما عرفت. (فإذا بلغت) أي: الإبل (ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة) بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف، وهي من الإبل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة إلى تمامها. ويقال للذكر حق، سميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها ويركبها الفحل، ولذلك قال: (طروق الجمل) بفتح أوله أي مطروقة فعوله بمعنى مفعوله، والمراد من شأنها أن تقبل ذلك وإن لم يطرقها (فإذا بلغت الإبل واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة، وهي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة. (فإذا بلغت) أي: الإبل (ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون) تقدم بيانه (فإذا بلغت) أي: الإبل (إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل) تقدم بيانه (فإذا زادت) أي: الإبل (على عشرين ومائة) أي: واحدة فصاعداً كما هو قول الجمهور. ويدل له كتاب عمر رضي الله عنه: «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة». ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فإن زكاته بالإبل، وإذا كانت بالإبل، فلا تجب زكاتها إلا إذا بلغت مائة وثلاثين، فإنه يجب فيها بنتا لبون وحقة، فإذا بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقتان. وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى

فريضة الغنم، فيكون في كل خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة. «قلت:»
والحديث إنما ذكر فيه حكم كل أربعين وخمسين، فمع بلوغها إحدى وعشرين ومائة يلزم
ثلاث بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون، ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين
ونحوها، فيحتمل ما قاله أبو حنيفة: ويحتمل أنها وقص حتى تبلغ مائة وثلاثين كما قدمناه
والله أعلم. (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع
من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أي: أن نخرج عنها نفلاً منه وإلا فلا واجد
عليه، فهو استثناء منقطع ذكر لدفع توهم نشأ من قوله فليس فيها صدقة، أن المنفي مطلق
الصدقة لاحتمال اللفظ له وإن كان غير مقصود. فهذه صدقة الإبل الواجبة فصلت في هذا
الحديث الجليل. وظاهره وجوب أعيان ما ذكر، إلا أنه سيأتي قريباً أن من لم يجد العين
الواجبة أجزأه غيرها. وأما زكاة الغنم فقد بينها قوله: (وفي صدقة الغنم في سائمتها) بدل
من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خير مقدم، والسائمة من الغنم الراعية غير المعلوفة.
وأعلم أنه أفاد مفهوم السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم. وقال به الجمهور. وقال مالك
وربيعة: لا يشترط وقال داود: يشترط في الغنم لهذا الحديث. قلنا: وفي الإبل لما أخرجه
أبو داود والنسائي من حديث بهز بن حكيم بلفظ: «في كل سائمة إبل» وسيأتي. نعم البقر
لم يأت فيها ذكر السوم، وإنما قاسوها على الإبل والغنم (إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة
شاة) بالجر قوله في صدقة الغنم، فإن في الأربعين شاة إلى عشرين ومائة (فإذا زادت على
عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه،
فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة) ظاهرة أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تفي
أربعمائة، وهو قول الجمهور. وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين: «إذا زادت على
ثلثمائة واحدة وجبت الأربع». (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة
فليس فيها صدقة) واجبة (إلا أن يشاء ربها) إخراج صدقة نفلاً كما سلف (ولا يجمع) بالبناء
للمفعول (بين مفترق ولا يفرق) مثله مشدد الراء (بين مجتمع خشية الصدقة) مفعول له.
والجمع بين المفترق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلاً، لكل واحد أربعون شاة. وقد وجب
على كل واحد منهم الصدقة، فإذا وصل إليهم المصدق جمعوها ليكون عليهم فيها شاة
واحدة فنهوا عن ذلك. وصورة التفريق بين مجتمع، أن الخليطين لكل منهما مائة شاة
وشاة، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه، فإذا وصل إليهما المصدق فرقاً غنهما، فلم يكن على
كل واحد منهما سوى شاة واحدة فنهوا عن ذلك. قال ابن الأثير: هذا الذي سمعته في
ذلك. وقال الخطابي: قال الشافعي: الخطاب في هذا للمصدق ولرب المال، قال:

والخشية خشيتان: خشية الساعي أن تقل الصدقة، وخشية رب المال أن يقل ماله، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة. (وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما) والتراجع بين الخليطين أن يكون لأحدهما مثلاً أربعون بقرة وللآخر ثلاثون بقرة ومالهما مشترك، فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين ثيبعاً، فيرجع بأذل المسنة بثلاثها أسباعها على خليطه، وبأذل التبيع بأربعة أسباعه على خليطه، لأن كل واحد من السنين واجب على الشيوخ، كأن المال ملك واحد. وفي قوله: (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه، فإنه لا يرجع بها على شريكه، وإنما يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة. كذا في الشرح. ولو قيل مثلاً: إنه يدل أنهما يتساويان في الحق والظلم لما بعد الحديث عن إفادة ذلك (ولا يخرج) مبني للمجهول (في الصدقة هرمة) بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين المهملة وضمها. وقيل: بالفتح معيبة العين وبالضم عوراء العين، ويدخل في ذلك المرض. والأولى أن تكون مفتوحة لتشمل ذات العيب، فيدخل ما أفاده حديث أبي داود: «لا تعطي الهرمة ولا الدرنه ولا المريضة ولا الشرطاء اللثيمة، ولكن من وسط أموالكم، فإن الله لم يسألكم خيره ولا أمركم بشره» انتهى. والدرنه الجرباء من الدرن الوسخ، والشرطاء اللثيمة هي أرذل المال. وقيل: صغاره وشراره قاله في النهاية. (ولا تيس إلا أن يشاء المصدق). اختلف في ضبطه، فالأكثر على أنه بالتشديد وأصله المتصدق أدغمت التاء بعد قلبها صاداً، والمراد به المالك، والاستثناء راجع إلى الآخر وهو التيس، وذلك أنه إذا لم يكن معداً للإنزاء فهو من الخيار، وللمالك أن يخرج الأفضل، ويحتمل رده إلى الجميع، ويفيد أن للمالك إخراج الهرمة وذات العوار إذا كانت سميئة قيمتها أكثر من الوسط الواجب، وفي هذا خلاف بين المفرعين. وقيل: إن ضبطه بالتخفيف والمراد به الساعي، فيدل على أن له الاجتهاد في نظر الأصلح للفقراء وأنه كالوكيل، فتقيد مشيئته بالمصلحة، فيعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة، فلو كانت معيبة كلها أو تيوساً أجزاءه إخراج واحدة. وعن المالكية يشترى شاة مجزئة عملاً بظاهر الحديث وهذه زكاة الغنم، وتقدمت زكاة الإبل وتأتي زكاة البقر. وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله: (وفي الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف، وهي الفضة الخالصة في مائتي درهم (ربع العشر) أي يجب إخراج ربع عشرها زكاة، ويأتي النص على الذهب (فإن لم تكن) أي: الفضة (إلا تسعين) درهماً (ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) كما عرفت. وفي قوله: «تسعين ومائة» ما يوهم أنها إذا زادت على التسعين

والمائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة وليس كذلك، بل ذكره لأنه آخر عقد قبل المائة. والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والألوف فذكر التسعين لذلك، ثم ذكر حكماً من أحكام زكاة الإبل قد أشرنا إلى أنه يأتي بقوله: (ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة) وقد عرفت في صدر الحديث العدة التي تجب فيها الجذعة (وليست عنده) أي: في ملكه (وعنده حقه فإنها تقبل منه) عوضاً عن الجذعة (ويجعل معها) أي: توفية لها (شاتين إن أستيسرنا له أو عشرين درهماً) إذا لم تيسر له الشاتان. وفي الحديث دليل أن هذا القدر هو جبر التفاوت ما بين الحقة والجذعة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة) التي عرفت قدرها (وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة) وإن كانت زائدة على ما يلزمه فلا يكلف تحصيل ما ليس عنده (ويعطيه المصدق) مقابل ما زاد عنده (شاتين أو عشرين درهماً). كما سلف في عكسه (رواه البخاري). وقد اختلفت في قدر التفاوت في سائر الأسنان. فذهب الشافعي إلى أن التفاوت بين كل سنين كما ذكر في الحديث. وذهب الهادوية إلى أن الواجب هو زيادة فضل القيمة من رب المال، أورد الفضيل من المصدق ويرجع في ذلك إلى التقويم. قالوا: بدليل أنه ورد في رواية عشرة دراهم أو شاة وما ذلك إلا أن التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان، فيجب الرجوع إلى التقويم، وقد أشار البخاري إلى ذلك، فإنه أورد حديث أبي بكر في باب أخذ العروض من الزكاة، وذكر في ذلك قول معاذ لأهل اليمن: «أتتوني بعرض ثيابكم خميص أو لبس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم، وخير لأصحاب محمد ﷺ بالمدينة» ويأتي استيفاء ذلك.

٦٢٣/٣ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعاً أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً أَوْ عَدْلَهُ مُعَافِرَتاً. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَشَارَ إِلَى اخْتِلَافٍ فِي وَصْلِهِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٦٢٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: زكاة السائمة (الحديث ١٥٧٦) و (الحديث ١٥٧٧) و (الحديث ١٥٧٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البقر (الحديث ٦٢٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٢٤٤٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: صدقة البقر (الحديث ١٨٠٣)، وأخرجه أحمد: ٣٢٠/٢، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الذمي والجزية (الحديث ٤٨٨٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٣٩٨/١).

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعه) فيه أنه مخير بين الأمرين والتبعية ذو الحول ذكراً كان أو أنثى (ومن كل أربعين مسنة) وهي ذلت الحولين (ومن كل حالم ديناراً) أي: محتلم. وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود والمراد به الجزية ممن لم يسلم (أو عدله) بفتح العين المهملة وسكون الدال المهملة (معاذياً) نسبة إلى معاذ زنة مساجد حي في اليمن إليهم تنسب الثياب المعافرية يقال: ثوب معافري. (رواه الخمسة واللفظ لأحمد وحسنه الترمذي وأشار إلى اختلاف في وصله) لفظ الترمذي بعد إخراجهم. وروى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق: «أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ» قال: وهذا أصح أي من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي ﷺ (وصححه ابن حبان والحاكم) وإنما رجح الترمذي الرواية المرسلة، لأن رواية الاتصال أعترضت بأن مسروقاً لم يلق معاذاً. وأجيب عنه بأن مسروقاً همداني النسب، من وادعة يمني الدار، وقد كان في أيام معاذ باليمن. فاللقاء ممكن بينهما فهو محكوم باتصاله على رأي الجمهور. «قلت»: وكان رأي الترمذي رأي البخاري أنه لا بد من تحقق اللقاء. والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأن نصابها ما ذكر وهو مجمع عليه في الأمرين. وقال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ، وأنه النصاب المجمع عليه. وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيء، وفيه خلاف للزهري فقال: يجب في كل خمس شاة قياساً على الإبل. وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس، وبأنه قد روي: «ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيء» وهو وإن كان مجهول الإسناد فمفهوم حديث معاذ يؤيده.

٤/٦٢٤ — وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَلِأَبِي دَاوُدَ أَيْضاً^(١): «وَأَوْ^(٢) لَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ».

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم رواه أحمد. ولأبي داود) من حديث عمرو بن شعيب (أيضاً

٦٢٤ - أخرجه أحمد في المسند ١٨٥/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: أين تصدق الأموال؟ (الحديث ١٥٩١).

(٢) زيادة من نسخة م.

(١) زيادة في الأصل.

لا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم) وعند النسائي وأبي داود في لفظ من حديث عمر أيضاً: «لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم» أي: لا تجلب الماشية إلى المصدق، بل هو الذي يأتي إلى رب المال. ومعنى لا جنب أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه فهي عن ذلك. وفيه تفسير آخر يخرج عن هذا الباب. والأحاديث دلت على أن المصدق هو الذي يأتي إلى رب المال فيأخذ الصدقة. ولفظ أحمد خاص بزكاة الماشية ولفظ أبي داود عام لكل صدقة. وقد أخرج أبو داود عن جابر بن عتيك مرفوعاً: «سيأتيكم ركب مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون، فإن عدلوا فلا أنفسهم، وإن ظلموا فعليها وأرضوهم، فإن تمام زكاتكم رضاهم» فهذا يدل أنهم ينزلون بأهل الأموال، وأنهم يرضونهم وإن ظلموهم. وعند أحمد من حديث أنس قال: «أتى رجل من بني تميم فقال: يا رسول الله إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله قال: نعم ولك أجرها وإنما على من بدلها» وأخرج مسلم حديث جابر مرفوعاً «أرضوا مصدقكم في جواب ناس من الأعراب أتوه ﷺ فقالوا: إن ناساً من المصدقين يأتوننا فيظلموننا» إلا أن في البخاري أن من سئل أكثر مما وجب عليه فلا يعطيه المصدق. وجمع بينه وبين هذه الأحاديث، أن ذلك حيث يطلب الزيادة على الواجب من غير تأويل، وهذه الأحاديث حيث طلبها متأولاً وإن رآه صاحب المال ظالماً.

٥/٦٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلِمُسْلِمٍ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ».

— (وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة. رواه البخاري ولمسلم) أي: من رواية أبي هريرة (ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر) الحديث نص على أنه لا زكاة في العبيد ولا الخيل، وهو إجماع فيما كان للخدمة والركوب. وأما الخيل المعدة للنتاج ففيها خلاف للحنفية وتفصيل، واحتجوا بحديث: «في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم» أخرجه الدارقطني والبيهقي وضعفاه. وأجيب بأنه لا يقاوم حديث النفي الصحيح وأنفقت هذه الواقعة في زمن مروان، فشاور الصحابة في

٦٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: ليس على المسلم في فرسه صدقة (الحديث ١٤٦٣)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ليس على المسلم في عبده صدقة (الحديث ١٤٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (الحديث ٩٨٢).

ذلك، فروى أبو هريرة الحديث: «ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة» فقال مروان لزيد بن ثابت: ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة: عجباً من مروان أحدثه بحديث رسول الله ﷺ وهو يقول ما تقول يا أبا سعيد فقال زيد: صدق رسول الله ﷺ، إنما أراد به الفرس الغازي. فأما تاجر يطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم: قال: «في كل فرس دينار أو عشرة دراهم». وقالت الظاهرية: لا تجب الزكاة في الخيل ولو كانت للتجارة. وأجيب بأن زكاة التجارة واجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر. «قلت:» كيف الإجماع وهذا خلاف الظاهرية.

٦/٦٢٦ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، لَا تَفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا أَخَذُوهَا وَشَطَرُ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا، لَا يَحِلُّ لَالٍ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى ثُبُوتِهِ.

— (وعن بهز) بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وبالزاي (ابن حكيم) بن معاوية بن حيدة بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الدال المهملة القشيري بضم القاف وفتح المعجمة، وبهز تابعي مختلف في الاحتجاج به، فقال يحيى بن معين في هذه الترجمة: إسناده صحيح إذا كان من دون بهز ثقة. وقال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الشافعي: ليس بحجة وقال الذهبي: ما تركه عالم قط (عن أبيه عن جده) هو معاوية بن حيدة صحابي (قال: قال رسول الله ﷺ: «في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون) تقدم في حديث أنس أن بنت اللبون تجب من ست وثلاثين إلى خمس وأربعين، فهو يصدق على أنه يجب في الأربعين بنت لبون. ومفهوم العدد هنا مطرح زيادة ونقصاناً، لأنه عارضه المنطوق الصريح وهو حديث أنس (لا تفرق إبل عن حسابها) معناه: أن المالك لا يفرق ملكه عن ملك غيره حيث كانا خليطين كما تقدم (من أعطاه مؤتجراً بها) أي: قاصداً للأجر بإعطائها (فله أجرها ومن منعها فإننا أخذوها وشطر ماله عزمة). يجوز رفعه

٦٢٦ - أخرجه أحمد ٢/٥ - ٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (الحديث ١٥٧٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: سقوط الزكاة عن الإبل إذا كانت لأهلها ولحمولتهم (الحديث ٢٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٣٩٨/١).

على أنه خير مبتدأ محذوف ونصبه على المصدرية، وهو مصدر مؤكد لنفسه مثل له على ألف درهم أعتراًفاً، والناصب له فعل يدل عليه جملة فإننا أخذوها. والعزمة الجد في الأمر يعني أن أخذ ذلك يجد فيه، لأنه واجب مفروض (من عزمات ربنا لا يحل لآل محمد منها شيء: رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه الحاكم وعلق الشافعي القول به على ثبوته) فإنه قال: هذا الحديث لا يشبه أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به. وقال ابن حبان: كان - يعني: بهزا - يخطيء كثيراً ولولا هذا الحديث لأدخلته في الثقات، وهو من أستخير الله فيه. والحديث دليل على أنه يأخذ الإمام الزكاة قهراً ممن منعها. والظاهر أنه مجمع عليه، وأن نية الإمام كافية، وأنها تجزئ من هي عليه وإنفاته الأجر، فقد سقط عنه الوجوب. وقوله: «وشطر ماله» هو عطف على الضمير المنصوب في أخذوها، والمراد من الشطر البعض. وظاهره أن ذلك عقوبة بأخذ جزء من المال على منعه إخراج الزكاة. وقد قيل: إن ذلك منسوخ أو لم يقم مدعي النسخ دليلاً على النسخ، بل دل على عدمه أحاديث أخر ذكرها في الشرح. وأما قول المصنف إنه لا دليل في حديث بهز على جواز العقوبة بالمال، لأن الرواية: «وشطر ماله» بضم الشين فعل مبني للمجهول، أي: جعل ماله شطرين، وتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة - «قلت:» وفي النهاية ما لفظه قال الحربي: غلط الراوي في لفظ الرواية إنما هي وشطر ماله أي يجعل ماله شطرين إلى آخر ما ذكره المصنف وإلى مثله جنح صاحب ضوء النهار فيه وفي غيره من رسائله وذكرنا في حوشيه أنه على هذه الرواية أيضاً دال على جواز العقوبة بالمال إذ الأخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب، إذ الواجب الوسط غير الخيار، ثم رأيت الشارح أشار إلى هذا الذي قلناه في حواشي ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه، ثم رأيت النووي بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينة رداً على من قال إنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال ولفظه: إذا تخير المصدق وأخذ من خير الشطرين فقد أخذ زيادة على الواجب، وهي عقوبة بالمال، إلا أن حديث بهز هذا لو صح فلا يدل إلا على هذه العقوبة بخصوصها في مانع الزكاة لا غير. وهذا الشطر المأخوذ يكون زكاة كله، أي: حكمه حكمها أخذاً ومصرفاً ولا يلحق بالزكاة غيرها في ذلك، لأنه إلحاق بالقياس ولا نص على علته وغير النص من أدلة العلة لا يفيد ظناً يعمل به، سيما وقد تقررت حرمة مال المسلم بالأدلة القطعية كحرمة دمه، فلا يحل أخذ شيء منه إلا بدليل قاطع ولا دليل، بل هذا الوارد في حديث بهز آحادي لا يفيد إلا الظن، فكيف يؤخذ به؟ ويقدم على القطعي. ولقد أسترسل أهل الأمر في هذه الأعصار في أخذ الأموال في العقوبة استرسالاً ينكره العقل والشرع، وصارت تناط الولايات بجهال لا يعرفون من الشرع شيئاً ولا من الدين أمراً فليس

همهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية يسمونه أدباً وتأديباً، ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الأطيان وعمارة المساكن في الأوطان، فإن لله وإنا إليه راجعون. ومنهم من يضيع حد السرقة أو شرب المسكر ويقبض عليه مالاً. ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويقبض المال، وكل ذلك محرم ضرورة دينية، لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير، وترك العلماء النكير، فزاد الشر في الأمر الخطير. وقوله: «لا تحل لآل محمد» يأتي الكلام في هذا الحكم مستوفى إن شاء الله تعالى.

٧/٦٢٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ - فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ.

— (وعن علي عليه السلام قال: رسول الله ﷺ: إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم) ربع عشرها (وليس عليك شيء) أي: في الذهب (حتى يكون لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحسب ذلك وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود وهو حسن، وقد اختلف في رفعه). أخرج الحديث أبو داود مرفوعاً من حديث الحارث الأعور إلا قوله: «فما زاد فبحسب ذلك» قال: فلا أدري أعلي يقول فبحسب ذلك أو يرفعه إلى النبي ﷺ وإلا قوله: «ليس في المال زكاة إلى آخره» انتهى. فافاد كلام أبي داود أن في رفعه بحملته اختلافاً. وبه المصنف في التلخيص على أنه معلول وبين غلته، ولكنه أخرج الدارقطني الجملة الأخرى من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «لا زكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول». وأخرج أيضاً عن عائشة مرفوعاً: «ليس في المال زكاة حتى يحول عليه الحول» وله طريق أخرى عنها. والحديث دليل على أن نصاب الفضة مائتا درهم وهو إجماع، وإنما الخلاف في قدر الدرهم، فإن فيه خلافاً كثيراً سرده في الشرح ولم يأت بما يشفي وتسكن النفس إليه في قدره. وفي شرح الدميري أن كل درهم ستة دوانيق، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، والمثقال لم يتغير في جاهلية ولا إسلام، قال: وجمع المسلمون على هذا. وقرر في المنار

بعد بحث طويل أن نصاب الفضة من القروش الموجودة على رأي الهادوية ثلاثة عشر قرشاً، وعلى رأي الشافعية أربعة عشر، وعلى أي: الحنفية عشرون وتزيد قليلاً، وأن نصاب الذهب عند الهادوية خمسة عشر أحمر، وعشرون عند الحنفية ثم قال: وهذا تقريب. وفيه أن قدر زكاة المائتي الدرهم ربع العشر وهو إجماع. وقوله: «فما زاد فيحساب ذلك» قد عرفت أن في رفعه خلافاً وعلى ثبوته، فيدل على أنه يجب في الزائد. وقال بذلك جماعة من العلماء وروي عن علي وعن ابن عمر أنهما قالوا: ما زاد على النصاب من الذهب والفضة ففيه أي الزائد ربع العشر في قليله وكثيره، وأنه لا وقص فيهما. ولعلمهم يحملون حديث جابر الآتي بلفظ: «وليس فيما دون خمس أواق صدقة» على ما إذا انفردت عن نصاب منهما لا إذا كانت مضافة إلى نصاب منهما. وهذا الخلاف في الذهب والفضة. وأما الحبوب فقال النووي في شرح مسلم: إنهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أوسق أنها تجب زكاته بحسابه، وأنه لا أوقاص فيها انتهى. وحملوا ما يأتي من حديث أبي سعيد بلفظ: «وليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة» على ما لم ينضم إلى خمسة أوسق. وهذا يقوي مذهب علي وابن عمر رضي الله عنهما الذي قدمناه في النقيدين. وقوله: «وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاته، وأنه عشرون ديناراً، وفيها نصف دينار، وهو أيضاً ربع عشرها، وهو عام لكل فضة وذهب مضروبين أو غير مضروبين. وفي حديث أبي سعيد مرفوعاً أخرجه الدارقطني وفيه: «ولا يحل في الورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق». وأخرج أيضاً من حديث جابر مرفوعاً: «ليس فيما دون خمس أوراق من الورق صدقة». وأما الذهب ففيه هذا الحديث. ونقل المصنف عن الشافعي أنه قال: فرض رسول الله ﷺ في الورق صدقة فأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة إما بخبر لم يبلغنا وإما قياساً. وقال ابن عبد البر: لم يثبت عن النبي ﷺ في الذهب شيء من جهة نقل الأحاد الثقات وذكر هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود وأخرجه الدارقطني «قلت:» لكن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) الآية منه على أن في الذهب حقاً لله. وأخرج البخاري وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقهما إلا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحمر عليه» الحديث فحقها هو زكاتها. وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بعضاً سردها في الدر المنثور. ولا بد في نصاب الذهب والفضة من أن يكون خالصين من الغش.

وفي شرح الديميري على المنهاج أنه إذا كان الغش يماثل أجره الضرب والتخليص، فيستامح به وبه عمل الناس على الإخراج منها. ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول، وهو قول الجماهير. وفيه خلاف لجماعة من الصحابة والتابعين وبعض آل داود فقالوا إنه لا يشترط الحول لإطلاق حديث: «في الرقة ربع العشر» وأجيب بأنه مقيد بهذا الحديث، وما عضده من الشواهد ومن شواهد أيضاً:

٨/٦٢٨ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ اسْتَفَادَ مَالاً، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. وَالرَّاجِعُ وَقْفُهُ».

— (وللترمذي عن ابن عمر من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول).
رواه مرفوعاً (والراجع وقفه) إلا أن له حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه، وتؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء الأربعة وغيرهم، فإذا حال عليه الحول فينبغي المبادرة بإخراجها. فقد أخرج الشافعي والبخاري في التاريخ من حديث عائشة مرفوعاً: «ما خالطت الصدقة مالاً قط إلا أهلكته». وأخرجه الحميدي وزاد: «يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال». قال ابن تيمية في المنتقى: قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين.

٩/٦٢٩ - وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَالرَّاجِعُ وَقْفُهُ أَيْضاً.

— (وعن علي عليه السلام قال: ليس في البقر العوامل صدقة. رواه أبو داود والدارقطني والراجح وقفه) قال المصنف: قال البيهقي: رواه النفيلي عن زهير بالشك في وقفه ورفع، إلا أنه ذكره المصنف بلفظ: «ليس في البقر العوامل شيء». ورواه بلفظ الكتاب من حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني، وفيه متروك. وأخرجه الدارقطني من حديث علي عليه السلام. وأخرجه من حديث جابر إلا أنه بلفظ «ليس في البقر المثيرة صدقة» وضعف البيهقي إسناده. والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شيء. وظاهره سواء كانت سائمة أو معلوفة. وقد ثبتت شرطية السوم في الغنم في البخاري. وفي الإبل في حديث بهز عند أبي داود والنسائي قال الديميري: وألحق البقر بهما.

٦٢٨ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: من استفاد مالاً (الحديث ١٧٩٢).

٦٢٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (الحديث ١٥٧٢)، وأخرجه الدارقطني

في كتاب: الزكاة، باب: ليس في العوامل صدقة (الحديث ١٠٣/٢).

١٠/٦٣٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ، فَلْيَجِزْ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: من ولي يتيمًا له مال فليتجر له، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة رواه الترمذي والدارقطني وإسناده ضعيف) لأن فيه المثنى بن الصباح في رواية الترمذي والمثنى ضعيف. ورواية الدارقطني فيها مندل بن علي ضعيف والعزرمي متروك، ولكن قال المصنف: (وله) أي لحديث عمرو (شاهد مرسل عند الشافعي) هو قوله ﷺ: «ابتغوا في أموال الأيتام لا تأكلها الزكاة» أخرجه من رواية ابن جريج عن يونس بن ماهك مرسلًا. وأكد الشافعي لعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً. وقد روي مثل حديث عمرو أيضاً عن أنس وعن ابن عمر موقوفاً، وعن علي عليه السلام، فإنه أخرج الدارقطني من حديث أبي رافع قال: كانت لآل بني رافع أموال عند علي، فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص، فحسبوا مع الزكاة فوجدوها تامة فأتوا علياً فقال: كنتم ترون أن يكون عندي مال لا أزكيه. وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ: «أنها كانت تخرج زكاة أيتام كانوا في حجرها» ففي الكل دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالمكلف، ويجب على وليه الإخراج وهو رأي الجمهور. وروي عن ابن مسعود أنه يخرج الصبي بعد تكليفة. وذهب ابن عباس وجماعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلته لا غيره لحديث: «رفع القلم». «قلت:» ولا يخفى أنه لا دلالة فيه، وأن العموم في العشر أيضاً حاصل في غيره كحديث: «في الرقة ربع العشر» ونحوه.

١١/٦٣١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال:

٦٣٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة اليتيم (الحديث ٦٤١)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم (الحديث ١٠٩/٢).
٦٣١ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة (الحديث ١٤٩٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الدعاء لمن أتى بصدقته (الحديث ١٠٧٨).

«اللهم صل عليهم متفق عليه» هذا منه ﷺ إمتثالاً لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(١) إلى قوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) فإنه أمره الله بالصلاة عليهم ففعلها بلفظها حيث قال: «اللهم صل على آل أبي فلان» وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائي أنه قال في رجل بعث بالزكاة: «اللهم بارك فيه وفي أهله». وقال بعض الظاهرية بوجوب ذلك على الإمام كأنه أخذه منا لأمر في الآية. ورد بأنه لو وجب لعلمه ﷺ السعاة ولم ينقل، فالأمر محمول في الآية على أنه خاص به ﷺ فإنه الذي صلاته سكن لهم. وأستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء، وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وكرهه مالك. وقال الخطابي: أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له، فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لهم بالمغفرة، وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القرية والزلفى، ولذلك كان لا يليق بغيره.

١٢/٦٣٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ.

— (وعن علي عليه السلام أن العباس، رضي الله عنه، سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك. رواه الترمذي والحاكم) قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس قال: وقد اختلف أهل العلم في تعجيل الزكاة قبل محلها. ورأى طائفة من أهل العلم أن لا يعجلها. وبه يقول سفيان وقال أكثر أهل العلم: إن عجلها قبل محلها أجزأت عنه انتهى. وقد روى الحديث أحمد وأصحاب السنن والبيهقي. وقال: قال الشافعي: «روي أنه ﷺ تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل» ولا أدري أثبت أم لا؟ قال البيهقي: عني بذلك هذا الحديث وهو معتضد بحديث أبي البختری عن علي عليه السلام أن النبي ﷺ قال: «إنا كنا احتجنا فأسلفنا العباس صدقة عامين» رجاله ثقات إلا أنه منقطع. وقد ورد هذا من طرق بألفاظ مجموعها يدل على أنه ﷺ تقدم من العباس زكاة عامين. واختلفت الروايات هل هو أستلف ذلك أو تقدمه؟ ولعلمهما واقعان معاً، وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة إليه ذهب الأكثر كما قاله الترمذي وغيره، ولكنه مخصوص بجوازه بالمالك، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية. وأستدل من منع التعجيل مطلقاً

(١) و (٢) سورة: البقرة، الآية: ١٩٦.

٦٣٢ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في تعجيل الزكاة (الحديث ٦٧٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: معرفة الصحابة، باب: إعطاء النبي ﷺ السقاية للعباس (الحديث ٣/٣٣٢).

بحديث: «إنه لا زكاة حتى يحول الحول» كما دلت له الأحاديث التي تقدمت. والجواب أنه لا وجوب حتى يحول عليه الحول، وهذا لا ينفي التعجيل وبأنه كالصلاة قبل الوقت. وأجيب بأنه لا قياس مع النص.

١٣/٦٣٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(١)، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر عن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس أواق) وقع في مسلم أواقي بالياء، وفي غيره بحذفها وكلاهما صحيح، فإنه جمع أوقية ويجوز في جمعها الوجهان كما صرح به أهل اللغة (من الورق) بفتح الواو وكسرها وكسر الراء وإسكانها الفضة مطلقاً (صدقة وليس فيما دون خمس ذود) بفتح الذال المعجمة وسكون الواو المهملة، هي ما بين الثلاث إلى العشر (من الإبل) لا واحد له من لفظه (صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر) بالمثلثة مفتوحة والميم (صدقة) رواه مسلم) الحديث صرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان الأنصاء، إذ قد عرفت أنه تقدم أن نصاب الإبل خمس ونصاب الفضة مائتا درهم وهي خمس أواق. وأما نصاب الطعام فلم يتقدم، وإنما عرف هذا بنفي الواجب فيما دون خمسة أوسق أنه يجب في الخمسة بمفهوم النفي (وله) أي: لمسلم وهو:

١٤/٦٣٤ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ». وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (من حديث أبي سعيد، رضي الله عنه،: ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر) بالمشناة الفوقية (ولا حب صدقة وأصل حديث أبي سعيد متفق عليه) الحديث تصريح أيضاً بما سلف من مفاهيم الأحاديث إلا التمر فلم يتقدم فيه شيء. والأوساق جمع وسق بفتح

٦٣٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة (الحديث ٩٨٠).

(١) زيادة من نسخة م.

٦٣٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الورق (الحديث ١٤٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة (الحديث ٩٧٩).

الواو وكسرها، والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد. فالخمس الأوساق ثلثمائة صاع، والمد رطل وثلث. قال الداودي معياره الذي لا يختلف أربع حفنات بكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما. قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول: وجربت ذلك فوجدته صحيحاً انتهى. والحديث دليل أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الورق والإبل والتمر والتمر لطفاً من الله بعباده، وتخفيفاً وهو اتفاق في الأولين. وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضه من:

١٥/٦٣٥ - وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى النَّضْحُ نِصْفُ الْعُشْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلِأَبِي دَاوُدَ: «إِذَا كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّوَانِي أَوْ النَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

— وهو قوله: (وعن سالم بن عبد الله بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر (عن النبي ﷺ قال: فيما سقت السماء) بمطر، أو ثلج، أو برد، أو طل (والعيون) الأنهار الجارية التي يسقي منها بإساحة الماء من غير اغتراف له (أو كان عشرياً) بفتح المهملة وفتح المثناة وكسر الراء وتشديد المثناة التحتية. قال الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه، لأنه عثر على الماء، وذلك حيث كان الماء قريباً من وجه الأرض فيغرس عليه فيصل الماء إلى العروق من غير سقي، وفيه أقوال آخر وما ذكرناه أقربها. (العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فيما سقت أو أنه فاعل محذوف أي فيما ذكر يجب (وفيما سقى بالنضح) النضح بفتح النون وسكون الضاد فحاء مهملة السانية من الإبل والبقر وغيرها من الرجال (نصف العشر) رواه البخاري ولأبي داود) من حديث سالم (إذا كان بعلاً) عوضاً عن قوله عشرياً، وهو بفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا في الشرح. وفي القاموس أنه ساكن العين، وفسره بأنه كل نخل وشجر وزرع لا يسقى، أو ما سقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه (العشر) وفيما سقى بالسواني أو النضح) دل عطفه عليه على التغاير، وأن السواني المراد بها الدواب والنضح ما كان غيرها كنضح الرجال بالآلة، والمراد من الكل ما كان سقيه بتعب وعناء (نصف العشر) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ما سقى بالسواني وبين ما سقى بماء

٦٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري (الحديث ١٤٨٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزرع (الحديث ١٥٩٦).

السماء والأنهار، وحكمته واضحة، وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رفقاَ من الله تعالى بعباده. ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره الزكاة على ما ذكر. وهذا معارض بحديث جابر وحديث أبي سعيد. وأختلف العلماء في الحكم في ذلك. فالجمهور أن حديث الأوساق مخصص لحديث سالم، وأنه لا زكاة فيما لم يبلغ الخمسة الأوساق. وذهب جماعة منهم زيد بن علي وأبو حنيفة إلى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه، فيجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره. والحق مع أهل القول الأول، لأن حديث الأوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة، كما ورد حديث مائتي الدرهم لبيان ذلك مع ورود «في الرقة ربع العشر» ولم يقل أحد أنه يجب في قليل الفضة وكثيرها الزكاة، وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت النصاب كما عرفت؟ وذلك لأنه لم يرد حديث: «في الرقة ربع العشر» إلا لبيان أن هذا الجنس تجب فيه الزكاة. وأما قدر ما يجب فيه فموكول إلى حديث التبيين له بمائتي درهم، فكذا هنا قوله: «فيما سقت السماء العشر» أي في هذا الجنس يجب العشر. وأما بيان ما يجب فيه فموكول إلى حديث الأوساق، وزاده أيضا قوله في الحديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» كأنه ما ورد إلا لدفع ما يتوهم من عموم «فيما سقت السماء ربع العشر» كما ورد ذلك في قوله: «وليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة» ثم إذا تعارض العام والخاص كان العمل بالخاص عند جهل التاريخ كما هنا، فإنه أظهر الأقوال في الأصول.

١٦/٦٣٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: «لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالزَّبِيبِ، وَالثَّمَرِ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ.

— (وعن أبي موسى الأشعري ومعاذ أن النبي ﷺ قال لهما) حين بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم: (لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر رواه الطبراني والحاكم) والدارقطني: قال البيهقي: رواه ثقات وهو متصل. وروى الطبراني من حديث موسى بن طلحة عن عمر: «إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة فذكرها». قال أبو زرعة: إنه مرسل، والحديث دليل على أنه لا تجب الزكاة إلا في الأربعة المذكورة لا غير. وإلى ذلك ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وابن سيرين. وروي عن أحمد ولا يجب عندهم في الذرة ونحوها. وأما

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فذكر الأربعة وفيه زيادة الذرة رواه الدارقطني من دون ذكر الذرة وابن ماجه بذكرها فقد قال المصنف: إنه حديث واه وفي الباب مراسيل فيها ذكر الذرة، قال البيهقي: إنه يقوي بعضها بعضاً كذا قال. والأظهر أنها لا تقاوم حديث الكتاب وما فيه من الحصر. وقد ألحق الشافعي الذرة بالقياس على الأربعة المذكورة بجامع الاقتيات في الاختيار. وأحترز بالاختيار عما يقتات في المجاعات، فإنها لا تجب فيه، فمن كان رأيه العمل بالقياس لزمه هذا إن قام الدليل على أن العلة الاقتيات، ومن لا يراه دليلاً لم يقل به. وذهبت الهادوية إلى أنها تجب في كل ما أخرجت الأرض لعموم الأدلة نحو «فيما سقت السماء العشر» إلا الحشيش والحطب لقوله ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث» وقاسوا الحطب على الحشيش. قال الشارح: والحديث أي حديث معاذ وأبي موسى. وورد على الجميع والظاهر مع من قال به. «قلت»: لأنه حصر لا يقاومه العموم ولا القياس، وبه يعرف أنه لا يقاومه حديث «خذ الحب من الحب» الحديث أخرجه أبو داود لأنه عموم، فالأوضح دليلاً مع الحاضرين للوجوب في الأربعة. وقال في المنار: إن ما عدا الأربعة محل احتياط أخذاً وتركاً، والذي يقوي أنه لا يؤخذ من غيرها «قلت»: الأصل المقطوع به حرمة مال المسلم ولا يخرج عنه إلا بدليل قاطع. وهذا المذكور لا يرفع ذلك الأصل. وأيضاً فالأصل براءة الذمة وهذان الأصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما، فليس محل الاحتياط إلا ترك الأخذ من الذرة وغيرها مما لم يأت به إلا مجرد العموم الذي قد ثبت تخصيصه.

١٧/٦٣٧ - وَلِلدَّارِقُطْنِيِّ، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فَأَمَّا الْقَتَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

— (وللدارقطني عن معاذ قال: فأما القتاء والبطيخ والرمان والقصب) بالقاف والصاد المهملة والضاد المعجمة معاً (فقد عفا عنه رسول الله ﷺ. وإسناده ضعيف) لأن في إسناده محمد بن عبد الله العزمي بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الراء. كذا في حواشي بلوغ المرام بخط السيد محمد بن إبراهيم بن المفضل رحمه الله. والذي في الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «سئل عبد الله بن عمرو عن نبات الأرض البقل والقتاء والخيار فقال: ليس في البقول زكاة» فهذا الذي من رواية محمد بن عبد الله العزمي. وأما رواية معاذ التي في الكتاب فقال المصنف في التلخيص: فيها ضعف

وأنقطاع، إلا أن معناه قد أفاده الحصر في الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث الأول وحديث: «ليس في الخضروات صدقة» أخرجه الدارقطني مرفوعاً من طريق موسى بن طلحة ومعاذ. وقول الترمذي لم يصح رفعه إنما هو موصل من حديث موسى بن طلحة عن النبي ﷺ فموسى بن طلحة تابعي عدل: يلزم من يقبل المراسيل قبول ما أرسله. وقد ثبت عن علي وعمر موقوفاً، وله حكم الرفع والخضروات ما لا يكال ولا يقتات.

١٨/٦٣٨ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثَّلْثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثَّلْثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

— (وعن سهل بن أبي حثمة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة (قال: أمرنا رسول الله ﷺ إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث) لأهل المال (فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع. رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) وفي إسناده مجهول الحال كما قال ابن القطان، لكن قال الحاكم: له شاهد متفق على صحته: «أن عمر أمر به» كأن أشار إلى ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأبو عبيد: «أن عمر كان يقول للخارص: دع لهم قدر ما يأكلون وقدر ما يقع» وأخرجه ابن عبد البر عن جابر مرفوعاً: «خففوا في الخرص، فإن في المال العرية والوطية والأكلة» الحديث. وقد اختلف في معنى الحديث على قولين: «أحدهما»: أن يترك الثلث أو الربع من العشر. «وثانيهما»: أن يترك ذلك من نفس الثمر قبل أن يعشر. وقال الشافعي: معناه أي يدع ثلث الزكاة أو ربعها ليفرقها هو بنفسه على أقاربه وجيرانه. وقيل: يدع له ولأهله قدر ما يأكلون ولا يخرص. قال في الشرح: والأولى الرجوع إلى ما صرح به رواية جابر وهو التخفيف في الخرص ويترك في العشر قدر الربع أو الثلث، فإن الأمور المذكورة قد لا تدرك الحصاد فلا تجب فيها الزكاة قال ابن تيمية: إن الحديث جار على قواعد الشريعة ومحاسنها موافق لقوله ﷺ: «ليس في الخضروات صدقة» لأنه قد جرت العادة أنه لا بد لرب المال بعد كمال الصلاح أن يأكل هو

٦٣٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في الخرص (الحديث ١٦٠٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الخرص (الحديث ٦٤٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: كم يترك الخارص (الحديث ٢٤٩٠)، وأخرجه أحمد: ٤٤٨/٣، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البر والإحسان، باب: ما جاء في الطاعات وثوابها (الحديث ٣٢٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة في الزرع والكرم (الحديث ٤٠٢/١).

وعياله، ويطعموا الناس ما لا يدخر ولا يبقى، فكان ما جرى العرف بإطعامه وأكله بمنزلة الخضروات التي لا تدخر. وضح ذلك بأن هذا العرف الجاري بمنزلة ما لا يمكن تركه، فإنه لا بد للنفوس من الأكل من الثمار الرطبة، ولا بد من الطعام بحيث يكون ترك ذلك مضراً بها وشاقاً عليها انتهى.

١٩/٦٣٩ - وَعَنْ عَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيئاً». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ.

— (وعن عتاب) بفتح المهملة وتشديد المثناة الفوقية آخره موحدة (ابن أسيد) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتيّة (قال: أمر رسول الله ﷺ أن نخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبيئاً. رواه الخمسة وفيه انقطاع) لأنه رواه سعيد بن المسيب عن عتاب. وقد قال أبو داود إنه لم يسمع منه. قال أبو حاتم: الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر عتاباً «مرسل». قال النووي: وهو إن كان مرسلًا فهو يعتضد بقول الأئمة. والحديث دليل على وجوب خرص الثمر والعنب، لأن قول الراوي أمر يفهم أنه أتى ﷺ بصيغة تفيد الأمر، والأصل فيه الوجوب، وبالوجوب قال الشافعي: وقالت الهاديوية: إنه مندوب. وقال أبو حنيفة: إنه محرم لأنه رجم بالغيب. وأجيب عنه بأنه عمل بالظن ورد به أمر الشارع ويكفي فيه خارص واحد عدل، لأن الفاسق لا يقبل خبره، عارف، لأن الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه، لأنه ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة وحده يخرص على أهل خيبر، ولأنه كالحاكم يجتهد ويعمل، فإن أصابت الثمرة جائحة بعد الخرص فقال ابن عبد البر: أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخروص إذا أصابته جائحة قبل الجداد فلا ضمان، وفائدة الخرص أمن الخيانة من رب المال، ولذلك يجب عليه البيّنة في دعوى النقص بعد الخرص، وضبط حق الفقراء على المالك، ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه، وأنتفاع المالك بالأكل ونحوه. وأعلم أن النص ورد بخرص النخل والعنب. قيل: ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه وإحاطة النظر به.

٦٣٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في خرص العنب (الحديث ١٦٠٣) و (الحديث ١٦٠٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الخرص (الحديث ٦٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: شراء الصدقة (الحديث ٢٦١٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: خرص النخل والعنب (الحديث ١٨١٩).

وقيل: يقتصر على محل النص وهو الأقرب لعدم النص على العلة. وعند الهادوية والشافعية أنه لا خرص في الزرع لتعذر ضبطه لاستتاره بالقشر. إذا ادعى المخروص عليه النقص بسبب يمكن إقامة البينة عليه وجب إقامتها، وإلا صدق بيمينه. وصفة الخرص أن يطوف بالشجرة ويرى جميع ثمرتها ويقول: خرصها كذا وكذا رطباً ويجيء منه كذا وكذا يابساً.

٢٠/٦٤٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أُمَّرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: «أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟». قَالَتْ: لَا. قَالَ: «أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارِينَ مِنْ نَارٍ؟». فَأَلْقَتْهُمَا. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة) هي أسماء بنت يزيد بن السكن (أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان) بفتح الميم وفتح السين المهلمة الواحدة مسكة، وهي الإسورة والخلخال (من ذهب فقال لها: أعطين زكاة هذه: قالت: لا قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فألقتهما. رواه الثلاثة وإسناده قوي) ورواه أبو داود من حديث حسين المعلم وهو ثقة. فقول الترمذي: إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة غير صحيح (وصححه الحاكم من حديث عائشة) وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه: «أنها دخلت على رسول الله ﷺ فرأى في يدها فتحات من ورق فقال: «ما هذا يا عائشة» فقالت: صغتهن لأتزين لك بهن يا رسول الله فقال: «أتؤدين زكاتهن» قالت: لا قال: «هن حسبك من النار». قال الحاكم إسناده على شرط الشيخين. والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية، وظاهره أنه لا نصاب لها لأمره ﷺ بتزكية هذه المذكورة، ولا تكون خمس أواق في الأغلب. وفي المسألة أربعة أقوال: «الأول» وجوب الزكاة وهو مذهب الهادوية وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي عملاً بهذه الأحاديث. «والثاني»: لا تجب الزكاة في الحلية، وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله لآثار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية، ولكن بعد صحة الحديث لا أثر للآثار «والثالث»: أن زكاة الحلية عاريتها كما روى

٦٤٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الكنز ما هو؟ (الحديث ١٥٦٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: في زكاة الحلبي (الحديث ٦٣٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الحلبي (الحديث ٢٤٧٨).

الدارقطني عن أنس وأسماء بنت أبي بكر «الرابع»: أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن أنس. وأظهر الأقوال دليلاً وجوبها لصحة الحديث وقوته. وأما نصابها فعند الموجبين نصاب التقدين، وظاهر حديثها الإطلاق وكأنهم قيدوه بأحاديث التقدين ويقوي الوجوب قوله:

٢١/٦٤١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضاحاً مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكْثَرُ هُوَ؟» قَالَ: «إِذَا أَدَيْتَ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوضاحاً) في النهاية هو نوع من الحلبي يعمل من الفضة، سميت بها لبياضها واحداً وضع انتهى. وقوله: (من ذهب) يدل أنها تسمى إذا كانت من الذهب أوضاحاً (فقلت: يا رسول الله أكنز هو؟) أي: فيدخل تحت آية ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ﴾^(١) الآية (قال: إذا أدبت زكاته فليس بكنز) رواه أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم) فيه دليل كما في الذي قبله على وجوب زكاة الحلبة، وأن كل مال أخرجت زكاته فليس بكنز فلا يشمل الوعيد في الآية.

٢٢/٦٤٢ - وَعَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا: «أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نَعُدُّهُ لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ.

— (وعن سمرة بن جندب، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعده للبيع. رواه أبو داود وإسناده لين) لأنه من رواية سليمان بن سمرة وهو مجهول وأخرجه الدارقطني والبخاري من حديث أيضاً. والحديث دليل على وجوب الزكاة في مال التجارة. وأستدل للوجوب أيضاً بقوله تعالى: ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾^(٢) الآية قال مجاهد: نزلت في التجارة وبما أخرجه الحاكم أنه ﷺ قال: «في الإبل صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البز صدقتها» والبز بالباء الموحدة والزاي المعجمة

٦٤١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الكنز ما هو؟ (الحديث ١٥٦٣)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز (الحديث ١٠٥/٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة، باب: من تصدق بمال حرام أم لم يكن له فيه... (الحديث ٣٩٠/١).

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

٦٤٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة؟ (الحديث ١٥٦٢). (٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

ما يبيعه البزازون. كذا ضبطه الدارقطني والبيهقي. قال ابن المنذر: الإجماع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة وممن قال بوجوبها الفقهاء السبعة. قال: لكن لا يكفر جاحدها للاختلاف فيها.

٢٣/٦٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: وفي الركاك) بكسر الراء آخره زاي المال المدقون يؤخذ من غير أن يطلب بكثير عمل (الخمس متفق عليه) للعلماء في حقيقة الركاك قولان: «الأول»: أنه المال المدقون في الأرض من كنوز الجاهلية. «الثاني»: أنه المعدن. قال مالك بالأول قال: وأما المعدن فتؤخذ فيها الزكاة، لأنها بمنزلة الزرع. ومثله قال الشافعي. وإلى الثاني ذهب الهادوية وهو قول أبي حنيفة. ويدل للأول قوله ﷺ: «العجماء جبار والمعدن جبار وفي الركاك الخمس» أخرجه البخاري. فإنه ظاهر أنه غير المعدن. وخص الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي: «أنهم قالوا: وما الركاك يا رسول الله؟ قال: الذهب والفضة التي خلقت في الأرض يوم خلقت» إلا أنه قيل: إن هذا التفسير رواية ضعيفة. وأعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحمد عملاً بحديث: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» في نصاب الذهب والفضة، وإلى أنه يجب ربع العشر بحديث: «وفي الرقة ربع العشر» بخلاف الركاك فيجب فيه الخمس، ولا يعتبر فيه النصاب. ووجه الحكمة في التفرقة أن أخذ الركاك بسهولة من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن، فإنه لا بد فيه من المشقة. وذهب الهادوية إلى أنه يجب الخمس في المعدن والركاك، وأنه لا تقدير لهما بالنصاب، بل يجب في القليل والكثير، وإلى أنه يعم كل ما أستخرج من البحر والبر من ظاهرهما أو باطنهما، فيشمل الرصاص، والنحاس، والحديد، والنفط، والملح، والحطب، والحشيش، والمتيقن بالنص الذهب والفضة وما عداهما الأصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل. وقد كانت هذه الأشياء موجودة في عصر النبوة، ولا يعلم أنه أخذ فيها خمساً ولم يرد إلا حديث

٦٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: في الركاك الخمس (الحديث ١٤٩٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (الحديث ١٧١٠).

الركاز، وهو في الأظهر في الذهب والفضة وآية ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء﴾^(١) وهي في غنائم الحرب.

٢٤/٦٤٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: - فِي كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرِيَةٍ: - «إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ مَسْكُونَةٍ فَعَرَفَهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال في كنز وجدته رجل في خربة: إن وجدته في قرية مسكونة فعرفه وإن وجدته في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس: أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن) في قوله: ففيه وفي الركاز بيان أنه قد صار ملكاً لواجده، وأنه يجب عليه إخراج خمسه، وهذا الذي يجده في قرية لم يسمه الشارع ركازاً، لأنه لم يستخرجه من باطن الأرض، بل ظاهره أنه وجد في ظاهر القرية. وذهب الشافعي ومن تبعه إلى أنه يشترط في الركاز أمران: كونه جاهلياً وكونه في موات، فإن وجد في شارع أو مسجد فللقطة، لأن يد المسلمين عليه. وقد جهل مالكة فيكون لقطة، وإن وجد في ملك شخص فللشخص إن لم ينفعه عن ملكه، فإن نفاه عن ملكه فلمن ملكه عنه، وهكذا حتى ينتهي إلى المحيى للأرض. ووجه ما ذهب إليه الشافعي ما أخرجه هو عن عمرو ابن شعيب بلفظ: «أن النبي ﷺ قال في كنز وجدته رجل في خربة جاهلية: إن وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميت فعرفه، وإن وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه، وفي الركاز الخمس».

٢٥/٦٤٥ - وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبِيلَةَ الصَّدَقَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن بلال بن الحرث رضي الله عنه) هو المزني وفد على رسول الله ﷺ سنة خمس وسكن المدينة، وكان أحد من يحمل ألوية مزينة يوم الفتح روى عنه ابنه الحرث مات سنة ستين وله ثمانون سنة (أن رسول الله ﷺ أخذ من المعدن القبيلة) بفتح القاف وفتح

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

٦٤٤ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: خرص النخل والعتب (الحديث ١٨٢٠).

٦٤٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الكنز، ما هو؟ ٩٩ زكاة الحلبي (الحديث ١٥٦٦).

الموحدة وكسر اللام وياء مشددة مفتوحة، وهو موضع بناحية الفرع (الصدقة). رواه أبو داود) وفي الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم: «أنه ﷺ أقطع بلال بن الحرث المعادن القبلية، وأخذ منها الزكاة دون الخمس» قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك: ليس هذا مما يشته أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه. وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ. قال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك. والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعادن، ويحتمل أنه أريد بها الخمس. وقد ذهب إلى الأول أحمد وإسحاق، وذهب غيرهم إلى الثاني، وهو وجوب الخمس لقوله: «وفي الركاز الخمس وإن كان فيه احتمال كما سلف».

٢ - باب: صدقة الفطر

أي: الإفطار وأضيفت إليه، لأنه سببها كما يدل له ما في بعض روايات البخاري:

١/٦٤٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ: عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالْأَنْثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً) نصب على التمييز أو بدل من زكاة بيان لها (من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة. متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صدقة الفطر لقوله: «فرض» فإنه بمعنى ألزم وأوجب. قال إسحاق: هي واجبة بالإجماع. وكأنه ما علم فيها الخلاف لداود وبعض الشافعية، فإنهم قائلون إنها سنة. وتأولوا فرض بأن المراد قدر ورد هذا التأويل بأنه خلاف الظاهر. وأما القول بأنها كانت فرضاً ثم نسخت بالزكاة لحديث قيس بن عباد: «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا» فهو قول غير صحيح، لأن الحديث فيه راو مجهول، ولو سلم صحته فليس فيه دليل على النسخ، لأن عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانياً لا يشعر بأنها نسخت، فإنه يكفي الأمر الأول

ولا يرفعه عدم الأمر. والحديث دليل على عموم وجوبها على العبيد والأحرار الذكور والإناث صغيراً وكبيراً غنياً وفقيراً. وقد أخرج البيهقي من حديث عبد الله بن أبي ثعلبة، أو ثعلبة بن عبد الله مرفوعاً: «أدوا صاعاً من قمح عن كل إنسان ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً أو مملوكاً أما الغني فيزكيه الله. وأما الفقير فيرد الله عليه أكثر مما أعطى» قال المنذري في مختصر السنن: في إسناده النعمان بن راشد لا يحتج بحديثه: «نعم» العبد تلزم مولاه عند من يقول إنه لا يملك. ومن يقول إنه يملك تلزمه. وكذلك الزوجة يلزم زوجها، والخادم مخدومه، والقريب من تلزمه نفقته لحديث: «أدوا صدقة الفطر عمن تمونون». أخرج الدارقطني والبيهقي وإسناده ضعيف. ولذلك وقع الخلاف في المسألة كما هو مبسوط في الشرح وغيره. وأما الصغير فتلزم في ماله إن كان له مال كما تلزمه الزكاة في ماله. وإن لم يكن له مال لزمته متفقة كما يقول الجمهور. وقيل: تلزم الأب مطلقاً. وقيل: لا تجب على الصغير أصلاً لأنها شرعت طهره للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين كما يأتي. وأجيب بأنه خرج على الأغلب فلا يقاومه تصريح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير: وهو أيضاً دال على أنه يجب صاع على كل إنسان من التمر ولا خلاف في ذلك. وكذلك ورد صاع من زبيب وقوله في الحديث: «من المسلمين» لأئمة الحديث كلام طويل في هذه الزيادة، لأنه لم يتفق عليها الرواة لهذا الحديث، إلا أنها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل. ويدل على اشتراط الإسلام في وجوب صدقة الفطر، وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه. وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر؟ فقال الجمهور: لا. وقالت الحنفية وغيرهم: تجب مستدلين بحديث «ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر» وأجيب بأن حديث الباب خاص، والخاص يقضي به على العام، فعموم قوله عبده مخصص بقوله من المسلمين. وأما قول الطحاوي: إن من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم، فإنه ياباه ظاهر الحديث، فإن فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم، فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين يؤيده حديث مسلم بلفظ: «على كل نفس من المسلمين حر أو عبد» وقوله: «وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها، فلو أخرها عن الصلاة أثم وخرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد ذلك قوله:

٢/٦٤٧ - وَلَا بِنِ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ».

— (ولابن عدي والدارقطني) أي: من حديث ابن عمر (بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن عمر الواقدي (أغنوه) أي: الفقراء (عن الطواف) في الأزقة والأسواق لطلب المعاش (في هذا اليوم) أي: يوم العيد، وإغناؤهم يكون بإعطائهم صدقته أول اليوم.

٣/٦٤٨ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «لَا أَخْرِجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعاً».

— (وعن أبي سعيد، رضي الله عنه، قال كنا نعطيها) أي: صدقة الفطر (في زمان النبي ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب. متفق عليه. وفي رواية أو صاعاً من أقط) بفتح الهمزة وهو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به كما في النهاية. ولا خلاف فيما ذكر أنه يجب فيه صاع وإنما الخلاف في الحنطة، فإنه أخرج ابن خزيمة عن سفيان عن ابن عمر: «أنه لما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع شعير، وذلك أنه لم يأت نص في الحنطة أنه يخرج فيها صاع» والقول بأن أبا سعيد أراد بالطعام الحنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف في فتح الباري. قال ابن المنذر: لا نعلم في القمح خبراً ثانياً يعتمد عليه عن النبي ﷺ ولم يكن البر في المدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الأئمة، فغير جائز أن يعدل عن وقولهم إلا إلى قول مثلهم، ولا يخفى أنه قد خالف أبو سعيد كما يفيد قوله قال الراوي: (قال أبو سعيد: أما أنا فلا أزال أخرجه) أي الصاع (كما كنت أخرجه في زمان رسول الله ﷺ ولأبي داود) عن أبي سعيد (لا أخرج أبداً إلا صاعاً) أي: من أي قوت أخرج ابن خزيمة والحاكم «قال أبو سعيد: وقد ذكر عنده صدقة رمضان فقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد

رسول الله ﷺ صاعاً من تمر أو صاعاً من حنطة أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من قمح قال: لا تلك فعل معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها! لكنه قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم. وقال النووي: تمسك بقول معاوية من قال المدين من الحنطة. وفيه نظر لأنه فعل صحابي. وقد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي ﷺ. وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه. لا أنه سمعه من النبي ﷺ كما أخرجه البيهقي في السنن من حديث أبي سعيد: «أنه قدم معاوية حاجاً أو معتمراً فكلم الناس على المنبر فكان فيما كلم به الناس أنه قال: إني أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ بذلك الناس فقال أبو سعيد: «أما أنا فلا أزال أخرجه» الحديث المذكور في الكتاب، فهذا صريح أنه رأى معاوية. قال البيهقي بعد إيراد أحاديث في الباب ما لفظه: وقد وردت أخبار عن النبي ﷺ في صاع من بر ووردت أخبار في نصف صاع ولا يصح شيء من ذلك. وقد بينت علة كل واحد منها في الخلافات انتهى.

٦٤٩/٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ: طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائمين من اللغو والرفث) الواقع منه في صومه (وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة) أي: صلاة العيد (فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات. رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم) فيه دليل على وجوبها لقوله: «فرض» كما سلف. ودليل على أن الصدقات تكفر السيئات. ودليل على أن وقت إخراجها قبل صلاة العيد، وأن وجوبها مؤقت. فقول: تجب من فجر أول شوال لقوله: «أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم». وقيل: تجب من غروب آخر يوم من رمضان لقوله: «طهرة للصائمين». وقيل:

٦٤٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر (الحديث ١٦٠٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر (الحديث ١٨٢٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر طهرة الصيام (الحديث ٤٠٩/١).

تجب بمضي الوقتين عملاً بالدليلين. وفي جواز تقديمها أقوال منهم من ألحقها بالزكاة فقال: يجوز تقديمها ولو إلى عامين. ومنهم من قال يجوز في رمضان لا قبله، لأن لها سببين: الصوم والإفطار فلا تتقدمهما كالنصاب والحوّل. وقيل: لا تقدم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كالיום واليومين. وأدلة الأقوال كما ترى. وفي قوله: «طعمة للمساكين» دليل على اختصاصهم بها. وإليه ذهب جماعة من الآل وذهب آخرون إلى أنها كالزكاة في الثمانية الأصناف، وأستقواء المهدي لعموم: «إنما الصدقات» والتنصيب على بعض الأصناف لا يلزم منه التخصيص، فإنه قد وقع ذلك في الزكاة، ولم يقل أحد بتخصيص مصرفها ففي حديث معاذ: «أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم».

٣ - باب: صدقة التطوع

أي النفل

١/٦٥٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله - فذكر الحديث) في تعداد السبعة وهم الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وأفترقا عليه، ورجل دعتة امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه (وفيه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه. متفق عليه) قيل: المراد بالظل الحماية والكنف كما يقال أنا في ظل فلان. وقيل: المراد ظل عرشه. ويدل له ما أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان: «سبعة يظلهم الله في ظل عرشه». وبه جزم القرطبي. وقوله: «أخفى» بلفظ الفعل الماضي حال بتقدير قد وقوله: «حتى لا تعلم شماله» مبالغة في الإخفاء وتباعد الصدقة عن مظان الرياء ويحتمل أنه على حذف مضاف أي عن شماله. وفيه دليل على فضل إخفاء الصدقة على إبدائها، إلا أن يعلم أن في

٦٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: من جلس في المسجد ينتظر الصلاة (الحديث ٦٦٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة باليمين (الحديث ١٤٢٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة (الحديث ١٠٣١).

إظهارها ترغيباً للناس في الاقتداء، وأنه يحرس سره عن داعية الرياء وقد قال تعالى: ﴿إِنْ تَبَدَّوُا الصَّدَقَاتُ فَغَنَمَ هِيَ﴾^(١) الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة والنافلة فلا يظن أنها خاصة بالنافلة حيث جعله المصنف في بابها. وأعلم أنه لا مفهوم يعمل به في قوله: «ورجل تصدق» فإن المرأة كذلك إلا في الإمامة. ولا مفهوم أيضاً للعدد فقد وردت خصال أخرى تقتضي الظل، وأبلغها المصنف في الفتح إلى ثمان وعشرين خصلة. وزاد عليها الحافظ والسيوطي حتى أبلغها إلى سبعين، وأفردا بالتأليف ثم لخصها في كراسة سماها. بزوغ الهلال في الخصال المقتضية للظلال.

٢/٦٥١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يَفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

— (وعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كل أمرىء في ظل صدقته) أي يوم القيامة أعم من صدقته الواجبة والنافلة (حتى يفصل بين الناس. رواه ابن حبان والحاكم) فيه حث على الصدقة. وأما كونه في ظلها فيحتمل الحقيقة، وأنها تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس، أو المراد في كنفها وحمايتها. ومن فوائد صدقة النفل، أنها تكون توفية لصدقة الفرض إن وجدت في الآخرة ناقصة كما أخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر وفيه: «وأنظروا في زكاة عبدي، فإن كان ضيع منها شيئاً، فأنظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صدقة لتستموأ بها ما نقص من الزكاة؟» فيؤخذ ذلك على فرائض الله، وذلك برحمة الله وعدله.

٣/٦٥٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرْيٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ لِينٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: أيما مسلم كسا

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

٦٥١ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة (الحديث ٨١٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: كل أمرىء في ظل صدقته... (الحديث ٤١٦/١).

٦٥٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في فضل سقي الماء (الحديث ١٦٨٢).

مسلماً ثوباً على عرى كساه الله من خضر الجنة) أي: من ثيابها الخضر (وأياً مسلم أطعم مسلماً) متصفاً بكونه (على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة وأياً مسلم سقا مسلماً) متصفاً بكونه (على ظمأ سقاه الله من الرحيق) هو الخالص من الشراب الذي لا غش فيه (المختوم) الذي تختم أوانيه، وهو عبارة عن نفاستها (رواه أبو داود وفي إسناده لين) لم يبين الشارح وجهه. وفي مختصر السنن للمنذري في إسناده أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالداواني، وقد أثنى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد. وفي الحديث الحث على أنواع البر وإعطائها من هو مفتقر إليها، وكان الجزاء عليها من جنس الفعل.

٤/٦٥٣ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعْمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

— (وعن حكيم بن حزام، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغنى يغنيه الله. متفق عليه واللفظ للبخاري) أكثر التفاسير وعليه الأكثر أن اليد العليا يد المعطي والسفلى يد السائل. وقيل: يد المتعفف ولو بعد أن يمد إليه المعطي وعلوها معنوي. وقيل: يد الأخذ لغير سؤال. وقيل: العليا المعطية والسفلى المانعة. وقال قوم من المتصوفة: اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقاً. قال ابن قتيبة: ما أرى هؤلاء إلا قوماً استطابوا السؤال، فهم يحتجون للدناءة ونعم ما قال. وقد ورد التفسير النبوي، بأن اليد العليا التي تعطي ولا تأخذ. أخرجه إسحق في مسنده عن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله ما اليد العليا فذكره. وفي الحديث دليل على البداءة بنفسه وعباله لأنهم الأهم. وفي أن أفضل الصدقة ما بقي بعد إخراجها صاحبها مستغنياً، إذ معنى أفضل الصدقة ما أبقى المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصلحه، لأن المتصدق بجميع ماله يندم غالباً ويحب إذا احتاج أنه لم يتصدق. ولفظ الظهر كما قال الخطابي يورد في مثل هذا اتساعاً في الكلام. وقيل: غير ذلك. وأختلف العلماء في صدقة الرجل بجميع

٦٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى (الحديث ١٤٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى (الحديث ١٠٣٤).

ماله فقال القاضي عياض: إنه جوزه العلماء وأئمة الأمصار. قال الطبراني: ومع جوازه فالمستحب أن لا يفعله وأن يقتصر على الثلث. والأولى أن يقال من تصدق بماله كله، وكان صبوراً على الفاقة، ولا عيال له أو له عيال يصبرون، فلا كلام في حسن ذلك ويدل له قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾^(١). الآية: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٢). ومن يكن بهذه المثابة كره له ذلك وقوله: «ومن يستغنى» أي: عن المسألة «يعففه الله» أي: يعينه الله على العفة «ومن يستغن» بما عنده وإن قل «يعنه الله» بإلقاء القناعة في قلبه والقنوع بما عنده.

٥/٦٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقِلِّ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قيل يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال: جهد المقل وأبدأ بمن تعول. أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان) الجهد بضم الجيم وسكون الهاء الوسع والطاقة وبالفتح المشقة. وقيل: المبالغة والغاية. وقيل: هما لغتان بمعنى قال في النهاية: أي قدر ما يحتمله القليل من المال وهذا بمعنى حديث: «سبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان، أخذ أحدهما فتصدق به ورجل له مال كثير، فأخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها» أخرجه النسائي من حديث أبي ذر. وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة. ووجه الجمع بين هذا الحديث والذي قبله ما قاله البيهقي ولفظه: والجمع بين قوله ﷺ: «خير الصدقة ما كان على ظهر غني» وقوله: «أفضل الصدقة جهد المقل» أنه يختلف باختلاف أحوال الناس في الصبر على الفاقة، والشدة، والاكتفاء بأقل الكفاية. وساق أحاديث تدل على ذلك.

(١) سورة الحشر، الآية: ٩.

(٢) سورة الإنسان، الآية: ٨.

٦٥٤ - أخرجه أحمد: ٣٥٨/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في الرخصة (الحديث ١٦٧٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: صدقة التطوع (الحديث ٣٣٤٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: أفضل الصدقة جهد المقل (الحديث ٤١٤/١).

٦/٦٥٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ». (قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ»^(١)). قَالَ عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال: قال رسول الله ﷺ: تصدقوا فقال رجل: يا رسول الله عندي دينار قال: تصدق به على نفسك قال: عندي آخر، قال: تصدق به على ولدك قال: عندي آخر قال: تصدق به على خادمك قال: عندي آخر قال: أنت أبصر به رواه أبو داود والتسائي وصححه ابن حبان والحاكم) ولم يذكر في هذا الحديث الزوجة. وقد وردت في صحيح مسلم مقدمة على الولد. وفيه أن النفقة على النفس صدقة، وأنه يبدأ بها ثم على الزوجة، ثم على الولد، ثم على العبد إن كان أو مطلق من يخدمه، ثم حيث شاء ويأتي في النفقات تحقيق النفقة على من تجب له أولاً فاولاً.

٧/٦٥٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئاً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) كأن المراد غير مسرفة في الإنفاق (كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما اكتسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً متفق عليه) فيه دليل على جواز تصدق المرأة من بيت زوجها. والمراد إنفاقها من الطعام الذي لها فيه

٦٥٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: صلة الرحم (الحديث ١٦٩١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: تفسير الصدقة عن ظهر غنى (الحديث ٢٥٣٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرضاع، باب: النفقة (الحديث ٤٢٣٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: الإعطاء للأقرباء اعظم للأجر (الحديث ٤١٥/١).

(١) زيادة في الأصل.

٦٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة (الحديث ١٤٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها (الحديث ١٠٢٤).

تصرف بصفته للزوج ومن يتعلق به، بشرط أن يكون ذلك بغير إضرار، وأن لا يخل بتفقتهم. قال ابن العربي: قد اختلف السلف في ذلك فمنهم من أجازة في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به النقصان، ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال، وهو اختيار البخاري. ويدل له ما أخرجه الترمذي عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بإذنه» قيل: يا رسول الله ولا الطعام قال: «ذلك أفضل أموالنا» إلا أنه قد عارضه ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ «إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره» ولعله يقال في الجمع بينهما إن إنفاقها مع إذن تستحق به الأجر كاملاً، ومع عدم الإذن نصف الأجر، وإن النهي عن إنفاقها من غير إذن إذا عرفت منه الفقر أو البخل فلا يحل لها الإنفاق إلا بإذنه، بخلاف ما إذا عرفت منه خلاف ذلك جاز لها الإنفاق من غير إذن ولها نصف أجره. ومنهم من قال: المراد بنفقة المرأة والعبد والخادم النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه، وهو بعيد من لفظ الحديث. ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال: المرأة لها حق في مال الزوج والتصرف في بيته، فجاز لها أن تصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في مال مولاه فيشترط الإذن فيه. ويرد عليه أن المرأة ليس لها التصرف إلا في القدر الذي تستحقه، وإذا تصدقت منه أختصت بأجره، ثم ظاهره أنهم سواء في الأجر. ويحتمل أن المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر المكتسب أوفر، إلا أن في حديث أبي هريرة: «ولها نصف أجره» فهو يشعر بالمساواة.

٨/٦٥٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَتْ زَيْنَبُ أُمْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَعِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ أَتَصَدَّقُ^(١) بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، رَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي سعيد، رضي الله عنه، قال: جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت: يا رسول الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي لي فأردت أن أنصدق به، فرعم

٦٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب (الحديث ١٤٦٢).

(١) في نسخة م: تصدقت.

ابن مسعود أنه وولده أحق من أتصدق به عليهم فقال النبي: صدق ابن مسعود زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم (رواه البخاري) فيه دلالة على أن الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى. والحديث ظاهر في صدقة الواجب، ويحتمل أن المراد بها التطوع، والأول أوضح ويؤيده ما أخرجه البخاري «عن زينب امرأة ابن مسعود أنها قالت: يا رسول الله أيجزىء عنا أن نجعل الصدقة في زوج فقير وأبناء أخ أيتام في حجورنا؟ فقال لها رسول الله: لك أجر الصدقة وأجر الصلة». وأخرجه أيضاً مسلم وهو أوضح في صدقة الواجب لقولها: أيجزىء ولقوله: صدقة وصلة، إذ الصدقة عند الإطلاق تتبادر في الواجبة وبهذا جزم المازني، وهو دليل على جواز صرف زكاة المرأة في زوجها وهو قول الجمهور، وفيه خلاف لأبي حنيفة ولا دليل له يقاوم النص المذكور. ومن أستدل له بأنها تعود إليها بالنفقة فكأنها ما خرجت عنها. فقد أورد عليه أنه يلزمه منع صرفها صدقة التطوع في زوجها، مع أنها يجوز صرفها فيه اتفاقاً. وأما الزوج فأتفقوا على أنه لا يجوز له صرف صدقة واجبة في زوجته قالوا: لأن نفقتها واجبة عليه فتستغني بها عن الزكاة قاله المصنف في الفتح. وعندني في هذا الأخير توقف، لأن غنى المرأة بوجود النفقة على زوجها لا يصيرها غنية الغنى الذي يمنع من حل الزكاة لها. وفي قوله: «ولده» ما يدل على إجزائها في الولد، إلا أنه أدعى ابن المنذر الإجماع على عدم جواز صرفها إلى الولد، وحملوا الحديث على أنه في غير الواجبة، أو أن الصرف إلى الزوج وهو المنفق على الأولاد، أو أن الأولاد للزوج ولم يكونوا منها كما يشعر به ما وقع في رواية أخرى: «على زوجها وأيتام في حجرها» ولعلمهم أولاد زوجها وسموا أيتاماً باعتبار اليتيم من الأم.

٩/٦٥٨ — وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يزال الرجل والمرأة (يسأل الناس) أموالهم (حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم) بضم الميم وسكون الزاي فعين مهملة (لحم). متفق عليه) الحديث دليل على قبح كثرة السؤال، وأن كل

٦٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: من سأل الناس تكثراً (الحديث ١٤٧٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: كراهة المسألة للناس (الحديث ١٠٤٠).

مسألة تذهب من وجهه قطعة لحم، حتى لا يبقى فيه شيء لقوله: «لا يزال» ولفظ الناس عام مخصوص بالسلطان كما يأتي. والحديث مطلق في قبح السؤال مطلقاً، وقبده البخاري بمن يسأل تكثراً كما يأتي يعني من سأل وهو غني فإنه ترجم له: بباب من سأل تكثراً لا من سأل لحاجة فإنه يباح له ذلك ويأتي قريباً بيان الغنى الذي يمنع من السؤال. قال الخطابي معنى قوله: وليس في وجهه مزعة لحم يحتمل أن يكون المراد به يأتي ساقطاً لا قدر له ولا جاء، أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه عقوبة له في موضع الجنابة لكونه أذل وجهه بالسؤال، أو أنه يبعث ووجهه عظم ليكون ذلك شعاره الذي يعرف به. ويؤيد الأول ما أخرجه الطبراني والبخاري من حديث مسعود بن عمرو: «لا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه» وفيه أقوال آخر.

١٠/٦٥٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَسْأَلُ^(١) النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثَرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من يسأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر. رواه مسلم) قال ابن العربي: إن قوله «فإنما يسأل جمراً» معناه: أنه يعاقب بالنار، ويحتمل أن يكون حقيقة، أي: أنه يضير ما يأخذه جمراً يكوى به كما في مانع الزكاة وقوله: «فليستقل» أمر للتهكم. ومثله ما عطف عليه أو للتهديد من باب «اعملوا ما شئتم»^(٢) وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثار.

١١/٦٦٠ - وَعَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكْفَ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن الزبير بن العوام، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: لأن يأخذ أحدكم

٦٥٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: كراهة المسألة للناس (الحديث ١٠٤١).

(١) في نسخة م: سأل. (٢) سورة فصلت، الآية: ٤٠.

٦٦٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الاستعفاف على المسألة (الحديث ١٤٧١).

حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف بها) أي: بقيمتها (وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه: رواه البخاري) الحديث دل على ما دل ما قبله عليه من قبح السؤال مع الحاجة وزاد بالحث على الاكتساب، ولو أدخل على نفسه المشقة، وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذل السؤال، وذلة الرد إن لم يعطه المسؤول، ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن أعطى كل من يسأل، وللشافعية وجهان في سؤال من له قدرة على التكسب أصحهما: أنه حرام لظاهر الأحاديث. والثاني: أنه مكروه بثلاثة شروط، أنه لا يذل نفسه، ولا يلح في السؤال، ولا يؤذي المسؤول، فإن فقد أحدها فهو حرام بالاتفاق.

١٢/٦٦١ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَسْأَلَةُ كَذُّ يَكْدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن سمرة بن جندب، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: المسألة كد يكذب بها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطاناً أو في أمر لا بد منه رواه الترمذي وصححه) أي: سؤال الرجل أموال الناس كد، أي: خدش وهو الأثر، وفي رواية كدوح بضم الكاف. وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه، لأنه إنما يسأل مما هو حق له في بيت المال ولا منة للسلطان على السائل، لأنه وكيل فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حقه الذي لديه. وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثرأ، فإنه لا بأس فيه ولا إثم، لأنه جعله قسيماً للأمر الذي لا بد منه، وقد فسر الأمر الذي لا بد منه حديث قبيصة وفيه: «لا يحل السؤال إلا لثلاثة ذي فقر مدقع أو دم موجع أو غرم مفضع» الحديث وقوله: «أو في أمر لا بد منه» أي: لا يتم له حصوله مع ضرورته إلا بسؤال. ويأتي حديث قبيصة قريباً وهو مبين ومفسر للأمر الذي لا بد منه.

٦٦١ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في النهي عن المسألة (الحديث ٦٨١). وقال: حديث حسن صحيح.

٤ - باب: قسم الصدقات

أي قسمة الله للصدقات بين مصارفها

١/٦٦٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إِلَّا لَخَمْسَةِ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مُسْكِينٍ تُصَدَّقُ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَعْلَلَ بِالْإِرْسَالِ.

— (عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غازٍ في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى لغني منها رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وصححه الحاكم وأعل بالإرسال) ظاهرة إعلال ما أخرجه المذكورون جميعاً. وفي الشرح أن التي أعلت بالإرسال رواية الحاكم التي حكم بصحتها. وقوله: «لغني» قد اختلفت الأقوال في حد الغني الذي يحرم به قبض الصدقة على أقوال، وليس عليها ما تسكن له النفس من الاستدلال، لأن المبحث ليس لغوياً حتى يرجع فيه إلى تفسير لغة، ولأنه في اللغة أمر نسبي لا يتعين في قدر. ووردت أحاديث معينة لقدر الغني الذي يحرم به السؤال، كحديث أبي سعيد عند النسائي: «من سأل وله أوقية فقد ألحف» وعند أبي داود: «من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً». وأخرج أيضاً «من سأل وله ما يغنيه فإنما يستكثر من النار قالوا: وما يغنيه قال: قدر ما يعيشه ويغديه» صححه ابن حبان فهذا قدر الغني الذي يحرم معه السؤال. وأما الغني الذي يحرم معه قبض الزكاة، فالظاهر أنه من تجب عليه الزكاة، وهو من يملك مائتي درهم لقوله ﷺ: «أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأوردها في فقرائكم» فقابل بين الغني وأفاد أنه من تجب عليه الصدقة، وبين الفقير وأخبر أنه من ترد فيه الصدقة هذا أقرب ما يقال فيه. وقد بيناه في رسالة جواب سؤال. وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وإن كان غنياً، لأنه يأخذ أجره على عمله لا لفقره. وكذلك من اشتراها بماله،

٦٦٢ - أخرجه أحمد: ١٦٤/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (الحديث ١٦٣٦) و (الحديث ١٦٣٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: من تحل له الصدقة (الحديث ١٨٤١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: من تحل له الصدقة (الحديث ٤٠٧/١).

فإنها قد وافقت مصرفها وصارت ملكاً له، فإذا باعها فقد باع ما ليس بزكاة حين البيع، بل ما هو ملك له. وكذلك الغارم تحل له وإن كان غنياً. وكذلك الغازي يحل له أن يتجهز من الزكاة وإن كان غنياً، لأن ساغ في سبيل الله. قال الشارح: ويلحق به من كان قائماً بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالقضاء والإفتاء والتدريس وإن كان غنياً. وأدخل أبو عبيد من كان في مصلحة عامة في العاملين، وأشار إليه البخاري حيث قال: «باب رزق الحاكم والعاملين عليها» وأراد بالرزق ما يرزقه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء، والفتيا، والتدريس، فله الأخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وإن كان غنياً. قال الطبري: إنه ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضي الأجر على الحكم، لأنه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه، غير أن طائفة من السلف كرهوا ذلك ولم يحرموه. وقالت طائفة: أخذ الرزق على القضاء إن كان جهة الأخذ من الحلال كان جائزاً إجماعاً، ومن تركه فإنما تركه تورعاً. وأما إذا كانت هناك شبهة فالأولى الترك. ويحرم إذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه، وأختلف إذا كان الغالب حراماً. وأما الأخذ من المتحاكمين ففي جوازه خلاف، ومن جوزه فقد شرط له شرائط ويأتي ذكر ذلك في باب القضاء، وإنما لما تعرض له الشارح هنا تعرضنا له.

٢/٦٦٣ - وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظْرَ^(١)، فَرَأَاهُمَا جَلْدَيْنِ: فَقَالَ: «إِنْ سِتَّمْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّي، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي.

— (وعن عبد الله بن عدي بن الخيار) بكسر الخاء المعجمة فمثناة تحتية آخره راء، وعبد الله يقال إنه ولد على عهد رسول الله ﷺ. يعد في التابعين روى عن عمر وعثمان وغيرهما.) (أن رجلين حدثاه أنهما أتيا رسول الله ﷺ يسألانه من الصدقة فقلب فيهما النظر) فسرت ذلك الرواية الأخرى بلفظ فرفع فينا النظر وخفصه، (فرأهما جلدتين فقال: إن

٦٦٣ - أخرجه أحمد: ٢٢٤/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: من يعطي من الصدقة وحد الغنى (الحديث ١٦٣٣)، وأخرجه التسائي في كتاب: الزكاة، باب: مسألة القوي المكتسب (الحديث ٩٩) و (الحديث ٢٥٩٧).

(١) في نسخة م: البصر.

شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب. رواه أحمد وقواه أبو داود والنسائي). قال أحمد بن حنبل: ما أجوده من حديث وقوله: «إن شئتما» أي: أن أخذ الصدقة ذلة، فإن رضيتم بها أعطيتكما، أو أنها حرام على الجلد، فإن شئتما تناول الحرام أعطيتكما، قاله توييخاً وتغليظاً. والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغني، وهو تصريح بمفهوم الآية، وإن اختلف في تحقيق الغني كما سلف وعلى القوي المكتسب، لأن حرفته صيرته في حكم الغني، ومن أجاز له تناول الحديث بما لا يقبل.

٣/٦٦٤ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمَلُ حِمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاكَ مَالُهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَى مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ عَيْشٍ، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتُ يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُخْتاً^(١)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَانَ.

— (وعن قبيصة) بفتح القاف فموحدة مكسورة فمشناة تحتية فصاد مهملة (ابن مخارق) بضم الميم فحاء معجمة فراء مكسورة بعد الألف فقاف (الهلالى) وفد على النبي ﷺ. عداة في أهل البصرة. روى عنه أبنة فطن وغيره. (قال: قال رسول الله ﷺ: إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل) بالكسر بدلاً من ثلاثة، ويصح رفعه بتقدير أحدهم (تحمل حمالة) بفتح الحاء المهملة، وهو المال يتحمله الإنسان عن غيره. (فحللت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة أي آفة (أجتاحت) أي: أهلكته (ماله فحللت له المسألة حتى يصيب قواماً) بكسر القاف (ما يقوم ثلاثة من ذوي الحجا) بكسر المهملة والجيم مقصور العقل (من قومه)، لأنهم أخبر بحالة يقولون أو قائلين: (لقد

٦٦٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: من حل له المسألة (الحديث ١٠٤٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: ما تجوز فيه المسألة (الحديث ١٦٤٠)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الزكاة، باب: إعطاء اليتامى من الصدقة... (الحديث ٢٣٦٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على بني هاشم (الحديث ٣٣٩٥).

أصابته فلاناً فاقعة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً) بكسر القاف (من عيش، فما سواه من المسألة يا قبيصة سحت) بضم السين المهملة (ياكلها) أي: الصدقة أنت، لأنه جعل السحت عبارة عنها، وإلا فالضمير له (سحتاً) السحت الحرام الذي لا يحل كسبه، لأنه يسحت البركة، أي: يذهبها. (رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على أنها تحرم المسألة إلا لثلاثة: «الأول» لمن تحمل حمالة، وذلك أن يتحمل الإنسان عن غيره ديناً، أو دية، أو يصالح بمال بين طائفتين، فإنها تحل له المسألة. وظاهره وإن كان غنياً، فإنه لا يلزمه تسليمه من ماله. وهذا هو أحد الخمسة الذين يحل لهم أخذ الصدقة، وإن كانوا أغنياء كما سلف في حديث أبي سعيد. «والثاني»: من أصاب ماله آفة سماوية أو أرضية كالبرد والغرق ونحوه، بحيث لم يبق له ما يقوم بعيشه حلت له المسألة، حتى يحصل له ما يقوم بحالته ويسد خلته. «والثالث»: من أصابته فاقعة، ولكن لا تحل له المسألة إلا بشرط أن يشهد له من أهل بلده، لأنهم أخبر بحاله ثلاثة من ذوي العقول، لا من غلب عليه الغباوة والتغفيل، وإلى كونهم ثلاثة ذهب الشافعية للنص فقالوا: لا يقبل في الأعسار أقل من ثلاثة. وذهب غيرهم إلى كفاية الإثنين قياساً على سائر الشهادات، وحملوا الحديث على الندب. ثم هذا محمول على من كان معروفاً بالغنى ثم أفقر. أما إذا لم يكن كذلك، فإنه يحل له السؤال وإن لم يشهدوا له بالفاقعة يقبل قوله. وقد ذهب إلى تحريم السؤال ابن أبي ليلى، وأنها تسقط به العدالة. والظاهر من الأحاديث تحريم السؤال إلا لثلاثة المذكورين، أو أن يكون المسؤول السلطان كما سلف.

٤/٦٦٥ - وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث) بن عبد المطلب بن هاشم، سكن المدينة، ثم تحول عنها إلى دمشق، ومات بها سنة اثنتين وستين. وكان قد أتى إلى رسول الله ﷺ يطلب منه أن يجعله عاملاً على بعض الزكاة فقال له رسول الله ﷺ: الحديث وفيه قصة (قال: قال رسول الله ﷺ: إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس) هو بيان لعللة التحريم. (وفي رواية) أي لمسلم عن عبد المطلب (وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد. رواه مسلم) فأفاد أن لفظ لا تنبغي أراد به لا تحل فيفيد

التحريم. أيضاً وليس لعبد المطلب المذكور في الكتب الستة غير هذا الحديث، وهو دليل على تحريم الزكاة على محمد ﷺ وعلى آله. فأما عليه ﷺ فإنه إجماع. وكذا أدعى الإجماع على حرمتها على آله أبو طالب ابن قدامة. ونقل جواز عن أبي حنيفة. وقيل: إن منعوا خمس الخمس، والتحريم هو الذي دلت عليه الأحاديث. ومن قال بخلافها قال متأولاً لها ولا حاجة للتأويل، وإنما يجب التأويل إذا قام على الحاجة إليه دليل، والتعليل بأنها أوساخ الناس قاض بتحريم الصدقة الواجبة عليهم لا النافلة، لأنها هي التي يطهر بها من يخرجها كما قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(١). إلا أن الآية نزلت في صدقة النفل كما هو معروف في كتب التفسير. وقد ذهب طائفة إلى تحريم صدقة النفل أيضاً على الآل، وأخترناه في حواشي ضوء النهار لعموم الأدلة. وفيه أنه ﷺ كرم آله عن أن يكونوا محللاً للغسالة وشرفهم عنها، وهذه هي العلة المنصوصة. وقد ورد التعليل عند أبي نعيم مرفوعاً، أن لهم في خمس الخمس ما يكفيهم وبغيتهم، فهما علتان منصوصتان ولا يلزم من منعهم عن الخمس أن تحل لهم، فإن منع الإنسان عن ماله وحقه لا يكون منعه له محللاً ما حرم عليه. وقد بسطنا القول في رسالة مستقلة. وفي المراد بالآل خلاف، والأقرب ما فسرهم به الراوي وهو زيد بن أرقم بأنهم آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل انتهى. «قلت:» ويريد وآل الحارث بن عبد المطلب لهذا الحديث، فهذا تفسير الراوي وهو مقدم على تفسير غيره. فالرجوع إليه في تفسير آل محمد هنا هو الظاهر، لأن لفظ الآل مشترك، وتفسير راويه دليل على المراد من معانيه، فهؤلاء الذين فسرهم به زيد بن أرقم وهو في صحيح مسلم، وإنما تفسيرهم هنا ببني هاشم اللازم منه دخول من أسلم من أولاد أبي لهب ونحوهم فهو تفسير الراوي. وكذلك يدخل في تحريم الزكاة عليهم بنو المطلب بن بعد مناف، كما يدخلون معهم في قسمة الخمس كما يفيد:

٥/٦٦٦ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) سورة: التوبة، الآية: ١٠٣.

٦٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام (الحديث ٣١٤٠).

— وهو قوله (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وسكون الياء التحتية (ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة ابن نوفل بن عبد مناف القرشي، أسلم قبل الفتح، ونزل المدينة، ومات بها سنة أربع وخمسين. وقيل: غير ذلك. (قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي ﷺ فقلنا: يا رسول الله أعطيت بني المطلب من خمس خبير، وتركنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقط، فقال رسول الله ﷺ: إنما بنو المطلب وبنو هاشم) المراد ببني هاشم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث، ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك، لأنه لم يسلم منهم في عصره ﷺ أحد. وقيل: بل أسلم منهم عتبة ومعتب أبنا أبي لهب وثبتا معه ﷺ في خبير (شيء واحد. رواه البخاري) الحديث دليل على أن بني المطلب يشاركون بني هاشم في سهم ذوي القربى، وتحريم الزكاة أيضاً دون من عداهم وإن كانوا في النسب سواء. وعلله ﷺ باستمرارهم على الموالة كما في لفظ آخر تعليله: «بأنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام» فصاروا كالشيء الواحد في الأحكام، وهو دليل واضح في ذلك. وذهب إليه الشافعي وخالفه الجمهور وقالوا: إنه ﷺ أعطاهم على جهة التفضيل لا الاستحقاق وهو خلاف الظاهر، بل قوله شيء واحد دليل على أنهم يشاركونهم في استحقاق الخمس وتحريم الزكاة. وأعلم أن بني المطلب هم أولاد المطلب بن عبد مناف، وجبير بن مطعم من أولاد نوفل بن عبد مناف، وعثمان من أولاد عبد شمس بن عبد مناف، فبنو المطلب وبنو عبد شمس وبنو نوفل أولاد عم في درجة واحدة، فلذا قال عثمان وجبير بن مطعم للنبي ﷺ: إنهم وبنو المطلب بمنزلة واحدة، لأن الكل أبناء عم.

٦٦٧/٦ — وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: أَصْحَبْنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْأَلَهُ. فَاتَّاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلَاثَةُ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ.

٦٦٧ - أخرجه أحمد: ٨/٦، ١٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على بني هاشم (الحديث ١٦٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على بني هاشم (الحديث ٦٥٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: مولى القوم منهم (الحديث ١٠٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الزكاة، باب: ذكر تحريم الصدقة المفروضة (الحديث ٢٣٤٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على بني هاشم (الحديث ٣٣٩٥).

— (وعن أبي رافع) هو أبو رافع مولى رسول الله ﷺ. قيل اسمه: إبراهيم. وقيل: هرمز. وقيل: كان للعباس فوهبه لرسول الله ﷺ، فلما أسلم العباس بشر أبو رافع رسول الله ﷺ بإسلامه فأعتقه. مات في خلافة علي كما قال ابن عبد البر. (أن النبي ﷺ بعث رجلاً على الصدقة)، أي: على قبضها (من بني مخزوم) وأسمه الأرقم (فقال لأبي رافع: أصحبني فإنك تصيب منها، فقال: حتى آتي النبي ﷺ فأسأله، فأنه فسأله فقال: «مولى القوم من أنفسهم وأنها لا تحل لنا الصدقة» رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على أن حكم مولى آل محمد ﷺ حكمهم في تحريم الصدقة. قال ابن عبد البر في التمهيد: إنه لا خلاف بين المسلمين في عدم حل الصدقة للنبلي ﷺ ولبني هاشم، ولمواليهم انتهى. وذهبت جماعة إلى عدم تحريمها عليهم لعدم المشاركة في النسب، ولأنه لهم في الخمس سهم. وأجيب بأن النص لا تقدم عليه هذه العلل فهي مردودة فإنها ترفع النص. قال ابن عبد البر: هذا خلاف الثابت من النص، ثم هذا نص على تحريم العمالة على الموالي، وبالأولى على آل محمد ﷺ، لأنه أراد الرجل الذي عرض على أبي رافع أن يوليه على بعض عمله الذي ولاه النبي ﷺ فينال عمالة، لا أنه أراد أن يعطيه من أجرته، فإنه جائز لأبي رافع أخذه إذ هو داخل تحت الخمس الذين تحل لهم، لأنه قد ملك ذلك الرجل أجرته فيعطيه من ملكه فهو حلال لأبي رافع، فهو نظير قوله فيما سلف ورجل تصدق عليه منها فأهدى منها.

٧/٦٦٨ — وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ مِنِّي، فَيَقُولُ: «خُذْهُ فْتَمَوْلُهُ، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلاَ تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر العطاء فيقول: أعطه أفقر مني، فيقول: خذه فتموله أو تصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف) بالشين المعجمة والراء والفاء من الإشراف، وهو التعرض للشيء والحرص عليه (ولا سائل فخذ ما لا فلا تتبعه نفسك)، أي: لا تعلقها بطلبه (رواه مسلم) الحديث أفاد

أن العامل ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردها، فإن الحديث في العمال كما صرح به في رواية مسلم. والأكثر على أن الأمر في قوله: «فخذ» للندب. وقيل: للوجوب. قيل: وهو مندوب في كل عطية يعطاها الإنسان، فإنه يندب له قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث. هذا إذا كان المال الذي يعطيه منه حلالاً. وأما عطية السلطان الجائر وغيره ممن ماله حلال وحرام. فقال ابن المنذر: إن أخذها جائز مرخص فيه، قال: وحجة ذلك أنه تعالى قال في اليهود: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسَحْتِ﴾^(١). وقد رهن ﷺ درعه من يهودي مع علمه بذلك، وكذا أخذ الجزية منهم مع علمه بذلك. وإن كثيراً من أموالهم من ثمن الخنزير والمعاملات الباطلة انتهى. وفي الجامع الكافي إن عطية السلطان الجائر لا ترد، لأنه إن علم أن ذلك عين مال المسلم وجب قبوله وتسليمه إلى مالكة، وإن كان ملتبساً فهو مظلمة يصرفها على مستحقها، وإن كان ذلك عين مال الجائر، ففيه تقليل لباطله وأخذ ما يستعين بإنفاقه على معصيته. وهو كلام حسن جار على قواعد الشريعة، إلا أنه يشترط في ذلك أن يأمن القابض على نفسه من محبة المحسن الذي جلبت النفوس على حب من أحسن إليها، وأن لا يوهم الغير أن السلطان على الحق حيث قبض ما أعطاه. وقد بسطنا في حواشي ضوء النهار في كتاب البيع ما هو أوسع من هذا.

٥ - كتاب: الصيام

١١ - باب: فرض الصيام وأحكامه^(١)

الصيام لغة الإمساك. وفي الشرع إمساك مخصوص، وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع وغيرها مما ورد به الشرع في النهار على وجه المشروع. ويتبع ذلك الإمساك عن اللغو والرفث وغيرهما من الكلام المحرم والمكروه، لورود الأحاديث بالنهي عنها في الصوم، زيادة على غيره في وقت مخصوص بشروط مخصوصة تفصلها الأحاديث الآتية. وكان مبدأ فرضه في السنة الثانية من الهجرة.

١/٦٦٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ بِصَوْمٍ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقدموا رمضان فيه دليل على إطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان. وحديث أبي هريرة عند أحمد وغيره مرفوعاً: «لا تقولوا جاء رمضان فإن رمضان أسم من أسماء الله، ولكن قولوا جاء شهر رمضان» حديث ضعيف لا يقاوم ما ثبت في الصحيح. (بصوم يوم ولا يومين إلا رجل) كذا في نسخ بلوغ المرام. ولفظه في البخاري: «إلا أن يكون رجل» قال المصنف: يكون تامة، أي: يوجد رجل. ولفظ مسلم: «إلا رجلاً». قلت: وهو قياس العربية، لأنه استثناء متصل من مذكور. (كان يصوم صوماً فليصمه. متفق عليه) الحديث دليل على تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان. قال الترمذي بعد رواية الحديث: والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يتعجل الرجل الصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان انتهى. وقوله لمعنى

(١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٦٦٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين (الحديث ١٩١٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصوم، باب: لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين (الحديث ١٨٠٢).

رمضان تقييد للنهي بأنه مشروط بكون الصوم احتياطاً، لا لو كان الصم صوماً مطلقاً كالنفل المطلق والنذر ونحوه. «قلت:» ولا يخفى أنه بعد هذا التقييد يلزم منه جواز تقدم رمضان بأي صوم كان، وهو خلاف ظاهر النهي، فإنه عام لم يستثن منه إلا الصوم من أعتاد صوم أيام معلومة، ووافق على ذلك آخر يوم من شعبان. ولو أراد ﷺ الصوم المقيّد بما ذكر لقال إلا متفلاً أو نحو هذا اللفظ. وإنما نهى عن تقدم رمضان، لأن الشارع قد علّق الدخول في صوم رمضان برؤية هلاله، فالمتقدم عليه مخالف للنص أمراً ونهياً. وفيه إبطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم بيوم أو يومين قبل رؤية هلال رمضان، وزعمهم أن اللام في قوله: «صوموا لرؤيته» في معنى مستقبلين لها، وذلك لأن الحديث يفيد أن اللام لا يصح حملها على هذا المعنى، وإن وردت له في مواضع. وذهب بعض العلماء إلى أن النهي عن الصوم من بعد النصف الأول من يوم سادس عشر من شعبان، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أنصف شعبان فلا تصوموا» أخرجه أصحاب السنن وغيرهم. وقيل: إنه يكره بعد الانتصاف ويحرم قبل رمضان بيوم أو يومين. وقال آخرون: يجوز من بعد انتصافه ويحرم قبله بيوم أو يومين. أما جواز الأول: فلأنه الأصل وحديث أبي هريرة ضعيف. قال أحمد وابن معين: إنه منكر. وأما تحريم الثاني: فلحديث الكتاب وهو قول حسن.

٢/٦٧٠ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقاً، وَوَصَلَهُ الْخَمْسَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن عمار بن ياسر، رضي الله عنه، قال: من صام اليوم الذي يشك مغير الصيغة مسند إلى (فيه فقد عصى أبا القاسم. وذكره البخاري تعليقاً ووصله) إلى عمار. وزاد المصنف في الفتح الحاكم وأنهم وصلوه من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحق، ولفظه عندهم: «كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال: كلوا فتنحى بعض القوم،

٦٧٠ - أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب: الصوم، باب: قوله ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا (الحديث ١١٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: كراهية صوم يوم الشك (الحديث ٢٣٣٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية صوم يوم الشك (الحديث ٦٨٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصوم، باب: صيام يوم الشك (الحديث ٢١٨٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم الشك (الحديث ١٦٤٥)، وأخرجه ابن خزيمة: ٢٠٤/٣، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: صوم يوم الشك (الحديث ٣٥٨٥).

فقال: إني صائم، فقال عمار: «من صام إلخ» (الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان) قال ابن عبد البر: هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك انتهى. وهو موقوف لفظاً مرفوعاً حكماً، ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن استقبال رمضان بصوم، وأحاديث الأمر بالصوم لرؤيته. وأعلم أن يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان، إذا لم ير الهلال في ليلة بغيم سائر أو نحوه، فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان، والحديث وما معناه يدل على تحريم صومه. وإليه ذهب الشافعي. وأختلف الصحابة في ذلك منهم من قال بجواز صومه، ومنهم من منع منه وعده عصباناً لأبي القاسم، والأدلة مع المحرمين. وأما ما أخرجه الشافعي عن فاطمة ابنة الحسين، أن علياً عليه السلام قال: «لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان» فهو أثر منقطع على أنه ليس في يوم شك مجرد، بل بعد أن شهدته عنده رجل على رؤية الهلال فصام وأمر الناس بالصيام وقال: لأن أصوم إلخ. ومما هو نص في الباب حديث ابن عباس: «فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا العدة ثلاثين، ولا تستقبلوا الشهر استقبالاً» أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى. وأخرجه الطيالسي بلفظ: «ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان». وأخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة في صحيحه. ولأبي داود من حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره يصوم لرؤية الهلال أي هلال رمضان، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام». وأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعاً: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة». وفي الباب أحاديث واسعة دالة على تحريم صوم يوم الشك من ذلك قوله:

٦٧١/٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ: «فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ، فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ». وَلِلْبُخَارِيِّ: «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

٦٧١ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» (الحديث ١٩٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (الحديث ١٠٨٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (الحديث ١٠٨١).

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا رأيتموه، أي: الهلال (فصوموا، وإذا رأيتموه، فأفطروا، فإن غم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم (عليكم فأقذروا له . متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله، وإفطاره أول يوم من شوال لرؤية هلاله . وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين، لكن قام الإجماع على عدم وجوب ذلك، بل المراد ما ثبت به الحكم الشرعي من إخبار الواحد العدل، أو الاثنين على خلاف ذلك . فمعنى إذا رأيتموه، أي: إذا وجدت فيما بينكم الرؤية، فيدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم . وقيل: لا يتغير لأن قوله: «إذا رأيتموه» خطاب لأناس مخصوصين به . وفي المسألة أقوال ليس على أحدها دليل ناهض، والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سمتها . وفي قوله: «الرؤية» دليل على أن الواحد إذا انفرد برؤية الهلال لزمه الصوم والإفطار، وهو قول أئمة الآل، وأئمة المذاهب الأربعة في الصوم . واختلفوا في الإفطار فقال الشافعي: يفطر ويخفيه . وقال الأكثر: يستمر صائماً احتياطاً كذا قاله في الشرح . ولكنه تقدم له في أول باب صلاة العيدين، أنه لم يقل بأنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس إلا محمد بن الحسن الشيباني، وأن الجمهور يقولون: إنه يتعين عليه حكم نفسه فيما يتيقنه، فناقض هنا ما سلف . وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب: إنه لا يعتد برؤية الهلال وهو بالشام، بل يوافق أهل المدينة فيصوم الحادي والثلاثين باعتبار رؤية الشام، لأنه يوم الثلاثين عند أهل المدينة . وقال ابن عباس: إن ذلك من السنة . وتقدم الحديث وليس بنص فيما احتجوا به لاحتماله كما تقدم، فالحق أنه يعمل بيقين نفسه صوماً وإفطاراً، ويحسن التكتم بها صوناً للعباد عن إثمهم بإساءة الظن به . (ولمسلم) أي: عن ابن عمر (فإن أغمي عليكم فأقذروا له ثلاثين . وللبخاري) أي: عن ابن عمر (فأكملوا العدة ثلاثين) قوله: فأقذروا له هو أمر همزته همزة وصل وتكسر الدال وتضم . وقيل: الضم خطأ . وفسر المراد به قوله: «فأقذروا له ثلاثين وأكملوا العدة ثلاثين» والمعنى أفطروا يوم الثلاثين وأحسبوا تمام الشهر، وهذا أحسن تفاسيره . وفيه تفاسير آخر نقلها الشارح خارجه عن ظاهر المراد من الحديث . قال ابن بطال: في الحديث دفع لمرعاة المنجمين، وإنما المعول عليه رؤية الأهلة، وقد نهينا عن التكلف . وقد قال الباجي في الرد على من قال إنه يجوز للحاسب والمنجم وغيرهما الصوم والإفطار اعتماداً على النجوم: إن جماع السلف حجة عليهم . وقال ابن بريزة: هو مذهب باطل قد نهت عنه الشريعة عن الخوض في علم النجوم، لأنها حدىس وتخمين ليس فيها قطع . قال الشارح: قلت: والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري عن ابن عمر أنه ﷺ قال: «إنا أمة أمية

لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني تسعاً وعشرين مرة وثلاثين مرة».

٦٧٢/٤ - وَلَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

— (وله)، أي البخاري (في حديث أبي هريرة فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) هو تصريح بمفاد الأمر بالصوم لرؤيته في رواية، فإن غم فأكملوا العدة، أي: عدة شعبان. وهذه الأحاديث نصوص في أنه لا صوم ولا إفطار إلا بالرؤية للهلال، أو إكمال العدة.

٦٧٣/٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «تَرَأَى النَّاسَ الْهَلَالَ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، (وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ حِبَّانَ)^(١).

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي ﷺ أنني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه. رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخولاً فيه، وهو مذهب طائفة من أئمة العلم، ويشترط فيه العدالة. وذهب آخرون إلى أنه لا بد من الاثنين لأنها شهادة، وأستدلوا بخبر رواه النسائي عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال: «جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وحدثوني أن رسول الله ﷺ قال: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً إلا أن يشهد شاهدان» فدل بمفهومه أنه لا يكفي الواحد. وأجيب عنه بأنه مفهوم، والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر وحديث الأعرابي الآتي أقوى منه، ويدل على قبول خبر الواحد فيقبل بخبر المرأة والعبد. وأما الخروج منه فالظاهر

٦٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الصيام، باب: قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا...» (الحديث ١٩٠٩).

٦٧٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (الحديث ٢٣٤٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (الحديث ٤٢٣/١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: شهادة الواحد على رؤية الهلال (الحديث ٣٤٤٧). وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (الحديث ٤٢٣/١).

(١) في نسخة م: وصححه ابن حبان والحاكم. بتقديم وتأخير.

أن الصوم والإفطار مستويان في كفاية خبر الواحد. وأما حديث ابن عباس وابن عمر: «أنه ﷺ أجاز خبر واحد على هلال رمضان، وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين» فإنه ضعفه الدارقطني وقال: تفرد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف. ويدل لقبول خبر الواحد في الصوم دخولاً أيضاً قوله:

٦/٦٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ، فَقَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟»، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإَذِّنْ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ: أَنْ يَصُومُوا غَدًا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ إِسْرَافَهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال فقال: أتعهد أن لا إله إلا الله قال: نعم، قال: أتعهد أن محمداً رسول الله قال: نعم، قال: فأذن في الناس يا بلال أن يصوموا غداً. رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ورجح النسائي إرساله) فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد في الصوم، ودلالة على أن الأصل في المسلمين العدالة، إذ لم يطلب ﷺ من الأعرابي إلا الشهادة. وفيه أن الأمر في الهلال جار مجرى الأخبار لا الشهادة، وأنه يكفي في الإيمان الإقرار بالشهادتين ولا يلزم التبري من سائر الأديان.

٧/٦٧٥ - وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَمَالُ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ وَفْقِهِ، وَصَحَّحَهُ مَرْفُوعاً ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرِضْهُ مِنَ اللَّيْلِ».

٦٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصيام، باب: في شهادة الواحد على رؤية الهلال (الحديث ٢٣٤٠) و (الحديث ٢٣٤١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في الصوم بالشهادة (الحديث ٦٩١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصوم، باب: قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان (الحديث ٨١١٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال (الحديث ١٦٥٢)، وأخرجه أحمد: ٣/٣٦٨، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: إجازة الشاهد الواحد على رؤية الهلال (الحديث ١٩٢٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: سجود التلاوة (الحديث ٢٧٦٨).

٦٧٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: النية في الصيام (الحديث ٢٤٥٤)، وأخرجه الترمذي في =

— (وعن حفصة أم المؤمنين، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الخمسة. ومال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفه) على حفصة (وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني)، أي: عن حفصة (لا صيام لمن لم يفرضه من الليل) الحديث أختلف الأئمة في رفعه ووقفه وقال أبو محمد بن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبرة قوة، لأن من رواه مرفوعاً قد رواه موقوفاً. وقد أخرجه الطبراني من طريق أخرى وقال: رجالها ثقات. وهو يدل على أنه لا يصح الصيام إلا بتبتيب النية، وهو أن ينوي الصيام في، أي جزء من الليل وأول وقتها الغروب، وذلك لأن الصوم عمل والأعمال بالنيات، وأجزاء النهار غير منفصلة من الليل بفواصل يتحقق، فلا يتحقق إلا إذا كانت النية واقعة في جزء من الليل. وتشتط النية لكل يوم على انفراده وهذا مشهور من مذهب أحمد، وله قول: أنه إذا نوى من أول الشهر تجزئه. وقوى هذا القول ابن عقيل بأنه ﷺ قال: «لكل أمرئ ما نوى» وهذا قد نوى جميع الشهر، ولأن رمضان بمنزلة العبادة الواحدة، لأن الفطر في لياليه عبادة أيضاً يستعان بها على صوم نهاره، وأطال في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته، والحديث عام للفرض والنفل والقضاء والنذر معيناً ومطلقاً، وفيه خلاف وتفصيل. وأستدل من قال بعدم وجوب التبييت بحديث البخاري: «أنه ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء: إن من أكل فليتم أو فليصم ومن لم يأكل فلا يأكل» قالوا: وقد كان واجباً ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان، ونسخ وجوبه لا يرفع سائر الأحكام، فقيس عليه رمضان وما في حكمه من النذر المعين والتطوع، فخص عموم: «فلا صيام له» بالقياس وبحديث عائشة الآتي، فإنه دل على أنه ﷺ كان يصوم تطوعاً من غير تبتيب النية. وأجيب بأن صوم عاشوراء غير مساو لصوم رمضان حتى يقاس عليه، فإنه ﷺ ألزم الإمساك لمن قد أكل ولمن لم يأكل، فعلم أنه أمر خاص، ولأنه إنما أجزأ عاشوراء بغير تبتيب لتعذره فيقاس عليه ما سواه، كمن نام حتى أصبح على أنه لا يلزم من تمام الإمساك، ووجوبه أنه صوم مجزئ. وأما حديث عائشة وهو:

= كتاب: الصوم، باب: ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل (الحديث ٧٣٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصوم، باب: النية في الصيام (الحديث ١٩٦) و (الحديث ١٩٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في فرض الصوم من الليل... (الحديث ١٧٠٠)، وأخرجه أحمد: ٢٨٧/٦، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصوم، باب: الدليل على أن الأذان قبل الفجر لا يمنع... (الحديث ١٩٣١)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصوم، باب: الشهادة على رؤية الهلال (الحديث ١٧٢/٢).

٦٧٦/٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قُلْنَا: لَا. قَالَ: «فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ. ثُمَّ أَنَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: أَهْدِي لَنَا حَيْسٌ، فَقَالَ: «أَرَيْنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا». فَأَكَلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: دخل علي النبي ﷺ ذات يوم فقال: هل عندكم شيء قلنا: لا، قال: فإني إذا صائم ثم أنا يوماً آخر فقلنا: أهدي لنا حيس) بفتح الحاء المهملة فمشاة تحتية فسين مهملة، هو التمر مع السمن والأقط. (فقال: أرينيه فلقد أصبحت صائماً فأكل. رواه مسلم) فالجواب عنه أنه أعم من أن يكون بيت الصوم أولاً فيحمل على التبيت، لأن المحتمل يرد إلى العام ونحوه، على أن في بعض روايات حديثها: «إني كنت أصبحت صائماً». والحاصل أن الأصل عموم حديث التبيت، وعدم الفرق بين الفرض والنفل والقضاء والنذر، ولم يقم ما يرفع هذين الأصلين فتعين البقاء عليهما.

٦٧٧/٩ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن سهل بن سعد رضي الله عنه) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك أنصاري خزرجي، يقال كان اسمه حزناً، فسماه رسول الله ﷺ سهلاً. مات النبي ﷺ وله خمس عشرة سنة، ومات سهل بالمدينة سنة إحدى وتسعين. وقيل: ثمان وثمانين، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة (أن رسول الله ﷺ قال: لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه) زاد أحمد: «وأخروا السحور» زاد أبو داود: «لأن اليهود والنصارى يؤخرون الإفطار إلى اشتباك النجوم» قال في شرح المصابيح: ثم صار في ملتنا شعاراً لأهل البدعة وسمة لهم. والحديث دليل على استحباب تعجيل الإفطار إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية، أو بإخبار من يجوز العمل بقوله. وقد ذكر العلة وهي مخالفة اليهود والنصارى. قال المهلب: والحكمة في ذلك أنه لا يزداد في النهار من الليل، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى

٦٧٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال (الحديث ١١٥٤).

٦٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: تعجيل الإفطار (الحديث ١٩٥٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: فضل السحور وتأكيد استحبابه (الحديث ١٠٩٨).

له على العبادة. قال الشافعي: تعجيل الإفطار مستحب ولا يكره تأخيره إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه. «قلت»: في إباحته ﷺ المواصله إلى السحر، كما في حديث أبي سعيد ما يدل على أنه لا كراهة إذا كان ذلك سياسة للنفس ودفعاً لشهوتها، إلا أن قوله:

١٠/٦٧٨ — وَلِلتَّرمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا».

— (وللترمذي من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: قال الله عز وجل: أحب عبادي إليّ أعجلهم فطراً) دال على أن تعجيل الإفطار أحب إلى الله تعالى من تأخيره، وأن إباحة المواصله إلى السحر لا تكون أفضل من تعجيل الإفطار، أو يراد بعبادي الذين يفترون ولا يواصلون إلى السحر. وأما رسول الله ﷺ فإنه خارج عن عموم هذا الحديث، لتصريحه ﷺ بأنه ليس مثلهم كما يأتي، فهو أحب الصائمين إلى الله تعالى وإن لم يكن أعجلهم فطراً، لأنه قد أذن له في الوصال ولو أياماً متصلة كما يأتي:

١١/٦٧٩ — وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: تسحروا فإن في السحور) بفتح المهملة أسم لما يتسحر به، وروي بالضم على أنه مصدر (بركة متفق عليه) زاد أحمد من حديث أبي سعيد: «فلا تدعوه ولو أن يترجع أحدكم جرعة من ماء، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين» وظاهر الأمر وجوب التسحر، ولكنه صرفه عنه إلى النذب ما بيت من مواصلته ﷺ ومواصلة أصحابه، ويأتي الكلام في حكم الوصال. ونقل ابن المنذر الإجماع على أن التسحر مندوب، والبركة المشار إليها فيه اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب، لحديث مسلم مرفوعاً: «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» والتقوي به على العبادة، وزيادة النشاط، والتسبب للصدقة على من سأل وقت السحر.

٦٧٨ - أخرجه الترمذي في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في تعجيل الإفطار (الحديث ٧٠٠).

٦٧٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: بركة السحور من غير إيجاب (الحديث ١٩٢٣)،

وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: فضل السحور وتأكيده استحبابه (الحديث ١٠٩٥).

١٢/٦٨٠ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن سليمان بن عامر الضبي رضي الله عنه) قال ابن عبد البر في الاستيعاب: إنه ليس من الصحابة ضبي غير سليمان بن عامر المذكور (عن رسول الله ﷺ قال: إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر، فإن لم يجد فليفطر على ماء فإنه طهور رواه الخمسة، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم) والحديث قد روي من حديث عمران بن حصين وفيه ضعف. ومن حديث أنس رواه الترمذي والحاكم. وصححه ورواه أيضاً الترمذي والنسائي وغيرهم من حديث أنس من فعله ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم يكن فعلى تمرات، فإن لم يكن حساً حسوات من ماء» وورد في عدد التمر أنها ثلاث، وفي الباب روايات في معنى ما ذكرنا. ودل على أن الإفطار بما ذكر هو السنة. قال ابن القيم: وهذا من كمال شفقه ﷺ على أمته ونصحهم، فإن إعطاء الطبيعة الشيء الحول مع خلو المعدة أدعى إلى قبوله وانتفاع القوي به، لا سيما القوة الباصرة فإنها تقوي به. وأما الماء فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوع ييس، فإن رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعده، هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها إلا أطباء القلوب.

١٣/٦٨١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «وَأَيُّكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ

٦٨٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: ما يفطر عليه (الحديث ٢٣٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة على ذي القرابة (الحديث ٦٥٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في ما يستحب الفطر (الحديث ١٦٩٩)، وأخرجه أحمد: ٢٧/٤، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: استحباب الفطر على الماء... (الحديث ٢٠٦٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: الإفطار وتعجيله (الحديث ٣٥١٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: الإفطار قبل الصلاة (الحديث ٤٣٧/١).

٦٨١ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: التثكيل لمن أكثر الوصال (الحديث ١٩٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم (الحديث ١١٠٣).

يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَيْلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَيْلَالُ لَزِدْتُمْ». كَالْمُنْكَلِ، لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال نهى رسول الله ﷺ عن الوصال) هو ترك الفطر بالنهار وفي ليالي رمضان بالقصد. (فقال رجل من المسلمين) قال المصنف: لم أقف على اسمه (فإنك تواصل يا رسول الله فقال: «وأياكم مثلي إني أبيت بطعمني ربي ويسقيني فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال، واصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الهلال فقال: لو تأخر الهلال لزدتكم كالمنكل لهم حين أبوا أن ينتهوا. متفق عليه) الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وأنس. وتفرد مسلم بإخراجه عن أبي سعيد، وهو دليل على تحريم الوصال، لأنه الأصل في النهي، وقد أبيح الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد: «فأياكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر» وفي حديث أبي سعيد هذا، دليل على أن إمساك بعض الليل مواصلة. وهو يرد على من قال إن الليل ليس محلاً للصوم فلا ينعقد بنيته. وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه ﷺ وقد اختلف في حق غيره فقيل: التحريم مطلقاً وقيل: محرم في حق من يشق عليه ويباح لمن لا يشق عليه. الأول رأى الأكثر للنهي وأصله التحريم. وأستدل من قال إنه لا يحرم بأنه ﷺ واصل بهم، ولو كان النهي للتحريم لما أقرهم عليه، فهو قرينة أنه للكرهية رحمة لهم وتخفيفاً عنهم، ولأنه أخرج أبو داود عن رجل من الصحابة: «نهى رسول الله ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه» إسناده صحيح، وإبقاء متعلق بقوله نهى. وروى البزار والطبراني في الأوسط من حديث سمرة: «نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعزيمة» ويدل له أيضاً مواصلة الصحابة، فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح: «أن ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوماً» وذكر ذلك عن جماعة غيره، فلو فهموا التحريم لما فعلوه. ويدل للجواز أيضاً ما أخرجه ابن السكن مرفوعاً: «إن الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليتبعني ولا أجزله» قالوا: والتعليل بأنه من فعل النصارى لا يقتضي التحريم. وأعتذر الجمهور عن مواصلته ﷺ بالصحابة، بأن ذلك كان تقريباً لهم وتنكيلاً بهم، واحتمل جواز ذلك لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم، لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي، وكان ذلك أدعى إلى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه، وأرجح من وظائف العبادات والأقرب من الأوقال هو التفضيل. وقوله ﷺ: «وأياكم مثلي» استفهام إنكار وتوبيخ أي أياكم على صفتي ومنزلي من ربي. واختلف في قوله: «يطعمني ويسقيني» فقيل هو على حقيقته كان يطعم ويسقى من عند الله، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن

مواصلًا. وأجيب عنه بأن ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فإنه لا ينافي التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا. وقال ابن القيم: المراد ما يغذيه الله من معارفه، وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته، وقرّة عينه بقربه، وتنعمه بحبه والشوق إليه، وتوابع ذلك من الأحوال التي هي غذاء القلوب وتنعيم الأرواح، وقرّة العين، وبهجة النفوس، وللقلب والروح بها أعظم غذاء وأجوده وأنفعه. وقد يقوى هذا الغذاء حتى بغنى عن غذاء الأجسام برهة من الزمان كما قيل شعراً.

لها أحاديث من ذكراك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد
لها بوجهك نور يستضاء له ومن حديثك في أعقابها حادي

ومن له أدنى معرفة أو تشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني، ولا سيما المسرور الفرحان، الظافر بمطلوبه الذي قرت عينه بمحبوبة، وتنعم بقربه، والرضا عنه وساق هذا المعنى واختار هذا الوجه في الإطعام والإسقاء. وأما الوصال إلى السحر، فقد أذن ﷺ فيه كما في حديث البخاري عند أبي سعيد: «أنه سمع النبي ﷺ يقول: لا تواصلوا، فأبكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر» وأما حديث عمر في الصحيحين مرفوعاً: «إذا أقبل الليل من ها هنا وأدبر النهار من ها هنا، وغربت الشمس فقد أفطر الصائم» فإنه لا ينافي الوصال، لأن المراد بأفطر دخل في وقت الإفطار، لا أنه صار مفطراً حقيقة كما قيل، لأنه لو صار مفطراً حقيقة لما ورد الحث على تعجيل الإفطار، ولا النهي عن الوصال، ولا استقام الإذن بالوصال إلى السحر.

١٤/٦٨٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: من لم يدع قول الزور) أي: الكذب (والعمل به والجهل) أي: السفه (فليس لله حاجة) أي: إرادة (في أن يدع شربه وطعامه رواه البخاري وأبو داود واللفظ له) الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به،

٦٨٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم (الحديث ١٩٠٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم (الحديث ٧٠٧).

وتحريم السفه على الصائم. وهما محرمان على غير الصائم أيضاً، إلا أن التحريم في حقه أكد، كتأكد تحريم الزنى من الشيخ والخيلاء من الفقير. والمراد من قوله: «فليس لله حاجة» أي: إرادة بيان عظم ارتكاب ما ذكر، وأن صيامه كلا صيام ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا، فإن الله لا يحتاج إلى أحد، هو الغني سبحانه، ذكره ابن بطال. وقيل: هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد شيئاً عليه لا حيلة لي في كذا، وقيل: وإن معناه أن ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكر. هذا وقد ورد في الحديث الآخر: «فإن شاتمته أحد أو سابه فليقل إنني صائم» فلا تشتم مبتدئاً ولا مجاوباً.

٦٨٣/١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أُمْلَكَكُمْ لِإِربِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: فِي رَمَضَانَ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر) المباشرة الملامسة، وقد ترد بمعنى الوطاء في الفرج، وليس بمراد هنا. (وهو صائم ولكنه أملككم لإربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فموحدة، وهو حاجة النفس ووطرها. وقال المصنف في التلخيص: معناه لعضوه (متفق عليه والفظ لمسلم وزاد) أي: مسلم (في رواية في رمضان) قال العلماء: معنى الحديث أنه ينبغي لكم الاحتراز من القبلة، ولا تنوهموا أنكم مثل رسول الله ﷺ في استباحتها، لأنه يملك نفسه، ويأمن من وقوع القبلة أن يتولد عنها إنزال، أو شهوة، أو هيجان نفس، أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك، فطريقكم كف النفس عن ذلك. وأخرج النسائي من طريق الأسود: «قلت لعائشة: أيباشر الصائم قالت: لا، قلت: أليس رسول الله ﷺ كان يبشر وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه» وظاهر هذا أنها أعتقدت أن ذلك خاص به ﷺ. قال القرطبي: وهو أجتهد منها. وقيل: الظاهر أنها ترى كراهة القبلة لغيره ﷺ كراهة تنزيه لا تحريم، كما يدل له قوله: «أملككم لإربه» وفي كتاب الصيام لأبي يوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة:

٦٨٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: القبلة للصائم (الحديث ١٩٢٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته (الحديث ١١٠٦).

«سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها» وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم، لدليل التأسى به ﷺ، ولأنها ذكرت عائشة الحديث جواباً عما سأل عن القبلة وهو صائم، وجوابها قاض بالإباحة، مستدلة بما كان يفعله ﷺ وفي المسألة أقوال: الأول للمالكية أنه مكروه مطلقاً. الثاني: أنه محرم مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾^(١) فإنه منع المباشرة في النهار. وأجيب بأن المراد بها في الآية الجماع، وقد بين ذلك بفعله ﷺ كما أفاده حديث الباب. وقال قوم، إنها تحرم القبلة وقالوا: إن من قبل بطل صومه. الثالث: أنه مباح، وبالحق بعض الظاهرية فقال: إنه مستحب. الرابع: التفصيل فقالوا: يكره للشاب ويباح للشيخ. ويروى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود: «أنه أتاه ﷺ رجل فسأله عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فنهاه فإذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب». «الخامس»: أن من ملك نفسه جاز له وإلا فلا. وهو مروى عن الشافعي. وأستدل له بحديث عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي ﷺ فأخبرته أمه أم سلمة: «أنه ﷺ يصنع ذلك فقال: يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: إني أخشاكم لله، فدل على أنه لا فرق بين الشاب والشيخ وإلا لبينه ﷺ لعمر، ولا سيما وعمر كان في ابتداء تكليفه. وقد ظهر مما عرفت أن الإباحة أقوى الأقوال، ويدل لذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمر بن الخطاب «قال: هشتت يوماً فقبلت وأنا صائم فأتيت النبي ﷺ فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم فقال رسول الله ﷺ: أرايت لو تمضمضت بماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس بذلك، فقال رسول الله ﷺ فقيم» انتهى. قوله: «هشتت» بفتح الهاء وكسر الشين المعجمة بعدها شين معجمة ساكنة معناه أرتحت وخففت. وأختلفوا أيضاً فيما إذا قيل، أو نظر، أو باشر فأنزل، أو أمذى فعن الشافعي وغيره أنه يقضي إذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الإمضاء. وقال مالك: يقضي في كل ذلك ويكفر إلا في الإمضاء فيقضي فقط. وثمة خلافات أخر الأظهر أنه لا قضاء ولا كفارة إلا على من جامع، وإلحاق غير المجامع به بعيد. «تنبيه» قولها: «وهو صائم» لا يدل أنه قبلها وهي صائمة. وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة: «كان يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع» ثم ساق بإسناده: «أن النبي ﷺ كان لا يمس وجهها وهي صائمة» وقال: ليس بين الخبرين تضاد، لأنه كان يملك إربه. ونبه بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله، وترك أستعماله إذا كانت المرأة صائمة علماً منه بما ركب في النساء من الضعف عند الأشياء التي ترد عليهن انتهى.

١٦/٦٨٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَأَحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم. رواه البخاري) قيل: ظاهره أنه وقع منه الأمران المذكوران مفترقين، وأنه احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم، ولكنه لم يقع ذلك في وقت واحد، لأنه لم يكن صائماً في إحرامه إذا أريد إحرامه وهو في حجة الوداع، إذ ليس في رمضان، ولا كان محرماً في سفره في رمضان عام الفتح، ولا في شيء من عمره التي أعتمرها، وإن احتمل أنه صام نفلاً، إلا أنه لم يعرف ذلك. وفي الحديث روايات وقال أحمد: إن أصحاب ابن عباس لا يذكرون صيماً. وقال أبو حاتم: أخطأ فيه شريك إنما هو احتجم وأعطى الحجام أجرته، وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه، فعلى هذا الثابت إنما هو الحجامة. والحديث يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة، وأن المراد احتجم وهو محرم في وقت، واحتجم وهو صائم في وقت آخر، والقرينة على هذا معرفة أنه لم يتفق له اجتماع الإحرام والصيام. وأما تغليب شريك وانتقاله إلى ذلك اللفظ فأمر بعيد، والحمل على صحة لفظ روايته مع تأويلها أولى. وقد اختلف فيمن احتجم وهو صائم، فذهب إلى أنها لا تفطر الصائم الأكثر من الأئمة وقالوا: إن هذا ناسخ لحديث شداد بن أوس وهو:

١٧/٦٨٥ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ. فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ وَأَبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن شداد بن أوس أن النبي ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم في رمضان

٦٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الحجامة والقيء للصائم (الحديث ١٩٣٨) و (الحديث ١٩٣٩).

٦٨٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم (الحديث ٢٣٦٧) و (الحديث ٢٣٦٨) و (الحديث ٢٣٦٩)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الحجامة للصائم (الحديث ١٦٨١)، وأخرجه أحمد: ٣٦٤/٢، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: ذكر البيان أن الحجامة تفطر الحاجم... (الحديث ١٩٦٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: الحجامة للصائم (الحديث ٣٥٣٣).

فقال: أفطر الحاجم والمحجوم. رواه الخمسة إلا الترمذي، وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان) الحديث قد صححه البخاري وغيره، وأخرجه الأئمة عن ستة عشر من الصحابة. وقال السيوطي في الجامع الصغير: إنه متواتر، وهو دليل على أن الحجامة تفطر الصائم من حاجم ومحجوم له. وقد ذهبت طائفة قليلة إلى ذلك منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شداد. وذهب آخرون إلى أنه يفطر المحجوم له. وأما الحاجم فإنه لا يفطر عملاً بالحديث هذا في الطرف الأول، فلا أدري ما الذي أوجب العمل ببعضه دون بعض. وأما الجمهور القائلون إنه لا يفطر حاجم ولا محجوم له، فأجابوا عن حديث شداد هذا بأنه منسوخ، لأن حديث ابن عباس متأخر، لأنه صحب النبي ﷺ عام حجة وهو سنة عشر، وشداد صحبه عام الفتح كذا حكى عن الشافعي، قال: وتوفى الحجامة احتياطاً أحب إلي. ويؤيد النسخ ما يأتي في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب، وقد أخرج الحازمي من حديث أبي سعيد مثله قال أبو محمد بن حزم: إن حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» ثابت بلا ريب، لكن وجدنا في حديث: «أنه ﷺ نهى عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه» إسناده صحيح. وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد: «أنه ﷺ رخص في الحجامة للصائم» والرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على النسخ، سواء كان حاجماً أو محجوماً. وقيل: إنه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الآتي. وقيل: إنما قاله ﷺ في خاص، وهو أنه مر بهما وهما يغتابان الناس رواه الوحاظي عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني أنه قال: «إنما قال رسول الله ﷺ أفطر الحاجم والمحجوم له، لأنهما كان يغتابان الناس» وقال ابن خزيمة: في هذا التأويل إنه أعجوبة، لأن القائل به لا يقول إن الغيبة تفطر الصائم. وقال أحمد: ومن سلم من الغيبة؟ لو كانت الغيبة تفطر ما كان لنا صوم. وقد وجه الشافعي هذا القول. وحمل الشافعي الإفطار بالغيبة على سقوط أجر الصوم، مثل قوله ﷺ للمتكلم والخطيب يخطب: «لا جمعة له» ولم يأمره بالإعادة، فدل على أنه أراد سقوط الأجر، وحيث فلا وجه لجعله أعجوبة كما قال ابن خزيمة. وقال البغوي: المراد بإفطارهما تعرضهما للإفطار. أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص. وأما المحجوم فلأنه لا يأمن من ضعف قوته بخروج الدم فيثول إلى الإفطار. قال ابن تيمية في رد هذا التأويل: إن قوله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم له» نص في حصول الفطر لهما، فلا يجوز أن يعتقد بقاء صومهما والنبي ﷺ مخبر عنهما بالفطر، لا سيما وقد أطلق هذا القول إطلاقاً من غير أن يقرنه بقرينة تدل على أن ظاهره غير مراد، فلو جاز أن يريد مقارنة الفطر دون حقيقة لكان ذلك تليساً لا تبييناً للحكم انتهى. «قلت»: ولا ريب في أن هذا هو الذي دل له قوله:

١٧/٦٨٦ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَوَّلُ مَا كُرِهَتْ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أحتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَفْطَرْ هَذَا». ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ، وَكَانَ أَنَسٌ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَقَوَاهُ.

— (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب أحتجم وهو صائم، فمر به النبي ﷺ فقال: أفطر هذان ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم. رواه الدارقطني وقواه) قال: إن رجاله ثقات ولا تعلم له علة. وتقدم أنه من أدلة النسخ لحديث شداد:

الكحل في الصيام

١٨/٦٨٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكْتَحَلَ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

— (وعن عائشة: رضي الله عنها، أن النبي ﷺ اکتحل في رمضان وهو صائم رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف قال الترمذي: لا يصح في هذا الباب شيء) ثم قال: وأختلف أهل العلم في الكحل للصائم، فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق، ورخص بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي انتهى. وخالف ابن شبرمة وأبن أبي ليلى فقالا: إنه يفطر لقوله ﷺ: «الفطر مما دخل وليس مما خرج» وإذا وجد طعمه فقد دخل. وأجيب عنه بأننا لا نسلم كونه داخلا، لأن العين ليست بمنفذ وإنما يصل من المسام، فإن الإنسان قد يدلك قدميه بالحنظل فيجد طعمه فيه لا يفطر. وحديث: «الفطر مما دخل» علقه البخاري عن ابن عباس ووصله عنه ابن أبي شيبة. وأما ما أخرجه أبو داود عنه ﷺ قال في الأئمة: «ليتقه الصائم» فقال أبو داود: قال لي يحيى بن معين: هو منكر.

٦٨٦ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الصيام، باب: القبلة للصائم (الحديث ١٨٢/٢).

٦٨٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في السواك والكحل للصائم (الحديث ١٦٧٨).

من أكل ناسياً

١٩/٦٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرَبَ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٠/٦٨٩ - وَلِلْحَاكِمِ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ». وَهُوَ صَحِيحٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه) وفي رواية الترمذي: «إِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ» (متفق عليه. وللحاكم)، أي: من حديث أبي هريرة (من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة. وهو صحيح) وورود لفظ من أفطر يعم الجماع، وإما خص الأكل والشرب لكونهما الغالب في النسيان كما قاله ابن دقيق العيد. والحديث دليل على أن من أكل أو شرب أو جامع ناسياً لصومه، فإنه لا يفطره ذلك لدلالة قوله: «فليتم صومه» على أنه صائم حقيقة وهذا قول الجمهور وزيد بن علي والباقر وأحمد بن عيسى والإمام يحيى والفريقين. وذهب غيرهم إلى أنه يفطر قالوا: لأن الإمساك عن المفطرات ركن الصوم، فحكمه حكم من نسي ركناً من الصلاة، فإنها تجب عليه الإعادة وإن كان ناسياً وتأولوا قوله: «فليتم صومه» بأن المراد فليتم إمساكه عن المفطرات. وأجيب بأن قوله: «فلا قضاء عليه ولا كفارة» صريح في صحة صومه وعدم قضائه له. وقد أخرج الدارقطني إسقاط القضاء في رواية أبي رافع وسعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وغطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة، وأفتى به جماعة من الصحابة منهم علي عليه السلام وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر كما قاله ابن المنذر وأبن حزم. وفي سقوط القضاء أحاديث يشد بعضها بعضاً ويتم الاحتجاج بها. وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاسد الاعتبار لأنه في مقابلة النص، على أنه منازع في الأصل. وقد أخرج أحمد عن مولاة لبعض الصحابييات: «أنها كانت عند النبي ﷺ فأثى بقصعة من ثريد فأكلت منها، ثم تذكرت أنها كانت صائمة فقال لها ذو اليمين: الآن بعد ما شبع فقال لها النبي ﷺ: «أتمى صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك». وروى عبد الرزاق: أن إنساناً جاء إلى أبي هريرة فقال له: أصبحت صائماً وطعمت فقال: لا بأس قال: ثم دخلت على إنسان فنسيت فطعمت قال أبو هريرة:

٦٨٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً (الحديث ١٩٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر (الحديث ١١٥٥).

٦٨٩ - أخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: عذاب من يفطر الصوم قبل وقته (الحديث ٤٣٠/١)

أنت إنسان لم تتعود الصيام .

٢١/٦٩٠ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَأَعْلَاهُ أَحْمَدُ، وَقَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من ذرعه القيء) بالذال المعجمة والراء والعين المهملتين، أي: سبقه وغلبه في الخروج (فلا قضاء عليه ومن استقاء) أي: طلب القيء بأختياره (فعليه القضاء رواه الخمسة وأعله أحمد) بأنه غلط (وقواه الدارقطني) وقال البخاري: لا أراه محفوظاً وقد روي من غير وجه ولا يصح إسناده. وأنكره أحمد وقال: ليس من ذا بشيء. قال الخطابي: يريد أنه غير محفوظ، وقال: يقال صحيح على شرطهما. والحديث دليل على أنه لا يفطر بالقيء الغالب لقوله: «فلا قضاء عليه» إذ عدم القضاء فرع الصحة. وعلى أنه يفطر من طالب القيء وأستجلبه، وظاهره وإن لم يخرج له قيء لأمره بالقضاء. ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمد القيء يفطر. «قلت»: ولكنه روي عن ابن عباس ومالك وربيعة والهادي أن القيء لا يفطر مطلقاً، إلا إذا رجع منه شيء فإنه يفطر. وحجتهم ما أخرجه الترمذي والبيهقي بإسناد ضعيف: «ثلاث لا يفطران القيء والحجامة والاحتلام» ويجب عنه بحمله على من ذرعه القيء جمعاً بين الأدلة، وحملاً للعام على الخاص، على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سنداً فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية.

٢٢/٦٩١ — وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، [فَشَرِبَ، ثُمَّ قِيلَ] ^(١) لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ. فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعُصَاةُ، أُولَئِكَ الْعُصَاةُ».

٦٩٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: الصائم يستقي عمداً (الحديث ٢٣٨٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء فيمن استقاء عمداً (الحديث ٧٢٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيام، باب: صوم يوم وإفطار يوم... (الحديث ٢٣٨٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الغيبة والرفث للصائم (الحديث ١٦٩٠)، وأخرجه أحمد: ٤٩٨/٢، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصوم، باب: القبلة للصائم (الحديث ١٨٥/٢).

٦٩١ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (الحديث ١١١٤). (١) في نسخة م: ثم شرب، فقل.

٢٣/٦٩٢ - وَفِي لَفْظٍ قَلِيلٍ لَهُ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ، وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ»^(١) فِيمَا فَعَلْتُ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَشَرِبَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة) في رمضان سنة ثمان من الهجرة قال ابن إسحاق وغيره: إنه خرج يوم العاشر منه (فصام حتى بلغ كراع الغميم) بضم الكاف فراء آخره مهملة والغميم بمعجمة مفتوحة، وهو واد أمام عسفان (فصام الناس ثم دعا بقدح من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه فشرب) ليعلم الناس بإفطاره (ثم قيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام فقال: أولئك العصاة. وفي لفظ قليل: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإنما ينتظرون فيما فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب. رواه مسلم) الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر، وأن له الإفطار وإن صام أكثر النهار. وخالف في الطرف الأول داود والإمامية فقالوا: لا يجزئ الصوم لقوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾^(٢) ويقولون: «أولئك العصاة» وقوله: «ليس من البر الصيام في السفر» وخالفهم الجماهير فقالوا: يجزئه صومه لفعله ﷺ والآية لا دليل فيها على عدم الإجزاء وقوله: «أولئك العصاة» إنما هو لمخالفتهم لأمره بالإفطار وقد تعين عليهم. وفيه أنه ليس في الحديث أنه أمرهم، وإنما يتم على أن فعله يقتضي الوجوب. وأما حديث: «ليس من البر» فإنما قاله ﷺ فيمن شق عليه الصيام. نعم يتم الاستدلال بتحريم الصوم في السفر على من شق عليه، فإنه إنما أفطر ﷺ لقولهم إنهم قد شق عليهم الصيام، والذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة. وأما جواز الإفطار إن صام أكثر النهار، فذهب أيضاً إلى جوازه الجماهير. وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث، وهذا إذا نوى الصيام في السفر. فأما إذا دخل فيه وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه، فذهب الجمهور إلى أنه ليس له الإفطار وأجازه أحمد وإسحق وغيرهم. والظاهر معهم لأنه مسافر. وأما الأفضل فذهبت الهادوية وأبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر، حيث لا مشقة عليه ولا ضرر، فإن تضرر فالفطر أفضل. وقال أحمد وإسحق وآخرون: الفطر أفضل مطلقاً، واحتجوا بالأحاديث التي أحتج بها من قال لا يجزئ الصوم قالوا: وتلك الأحاديث وإن دلت على

٦٩٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (الحديث ١١١٤).

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(١) في نسخة م: ينتظرون.

المنع، لكن حديث حمزة بن عمرو الآتي وقوله: «ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لا أنه محرم ولا أفضل. وأحتج من قال بأن الصوم الأفضل أنه كان غالب فعله ﷺ في أسفاره، ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأكثرية. وتأولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم. وقال آخرون: الصوم والإفطار سواء لتعادل الأحاديث في ذلك، وفي ظاهر حديث أنس: «سافرنا مع رسول الله ﷺ فلم يعيب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم» وظاهره التسوية.

٢٤/٦٩٣ - وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَأَصْلُهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو سَأَلَ.

— (وعن حمزة بن عمرو الأسلمي) هو أبو صالح أو محمد حمزة بالحاء المهملة وزاي، يعد في أهل الحجاز، روى عنه أبوه محمد وعائشة. مات سنة إحدى وستين وله ثمانون سنة (أنه قال: يا رسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه. رواه مسلم. وأصله في المتفق عليه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل) وفي لفظ مسلم: «إني رجل أسرد الصوم أفاصوم في السفر قال: صم إن شئت وأفطر إن شئت» ففي هذا اللفظ دلالة على أنهما سواء، وتقدم الكلام في ذلك. وقد أستدل بالحديث من يرى أنه لا يكره صوم الدهر، وذلك أنه أخبر أنه يسرد الصوم فأقره ولم ينكر عليه وهو في السفر ففي الحضر بالأولى. وذلك إذا كان لا يضعف به عن واجب، ولا يفوت بسببه عليه حق، وبشرط فطره العيدين والتشريق. وأما إنكاره ﷺ على ابن عمرو صوم الدهر فلا يعارض هذا، إلا أنه علم ﷺ أنه سيضعف عنه. وهكذا كان فإنه ضعف آخر عمره وكان يقول: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ، وكان ﷺ يحب العمل الدائم وإن قل ويحثهم عليه.

٢٥/٦٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ: أَنْ يَفْطَرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه. رواه الدارقطني والحاكم وصحاحه) اعلم أنه اختلف الناس في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مَسْكِينٍ﴾^(١) والمشهور أنها منسوخة، وأنه كان أول فرض الصيام أن من شاء أطعم مسكيناً وأفطر ومن شاء صام، ثم نسخت بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢). وقيل: بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣) وقال قوم: هي غير منسوخة منهم ابن عباس كما هنا وروي عنه أنه كان يقرؤها ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ﴾^(٤) أي: يكلفونه ويقول: ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الهرمة. وهذا هو الذي أخرجه عنه من ذكره المصنف. وفي سنن الدارقطني عن ابن عباس: «وعلى الذين يطيعونه فدية طعام مسكين واحد فمن تطوع خيراً قال: زاد مسكيناً آخر فهو خير له قال: وليست منسوخة إلا أنه رخص للشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام» إسناده صحيح ثابت. وفيه أيضاً: «لا يرخص في هذا إلا للكبير الذي لا يطيق الصيام أو مريض لا يشفى» قال: وهذا صحيح وعين في رواية قدر الإطعام وأنه نصف صاع من حنطة. وأخرج أيضاً: «عن ابن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع أنهما يفطران ولا قضاء» وأخرج مثله عن جماعة من الصحابة، وأنهما يطعمان كل يوم مسكيناً. وأخرج: «عن أنس بن مالك أنه ضعف عاماً عن الصوم فصنع جفنة من تريد، فدعا ثلاثين مسكيناً فأشبعهم» وفي المسألة خلاف بين السلف، فالجمهور أن الإطعام لازم في حق من لم يطق الصيام لكبر منسوخ في غيره. وقال جماعة من السلف: الإطعام منسوخ، وليس على الكبير إذا لم يطق الصيام إطعام. وقال مالك: يستحب له الإطعام. وقيل: غير ذلك. والأظهر ما قاله ابن عباس والمراد بالشيخ العاجز عن الصوم. ثم الظاهر أن حديثه موقوف، ويحتمل أن المراد رخص النبي ﷺ فغير الصيغة للعلم بذلك، فإن الترخيص إنما يكون توقيفاً، ويحتمل أنه فهمه ابن عباس من الآية وهو الأقرب.

٦٩٤ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الصيام، باب: طلوع الشمس بعد الإفطار (الحديث ٢/٢٠٥).

وأخرجه الحاكم في كتاب: الصيام، باب: قيام الليل في رمضان (الحديث ١/٤٤٠).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

٢٦٥/٢٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَمْرَاتِي فِي رَمَضَانَ. فَقَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تَعْتِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ. فَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا». فَقَالَ: أَعَلَى أَفْقَرٍ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنَّا، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْبَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ فَأُطْعِمَهُ أَهْلَكَ». رَوَاهُ السَّبْعَةُ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: جاء رجل) هو سلمة أو سلمان بن صخر البياضي (إلى النبي ﷺ فقال: هلك يا رسول الله، قال: وما أهلكك؟ قال: وقعت على أمرأتي في رمضان قال: هل تجد ما تعتق رقبة) بالنصب بدل من ما (قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟) الجمهور أن لكل مسكين مداً من طعام ربع صاع (قال: لا. ثم جلس فأتى) بضم الهمزة مغير الصيغة (النبي ﷺ بعرق) بفتح العين المهملة والراء ثم قاف (فيه تمر) ورد في رواية في غير الصحيحين فيه خمسة عشر صاعاً، وفي أخرى عشرون (فقال: تصدق بهذا فقال: أعلی أفقر منا فمابين لابتئها) تشية لابة وهي الحرة، ويقال فيها لوبة ونوبة بالنون، وهي غير مهموزة (أهل بيت أحوج إليه منا فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال: اذهب فأطعمه أهلك رواه السبعة واللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامداً. وذكر النووي أنه إجماع معسراً كان أو موسراً، فالمعسر ثبت في ذمته على أحد قولين للشافعية، ثانيهما لا تستقر في ذمته، لأنه ﷺ لم يبين له أنها باقية عليه. وأختلف في الرقبة فإنها هنا مطلقة. فالجمهور قيدوها بالمؤمنة حملاً للمطلق هنا على المقيد في كفارة القتل قالوا: لأن كلام الله في حكم الخطاب الواحد، فيترتب فيه المطلق على المقيد. وقالت الحنفية: لا يحمل المطلق على المقيد مطلقاً فتجزئ الرقبة الكافرة.

٦٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر (الحديث ١٩٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم (الحديث ١١١١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان (الحديث ٢٣٩٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كفارة الفطر في رمضان (الحديث ٧٢٤)، وأخرجه أحمد: ٢٨١/٢.

وقيل: يفصل في ذلك وهو أنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس التقيد بالقياس كال تخصيص بالقياس، وهو مذهب الجمهور والعلة الجامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة، والمسألة مبسطة في الأصول. ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مرتبة على ما ذكر في الحديث، فلا يجزئ العدل إلى الثاني مع إمكان الأول، ولا إلى الثالث مع إمكان الثاني، لوقوعه مرتباً في رواية الصحيحين. وروى الزهري الترتيب عن ثلاثين نفساً أو أكثر، ورواية التخيير مرجوحة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين. ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار، وهذه الكفارة شبيهة بها وقوله: «ستين مسكيناً» ظاهر مفهومه أنه لا يجزئ إلا إطعام هذا العدد فلا يجزئ أقل من ذلك، وقالت الحنفية: يجزئ الصرف في واحد. ففي القدوري من كتبهم فإن أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزأه عندنا، وإن أعطاه في يوم واحد لم يجزه إلا عن يومه. وقوله: «إذهب فأطعمه أهلك» فيه قولان للعلماء: أحدهما: أن هذه كفارة، ومن قاعدة الكفارات أن لا تصرف في النفس، لكنه ﷺ خصه بذلك. ورد بأن الأصل عدم الخصوصية. الثاني: أن الكفارة ساقطة عنه لإعساره، وبدل له حديث علي عليه السلام: «كله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك» إلا أنه حديث ضعيف، أو أنها باقية في ذمته. والذي أعطاه ﷺ صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه ﷺ من حاجتهم. وقالت الهادوية وجماعة: إن الكفارة غير واجبة أصلاً لا على موسى ولا معسر قالوا: لأنه أباح له أن يأكل منها: ولو كانت واجبة لما جاز ذلك وهو استغلال غير ناهض، لأن المراد ظاهر في الوجوب وإباحة الأكل لا تدل على أنها كفارة، بل فيها الاحتمالات التي سلفت. وأستدل المهدي في البحر على عدم وجوب الكفارة، بأنه ﷺ قال للمجامع: «استغفر الله وصم يوماً مكانه» ولم يذكرها. وأجيب عنه بأنه قد ثبت رواية الأمر بها عند السبعة بهذا الحديث المذكور هنا. وأعلم أنه ﷺ لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي جامع فيه، إلا أنه ورد في رواية أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ: «كله أنت وأهل بيتك وصم يوماً واستغفر الله» وإلى وجوب القضاء ذهب الهادوية والشافعية لعموم قوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾^(١) وفي قول للشافعية أنه لا قضاء، لأنه ﷺ لم يأمره إلا بالكفارة لا غير. «وأجيب» بأنه أتكل ﷺ على ما علم من الآية. هذا حكم ما يجب على الرجل. وأما المرأة التي جامعها، فقد أستدل بهذا الحديث أنه لا يلزم إلا كفارة واحدة، وأنها لا تجب على الزوجة وهو الأصح من قولي الشافعية، وبه قال الأوزاعي. وذهب الجمهور إلى وجوبها على المرأة أيضاً قالوا: وإنما لم يذكرها النبي ﷺ مع الزوج، لأنها لم تعترف، وأعترف الزوج لا يوجب عليها الحكم، أو لاحتمال

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٨٥.

أن المرأة لم تكن صائمة بأن تكون طاهرة من الحيض بعد طلوع الفجر، أو أن بيان الحكم في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضاً، لما علم من تعميم الأحكام، أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها. «وأعلم» أن هذا حديث جليل كثير الفوائد. قال المصنف في فتح الباري: إنه قد اعتنى بعض المتأخرين ممن أدرك شيوخنا بهذا الحديث، فتكلم عليه في مجلدين جمع فيها ألف فائدة وفائدة انتهى. وما ذكرناه فيه كفاية لما فيه من الأحكام، وقد طول الشارح فيه ناقلاً من فتح الباري.

٢٧/٦٩٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جَمَاعٍ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: وَلَا يَقْضِي.

— (وعن عائشة وأم سلمة، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويصوم. متفق عليه. وزاد مسلم في حديث أم سلمة ولا يقضي) فيه دليل على صحة صوم من أصبح، أي: دخل في الصباح، وهو جنب من جماع، وإلى هذا ذهب الجمهور. وقال النووي: إنه إجماع وقد عارضه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا نودي للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم يومه» وأجاب الجمهور بأنه منسوخ، وأن أبا هريرة رجع عنه لما روي له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى بقولهما. ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان وابن خزيمة عن عائشة: «أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء حجاب فقال: يا رسول الله تدركني الصلاة أي صلاة الصبح وأنا جنب فقال النبي ﷺ: وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم. قال: لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي» وقد ذهب إلى النسخ ابن المنذر والخطابي وغيرهما. وهذا الحديث يدفع قول من قال: إن ذلك كان خاصاً به ﷺ ورد البخاري حديث أبي هريرة: بأن حديث عائشة أقوى سنداً، حتى قال ابن عبد البر: إنه صح وتواتر. وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات أنه كان يقضي به، ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرجح لقوة الطريق.

٦٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الصائم يصبح جنباً (الحديث ١٩٢٥) و (الحديث ١٩٢٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (الحديث ١١٠٩).

الصوم عن الغير

٢٨/٦٩٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه) فيه دليل على أنه يجزىء الميت صيام وليه عنه إذا مات وعليه صوم واجب، والإخبار في معنى الأمر أي ليصم عنه وليه، والأصل فيه الوجوب إلا أنه قد ادعى الإجماع على جنة للتدب. والمراد من المولى كل قريب. وقيل: الوارث خاصة. وقيل: عصبتة. وفي المسألة خلاف فقال أصحاب الحديث وأبو ثور وجماعة: إنه يجزىء صوم الولي عن الميت لهذا الحديث الصحيح. وذهبت جماعة من الآل ومالك وأبو حنيفة أنه لا صيام عن الميت، وإنما الواجب الكفارة لما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً: «من مات وعليه صيام أطعم عنه مكان كل يوم مسكين» إلا أنه قال بعد إخراجهم: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. والصحيح أنه موقوف على ابن عمر قالوا: ولأنه ورد ابن عباس وعائشة الفتيا بالإطعام، ولأنه الموافق لسائر العبادات، فإنه لا يقوم بها مكلف عن مكلف والحج مخصوص. وأجيب بأن الآثار المروية من فتيا عائشة وابن عباس لا تقاوم الحديث الصحيح. وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره، فقد ثبت في الحج بالنص الثابت فيثبت في الصوم به فلا عذر عن العمل به. واعتذار المالكية عنه بعدم عمل أهل المدينة به. مبني على أن تركهم العمل بالحديث حجة، وليس كذلك كما عرف في الأصول وكذلك اعتذار الحنفية بأن الراوي أفتى بخلاف ما روى عذر غير مقبول، إذ العبرة بما روى لا بما رأى كما عرف فيها أيضاً. ثم اختلف القائلون بإجزاء الصيام عن الميت هل يختص ذلك بالولي أو لا؟ فقيل: لا يختص بالولي، بل لو صام عنه الأجنبي بأمره أجزأ كما في الحج، وإنما ذكر الولي في الحديث للغالب. وقيل: يصح أن يستقل به الأجنبي بغير أمر، لأنه قد شبهه النبي ﷺ بالدين حيث قال: «فدين الله أحق أن يقضى» فكما أن الدين لا يختص بقضائه القريب فالصوم مثله، وللقريب أن يستتيب.

٢ - باب: صوم التطوع، وما نهى عن صومه

١/٦٩٨ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ. فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ». وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ» وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ فَقَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَبُعِثْتُ فِيهِ وَأُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة فقال: يكفر السنة الماضية والباقية وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال: يكفر السنة الماضية وسئل عن صوم يوم الاثنين فقال: ذلك يوم ولدت فيه، أو بعثت فيه، وأنزل علي فيه رواه مسلم) وقد استشكل تكفير ما لم يقع وهو ذنب السنة الآتية. وأجيب بأن المراد أنه يوفق فيها لعدم الإتيان بذنب، وسماه تكفيراً للسنة الماضية، أو أنه إن وقع فيها ذنباً وفق للإتيان بما يكفره. وأما صوم يوم عاشوراء، وهو العاشر من شهر المحرم عند الجماهير، فإنه قد كان واجباً قبل فرض رمضان، ثم صار بعده مستحباً. وأفاد الحديث أن صوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء، وعلل ﷺ شرعية صوم يوم الاثنين بأنه ولد فيه، أو بعث فيه، أو أنزل عليه فيه، وكأنه شك من الراوي. وقد أتفق أنه ﷺ ولد فيه وبعث فيه. وفيه دلالة على أنه ينبغي تعظيم اليوم الذي أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه. وقد ورد في حديث أمانة تعليل صومه ﷺ يوم الاثنين والخميس: «بأنه يوم تعرض فيه الأعمال، وأنه يحب أن يعرض عمله وهو صائم» ولا منافاة بين التعليلين.

٢/٦٩٩ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: من صام رمضان ثم أتبعه ستاً) هكذا ورد مؤثلاً مع أن مميزه أيام وهي مذكر، لأن أسم العدد إذا

٦٩٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس (الحديث ١١٦٢).

٦٩٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان (الحديث ١١٦٤).

لم يذكر مميزة، جاز فيه الوجهان كما صرح به النحاة (من شوال كان كصيام الدهر) رواه مسلم) فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال. وهو مذهب جماعة من الآل وأحمد والشافعي. «وقال» مالك: يكره صومها، قال: لأنه ما رأى أحداً من أهل العلم يصومها، لثلا يظن وجوبها. «والجواب» أنه بعد ثبوت النص بذلك لا حكم لهذه التعليقات، وما أحسن ما قاله ابن عبد البر: إنه لم يبلغ مالكاً هذا الحديث، يعني حديث مسلم. وأعلم أن أجر صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متوالية، ومن صامها عقيب العيد أو في أثناء الشهر. وفي سنن الترمذي عن ابن المبارك أنه اختار أن يكون ستة أيام من أول شوال. وقد روي عن ابن المبارك أنه قال: من صام ستة أيام من شوال متفرقاً فهو جائز. «قلت:» ولا دليل على اختيار كونها من أول شوال، إذ من أتى بها في شوال في أي أيامه صدق عليه أنه أتبع رمضان ستاً من شوال وإنما شبهها بصيام الدهر، لأن الحسنه بعشر أمثالها، رمضان بعشرة أشهر وست من شوال بشهرين. وليس في الحديث دليل على مشروعية صيام الدهر، ويأتي بيانه في آخر الباب. «وأعلم» أنه قال التقي السبكي: إنه قد طعن في هذا الحديث من لا فهم له، مفترقاً بقول الترمذي: إنه حسن يريد في رواية سعد بن سعيد الأنصاري أخى يحيى بن سعيد. «قلت:» وجه الاغترار أن الترمذي لم يصفه بالصحة بل بالحسن، وكأنه في نسخة. والذي رأيناه في سنن الترمذي بعد سياقه للحديث ما لفظه: قال أبو عيسى: حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح ثم قال: وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه انتهى. «قلت:» قال ابن دحية: إنه قال أحمد بن حنبل: سعيد ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد انتهى. ثم قال ابن السبكي: وقد أعتنى شيخنا أبو محمد الدماطي بجمع طرقه، فأسنده عن بضعة وعشرين رجلاً روه عن سعد بن سعيد، وأكثرهم حفاظ ثقات منهم السفينان. وتابع سعداً على روايته أخوه يحيى وعبد ربه وصفوان بن سليم وغيرهم، ورواه أيضاً عن النبي ﷺ ثوبان وأبو هريرة وجابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ولفظ ثوبان: «من صام رمضان فشهره بعشرة ومن صام ستة أيام بعد الفطر فذلك صيام السنة» رواه أحمد والنسائي.

٣/٧٠٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله) هو إذا أطلق يراد به الجهاد (إلا باعد الله بذلك اليوم عن وجهه النار سبعين خريفاً متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دلالة على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه عن قتال عدوه. وكان فضيلة ذلك، لأنه جمع بين جهاده عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وشهوته. وكنى بقوله: باعد الله بينه وبين النار سبعين خريفاً عن سلامته من عذابها.

٤/٧٠١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: لا يفطر ويفطر حتى نقول: لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ أستكمل شهراً قط إلا رمضان، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على أن صومه ﷺ لم يكن مختصاً بشهر دون شهر، وأنه كان ﷺ يسرد الصيام أحياناً ويسرد الفطر أحياناً. ولعله كان يفعل ما يقتضيه الحال من تجرده عن الأشغال فتابع الصوم، ومن عكس ذلك فيتابع الإفطار. ودليل على أنه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره. وقد نبهت عائشة على علة ذلك، فأخرج الطبراني عنها: «أنه ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام في كل شهر، وربما آخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان» وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف. وقيل: كان يصوم ذلك تعظيماً لرمضان، كما أخرجه الترمذي من حديث أنس وغيره: «أنه سئل رسول الله ﷺ أي الصوم أفضل؟ فقال: شعبان تعظيماً لرمضان» قال الترمذي: فيه

٧٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: فضل الصوم في سبيل الله (الحديث ٢٨٤٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصوم، باب: فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه (الحديث ١١٥٣).

٧٠١ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صوم شعبان (الحديث ١٩٦٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: صيام النبي ﷺ غير رمضان (الحديث ١١٥٦).

صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوي . وقيل : كان يصومه : «لأنه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان» كما أخرجه النسائي وأبو داود، وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد «قال: قلت: يا رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان؟ قال: ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، فأحب أن يرفع فيه عملي وأنا صائم» قلت: ويحتمل أنه كان يصومه لهذه الحكم كلها. وقد عورض حديث: «إن صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان» بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم» وأورد عليه أنه لو كان أفضل لحافظ على الإكثار من صيامه، وحديث عائشة يقتضي أنه كان أكثر صيامه في شعبان. فأجيب بأن تفضيل صوم المحرم بالنظر إلى الأشهر الحرم وفضل شعبان مطلقاً، وأما عدم إكثاره لصوم المحرم فقال النووي: لأنه إنما علم ذلك آخر عمره.

٥/٧٠٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي ذر، رضي الله عنه، قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام) وبينها بقوله: (ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة. رواه النسائي. والترمذي وصححه ابن حبان) الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلفظ: «فإن كنت صائماً فصم الغر أي البيض» أخرجه أحمد والنسائي وابن حبان. وفي بعض ألفاظه عند النسائي: «فإن كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة». وأخرج أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال: هي كهيئة الدهر». وأخرج النسائي من حديث جرير مرفوعاً: «صيام ثلاثة أيام من كل شهر^(١) صيام الدهر وأيام البيض^(٢)... البيض» الحديث وإسناده صحيح. ووردت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومبينة بغير الثلاثة. وأخرج أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود: «أن

٧٠٢ - أخرجه النسائي في كتاب: الصوم، باب: ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر (الحديث ٢٤٢٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر (الحديث ٧٦١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: صوم التطوع (الحديث ٣٦٥٦).

(١ - ١) في الأصل: كصيام الدهر ثلاثة الأيام البيض والتصويب من سنن النسائي.

النبي ﷺ كان يصوم عدة ثلاثة أيام من كل شهر». وأخرج مسلم من حديث عائشة، كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي في أي الشهر صام». وأما الميمنة بغير الثلاث، فهي ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث حفصة: «كان رسول الله ﷺ يصوم في كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى». ولا معارضة بين هذه الأحاديث، فإنها كلها دالة على ندبية صوم كل ما ورد. وكل من الرواة حكى ما أطلع عليه إلا أن ما أمر به، وحث عليه، ووصى به أولى وأفضل. وأما فعله ﷺ فلعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك، وقد عين الشارع أيام البيض. وللعلماء في تعيين الثلاثة الأيام التي يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة سردها في الشرح.

٦/٧٠٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ: «غَيْرَ رَمَضَانَ».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل للمرأة أي المزوجة بدليل قوله: (أن تصوم وزوجها شاهد) أي: حاضر (إلا بإذنه متفق عليه، واللفظ للبخاري زاد أبو داود غير رمضان) فيه دليل على أن الوفاء بحق الزوج أولى من التطوع بالصوم. وأما رمضان فإنه يجب عليها وإن كره الزوج، ويقاس عليه القضاء فلو صامت النفل بغير إذنه كانت فاعلة لمحرم.

٧/٧٠٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ النَّحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر. متفق عليه) فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين، لأن أصل

٧٠٣ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً (الحديث ٥١٩٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: ما أنفق العبد من مال مولاه (الحديث ١٠٢٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: المرأة تصوم بغير إذن زوجها (الحديث ٢٤٥٨).
٧٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صوم يوم النحر (الحديث ١٩٩٥)، وأخرجه في كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى (الحديث ٨٢٧).

النهى التحريم . وإليه ذهب الجمهور . فلو نذر صومهما لم ينعقد نذره في الأظهر ، لأنه نذر بمعصية . وقيل : يصوم مكانهما عنهما .

٨/٧٠٥ - وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ ، وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن نبيشة) بضم النون وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية وشين معجمة يقال له نشيبة الخير بن عمرو . وقيل : ابن عبد الله (الهذلي رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : أيام التشريق) وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر . وقيل : يومان بعد النحر (أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وأخرجه مسلم أيضاً من حديث كعب بن مالك ، وابن حبان من حديث أبي هريرة ، والنسائي من حديث بشر بن سحيم ، وأصحاب السنن من حديث عقبة بن عامر ، والبخاري من حديث ابن عمر : «أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد . وأخرج أبو داود من حديث عمر في قصته : «أنه ﷺ كان يأمرهم بإفطارها وينهاهم عن صيامها» أي : أيام التشريق . وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي : «أيام التشريق أيام أكل وشرب وبعال» البعال : موقعة النساء ، والحديث وما سقناه في معناه دال على النهي عن صوم أيام التشريق ، وإنما اختلف هل هو نهى تحريم أو تنزيه؟ فذهب إلى أنه للتحريم مطلقاً جماعة من السلف وغيرهم ، إليه ذهب الشافعي في المشهور . وهؤلاء قالوا : لا يصومها المتمتع ولا غيره ، وجعلوه مخصصاً لقوله تعالى : ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾^(١) لأن الآية عامة فيما قبل يوم النحر وما بعده ، والحديث خاص بأيام التشريق ، وإن كان فيه عموم بالنظر إلى الحج وغيره ، فيرجح خصوصها لكونه مقصود بالدلالة من أنها ليست محلاً للصوم ، وأن ذاتها باعتبار ما هي مؤهلة له كأنها منافية للصوم . وذهبت الهادوية إلى أنه يصومها المتمتع الفاقد للهدى ، كما يفيد سياق الآية ورواية ذلك عن علي عليه السلام ، قالوا : ولا يصومها القارن والمحصر إذا فقد الهدى . وذهب آخرون إلى أنه يصومها المتمتع ومن تعذر عليه الهدى وهو المحصر والقارن ، لعموم الآية ولما أفاده :

٧٠٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: تحريم صوم أيام التشريق (الحديث ١١٤١).

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٩٦.

٧٠٦/٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— وعن عائشة وابن عمر، رضي الله عنهما، قالا: لم يرخص (بصيغة المجهول) في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن يجد الهدي. رواه البخاري) فإنه أفاد أن صوم أيام التشريق جائز رخصة لمن لم يجد الهدي وكان متمتعاً، أو قارناً، أو محصراً، لإطلاق الحديث بناء على أن فاعل يرخص هو رسول الله ﷺ، وأنه مرفوع، وفي ذلك أقوال ثلاثة: ثالثها: أنه إن أضاف ذلك إلى عهده ﷺ كان حجة وإلا فلا وقد ورد التصريح بالفاعل في رواية للدارقطني والطحاوي، إلا أنها بإسناد ضعيف ولفظها: «رخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدي أن يصوم أيام التشريق» إلا أنه خص المتمتع فلا يكون حجة لأهل هذا القول وقد روي من فعل عائشة وأبي بكر وقتبا لعلي عليه السلام. وذهب جماعة إلى أن النهي للتنزيه، وأنه يجوز صومها لكل واحد، وهو قول لا ينهض عليه دليل.

٧٠٧/١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة غير معتادة إلا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف، فإنه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسور آخر وردت بها أحاديث فيها مقال. وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب، ولو ثبت حديثها لكان مخصصاً لها من عموم النهي، لكن حديثها تكلم العلماء عليه وحكموا بأنه موضوع. ودل على تحريم النفل بصوم يومها منفرداً. قال ابن المنذر: ثبت النهي عن صوم الجمعة كما ثبت عن صوم العيد. وقال أبو جعفر الطبري: يفرق بين العيد والجمعة، بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم العيد، ولو صام قبله أو بعده. وذهب الجمهور إلى أن النهي عن أفراد الجمعة بالصوم للتنزيه مستدلين بحديث ابن مسعود: «كان رسول الله ﷺ يصوم من

٧٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صيام التشريق (الحديث ١٩٩٧) و (الحديث ١٩٩٨).

٧٠٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً (الحديث ١١٤٤).

كل شهر ثلاثة أيام، وقلما كان يفطر يوم الجمعة: «أخرجه الترمذي وحسنه. فكان فعله ﷺ قربة على أن النهي ليس للتحريم. وأجيب عنه بأنه يحتمل أنه كان يصوم يوماً قبله أو بعده، ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال. وأختلف في وجه حكمة تحريم صومه على أقوال: أظهرها أنه يوم عيد كما روي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يوم الجمعة يوم عيدكم». وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي عليه السلام قال: «من كان منك منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة، فإنه يوم طعام وشراب وذكر». وهذا أيضاً من أدلة تحريم صومه ولا يلزم أن يكون كالعيد من كل وجه، فإنه نزول حرمة صومه بصيام يوم قبله ويوم بعده كما يفيد قوله:

١١/٧٠٨ — وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ، أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده متفق عليه) فإنه دال على زوال تحريم صومه لحكمة لا نعلمها. فلو أفردته بالصوم وجب فطره كما يفيد ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود من حديث جويرية: «أن النبي ﷺ دخل عليها في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها: «أصمت أمس» قالت: لا قال: «تصومين غداً» قالت: لا قال: «فأفطري» والأصل في الأمر الوجوب.

١٢/٧٠٩ — وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ. وَأَسْتَنْكَرَهُ أَحْمَدُ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: إذا أنتصف شعبان فلا تصوموا رواه الخمسة وأستنكره أحمد) وصححه ابن حبان وغيره. وإنما أستنكره أحمد، لأنه من رواية العلاء بن عبد الرحمن. قلت: وهو من رجال مسلم. قال

٧٠٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صوم يوم الجمعة (الحديث ١٩٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً (الحديث ١١٤٤).

٧٠٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: في كراهية من يصل شعبان برمضان (الحديث ٢٣٣٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان (الحديث ٧٣٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم السبت (الحديث ١٧٢٦)، وأخرجه أحمد: ٣٦٩/٦.

المصنف في التقريب: إنه صدوق وربما وهم. والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد أنتصافه، ولكنه مقيد بحديث: «إلا أن يوافق صوماً معتاداً» كما تقدم. وأختلف العلماء في ذلك، فذهب كثير من الشافعية إلى التحريم لهذا النهي. وقيل: إنه يكره إلا قبل رمضان بيوم أو يومين، فإنه معزم. وقيل: لا يكره. وقيل: إنه مندوب وأن الحديث مؤول بمن يضعفه الصوم، وكأنهم استدلوا بحديث: «أنه ﷺ كان يصل شعبان برمضان» ولا يخفى أنه تعارض القول والفعل كان القول مقدماً.

١٣/٧١٠ - وَعَنِ الصَّمَاءِ بِنْتِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ، إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَحِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءٍ عَنِ، أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهَا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ مَالِكٌ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ مَنْسُوخٌ.

— (وعن الصماء) بالصاد المهملة (بنت بسر) بالموحدة مضمومة وسين مهملة اسمها بهية بضم الموحدة وفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية. وقيل: اسمها بهمية بزيادة الميم، هي أخت عبد الله بن بسر، روى عنها أخوها عبد الله (أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء» بفتح اللام فحاء مهملة ممدودة (عن) بكسر المهملة وفتح النون فموحدة الفاكهة المعروفة والمراد قشره (أو عود شجر، فليمضغها) أي: يطعمها للفطر بها. (رواه الخمسة ورجالهم ثقات إلا أنه مضطرب، وقد أنكره مالك وقال أبو داود: هو منسوخ). أما الاضطراب فلأنه رواه عبد الله بن بسر عن أخته الصماء. وقيل: عن عبد الله وليس فيه ذكر أخته. قيل: وليست هذه بعله قاذحة، فإنه صحابي. وقيل: عنه عن أبيه بسر. وقيل: عن الصماء عن عائشة. قال النسائي: هذا حديث مضطرب. قال المصنف: يحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه، وعن أخته، وعند أخته بواسطة وهذه طريقة صحيحة. وقد رجح عبد الحق الطريق الأولى وتبع في ذلك الدارقطني، لكن هذا التلون في الحديث الواحد بإسناد الواحد مع اتحاد المخرج، يوهي الرواية وينبئ بقلّة الضبط، إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين

٧١٠- أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: النهي أن يخص يوم السبت بصوم (الحديث ٢٤١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في صوم يوم السبت (الحديث ٧٤٤)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم السبت (الحديث ١٧٢٦)، وأخرجه أحمد: ٣٦٩/٦.

بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالاً على قلة الضبط وليس الأمر هنا كذلك، بل اختلف فيه على الراوي أيضاً عن عبد الله بن بسر. وأما إنكار مالك له، فإنه قال أبو داود عن مالك إنه قال: هذا كذب، وأما قول أبي داود إنه منسوخ فلعله أراد أن ناسخه قوله:

١٤/٧١١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَيَوْمَ الْأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالَفَهُمْ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَهَذَا لَفْظُهُ^(١).

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد، وكان يقول: إنهما يومَا عيد للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم. أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وهذا لفظه. فالنهي عن صومه كان أول الأمر، حيث كان ﷺ يجب موافقة أهل الكتاب، ثم كان آخر أمره ﷺ مخالفتهم كما صرح به الحديث نفسه. وقيل: بل النهي كان عن إفراده بالصوم إلا إذا صام ما قبله أو ما بعده. وأخرج الترمذي من حديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين، ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس» وحديث الكتاب دال على استحباب صوم السبت والأحد مخالفة لأهل الكتاب، وظاهره صوم كل على الانفراد والاجتماع.

١٥/٧١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهَى عَنْ صَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ. غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ الْعَقِيلِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة.

٧١١ - أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: الرخصة في يوم السبت... (الحديث ٢١٦٧).

(١) في نسخة م: وهذا اللفظ له.

٧١٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: في صوم يوم عرفة بعرفة (الحديث ٢٤٤٠)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: صيام يوم عرفة (الحديث ١٧٣٢)، وأخرجه أحمد: ٣٠٤/٢، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: فضل صوم يوم عرفة (الحديث ٢٠٩٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: صوم شعبان (الحديث ٤٣٤/١).

رواه الخمسة غير الترمذي وصححه ابن خزيمة والحاكم واستنكره العقيلي) لأن في إسناده مهدياً الهجري ضعفه العقيلي، وقال: لا يتابع عليه الراوي عنه مختلف فيه. قلت في الخلاصة: أنه قال ابن معين لا أعرفه. وأما الحاكم فصحح حديثه وأقره الذهبي في مختصر المستدرک، ولم يعده من الضعفاء في المعنى. وأما الراوي عنه فإنه حوشب بن عبدل. قال المصنف في التقريب: إنه ثقة. والحديث ظاهر في تحريم صوم عرفة بعرفة، وإليه ذهب يحيى بن سعيد الأنصاري وقال: يجب إفطاره على الحاج. وقيل: لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء نقل عن الشافعي وأختاره الخطابي. والجمهور على أنه يستحب إفطاره. وأما هو ﷺ فقد صح أنه كان يوم عرفة بعرفة مفطراً في حجته، ولكن لا يدل تركه الصوم على تحريمه. «نعم» يدل لأن الإفطار هو الأفضل، لأنه ﷺ لا يفعل إلا الأفضل، إلا أنه قد يفعل المفضول لبيان الجواز، فيكون في حقه أفضل لما فيه من التشريع والتبليغ بالفعل، ولكن الأظهر التحريم لأنه أصل النهي.

١٦/٧١٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا صام من صام الأبد متفق عليه) اختلف في معناه قال شارح المصابيح: فسر هذا من وجهين: أحدهما: أنه على معنى الدعاء عليه زجراً له عن صنيعه. والآخر: على سبيل الإخبار والمعنى أنه بمكابدة سورة الجوع وحر الظم لا اعتياده الصوم حتى خف عليه ولم يفتقر إلى الصبر على الجهد الذي يتعلق به الثواب، فكأنه لم يصم ولم تحصل له فضيلة الصوم، ويؤيد أنه للإخبار قوله:

١٧/٧١٤ - وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ. بِلَفْظٍ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ».

— (ولمسلم من حديث أبي قتادة، رضي الله عنه، لا صام ولا أفطر). ويؤيده أيضاً حديث الترمذي عنه بلفظ: «لم يصم ولم يفطر». قال ابن العربي: إن كان دعاء فيا ويح من دعا عليه النبي ﷺ، وإن كان معناه الخبر فيا ويح من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم، وإذا

٧١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: حق الأهل في الصوم (الحديث ١٩٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر (الحديث ١١٥٩).

٧١٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر (الحديث ١١٦٢).

لم يصم شرعاً فكيف يكتب له ثواب؟ وقد اختلف العلماء في صيام الأبد فقال: بتحريمه طائفة، وهو اختيار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه. وذهب طائفة إلى جوازه، وهو اختيار ابن المنذر. وتأولوا أحاديث النهي عن صيام الدهر، بأن المراد من صامه مع الأيام المنهي عنها من العيدين وأيام التشريق، وهو تأويل مردود بنهي ﷺ لابن عمرو عن صوم الدهر، وتعليقه بأن لنفسه عليه حقاً، ولأهله حقاً، ولضيفه حقاً ولقوله: «أما أنا فأصوم وأفطر فمن رغب عن سستي فليس مني». فالتحريم هو الأوجه دليلاً. ومن أدلتها ما أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة من حديث أبي موسى مرفوعاً: «من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد بيده». قال الجمهور: يستحب صوم الدهر لمن لا يضعفه عن حق. وتأولوا أحاديث النهي تأويلاً غير راجح. وأستدلوا بأنه ﷺ شبه صوم ست من شوال مع رمضان، وشبه صوم ثلاثة أيام من كل شهر بصوم الدهر، فلولا أن صاحبه يستحق الثواب لما شبه به. وأجيب بأن ذلك على تقدير مشروعيته، فإنها تغني عنه كما أغنت الخمس الصلوات عن الخمسين الصلاة التي قد كانت فرضت، مع أنه لو صلاها أحد لوجوبها لم يستحق ثواباً، بل يستحق العقاب. نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من صام الدهر فقد وهب نفسه من الله عز وجل» إلا أنا لا ندري ما صحته.

٣ - باب: الإعتكاف وقيام رمضان

الاعتكاف لغة: لزوم الشيء وحبس النفس عليه. وشرعاً المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة. (وقيام رمضان) أي: قيام لياليه مصلياً أو تالياً. قال النووي: قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح، وهو إشارة إلى أنه لا يشترط استغراق كل الليل بصلاة النافلة فيه ويأتي ما في كلام النووي.

١/٧١٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: من قام رمضان إيماناً) أي: تصديقاً بوعده الله للثواب (واحتساباً) منصوب على أنه مفعول لأجله كالذي عطف

٧١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: صلاة التراويح، باب: فضل من قام رمضان (الحديث ٢٠٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: الترغيب في قيام رمضان، وما جاء فيه من الفضل (الحديث ٧٥٩).

عليه أي طلباً لوجه الله وثوابه، والاحتساب من الحسب كالاعتداد من العدو. وإنما قيل فيمن ينوي بعمله وجه الله احتسبه، لأنه له حيثنذ أن يعتد عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به قاله في النهاية، (غفر له ما تقدم من ذنبه، متفق عليه). يحتمل أنه يريد قيام جميع لياليه، وأن من قام بعضها لا يحصل له ما ذكره من المغفرة وهو الظاهر. وإطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر. وقال النووي: المعروف أنه يختص بالصغائر. وبه جزم إمام الحرمين ونسبه عياض لأهل السنة وهو مبني على أنها لا تغفر الكبائر إلا بالتوبة. وقد زاد النسائي في روايته: «ما تقدم وما تأخر». وقد أخرجها أحمد وأخرجت من طريق مالك. وتقدم معنى مغفرة الذنب المتأخر. والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان، والذي يظهر أنه يحصل بصلاة الوتر إحدى عشرة ركعة، كما كان ﷺ يفعل في رمضان وغيره كما سلف في حديث عائشة. وأما التراويح على ما أعتيد الآن فلم تقع في عصره ﷺ، إنما كان ابتداعها عمر في خلافته، وأمر أياً أن يجمع الناس. وأختلف في القدر الذي كان يصلي به أبي قحيل: كان يصلي بهم إحدى عشرة ركعة. وروي إحدى وعشرون. وروي عشرون ركعة وقيل: ثلاث وعشرون. وقيل: غير ذلك. وقد قدمنا تحقيق ذلك.

٢/٧١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ - أَيِ الْعَشْرِ الْأَخِيرَةِ^(١) مِنْ رَمَضَانَ - شَدَّ مِثْرَهُ وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر أي: العشر الأخيرة من رمضان) هذا التفسير مدرج من كلام الراوي (شد مثره) أي: أعتزل النساء (وأحيا ليلة وأيقظ أهله. متفق عليه) وقيل في تفسير شد مثره: إنه كناية عن التشمير للعبادة. قيل: ويحتمل أن يكون المعنى أنه شد مثره جمعه فلم يحلله، وأعتزل النساء وشمر للعبادة. إلا أنه يبعده ما روي عن علي، رضي الله عنه، بلفظ: «فشد مثره وأعتزل النساء» فإن العطف يقتضي المغايرة، وإيقاع الأحياء على الليل مجاز عقلي لكونه زماناً للأحياء نفسه والمراد به السهر. وقوله: «أيقظ أهله» أي: للصلاة والعبادة، وإنما خص

٧١٦ - أخرجه البخاري في كتاب: فضل ليلة القدر، باب: العمل في العشر الأواخر من رمضان (الحديث ٢٠٢٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الاعتكاف، باب: الاجتهاد من العشر الأواخر من شهر رمضان (الحديث ١١٧٤).

(١) في نسخة م: الأخير.

بذلك ﷺ آخر رمضان لقرب خروج وقت العبادة فيجتهد فيه، لأنه خاتمة العمل والأعمال بخواتيمها.

٣/٧١٧ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشَرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ أَعْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي عائشة رضي الله عنها (أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأوائل من رمضان حتى توفاه الله عز وجل، ثم اعتكف أزواجه من بعده. متفق عليه) فيه دليل على أن الاعتكاف سنة واطب عليها رسول الله ﷺ وأزواجه من بعده. قال أبو داود عن أحمد: لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أن الاعتكاف مسنون. وأما المقصود منه فهو جمع القلب على الله تعالى، بالخلوة مع خلو المعدة، والإقبال عليه تعالى، والتنعيم بذكره، والإعراض عما عداه.

٤/٨١٨ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي عائشة رضي الله عنها (قالت: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه. متفق عليه) فيه دليل على أن أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهر في ذلك. وقد خالف فيه من قال: إنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان معتكفاً نهاراً، وقبل غروب الشمس إذا كان معتكفاً ليلاً، وأول الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو ﷺ في المسجد، ومن بعد صلاته الفجر يخلو بنفسه في المحل الذي أعده لاعتكافه. «قلت»: ولا يخفى بعده فإنها كانت عادته ﷺ أنه لا يخرج من منزله إلا عند الإقامة.

٥/٧١٩ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٧١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأوائل (الحديث ٢٠٢٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الاعتكاف، باب: اعتكاف العشر الأوائل من رمضان (الحديث ١١٧٢).

٧١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: اعتكاف النساء (الحديث ٢٠٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الاعتكاف، باب: متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه (الحديث ١١٧١).

٧١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: لا يدخل البيت إلا لحاجة (الحديث ٢٠٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها (الحديث ٢٩٧).

— (وعنها) أي: عائشة رضي الله عنها (قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليدخل علي رأسه وهو في المسجد فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً. متفق عليه واللفظ للبخاري) في الحديث دليل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه، وأن خروج بعض بدنه لا يضر. وفيه أنه يشرع للمعتكف النظافة، والغسل، والحلق، والتزین، وعلى أن العمل اليسير من الأفعال الخاصة بالإنسان يجوز فعلها وهو في المسجد، وعلى جواز استخدام الرجل لزوجته. وقوله: «إلا لحاجة» يدل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد إلا للأمر الضروري. والحاجة فسرهما الرهوي بالبول والغائط. وقد أنفق على استثنائهما وأختلف في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب، والحق بالبول والغائط جواز الخروج للفصد والحجامة ونحوهما.

٦/٧٢٠ — وَعَنْهَا قَالَتْ: «السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسَّ أَمْرًا، وَلَا يُبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَلَا أَعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا أَعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَا بِأَسَرِّ رِجَالِهِ إِلَّا أَنْ الرَّاجِحَ وَقَفَّ آخِرُهُ.

— (وعنها) أي: عائشة رضي الله عنها (قالت: السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة، ولا يبأسرها، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد له منه) مما سلف ونحوه (ولا أعتكاف إلا بصوم، ولا أعتكاف إلا في مسجد جامع. رواه أبو داود ولا بأس برجاله، إلا أن الراجح وقف آخره) من قولها: «ولا اعتكاف إلا بصوم». وقال المصنف: جزم الدارقطني أن القدر الذي من حديث عائشة قولها: «لا يخرج لحاجة» وما عداه ممن دونها انتهى من فتح الباري وهنا قال: إن آخره موقوف. وفيه دلالة أنه لا يخرج المعتكف لشيء مما عينته هذه الرواية، وأنه أيضاً لا يخرج لشهود الجمعة، وأنه إن فعل أي ذلك بطل أعتكافه. وفي المسألة خلاف كبير، ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه. وأما اشتراط الصوم ففيه خلاف أيضاً. وهذا الحديث الموقوف دال على اشتراطه. وفيه أحاديث منها في نفي شرطيته، ومنها في إثباته والكل لا ينهض حجة، إلا أن الاعتكاف

عرف من فعله ﷺ، ولم يعتكف إلا صائماً. واعتكافه في العشر الأول من شوال الظاهر أنه صامها ولم يعتكف إلا من ثاني شوال، لأن يوم العيد يوم شغله بالصلاة والخطبة والخروج إلى الجبانة، إلا أنه لا يقوم بمجرد الفعل حجة على الشرطية. وأما اشتراط المسجد فالأكثر على شرطيته إلا عن بعض العلماء. والمراد من كونه جامعاً أن تقام فيه الصلوات. وإلى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة. وقال الجمهور: يجوز في كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي الجامع. وفيه مثل ما في الصوم من أنه ﷺ لم يعتكف إلا في مسجده، وهو مسجد جامع. ومن الأحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله:

٧/٧٢١ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَالرَّاجِحُ وَقَفُّهُ أَيْضاً.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه، رواه الدارقطني والحاكم والراجح وقفه أيضاً) على ابن عباس: قال البيهقي: الصحيح أنه موقوف ورفعه وهم «قلت»: وللإجتهد في هذا مسرح فلا يقوم دليلاً على عدم الشرطية. وأما قوله: «إلا أن يجعله على نفسه» فالمراد أن ينذر بالصوم.

٨/٧٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ، فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ) قال المصنف: لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء، وقوله: (أروا) بضم الهمزة على البناء للمجهول (ليلة القدر في المنام) أي: قيل لهم في المنام هي (في السبع الأواخر فقال رسول الله ﷺ: أرى بضم الهمزة أي أظن (رؤياكم قد تواطأت) أي توافقت لفظاً ومعنى (في السبع الأواخر، فمن كان متحربها فليتحربها في السبع الأواخر، متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث ابن عمر

٧٢١ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الصيام، باب: الاعتكاف (الحديث ١٩٩/٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: صوم التطوع (الحديث ٤٣٩/١).

٧٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب: فضل ليلة القدر، باب: التماس ليلة القدر في السبع الأواخر (الحديث ٢٠١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: فضل ليلة القدر (الحديث ١١٦٥).

مرفوعاً: «التمسوها في العشر الأواخر، فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقى». وأخرج أحمد «رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي ﷺ: «التمسوها في العشر البواقى في الوتر منها». وروى أحمد من حديث علي مرفوعاً: «إن غلبتم فلا تغلبوا على السبع البواقى». وجمع بين الروايات بأن العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع، لأن ذلك هو المظنة، وهو أقصى ما يظن فيه الإدراك. وفي الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا، وجواز الاستناد إليها في الأمور الوجودية، بشرط أن لا تخالف القواعد الشرعية.

٩/٧٢٣ — وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: «لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَعْيِينِهَا عَلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا أَوْرَدْتُهَا فِي فَتْحِ الْبَارِي.

— (وعن معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال في ليلة القدر: «ليلة سبع وعشرين» رواه أبو داود) مرفوعاً (والراجح وقفه) على معاوية وله حكم الرفع (وقد اختلف في تعيينها على أربعين قولاً أوردتها في فتح الباري) ولا حاجة إلى سردها، لأن منها ما ليس في تعيينها كالقول بأنها رفعت، والقول بإنكارها من أصلها، فإن هذه عدها المصنف من الأربعين. وفيها أقوال آخر لا دليل عليها. وأظهر الأقوال أنها في السبع الأواخر. وقال المصنف في فتح الباري بعد سرده الأقوال: وأرجحها كلها أنها في وتر العشر الأواخر، وأنها تنتقل كما يفهم من حديث هذا الباب. وأرجاها أوتار الوتر عند الشافعية إحدى وعشرون أو ثلاث وعشرون. على ما في حديثي أبي سعيد وعبد الله بن أنيس. وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين.

١٠/٧٢٤ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيَّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ.

٧٢٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قال سبع وعشرون (الحديث ١٣٨٦).

٧٢٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: - ٨٥ - (الحديث ٣٥١٣). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: الدعاء بالعفو والعافية (الحديث ٣٨٥٠)، وأخرجه أحمد: ٤١٩/١ - ٤٣٨ و ١٧١/٦ - ١٨٢ - ١٨٣ - ٢٠٨ - ٢٥٨، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: كان رسول الله ﷺ يعلم من أسلم... (الحديث ٥٣٠/١).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قلت يا رسول الله ﷺ أرأيت إن علمت أي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها؟ قال: قل: اللهم إني أعوذ بك عفو تحب العفو فأعف عني رواه الخمسة غير أبي داود وصححه الترمذي والحاكم) قيل: علامتها أن المطلع عليها يرى كل شيء ساجداً. وقيل: يرى الأنوار في كل مكان ساطعة حتى المواضع المظلمة. وقيل: يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة. وقيل: علامتها استجابة دعاء من وقعت له. وقال الطبري: ذلك غير لازم، فإنها قد تحصل ولا يرى شيء ولا يسمع وأختلف العلماء هل يقع الثواب المرتب لمن أتفق أنه وافقها ولم يظهر له شيء، أو يتوقف ذلك على كشفها؟ ذهب إلى الأول الطبري وابن العربي وآخرون. وإلى الثاني ذهب الأكثرون، ويدل له ما وقع عند مسلم. من حديث أبي هريرة بلفظ: «من يقيم ليلة القدر فيوافقها» قال النووي: أي: يعلم أنها ليلة القدر، ويحتمل أن يراد يوافقها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك. ورجح هذا المصنف قال: ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا بتغاء ليلة القدر وإن لم يوفق لها، وإنما الكلام في حصول الثواب المعين الموعود به، وهو مغفرة ما تقدم من ذنبه.

١١/٧٢٥ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تشد بضم الدال المهملة على أنه نفي ويروى بسكونها على أنه نهي (الرحال) جمع رخل، وهو للبعير كالسرج للفرس. وشده هنا كناية عن السفر، لأنه لازمه غالباً) (إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام) أي: المحرم (ومسجدي هذا والمسجد الأقصى متفق عليه) اعلم أن إدخال هذا الحديث في باب الاعتكاف، لأنه قد قيل: لا يصح الاعتكاف إلا في الثلاثة المساجد ثم المراد بالنفي النهي مجازاً، كأنه قال: لا يستقيم شرعاً أن يقصد بالزيادة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به من المزية التي شرفها الله تعالى بها. والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله، لما رواه أبو داود الطيالسي من طريق عطاء: «إنه قيل له: هذا الفضل في المسجد الحرام وحده أم في الحرم؟ قال: بل في الحرم كله» ولأنه لما

أراد ﷺ التعيين للمسجد قال: «مسجدي هذا» والمسجد الأقصى بيت المقدس سمي بذلك، لأنه لم يكن وراءه مسجد كما قاله الزمخشري. والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه. ودل بمفهوم الحصر أنه يحرم شد الرحال لقصد غير الثلاثة، كزيارة الصالحين أحياء وأمواتاً لقصد التقرب، ولقصد المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها. وقد ذهب إلى هذا الشيخ أبو محمد الجويني. وبه قال القاضي عياض وطائفة. ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال: لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت. وأستدل بهذا الحديث ووافقه أبو هريرة. وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير محرم وأستدلوا بما لا ينهض. وتأولوا أحاديث الباب بتأويل بعيدة ولا ينبغي التأويل، إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل. وقد دل الحديث على فضل المساجد الثلاثة، وأن أفضلها المسجد الحرام، لأن التقديم ذكراً يدل على مزية المقدم، ثم مسجد المدينة، ثم المسجد الأقصى. وقد دل لهذا أيضاً ما أخرجه البزار وحسن إسناده من حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة» وفي معناه أحاديث أخر. ثم اختلفوا هل الصلاة في هذه المساجد تعم الفرض والنفل أو تخص الأول؟ قال الطحاوي وغيره: إنها تخص بالفروض لقوله ﷺ: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» ولا يخفي أن لفظ الصلاة المعروف بلام الجنس عام فيشمل النافلة، إلا أن يقال: إن لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا الفريضة فلا يشملها.

٦ - كتاب: الحج

١ - باب: فضله وبيان من فرض عليه

الحج بفتح الحاء المهملة وكسرهما لغتان، وهو ركن من أركان الإسلام الخمسة بالاتفاق، وأول فرضه سنة ست عند الجمهور، وأختار ابن القيم في الهدى أنه فرض سنة تسع أو عشر وفيه خلاف.

١/٧٢٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور) قيل: هو الذي لا يخالطه شيء من الإثم ورجحه النووي. وقيل: المقبول. وقيل: هو الذي تظهر ثمرته على صاحبه بأن يكون حاله بعده خيراً من حاله قبله. وأخرج أحمد والحاكم من حديث جابر: «قيل يا رسول الله ما بر الحج؟ قال: إطعام الطعام وإفشاء السلام» وفي إسناده ضعف، ولو ثبت لتعين به التفسير (ليس له جزاء إلا الجنة متفق عليه) العمرة لغة الزيارة. وقيل: القصد. وفي الشرع إحرام، وسعي وطواف، وحلق أو تقصير، سميت بذلك لأنه يزار بها البيت ويقصد. وفي قوله: «العمرة إلى العمرة» دليل على تكرار العمرة، وأنه لا كراهة في ذلك ولا تحديد بوقت. «وقالت» المالكية: يكره في السنة أكثر من عمرة واحدة، وأستدلوا له بأنه ﷺ لم يفعلها إلا من سنة،

٧٢٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: وجوب العمرة وفضلها (الحديث ١٧٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة (الحديث ١٣٤٩).

وأفعاله ﷺ تحمل عندهم على الوجوب أو الندب. «وأجيب» عنه بأنه علم من أحواله ﷺ أنه كان يترك الشيء، وهو يستحب فعله ليرفع المشقة عن الأمة، وقد ندب إلى ذلك بالقول. وظاهر الحديث عموم الأوقات في شرعيتها، وإليه ذهب الجمهور. وقيل: إلا للمتلبس بالحج. وقيل: إلا أيام التشريق. وقيل: ويوم عرفة. وقيل: إلا أشهر الحج لغير المتمتع والقارن، والأظهر أنها مشروعة مطلقاً وفعله ﷺ لها في أشهر الحج يرد قول من قال بكراهتها فيها، فإنه ﷺ لم يعتمر عمرة الأربع إلا في أشهر الحج كما هو معلوم، وإن كانت العمرة الرابعة في حجه، فإنه ﷺ حج قارناً كما تظاهرت عليه الأدلة، وإليه ذهب الأئمة الأجلة.

٢/٧٢٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ.

- (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله على النساء جهاد) هو إخبار يراد به الاستفهام (قال: نعم عليهم جهاد لا قتال فيه) كأنها قالت: ما هو فقال: (الحج والعمرة) أطلق عليهما لفظ الجهاد مجازاً، شبههما بالجهاد وأطلق عليهما بجامع المشقة. وقوله: «لا قتال فيه» إيضاح للمراد وبذكره خرج عن كونه استعارة، والجواب من الأسلوب الحكيم (رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له) أي: لا ابن ماجه (وإسناده صحيح وأصله في الصحيح) أي: في صحيح البخاري. وأفادت عبارته أنه إذا أطلق الصحيح فالمراد به البخاري، أو أراد بذلك ما أخرجه البخاري من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين: «أنها قالت: يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد؟ قال: لا، لكن أفضل الجهاد حج مبرور» وأفاد تقييد إطلاق الحديث برواية أحمد للحج. وأفاد أن الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد في حق النساء. وأفاد أيضاً بظاهره أن العمرة واجبة، إلا أن الحديث الآتي بخلافه وهو.

٣/٧٢٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: «لَا. وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالرَّاجِحُ وَقَفَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ. عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً: «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ».

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: أتى النبي ﷺ أعرابي) بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب، وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلأ، سواء كانوا من العرب أو من مواليهم. والعربي من كان نسبه إلى العرب ثابتاً، وجمعه أعراب. ويجمع الأعرابي على الأعراب والأعراب. (فقال: يا رسول الله أخبرني عن العمرة) أي: عن حكمها كما أفاده (أوجبة هي؟ قال: لا) أي: لا تجب وهو من الاكتفاء (وأن تعتمر خير لك) أي: من تركها والأخيرية في الأجر تدل على نديها، وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح. والإتيان بهذه الجملة لدفع ما يتوهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الإباحة والندي، بل كان ظاهراً في الإباحة، لأنها الأصل فأبان بها نديها (رواه أحمد والترمذي) مرفوعاً. (والراجح وقفه) على جابر فإنه الذي سأله الأعرابي وأجاب عنه، وهو مما للاجتهاد فيه مسرح (وأخرجه ابن عدي من وجه آخر) وذلك أنه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن جابر وأبو عصمة كذبوه (ضعيف)، لأن في إسناده أبا عصمة. وفي إسناده عند أحمد والترمذي أيضاً الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف. وقد روى ابن عدي والبيهقي من حديث عطاء عن جابر: «الحج والعمرة فريضتان» سيأتي بما فيه. والقول بأن حديث جابر المذكور صححه الترمذي مردود بما في الإمام، أن الترمذي لم يزد على قوله حسن في جميع الروايات عنه. وأفرط ابن حزم فقال: إنه مكذوب باطل. وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة. ونقل الترمذي عن الشافعي أنه قال: ليس في العمرة شيء ثابت، إنها تطوع وفي إيجابها أحاديث لا تقوم بها الحجة، كحديث عائشة الماضي وكالحديث.

(عن جابر، رضي الله عنه، مرفوع الحج والعمرة فريضتان) ولو ثبت لكان ناهضاً على إيجاب العمرة، إلا أن المصنف لم يذكر هنا من أخرجه ولا ما قيل فيه. والذي في التلخيص أنه أخرجه ابن عدي والبيهقي من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر، وابن لهيعة ضعيف. وقال ابن عدي: هو غير محفوظ عن عطاء. وأخرجه أيضاً الدارقطني ٧٢٨ - أخرجه أحمد: ٣/٣١٦، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في العمرة أوجبة هي أم لا؟ (الحديث ٩٣١)، وأخرجه ابن عدي: ٤/١٥٠.

من رواية زيد بن ثابت بزيادة: «لا يضرك بأيهما بدأت». وفي إحدى طريقيه ضعف وأنقطاع في الأخرى. ورواه البيهقي من طريق ابن سيرين موقوفاً وإسناده أصح، وصححه الحاكم. ولما اختلفت الأدلة في إيجاب العمرة وعدمه، اختلف العلماء في ذلك سلفاً وخلفاً. فذهب ابن عمر إلى وجوبها رواه عنه البخاري تعليقاً ووصله عنه ابن خزيمة والدارقطني وعلق أيضاً عن ابن عباس أنها لقريبتها في كتاب الله «وأتموا الحج والعمرة لله»^(١) ووصله عنه الشافعي وغيره وصرح البخاري بالوجوب وبوب عليه بقوله: باب وجوب العمرة وفضلها وساق خبر ابن عمر وابن عباس. وأستدل غيره للوجوب بحديث: «حج عن أبيك وأعتمر» وهو حديث صحيح. قال الشافعي: لا أعلم في إيجاب العمرة أجود منه. وإلى الإيجاب الحنفية ذهب لما ذكر من الأدلة. وأما الاستدلال بقوله تعالى: «وأتموا الحج والعمرة لله»^(٢) فقد أجيب عنه بأنه لا يفيد إلا وجوب الإتمام، وهو متفق على وجوبه بعد الإحرام بالعمرة ولو تطوعاً. وذهبت الشافعية إلى أن العمرة فرض في الأظهر. والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه.

٤/٧٢٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَالرَّاجِحُ إِرْسَالُهُ.

٥/٧٣٠ - وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قيل: يا رسول الله ما السبيل؟) أي الذي ذكر الله تعالى في الآية (قال: الزاد والراحلة). رواه الدارقطني وصححه الحاكم) قلت: والبيهقي أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ والراجح إرساله، لأنه قال البيهقي: الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلاً. قال المصنف: يعني الذي أخرجه الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن ولا أرى الموصول إلا وهما (وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضاً) أي: كما أخرجه غيره من حديث أنس (وفي إسناده ضعف) وإن قال الترمذي إنه حسن. وذلك إن فيه راوياً متروك الحديث، وله طرق عن علي وعن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن عائشة وعن غيرهم من طرق كلها ضعيفة. قال

(١)، (٢) سورة: البقرة، الآية: ١٩٦.

٧٢٩ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الحج، باب: في إيجاب الحج (الحديث ٢/٢١٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المناسك، باب: التوديع عند السفر (الحديث ١/٤٤٢).

٧٣٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: في إيجاب الحج (الحديث ٨١٣).

عبد الحق: طريقه كلها ضعيفة. وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً والصحيح رواية الحسن المرسل، وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأئمة. فالزاد شرط مطلقاً والراحلة لمن داره على مسافة. وقال ابن تيمية في شرح العمدة بعد سرده لما ورد في ذلك: فهذه الأحاديث مسندة من طرق حسان ومرسلة وموقوفة تدل على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي ﷺ أن كثيراً من الناس يقدرّون على المشي، وأيضاً فإن الله قال في الحج: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١) إما أن يعني القدرة المعتبرة في جميع العبادات وهو مطلق المكنة، أو قدراً زائداً على ذلك. فإن كان المعتبر هو الأول لم يحتج إلى هذا التقييد، كما لم يحتج إليه في آية الصوم والصلاة، فعلم أن المعتبر قدر زائد في ذلك، وليس هو إلا المال. وأيضاً فإن الحج عبادة مفتقرة إلى مسافة، فأفتقر وجوبها إلى ملك الزاد والراحلة كالجهاد، ودليل الأصل قوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجًا﴾^(٢) إلى قوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾^(٣) الآية انتهى. وذهب ابن الزبير وجماعة من التابعين، إلى أن الاستطاعة هي الصحة لا غير لقوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾^(٤) فإنه فسر الزاد بالتقوى. وأجيب بأنه غير مراد من الآية كما يدل له سبب نزولها. وحديث الباب يدل أنه أريد بالزاد الحقيقة وهو وإن ضعفت طريقه فكثرتها تشد ضعفه. والمراد به كفاية فاضلة عن كفاية من يعول حتى يعود لقوله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول» أخرجه أبو داود. ويجزىء الحج وإن كان المال حراماً ويأثم عند الأكثر. وقال أحمد: لا يجزىء.

حج الصبي

٥/٧٣١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَجُلًا بِالرَّوْحَاءِ فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» | قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ |^(٥) فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ^(٦): «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ أَمْرًا صَبِيًّا. فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ. وَلَكِ أَجْرٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ لقي) قال عياض: يحتمل أنه لقيهم ليلاً فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل أنه نهاراً ولكنهم لم يروه قبل ذلك. (ركباً بالروحاء)

(٣) سورة التوبة، الآية: ٩٢.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

(٤) سورة البقرة الآية: ٩٧.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٩١.

٧٣١ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: صحة حج الصبي وأجر من حج به (الحديث ١٣٣٦).

(٦) في نسخة م: قال.

(٥) زيادة من نسخة م.

براء مهملة بعد الواو حاء مهملة بزنة حمراء، محل قرب المدينة (فقال: من القوم؟ فقالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ فقال: رسول الله فرفعت إليه امرأة صبياً فقالت: ألهذا حج؟ قال: نعم ولك أجر) بسبب حملها وحجها به، أو بسبب سؤالها عن ذلك الحكم، أو بسبب الأمرين (أخرجه مسلم). والحديث دليل أنه يصح حج الصبي وينعقد، سواء كان مميزاً أم لا حيث فعل وليه عنه ما يفعل الحاج. وإلى هذا ذهب الجمهور، ولكنه لا يجزيه عن حجة الإسلام. الحديث ابن عباس: «أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى» أخرجه الخطيب والضياء المقدسي من حديث ابن عباس وفيه زيادة. قال القاضي: أجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت فقالت: يجزئه لقوله: «نعم» فإن ظاهره أنه حج، والحج إذا أطلق يتبادر منه ما يسقط الواجب. ولكن العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك قال النووي: والولي الذي يحرم عن الصبي إذا كان غير مميز هو ولي ماله وهو أبوه، أو جده، أو الوصي، أي: المنصوب من جهة الحاكم. وأما الأم فلا يصح إخراجها عنه إلا أن تكون وصية عنه أو منصوبة من جهة الحاكم. وقيل: يصح إخراجها وإحرام العصبه، وإن لم يكن لهم ولاية المال. وصفة إحرام الولي عنه أن يقول بقلبه: جعلته محرماً.

الحج عن الغير

٧/٧٣٢ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَضْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخاً كَبِيراً، لَا يَنْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعنه) أي: ابن عباس، رضي الله عنه، (قال: كان الفضل بن عباس رديف

٧٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: وجوب الحج وفضله (الحديث ١٥١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: الحج عن العاجز لزمانه وهرم ونحوهما (الحديث ١٣٣٤) و (الحديث ١٣٣٥).

رسول الله ﷺ) أي: في حجة الوداع، وكان ذلك في منى (فجاءت امرأة من خثعم) بالخاء المعجمة مفتوحة فمثلة ساكنة وعين مهملة، قبيلة معروفة (فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، وجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي) حال كونه (شيخاً) متصب على الحال. وقوله: (كبيراً) يصح صفة ولا ينافي اشتراط كون الحال نكرة، إذ لا يخرج ذلك عنها (لا يثبت) صفة ثانية (على الراحلة) يصح صفة أيضاً ويحتمل الحال. ووقع في بعض ألفاظه: «وإن شدته خشيت عليه» (أفأحج) نيابة (عنه؟ قال: نعم) أي: حجي عنه (وذلك) أي جميع ما ذكر (في حجة الوداع. متفق عليه واللفظ للبخاري) في الحديث روايات أخر، ففي بعضها أن السائل رجل وأنه سأل: «هل يحج عن أمه؟» فيجوز تعدد القضية. وفي الحديث دليل على أنه يجزئ الحج عن المكلف إذا كان مأيوساً منه القدرة على الحج بنفسه، مثل الشيخوخة فإنه مأيوس زوالها. وأما إذا كان عدم القدرة لأجل مرض أو جنون يرجى برؤهما فلا يصح، وظاهر الحديث مع الزيادة أنه لا بد في صحة التحجيج عنه من الأمرين: عدم ثباته على الراحلة، والخشية من الضرر عليه من شدة. فمن لا يضره الشد كالذي يقدر على المحفة لا يجزئه حج الغير، إلا أنه أدعى في البحر الإجماع على أن الصحة وهي التي يستمسك معها قاعداً شرط بالإجماع فإن صح الإجماع فذاك وإلا فالدليل مع من ذكرنا. وقيل: ويؤخذ من الحديث أنه إذا تبرع أحد بالحج عن غيره لزمه الحج عن ذلك الغير، وإن كان لا يجب عليه الحج، ووجهه أن المرأة لم تبين أن أباه مستطيع بالزاد والراحلة، ولم يستفصل ﷺ عن ذلك. ورد هذا بأنه ليس في الحديث إلا الإجزاء لا الوجوب فلم يتعرض له، وبأنه يجوز أنها قد عرفت وجوب الحج على أبيها كما يدل له قولها: «إن فريضة الله على عباده في الحج» فإنها عبارة على عملها بشرط دليل الوجوب وهو الاستطاعة. وأتفق القائلون بأجزاء الحج عن فريضة الغير، وبأنه لا يجزئ إلا عن موت أو عدم قدرة من عجز ونحوه بخلاف النفل، فإنه ذهب أحمد وأبو حنيفة إلى جواز النيابة عن الغير فيه مطلقاً للتوسيع في النفل. وذهب بعضهم إلى أن الحج عن فرض الغير لا يجزئ أحداً، وأن هذا الحكم يختص بصاحبة هذه القصة، وإن كان الاختصاص خلاف الأصل، إلا أنه أستدل بزيادة رويت في الحديث بلفظ: «حجي عنه وليس لأحد بعدك» ورد بأن هذه الزيادة رويت بإسناد ضعيف. وعن بعضهم أنه يختص بالولد. وأجيب عنه بأن القياس عليه دليل شرعي. وقد نبه ﷺ على العلة بقوله في الحديث: «فدين الله أحق بالقضاء» كما يأتي فجعله ديناً، والدين يصح أن يقتضيه غير الولد بالاتفاق، وما يأتي من حديث شبرمة.

٨/٧٣٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَمْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَتُهُ؟ أَقْضُوا لِلَّهِ، فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي: عن ابن عباس (أن امرأة) قال المصنف: لم أقف على اسمها ولا أسم أمها (من جهينة) بضم الجيم بعدها مثناة تحتية فنون أسم قبيلة (جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج ولم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال: نعم، حجي عنها، أرايت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته؟ أقضوا لله فالله أحق بالوفاء رواه البخاري) الحديث دليل على أن الناذر بالحج إذا مات ولم يحج أجزاء أن يحج عنه ولده وقريبه، ويجزئه عنه وإن لم يكن قد حج عن نفسه، لأنه ﷺ لم يسألها حجت عن نفسها أم لا؟ ولأنه ﷺ شبهه بالدين، وهو يجوز أن يقضي الرجل دين غيره قبل دينه. ورد بأنه سيأتي في حديث شبرمة ما يدل على عدم إجزاء حج من لم يحج عن نفسه. وأما مسألة الدين، فإنه لا يجوز له أن يصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه. وفي الحديث دليل على مشروعية القياس، وضرب المثل ليكون أوقع في نفس السامع، وتشبيه المجهول حكمه بالمعلوم، فإنه دل أن قضاء الدين عن الميت كان معلوماً عندهم متقرباً، ولهذا حسن الإلحاق به. ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص، لأن الدين يجب قضاؤه مطلقاً وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها. وإلى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي. ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم. وظاهره أنه يقدم على دين الآدمي، وهو أحد أقوال الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١) الآية لأن ذلك عام خصه هذا الحديث، أو لأن ذلك في حق الكافر. وقيل: اللام في الآية بمعنى على أي ليس عليه مثل: «ولهم اللعنة» أي: عليهم. وقد بسطنا القول في هذا في حواشي ضوء النهار.

٩/٧٣٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا صَبِيٌّ حَجٌّ، ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْتَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَإِنَّمَا عَبْدٌ حَجٌّ، ثُمَّ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ

٧٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: من مات وعليه حج (الحديث ٦٦٩٩).

(١) سورة: النجم، الآية: ٣٩.

٧٣٤ - أخرجه البيهقي في كتاب: الحج، باب: إثبات فرض الحج (الحديث ٣٢٤/٤).

بأن يكون معهما من يزيل معنى الخلوة؟ الظاهر أنه يقوم، لأن المعنى المناسب للنهي إنما هو خشية أن يوقع بينهما الشيطان الفتنة. وقال القفال: لا بد من المحرم عملاً بلفظ الحديث. ودل أيضاً على تحريم سفر المرأة من غير محرم، وهو مطلق في قليل السفر وكثيره. وقد وردت أحاديث مقيدة لهذا الإطلاق، إلا أنها اختلفت ألفاظها ففي لفظ: «لا تسافر المرأة مسيرة ليلة إلا مع ذي محرم». وفي آخر «فوق ثلاث». وفي آخر: «مسيرة يومين». وفي آخر: «ثلاثة أميال». وفي لفظ: «بريد». وفي آخر: «ثلاثة أيام». قال النووي: ليس المراد من التحديد ظاهره، بل كل ما يسمى سفرًا فالمرأة منهيّة عنه إلا بالمحرم، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه. وللعلماء تفصيل في ذلك قالوا: ويجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب، والمخافة على نفسها، ولقضاء الدين، ورد الوديعة، والرجوع من النشوز، وهذا مجمع عليه. واختلفوا في سفر الحج الواجب فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز للشابة إلا مع محرم. ونقل قولاً عن الشافعي أنها تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً، ولم ينهض دليله على ذلك. قال ابن دقيق العيد: إن قوله تعالى: ﴿وَلَلَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(١) عموم شامل للرجال والنساء وقوله: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم عموم لكل أنواع السفر، فتعارض العمومان. ويجب بأن أحاديث لا تسافر المرأة للحج إلا مع ذي محرم مخصص لعموم الآية. ثم الحديث عام للشابة والعجوز. وقال جماعة من الأئمة: يجوز للعجوز السفر من غير محرم. وكأنهم نظروا إلى المعنى فخصصوا به العموم. وقيل: لا يخصص بل العجوز كالشابة. وهل تقوم النساء الثقات مقام المحرم للمرأة؟ فأجازه البعض مستدلاً بأفعال الصحابة، ولا تنهض حجة على ذلك، لأنه ليس بإجماع. وقيل: يجوز لها السفر إذا كانت ذات حشم. والأدلة لا تدل على ذلك. وأما أمره ﷺ له بالخروج مع امرأته، فإنه أخذ منه أحمد أنه يجب خروج الزوج مع زوجته إلى الحج إذا لم يكن معها غيره وغير أحمد قال: لا يجب عليه وحمل الأمر على التنب. قال: وإن كان لا يحمل على التنب إلا لقرينة عليه، فالقرينة عليه ما علم من قواعد الدين أنه لا يجب على أحد بذل منافع نفسه لتحصيل غيره ما يجب عليه. وأخذ من الحديث أنه ليس للرجل منع امرأته من حج الفريضة، لأنها عبادة قد وجبت عليها، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، سواء قلنا إنه على الفور أو التراخي. أما الأول فظاهر. قيل: وعلى الثاني أيضاً، فإن لها أن تسارع إلى براءة ذمتها،

كما أن لها أن تصلي أول الوقت وليس له منعها. وأما ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يؤذن لها في الحج: «ليس لها أن تطلق إلا بإذن زوجها» فإنه محمول على حج التطوع جمعاً بين الحديثين على أنه: «ليس في حديث الكتاب ما يدل أنها خرجت من دون إذن زوجها. وقال ابن تيمية: إنه يصح الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع. وحاصله أن من لم يجب عليه لعدم الاستطاع مثل المريض، والفقير، والمعسوب، والمقطوع طريقه، والمرأة بغير محرم، وغير ذلك إذا تكلفوا شهود المشاهد أجزأهم الحج، ثم منهم من هو محسن في ذلك كالذي يحج ماشياً، ومنهم من هو مسيء في ذلك كالذي يحج بالمسألة. والمرأة تحج بغير محرم وإنما أجزأهم، لأن الأهلية تامة والمعصية إن وقعت فهي في الطريق لا في نفس المقصود.

١١/٧٣٦ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ شُبْرَمَةَ، قَالَ: «مَنْ شُبْرَمَةُ؟». قَالَ: أَخٌ لِي، أَوْ قَرِيبٌ لِي، فَقَالَ: «حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرَمَةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقْفُهُ.

— (وعنه) أي: عن ابن عباس، رضي الله عنهما، (أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة) بضم الشين المعجمة فموحدة ساكنة (قال: من شبرمة؟ قال: أخ لي أو قريب لي) شك من الراوي (فقال: حججت عن نفسك قال: لا. قال: حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة. رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان، والراجح عند أحمد وقفه) وقال البيهقي: إسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه. وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ. وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه. وقال الدارقطني: المرسل أصح. قال المصنف: هو كما قال لكنه يقوي المرفوع، لأنه من غير رجاله. وقال ابن تيمية: إن أحمد حكم في رواية ابنه صالح عنه أنه مرفوع، فيكون قد أطلع على ثقة من رفعه، قال: وقد رفعه جماعة على أنه وإن كان موقوفاً فليس لابن عباس فيه مخالف. والحديث دليل على أنه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه، فإذا أحرمت عن غيره فإنه ينعقد إحرامه عن

٧٣٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الحج، باب: في الرجل يحج عن غيره (الحديث ١٨١١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المتناسك، باب: الحج عن الميت (الحديث ٢٩٠٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحج، باب: فيمن حج عن غيره (الحديث ٩٦٢).

نفسه، لأنه ﷺ أمره أن يجعله عن نفسه بعد أن لبي عن شبرمة. فدل على أنها لم تنعقد النية عن غيره، وإلا لأوجب عليه المضي فيه، وأن الإحرام ينعقد مع الصحة والفساد، وينعقد مطلقاً مجهولاً معلقاً، فجاز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه، وهذا لأن إحرامه عن الغير باطل لأجل النهي، والنهي يقتضي الفساد، ويطلقان صفة الإحرام لا توجب بطلان أصله. وهذا قول أكثر الأمة إنه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه مطلقاً مستطيعاً كان أو لا، لأن ترك الاستفصال والتفريق في حكاية الأحوال دال على العموم، ولأن الحج واجب في أول سنة من سني الإمكان، فإذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره، لأن الأول فرض والثاني نفل كمن عليه دين وهو مطالب به ومعه دراهم بقدره لم يكن له أن يصرفها إلا إلى دينه. وكذلك كل ما احتاج أن يصرفه إلى واجب عنه فلا يصرفه إلى غيره، إلا أن هذا إنما يتم في المستطيع. ولذا قيل: إنما يؤمر بأن يبدأ بالحج عن نفسه إذا كان واجباً عليه، وغير المستطيع لم يجب عليه، فجاز أن يحج عن غيره، ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى.

١٢/٧٣٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ». فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ قُلْتُمْهَا لَوَجِبَتْ، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ.

١٣/٧٣٨ - وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

— (وعنه) أي: عن ابن عباس، رضي الله عنهما، (قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: إن الله كتب عليكم الحج فقام الأقرع بن حابس فقال: أفى كل عام يا رسول الله قال: لو قلتموها لوجب، الحج مرة فما زاد فهو تطوع. رواه الخمسة غير الترمذي، وأصله في مسلم من حديث أبي هريرة) وفي رواية زيادة بعد قوله لوجب: «ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها لعذبتم» والحديث دليل على أنه لا يجب الحج إلا مرة واحدة في

٧٣٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: فرض الحج (الحديث ١٧٢١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: وجوب الحج (الحديث ١١١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: فرض الحج (الحديث ٢٨٨٦)، وأخرجه أحمد: ٢٥٥/١.

٧٣٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر (الحديث ٤١٢).

العمر على كل مكلف مستطيع . وقد أخذ من قوله ﷺ : «لو قلت نعم لوجبت» أنه يجوز أن يفوض الله إلى الرسول ﷺ شرح الأحكام . ومحل المسألة الأصول، وفيها خلاف بين العلماء قد أشار إليها الشارح رحمه الله .

٢ - باب: المواقيت

المواقيت جمع ميقات، والميقات ما حد ووقت للعبادة من زمان ومكان، والتوقيت التحديد، ولهذا يذكر في هذا الباب ما حدده الشارع للإحرام من الأماكن .

١/٧٣٩ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة) بضم الحاء المهملة وبعد اللام مثناة تحتية وفاء، تصغير حلفه، والحلقة واحدة الحلفاء نبت في الماء، وهي مكان معروف بينه وبين مكة عشر مراحل، وهي من المدينة على فرسخ، وبها المسجد الذي أحرم منه ﷺ، والبئر التي تسمى الآن بئر علي، وهي أبعد المواقيت إلى مكة. (ولأهل الشام الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة ففاء، سميت بذلك لأن السيل أجتحف أهلها إلى الجبل الذي هنالك، وهي من مكة على ثلاث مراحل، وتسمى مهبة كانت قرية قديمة، وهي الآن خراب. ولذا يحرمون الآن من رابع قبلها بمرحلة لوجود الماء بها للاغتسال (ولأهل نجد قرن المنازل) بفتح القاف وسكون الراء ويقال له: قرن الثعالب بينه وبين مكة مرحلتان. (ولأهل اليمن يلملم) بينه وبين مكة مرحلتان (هن) أي: المواقيت (لهن) أي: للبلدان المذكورة والمراد لأهلها. ووقع في بعض الروايات هن

لهم، وفي رواية للبخاري من لأهلهم (ولمن أتى عليهم من غيرهم ممن أراد الحج أو العمرة ولمن كان دون ذلك) المذكور من المواقيت (فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة) يجرمون (من مكة) بحج أو عمرة (متفق عليه) فهذه المواقيت التي عينها ﷺ لمن ذكره من أهل الآفاق، وهي أيضاً مواقيت لمن أتى عليها وإن لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة، فإنه يلزمه الإحرام منها إذا أتى عليها قاصداً لإتيان مكة لأحد النسكين، فيدخل في ذلك ما إذا ورد الشامي مثلاً إلى ذي الخليفة، فإنه يجب عليه الإحرام منها ولا يتركه حتى يصل الجحفة، فإن أخر أساء ولزمه دم، هذا عند الجمهور. وقال المالكية: إنه يجوز له التأخير إلى ميقاته وإن كان الأفضل له خلافه قالوا: والحديث محتمل، فإن قوله: «من لهم» ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك الأقطار، سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر، فإن له العدول إلى ميقاته كما لو ورد الشامي على ذي الخليفة، فإنه لا يلزمه الإحرام منها، بل يحرم من الجحفة، وعموم قوله: «ولمن أتى عليهن من غيرهن» يدل على أنه يتعين على الشامي في مثلنا أن يحرم من ذي الحليفة، لأنه من غير أهلهم. قال ابن دقيق العيد قوله: «ولأهل الشام الجحفة» يشمل من مر من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر. وقوله: «ولمن أتى عليهن من غير أهلهم» يشمل الشامي إذا مرّ بذى الحليفة وغيره، فهنا عموماً قد تعارضاً انتهى ملخصاً. قال المصنف: ويحصل الانفكاك بأن قوله من لهم مفسر لقوله مثلاً: وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها، ومن سلك طريق ميقاتهم فمر على ميقاتهم انتهى. قلت: وإن صح ما قد روي من حديث عروة: «أنه ﷺ وقت لأهل المدينة ومن مر بهم ذا الحليفة» تبين أن الجحفة إنما هي ميقات للشامي إذا لم يأت المدينة، ولأن هذه المواقيت محيطة بالبيت كحاطة جوانب الحرم، فكل من مر بجانب من جوانبه لزمه تعظيم حرمة، وإن كان بعض جوانبه أبعد من بعض. ودل قوله: «ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ» على أن من كان بين الميقات ومكة فميقاته حيث أنشأ الإحرام، إما من أهله ووطنه أو من غيره وقوله: «حتى أهل مكة من مكة» دل على أن أهل مكة يجرمون من مكة وأنه ميقاتهم، سواء كان من أهلها أو من المجاورين أو الواردين إليها أحرم بحج أو عمرة. وفي قوله: «ممن أراد الحج أو العمرة» ما يدل أنه لا يلزم الإحرام إلا من أراد دخول مكة لأحد النسكين، فلو لم يرد ذلك جازله دخولها من غير إحرام. وقد دخل ابن عمر بغير إحرام، ولأنه قد ثبت بالاتفاق أن الحج والعمرة عند من أوجبها إنما تجب مرة واحدة، فلو أوجبنا على كل من دخلها أن يحج أو يعتمر لوجب أكثر من مرة. ومن قال: إنه لا يجوز مجاوزة الميقات إلا بالإحرام، إلا لمن أستثنى من أهل الحاجات كالحطابين، فإن له في ذلك آثاراً عن السلف ولا تقوم بها حجة. فمن دخل مريداً مكة

لا ينوي نسكاً من حج ولا عمرة وجاوز ميقاته بغير إحرام، فإن بدا له إرادة أحد النسكين أحرم من حيث أراد، ولا يلزمه أن يعود إلى ميقاته. وأعلم أن قوله: «حتى أهل مكة من مكة» يدل أن ميقات عمرة أهل مكة كحجهم، وكذلك القارن منهم ميقاته مكة. ولكن قال المحب الطبري: إنه لا يعلم أحداً جعل مكة ميقاتاً للعمرة، وجوابه أنه ﷺ جعلها ميقاتاً لها بهذا الحديث. وأما ما روي عن ابن عباس أنه قال: «يا أهل مكة من أراد منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر» وقال أيضاً: «من أراد من أهل مكة أن يعتمر خرج إلى التنعيم ويجاوز الحرم» فأثار موقوفة لا تقاوم المرفوع. وأما ما ثبت من أمره ﷺ لعائشة بالخروج إلى التنعيم لتحرم بعمرة، فلم يرد إلا تطيب قلبها بدخولها إلى مكة معتمرة كصواحباتها، لأنها أحرمت بالعمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طفن، كما يدل له قولها قلت: يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك واحد قال: انتظري فاخرجي إلى التنعيم فأهلي منه - الحديث، فإنه محتمل أنها إنما أرادت أن تشابه الداخلين من الحل إلى مكة بالعمرة، ولا يدل أنها لا تصح العمرة إلا من الحل لمن صار في مكة، ومع الاحتمال لا يقاوم حديث الكتاب. وقد قال طاوس: لا أدري الذين يعتمرون من التنعيم يؤجرون أو يعذبون قيل له: فلم يعذبون؟ قال: لأنه يدع البيت والطواف ويخرج إلى أربعة أميال ويجيء أربعة أميال قد طاف مائتي طواف، وكلما طاف كان أعظم أجراً من أن يمشي في غير ممشى. إلا أن كلامه في تفضيل الطواف على العمرة. قال أحمد: العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف، ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف. وعند أصحاب أحمد أن المكي إذا أحرمت للعمرة من مكة كانت عمرة صحيحة قالوا: ويلزمه دم لما ترك من الإحرام من الميقات. قلت: ويأتيك أن إلزامه الدم لا دليل عليه.

٢/٧٤٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

٣/٧٤١ - وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِلَّا أَنْ رَأَوْهُ شَكَّ فِي رَفْعِهِ.

٤/٧٤٢ - وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: «أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ».

٧٤٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في المواقيت (الحديث ١٧٣٩)، وأخرجه النسائي في

كتاب: الحج، باب: ميقات أهل العراق (الحديث ٤١٢٥).

٧٤١ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: مواقيت الحج والعمرة (الحديث ١٢).

٧٤٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: ذات عرق لأهل العراق (الحديث ١٥٢٤).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف، بينه وبين مكة مرحلتان، وسمي بذلك لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير (رواه أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر، إلا أن راويه شك في رفعه) لأن في صحيح مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهمل فقال: سمعت: «أحسبه رفع إلى النبي ﷺ» فلم يجزم برفعه. (وفي البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك أنها لما فتحت البصرة والكوفة أي أرضهما، وإلا فإن الذي مصرهما المسلمون طلبوا من عمر أنه يعين لهم ميقاتاً، فعين لهم ذات عرق وأجمع عليه المسلمون. قال ابن تيمية في المنتقى: والنص بتوقيت ذات عرق ليس في القوة كغيره، فإن ثبت فليس ببدع وقوع اجتهد عمر على وقفه، فإنه كان موفقاً للصواب. وكان عمر لم يبلغه الحديث فأجتهده بما وافق النص. هذا وقد انعقد الإجماع على ذلك. وقد روي رفعه بلا شك من حديث ابن الزبير عن جابر عند ابن ماجه. ورواه أحمد مرفوعاً عن جابر بن عبد الله وابن عمر في إسناده الحجاج بن أرطاة. ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة: «أنه ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق» بإسناد جيد. ورواه عبد الله بن أحمد أيضاً عنها. وقد ثبت مرسلًا عن مكحول وعطاء. قال ابن تيمية: وهذه الأحاديث المرفوعة الجياد الحسان يجب العمل بمثلها مع تعددها ومجيئها مستندة ومرسلة من وجوه شتى وأما ما ذكره بقوله:

٥/٧٤٣ — وَعَنْدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ.

— (وعند أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق) فإنه وإن قال فيه الترمذي أنه حسن، فإن مداره على يزيد ابن أبي زياد، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة، قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات

عرق إحرام من الميقات هذا، والعقيق يعد من ذات عرق. وقد قيل: إن كان لحديث ابن عباس هذا أصل فيكون منسوخاً، لأن توقيت ذات عرق كان في حجة الوداع حين أكمل الله دينه. كما يدل له ما أخرجه الحارث بن عمرو السهمي قال: «أتيت النبي ﷺ وهو بمنى أو عرفات، وقد أطاف به الناس قال: فتجيء الأعراب، فإذا رأوا وجهه قالوا: هذا وجه مبارك، قال: ووقت ذات عرق لأهل العراق» رواه أبو داود والدارقطني.

٣ - باب: وجوه الإحرام وصفته

الوجوه جمع وجه، والمراد بها الأنواع التي يتعلق بها الإحرام، وهو الحج، أو العمرة، أو مجموعها (وصفته) كيفيته التي يكون فاعلها بها محرماً.

١/٧٤٤ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ (عِنْدَ قُدُومِهِ) ^(١)، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، أَوْ (جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) ^(٢) فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا) أي: من المدينة وكان خروجه ﷺ يوم السبت لخميس بقين من ذي القعدة بعد صلاته الظهر بالمدينة أربعاً وبعد أن خطبهم خطبة علمهم فيها الإحرام وواجباته وسننه (مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع) وكان ذلك سنة عشر من الهجرة، سميت بذلك لأنه ﷺ ودع الناس فيها ولم يحج بعد هجرته غيرها. (فمننا من أهل بعمرة ومننا من أهل بحج وعمرة) فكان قارناً (ومننا من أهل بحج) فكان مفرداً (وأهل رسول الله ﷺ بالحج). فأما من أهل بعمرة فحل عند قدومه (مكة بعد إتيانه ببقية أعمال العمرة). (وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمرة، فلم يحلوا حتى كان يوم النحر. متفق عليه) الإلهال رفع الصوت. قال العلماء: هو هنا رفع

٧٤٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: كيف تهل الحائض بالحج والعمرة (الحديث ٣١٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (الحديث ١٢١١).

(١) زيادة في الأصل. (٢) في نسخة م: أو جمع الحج والعمرة.

الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام ودل حديثها على أنه وقع من مجموع الركب الذين صحبوه في حجة هذه الأنواع. وقد رويت عنها روايات تخالف هذا. وجمع بينها بما ذكرناه. وقد اختلفت الروايات في إحرام عائشة بماذا كان لاختلاف الروايات أيضاً ودل حديثها على أنه وقع من ذلك الركب الإحرام بأنواع الحج الثلاثة، فالمحرم بالحج هو من حج الأفراد، والمحرم بالعمرة هو من حج التمتع، والمحرم بهما هو القارن. ودل حديثها على أن من أهل بالحج مفرداً له عن العمرة لم يحل إلا يوم النحر. وهذا يخالف ما ثبت من الأحاديث عن أربعة عشر صحابياً في الصحيحين وغيرهما: «أنه ﷺ أمر من لم يكن معه هدي أن يفسخ حجة إلى العمرة قبل» فيتأول حديث عائشة على تقييده بمن كان معه هدي وأحرم بحج مفرداً، فإنه كمن ساق الهدي وأحرم بالحج والعمرة معاً. وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في الفسخ للحج إلى العمرة، هل هو خاص بالذين حجوا معه ﷺ أو لا؟ وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد، وأفردناه برسالة، ولا يحتمل هنا نقل الخلاف والإطالة. واختلف العلماء أيضاً فيما أحرم به ﷺ، والأكثر أنه أحرم بحج وعمرة فكان قارناً. وحديث عائشة هذا دل أنه ﷺ أحرم بالحج مفرداً، لكن الأدلة الدالة على أنه حج قارناً واسعة جداً. واختلفوا أيضاً في الأفضل من أنواع الحج، والأدلة تدل على أن أفضلها القرآن. وقد أستوفى أدلة ذلك ابن القيم.

٤ - باب: الإحرام وما يتعلق به

الإحرام الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعماله بالنية.

١/٧٤٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد) أي: مسجد ذي الحليفة (متفق عليه) هذا قاله ابن عمر رداً على من قال إنه ﷺ أحرم من البيداء، فإنه قال: يبدؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ أنه أهل منها

٧٤٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الإهلال عند مسجد ذا الحليفة (الحديث ١٥٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة (الحديث ١١٨٦).

ما أهل الحديث. وفي رواية: «أنه أهل من عند الشجرة حين قام به بعيره» والشجرة كانت عند المسجد. وعند مسلم: «أنه ﷺ ركع ركعتين بذى الحليفة، ثم إذا أستوت به الناقة قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل». وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذى الحليفة، بأنه ﷺ أهل منهما وكل من روى أنه أهل بكذا فهو راو لما سمعه من إهلاله. وقد أخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عباس: «أنه ﷺ لما صلى في مسجد ذى الحليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منهما» فسمع قوم فحفظوه فلما أستقرت به راحلته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحلته، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كما سمع الحديث. ودل الحديث على أن الأفضل أن يحرم من الميقات لا قبله، فإن أحرم قبله فقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم، وهل يكره؟ قيل: نعم لأن قول الصحابة وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، يقضي بالإهلال من هذه المواقيت، ويقضي بنفي النقص والزيادة، فإن لم تكن الزيادة محرمة فلا أقل من أن يكون تركها أفضل. ولولا ما قيل من الإجماع بجواز ذلك لقلنا بتحريمه لأدلة التوقيت، ولأن الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلاة ورمي الجمار لا تشرع كالنقص منها، وإنما لم يجزم بتحريم ذلك لما ذكرنا من الإجماع، ولأنه روي عن عدة من الصحابة تقديم الإحرام على الميقات، فأحرم ابن عمر من بيت المقدس، وأحرم أنس من العقيق، وأحرم ابن عباس من الشام، وأهل عمران بن حصين من البصرة، وأهل ابن مسعود من القادسية. وورد في تفسير الآية: «أن الحج والعمرة تامهما أن تحرم بهما من ديرة أهلك». عن علي وابن مسعود وإن كان قد تؤول بأن مرادهما أن ينشئ لهما سفرًا مفرد من بلده، كما أنشأ ﷺ لعمرة الحديبية والقضاء سفرًا من بلده. ويدل لهذا التأويل أن عليًا لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين ولم يحرموا بحج ولا عمرة إلا من الميقات، بل لم يفعله ﷺ فكيف يكون ذلك تمام الحج ولم يفعله ﷺ ولا أحد من الخلفاء ولا جماهير الصحابة؟ نعم الإحرام من بيت المقدس بخصوصه ورد فيه حديث أم سلمة: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه» رواه أحمد. وفي لفظ: «من أحرم من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه» رواه أبو داود ولفظه: «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة» شك من الراوي. ورواه ابن ماجه بلفظ: «من أهل بعمرة من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب» فيكون هذا مخصوصاً ببيت المقدس، فيكون الإحرام منه خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت، ويدل له إحرام

ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على أن منهم من ضعف الحديث، ومنهم من تأوله بأن المراد ينشئ لهما السفر من هنالك.

٢/٧٤٦ - وَعَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ. وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن خلاد) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام آخره دال مهملة (ابن السائب) بالسین المهملة (عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: أتانني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال: رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان). وأخرج ابن ماجه: «أن رسول الله ﷺ سئل أي الأعمال أفضل؟ قال: «العج والثج». وفي رواية عن السائب عنه ﷺ: «أتاني جبريل فقال: كن عجاجاً ثجاجاً». والعج رفع الصوت والثج نحر البدن. كل ذلك دال على استحباب رفع الصوت بالتلبية، وإن كان ظاهر الأمر الوجوب، وأخرج ابن أبي شيبة: «أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم. وإلى هذا ذهب الجمهور وعن مالك لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى.

٣/٧٤٧ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَأَغْتَسَلَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ.

— (وعن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ تجرد لإهلاله وأغتسل. رواه الترمذي وحسنه) وغربه وضعفه العقيلي، وأخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني. ورواه الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس: «أغتسل رسول الله ﷺ ثم لبس ثيابه، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين، ثم قعد على بعيره، فلما أستوى به على البعير

٧٤٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: كيف التلبية (الحديث ١٨١٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في رفع الصوت في التلبية (الحديث ٨٢٩). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: رفع الصوت بالإهلال (الحديث ١٦٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: رفع الصوت بالتلبية (الحديث ٢٩٢٢) و (الحديث ٢٩٢٣)، وأخرجه أحمد: ٥٥/٤، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحج، باب: الإحرام (الحديث ٣٨٠٢). ٧٤٧ - أخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في الاغتسال عند الإحرام (الحديث ٨٣٠).

أحرم بالحج». ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام وإذا أراد دخول مكة، ويستحب التطيب قبل الإحرام لحديث عائشة كنا أطيب النبي ﷺ بأطيب ما أجده». وفي رواية: «كنت أطيب رسول الله ﷺ بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم» متفق عليه ويأتي الكلام في ذلك.

٧٤٨/٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ. قَالَ^(١): «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ^(٢)، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبِرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا (شَيْئاً مِنَ الثِّيَابِ)^(٣) مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ سئل عما يلبس المحرم من الثياب قال: «لا يلبس القميص، ولا العمامة، ولا السراويل، ولا البرانس، ولا الخفاف إلا أحد لا يجد النعلين) أي لا يجدهما يباعان، أو يجدهما يباعان، ولكن ليس معه ثمن فائض عن حوائجه الأصلية كما في سائر الأبدال. (فيلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران ولا الورس) بفتح الواو وسكون الراء آخره سين مهملة (متفق عليه واللفظ لمسلم). وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس «سمعت رسول الله ﷺ يخطب بعرفات: من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين». ومثله عند أحمد. والظاهر أنه ناسخ لحديث ابن عمر بقطع الخفين، لأنه قال بعرفات في وقت الحاجة، وحديث ابن عمر كان في المدينة قاله ابن تيمية في المنتقى. وأتفقوا على أن المراد بالتحريم هنا على الرجل ولا تلحق به المرأة في ذلك. وأعلم أنه تحصل من الأدلة أنه يحرم على المحرم الخف، ولبس القميص، والعمامة، والبرانس، والسراويل، وثوب مسه ورس أو زعفران، ولبس الخفين إلا لعدم غيرهما،

٧٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: ما لا يلبس المحرم من الثياب (الحديث ١٥٤٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: ما يباح للمحرم (الحديث ١١٧٧).

(١) في نسخة م: فقال.

(٣) في نسخة م: من الثياب شيئاً. بتقديم وتأخير.

(٢) في نسخة م: القميص.

فيشقهما ويلبسهما، والطيب والوطء. والمراد من القميص كل ما أحاط بالبدن مما كان عن تفصيل وتقطيع، وبالعمامة ما أحاط بالرأس، فيلحق بها غيرها مما يغطي الرأس. قال الخطابي: ذكر البرانس والعمامة معاً، ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر كالبرانس، وهو كل ثوب رأسه منه ملتزقاً به من جبة، أو دراعة أو غيرهما. وأعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المراجعة المحرمة، والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاب، أي: لبس النقاب، كما يحرم لبس الرجل القميص والخفين، فيحرم عليها النقاب، ومثله البرقع وهو الذي فصل على قدر ستر الوجه، لأنه الذي ورد به النص، كما ورد بالنهي عن القميص للرجل مع جواز ستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقاً. فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر كالخمار والثوب، ومن قال: إن وجهها كـرأس الرجل المحرم لا يغطي شيء فلا دليل معه. ويحرم عليها لبس القفازين، وليس ما مسه ورس أو زعفران من الثياب، ويباح لها ما أحببت من غير ذلك من حلية وغيرها والطيب. وأما الصيد وحلق الرأس فالظاهر أنهن كالرجل في ذلك والله أعلم. وأما الانغماس في الماء، ومباشرة المحمل بالرأس، وستر الرأس باليد، وكذا وضعه على المخدة عند النوم، فإنه لا يضر لأنه لا يسمى لابساً. والخفاف جمع خف، وهو ما يكون إلى نصف الساق، ومثله في الحكم الجورب، وهو ما يكون إلى فوق الركبة. وقد أبيع لمن لم يجد النعلين بشرط القطع، إلا أنك قد سمعت ما قاله في المنتقى من نسخ القطع. وقد رجحه في الشرح بعد إطالة الكلام بذكر الخلاف في المسألة، ثم ألحق أنه لا فدية على لبس الخفين لعدم النعلين. وخالفت الحنفية فقالوا: تجب الفدية. ودل الحديث على تحريم لبس ما مسه الزعفران والورس. وأختلف في العلة التي لأجلها النهي هل هي الزينة أو الرائحة؟ فذهب الجمهور إلى أنها الرائحة، فلو صار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جاز الإحرام فيه. وقد ورد في رواية: «إلا أن يكون غسلاً» وإن كان فيها مقال، وليس المعصفر والمورس محرم على الرجال في حال الحل كما في الإحرام.

٥/٧٤٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن

يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت. متفق عليه) فيه دليل على استحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام أستدامته بعد الإحرام، وأنه يضر بقاء لونه وريحه، وإنما يحرم ابتدائه في حال الإحرام. وإلى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين. وذهب جماعة منهم إلى خلافة وتكلفوا لهذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم. فإنهم قالوا: «أنه ﷺ تطيب ثم أغتسل بعده فذهب الطيب». قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره: الصواب ما قاله الجمهور، من أنه يستحب الطيب للإحرام لقولها: «لإحرامه». ومنهم من زعم أن ذلك خاص به ﷺ، ولا يتم ثبوت الخصوصية إلا بدليل عليها، بل الدليل قائم على خلافها، وهو ما ثبت من حديث عائشة: «كنا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم، فنعرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا» رواه أبو داود وأحمد بلفظ «كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فننضح جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي ﷺ فلا ينهانا». ولا يقال هذا خاص بالنساء، لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع فالطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله، وإن دام حاله، فإنه كالنكاح لأنه من دواعيه، والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتدائه لا من أستدامته فكذلك الطيب، ولأن الطيب من النظافة من حيث إنه يقصد به دفع الرائحة الكريهة، كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ. ولذا أستحب أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الإحرام، وإن بقي أثره بعده. وأما حديث مسلم في الرجل الذي جاء يسأل النبي ﷺ كيف يصنع في عمرته، كان الرجل قد أحرم وهو متضمنخ بالطيب: «فقال: يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعدما تضمنخ بالطيب؟ فقال ﷺ: «أما الطيب الذي بك فأغسله ثلاث مرات - الحديث» فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجعرانة في ذي القعدة سنة ثمان. وقد حج ﷺ سنة عشر وأستدام الطيب، وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله ﷺ، لأنه يكون ناسخاً للأول وقولها: «لحله قبل أن يطوف بالبيت» المراد لحله الإحلال الذي يحل به كل محظور، وهو طواف الزيارة. وقد كان حل بعض الإحلال وهو بالرمي الذي يحل به الطيب وغيره، ولا يمنع بعده إلا من النساء. وظاهر هذا أنه قد كان فعل الحلق والرمي وبقي الطواف.

نكاح المحرم

٦/٧٥٠ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٧٥٠ - (وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا ينكح) بفتح حرف المضارعة، أي: لا ينكح هو لنفسه (المحرم ولا ينكح) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره (ولا يخطب) له ولا لغيره (رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره، وتحريم الخطبة كذلك، والقول بأنه ﷺ تزوج ميمونة بنت الحرث، وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك مردود بأن رواية أبي رافع: «أنه تزوجها ﷺ وهو حلال» أرجح، لأنه كان السفير بينهما أي بين النبي ﷺ وبين ميمونة، ولأنها رواية أكثر الصحابة. قال القاضي عياض: لم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، حتى قال سعيد بن المسيب: ذهب ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها رسول الله ﷺ إلا بعد ما حل. ذكره البخاري. ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم إلا أنه قيل إن النهي في الخطبة للتنزيه وإنه إجماع، فإن صح الإجماع فذاك ولا أظن صحته، وإلا فالظاهر هو التحريم. ثم رأيت بعد هذا نقلاً عن ابن عقيل الحنبلي أنها تحرم الخطبة أيضاً. قال ابن تيمية: لأن النبي ﷺ نهى عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل وموجب النهي التحريم، وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر.

الصيد للمحرم

٧/٧٥١ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ - قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ - وَكَانُوا مُحْرَمِينَ -: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله عنه، في قصة صيده الحمار الوحشي وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية (قال: فقال النبي ﷺ لأصحابه وكانوا محرمين: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ فقالوا: لا؟ قال: فكلوا ما بقي من لحمه. متفق عليه) قد أستشكل عدم إحرام أبي قتادة وقد جاوز الميقات، وأجيب عنه بأجوبة: منها أنه كان قد بعثه ﷺ هو وأصحابه لكشف عدو لهم بالساحل، ومنها أنه لم يخرج مع النبي ﷺ بل بعثه أهل المدينة، ومنها أنها لم تكن المواقيت قد وقتت في ذلك الوقت. والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر، والمراد به إن صاده غير محرم ولم يكن منه إعانه على قتله

٧٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد، باب: لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال (الحديث ١٨٢٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحريم الصيد للمحرم (الحديث ١١٩٦).

بشيء، وهو رأي الجماهير والحديث نص فيه. وقيل: لا يحل أكله وإن لم يكن منه إعانة عليه. ويروى هذا عن علي عليه السلام وابن عباس وابن عمر، وهو مذهب الهادوية عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا﴾^(١) بناءً على أنه أريد بالصيد المصيد، وأجيب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد، ولفظ الصيد وإن كان متردداً بين المعنيين، لكن بين حديث أبي قتادة المراد، وزاده بياناً حديث جابر بن عبد الله عنه ﷺ أنه قال: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم» أخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، إلا أن في بعض رواته مقالاً بينه المصنف في التلخيص. وعلى تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يصاد، فقد ثبت تحريم الاصطياد من آيات أخر ومن أحاديث، ووقع البيان بحديث جابر، فإنه نص في المراد، والحديث فيه زيادة وهي قوله ﷺ: «هل معكم من لحمه شيء» وفي رواية: «هل معكم منه شيء» قالوا: معنا رجله فأخذها رسول الله ﷺ وأكلها إلا أنه لم يخرج الشيخان هذه الزيادة، وأستدل المانع لكل المحرم الصيد مطلقاً بقوله:

٨/٧٥٢ - وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَاراً وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَنْبَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن الصعب) بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فموحدة (ابن جثامة) بفتح الجيم وتشديد المثناة (الليثي) أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً) وفي رواية حمار وحش يقطر دماً وفي أخرى لحم حمار وحش وفي أخرى عجز حمار وحش وفي رواية عضداً من لحم صيد كلها في مسلم (وهو بالأنباء) بالموحدة ممدودة (أبو بودان) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة وكان ذلك في حجة الوداع (فرده عليه وقال إنا لم نرده) بفتح الدال رواه المحدثون وأنكره المحققون من أهل العربية وقالوا: صوابه ضمها، لأنه القاعدة في تحريك الساكن إذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الأصح، وقال النووي في شرح مسلم: في رده ونحوه للمذكر ثلاثة أوجه: أوضحها الضم. والثاني: الكسر وهو

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٦.

٧٥٢ - أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد، باب: إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل (الحديث ١٨٢٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحريم الصيد للمحرم (الحديث ١١٩٣).

ضعيف. والثالث: الفتح وهو أضعف منه، بخلاف ما إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو ردها، فإنه بالفتح (عليك إلا أنا حرم) بضم الحاء والراء أي محرمون (متفق عليه) دل على أنه لا يحل لحم الصيد للمحرم مطلقاً، لأنه علل ﷺ رده لكونه محرماً، ولم يستفصل هل صاده لأجله أولاً؟ فدل على التحريم مطلقاً، وأجاب من جوزه بأنه محمول على أنه صيد لأجله ﷺ، فيكون جمعاً بينه وبين حديث أبي قتادة، والجمع بين الأحاديث إذا أمكن أولى من أطراح بعضها. وقد دل لهذا أن في حديث أبي قتادة الماضي عند أحمد وابن ماجه بإسناد جيد: «إنما صدته له وأنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل منه حين أخبرته أنني اصطدته له» قال أبو بكر النيسابوري: قوله: «اصطدته لك» وأنه لم يأكل منه لا أعلم أحداً قاله في هذا الحديث غير معمر. «قلت»: معمر ثقة لا يضر تفرده، ويشهد للزيادة حديث جابر الذي قدمناه. وفي الحديث دليل على أنه ينبغي قبول الهدية، وإبانة المانع من قبولها إذا ردها. وأعلم أن ألفاظ الروايات اختلفت فقال الشافعي: إن كان الصعب أهدي النبي ﷺ الحمار حياً، فليس للمحرم ذبح حمار وحشي، وإن كان أهدي لحم حمار، فيحتمل أنه ﷺ قد فهم أنه صاده لأجله. وأما رواية «أنه ﷺ أكل منه» التي أخرجها البيهقي، فقد ضعفها ابن القيم، ثم إنه أستقوى من الروايات رواية لحم حمار قال: لأنها لا تنافي رواية من روى حماراً، لأنه قد يسمى الجزء بأسم الكل وهو شائع في اللغة، ولأن أكثر الروايات أتفتت أنه بعض من أبعاض الحمار، وإنما وقع الاختلاف في ذلك البعض ولا تناقض بينها، فإنه يحتمل أن يكون المهدي من الشق الذي فيه العجز الذي فيه رجليه.

٩/٧٥٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْعُقْرَبُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْفَأْرَةُ. وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: خمس من الدواب كلهن فواسق يقتلن في الحرم الغراب والحداة) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة (والعقرب) يقال على الذكر والأنثى وقد يقال عقربة (والفأرة) بهمزة ساكنة ويجوز تخفيفها ألفاً (والكلب العقور. متفق عليه) وفي رواية في البخاري زيادة ذكر الحية فكانت ستاً، وقد أخرجها بلفظ ست أبو عوانة وسرد الخمس مع الحية، ووقع عند أبي داود زيادة السبع

٧٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصيد، باب: ما يقتل المحرم من الدواب (الحديث ١٨٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: ما يقتل المحرم من الدواب... (الحديث ١١٩٨).

العادي فكانت سبعاً، ووقع عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والنمر فكانت تسعاً، إلا أنه نقل عن الذهلي أنه ذكرهما في تفسير الكلب العقور، ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل رجاله ثقات. وأخرج أحمد مرفوعاً الأمر للمحرم بقتل الذئب وفيه راو ضعيف، وقد دلت هذه الزيادات أن مفهوم العدد غير مراد من قوله خمس، والدواب بتشديد الباء جمع دابة وهو ما دب من الحيوان، وظاهره أنه يسمي الطائر دابة، وهو يطابق قوله تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾^(١) ﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها﴾^(٢) وقيل: يخرج الطائر من لفظ الدابة لقوله تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه﴾^(٣) ولا حجة، لأنه يحتمل أنه عطف خاص على عام وهذا، وقد أختص في العرف لفظ الدابة بذوات الأربع القوائم وتسميتها فواسق لأن الفسق لغة الخروج ومنه: ﴿فسق عن أمر ربه﴾^(٤) أي خرج ويسمي العصي فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه، ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل المحرم لها. وقيل: لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى: ﴿أو فسقاً أهل لغير الله به﴾^(٥) فسمى ما لا يؤكل فسقاً قال تعالى: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾^(٦) وقيل: لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء، والإفساد، وعدم الانتفاع فهذه ثلاث علل أستخرجها العلماء في حل قتل هذه الخمس. ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بالأول ألحق بالخمس كل ما جاز قتله للحلال في الحرم. ومن قال بالثاني ألحق كل ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله. وهذا قد يجامع الأول. ومن قال بالثالث خص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد. قال المصنف في فتح الباري: «قلت:» ولا يخفى أن هذه العلل لا دليل عليها، فيبعد الإلحاق لغير المنصوص بها، والأحوط عدم الإلحاق، وبه قالت الحنفية إلا أنهم ألحقوا الحية لثبوت الخبر والذئب لمشاركته للكلب في الكلبية، وألحقوا بذلك من أبتدأ بالعدوان والأذى من غيرها. قال ابن دقيق العيد: والتعديدة بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي بالنظر إلى تصرف أهل القياس، فإنه ظاهر من جهة الإيذاء بالتعليل بالفسق، وهو الخروج عن الحد انتهى. «قلت:» ولا يخفى أنه قد اختلف في تفسير فسقها على ثلاثة أقوال كما عرفت، فلا يتم تعيين واحد منها علة بالإيذاء، فلا يتم الإلحاق به، وإذا جاز قتلها للمحرم جاز للحلال بالأولى. وقد ورد بلفظ: «يقتلن في الحل والحرم» عند مسلم وفي لفظ:

(٤) سورة الكهف، الآية: ٥٠.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

(١) سورة هود، الآية: ٦.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٦٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

«ليس على المحرم في قتلهم جناح» فدل أنه يقتلها المحرم في الحرم وفي الحل بالأولى. وقوله: «يقتلن» إخبار بحل قتلها، وقد ورد بلفظ الأمر ولفظ نفى الجناح ونفى الحرج على قاتلهم، فدل على حمل الأمر على الإباحة، وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب، وقد عند مسلم من حديث عائشة بالأبقع وهو الذي فيظهره أو بطنه بياض، فذهب بعض أئمة الحديث إلى تقييد المطلق بهذا وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيد. والقدر في هذه الزيادة بالشذوذ، وتدليس الراوي مدفوع بأنه صرح الراوي بالسماع فلا تدليس، وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ فلا شذوذ. قال المصنف: قد أنفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال له غراب الزرع، وقد أحتجوا بجواز أكله فبقي ما عداه من الغربان ملحقاً بالأبقع. والمراد بالكلب هو المعروف، وتقييده بالعقور يدل أنه لا يقتل غير العقور، ونقل عن أبي هريرة تفسير الكلب العقور بالأسد، وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية، وعن سفيان أنه الذئب خاصة. وقال مالك: كل ما عقر الناس وأخافهم وعدا عليهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو الكلب العقور، ونقل عن سفيان وهو قول الجمهور، وأستدل لذلك بقوله ﷺ: اللهم سلط عليهم كلباً من كلابك فقتله الأسد، وهو حديث حسن أخرجه الحاكم.

١٠/٧٥٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ أختجم وهو محرم) وذلك في حجة الوداع بمحل يقال له لحي جبل بين مكة والمدينة (متفق عليه) دل على جواز الحجامة للمحرم، وهو إجماع في الرأس وغيره إذا كان لحاجة، فإن قلع من الشعر شيئاً كان عليه فدية الحلق، وإن لم يقع فلا فدية عليه. وإن كانت الحجامة لغير عذر، فإن كانت في الرأس حرمت إن قطع معها شعر لحمة قطع الشعر، وإن كانت في موضع لا شعر فيه فهي جائزة عند الجمهور ولا فدية، وكرهها قوم وقيل: تجب فيها الفدية. وقد نبه الحديث على قاعدة شرعية، وهي أن محرمات الإحرام من الحلق وقتل الصيد ونحوهما تباح للحاجة وعليه الفدية، فمن احتاج إلى حلق رأسه أو لبس قميصه مثلاً لحر أو برد أبيح له ذلك ولزمته

٧٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد، باب: الحجامة للمحرم (الحديث ١٨٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: جواز الحجامة للمحرم (الحديث ١٢٠٢).

الفدية، وعليه دل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾^(١) الآية وبين قدر الفدية الحديث.

١١/٧٥٥ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، أَتَجِدُ شَاءَةً؟»، قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وهو قوله وعن كعب بن عجرة) بضم المهملة وسكون الجيم وبالراء، وكعب صحابي جليل حليف الأنصاري، نزل الكوفة ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسين. (قال: حملت) مغير الصيغة (إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي فقال: ما كنت أرى) بضم الهمزة أي أظن (الوجع بلغ بك ما أرى) بفتح الهمزة من الرؤية (أتجد شاة قلت: لا، قال: تصوم ثلاثة أيام أو تطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. متفق عليه) وفي رواية للبخاري: مَرَّبِي رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسي يتهافت قملاً فقال: «أتؤذيك هوامك، قلت: نعم، قال: «فأحلق رأسك - الحديث» وفيه فقال: نزلت في هذه الآية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾^(١) الآية. وقد روي الحديث بألفاظ عديدة. وظاهره أنه يجب تقديم النسك على النوعين الآخرين إذا وجد. وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير في الثلاث جميعاً. ولذا قال البخاري في أول باب الكفارات: «خير النبي ﷺ كعباً في الفدية». وأخرج أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أنه ﷺ قال: «إن شئت فأنسك نسيكة، وإن شئت فصم ثلاثة أيام، وإن شئت فأطعم - الحديث» والظاهر أن التأخير إجماع. وقوله: «نصف صاع» أخذ جماهير العلماء بظاهره، إلا ما يروى عن أبي حنيفة والثوري أنه نصف صاع من حنطة وصاع من غيرها.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

٧٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: المحصر، باب: الإطعام في الفدية نصف صاع (الحديث ١٨١٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: جواز حلق الرأس للمحرم (الحديث ١٢٠١).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

١٢/٧٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُقْرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ». فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة قال: لما فتح الله على رسوله ﷺ) أراد به فتح مكة وأطلقه لأنه المعروف. (قام رسول الله ﷺ في الناس) أي: خاطباً، وكان قيامه ثاني الفتح (فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن الله حبس عن مكة الفيل) تعريفاً لهم بالمنة التي من الله تعالى بها عليهم، وهي قصة معروفة مذكورة في القرآن (وسلط عليها رسوله والمؤمنين) ففتحوها عنوة (وأنها لم تحل لأحد كان قبلي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار) هي ساعة دخوله إياها (وأنها لا تحل لأحد بعدي فلا ينفر) بالبناء للمجهول (صيدها) أي: لا يزعجه أحد، ولا ينحيه عن موضعه، (ولا يختلي) بالخاء المعجمة مبني للمجهول أيضاً (شوكها) أي: لا تؤخذ ويقطع، (ولا تحل ساقطها) أي لقطتها وهو بهذا اللفظ في رواية (إلا لمنشد) أي: معرف لها، يقال له منشد وطالبها ناشد. (ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين) إما أخذ الدية أو قتل القاتل (فقال العباس: الإذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة فحاء معجمة مكسورة، نبت معروف طيب الرائحة. (فإننا نجعله في بيوتنا وقبورنا فقال: إلا الإذخر. متفق عليه) فيه دليل على أن فتح مكة عنوة لقوله: «لم تحل». وقوله: «سلط» عليها وقوله: «لا تحل» وعلى ذلك الجماهير. وذهب الشافعي إلى أنها فتحت صلحاً، لأنه ﷺ لم يقسمها على الغانمين كما قسم خيبر، وأجيب عنه بأنه ﷺ من على أهل مكة، وجعلهم الطلقاء، وصانهم عن القتل والسبي للنساء والذرية وأعتنام الأموال إفضالاً منه على قرابته وعشيرته. وفيه دليل على أنه لا يحل القتال لأحد بعده ﷺ بمكة. قال الماوردي: من خصائص الحرم أنه لا يحارب أهله وإن بغوا على أهل العدل. وقالت طائفة بجوازها وفي المسألة خلاف. وتحريم القتال فيها هو الظاهر. قال القرطبي: ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه ﷺ بالقتال، لاعتذاره عن ذلك الذي أبيح له، مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك

٧٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الصيد، باب: تحريم مكة وصيدها... (الحديث ١٨١٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحريم مكة وصيدها وخلوها... (الحديث ١٢٠١).

مستحقين للقتال لصدهم عن المسجد الحرام، وأخرج أهله منه وكفرهم. وقال به غير واحد من أهل العلم. قال ابن دقيق العيد: يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دل على أن المأذون فيه للنبي ﷺ لم يؤذن فيه لغيره، ويؤيده قوله ﷺ: «فإن ترخص أحد لقتال رسول الله ﷺ فقولوا: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم» فدل أن حل القتال فيها من خصائصه ﷺ. ودل على تحريم تنفير صيدها وبالأولى تحريم قتله، وعلى تحريم قطع شوكة، ويفيد تحريم قطع ما لا يؤذي بالأولى. ومن العجب أنه ذهب الشافعي إلى جواز قطع الشوك من فروع الشجر كما نقله عنه أبو ثور وأجازه جماعة غيره. ومنهم الهادوية وعللوا ذلك بأنه يؤذي فأشبه الفواسق. «قلت:» وهذا من تقديم القياس على النص، وهو باطل على أنك عرفت أنه لم يقم دليل على أن علة قتل الفواسق هو الأذية. وأتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لم ينبتها آدميون في العادة، وعلى تحريم قطع خلاها، وهو الرطب من الكلا، فإذا ييس فهو الحشيش. وأختلفوا فيما ينبت آدميون. فقال القرطبي: الجمهور على الجواز. وأفاد أنها لا تحل لقطتها إلا لمن يعرف بها أبداً ولا يملكها، وهو خاص بلقطة مكة. وأما غيرها فيجوز أن يلتقطها بنية التملك بعد التعريف بها سنة، ويأتي ذكر الخلاف في المسألة في باب اللقطة إن شاء الله تعالى. وفي قوله: «ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين» دليل على أن الخيار للولي ويأتي الخلاف في ذلك في باب الجنائيات. وقوله: «نجعل في قبورنا» أي نسد به خلل الحجارة التي تجعل على اللحد، وفي البيوت كذلك يجعل فيما بين الخشب على السقوف. وكلام العباس يحتمل أنه شفاعاً إليه ﷺ، ويحتمل أنه اجتهد منه لما علم من أن العموم غالبه التخصيص، كأنه يقول هذا ما تدعو إليه الحاجة، وقد عهد من الشرعية عدم الحرج فقرر ﷺ كلامه. واستثناؤه إما بوحى أو اجتهد منه ﷺ.

١٣/٧٥٧ — وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا بِمِثْلِ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إن

إبراهيم حرم مكة) وفي رواية: «إن الله حرم مكة» ولا منافاة، فالمراد أن الله حكم بحرمتها وإبراهيم أظهر هذا الحكم على العباد. (ودعا لأهلها) حيث قال: ﴿رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات﴾^(١) وغيرها من الآيات (وإني حرمت المدينة) هي علم بالغلبة لمدينته ﷺ التي هاجر إليها، فلا يتبادر عند إطلاق لفظها إلا هي (كما حرم إبراهيم مكة وإني دعوت في صاعها ومدها) أي: فيما يكال بهما لأنهما مكيلان معروفان (بمثل ما دعا إبراهيم لأهل مكة، متفق عليه). المراد من تحريم مكة تأمين أهلها من أن يقاتلوا، وتحريم من يدخلها لقوله تعالى: ﴿ومن دخله كان آمناً﴾^(٢) وتحريم صيدها، وقطع شجرها، وعضد شوكتها. والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها، وقطع شجرها، ولا يحدث فيها حدث. وفي تحديد حرم المدينة خلاف ورد تحديده بألفاظ كثيرة، ورجحت رواية: «ما بين لابتيها» لتوارد الرواة عليها.

١٤/٧٥٨ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ»^(٣) حَرَامٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ المدينة حرام ما بين غير) بالعين المهملة فمشناة تحتية فراء جبل بالمدينة (إلى ثور. رواه مسلم) ثور بالمثلثة وسكون الواو وآخره راء في القاموس إنه جبل بالمدينة. قال: وفيه الحديث الصحيح. وذكر هذا الحديث ثم قال: وأما قول أبي عبيد القاسم بن سلام وغيره من الأكابر الأعلام: إن هذا تصحيف والصواب إلى أحد، لأن ثوراً إنما هو بمكة، فغير جيد لما أخبرني الشجاع الثعلبي الشيخ الزاهد عن الحافظ أبي محمد بن عبد السلام البصري، أن حذاء أحد جانحاً إلى ورائه جبلاً صغيراً يقال له ثور. وتكرر سؤالي عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الأرض، فكل أخبرني أن اسمه ثور. ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ الثقة قال: إن خلف أحد عن شماله جبلاً صغيراً مدوراً يسمى ثوراً، يعرفه أهل المدينة خلف عن سلف انتهى. وهو لا ينافي حديث ما بين لابتيها، لأنهما حرتان يكتنفانها كما في القاموس. وغير وثور مكتنفان المدينة فحديث غير وثور يفسر اللابتين.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٦. (٢) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

٧٥٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: فضل المدينة (الحديث ١٣٧٠).

(٣) في نسخة م: حَرَمٌ.

٥ - باب: صفة الحج ودخول مكة

أراد به بيان المناسك والإتيان بها مرتبةً، وكيفية وقوعها، وذكر حديث جابر وهو واف بجميع ذلك:

١/٧٥٩ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ فَخَرَجَنَا مَعَهُ، حَتَّى إِذَا^(١) أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، قَوْلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَقَالَ: «أَغْتَسِلِي وَأُسْتَفِرِّي بِثَوْبٍ، وَأُخْرِمِي». وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقُصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلًا بِالتَّوْحِيدِ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ». حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكَنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»^(٢)، «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ». فَرَقَى الصَّفَا، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ». ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ (قَالَ مِثْلَ هَذَا)^(٣) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا أَنْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا^(٤) مَشَى (حَتَّى أَتَى)^(٥) الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا - وَذَكَرَ^(٦) الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّروِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى

٧٥٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ (الحديث ١٢١٨) مطولاً.

(١) زيادة في الأصل.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٥٨.

(٣) زيادة في الأصل.

(٤) في نسخة م: صَعِدَ.

(٥) في نسخة م: إِلَى.

(٦) في نسخة م: فذكر.

مِنَى، وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ،
وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَجَازَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ
الْقَبَةَ ^(١) قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَنَزَلَ بِهَا، حَتَّى إِذَا رَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقُضَاءِ،
فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ
أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ
نَاقَتِهِ الْقُضَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ
يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَدَفَعَ،
وَقَدْ شَنَقَ لِلْقُضَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى
«يَا ^(٢) أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ»، وَكُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْحِبَالِ أَزْحَى لَهَا قَلِيلًا
حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ
وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى ^(٣) الْفَجْرَ،
حِينَ ^(٤) تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ
الْقِبْلَةَ، (فَدَعَاهُ، وَكَبَّرَهُ، وَهَلَّلَهُ) ^(٥)، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ
تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي
تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ
حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، (كُلُّ حَصَاةٍ مِثْلُ) ^(٦) حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ
بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ أَنْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَنَحَرَ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَفَاضَ إِلَى
الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا.

(١) في نسخة: قبة. القبة: الخيمة الصغيرة.

(٢) زيادة في الأصل.

(٣) في نسخة م: فصلى.

(٤) في نسخة م: حتى.

(٥) في نسخة م: فدعا وكبر وهلل.

(٦) في نسخة م: مثل.

— (عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ حج) عبر بالماضي لأنه روى ذلك بعد تقضي الحج حين سألته عنه محمد بن علي بن الحسين كما في صحيح مسلم (فخرجنا معه) أي: من المدينة (حتى إذا أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس) بصيغة التصغير امرأة أبي بكر يعني محمد بن أبي بكر (فقال) أي: النبي ﷺ (أغتسلي وأستثفري) بسين مهملة فمثناة فوقية ثم راء، هو شد المرأة على وسطها شيئاً ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها في محل الدم، وتشد طرفيها من ورائها ومن قدامها إلى ذلك الذي شدته في وسطها وقوله: (بثوب) بيان لما تستثفر به (وأحرمني) فيه أنه لا يمنع النفاس صحة عقد الإحرام (وصلى رسول الله ﷺ) أي: صلاة الفجر كذا ذكره النووي في شرح مسلم، والذي في الهدي النبوي أنها صلاة الظهر وهو الأولى، لأنه ﷺ صلى خمس صلوات بذى الحليفة الخامسة هي الظهر وسافر بعدها (في المسجد ثم ركب القصواء) بفتح القاف فصاد مهملة فواو فألف ممدودة - وقيل - بضم القاف مقصور وخطيء من قاله - لقب لناقته ﷺ (حتى إذا استوت به على البيداء) اسم محل (أهل) رفع صوته (بالتوحيد) أي إفراد التلبية لله وحده بقوله: (لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) وكانت الجاهلية تزيد في التلبية: إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك (إن الحمد) بفتح الهمزة وكسرهما والمعنى واحد وهو التعليل (والنعمة لك والملك لا شريك لك حتى إذا أتينا البيت استلم الركن) أي: مسحه بيده وأراد به الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على اليماني (فرمل) أي: في طوافه بالبيت، أي: أسرع في مشيه مهرولاً (ثلاثاً) أي: مرات (ومشى أربعاً ثم أتى مقام إبراهيم فصلى) ركعتي الطواف (ورجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب) أي: باب الحرم (إلى الصفا فلما دنا) أي: قرب (من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله﴾. ابدءوا) في الأخذ في السعي (بما بدأ الله به فرقى) بفتح القاف (الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره) وبين ذلك بقوله: (وقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله أنجز وعده) بإظهاره تعالى للدين (ونصر عبده) يريد به نفسه (وهزم الأحزاب) في يوم الخندق (وحده) أي من غير قتال الآدميين ولا سبب لانهمهم، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها﴾^(١) أو المراد كل من تحزب لحربه ﷺ فإنه هزمهم (ثم دعا بين ذلك ثلاث مرات) دد أنه كرر

الذكر المذكور ثلاثاً (ثم نزل من الصفا) متنبهاً (إلى المروة حتى انصبت قدماء في بطن الوادي) قال عياض: فيه إسقاط لفظة لا بد منها، وهي حتى أنصبت قدماء فرمل في بطن الوادي فسقط لفظ رمل قال: وقد ثبتت هذه اللفظة في رواية لمسلم، وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين (حتى إذا صعد) من بطن الوادي (مشى إلى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا) من أستقبله القبلة إلى آخر ما ذكر (فذكر) أي: جابر (الحديث) بتمامه واقتصر المصنف على محل الحاجة (وفيه) أي: في الحديث (فلما كان يوم التروية) بفتح المثناة الفوقية فراء وهو الثامن من شهر ذي الحجة سمي بذلك لأنهم يترون فيه إذا لم يكن بعرفة ماء (توجهوا إلى منى وركبوا) فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث (بفتح الكاف ثم مثلثة لبث (قليلاً) أي: بعد صلاة الفجر (حتى طلعت الشمس فأجاز) أي: جاوز المزدلفة ولم يقف بها (حتى أتى عرفة) أي: قرب منها لا أنه دخلها بدليل (فوجد القبة) خيمة صغيرة (قد ضربت له بنمرة) بفتح النون وكسر الميم فراء فناء تأنيث محل معروف (فنزل بها) فإن نمرة ليست من عرفات (حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له) مغير صيغة مخفف الحاء المهملة أي وضع عليها رحلها (فأتى بطن الوادي) وادي عرفة (فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى العصر) جمعاً من غير أذان (ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل حبل) فيه ضبطان بالجيم والحاء المهملة والموحدة إما مفتوحة أو ساكنة (المشاة) وبها ذكره في النهاية وفسره بطريقهم الذي يسلكونه في الرمل وقيل: أراد صفهم ومجتمعهم في مشيهم تشبيهاً بحبل الرمل (بين يديه وأستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص) قال في شرح مسلم: هكذا في جميع النسخ وكذا نقله القاضي من جميع النسخ، قال: قيل صوابه حين غاب القرص قال: ويحتمل أن يكون قوله: حتى غاب القرص بياناً لقوله: غربت الشمس وذهبت الصفرة، فإن هذه قد تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله: حتى غاب القرص (ودفع وقد شق) بتخفيف النون ضم وضيق (للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك) بفتح الميم وكسر الراء (رحله) بالحاء المهملة الموضع الذي ينهي الراكب رجله عليه قدام وسط الرحل إذا مل من الركوب (ويقول بيده اليمنى) أي: يشير بها قائلاً: (يا أيها الناس السكينة) بالنصب، أي: أئزموا (كلما أتى حبلًا) بالمهملة وسكون الموحدة من حبال الرمل وحبل الرمل ما طال منه وضخم (أرخی لها قليلاً حتى تصعد) بفتح المثناة وضمها يقال: صعد وأصعد (حتى إذا أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين

ولم يسبح) أي: لم يصل (بينهما شيئاً) أي: نافلة (ثم أضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حتى تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام) وهو جبل معروف في المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وفتح الزاي وحاء مهملة (فأستقبل القبلة فدعا وكبر وهلل فلم يزل واقفاً حتى أسفر) أي: الفجر (جداً) بكسر الجيم إسفاراً بليغاً (فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر) بضم الميم وفتح المهملة وكسر السين المهملة المشددة سمي بذلك، لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه، أي: كل وأعيا (فحرك قليلاً) أي: حرك لدابته لتسرع في المشي وذلك مسافة مقدار رمية حجر (ثم سلك الطريق الوسطى) وهي غير الطريق التي ذهب فيها إلى عرفات (التي تخرج على الجمرة الكبرى) وهي جمرة العقبة (حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة) وهي حد لمنى وليست منها والجمرة أسم لمجتمع الحصى، سميت بذلك لاجتماع الناس يقال: أجمر بنو فلان إذا اجتمعوا (فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها كل حصاة مثل حصى الخذف) وقدره مثل حبة الباقلاء (رمى من بطن الوادي) بيان لمحل الرمي (ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر) فيه حذف، أي: فأفاض إلى البيت فطاف به طواف الإفاضة ثم صلى الظهر، وهذا يعارضه حديث ابن عمر: «أنه ﷺ صلى الظهر يوم النحر بمنى» وجمع بينهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه جماعة بمنى لينالوا فضل الجماعة خلفه (رواه مسلم مطولاً) وفيه زيادات حذفها المصنف واقتصر على محل الحاجة هنا وأعلم: أن هذا حديث عظيم مستمل على جمل من الفوائد ونفائس من مهمات القواعد. قال القاضي عياض: قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً أخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً قال: ولو تقصى لزيد على هذا العدد أو قريب منه. «قلت»: وليعلم إن الأصل في كل ما ثبت أنه فعله ﷺ في حجه الوجوب لأمرين: أحدهما: أن أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به، والأفعال في بيان الوجوب محمولة على الوجوب. والثاني: قوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم» فمن أدعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل، ولنذكر ما يحتمله المختصر من فوائده ودلائله. فيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للنفساء والحائض ولغيرهما بالأولى، وعلى استئفار الحائض والنفساء وعلى صحة إحرامهما، وأن يكون الإحرام عقيب صلاة فرض أو نفل، فإنه قد قيل: إن الركعتين اللتين أهل بعدهما فريضة الفجر، وأنه يرفع صوته بالتلبية قال العلماء: ويستحب الاقتصاد على تلبية النبي ﷺ فلو زاد فلا بأس فقد زاد عمر رضي الله عنه: «ليبك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوباً

منك ومرغوباً إليك»، وابن عمر رضي الله عنهما: «ليبك وسعديك والخير بيديك والرغباء إليه والعمل» وأنس رضي الله عنه: «ليبك حقاً حقاً تعبداً ورقاً» وأنه ينبغي للحاج القدوم أولاً مكة ليطوف طواف القدوم، وأنه يستلم الركن قبل طوافه، ثم يرمل في الثلاثة الأشواط الأول، والرملة إسراع المشي مع تقارب الخطأ وهو الخيب، ثم يمشي أربعاً على عادته. وأنه يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ويتلو: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(١) ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين. وقد أجمع العلماء على أنه ينبغي لكل طائف إذا طاف بالبيت أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف، وأختلفوا هل هما واجبتان أم لا؟ فقيل: بالوجوب. وقيل: إن كان الطواف واجباً وجبتا وإلا فسنة. وهل يجبان خلف مقام إبراهيم حتماً أو يجزئان في غيره؟ فقيل: يجبان خلفه وقيل: يندبان خلفه ولو صلاهما في الحجر، أو في المسجد الحرام، أو في أي محل من مكة جاز وفاته الفضيلة. وورد في القراءة فيهما في الأولى بعد الفاتحة الكافرون والثانية بعدها الصمد رواه مسلم. ودل على أنه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول، وأنفقوا أن الاستلام سنة، وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفاء ويرقى إلى أعلاه، ويقف عليه مستقبل القبلة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات. وفي الموطأ: «حتى إذا نصبت قدماء في بطن الوادي سعى» وقد قدمنا لك أن في رواية مسلم سقطاً، فدللت رواية الموطأ أنه يرمل في بطن الوادي، وهو الذي يقال له بين المسلمين وهو مشروع في كل مرة من السبعة الأشواط، لا في الثلاثة الأول كما في طواف القدوم بالبيت. وأنه يرقى أيضاً على المروة كما رقي على الصفا ويذكر ويدعو ويتمام ذلك تتم عمرته، فإن حلق أو قصر صار حلالاً، وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة. وأما من كان قارناً فإنه لا يحلق ولا يقصر ويبقى على إحرامه. ثم في يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة، يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته، ويطلع هو ومن كان قارناً إلى منى كما قال جابر: «فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى» أي توجه من كان باقياً على إحرامه لتمام حجه ومن كان قد صار حلالاً أحرم وتوجه إلى منى. وتوجه ﷺ إليها راكباً فنزل بها وصلى الصلوات الخمس. وفيه أن الركوب أفضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضاً وفيه خلاف، ودليل الأفضلية فعله ﷺ. وأن السنة أن يصلي بمنى الصلوات الخمس. وأن يبيت بها هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة. وأن السنة أن لا يخرجوا يوم عرفة من منى إلا بعد طلوع

الشمس، وأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس، وأن يصلوا الظهر والعصر جميعاً بعرفات، فإنه ﷺ نزل بنمرة وليست من عرفات ولم يدخل إلى الموقف إلا بعد الصلاتين، وأن لا يصلي بينهما شيئاً، وأن السنة أن يخطب الإمام الناس قبل صلاة العصرين، وهذه إحدى الأربع الخطب المسنونة. والثانية يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر. والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النفر الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق. وفي قوله: «ثم ركب حتى أتى الموقف إلى آخره» سنن وآداب: منها أنه يجعل الذهاب إلى الموقف عند فراغه من الصلاتين، ومنها أن الوقوف ركباً أفضل، ومنها أن يقف عند الصخرات، وهي صخرات مفترشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات. ومنها أستقبال القبلة في الوقوف، ومنها أنه يبقى في الموقف حتى تغيب الشمس ويكون في وقوفه داعياً، فإنه ﷺ وقف على راحلته ركباً يدعو الله عز وجل، وكان في دعائه رافعاً يديه إلى صدره، وأخبرهم أن خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وذكر من دعائه في الموقف: «اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مآبي ولك ترائي اللهم إن أعوذ بك من عذاب القبر ووسواس الصدر وشتات الأمر اللهم إني أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح» ذكره الترمذي. ومنها أن يدفع بعد تحقق غروب الشمس بالسكينة، ويأمر بها الناس إن كان مطاعاً ويضم زمام مركوبه لئلا يسرع في المشي، إلا إذا أتى جبلاً من جبال الرمال أرخاه قليلاً ليخف على مركبه صعوده، فإذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جمعاً بأذان واحد وإقامتين، وهذا الجمع متفق عليه. وإنما اختلفوا في سببه فقيل: لأنه نسك. وقيل: لأجل أنهم مسافرون وأنه لا يصلي بينهما شيئاً. وقوله: «ثم أضطجع حتى طلع الفجر» فيه سنن نبوية المبيت بمزدلفة، وهو مجمع على أنه نسك، إنما اختلفوا هل هو واجب أو سنة؟ والأصل فيما فعله ﷺ في حجته الوجوب كما عرفت، وأن السنة أن يصلي الصبح بالمزدلفة ثم يدفع منها بعد ذلك، فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعو، والوقوف عنده من المناسك، ثم يدفع منه عند إسفار الفجر إسفاراً بليغاً، فيأتي بطن محسر فيسرع السير فيه، لأنه محل غضب الله فيه على أصحاب الفيل، فلا ينبغي الأناة فيه ولا البقاء به، فإذا أتى الجمرة وهي جمرة العقبة نزل ببطن الوادي ورمأها بسبع حصيات كل حصاة كحبة الباقلا، يكبر مع كل حصاة. ثم ينصرف بعد ذلك إلى المنحر، فينحر إن كانت عنده بدن يريد نحرها وأما هو ﷺ فإنه نحر بيده الشريفة ثلاثاً وستين بدنة وكان معه مائة بدنة، فأمر علياً عليه السلام بنحر باقيها ثم ركب إلى مكة، فطاف طواف الإفاضة وهو الذي يقال له طواف الزيارة، ومن بعده يحل له كل ما بالإحرام حتى وطء النساء، وأما إذا رمى جمرة العقبة ولم يطف هذا الطواف، فإنه

يحل له ما عدا النساء. فهذه الجمل من السنن والآداب التي أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله ﷺ تبين كيفية أعمال الحج، وفي كثير مما دل عليه هذا الحديث الجليل مما سقناه خلاف بين العلماء كثير في وجوبه وعدم وجوبه، وفي لزوم الدم بتركه وعدم لزومه، وفي صحة الحج إن ترك منه شيئاً وعدم صحته، وقد طول بذكر ذلك في الشرح وأقتصرنا على ما أفاده الحديث، فالآتي بما أشتمل عليه هو الممثل لقوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم» والمقتدي به في أفعاله وأقواله:

٢/٧٦٠ - وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَأَسْتَغَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن خزيمة بن ثابت، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة وأستعاذ برحمته من النار. رواه الشافعي بإسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التي وقفنا عليها، فلم يتكلم عليه، ووجه ضعفه أن فيه صالح بن محمد بن أبي زائدة أبو واقد الليثي ضعفوه. والحديث دليل على أستحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية يليها المحرم في أي حين بهذا الدعاء ونحوه، ويحتمل أن المراد بالفراغ منها انتهاء وقت مشروعيتهما، وهو عند رمي جمرة العقبة والأول أوضح.

٣/٧٦١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا، وَمِنَى كُلِّهَا مَنَحَرًا، فَأَنْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفْتُ كُلَّهَا مَوْقِفًا، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعْتُ كُلَّهَا مَوْقِفًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «نحرت ههنا ومنى كلها منحر فأنحروا في رحالكم» جمع رحل وهو المنزل (ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف) وحد عرفة ما خرج عن وادي عرفة إلى الجبال المقابلة مما يلي بساتين بني عامر (ووقفت ههنا وجمع كلها موقف. أفاد ﷺ أنه لا يتعين على أحد نحركه حيث نحروا ولا وقوفه بعرفة ولا جمع حيث وقف، بل ذلك موسع عليهم حيث نحروا في أي بقعة من بقاع منى، فإنه يجزىء عنهم، وفي أي بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا أحزاً، وهذه زيادات في بيان

٧٦٠ - أخرجه الشافعي في كتاب «الأم» باب: ما يستحب من القول أثر التلبية (الحديث ١٥٧/٢).

٧٦١ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: ما جاء أن عرفة كلها موقف (الحديث ١٢١٨).

التخفيف عليهم. وقد كان ﷺ أفاده تقريره لمن حج معه ممن لم يقف في موقفه ولم ينحر في منحره، إذ من المعلوم أنه حج معه أمم لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحره، هذا والدم الذي محله منى دم القرآن، والتمتع، والإحصار، والإفساد، والتطوع بالهدي. وأما الذي يلزم المعتمر فمحله مكة. وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فمحله الحرم المحرم، وفي ذلك خلاف معروف.

٧٦٢/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها. متفق عليه) هذا إخبار عن دخوله ﷺ عام الفتح فإنه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمد غير منصرف، وهي الثنية التي ينزل منها إلى المعلاة مقبرة أهل مكة، وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية، ثم عبد الملك، ثم المهدي، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانمائة. وأسفل مكة هي الثنية السفلى يقال لها كدى بضم الكاف والقصر عند باب الشبيكة. ويقول أهل مكة: افتح وادخل وضم وأخرج، ووجه دخوله ﷺ من الثنية العليا ما روي: «أنه قال أبو سفيان: لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء، فقال له العباس: ما هذا قال: شيء طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخيل من هنا لك أبداً، قال العباس: فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله ﷺ منها». وعند البيهقي من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف قال حسان» فأنشده شعراً.

عدمتم بنيتي إن لم تروها تثير النقع مطلعها كداء

فتبسم ﷺ وقال: «أدخلوها من حيث قال حسان». وأختلف في استحباب الدخول من حيث دخل النبي ﷺ والخروج من حيث خرج. فقيل: يستحب وأنه يعدل إليه من لم يكن طريقه عليه. وقال البعض: إنما فعله ﷺ، لأنه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كذلك. وقال ابن تيمية: يشبه أن يكون ذلك، والله أعلم، أن الثنية العليا التي تشرف على الأبطح والمقابر إذا دخل منها الإنسان، فإنه يأتي من وجهة البلد والكعبة، ويستقبلها

٧٦٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من أين يخرج من مكة (الحديث ١٥٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب دخول مكة في الثنية العليا (الحديث ١٢٥٨).

استقبلاً من غير انحراف، بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى، لأنه يستدير البلد والكعبة، فاستحب أن يكون ما يليه منها مؤخراً، لثلا يستدير وجهها.

٥/٧٦٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ»، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنه كان لا يقدم مكة إلا بات) ليلة قدومه (بذي طوى) في القاموس مثلثة الطاء وينون موضع قريب من مكة (حتى يصبح ويغتسل ويذكر ذلك عن النبي ﷺ) أي: أنه فعله (متفق عليه). فيه استحباب ذلك وأنه يدخل مكة نهراً وهو قول الأكثر. وقال جماعة من السلف وغيرهم: الليل والنهار سواء، والنبي ﷺ دخل مكة في عمرة الجعرانية ليلاً. وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخول مكة.

٦/٧٦٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْحَاكِمُ مَرْفُوعاً وَالْبَيْهَقِيُّ مَوْقُوفاً.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه. رواه الحاكم مرفوعاً والبيهقي موقوفاً) وحسنه أحمد وقد رواه الأزرق بسنده إلى محمد بن عباد بن جعفر قال: «رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة مرجلاً رأسه، فقبل الحجر وسجد عليه، ثم قبله وسجد عليه ثلاثاً». ورواه أبو يعلى بسنده من حديث أبي داود الطيالسي عن جعفر بن عثمان المخزومي «قال: رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه»، وقال: «رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه»، وقال: «رأيت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه»، وقال: «رأيت رسول الله ﷺ يفعل» وحديث عمر في صحيح مسلم «أنه قبل الحجر والتزمه وقال: رأيت رسول الله ﷺ بك حفيماً». يؤيد هذا ففيه شرعية تقبيل الحجر والسجود عليه.

٧٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الاغتسال عند دخول مكة (الحديث ١٥٧٣)، وأخرجه

مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة (الحديث ١٢٥٩).

٧٦٤ - أخرجه الحاكم في كتاب: المناسك، باب: تغطية الوجه للمحرمة (الحديث ٤٥٤/١)، وأخرجه

البيهقي في كتاب: الحج، باب: لا رمل على النساء (الحديث ٨٤/٥).

٧/٧٦٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه): أي: ابن عباس (قال: أمرهم النبي ﷺ) أي: أصحابه الذين قدموا معه مكة في عمرة القضاء (أن يرملوا) بضم الميم (ثلاثة أشواط) أي: يهرولون فيها في الطواف (ويمشوا أربعا ما بين الركنين. متفق عليه).

٨/٧٦٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا.

وَفِي رِوَايَةٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَيَمْشِي أَرْبَعَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر: أنه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً ومشى أربعا . وفي رواية رأيت رسول الله ﷺ إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم، فإنه يسمى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة. متفق عليهما) وأصل ذلك ووجه حكمته ملوواه ابن عباس قال: «قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة فقال المشركون: أنه يقدم عليكم وقد هتتهم حمى يثرب، فأمر ﷺ أصحابه أن يرملوا الأشواط الثلاثة، وأن يمشوا ما بين الركنين، ولم يمنعه أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم» أخرجه الشيخان. وفي لفظ مسلم: «أن المشركين جلسوا مما يلي الحجر، وأنهم حين رأوهم يرملون قالوا: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهتتهم، إنهم لأجلد من كذا وكذا». وفي لفظ لغيره: «إنهم إلا كالغزلان» فكان هذا أصل الرمل وسببه إغاية المشركين ورد قولهم. وكان هذا في عمرة القضاء، ثم صار سنة، ففعله في حجة الوداع مع زوال سببه وإسلام من في مكة: وإنما لم يرملوا بين الركنين، لأن المشركين كانوا من ناحية الحجر عند قعيقعان، فلم يكونوا يرون من بين الركنين. وفيه دليل على أنه لا بأس بقصد إغاية الأعداء بالعبادة، وأنه لا ينافي إخلاص العمل، بل هو

٧٦٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: كيف كان بدء الرمل (الحديث ١٦٠٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: عمرة النساء (الحديث ٤٢٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب الرمل في الطواف والعمرة (الحديث ١٢٦٤) و (الحديث ١٢٦٦).

٧٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: ما جاء في السعي بين الصفا والمروة (الحديث ١٦٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب الرمل في الطواف والعمرة (الحديث ١٢٦١).

إضافة طاعة إلى طاعة وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾^(١).

٩/٧٦٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنه) أي: ابن عباس (قال: لم أَرِ رسول الله ﷺ يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين. رواه مسلم). اعلم أن للبيت أربعة أركان: الركن الأسود، ثم اليماني ويقال لهما اليمانيان بتخفيف الياء وقد تشدد، وإنما قيل لهما اليمانيان تغلياً كالأبوين والقمرين، والركنان الآخران يقال لهما الشاميان. وفي الركن الأسود فضيلتان كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام، والثانية كونه في الحجر وأما اليماني ففيه فضيلة كونه على قواعد إبراهيم. وأما الشاميان فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فلهذا خص الأسود بستي التقبيل الاستلام للفضيلتين. وأما اليماني فيستلمه من يطوف ولا يقبله، لأن فيه فضيلة واحدة. وأتفقت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين، وأتفق الجماهير على أنه لا يمسح الطائف الركنين الآخرين. قال القاضي: وكان فيه وأي في استلام الركنين الآخرين خلاف لبعض الصحابة والتابعين، وأنقرض الخلاف وأجمعوا على أنهما لا يستلمان وعليه حديث الباب:

١٠/٧٦٨ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ^(٢) وَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عمر، رضي الله عنه، أنه قبل الحجر وقال: إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك. متفق عليه). وأخرج مسلم من حديث سويد بن غفلة أنه قال: رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال: رأيت رسول الله ﷺ بك حفيماً وأخرج البخاري أن رجلاً سأل ابن عمر عن استلام الحجر فقال: «رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله قال: رأيت إن غلبت؟ فقال: دع رأيت باليمن رأيت

(١) سورة التوبة، الآية: ١٢٠.

٧٦٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب استلام الركنين اليمانيين (الحديث ١٢٦٩).

٧٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: ما ذكر في الحجر الأسود (الحديث ١٥٩٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب تقبيل الحجر الأسود (الحديث ١٢٧٠).

(٢) زيادة من نسخة م.

رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله». وروى الأزرقى حديث عمر بزيادة، وأنه قال له علي عليه السلام: بلى يا أمير المؤمنين وهو يضر وينفع، قال: وأين ذلك؟ قال: في كتاب الله قال: وأين ذلك من كتاب الله عز وجل؟ قال: قال الله ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾^(١) قال: فلما خلق الله آدم مسح ظهره، فأخرج ذريته من صلبه، فقررهم أنه الرب وهم العبيد، ثم كتب ميثاقهم في رق، وكان لهذا الحجر عيتان ولسان فقال له: افتح فاك فألقمه ذلك الرق وجعله في هذا الموضع: وقال: تشهد لمن وافاك بالإيمان يوم القيامة، قال الراوي فقال عمر: أعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن. قال الطبري: إنما قال ذلك عمر، لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام، فخشي عمر أن يفهموا أن تقبيل الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار، كما كانت العرب تفعل في الجاهلية، فأراد عمر أن يعلم الناس أن أستلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ، لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته، كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان.

١١/٧٦٩ - وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنٍ مَعَهُ، وَيَقْبَلُ الْمَحْجَنَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي الطفيل قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن) هي عصا منحنية الرأس (معه ويقبل المحجن. رواه مسلم) وأخرج الترمذي وغيره وحسنه من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عيتان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن أستلمه بحق». وروى الأزرقى بإسناد صحيح من حديث ابن عباس: «قال: إن هذا الركن يمين الله عز وجل في الأرض يصافح به عباده مصافحة الرجل أخاه». وأخرج أحمد عنه: «الركن يمين الله في الأرض يصافح بها خلقه والذي نفس ابن عباس بيده ما من أمرىء مسلم يسأل الله عنده شيئاً إلا أعطاه إياه». وحديث أبي الطفيل دال أنه يجزي عن أستلامه باليد أستلامه بالة، ويقبل الآلة كالمحجن والعصا، وكذلك إذا أستلمه بيده قبل يده فقد روى الشافعي: «أنه قال ابن جريج لعطاء: هل رأيت أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إذا أستلموا قبلوا أيديهم؟ قال: نعم، رأيت جابر ابن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وأبا هريرة، إذا أستلموا قبلوا أيديهم». فإن لم يمكن

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.

٧٦٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب الرمل في الطواف والعمرة (الحديث ١٢٧٥).

استلامه لأجل الرحمة قام حياله ورفع يده وكبر، لما روى: «أنه ﷺ قال: يا عمر إنك رجل قوي لا تزاحم على الحجر فتؤذي الضعفاء، إن وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وهلل وكبر» رواه أحمد والأزرقي. وإذا أشار بيده فلا يقبلها، لأنه لا يقبل إلا الحجر أو ما مس الحجر.

١٢/٧٧٠ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَبِعاً بِبُرْدٍ أَخْضَرَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن يعلى بن أمية، رضي الله عنه، قال: طاف النبي ﷺ مضطبعاً ببرد أخضر. رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي) الاضطباع افتعال من الضبع وهو العضو ويسمى الثأبط، لأنه يجعل وسط الرداء تحت الإبط وييدي ضبعه الأيمن. وقيل: ييدي ضبعيه. وفي النهاية هو أن يأخذ الإزار أو البرد، ويجعله تحت إبطه الأيمن، ويلقي طرفيه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره. وأخرج أبو داود عن ابن عباس: «اضطبع فكبر، وأستلم وكبر، ثم رمل ثلاثة أطواف كانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيبوا من قريش مشوا، ثم يطلعون عليهم يرملون تقول قريش كأنهم الغزلان» قال ابن عباس: فكانت سنة وأول ما اضطبعوا في عمرة القضاء ليستعينوا بذلك على الرمل، ليرى المشركون قوتهم ثم صار سنة. ويضطبع في الأشواط السبعة فإذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يضطبع في ركعتي الطواف. وقيل: في الثلاثة الأولى غير.

١٣/٧٧١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ يَهْلُ مِنْهُ الْمُهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبَّرُ مِنْهُ^(١) الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٧٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الاضطباع في الطواف (الحديث ١٨٨٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء أن النبي ﷺ طاف مضطبعاً (الحديث ٨٥٩)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الاضطباع (الحديث ٢٩٥٤)، وأخرجه أحمد: ٢٢٤/٤.

٧٧١ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفات (الحديث ١٦٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات (الحديث ١٢٨٥).

(١) زيادة في الأصل.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: كان يهل منا المهل فلا ينكر عليه ويكبر منا المكبر فلا ينكر عليه. متفق عليه) تقدم أن الإهلال رفع الصوت بالتلبية، وأول وقته من حين الإحرام إلى الشروع في الإحلال، وهو في الحج إلى أن يأخذ في رمي الجمرة العقبة، وفي العمرة إلى الطواف. ودل الحديث على أنه من كبر مكان التلبية فلا نكير عليه بل هو سنة، لأنه يريد أنس أنهم كانوا يفعلون ذلك ورسول الله ﷺ فيهم فيقر كلاً على ما قاله، إلا أن الحديث ورد في صفة غدوهم من منى إلى عرفات، وفيه رد على من قال: يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة.

١٤/٧٧٢ — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ، أَوْ قَالَ: فِي الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: بعثني النبي ﷺ في الثقل) بفتح المثناة وفتح القاف هو متاع المسافر كما في النهاية (أو قال في الضعفة) شك من الراوي (من جمع) بفتح الجيم وسكون الميم علم المزدلفة سميت به، لأن آدم وحواء لما أهبطا أجمعا بها كما في النهاية (بليل). وقد علم أن من السنة أنه لا بد من المبيت بجمع، وأنه لا يفيض من بات لها إلا بعد صلاة الفجر بها، ثم يقف في المشعر الحرام ولا يدفع منه إلا بعد إسفار الفجر جداً، ويدفع قبل طلوع الشمس. وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق تثبير كيما نغير، فخالفهم ﷺ. إلا أن حديث ابن عباس هذا ونحوه، دل على الرخصة للضعفة في عدم استكمال المبيت. والنساء كالضعفة أيضاً لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ أذن للظعن بضم الظاء والعين المهملة وسكونها جمع طعينة، وهي المرأة في الهودج، ثم أطلق على المرأة وعلى الهودج بلا امرأة كما في النهاية.

١٥/٧٧٣ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَسْتَأْذِنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ: أَنْ تَذْفَعَ قَبْلَهُ، وَكَانَتْ ثُبَّةً - تَعْنِي: ثَقِيلَةً - فَأَذِنَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة (الحديث ١٦٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن (الحديث ١٢٩٣).

٧٧٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من قدم ضعفة أهله بليل (الحديث ١٦٨٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن (الحديث ١٢٩٠).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أستاذت سودة رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وكانت ثبطة) بفتح المثناة وسكون الموحدة فسرهما قوله: (تعني ثقبلة فأذن لها. متفق عليهما) على حديث ابن عباس وعائشة. وفيه دليل على جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر، ولكن للعدز كما أفاده قوله: «وكانت ثبطة». وجمهور العلماء أنه يجب المبيت بمزدلفة، ويلزم من تركه دم. وذهب آخرون إلى أنه سنة إن تركه فاتته الفضيلة ولا إثم عليه ولا دم، ويبيت أكثر الليل. وقيل: ساعة من النصف الثاني. وقيل: غير ذلك والذي فعله ﷺ المبيت بها إلى أن صلى الفجر وقد قال: «خذوا عني مناسككم».

١٦/٧٧٤ — وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس رواه الخمسة إلا النسائي وفيه انقطاع».) وذلك لأن فيه الحسن العربي بجلي كوفي ثقة، أحتج به مسلم وأشهد به البخاري، غير أن حديثه عن ابن عباس منقطع. قال أحمد: الحسن العربي لم يسمع من ابن عباس. وفيه دليل على أن وقت رمي جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس، وإن كان الرامي ممن أبيع له التقدم إلى منى، وأذن له في عدم المبيت بمزدلفة، وفي المسألة أربعة أقوال: «الأول»: جواز رمي من بعد نصف الليل للقدار والعاجز قاله أحمد والشافعي. «الثاني»: لا يجوز إلا بعد الفجر مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة. «الثالث»: لا يجوز للقدار إلا بعد طلوع الفجر ولمن له عذر بعد نصف الليل، وهو قول الهادوية. «الرابع»: للثوري والنخعي أنه من بعد طلوع الشمس للقدار، وهذا أقوى الأقوال دليلاً وأرجحها قياً.

١٧/٧٧٥ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمٍّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّخْرِ، فَرَمَتْ الْجُمُرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاضَتْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٧٧٤ — أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: التعجيل من جمع (الحديث ١٩٤٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس (الحديث ٨٩٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار (الحديث ٣٠٢٥)، وأخرجه أحمد: ٢٣٤/١.

٧٧٥ — أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: التعجيل من جمع (الحديث ١٩٤٢).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت. رواه أبو داود وإسناده على شرط مسلم).
الحديث دليل على جواز الرمي قبل الفجر، لأن الظاهر أنه لا يخفى عليه ﷺ ذلك فقرره، وقد عارضه حديث ابن عباس: وجمع بينهما بأنه لا يجوز الرمي قبل الفجر لمن له عذر، وكان ابن عباس لا عذر له. وهذا قول الهادوية فإنهم يقولون: لا يجوز الرمي للقادر إلا بعد الفجر، ويجوز لغيره من بعد نصف الليل، إلا أنهم أجازوا للقادر بعد طلوع الشمس. وقد ذهب الشافعي إلى جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز. وقال آخرون: إنه لا رمي إلا بعد طلوع الشمس للقادر وهو الذي يدل له فعله ﷺ. وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريباً وهو وإن كان فيه أنقطاع، فقد عضده فعله مع قوله: «خذوا عني» الحديث وقد تقدمت أقوال العلماء في ذلك.

١٨/٧٧٦ — وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ - يَعْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ - فَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفْتَهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ خُرَيْمَةَ.

— (وعن عروة بن مضر) بضم الميم وتشديد الراء وبالضاد المعجمة والسين المهملة كوفي شهد حجة الوداع وصدر حديثه أنه قال: «أتيت رسول الله ﷺ بالموقف يعني جمعاً فقلت: جئت رسول الله ﷺ من جبل طي فأكلت مطيتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج» ثم ذكر الحديث (قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد صلاتنا يعني صلاة الفجر (هذه يعني بالمزدلفة فوقف وقضى تفتته رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة) فيه دلالة على أنه لا يتم الحج إلا بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الإمام، وقد وقف بعرفة قبل ذلك في ليل أو نهار. ودل

٧٧٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: من لم يدرك عرفة (الحديث ١٩٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (الحديث ٨٩١)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: في من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة (الحديث ٢٦٣)، وأخرجه ابن ماجه من كتاب: المناسك، باب: من أتى عرفة قبل الفجر ليلة الجمعة (الحديث ٣٠١٦)، وأخرجه أحمد في المسند: ٢٦١/٤، ٢٦٢، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الحج، باب: الوقوف بعرفة على الرواحل (الحديث ٢٨٢٣).

على إجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال أو في ليلة الأضحى، وأنه إذا فعل ذلك فقد قضى ثفته وهو قضاء المناسك. وقيل: إذهاب الشعر ومفهوم الشرط أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه. فأما الوقوف بعرفة فإنه منجم عليه. وأما بمزدلفة فذهب الجمهور إلى أنه يتم الحج وإن فاته ويلزم فيه دم. وذهب ابن عباس وجماعة من السلف إلى أنه ركن كعرفة، وهذا المفهوم دليله ويدل له رواية النسائي: «ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له» وقوله تعالى: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾^(١) وفعله ﷺ وقوله: «خذوا عني مناسككم» وأجاب الجمهور بأن المراد من حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكامل من الحج، ويدل له ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي: «أنه أتاه ﷺ وهو واقف بعرفات ناس من أهل نجد فقالوا: كيف الحج؟ فقال: «الحج عرفة من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه»، وفي رواية لأبي داود: «من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج»، ومن رواية الدارقطني: «الحج عرفة الحج عرفة» قالوا: فهذا تصريح في المراد، وأجابوا عن زيادة: «ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له» بأحتمالها التأويل، أي: فلا حج كامل الفضيلة، وبأنها رواية أنكرها أبو جعفر العقيلي وألف في إنكارها جزءاً، وعن الآية أنها لا تدل إلا على الأمر بالذكر عند المشعر لا على أنه ركن، وبأنه فعله ﷺ بياناً للواجب المستكمل الفضيلة.

١٩/٧٧٧ — وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَيَقُولُونَ: أَشْرُقَ ثَبِيرٌ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عمر، رضي الله عنه، قال: إن المشركين كانوا لا يفيضون) أي: من مزدلفة (حتى تطلع الشمس ويقولون: أشروق) بفتح الهمزة، فعل أمر من الإشراق، أي: أدخل في الشروق (ثبير) بفتح المثناة وكسر الموحدة فمشتة تحتية فراء، جبل معروف على يسار الذهاب إلى منى، وهو أعظم جبال مكة (وأن النبي ﷺ خالفهم فأفاض قبل أن تطلع

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٩٨.

٧٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: متى يدفع من جمع (الحديث ١٦٨٤).

الشمس . رواه البخاري) وفي رواية بزيادة: «كيما نغير» أخرجها الإسماعيلي وابن ماجه، وهو من الإغارة الإسراع في عدو الفرس . وفيه أنه يشرع الدفع، وهو الإفاضة قبل شروق الشمس . وتقدم حديث جابر: «حتى أسفر جداً» .

٢٠/٧٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

— (وعن ابن عباس وأسامه بن زيد، رضي الله عنهم، قالوا: لم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة . رواه البخاري) فيه دليل على مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر حتى يرمي الجمرة . وهل يقطعه عند الرمي بأول حصاة أو مع فراغه منها؟ ذهب الجمهور إلى الأول وأحمد إلى الثاني . ودل له ما رواه النسائي: «فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة فلما رجع قطع التلبية» وما رواه أيضاً ابن خزيمة وقال: حديث صحيح من حديث ابن عباس عن الفضل أنه قال: «أفضت من رسول الله ﷺ من عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ويكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة» . وهو يبين المراد من قوله: «حتى رمى جمرة العقبة» أي: أتم رميها . وللعلماء خلاف متى يقطع التلبية . وهذه الأحاديث قد بينت وقت تركه ﷺ لها .

٢١/٧٧٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمَنْى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَقَالَ: «هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، أنه جعل البيت على يساره) عند رميه جمرة العقبة (ومنى عن يمينه ورمى الجمرة بسبع حصيات وقال: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة . متفق عليه) قام الإجماع على أن هذه الكيفية ليست بواجبة، وإنما هي مستحبة . وهذا قاله ابن مسعود رداً على من يرميها من فوقها . وأتفقوا أن سائر الجمار ترمى من فوقها وخص سورة البقرة بالذكر، لأن غالب أعمال الحج مذكور فيها، أو لأنها

٧٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمي الجمرة (الحديث ١٦٨٦) و (الحديث ١٦٨٧) .

٧٧٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: رمي الجمار بسبع حصيات (الحديث ١٧٤٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: رمي جمرة العقبة من بطن الوادي (الحديث ١٢٩٦) .

أشتملت على أكثر أمور الديانات والمعاملات. وفيه جواز أن يقال سورة البقرة خلافاً لمن قال يكره ولا دليل له.

٧٨٠/٢٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى وأما بعد ذلك فإذا زالت الشمس. رواه مسلم) تقدم الكلام على وقت رمي جمرة العقبة. والحديث دليل على أن وقت رمي الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس، وهو قول جماهير العلماء.

٧٨١/٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى أَثَرِ^(١) كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، ثُمَّ يُسْهَلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ^(٢) الْقِبْلَةَ، (ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا)^(٣)، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيُسْهَلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَدْعُو فَيَرْفَعُ^(٤) يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنه كان يرمي الجمرة الدنيا) بضم الدال وبكسرها، أي: الدانية إلى مسجد الخيف، وهي أول الجمرات التي ترمى ثاني النحر (سبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة، ثم يتقدم، ثم يسهل) بضم حرف المضارعة وسكون المهملة، أي: يقصد السهل من الأرض (فيقوم فيستقبل القبلة، ثم يدعو ويرفع يديه يقوم طويلاً، ثم يرمي الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال) أي: يمشي إلى جهة شماله ليقف داعياً

٧٨٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: بيان وقت استحباب الرمي (الحديث ٣١٤).

٧٨١ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: إذا رمى الجمرتين يقوم ويستهل مستقبل القبلة (الحديث ١٧٥١).

(١) في نسخة م: إثر.

(٢) في نسخة م: يستقبل.

(٣) في نسخة م: يقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه. بتقديم وتأخير.

(٤) في نسخة م: ويرفع.

في مقام لا يصيبه الرمي (فيسهل ويقوم مستقبل القبلة، ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله. رواه البخاري) فيه ما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرمي بسبع حصيات لكل جمرة، والتكبير عند كل حصاة. وفيه زيادة أنه يستقبل القبلة بعد الرمي للجمرتين ويقوم طويلاً يدعو الله تعالى. وقد فسر مقدار القيام ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناده صحيح: «أن ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين بمقدار ما يقرأ سورة البقرة، وأنه يرفع يديه عند الدعاء» قال ابن قدامة: ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن مالك: «أنه لا يرفع يديه عند الدعاء» وحديث ابن عمر دليل لخلاف ما قال مالك:

٢٤/٧٨٢ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَرْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فِي الثَّالِثَةِ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي: ابن عمر، رضي الله عنهما، (أن رسول الله ﷺ قال: اللهم أرحم المحلقين) أي الذين حلقوا رؤوسهم في حج أو عمرة عند الإحلال منها (قالوا: يعني: السامعين من الصحابة. قال المصنف في الفتح: إنه لم يقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال بعد البحث الشديد عنه. (والمقصرين) هو من عطف التلقين كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾^(١) على أحد الوجهين في الآية كأنه قيل: وأرحم المقصرين (يا رسول الله قال في الثالثة: والمقصرين متفق عليه) وظاهره أنه دعا للمحلقين مرتين، وعطف المقصرين في الثالثة. وفي روايات أنه دعا للمحلقين ثلاثاً ثم عطف المقصرين، ثم إنه اختلف في هذا الدعاء متى كان منه ﷺ فقيل: في عمرة الحديبية وجزم به إمام الحرمين. وقيل: في حجة الوداع. وقواه النووي وقال: هو الصحيح المشهور. وقال القاضي عياض: كان في الموضعين. قال النووي: ولا يبعد ذلك. ويمثله قال ابن دقيق العيد. قال المصنف: وهذا هو المتعين لتظافر الروايات بذلك. والحديث دليل على شرعية الحلق والتقصير، وأن الحلق أفضل. هذا ويجب في حلق الرأس استكمال حلقه عند

٧٨٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الحلق والتقصير عند الإحلال (الحديث ١٧٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تفضيل الحلق على التقصير (الحديث ١٣٠١).

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٢٦.

الهادوية ومالك وأحمد. وقيل: هو الأفضل ويجزىء الأقل. فقيل: الربع. وقيل: النصف. وقيل: أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات. وقيل: شعرة واحدة والخلاف في التقصير في التفصيل مثل هذا. وأما مقداره فيكون مقدار أنملة. وقيل: إذا أقتصرت على دونها أجزأ. وهذا كله في حق الرجال، ثم هو أي تفصيل الحلق على التقصير أيضاً في حق الحاج والمعمتر. وأما المتمتع فإنه ﷺ خيره بين الحلق والتقصير، كما في رواية البخاري بلفظ: «ثم يحلقوا أو يقصروا» وظاهر الحديث استواء الأمرين في حق المتمتع. وفصل المصنف في الفتح فقال: إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق. وإلا فالتقصير ليقع الحلق في الحج، وبين وجه التفصيل في الفتح. وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير إجماعاً. وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس: «ليس على النساء حلق وإنما على النساء التقصير». وأخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام: «نهى أن تحلق المرأة رأسها» وهل يجزىء لو حلقت؟ قال بعض الشافعية: يجزىء ويكره لها ذلك.

٢٥/٧٨٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ». وَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «أُرِمْ وَلَا حَرَجَ». فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع) أي: يوم النحر بعد الزوال، وهو على راحلته يخطب عند الجمرة (فجعلوا يسألونه فقال رجل: لم أقف على أسمة بعد البحث الشديد (لم أشعر) أي: لم أفطن ولم أعلم (فحلقت قبل أن أذبح قال: أذبح) أي: الهدي، والذبح ما يكون في الحلق (ولا حرج) أي: لا إثم (وجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت) النحر ما يكون في اللبة (قبل أن أرمي) جمرة العقبة (قال: أرم ولا حرج فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج. متفق عليه) اعلم أن الوظائف على الحاج يوم النحر أربع: الرمي لجمرة العقبة، ثم نحر الهدي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة. هذا هو

الترتيب المشروع فيها، وهكذا فعل ﷺ في حجته. ففي الصحيحين: «أنه ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى فنحر وقال للحالق: خذ» ولا نزاع في هذا للحاج مطلقاً ونازع بعض الفقهاء في القارن فقال: لا يحلق حتى يطوف. والحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه الأشياء وتأخيرها، وأنه لا ضيق ولا إثم على من قدم أو أخر. فأختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء إلى الجواز، وأنه لا يجب الدم على من فعل ذلك لقوله للسائل: «ولا حرج» فإنه ظاهر في نفي الإثم والفدية معاً، لأن أسم الضيق يشملها. قال الطبري: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل، إذ لو لم يجزئه لأمره بالإعادة، لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج، كما لو ترك الرمي ونحوه، فإنه لا يأثم بتركه ناسياً أو جاهلاً، لكن يجب عليه الإعادة. وأما الفدية فالأظهر سقوطها عن الناسي والجاهل، وعدم سقوطها عن العالم. قال ابن دقيق العيد: القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العامد، قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب أتباع أفعال النبي ﷺ في الحج بقوله: «خذوا عني مناسككم» وهذه السؤالات المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنه إنما قرنت بقول السائل: «لم أشعر» فيختص الحكم بهذه الحالة. ويحمل قوله: «لا حرج» على نفي الإثم والدم معاً في الناسي والجاهل، ويبقى العامد على أصل وجوب أتباع الرسول ﷺ في الحج. والقائل بالترقية بين العامد وغيره قد مشى أيضاً على القاعدة، في أن الحكم إذا رتب على وصف يمكن بأن يكون معتبراً لم يجز أطراحه. ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم علق به فلا يمكن أطراحه بإلحاق العامد به إذ لا يساويه، قال: وأما التمسك بقول الراوي: «فما سئل عن شيء» إلى آخره لإشعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى، فجوابه أن هذه الأخبار من الراوي تتعلق بما وقع السؤال عنه، وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل. والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه، فلا تبقى حجة في حال العمد.

٢٦/٧٨٤ - وَعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن المسور) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو فراء (ابن مخرمة رضي الله عنه) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء، زهري قرشي، مات

النبي ﷺ وهو أبْن ثمان سنين، وسمع منه، وحفظ عنه. أنتقل من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة، ولم يزل بها إلى أن حاصرها عسكر يزيد، فقتله حجر من حجار المنجنيق، وهو يصلي في أول سنة أربع وستين، وكان من أهل الفضل والدين. (أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك. رواه البخاري) فيه دلالة على تقديم النحر قبل الحلق. وتقدم قريباً أن المشروع تقديم الحلق قبل الذبح. فقيل: حديث المسور هذا إنما هو إخبار عن فعله ﷺ في عمرة الحديبية، حيث أحصر فتحلل ﷺ بالذبح. وقد بوب عليه البخاري: «باب النحر قبل الحلق في الحصر» وأشار البخاري إلى أن هذا الترتيب، يختص بالمحصر على جهة الوجوب فإنه أخرجه بمعناه. هذا وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط وفيه: «أنه قال لأصحابه: قوموا فأنحروا ثم احلقوا» وفيه قول أم سلمة له ﷺ: «أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك فخرج فنحر بدنه ثم دعا حالقه» الحديث. وكان الأحسن تأخير المصنف له إلى باب الإحصار.

٢٧/٧٨٥ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطِّيبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا رميت وحلقت فقد حل لكم الطيب وكل شيء إلا النساء رواه أحمد وأبو داود وفي إسناده ضعف) لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة، وله طرق آخر مدارها عليه. وهو يدل على أنه بمجموع الأمرين رمي جمرة العقبة والحلق يحل كل محرم على المحرم إلا النساء، فلا يحل وطؤهن إلا بعد طواف الإفاضة. والظاهر أنه مجمع على حل الطيب وغيره، إلا الوطء بعد الرمي وإن لم يحلق.

٢٨/٧٨٦ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، وَإِنَّمَا يُقَصَّرْنَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: ليس على النساء حلق

٧٨٥ - أخرجه أحمد: ١٤٣/٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في من قدم شيئاً قبل شيء في حجه (الحديث ٢٠١٤).

٧٨٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الحلق والتقصير (الحديث ١٩٨٥)

وإنما يقصرون. رواه أبو داود بإسناد حسن) تقدم ذكر هذا الحكم في الشرح، وأنه ليس في حقهن الحلق فإن حلقن أجزاء.

٢٩/٧٨٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنَى، مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ. فَأُذِنَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن العباس بن عبد المطلب، رضي الله عنه، أَسْتَأْذَنَ رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليلي منى من أجل سقايته) وهي ماء زمزم، فإنهم كانوا يغترفونه بالليل ويجعلونه في الحياض سبيلاً. (فأذن له. متفق عليه) فيه دليل على أنه يجب المبيت بمعنى ليلة ثاني النحر وثالثه، إلا لمن له عذر. وهذا يروى عن أحمد. والحنفية قالت: إنه سنة. قيل: إنه يختص هذا الحكم بالعباس دون غيره. وقيل: بل وبمن يحتاج إليه في سقايته وهو الأظهر، لأنه لا يتم له وحده إعداد الماء للشاربين. وهل يختص بالماء أو يلحق به ما في معناه من الأكل وغيره وكذا حفظ ماله وعلاج مريضه؟ وهذا الإلحاق رأي الشافعي ويدل للإلحاق الحديث:

٣٠/٧٨٨ - وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ^(١) لِرِسَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنَى يَزْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ الْغَدَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ، لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ.

— وهو قوله: (وعن عاصم بن عدي رضي الله عنه) هو أبو عبد الله، أو عمر، أو عمرو حليف بني عبيد بن زيد من بني عمرو بن عوف من الأنصار، شهد بدرًا والمشاهد بعدها. وقيل: لم يشهد بدرًا وإنما أخرج إليها معه ﷺ، فرده إلى أهل مسجد الضرار لشيء

٧٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: سقاية الحاج (الحديث ١٦٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: وجوب المبيت بمنى ليلي أيام التشريق (الحديث ١٣١٥).

٧٨٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في رمي الجمار (الحديث ١٩٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في الرخصة للرعاة أن يرموا يومًا (الحديث ٩٥٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: رمي الرماة (الحديث ٢٧٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: تأخير رمي الجمار من عذر (الحديث ٣٠٣٧)، وأخرجه أحمد: ٤٥٠/٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحج، باب: رمي الجمار (الحديث ٣٨٨٨).

(١) في نسخة م: أرخص.

بلغه عنهم، وضرب له سهمه وأجره، فكان كمن شهدا. مات سنة خمس وأربعين. وقيل: أستشهد يوم اليمامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة. (أن النبي ﷺ رخص لرعاة الإبل في البيئونة عن منى يرمون يوم النحر) جمرة العقبة ثم ينفرون ولا يبيتون بمنى (ثم يرمون يومى) أي: يرمون اليوم الثالث لذلك اليوم، واليوم الذي فاتهم الرمي فيه هو اليوم الثاني (ثم يرمون يوم النفر) أي اليوم الرابع إن لم يتعجلوا (رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) فإن فيه دليلاً على أنه يجوز لأهل الأعذار عدم المبيت بمنى، وأنه غير خاص بالعباس ولا بسقايته، وأنه لو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لأهل سقاية زمزم.

٣١/٧٨٩ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَّحْرِ. الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي بكرة، رضي الله عنه، قال: خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر. متفق عليه) فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة العيد، فإنه ﷺ لم يصل العيد في حجته ولا خطب خطبته. وأعلم أن الخطب المشروعات في الحج ثلاث عند المالكية والحنفية: الأولى سابع ذي الحجة، والثانية يوم عرفة، والثالثة ثاني النحر. وزاد الشافعي رابعة في يوم النحر، وجعل الثالثة في ثالث النحر لا في الثانية، قال: لأنه أول النفر. وقالت المالكية والحنفية: إن خطبة يوم النحر لا تعد خطبة، إنما هي وصايا عامة لا أنها مشروعة في الحج. ورد عليهم بأن الصحابة سموها خطبة، وبأنها أشتملت على مقاصد الخطبة كما أفاده لفظها وهو قوله: «أتدرون أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم: فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال: أليس يوم النحر؟ قلنا: بلى، قال: أي شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال: أليس ذي الحجة قلنا: بلى قال: أي بلد هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال: أليس البلد الحرام قلنا: بلى، قال: فإن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت، قالوا: نعم، قال: اللهم أشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب. بعض أخرجه البخاري» فأشتمل الحديث على تعظيم البلد الحرام، ويوم النحر، وشهر ذي الحجة، والنهي عن الدماء والأموال، والنهي عن

٧٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى (الحديث ١٧٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: تغليظ تخريم الدماء والأعراض والأموال (الحديث ١٣٠٧).

رجوعهم كفاراً وعن قتالهم بعضهم بعضاً، والأمر بالإبلاغ عنه. وهذه من مقاصد الخطب، ويدل على شرعية خطبة ثاني يوم النحر.

٣٢/٧٩٠ - وَعَنْ سَرَاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرُّثُوسِ فَقَالَ: «أَلَيْسَ هَذَا أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟». الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن سراء) بفتح المهلمة وتشديد الراء ممدودة (بنت نبهان) بفتح النون وسكون الموحدة (قالت: خطبنا رسول الله ﷺ يوم الرؤوس فقال: أليس هذا أوسط أيام التشريق؟ الحديث رواه أبو داود بإسناد حسن) وهذه هي الخطبة الرابعة. ويوم الرؤوس ثاني يوم النحر بالاتفاق. وقوله: «أوسط أيام التشريق» يحتمل أفضلها، ويحتمل الأوسط بين الطرفين. وفيه دليل على أن يوم النحر منها ولفظ حديث السراء قالت: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: أتدرون أي يوم هذا؟ قالت: وهو اليوم الذي يدعونه يوم الرؤوس، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هذا أوسط أيام التشريق، قال: أتدرون أي بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: هذا المشعر الحرام، قال: إني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا، ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة بلدكم هذا حتى تلقون ربكم، فيسألکم عن أعمالکم، ألا فليبلغ أدناکم أقصاکم، ألا هل بلغت، فلما قدمنا المدينة لم يلبث إلا قليلاً حتى مات».

٣٣/٧٩١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ وَسَمْعُكَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال لها: طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك. رواه مسلم) فيه دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد للحج والعمرة. وإليه ذهب جماعة من الصحابة والشافعي وغيره. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا بد من طوافين وسعيين. فالأحاديث متواردة على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهما. وأستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى: ﴿وَأَتَمُّوا

٧٩٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: أي يوم يخطب بمنى (الحديث ١٩٥٣).

٧٩١ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (الحديث ١٢١١).

الحج والعمرة لله^(١) ولا دليل في ذلك، فإن التمام حاصل وإن لم يطف إلا طوافاً واحداً. وقد اكتفى بطواف وسعي واحد وكان قارناً كما هو الحق. وأستدلوا أيضاً بحديث رواه زياد بن مالك قال في الميزان: زياد بن مالك عن ابن مسعود ليس بحجة. وقال البخاري: لا يعرف له سماع من عبد الله، وعنه روى حديث «القارن يطوف طوافين ويسعى سبعين». وأعلم أن عائشة كانت قد أملت بعمرة، ولكنها حاضت فقال لها رسول الله ﷺ: «ارفضي عمرتك» قال النووي: معنى رفضها إياها رفض العمل فيها وإتمام أعمالها التي هي الطواف، والسعي، وتقصير شعر الرأس. فأمرها ﷺ بالإعراض عن أفعال العمرة، وأن تحرم بالحج فتصير قارنة، وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا الطواف، فتؤخره حتى تطهر. ومن أدلة أنها صارت قارنة قوله ﷺ لها: «طوافك بالبيت» الحديث. فإنه صريح أنها كانت متلبسة بحج وعمرة، ويتعين تأويل قوله ﷺ: «ارفضي عمرتك» بما ذكره النووي فليس معنى ارفض العمرة الخروج منها وإبطالها بالكلية، فإن الحج والعمرة لا يصح الخروج منهما بعد الإحرام بهما بنية الخروج، وإنما يصح بالتحلل منهما بعد فراغهما.

٣٤/٧٩٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه. رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه الحاكم) فيه دليل أنه لا يشرع الرمل الذي سلفت مشروعيته في طواف القدوم في طواف الزيارة وعليه الجمهور.

٣٥/٧٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكَبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

٧٩٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الإفاضة في الحج (الحديث ٢٠٠١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: زيارة البيت (الحديث ١٠١٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المناسك، باب: شرب ماء زمزم من السقاية... (الحديث ٤٧٥/١).

٧٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من صلى العصر يوم النفر بالأبطح (الحديث ١٧٦٤).

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد رقدة بالمحصب) بالمهملتين فموحدة، بزنة مكرم، اسم مفعول الشعب. الذي مخرجه إلى الأبطح، وهو خيف بني كنانة. (ثم ركب إلى البيت فطاف به) أي: طواف الوداع (رواه البخاري) وكان ذلك يوم النفر الآخر، وهو ثالث أيام التشريق، فإنه ﷺ رمى الجمار يوم النفر بعد الظهر، وآخر صلاة الظهر حتى وصل المحصب، ثم صلى الصلوات فيه كما ذكر. وأختلف السلف والخلف هل التحصيب سنة أم لا؟ ف قيل: سنة. وقيل: لا، إنما هو منزل نزل النبي ﷺ، وقد فعله الخلفاء بعده تأسيساً به ﷺ وذهب ابن عباس إلى أنه ليس من المناسك المستحبة. وإلى مثله ذهبت عائشة كما دل له الحديث:

٣٦/٧٩٤ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ - أَيِ: التَّزْوِلَ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَنَزَلاً أَسْمَحَ لِحُرُوجِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— وهو قوله: (وعن عائشة، رضي الله عنها، أنها لم تكن تفعل ذلك أي: النزول بالأبطح وتقول: إنما نزله رسول الله ﷺ، لأنه كان منزلاً أسمح لخروجه. رواه مسلم) أي: أسهل لخروجه من مكة راجعاً إلى المدينة. قيل: والحكمة في نزوله فيه إظهار نعمة الله بأعتزاز دينه، وإظهار كلمته، وظهوره على الدين كله، فإن هذا المحل هو الذي تقاسمت فيه قريش على قطيعة بني هاشم، وكتبوا صحيفة القطيعة في القصة المعروفة. وإذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الأمة أجمعين، فينبغي نزوله لمن حج من الأمة إلى يوم الدين.

٣٧/٧٩٥ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْحَائِضِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: أمر) بضم الهمزة (الناس) نائب الفاعل (أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض. متفق عليه) الأمر للناس هو

٧٩٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب النزول بالمحصب (الحديث ٣٤٠).

٧٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: طواف الوداع (الحديث ١٧٥٥)، وأخرجه مسلم في

كتاب: الحج، باب: وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (الحديث ١٣٢٨).

النبي ﷺ، وكذلك المخفف عن الحائض، وغير الراوي الصيغة للعلم بالفاعل. وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس بلفظ: «كان الناس ينصرفون من كل جهة فقال النبي ﷺ: لا ينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت». وهو دليل على وجوب طواف الوداع. وبه قال جماهير السلف والخلف. وخالف الناصر ومالك وقالوا: لو كان واجباً لما خفف عن الحائض. وأجيب بأن التخفيف دليل الإيجاب، إذ لو لم يكن واجباً لما أطلق عليه لفظ التخفيف، والتخفيف عنها دليل على أنه لا يجب عليها، فلا تنتظر الطهر ولا يلزمها دم بتركه، لأنه ساقط عنها من أصله. ووقت طواف الوداع من ثالث النحر، فإنه يجزئ إجماعاً وهل يجزئ قبله؟ والأظهر عدم إجزائه لأنه آخر المناسك. وأختلفوا إذا أقام بعده هل يعيده أم لا؟ قيل: إذا بقي بعده لشراء زاد وصلاة جماعة لم يعده. وقيل: يعيده إذا قام لتمريض ونحوه وقال أبو خنيفة: لا يعيد ولو أقام شهرين. ثم هل يشرع في حق المعتمر؟ قيل: لا يلزمه، لأنه لم يرد إلا في الحج. وقال الثوري: يجب على المعتمر أيضاً وإلا لزمه دم.

٣٨/٧٩٦ - وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن الزبير رضي الله عنهما) هو عند الإطلاق يراد به عبد الله (قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدتي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدتي هذا بمائة صلاة»). وفي لفظ عند ابن ماجه وابن زنجويه وابن عساكر من حديث أنس: «صلاة في مسجدتي بخمسين ألف صلاة» وإسناده ضعيف. وفي لفظ عند أحمد من حديث ابن عمر: «وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه». وفي لفظ عن جابر: «أفضل من ألف صلاة فيما سواه» أخرجه أحمد وغيره (رواه أحمد وصححه ابن حبان). وروى الطبراني عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدتي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس

بخمسمائة صلاة». ورواه ابن عبد البر من طريق البزار ثم قال: هذا إسناد حسن. «قلت:» فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير بمائة صلاة أي من صلاة مسجدي، فتكون مائة ألف صلاة فيتوافق الحديثان. قال أبو محمد بن حزم: رواه ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس في الصحة، ولا مخالف لهما من الصحابة فصار كالإجماع. وقد روي بألفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة وعددهم فيما أطلعت عليه خمسة عشر صحابياً وسرد أسماءهم. وهذا الحديث وما في معناه دال على أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض، وعلى تفاضلهما فيما بينهما. وقد اختلفت أعداد المضاعفة كما عرفت، والأكثر دال على عدم اعتبار مفهوم الأقل. والحكم للأكثر لأنه صريح، وسبقت إشارة إلى أن الأفضلية في مسجدة ﷺ خاصة بالموجود في عصره. قال النووي: لقوله: «في مسجدي» فالإضافة للعهد. «قلت:» ولقوله هذا ومثل ما قاله النووي من الاختصاص نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلي. وقال الآخرون: إنه لا اختصاص للموجود حال تكلمه ﷺ، بل كل ما زيد فيه داخل في الفضيلة، وفائدة الإضافة الدلالة على اختصاصه دون غيره من مساجد المدينة، لا أنها للاحتراز عما يزيد فيه. «قلت:» بل فائدة الإضافة الأمانة معاً قال من عمم الفضيلة فيما زيد فيه: إنه يشهد لهذا ما رواه ابن أبي شيبة والديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لو مد هذا المسجد إلى صنعاء لكان مسجدي» وروى الديلمي مرفوعاً: «هذا مسجدي وما زيد فهو منه» وفي سننه عبد الله بن سعيد المقبري وهو واه. وأخرج الديلمي أيضاً حديثاً آخر في معناه، إلا أنه حديث معضل. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال: «زاد عمر في المسجد من شامية ثم قال: لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة كان مسجد رسول الله ﷺ وفيه عبد العزيز بن عمران المدني متروك، ولا يخفى عدم نهوض هذه الآثار، إذ المرفوع معضل وغيره كلام صحابي، ثم هل تعم هذه المضاعفة الفرض والنفل أو تحض بالأول؟ قال النووي: إنها تعمهما، وخالفه الطحاوي والمالكية مستدلين بحديث: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» وقال المصنف: يمكن بقاء حديث: «أفضل صلاة المرء» على عمومته فتكون النافلة في بيته في مكة أو المدينة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما، وكذا في المسجد وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً. «قلت:» ولا يخفى أن الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة إذا لم ترد فيهما المضاعفة بل في مسجديهما. وقال الزركشي: وغيره أنها تضاعف النافلة في مسجد المدينة ومكة وصلاتها في البيوت أفضل. «قلت:» يدل لأفضلية النافلة في البيوت مطلقاً محافظته ﷺ على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده إلا لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده، ثم هذا التضعيف لا يختص بالصلاة، بل قال الغزالي: كل عمل في

المدينة بألف وأخرج البيهقي عن جابر مرفوعاً: «الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام» وعن ابن عمر نحوه وقريب منه للطبراني في الكبير عن بلال بن الحارث.

٦ - باب: الفوات والإحصار

الحصر المنع قاله أكثر أئمة اللغة والإحصار هو الذي يكون بالمرض والعجز والخوف ونحوها وإذا كان بالعدو قيل له الحصر وقيل هما بمعنى واحد.

٧٩٧/١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَذِيهٗ، حَتَّى اُعْتَمَرَ عَاماً قَابِلاً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قد أحصر رسول الله ﷺ فحلق ونساء ونحر هديه حتى اعتمر عاماً قابلاً. رواه البخاري) اختلف العلماء بماذا يكون الإحصار فقال الأكثر يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك حتى أفنى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر وإليه ذهب طوائف من العلماء منهم الهاديوية والحنفية وقالوا إنه يكون بالمرض والكبر والخوف وهذه منصوص عليها ويقاس عليها سائر الأعذار المانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾^(١) الآية وإن كان سبب نزولها إحصار النبي ﷺ بالعدو فالعام لا يقصر على سببه وفيه ثلاثة أقوال أخذ أحدها أنه خاص به ﷺ وأنه لا حصر بعده. والثاني أنه خاص بمثل ما اتفق له ﷺ فلا يلحق به إلا من أحصره عدو كافر. الثالث أن الإحصار لا يكون إلا بالعدو كافراً كان أو باغياً والقول المصدر هو أقوى الأقوال وليس في غيره من الأقوال إلا آثار وفتاوى للصحابة. هذا وقد تقدم حديث البخاري وأنه نحر قبل أن يحلق وذلك في قصة الحديبية قالوا: وحديث ابن عباس هذا لا يقتضي الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير نظر إلى ترتيب وقوله ونحر هديه هو إخبار بأنه كان معه ﷺ هدى نحره هنالك ولا يدل كلامه على إيجابه. وقد اختلف

٧٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: المحصر، باب: إذا حصر المعتمر (الحديث ١٨٠٩).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

العلماء في وجوب الهدي على المحصر فذهب الأكثر إلى وجوبه وخالف مالك فقال: لا يجب والحق معه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدي وهذا الهدي الذي كان معه ﷺ ساقه من المدينة متنقلاً به وهو الذي أراده الله تعالى بقوله: ﴿والهدي معكوفاً أن يبلغ محله﴾^(١) والآية لا تدل على الإيجاب أعني قوله تعالى: ﴿فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي﴾^(٢) وحققناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار وقوله: «حتى اعتمر عاماً قابلاً» قيل: إنه يدل على إيجاب القضاء على من أحصر والمراد من أحصر عن النفل وأما من أحصر عن واجبه من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الإتيان بالواجب إن منع من أدائه والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه ﷺ اعتمر عاماً قابلاً ولا كلام أنه ﷺ اعتمر في عام القضاء ولكنها عمرة أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية. أخرج مالك بلاغاً «أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية فنحروا الهدي وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إليه الهدي» ثم لم يعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه يقضون شيئاً ولا أن يعودوا لشيء وذا الشافعي فحيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله لم يذكر قضاء ثم قال: «لأننا علمنا من تواطؤ أحاديثهم أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتمروا عمرة القضاء فتخلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه وقال إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش لا على أنه واجب قضاء تلك العمرة. وقول ابن عباس «ونحر هديه» اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم وظاهر قوله تعالى: ﴿والهدي معكوفاً أن يبلغ محله﴾ أنهم نحره في الحل وفي محل نحر الهدي للمحصر أقوال. الأول للجمهور أنه يذبح هدية حيث يحل في حل أو حرم الثاني للهادوية والحنفية أنه لا ينحره إلا في الحرم الثالث لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به إلى الحرم وجب عليه ولا يحل حتى ينحر في محله وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم نحره في محل إحصاره وقيل إنه نحره في طرف الحديبية وهو من الحرم والأول أظهر.

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

٢/٧٩٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي وَأَشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: دخل النبي ﷺ على ضباعة) بضم الضاد المعجمة ثم موحدة مخففة (بنت الزبير بن عبد المطلب) بن هاشم بن عبد مناف بنت عم رسول الله ﷺ، تزوجها المقداد بن عمرو، فولدت له عبد الله وكريمة. روى عنها ابن عباس وعائشة وغيرهما. قاله ابن الأثير في الجامع الكبير. (فقالت: يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي ﷺ: «حجي وأشترطي أن محلي حيث حبستني متفق عليه) فيه دليل على أن المحرم إذا أشترط في إحرامه، ثم عرض له المرض، فإن له أن يتحلل. وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين. ومن أئمة المذاهب أحمد وإسحاق، وهو الصحيح من مذهب الشافعي. ومن قال إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض قال: يصير المريض محصرًا له حكمه. وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير محصرًا، بل يحل حيث حصره المرض ولا يلزمه ما يلزم المحصر من هدي ولا غيره. وقال طائفة من الفقهاء: إنه لا يصح الاشتراط ولا حكم له، قالوا: وحديث ضباعة قصة عين موقوفة مرجوحة، أو منسوخة، أو أن الحديث ضعيف. وكل ذلك مردود، إذ الأصل عدم الخصوصية، وعدم النسخ. والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة. ودل مفهوم الحديث، أن من لم يشترط في إحرامه فليس له التحلل ويصير محصرًا له حكم المحصر، على ما هو الصواب على أن الإحصار يكون بغير العدو.

٣/٧٩٩ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسِرَ، أَوْ عَرَجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ». قَالَ عِكْرَمَةُ: فَسَأَلْتُ أَبْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَا: صَدَقَ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ.

٧٩٨ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين (الحديث ٥٠٨٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه (الحديث ١٢٠٧).

٧٩٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الإحصار (الحديث ١٨٠٦٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج (الحديث ٩٤٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: من أحصر بعدد (الحديث ١٩٨) و (الحديث ١٩٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: المحصر (الحديث ٣٠٧٨)، وأخرجه أحمد: ٤٥٠/٣.

— (وعن عكرمة) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس، أصله من البربر. سمع من ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم. ونسب إليه أنه يرى رأي الخوارج. وقد أطال المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح. وأطال الذهبي فيه في الميزان، والأكثرون على إطرأحه وعدم قبوله. (عن الحجاج بن عمرو) بن أبي غزوة بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وتشديد المثناة التحتية (الأنصاري رضي الله عنه)، المازني نسبة إلى جده مازن بن النجار قال البخاري: له صحبة روى عنه حديثين هذا أحدهما (قال: قال رسول الله ﷺ: «من كسر» مغير صيغة (أو عرج) بفتح المهملة وكسر الراء وهو محرم لقوله: (فقد حل وعليه الحج من قابل) إذا لم يكن قد أتى بالفريضة (قال عكرمة: فسألت ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما عن ذلك فقالا: صدق) في إخباره عن النبي ﷺ (رواه الخمسة وحسنه الترمذي) والحديث دليل على أن من أحرم فأصابه مانع من مرض مثل ما ذكره أو غيره، فإنه بمجرد حصول ذلك المانع يصير حلالاً. فأفادت الثلاثة الأحاديث أن المحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور: إما بالإحصار بأي مانع كان، أو بالاشتراط، أو بحصول ما ذكر من حادث كسر أو عرج. وهذا فيمن أحصر وفاته الحج. وأما من فاته الحج لغير إحصار، فإنه اختلف العلماء في حكمه. فذهب الهادوية وآخرون إلى أنه يتحلل بإحرامه الذي أحرمه للحج بعمرة. وعن الأسود قال: «سألت عمر عن فاته الحج وقد أحرم به، فقال: يهل بعمرة وعليه الحج من قابل، ثم لقيت زيد بن ثابت فسأله فقال: مثله» أخرجهما البيهقي. وقيل: يهل بعمرة ويستأنف لها إحراماً آخر. وقالت الهادوية: ويجب عليه دم لفوات الحج. وقالت الشافعية والحنفية: لا يجب عليه إذ يشرع له التحلل، وقد تحلل بعمرة. والأظهر ما قالوه لعدم الدليل على الإيجاب والله أعلم.

أَخِرُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَهُوَ النُّصْفُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي ثَانِي عَشَرَ شَهْرَ رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، وَهُوَ آخِرُ رُبْعِ الْعِبَادَاتِ، يَتْلُوهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي: كِتَابُ الْبُيُوعِ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً دَائِماً أَبَداً، غَفَرَ اللَّهُ لِكَاتِبِهِ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ | (١).

(١) زيادة من نسخة م، وجاء بها مشها أنها مثبتة من مخطوطة هندية وقد سقطت من النسخ المصرية.

تم بعونه تعالى الجزء الثاني
ويليه الجزء الثالث
وأوله: باب صلاة التطوع

سُبُلُ السَّيْلَةِ شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام

للشيخ الإمام محمد بن إسماعيل الأسير اليمني (صنعافى)
المتوفى سنة ١١٨٢ هـ

محق نصوحه وفرج أحاديثه ورقمه وعلّق عليه
خليل مأمون شَيْخًا

الجزء الثالث

دار المعرفة
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناسِ
الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

DAR EL-MAREFAH Publishing & Distribution		دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع
--	---	---

مستديرة المطار، شارع البرجاوي، ص ب ٧٨٧٦، تلفون : ٨٣٤٣٣٢-٨٣٤٣٠١، فاكس : ٦٠٣٢٨٤، برقيا، معرفكار بيروت-لبنان
Airport Square, Bourjawi Street, P.O.Box 7876, Tel. 834332-834301, Fax: 603384 Beirut-Lebanon

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أحل لعباده البيع والشراء وحرم عليهم المكاسب الخبيثة والربا *
والصلاة والسلام على من عرّف الأمة الأحكام وأبان لها مناهج الحلال والحرام * وعلى آله
الذين شروا غرف دار السلام بطاعة مولاهم في كل مرام *

(وبعد) فقد أعان الله وله الحمد بتمام الجزء الأول من شرح بلوغ المرام وها نحن
آخذون في شرح الجزء الثاني ونسأل من الله الإعانة والتمام. قال المصنف رحمه الله
تعالى *

٧ - كتاب: البيوع

اعلم أن الحكمة في شرعية البيع كما قاله المصنف في فتح الباري أن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً، وصاحبه قد لا يبذله، ففي شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج، انتهى. وإنما جمعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية، ولفظة البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر، فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة. وحقيقة البيع لغة تمليك مال بمال وزاد فيه الشرع قيد التراضي وقيل: هو إيجاب وقبول في مالين ليس فيهما معنى التبرع فتخرج المعاطاة. وقيل: مبادلة مال بمال لا على وجه التبرع فتدخل فيه المعاطاة. والدليل على اشتراط الإيجاب والقبول أنه تعالى قال: ﴿تجارة عن تراض﴾^(١) وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه رضي الله عنه «إنما البيع عن تراض». ولما كان الرضا أمراً خفياً لا يطلع عليه وجب تعلق الحكم بسبب ظاهر يدل عليه وهو الصيغة، ولا بد أن يكون على صيغة الجزم لفظها لتتم معرفة الرضا. وقد أسست المحقر من ذلك لجري عادة المسلمين بالدخول فيه من غير لفظ، وهذا عند الجماهير من علماء الأمة. وذهبت الشافعية إلى أنه لا بد من اللفظين كغيره. وقد أختار النووي وأكثر المتأخرين من الشافعية عدم اشتراط العقد في المحقر. والمحقر ما دون ربع المثقال وقيل: التافه من البقول والرطب والخبز. وقيل: ما دون نصاب الرقة والأشبهه أتباع العرف. ثم ألحق أنه لم يتم دليل على اشتراط الإيجاب والقبول، بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث. نعم الرضا أمر خفي يناط بقرائن منها الإيجاب والقبول ولا ينحصر فيهما، بل متى أنسلخت النفس عن المبيع والتمن بأي لفظ كان. وعلى هذا معاملات الناس قديماً وحديثاً، إلا من عرف المذاهب وخاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

١ - باب: شروطه، وما نهى عنه

يعني بالشروط شروط البيع. والشرط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب، سواء علق بكلمة شرط أو لا، وله في عرف النحاة معنى آخر. وقد جعلوا شروط البيع أنواعاً منها في العاقد وهو أن يكون عاقلاً مميزاً، ومنها في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي، ومنها في المحل وهو أن يكون مالاً متقوماً وأن يكون مقدور التسليم، ومنها التراضي ومنها شرط النفاذ وهو الملك أو الولاية وقوله: «وما نهى عنه» أي من البيوع وستأتي الأحاديث في الذي نهى عن بيعه.

٨٠٠/١ - عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ». رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (عن رفاعه بن رافع) هو زرقى أنصاري شهد بداراً وأبوه رافع أحد النقباء الاثني عشر، وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف، وشهد رفاعه المشاهد كلها، وشهد مع علي الجمل وصفين، توفي أول زمن معاوية (أن النبي ﷺ سئل أي الكسب أطيب قال: عمل الرجل بيده) ومثله المرأة (وكل بيع مبرور) هو ما خلاص عن اليمين الفاجرة لتنفيق السلعة وعن الغش في المعاملة (رواه البزار وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص عن رافع بن خديج ومثله في المشكاة وعزاه لأحمد. وأخرجه السيوطي في الجامع أيضاً عن رافع ذكره في مسنده قيل: ويحتمل أنه أريد برفاعة رفاعه بن رافع بن خديج، فقد رواه الطبراني عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده وعباية هو ابن رفاعه بن رافع بن خديج، فيكون سقط على المصنف قوله عن أبيه. والحديث دليل على تقرير ما جبلت عليه الطبائع من طلب المكاسب، وإنما سئل ﷺ عن أطيبها أي أحلها وأبركها. وتقديم عمل اليد على البيع المبرور دال على أنه الأفضل، ويدل له حديث البخاري الآتي ودل على أطيبة التجارة الموصوفة، وللعلماء خلاف في أفضل المكاسب. قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة قال: والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة،

٨٠٠ - أخرجه البزار في كتاب: البيوع، باب: أي الكسب أطيب (الحديث ١٢٥٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: ليس منا من غشنا (الحديث ١٠/٢).

قال: والأرجح عندي أن أطيبها الزراعة، لأنها أقرب إلى التوكل. وتعقب بما أخرجه البخاري من حديث المقدم مرفوعاً: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده» قال النووي: والصواب أن أطيب المكاسب ما كان بعمل اليد وإن كان زراعة فهو أطيب المكاسب، لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد، ولما فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام للآدمي وللدواب والطيور. قال الحافظ ابن حجر: وفوق ذلك ما يكسب من أموال الكفار بالجهاد، وهو مكسب النبي ﷺ، وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى انتهى. قيل: وهو داخل في كسب اليد.

٨٠١/٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ أَوْزَعُ أَمْرًا^(١) حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخَنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح) كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة (وهو بمكة: إن الله ورسوله حرم) وقع في رواية الصحيحين هكذا بإفراد الضمير وفي بعض الطرق إن الله حرم وفي رواية في غيرهما إن الله ورسوله حرما، وتقدم وجه الكلام على جمع الضميرين في باب الآنية (بيع الخمر والميتة) بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية (والخنزير والأصنام) قال الجوهرى: الصنم هو الوثن وقال غيره: الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصوراً (فقيل: يا رسول الله: أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: لَا هُوَ حَرَامٌ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ) بفتح الجيم والميم أي أذا به (ثم باعوه فأكلوا ثمنه متفق عليه) في الحديث دليل على تحريم ما ذكر. قيل: والعلة في تحريم بيع الثلاثة الأول هي النجاسة،

٨٠١ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الميتة والأصنام (الحديث ٢٢٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم بيع الخمر والميتة (الحديث ١٥٨١).

(١) زيادة من نسخة م.

ولكن الأدلة على نجاسة الخمر غير ناهضة، وكذا نجاسة الميتة والخنزير فمن جعل العلة النجاسة عدى الحكم على تحريم بيع كل نجس. وقال جماعة: يجوز بيع الأربال النجسة. وقيل: يجوز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري دونه وهي علة عليلة وهذا كله عند من جعل العلة النجاسة، والأظهر أنه لا ينهض دليل على التعليل بذلك بل العلة التحريم، ولذا قال ﷺ لما حرمت عليهم الشحوم، فجعل العلة نفس التحريم ولم يذكر علة. هذا ولا يدخل في الميتة شعرها وصوفها ووبرها، لأنها لا تحلها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة. وقيل: إن الشعور متنجسة وتطهر بالغسل، وجواز بيعها مذهب الجمهور. وقيل: إلا الثلاثة التي هي نجسة الذات. وأما علة تحريم بيع الأصنام فقيل: لأنها لا منفعة فيها مباحة. وقيل: إن كانت بحيث إذا كسرت أنتفع بكسارها جاز بيعها، والأولى أن يقال لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي، ويجوز بيع كسرها إذ هي ليست بأصنام، ولا وجه لمنع بيع الأكسار أصلاً ولما أطلق ﷺ تحريم بيع الميتة جوز السامع أنه قد يخص من العام بعض ما يصدق عليه فقال السائل: رأيت شحوم الميتة وذكر لها ثلاث منافع أي أخبرني عن الشحوم هل تخص من التحريم لنفعها أم لا؟ فأجاب ﷺ أنه حرام، فأبان له أنها غير خارجة عن الحكم، والضمير في قوله هو حرام يحتمل أنه للبيع أي بيع الشحوم حرام وهذا هو الأظهر، لأن الكلام مسوق له، ولأنه قد أخرج الحديث أحمد وفيه: فما ترى في بيع شحوم الميتة - الحديث. ويحتمل أنه للانتفاع المدلول عليه بقوله، فإنها تطلّى بها السفن إلى آخره وحمله الأكثر عليه فقالوا: لا ينتفع من الميتة بشيء إلا بجلدها إذا دبغ لدليله الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم، وهو مبني على عود الضمير إلى الانتفاع. ومن قال الضمير يعود إلى البيع أستدل بالإجماع على جواز إطعام الميتة الكلاب، ولو كانت كلاب الصيد لمن ينتفع بها. وقد عرفت أن الأقرب عود الضمير إلى البيع، فيجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً ويحرم بيعه لما عرفت، وقد يزيده قوة قوله في ذم اليهود: إنهم جملوا الشحم ثم باعوه وأكلوا ثمنه، فإنه ظاهر في توجه النهي إلى البيع الذي ترتب عليه أكل الثمن، وإذا كان التحريم للبيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والأدهان المتنجسة في كل شيء غير أكل الآدمي ودهن بدنه، فيحرمان كحرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة وجاز إطعام شحوم الميتة الكلاب، وإطعام العسل المتنجس النحل، وإطعامه الدواب، وجواز جميع ذلك مذهب الشافعي، ونقله القاضي عياض عن مالك وأكثر أصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث. ويؤيد جواز الانتفاع ما رواه الطحاوي أنه ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: إن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائعاً فاستصحبوا به وأنفقوا به. قال الطحاوي: إن رجاله ثقات وروي ذلك عن جماعة من الصحابة منهم، رضي الله عنه، عمر وأبو موسى

ومن التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح دليلاً. وأما التفرقة بين الاستهلاكات وغيرها فلا دليل لها بل هو رأي محض. وأما المتنجنس فإن كان يمكن تطهيره فلا كلام في جواز بيعه، وإن كان لا يمكن فيحرم بيعه قالته الهاذوية وابن حنبل. وفي الحديث دليل على أنه إذا حرم بيع شيء حرم ثمنه، وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل محرم فهي باطلة.

٨٠٢/٣ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ وَ^(١) لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَارَكَانِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا اختلف المتبايعان) في رواية البيعان (وليس بينهما بينة فالقول ما يقول رب السلعة أو يتتاركان) وفي رواية يترادان زاد ابن ماجه في روايته: والمبيع قائم بعينه ولأحمد: والسلعة كما هي وأما رواية: والمبيع مستهلك فهي مضعفة (رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلماء كلام كثير على صحة الحديث، وهو دليل على أنه إذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما، فالقول قول البائع مع يمينه، لما عرف من القواعد الشرعية أن من كان القول قوله فعليه اليمين، وللعلماء في هذا الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة أقوال: الأول للهادي أن القول قول البائع مطلقاً وهو ظاهر حديث الباب. الثاني للفقهاء أنهما يتحالفان ويترادان المبيع. والثالث فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في النوع، أو الجنس، أو الصفة وبين غيرها، وهو تفصيل بلا دليل مستوفى في كتب الفروع، ونقله في الشرح، ويعني بالتحالف أن يحلف البائع ما بعث منك كذا، ويحلف المشتري ما اشتريت منك كذا. وقيل غير ذلك، والوجه في التحالف أن كل واحد مدعى عليه، فيجب على كل واحد منهما اليمين لنفي ما ادعى عليه، وهذا مفهوم من

٨٠٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: إذا اختلف البيعان والمبيع قائم (الحديث ٣٥١١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء إذا اختلف البيعان (الحديث ١٢٧٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: اختلاف المتبايعين في الثمن (الحديث ٣٠٢) و (الحديث ٤٤٦)، وأخرجه أحمد: ٤٦٦/١، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: من أقال مسلماً أقال الله عثرته (الحديث ٤٥/٢).

(١) زيادة في الأصل.

قوله ﷺ: «البينة على المدعي واليمين على المنكر» والحاصل أن هذا حديث مطلق مقيد بأدلة باب الدعاوي وسيأتي.

٤/٨٠٣ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي مسعود الأنصاري، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي) بفتح الموحدة وكسر الغين المعجمة وتشديد المثناة التحتية أريد بها الزانية (وحلوان) بضم الحاء المهملة (الكاهن - متفق عليه) والأصل في النهي التحريم والصحابي قد أخبر أنه ﷺ نهى أي أتى بعبارة تفيد النهي وإن لم يذكرها، وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء: الأول تحريم ثمن الكلب بالنص، ويدل على تحريم بيعه بالزوم، وهو عام لكل كلب من معلم غيره وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز. وعن عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد لحديث جابر نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد. أخرجه النسائي برجال ثقات إلا أنه طعن في صحته، فإن صح خصص عموم النهي. والثاني تحريم مهر البغي، وهو ما تأخذه الزانية في مقابل الزنى سماه مهراً مجازاً فهذا مال حرام، وللفقهاء تفاصيل في حكمه تعود إلى كيفية أخذه، والذي أختاره ابن القيم أنه في جميع كفياته يجب التصديق به ولا يرد إلى الدافع، لأنه دفعه بأختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض أسترجاعه، فهو كسب خبيث يجب التصديق به، ولا يعان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله. والثالث حلوان الكاهن وهو مصدر حلوته حلواناً إذا أعطيته، وأصله من الحلاوة شبه بالشئ الحلو من حيث إنه يؤخذ سهلاً بلا كلفة. وأجمع العلماء على تحريم حلوان الكاهن، والكاهن الذي يدعي علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن، وهو شامل لكل من يدعي ذلك من منجم وضراب بالحصباء ونحو ذلك، فكل هؤلاء داخل تحت حكم الحديث، ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لأحد تصديقه فيما يتعاطاه.

٥/٨٠٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ (١) عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْمَى،

٨٠٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: كسب البغي والإماء (الحديث ٢٢٨٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم ثمن الكلب (الحديث ١٥٦٧).

٨٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: من ضرب دابة غيره في الغزو (الحديث ٢٨٦١)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع البعير واستثناء ركوبه (الحديث ٧١٥).

فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهَ. قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، فَقَالَ: «بِعْنِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ». قُلْتُ: لَا. قَالَ: «بِعْنِيهِ». فَبِعْتُهُ بِأَوْقِيَّةٍ، وَأَشْتَرْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَتَقَدَّنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي. فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كَسَبْتُكَ لَأَخُذَ جَمَلِكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ، فَهُوَ لَكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه كان على جمل له قد أعيا) أي كل عن السير (فأراد أن يسويه قال: فلحقني رسول الله ﷺ فدعا لي فضربه فسار سيرا لم ير مثله فقال بعنيه بأوقية قلت: لا، ثم قال: بعنيه فبعته بأوقية واشترطت حملانه) بضم الحاء المهملة أي: الحمل عليه (إلى أهلي فلما بلغت أتيته بالجمل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في أثري فقال أتراني) بضم المثناة الفوقية أي تظنني (ماكستك) المماكسة المكاملة في النقص عن الثمن (لأخذ جملك خذ جملك دراهمك فهو لك. متفق عليه وهذا السياق لمسلم) فيه دليل على أنه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسلعته ولا بالمماكسة، وأنه يصح البيع للدابة واستثناء ركوبها، ولكن عارضه حديث النهي عن بيع الثياب وسيأتي وعن بيع وشرط. ولما تعارضا اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

(الأول): لأحمد أنه يصح ذلك وحديث بيع الثياب فيه «إلا أن يعلم ذلك» وهذا منه فقد علمت الثياب فصح البيع، وحديث النهي عن بيع وشرط فيه مقال مع احتمال، أنه أراد الشرط المجهول.

(والثاني): لمالك أنه يصح إذا كانت المسافة قريبة وحده ثلاثة أيام، وحمل حديث جابر على هذا.

(الثالث): أنه لا يجوز مطلقاً، وحديث جابر مؤول بأنه قصة موقوفة يتطرق إليها الاحتمالات، قالوا: ولأنه ﷺ أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع، قالوا يحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد، فلعله كان سابقاً فلم يؤثر ثم تبرع ﷺ بإركابه. وأظهر الأقوال الأول وهو صحة مثل هذا الشرط، وكل شرط يصح إفراده بالعقد كإيصال المبيع إلى المنزل، وخياطة الثوب، وسكنى الدار. وقد روي عن عثمان أنه باع داراً واستثنى سكنها شهراً. ذكره في الشفا.

٦/٨٠٥ — وَعَنْهُ قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِثْلًا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ. فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَبَاعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي: عن جابر (قال أعتق رجل منا) أي من الأنصار (عبدًا له عن دبر) بضم الدال المهملة وضم الموحدة أيضاً (لم يكن له مال غيره فدعا به النبي ﷺ فباعه. متفق عليه) وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضاً، وسميا فيه العبد والرجل ولفظه «عن جابر أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به النبي ﷺ فقال: «من يشتريه؟ فأشتراه نعيم بن عبد الله بن النحام بثمانمائة درهم فدفعها إليه» زاد الإسماعيلي: وعليه دين. وقد ترجم له البخاري في باب الاستقراض فقال: من باع مال المفلس وقسمه بين الغرماء أو أعطاه إياه حتى ينفقه على نفسه فأشار إلى علة بيعه، وهو الاحتياج إلى ثمنه. وأستدل به بعضهم على منع المفلس من التصرف في ماله، وعلى أن للإمام أن يبيع عنه. وسيأتي بقية أبحاثه في بابه إن شاء الله تعالى.

٧/٨٠٦ — وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ فَارَةَ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا. فَقَالَ: «أَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَزَادَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ: فِي سَمْنٍ جَامِدٍ.

— (وعن ميمونة زوج النبي ﷺ أن فارة وقعت في سمن فماتت فيه فسئل النبي ﷺ فقال ألقوها وما حولها وكلوه. رواه البخاري وزاد أحمد والنسائي في سمن جامد) دل أمره ﷺ بإلقاء ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نجاسة الميتة، لأن المراد بما حولها ما لاقاها. قال المصنف في فتح الباري: لم يأت في طريق صحيحة تحديد ما يلقي، لكن أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء أن يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله. ودل مفهوم قوله جامداً، أنه لو كان مائعاً لنجس كله لعدم تميز ما لاقاها مما لم يلاقها. ودل أيضاً على أنه لا ينتفع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات، إلا أنه تقدم الكلام في ذلك، وأنه يباح الانتفاع به في غير الأكل ودهن الآدمي، فيحمل هذا ويأتي

٨٠٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: بيع الإمام على الناس أموالهم (الحديث ٢٨٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: بيع الإمام على الناس... (الحديث ٧١٨).

٨٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: ما يقع من النجاسات في السمن والماء (الحديث ٢٣٥)، وأخرجه أحمد: ٣٣٠/٦، وأخرجه النسائي في كتاب: الفرع والعتيرة، باب: الفارة تقع في السمن (الحديث ٤٢٦٩).

من قوله فلا تقربوه على الأكل والدهن للآدمي جمعاً بين مقتضى الأدلة نعم. وأما مباشرة النجاسة، فهو وإن كان غير جائز. إلا لإزالتها عما وجب أو ندب إزالتها عنه، فإنه لا خلاف في جوازها، لأنه لدفع مفسدتها. وبقي الكلام في مباشرتها لتسجير التنور وإصلاح الأرض بها فقليل: هو طلب مصلحتها، وأنه يقاس جواز المباشرة له على المباشرة لإزالة مفسدتها، والأقرب أنها تدخل إزالة مفسدتها تحت جلب مصلحتها، فتسجير التنور بها يدخل فيه الأمر إن إزالة مفسدة بقاء عينها وجلب المصلحة لنفعها في التسجير، وحينئذ فجواز المباشرة للانتفاع لا إشكال فيه.

٨/٨٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمَنِ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِماً فَلَا تَقْرُبُوهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَدْ حَكَّمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ بِالْوَهْمِ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائماً فلا تقربوه. رواه أحمد وأبو داود وقد حكم عليه البخاري وأبو حاتم بالوهم) وذلك لأنه قال الترمذي: سمعت البخاري يقول: هو خطأ والصواب الزهري عن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ميمونة رضي الله عنها، فرأى البخاري أنه ثابت عن ميمونة فحكم بالوهم على الطريق المروية عن أبي هريرة. وجزم ابن حبان في صحيحه بأنه ثابت من الوجهين. وأعلم أن هذا الاختلاف إنما هو لتصحيح اللفظ الوارد. وأما الحكم فهو ثابت وأن طرحها وما حولها والانتفاع بالباقي لا يكون إلا في الجامد، وهو ثابت أيضاً في صحيح البخاري بلفظ: خذوها وما حولها وكلوا سمنكم. ويفهم منه أن الذائب يلقي جميعه إذا العلة مباشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتميز البعض عن البعض. وظاهر الحديث أنه لا يقرب السمن المائع ولو كان في غاية الكثرة. وقد تقدم وجه الجمع بينه وبين حديث الطحاوي. (فائدة) تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة ونحوها جائز. وبه قال الإمام يحيى. وقواه المهدي وقال: إذ لم يعهد عن السلف منعها انتهى. قلت: بل واجب إن لم يطعمه غيرها كما يدل له حديث: إن امرأة دخلت النار في هرة، وعلمه بأنها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض. وفي خشاش الأرض ما هو محرم على المكلف

وغيره. فالحديث دل على أن أحد الأمرين: إطعامها أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجب، وبسبب تركه عذبت المرأة. وخشاش الأرض بالخاء المعجمة المفتوحة فشين معجمة، ثم ألف فشين معجمة هو هوام الأرض وحشراتهما كما في النهاية.

٨٠٨/٩ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ وَالْكَلْبِ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ، وَزَادَ: إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ.

— (وعن أبي الزبير) هو أبو الزبير محمد بن مسلم المكي، تابعي روى عن جابر بن عبد الله كثيراً (قال: سألت جابراً عن ثمن السنور) بكسر المهملة وتشديد النون هو الهر كما في القاموس (والكلب فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك. رواه مسلم والنسائي وزاد إلا كلب صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال: هذا منكر. قال المصنف في التلخيص: إنه ورد الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى. ورواية جابر هذه رواها أحمد والنسائي، وفيها استثناء الكلب المعلم، إلا أنه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعباً لقول المصنف: إن رجالها ثقات بأنه قال ابن الجوزي: فيه الحسين بن أبي حفصة. قال يحيى: ليس بشيء، وضعفه أحمد. وقال ابن حبان: هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لا أصل له. نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص من عمل من اقتنائه لقوله ﷺ: «من اقتنى كلباً إلا كلب صيد نقص من أجره كل يوم قيراطان» قيل: قيراط من عمل الليل، وقيراط من عمل النهار. وقيل: من الفرض والنفل. هذا والنهي عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود. وأنفرد مسلم برواية النهي عن ثمن السنور. وأصل النهي التحريم، والجمهور على تحريم بيع الكلب مطلقاً. وأختلفوا في السنور وقد ذهب إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد. وذهب الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع، وحملوا النهي على التنزيه وهو خلاف ظاهر الحديث. والقول بأنه حديث ضعيف مردود بإخراج مسلم له وغيره. والقول بأنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة مردود أيضاً، بأنه أخرجه مسلم عن معقل بن عبد الله عن أبي الزبير، فهذان ثقتان روي عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً.

١٠/٨٠٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَنِي بَرِيرَةُ. فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةً، فَأَعِينَنِي. فَقُلْتُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ بِرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ: فَأَبُوا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ. فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «خَذِيهَا وَأَشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». فَفَعَلْتُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ اخْطِيبًا ^(١)، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ^(٢)؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: «أَشْتَرِيهَا وَأَعْتِقُهَا وَأَشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: جاءني بريرة) بفتح الباء الموحدة وراءين بينهما مشاة تحتية مولاة لعائشة (فقالت: إني كاتب) من المكاتب، وهي العقد بين السيد وعبد (أهلي) هم ناس من الأنصار كما هو عند النسائي (على تسع أواق في كل عام أوقية فأعِينَنِي) بصيغة الأمر للمؤنث من الإعانة (فقلت: إن أحب أهلِكَ أن أعِدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ بِرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبُوا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: خَذِيهَا وَأَشْتَرِطِي لَهُمْ) قال الشافعي والمزني: يعني أشتري عليهم فاللام بمعنى على (الولاء فإنما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة، ثم قام النبي ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فما بال رجال

٨٠٩ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: بيع الولاء وهبته (الحديث ٢٥٣٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المكاتب، باب: ما يجوز من شروط المكاتب (الحديث ٢٥٦١)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: الولاء لمن أعتق (الحديث ١٥٠٤).

(٢) في نسخة م: عز وجل.

(١) زيادة من نسخة م.

يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله) أي في شرعه الذي كتبه على العباد وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن أو السنة (فهو باطل وإن كان مائة شرط. قضاء الله أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الله (وشرط الله أوثق وإنما الولاء لمن أعتق. متفق عليه واللفظ للبخاري وعند مسلم قال اشتريها وأعتقها واشترطي لهم الولاء) الحديث دليل على مشروعية الكتابة، وهي عقد بين السيد وعنده على رقيقته، وهي مشتقة من الكتب، وهو الفرض والحكم كما في قوله: ﴿كتب عليكم الصيام﴾^(١) وهي مندوبة. وقال عطاء وداود: واجبة إذا طلبها العبد بقدر قيمته لظاهر الأمر في ﴿فكاتبوهم﴾ وهو الأصل في الأمر. قلت: إلا أنه تعالى قيد الوجوب بقوله: ﴿إن علمتم فيهم خيراً﴾^(٢) نعم عبد علم الخير فيهم تجب الكتابة. وفي تفسير الخير أقوال للسلف: الأول. ما جاء في حديث مرسل ومرفوع عند أبي داود أنه قال ﷺ: «إن علمتم فيهم حرفة ولا ترسلوهم كلاً على الناس». والثاني: لابن عباس قال خيراً المال. الثالث: عنه أمانة ووفاء. الرابع: عنه إن علمت أن مكاتبك يقضيك وقولها: «في كل عام أوقية» وفي تقريره ﷺ لذلك دليل على جواز التنجيم لا على تحتمه وشرطيته كما ذهب إليه الشافعي والهادي وغيرهما وقالوا: التنجيم في الكتابة شرط وأقله نجمان. وأستدلوا بروايات عن السلف لا تنهض دليلاً. وذهب الجمهور وأحمد ومالك إلى جواز عقد الكتابة على نجم لقوله: ﴿فكاتبوهم﴾ ولم يفصل، وهو ظاهر والقول بأنه قيد إطلاقها الآثار عن السلف غير صحيح، إذ ليس بإجماع وتقييد الآيات بآراء العلماء باطل. ودل قوله ﷺ «خذيها» على جواز بيع المكاتب عند تعسر الإيفاء بمال الكتابة. وللعلماء في جواز بيع المكاتب ثلاثة أقوال. الأول: جوازه وهو مذهب أحمد ومالك، وحجتهم قوله: «المكاتب رق ما بقي عليه درهم» أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والثاني: أنه يجوز بيعه برضاه إلى من يعتقه محتجين بظاهر حديث بريرة. والقول الثالث: أنه لا يجوز بيعه مطلقاً وهو لأبي حنيفة وجماعة قالوا: لأنه هرج عن ملك السيد، وتأولوا الحديث بأن قالوا: إن بريرة عجزت نفسها وفسخوا عقد كتابتها، والقول الأول أظهر، لأن التقييد بالواقع في قصة بريرة ليس فيه دليل على أنه شرط، وإنما كان الواقع كذلك فمن أين أنه شرط. وأما القول بأن بيعه يوجب سقوط حق الله، فجوابه أن حق الله تعالى ما ثبت، فإنه لا يثبت إلا بالإيفاء والفرض أنه عجز المكاتب عنه قوله: «وأشترطي لهم الولاء» إن

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٣.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٣.

جعلت اللام بمعنى على من باب قوله : ﴿وإن أسأتم فلها﴾^(١) و﴿يخرون للأذقان﴾^(٢) كما قاله الشافعي فلا إشكال ، إلا أنه قد ضعف بأنه لو كان كذلك لم ينكر عليهم اشتراط الولاء ، ويجاب عنه بأن الذي أنكره اشتراطهم له أول الأمر . وقيل : أراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم ، لأنه ﷺ كان قد بين لهم حكم الولاء ، وأن هذا الشرط لا يحل ، فلما ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة ذلك . ومعناه : لا تبالي لأن اشتراطهم مخالف للحق فلا يكون ذلك للإباحة ، بل المقصود الإهانة وعدم المبالاة بالاشتراط ، وأن وجوده كعدمه . وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه كيف وقع منه ﷺ الإذن لعائشة بالشرط لهم ، فإنه ظاهر أنه خداع وغرر للبائع من حيث إنه يعتقد عند البيع أنه بقي له بعض المنافع ، وأنكشف الأمر على خلافه ، ولكن بعد تحقق وجوه التأويل يذهب الإشكال وفي قوله : «وإنما الولاء لمن أعتق» دليل على حصر الولاء فيمن أعتق لا يتعداه إلى غيره .

١١/٨١٠ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَقَالَ : لَا تَبَاعُ ، وَلَا تُوهَبُ ، وَلَا تُورَثُ ، ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا بَدَأَ لَهُ . فَإِذَا مَاتَ^(٣) فَهِيَ حُرَّةٌ . رَوَاهُ مَالِكٌ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ ، وَقَالَ : رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ ، فَوَهُمَ .

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى عمر عن بيع أمهات الأولاد فقال : لا تباع ولا توهب ولا تورث يستمتع بها ما بدا له ، فإذا مات فهي حرة . رواه مالك والبيهقي وقال : رفعه بعض الرواة فوهم) . وقال الدارقطني : الصحيح وقفه على عمر ومثله قال عبد الحق . قال صاحب الإلمام : المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة وفي الباب آثار عن الصحابة . وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن بريدة قال : كنت جالساً عند عمر إذ سمع صائحة قال : يا يرفاً انظر ما هذا الصوت ، فنظر ثم جاء فقال : جارية من قريش تباع أمها فقال عمر : ادع لي المهاجرين والأنصار ، فلم يمكث ساعة حتى أمتلأت الدار والحجرة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فهل كان فيما جاء به محمد ﷺ القطيعة؟

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٧ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ١٠٧ .

٨١٠ - أخرجه مالك في كتاب : العتق والولاء ، باب : عتق أمهات الأولاد (الحديث ٧٧٦/٢) ، وأخرجه البيهقي في كتاب : عتق أمهات الأولاد ، باب : الرجل يطا أمته فتلد له (الحديث ٣٤٢/١٠) .

(٣) في نسخة م : ماتت .

قالوا: لا، قال: فإنها قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم﴾^(١) ثم قال: وأي قطعة أقطع من أن تباع أم امرئ منكم، وقد أوسع الله لكم،! قالوا: فأصنع ما بدا لك فكتب إلى الآفاق: أن لا تباع أم حر فإنها قطعة وإنه لا يحل. فهذا ونحوه من الآثار والحديث دليل على أن الأمة إذا ولدت من سيدها حرم بيعها، سواء كان الولد باقياً أو لا. وإلى هذا ذهب أكثر الأمة، وأدعى الإجماع على المنع من بيعها جماعة من المتأخرين. وأفرد الحافظ ابن كثير الكلام على هذه المسألة في جزء مفرد قال: وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال، وفي المسألة من حيث هي ثمانية أقوال، وقد ذهب الناصر والإمامية وداود إلى جواز بيعها لما أفاده الحديث الآتي.

١٢/٨١١ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِنَا أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ حَيًّا، لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَهَ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال كنا نبيع سراريننا أمهات الأولاد والنبي ﷺ حي لا يرى بذلك بأساً. رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد والشافعي والبيهقي وأبو داود والحاكم وزاد في زمن أبي بكر وفيه: فلما كان عمر نهانا فأنتهينا. ورواه الحاكم من حديث أبي سعيد وإسناده ضعيف. قال البيهقي: ليس في شيء من الطرق أنه ﷺ أطلع على ذلك وأقرهم عليه. وترده رواية النسائي التي فيها والنبي ﷺ حي لا يرى بذلك بأساً. وأستدل القائلون بجواز بيعها أيضاً، بأنه صح عن علي عليه السلام أنه رجع عن تحريم بيعها إلى جوازه. وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني المراد قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبيعن، ثم رأيت بعد ذلك أن يبيعن - الحديث وهو معدود في أصح الأسانيد. وأجاب في الشرح عن هذه الأدلة، بأنه يحتمل أن حديث جابر كان في أول الأمر، وأن ما ذكر ناسخ، وأيضاً فإنه راجع إلى التقرير، وما ذكر قول وعند التعارض القول أرجح. قلت: ولا يخفى ضعف هذا الجواب، لأنه لا نسخ بالاحتمال

(١) سورة محمد، الآية: ٢٢.

٨١١ - أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: في عتق أمهات الأولاد (الحديث ٢٥١٧)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: المكاتب، باب: المكاتب (الحديث ١٣٥/٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: العتق، باب: عتق أمهات الأولاد (الحديث ٤٣٢٣).

فللقائل بجواز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول: يحتمل أن حديث ابن عمر كان أول الأمر، ثم نسخ بحديث جابر، وإن كان احتمالاً بعيداً. ثم قوله: إن حديث جابر راجع إلى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند التعارض، يقال عليه: القول لم يصح رفعه، بل صرح المصنف وغيره أن رفعه وهم ليس في منع بيعها إلا رأي عمر رضي الله عنه لا غير. ومن شاوره من الصحابة وليس بإجماع، فليس بحجة على أنه لو كان في المسألة نص، لما احتاج عمر والصحابة إلى الرأي.

١٣/٨١٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَهَى^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: «وَعَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ».

- (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: نهانا رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء. رواه مسلم وزاد في رواية وعن بيع ضراب الجمل) وأخرجه أصحاب السنن من حديث إياس بن عبد، وصححه الترمذي. وقال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما. والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه. قال العلماء: وصورة ذلك أن ينبع في أرض مباحة ماء، فيسقي الأعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع، وكذا إذا أتخذ حفرة في أرض مملوكة يجمع فيها الماء، أو حفر بئراً فيسقي منه ويسقي أرضه، فليس له منع ما فضل. وظاهر الحديث يدل على أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب، أو طهور، أو سقي زرع، وسواء كان في أرض مباحة أو مملوكة. وقد ذهب إلى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقال: إنه يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلأ، لأن له حقاً في ذلك، ولا يمنعه استعمال ملك الغير، وقال: إنه نص أحمد على جواز الرعي في أرض غير مباحة للراعي. وإلى مثله ذهب المنصور بالله والإمام يحيى في الحطب والحشيش، ثم قال: إنه لا فائدة لإذن صاحب الأرض، لأنه ليس له منعه من الدخول، بل يجب عليه تمكينه ويحرم عليه منعه، فلا يتوقف دخوله على الإذن، وإنما يحتاج إلى الإذن في الدخول في الدار إذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان. وأما إذا لم يكن فيها سكن فقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾^(٢) ومن أحفر بئراً أو نهراً فهو أحق بمائه ولا يمنع الفضلة من غيره، سواء قلنا إن الماء حق للحافر لا ملك، كما هو قول جماعة من العلماء أو قلنا هو ملك، فإن عليه

٨١٢ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم فضل الماء (الحديث ٢٥١٧).

(٢) سورة النور، الآية: ٢٩.

(١) في نسخة م: نهانا.

بذل الفضلة لغيره لما أخرجه أبو داود «أنه قال رجل: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الماء، قال: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الملح». وأفاد أن في حكم الماء الملح وما شاكله ومثله الكلال، فمن خرجت سبق بدوابه إلى أرض مباحة فيها عشب فهو أحق برعيه ما دامت فيه دوابه، فإذا خرجت منه فليس له بيعه. هذا وأما المحرز في الأسقية والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال ﷺ: «لأن يأخذ أحدكم حبلًا فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك، فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطي أو منع». فيجوز بيعه ولا يجب بذله إلا لمضطر، وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما، فإنه جائز فقد قال ﷺ: «من يشتري بئر رومة يوسع بها على المسلمين فله الجنة» فأشترها عثمان والقصة معروفة. وقوله: «وعن ضراب الجمل» أي: ونهى عن أجرة ضراب الجمل، وقد عبر عنه بالعسب في الحديث الآتي.

١٤/٨١٣ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل) وهو بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة فباء موحدة (رواه البخاري). وفيه وفيما قبله دليل على تحريم استئجار الفحل للضراب والأجرة حرام. وذهب جماعة من السلف إلى أنه يجوز ذلك، إلا أنه يستأجره للضراب مدة معلومة، أو تكون الضربات معلومة قالوا: لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة. وحملوا النهي على التنزيه، وهو خلاف أصله.

١٥/٨١٤ - وَعَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ بَيْعًا يَتَّاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَتَّاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ الثَّاقَةُ ثُمَّ تُنْتَجِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعنه) أي: ابن عمر (أن رسول الله ﷺ: نهى عن بيع حبل الحبلية) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة فيهما (وكان بيعاً يتتاعه أهل الجاهلية) وفسره قوله: (كان الرجل

٨١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: عسب الفحل (الحديث ٢٢٨٤).

٨١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: الغرر وحبل الحبلية (الحديث ٢١٤٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع حبل الحبلية (الحديث ١٥١٤).

يبتاع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي أي البعير ذكراً كان أو أنثى وهو مؤنث، وإن أطلق على مذكر تقول هذه الجزور (إلى أن تنتج) بضم أوله وفتح ثالثة أي: تلد الناقة، وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب إلا على بناء الفعل للمجهول (ثم تنتج التي في بطنها) وهذا التفسير من قوله وكان بيعاً إلخ مدرج في الحديث من كلام نافع. وقيل: من كلام ابن عمر (متفق عليه واللفظ للبخاري) ووقع في رواية: «حمل ولد الناقة» من دون اشتراط الإنتاج. وفي رواية «أن تنتج الناقة ما في بطنها من دون أن يكون نتاجها قد حمل أو أنتج» والحبل مصدر حبلت تحبل سمي به المحبوس، والحبله جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكنبة في كاتب، ويقال حابل وحابلة بالثناء قال أبو عبيد: لم يرد الحبل في غير الآدميات إلا في هذا الحديث. وقال غيره: بل ثبت في غيره. والحديث دليل على تحريم هذا البيع. وأختلف العلماء في هذا المنهي عنه لاختلاف الروايات هل هو من حيث يؤجل بثمن الجزور إلى أن يحصل النتاج المذكور، أو إنه يبيع منه النتاج؟ ذهب إلى الأول مالك والشافعي وجماعة قالوا: وعلة النهي جهالة الأجل. وذهب إلى الثاني أحمد وإسحاق وجماعة من أئمة اللغة، وبه جزم الترمذي قالوا: وعلة النهي هو كونه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه، وهو داخل في بيع الغرر. وقد أشار إلى هذا البخاري حيث صدر الباب ببيع الغرر، وأشار إلى التفسير الأول ورجحه أيضاً في باب السلم بكونه موافقاً للحديث، وإن كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني نعم ويتحصل من الخلاف أربعة أقوال، لأنه يقال هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو جنين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال. هذا وحكي عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبله الكرمة، وأنه نهى عن بيع ثمر العنب قبل أن يصلح، فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة، لكن الروايات بالتحريك. إلا أنه قد حكي في الحبله بمعنى الكرمة فتحها.

بيع الولاء وهبته

١٦/٨١٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبْتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعنه) أي ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو (وعن هبته . متفق عليه) والولاء هو ولاء العتق أي وهو إذا مات المعتق ورثه معتقة. كانت العرب تهبه وتبيعه فهي عنه، لأن الولاء كالنسب لا يزول بالإزالة. ذكره في النهاية.

بيع الغرر

١٧/٨١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر. رواه مسلم) اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع:

(الأولى): بيع الحصاة وأختلف في تفسير بيع الحصاة. قيل: هو أن يقول أرم بهذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم. وقيل: هو أن يبيعه من أرضه قدر ما أنتهت إليه رمية الحصاة. وقيل: هو أن يقبض على كف من حصا ويقول: لي بعدد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع أو يبيعه سلعة، ويقبض على كف من حصا ويقول: لي بكل حصاة درهم. وقيل: أن يمسك أحدهما حصاة بيده ويقول: أي وقت سقطت الحصاة فقد وجب البيع. وقيل: هو أن يعترض القطيع من الغنم، فيأخذ حصاة ويقول: أي شاة أصابتها فهي لك بكذا. وكل هذه متضمنة للغرر، لما في الثمن أو المبيع من الجهالة. ولفظ الغرر يشملها، وإنما أفردت لكونها كانت مما يتاعها الجاهلية فهي ﷺ عنها، وأضيف البيع إلى الحصاة للملابسة لاعتبار الحصاة فيه.

(والثانية): بيع الغرر بفتح الغين المعجمة والراء المتكررة، وهو بمعنى مغرور اسم مفعول، وإضافة المصدر إليه من إضافته إلى المفعول، ويحتمل غير هذا ومعناه: الخداع الذي هو مظنة أن لا رضا به عند تحققه، فيكون من أكل المال بالباطل، ويتحقق في صور إما بعدم القدرة على تسليمه كبيع العبد الآبق والفرس النافر، أو بكونه معدوماً أو مجهولاً، أو لا يتم ملك البائع له كالسمك في الماء الكثير ونحو ذلك من الصور. وقد يحتمل بعض الغرر فيصح معه البيع إذا دعت إليه الحاجة، كالجهل بأساس الدار، وكبيع الحبة المحشوة وإن لم ير حشوها، فإن ذلك مجمع عليه. وكذا على جواز إجارة الدار والدابة شهراً، مع أنه قد يكون الشهر ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين، وعلى دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وقدر مكثهم، وعلى جواز الشرب في السقاء بالعوض مع الجهالة. وأجمعوا على عدم صحة بيع الأجنة في البطون والطيور في الهواء. وأختلفوا في صور كثيرة أشتملت عليها كتب الفروع.

١٨/٨١٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ قال: من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله. رواه مسلم) وقد ورد في الطعام أنه لا يبيعه من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة. وورد في أعم من الطعام حديث حكيم بن حزام عند أحمد قال: قلت: يا رسول الله إني اشتري بيوعاً فما يحل لي منها وما يحرم علي قال: «إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه». وأخرج الدارقطني وأبو داود من حديث زيد بن ثابت «أن النبي ﷺ نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم». وأخرجه السبعة إلا الترمذي من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه». قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله. فدللت الأحاديث، أنه لا يجوز بيع أي سلعة شريت إلا بعد قبض البائع لها وأستيفائها.

وذهب قوم إلى أنه يختص هذا الحكم بالطعام لا غيره من المبيعات. وذهب أبو حنيفة إلى أنه يختص ذلك بالمنقول دون غيره لحديث زيد بن ثابت، فإنه في السلع. والجواب أن ذكر حكم الخاص لا يخص به العام، وحديث حكيم عام فالعمل عليه، وإليه ذهب الجمهور، وأنه لا يجوز البيع للمشتري قبل القبض مطلقاً، وهو الذي دل له حديث حكيم وأستنبطه ابن عباس.

(فائدة) أخرج الدارقطني من حديث جابر «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري» ونحوه للبخاري من حديث أبي هريرة بإسناد حسن. فدل على أنه إذا اشترى الشيء مكايلة، وقبضه ثم باعه لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانياً وبذلك قال الجمهور. وقال عطاء: يجوز بيعه بالكيل الأول وكأنه لم يبلغ الحديث. ولعل علة الأمر بالكيل ثانياً لتحقيق ما يجوز من النقص بإعادة الكيل لإذهاب الخداع، وحديث الصاعين دليل على أنه لا يجوز بيع الخراف، إلا أن في حديث ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزافاً ولفظه: «كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً، فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله» أخرجه الجماعة إلا الترمذي. قال ابن قدامة: يجوز بيع الصبرة جزافاً لا نعلم فيه خلافاً. وإذا ثبت جواز بيع الجزاف حمل حديث الصاعين، على أن المراد أنه إذا اشترى

الطعام كيلاً وأريد بيعه فلا بد من إعادة كيله للمشتري .

١٩/٨١٨ - وَعَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ.

٢٠/٨١٩ - وَلِأَبِي دَاوُدَ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا، أَوْ الرِّبَا».

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعَةٍ. رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان ولأبي داود) من حديث أبي هريرة (من باع بيعتين في بيعَةٍ فله أوكسهما أو الربا) قال الشافعي: له تاويلان: أحدهما أن يقول بعثك بألفين نسيئة وبألف نقداً، فأيهما شئت أخذت به، وهذا بيع فاسد لأنه إيهام وتعليق. والثاني أن يقول بعثك عبدي على أن تبعني فرسك انتهى. وعلة النهي على الأول، عدم استقرار الثمن ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء. وعلى الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه، فلم يستقر الملك. وقوله: «فله أوكسهما أو الربا» يعني أنه إذا فعل ذلك فهو لا يخلو عن أحد الأمرين، إما الأوكس الذي هو أخذ الأقل، أو الربا وهذا مما يؤيد التفسير الأول.

السلف والبيع

٢١/٨٢٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ.

وَأَخْرَجَهُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ عَمْرِو الْمَذْكُورِ بِلَفْظٍ: نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَهُوَ غَرِيبٌ.

٨١٨ - أخرجه أحمد: ١٧٤/٢، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيعتين في بيعَةٍ (الحديث ٣٩٥) و (الحديث ٣٩٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيعتين في بيعَةٍ (الحديث ١٢٣١) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان: ٢٢٦/١.

٨١٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الإجارة، باب: فمن باع بيعتين في بيعَةٍ (الحديث ٣٤٦١).

٨٢٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الرجل يبيع ما ليس عنده (الحديث ٣٥٠٤)، وأخرجه =

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك. رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وأخرجوه) أي: الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور بلفظ نهى عن بيع وشرط ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم (أخرجه الطبراني في الأوسط وهو غريب). وقد رواه جماعة وأستغريه النووي. والحديث أشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتها:

(الأولى): سلف وبيع، وصورة ذلك حيث يريد الشخص أن يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء. وعنده أن ذلك لا يجوز، فيحتال بأن يستقرض الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة.

(والثانية): شرطان في بيع أختلف في تفسيرهما فقليل: هو أن يقول بعث هذا نقداً بكذا وكذا نسيئة وقيل هو أن يشرط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يهبها. وقيل: هو أن يقول بعثك هذه السلعة بكذا على أن تبيني السلعة الفلانية بكذا. ذكره في الشرح نقلاً عن الغيث. وفي النهاية لا يحل سلف وبيع هو مثل أن يقول: بعثك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفاً في متاع، أو على أن تقرضني ألفاً، لأنه يقرضه ليحاييه في الثمن، فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا، ولأن في العقد شرطاً ولا يصح. وقوله: «ولا شرطان في بيع» فسر في النهاية بأنه كقولك: بعثك هذا الثوب نقداً بدينار، ونسيئة بدينارين، وهو كالبيعتين فيبيعة.

(والثالثة): قوله: «ولا ربح ما لم يضمن» قيل: معناه ما لم يملك وذلك هو الغصب، فإنه غير ملك للغاصب، فإذا باعه وربح في ثمنه لم يحل له الربح، وقيل: معناه ما لم يقبض؛ لأن السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري، إذا تلفت تلفت من مال البائع.

(والرابعة): قوله: «ولا بيع ما ليس عندك» قد فسرها حديث حكيم بن حزام عند أبي داود والنسائي أنه قال: قلت: يا رسول الله يأتييني الرجل فيريد مني المبيع ليس

= الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (الحديث ١٢٣٤) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: سلف وبيع (الحديث ٤٦٢٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: شرطان في بيع (الحديث ٤٦٤٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي عن بيع ما ليس عندك (الحديث ٢١٨٨)، وأخرجه أحمد: ١٧٨/٢، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: لا يجوز بيعان في بيع... (الحديث ١٧/٢).

عندي فابتاع له من السوق؟ قال: «لا تبع ما ليس عندك». فدل على أنه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه.

٢٢/٨٢١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ رَوَاهُ مَالِكٌ، قَالَ: بَلَّغْنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ.

— (وعنه) أي عمرو بن شعيب (قال: نهى رسول الله عن بيع العربان) بضم العين المهملة وسكون الراء والباء الموحدة، ويقال أربان، ويقال عربون (رواه مالك قال: بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود وابن ماجه، وفيه راو لم يسم وسمي في رواية فإذا هو ضعيف، وله طرق لا تخلو عن مقال. فبيع العربان فسرهم مالك قال: هو أن يشتري الرجل العبد أو الأمة أو يكتري، ثم يقول للذي اشتري منه أو أكثرى منه: أعطيتك ديناراً أو درهماً على أني إن أخذت السلعة فهو من ثمنها، وإلا فهو لك. وأختلف الفقهاء في جواز هذا البيع، فأبطله مالك والشافعي لهذا النهي، ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر، ودخوله في أكل المال بالباطل. وروي عن عمر وأبنة وأحمد جوازه.

٢٣/٨٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ابْتَعْتُ زَيْتاً فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ لِقَيْنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحاً حَسَناً، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَفَتُ، فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى: أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: ابتعت زيتاً في السوق، فلما استوجبته لقيني رجل فأعطاني به ربحاً حسناً، فأردت أن أضرب على يد الرجل) يعني يعقد له البيع

٨٢١ - أخرجه مالك في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في بيع العربان (الحديث ٦٠٩).

٨٢٢ - أخرجه أحمد: ١٩١/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في العربان (الحديث ٣٥٠٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: في المبيع قبل القبض (الحديث ١١٢٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع... (الحديث ٤٠/١).

(فأخذ رجل من خلفي بذراعي فألتفت فإذا هو زيد بن ثابت قال: لا تبعه حيث أبنته، حتى تحوزه إلى رحلك، فإن رسول الله ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم. رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله، والظاهر أن المراد به. وأما نقله من مكان إلى مكان لا يختص به، فعند الجمهور أن ذلك قبض. وفصل الشافعي فقال: إن كان مما يتناول باليد كالدرهم والثوب فقبضه نقل، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان آخر، وما كان لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية. قوله: «فلما أستوجبته» في رواية أبي داود أستوفيته، وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه إلى رحله، ويدل له قوله: «نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم».

٢٤/٨٢٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالْذَنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ، وَأَبِيعُ بِالْذَرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، أَخْذُ هَذَا مِنْ هَذِهِ (وَأُعْطِي هَذِهِ) ^(١) مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعنه) أي ابن عمر (قال: قلت: يا رسول الله ﷺ إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير أخذ هذا من هذا وأعطي هذا من هذا فقال رسول الله ﷺ: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء. رواه الخمسة وصححه الحاكم) هو دليل على أنه يجوز أن يقضي عن الذهب الفضة وعن الفضة الذهب، لأن ابن عمر كان يبيع بالدنانير، فيلزم المشتري في ذمته له دنانير وهي الثمن، ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس. وبوب أبو داود باب اقتضاء الذهب عن الورق ولفظه «كنت أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، وأنه سأل

٨٢٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في اقتضاء الذهب من الورق (الحديث ٣٣٥٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الصرف (الحديث ١٢٤٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة (الحديث ٤٥٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: اقتضاء الذهب من الورق... (الحديث ٢٢٦٢)، وأخرجه أحمد: ١٣٩/٢، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الماء (الحديث ٤٤/١).

(١) في نسخة م: هذا. بدلاً من هذه.

رسول الله ﷺ فقال: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء» وفيه دليل على أن النكدين جميعاً غير حاضرين والحاضر أحدهما، فبين ﷺ الحكم بأنهما إذا فعلا ذلك فحقه أن لا يفترقا إلا وقد قبض ما هو لازم عوض ما في الذمة، فلا يجوز أن يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض في ذمة من عليه الدنانير عوضاً عنها ولا العكس، لأن ذلك من باب الصرف، والشرط فيه أن لا يفترقا وبينهما شيء. وأما قوله في رواية أبي داود «بسعر يومها» فالظاهر أنه غير شرط، وإن كان أمراً أغلبياً في الواقع يدل على ذلك قوله: «فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد».

النجش في البيع

٢٥/٨٢٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي ابن عمر (قال: نهى رسول الله ﷺ عن النجش) بفتح النون وسكون الجيم بعدها شين معجمة (متفق عليه) النجش لغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليصاد. وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع، لا ليشترها بل ليغر بذلك غيره. وسمي الناجش في السلعة ناجشاً، لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها. قال ابن بطال: أجمع علماء على أن الناجش عاص بفعله. واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك فقال طائفة من أئمة الحديث: البيع فاسد. وبه قال أهل الظاهر وهو المشهور في مذهب الحنابلة ورواية عن مالك، إلا أن الحنابلة يقولون بفساده إن كان مواطاة من البائع أو منه. وقالت المالكية: يثبت له الخيار. وهو قول الهادوية قياساً على المصراة والبيع صحيح عندهم وعند الحنفية قالوا: لأن النهي عائد إلى أمر مفارق للبيع، وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد. وأما ما نقل عن ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم أن التحريم إذا كانت الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، فلو أن رجلاً رأى سلعةً تباع بدون قيمتها، فزاد فيها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً، بل يؤجر على ذلك بنيته، قالوا: لأن ذلك من النصيحة. فهو مردود بأن

النصيحة تحصل بغير إيهام أنه يريد الشراء. وأما مع هذا خداع وغرر. وبأنه أخرج البخاري من حديث ابن أبي أوفى في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(١) الآية قال: أقام رجل سلعته باللَّه لقد أعطى بها ما لم يعط فتزلت. قال ابن أبي أوفى: الناجش آكل ربا خائن. فجعل ابن أبي أوفى من أخبر بأكثر مما أشتري به أنه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة، وهو لا يريد أن يشتريها في ضرر الغير، فأشتركا في الحكم. لذلك وحيث كان الناجش غير البائع، فقد يكون آكل ربا إذا جعل له البائع جِعلاً.

٢٦/٨٢٥ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى: عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنِ الثُّنْيَا، إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة) مفاعلة بالخاء المهملة والقاف (والمزابنة) بزنتها بالزاي بعد الألف موحدة فنون (والمخابرة) بزنتها بالخاء المعجمة فألف فموحدة فراء (وعن الثنيا) بالمثلثة مضمومة فنون مفتوحة فمشتاة تحتية بزنة ثريا الاستثناء (إلا أن تعلم) عائد إلى الأخير (رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي) اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها.

(الأولى): المحاقلة وفسرها جابر راوي الحديث، بأنها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة، وفسرها أبو عبيد بأنها بيع الطعام في سنبله، وفسرها مالك بأن تكرى الأرض ببعض ما تبنت وهذه هي المخابرة. ويبعد هذا التفسير عطفها عليها في هذه الرواية، بأن الصحابي أعرف بتفسير ما روي، وقد فسرهما جابر بما عرف كما أخرجه عنه الشافعي.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧٧.

٨٢٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في اقتضاء الذهب من الورق (الحديث ٣٣٥٤) و (الحديث ٣٣٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الصرف (الحديث ١٢٤٢) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة (الحديث ٢٨١)، وأخرجه أيضا فيه، باب: أخذ الورق من الذهب (الحديث ٢٨٢)، وأخرجه أحمد.

(والثانية): المزبنة مأخوذة من الزبن بفتح الزاي وسكون الموحدة، وهو الدفع الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه، وفسرها ابن عمر كما رواه مالك ببيع التمر أي رطباً بالتمر كيلاً، وبيع العنب بالزبيب كيلاً. وأخرجه عنه الشافعي في الأم وقال: تفسير المحاقلة والمزبنة في الأحاديث يحتمل أن يكون عن النبي ﷺ منصوصاً، ويحتمل أنه ممن رواه، والعلة في النهي عن ذلك هو الربا لعدم العلم بالتاوي.

(والثالثة): المخابرة وهي من المزارعة، هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع، ويأتي الكلام عليها في المزارعة.

(والرابعة): الثنيا فإنه منهي عنها إلا أن تعلم، وصورة ذلك أن يبيع شيئاً ويستثني بعضه، ولكنه إذا كان ذلك البعض معلوماً صحت نحو أن يبيع أشجاراً أو أعناباً ويستثني واحدة معينة فإن ذلك يصح اتفاقاً قالوا: لو قال إلا بعضها فلا يصح، لأن الاستثناء مجهول. وظاهر الحديث أنه إذا علم القدر المستثنى صح مطلقاً. وقيل: لا يصح أن يستثنى ما يزيد على الثلث. هذا والوجه في النهي عن الثنيا هو الجهالة، وما كان معلوماً فقد أنتفت العلة فخرج عن حكم النهي. وقد نبه النص على العلة بقوله: «إلا أن تعلم».

٢٧/٨٢٦ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمُلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: نهى النبي ﷺ عن المحاقلة والمخاضرة بالخاء والضاد معجمتين مفاعلة من الخضرة (والملامسة والمناذة) بالذال المعجمة (والمزبنة. رواه البخاري) اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهي عنها.

(الأولى): المحاقلة وتقدم الكلام فيها.

(والثانية): المخاضرة وهي بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها، وقد اختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزرع فقال طائفة: إذا كان قد بلغ حداً ينتفع به، ولو لم يكن قد أخذ الثمر ألوانه وأشدت الحب، صح البيع بشرط القطع. وأما إذا شرط البقاء فلا يصح اتفاقاً، لأنه شغل لملك البائع، أو لأنه صفتان في صفقة، وهو إغارة، أو إجازة وبيع. وأما إذا بلغ حد الصلاح، فأشدت الحب وأخذ الثمر ألوانه فبيعه صحيح وفاقاً، إلا أن

يشترط المشتري بقاءه. ففيل: لا يصح البيع. وقيل: يصح. وقيل: إن كانت المدة معلومة صح، وإن كانت غير معلومة لم يصح. فلو كان قد صلح بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح، وللحنفية تفاصيل ليس عليها دليل.

(والثالثة): الملامسة وبينها ما أخرجه البخاري عن الزهري أنها لمس الرجل الثوب بيده بالليل أو النهار. وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة هي أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك، ولا ينظر أحد منهما إلى ثوب الآخر، ولكنه يلمسه لما أخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر الملامسة أن يلمس الثوب بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا مسه وجب البيع. ومسلم من حديث أبي هريرة أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل.

(والرابعة): المنابذة فسرهما ما أخرجه ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري المنابذة أن يقول: ألق إليّ ما معك وألقي إليك ما معي. والنسائي من حديث أبي هريرة أن يقول: أنبذ ما معي وتنبذ ما معك، ويشترى كل واحد منهما من الآخر، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر. وأحمد عن عبد الرزاق عن معمر المنابذة أن يقول: إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع. ومسلم من حديث أبي هريرة المنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، لم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه. وعلمت من قوله: (فقد وجب البيع) أن بيع الملامسة والمناذة جعل فيه نفس اللمس والنبذ بيعاً يغير صيغته، وظاهر النهي التحريم، وللفقهاء تفاصيل في هذا لا تليق بهذا المختصر. فائدة. استدل بقوله: «لا ينظر إليه» أنه لا يصح بيع الغائب وللعلماء فيه ثلاثة أقوال: الأول: لا يصح وهو قول الشافعي والثاني: يصح ويثبت له الخيار إذا رآه، وهو للهادوية والحنفية. والثالث إن وصفه صح وإلا فلا، وهو قول مالك وأحمد وآخرين، وأستدل به على بطلان بيع الأعمى. وفيه أيضاً ثلاثة أقوال: الأول بطلانه وهو قول معظم الشافعية، حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك. والثاني يصح إن وصف له. والثالث يصح مطلقاً وهو للهادوية والحنفية.

٢٨/٨٢٧ - وَعَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ». قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن طاووس عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد قلت لابن عباس: ما قوله: ولا يبيع حاضر لباد قال: لا يكون له سمساراً. متفق عليه واللفظ للبخاري) اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع:

(الأولى): النهي عن تلقي الركبان أي الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع، سواء كانوا ركباناً أو مشاة جماعةً أو واحداً، وإنما خرج الحديث على الأغلب في أن الجالب يكون عدداً. وأما ابتداء التلقي فيكون ابتداءه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة، وفي حديث ابن عمر «كنا نتلقي الركبان فنشتري منهم الطعام فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام» وفي لفظ آخر بيان أن التلقي لا يكون في السوق. قال ابن عمر: كانوا يتناعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه، فنهاهم النبي ﷺ أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه أخرجه البخاري، فدل على أن القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقياً، وأن منتهى التلقي ما فوق السوق. وقالت الهادوية والشافعية: إنه لا يكون التلقي إلا خارج البلد، وكأنهم نظروا إلى المعنى المناسب للمنع وهو تغير الجالب، فإنه إذا قدم إلى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه، فإن لم يفعل ذلك فهو من تقصيره. وأعتبرت المالكية وأحمد وإسحاق السوق مطلقاً عملاً بظاهر الحديث. والنهي ظاهر في التحريم حيث كان قاصداً التلقي عالماً بالنهي عنه، وعن أبي حنيفة والأوزاعي أنه يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس فإن ضر كره، فإن تلقاه فأشترى صح البيع عند الهادوية والشافعية، وثبت الخيار عند الشافعي للبائع لما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ «لا تلقوا الجلب، فإن تلقاه إنسان فأشتراه فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق» ظاهر الحديث أن العلة في النهي نفع البائع وإزالة الضرر عنه.

٨٢٧ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: هل يبيع حاضر لباد بغير أجر (الحديث ٢١٥٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الحاضر للبادي (الحديث ١٥٢١).

وقيل: نفع أهل السوق لحديث ابن عمر: لا تلقوا السلع حتى تهبطوا بها السوق. وأختلف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد فعند من ذكرناه قريباً أنه صحيح، لأن النهي لم يرجع إلى نفس العقد ولا إلى وصف ملازم له فلا يقتضي النهي الفساد. وذهبت طائفة من العلماء إلى أنه فاسد، لأن النهي يقتضي الفساد مطلقاً وهو الأقرب. وقد أشترط جماعة من العلماء لتحريم التلقي شرائط فقليل: يشترط في التحريم أن يكذب المتلقي في سعر البلد، ويشتري منهم بأقل من ثمن المثل. وقيل: أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول. وقيل: أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم وهذه تقييدات لم يدل عليها دليل، بل الحديث أطلق النهي والأصل فيه التحريم مطلقاً. الصورة الثانية: ما أفاده قوله ولا يبيع حاضر لباد وقد فسر ابن عباس بقوله لا يكون له سمساراً بسنين مهملتين، وهو في الأصل القيم بالأمر والحافظ ثم أشتهر في متولي البيع والشراء لغيره بالأجرة، كذا قيده البخاري وجعل حديث ابن عباس مقيداً لما أطلق من الأحاديث. وأما بغير أجرة من باب النصيحة والمعاونة فأجازه، وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان بأجرة وما كان بغير أجرة، وفسر بعضهم صورة بيع الحاضر للبادي بأن يجيء البلد غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول: ضعه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى من هذا السعر، ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادي وجعله قيداً، ومنهم من ألحق به الحاضر إذا شاركه في عدم معرفة السعر، وقال ذكر البادي في الحديث خرج مخرج الغالب. فأما أهل القرى الذين يعرفون الأسعار فليسوا بداخلين في ذلك. ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي، وأن يكون المتاع المجلوب مما تعمم به الحاجة، وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي، فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع، وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث، بل استنبطوها من تعليلهم للحديث بعلة متصيدة من الحكم. ثم قد عرفت أن الأصل في النهي التحريم، وإليه هنا ذهبت طائفة من العلماء. وقال آخرون: إن الحديث منسوخ وإنه جائز مطلقاً كتوكيله ولحديث النصيحة، ودعوى النسخ غير صحيحة لافتقارها إلى معرفة التاريخ ليعرف المتأخر. وحديث النصيحة «إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له» مشروط فيه أنه إذا استنصحه نصحه بالقول لا أنه يتولى له البيع، وهذا في حكم بيع الحاضر للبادي، وكذلك الحكم في الشراء له فلا يشتري حاضر لباد، وقد قال البخاري: باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة. قال ابن حبيب المالكي: الشراء للبادي كالبيع لقوله ﷺ: «لا يبيع بعضكم على بيع بعض» فإن معناه الشراء، وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن سيرين قال: لقيت أنس بن مالك فقلت: لا يبيع حاضر لباد، أما نهيتهم أم تبيعوا أو تبتاعوا لهم؟ قال: نعم. وأخرجه أبو داود وعن ابن سيرين عن أنس كان يقال: لا يبيع حاضر لباد، وهي كلمة جامعة

لا يبيع له شيئاً ولا يتاع له شيئاً، فإن قيل: قد لوحظ في النهي عن تلقي الجلوبة عدم غبن البادي. ولوحظ في النهي عن بيع الحاضر للبادي الرفق بأهل البلد، وأعتبر فيه غبن البادي وهو كالتناقص، فالجواب أن الشارع يلاحظ مصلحة الناس، ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الجماعة. ولما كان البادي إذا باع لنفسه أُنْتَفَع جميع أهل السوق وأُشْتَرُوا رخيصةً، فأنْتَفَع به جميع سكان البلد - لاحظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادي، ولما كان في التلقي إنما ينتفع خاصة وهو واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة، لا سيما وقد تنضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي لحوق الضرر بأهل السوق في أنفراد المتلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم، وهم أكثر من المتلقي - نظر الشارع لهم فلا تناقض بين المسألتين، بل هما صحتان في الحكمة والمصلحة.

٢٩/٨٢٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تُلِقِيَ فَأَشْتَرِي مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تلقوا الجلب) بفتح اللام مصدر بمعنى المجلوب (فمن تلقى فأشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار. رواه مسلم) تقدم الكلام عليه، وأنه دليل على ثبوت الخيار للبايع، وظاهره ولو شراه المتلقي بسعر السوق، فإن الخيار ثابت.

بيع الرجل على بيع أخيه

٣٠/٨٢٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ: «وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنْائِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ».

— (وعنه) أي أبي هريرة (قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تتاجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة) بكسر الخاء المعجمة وأما في الجمعة وغيرها فبضمها (أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها)

٨٢٨ - أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم تلقي الجالب (الحديث ١٥١٩).

٨٢٩ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: لا يبيع على بيع أخيه (الحديث ٢١٤٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه (الحديث ١٥١٥).

كفأت الإناء كيبته وقلبته. (متفق عليه، ولمسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم) اشتمل الحديث على مسائل منهى عنها.

(الأولى): نهى «عن بيع الحاضر للبادي»، وقد تقدم.

(الثانية): ما يفيد قوله: «ولا تناجشوا»، وتقدم الكلام عليه قريباً في حديث ابن عمر «نهى رسول الله ﷺ عن النجش».

(الثالثة): قوله: «ولا يبيع الرجل على بيع أخيه» يروى برفع المضارع على أن لا نافية، ويجزمه على أنها ناهية، وإثبات الياء يقوي الأول، وعلى الثاني فبأنه عومل المجزوم معاملة غير المجزوم فتركت الياء، وفي رواية بحذفها فلا إشكال. وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار، فيأتي في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري: افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أحسن منه. وكذا الشراء على الشراء، هو أن يقول للبائع في مدة الخيار: افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقد، فيقول آخر للبائع: أنا أشتريه منك بأكثر بعد أن كانا قد اتفقا على الثمن. وقد أجمع العلماء على تحريم هذه الصور كلها، وأن فاعلها عاص. وأما بيع المزايدة، وهو البيع ممن يزيد، فليس من المنهي عنه. وقد بوب البخاري باب بيع المزايدة، وورد في ذلك صريحاً ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن واللفظ للترمذي وقال: حسن عن أنس: «أنه ﷺ باع حلساً وقدحاً وقال: من يشتري هذا الحلس والقدح؟ فقال رجل: آخذهما بدرهم، فقال: من يزيد على درهم؟ فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه». وقال ابن عبد البر: إنه لا يحرم البيع ممن يزيد اتفاقاً. وقيل: إنه يكره. وأستدل لقائله بحديث عن سفیان بن وهب أنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزايدة». لكنه من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف. الرابعة قوله: «ولا يخطب على خطبة أخيه» زاد في مسلم إلا أن يأذن.

وفي رواية «حتى يأذن» والنهي يدل على تحريم ذلك. وقد أجمع العلماء على تحريمها إذا كان قد صرح بالإجابة ولم يأذن ولم يترك، فإن تزوج والحال هذه عصي اتفاقاً. وصح عند الجمهور. وقال داود: يفسخ النكاح ونعم ما قال، وهي رواية عن مالك، وإنما أشرط التصريح بالإجابة، وإن كان النهي مطلقاً لحديث فاطمة بنت قيس، فإنها قالت: خطبني أبو جهم ومعاوية فلم ينكر رسول الله ﷺ خطبة بعضهم على بعض، بل خطبها مع ذلك لأسامة. والقول بأنه يحتمل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر. وأنه ﷺ أشار بأسامة لا أنه خطب خلاف الظاهر. وقوله: «أخيه» أي في الدين، ومفهومه أنه لو كان غير أخ كان يكون كافراً فلا يحرم، وهو حيث تكون المرأة كتابية وكان يستجيز

نكاحها. وبه قال الأوزاعي. وقال غيره: يحرم أيضاً على خطبة الكافر. والحديث خرج التقييد فيه مخرج الغالب، فلا اعتبار لمفهومه. الخامسة: قوله: «ولا تسأل المرأة» يروى مرفوعاً ومجزوماً، وعليه بكسر اللام لالتقاء الساكنين. والمراد أن المرأة الأجنبية لا تسأل الرجل أن يطلق أمرأته وينكحها، ويصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها، وعبر عن ذلك بالإكفاء لما في الصفحة من باب التمثيل، كأن ما ذكر لما كان معداً للزوجة فهو في حكم ما قد جمعته في الصفحة لتنتفع به، فإذا ذهب عنها فكأنما قد كفت الصفحة وخرج ذلك عنها، فعبّر عن ذلك المجموع المركب، بالمركب المذكور للشبه بينهما.

٣١/٨٣٠ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَ^(١) لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ.

— (وعن أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة. رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لكن في إسناده مقال) لأن فيه حسين بن عبد الله المعافري مختلف فيه. (وله شاهد) كأنه يريد به حديث عبادة بن الصامت: «لا يفرق بين الأم وولدها قيل: إلى متى؟ قال: حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية». أخرجه الدارقطني والحاكم وفي سنده عندهما عبد الله بن عمرو الواقفي، وهو ضعيف. ولا يخفى أن هذا الحديث والذي بعده كان يحسن ضمهما إلى حديث ابن عمر الذي تقدم في النهي عن بيع أمهات الأولاد، أو يؤخر هو إلى هنا. وهذا الحديث ظاهر في تحريم التفريق بين الوالدة وولدها، وظاهره عام في الملك والجهات، إلا أنه لا يعلم أنه ذهب أحد إلى هذا العموم، فهو محمول على التفريق في الملك، وهو صريح في حديث علي الآتي. وظاهره أيضاً تحريم التفريق ولو بعد

٨٣٠ - أخرجه أحمد: ٤١٣/٥، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: كراهية الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها في البيع (الحديث ١٢٨٣) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: نهى التفريق بين الأم وولدها (الحديث ٥٥/٢).

(١) زيادة في الأصل.

البلوغ، إلا أنه يقيد بحديث عبادة. وفي الغيث أنه خصه في الكبير الإجماع كما في العتق، وكان مستند الإجماع حديث عبادة. ثم الحديث نص في تحريم التفريق بين الوالدة وولدها، وقيس عليه سائر الأرحام المحارم بجامع الرحامة، وكذلك ورد النص في الأخوة وهو ما أفاده قوله.

٣٢/٨٣١ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَدْرِكُهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا، وَلَا تَبِعْهُمَا إِلَّا جَمِيعًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ.

— (وعن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أبيع غلامين أخوين، فبعتهما ففرقت بينهما، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: أدركهما فأرجعهما ولا تبعهما إلا جميعاً. رواه أحمد ورجالهم ثقات، وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان) وحكى ابن أبي حاتم في حاتم في العلل عن أبيه، أنه إنما سمعه الحكم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن علي رضي الله عنه، وميمون لم يدرك علياً. والحديث دليل على بطلان هذا البيع، ودل على تحريم التفريق كما دل عليه الحديث الأول، إلا أن الأول دل على التفريق بأي وجه من الوجوه. وهذا الحديث نص في تحريمه بالبيع، وألحقوا به تحريم التفريق بسائر الإنشاءات كالهبة والنذر، وهو ما كان باختيار المفرق، وأما التفريق بالقسمة فليس بأختياره، فإن سبب الملك قهري وهو الميراث، وحديث علي رضي الله عنه قد دل على بطلان البيع، ولكنه عارضه الحديث الأول حديث أبي أيوب، فإنه دل على صحة الإخراج عن الملك بالبيع. ونحوه المستحق للعقوبة، إذ لو كان لا يصح الإخراج عن الملك لم يتحقق التفريق فلا عقوبة. ولذا اختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة إلى أنه ينعقد مع العصيان قالوا: والأمر بالارتجاع للغلامين، يحتمل أنه بعقد جديد برضا المشتري. فائدة: في التفريق بين البهيمة وولدها وجهان: لا يصح لنهي ﷺ عن تعذيب البهائم، ويصح قياساً على الذبح هو الأولى.

حكم التسعير

٨٣٢/٣٣ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: غَلَا السُّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا السُّعْرُ، فَسَعَّرَ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر) الغلاء ممدود، وهو ارتفاع السعر على معتاده (في المدينة على عهد رسول الله ﷺ فقال الناس: يا رسول الله ﷺ غلا السعر، فسعر لنا، فقال رسول الله ﷺ: إن الله هو المسعر) يعني يفعل ذلك هو وحده بإراداته. (القابض) أي المقتر (الباسط) الموسع مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَبْضُ وَيَبْسُطُ﴾^(١) (الرازق) إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال. رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان). وأخرجه ابن ماجه والدارمي والبخاري وأبو يعلى من حديث أنس وإسناده على شرط مسلم وصححه الترمذي. والحديث دليل على أن التسعير مظلمة، وإذا كان مظلمة فهو محرم. وإلى هذا ذهب أكثر العلماء وروي عن مالك أنه يجوز التسعير ولو في القوتين. والحديث دال على تحريم التسعير لكل متاع وإن كان سياقه في خاص. وقال المهدي: أنه استحسن الأئمة المتأخرون تسعير ما عدا القوتين كاللحم والسمن، ورعاية لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم. وقد استوفينا الكلام في هذه المسألة في منحة الغفار وبسطنا القول هناك بما لا مزيد عليه.

الاحتكار

٨٣٣/٣٤ - وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨٣٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الإجارة، باب: التسعير (الحديث ٣٤٥١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في التسعير (الحديث ١٣١٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: من كره أن يسعر (الحديث ٢٢٠٠)، وأخرجه أحمد: ١٥٦/٣، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: التسعير والاحتكار (الحديث ٤٩٣٥).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

٨٣٣ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم الاحتكار في الأقوات (الحديث ١٦٠٥).

— (وعن معمر بن عبد الله) هو بفتح الميم وسكون العين وفتح الميم، ويقال له معمر بن أبي معمر، أسلم قديماً وهاجر إلى الحبشة. وتأخرت هجرته إلى المدينة، ثم هاجر إليها وسكن بها. (عن رسول الله ﷺ قال: لا يحتكر إلا خاطيء) بالهمزة هو العاصي الآثم (رواه مسلم). وفي الباب أحاديث دالة على تحريم الاحتكار. وفي النهاية على قوله ﷺ: «من أحتكر طعاماً» قال: أي اشتراه وحبسه ليقبل فيغلو. وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره، إلا أن يدعي أنه لا يقال أحتكر إلا في الطعام. وقد ذهب أبو يوسف إلى عمومته فقال كل ما أضر بالناس حبسه فهو أحتكار، وإن كان ذهباً أو ثياباً. وقيل: لا أحتكار إلا في قوت الناس وقوت البهائم، وهو قول الهادوية والشافعية. ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب، فإنه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما، بل يبقى المطلق على إطلاقه. وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً، ولا يقيد بالقوتين إلا على رأي أبي ثور. وقد رده أئمة الأصول. وكان الجمهور خصوه بالقوتين نظراً إلى الحكمة المناسبة للتحريم، وهي دفع الضرر عن عامة الناس، والأغلب في دفع الضرر عن العامة إنما يكون في القوتين، فقيدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة، أو أنهم قيدوه بمذهب الصحابي الراوي. فقد أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر فليل له: فإنك تحتكر، فقال: لأن معمرأ راوي الحديث كان يحتكر. قال ابن عبد البر: كان يحتكر الزيت، وهذا ظاهر أن سعيداً قيد الإطلاق بعمل الراوي. وأما معمر فلا يعلم بم قيده، ولعله بالحكمة المناسبة التي قيد بها الجمهور.

٨٣٤/٣٥ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ أَتْنَعَاهَا بَعْدَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمسْلِمٍ: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَلَّقَهَا الْبُخَارِيُّ: «وَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمَرَاءَ». قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ.

٨٣٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إن شاء رد المصرة (الحديث ٢١٥١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر (الحديث ٢١٤٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: حكم بيع المصرة (الحديث ١٥٢٤).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: لا تصروا) بضم المشناة الفوقية وفتح الصاد المهملة، من صرى يصري على الأصح. (الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد فهو بخير النظرين) الرأيين (بعد أن يحلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاعاً) عطف على ضمير المفعول في ردها على تقدير ويعطي (من تمر. متفق عليه ولمسلم) أي عن أبي هريرة (فهو بالخيار ثلاثة أيام. وفي رواية له علقها البخاري ورد معها صاعاً من طعام لا سمراء. قال البخاري: والتمر أكثر) أصل التصرية حبس الماء. يقال صريت الماء إذا حبسته. وقال الشافعي: هي ربط أخلاف الناقة والشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر، فيظن المشتري أن ذلك عادتها، ولم يذكر في الحديث البقر. والحكم واحد لحديث نهى عن التصرية للحيوان إذا أريد بيعه، لأنه قد ورد تقييده في رواية النسائي بلفظ «ولا تصروا الإبل والغنم للبيع» وفي رواية له «إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فليحلبها» وهذا هو الراجح عند الجمهور. ويدل عليه التعليل بالتدليس والغرر كذا قيل، إلا أنني لم أر التعليل بهما منصوباً. وأما التصرية لا للبيع، بل ليجتمع الحليب لنفع المالك، فهو وإن كان فيه إيذاء للحيوان، إلا أنه ليس فيه إضرار فيجوز. وظاهر الحديث أنه لا يثبت الخيار إلا بعد الحلب، ولو ظهرت التصرية بغير حلب فالخيار ثابت، وثبوت الخيار قاض بصحة بيع المصرة. وفي الحديث دليل على أن الرد بالتصرية فوري، لأن الفاء في قوله: «فهو بخير النظرين» تدل على التعقيب من غير تراخ، وإليه ذهب بعض الشافعية. وذهب الأكثر إلى أنه على التراخي لقوله: «فله الخيار ثلاثاً» وأجيب من طرف القائل بالفور، أن ذلك محمول على ما إذا لم يعلم أنها مصرة إلا في الثالث، لأن الغالب أنها لا تعلم في أقل من ذلك لجواز نقصان، باختلاف العلف ونحوه، لأن في رواية أحمد والطحاوي «فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يحوزها أو يردها» وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف قيل: من بعد تبين التصرية. وقيل: من عند العقد وقيل: من التفرق. ودل الحديث أنه يرد عوض اللبن صاعاً من تمر. وأما الرواية التي علقها البخاري بذكر صاعاً من طعام، فقد رجح البخاري رواية التمر لكونه أكثر، وإذا ثبت أنه يرد المشتري صاعاً من تمر ففي المسألة ثلاثة مذاهب: (الأول): للجمهور من الصحابة والتابعين بإثبات الرد للمصرة ورد صاع من تمر، سواء كان اللبن كثيراً أو قليلاً، والتمر قوتاً لأهل البلد أولاً.

(والثاني): للهادوية فقالوا: ترد المصرة، ولكنهم قالوا يرد اللبن بعينه إن كان باقياً، أو مثله إن كان تالفاً، أو قيمته يوم الرد، حيث لم يوجد المثل، قالوا: وذلك لأنه يقرر أن ضمان المتلف إن كان مثلياً فبالمثل، وإن كان قيمياً فبالقيمة، واللبن إن كان مثلياً ضمن بمثله، وإن كان قيمياً قوم بأحد التقدين وضمن بذلك، فكيف يضمن بالتمر أو الطعام؟

قالوا: وأيضاً، فإنه كان الواجب أن يختلف الضمان بقدر اللبن، ولا يقدر أقل أو أكثر. وأجيب بأن هذا القياس تضمن العموم في جميع المتلفات، وهذا خاص ورد به النص، والخاص مقدم على العام. أما تقدير الصاع، فإنه قدره الشارع ليدفع التشاجر لعدم الوقوف على حقيقة قدر اللبن، لجواز اختلاطه بحادث بعد البيع، فقطع الشارع النزاع وقدره بحد لا يبعد رفعاً للخصومة، وقدره بأقرب شيء إلى اللبن، فإنهما كانا قوتاً في ذلك الزمان، ولهذا الحكم نظائر في الشريعة وهو ضمان الجنايات كالموضحة، فإن أرشها مقدر مع الاختلاف في الكبير والصغير، والغرة في الجنين مع اختلافه. والحكمة في ذلك كله دفع التشاجر.

(والثالث): للحنفية فخالفوا في أصل المسألة وقالوا: لا يرد البيع بعيب التصرية، فلا يجب رد الصاع من التمر وأعتذروا عن الحديث بأعذار كثيرة. بالقدح في الصحابي الراوي للحديث. وبأنه حديث مضطرب وبأنه منسوخ وبأنه معارض بقوله تعالى: ﴿وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾^(١) وكلها أعذار مردودة وقالوا: الحديث خالف قياس الأصول من جهات:

(الأولى): من حيث إن اللبن التالف إن كان موجوداً عند العقد فقد نقص جزء من المبيع فيمتنع الرد وإن كان حادثاً عند المشتري فهو غير مضمون. وأجيب: أولاً: بأن الحديث أصل مستقل برأسه ولا يقال إنه خالف قياس الأصول. وثانياً: بأن النقص إنما يمنع الرد إذا لم يكن لاستعلام العيب، وهو هنا لاستعلام العيب فلا يمنع.

(والثانية): من حيث إنه جعل الخيار فيه ثلاثاً، مع أن خيار العيب وخيار المجلس، وخيار الرؤية، لا يقدر شيء منها بالثلاث. وأجيب بأن المصرة انفردت بالمدة المذكورة، لأنه لا يتبين حكم التصرية في الأغلب إلا بها بخلاف غيرها.

(والثالثة): أنه يلزم ضمان الأعيان مع بقائها حيث كان اللبن موجوداً. وأجيب عنه بأنه غير موجود متميز، لأنه مختلط باللبن الحادث، فقد تعذر رده بعينه بسبب الاختلاط، فيكون مثل ضمان العبد الآبق المغصوب.

(والرابعة): من حيث إنه يلزم إثبات الرد بغير عيب، لأنه لو كان نقصان اللبن عيباً لثبت به الرد من دون تصرية ولا اشتراط، لأنه لم يشترط الرد. وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط من حيث المعنى، فإن المشتري لما رأى ضرعها مملوءاً، فكأن البائع شرط له أن ذلك عادة لها، وقد ثبت لهذا نظائر مثل ما تقدم في تلقي الجلوبة. وإذا تقرر عندك ضعف

القولين الآخرين علمت أن الحق هو الأول، وعرفت أن الحديث أصل في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه، وفي أن التدليس لا يفسد أصل العقد، وفي تحريم التصرية للمبيع وثبوت الخيار بها. وقد أخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «بيع المحفلات خلاصة ولا تحل الخلاصة لمسلم». وفي إسناده ضعف. ورواه ابن أبي شيبة موقوفاً بسند صحيح. والمحفلات جمع محفلة بالخاء المهملة. والفاء التي تجمع لبنها في ضروعها، والخلاصة بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام بعدها موحدة الخداع.

٣٦/٨٣٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحَفَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: مِنْ تَمْرِ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: من اشترى شاةً محفلةً فردها فليرد معها صاعاً. رواه البخاري وزاد الإسماعيلي من تمر) لم يرفعه المصنف بل وقفه على ابن مسعود، لأن البخاري لم يرفعه وقد تقدم الكلام على معناه مستوفى.

٣٧/٨٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى (صُبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ) ^(١)، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَנَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟». قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ مر على صبرة) الصبرة بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة الكومة المجموعة من الطعام (طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله ﷺ، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني. رواه مسلم) قال النووي: كذا في الأصول مني بياء المتكلم، وهو صحيح ومعناه: ليس ممن أهتدى بهديي، وأفتدى بعلمي وعملي، وحسن طريقي. وقال سفيان بن عيينة: يكره تفسير مثل هذا ونقل: نمسك عن تأويله، ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر. والحديث دليل على تحريم الغش، وهو

٨٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم (الحديث ٢١٤٩).

٨٣٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» (الحديث ١٠٢).

(١) في نسخة م: صبرة طعام.

مجمع على تحريمه شرعاً مذموم فاعله عقلاً.

٣٨/٨٣٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمِراً فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن عبد الله بن بريدة) هو أبو سهل عبد الله بن بريدة بن الحصبب الأسلمي، قاضي مرو، تابعي ثقة سمع أباه وغيره. (عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من حبس العنب أيام القطاف) والأيام التي يقطف فيها (حتى يبيعه ممن يتخذه خمرأً فقد تقحم النار على بصيرة) أي: على علم بالسبب الموجب لدخوله. رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من حديث بريدة بزيادة «حتى يبيعه من يهودي، أو نصراني، أو ممن يعلم أن يتخذه خمرأً، فقد تقحم النار على بصيرة». والحديث دليل على تحريم بيع العنب ممن يتخذه خمرأً، لوعيد البائع بالنار، وهو مع القصد محرم إجماعاً. وأما مع عدم القصد فقال الهادوية: يجوز البيع مع الكراهة، ويؤول بأن ذلك مع الشك في جعله خمرأً. وأما إذا علمه فهو محرم، ويقاس على ذلك ما كان يستعان به في معصية. وأما ما لا يفعل إلا لمعصية كالمزامير والطنابير ونحوها، فلا يجوز بيعها ولا شراؤها إجماعاً. وكذلك بيع السلاح والكراع من الكفار والبغاة، إذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين، فإنه لا يجوز إلا أن يباع بأفضل منه جاز.

٣٩/٨٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَرَجُ بِالْضَّمَانِ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَضَعْفَةُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حُرَيْمَةَ، وَأَبْنُ الْجَارُودِ، وَأَبْنُ حَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَبْنُ الْقَطَّانِ.

٨٣٧ - ذكر في مجمع الزوائد ٩٠/٤.

٨٣٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الإجارة، باب: فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد فيه عيباً (الحديث ٣٥٠٨) و (الحديث ٣٥٠٩) و (الحديث ٣٥١٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً (الحديث ١٢٨٥) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: الخراج بالضمان (الحديث ٤٥٠٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: الخراج بالضمان (الحديث ٢٢٤٣)، وأخرجه أحمد: ٨٠/٦، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: خيار العيب (الحديث ٤٩٢٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: البر حسن الخلق والإثم ما حاك... (الحديث ١٤/٢).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: الخراج بالضمان رواه الخمسة وضعفه البخاري) لأن فيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو ذاهب الحديث (وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان) الحديث أخرجه الشافعي وأصحاب السنن بطوله وهو: «أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن رسول الله ﷺ، وكان عنده ما شاء الله، ثم رده من عيب وجده، ف قضى رسول الله ﷺ برده بالعيب فقال المقضى عليه: قد استعمله، فقال رسول الله ﷺ: الخراج بالضمان» والخراج هو الغلة والكرأ ومعناه: أن المبيع إذا كان له دخل وغلة، فإن مالك الرقبة الذي هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها، فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها، أو ماشية فنتجها، أو دابة فركبها، أو عبداً فاستخدمه، ثم وجد به عيباً، فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما أنتفع به، لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري، فوجب أن يكون الخراج له. وقد اختلف العلماء في المسألة على ثلاثة أقوال.

(الأول): للشافعي أن الخراج بالضمان على ما قررناه في معنى الحديث، وما وجد من الفوائد الأصلية والفرعية فهو المشتري، ويرد المبيع ما لم يكن ناقصاً عما أخذه.

(الثاني): للهادوية أنه يفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية، فيستحق المشتري الفرعية. وأما الأصلية فتصير أمانة في يده، فإن رد المشتري المبيع بالحكم وجب الرد ويضمن التلف، وإن كان بالتراضي لم يردها.

(الثالث): للحنفية أن المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكرأ. وأما الفوائد الأصلية كالثمر، فإن كانت باقية ردها مع الأصل، وإن كانت تالفة أمتنع الرد وأستحق الأرض.

(الرابع): لمالك أنه يفرق بين الفوائد الأصلية كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يردده مع أمه، وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد، فإن كانت متصلة وجب الرد لها إجماعاً، هذا ما قاله المذكورون. والحديث ظاهر فيما ذهب إليه الشافعي، وأما إذا وطئ المشتري الأمة ثم وجد فيها عيباً، فقد اختلف العلماء في ذلك فقالت الهادوية وأهل الرأي والثوري وإسحاق: يمتنع الرد، لأن الوطء جنائية، لأنه لا يحل وطء الأمة لأصل المشتري ولا لفصله، فقد عيبها بذلك، قالوا: وكذا مقدمات الوطء يمتنع الرد بعدها، لذلك قالوا: ولكنه يرجع على البائع بأرش العيب. وقيل: بردها ويرد معها مهر مثلها. ومنهم من فرق بين الثيب والبكر. وقد استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح، والكل أقوال عارية من الاستدلال. ودعوى أن الوطء جنائية غير صحيحة، والتعليل بأنه حرماً به على أصوله وفصوله فكانت جنائية عليل، فإنه لم ينحصر المشتري لها فيهما.

العقد الموقوف

٨٣٩/٤٠ - وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَاراً لِيَشْتَرِيَ^(١) بِهِ أَضْحِيَّةً، أَوْ شاةً، فَأَشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشاةٍ وَدِينَارٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ أَشْتَرَى ثُرَاباً لَرَبِحَ فِيهِ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ضَمْنِ حَدِيثٍ، وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ.

٨٤٠/٤١ - وَأُورِدَ التِّرْمِذِيُّ لَهُ شَاهِداً مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ.

— (وعن عروة البارقي، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري به أضحية أو شاة، فأشترى به شاتين، فباع إحداهما بدينار فأتاه بشاة ودينار، فدعا به بالبركة في بيعه، فكان لو اشترى ثراباً لربح فيه. رواه الخمسة إلا النسائي. وقد أخرجه البخاري ضمن حديث ولم يسق لفظه. وأورد له الترمذي شاهداً من حديث حكيم بن حزام). الحديث في إسناده سعيد بن زيد أخو حماد مختلف فيه. قال المنذري والنووي: إسناده حسن صحيح. وفيه كلام كثير. وقال المصنف: الصواب أنه متصل في إسناده مبهم. وفي الحديث دلالة على أن عروة شري ما لم يוכל بشرائه وباع كذلك، لأنه أعطاه ديناراً لشراء أضحية، فلو وقف على الأمر لشري ببعض الدينار الأضحية ورد البعض، وهذا الذي فعله، هو الذي تسميه الفقهاء العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة. وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال.

(الأول): أنه يصح العقد الموقوف، وذهب إلى هذا جماعة من السلف والهادوية عملاً بالحديث.

(والثاني): أنه لا يصح وإليه ذهب الشافعي وقال: إن الإجازة لا تصححه محتجاً بحديث «لا تبع ما ليس عندك». أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وهو شامل للمعدوم

٨٣٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في المضارب يخالف (الحديث ٣٣٨٤) و (الحديث ٣٣٨٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: - ٣٤ - (الحديث ١٢٥٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصدقات، باب: الأمين يتجر فيه فربح (الحديث ٢٤٠٢)، وأخرجه أحمد في مسنده: ٣٧٦/٤، وأخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: - ٢٨ - (الحديث ٣٦٤٢).

(١) في نسخة م: يشتري.

٨٤٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ٣٤ (الحديث ١٢٥٧).

وملك الغير . وتردد الشافعي في صحة حديث عروة وعلق القول به على صحته .

(والثالث): التفصيل لأبي حنيفة فقال: يجوز البيع لا الشراء، وكأنه فرق بينهما بأن البيع إخراج عن ملك المالك، وللمالك حق في استبقاء ملكه، فإذا أجاز فقد أسقط حقه بخلاف الشراء، فإنه إثبات لملك فلا بد من تولي المالك لذلك .

(والرابع): لمالك، وهو عكس ما قاله أبو حنيفة، وكأنه أراد الجمع بين الحديتين حديث: «لا تبع ما ليس عندك» وحديث عروة، فيعمل به ما لم يعارض .

(والخامس): أنه يصح إذا وكل بشراء شيء فيشتري بعضه وهو للجصاص، وإذا صح حديث عروة فالعمل به هو الراجح . وفيه دليل على صحة بيع الأضحية، وإن تعينت بالشراء لإبدال المثل ولا تطيب زيادة الثمن، ولذا أمره بالتصدق بها . وفي دعائه ﷺ له بالبركة، دليل على أن شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته، مستحبة ولو بالدعاء .

٤٢/٨٤١ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ أَبْقَى، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ . رواه ابنُ ماجه، والْبَزَارُ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع، وعن بيع ما في ضرعها، وعن شراء العبد وهو أبق، وعن شراء المغانم حتى تقسم، وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضرب الغائص . رواه ابن ماجه والبخاري والدارقطني بإسناد ضعيف) لأنه من حديث شهر بن حوشب، وشهر تكلم فيه جماعة كالنضر بن شميل والنسائي وابن عدي وغيرهم . وقال البخاري: شهر حسن الحديث، وقوي أمره . وروي عن أحمد أنه قال: ما أحسن حديثه . والحديث أشتمل على ست صور منهي عنها .

(الأولى): بيع في بطون الحيوان وهو مجمع على تحريمه .

(والثانية): اللبن في الضروع وهو مجمع عليه أيضاً وقد تقدم .

(والثالثة): العبد الآبق وذلك لتعذر تسليمه.

(والرابعة): شراء المغانم قبل القسمة وذلك لعدم الملك.

(والخامسة): شراء الصدقات قبل القبض، فإنه لا يستقر ملك المتصدق عليه إلا بعد القبض. إلا أنه أستثنى الفقهاء من ذلك بيع المصدق للصدقة قبل القبض بعد التولية فإنه يصح، لأنهم جعلوا التولية كالقبض في حقه.

(السادسة): ضربة الغائص، وهو أن يقول أغوص في البحر غوصة بكذا، فما خرج

فهو لك والعلة في ذلك هو الغرر.

٤٣/٨٤٢ — وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرَرٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ وَقَفُّهُ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر. رواه أحمد وأشار إلى أن الصواب وقفه) وهو دليل على حرمة بيع السمك في الماء، وقد علله بأنه غرر، وذلك لأنه تخفى في الماء حقيقته، ويرى الصغير كبيراً وعكسه، وظاهره النهي عن ذلك مطلقاً. وفصل الفقهاء في ذلك فقالوا: إن كان في ماء كثير لا يمكن أخذه إلا بتصيد ويجوز عدم أخذه، فالبيع غير صحيح، وإن كان في ماء لا يفوت فيه يؤخذ بتصيد فالبيع صحيح، ويثبت فيه الخيار بعد التسليم، وإن كان لا يحتاج إلى تصيد فالبيع صحيح، ويثبت فيه خيار الرؤية. وهذا التفصيل يؤخذ من الأدلة والتعليل المقتضى للإلحاق يخصص عموم النهي.

٤٤/٨٤٣ — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّى تَطْعَمَ^(١)، وَلَا يُبَاعَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ لِإِعْكَرِمَةَ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً مَوْقُوفاً عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ، وَرَجَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

٨٤٢ - أخرجه أحمد في مسنده ٣٨٨/١.

٨٤٣ - أخرجه الدارقطني في كتاب: البيوع، باب: (الحديث ١٤/٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل، (الحديث: ١٦)، وأخرجه البيهقي في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع حبل الحيلة (الحديث ٣٤٠/٥).

(١) في نسخة م: تُطْعَم: أي يبدو صلاحها وتصير طعاماً يطيب أكلها.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة حتى تطعم) بضم المثناة الفوقية وكسر العين المهملة يبدو صلاحها (ولا يباع صوف على ظهر، ولا لبن في ضرع. رواه الطبراني في الأوسط والدارقطني، وأخرجه أبو داود في المراسيل لعكرمة) وهو الراجح، (وأخرجه أيضاً موقوفاً على ابن عباس بإسناد قوي ورجحه البيهقي). اشتمل الحديث على ثلاث مسائل:

(الأولى): النهي عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ويطيب أكلها، ويأتي الكلام في ذلك.

(والثانية): النهي عن بيع الصوف على الظهر، وفيه قولان للعلماء: الأول أنه لا يصح عملاً بالحديث، ولأنه يقع الاختلاف في موضع القطع من الحيوان فيقع الإضرار به، وهذا قول الهادوية والشافعية وأبي حنيفة. والقول الثاني أنه يصح البيع، لأنه مشاهد يمكن تسليمه، فيصح كما صح من المذبوح. وهذا قول مالك ومن وافقه، قالوا: والحديث موقوف على ابن عباس، والقول الأول أظهر، والحديث قد تعاضد فيه المرسل والموقوف، وقد صح النهي عن الغرر، والغرر حاصل فيه.

(والثالثة): النهي عن بيع اللبن في الضرع لما فيه من الغرر. وذهب سعيد بن جبير إلى جوازه قال: لأنه ﷺ سمي الضرع خزانة في قوله فيمن يحلب شاة أخيه بغير إذنه: «يعمد أحدهم إلى خزانة أخيه ويأخذ ما فيها» وأجيب بأن تسميته خزانة مجاز، ولئن سلم فبيع ما في الخزانة بيع غرر، ولا يدري بكميته وكيفيته.

٤٥/٨٤٤ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى: عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَأَقِيحِ رَوَاهُ الْبَزَارُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المضامين) المراد بها ما في بطون الإبل. (والملاقيح) هو ما في ظهور الجمال (رواه البزار وفي إسناده ضعف) لأن في رواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وهو ضعيف. ورواه مالك عن الزهري عن سعيد مرسلًا. قال الدارقطني في العلل: تابعه معمر ووصله عمر بن قيس عن

الزهري، وقول مالك هو الصحيح. وفي الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق بإسناد قوي. والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين والملاقيح، وقد تقدم وهو إجماع.

الإقالة وشروطها

٨٤٥/٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ^(١) مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَبْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من أقال مسلماً بيعته أقال الله عثرته. رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) وهو عنده بلفظ من أقال مسلماً أقال الله عثرته يوم القيامة. قال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما. وفي الباب ما يشده من الأحاديث الدالة على فضل الإقامة، وحقيقتها شرعاً رفع العقد الواقع بين المتعاقدين، وهي مشروعة إجمالاً ولا بد من لفظ يدل عليهما، وهو أقلت أو ما يفيد معناه عرفاً. وللإقالة شرائط ذكرت في كتب الفروع لا دليل عليها وإنما دل الحديث على أنها تكون بين المتبايعين لقوله: «بيعته». وأما كون المقال مسلماً فليس بشرط، وإنما ذكره لكونه حكماً أغلياً، وإلا فثواب الإقامة ثابت في إقالة غير المسلم. وقد ورد بلفظ «من أقال نادماً». أخرجه البزار.

٢ - باب: الخيار

الخيار بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار أو التخيير، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه، وهو أنواع ذكر المصنف في هذا الباب خيار الشرط وخيار المجلس.

٨٤٦/١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا

٨٤٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الإجارة، باب: فضل الإقالة (الحديث ٣٤٦٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: الإقالة (الحديث ٢١٩٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: الإقالة (الحديث ١١٠٣) و (الحديث ١١٠٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: من أقال مسلماً أقال الله عثرته (الحديث ٤٥/٢).

(١) في نسخة م: أقاله.

٨٤٦ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا خير أحدهما صاحبه (الحديث ٢١١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس (الحديث ١٥٣١).

الْآخَرَ، فَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: إذا تبايع الرجلان) أي أوقعا العقد بينهما لا تساوماً من غير عقد (فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا). وفي لفظ يفترقا والمراد بالأبدان (وكانا جميعاً أو يخير) من التخيير (أحدهما الآخر) فإن خير أحدهما الآخر أي إذا اشترط أحدهما الخيار مدة معلومة، فإن الخيار لا ينقضي بالتفرق، بل يبقى حتى تمضي مدة الخيار التي شرطها. وقيل: المراد إذا أختار إمضاء البيع قبل التفرق، لزمه البيع حيثئذ وبطل اعتبار التفرق. ويدل لهذا قوله: (فإن خير أحدهما الآخر فتبایعا على ذلك فقد وجب البيع) أي نفذ وتم (وإن تفرقا) بالأبدان (بعد أن تبایعا) أي عقدا عقد البيع (ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، وأنه يمتد إلى أن يحصل التفرق بالأبدان. وقد اختلف العلماء في ثبوته على قولين:

(الأول): ثبوته وهو لجماعة من الصحابة منهم علي عليه السلام وأبن عباس وابن عمر وغيرهم. وإليه ذهب أكثر التابعين والشافعي وأحمد وإسحاق والإمام يحيى قالوا: والتفرق الذي يبطل به الخيار ما يسمى عادة تفرقا، ففي المنزل الصغير يخرج أحدهما، وفي الكبير بالتحويل من مجلسه إلى آخر بخطوتين أو ثلاث. ودل على أن هذا تفرق فعل ابن عمر المعروف، فإن قاما معاً أو ذهبا معاً فالخيار باق. وهذا المذهب دليله هذا الحديث المتفق عليه.

(القول الثاني): للهادوية والحنفية ومالك والإمامية أنه لا يثبت خيار المجلس، بل متى تفرق المتبايعان بالقول فلا خيار إلا ما شرط مستدلين بقوله تعالى: ﴿تَجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ﴾^(١)، ويقولون: ﴿وأشهدوا إذا تبایعتم﴾^(٢) قالوا: والإشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر، وإن وقع قبله لم يصادف محله وحديث «إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع» ولم يفصل. وأجيب بأن الآية مطلقة قيدت بالحديث وكخيار الشرط، وكذلك الحديث وآية الإشهاد يراد بهما عند العقد، ولا ينافيه ثبوت خيار المجلس كما لا ينافيه سائر الخيارات قالوا: والحديث منسوخ بحديث «المسلمون على شروطهم» والخيار بعد لزوم العقد يفيد الشرط. ورد بأن الأصل عدم النسخ ولا يثبت بالاحتمال قالوا: ولأنه من رواية مالك

(١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

ولم يعمل به. وأجيب بأن مخالفة الراوي لا توجب عدم العمل بروايته، لأن عمله مبني على أجهاده وقد يظهر له ما هو أرجح عنده مما رواه، وإن لم يكن أرجح في نفس الأمر قالوا: وحديث الباب يحمل على المتساومين، فإن أستعمل البائع في المساوم شائع. وأجيب عنه بأنه إطلاق مجازي والأصل الحقيقة وعورض بأنه يلزم أيضاً حملة على المجازي على القول الأول، فإنه على تقدير القول بأن المراد التفرق بالأبدان هو بعد تمام الصيغة وقد مضى فهو مجاز في الماضي. وردت هذه المعارضة بأن لا نسلم أنه مجاز في الماضي، بل هو حقيقة فيه كما ذهب إليه الجمهور بخلاف المستقبل فمجاز اتفاقاً قالوا: المراد التفرق بالأقوال والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع بعثك بكذا أو قول المشتري اشتريت قالوا: فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه، والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري. ولا يخفى ركافة هذا القول وبطلانه، فإنه إلغاء للحديث عن الفائدة، إذ من المعلوم يقيناً أن كلاً من البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار إذ لا عقد بينهما، فالإخبار به لاغ عن الإفادة، ويرده لفظ الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول الأول، وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتي:

٢/٨٤٧ - وَعَنْ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَانِهِمَا».

— وهو قوله (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: البائع والمبتاع بالخيار حتى ينفردا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله. رواه الخمسة إلا ابن ماجه ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود وفي رواية

٨٤٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجارة، باب: في خيار المتبايعين (الحديث ٣٤٥٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في البيعين بالخيار ما لم ينفردا (الحديث ١٢٤٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما (الحديث ٤٤٥٩)، وأخرجه أحمد: ١٨٣/٢، وأخرجه الدارقطني في كتاب: البيوع، باب: البيوع (الحديث ٦/٣)، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٦٢٠).

حتى يتفرقا عن مكانهما) وبحديث أبي داود عن ابن عمر وبلفظ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله» قالوا: فقلوه أن يستقبله دال على نفوذ البيع. فقد أجيب عنه بأن الحديث دليل خيار المجلس أيضاً لقلوه: «بالخيار ما لم يتفرقا». وأما قوله: «أن يستقبله» فالمراد به الفسخ، لأنه لو أريد الاستقالة حقيقة لم يكن للمفارقة معنى فتعين حملها على الفسخ. وعلى ذلك حمله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا: معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ المبيع، فالمراد بالاستقالة فسخ النادم. وحملوا نفي الحل على الكراهة، لأنه لا يليق بالمرءة وحسن معاشرة المسلم، لا أن اختيار الفسخ حرام. وأما ما روي عن ابن عمر أنه كان إذا بايع رجلاً فأراد أن يتم بيعته قام يمشي هنيهة فرجع إليه، فإنه محمول على أن ابن عمر لم يبلغه النهي. وقال ابن حزم: حمل حديث ابن عمرو هذا على التفرق بالأقوال تذهب معه فائدة الحديث، لأنه يلزم معه حل التفرق، سواء خشي أن يستقبله أولاً، لأن الإقالة تصح قبل التفرق وبعده. قال ابن عبد البر: قد أكثر المالكية والحنفية من الكلام برد الحديث بما يطول ذكره، وأكثره لا يحصل منه شيء، وإذا ثبت لفظ مكانهما لم يبق للتأويل مجال وبطل بطلاناً ظاهراً على تفرق الأقوال.

٣/٨٤٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبُيُوعِ فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: ذكر رجل) هو حبان بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة ابن منقذ (لنبي ﷺ) أنه يخدع في البيوع فقال: إذا بايعت فقل لا خلابة) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام بموحدة أي لا خديعة (متفق عليه) زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه «ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فأردد، فبقي ذلك الرجل حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى شيئاً فقبل له إنك غبت فيه رجع فيشهد له رجل من الصحابة أن النبي ﷺ قد جعل له الخيار ثلاثاً فيرد له دراهمه» والحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل الغبن. وأختلف فيه العلماء على قولين:

(الأول): ثبوت الخيار بالغبن وهو قول أحمد ومالك، ولكن إذا كان الغبن فاحشاً

٨٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: ما يكره من الخداع في البيع (الحديث ٢١١٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: من يخدع في البيع (الحديث ١٥٣٣).

لمن لا يعرف ثمن السلعة. وقيد بعض المالكية بأن يبلغ الغبن ثلث القيمة، ولعلمهم أخذوا التقييد مما علم من أنه لا يكاد يسلم أحد من مطلق أغبن في غالب الأحوال، ولأن القليل يتسامح به في العادة، وأنه من رضي بالغبن بعد معرفته، فإن ذلك لا يسمى غبنًا، وإنما يكون من باب التساهل في البيع الذي أثنى ﷺ على فاعله، وأخير أن الله يحب الرجل سهل البيع وسهل الشراء. وذهبت الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغبن لعموم أدلة البيع ونفوذه من غير تفرقة بين الغبن أو قالوا: وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك الرجل، إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التمييز، فتصرفه كتصرف الصبي المأذون له ويثبت له الخيار مع الغبن. قلت: ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث أنس بلفظ «أن رجلاً كان يبايع وكان في عقله» أي إدراكه «ضعف» ولأنه لقنه ﷺ بقوله: «لا خلافة» اشتراط عدم الخداع، فكان شراؤه وبيعه مشروطاً بعدم الخداع، ليكون من باب خيار الشرط. قال ابن العربي: إن الخديعة في هذه القصة، يحتمل أن تكون في العيب، أو في الملك، أو في الثمن، أو في العين فلا يحتج بها في الغبن بخصوصه، وهي قصة خاصة لا عموم فيها. قلت: في رواية ابن إسحاق أنه شكاً إلى النبي ﷺ ما يلقي من الغبن، وهي ترد ما قاله ابن العربي. وقال بعضهم: إنه إذا قال الرجل البائع أو المشتري لا خلافة ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غبن. ورد بأنه مقيد بما في الرواية أنه كان يغبن. وأثبت الهادوية الخيار بالغبن في صورتين: الأولى من تصرف عن الغير. والثانية في الصبي المميز محتجين بهذا الحديث، وهو دليل على الصورة الثانية إذا ثبت أنه كان في عقله ضعف دون الأولى.

٣ - باب : الربا

الربا بكسر الراء مقصورة من ربا يربو ويقال الرماء بالميم والمد بمعناه والريبة بضم الراء والتخفيف وهو الزيادة ومنه قوله تعالى: ﴿اهتزت وربت﴾^(١) ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل والأحاديث في النهي عنه وذم فاعله ومن أعانته كثيرة جداً ووردت بلعنه ومنها.

١/٨٤٩ — عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ الرَّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) سورة الحج، الآية: ٥.

٨٤٩ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: لعن أكل الربا وموكله (الحديث ١٥٩٧).

٢/٨٥٠ - وَلِلْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ.

— (عن جابر، رضي الله عنه، قال: لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال: هم سواء. رواه مسلم وللبخاري نحوه من حديث أبي جحيفة) أي دعا على المذكورين. بالإبعاد عن الرحمة، وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه وخص الأكل، لأنه الأغلب في الانتفاع وغيره مثله. والمراد من موكله الذي أعطى الربا، لأنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلاً في الإثم، وإثم الكاتب والشاهدين، لإعانتهم على المحظور، وذلك إذا قصدا وعرفا بالربا. وورد في رواية لعن الشاهد بالأفراد على إرادة الجنس. فإن قلت: حديث «اللهم ما لعنت من لعنة فأجعلها رحمة» أو نحوه وفي لفظ «ما لعنت فعلى من لعنت» يدل على أنه لا يدل اللعن منه ﷺ على التحريم، وأنه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن قلت: ذلك فيما إذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل لمحرّم معلوم، أو كان اللعن في حال غضب منه ﷺ.

٣/٨٥١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا. أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكَحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنْ أَرَبَى الرَّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مُخْتَصَرًا، وَالْحَاكِمُ بِتَمَامِهِ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها) في الإثم (مثل أن ينكح الرجل أمه وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم. رواه ابن ماجه مختصراً والحاكم بتمامه وصححه) وفي معناه أحاديث. وقد فسر الربا في عرض المسلم بقوله: السبتان بالنسبة. وفيه دليل على أنه يطلق الربا على الفعل المحرم وإن لم يكن من أبواب الربا المعروفة، وتشبيه أيسر الربا بآتيان الرجل أمه لما فيه من استقباح ذلك عند العقل.

٨٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: موكل الربا (الحديث ٢٠٨٦).

٨٥١ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: التغليظ في الربا (الحديث ٢٢٧٤) مختصراً،

وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: إن أربى الربا عرض الرجل... (الحديث ٣٧/٢).

٨٥٢/٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا) بضم المثناة الفوقية فشين معجمة مكسورة ففاء مشددة أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز) بالجيم والزاي أي حاضر (متفق عليه) الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة متفاضلاً، سواء كان حاضراً أو غائباً لقوله: «إلا مثلاً بمثل» فإنه أستثنى من أعم الأحوال، كأنه قال: لا تبيعوا ذلك في حال من الأحوال إلا في حال كونه مثلاً بمثل أي متساويين قدرأ. وزاده تأكيداً بقوله: «ولا تشفوا» أي لا تفاضلوا، وهو من الشف بكسر الشين، وهي الزيادة هنا. وإلى ما أفاده الحديث ذهبت الجلة من العلماء الصحابة والتابعين والعترة والفقهاء فقالوا: يحرم التفاضل فيما ذكر غائباً كان أو حاضراً. وذهب ابن عباس وجماعة من الصحابة إلى أنه يحرم بالربا إلا في النسيئة مستدلين بالحديث الصحيح «لا ربا إلا في النسيئة» وأجاب الجمهور بأن معناه: لا ربا أشد إلا في النسيئة، فالمراد نفي الكمال لا نفي الأصل. وقد روى الحاكم أن ابن عباس رجع عن ذلك القول أي بأنه لا ربا إلا في النسيئة وأستغفر الله لفظ من القول به. ولفظ الذهب عام لجميع ما يطلق عليه من مضروب وغيره وكذلك لفظ الورق. وقوله: «لا تبيعوا غائباً منها بناجز» المراد بالغائب ما غاب من مجلس البيع مؤجلاً كان أولاً والناجز الحاضر.

٨٥٣/٥ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨٥٢ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الفضة بالفضة (الحديث ٢١٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الربا (الحديث ١٥٨٤).

٨٥٣ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (الحديث ١٥٨٧).

— (وعن عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواءً بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد. رواه مسلم) لا يخفي ما أفاده من التأكيد بقوله مثلاً بمثل وسواءً بسواء. وفيه دليل على تحريم التفاضل فيما أتفقاً جنساً من الستة المذكورة التي وقع عليها النص. وإلى تحريم الربا فيها ذهبت الأمة كافة، واختلفوا فيما عداها. فذهب الجمهور إلى ثبوته فيما عداها مما شاركها في العلة، ولكن لما لم يجدوا علة منصوصة اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً، يقوي للناظر العارف أن الحق ما ذهبت إليه الظاهرية من أنه لا يجري الربا إلا في الستة المنصوص عليها. وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميتها (القول المجتبي) وأعلم أنه اتفق العلماء على جواز بيع ربوي بربوي لا يشاركه في الجنس مؤجلاً ومتفاضلاً كبيع الذهب بالحنطة والفضة بالشعير وغيره من المكيل. وأتفقوا على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه وأحدهما مؤجلاً.

٦/٨٥٤ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنْناً بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنْناً بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب وزناً بوزن) نصب على الحال (مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا. رواه مسلم) فيه دليل على تعيين التقدير بالوزن لا بالحرص والتخمين، بل لا بد من التعيين الذي يحصل بالوزن. وقوله: «فمن زاد» أي أعطى الزيادة أو استزاد أي طلب الزيادة فقد أربى أي فعل الربا المحرم، وأشترك في إثمه الآخذ والمعطى.



٧/٨٥٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا؟» فَقَالَ: لَا. وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدِّرَاهِمِ، ثُمَّ أَتْبِعْ بِالدِّرَاهِمِ جَنِيبًا». وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ: «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ».

— (وعن أبي سعيد وأبي هريرة، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً) اسمه سواد بفتح السين المهملة وتخفيف الواو ودال مهملة ابن غزوة بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي ومثناة تحتية بزنة عطية وهو من الأنصار (على خير فجاءه بتمر جنيب) بالجمع المفتوحة والنون بزنة عظيم يأتي بيان معناه (فقال رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ فقال: لا والله يا رسول الله. إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين والثلاثة، فقال النبي ﷺ: لا تفعل بع الجمع) بفتح الجيم وسكون الهميم التمر الرديء (بالدراهم ثم أتبع بالدراهم جنيباً. وقال في الميزان مثل ذلك. متفق عليه. ولمسلم: وكذلك الميزان) الجنيب. قيل: الطيب. وقيل: الصلب وقيل: الذي أخرج منه حشفه ورديته. وقيل: هو الذي لا يختلط بغيره وقد فسر الجمع بما ذكرناه آنفاً. وفسر في رواية لمسلم بأنه الخلط من التمر ومعناه: مجموع من أنواع مختلفة. والحديث دليل على أن بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوي، سواء اتفقا في الجودة والرداءة أو اختلفا، وأن الكل جنس واحد. وقوله: «وقال في الميزان مثل ذلك» أي قال فيما كان يوزن إذا بيع بجنسه مثل ما قال في المكيال إنه لا يباع متفاضلاً، وإذا أريد مثل ذلك بيع بالدراهم وشري ما يراد بها. والإجماع قائم على أنه لا فرق بين المكيال والموزون في ذلك الحكم. واحتجت الحنفية بهذا الحديث على أن ما كان في زمنه ﷺ مكيالاً لا يصح أن يباع ذلك بالوزن متساوياً، بل لا بد من اعتبار كيله وتساويه كيلاً وكذلك الوزن. وقال ابن عبد البر: إنهم أجمعوا أن ما كان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله المكيال، فإن بعضهم يجيز فيه الوزن ويقول: إن المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء. وغيرهم يعتبرون الكيل والوزن بعادة البلد ولو

٨٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا أراد بيع التمر بتمر خير منه (الحديث ٢٢٠١) و (الحديث ٢٢٠٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع الطعام مثلاً بمثل (الحديث ١٥٩٣).

خالف ما كان عليه في ذلك الوقت، فإن اختلفت العادة اعتبر بالأغلب، فإن استوى الأمران كان له حكم المكيل إذا بيع بالكيل، وإن بيع بالوزن كان له حكم الموزون. وأعلم أنه لم يذكر في هذه الرواية أنه ﷺ أمره بزد البيع، بل ظاهرها أنه قرره وإنما أعلمه بالحكم وعذره للجهل به، إلا أنه قال ابن عبد البر: إن سكوت الراوي عن رواية فسخ العقد ورده لا يدل على عدم وقوعه. وقد أخرج من طريق أخرى، وكأنه يشير إلى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيد نحو هذه القصة فقال: هذا الربا فردّه. قال: ويحتمل تعدد القصة وأن التي لم يقع فيها الرد كانت متقدمة. وفي الحديث دلالة على جواز الترفيه على النفس باختيار الأفضل.

٨/٨٥٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة) بضم الصاد المهملة الطعام المجتمع (من التمر التي لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر. رواه مسلم) دل الحديث على أنه لا بد من التساوي بين الجنسين، وتقدم اشتراطه وهو وجه النهي.

٩/٨٥٧ - وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ». (وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ^(١)). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن معمر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: إني كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا يومئذ الشعير. رواه مسلم) ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعوم، ويدل على أنه لا يباع متفاضلاً وإن اختلف الجنس. والظاهر أنه لا يقول أحد بالعموم، وإنما الخلاف في البر والشعير كما سيأتي عن مالك، ولكن معمرأ خص الطعام بالشعير، وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يغلب الاسم. وقد ذهب إلى

٨٥٦ - أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر (الحديث ١٥٣٠).

٨٥٧ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع الطعام مثلاً بمثل (الحديث ١٥٩٢).

(١) في نسخة م: وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ. وهي رواية مسلم.

التخصيص بها الحنفية . والجمهور لا يخصصون بها إلا إذا اقتضت غلبة الاسم ، وإلا حمل اللفظ على العموم ، ولكنه مخصوص بما تقدم من قوله : « فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » بعد عده للبر والشعير فدل على أنهما صنفان وهو قول الجماهير فبيعوا كيف شئتم بعد عده للبر والشعير ، فدل على أنهما صنفان وهو قول الجماهير . وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا : هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً ، وسبقهم إلى ذلك معمر بن عبد الله راوي الحديث ، فأخرج مسلم عنه أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال : به ثم أشرت به شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فردّه ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فلاني سمعت رسول الله ﷺ ثم ساق هذا الحديث المذكور فقليل له : فإنه ليس مثله فقال : إني أخاف أن يضارع . وظاهره أنه اجتهد منه ، ويرد عليهم ظاهر الحديث ونص حديث أبي داود والنسائي من حديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثر وهما يدأ بيد » .

بيع الذهب بالذهب

١٠/٨٥٨ - وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِأَثْنِي عَشَرَ دِينَاراً ، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ . [فَفَصَّلْتُهَا] ^(١) ، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ أَثْنِي عَشَرَ دِينَاراً ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « لَا تَبَاغُ حَتَّى تُفَصِّلَ » ^(٢) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن فضالة بن عبيد ، رضي الله عنه ، قال : أشرت يوم خيبر قلادة بأثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ، ففصلتها فوجدت فيها أكثر من أثني عشر ديناراً ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : لا تباع حتى تفصل . رواه مسلم) الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير بطرق كثيرة بالفاظ متعددة ، حتى قيل : إنه مضطرب . وأجاب المصنف أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً ، بل النص من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه ، وهو النهي عن بيع ما لم يفصل . وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب ، وحيث لا فينبغي الترجيح بين روايتها ، وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبظهم ، فتكون رواية الباقيين بالنسبة إليه شاذة وهو كلام حسن يجاب به فيما شابه هذا

٨٥٨ - أخرجه مسلم في كتاب : المساقاة ، باب : بيع القلادة فيها خرز وذهب (الحديث ١٥٩١) .

(١) في الأصل : ففصلتها ، بتخفيف الصاد ، وأثبتنا ما في نسخة م لأنها موافقة لما في صحيح مسلم .

(٢) في الأصل : تُفَصِّل ، بتخفيف الصاد ، وأثبتنا ما في نسخة م ؛ لأنها موافقة لما في صحيح مسلم .

مثل حديث جابر، وقصة جملة، ومقدار ثمنه. والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل، ويباع الذهب بوزنه ذهباً وبياع الآخر بما زاد ومثله غيره من الربويات، فإنه ﷺ قال: «لا تباع حتى تفصل» فصرح ببطالان العقد، وأنه يجب التدارك له. وقد اختلف في هذا الحكم، فذهب كثير من السلف والشافعي وأحمد وغيرهم إلى العمل بظاهر الحديث. وخالف في ذلك الهادوية والحنفية وآخرون وقالوا: بجواز ذلك بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز بمثله ولا بدونه، قالوا: وذلك لأنه حصل الذهب في مقابلة الذهب، والزائد من الذهب في مقابلة المصاحب له فصح العقد، قالوا: لأنه إذا احتمل العقد وجه صحة وبطلان حمل على الصحة قالوا: وحديث القلادة الذهب فيها أكثر من اثني عشر ديناراً (لأنها إحدى الروايات في مسلم وصححها أصحاب أبو علي الفسائي) والتي لفظها «قلادة فيها اثنا عشر ديناراً»، وهي أيضاً كرواية الأكثر في الحكم، وهو على التقديرين لا يصح، لأنه لا بد أن يكون المنفرد أكثر من المصاحب ليكون ما زاد من المنفرد في مقابلة المصاحب. وأجاب المانعون بأن الحديث فيه دلالة على علة النهي، وهي عدم الفصل حيث قال: لا تباع حتى تفصل، وظاهره الإطلاق في المساوي وغيره. فالحق مع القائلين بعدم الصحة ولعل وجه حكمة النهي هو سد الذريعة إلى وقوع التفاضل في الجنس الربوي، ولا يكون إلا بتمييزه بفصل واختيار المساواة بالكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالظن في التغليب. ولمالك قول ثالث في المسألة، وهو أنه يجوز بيع السيف المحلى بالذهب إذا كان الذهب في البيع تابعاً لغيره، وقدره بأن يكون الثلث فما دونه. وعلل لقوله بأنه إذا كان الجنس المقابل بجنسه الثلث فما دونه فهو مغلوب ومكثور للجنس المخالف، والأكثر ينزل في غالب الأحكام منزلة الكل، فكأنه لم يبيع ذلك الجنس بجنسه. ولا تخفى ركنه وضعفه، وأضعف منه القول الرابع وهو جواز بيعه بالذهب مطلقاً مثلاً بمثل، أو أقل، أو أكثر، ولعل قائله ما عرف حديث القلادة.

بيع الحيوان بالحيوان

٨٥٩/١١ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ الْجَارُودِ.

٨٥٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الحيوان بالحيوان نسيئة (الحديث ٣٣٥٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (الحديث ١٢٣٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (الحديث ٤٣٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: الحيوان بالحيوان نسيئة (الحديث ٢٢٧٠)، وأخرجه أحمد: ١٢/٥، وأخرجه ابن الجارود (الحديث ٦١٠).

— (وعن سمرة بن جندب، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. رواه الخمسة وصححه الترمذي وأبن الجارود) وأخرجه أحمد وأبو يعلى والضياء في المختارة كلهم من حديث الحسن عن سمرة. وقد صححه الترمذي وقال غيره: رجاله ثقات إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله لما في سماع الحسن من سمرة من النزاع، لكن رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس ورجاله ثقات أيضاً، إلا أنه رجح البخاري وأحمد إرساله. وأخرجه الترمذي عن جابر بإسناد لين. وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن جابر بن سمرة. والطحاوي والطبراني عن ابن عمر وهو يعضد بعضه بعضاً. وفيه دليل على عدم صحة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، إلا أنه قد عارضه رواية أبي رافع أنه ﷺ أستسلف بغيراً بكرة وقضى رباعياً وسيأتي. فأختلف العلماء في الجمع بينه وبين حديث سمرة فقيل: المراد بحديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معاً فيكون من بيع الكالئ بالكالئ وهو لا يصح. وبهذا فسره الشافعي جمعاً بينه وبين حديث أبي رافع. وذهبت الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أن هذا ناسخ لحديث أبي رافع. وأجيب عنه بأن النسخ لا يثبت إلا بدليل والجمع أولى منه. وقد أمكن بما قاله الشافعي ويؤيده آثار عن الصحابة أخرجه البخاري قال: اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالربذة، واشترى رافع بن خديج بغيراً ببعيرين وأعطاه أحدهما وقال: آتيك بالآخر غداً. وقال ابن المسيب: لا ربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل. وأعلم أن الهادوية يعللون منع بيع الحيوان الموجود بالحيوان المفقود، بأن المبيع القيمي لا بد أن يكون موجوداً عند العقد في ملك البائع له، والحيوان قيمي مبيع مطلقاً فيجب كونه موجوداً وإن لم يكن حاضراً مجلس العقد، فلا بد أن يكون متميزاً عند البائع، إما بإشارة، أو لقب، أو وصف وكذلك عللوا منع قرض الحيوان بعدم إمكان ضبطه، وحديث أبي رافع يزعمون نسخه ويأتي تحقيق الكلام في شرح الحديث الرابع والتسعين والسبعمائة.

١٢/٨٦٠ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكَتُمُ الْجِهَادَ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلِأَحْمَدَ نَحْوُهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقُطَّانِ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا تبايعتم بالعينة) بكسر العين المهملة وسكون المشناة التحتية (وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً) بضم الذال المعجمة والكسر الاستهانة والضعف. (لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم. رواه أبو داود من رواية نافع عنه وفي إسناده مقال) لأن في إسناده أبا عبد الرحمن الخراساني اسمه إسحاق عن عطاء الخراساني قال الذهبي في الميزان هذا من مناكيره (ولأحمد نحوه من رواية عطاء ورجاله ثقات وصححه ابن القطان) قال المصنف وعندي أن الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً لأن الأعمش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو الخراساني فيكون من تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر فيرجع إلى الحديث الأول وهو المشهور اهـ والحديث له طرق عديدة عقد له البيهقي باباً وبين عللها. واعلم أن بيع العينة هو أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقى الكثير في ذمته وسميت عينة لحصول العين أي النقد فيها ولأنه يعود إلى البائع عين ماله وفيه دليل على تحريم هذا البيع. وذهب إليه مالك وأحمد وبعض الشافعية عملاً بالحديث قالوا ولما فيه من تفويت مقصد الشارع من المنع عن الربا وسد الذرائع مقصود قال القرطبي لأن بعض صور هذا البيع تؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلاً ويكون الثمن لغواً وأما الشافعي فنقل عنه أنه قال بجوازه أخذاً من قوله ﷺ في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم «بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيهاً» قال فإنه دال على جواز بيع العينة فيصح أن يشتري ذلك البائع له ويعود له عين ماله لأنه لما لم يفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقاً سواء كان من البائع أو غيره وذلك لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال. وأيد ما ذهب إليه الشافعي بأنه قد قام الإجماع على جواز البيع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل إلى عوده إليه بالزيادة. وقالت الهادوية يجوز البيع من البائع إذا كان غير حيلة ولا فرق بين التعجيل والتأجيل وبأن المعتمد في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فإذا كان مشروطاً عند العقد أو قبله على عوده إلى البائع فالبيع فاسد أو باطل على الخلاف وإن كان مضمراً غير مشروط فهو صحيح ولعلمهم يقولون: حديث العينة فيه مقال فلا ينتهض دليلاً على التحريم. وقوله «وأخذتم أذناب البقر» كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرث. والرضا بالزرع كناية عن كونه قد صار مهمهم وهمتهم. وتسليط الله كناية عن جعلهم أذلاء بالتسليط لما في ذلك من الغلبة والقهر وقوله حتى ترجعوا إلى دينكم أي ترجعوا إلى الاشتغال بأعمال الدين وفي هذه العبارة زجر بالغ وتقريع شديد حتى جعل بمنزلة الردة وفيه الحث على الجهاد.

١٣/٨٦١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى بَاباً عَظِيماً مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

— (وعن أبي أمامة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: من شفع لأخيه شفاعته فأهدى له هدية فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا. رواه أحمد وأبو داود وفي إسناده مقال) فيه دليل على تحريم الهدية في مقابلة الشفاعة، وظاهره سواء كان قاصداً لذلك عند الشفاعة أو غير قاصد لها. وتسميته ربا من باب الاستعارة للشبه بينهما، وذلك لأن الربا هو الزيادة في المال من الغير لا في مقابلة عوض وهذا مثله. ولعل المراد إذا كانت الشفاعة في واجب كالشفاعة عند السلطان في إنقاذ المظلوم من يد الظالم، أو كانت في محظور كالشفاعة عنده في تولية ظالم على الرعية، فإنها في الأولى واجبة فأخذ الهدية في مقابلها محرم والثانية محظورة فقبضها في مقابلها محظور. وأما إذا كانت الشفاعة في أمر مباح فلعله جائز أخذ الهدية، لأنها مكافأة على إحسان غير واجب، ويحتمل أنها تحرم لأن الشفاعة شيء يسير لا تؤخذ عليه مكافأة. وإنما قال المصنف وفي إسناده مقال، لأنه رواه القاسم عن أبي أمامة وهو أبو عبد الرحمن مولا هم الأموي الشامي فيه مقال، قاله المنذري. (قلت: في الميزان قال الإمام أحمد: روى عنه علي بن زيد أعاجيب وما أراها إلا من قبل القاسم. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ثم قال: إنه وثقه ابن معين. وقال الترمذي: ثقة انتهى.

تحريم الرشوة

١٤/٨٦٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما، قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي. رواه أبو داود والترمذي وصححه) ورواه أحمد في القضاء، وابن ماجه في الأحكام، والطبراني في الصغير. وقال الهيثمي: رجاله ثقات. وذكر المصنف هذا الحديث في أبواب الربا، لأنه أفاد لعن من ذكر لأجل أخذ المال الذي يشبه الربا كذلك أخذ الربا،

٨٦١ - أخرجه أحمد: ٢٦١/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الهدية لقضاء الحاجة (الحديث ٣٥٤١).

٨٦٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في كراهية الرشوة (الحديث ٣٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم (الحديث ١٣٣٧).

وقد تقدم لعن آخذه أول الباب . وحقيقة اللعن البعد عن مظان الرحمة ومواطنها وقد ثبت اللعن عنه ﷺ لأصناف كثيرة تزيد على العشرين . وفيه دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة . وأما حديث «المؤمن ليس باللعان» فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلعنه الله ولا رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما تفيده صيغة فعال، والراشي هو الذي يبذل المال ليتوصل إلى الباطل، مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماء في البئر، فعلى هذا بذل المال للتوصل إلى الحق لا يكون رشوة . والمرثشي أخذ الرشوة، وهو الحاكم وأستحقا اللعنة جميعاً لتوصل الراشي بماله إلى الباطل والمرثشي للحكم بغير الحق، وفي حديث ثوبان زيادة والرائش، وهو الذي يمشي بينهما .

١٥/٨٦٣ - وَعَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا. فَفَنَدَتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَانِصِ الصَّدَقَةِ. قَالَ: فَكُنْتُ أَخْذُ الْبُعِيرَ بِالْبُعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعنه) أي: ابن عمرو (أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً فنفتت الإبل فأمره أن يأخذ على قلانص الصدقة قال فكنت أخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. رواه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات) ذكر المصنف له هنا، لأنه الحديث يدل أن لا ربا في الحيوانات وإلا فبابه القرض. وفي الحديث دليل على جواز اقتراض الحيوان وفيه أقوال ثلاثة:

(الأول): جواز ذلك، وهو قول الشافعي ومالك وجماهير العلماء من السلف والخلف عملاً بهذا الحديث، وبأن الأصل جواز ذلك إلا جارية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز ويجوز لمن لا يملك وطأها كمحارمها والمرأة.

(الثاني): يجوز مطلقاً للجارية وغيرها وهو لابن جرير ودادود.

(الثالث): للهادوية والحنفية أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوانات. وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم النسخ وعدم صحته. وأعلم أنه قد وقع في الشرح أن حديث ابن عمرو في قرض الحيوان كما ذكرناه وراجعنا كتب الحديث، فوجدنا في سنن البيهقي ما لفظه بعد سياقه بإسناده قال عمرو بن حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص: إنا بأرض

ليس فيها ذهب ولا فضة أفابيع البقرة بالبقرتين والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين؟ فقال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أجهز جيشاً - الحديث» المصدر في كتاب، وفي لفظ «فأمره النبي ﷺ أن يتناع ظهراً إلى خروج المصدق» فسياق الأول واضح أنه في البيع ولفظ الثاني صريح في ذلك. إذا عرفت هذا فحمله على القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. وقد عارضه حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم في الحديث السبعائة والتسعين، وقد علمت ما قيل فيه. والأقرب من باب الترجيح أن حديث ابن عمرو أرجح من حديث الإسناد، فإنه قد قال الشافعي في حديث سمرة: إنه غير ثابت عن رسول الله ﷺ كما رواه عنه البيهقي. وقرض الحيوان بالحيوان قد صح عنه ﷺ جوازه أيضاً.

تحريم المزبنة

١٦/٨٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ. أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) وكان قياس قاعدة المصنف وعنه (قال: نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة) وفسرها بقوله: (أن يبيع ثمر حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام. نهى عن ذلك كله. متفق عليه) تقدم الكلام على تفسير المزبنة، وأشتقاقها، ووجه التسمية. وقوله ثمر بالحائطة وفتح الميم فشمل الرطب وغيره. والمراد ما كان في أصله رطباً من هذه الأمور المذكورة، وأراد بالكرم العنب. وقد اختلف العلماء في تفسير المزبنة، وتقدم أن المعول عليه في تفسيرها ما فسرنا به الصحابي لاحتمال أنه مرفوع وإلا فهو أعرف بمراد الرسول ﷺ. قال ابن عبد البر: لا مخالف لهم أن مثل هذا مزبنة، وإنما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه إلا مثل بمثل؟ فالجمهور على الإلحاق في الحكم للمشاركة في العلة في ذلك، وهو عدم العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس والتقدير. وأما تسمية ما ألحق مزبنة، فهو إلحاق في الاسم فلا يصح إلا على رأي من أثبت اللغة بالقياس.

٨٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام (الحديث ٢١٧١)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: بيع المزبنة (الحديث ٢١٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (الحديث ١٥٤٢).

١٧/٨٦٥ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنِ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَسَسَ؟». قَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِي، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن اشتراء الرطب بالتمر فقال: أينقص الرطب إذا يسس؟ قالوا: نعم. فنهى عن ذلك. رواه الخمسة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم) وإنما صححه ابن المديني وإن كان مالك غلقه عن داود بن الحسين، لأن مالكا لقي شيخه بعد ذلك. فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه. قال ابن المديني: إن والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود إلا أن سماع والده عن مالك قديم، ثم حدث به مالك عن شيخه، فصح من طريق مالك. ومن أعله بجهالة خالد أبي عياش فقد رد عليه بأن الدارقطني قال: إنه ثبت ثقة. وقال المنذري: قد روى عنه ثقات وقد أعتمده مالك مع شدة نقده. قال الحاكم: ولا أعلم أحدا طعن فيه. والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم.

١٨/٨٦٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ، بِالْكَالِيِّ. يَعْنِي: الَّذِينَ بِالْذِّنِّ. رَوَاهُ إِسْحَاقُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالء بالكالء، يعني الدين بالدين. رواه إسحاق والبخاري بإسناد ضعيف) ورواه الحاكم والدارقطني من دون تفسير، لكن في إسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف. قال أحمد: لا تحل الرواية

٨٦٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في التمر بالتمر (الحديث ٣٣٥٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزينة (الحديث ١٢٢٥)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: اشتراء التمر بالرطب (الحديث ٤٥٥٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: بيع الرطب بالتمر (الحديث ٢٢٦٤)، وأخرجه أحمد: ١٧٥/٢، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: البيع المنهي عنه (الحديث ٤٩٩٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة (الحديث ٣٨/٢).

عندي عنه ولا أعرف هذا الحديث لغيره. وصحفه الحاكم فقال: موسى بن عتبة فصحه على شرط مسلم. وتعجب البيهقي من تصحيحه على الحاكم. قال أحمد: ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس أنه لا يجوز بيع دين بدين. وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع، والكالء من كالأ الدين كلوءاً فهو كالء إذا تأخر، وكأأته إذا أنسأته، وقد لا يهمز تخفيفاً. قال في النهاية: هو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل، فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا يجزي بينهما تقابض. والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلاً.

٤ - باب: الرخصة في العرايا، وبيع الأصول والثمار

١/٨٦٧ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا: أَنْ تُبَاعَ بِخَرَصِهَا كَيْلًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَلِمُسْلِمٍ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ بِأَخْذِهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرَصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

— (عن زيد بن ثابت، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلاً. متفق عليه. ولمسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلاً. متفق عليه. ولمسلم رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تماًراً يأكلونها رطباً) الترخيص في الأصل التسهيل والتيسير، وفي عرف المشرعة ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإيجاب والتحريم لولا ذلك العذر. وهذا دليل على أن حكم العرايا مخرج من بين المحرمات مخصوص بالحكم. وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدنانير والدراهم إلا العرايا» وفي قوله في العرايا مضاف محذوف أي في بيع ثمر العرايا، لأن العرية هي النخلة، وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب يتطوع أهل النخل منهم بذلك على من لا ثمر له كما كانوا يتطوعون بمنيحة الشاة والإبل. وقال مالك: العرية أن يعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه، فرخص له

أن يشتريها أي رطبها منه بتمر أي يابس. وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا، وهو بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيما دون خمسة أوسق بشرط التقابض، وإنما قلنا فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة وهو الحديث الآتي برقم ٧٩٩.

٢/٨٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا (مِنَ الثَّمَرِ) ^(١)، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة. متفق عليه) وبين مسلم أن الشك فيه من داود بن الحصين. وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحته فيما دون الخمسة وأمتناعه فيما فوقها، والخلاف بينهما فيها. والأقرب تحريمه فيها لحديث جابر «سمعت رسول الله ﷺ يقول: حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول: الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة» أخرجه أحمد وترجم له ابن حبان: الاحتياط على أن لا يزيد على أربعة أوسق. وأما اشتراط التقابض فلأن الترخيص إنما وقع في بيع ما ذكر مع عدم تيقن التساوي فقط. وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص، فبقي على الأصل من اعتباره. ويدل لاشتراطه ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت «أنه سمى رجالاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله ﷺ ولا نقد في أيديهم يبتاعون به رطباً ويأكلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر» وفيه مأخذ لمن يشترط التقابض، وإلا لم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه. وأعلم أن الحديث ورد في الرطب بالتمر على رؤوس الشجر. وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجوازه كثير من الشافعية إلحاقاً له بما على رؤوس الشجر بناء على إلغاء وصف كونه على رؤوس الشجر. كما بوب بذلك البخاري، لأن محل الرخصة هو الرطب نفسه مطلقاً أعم من كونه على رؤوس النخل، أو قد قطع فيشمله النص ولا يكون قياساً ولا منع، إذ قد تدعو حكمة

٨٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة (الحديث ٢١٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (الحديث ١٥٤١).

(١) زيادة في الأصل.

الترخيص إلى شراء الرطب الحاصل، فإنه قد تدعو إليه الحاجة في الحال. وقد يكون مع المشتري تمر فيأخذه به فيدفع به قول ابن دقيق العيد إن ذلك لا يجوز وجهاً واحداً، لأن أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدرج طرياً، وهذا القصد لا يحصل مما على وجه الأرض.

٣/٨٦٩ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاَحِهَا قَالَ: «حَتَّى تَذَهَبَ عَاهَتُهَا».

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع. متفق عليه. وفي رواية كان إذا سئل عن صلاحها قال: حتى تذهب عاهتها) وهي الآفة والعيب. اختلف السلف في المراد يبدو الصلاح على ثلاثة أقوال:

(الأول): أنه يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً، وهو قول الليث والمالكية.

(والثاني): أنه لا بد أن يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة، وهو قول لأحمد.

(والثالث): أنه يعتبر الصلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية. ويفهم من قوله: «يبدو» أنه لا يشترط تكامله فيكفي زهو بعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الأمان من العامة. وقد جرت حكمة الله أن لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكه بها والانتفاع. والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها. والإجماع قائم على أنه لا يصح بيع الثمار قبل خروجها، لأنه بيع معدوم وكذا بعد خروجها قبل نفعها، إلا أنه روى المصنف في الفتح أن الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو الصلاح وبعده بشرط القطع، وأبطلوه بشرط البقاء قبله وبعده. وأما بعد صلاحها ففيه تفاصيل، فإن كان بشرط القطع صح إجماعاً، وإن كان بشرط البقاء كان بيعاً فاسداً إن جهلت المدة، فإن علمت صح عند الهادوية ولا غرر. وقال المؤيد: لا يصح النهي عن بيع

وشرط وإن أطلق صح عند الهادوية وأبي حنيفة، إذ المتردد بين الصحة والفساد يحمل على الصحة، إذ هي الظاهر إلا أن يجري عرف ببقائه مدة مجهولة فيفسده، وأفاد نهى البائع والمبتاع. أما البائع فثلاثاً يأكل مال أخيه الباطل. وأما المشتري لثلاثاً يضيع ماله. والعاهة هي الآفة التي تصيب الثمار، وقد بين ذلك حديث زيد بن ثابت قال: «كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يبتاعون الثمار، فإذا جذ الناس وحضر تقاضيهما قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، وهو فساد الطلع، وسواده مراض قشام عاهات يحتاجون بها فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عنده الخصومة في ذلك: فأما لا فلا تبتاعوا حتى يبدو صلاح الثمرة كالمشورة يشير بها لكثرة خصوماتهم» انتهى. وأفهم قوله كالمشورة أن النهي للتنزيه لا للتحريم كأنه فهمه من السياق وإلا فاصله التحريم. وكان زيد لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فيتبين الأصفر من الأحمر. وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة من كل بلد» والنجم الثريا والمراد طلوعها صباحاً، وهو أول فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحرييلادالحجاز وأبتداء نضج الثمار، وهو المعتبر حقيقة وطلوع الثريا علامة.

٨٧٠/٤ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهِيَ. قِيلَ: وَمَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: «تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللُّغَةُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي قيل): في رواية النسائي قيل: يا رسول الله فأفاد أن التفسير مرفوع (وما زهوها) بفتح الزاي (قال: تحمار وتصفار. متفق عليه واللفظ للبخاري) يقال: أزهى يزهي إذا أحمر وأصفر وزها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته. وقيل: هما بمعنى الاحمرار والاصفرار ومنهم من أنكر يزهو ومنهم من أنكر يزهي كذا في النهاية. قال الخطابي: في هذه الرواية هي الصواب، ولا يقال في النخل يزهو إنما يقال يزهر لا غير. ومنهم من قال زها إذا طال واكتمل. وأزهي إذا

٨٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: من باع ثماره أو نخله (الحديث ١٤٨٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: - ٨٥ - (الحديث ٢١٩٥)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: - ٨٦ - (الحديث ٢١٩٧)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: - ٨٧ - (الحديث ٢١٩٨)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: - ٩٣ - (الحديث ٢٢٠٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: وضع الجوائح (الحديث ١٥٥٥).

أحمر وأصفر. قال الخطابي: قوله تحمار وتصفار لم يرد بذلك اللون الخالص من الحمرة والصفرة، إنما أراد حمرة أو صفرة بكمودة، فلذلك قال تحمار وتصفار. قال: ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر. قال ابن التين: أراد بقوله تحمار وتصفار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن ينضج قال: وإنما يقال يفعال في اللون المتغير إذا كان يزول ذلك. وقيل: لا فرق إلا أنه قد يقال في هذا المحل المراد به ما ذكره بقرينة الحديث الآتي.

٥/٨٧١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

— وهو قوله (وعن أنس) قياس قاعدته وعنه (أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد). رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم المراد بأسوداد العنب وأشداد الحب بدو صلاحه. قال النووي: فيه دليل لمذهب الكوفيين وأكثر العلماء في أنه يجوز بيع السنبل المشتد. وأما مذهبنا ففيه تفصيل فإن كان السنبل شعير، أو ذرة، أو مما في معناهما مما ترى حياته خارجة صح بيعه، وإن كان حنطة أو نحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال في الدياس ففيه قولان للشافعي: الجديد أنه لا يصح، وهو أصح قوليه. والقديم أنه يصح. وأما قبل الاشتداد فلا يصح إلا بشرط القطع كما ذكرنا، فإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط صح تبعاً للأرض. وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيعت مع الشجر جاز بلا شرط صح تبعاً للأرض. وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيعت مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً هكذا حكم القول في الأرض لا يجوز بيعها دون الزرع إلا بشرط القطع. وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه. وفروع المسألة كثيرة، وقد نقحت مقاصدها في روضة الطالبين وشرح المذهب، وجمعت فيها جملة مستكثرة وبار التوفيق.

٨٧١ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٣٣٧١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها (الحديث ١٢٢٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٢٢١٧)، وأخرجه أحمد: ٢٢١/٣، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: البيع المنهي عنه (الحديث ٤٩٩٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الحب حتى يشتد... (الحديث ١٩/٢).

٨٧٢/٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ».

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لو بعت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحة) هي آفة تصيب الزرع (فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟: رواه مسلم. وفي رواية أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح) الجائحة مشتقة من الجوح وهو الاستئصال ومنه حديث «إن أبي يجتاح مالي». وفي الحديث دليل على أن الثمار التي على رؤوس الشجر إذا باعها المالك وأصابته جائحة أن يكون تلفها من مال البائع، وأنه لا يستحق على المشتري في ذلك شيئًا. وظاهر الحديث فيما باعه بيعاً غير منهي عنه وأنه وقع البيع بعد بدو الصلاح، لأنه منهي عن بيعه قبل بدوه، ويحتمل وروده أي حديث وضع الجوائح قبل النهي، ويدل له ما وقع في حديث زيد بن ثابت أنه قال: «قدم النبي ﷺ المدينة ونحن نبتاع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وسمع خصومة فقال: ما هذا؟ فذكر الحديث وأنه نهى عن بيعها قبل بدو صلاحها». فأفاد مع ذكر سبب النهي تاريخ ذلك، فيكون حديث وضع الجوائح متأخرًا، فيحمل أي حديث وضع الجوائح على البيع بعد بدو الصلاح. وقد اختلف العلماء في وضع الجوائح فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا أصابت الثمر جميعه أن يوضع الثمن جميعه، وأن التلف من مال البائع عملاً بظاهر الحديث. وذهب الأكثر إلى أن التلف من مال المشتري، وأنه لا وضع لأجل الجائحة إلا ندباً، واحتجوا له بحديث أبي سعيد «أنه ﷺ أمر الناس أن يتصدقوا على الذي أصيب في ثماره» وسيأتي. قالوا: ووجه تلفه من مال المشتري بأن التولية في العقد الصحيح بمنزلة القبض، وقد سلمه البائع للمشتري بالتولية فكانه قبضه. وأجيب عنه بأن قوله: «فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا - الحديث» دال على التحريم، وأنه تلف على البائع لقوله مال أخيك، إذ يدل أنه لم يستحق منه الثمن، وأنه مال أخيه لا ماله، وحديث التصديق

محمول على الاستحباب بقرينة قوله: لا يحل لك وفائدة الأمر بالتصدق الإرشاد إلى الوفاء بغرضين جبر البائع، وتعريض المشتري لمكارم الأخلاق كما يدل قوله في آخر الحديث لما طلبوا الوفاء «ليس لكم إلا ذلك فلو كان لازماً لأمرهم بالنظرة إلى ميسرة.

٧/٨٧٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَنَمَرَتْهَا (لِلْبَائِعِ الَّذِي) ^(١) بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: من ابتاع نخلاً هو اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخل (بعد أن تؤبر) والتأبير التشقيق والتلقيح، وهو شق مطلع النخلة الأنثى ليذر فيها شيء من طلع النخلة الذكر (فنمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع. متفق عليه) دل الحديث على أن الثمرة بعد التأبير للبائع، وهذا منطوقه ومفهومه إنها قبله للمشتري. وإلى هذا ذهب جمهور العلماء عملاً بظاهر الحديث. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأبير وبعده. فعمل بالمنطوق ولم يعمل بالمفهوم بناء على أصله من عدم العمل بمفهوم المخالفة. ورد عليه بأن الفوائد المستترة تخالف الظاهرة في البيع، فإن ولد الأمة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها. وفي قوله: «إلا أن يشترط المبتاع» دليل على أنه إذا قال المشتري: اشتريت الشجرة بشمرتها كانت الثمرة له. ودل الحديث على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فيخص النهي عن بيع، وشرط هذا النص في النخل ويقاس عليه غيره من الأشجار.

٨٧٣ - أخرجه البخاري في كتاب: المساقاة، باب: الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل (الحديث ٢٣٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: اليوع، باب: من باع نخلاً عليها تمر (الحديث ١٦٠٤).

(١) في نسخة م: للذي، وهي موافقة لرواية مسلم.

٥ - أبواب: السلم والقرض والرهن

٨٧٤/١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ».

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين) منصوبان بنزع الخافض أي إلى السنة والسنتين (فقال: من أسلف في تمر) روي بالمشاة والمثلثة فهو بها أعم (فليسلف في كيل معلوم) إذا كان مما يكال (ووزن معلوم) إذا كان مما يوزن (إلى أجل معلوم. متفق عليه وللبخاري من أسلف في شيء) السلف بفتح الحاء هو السلم وزناً ومعنى قيل: وهو لغة أهل العراق والسلف لغة أهل الحجاز وحقيقته شرعاً بيع موصوف في الذمة ببدل يعطي عاجلاً وهو مشروع إلا عند ابن المسيب، وأتفقوا على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس، إلا أنه أجاز مالك تأجيل الثمن يوماً أو يومين، ولا بد أن من يقدر بأحد المقدارين كما في الحديث، فإن كان مما لا يكال ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري: فلا بد فيه من عدد معلوم رواه ابن بطال وادعى عليه الإجماع. وقال المصنف: أو ذرع معلوم فإن العدد والذرع يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما، وهو ارتفاع الجهالة بالمقدار، وأتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه الكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وإردب مصر، فإذا أطلق أنقلب إلى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم، وأتفقوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره، ولم يتعرض له في الحديث لأنهم كانوا يعلمون به. وظاهر الحديث أن التأجيل شرط في السلم، فإن كان حالاً لم يصح أو كان الأجل مجهولاً، وإلى هذا ذهب ابن عباس وجماعة من السلف، وذهب آخرون إلى عدم شرطية ذلك، وأنه يجوز السلم في الحال. والظاهر أنه لم يقع في عصر النبوة إلا في

٨٧٤ - أخرجه البخاري في كتاب: السلم، باب: السلم في كيل معلوم (الحديث ٢٢٣٩)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ٢ - (الحديث ٢٢٤٠)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ٧ - (الحديث ٢٢٥٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: السلم (الحديث ١٦٠٤).

المؤجل، وإلحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس، إذ هو بيع معدوم وعقد غرر. وأختلفوا أيضاً في شرطية المكان الذي يسلم فيه فأثبتته جماعة قياساً على الكيل والوزن والتأجيل. وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه. وفصلت الحنفية فقالت: إن كان لحمله مؤونة فيشترط وإلا فلا. وقالت الشافعية، إن عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق فيشترط وإلا فقولان. وكل هذه التفاصيل مستندها العرف.

٢/٨٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَا: كُنَّا نَصِيبُ الْمَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ، فَتَسْلِفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرْبِيبِ - وَفِي رِوَايَةٍ - وَالزَّيْتِ - إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى. قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ ذَلِكَ^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عبد الله بن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبزى) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاي الخزاعي. سكن الكوفة وأستعمله علي بن أبي طالب عليه السلام على خراسان، وأدرك النبي ﷺ وصلى خلفه (قال: كنا نصيب الغنائم مع رسول الله ﷺ وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام) هم من العرب دخلوا في العجم والروم، فأختلطت أنسابهم، وفسدت ألسنتهم، سموا بذلك لكثرة معرفتهم بأنباط الماء أي استخراجهم (فنسلفهم في الحنطة والشعير والزبيب وفي رواية والزيت إلى أجل مسمى قيل: أكان لهم زرع؟ قالا: ما كنا نسألهم عن ذلك. رواه البخاري) الحديث دليل على صحة السلف في المعدوم حال العقد، إذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه لاستفصلوهم وقد قالا: ما كنا نسألهم وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال. وقد ذهب إلى هذا الهادوية والشافعية ومالك وأشترطوا إمكان وجوده عند حلول الأجل، ولا يضر انقطاعه قبل حضور الأجل، لما عرفت من ترك الاستفصال كذا في الشرح. (قلت:) وهو أستدلال بفعل

٨٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: السلم، باب: السلم في وزن معلوم (الحديث ٢٢٤٢) و (الحديث ٢٢٤٣)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: السلم إلى من ليس عنده أصل (الحديث ٢٢٤٤) و (الحديث ٢٢٤٥)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: السلم إلى أجل معلوم (الحديث ٢٢٤٥) و (الحديث ٢٢٥٤).

(١) في نسخة م: عن ذلك.

الصحابي، أو تركه ولا دليل على أنه ﷺ علم ذلك وأقره. وأحسن منه في الاستدلال، أنه ﷺ أقر أهل المدينة على السلم سنة وستين والرطب ينقطع في ذلك. ويعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود «ولا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه» فإن صح ذلك كان مقيداً لتقريره لأهل المدينة على سلم السنة والستين، وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يبدو صلاح النخل. ويقوي ما ذهب إليه الناصر وأبو حنيفة من أنه يشترط في المسلم فيه أن يكون موجوداً من العقد إلى الحلول.

٨٧٦/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله. رواه البخاري) التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها، والمراد من إرادته التأدية قضاؤها في الدنيا وتأدية الله عنها يشمل تيسيره تعالى لقضائها في الدنيا، بأن يسوق إلى المستدين ما يقضي به دينه، وأداؤها عنه في الآخرة بإرضائه غريمه بما شاء تعالى. وقد أخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم مرفوعاً ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله أنه يريد أدائه إلا أداه الله عنه في الدنيا والآخرة» وقوله: (يريد إتلافها) الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلاً لا لحاجة ولا لتجارة، بل لا يريد إلا إتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضاءها. وقوله: (أتلفه الله) الظاهر إتلاف الشخص نفسه في الدنيا بإهلاكه، وهو يشمل ذلك، ويشمل إتلاف طيب عيشه، وتضييق أموره، وتعسر مطالبه ومحق بركته، ويحتمل إتلافه في الآخرة بتعذيبه. قال ابن بطال: فيه الحث على ترك استكمال أموال الناس، والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المداينة، وأن الجزاء قد يكون من جنس العمل. وأخذ منه الداودي أن من عليه دين فليس له أن يتصدق ولا يعتق وفيه بعد. وفي الحديث الحث على حسن النية والترهيب عن خلافه، وبيان أن مدار الأعمال عليها، وأن من استدان نأوياً لإيفاء أمانته الله عليه. وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فيسأل عن ذلك فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن

اللَّهُ مع الدائن حتى يقضي دينه» رواه ابن ماجه والحاكم وإسناده حسن، إلا أنه اختلف فيه على محمد بن علي. ورواه الحاكم من حديث عائشة بلفظ «ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من الله عون» قالت. يعني عائشة: فأنا التمس ذلك العون (فإن قلت:) قد ثبت حديث «إنه يغفر للشهيد كل ذنب إلا الذن» وحديث «الآن بردت جلده» قاله لمن أدى ديناً عن ميت مات وعليه دين. (قلت:) يحتمل أن معنى لا يغفر للشهيد الدين أنه باق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة، ولا يلزم من بقائه عليه أن يعاقب به في قبره. ومعنى قوله: «بردت جلده» خلصته من بقاء الدين عليه، ويحتمل أن ذلك فيمن أستاذان ولم ينو الوفاء.

٨٧٧/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَلَانًا قَدِمَ لَهُ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ، فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيئَةٍ إِلَى مَيْسِرَةٍ؟ فَبَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَأَمْتَنَعَ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله إن فلاناً له بز من الشام، فلو بعثت إليه فأخذت منه ثوبين نسيئة إلى ميسرة فبعثت إليه فأمتنع. أخرجه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات) فيه دليل على بيع النسيئة وصحة التأجيل إلى ميسرة. وفيه ما كان عليه ﷺ من حسن معاملة العباد، وعدم إكراههم على الشيء، وعدم الإلحاح عليهم.

٨٧٨/٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبْنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— وهذا من باب الرهن، وهو لغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه «كل نفس بما كسبت رهينة»^(١) وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين، ويطلق على العين المرهونة - (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: الظهر يركب بالبناء للمفعول ومثله يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ولبن الدر) بفتح الدال المهملة وتشديد الراء، وهو اللبن تسمية بالمصدر، قيل: هو من إضافة الشيء إلى نفسه. وقيل: من إضافة الموصوف إلى صفته (يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً وعلى الذي يركب ويشرب النفقة. رواه

٨٧٧ - أخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: الدين راية الله في الأرض... (الحديث ٢/٢٤).

٨٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الرهن، باب: الرهن مركوب ومحلوب (الحديث ٢٥١٢).

(١) سورة المدثر، الآية: ٣٨.

البخاري) فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقريئة العوض، وهو الركوب وإن كان يحتمل أنه الراهن، إلا أنه احتمال بعيد، لأن النفقة لازمة له، فإن المرهون ملكه وقد جعلت في الحديث على الراكب والشارب وهو غير المالك، إذ النفقة لازمة للمالك على كل حال. والحديث دليل على أنه يستحق المرتهن الانتفاع بالرهن في مقابلة نفقته وفي المسألة ثلاثة أقوال:

(الأول): ذهب أحمد وإسحاق إلى العمل بظاهر الحديث وخصوا ذلك بالركوب والدر فقالوا: ينتفع بهما بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما.

(والثاني): للجمهور قالوا: لا ينتفع المرتهن بشيء، قالوا: والحديث خالف القياس من وجهين أولهما تجويز الركوب والشرب لغير المالك بغير إذنه وثانيهما تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة. قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجتمعة وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها. ويدل على نسخه حديث ابن عمر «لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه» أخرجه البخاري في أبواب المظالم. (قلت:) أما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع، ولا تعذر هنا إذ يخص عموم النهي بالمرهونة. وأما مخالفة القياس فليست الأحكام الشرعية مطردة على نسق واحد، بل الأدلة تفرق بينها في الأحكام، والشارع حكم هنا بركوب المرهون وشرب لبنه وجعله قيمة النفقة. وقد حكم الشارع ببيع الحاكم عن المتمرّد بغير إذنه، وجعل صاع التمر عوضاً عن اللبن وغير ذلك. وقال الشافعي: المراد أنه لا يمنع الراهن من ظهرها ودرها، فجعل الفاعل الراهن، وتعقب بأنه ورد بلفظ المرتهن فتعين الفاعل.

(والقول الثالث): للأوزاعي والليث أن المراد من الحديث أنه إذا أمتنع الراهن من الإنفاق على المرهون، فيباح حينئذ الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته، وجعل له في مقابل النفقة الانتفاع بالركوب، أو شرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه. وقوي هذا القول في الشرح ولا يخفى أنه تقييد للحديث لما لم يقيد به الشارع، وإنما قيده بالضابط المتصيد من الأدلة، وهو أن كل عين في يده لغيره بإذن الشرع، فإنه ينفق عليها بنية الرجوع على المالك، وله أن يؤجرها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف إلا أنه إذا كان في البلد حاكم ولم يستأذنه فلا رجوع بما أنفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن، فإن لم يكن في البلد حاكم، أو كان يتضرر الحيوان بمدة الرجوع، فله أن ينفق ويرجع بما أنفق، ألا أنه قد يقال: إنها قاعدة عامة فتحض بحديث الكتاب.

غلق الرهن

٦/٨٧٩ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْلِقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ الْمُحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِزْسَالَهُ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يغلق) بفتح حرف المضارعة وغين معجمة ساكنة ولام مفتوحة وقاف يقال: غلق الراهن إذا خرج عن ملك الراهن وأستولى عليه المرتهن بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه، وكان هذا عادة العرب فنهاهم النبي ﷺ (الراهن من صاحبه الذي رهنه. له غنمه) زيادته (وعليه غرمه) هلاكه ونفقته (رواه الدارقطني والحاكم ورجاله ثقات، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله) قال الحافظ ابن عبد البر: اختلف في قوله غنمه وعليه غرمه فقيل: هي مدرجة من قول سعيد بن المسيب قال: ورفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على اختلاف على ابن أبي ذئب ووقفها غيرهم. وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده، وبين أن هذه اللفظة من قول ابن المسيب. وكذا أبو داود في المراسيل قوى أنها من قوله. ومعنى يغلق لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه. والحديث ورد لإبطال ما كان عليه الجاهلية من غلق الرهن عند المرتهن، وبيان أن زيادته للمرتهن ونفقته عليه كما سلف فيما قبله.

٧/٨٨٠ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلُ بَكْرَهُ. فَقَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خِيَارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— وهو من أحاديث باب: القرض، والأحاديث في فضله والحث عليه كثيرة.

(وعن أبي رافع أن النبي ﷺ استلف من رجل بكرة) بفتح الموحدة وسكون الكاف

٨٧٩ - أخرجه الدارقطني في كتاب: البيوع، باب: البيوع (الحديث ٣/٣٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: إذا كانت الهبة الذي رحم... (الحديث ٥٢/٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ١٤٣).

٨٨٠ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: من استلف شيئاً ف قضى خيراً منه (الحديث ١٦٠٠).

الصغير من الإبل (فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره قال: لا أجد إلا خياراً رباعياً) هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة وتبقى رباعيته (فقال: أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء. رواه مسلم) تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان، والحديث دليل عليه، وأن ذلك من مكارم الأخلاق المحمودة عرفاً وشرعاً. ولا يدخل في القرض الذي يجز نفعاً. لأنه لم يكن مشروطاً من المقرض، وإنما ذلك تبرع من المستقرض. وظاهره العموم للزيادة عدداً أو صفة وقال مالك: الزيادة في العدد لا تحل.

٨/٨٨١ - وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِبَا». رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ.

٩/٨٨٢ - وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ.

١٠/٨٨٣ - وَآخَرُ مَوْقُوفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: كل قرض جر منفعة فهو ربا. رواه الحارث بن أبي أسامة وإسناده ساقط) لأن في إسناده سوار بن مصعب الهمداني المؤذن الأعمى، وهو متروك (وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي) أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا» (وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجده في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبة المصنف في التلخيص إلى البخاري، بل قال: إنه رواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وأبن عباس موقوفاً عليهم انتهى. فلو كان في البخاري لما أهمل نسبته إليه في التلخيص. والحديث بعد صحته لا بد من التوفيق بينه وبين ما تقدم، وذلك بأن هذا محمول على أن المنفعة مشروطة من المقرض أو في حكم المشروطة. وأما لو كانت تبرعاً من المقرض، فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطي خيراً مما أخذه.

٨٨١ - أخرجه ابن حجر في المطالب العالية: ١/ ٤١١، وعزاه للحارث بن أبي أسامة.

٨٨٢ - أخرجه البيهقي في كتاب: البيوع، باب: لا خير أن يسلفه سلفاً... (الحديث ٣٥٠/٥).

٦ - باب: التفليس والحجر

هو لغة مصدر فلسته نسبته إلى الإفلاس الذي هو مصدر أفلس أي صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً (والحجر) لغة مصدر حجر أي منع وضيق وشرعاً قول الحاكم للمديون حجرت عليك التصرف في مالك.

١/٨٨٤ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْنَا ^(١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢/٨٨٥ - وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمَالِكٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُرْسَلًا يَلْفِظُ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْضِ ^(٢) الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ ^(٣) مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَدُ الْغُرَمَاءِ». وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَضَعَفَهُ تَبَعًا لِأَبِي دَاوُدَ.

٣/٨٨٦ - وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَبْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: «لَأَقْضِيَنَّ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»: «مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَفَ أَيْضًا هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ.

٨٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستقراض، باب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض (الحديث ٢٤٠٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس (الحديث ١١٩٣).

(١) في نسخة م: سمعت.
٨٨٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل مَتَاعَهُ (الحديث ٣٥٢٠)، وأخرجه مالك في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في إفلاس الغريم (الحديث ٨٧)، وأخرجه البيهقي في كتاب: التفليس، باب: المشتري يموت مفلساً بالثمن (الحديث ٤٦/٦).
(٢) في نسخة م: يقبض.
(٣) في نسخة م: فإن.

٨٨٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل مَتَاعَهُ بعينه (الحديث ٢٥٢٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: من وجد مَتَاعَهُ بعينه عند رجلٍ قد أفلس (الحديث ٢٣٦٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: كل معروف صدقة (الحديث ٥٠/٢).

— (وعن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام المخزومي قاضي المدينة، تابعي سمع عائشة وأبا هريرة، روى عنه الشعبي والزهرى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: من أدرك ماله بعينه) لم يتغير بصفة من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان (عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره، متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلًا) وقد وصله أبو داود من طريق أخرى فيها إسماعيل بن عياش، لأنها من روايته عن الشاميين وروايته عنهم صحيحة (بلفظ أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ووصله البيهقي وضعفه تبعاً لأبي داود) راجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفاً للرواية هذه، بل قال في هذه الرواية بعد إخراجها لها من طريق مالك: وحديث مالك أصح، يريد أنه أصح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود وفيها قال أبو بكر: «قضى رسول الله ﷺ أن من توفي وعنده سلعة رجل بعينها لم يقض من ثمنها شيئاً، فصاحب السلعة أسوة الغرماء فيها» ولم يتكلم الشارح رحمه الله على هذا بشيء (ورواه أبو داود وابن ماجه من رواية عمر بن خلدة) بفتح الخاء المعجمة واللام ودال مهملة (قال: أتينا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس فقال: لأقضين فيكم بقضاء رسول الله ﷺ من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به وصححه الحاكم وضعفه أبو داود وضعف أيضاً هذه الزيادة في ذكر الموت) سكت عليه الشارح. وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجد فيها تضعيفاً للرواية عمر بن خلدة، بل قال البيهقي بعد رواية حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل التي ساق لفظها المصنف هنا بلفظ أيما رجل إلى آخره إنه قال الشافعي رواية عمر بن خلدة أولى من رواية أبي بكر هذه قال: لأنها موصولة جمع فيها النبي ﷺ بين الموت والإفلاس. قال وحديث ابن شهاب يريد به رواية أبي بكر بن عبد الرحمن المذكورة متقطع وساق في ذلك كلاماً كثيراً، يرجح به رواية عمر ابن خلدة فليُنظر. هذا الحديث أشتمل على مسائل: (الأولى): أنه إذا وجد البائع متاعه عند من شراه منه وقد أفلس، فإنه أحق بمتاعه من سائر الغرماء، فيأخذه إذا كان له غرماء وعموم قوله: «من أدرك ماله» يعم من كان له مال عند الآخر بقرض أو بيع، وإن كان قد وردت أحاديث مصرحة بلفظ البيع. فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما الحديث بلفظ «إذا أبتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها، فهو أحق بها من الغرماء» فقد عرف في الأصول أن الخاص الموافق للعام لا يخصص العام إلا عند أبي ثور، وقد زيفوا ما ذهب إليه من ذلك. ولذلك ذهب الشافعي

وآخرون إلى أن المقرض أولى بماله في القرض، كما أنه أولى به في البيع. وذهب غيره إلى أنه يختص ذلك بالبيع للتصريح به في أحاديث الباب، لكن قد عرفت أن ذلك لا يخص عموم حديث الباب. (المسألة الثانية): أفاد قوله بعينه أنه إذا وجدته وقد تغير بصفة من الصفات، أو بزيادة أو نقصان، فإنه ليس صاحبه أولى به، بل يكون أسوة الغرماء. وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادوية والشافعي إلى أنه إذا تغيرت صفته بعيب فللبائع أخذه ولا أرش له، وإن تغير بزيادة كان للمشتري غرامة تلك الزيادة، وهي ما أنفق عليه حتى حصلت، وكذلك الفوائد للمشتري ولو كانت متصلة، لأنها إنما حديث في ملكه ويلزم له قيمة ما لا حد لبقائه كالشجرة إذا غرسها وإبقاء ماله حد بلا أجرة كالزرع، وكذلك إذا نقصت العين فله أخذ الباقي بحصته من الثمن، والحديث يتناوله لأن الباقي مبيع باق بعينه. (المسألة الثالثة): دل لفظ أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل، أن البائع إذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع المبيع، بل يكون أسوة الغرماء. وبهذا أخذ جمهور العلماء، وعند الهادوية وهو راجح قولي الشافعي، أنه لا يصير البائع بقبض بعض ثمنه أسوة الغرماء، بل البائع أولى به. وكأن الشافعي ذهب إلى هذا، لأنه لم يصح الحديث عنده، بل قال: إنه منقطع. فمن قال بصحة الحديث وأنه موصول قال مما قاله الجمهور ومن لا فلا. وفي وصله وعدمه خلاف منهم من رجح إرساله وهم أكثر الحفاظ. (المسألة الرابعة): قوله: «فإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء» فيه حذف تقديره فمتاع صاحب المتاع أسوة الغرماء، وهذا دال على التفرقة بين الموت والإفلاس. وإلى التفرقة بينهما ذهب مالك وأحمد عملاً بهذه الرواية قالوا: لأن الميت برئت ذمته وليس للغرماء محل يرجعون إليه، فاستووا في ذلك بخلاف المفلس، وسواء خلف الميت وفاء أو لا. وذهب الهادوية إلى أنه إذا خلف وفاء فليس البائع أولى بمتاعه، بل يسلم الورثة الثمن من التركة. وحجتهم أنه قد ورد في حديث أبي بكر بن عبد الرحمن زيادة لفظ «إلا إن ترك صاحبها وفاء» لكن قال الشافعي: يحتمل أن الزيادة من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن وقرينة الاحتمال أن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت، وكذلك الذين رووه عن أبي هريرة. وذهب الشافعي إلى أنه لا فرق بين الموت والإفلاس، وأن صاحب المتاع أولى بمتاعه عملاً بعموم «من أدرك ماله عند رجل - الحديث المتفق عليه» قال: ولا فرق بين الموت والإفلاس، والتفرقة بينهما برواية أبي بكر بن عبد الرحمن وقوله فيها: «فإن مات فصاحب المتاع أسوة الغرماء» غير صحيحة، لأن الحديث مرسل لم يصح وصله فلا يعمل به، بل في رواية عمر بن خلدة التسوية بين الموت والإفلاس، وهو حديث حسن يحتاج بمثله.

٨٨٧/٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْتِ الْوَاجِدَ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَاسِيُّ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن عمرو بن الشريد رضي الله عنه) بفتح الشين المعجمة وكسر الراء تابعي
سمع ابن عباس وغيره عن أبيه (قال: قال رسول الله ﷺ: لي) بفتح اللام ثم مثناة تحتية
مشددة مصدر لوى يلوي أي مغل أضيف إلى فاعله وهو (الواجد) بالجيم يعني من الوجد
بالضم أي القدرة (يحل) بضم حرف المضارعة (عرضه وعقوبته) رواه أبو داود والتناسي
وعلقه البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي. وفسر البخاري
حل العرض بما علقه عن سفيان قال: يقول: مطلني وعقوبته حبسه، وهو دليل لزيد بن
علي أنه يحبس حتى يقضي دينه. وأجاز الجمهور الحجر وبيع الحاكم عنه ماله، وهذا أيضاً
داخل تحت لفظ عقوبته، لا سيما وتفسيرها بالحبس ليس بمرفوع. ودل الحديث على
تحريم مطل الواجد، ولذا أبيحت عقوبته، وإنما اختلف العلماء هل يبلغ إلى حد الكبيرة
يفسق وترد شهادته بمطلة مرة واحدة أم لا؟ فذهبت الهاذوية إلى أنه يفسق بذلك. واختلفوا
في قدر ما يفسق به فقال الجمهور منهم: إنه يفسق بمطل عشرة دراهم فما فوق قياساً على
نصاب السرقة. وفي كلام الهادي عليه السلام ما يقضي بأنه يفسق بدون ذلك. وكذلك
ذهبت إلى هذا المالكية والشافعية إلا أنهم ترددوا في اشتراط التكرار. ومقتضى مذهب
الشافعي اشتراطه، ثم يدل بمفهومه على أن مطل غير الواجد وهو المعسر لا يحل عرضه
ولا عقوبته والحكم كذلك عند الجماهير، وهو الذي دل له قوله تعالى: ﴿فَنظَرْنَا إِلَى

ميسرة﴾^(١).

٨٨٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في الحبس في الدين وغيره (الحديث ٣٦٢٨)، وأخرجه
التناسي في كتاب: البيوع، باب: مطل الغني (الحديث ٣١٦) و (الحديث ٣١٧)، وأخرجه البخاري
في كتاب: الاستقراض، باب: لصاحب الحق مقال (الحديث ٦٢) تعليقاً، وأخرجه ابن حبان
(الحديث ٥٠٨٩).

٨٨٨/٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارِ أَتْبَاعِهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَأَقْلَسَ^(١)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ». فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِغُرَمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار أتباعها فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ: تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك. رواه مسلم) تقدم الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر. وقوله: «فلا يحل لك أن تأخذ» بأن هذا على جهة الاستحباب، والحث على جبر من حدث عليه حادث. ويدل أيضاً قوله: «وليس لكم إلا ذلك» على أن الثمرة غير مضمونة، إذ لو كانت مضمونة لقال: وما بقي فنظرة إلى ميسرة أو نحوه، إذ الدين لا يسقط بإعسار المدين، وإنما تتأخر عنه المطالبة في الحال ومتى أيسر وجب عليه القضاء.

٨٨٩/٦ - وَعَنْ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ، وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسَلًا، وَرَجَّحَ إِزْسَالَهُ.

— (وعن ابن كعب بن مالك) اسمه عبد الرحمن سماه عبد الرزاق (عن أبيه أن النبي ﷺ حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه. رواه الدارقطني وصححه الحاكم. وأخرجه أبو داود مرسلًا ورجح إرساله) قال عبد الحق: المرسل أصح من المتصل. وقال ابن الصلاح في الأحكام: هو حديث ثابت. كان ذلك في سنة تسع. وجعل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم فقالوا: يا رسول الله به لنا «فقال: ليس لكم إليه سبيل» وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي، وزاد أن النبي ﷺ بعثه بعد ذلك إلى اليمن ليجبره. والحديث دليل على

٨٨٨ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: استحباب الوضع من الدين (الحديث ١٥٥٦).

(١) زيادة في الأصل.

٨٨٩ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الأفضية، باب: في المرأة تقتل إذا ارتدت (الحديث ٢٣١/٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: التشديد في أداء الدين (الحديث ٥٨/٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ١٥٢).

أنه يحجر الحاكم على المدين التصرف في ماله، ويبيعه عنه لقضاء غرمائه. والقول بأنه حكاية فعل غير صحيح، فإن هذا فعل لا يتم إلا بأقوال تصدر عنه ﷺ يحجر بها تصرفه، وألفاظ يبيع بها ماله، وألفاظ يقضي بها غرماءه، وما كان بهذه المثابة لا يقال إنه حكاية فعل، إنما حكاية الفعل مثل حديث خلع نعله فخلعوا نعالهم كما لا يخفى. ظاهر الحديث أن ماله كان مستغرقاً بالدين فهل يلحق به من لم يستغرق ماله في الحجر والبيع عنه كالواجد إذا مطل؟ اختلف العلماء في ذلك فقال جمهور الهادوية والشافعية: إنه يلحق به فيحجر عليه ويباع ماله، لأنه قد حصل المقتضي لذلك، وهو عدم المسارعة بقضاء الدين. وقال زيد بن علي والحنفية: إنه لا يلحق به فلا يحجر عليه ولا يباع عنه، بل يجب حبسه حتى يقضي دينه لحديث «إنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه» ولقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾^(١) ومقتضى الحجر والبيع إخراج المال من غير طيبة من نفسه ولا رضا. (والجواب) عنه بأن الحديث والآية عامان خصصا بحديث معاذ لا يتم، لأن حديث معاذ ليس إلا في المستغرق ماله بدينه، والكلام في غيره وهو الواجد الماطل، فالأولى أن يقال إنهما خصصا بقياس الماطل الواجد على من استغرق دينه ماله، إلا أنه لا يخفى عدم نهوض القياس. نعم في حديث «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته» دليل على أنه يحجر عليه ويباع عنه ماله، فإنه داخل تحت مفهوم العقوبة وتفسيرها بالحبس فقط مجرد رأي من قائله. وهذا قد حكم عمر في أسيف جهيته كحكمه ﷺ في معاذ، فأخرج مالك في الموطأ بسند منقطع ورواه الدارقطني في غرائب مالك بإسناد متصل «أن رجلاً من جهينة كان يشتري الرواحل فيغالي فيها فيسرع المسير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال: أما بعد أيها الناس، فإن الأسيف أسيف جهيته قد رضي من دينه وأمانته أن يقال سبق الحاج، وفيه إلا أنه أداً معرضاً فأصبح وقد دين به - أي أحاط به الدين - فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة فنقسم ماله بين غرمائه وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب» انتهى. وأما قصة جابر مع غرماء أبيه، وهي أنه لما قتل أبوه في أحد وعليه دين، فأشدت الغرماء في حقوقهم قال: «أتيت النبي ﷺ فسألهم أن يقبلوا ثمر حائطي ويحللوا أبي فلم يعطهم النبي ﷺ حائطي وقال: سنغدو عليك فغدا علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجذذتها فقضيتهم وبقي لنا من ثمرها» فإن فيها دليلاً على أن انتظار الغلة والتمكن منها لا يعد مطلاً. قبل: ويؤخذ منها أن من كان له دخل ينظر إلى دخله وإن طال مدته، إذ لا فرق بين المدة الطويلة والقصيرة في حق الآدمي، ومن

(١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

لا دخل له لا ينظر ويبيع الحاكم ماله لأهل الدين . نعم، وأما الحجر على البالغ لسفه وسوء تصرف فقال به الشافعي ولم يقل به زيد بن علي ولا أبو حنيفة . وبوب له البيهقي في السنن الكبرى باب الحجر على البالغين بالسفه وذكر فيه بسنده «أن عبد الله بن جعفر اشترى أرضاً بستمئة ألف درهم فهم علي وعثمان أن يحجرا عليه قال: فلقيت الزبير فقال: ما اشترى أحد بيعاً أرخص مما اشتريت قال: فذكر له عبد الله الحجر قال: لو أن عندي مالا لشاركتك قال: فإني أقرضك نصف المال قال: فإني شريكك فأناهما علي وعثمان وهما يتراوضان قالاً ما تراوضان فذكرا له الحجر على عبد الله بن جعفر قال: أتحجران على رجل أنا شريكه قال: لا لعمرى قال: فإني شريكه» وفي رواية قال عثمان: كيف أحجر على رجل في بيع شريكه فيه الزبير» قال الشافعي: فعلي لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلاً لقال لا يحجر على بالغ وكذلك عثمان، بل كلهم يعرف الحجر ثم ساق حديث عائشة وإرادة عبد الله بن الزبير الحجر عليها، وغير ذلك من الأدلة من أفعال السلف . ويستدل له بالحديث الصحيح، وهو النهي عن إضاعة المال، فإن السفه يضيعه بسوء تصرفه فيجب الإنكار عليه بحجره عنه . قال النووي: والصغير لا ينقطع عنه حكم اليتيم بمجرد علو السن ولا بمجرد البلوغ، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله . وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمسا وعشرين سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط .

٧/٨٩٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً - فَلَمْ يُجْزِنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ: «فَلَمْ يُجْزِنِي وَلَمْ يَرِنِّي بَلْغْتُ» . وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني . متفق عليه . وفي رواية للبيهقي فلم يجزني ولم يرني بلغت، وصححها ابن خزيمة) وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع

٨٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: بلوغ الصبيان وشهادتهم (الحديث ٢٦٦٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة الخندق (الحديث ٤٠٩٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمامة، باب: سن البلوغ (الحديث ١)، وأخرجه البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: من تجب عليه الصلاة (الحديث ٨٣/٣) .

وغيره. ومعنى قوله: «لم يجزني» لم يجعل لي حكم الرجال المتقاتلين في إيجاب الجهاد علي وخروجه معه. وقوله: «فأجازني» أي رأي فيمن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج إليه. وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكلفاً بالغاً له أحكام الرجال، ومن كان دونها فلا. ويدل له قوله: «فلم يرني بلغت» وناقش في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين قائلًا: إن الإذن في الخروج للحرب يدور على الجلادة والأهلية فليس له في رده دليل على أنه لأجل عدم البلوغ، وفهم ابن عمر ليس بحاجة.

(قلت): وهو احتمال بعيد والصحابي أعرف بما رواه. وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع، والقول بأنها سنة خمس يرده هذا الحديث، ولأنهم أجمعوا أن أحداً كانت سنة ثلاث.

٨/٨٩١ - وَعَنْ عَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قَتَلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ (خَلَّى سَبِيلَهُ)^(١)، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَّى^(٢) سَبِيلِي. رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ^(٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

— (وعن عطية القرظي رضي الله عنه) بضم القاف فراء نسبة إلى بني قريظة (قال: عرضنا على النبي ﷺ يوم قريظة فكان من أنبت قتل، ومن لم ينبت خلي سبيله، فكنت ممن لم ينبت فخلي سبيل. رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال: على شرط الشيخين) وهو كما قال إلا أنهما لم يخرجاً لعطية. والحديث دليل على أنه يحصل بالإنبات البلوغ، فتجري على من أنبت أحكام المكلفين ولعله إجماع.

٨٩١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في الغلام يصيب الحد (الحديث ٤٤٠٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في النزول على الحكم (الحديث ١٥٨٤)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من لا يجب عليه الحد (الحديث ٢٥٤١)، وأخرجه أحمد: ٣١٠/٤ و ٣١٢/٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الجمعة (الحديث ٤٧٨٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: تعبير الرؤيا، باب: القيد ثبات في الدين (الحديث ٣٩٠/٤).

(١) في نسخة م: فَخَلَّى سَبِيلَهُ.

(٢) فَخَلَّى.

(٣) في نسخة م: رواه الخمسة. قلت: والخامس أن النسائي رواه في الكبرى.

٨٩٢/٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها، وفي لفظ «لا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها» رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم) قال الخطابي: حمله الأكثر على حسن العشرة وأستطابة النفس، أو يحمل على غير الرشيدة. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال للنساء: «تصدقن» فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم وبلال يتلقاه بردائه، وهذه عطية بغير إذن الزوج انتهى. وهذا مذهب الجمهور مستدلين بمفهومات الكتاب والسنة، ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طاوس فقال: إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت مزوجة إلا فيما أذن لها فيه الزوج. وذهب مالك إلى أن تصرفها من الثلث.

٨٩٣/١٠ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مَخَارِقِ الْهَلَالِيِّ (١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أَجْتَاكَ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ» (٢) مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن قبيصة) بفتح القاف فموحدة فمشتاة تحتية فصاد مهملة (ابن مخارق) بضم

٨٩٢ - أخرجه أحمد: ٢/٢٢١، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في عطية المرأة بغير إذن زوجها (الحديث ٣٥٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: العمري، باب: عطية المرأة بغير إذن زوجها (الحديث ٢٥٣٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الهبات، باب: عطية المرأة بغير إذن زوجها (الحديث ٢٣٨٨)، وأخرجه أحمد: ٢/١٧٩ - ١٨٤ - ٢٠٧، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: لا يجوز لامرأة في مالها ذا ملك... (الحديث ٤٧/٢).

٨٩٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: من حل له المسألة (الحديث ١٠٤٤).

(١) زيادة من نسخة م.

(٢) في الأصل: الحجى، وأثبتنا ما في نسخة م لأنها موافقة لما في صحيح مسلم.

الميم فخاء معجمة فراء مكسورة (قال: قال رسول الله ﷺ: إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة. رجل تحمل حمالة) بفتح الحاء المهملة وتخفيف الميم (فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه، لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة. رواه مسلم) فقد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات، ولعل إعادته هنا أن الرجل الذي تحمل حمالة قد لزمه دين فلا يكون له حكم المفلس في الحجر عليه، بل يترك حتى يسأل الناس فيقضي دينه، وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال.

٧ - باب: الصلح

قد قسم العلماء الصلح أقساماً، صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئة الباغية والعادلة والصلح بين المتقاضيين والصلح في الجراح كالعفو على مال والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت في الأملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح.

١/٨٩٤ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحاً حَرَّمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطاً حَرَّمَ حَلَالاً، أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيَهُ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ضَعِيفٌ، وَكَأَنَّهُ أَعْتَبَرَهُ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ.

٢/٨٩٥ - وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

— (عن عمرو بن عوف المزني، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والمسلمون) وفي لفظ أبي داود والمؤمنون (على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً. رواه الترمذي وصححه

٨٩٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: في الصلح (الحديث ٣٥٩٤).

٨٩٥ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الصلح، باب: ذكر الأخبار عما يجب على... (الحديث ٥٠٩١).

وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف) كذبه الشافعي وتركه أحمد. وفي الميزان عن ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال الشافعي. وأبو داود: هو ركن من أركان الكذب. وأعتذر المصنف عن الترمذي بقوله: (وكانه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة) فيه مسألتان:

(الأولى): في أحكام الصلح، وهو أن وضعه مشروط فيه المراضاة لقوله: «جائز» أي أنه ليس بحكم لازم يقضي به وإن لم يرض به الخصم وهو جائز أيضاً بين غير المسلمين من الكفار، فتعتبر أحكام الصلح بينهم، وإنما خص المسلمون بالذكر لأنهم المعتبرون في الخطاب المنقادون لأحكام السنة والكتاب. وظاهره عموم صحة الصلح، سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده. ويدل للأول قصة الزبير والأنصاري، فإنه ﷺ لم يكن قد أبان للزبير ما استحقه، وأمره أن يأخذ بعض ما يستحقه على جهة الإصلاح، فلما لم يقبل الأنصاري الصلح وطلب الحق أبان رسول الله ﷺ للزبير قدر ما يستحقه، كذا قال الشارح. والثابت أن هذا ليس من الصلح مع الإنكار، بل من الصلح مع سكوت المدعي عليه، وهي مسألة مستقلة. وذلك لأن الزبير لم يكن عالماً بالحق الذي له حتى يدعه بالصلح، بل هذا أول التشريع في قدر السقيا، والتحقيق أنه لا يكون الصلح إلا هكذا. وأما بعد إبانة الحق للخصم، فإنما يطلب من صاحب الحق أو يترك لخصمه بعض ما يستحقه. وإلى جواز الصلح على الإنكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الهاديوية والشافعية وقالوا: لا يصح الصلح مع الإنكار. ومعنى عدم صحته أنه لا يطيب مال الخصم مع إنكار المصالح، وذلك حيث يدعي عليه آخر عيناً أو ديناً فيصالح ببعض العين أو الدين مع إنكار خصمه، فإن الباقي لا يطيب له، بل يجب عليه تسليمه لقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه» قوله تعالى: ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾^(١) وأجيب بأنها قد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح، وعقد الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة، فيحل له ما بقي.

(قلت): الأولى، أن يقال: إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه، جاز له قبض ما صولح عليه وإن كان خصمه منكراً، وإن كان يدعي باطلاً، فإنه يحرم عليه الدعوى وأخذ ما صولح به. والمدعى عليه إن كان عنده حق يعلمه وإنما ينكر لغرض وجب عليه تسليم ما صولح به عليه، وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذيته، وحرم على المدعي أخذه. وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقال: الصلح على الإنكار لا يصح، ولا أنه يصح على الإطلاق بل يفصل فيه.

(المسألة الثانية): ما أفادها قوله: «والمسلمون على شروطهم» - أي ثابتون عليها واقفون عندها. وفي تعديته بعلي ووصفهم بالإسلام أو الإيمان دلالة على علو مرتبتهم، وأنهم لا يخلون بشروطهم. وفيه دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما أستثناه في الحديث. وللمفرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه، ومنها ما لا يصح ولا يلزم، ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد، وهي هنالك مبسطة بعلل ومناسبات. وللبخاري في كتاب الشروط تفاصيل كثيرة معروفة. وقوله: ((إلا شرطاً حرم حلالاً)) وذلك كاشتراط البائع أن لا يطأ الأمة، أو أحل حراماً مثل أن يشترط وطء الأمة التي حرم الله عليه وطأها.

٨٩٦/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَاكِكُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: لا يمنع) يروى بالرفع على الخير والجزم على النهي (جار جاره أن يغرز خشبة) بالافراد، وفي لفظ خشبة بالجمع. (في جداره ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرمن بها بين أكتافكم) بالتاء جمع كنف (متفق عليه). وفي لفظ لأبي داود فنكسوا رؤوسهم، ولأحمد حين حدثهم بذلك فطأ طؤ وارؤوسهم والمراد المخاطبون. وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة في زمن مروان، فإنه كان يستخلفه فيها، فالمخاطبون ممن يجوز أنهم جاهلون بذلك وليسوا بصحابة. وقد روى أحمد وعبد الرزاق من حديث ابن عباس: «لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبة في حائط جاره». والحديث فيه دليل على أنه ليس للجار أن يمنع جاره من وضع خشبة على جداره، وأنه إذا امتنع عن ذلك أجبر لأنه ثابت لجاره، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحاق وغيرهما عملاً بالحديث. وذهب إليه الشافعي في القديم، وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة وقال الشافعي: إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة وهو فيما رواه مالك بسند صحيح: أن الضحاك بن خليفة سأله محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجره في أرض لمحمد بن مسلمة فأمتنع، فكلمه عمر في ذلك فأبى فقال: والله لتمرن به

٨٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره (الحديث ٢٤٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: غرز الخشب في جدار الجار (الحديث ١٦٠٩).

ولو على بطنك. وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة، وعممه عمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه. وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز أن يضع خشبة إلا بإذن جاره، فإن لم يأذن لم يجز. قالوا: لأن أدلة أنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه تمنع هذا الحكم، فهو للتزويه. وأجيب عنه بما قال البيهقي: لم نجد السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا ينكر أن يخصها. وقد حمله الراوي على ظاهره من التحريم، وهو أعلم بالمراد بدليل قوله: (مالي أراكم عنها معرضين) فإنه استنكار لإعراضهم دال على أن ذلك للتحريم. قال الخطابي معنى قوله «بين أكتافكم» إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجلعتها - أي: الخشبة - على رقابكم كارهين. قال: وأراد بذلك المبالغة.

(قلت): والذي يتبادر أن المراد لأرمين بها أي هذه السنة المأمور بها بينكم بلاغاً لما تحمّلته منها، وخروجاً عن كتمها وإقامة الحجة عليكم بها.

أخذ المال بغير إذن

٨٩٧/٤ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ». رَوَاهُ أَبُو حَبَانَ، وَالْحَاكِمُ فِي صَحِيحَيْهِمَا.

— (وعن أبي حميد الساعدي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل لأمرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيبة نفس منه. رواه الحاكم وابن حبان في صحيحيهما) وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه. أخرج الشيخان من حديث عمر: «لا يحلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه». وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده بلفظ: «لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لأعباً ولا جاداً». والأحاديث دالة على تحريم مال المسلم، إلا بطيبة من نفسه وإن قل. والإجماع واقع على ذلك، وإيراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة إشارة إلى تأويل حديث أبي هريرة، وأنه مجمول على التزويه كما هو قول الشافعي في الجديد. ويرد عليه أنه إنما يحتاج إلى التأويل إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن بالتخصيص، فإن حديث أبي هريرة خاص، وتلك

٨٩٧ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الجنايات، باب: ذكر الخبر الدال على أن قوله... (الحديث ٥٩٧٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر يزيد بن عبد الله بن السائب (الحديث ٦٣٧/٣).

الأدلة عامة كما عرفت. وقد أخرج من عمومها أشياء كثيرة كأخذ الزكاة كرهاً، وكالشفعة، وإطعام المضطر، ونفقة القريب المعسر، والزوجة، وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه، فإنها تؤخذ منه كرهاً، وغرز الخشبة منها على أنه مجرد أنتفاع والعين باقية.

٨ - باب: الحوالة والضمان

الحوالة بفتح الحاء وقد تكسر. حقيقتها عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء، وقيل هي عقد إرفاق مستقل ويشترط فيها لفظها ورضا المنحيل بلا خلاف والمحال عند الأكثر والمحال عليه عند البعض وتمائل الصفات وأن تكون في الشيء المعلوم ومنهم من خصها بما دون الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفي.

١/٨٩٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلَى فُلَيْتَيْعٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ) ^(١): «وَمَنْ أَحِيلَ فُلَيْحَتَلْ».

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: مطلق الغني) إضافة للمصدر إلى الفاعل أي: مطلق الغني غريمه. وقيل: إلى المفعول أي مطلق الغريم للغني (ظلم)، وبالأولى مطلة الفقير: (وإذا أتبع) بضم الهمزة وسكون المشنة الفوقية وكسر الموحدة (أحدكم على ملى) مأخوذ من الملاء بالهمزة يقال: ملؤ الرجل أي صار مليئاً. (فليتبع) بإسكان المشنة الفوقية أيضاً مبني للمجهول كالأول أي إذا أحيل فليحتل (متفق عليه). دل الحديث على تحريم المطلق من الغني، والمطل هو المدافعة، والمراد هنا تأخير ما أستحق أداؤه بغير عذر من قادر على الأداء. والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر

٨٩٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحوالة، باب: الحوالة (الحديث ٢٢٨٧)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: إذا أحال على ملا فليس له رد (الحديث ٢٢٨٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاستقراض، باب: مطلق الغني ظلم (الحديث ٢٤٠٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم مطلق الغني (الحديث ١٥٦٤)، وأخرجه أحمد: ٤٦٣/٢.

(١) في نسخة م: وفي رواية أحمد.

إلى الفاعل، أنه يحرم على الغني القادر أن يمطل بالدين بعد أستحقاقه، بخلاف العاجز. ومعناه على التقدير الثاني، أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه، وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق الفقير أولى. ودل الأمر على وجوب قبول الإحالة، وحمله الجمهور على الاستحباب، ولا أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره. وعلى الوجوب حمله أهل الظاهر. وتقدم البحث في أن المطل كبيرة يفسق صاحبه فلا نكرهه، وإنما اختلفوا هل يفسق قبل الطلب أو لا بد منه؟ والذي يشعر به الحديث أنه لا بد من الطلب، لأن المطل لا يكون إلا معه، ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد في نفقة عبده. ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مطل العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم، ومن لا يقول بالمفهوم يقول: لا يسمى العاجز ماطلاً، والغني الغائب عنه ماله كالمعدوم. ويؤخذ من هذا أن المعسر لا يطالب حتى يوسر. قال الشافعي: لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه. ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقر لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغني فائدة. فلما شرطه الشارع علم أنه أنتقل أنتقالاً لا رجوع له، كما لو عوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين. وقالت الحنفية: يرجع عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمان. وأما إذا جهل الإفلاس حال الحوالة فله الرجوع.

٨٩٩/٢ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: تُوَفِّي رَجُلٌ مِنَّا، فَغَسَلْنَاهُ وَحَظَّنَاهُ وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خُطْيَ، ثُمَّ قَالَ: «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟». فَقُلْنَا^(١): دَيْنَارَانِ. فَأَنْصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْغَرِيمِ، وَبَرَى مِنْهُمَا الْمَيِّتُ؟». قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

٨٩٩ - أخرجه أحمد: ٢/٢٣٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: التشديد في الدين (الحديث ٢٣٤٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على من عليه دين (الحديث ١٩٦١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها (الحديث ٢٠٦٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: التشديد في أداء الدين (الحديث ٥٨/٢).

(١) في نسخة م: قلنا.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: توفي رجل منا ففسلناه وحنطناه وكفناه، ثم أتينا به رسول الله ﷺ فقلنا: تصلي عليه؟ فخطأ خطأ ثم قال: عليه دين. قلنا: ديناران فأنصرف) أي عن الصلاة عليه (فتحملهما أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة: الديناران علي فقال رسول الله ﷺ: حق الغريم) منصوب على المصدر مؤكد لمضمون قوله: «الديناران علي» أي حق عليك الحق وثبت عليك، وكنت غريماً (وبريء منهما الميت قال: نعم فصلى عليه. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم). وأخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع، إلا أن في حديثه ثلاثة دنائير. وكذلك أخرجه أبو داود والطبراني وجمع بينه وبين قوله ديناران، أن في حديث الكتاب أنهما كانت دينارين وشطراً، فمن قال ثلاثة جبر الكسر، ومن قال ديناران ألغاه، أو كان الأصل ثلاثة فقضى قبل موته ديناراً. فمن قال ثلاثة أعتبر أصل الدين، ومن قال ديناران أعتبر الباقي، ويحتمل أنهما قضتان وإن كان بعيداً. وفي رواية الحاكم أنه ﷺ جعل إذا لقي أبا قتادة يقول: ما صنعت الديناران حتى كان آخر ذلك إن قال: قضيتهما يا رسول الله، قال: «الآن بردت جلدة». وروى الدارقطني من حديث علي عليه السلام «كان رسول الله ﷺ إذا أتني بجنابة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه، فإن قيل عليه دين كف، وإن قيل ليس عليه دين صلى. فأتي بجنابة فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين؟ فقالوا: ديناران، فعدل عنه فقال علي: هما علي يا رسول الله وهو بريء منهما، فصلى عليه ثم قال: جزاك الله خيراً وفك الله رهانك - الحديث» قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة عن الميت، ولا رجوع له في مال الميت، وفي الحديث دليل على أنه يصح أن يحتمل الواجب غير من وجب عليه، وأنه ينفعه ذلك، ويدل على شدة أمر الدين، فإنه ﷺ ترك الصلاة عليه، لأنها شفاعة وشفاعته مقبولة لا ترد، والدين لا يسقط إلا بالتأدية. وفي الحديث دليل على أنه لا يكتفي بالظاهر من اللفظ، بل لا بد للحاكم في الإلزام بالحق من تحقق الفاظ العقود والإقرارات، وأنه إذا ادعى من عليه الحكومة أنه قصد باللفظ معنى يحتمله، وإن بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ، وعطف وبريء منهما الميت على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستنبط.

٩٠٠/٣- وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟». فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ

٩٠٠- أخرجه البخاري في كتاب: النفقات، باب: قول النبي ﷺ: «من ترك كلاً، أو ضياعاً فإلي»، (الحديث ٥٣٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الفرائض، باب: من ترك مالا فلورثته (الحديث ١٦١٩).

تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قِضَاؤِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين، فيسأل هل ترك لدينه من قضاء؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى عليه وإلا قال: صلوا على صاحبكم. فلما فتح الله عليه الفتوح قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلي قضاؤه. متفق عليه. وفي رواية للبخاري فمن مات ولم يترك وفاء) إيراد المصنف له عقيب الذي قبله، إشارة إلى أنه ﷺ نسخ ذلك الحكم، لما فتح عليه ﷺ، واتسع الحال بتحملة الديون عن الأموات. فظاهر قوله: (فعلي قضاؤه) أنه يجب عليه القضاء، وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح؟ محتمل. قال ابن بطال: وهكذا يلزم المتولي لأمر المسلمين أن يفعله فيمن مات وعليه دين، فإن لم يفعل فالإثم عليه. وقد ذكر الرافعي في آخر الحديث، قيل: يا رسول الله وعلى كل إمام بعدك، قال: وعلى كل إمام بعدي. وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نفدي سبايا المسلمين ونعطي سائلهم، ثم قال: من ترك مالا فلورثته، ومن ترك ديناً فعلي وعلى الولاة من بعدي في بيت مال المسلمين» وفيه راو متروك ومنهم.

٩٠١/٤ — وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا كِفَالَةَ فِي حَدٍّ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: لا كفالة في حد. رواه البيهقي بإسناد ضعيف) وقال: إنه منكر. وهو دليل على أنه لا تصح الكفالة في الحد. قال ابن حزم: لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً لا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء، لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. ومن طريق النظر أن نسأل من قال بصحته عمن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضامن بوجهه؟ أتلتزمونه غرامة ما على المضمون فهذا جور وأكل مال بالباطل، لأنه لم يلتزمه قط، أن تتركونه فقد أبطلتم

الضمان بالوجه، أم تكلفونه طلبه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به، وما لم يكلفه الله إياه قط. وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء وأستدلوا بأنه ﷺ كفل في تهمة. قال: وهو خبر باطل لأنه من رواية إبراهيم بن خيثم بن عراك، وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما، ثم ذكر آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وردها كلها؛ بأنها لا حجة فيها. إذ الحجة في كلام الله ورسوله لا غيره، وهذه الآثار قد سردها في الشرح.

٩ - باب: الشركة والوكالة

الشركة بفتح أوله وكسر الراء وبكسره مع سكونها وهي بضم الشين أسم للشيء المشترك. والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً. وإن أريد الشركة بين الورثة في المال الموروث حذفت بالاختيار. «والوكالة» بفتح الواو وقد تكسر مصدر، وكل مشدداً بمعنى التفويض والحفظ وتخفف فتكون بمعنى التفويض، وهي شرعاً إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومقيداً

١/٩٠٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خان خرجت من بينهما. رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان. وقد رواه عنه ولده أبو حيان بن سعيد، لكن ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر أنه روى عنه الحارث بن شريد، إلا أنه أعله الدارقطني بالإرسال فلم يذكر فيه أبا هريرة وقال: إنه الصواب. ومعناه: أن الله معهما أي في الحفظ والرعاية، والإمداد بمعونتهما في مالهما، وإنزال البركة في تجارتهما، فإذا حصلت الخيانة نزعت البركة من مالهما. وفيه حث على التشارك مع عدم الخيانة وتحذير منه معها.

٢/٩٠٣ - وَعَنِ السَّائِبِ | بَنِ يَزِيدَ |^(١) الْمَخْزُومِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبِعْثَةِ، فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: «مَرْحَباً بِأَخِي وَشَرِيكِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

— (وعن السائب المخزومي، رضي الله عنه، أنه كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحباً بأخي وشريكي. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) قال ابن عبد البر: السائب بن أبي السائب من المؤلفات قلوبهم ومن حسن إسلامه، وكان من المعمرين عاش إلى زمن معاوية، وكان شريك النبي ﷺ في أول الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح قال: «مرحباً بأخي وشريكي كان لا يماري ولا يداري. وصححه الحاكم». ولابن ماجه: كنت شريكي في الجاهلية: والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الإسلام، ثم قررها الشارع على ما كانت.

٣/٩٠٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نَصِيبُ يَوْمَ بَدْرٍ. الْحَدِيثُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ | وَغَيْرُهُ^(٢).

— (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر - الحديث) تمامه فجاء سعد بأسيرين، ولم أجيء أنا وعمار بشيء (رواه النسائي) فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب، وتسمى شركة الأبدان. وحقيقتها أن يوكل كل صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعينان الصنعة. وقد ذهب إلى صحتها الهادوية وأبو حنيفة. وذهب الشافعي إلى عدم صحتها لبنائها على الغرر، إذ لا يقطعان بحصول الربح لتجوز تعذر العمل. ويقولون قال أبو ثور وابن حزم. وقال ابن حزم: لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلاً، فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحد منهما ما كسب، فإن اقتسماه وجب أن يقضي له ما أخذه وإلا بدله، لأنها شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر منقطع، لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً، فقد رويناه من طريق وكيع عن شعبة

٩٠٣ - أخرجه أحمد: ٤٢٥/٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في كراهية المراء (الحديث ٤٨٣٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: الشركة والمضاربة (الحديث ٢٢٨٧).

٩٠٤ - أخرجه النسائي في كتاب: الأيمان، باب: شركة الأبدان (الحديث ٣٩٤٧).

(٢) زيادة من نسخة م.

عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي عبيدة أنذكر عن عبد الله شيئاً قال: لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة، لأنه أول قائل معنا ومع سائر المسلمين إن هذه شركة لا تجوز، وإنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر، إلا السلب للقاتل على الخلاف، فإن فعل فهو غلول من كبائر الذنوب، ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد أبطلها الله عز وجل وأنزل ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١) الآية فأبطلها الله تعالى وقسمها هو بين المجاهدين. ثم إن الحنفية لا يجيزون الشركة في الاصطيداء، ولا يجيزها المالكية في العمل في مكانين، فهذه الشركة في الحديث لا تجوز عندهم اهـ هذا وقد قسم الفقهاء الشركة إلى أربعة أقسام أطلوا فيها وفي فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها. قال ابن بطال: أجمعوا على أن الشركة الصحيحة، أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه، ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً، إلا أن يقيم كل منهما الآخر مقام نفسه. وهذه تسمى شركة العنان، وتصح إن أخرج أحدهما أقل من الآخر من المال، ويكون الربح والخسران على قدر مال كل واحد منهما. وكذلك إذا اشتريا سلعة بينهما على السواء أو ابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما، فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران بمقدار ما أعطى من الثمن. وبرهان ذلك أنهما إذا خلطا المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا بها فمشاع بينهما، وإذا كان كذلك فثمنه وربحه وخسرانه مشاع بينهما، ومثله السلعة التي اشترياها فإنها بدل من الثمن.

٩٠٥/٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقاً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: أردت الخروج إلى خيبر فأتيت النبي ﷺ فقال: إذا أتيت وكيلي بخيبر فخذ منه خمسة عشر وسقاً. رواه أبو داود وصححه) تمام الحديث: فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته: وفي الحديث دليل على شرعية الوكالة. والإجماع على ذلك. وتعلق الأحكام بالوكيل. وتمام الحديث فيه دليل على العمل بالقربة في مال الغير وأنه يصدق بها الرسول لقبض العين وقد ذهب إلى تصديق

(١) سورة الأنفال، الآية: ١.

٩٠٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في الوكالة (الحديث ٣٦٣٢).

الرسول في القبض جماعة من العلماء وقيده المهدي في الغيث : مع غلبة ظن صدقة . وعند الهادوية أنه لا يجوز تصديق الرسول لأنه مال الغير فلا يصح التصديق فيه وقيل عنهم إلا أن يحصل الظن بصدق الرسول جاز الدفع إليه .

٥/٩٠٦ - وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينَارٍ يَشْتَرِي لَهُ أُضْحِيَّةً » الْحَدِيثُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

— (وعن عروة البارقي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث معه بدينار يشتري له أضحية . الحديث رواه البخاري في أثناء حديث وقد تقدم) أي : في كتاب البيع وتقدم الكلام على ما فيه من الأحكام .

٦/٩٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ » . الْحَدِيثُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة الحديث . متفق عليه) تمامه «فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله . وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً . قد أحتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله . وأما العباس فهي علي ومثلها معها» والظاهر أنه ﷺ بعث عمر لقبض الزكاة وابن جميل من الأنصار كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك . قال المصنف : وابن جميل لم أقف على اسمه وقوله : (ما ينقم) بكسر القاف ما ينكر (إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله) وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر فلا عذر له . وفيه التعريض بكفران النعمة والتفريع بسوء الصنيع . وقوله : «أعتاده» جمع عتد بفتححتين وهو ما يعده الرجل من السلاح والدواب . وقيل : الخيل خاصة ، وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في سبيل الله ، وهو بناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة . وقوله : (فهي علي ومثلها معها) يفيد أنه ﷺ تحملها عن العباس تبرعاً . وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبي قتادة في تبرعه بتحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات . وقد روي بالفاظ آخر تحتمل

٩٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب : المناقب ، باب : - ٢٨ - (الحديث ٣٦٤٢) .

٩٠٧ - أخرجه البخاري في كتاب : الزكاة ، باب : قوله تعالى : ﴿وفي الرقاب﴾ (الحديث ١٤٦٨) ، وأخرجه مسلم في كتاب : الزكاة ، باب : في تقديم الزكاة ومنعها (الحديث ٩٨٣) .

احتمالات كثيرة، وقد بسطها المصنف في الفتح وتبعه الشارح. وأما حديث أنه ﷺ كان قد تعجل منه زكاة عامين فقد روي من طرق لم يسلم شيء منها من مقال. وفي الحديث دليل على توكيل الإمام للعامل في قبض الزكاة، ولأجل هذا ذكره المصنف هنا. وفيه أن بعث العمال لقبض الزكاة سنة نبوية، وفيه أنه يذكر الغافل بما أنعم الله عليه بإغنائه بعد أن كان فقيراً ليقوم بحق الله. وفيه جواز ذكر من منع الواجب في غيبته بما ينقصه. وفيه تحمل الإمام عن بعض المسلمين والاعتذار عن البعض وحسن التأويل.

٧/٩٠٨ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَذِيحَ الْبَاقِي». الْحَدِيثُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نحر ثلاثاً وستين، وأمر علياً رضي الله عنه أن يذبح الباقي - الحديث. رواه مسلم) تقدم الكلام عليه في كتاب الحج. وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدى، وهو إجماع إذا كان الذابح مسلماً، فإن كان كافراً كتابياً صح عند الشافعي بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند ذبحه.

٨/٩٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا وَابَا أَعْدَاؤُكُمْ يَأْتِيكُمْ عَلَى أُمَّرَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُوهَا». الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، في قصة العسيف) بعين وسين مهملتين فمثناة تحتية ففاء الأجير وزناً ومعنى (قال النبي ﷺ: اغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها - الحديث. متفق عليه) سيأتي في الحدود مستوفي. وذكر هنا بناء على أن المأمور وكيل عن الإمام في إقامة الحد. وبوب البخاري (باب الوكالة في الحدود) وأورد هذا الحديث وغيره. وقال المصنف في الفتح: والإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله للغير.

٩٠٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ (الحديث ١٦١٩).

٩٠٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط التي لا تحل في الحدود (الحديث ٢٧٢٤) و (الحديث ٢٧٢٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا (الحديث ١٦٩٧).

(١) زيادة من نسخة م.

١٠ - باب: الإقرار^(١)

الإقرار لغة الإثبات وفي الشرع إخبار الإنسان بما عليه وهو ضد الجحود.

١/٩١٠ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «قُلِ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا». صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ^(٢) حَدِيثِ طَوِيلٍ.

— (عن أبي ذر، رضي الله عنه، قال: قال لي رسول الله ﷺ: قل الحق ولو كان مرأً صححه ابن حبان من حديث طويل) ساقه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب وفيه وصايا نبوية. ولفظه: قال «أوصاني خليلي رسول الله ﷺ أن «أنظر إلى من هو أسفل مني ولا أنظر إلى من هو فوقي، وأن أحب المساكين، وأن أدنو منهم، وأن أصل رحمي وإن قطعوني وجفوني، وأن أقول الحق ولو كان مرأً، وأن لا أخاف في الله لومة لائم، وأن لا أسأل أحداً شيئاً، وأن استكثر من لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها من كنوز الجنة». وقوله: «قل الحق» يشمل قوله على نفسه وعلى غيره، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين﴾^(٣) ومن قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾^(٤) وباعتبار شموله ذكره المصنف هنا تبعاً للرافعي، فإنه ذكره في باب الإقرار. وفيه دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور، وهو أمر عام لجميع الأحكام، لأن قول الحق على النفس هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بمال أو بدن أو عرض، وقوله: (ولو كان مرأً) من باب التشبيه، لأن الحق قد يصعب إجراؤه على النفس كما يصعب عليها إساعة المر لمرارته، ويأتي في باب الحدود والقصاص أحاديث في الإقرار.

٩١٠ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: فصل في الصلاة على الجنازة (الحديث ٣٦١).

(١) جاء في نسخة م بعد باب الإقرار ما نصه: فيه الذي قبله وما أشبه.

(٢) في نسخة م: في.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٣٥.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٧١.

١١ - باب: العارية

العارية بتشديد المشاة التحتية وتخفيفها، ويقال عارة وهي مأخوذة من عار الفرس إذا ذهب، لأن العارية تذهب من يد المعير أو من العار، لأنه لا يستعير أحد إلا وبه عار وحاجة، وهي في الشرع عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك العين.

١/٩١١ - عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (عن سمرة بن جندب، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: على اليد ما أخذت حتى تؤديه. رواه أحمد والأربعة وصححه الحاكم) بناءً منه على سماع الحسن من سمرة، لأن الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب: الأول أنه سمع منه مطلقاً، وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي. والثاني لا مطلقاً، وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان. والثالث لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وهو مذهب النسائي وأختره ابن عساكر وادعى عبد الحق أنه الصحيح. والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء، وهو ملك لغيره ولا يبرأ إلا بمصيره إلا مالكة، أو من يقوم مقامه لقوله حتى تؤديه ولا تتحقق التأدية إلا بذلك، وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره في باب العارية لشموله لها وربما يفهم منها أنها مضمونة على المستعير. وفي ذلك ثلاثة أقوال: الأول أنها مضمونة مطلقاً، وإليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد وإسحاق والشافعي لهذا الحديث ولما يأتي مما يفيد معناه، والثاني للهادي وآخرين معه أن العارية لا يجب ضمانها إلا إذا شرط، مستدلين بحديث صفوان ويأتي الكلام عليه. والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين أنها لا تضمن وإن ضمنت لقوله ﷺ: «ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع غير المغل ضمان» أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاه، وصححا وقفه على شريح. وقوله:

٩١١ - أخرجه أحمد: ٨/١٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية (الحديث ٣٥٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في أن العارية مؤداة (الحديث ١٢٦٦)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصدقات، باب: العارية (الحديث ٢٤٠٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: ولد الرجل من كسبه... (الحديث ٤٧/٢).

«المغل» بضم الميم فغين معجمة قال: في النهاية أي إذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من الإغلال وهو الخيانة. وقيل: المغل المستغل وأراد به القابض. لأنه بالقبض يكون مستغلاً والأول أولى. وحيث فلا تقوم به حجة. على أنه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه، لأن المراد ليس عليه ذلك من حيث هو مستعير، لأنه لو التزم الضمان للزمه. وحديث الباب كثيراً ما يستدلون منه بقوله: (على اليد ما أخذت حتى تؤديه) على التضمين ولا دلالة فيه صريحاً، فإن اليد الأمانة أيضاً عليها ما أخذت حتى تؤديه ولذلك قلنا وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية إلا قوله ﷺ عارية مضمونة في حديث صفوان، فإن وصفها بمضمونة يحتمل أنها صفة موصحة، وأن المراد من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقاً، ويحتمل أنها صفة للتقيد وهو الأظهر، لأنها تأسيس ولأنها كثيرة، ثم ظاهرة أن المراد عارية قد ضمنها لك، وحيث يحتمل أنه يلزم، ويحتمل أنه غير لازم بل كالوعد وهو بعيد فيتم الدليل بالحديث للقاتل إنها تضمن - وهو الأظهر - بالتضمين إما بطلب صاحبها له أو بتبرع المستعير.

٢/٩١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَّنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ». (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَحَسَنَهُ) ^(١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَأَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ الْحُقَاطِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعَارِيَةِ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك. رواه أبو داود والترمذي، وحسنه وصححه الحاكم واستنكره أبو حاتم الرازي، وأخرجه جماعة من الحفاظ. وهو شامل للعارية) والوديعة ونحوهما، وأنه يجب أداء الأمانة كما أفاده قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ ^(٢) وقوله: «ولا تخن من خانك» دليل على أنه لا يجازي بالإساءة من أساء. وحمله

٩١٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (الحديث ٣٥٣٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ٣٨ - (الحديث ١٢٦٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: لا يجوز لامرأة في مالها... (الحديث ٤٦/٢).

(١) في نسخة م: رواه أبو داود والترمذي بتقديم وتأخير.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٨.

الجمهور على أنه مستحب لدلالة قوله تعالى: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾^(١) وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به^(٢) على الجواز وهذه هي المعروفة بمسألة الظفر وفيها أقوال للعلماء: هذا القول (الأول): وهو الأشهر من أقوال الشافعي، وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه. (والثاني): يجوز إذا كان من جنس ما أخذ عليه لا من غيره لظاهر قوله: ﴿بمثل ما عوقبتم به﴾^(٣). وقوله: (مثلها) وهو رأي الحنفية والمؤيد. (والثالث): لا يجوز ذلك إلا بحكم الحاكم لظاهر النهي في الحديث ولقوله تعالى: ﴿ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾^(٤) وأجيب أنه ليس أكلاً بالباطل، والحديث يحمل فيه النهي على التنزيه. (الرابع): لا ينحزم أنه يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه، سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره ويبيعه ويستوفي حقه، فإن فضل على ما هو له رده له أو لورثته، وإن نقص بقي في ذمة من عليه الحق، فإن لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل إلا أن يحلله ويبرئه فهو مأجور، فإن كان الحق الذي له لا بينة له عليه وظفر بشيء من مال من عنده له الحق أخذه، فإن طولب أنكر، فإن استحلف حلف وهو مأجور في ذلك قال: وهذا هو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحابهما. وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال ففرض عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه. واستدل بالآيتين بقوله تعالى: ﴿ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل﴾^(٥)، ويقول تعالى: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾^(٦)، ويقول تعالى: ﴿والحرمان قصاص﴾^(٧)، ويقول تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾^(٨) ويقول ﷺ لهند امرأة أبي سفيان: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف» لما ذكرت له أن أبا سفيان رجل شحيح، وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني فهل علي من جناح أن أخذ من ماله شيئاً؟ ولحديث البخاري «إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف» وأستدل لكونه إذا لم يفعل يكون عاصياً بقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾^(٩)

(١) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٢٦.

(٣) سورة النحل الآية: ١٢٦.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.

(٥) سورة الشورى، الآية: ٤١.

(٦) سورة الشورى، الآية: ٣٩.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

(٨) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

(٩) سورة المائدة، الآية: ٢.

قال: فمن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو أو مسلم أو ذمي فلم يزل عن يد الظالم ويرد إلى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين ولم يعن على البر والتقوى، بل أعان على الإثم والعدوان. وكذلك أمر رسول الله ﷺ من رأى منكراً أن يغيره بيده إن استطاع فمن قدر على قطع الظلم وكفه وإعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على إنكار المنكر ولم يفعل فقد عصى الله ورسوله، ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال: هو من رواية طلق بن غنام عن شريك وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف. قال: ولئن صح فلا حجة فيه، لأنه ليس انتصاف المرء من حقه خيانة، بل هو حق واجب وإنكار منكر، وإنما الخيانة أن يخون بالظلم والباطل من لا حق له عنده (قلت): ويؤيد ما ذهب إليه حديث «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» فإن الأمر ظاهر في الإيجاب ونصر الظالم بإخراجه عن الظلم، وذلك بأخذ ما في يده لغيره ظلماً.

٣/٩١٣ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعاً». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ، أَوْ عَارِيَّةٌ مُؤَدَّاءَةٌ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَّةٌ مُؤَدَّاءَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن يعلى بن أمية) ويقال منية بضم الميم وفتح النون وتشديد التحتية المشناة صحابي مشهور (قال: قال لي رسول الله ﷺ: إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين درعاً قلت يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ قال: بل عارية مؤداة. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) المضمونة التي تضمن إن تلفت بالقيمة والمؤداة التي تجب تأديتها مع بقاء عينها، فإن تلفت لم تضمن بالقيمة. والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمنين، وتقدم أنه أوضح الأقوال.

٩١٣ - أخرجه أحمد ٢٢٢/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية (الحديث ٣٥٦٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الخروج وكيفية الجهاد (الحديث ٤٧٢٠).

٩١٤/٤ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعاً يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَقَالَ: أَغَضِبُ يَا مُحَمَّدٌ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ [الحديث: ٤٧/٢].

٩١٥/٥ - وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِداً ضَعِيفاً عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

— (وعن صفوان بن أمية) قرشي من أشرف قريش هرب يوم الفتح وأستؤمن له فعاد وحضر مع النبي ﷺ حنيناً والطائف كافراً ثم أسلم وحسن إسلامه (أن النبي ﷺ استعار منه دروعاً يوم حنين فقال: أغضب يا محمد قال: بل عارية مضمونة. رواه أبو داود وأحمد والنسائي وصححه الحاكم وأخرج له شاهداً ضعيفاً عن ابن عباس) ولفظه «بل عارية مؤداة» وفي عدد الدروع روايات فلا يبي داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وللبیهقي في حديث مرسل كانت ثمانين، وللحاكم من حديث جابر كانت مائة درع وما يصلحها. وزاد أحمد والنسائي في رواية ابن عباس فضاع بعضها فعرض عليه النبي ﷺ أن يضمها له فقال: أنا اليوم يا رسول الله أرغب في الإسلام. وقوله مضمونة تقدم الكلام عليها وأن أصل الوصف التقييد، وأنه الأكثر فهو دليل على ضمانها بالتضمنين كما أسلفنا لا أنه محتمل ويكون مجملاً كما قيل قاله الشارح.

١٢ - باب: الغصب

٩١٦/١ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِبَاهُ»^(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن سعيد بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: من أقتطع شبراً من الأرض) أي: من أخذه، وهو أحد ألفاظ الصحيحين (ظلماً طوقه الله يوم القيامة إياه من سبع أرضين متفق

٩١٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية (الحديث ٣٥٦٢)، وأخرجه أحمد: ٤٠١/٣ و ٤٦٥/٦، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: لا يجوز لامرأة في مالها... (الحديث ٤٧/٢).

٩١٥ - أخرجه الحاكم (الحديث ٤٧/٢).

٩١٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: إثم من ظلم شيئاً من الأرض (الحديث ٢٤٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها (الحديث ١٦١٠).
(١) في نسخة م: به.

عليه). اختلف في معنى التطويق فقليل معناه: يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين، فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه. ويؤيده أن في حديث ابن عمر خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين. وقيل: يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر، ويكون كالطوق في عنقه لا أنه طوق حقيقة. ويؤيده حديث «أما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضي بين الناس» أخرجه الطبراني وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً. ولأحمد والطبراني «من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر» وفيه قولان آخران. والحديث دليل على تحريم الظلم، والغصب، وشدة عقوبته، وإمكان غصب الأرض، وأنه من الكبائر، وأن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى تخوم الأرض، وله منع من أراد أن يحفر تحتها سرباً أو بئراً، وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة، أو أبنية، أو معادن، وأن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من يجاوره، وأن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض، لأنها لو فتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها. وفيه دلالة على أن الأرض تصير مخصوبة بالاستيلاء عليها، وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب فيه خلاف. فقليل: لا تضمن، لأنه إنما يضمن ما أخذ لقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» قالوا: ولا يقاس ثبوت اليد في غير المنقول على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف. وذهب الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياساً على المنقول المتفق على أنه يضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول، بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم ينقل، يقال: استولى الملك على البلد وأستولى زيد على أرض عمرو. وقوله «شبراً» وكذا ما فوقه بالأولى، وما دونه داخل في التحريم، وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً. وقد وقع في بعض ألفاظه عند البخاري شيئاً عوضاً عن شبراً فعم. إلا أن الفقهاء يقولون: إنه لا بد أن يكون المغصوب له قيمة، فالزموا أنه حيثئذ يأكل الرجل صاع تمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا يضمن، فيأكل عمره من المال الحرام فلا يضمن، وإن أثم كأكله من الخبز واللحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع.

٩١٧/٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ،

٩١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره (الحديث ٢٤٨١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: فيمن يكسر له الشيء ما يحكم له من مال الكاسر (الحديث ١٣٥٩).

فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ يَدَهَا، فَكَسَرَتِ الْقِصْعَةَ، فَضَمَّهَا، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: [كُلُوا] ^(١)، وَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَسَمَّى الضَّارِبَةَ عَائِشَةَ، وَزَادَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ». وَصَحَّحَهُ.

— (وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) سماها ابن حزم زينب بنت جحش (مع خادم لها) قال المنصف: ولم أقف على اسم الخادم. (بقصعة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصعة فضمها وجعل فيها الطعام وقالوا: كلوا ودفع القصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة - رواه البخاري والترمذي وسمى الضاربة عائشة وزاد فقال النبي ﷺ: طعام بطعام وإناء بإناء. وصححه) وأنفقت مثل هذه القصة من عائشة في صفحة أم سلمة فيما أخرجه النسائي عن أم سلمة «أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي ﷺ وأصحابه فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعها فهر ^(٢) ففلقت به الصحفة - الحديث وقد وقع مثلها لحفصة، وأن عائشة كسرت الإناء» ووقع مثلها لصفية مع عائشة. والحديث دليل على أن من أستهلك على غيره شيئاً كان مضموناً بمثله، وهو متفق عليه في المثل من الحبوب وغيرها. وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال: الأولى للشافعي والكوفيين أنه يجب فيه المثل حيواناً كان أو غيره، ولا تجزئ القيمة إلا عند عدمه. والثاني للهادوية أن القيمي يضمن بقيمته. وقال مالك والحنفية: أما ما يكال أو يوزن مثله وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة. وأستدل الشافعي ومن معه بقول النبي ﷺ: «إناء بإناء وطعام بطعام» وبما وقع في رواية ابن أبي حاتم: «من كسر شيئاً فهو له عليه مثله» زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية. أي من النبي ﷺ أي حكماً عاماً لكل من وقع له مثل ذلك، فأندفع قول من قال إنها قضية عين لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله ﷺ: «طعام بطعام وإناء بإناء» كافياً في الدليل على أن ذكره للطعام واضح في التشريع العام، لأنه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للإناء. وأما الطعام فهو هدية له ﷺ فإن عدم مثل، فالمضمون له مخير بين أن يمهله حتى يجد المثل وبين أن يأخذ القيمة. وأستدل في البحر وغيره لمن قال بوجوب القيمة بأنه ﷺ قضى على من أعتق شركاً له في عبد أن يقوم عليه باقيه لشريكه قالوا: فقضى ﷺ بالقيمة. وأجيب بأن المعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئاً ولا غصب شيئاً ولا تعدى أصلاً بل أعتق حصته التي أباح الله له

(١) في الأصل: كلها، وأثبتنا ما في نسخة م لموافقتها رواية البخاري.

(٢) الفهر: الحجر الصغير ملء الكف.

عتقها ثم إن المستهلك بزعم المستدل هنا هو الشقص من العبد ومناظرة شقص لشقص تبعد فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على أن التقويم لغة يشمل التقدير بالمثل أو بالقيمة وإنما خص اصطلاحاً بالقيمة وكلام الشارع يفسر باللغة لا بالاصطلاح الحادث واستدل بإمساكه ﷺ أكسار القطعة في بيت التي كسرت للهادوية والحنفية القائلين بأن العين المعصوبة إذا زال بفعل الغاصب اسمها ومعظم نفعها نصير ملكاً للغاصب. قال ابن حزم: إنه ليس في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا، فيقال لكل فاسق إذا أردت أخذ قمح يتيم، أو غيره، أو أكل غنمه، أو أستحلل ثيابه فقطعها ثياباً على رغبته، واذبح غنمه واطبخها، وخذ الحنطة واطحنها، وكل ذلك حلالاً طيباً وليس عليك إلا قيمة ما أخذت وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى أن تؤكل أموال الناس بالباطل، وخلاف المتواتر عن رسول الله ﷺ: «إن أموالكم عليكم حرام» واحتج المخالف بقضية القصعة. وقد تقدم الكلام فيها واحتجوا بخبر الشاة المعروف، وهو أن امرأة دعت ﷺ إلى طعام فأخبرته أنها أرادت أبتياح شاة فلم تجدها، فأرسلت إلى جارة لها أن أبعثني لي الشاة التي لزوجك، فبعثت بها إليها فأمر رسول الله ﷺ بالشاة أن تطعم الأسارى. قالوا: فهذا يدل على أن حق صاحب الشاة قد سقط عنها إذا شويت. وأجيب بأن الخبر لا يصح فإن صح فهو حجة عليهم، لأنه خلاف قولهم إذ في أنه ﷺ لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير إذن مالكيها وهم يقولون إنه للغاصب، وقد تصدق بها ﷺ بغير إذنهما، وخبر شاة الأسارى قد بحثنا فيه في منحة الغفار.

٩١٨/٣ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بَغِيرَ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعَفَهُ.

— (وعن رافع بن خديج، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي، وحسنه الترمذي، ويقال إن البخاري ضعفه) هذا القول عن البخاري ذكره الخطابي، وخالفه

٩١٨ - أخرجه أحمد: ١٤/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في زرع الأرض بغير إذن صاحبها (الحديث ٣٤٠٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم (الحديث ١٣٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم (الحديث ٢٤٦٦).

الترمذي فنقل عن البخاري تحسينه إلا أنه قال: أبو زرعة وغيره لم يسمع ابن أبي رباح من رافع بن خديج. وقد اختلف فيه الحفاظ اختلافاً كثيراً وله شواهد تقويه، وهو دليل على أن غاصب الأرض إذا زرع الأرض لا يملك الزرع، وأنه لمالكها، وله ما غرم على الزرع من النفقة والبذر. وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق ومالك، وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن إبراهيم، وإليه ذهب أبو أحمد بن حزم. ويدل له حديث «ليس لعرق ظالم حق» وسيأتي إذا المراد به من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة، وذهب أكثر الأمة إلى أن الزرع لصاحب البذر الغاصب وعليه أجره الأرض. وأستدلوا بحديث «الزرع للزارع وإن كان غاصباً» إلا أنه لم يخرج أحد قال في المنار: وقد بحث عنه فلم أجده. والشارح نقله وبيض لمخرجه وأستدلوا بحديث «ليس لعرق ظالم حق» ويأتي وهو لأهل القول الأول أظهر في الاستدلال.

٩١٩/٤ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا وَالْأُخْرَى لِلْآخَرِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ: «لَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٩٢٠/٥ - وَآخِرُهُ عِنْدَ أَصْحَابِ الشُّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ، وَفِي تَعْيِينِ صَحَابِيهِ.

— (وعن عروة بن الزبير، رضي الله عنه، قال: قال رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: إن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في أرض غرس أحدهما فيها نخلاً والأرض للآخر فقضى رسول الله ﷺ بالأرض لصاحبها، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله وقال: ليس لعرق ظالم) بالإضافة والتوصيف وأنكر الخطابي الإضافة (حق). رواه أبو داود وإسناده حسن وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد بن المنذر، واختلف في وصله وإرساله وفي تعيين صحابييه) فرواه أبو داود من طريق عروة مرسلًا ومن

٩١٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في إحياء الموات (الحديث ٣٠٧٤).

٩٢٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات (الحديث ١٣٧٢).

طريق آخر متصلًا من رواية محمد بن إسحاق وقال: فقال رجل من أصحاب النبي ﷺ وأكثر ظني أنه أبو سعيد. وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي. وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي. وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني. وأختلفوا في تفسير عرق ظالم فقيل: هو أن يغرس الرجل في أرض فيستحقها بذلك. وقال مالك: كل ما أخذ واحتفر غرس بغير حق. وقال ربيعة: العرق الظالم يكون ظاهرًا ويكون باطنًا، فالباطن ما احتفر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن، والظاهر ما بناه أو غرسه. وقيل: الظالم من بنى، أو زرع، أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة. وكل ما ذكر من التفسير متقارب ودليل على أن الزارع في أرض غيره ظالم ولا حق له بل يخير بين إخراج ما غرسه وأخذ نفقته عليه جمعاً بين الحديثين من غير تفرقة بين زرع وشجر والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل له خلاف ظاهره وكيف يقول الشارع ليس لعرق ظالم حق ويسميه ظالماً وينفي عنه الحق ونقول بل الحق له.

٦/٩٢١ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ^(١) عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي بكره، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر بمنا: إن دماءكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا. متفق عليه) وما دل عليه واضح وإجماع، ولو بدأ به المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساساً وأحسن افتتاحاً.

١٣ - باب: الشفعة

الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء. في اشتقاقها ثلاثة أقوال: قيل: من الشفع وهو الزوج. وقيل: من الزيادة. وقيل: من الإعانة، وهي شرعاً أنتقال حصة إلى حصة بسبب شرعي كانت أنتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى. وقال أكثر الفقهاء: إنها واردة على خلاف القياس، لأنها تؤخذ كرهاً، ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضرر آخر. وقيل: خالفت هذا القياس ووافقت قياسات آخر، يدفع فيها ضرر الغير بضرر آخر، ثم

٩٢١ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى (الحديث ١٧٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (الحديث ١٣٠٧).

(١) زيادة من نسخة م.

يؤخذ حقه كرهاً، كبيع الحاكم عن المتمرد، والمفلس ونحوهما.

١/٩٢٢ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٢/٩٢٣ - وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكٍ: فِي أَرْضٍ، أَوْ رُبْعٍ، أَوْ حَائِطٍ، لَا يَصْلُحُ - وَفِي لَفْظٍ: لَا يَحِلُّ - أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْزِضَ عَلَى شَرِيكِهِ». وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الرءاء فقاء معناه: بيت مصارف (الطرق) وشوارعها (فلا شفعة). متفق عليه واللفظ للبخاري وفي رواية مسلم) أي: من حديث جابر (الشفعة في كل شرك) أي: مشترك (في أرض أو ربع) بفتح الرءاء وسكون الموحدة الدار ويطلق على الأرض. (أو حائط لا يصلح وفي لفظ لا يحل أن يبيع) الخليط لدلالة السياق عليه (حتى يعرض على شريكه. وفي رواية الطحاوي) أي: من حديث جابر (قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل شيء. ورجاله ثقات) الألفاظ في هذا الحديث قد تضافرت في الدلالة على ثبوت الشفعة للشريك في الدور، والعقار، والبساتين. وهذا مجمع عليه إذا كان مما يقسم، وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه خلاف. وذهب الهادوية - وفي البحر العترة - إلى صحة الشفعة في كل شيء. ومثله في البحر عن أبي حنيفة وأصحابه، ويدل له حديث الطحاوي. ومثله عن ابن عباس عند الترمذي مرفوعاً: «الشفعة في كل شيء» وإن قيل: إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وهو شاهد لرفعه. على أن مرسل الصحابي إذا صحت إليه الرواية حجة. وعن المنصور أنه لا شفعة في المكمل والموزون، لأنه لا ضرر فيه. فأجيب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار، ولأننا لا نسلم

٩٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الشفعة، باب: الشفعة فيما لم يقسم (الحديث ٢٢٥٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الشفعة (الحديث ١٦٠٨).

٩٢٣ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الشفعة (الحديث ١٦٠٨)، وأخرجه الطحاوي: (الحديث ١٢٢/٤).

أن العلة الضرر. وذهب الأكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مستدلين بقوله: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»، فإنه دل على أنها لا تكون إلا في العقار، وتلحق به الدار لقوله في حديث مسلم: «أو ربع» قالوا: ولأن الضرر في المنقول نادر. وأجيب بأن ذكر حكم بعض أفراد العام لا يقصره عليه، قالوا: ولأنه أخرج البزار من حديث جابر والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ الحصر فيهما. الأول «ولا شفعة إلا في ربع أو حائطاً، ولفظ الثاني: «لا شفعة إلا في دار أو عقار» إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه له: الإسناد ضعيف: وأجيب بأنها لو ثبتت لكانت مفاهيم ولا يقاوم منطوق «في كل شيء». ومنهم من أستثنى من المنقول الثياب فقالوا: تصح فيها الشفعة. ومنهم من أستثنى منه الحيوان فقال: تصح فيه الشفعة. وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحل للشريك بيع حصته حتى يعرض على شريكه، وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه. ومن حمله على الكراهة، فهو حمل على خلاف أصل النهي بلا دليل. واختلف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن أذنه شريكه ثم باعه من غيره؟ قيل: له ذلك ولا يمنع صحتها تقدم إيذانه، وهذا قول الأكثر. وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الأوفق بلفظ الحديث، وهو الذي أختارناه في حاشية ضوء النهار. وفي قوله: «أن يبيع» ما يشعر بأنها إنما تثبت فيما كان بعقد البيع، وهذا مجمع عليه، وفي غيره خلاف. وقوله: «في كل شيء» يشمل الشفعة في الإجارة. وقد منعها الهادوية وقالوا: إنما تكون في عين لا منفعة وضعف قوله، لأن المنفعة تسمى شيئاً وتكون مشتركة، فشمّلها «في كل شرك» أيضاً، إذ لو لم تكن شيئاً ولا مشتركة لما صح التأجير فيها ولا القسمة بالمهاياة ونحو ذلك، وهي بيع مخصوص فيشمّلها «لا يحل له أن يبيع». فالحق ثبوت الشفعة فيها لشمول الدليل لها، ولوجود علة الشفعة فيها. وظاهر قوله: (في كل شرك) أي: مشترك ثبوتها للذمي على المسلم إذا كان شريكاً له في الملك. وفيه خلاف والأظهر ثبوتها للذمي في غير جزيرة العرب، لأنهم منهيون عن البقاء فيها.

٩٢٤/٣ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَهُ عِلَّةٌ.

— (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: جار الدار أحق بالدار. رواه النسائي وصححه ابن حبان وله علة) وهي أنه أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس، وآخرون أخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا: وهذا هو المحفوظ وقيل: هما صحيحان جميعاً قاله ابن القطان وهو الأولى. وهذا وإن كان فيه علة فالحديث الآتي صحيح.

٩٢٥/٤ — وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، ^(٢) وَفِيهِ قِصَّةٌ.

— وهو قوله:— (وعن أبي رافع، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الجار أحق بصقبه) بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب (أخرجه البخاري وفيه قصة). وهي أنه قال أبو رافع للمسور بن مخزومة: ألا تأمر هذا يشير إلى سعد أن يشتري مني بيتي اللذين في داره، فقال له سعد: والله لا أزيدك على أربعمائة دينار مقطعة أو منجمة، فقال أبو رافع: سبحان الله لقد منعتهما من خمسمائة نقداً، فلولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الجار أحق بصقبه. ما بعثتك. والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعم الشفعة. فذهب إلى ثبوتها الهادوية والحنفية وآخرون لهذه الأحاديث ولغيرها، كحديث الشريد بن سويد قال: قلت يا رسول الله: أرض لي ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار قال: «الجار أحق بصقبه». أخرجه ابن سعد عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد وحديث جابر الآتي. وذهب علي وعمر وعثمان والشفعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، إلى أنه لا شفعة بالجوار، قالوا: والمراد بالجار في الأحاديث الشريك، قالوا: ويدل على أن المراد به ذلك حديث أبي رافع، فإنه سمي الخليط جاراً. وأستدل بالحديث وهو من أهل اللسان وأعرف بالمراد، والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جاراً غير صحيح، فإن كل شيء قارب شيئاً فهو جار. وأجيب بأن أبا رافع غير شريك لسعد بل جار له، لأنه كان يملك بيتين في دار سعد، لا أنه كان يملك شقصاً شائعاً من منزل سعد. وأستدلوا أيضاً بما سلف من أحاديث الشفعة للشريك. وقوله: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة. وأجيب عنها بأن غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للجار لا بمنطوق ولا مفهوم. ومفهوم الحصر في قوله: «إنما جعل النبي ﷺ الشفعة: الحديث» إنما هو فيما

٩٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الشفعة، باب: عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع (الحديث ٢٢٥٨).

(٢) في الأصل: أخرجه البخاري والحاكم وفيه قصة.

قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك. فمدلوله أن القسمة تبطل الشفعة، وهو صريح رواية «وإنما جعل النبي ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم». وأحاديث إثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعد قيام الأدلة عليها التي منها ما سلف ومنها الحديث الآتي: -

الشفعة

٥/٩٢٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، يُنْتَظَرُ بِهَا - وَإِنْ كَانَ غَائِبًا - إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً. رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات) أحسن المصنف بتوثيق رجاله وعدم إعلاله، وإلا فإنهم قد تكلموا في هذه الرواية، بأنه انفراد بزيادة قوله: (إذا كان طريقهما واحداً) عبد الملك بن أبي سليمان العزمي.

(قلت): وعبد الملك ثقة مأمون لا يضر أنفراده كما عرف في الأصول وعلوم الحديث. والحديث من أدلة شفعة الجار، إلا أنه قيده بقوله: «إذا كان طريقهما واحداً». وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء قائلين: بأنها تثبت الشفعة للجار إذا أشترك في الطريق. قال في الشرح: ولا يبعد اعتباره. أما من حيث الدليل فللتصريح به في حديث جابر هذا، ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفاً فلا شفعة. وأما من حيث التعليل، فلأن شرعية الشفعة لمناسبة دفع الضرر، والضرر بحسب الأغلب إنما يكون مع شدة الاختلاط وشبكة الانتفاع، وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو في الطريق، ويندر الضرر مع عدم ذلك. وحديث جابر المقيد بالشرط لا يحتمل التأويل المذكور أولاً، لأنه إذا كان المراد بالجار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحداً. (قلت): ولا يخفى أنه قد آل الكلام إلى الخليط، لأنه مع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فيها، وهذا هو الذي قررناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار. قال ابن القيم: وهو أعدل الأقوال، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. وحديث جابر هذا صريح فيه، فإنه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد

٩٢٦ - أخرجه أحمد: ٤/٣٨٨، ٨/٥، ١٢، ١٣، ١٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الشفعة (الحديث ٣٥١٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في الشفعة للغائب (الحديث ١٣٦٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: المعدن (الحديث ٢٤٩٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الشفعة، باب: الشفعة بالجوار (الحديث ٢٤٩٤).

الطريق، ونفاها به في حديثه الآخر مع اختلافها، حيث قال: «فإذا وقعت الحدود صرفت الطرق فلا شفعة» فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق حديثه المتقدم، فأحدهما يصدق الآخر، ويوافقه لا يعارضه ولا يناقضه. وجابر روى اللفظين فتوافقت السنن وأتلفت بحمد الله انتهى بمعناه. وقوله: «ينتظر بها» دال على أنها لا تبطل شفعة الغائب وإن تراخي، وأنه لا يجب عليه السير حين يبلغه الشراء لأجلها. وأما الحديث الآتي:

٩٢٧/٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْبَزَارُ، وَزَادَ: «وَلَا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ». وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

— وهو قوله: (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، الشفعة كحل عقال. رواه ابن ماجه والبخاري وزاد: «ولا شفعة لغائب وإسناده ضعيف») فإنه لا تقوم به حجة لما ستعرفه ولفظه من روايتهما: «لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة كحل عقال». وضعفه البزار وقال ابن حبان: لا أصل له. وقال أبو زرعة. منكر. وقال البيهقي: ليس بثابت. وفي معناه أحاديث كلها لا أصل لها. اختلف الفقهاء في ذلك فعند الهادوية والشافعية والحنابلة أنها على الفور، ولهم تقادير في زمان الفور لا دليل على شيء منها، ولا شك أنه إذا كان وجه شرعيتها دفع الضرر، فإنه يناسب الفورية، لأنه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر الشفيع ويبالغ في ضرر المشتري ببقاء مشتراه معلقاً، إلا أنه لا يكفي هذا القدر في إثبات حكم، والأصل عدم اشتراط الفورية، وإثباتها يحتاج إلى دليل ولا دليل. وقد عقد البيهقي باباً في السنن الكبرى لألفاظ منكراً يذكرها بعض الفقهاء، وعد منها الشفعة كحل عقال، ولا شفعة لصبي ولا لغائب، والشفعة لا ترث ولا تورث، والصبي على شفيعته حتى يدرك، ولا شفعة لنصراني، وليس لليهودي ولا للنصراني شفعة، فعد منها حديث الكتاب.

١٤ - باب: القراض

القراض بكسر القاف وهو معاملة العامل بنصيب من الربح وهذه تسميته في لغة أهل الحجاز وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض لما كان الربح يحصل في الغالب بالسفر أو من الضرب في المال وهو التصرف.

٩٢٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الشفعة، باب: طلب الشفعة (الحديث ٢٥٠٠).

٩٢٨ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: الشركة والمشاركة (الحديث ٢٢٨٩).

١/٩٢٨ - عَنْ صُهِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ، لَا لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (عن صهيب، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع. رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف) وإنما كانت البركة في ثلاث، لما في البيع إلى أجل من المسامحة والمساهلة والإعانة للغريم بالتأجيل، وفي المقارضة لما في ذلك من انتفاع الناس بعضهم ببعض، وخلط البر بالشعير قوتاً لا للبيع، لأنه قد يكون فيه غرر وغش.

٢/٩٢٩ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً: أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَبِدِ رَطْبَةٍ، وَلَا تَحْمِلُهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلَ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمَنْتَ مَالِي. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: إِنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِعُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا. وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ.

— (وعن حكيم بن حزام أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالاً مقارضة أن لا تجعل مالي في كبد رطبة، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به في بطن مسيل، فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت مالي. رواه الدارقطني ورجاله ثقات. وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده: أنه عمل في مال لعثمان على أن الربح بينهما وهو موقوف صحيح). لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض، وأنه مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام، وهو نوع من الإجارة، إلا أنه عفى فيها عن جهالة الأجر، وكانت الرخصة في ذلك الموضع الرفق بالناس، ولها أركان وشروط. فأركانها العقد بالإيجاب، أو ما حكمه والقبول، أو ما حكمه وهو الامتثال بين جائزي التصرف، إلا من مال مسلم لكافر على مال نقد عند الجمهور. ولها أحكام مجمعة عليها: منها أن الجهالة مغتفرة فيها،

ومنها أنه لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال إذا لم يتعد. وأختلفوا إذا كان ديناً، فالجمهور على منعه. قيل: لتجوز إعسار العامل بالدين، فيكون من تأخير عنه لأجل الربح، فيكون من الربا المنهي عنه. وقيل: لأن ما في الذمة يتحول عن الضمانة ويصير أمانة. وقيل: لأن ما في الذمة ليس بحاضر حقيقة، فلم يتعين كونه مال المضاربة، ومن شرط المضاربة أن تكون على مال من صاحب المال. وأنفقوا أيضاً على أنه إذا اشترط أحدهما من الربح لنفسه شيئاً زائداً معيناً، فإنه لا يجوز ويلغو. ودل حديث حكيم على أنه يجوز لمالك المال أن يحجر العامل عما شاء، فإن خالف ضمن إذا تلف المال، وإن سلم المال فالمضاربة باقية فيما إذا كان يرجع إلى الحفظ. وأما إذا كان الاشتراط لا يرجع إلى الحفظ، بل كان يرجع إلى التجارة. وذلك بأن ينهأ أن لا يشتري نوعاً معيناً ولا يبيع من فلان، فإنه يصير فضولياً إذا خالف، فإن أجاز المالك نفذ البيع وإن لم يجز لم ينفذ.

١٥ - باب: المساقاة والإجازة

١/٩٣٠ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: فَسَأَلُوهُ أَنْ يَقْرَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ^(١) عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَقْرُكُم بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْتُمْ». فَقَرَّوْا بِهَا، حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلِلْمُسْلِمِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَهُمْ شَطْرُ ثَمَرِهَا».

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. متفق عليه. وفي رواية لهما فسألوه أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر فقال لهم رسول الله ﷺ: نقركم بها على ذلك ما شئتم فقرروا بها حتى

٩٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجازة، باب: إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما (الحديث ٢٢٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: المساقاة والمعاملة في الثمر والزرع (الحديث ١٥٥١)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: ١ - (الحديث ١١٥٤).

(١) في نسخة م: يكفوا.

أجلهم عمر رضي الله عنه . ولمسلم أن رسول الله ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ولهم شطر ثمرها) الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارعة، وهو قول علي عليه السلام وأبي بكر وعمر وأحمد وابن خزيمة وسائر فقهاء المحدثين، إنهما تجوزان مجتمعتين وتجاوز كل واحدة منفردة . والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستمرّون على العمل بالمزارعة . وقوله : «ما شئنا» دليل على صحة المساقاة والمزارعة وإن كانت المدة مجهولة . وقال الجمهور : لا تجوز المساقاة والمزارعة إلا في مدة معلومة كالإجارة، وتأولوا قوله : «ما شئنا» على مدة العهد، وأن المراد نمكنكم من المقام في خيبر ما شئنا، ثم نخرجكم إذا شئنا، لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج اليهود من جزيرة العرب وفيه نظر . وأما المساقاة، فإن مدتها معلومة، لأنها إجارة . وقد اتفقوا على أنها لا تجوز إلا بأجل معلوم . وقال ابن القيم في زاد المعاد : في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة من ثمر أو زرع، فإنه ﷺ عامل أهل خيبر على ذلك . وأستمر على ذلك إلى حين وفاته ولم ينسخ ألبتة، وأستمر عمل خلفائه الراشدين عليه، وليس هذا من باب المؤاجرة في شيء، بل من باب المشاركة وهو نظير المضاربة سواء، فمن أباح المضاربة وحرم ذلك فقد فرق بين متماثلين، فإنه ﷺ دفع إليهم الأرض على أن يعتملوها من أموالهم ولم يدفع إليهم البذر، ولا كان يحمل إليهم البذر من المدينة قطعاً، فدل على أن هديه عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض، وأنه يجوز أن يكون من العامل، وهذا كان هديه ﷺ وهدي الخلفاء الراشدين من بعده، وكما أنه هو المنقول فهو الموافق للقياس، فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة، والبذر يجري مجرى سقي الماء، ولهذا يموت في الأرض ولا يرجع إلى صاحبه . ولو كان بمنزلة رأس المال في المضاربة لاشتراط عوده إلى صاحبه، وهذا يفسد المزارعة، فعلم أن القياس الصحيح هو الموافق لهدي رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين انتهى . وقد أشار في كلامه إلى ما يذهب إليه الحنفية والهادوية، من أن المساقاة والمزارعة لا تصح وهي فاسدة . وتأولوا هذا الحديث بأن خيبر فتحت عنوة، فكان أهلها عبيداً له ﷺ، فما أخذه فهو له وما تركه فهو له، وهو كلام مردود لا يحسن الاعتماد عليه .

٢/٩٣١ - وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَازِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فِيهِلَّكَ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا أُجْمِلَ فِيهِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

— (وعن حنظلة بن قيس رضي الله عنه) هو الزرقى الأنصاري من ثقات أهل المدينة (قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة، فقال: لا بأس به، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على المازيانات) بذال معجمة مكسورة ثم مثناة تحتية ثم ألف ونون ثم ألف ثم مثناة فوقية، هي مسايل المياه، وقيل: ما ينبت حول السواقي (وأقبال الجداول) بفتح الهمزة فقفاف فموحدة، أوائل الجداول. (وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه. فأما شيء معلوم فلا بأس به. رواه مسلم وفيه بيان لما أجمل في المتفق عليه من إطلاق النهي عن كراء الأرض) مضمون الحديث دليل على صحة كراء الأرض بأجرة معلومة من الذهب والفضة، ويقاس عليهما غيرهما من سائر الأشياء المتقومة. ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع، لما دل عليه الحديث الأول وحديث ابن عمر قال: «قد علمت أن الأرض كانت تكرى على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربعاء وشيء من التبن لا أدري ما هو». أخرجه مسلم. وأخرج أيضاً ابن عمر: «كان يعطي أرضه بالثلث والربع ثم تركه». ويأتي ما يعارضه وقوله: «على الأربعاء» جمع ربع، وهي الساقية الصغيرة. ومعناه: هو وحديث الباب أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ببذر من عنده، على أن يكون لمالك الأرض ما ينبت على مسايل المياه ورؤوس الجداول، أو هذه القطعة والباقي للعامل، فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر، فربما هلك ذا دون ذلك.

٩٣٢/٣ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً.

— (وعن ثابت بن الضحاك، رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة. رواه مسلم) وأخرج مسلم أيضاً أن عبد الله بن عمر كان يكره أرضه، حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهي عن كراء المزارع، فلقبه عبد الله فقال: يا ابن خديج ماذا تحدث عن رسول الله ﷺ في كراء الأرض؟ فقال رافع لعبد الله سمعت عمي وكانا شاهداً بداراً يحدثان أهل الدار، أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض، فقال عبد الله: لقد كنت أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تكرى، ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله ﷺ أحدث في ذلك شيئاً لم يكن، فترك كراء الأرض. وفي النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة، وقد جمع بينها وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه: أحسنها أن النهي كان في أول الأمر لحاجة الناس، وكون المهاجرين ليس لهم أرض، فأمر الأنصار بالتركيم بالمواساة. ويدل له ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال: كان لرجال من الأنصار فضول أرض، وكانوا يكرونها بالثلث والربع فقال النبي ﷺ: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبي فليمسكها». وهذا كما نهوا عن أدخار لحوم الأضحية ليتصدقوا بذلك، ثم بعد توسع حال المسلمين، زال الاحتياج فأبيع لهم المزارعة، وتصرف المالك في ملكه بما شاء من إجارة وغيرها. ويدل على ذلك ما وقع من المزارعة في عهده ﷺ وعهد الخلفاء من بعده، ومن البعيد غفلتهم عن النهي وترك إشاعة رافع له في هذه المدة، وذكره في آخر خلافة معاوية. قال الخطابي: قد عقل المعنى ابن عباس، وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشطر ما تخرجه الأرض، وإنما أريد بذلك أن يتمانحوا، وأن يرفق بعضهم ببعض انتهى. وعن زيد بن ثابت يغفر الله لرافع، أنا والله أعلم بالحديث منه: «إنما أتاه رجلان من الأنصار قد اختلفا فقال: إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع». كان زيداً يقول: إن رافعاً أقتطع الحديث، فروى النهي غير راو أوله فأخل بالمقصود. وأما الاعتذار عن جهالة الأجرة، فقد صح في المرضعة بالنفقة والكسوة مع الجهالة قدرأ، أو لأنه كالمعلوم جملة، لأن الغالب تقارب حال الحاصل، وقد حد بجهة الكمية أعني النصف والثلث وجاء النص فقطع التكاليفات.

٩٣٣/٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَمْ يُعْطِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الذي حجه أجره، ولو علم كان حراماً لم يعطه. رواه البخاري) وفي لفظ في البخاري ولو علم كراهية لم يعطه. وهذا من قول ابن عباس، كأنه يريد الرد على من زعم أنه لا يحل إعطاء الحجام أجرته وأنه حرام. وقد اختلف العلماء في أجره الحجام، فذهب الجمهور إلى أنه حلال، واحتجوا بهذا الحديث وقالوا: هو كسب فيه ذنابة وليس بمحرم. وحملوا النهي على التنزيه. ومنهم من أدعى النسخ، وأنه كان حراماً ثم أبيع، وهو صحيح إذا عرف التاريخ. وذهب أحمد وآخرون إلى أنه يكره للحجر الاحتراف بالحجامة، ويحرم عليه الإنفاق على نفسه من أجرتها، ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدواب. وحجتهم ما أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن برجال ثقات من حديث محبصة، أنه سأل رسول الله ﷺ عن كسب الحجام فنهاه، فذكر له الحاجة فقال: اعلفه نواضحك. وأباحوه للعبد مطلقاً. وفيه جواز التداوي بإخراج الدم وغيره وهو إجماع.

٩٣٤/٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن رافع بن خديج، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: كسب الحجام خبيث. رواه مسلم) الخبيث ضد الطيب وهل يدل على تحريمه؟ الظاهر أنه لا يدل له، فإنه تعالى قال: «وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تَنَفَّقُونَ»^(١) فسمي رذال المال خبيثاً ولم يحرمه. وأما حديث «من السحت كسب الحجام» فقد فسر هذا الحديث، وأنه أريد بالسحت عدم الطيب. وأيد ذلك إعطاؤه ﷺ الحجام أجرته قال ابن العربي: يجمع بينه وبين إعطائه ﷺ الحجام أجرته، بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، ومحل الزجر ما إذا كانت الأجرة على عمل مجهول: (قلت): هذا بناء على أن ما يأخذه حرام. وقال ابن الجوزي: إنما كرهت لأنها من الأشياء التي تجب على المسلم للمسلم إعانتها بها عند الاحتياج، فما كان ينبغي أن يأخذ على ذلك أجراً.

٩٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: خراج الحجام (الحديث ٢٢٧٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: ذكر الحجام (الحديث ٢١٠٣).

٩٣٤ - أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: كسب الحجام (الحديث ١٥٨٦).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

٦/٩٣٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ». رَوَاهُ [البُخَارِيُّ] ^(١).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره. رواه البخاري) ^(١) فيه دلالة على شدة جرم من ذكر، وأنه تعالى يخصمهم يوم القيامة نيابة عمن ظلموه. وقوله: «أعطى بي» أي حلف بأسمي، وعاهد أو أعطى الأمان بأسمي، وبما شرعته من ديني، وتحريم الغدر والنكث مجمع عليه. وكذا بيع الحر مجمع على تحريره. وقوله: «استوفى منه» أي استكمل منه العمل ولم يعطه الأجرة، فهو أكل لماله بالباطل مع تبعه وكده.

٧/٩٣٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله. أخرجه البخاري). وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة بن الصامت ولفظه: «علمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن، فأهدى إلي رجل منهم قوساً فقلت: ليست لي بمال فأرمي عليها في سبيل الله، فأنيته فقلت: يا رسول الله رجل أهدى إلي قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست لي بمال فأرمي عليها في سبيل الله؟ فقال: إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فأقبلها». فأختلف العلماء في العمل بالحديثين. فذهب الجمهور ومالك والشافعي إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، سواء كان المتعلم صغيراً أو كبيراً، ولو تعين تعليمه على المعلم عملاً بحديث ابن عباس، ويؤيده ما يأتي في النكاح من جعله ﷺ تعليم الرجل لامراته القرآن مهراً لها. قالوا:

٩٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إثم من باع حراً (الحديث ٢٢٢٧).

(١) في الأصل ونسخة م: مسلم. قلت: ولعله خطأ من الناسخ، والصحيح ما أثبتناه؛ لأن الحديث انفرد به البخاري. راجع جامع الأصول في أحاديث الرسول: ٧٠٨/١١.

٩٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب (الحديث ٥٧٣٧).

وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس، إذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في رواية مغيرة بن زياد مختلف فيه. وأستنكر أحمد حديثه، وفيه الأسود بن ثعلبة فيه مقال، فلا يعارض الحديث الثالث. قالوا: ولو صح فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعاً بالإحسان وبالتعليم غير قاصد لأخذ الأجرة، فحذره ﷺ من إبطال أجره وتوعده. وفي أخذ الأجرة من أهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة، لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس، فأخذ المال منهم مكروه. وذهب الهادوية والحنفية وغيرهما إلى تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن مستدلين بحديث عبادة، وفيه ما عرفت فيه قريباً. نعم استطرد البخاري ذكر أخذ الأجرة على الرقية في هذا الباب، فأخرج من حديث أبي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب، وأنه لم يرقه حتى شرط عليه قطعاً من غنم، فتنفل عليه وقرأ عليه ﴿الحمد لله رب العالمين﴾^(١) فكانما نشط من عقال، فأنطلق يمشي وما به قلبية أي علة، فأوفاه ما شرط، ولما ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ قال: قد أصبتم اقسماً وأضربوا لي معكم سهماً. وذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب، وإن لم تكن من الأجرة على التعليم، وإنما فيها دلالة على جواز أخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن، لتأييد جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن تعليمياً أو غيره، إذ لا فرق بين قراءته للتعليم وقراءته للطلب.

٨/٩٣٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْقُهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

٩٣٨ و ٩/٩٣٩ - وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى، وَالْبَيْهَقِيِّ، وَجَابِرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، وَكُلُّهَا ضِعَافٌ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه. رواه ابن ماجه وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي يعلى والبيهقي وجابر عند الطبراني وكلها ضعاف) لأن في حديث ابن عمر: شرقي بن قطامي ومحمد بن زياد

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٢.

٩٣٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: إجارة الأجير على طعام بطنه (الحديث ٢٤٤٣).

٩٣٨ - أخرجه أبو يعلى: ٦٦٨٢/١٢.

٩٣٩ - أخرجه البيهقي في كتاب: الإجارة، باب: لا تجوز الإجارة حتى تكون... (الحديث ٦/١٢٠)،

وأخرجه الطبراني في الصغير: ٢٠/١ - ٢١.

الراوي عنه، وكذا في مسند أبي يعلى والبيهقي. وتماه عند البيهقي «وأعلمه أجره وهو في عمله» قال البيهقي عقيب سياقه بإسناده: وهذا ضعيف.

١٠/٩٤٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيَسِّمْ لَهُ أَجْرَتَهُ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَنِيفَةَ.

— (وعن أبي سعيد، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: من استأجر أجيراً فليسم له أجرته. رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع ووصله البيهقي من طريق أبي حنيفة) قال البيهقي: كذا رواه أبو حنيفة، وكذا في كتابي عن أبي هريرة. وقيل: من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود. وفي الحديث دليل على ندب تسمية أجرة الأجير على عمله، لئلا تكون مجهولة فتؤدي إلى الشجار والخصام.

١٦ - باب: إحياء الموات

الموات بفتح الميم والواو الخفيفة الأرض التي لم تعمر شبهت العمارة بالحياة وتعطيها بعدم الحياة وإحيائها عمارتها، وأعلم أن الإحياء ورد عن الشارع مطلقاً، وما كان كذلك وجب الرجوع فيه إلى العرف، لأنه قد يبين مطلقات الشارع كما في قبض المبيعات. والحرز في السرقة مما يحكم به العرف، والذي يحصل به الإحياء في العرف أحد خمسة أسباب: تبيض الأرض وتنقيتها للزرع، وبناء الحائط على الأرض، وحفر الخندق القعير الذي لا يطلع من نزله إلا بمطلع، هذا كلام الإمام يحيى.

١/٩٤١ - عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا». قَالَ عُرْوَةُ: «وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (عن عروة عن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: من عمر أرضاً بالفعل الماضي، ووقع أعمر في رواية الصحيح الأول. (ليست لأحد فهو أحق بها قال عروة: وقضى به عمر في خلافته. رواه البخاري) وهو دليل على أن الإحياء تملك إن لم يكن قد ملكها مسلم، أو ذمي، أو ثبت فيها حق للغير. وظاهر الحديث أنه لا يشترط في ذلك إذن

٩٤٠ - أخرجه عبد الرزاق (الحديث ٢٣٥/٨).

٩٤١ - أخرجه البخاري في كتاب: المزارعة، باب: من أحيا أرضاً مواتاً (الحديث ٢٣٣٥).

الإمام وهو قوله الجمهور: وعن أبي حنيفة أنه لا بد من إذنه. ودليل الجمهور هذا الحديث والقياس على ماء البحر والنهر، وما صيد من طير وحيوان، وأنهم اتفقوا على أنه لا يشترط فيه إذن الإمام. وأما ما تقدم عليه يد لغير معين كبطون الأودية فلا يجوز إلا بإذن الإمام مما ليس فيه ضرر لمصلحة عامة ذكره بعض الهادوية. وقال المؤيد وأبو حنيفة: لا يجوز إحياؤها بحال لجريها مجرى الأملاك لتعلق سيول المسلمين بها، إذ هي مجرى السيول. وقال الإمام المهدي - وهو قوي - فإن تحول عنها جري الماء جاز إحياؤها بإذن الإمام لانقطاع الحق وعدم تعيين أهله، وليس للإمام الإذن مع ذلك إلا لمصلحة عامة لا ضرر فيها، ولا يجوز الإذن لكافر بالإحياء لقوله ﷺ: «عاري الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم» والخطاب للمسلمين. وقوله وقضى به عمر قيل: هو مرسل، لأن عروة ولد في آخر خلافة عمر.

٢/٩٤٢ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: رُوِيَ مُرْسَلًا، وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَاخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ.

— (وعن سعيد بن زيد) تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي ﷺ قال: من أحيا أرضاً ميتة فهي له. رواه الثلاثة وحسنه الترمذي وقال: روي مرسلًا. وهو كما قال. واختلف في صحابه) أي في راويه من الصحابة (فقيل: جابر. وقيل: عائشة. وقيل: عبد الله بن عمر. والراجح) من الثلاثة الأقوال (الأول): وفيه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، ففرض لصاحب الأرض بآرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها. قال: فلقد رأيتها وإنها تضرب أصولها بالفؤوس، وإنها لنخل عم^(١) حتى أخرجت منها. وتقدم الكلام على فقهه وأنه «ليس لعرق ظالم حق». ٣/٩٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الصَّغْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِيَّ^(٢) أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٩٤٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: إحياء الموات (الحديث ٣٠٧٣)،

وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات (الحديث ١٣٧٨).

٩٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب: المساقاة، باب: لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ (الحديث ٢٣٧٠).

(١) لنخل عم: أي: نخلة نامة في طولها والثفاها.

(٢) زيادة في الأصل.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن الصعب) بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فموحدة (ابن جثامة) بفتح الجيم فمثثة مشددة (أخبره أن النبي ﷺ قال: لا حمى إلا لله ولرسوله. رواه البخاري) الحمى يقصر ويمد والقصر أكثر، وهو المكان المحمي وهو خلاف المباح. ومعناه: أن يمنع الإمام الرعي في أرض مخصوصة لتختص برعيها إيل الصدقة مثلاً، وكان في الجاهلية: إذا أراد الرئيس أن يمنع الناس من محل يريد اختصاصه استعوى كلباً من مكان عال فإلى حيث ينتهي صوته حماه من كل جانب فلا يرعاه غيره ويرعى هو مع غيره، فأبطل الإسلام ذلك وأثبت الحمى لله ولرسوله. وقال الشافعي: يحتمل الحديث شيئين: أحدهما ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي ﷺ. والآخر معناه إلا على مثل ما حماه عليه النبي ﷺ. فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة خاصة. ورجح هذا الثاني بما ذكره البخاري عن الزهري تعليقاً، أن عمر حمى الشرف والريذة. وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمى الريذة لإيل الصدقة. وقد ألحق بعض الشافعية ولاية الأقاليم في أنهم يحمون، لكن بشرط أن لا يضر بكافة المسلمين. وأختلف هل يحمي الإمام لنفسه أو لا يحمي إلا لما هو للمسلمين؟ فقال المهدي كان له ﷺ أن يحمي لنفسه لكنه لم يملك لنفسه ما يحمي لأجله. وقال الإمام يحيى: والفريقان لا يحمي إلا لخیل المسلمين ولا يحمي لنفسه، ويحمي لإيل الصدقة ولمن ضعف من المسلمين عن الانتجاع لقوله لا حمى إلا لله. الحديث. ولا يخفى أنه لا دليل فيه على الاختصاص. أما قصة عمر، فإنها دالة على الاختصاص، ولفظها فيما أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبة والبخاري والبيهقي عن أسلم، أن عمر بن الخطاب أستعمل مولى له يسمى هنياً على الحمى فقال له: يا هنى اضمم جناحك عن المسلمين وأتق دعوة المظلوم، فإن دعوة المظلوم مجابة، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة، وإياك ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع، وإن رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتيني ببنيه يقول: يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أباك. فالماء والكلأ أيسر علي من الذهب والورق، وإيم الله إنهم يرون أنني ظلمتهم وإنها لبلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام، والذي نفسي بيده لولا المال الذي حمل عليه في سبيل الله ما حميت على الناس في بلادهم انتهى. هذا صريح أنه لا يحمي الإمام لنفسه.

٩٤٤/٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبْنُ مَاجَةَ.

٩٤٥/٥ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ، وَهُوَ فِي الْمُوطَأِ مُرْسَلٌ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا ضرر ولا ضرار. رواه أحمد وابن ماجه وله) أي لابن ماجه (من حديث أبي سعيد مثله، وهو في الموطأ مرسل). وأخرجه ابن ماجه أيضاً والبيهقي من حديث عبادة بن الصامت. وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرسلًا بزيادة «من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه». وأخرجه بها الدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد مرفوعاً. وأخرجه عبد الرزاق وأحمد عن ابن عباس أيضاً وفيه زيادة «وللرجل أن يضع خشبته في حائط جاره والطريق الميتاء سبعة أذرع. وقوله «لا ضرر» الضرر ضد النفع، يقال ضره يضره ضرراً وضراً، وأضر به يضر إضراراً ومعناه: لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه، والضرار فعال من الضر أي لا يجازيه بإضرار بإدخال الضر عليه، فالضر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه. (قلت): يبعده جواز الانتصار لمن ظلم ﴿ولمن انتصر بعد ظلمه﴾^(١) الآية ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾^(٢) وقيل: الضرر ما تضر به صاحبك وتنتفع أنت به. والضرار أن تضره من غير أن تنتفع. وقيل: هما بمعنى وتكرارهما للتأكيد. وقد دل الحديث على تحريم الضرر، لأنه إذا نفى ذاته دل على النهي عنه، لأن النهي لطلب الكف عن الفعل، وهو يلزم منه عدم ذات الفعل، فاستعمل اللازم في الملزوم. وتحريم الضرر معلوم عقلاً وشرعاً، إلا ما دل الشرع على إباحته رعاية للمصلحة التي تربو على المفسدة، وذلك مثل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة ويحتمل أن لا تسمى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضرراً من فاعلها لغيره، لأنه إنما امتثل أمر الله له بإقامته الحد على العاصي، فهو عقوبة من الله تعالى لا أنه إنزال ضرر من الفاعل، ولذا لا يذم الفاعل لإقامة الحد بل يمدح على ذلك.

٩٤٤ - أخرجه أحمد: ٣٢٧/٥، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره (الحديث ٢٣٤١).

٩٤٥ - أخرجه مالك في كتاب: الأفضية، باب: القضاء في المرفق (الحديث ٧٤٥).

(١) سورة الشورى، الآية: ٤١. (٢) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

٦/٩٤٦ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فِيهَا لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ.

— (وعن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: من أحاط حائطاً على أرض فهي له. رواه أبو داود وصححه ابن الجارود) وتقدم أن من عمر أرضاً ليست لأحد فهي له. وهذا الحديث بين نوعاً من أنواع العمارة، ولا بد من تقييد الأرض بأنه لا حق فيها لأحد كما سلف.

٧/٩٤٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بَثْرًا فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا عَطْنًا لِمَاشِيَّتِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن عبد الله بن مغفل، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: من حفر بثراً فله أربعون ذراعاً عطناً) بفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون. في القاموس العطن محركة، وطن الإبل ومبركها حول الحوض (لماشيته. رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف) لأن فيه إسماعيل بن مسلم. وقد أخرجه الطبراني من حديث أشعث عن الحسن. وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد «حریم البئر البديء خمسة وعشرون ذراعاً وحریم البئر العادي خمسون ذراعاً». وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عنه وأعله بالإرسال وقال: من أسنده فقد وهم. وفي سننه محمد بن يوسف المقرئ شيخ شيخ الدارقطني، وهو متهم بالوضع. ورواه البيهقي من طريق يونس عن الزهري عن ابن المسيب مراسلاً وزاد فيه «وحریم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها كلها». وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة موصولاً ومرسلاً، والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف. والحديث دليل على ثبوت الحریم للبئر، والمراد بالحریم ما يمنع منه المحيي والمحتفر لإضراره. وفي النهاية سمي بالحریم، لأنه محرم منع صاحبه منه، ولأنه يحرم على غيره التصرف فيه، والحديث نص في حریم البئر. وظاهر حديث عبد الله أن العلة في ذلك هي ما يحتاج إليه صاحب البئر عند سقي إبله لاجتماعها على الماء. وحديث أبي هريرة دال على أن العلة في ذلك هو ما يحتاج إليه البئر لثلاث تحصل المضرة عليها بقرب الإحياء منها، ولذلك اختلف الحال في البديء والعادي. والجمع بين الحديثين أنه ينضر ما يحتاج إليه إما لأجل السقي للماشية

٩٤٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج، باب: في إحياء الموات (الحديث ٣٠٧٧).

٩٤٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهن، باب: تحريم البئر (الحديث ٢٤٨٦).

أو لأجل البئر. وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادي والشافعي وأبو حنيفة إلى أن حريم البئر الإسلامية أربعون. وذهب أحمد إلى أن الحريم خمسة وعشرون. وأما العيون فذهب الهادي إلى أن حريم العين الكبيرة الفوارة خمسمائة ذراع من كل جانب استحساناً. قيل: وكأنه نظر إلى أرض رخوة تحتاج إلى ذلك القدر. وأما الأرض الصلبة فدون ذلك والدار المنفردة حريمها فناؤها وهو مقدار طول جدار الدار. وقيل: ما تصل إليه الحجارة إذا انهدمت، وإلى هذا ذهب زيد بن علي وغيره. وحريم النهر قدر ما يلقي منه كسحه. وقيل: مثل نصفه من كل جانب. وقيل: بل بقدر أرض النهر جميعاً وحريم الأرض ما تحتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسحها، وكذا المسيل حريمه مثل البئر على الخلاف، وكل هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة وهذا في الأرض المباحة. وأما الأرض المملوكة فلا حريم في ذلك بل كل يعمل في ملكه ما شاء.

٨/٩٤٨ - وَعَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضاً بِحَضْرَمَوْتَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي ﷺ أقطعه أرضاً بحضر موت. رواه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وصححه أيضاً الترمذي والبيهقي ومعناه: أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص بها ويصير أولى بها بإحيائه ممن لم يسبق إليها بالإحياء. وأختصاص الإحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية والهادوية وغيرهم. وحكى القاضي عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهل لذلك. قال: وأكثر ما يستعمل في الأرض هو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره وإما بأن يجعل له غلتها مدة. قال: والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً، ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره، وتخريجه على طريقة فقهية مشكل، والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر، ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى. وبه جزم المحب الطبري. وأدعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك. قال ابن التين: إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من الأرض أو عقار وإنما يقطع من الفيء ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال: وقد يكون الإقطاع تمليكاً

٩٤٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة، باب: إقطاع الأرضين (الحديث ٣٠٥٨) و (الحديث ٣٠٥٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في القطائع (الحديث ١٣٨١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: مناقب الصحابة، باب: ذكر وائل بن حجر رضي الله عنه (الحديث ٧٢٠٥).

وغير تملك. وأما ما يقطع في أرض اليمن في هذه الأزمنة المتأخرة من إقطاع جماعة من أعيان آل قرى من البلاد العشرية يأخذون زكاتها وينفقونها على أنفسهم مع غنائم، فهذا شيء محرم لم تأت به الشريعة المحمدية، بل أتت بخلافه، وهو تحريم الزكاة على آل محمد وتحريمها على الأغنياء من الأمة، فإن الله وإن إليه راجعون.

٩/٩٤٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضَرَ فَرَسِهِ، فَأَجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ. فَقَالَ: «أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ أقطع الزبير حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة فراء (فرسه) أي ارتفاع الفرس في عدوه (فأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال: أعطوه حيث بلغ السوط. رواه أبو داود وفيه ضعف) لأن فيه العمري المكبر، وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وفيه مقال. وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر، وفيه أن الإقطاع كان من أموال بني النضير. قال في البحر: وللإمام إقطاع الموات لإقطاع النبي ﷺ الزبير حضر فرسه ولفعل أبي بكر وعمر.

١٠/٩٥٠ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْكَلَالِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن رجل من الصحابة قال: غزوت مع النبي ﷺ فسمعتة يقول: الناس شركاء في ثلاثة الكلال) مهموز ومقصور (والماء والنار. رواه أحمد وأبو داود ورجالهم ثقات) وروى ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً «ثلاث لا يمنع الكلال والماء والنار» وإسناده صحيح. وفي الباب روايات كثيرة لا تخلو من مقال، ولكن الكل ينهض على الحجية. ويدل للماء بنصوصه أحاديث في مسلم وغيره. والكلال النبات رطباً كان أو يابساً. وأما الحشيش والهشيم فمختص باليابس. وأما الخلا مقصور غير مهموز فيختص بالرطب ومثله العشب. والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة، وهو إجماع في

٩٤٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج، باب: إقطاع الأراضي (الحديث ٣٠٧٢).

٩٥٠ - أخرجه أحمد: ٣٦٤/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في صنع الماء

(الحديث ٣٤٧٧).

الكلاً في الأرض المباحة والجبال التي لم يحرزها أحد، فإنه لا يمنع من أخذ كلئها أحد إلا ما حماه الإمام كما سلف. وأما النابت في الأرض المملوكة والمتحجرة ففيه خلاف بين العلماء. فعند الهادوية وغيرهم أن ذلك مباح أيضاً، وعموم الحديث دليل لهم. وأما النار فاختلف في المراد بها فقليل: أريد بها الحطب الذي يحطبه الناس. وقيل: أريد بها الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها. وقيل: الحجارة التي توري منها النار إذا كانت في موات والأقرب أنه أريد بها النار حقيقة فإن كانت من حطب مملوك فقليل حكمها حكم أصلها. وقيل: يحتمل أنه يأتي فيها الخلاف الذي في الماء وذلك لعموم الحاجة وتسامح الناس في ذلك. وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه، وأنه يحرم منع المياه المجتمعة من الأمطار في أرض مباحة، وأنه ليس أحد أحق بها من أحد إلا لقرب أرضه منها ولو كان في أرض مملوكة فكذا، إلا أن صاحب الأرض المملوكة أحق به يسقيها ويسقي ماشيته، ويجب بذله لما فضل من ذلك فلو كان في أرضه أو داره عين نابعة أو بئر احتقرها، فإنه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه في الانتفاع به على غيره، وللغير دخول أرضه كما سلف. فإن قيل: فهل يجوز بيع العين والبئر نفسيهما؟ قيل: يجوز بيع العين والبئر، لأن النهي وارد عن بيع فضل الماء لا البئر والعيون في قرارهما فلا نهى عن بيعهما، والمشتري لهما أحق بمائتهما بقدر كفايته. وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة من اليهودي بأمره ﷺ وسيلها للمسلمين، فإن قيل: إذا كان الماء لا يملك فكيف تحجر اليهودي البئر حتى باعها من عثمان؟ قيل: هذا كان في أول الإسلام حين قدم النبي ﷺ المدينة وقبل تقرر الأحكام على اليهودي. والنبي ﷺ أبقاهم أول الأمر على ما كانوا عليه وقرره على ما تحت أيديهم.

١٧ - باب: الوقف

الوقف لغة الحبس يقال: وقفت كذا أي حبسته، وهو شرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح.

١/٩٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له. رواه مسلم) ذكره في باب الوقف، لأنه فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف. وكان أول وقف في الإسلام وقف عمر، رضي الله عنه، الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة أن أول حبس في الإسلام صدقة عمر قال الترمذي: لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل الفقه خلافاً في جواز وقف الأرضين. وأشار الشافعي أنه من خصائص الإسلام لا يعلم في الجاهلية. وألفاظه وقفت وحبست وسبلت وأبدت، فهذه صرائح ألفاظه وكنايته تصدقت. وأختلف في حرمت فقيل: صريح. وقيل: غير صريح. وقوله: «أو علم ينتفع به» المراد النفع الأخروي، فيخرج ما لا نفع فيه من يرويه عنه ويتنفع به، أو كتب علماً نافعاً ولو بالأجرة مع النية، أو وقف كتباً. ولفظ الولد شامل للأبني والذكر، وشرط صلاحه ليكون الدعاء مجاباً. والحديث دليل على أنه ينقطع أجر كل عمل بعد الموت إلا هذه الثلاثة، فإنه يجري أجرها بعد الموت ويتجدد ثوابها. قال العلماء: لأن ذلك من كسبه. وفيه دليل على أن دعاء الولد لأبويه بعد الموت يلحقهما، وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما. وأعلم أنه قد زيد على هذه الثلاثة ما أخرجه ابن ماجه بلفظ «أن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً نشره وولداً صالحاً تركه أو مصحفاً ورثه أو مسجداً بناه أو بيتاً لابن السبيل بناه أو نهراً أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته» ووردت خصال آخر تبلغها عشراً ونظمها الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى قال:

إذا مات ابن آدم ليس يجري	عليه من فعال غير عشر
علوم بثها ودعاء نجل	وغرس النخل والصدقات تجري
ورائة مصحف ورباط ثغر	وحفر البشر أو إجراء نهـر
وبيت للغريب بناء يأوي	إليه أو بناء محل ذكر

٢/٩٥٢ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْضاً بِخَيْبَرٍ، فَأَتَى

٩٥٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الوقف (الحديث ٢٧٣٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الوصية، باب: الوقف (الحديث ١٦٣٢)، وأخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الوقف (الحديث ٢٧٣٩).

النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أَنفَسُ عِنْدِي مِنْهُ. قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقاً غَيْرَ مَتَمُولٍ مَالاً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهَا: لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ».

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: أصاب عمر أرضاً بخير).
 فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ أَنَّهُ كَانَ لِعَمْرٍ مَائَةٌ رَأْسَ فَاشْتَرَى بِهَا مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ خَيْرٍ (فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أَنفَسُ عِنْدِي مِنْهُ فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا قَالَ: فَتَصَدَّقْ بِهَا عُمَرُ وَأَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ فَتَصَدَّقْ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى) أَي ذَوِي قُرْبَى عُمَرُ (وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقاً غَيْرَ مَتَمُولٍ مَالاً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ) أَفَادَتْ رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ أَنَّ كَوْنَهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ، وَأَنَّ هَذَا شَأْنُ الْوَقْفِ، وَهُوَ يَدْفَعُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ بِجَوَازِ بَيْعِ الْوَقْفِ. قَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنَّهُ لَوْ بَلَغَ أَبَا حَنِيفَةَ هَذَا الْحَدِيثَ لَقَالَ بِهِ وَرَجَعَ عَنْ بَيْعِ الْوَقْفِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: رَدَّ الْوَقْفَ مُخَالَفَ لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: «أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَنْ وَلِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ الْعَامِلَ يَأْكُلُ مِنْ ثَمَرَةِ الْوَقْفِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ لَاسْتَقْبَحَ ذَلِكَ مِنْهُ. وَالْمُرَادُ بِالْمَعْرُوفِ الْقَدْرَ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ. وَقِيلَ: الْقَدْرُ الَّذِي يَدْفَعُ الشَّهْوَةَ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى. وَقَوْلُهُ: «غَيْرَ مَتَمُولٍ» أَيِ غَيْرِ مُتَّخِذٍ مِنْهَا مَالاً أَيْ مُلْكاً وَالْمُرَادُ لَا يَتَمَلَّكُ شَيْئاً مِنْ رِقَابِهَا وَلَا يَأْخُذُ مِنْ غَلَّتْهَا مَا يَشْتَرِي بِهِ لَهَ مُلْكاً، بَلْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا يَنْفَقُهُ. وَزَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ أَنَّ عُمَرَ أَوْصَى بِهَا إِلَى حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ إِلَى الْأَكْبَابِ مِنْ آلِ عُمَرَ وَنَحْوِهِ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ.

٣/٩٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ. الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «فَأَمَّا^(١) خَالِدٌ فَقَدْ أَحْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ، وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة - الحديث - وفيه وأما خالد فقد احتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله ﷻ متفق عليه) تقدم تفسير الأعتاد. والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة، وأنه يأخذ بزكاته آلات للحرب للجهاد في سبيل الله، وعلى أنه يصح وقف العروض. وقال أبو حنيفة: لا يصح لأن العروض تبدل وتغير والوقف موضوع على التأيد، والحديث حجة عليه. ودل على صحة وقف الحيوان، لأنه قد فسرت الأعتاد بالخيل وعلى جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية، وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكر بأن القصة محتملة لما ذكر ولغيره فلا ينتهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر قال: ويحتمل أن يكون تحبيس خالد إرساداً وعدم تصرف ولا يكون وقفاً.

١٨ - باب: الهبة، والعمرى، والرقبى

الهبة - بكسر الهاء مصدر وهبت وهي شرعاً تملك عين بعقد على غير عوض معلوم في الحياة ويطلق على الشيء الموهوب ويطلق على أعم من ذلك.

١/٩٥٤ - عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟». فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْهُ». وَفِي لَفْظٍ: فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُسْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي. فَقَالَ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «أَتَقُوا اللَّهَ وَأَعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». فَارْجَعَ أَبِي. فَزَدَ تِلْكَ الصَّدَقَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الوقف (الحديث ٢٧٣٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الوصية، باب: الوقف (الحديث ١٦٣٢).

(١) في نسخة م: وأما.

٩٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: الهبة للولد (الحديث ٢٥٨٦)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ١٣ - (الحديث ٢٥٨٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الشهادات، باب: ٩ - (الحديث ٢٦٥٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (الحديث ١٦٢٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (الحديث ١٦٢٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي». ثُمَّ قَالَ: «أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءٌ؟». قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَلَا إِذَنْ».

— (عن النعمان بن بشير، أن أباه أتى به النبي ﷺ فقال: إني نحللت ابني هذا غلاماً كان لي، فقال رسول الله ﷺ: أكل ولدك نحلته مثل هذا؟ فقال لا، فقال رسول الله ﷺ: فأرجعه. وفي لفظ فأنطلق أبي إلى رسول الله ﷺ ليشهده على صدقتي، فقال: أفعلت هذا بولدك كلهم؟ قال: لا، قال: فأتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم، فرجع أبي فرد تلك الصدقة. متفق عليه وفي رواية لمسلم قال: فأشهد على هذا غيري، ثم قال: أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذن) الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة. وقد صرح به البخاري، وهو قول أحمد وإسحاق والثوري وآخرين، وأنها باطلة مع عدم المساواة، وهو الذي تفيدته ألفاظ الحديث من أمره ﷺ بإرجاعه، ومن قوله: «أتقوا الله» وقوله: «أعدلوا بين أولادكم»، وقوله: «فلا إذن»، وقوله: «لا أشهد على جور». واختلف في كيفية التسوية فقيل: بأن تكون عطية الذكر والأنثى سواء، وهو ظاهر قوله في بعض ألفاظه عند النسائي «ألا سويت بينهم»، وعند ابن حبان «سوا بينهم»، ولحديث ابن عباس «سوا بين أولادكم في العطية، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء» أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي بإسناد حسن. وقيل: بل التسوية أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التورث. وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب التسوية بل تندب، وأطالوا في الاعتذار عن الحديث. وذكر في الشرح عشرة أعدار كلها غير ناهضة. وقد كتبنا في ذلك رسالة جواب سؤال أوضحنا فيها قوة القول بوجوب التسوية، وأن الهبة مع عدمها باطلة.

الرجوع في الهبة

٢/٩٥٥ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقِيءُ ثُمَّ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ».

٩٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها (الحديث ٢٥٨٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: تحريم الرجوع في الصدقات (الحديث ١٦٢٢)، وأخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها (الحديث ٢٥٩١).

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: العائد في هبته كالكلب بقيء ثم يعود في قيئه. متفق عليه وفي رواية للبخاري ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه) فيه دلالة على تحريم الرجوع في الهبة، وهو مذهب جماهير العلماء وبوب له البخاري باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته. وقد أسثنى الجمهور ما يأتي من الهبة للولد ونحوه، وذهبت الهادوية وأبو حنيفة إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا الهبة لذي رحم قالوا: والحديث المراد به التغليظ في الكراهة. قال الطحاوي: قوله: «كالعائد في قيئه» وإن اقتضى التحريم لكن الزيادة في الرواية الأخرى، وهي قوله كالكلب تدل على عدم التحريم، لأن الكلب غير متعبد، فالقيء ليس حراماً عليه. والمراد التنزه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعقب باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له وعرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن إلقاء الكلب، ونقر الغراب، والتفات الثعلب ونحوه، ولا يفهم من المقام إلا التحريم، والتأويل البعيد لا يلتفت إليه. ويدل على التحريم الحديث الآتي وهو: -

٣/٩٥٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ^(١): «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عمر وابن عباس، رضي الله عنهما. عن النبي ﷺ قال: لا يحل لرجل مسلم أن يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده. رواه أحمد والأربع، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم) فإن قوله: «لا يحل» الظاهر في التحريم. والقول

٩٥٦ - أخرجه أحمد: ٢٧/٢، ٧٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: الرجوع في الهبة (الحديث ٣٥٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة (الحديث ١٢٩٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الهبة، باب: رجوع الوالد فيما يعطي ولده (الحديث ٢٦٩٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الهبات، باب: من أعطى ولده ثم رجع فيه (الحديث ٢٣٧٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الهبة، باب: الرجوع في الهبة (الحديث ٥١٣٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: ولد الرجل من كسبه... (الحديث ٤٦/٤).

(١) في نسخة م: قال.

بأنه مجاز عن الكراهة الشديدة صرف له عن ظاهره. وقوله: «إلا الوالد» دليل على أنه يجوز للأب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيراً كان أو صغيراً، وأخصه الهادوية بالطفل، وهو خلاف ظاهر الحديث. وفرق بعض العلماء فقال: يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة، لأن الصدقة يراد بها ثواب الآخرة، وهو فرق غير مؤثر في الحكم، وحكم الأم حكم الأب عند أكثر العلماء. (نعم) وخص الهادي ما وهبته الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك. ومثله رواه البخاري عن النخعي وعمر بن عبد العزيز تعليقاً. وقال الزهري: يرد إليها إن كان خدعها. وأخرج عبد الرزاق بسند منقطع «إن النساء يعطين رغبة ورهبة فأما امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت».

٤/٩٥٧ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُثِيبُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها. رواه البخاري) فيه دلالة على أن عادته ﷺ كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها. وفي رواية لابن أبي شيبه «ويثيب عليها ما هو خير منها». وقد استدلل به على وجوب الإثابة على الهدية، إذ كونه عادة له ﷺ مستمرة يقتضي لزومه، ولا يتم به الاستدلال على الوجوب، لأنه قد يقال إنما فعله ﷺ مستمراً لما جبل عليه من مكارم الأخلاق لا لوجوبه. وقد ذهبت الهادوية إلى وجوب المكافأة بحسب العرف، قالوا: لأن الأصل في الأعيان الأعواض. قال في البحر: ويجب تعويضها حسب العرف. وقال الإمام يحيى: المثلي مثله والقيمي قيمته، ويجب له الإيصاء بها. وقال الشافعي في الجديد: الهبة للثواب باطلة لا تنعقد، لأنها بيع بثمن مجهول، ولأن موضع الهبة التبرع، فلو أوجبنها لكان في معنى المعاوضة. وقد فرق الشرع والعرف بين الهبة والبيع، فما يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة. قيل: وكأن من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط، وهو ثواب مثلها. وقال بعض المالكية: يجب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب، أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للغني، بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى، فإذا لم يرض الواهب بالثواب؟ فقيل: تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة. وقيل: لا تلزم إلا أن يرضيه، والأول المشهور عن مالك رحمه الله، ويرده الحديث الآتي وهو: -

٥/٩٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً، فَأَثَابَهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «رَضِيتُ؟». قَالَ: لَا، فَزَادَهُ فَقَالَ: «رَضِيتُ؟». قَالَ: لَا. فَزَادَهُ، فَقَالَ: «رَضِيتُ؟». قَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: وهب رجل لرسول الله ﷺ ناقة فأثابه عليها فقال: رضى؟ قال: لا فزاده فقال: رضى؟ قال: لا فزاده فقال: رضى؟ قال: نعم. رواه أحمد وصححه ابن حبان). ورواه الترمذي وبين أن العوض كان ست بكرات وفيه دليل على اشتراط رضا الواهب وأنه إن سلم إليه قدر ما وهب ولم يرض زيد له وهو دليل لأحد القولين الماضيين وهو قول ابن عمر قالوا فإذا اشترط فيه الرضا فليس هناك بيع انعقد؟

٦/٩٥٩ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فِيهِى لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ».

وَفِي لَفْظٍ: إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَارَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا.

وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ: لَا تُرْقِبُوا، وَلَا تُعْمِرُوا، فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ.

— (وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: العمرى) بضم المهملة وسكون الميم وألف مقصورة (لمن وهبت له. متفق عليه ولمسلم) أي: من حديث جابر:

٩٥٨ - أخرجه أحمد: ٢٩٥/١، وأخرجه ابن حبان في كتاب: التاريخ، باب: صفته ﷺ وأخباره (الحديث ٦٣٨٤).

٩٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: ما قيل في العمرى والرقبى (الحديث ٢٦٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: العمرى (الحديث ١٦٢٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الهبات، باب: العمرى (الحديث ١٢٤٦) و (الحديث ١٢٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: العمرى، باب: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر (الحديث ٢٧٣).

أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أ عمر عمرى فهي للذي أ عمرها حياً وميتاً ولعقبه) وفي لفظ (إنما العمرى التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك. فأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها. ولأبي داود والنسائي) أي: من حديث جابر (لا ترقبوا ولا تعمروا فمن أرقب شيئاً أو أ عمر شيئاً فهو لورثته) الأصل في العمرى والرقبى أنه كان في الجاهلية يعطي الرجل الرجل الدار ويقول: أ عمرتك إياها أي: أ بحثها لك مدة عمرك، فقبل لها عمرى لذلك، كما أنه قيل لها: رقبى، لأن كلا منهما يرقب موت الآخر. وجاءت الشريعة بتقرير ذلك ففي الحديث دلالة على شرعيتها. وأنها مملوكة لمن وهبت له، وإليه ذهب العلماء كافة إلا رواية عن داود أنها لا تصح. وأختلف إلى ماذا يتوجه التمليك، فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كغيرها من الهبات. وعند الشافعي ومالك إلى المنفعة بدون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام: مؤبدة إن قال أبدأ، ومطلقة عند عدم التقييد، ومقيدة بأن يقول ما عشت فإذا مت رجعت إلي. وأختلف العلماء في ذلك، والأصح أنها صحيحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات. وذلك لتصريح الأحاديث بأنها لمن أ عمرها حياً وميتاً. وأما وقوله: «فإذا هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها» فإنه بهذا القيد قد شرط أن تعود إلى الواهب بعد موته. فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط، وهي كما لو أ عمره شهراً أو سنة فإنها عارية إجماعاً. وقوله: «أمسكوا عليكم أموالكم» وقوله: «لا ترقبوا» محمول على الكراهة والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم، لأنهم كانوا يعمرون ويرقبون ويرجع إليهم إذا مات من أ عمره وأرقبه، فجاء الشرع بمراغمتهم، وصحح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك، فإنه أشبه الرجوع في الهبة، وقد صح النهي عنه. وأخرج النسائي من حديث ابن عباس يرفعه «العمرى لمن أ عمرها والرقبى لمن أرقبها والعائد في هبته كالعائد في قبته» وأما إذا صرح بالشرط كما في الحديث وقال: ما عشت، فإنها عارية مؤقتة لا هبة. ومر حديث: «العائد في هبته كالعائد في قبته» ومثله الحديث الآتي:

٧/٩٦٠ - وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَايَعُهُ بِرَخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَغُهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدْرَهُمْ». الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩٦٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: لا يحل لأحد أن يرجع في هبته (الحديث ٢٦٢٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: كراهة شراء الإنسان ما تصدق به... (الحديث ١٦٢٠).

— (عن عمر، رضي الله عنه، قال: حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنه بائع برخص فسألت رسول الله ﷺ فقال: «لا تبتعه وإن أعطاكه بدرهم الحديث. متفق عليه) تمامه «فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه» وقوله: «فأضاعه» أي قصر في مؤنته وحسن القيام به. وقوله: «لا تبتعه» أي لا تشتريه. وفي لفظ «ولا تعد في صدقتك» فسمى الشراء عوداً في الصدقة، قيل لأن العادة جرت بالمسامحة في ذلك من البائع للمشتري، فأطلق على القدر الذي يقع به التسامح رجوعاً. ويحتمل أنه مبالغة وأن عودها إليه بالقيمة كالرجوع - وظاهر النهي التحريم وإليه ذهب قوم. وقال الجمهور: إنه للتنزيه وتقدم أن الرجوع في الهبة، وأنه الأقوى دليلاً إلا ما استثنى. قال الطبري: يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب، وما إذا كان الواهب الوالد لولده والهبة التي لم تقبض، والتي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الأخبار باستثناء ذلك، ومما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة. (قلت): هذا في الرجوع في الهبة. فأما شراؤها وهو الذي فيه سياق هذا الحديث، فالظاهر أن النهي للتنزيه وإنما التحريم في الرجوع فيها، ويحتمل أنه لا فرق بينهما للنهي وأصله التحريم.

الترغيب في الإهداء

٨/٩٦١ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَهَادُوا تَحَابُّوا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرْفَدِ، وَأَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: تهادوا تحابوا. رواه البخاري في الأدب المفرد وأبو يعلى بإسناد حسن). وأخرجه البيهقي وغيره وفي كل رواته مقال. والمصنف قد حسن إسناده وكأنه لشواهدة التي منها الحديث: -

٩/٩٦٢ — وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَهَادُوا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السَّخِيمَةَ» رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— وإن كان ضعيفاً وهو قوله - (وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: تهادوا فإن الهدية تسل السخيمة) بالسين المهملة مفتوحة فحاء معجمة فمشناة تحتية في القاموس السخيمة والسخيمة بالضم الحقد (رواه البزار بإسناد ضعيف)، لأن في رواته من

٩٦١ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب المفرد، باب: قبول الهدية (الحديث ص ٨٧)، وأخرجه أبو يعلى: (الحديث ٦١٤٨/١١).

٩٦٢ - أخرجه البزار في كتاب: البر والصلة، باب: حث أهل الإسلام على الهدية (الحديث ٦٩٣٧).

ضعف، وله طرق كلها لا تخلو عن مقال. وفي بعض ألفاظه تذهب وحر الصدر بفتح الواو والحاء المهملة وهو الحقد أيضاً. والأحاديث وإن لم تخل عن مقال، فإن للهدية في القلوب موقعا لا يخفى.

١٠/٩٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِّجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: يا نساء المسلمين) قال القاضي الأشهر نصب النساء على أنه منادى مضاف إلى المسلمات من إضافة الصفة. وقيل غير هذا (لا تحقرن) بالحاء المهملة ساكنة وفتح القاف وكسرهما (جارية لجارتها ولو فرسن شاة) بكسر الفاء وسكون الراء وكسر السين المهملة آخره نون وهو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة، وربما استعير للشاة (متفق عليه) في الحديث حذف تقديره لا تحقرن جارة لجارتها هدية ولو فرسن شاة، والمراد من ذكره المبالغة في الحث على هدية الجارة لجارتها لا حقيقة الفرسن، لأنه لم تجر العادة بإهدائه وظاهره النهي للمهدي «اسم فاعل» عن استحقر ما يهديه بحيث يؤدي إلى ترك الإهداء ويحتمل أنه للمهدي إليه والمراد لا يحقرن ما أهدى إليه ولو كان حقيراً ويحتمل إرادة الجميع. وفيه الحث على التهادي، سيما بين الجيران ولو بالشيء الحقير لما فيه من جلب المحبة والتأنيس.

١١/٩٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يَثْبُثْ عَلَيْهَا». رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ - قَوْلُهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثبت عليها. رواه الحاكم وصححه والمحمفوظ من رواية ابن عمر عن عمر قوله) قال المصنف: صححه الحاكم وابن حزم. وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة التي لم يثبت عليها، وعدم جواز الرجوع في الهبة التي أثاب عليها الموهوب له الواهب. وتقدم الكلام

٩٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: الهبة (الحديث ٢٥٦٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: لا تحقرن جارة لجارتها (الحديث ٦٠١٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو بقليل (الحديث ١٠٣٠).

٩٦٤ - أخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: إذا كانت الهبة للذي رحم... (الحديث ٥٢/٢).

في ذلك وفي حكم الهبة للثواب والمكافأة، وما أحسن ما قيل في ذلك إن الفاعل لا يفعل إلا لغرض، فالهبة للأدنى كثيراً ما تكون كالصدقة وهي غرض معهم وللمساوي معاشرة لجلب المودة وحسن العشرة، وهي مثل عطية الأدنى إلا أن في عطية الأدنى توهم الصدقة، والعرف جار بتخالف الهدايا باعتبار حال المهدى والمهدى إليه، فإذا كان الغرض الطمع والتحصيل كما يهدي المتكسب للملك يتحفه بشيء يرجو فضله، فلو اقتصر الملك على قدر قيمتها لزم، والذم دليل الرجوع، بل إما أن يردّها أو يعطيها خيراً منها وإن كان غرض المهدى تحصيل الاتصال بينهما والمخالفة الحسنة وتصفية ذات البين أجزاء من المكافأة أدنى شيء قل أو أكثر بل الأقل أنسب لإشعاره بأن ليس الغرض المعاوضة بل تكميل المودة، وأنه لا فرق بين ما تملكه أنت وما أملكه أنا.

١٩ - باب: اللقطة

اللقطة بضم اللام وفتح القاف قيل لا يجوز غيره. وقال الخليل: القاف ساكنة لا غير وأما بفتحها فهو اللاقط. قيل: وهذا هو القياس إلا أنه أجمع أهل اللغة والحديث على الفتح، ولذا قيل لا يجوز غيره.

١/٩٦٥ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أنس، رضي الله عنه، قال: مر رسول الله ﷺ بتمرة في الطريق فقال: لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها. متفق عليه) دل على جواز أخذ الشيء الحقير الذي يتسامح به ولا يجب التعريف به، وأن الأخذ يملكه بمجرد الأخذ له. وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الحقير وإن كان مالكة معروفاً. وقيل: لا يجوز إلا إذا جهل. وأما إذا علم فلا يجوز إلا بإذنه وإن كان يسيراً. وقد أورد عليه أن ﷺ كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام حفظ المال الضائع. وحفظ ما كان من الزكاة وصرفه في مصارفه؟ ويجاب عنه بأنه لا دليل على أن ﷺ لم يأخذها للحفظ، وإنما ترك أكلها تورعاً، أو أنه تركها عمداً ليأخذها من يمر ممن تحل له الصدقة. ولا يجب على الإمام ألا حفظ المال الذي يعلم طلب

صاحبه، لا ما جرت العادة بالإعراض عنه لحقارته. وفيه حث على التورع عن أكل ما يجوز فيه أنه حرام.

٢/٩٦٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ. فَقَالَ: «أَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا». قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ» قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن زيد بن خالد الجهني) هو أبو طلحة أو أبو عبد الرحمن، نزل الكوفة ومات بها سنة ثمان وسبعين، وهو ابن خمس وثمانين سنة، وروى عنه جماعة (قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ) لم يقم برهان على تعيين الرجل (فسأله عن اللقطة) أي: عن حكمها شرعاً (فقال: اعرف عفاصها) بكسر العين المهملة ففاء وبعد الألف صاد مهملة وعاءها، ووقع في رواية خرقتها (ووكاءها) بكسر الواو ممدوداً ما يربط به (ثم عرفها) بتشديد الراء (سنة) فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها قال: فضالة الغنم) الضالة تقال على الحيوان، وما ليس بحيوان يقال له لقطة. (قال: هي لك أو لأخيك أو للذئب قال: فضالة الإبل قال مالك ولها معها سقاؤها) أي: جوفها. وقيل: عنقها (وحذاؤها) بكسر الحاء المهملة فذال معجمة أي خفها (ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها. متفق عليه) اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك؟ فقال أبو حنيفة: الأفضل الالتقاط، لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه. ومثله قال الشافعي. وقال مالك وأحمد: تركه أفضل لحديث «ضالة المؤمن حرق النار» ولما يخالف من التضمين والدين. وقال قوم: بل الالتقاط واجب، وتأولوا الحديث بأنه فيمن أراد أخذها للانتفاع بها من أول الأمر قبل تعريفه بها هذا. وقد أشتمل الحديث على ثلاث مسائل: (الأولى) في حكم اللقطة، وهي الضائعة التي ليست بحيوان، فإن ذلك يقال له ضالة فقد أمر ﷺ الملتقط أن يعرف وعاءها وما تشد به، وظاهر الأمر وجوب التعرف لما ذكر وجوب التعريف، ويزيد الأخير عليه دلالة قوله.

٩٦٧/٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يُعْرِفْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنه) أي: عن زيد بن خالد (قال: قال رسول الله ﷺ: «من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها». رواه مسلم) فوصفه بالضلال إذا لم يعرف بها. وقد اختلف في فائدة معرفتهما ف قيل: لتردد للواصف لها، وأنه يقبل قوله بعد إخباره بصفتها، ويجب ردها إليه كما دل له ما هنا وما في رواية البخاري «فإن جاء أحد يخبرك بها وفي لفظ بعددها ووعائها ووكائنها فأعطاها إياه». وإلى هذا ذهب أحمد ومالك. واشترطت المالكية زيادة صفة الدنانير والعدد قالوا: لورود ذلك في بعض الروايات. وقالوا: لا يضره الجهل بالعدد إذا عرف العفاص والوكاء. فأما إذا عرف إحدى العلامتين المنصوص عليها من العفاص والوكاء وجهل الأخرى ف قيل: لا شيء له إلا بمعرفتهما جميعاً. وقيل: تدفع إليه بعد الإنظار مدة، ثم اختلف هل تدفع إليه بعد وصفه لعفاصها ووكائنها بغير يمينه أم لا بد من اليمين؟ ف قيل تدفع إليه بغير يمين، لأنه ظاهر الأحاديث. وقيل: لا ترد إليه إلا بالبينة. وقال من أوجب البينة: إن فائدة أمر الملتقط بمعرفتهما لثلاث تلبس بماله لا لأجل ردها لمن وصفها، فإنها لا ترد إليه إلا بالبينة. قالوا: وذلك لأنه مدع لا يسلم إليه ما أدعاه إلا بالبينة، وهذا أصل مقرر شرعاً لا يخرج عنه بمجرد وصف المدعي للعفاص والوكاء. وأجيب بأن ظاهر الأحاديث وجوب الرد بمجرد الوصف، فإنه قال ﷺ: «فأعطاها إياه». وفي حديث الباب مقدر بعد قوله: «فإن جاء صاحبها أي فأعطه إياها» وإنما حذف جواب الشرط للعلم به. وحديث البينة على المدعي ليست البينة مقصورة على الشهادة، بل هي عامة لكل ما يتبين به الحق، ومنها وصف العفاص والوكاء، على أنه قد قال من أشرط البينة: أنها إذا ثبتت الزيادة وهي قوله فأعطاها إياه كان العمل عليها، والزيادة قد صحت كما حققه المصنف، فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف، كما أوجب ﷺ التعريف بها فقد حد وقته بسنة، فأوجب التعريف بها سنة. وأما ما بعدها ف قيل: لا يجب التعريف بها بعد السنة. وقيل: يجب والدليل مع الأول ودل على أنه يعرف بها سنة لا غير حقيرة كانت أو عظيمة، ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الأسواق، وأبواب المساجد، والمجامع الحافلة. قوله: «وإلا فشأنك بها» نصب شأنك على الإغراء، ويجوز رفعه على الابتداء وخبره بها، وهو تفويض له في حفظها، أو الانتفاع بها. وأستدل به على جواز تصرف

الملتقط فيها أي تصرف إما بصرفها على نفسه غنياً كان أو فقيراً أو التصديق بها، إلا أنه قد ورد من الأحاديث ما يقتضي أنه لا يملكها. فعند مسلم «ثم عرفها سنة فإن لم يجيء صاحبها كانت وديعة عندك». وفي رواية «ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه». ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المجتهد: إنه أتفق الأمصار مالك والثوري والأوزاعي والشافعي أن له تملكها. ومثله عن عمر وأبنة وابن مسعود. وقال أبو حنيفة: ليس له إلا أن يتصدق بها. ومثله يروى عن علي وابن عباس وجماعة من التابعين. وكلهم متفقون على أنه إن أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر فقالوا: تحل له بعد السنة وتصير مالاً من ماله، ولا يضمنها إن جاء صاحبها، (قلت:) ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم ونحوه الدال على وجوب ضمانها، وأقرب الأقوال ما ذهب إليه الشافعي ومن معه، لأنه أذن ﷺ في استنفاقه لها ولم يأمره بالتصدق بها، ثم أمره بعد الإذن في الاستنفاق أن يردها إلى صاحبها إن جاء يوماً من الدهر وذلك تضمنين لها. (المسألة الثانية): في ضالة الغنم فقد اتفق العلماء على أن لو وجد الغنم في المكان القفر البعيد من العمران أن يأكلها لقوله ﷺ: «هي لك أو لأخيك أو للذئب». فإن معناه أنها معرضة للهلاك، مترددة بين أن تأخذها أو أخوك. والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقط آخر. والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع. وفيه حث على أخذه إياها، وهل يجب عليه ضمان قيمتها لصاحبها أو لا؟ فقال الجمهور: إنه يضمن قيمتها. والمشهور عن مالك أنه لا يضمن. وأحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب لا غرامة عليه، فكذا الملتقط. وأجيب بأن اللام ليست للتمليك، لأن الذئب لا يملك. وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها. (والمسألة الثالثة): في ضالة الإبل وقد حكم ﷺ بأنها لا تلتقط بل تترك ترعى الشجر وترد المياه حتى يأتي صاحبها قالوا: وقد نبه ﷺ على أنها غنية غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء بغير تعب لطول عنقها وقوتها على المشي، فلا تحتاج إلى الملتقط بخلاف الغنم. وقالت الحنفية وغيرهم: الأولى التقاطها. قال العلماء: والحكمة في النهي عن ألتقاط الإبل، أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها لها من تطلبه لها في رحال الناس.

٩٦٨/٤ - وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكْتُمُ، وَلَا يُغَيِّبُ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن عياض) بكسر المهملة آخره ضاد معجمة (ابن حمار) بلفظ الحيوان المعروف، صحابي معروف (قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل وليحفظ عفاصها ووكاءها ثم لا يكتُم ولا يغيب فإن جاء ربها فهو أحق بها وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان). تقدم الكلام في اللقطة والعفاص والوكاء. وأفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على ألتقاطها. وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي فقالوا: يجب الإشهاد قالوا لعدم ذكر الإشهاد في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على النذب. وقال الأولون: هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب الإشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث، والحق وجوب الإشهاد. وفي قوله: «فهو مال الله يؤتيه من يشاء» دليل الظاهرية في أنها تصير ملكاً للملتقط ولا يضمنها. وقد يجاب بأن هذا مقيد بما سلف من إيجاب الضمان. وأما قوله ﷺ: «يؤتيه من يشاء» فالمراد أنه يحل أنتفاعه بها بعد مرور سنة التعريف.

٩٦٩/٥ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التِّيمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) هو قرشي، وهو ابن أخي طلحة بن عبيد الله صحابي. وقيل: إنه أدرك النبي ﷺ وليست له رؤية. وأسلم يوم الحديبية. وقيل: يوم الفتح وقتل مع ابن الزبير (أن النبي ﷺ نهى عن لقطة الحاج. رواه مسلم) أي عن ألتقاط

٩٦٨ - أخرجه أحمد: ١٦٢/٤ - ٢٦٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: اللقطة، باب: اللقطة (الحديث ١٧٠٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: اللقطة، باب: اللقطة (الحديث ٢٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: اللقطة، باب: اللقطة (الحديث ٢٥٠٥)، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٦٧١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: اللقطة، باب: ذكر الخير الدال على أن اللقطة وإن أتى عليها أعوام هي لصاحبها (الحديث ٤٨٩٤).
٩٦٩ - أخرجه مسلم في كتاب: اللقطة، باب: في لقطة الحاج (الحديث ١٧٢٤).

الرجل ما ضاع للحاج. والمراد ما ضاع في مكة لما تقدم من حديث أبي هريرة أنها «لا تحل لقطتها إلا لمنشد». وتقدم أنه حمل الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للتملك لا للتعريف بها فإنه يحل. قالوا: وإنما أختصت لقطه الحاج بذلك لإمكان إيصالها إلى أربابها، لأنها إن كانت لمكي فظاهر، وإن كانت لأفاقي فلا يخلو أفق في الغالب من وارد منه إليها، فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال. وقال جماعة: هي كغيرها من البلاد وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف، لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فأحتاج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها. والظاهر القول الأول، وأن حديث النهي هذا مقيد بحديث أبي هريرة بأنه لا يحل ألتقاطها إلا لمنشد. فالذي أختصت به لقطه مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبداً فلا تجوز للتملك. ويحتمل أن هذا الحديث في لقطه الحاج مطلقاً في مكة وغيرها، لأنه هنا مطلق ولا دليل على تقييده بكونها في مكة.

لقطة الذمي والمعاهد

٩٧٠/٦ - وَعَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ، وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِي عَنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن المقدام بن معد يكرب قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا لا يحل ذو ناب من السباع، ولا الحمار الأهلي، ولا اللقطة من مال معاهد إلا أن يستغني عنها. رواه أبو داود). يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الأطعمة وذكر الحديث هنا لقوله: «ولا اللقطة من مال معاهد» فدل على أن اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم. وهذا محمول على ألتقاطها من محل غالب أهله أو كلهم ذميون. وإلا فاللقطة لا تعرف من مال أي إنسان عند التقاطها. وقوله: «إلا أن يستغني عنها» مؤول بالحقير كما سلف في التمرة ونحوها، أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف بها كما سلف أيضاً. وعبر عنه بالاستغناء، لأنه سبب عدم المعرفة في الأغلب، فإنه لو لم يستغن عنها لبالغ في طلبها أو نحو ذلك. (فائدة): قال النووي في شرح المذهب: اختلف العلماء فيمن مَرَّبِستان أو زرع أو ماشية فقال الجمهور: لا يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ ويعزم عند الشافعي والجمهور. وقال بعض السلف: لا يلزمه شيء. وقال أحمد: إذا لم يكن للبيستان حائط

جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج إلى ذلك. وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين. وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث. قال البيهقي: يعني حديث ابن عمر مرفوعاً «إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة» أخرجه الترمذي وأستغربه. قال البيهقي: لم يصح وجاء من أوجه آخر غير قوية. قال المصنف: والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح، وقد أحتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها، وقد بينت ذلك في كتابي «المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة» اهـ وفي المسألة خلاف وأقويل كثيرة قد نقلها الشارح عن المذهب، ولم يتلخص البحث لتعارض الأحاديث في الإباحة والنهي، فلم يقو نقل أحاديث على نقل الأصل وهو حرمة مال الآدمي، وأحاديث النهي أكدت ذلك الأصل.

٢٠ - باب: الفرائض

الفرائض جمع فريضة وهي فعلية بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع وخصت الموارث باسم الفرائض من وقوله تعالى: ﴿نصيباً مفروضاً﴾^(١) أي مقداراً معلوماً وقد وردت أحاديث كثيرة في الحث على تعلم علم الفرائض وورد أنه أول علم يرفع.

١/٩٧١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» والمراد بها الست المنصوص عليها، وعلى أهلها في القرآن (فما بقي فهو لأولى رجل ذكر). اختلف في فائدة وصف الرجل بالذكر، والأقرب أنه تأكيد. ونقل في الشرك كلاماً كثيراً وفائدته قليلة (متفق عليه). والفرائض المنصوصة في القرآن ست: النصف، ونصفه، ونصف نصفه، والثلاثان، ونصفهما، ونصف نصفهما. والمراد من أهلها من يستحقها بنص كتاب الله قال ابن بطال: المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبة بعد أهل الفرائض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت أستحق دون من هو أبعد، فإن

٩٧١ - أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: ميراث الولد من أبيه وأمه (الحديث ٦٧٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الفرائض، باب: الفرائض بأهلها فيما بقي فلأولى رجل ذكر (الحديث ١٦١٥).

(١) سورة: النساء، الآية: ٧.

أستوا أشتركوا ولم يقصد من يدلي بالآباء والأمهات مثلاً، لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا أستوا في المنزل. وقال غيره: المراد به العمة مع العم، وبنت الأخ مع ابن الأخ، وبنت العم مع ابن العم، وخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب، فإنهم يرثون بنص قوله تعالى: ﴿وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين﴾^(١) وأقرب العصبات البنون، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم الأب، ثم الجد أبو الأب وإن علا. وتفاصيل العصبات وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض. والحديث مبني علي وجود عصبه من الرجال، فإذا لم توجد عصبه من الرجال أعطى بقية الميراث من لا فرض له من النساء، كما يأتي في بنت وبنت أبن وأخت.

٢/٩٧٢ — وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم. متفق عليه) المسلم في صدر الحديث فاعل والكافر مفعول، وفي آخره بالعكس، وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير. وروي خلافه عن معاذ ومعاوية ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق. وذهب إليه الإمامية والناصر قالوا: إنه يرث المسلم من الكافر من غير عكس. وأحتج معاذ بأنه سمع النبي ﷺ يقول: «الإسلام يزيد ولا ينقص» أخرجه أبو داود وصححه الحاكم. وقد أخرج مسدد أنه أختصم إلى معاذ أخوان مسلم ويهودي، مات أبوهما يهودياً فحاز أبنة اليهودي ميراثه، فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن مغفل قال: ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية نوث أهل الكتاب ولا يرثوننا، كما يحل لنا النكاح منهم ولا يحل لهم منا. وأجاب الجمهور بأن الحديث المتفق عليه نص في منع التوريث، وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث، إنما فيه الإخبار بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر الأديان، ولا يزال يزداد ولا ينقص.

(١) سورة: النساء، الآية: ١٧٦.

٩٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (الحديث ٦٧٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الفرائض، باب: الفرائض (الحديث ١٦١٤).

٩٧٣/٣ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: - فِي بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَأُخْتٍ - فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْأَبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأَبْنَةِ ابْنِ الشُّدُسِ - تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ - وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، في بنت وبنت ابن وأخت، قضى النبي ﷺ للابنة النصف، ولابنة الابن الشدس تكملة الثلاثين، وما بقي فللأخت. رواه البخاري). فيه دلالة على أن الأخت مع البنت وبنت الابن عصبة تعطي بقية الميراث، وهو مجموع على أن الأخوات مع البنات عصبة. وقد كان أفتى أبو موسى أن للأخت النصف، ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي ﷺ فقال أبو موسى: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم. ضبط أئمة اللغة الحبر بكسر الحاء وفتحها، ورواية المحدثين جميعاً له بفتحها. قال أبو عبيد: هو العالم بتحبير الكلام وتحسينه. وقيل: سمي حبراً لما يبقى من أثر علومه - زاد الراغب - في قلوب الناس، ومن آثار أفعاله الحسنة المقتدى بها.

٩٧٤/٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [عَمْرٍو] ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، [إِلَّا] التِّرْمِذِيُّ ^(٢)، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، بِلَفْظِ أُسَامَةَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ أُسَامَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ.

— (وعن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يتوارث

٩٧٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض. باب: ميراث الأخوات مع البنات عصبة (الحديث ٦٧٤٢)
٩٧٤ - أخرجه أحمد: ١٧٨/٢، ١٩٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: هل يرث المسلم الكافر (الحديث ٢٩١١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: ميراث أهل الإسلام... (الحديث ٢٧٣٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: التفسير، باب: شأن نزول بعض الآيات (الحديث ٢/٢٤٠).

(١) في الأصل: عُمَرُ، قلت: وهو تصحيف، والتصويب من نسخة م، وراجع أيضاً تحفة الأشراف: ٣٠٦/٦ و ٣١١ و ٣٣٢ و ٣٤٢.

(٢) في الأصل: والترمذي، قلت: الصواب ما في نسخة م؛ لأن قوله والترمذي مكرر من قوله رواه الأربعة فكان تكراره لغواً بل لا إفادة فيه، ولكن ما في نسخة م أنه: رواه الأربعة إلا الترمذي، قلت: كان ينبغي أن يحدد ويبين أن ما رواه الثلاثة كان عن عبد الله بن عمرو، وأما الترمذي فرواه عن جابر.

أهل ملتين. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي. وأخرجه الحاكم بلفظ أسامة. وروى النسائي حديث أسامة بهذا اللفظ). والحديث دليل على أنه لا توارث بين أهل ملتين مختلفين بالكفر أو بالإسلام والكفر. وذهب الجمهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام، فيكون كحديث «لا يرث المسلم الكافر - الحديث». قالوا: وأما توريث مثل الكفر بعضهم من بعض، فإنه ثابت. ولم يقل بعموم الحديث للمل كلها إلا الأوزاعي فإنه قال: لا يرث اليهودي من النصراني ولا عكسه وكذلك سائر الملل. والظاهر من الحديث مع الأوزاعي، وهو مذهب الهادوية، والحديث مخصص للقرآن في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١) فإنه عام في الأولاد فيخص منه الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم. والقرآن يخص بأخبار الآحاد كما عرف في الأصول.

٥/٩٧٥ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ، فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ». فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرُ». فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ. فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ^(٢) طُعْمَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْهَعِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ، [وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ]^(٣).

— (وعن عمران بن الحصين قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن ابن ابني مات فما لي من ميراثه قال: لك السدس فلما ولي دعاه فقال: لك سدس آخر فلما ولي دعاه فقال: إن السدس الآخر طعمة. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي، وهو من رواية الحسن البصري عن عمران. وقيل: إنه لم يسمع منه). قال قتادة: لا أدري مع أي شيء ورثه. وقال: أقل شيء ورث الجد السدس. وصورة هذه المسألة أنه ترك الميت بنتين، وهذا السائل وهو الجد، فللبنتين الثلثان وبقي ثلث فدفع النبي ﷺ إلى السائل السدس

(١) سورة: النساء، الآية: ١١.

٩٧٥ - أخرجه أحمد: ٤/٤٢٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجد (الحديث ٢٨٩٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجد (الحديث ٢٠٩٩)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: فرائض الجد (الحديث ٢٧٢٣).

(٢) في نسخة م: الآخر، بكسر الخاء.

(٣) في نسخة م: وفي سماعه خلاف.

بالفرض، لأنه فرض الجد هنا، ولم يدفع إليه السدس الآخر لثلا يظن أن فرضه الثلث، وتركه حتى ولى أي ذهب فدعاه فقال: لك سدس آخر، وهو بقية التركة، فلما ذهب دعاه فقال: إن الآخر - بكسر الخاء - طعمة أي زيادة على الفريضة. والمراد من ذلك إعلامه بأنه زائد على الفرض الذي له، فله سدس فرضاً والباقي تعصيباً.

٦/٩٧٦ - وَعَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَقَوَّاهُ ابْنُ عَدِيٍّ.

— (وعن ابن بريدة، رضي الله عنه، عن أبيه، رضي الله عنه،) هو بريدة بن الحبيب (أن النبي ﷺ جعل للجددة السدس إذا لم يكن دونها أم. رواه أبو داود والنسائي، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي). فيه عبد الله العتكي مختلف فيه وثقه أبو حاتم. والحديث دليل على أن ميراث الجددة السدس، سواء كانت أم أم أو أم أب، ويشترك فيه الجدتان فأكثر إذا استوين، فإن اختلفن سقطت البعدي من الجهتين بالقربى ولا يسقطهن إلا الأم، والأب يسقط من كان من جهته.

٧/٩٧٧ - وَعَنِ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، سِوَى التِّرْمِذِيِّ، وَحَسَنَهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، (وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ حِبَّانَ) (١).

— (وعن المقدم بن معد يكرب، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الخال وارث من لا وارث له. أخرجه أحمد والأربعة سوى الترمذي، وحسنه أبو زرعة الرازي، وصححه الحاكم وابن حبان). فيه دليل على تورث الخال عند عدم من يرث من العصبه

٩٧٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في الجددة (الحديث ٢٨٩٥)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٩٥٩).

٩٧٧ - أخرجه أحمد: ٢٨/١ - ٤٦ - ١٣١/٤ وأخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في ميراث ذوي الأرحام (الحديث ١٨٩٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الخال (الحديث ٢١٠٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: الدية على العاقلة (الحديث ٢٦٣٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الفرائض، باب: ذوي الأرحام (الحديث ٦٠٣٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الفرائض، باب: الخال وارث من لا وارث له (الحديث ٣٤٤/٤).

(١) في نسخة م: وصححه ابن حبان والحاكم. بتقديم وتأخير.

وذوي السهام، والخال من ذوي الأرحام. وقد اختلف العلماء في توريث ذوي الأرحام، فذهبت طائفة كثيرة من علماء آل وغيرهم إلى توريثهم. فمن خلف عمته وخالته ولا وارث له سواهما كان للعممة الثلثان والخاله الثلث. وأستدلوا بهذا الحديث ويقولون تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(١). وخالفت طائفة من الأئمة وقالوا: لا يثبت لذوي الأرحام ميراث، لأن الفرائض لا تثبت إلا بكتاب الله، أو سنة صحيحة، أو إجماع والكل مفقود هنا. وأجابوا عن حديث الباب، بأنه نص في الخال لا في غيره، والآية مجملة، ومسمى أولي الأرحام فيهما غير مسماة في عرف الفقهاء، وقد وردت أحاديث بأنه لا ميراث للعممة والخاله وإن كان فيها مقال، لكنها معتمدة بأن الأصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الناهض مما ذكرناه. والقائلون بأنه لا ميراث لذوي الأرحام يقولون: يكون مال من لا وارث له لبيت المال إذا كان منتظماً، وهو إذا كان في يد إمام عادل يصرفه في مصارفه، أو كان في البلد قاض قائم بشروط القضاء، مأذون له في التصرف في مال المصالح، دفع إليه ليصرفه فيها. وتفاصيل بقية موارث ذوي الأرحام على القول به مستوفاة في كتب هذا الفن فلا نطول بها.

٨/٩٧٨ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مُوَلَّى مَنْ لَا مُوَلَّى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

- (وعن أبي أمامة بن سهل، رضي الله عنه، قال: كتب عمر إلى أبي عبيدة أن رسول الله ﷺ قال: الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له. رواه أحمد والأربعة سوى أبي داود، وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان). الحديث يرد قول من قال: إن المراد بالخال في حديث المقدم السلطان، ولو كان كذلك لقال أنا وارث من لا وارث له. وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان «أنا وارث من

(١) سورة الانفال، والآية: ٧٥.

٩٧٨ - أخرجه أحمد: ١٣١/٤، وأخرجه الترمذي في كتاب: الفرائض، باب: في ميراث الخال (الحديث ٢١٠٣)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: ذوي الأرحام (الحديث ٢٧٣٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الفرائض، باب: ذوي الأرحام (الحديث ٦٠٣٧).

لا وارث له أعقل عنه وأرثه». فالجمع بينه وبين حديث المقدام وحديث أبي أمامة الدالين على ثبوت ميراث الخال حيث لا وارث له، أنه أراد به أنه ﷺ وارث من لا وارث له في جميع الجهات من العصباء، وذوي السهام. والخال. والمراد من إرثه ﷺ أنه يصير المال لمصالح المسلمين، وأنه لا يكون المال لبيت المال إلا عند عدم جميع من ذكر من الخال وغيره.

٩/٩٧٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَسْتَهَلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: إذا أستهل المولود ورث. رواه أبو داود وصححه ابن حبان). والاستهلال روي في تفسيره حديث مرفوع ضعيف «الاستهلال العطاس» أخرجه البزار. وقال ابن الأثير: استهل المولود إذا بكى عند ولادته، وهو كناية عن ولادته حياً وإن لم يستهل، بل وجدت منه أمارة تدل على حياته. والحديث دليل على أنه إذا أستهل سقط ثبت له حكم غيره في أنه يرث، ويقاس عليه سائر الأحكام من الغسل، والتكفين، والصلاة عليه، ويلزم من قتله القود أو الدية. وأختلفوا هل يكفي في الإخبار بأستهلاله عدلة أو لا بد من عدلتين أو أربع؟ الأول للهادوية، والثاني للهادي، والثالث للشافعي. وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء. وأفاد مفهوم الحديث أنه إذا لم يستهل لا يحكم بحياته، فلا يثبت له شيء من الأحكام التي ذكرناها.

١٠/٩٨٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالصَّوَابُ وَقَفُّهُ عَلَى عَمْرٍو.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ليس للقاتل من الميراث شيء. رواه النسائي والدارقطني، وقواه ابن عبد البر، وأعله النسائي. والصواب وقفه على عمرو). والحديث له شواهد كثيرة لا تقصر عن العمل بمجموعها وإلى ما أفاده

٩٧٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في المولود يستهل ثم يموت (الحديث ٢٩٢٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الفرائض، باب: ذكر الأخبار بأن من استهل من الصبيان عند الولادة وروثوا (الحديث ٦٠٣٢).

٩٨٠ - أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الفرائض، باب: الفرائض (الحديث ٩٦/٤).

من عدم إرث القاتل عمداً كان أو خطأ ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر العلماء قالوا لا يرث من الدية ولا من المال. وذهبت الهاشمية ومالك إلى أنه إن كان القاتل خطأ ورث من المال دون الدية ولا يتم لهم دليل ناهض على هذه التفرقة بل أخرج البيهقي عن خلاص أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها فقال له إخوته لا حق لك فارتفعوا إلى علي عليه السلام فقال له علي عليه السلام حقت من ميراثها الحجر فأغرمة الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً. وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد قال: «أيما رجل قتل رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث لها منهما». وإن كان القاتل عمداً فالقود إلا أن يعفوا أولياء المقتول، فإن عفوا فلا ميراث لها من عقله ولا من ماله. قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين.

١١/٩٨١ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

— (وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبته من كان. رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وصححه ابن المديني وابن عبد البر). المراد بإحراز الوالد أو الولد، أن ما صار مستحقاً لهما من الحقوق، فإنه يكون للعصبة ميراثاً. والحديث فيه قصة ولفظه في السنن «أن رثاب بن حذيفة تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلمة فماتت أمهم فورثوها رباعها وولاء موالها وكان عمرو بن العاص عصبة بنيتها فأخرجهم إلى الشام فماتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولى لها وترك مالا فخاصمه إختوها إلى عمر بن الخطاب فقال عمر: قال رسول الله ﷺ: ما أحرز - الحديث - قال: فكتب له كتاباً فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر». والحديث دليل على أن الولاء لا يورث، وفيه خلاف، وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا اعتق رجل عبداً، ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو ابنتين، ثم مات أحد الابنتين وترك ابناً، أو أحد الأخوين وترك ابناً، فعلى القول بالتوريث ميراثه بين الابن وابن الابن أو الأخ وابن الأخ، وعلى القول بعدمه يكون للابن وحده.

٩٨١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في الولاء (الحديث ٢٩١٧)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: ميراث الولاء (الحديث ٢٧٣٢).

١٢/٩٨٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ، مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَأَعْلَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

— (وعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب. رواه الحاكم من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف، وصححه ابن حبان، وأعله البيهقي). وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها. وقد تقدم في كتاب النيب ودل على أن الولاء لا يكتسب ببيع ولا هبة، ويقاس عليهما سائر التمليكات من النذر والوصية، لأنه قد جعله كالنسب والنسب لا يتقل بعوض ولا بغير عوض.

١٣/٩٨٣ - وَعَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَعْلَى بِالْإِزْسَالِ.

— (وعن أبي قلابة) بكسر القاف وتخفيف اللام بعد ألفه موحدة، تابعي جليل، (عن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أفرضكم زيد بن ثابت أخرجه أحمد والأربعة سوى أبي داود، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم، وأعل بالإرسال) بأن أبا قلابة لم يسمع هذا الحديث من أنس، وإن كان سماعه لغيره من الأحاديث عن أنس ثابتاً. وهذا الذي ذكر قطعة من الحديث، فإنه حديث طويل فيه ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بخصلة خير. فذكر المصنف منه ما له تعلق بباب الفرائض، لأنه شهادة لزيد بن ثابت بأنه أعلم الخاطبين بالمواريث، فيؤخذ منه أنه يرجع إليه عند الاختلاف، وأعتمده الشافعي في الفرائض ورجحه على غيره.

٩٨٢ - أخرجه الحاكم في كتاب: الفرائض، باب: الولاء لحمة كلحمة النسب: (الحديث ٣٤١/٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الهبة، باب: ذكر العلة التي من أجلها... (الحديث ٥١١٦)، وأخرجه البيهقي في كتاب: الولاء، باب: من أعتق مملوكاً له (الحديث ٢٩٢/١٠).
٩٨٣ - أخرجه أحمد: ٢٨١/٣، وأخرجه الترمذي في كتاب: المناقب، باب: - ٣٢ - (الحديث ٣٧٩٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المقدمة باب: - ١١ - (الحديث ١٥٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الفرائض، باب: الولاء لحمة كلحمة النسب (الحديث ٣٣٥/٤).

٢١ - باب: الوصايا

الوصايا جمع وصية كهدايا وهذية وهي شرعاً عهد خاص يضاف إلى ما بعد الموت .

١/٩٨٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ بَيْتَ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن عمر، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: ما حق أمرىء مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه بيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده. متفق عليه) كلمة ما نافية بمعنى ليس، وحق اسمها وخبرها ما بعد إلا، والواو زائدة في الخبر لوقوع الفصل بإلا. قال الشافعي: معناه ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه، لأنه لا يدري متى تأتية منيته فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك. وقال غيره: الحق لغة الشيء الثابت، ويطلق شرعاً على ما يثبت به الحكم، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً، ويطلق على المباح بقلة، فإن اقترن به «على» ونحوه كان ظاهراً في الوجوب وإلا فهو على الاحتمال. وفي قوله: «يريد أن يوصي» ما يدل على أن الوصية ليست بواجبة عليه وإنما ذلك عند إرادته. وقد أجمع المسلمون على الأمر بها، وإنما اختلفوا هل هي واجبة أم لا؟ فذهب الجماهير إلى أنها مندوبة. وذهب داود وأهل الظاهر إلى وجوبها، وحكي عن الشافعي في القديم. وأدعى ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوبها، مستنداً من حيث المعنى، بأنه لو لم يوص لقسّم جميع ماله بين ورثته بالإجماع، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية. والأقرب ما ذهب إليه الهادوية وأبو ثور من وجوبها على من عليه حق شرعي، يخشى أن يضيع إن لم يوصي به كوديعة، ودين لله تعالى، أو لآدمي. ومحل الوجوب فيمن عليه حق ومعه مال ولم يمكنه تخليصه إلا إذا أوصى به، وما أنتفى فيه واحد من ذلك فلا وجوب. وقوله: «ليلتين للتقريب لا للتحديد، وإلا فقد روي ثلاث ليال. وقال الطيبي: في تخصيص الليلتين والثلاث تسامح في إرادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زماناً وقد سامحناه في الليلتين والثلاث، فلا ينبغي أن يتجاوز ذلك. وروى مسلم عن ابن عمر راوي الحديث أنه

قال: ولم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي. وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض موته: ألا توصي؟ قال: أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه: فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته ويتعاهدها، وينجز ما كان يوصي به، حتى وقد عليه الموت ولم يكن له شيء يوصي به وفي قوله: «أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه» ما يدل لهذا الجمع. وأستدل بقوله: «مكتوبة عنده» على جواز الاعتماد على الكتابة والخط وإن لم يقترن بشهادة. وقال بعض أئمة الشافعية: إن ذلك خاص بالوصية، وأنه يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لثبوت الخبر فيها، ولأن الوصية لما أمر الشارع بها، وهي تكون مما يلزم من حقوق ولوازم، كان حقها أن تجدد في الأوقات، وأستصحب الإشهاد في كل لازم يريد أن يتخلص منه خشية مفاجأة الأجل متعسر، بل متعذر في بعض الأوقات فيلزم منه عدم وجوب الوصية أو شرعيتها بالكتابة من دون شهادة، إذ لا فائدة في ذلك، وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها، فدل على قبولها من غير شهادة. وقال الجماهير: المراد مكتوبة بشرطها وهو الشهادة، وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت﴾^(١) فإنه دال على اعتبار الإشهاد في الوصية. وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الإشهاد في الآية أنها لا تصح الوصية إلا به. والتحقيق أن المعتبر معرفة الخط، فإذا عرف خط الموصي عمل به ومثله خط الحاكم، وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً. وقد كان رسول الله ﷺ يبعث الكتب يدعو فيها العباد إلى الله وتقوم عليهم الحجة بذلك، ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدينيات والدنيويات ويعملون بها، وعليه العمل بالوجادة، كل ذلك من دون إشهاد. والحديث دليل على الإيصاء بشيء يتعلق بالحقوق ونحوها لقوله: «له شيء يريد أن يوصي». وأما كتب الشهادتين ونحوهما مما جرت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع، وإنما أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس موقوفاً قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم. بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أوصى به فلان بن فلان، أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب ﴿إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾^(٢) وضمير كانوا عائد إلى الصحابة إذ المخبر صحابي. وأختلف العلماء

(١) سورة المائدة، الآية: ١٠٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

هل أوصى رسول الله ﷺ أو لم يوصَ لاختلاف الروايات في ذلك؟ ففي البخاري عن ابن أبي أوفى أنه لم يوصَ، قالوا: لأنه لم يترك مالا. وأما الأرض فقد كان سبلها. وأما السلاح والبغلة فقد كان أخبر أنها لا تورث كذا ذكره النووي. وفي المغازي لابن إسحق أنه ﷺ لم يوصَ عند موته إلا بثلاث لكل من الدارسين والرهاويين والأشعرين، بجاد مائة وسق من خبير، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان، وأن ينفذ بعث أسامة. وأخرج مسلم من حديث ابن عباس: «أوصى ﷺ بثلاث أجيزوا الوفاء بمثل ما كنت أجيزهم - الحديث» وفي حديث ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله. وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد. وابن سعد كانت وصيته ﷺ حين حضره الموت: الصلاة وما ملكت أيمانكم. وقد ثبتت وصيته بالأنصار وبأهل بيته، ولكنها ليست عند الموت، وروي غير ذلك. وقد ثبت أنه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب كتاباً وهو وصيته للأمة، إلا أنه حيل بينه وبينه كما أخرجه البخاري.

٢/٩٨٥ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِهِ؟ قَالَ: «الثُلُثُ، وَالثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن سعد بن أبي وقاص قال: قلت: يا رسول الله أنا ذو مال) وقع في رواية: كثير (ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة أفأصدق بثلثي مالي قال: لا، قلت: أفأصدق بشطر مالي؟ قال: لا، قلت: أفأصدق بثلثه؟ قال: الثلث والثلث كثير إنك إن) يروى بفتح الهمزة وكسرها، فالفتح على تقدير لام التعليل والكسر على أنها شرطية، وجوابه خير على تقدير فهو خير (تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة) جمع عائل هو الفقير (يتكففون) يسألون (الناس) بألفهم (متفق عليه). اختلف متى وقع هذا الحكم ف قيل في حجة الوداع بمكة، فإنه مرض سعد فعاده ﷺ فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري. وقيل: في فتح

مكة أخرجه الترمذي عن ابن عيينة وأتفق الحفاظ أنه وهم وأن الأول هو الصحيح . وقيل :
 وقع ذلك في المرتين معاً وأخذ مفهوم قوله كثير أنه لا يوصي من مال قليل روي هذا عن
 علي وابن عباس وعائشة . وقوله : « لا يرثني إلا أبنائي » أي لا يرثني من الأولاد ، وإلا فإن
 سعداً كان من بني زهرة وهم عصبتهم وكان هذا قبل أن يولد له الذكور ، وإلا فإنه ذكر
 الواقدي أنه ولد سعد بعد ذلك أربعة بنين . وقيل : أكثر من عشرة ومن البنات اثنتا عشرة
 بنتاً . وقوله : « أفأتصدق » يحتمل أنه استأذنه في تنجيز ذلك في الحال أو أراد بعد الموت ،
 إلا أنه في رواية بلفظ أوصى وهي نص الثاني فيحمل الأول عليه . وقوله : « بشرط مالي » أراد
 به النصف . وقوله : « والثالث كثير » يروى بالمثلثة وبالموحدة على أنه شك من الراوي . وقع
 ذلك في البخاري ، ومثله في النسائي ، وأكثر الروايات بالمثلثة ، ووصف الثلث بالكثرة
 بالنسبة إلى ما دونه ، وفي فائدة وصفه بذلك احتمالان : الأول بيان أن الأولى الاقتصار عليه
 من غير زيادة ، وهذا هو المتبادر وفهمه ابن عباس فقال : وددت أن الناس غضوا من الثلث
 إلى الربع في الوصية . والثاني بيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره ، ويكون من
 الوصف بحال المتعلق . وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث ،
 وعلى هذا استقر الإجماع . وإنما اختلفوا هل يستحب الثلث أو أقل ؟ فذهب ابن عباس
 والشافعي وجماعة إلى أن المستحب ما دون الثلث لقوله : « والثالث كثير » قال قتادة : أوصى
 أبو بكر بالخمس ، وأوصى عمر بالربع ، والخمس أحب إلي . وذهب آخرون إلى أن
 المستحب الثلث لقوله : « إن الله جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم » .
 وسيأتي قريباً أنه حديث ضعيف ، والحديث ورد فيمن له وارث ، فأما من لا وارث له فذهب
 مالك إلى أنه مثل من له وارث ، فلا يستحب له الزيادة على الثلث . وأجازت الهادوية
 والحنفية له الوصية بالمال كله ، وهو قول ابن مسعود . فلو أجاز الوارث الوصية بأكثر من
 الثلث نفذت لإسقاطهم حقهم وإلى هذا ذهب الجمهور . وخالفت الظاهرية والمزني سيأتي
 في حديث ابن عباس « إلا أن يشاء الورثة » وأنه حسن يعمل به نعم فلو رجع الورثة عن
 الإجازة . فذهب جماعة إلى أنه لا رجوع لهم في حياة الموصي ولا بعد وفاته . وقيل : إن
 رجعوا بعد وفاته فلا يصح ، لأن الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة ، فإنه يتجدد
 لهم الحق وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله ﷺ : « إنك إن تذر إلى آخره » هل
 يفهم منه علة المنع من الوصية بأكثر من الثلث ؟ وأن السبب في ذلك رعاية حق الوارث ؟
 وأنه إذا أنتفى ذلك أنتفى الحكم بالمنع ؟ أو أن العلة لا تتعدى الحكم ؟ أو يجعل المسلمون
 بمنزلة الورثة كما هو أحد قولي الشافعي ؟ والأظهر أن العلة متعددة ، وأنه ينتفي الحكم في
 حق من ليس له وارث معين .

٩٨٦/٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ وَأَظْهَرَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رجلاً جاء مبيناً أنه سعد بن عبادة (أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أُمِّي افْتَلَتَتْ) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (نفسها) أخذت فلتة (ولم توص وأظنها لو تكلمت تصدقت أفلها أجر إن تصدقت عنها قال: نعم. متفق عليه واللفظ لمسلم). في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١) لثبوت حديث «إن أولادكم من حسبكم» ونحوه فولده من سعيه وثبوت «أو ولد صالح يدعو له» وقدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز.

٩٨٧/٤ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنَةُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ.

٩٨٨/٥ - وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ». وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

— (وعن أبي أمامة الباهلي، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي، وحسنه أحمد والترمذي، وقواه ابن خزيمة وابن الجارود، ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس.

٩٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: القضايا، باب: ما يستحب لمن توفي فجأة. . (الحديث ٢٧٦٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: وصول ثواب الصدقة عن الميت (الحديث ١٠٠٤).

(١) سورة: النجم، الآية: ٣٩.

٩٨٧ - أخرجه أحمد: ٢٦٧/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية (الحديث

٣٥٦٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الوصايا، باب: ما جاء في الوصية للوارث (الحديث ٢٨٧٠)،

وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الوصايا باب: لا وصية لوارث (الحديث ٢٧١٣).

٩٨٨ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الوصايا، باب: الوصايا (الحديث ١٥٢/٤).

وزاد في آخره إلا أن يشاء الورثة وإسناده حسن). وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي، وعن أنس عند ابن ماجه، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني، وعن جابر عنده أيضاً وقال: الصواب إرساله. وعن علي عند ابن أبي شيبة. ولا يخلو إسناده كل واحد منها عن مقال، لكن مجموعها ينهض على العمل به، بل جزم الشافعي في الأم أن هذا المتن متواتر، فإنه قال: إنه نقل كافة عن كافة وهو أقوى من نقل واحد (قلت:) الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه ولما قاله الشافعي، وإن نازع في تواتره الفخر الرازي ولا يضر ذلك بثبوته، فإنه ملتقى بالقبول من الأمة كما عرف. وقد ترجم له البخاري فقال: باب لا وصية لوارث وكأنه لم يثبت على شرطه فلم يخرج، ولكنه أخرج بعده عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً في تفسير الآية وله حكم المرفوع. والحديث دليل على منع الوصية للوارث. وهو قول الجماهير من العلماء. وذهب الهادي وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١) الآية قالوا: ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز. قلنا: نعم لو لم يرد هذا الحديث، فإنه ناف لجوازها إذ وجوبها قد علم نسخه من آية الموارث كما قال ابن عباس: كان المال للولد والوصية للوالدين، فنسخ الله سبحانه من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن، والرابع، وللزوج الشطر والرابع. وقوله: «إلا أن يشاء الورثة» دل على أنها تصح وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة. وتقدم الكلام في إجازة الورثة ما زاد على الثلث هل ينفذ بها أو لا؟ وأن الظاهرية ذهبت إلى أنه لا أثر لإجازتهم. والظاهر معهم لأنه ﷺ لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله إلا أن يشاء الورثة وأطلق لما منع عن الوصية بالزائد على الثلث وليس لنا تقييد ما أطلقه ومن قيد لك قال: إنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله: «إنك إن تذر الخ» فإنه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة، فإن أجازوا سقط حقهم ولا يخلو عن قوة. هذا في الوصية للوارث. وأختلفوا إذا أقر المريض للوارث شيء من ماله، فأجازه الأزاعي وجماعة مطلقاً. وقال أحمد: لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقاً وأحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقراراً وأحتج الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال: إن التهمة في حق المحتضر بعيدة، وبأنه وقع الاتفاق أنه لو أقر بوارث آخر صح إقراره للظن المحتمل فإن أمره إلى الله. (قلت:) وهذا القول أقوى دليلاً. وأستثنى مالك ما إذا أقر لبتته ومعها من يشاركها من

غير الولد كابن العم قال: لأنه يهتم في أنه يزيد لابنته وينقص ابن العم، وكذلك أستثنى ما إذا أقر لزوجه المعروف بمحبته لها. (قلت:) والأحسن ما قيل عن بعض المالكية وأختاره الروياني من الشافعية، أن مدار الأمر على التهمة وعدمها، فإن فقدت جاز وإلا فلا. وهي تعرف بقرائن الأحوال وغيرها. وعن بعض الفقهاء أنه لا يصح إقراره إلا للزوجة بمهرها.

٦/٩٨٩ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثَلَاثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

٧/٩٩٠ - وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّازُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

٨/٩٩١ - وَابْنُ مَاجَةَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ قَدْ يُقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم. رواه الدارقطني، وأخرجه أحمد والبزار من حديث أبي الدرداء، وابن ماجه من حديث أبي هريرة وكلها ضعيفة، لكن قد يقوي بعضها بعضاً). وذلك لأن في إسناده إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان، وإن كان لهم في رواية إسماعيل تفصيل معروف. والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث، وأنه لا يمنع منه للميت. وظاهره الإطلاق في حق من له مال كثير ومن قل ماله، وسواء كانت لوارث أو غيره، ولكن يقيد ما سلف من الأحاديث التي هي أصح منه فلا تنفذ للوارث وإليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم والمؤيد بالله روى عن زيد بن علي وذهبت الهاديوية إلى نفوذها للوارث وأدعى فيه إجماع أهل البيت ولا يصلح هذا. وأعلم إن قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾^(١) يقتضي ظاهره أنه يخرج الدين والوصية من تركة الميت على سواء، فتشارك الوصية الدين إذا استغرق المال. وقد اتفق

٩٨٩ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الوصايا، باب: الوصايا (الحديث ٤/١٥٠).

٩٩٠ - أخرجه أحمد: ٤٤١/٦.

٩٩١ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الوصايا، باب: الوصية بالثلث (الحديث ٢٧٠٩).

(١) سورة: النساء، الآية: ١١.

العلماء على أنه يقدم إخراج الدين على الوصية، لما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحارث الأعور عنه قال: «قضى محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية وأنتم تقرأون الوصية قبل الدين». وعلقه البخاري وإسناده ضعيف، لكن قال الترمذي: العمل عليه عند أهل العلم. وكأن البخاري أعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وقد أورد له شاهداً، ولم يختلف العلماء أن الدين يقدم على الوصية. فإن قيل: فإذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في الآية؟ (قلت:) أجاب السهيلي بأنها لما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلة والدين يقع بتعدي الميت بحسب الأغلب بدأ بالوصية لكونها أفضل. وأجاب غيره بأنها إنما قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض، فكان إخراج الوصية أشف على الوارث من إخراج الدين، وكان إذاؤها مظنة التفريط بخلاف الدين، فقدمت الوصية لذلك، ولأنها حظ الفقير والمسكين غالباً والدين حظ الغريم يطلبه بقوة وله مقال، ولأن الوصية ينشئها الموصي من قبل نفسه، فقدمت تحريضاً على العمل بها بخلاف الدين، فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر، أو لأن الوصية ممكنة من كل أحد تتعلق بذمته إما ندباً أو وجوباً، فيشترك فيها جميع المخاطبين، وتقع بالمال والعمل، وقل من يخلو عن ذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أو لا مما يقل وقوعه.

٢٢ - باب: الودعة

الودعة هي العين التي يضعها مالؤها أو نائبه عند آخر ليحفظها، وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالأمانة لقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾^(١) وقوله ﷺ: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» أخرجه مسلم، وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها.

١/٩٩٢ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أودَعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وباب قَسَمِ الصدقات تقدّم في آخر الزكاة.

وباب قَسَمِ الفَيء والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى.

(١) سورة: المائدة، الآية: ٢.

٩٩٢ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الصدقات، باب: الودعة (الحديث ٢٤٠١).

— (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: من أودع وديعة فليس عليه ضمان. أخرجه ابن ماجه وإسناده ضعيف). وذلك أن في رواته المثنى ابن الصباح وهو متروك، وأخرجه الدارقطني بلفظ «ليس على المستعير غير المغل ضمان، ولا على المستودع غير المغل ضمان» وفي إسناده ضعيفان قال الدارقطني: وإنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع، وفسر المغل في رواية الدارقطني بالخائن. وقيل: هو المستغل. وفي الباب آثار عن أبي بكر وعلي وابن مسعود وجابر أن الوديعة أمانة، وفي بعضها مقال ويغني ذلك الإجماع، فإنه وقع على أنه ليس على الوديعة ضمان، إلا ما يروى عن الحسن البصري أنه إذا اشترط عليه الضمان، فإنه يضمن، وقد تؤول بأنه مع التفريط، والوديعة قد تكون باللفظ كأستودعتك ونحوه من الألفاظ الدالة على الاستحفاظ ويكفي القبول لفظاً، وقد تكون بغير لفظ كأن يضع في حانوته وهو حاضر ولم يمنعه من ذلك، أو في المسجد وهو غير مصل. وأما إذا كان في الصلاة فلا، لأنه لا يمكنه إظهار الكراهة. وفي باب الوديعة تفاصيل في الفروع كثيرة. قوله: (وباب قسم الصدقات) بين الأصناف الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو أليق بالاتصال به (وباب قسم الفيء والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله) وهو أولى بأن يلي الجهاد، لأنه من توابعه وإنما ذكر المصنف هذا لأنها جرت عادة كتب فروع الشافعية على جعل هذين البابين قبيل كتاب النكاح، والمصنف خالفهما بما هو أليق بهما.

٨- كتاب: النكاح

باب: النكاح

النكاح لغة الضم والتداخل ويستعمل في الوطاء: وفي العقد قيل: مجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب. وقيل: إنه حقيقة فيهما وهو مراد من قال إنه مشترك فيهما، وكثر استعماله في العقد. فقيل: إنه فيه حقيقة شرعية ولم يرد في الكتاب العزيز إلا في العقد.

١/٩٩٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ^(١) فَلْيَتَزَوَّجْ. فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ^(٢)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة) بالباء الموحدة والهمزة والمد (فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) بكسر الواو والجيم والمد (متفق عليه) وقع الخطاب منه للشباب، لأنهم مظنة الشهوة للنساء. وأختلف العلماء في المراد بالباء، والأصح أن المراد بها الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة

٩٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة (الحديث ١٩٠٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه (الحديث ١٤٠٠).

النكاح فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر مائه كما يقطع الوجاء. ووقع في رواية ابن حبان مدرجاً تفسيره الوجاء بأنه الإخصاء. وقيل: الوجاء رض الخصيتين والإخصاء سلبهما، والمراد أن الصوم كالوجاء والأمير بالتزوج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته، وإلى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن أحمد. وقال ابن حزم: وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم، وقال: إنه قول جماعة من السلف. وذهب الجمهور إلى أن الأمر للندب مستدلين بأنه تعالى خير بين التزوج والتسري بقوله: ﴿فواحدة أو ما ملكت أيمانكم﴾^(١) والتسري لا يجب إجماعاً فكذا النكاح، لأنه لا تخيير بين واجب وغير واجب، إلا أن دعوى الإجماع غير صحيحة لخلاف داود وابن حزم، وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب على من خاف العنت وقدر على النكاح، وتعذر عليه التسري، وكذا حكاه القرطبي فيجب على من لا يقدر على ترك الزنى إلا به، ثم ذكر من يحرم عليه ويكره ويندب له ويباح فيحرم عليه من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق مع قدرته عليه وتوقانه إليه، ويكره في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالزوجة، والإباحة فيما إذا أنتفت الدواعي والموانع، ويندب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة لقوله ﷺ: «فإني مكاثركم بالأمم» والظواهر الحث على النكاح والأمر به وقوله: «فعليه بالصوم» إغراء بلزوم الصوم، وضمير عليه يعود إلى من فهو مخاطب في المعنى، وإنما جعل الصوم وجاء لأنه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس أنكسار عن الشهوة، ولسر جعله الله تعالى في الصوم فلا ينفع تقليل الطعام وحده من دون صوم. وأستدل به الخطابي على جواز التداوي لقطع الشهوة بالأدوية. وحكاه البيهقي في شرح السنة، ولكن ينبغي أن نحمل على دواء يسكن الشهوة ولا يقطعها بالأصالة، لأنه قد يقوى على وجدان مؤن النكاح، بل قد وعد الله من يستعف أن يغنيه من فضله، لأنه جعل الإغناء غاية للاستعفاف، ولأنهم اتفقوا على منع الحب والإخصاء، فيلحق بذلك ما في معناه. وفيه الحث على تحصيل ما يغض به البصر ويحصن الفرج، وفيه أنه لا يتكلف للنكاح بغیر الممكن كالاستدانة، وأستدل به العراقي على أن التشريك في العبادة لا يضر بخلاف الرياء، لكنه يقال إن كان المشرك عبادة كالمشرك فيه فلا يضر، فإنه يحصل الصوم تحصيل الفرج وغض البصر. وأما تشريك المباح كما لو دخل إلى الصلاة لترك خطاب من يحل خطابه، فهو محل نظر يحتمل القياس على ما ذكر ويحتمل عدم صحة القياس. نعم إن

(١) سورة: النساء، الآية: ٣.

دخل في الصلاة لترك الخوض في الباطل أو الغيبة وسماعها كان مقصداً صحيحاً. وأستدل به بعض المالكية على تحريم الاستنماء، لأنه لو كان مباحاً لأرشد إليه لأنه أسهل، وقد أباح الاستنماء بعض الحنابلة وبعض الحنفية.

٢/٩٩٤ — وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «لِكُنِّي أَنَا أَصْلِي، وَأَنَامُ، وَأَصُومُ، وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنِّي فَلَيْسَ مِنِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ حمد الله وأثنى عليه وقال: لكنني أنا أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء، فمن رغب عن ستي فليس مني. متفق عليه) هذا اللفظ لمسلم وللحديث سبب وهو أنه قال أنس: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادته ﷺ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا: أين نحن من رسول الله ﷺ قد غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ فقال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: وأنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج فجاء رسول الله ﷺ إليهم فقال: أنتم قلتم كذا وكذا، أما والله أني لأخشاكم لله وأتقاكم له ولكني أنا أصلي وأنام وأصوم - الحديث» وهو دليل على أن المشروع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهماك والإضرار بالنفس وهجر المألوفات كلها، وأن هذه الملة المحمدية مبنية شريعتها على الاقتصاد والتسهيل والتيسير وعدم التعسير ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾^(١) قال الطبري: في الحديث الرد على منع استعمال الحلال من الطيبات مأكلاً وملبساً. قال القاضي عياض: هذا مما اختلف فيه السلف، فمنهم من ذهب إلى ما قاله الطبري ومنهم من عكس، وأستدل بقوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾^(٢) قال: والحق أن الآية في الكفار، وقد أخذ النبي ﷺ بالأمرين والأولى التوسط في الأمور وعدم الإفراط في ملازمة الطيبات، فإنه يؤدي إلى الترفه والبطر، ولا يأمن من الوقوع في الشبهات، فإن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحياناً فلا يستطيع الصبر عنه فيقع في

٩٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح (الحديث ٥٠٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه (الحديث ١٤٠١).

(٢) سورة: الأحقاف، الآية: ٢٠.

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٨٥.

المحظور، كما أن من منع من تناول ذلك أحياناً قد يفضي به إلى التنطع، وهو التكلف المؤدي إلى الخروج عن السنة المنهي عنه. ويرد عليه صريح قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾^(١) كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يؤدي إلى الملل القاطع لأصلها وملازمة الاقتصار على الفرائض مثلاً، وترك النفل يفضي إلى البطالة وعدم النشاط إلى العبادة، وخيار الأمور أوسطها. وأراد ﷺ بقوله: «فمن رغب عن سنتي» عن طريقتي «فليس مني» أي ليس من أهل الحنيفية السهلة، بل الذي يتعين عليه أن يفطر ليقوى على الصوم ينام ليقوى على القيام وينكح النساء ليعف نظره وفرجه. وقيل: إن أراد من خالف هديه ﷺ وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أرجح مما كان عليه ﷺ، فمعنى ليس مني أي ليس من أهل ملتي، لأن اعتقاد ذلك يؤدي إلى الكفر.

٣/٩٩٥ - وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالْبَاءَةِ وَيَنْهَى عَنِ التَّبْتُلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: «تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ»^(٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٤/٩٩٦ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ حِبَّانَ، مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ.

— (وعنه) أي: عن أنس (قال: كان النبي ﷺ يأمرنا بالباءة وينهى عن التبتل نهياً شديداً ويقول: تزوجوا الودود الولود إني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة. رواه أحمد وصححه ابن حبان، وله شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار). التبتل الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله، وأصل التبتل القطع ومنه قيل لمريم البتول ولفاطمة عليها السلام البتول، لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة.

(١) سورة: الأعراف، الآية: ٣٢.

٩٩٥ - أخرجه أحمد: ١٥٨/٣، ٢٤٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في التزويج واستحبابه (الحديث ١٢٢٨).

(٢) في نسخة م: الأمم.

٩٩٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: النهي عن تزويج من لم يلد من النساء (الحديث ٢٠٥٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: كراهية تزويج العقيم (الحديث ٣٢٢٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في التزويج واستحبابه (الحديث ١٢٢٩).

في الآخرة. والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في البكر بحال قرابتها، والودود المحبوبة بكثرة ما هي عليه من خصال الخير، وحسن الخلق، والتحبب إلى زوجها. والمكاثرة وفيه جوازها في الدار الآخرة، ووجه ذلك أن من أمته أكثر فتوابه أكثر لأن له مثل أجر من تبعه.

٩٩٧/٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَأَظْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مَعَ بَقِيَّةِ السَّبْعَةِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: تنكح المرأة) أي: الذي يرغب في نكاحها ويدعو إليه خصال أربع (لمالها وحسبها وجمالها ولدينها فافظر بذات الدين تربت يداك. متفق عليه) بين الشيخين (مع بقية السبعة) الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب. الحديث إخبار أن الذي يدعو الرجال إلى التزوج أحد هذه الأربع، وآخرها عندهم ذات الدين، فأمرهم ﷺ أنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلوا عنها، وقد ورد النهي عن نكاح المرأة لغير دينها، فأخرج ابن ماجه والبخاري من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «لا تنكحوا النساء لحسنهن فلعله يرديهن، ولا لمالهن فلعله يطغيهن، وانكحوهن للدين، ولأمة سوداء خرقاء ذات دين أفضل. وورد في صفحة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «قيل: يا رسول الله أي النساء خير؟ قال: التي تسره إن نظر، وتطيعه إن أمر، ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره» والحسب هو الفعل الجميل للرجل وأبائه، وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه الترمذي وحسنه من حديث سمرة مرفوعاً: «الحسب المال والكرم التقوى» إلا أنه لا يراد به المال في حديث الباب لذكره بجنبه، فالمراد فيه المعنى الأول. ودل الحديث

٩٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين (الحديث ٥٠٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: استحباب نكاح ذات الدين (الحديث ١٤٦٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما يؤمر به من تزويج ذات الدين (الحديث ٢٠٤٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: كراهية تزويج الزناة (الحديث ٣٢٣٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: تزويج ذات الدين (الحديث ١٨٥٨)، وأخرجه أحمد: ٤٢٨/٢.

على أن مصاحبة أهل الدين في كل شيء هي الأولى، لأن مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وطرائقهم، ولا سيما الزوجة فهي أولى من يعتبر دينه، لأنها ضجيعته، وأم أولاده، وأميته على ماله ومنزله، وعلى نفسها وقوله: (تربت يداك) أي التصقت بالتراب من الفقر، وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في المخاطبات، لا أنه ﷺ قصد بها الدعاء.

٦/٩٩٨ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (أن النبي ﷺ كان إذا رفا) بالراء وتشديد الفاء فالف مقصورة (إنساناً إذا تزوج قال: بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان) الرفاء الموافقة وحسن المعاشرة وهو من رفا الثوب. وقيل: من رفوت الرجل إذا سكنت ما به من روع، فالمراد إذا دعا ﷺ للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله، وحسن العشرة بينهما قال ذلك. وقد أخرج بقي بن مخلد عن رجل من بني تميم قال: «كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فعلمنا رسول الله ﷺ فقال: قولوا: - الحديث» وأخرج مسلم من حديث جابر «أنه ﷺ قال له: تزوجت؟ قال: نعم، قال: بارك الله لك». وزاد الدارمي «وبارك عليك» وفيه أن الدعاء للمتزوج سنة. وأما المتزوج فيسن له أن يفعل ويدعو بما أفاده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «إذا أفاد أحدكم امرأة، أو خادماً، أو دابة فليأخذ بناصيتها وليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلت عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٩٩٨ - أخرجه أحمد: ٣٨/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما يقال للمتزوج (الحديث ٢١٣٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء فيما يقال للمتزوج (الحديث ١٠٩١) وقال حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: تهنئة النكاح (الحديث ١٩٠٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: ذكر ما يقال للمتزوج إذا تزوج... (الحديث ٤٠٥٢).

٧/٩٩٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الحاجة) زاد فيه ابن كثير في الإرشاد في النكاح وغيره (إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويقرأ ثلاث آيات. رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي والحاكم) والآيات ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ - إِلَى - رَقِيباً﴾^(١). والثانية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً - إِلَى - عَظِيماً﴾^(٢) كذا في الشرح، وفي الإرشاد لابن كثير عدا الآيات في نفس الحديث. وقوله: «في الحاجة» عام لكل حاجة ومنها النكاح، وقد صرح به في رواية كما ذكرناه. وأخرج البيهقي أنه قال شعبة: قلت لأبي إسحق: هذه في خطبة النكاح وغيرها قال: في كل حاجة. وفيه دلالة على سنية ذلك في النكاح وغيره ويخطب بها العاقد بنفسه حال العقد، وهي من السنن المهجورة. وذهبت الظاهرية إلى أنها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو عوانة، وترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد، ويأتي في شرح الحديث الثامن عشر بعد التسعمائة ما يدل على عدم الوجوب.

٩٩٩ - أخرجه أحمد: ٣٩٢/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في خطبة النكاح (الحديث ٢١١٨). وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في خطبة النكاح (الحديث ١١٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجمعة، باب: كيف الخطبة (الحديث ١٤٠٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: أن النبي ﷺ كان إذا ركب (الحديث ٢٢٤/١).

(١) سورة النساء: الآية: ١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٧٠.

١٠٠٠/٨ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٠٠١/٩ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ.

١٠٠٢/١٠ - وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ، وَابْنِ حِبَّانَ، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ.

١٠٠٣/١١ - وَلِمُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً: «أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «أَذْهَبَ فَأَنْظُرْ إِلَيْهَا».

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعو إلى نكاحها فليفعل) وتماهه قال جابر: فخطبت جارية، فكنت أتخا لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها (رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وصححه الحاكم وله شاهد عند الترمذي والنسائي عن المغيرة) ولفظه أنه قال له وقد خطب امرأة: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» (وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة. ولمسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لرجل تزوج امرأة: (أي أراد ذلك) أنظرت إليها قال: لا قال: اذهب فانظر إليها) دلت الأحاديث على أنه يندب تقديم النظر إلى من يريد نكاحها وهو قول جماهير العلماء. والنظر إلى الوجه والكفين؛ لأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده والكفين على خصوبة البدن أو عدمها. وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم. وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها. والحديث مطلق فينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه، ويدل على فهم الصحابة لذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور: أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت علي لما بعث بها علي

١٠٠٠ - أخرجه أحمد: ٣/٣٣٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الرجل ينظر إلى المرأة (الحديث ٢٠٨٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: إذا خطب أحدكم امرأة (الحديث ١٦٥/٢).

١٠٠١ - أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في النظر إلى المخطوبة (الحديث ١٠٨٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: إباحة النظر قبل التزويج (الحديث ٣٤٣٥).

١٠٠٢ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها (الحديث ١٨٦٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: النظر إلى من يريد أن يتزوجها (الحديث ١٢٣٥).

١٠٠٣ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: ندب النظر إلى وجه المرأة... (الحديث ١٤٢٤).

إليه لينظرها ولا يشترط رضا المرأة بذلك النظر، بل له أن يفعل ذلك على غفلتها كما فعله جابر. قال أصحاب الشافعي: ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء، بخلافه بعد الخطبة، وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتخبره بصفتها، فقد روى أنس أنه رضي الله عنه: «بعث أم سليم إلى امرأة فقال انظري إلى عرقوبها وشمي معاطفها» أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي وفيه كلام. وفي رواية: «شمي عوارضها» وهي الأسنان التي في عرض الفم وهي ما بين الثنايا والأضراس، واحداها: عارض، والمراد اختبار رائحة النكحة، وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فإنها تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه ما يعجبه منها، كذا قيل، ولم يرد به حديث، والأصل تحريم نظر الأجنبية إلا بدليل، كالدليل على جواز نظر الرجل لمن يريد خطبتها.

١٠٠٤/١٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبَ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) تقدم أنها بكسر الخاء (حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له. متفق عليه واللفظ للبخاري) النهي أصله التحريم إلا للدليل يصرفه عنه وادعى النووي الإجماع على أنه له وقال الخطابي النهي للتأديب وليس للتحريم وظاهره أنه منهي عنه سواء أجيب الخاطب أم لا وقد منا في البيع أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة والدليل حديث فاطمة بنت قيس وتقدم والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة والإجابة من المرأة المكلفة في الكفاءة ومن ولي الصغيرة وأما غير الكفاءة فلا بد من إذن الولي على القول بأن له المنع وهذا في الإجابة الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فالأصح عدم التحريم وكذلك إذا لم يحصل رد ولا إجابة ونص الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخاطب فهو إجابة وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وقوله: «أو يأذن له» دل على أنه يجوز له الخطبة بعد الأذن وجوازها للمأذون له بالنص ولغيره بالإلحاق لأن إذنه قد دل على إضراجه فتجوز خطبتها لكل من يريد نكاحها وتقدم الكلام على قوله أخيه

١٠٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا يخطب على خطبة أخيه (الحديث ٥١٤٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه... (الحديث ١٤١٢).

وأنه أفاد التحريم على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه وأما إذا كان الخاطب فاسقاً فهل يجوز للعفيف الخطبة على خطبته قال الأمير الحسين في الشفاء إنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك ورجحه ابن العربي وهو قريب فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفء لها فتكون خطبته كلا خطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت عنها علامة القبول.

١٣/١٠٠٥ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ أُمْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرُ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوِّجْنِيهَا. قَالَ: «فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟». فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ، فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟». فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ: مَالَهُ رِدَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ يَا زَارِكُ؟ إِنْ لَيْسَتْ لَكَ بِكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْ لَكَ بِكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ». فَجَلَسَ الرَّجُلُ، حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ، فَدَعِيَ بِهِ^(١)، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟». قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، عَدَدَاهَا، فَقَالَ: «تَقْرَأُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَذْهَبَ، فَقَدْ مَلَكَتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ لَهُ: «انْطَلِقْ، فَقَدْ زَوَّجْتُكُمَا، فَعَلِمْتُمَا مِنَ الْقُرْآنِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «أَمْكَنَّاكُمَا^(٢) بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

١٠٠٥ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: التزويج على القرآن وبغير صداق (الحديث ٥١٤).

وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن. (الحديث ١٤٢٥).

(١) زيادة في الأصل. (٢) في نسخة م: أملكناكها.

١٠٠٦/١٤ — وَلِأَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا تَحْفَظُ؟». قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالَّتِي تَلِيهَا. قَالَ: «قُمْ فَعَلِّمْنَاهَا عِشْرِينَ آيَةً».

— (وعن سهل بن سعد الساعدي، رضي الله عنه، قال: جاءت امرأة) قال المصنف في الفتح: لم أفق على أسمها (إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله جئت أهب لك نفسي) أي: أمر نفسي، لأن الحر لا تملك رقبته (فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعد النظر فيها وصوبه) في النهاية: ومنه الحديث فصعد في النظر وصوبه أي: نظر أعلاي وأسفلي وتأملني، وهو من أدلة جواز النظر إلى من يريد زواجها. وقال المصنف: إنه تحرر عنده أنه ﷺ كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره. (ثم طأطأ رأسه، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست فقام رجل من الصحابة) قال المصنف: لم أفق على أسمه (فقال: يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال: فهل عندك من شيء؟ فقال: لا والله يا رسول الله، قال: اذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجد شيئاً؟ فذهب ثم رجع فقال: لا والله ما وجدت شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: انظر ولو خاتماً من حديد) أي: موجود فخاتم مبتدأ حذف خبره (ولكن هذا إزارى قال) سهل بن سعد الراوي (ماله رداء فلها نصفه فقال رسول الله ﷺ: ما تصنع بإزارك إن لبسته؟) أي: كله (لم يكن عليها منه شيء وإن لبسته) أي: كله (لم يكن عليك منه شيء) ولعله بهذا الجواب بين له أن قسمة الرداء لا تنفعه ولا تنفع المرأة. (فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فراءه رسول الله ﷺ مولياً فدعا به فلما جاء قال: ماذا معك من القرآن؟ قال: معي سورة كذا وسورة كذا عددها، فقال: تقرأهن عن ظهر قلبك؟ قال: نعم، قال: اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن. متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية: قال: انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن، وفي رواية للبخاري: أمكناكها بما معك من القرآن، ولأبي داود عن أبي هريرة قال: (أي: رسول الله ﷺ) (ما تحفظ؟ قال: سورة البقرة والتي تليها، قال: قم فعلمها عشرين آية) دل الحديث على مسائل عديدة وقد تتبعها ابن التين وقال: هذه إحدى وعشرون فائدة بوب البخاري على أكثرها. قلت: ولنأت بأنفسها وأوضحها:

(الأولى): جواز عرض المرأة نفسها على رجل من أهل الصلاح، وجواز النظر من الرجل وإن لم يكن خاطباً لإرادة التزوج، يريد أنه ليس جواز النظر خاصاً للخطاب، بل يجوز لمن تخطبه المرأة، فإن نظره ﷺ إليها دليل أنه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها،

وكانها لم تعجبه فأضرب عنها.

(والثانية): ولاية الإمام على المرأة التي لا قريب لها إذا أذنت، إلا أن في بعض ألفاظ الحديث أنها فوضت أمرها إليه وذلك توكيل، وأنه يعقد للمرأة من غير سؤال عن وليها هل هو موجود أو لا؟ حاضر أو لا؟ ولا سؤالها هل هي في عصمة رجل أو عدمه؟ قال الخطابي: وإلى هذا ذهب جماعة حملاً على ظاهر الحال، وعند الهادوية أنها تحلف الغربية احتياطاً.

(الثالثة): أن الهبة لا تثبت إلا بالقبول.

(الرابعة): أنه لا بد من الصداق في النكاح، وأنه يصح أن يكون شيئاً يسيراً، فإن قوله: ولو «خاتماً» من حديد مبالغة في تقليله، فيصح بكل ما تراضى عليه الزوجان، أو من إليه ولاية العقد مما فيه منفعة، وضابطه أن كل ما يصلح أن يكون قيمة وثماً لشيء يصح أن يكون مهراً، ونقل القاضي عياض الإجماع على أنه لا يصح أن يكون مما لا قيمة له، ولا يحل به النكاح، وقال ابن حزم: يصح بكل ما يسمى شيئاً ولو حبة من شعير لقوله ﷺ: هل تجد شيئاً؟ وأجيب بأن قوله ﷺ ولو خاتماً من حديد مبالغة في التقليل وله قيمة، وبأن قوله في الحديث من أستطاع منكم الباءة ومن لم يستطع، دل على أنه شيء لا يستطيعه كل واحد وحبة الشعير مستطاعة لكل أحد، وكذلك قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿أن تبتغوا بأموالكم﴾^(٢) دال على اعتبار المالية في الصداق، حتى قال بعضهم أقله خمسون. وقيل: أربعون وقيل: خمسة دراهم وإن كانت هذه التقادير لا دليل على اعتبارها بخصوصها والحق أنه يصح بما يكون له قيمة وإن تحقرن، والأحاديث والآيات يحتمل أنها خرجت مخرج الغالب، وأنه لا يقع الرضا هنا من الزوجة إلا بكونه ماله له صورة، ولا يطبق كل أحد تحصيله.

(الخامسة): أنه ينبغي ذكر الصداق في العقد، لأنه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة، فلو عقد بغير ذكر صداق صح العقد ووجب لها مهر المثل بالدخول، وأنه يستحب تعجيل المهر.

(السادسة): أنه يجوز الحلف وإن لم يكن عليه اليمين، وأنه يجوز الحلف على ما يظنه، لأنه ﷺ قال له بعد يمينه: «إذهب إلى أهلك فأنظر هل تجد شيئاً؟» فدل أن يمينه كانت على ظنه، ولو كانت لا تكون إلا على العلم لم يكن للأمر بذهابه إلى أهله فائدة.

(السابعة): أنه لا يجوز للرجل أن يخرج من ملكه ما لا بد له منه كالذي يستر عورته، أو يسد خلته من الطعام والشراب، لأنه ﷺ علل منعه عن قسمة ثوبه بقوله: «إن

لبسته لم يكن عليك منه شيء».

(الثامنة): اختبار مدعي الإعسار، فإنه ﷺ لم يصدقه في أول دعواه الإعسار حتى ظهر له قرائن صدقه، وهو دليل على أنه لا يسمع اليمين من مدعي الإعسار حتى تظهر قرائن إعساره.

(التاسعة): أنها لا تجب الخطبة للعقد، لأنها لم تذكر في شيء من طرق الحديث، وتقدم أن الظاهرية تقول بوجوبها وهذا يرد قولهم، وأنه يصح أن يكون الصداق منفعة كالتعليم، فإنه منفعة ويقاس عليه غيره، ويدل عليه قصة موسى مع شعيب. وقد ذهب إلى جواز كونه منفعة الهادوية، وخالفت الحنفية وتكلفوا لتأويل الحديث، وأدعوا أن التزوج بغير مهر من خواصه ﷺ وهو خلاف الأصل.

(العاشر): قول: «بما معك من القرآن» يحتمل كما قاله القاضي عياض وجهين: أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو قدرًا معينًا منه ويكون ذلك صداقًا، ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة: «فعلمها من القرآن» وفي بعضها تعيين عشر من الآيات، ويحتمل أن الباء للتعليل، وأنه زوجه بها بغير صداق إكرامًا له لكونه حافظًا لبعض من القرآن، ويؤيد هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم وذلك «أنه خطبها فقالت: واللّه ما مثلك يريد ولكنك كافر وأنا مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذلك مهرك ولا أسألك غيره، فأسلم فكان ذلك مهرها» أخرجه النسائي وصححه عن ابن عباس، وترجم له النسائي باب التزويج على الإسلام، وترجم على حديث سهل هذا بقوله باب التزويج على سورة البقرة، وهذا ترجيح منه للاحتمال الثاني، والاحتمال الأول أظهر كما قاله القاضي لثبوت رواية فعلهما من القرآن.

(الحادية عشرة): أن النكاح ينعقد بلفظ التملك، وهو مذهب الهادوية والحنفية، ولا يخفى أنها قد اختلفت الألفاظ في الحديث، فروي بالتمليك والتزويج وبالإمكان. قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة في قصة واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث، والظاهر أن الواقع من النبي ﷺ لفظ واحد، فالمرجع في هذا إلى الترجيح. وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى قد زوجتكها، وأنهم أكثر وأحفظ، وأطال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة الألفاظ ثم قال: فرواية التزويج والإنكاح أرجح. وأما قول ابن التين إنه اجتمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتكها، وأن رواية ملكتكها وهم فيه، فقد قال المصنف: إن ذلك مبالغة منه. وقال البغوي: الذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجنيها، إذ هو الغالب في لفظ العقود، إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين. وقد ذهب الهادوية والحنفية والمشهور عن المالكية إلى جواز العقد بكل

لفظ يفيد معناه إذا قربن به الصداق، أو قصد به النكاح كالتمليك ونحوه، ولا يصح بلفظ العارية والإجارة والوصية.

١٥/١٠٠٧ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عامر بن عبد الله بن الزبير) عامر تابعي، وسمع أباه وغيره، ومات سنة أربع وعشرين ومائة (وعن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «أعلنوا النكاح». رواه أحمد وصححه الحاكم) وفي الباب عن عائشة: «أعلنوا النكاح وأضربوا عليه بالغربال» أي: الدف أخرجه الترمذي وفي رواه عيسى بن ميمون ضعيف كما قاله الترمذي. وأخرجه ابن ماجه والبيهقي، وفي إسناده خالد بن إلياس منكر الحديث. قال أحمد: وأخرج الترمذي أيضاً من حديث عائشة وقال: حسن غريب. «أعلنوا هذا النكاح وأجعلوه في المساجد، وأضربوا عليه بالدفوف، وليولم أحدكم ولو بشاة، فإذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب بالسواد فليعلمها لا يغرها» دلت الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح، والإعلان خلاف الإسرار، وعلى الأمر بضرب الغربال وفسره بالدف، والأحاديث فيه واسعة وإن كان في كل منها مقال، إلا أنها يعضد بعضها بعضاً ويدل على شرعية ضرب الدف، لأنه أبلغ في الإعلان من عدمه، وظاهر الأمر الوجوب، ولعله لا قائل فيه فيكون مسنوناً، ولكن بشرط أن لا يصحبه محرم من التغني بصوت رخيم من امرأة أجنبية بشعر فيه مدح القدود والخدود، بل ينظر الأسلوب العربي الذي كان في عصره ﷺ، فهو المأمور به. وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به، ولا كلام في أنه في هذه الأعصار يقترون بمحرمات كثيرة فيحرم لذلك لا لنفسه.

١٦/١٠٠٨ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْهَرِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ، وَأَعْلَى^(١) بِالْإِسْرَائِيلِ.

١٠٠٧ - أخرجه أحمد: ٥/٤، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: خير الصداق أيسره (الحديث ١٨٢/٢).

١٠٠٨ - أخرجه أحمد: ٣٩٤/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الولي (الحديث ٢٠٨٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي (الحديث ١١٠١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح باب: لا نكاح إلا بولي (الحديث ١٨٨١).

(١) في نسخة م: وأعلّه.

١٠٠٩/١٧ - وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ مَرْفُوعاً: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ»^(١).

— (وعن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لا نكاح إلا بولي. رواه أحمد والأربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بإرساله) قال ابن كثير: قد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث إسرائيل وأبو عوانة وشريك القاضي وقيس بن الربيع ويونس بن أبي إسحق وزهير بن معاوية كلهم عن أبي إسحق كذلك قال الترمذي. ورواه شعبة والثوري عن أبي إسحق مرسلاً قال: والأول عندي أصح هكذا صححه عبد الرحمن بن مهدي فيما حكاه ابن خزيمة عن أبي المثنى عنه. وقال علي بن المديني: حديث إسرائيل في النكاح صحيح، وكذا صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ، قال: ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن جابر مرفوعاً. قال الحافظ الضياء بإسناد رجاله: كلهم ثقات. قلت: ويأتي حديث أبي هريرة «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها» وحديث عائشة «إن النكاح من غير ولي باطل» قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش، قال: وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابياً. والحديث دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي، لأن الأصل في النفي نفي الصحة لا الكمال، والولي هو الأقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها. وأختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح، فالجمهور على اشتراطه، وأنها لا تزوج المرأة نفسها. وحكي عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث وقال مالك: يشترط في حق الشريفة لا الوضيعة، فلها أن تزوج نفسها. وذهبت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً محتجين بالقياس على للبيع فإنها تستقل ببيع سلعتها، وهو قياس فاسد الاعتبار، إذ هو قياس مع نص ويأتي الكلام في ذلك مستوفى في شرح حديث أبي هريرة «لا تزوج المرأة - الحديث» وقالت الظاهرية: يعتبر الولي في حق البكر لحديث «الثيب أولى بنفسها» وسيأتي أن المراد منه اعتبار رضاها جميعاً بينه وبين أحاديث اعتبار الولي. وقال أبو ثور: للمرأة أن تنكح نفسها بإذن وليها المفهوم الحديث الآتي:

١٠٠٩ - أخرجه أحمد: ٢٥٠/١، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الولي (الحديث ١٢٤٣).

(١) هذا الحديث ساقط من نسخة م.

١٨/١٠١٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا أَسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ أَسْتَجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَأَبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما أستحل من فرجها، فإن أشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها. أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم) قال ابن كثير: وصححه يحيى بن معين وغيره من الحفاظ. قال أبو ثور: فقلوه: «بغير إذن وليها» يفهم منه أنه إذن لها جاز أن تعقد لنفسها، وأجيب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق بأشتراطه. وأعلم أن الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري، وسئل الزهري عنه فلم يعرفه. والذي روى هذا القدر هو إسماعيل بن علية القاضي عن ابن جريج الراوي عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أي عن الحديث فلم يعرفه. وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان ابن موسى وهم عليه، لا سيما وقد أثنى الزهري على سليمان بن موسى، وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث، وأستوفاه البيهقي في السنن الكبرى، وقد عاضدته أحاديث اعتبار الولي وغيرها مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة. وفي الحديث دليل على اعتبار إذن الولي في النكاح بعقده لها أو عقد وكيله، وظاهره أن المرأة تستحق المهر بالدخول وإن كان النكاح باطلاً، لقوله: «فإن دخل بها فلها المهر بما أستحل من فرجها» وفيه دليل على أنه إذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل، مع العلم والجهل أن النكاح يسمى باطلاً وصحيحاً ولا واسطة، وقد أثبت الواسطة الهادوية وجعلوها العقد الفاسد قالوا: وهو ما خالف مذهب الزوجين أو أحدهما جاهلين ولم تكن المخالفة في أمر مجمع عليه، وترتب عليه أحكام مبينة في الفروع والضمير في قوله: «فإن أشتجروا» عائد إلى الأولياء الدال عليهم ذكر الولي والسياق، والمراد بالاشتجار منه الأولياء من العقد عليها، وهذا هو

١٠١٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الولي (الحديث ٢٠٨٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي (الحديث ١١٠٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (الحديث ١٨٧٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: نواقض الوضوء (الحديث ١١٠٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: أيما امرأة نكحت بغير... (الحديث ١٦٨/٢).

العضل، وبه تنتقل الولاية إلى السلطان إن عضل الأقرب. وقيل: بل تنتقل إلى الأبعد، وأنتقالها إلى السلطان مبني على منع الأقرب الأبعد وهو محتمل، ودل على أن السلطان ولي من لا ولي لها لعدمه أو لمنعه ومثلهما غيبة الولي، ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً: «لا نكاح إلا بولي والسلطان ولي من لا ولي له» وإن كان فيه الحجاج بن أرطاة فقد أخرجه سفيان في جامعة، ومن طريقه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن عن ابن عباس بلفظ «لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان، ثم المراد بالسلطان من إليه الأمر جائراً كان أو عادلاً، لعموم الأحاديث القاضية بالأمر لطاعة السلطان جائراً أو عادلاً. وقيل: بل المراد به العادل المتولي لمصالح العباد لا سلاطين الجور، فإنهم ليسوا بأهل لذلك.

١٩/١٠١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تنكح) مغير الصيغة مجزوماً ومرفوعاً ومثله الذي بعده (الأييم) التي فارقت زوجها بطلاق أو موت (حتى تستأمر) من الاستثمار طلب الأمر (ولا تنكح البكر حتى تستأذن) قالوا: يا رسول الله وكيف إذن؟ قال أن تسكت. متفق عليه) فيه أنه لا بد من طلب الأمر من الثيب، وأمرها فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الأمر منها بالإذن بالعقد، والمراد من ذلك اعتبار رضاها، وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الأحاديث. وقوله: «والبكر» أراد بها البكر البالغة وعبر هنا بالاستئذان، وعبر في الثيب بالاستثمار إشارة إلى الفرق بينهما، وأنه متأكد مشاورة الثيب، ويحتاج الولي إلى صريح القول بالإذن منها في العقد عليها، والإذن من البكر دائر بين القول والسكوت، بخلاف الأمر فإنه صريح في القول، وإنما اكتفى منها بالسكوت، لأنها قد تستحي من التصريح، وقد ورد في رواية أن عائشة قالت يا رسول الله: إن البكر تستحي، قال: «رضاها صماتها»

١٠١١ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب. (الحديث ٥١٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح. (الحديث ٢٠٩٢).

أخرجه الشيخان، ولكن قال ابن المنذر: يستحب أن يعلم أن سكوتها رضا. وقال سفيان: يقال لها ثلاثاً إن رضيت فأسكتي، وإن كرهت فأنطقي. فأما إذا لم تنطق ولكنها بكت عند ذلك، فقيل: لا يكون سكوتها رضا مع ذلك. وقيل: لا أثر لبكائها في المنع إلا أن يقترن بصباح ونحوه. وقيل: يعتبر الدمع هل هو حار فهو يدل على المنع، أو بارد فهو يدل على الرضا، والأولى أن يرجع إلى القرائن، فإنها لا تخفي. والحديث عام للأولياء من الأب وغيره في أنه لا بد من إذن البكر البالغة، وإليه ذهب الهادوية والحنفية وآخرون عملاً بعموم الحديث هنا، وبالخاص الذي أخرجه مسلم بلفظ «والبكر يستأذنها أبوها» ويأتي ذكر الخلاف في ذلك وأستيفاء الكلام عليه في شرح الحديث الآتي:

٢٠/١٠١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي لَفْظٍ: «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثِّيبِ أَمْرٌ. وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وإذنها سكوتها. رواه مسلم وفي لفظ) أي: من رواية ابن عباس (ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر. ورواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم الكلام على أن المراد بأحقية الثيب بنفسها اعتبار رضاها، كما تقدم على أستثمار البكر. قوله: «ليس للولي مع الثيب أمر» أي: إن لم ترض لما سلف من الدليل على اعتبار رضاها، وعلى أن العقد إلى الولي. وأما وقوله: «واليتيمة تستأمر» فاليتيمة في الشرع الصغيرة التي لا أب لها، وهو دليل للناصر. والشافعي في أنه لا يزوج الصغيرة إلا الأب، لأنه ﷺ قال: تستأمر اليتيمة ولا أستثمار إلا بعد البلوغ، إذ لا فائدة لاستثمار الصغيرة. وذهبت الحنفية إلى أنه يجوز أن يزوجه الأولياء مستدلين بظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي

١٠١٢ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح... (الحديث ١٤٢١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الثيب (الحديث ٢٠٩٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: استئذان البكر نفسها (الحديث ٣٢٦٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: الولي (الحديث ٤٠٨٨).

اليتامى^(١) الآية، وما ذكر في سبب نزولها في أنه يكون في حجر الولي يتيمة ليس له رغبة في نكاحها، وإنما يرغب في مالها فيتزوجها لذلك فنهوا، وليس بصريح في أن ينكحها صغيرة لاحتمال أنه يمنعها الأزواج حتى تبلغ ثم يتزوجها، قالوا: ولها بعد البلوغ الخيار قياساً على الأمة، فإنها تخير إذا اعتقت وهي مزوجة، والجامع حدوث ملك التصرف، ولا يخفى ضعف هذا القول وما يتفرع منه من جواز الفسخ وضعف القياس، ولهذا قال أبو يوسف: لا خيار لها مع قوله بجواز تزويج غير الآل لها كأنه لم يقل بالخيار لضعف القياس، فالأرجح ما ذهب إليه الشافعي.

اشتراط الولي

١٠١٣/٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها. رواه ابن ماجه والدارقطني ورجاله ثقات) فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية في الإنكاح لنفسها ولا لغيرها، فلا عبارة لها في النكاح إيجاباً ولا قبولاً، فلا تزوج نفسها بإذن الولي ولا غيره، ولا تزوج غيرها بولاية ولا بوكالة، ولا تقبل النكاح بولاية ولا وكالة، وهو قول الجمهور. وذهب أبو حنيفة إلى تزويج العاقلة البالغة نفسها وأبنتها الصغيرة وتوكل عن الغير، ولكن لو وضعت نفسها عند غير كفاء، فلا وليائها الاعتراض. وقال مالك: تزوج الدنية نفسها دون الشريفة كما تقدم وأستدل الجمهور بالحديث وبقوله تعالى: «فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ»^(٢) قال الشافعي: هي أصح آية في اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى. وسبب نزولها في معقل بن يسار زوج أخته، فطلقها زوجها طلبة رجعية وتركها حتى أنقضت عدتها ورام رجعتها، فحلف أن لا يزوجهما قال: ففيه نزلت هذه الآية. رواه البخاري زاد أبو داود فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه، فلو كان لها تزويج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع، ولكان نزول الآية لبيان أنها تزوج نفسها. وبسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازي: إن

(١) سورة: النساء، الآية: ٣.

١٠١٣ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (الحديث ١٨٨٢)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (الحديث ٢٢٧/٣).

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٢.

الضمير للأزواج، وضعف قول صاحب نهاية المجتهد: إنه ليس في الآية إلا نهيهم عن العضل، ولا يفهم منه اشتراط إذنهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً، بل قد يفهم منه ضد هذا، وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلونهم اهـ ويقال عليه: قد فهم السلف شرط إذنهم في عصره عليه السلام، ويادر من نزلت فيه إلى التكفير عن يمينه والعقد، ولو كان لا سبيل للأولياء لأبان الله تعالى غاية البيان، بل كرر تعالى كون الأمر إلى الأولياء في عدة آيات، ولم يأت حرف واحد أن للمرأة إنكاح نفسها، ودلت أيضاً على أن نسبة النكاح إليهن في الآيات مثل ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾^(١) مراد به الإنكاح بعقد الولي، إذ لو فهم عليه السلام أنها تنكح نفسها لأمرها بعد نزول الآية بذلك، ولأبان لأخيها أنه لا ولاية له ولم يبح له الحنث في يمينه والتكفير، ويدل الاشتراط الولي ما أخرجه البخاري وأبو داود من حديث عروة عن عائشة أنها أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء، منها نكاح الناس اليوم، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو أخته فيصدقها ثم ينكحها، ثم قالت في آخره: فلما بعث محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم، فهذا دال أنه عليه السلام قرر ذلك النكاح المعتبر فيه الولي، وزاده تأكيداً بما قد سمعت من الأحاديث، ويدل له نكاحه عليه السلام لأم سلمة وقولها: إنه ليس أحد من أوليائها حاضراً ولم يقل عليه السلام أنكحي أنت نفسك مع أنه مقام البيان، ويدل له قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركين﴾^(٢) فإنه خطاب للأولياء بأن لا ينكحوا المسلمات المشركين، ولو فرض أنه يجوز لها إنكاح نفسها لما كانت الآية دالة على تحريم ذلك عليهن، لأن القائل بأنها تنكح نفسها يقول بأنه ينكحها وليها أيضاً، فيلزم أن الآية لم تف بالدلالة على تحريم إنكاح المشركين للمسلمات، لأنها إنما دلت على نهي الأولياء عن إنكاح المشركين لا على نهي المسلمات أن ينكحن أنفسهن منهم، وقد علم تحريم نكاح المشركين المسلمات، فالأمر للأولياء دال على أنه ليس للمرأة ولاية في النكاح. ولقد تكلم صاحب نهاية المجتهد على الآية بكلام في غاية السقوط فقال: الآية مترددة بين أن تكون خطاباً للأولياء أو لأولي الأمر ثم قال: فإن قيل: هو عام والعام يشمل أولي الأمر، والأولياء قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب المنع، والمنع بالشرع فيستوي فيه الأولياء وغيرهم، وكون الولي مأموراً بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة بالأذن، ولو قلنا إنه خطاب للأولياء يوجب اشتراط إذنهم في النكاح لكان مجملاً لا يصح به عمل، لأنه ليس فيه ذكر أصناف الأولياء ولا مراتبهم، والباين لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة اهـ والجواب أن الأظهر أن الآية خطاب لكافة المؤمنين المكلفين الذين خوطبوا بصدرها

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢١.

أعني قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمَنَ﴾^(١) والمراد لا ينكحهن من إلیه الإنکاح وهم الأولياء، أو خطاب للأولياء ومنهم الأمراء عند فقدهم أو عضلهم لما عرفت من قوله: (فإن أشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها) فبطل قوله إنه متردد بين خطاب الأولياء وأولي الأمر. وقوله: قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع بالشرع. (قلنا: نعم) قوله: والمنع بالشرع يستوي فيه الأولياء وغيرهم. (قلنا: هذا كلام في غاية السقوط فإن المنع بالشرع هنا للأولياء الذين يتولون العقد، إما جوازاً كما تقوله الحنفية أو شرطاً كما يقوله غيرهم، فالأجنبي بمعزل عن المنع، لأنه لا ولاية له على بنات زيد مثلاً، فما معنى نهيه عن شيء ليس من تكليفه، فهذا تكليف يخص الأولياء، فهو كمنع الغني من السؤال ومنع النساء عن التبرج، فالتكاليف الشرعية منها ما يخص الذكور، ومنها ما يخص الإناث، ومنها ما يخص بعضاً من الفريقين أو فرداً منهما، ومنها ما يعم الفريقين، وإن أراد أنه يجب على الأجنبي الإنكار على من يزوج مسلمة بمشرك فخرج من البحث. وقوله: ولو قلنا إنه خطاب للأولياء لكان مجملاً لا يصح به عمل، جوابه أنه ليس بمجمل، إذ الأولياء معروفون في زمان من أنزلت عليهم الآية وقد كان معروفاً عندهم. ألا ترى إلى قول عائشة: يخطب الرجل إلى الرجل وليته فإنه دال على أن الأولياء معروفون، وكذلك قول أم سلمة له ﷺ ليس أحد من أوليائي حاضراً، وإنما ذكرنا هذا لأنه نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل، وجنح إلى رأي الحنفية وأستقواه الشارح ولم يقو في نظري ما قاله، فأجبت أن أنه على بعض ما فيه. ولولا محبة الاختصار لنقلته بطوله وأبنت ما فيه، ومن الأدلة على اعتبار الولي قوله ﷺ: «الطيب أحق بنفسها من وليها» فإنه أثبت حقاً للولي كما يفيد لفظ «أحق» وأحقته هي الولاية وأحقيتها رضاها، فإنه لا يصح عقده بها إلا بعده فحقها بنفسها أكد من حقه لتوقف حقه على إذنها.

٢٢/١٠١٤ - وَعَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ. وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، [وَاتَّفَقَا فِي وَجْهِ آخَرٍ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ] (٢).

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢١.

١٠١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الشغار (الحديث ٥١١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب:

النكاح، باب: في تحريم نكاح الشغار (الحديث ١٤١٥).

(٢) زيادة من نسخة م.

— (وعن نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشغار) فسرره بقوله: (أن يزوج الرجل أبنته على أن يزوجه الآخر أبنته وليس بينهما صداق. متفق عليه). قال الشافعي: لا أدري التفسير عن النبي ﷺ، أو عن ابن عمر، أو عن نافع، أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة. وقال الخطيب: إنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع، وقد بين ابن مهدي والقعني. ويدل أنه من كلام مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال: سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل إلخ. وأما البخاري فصرح في كتاب الحيل أن تفسير الشغار من قول نافع. قال القرطبي: تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة، فإن كان مرفوعاً فهو المقصود، وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضاً، لأنه أعلم بالمقام وأقفه بالحال. وإذا ثبت عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل؟ فذهبت الهادوية والشافعية ومالك إلى أنه باطل للنهي عنه، وهو يقتضي البطلان، وللفقهاء خلاف في علة النهي لا تطول به، فكلها أقوال تخمينية ويظهر من قوله في الحديث (لا صداق بينهما) أنه علة النهي. وذهبت الحنفية وطائفة إلى أن النكاح صحيح ويلغو ما ذكر فيه عملاً عموماً قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (١) ويجب أن خصه النهي.

١٠١٥/٢٣ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ جَارِيَةَ بَكَرًا آتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَتْ: أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَأَعْلَى بِالْإِسْأَلِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن جارية بكرًا آتت النبي ﷺ فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة، فخيرها رسول الله ﷺ. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأهل بالإرسال) وأجيب عنه بأنه رواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب موصولاً، وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولاً، وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله، فالحكم لمن وصله قال المصنف: الطعن في الحديث لا معنى له، لأن له طرقاتاً يقوي بعضها. وقد تقدم حديث أبي هريرة المتفق عليه وفيه: ولا تنكح البكر حتى تستأذن. وهذا الحديث أفاد ما أفاده فدل على تحريم إجبار الأب لابنته البكر على

(١) سورة: النساء، الآية: ٣.

١٠١٥ - أخرجه أحمد: ٢٧٣/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها (الحديث ٢٠٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: من زوج ابنته وهي كارهة (الحديث ١٨٧٥).

النكاح وغيره من الأولياء بالأولى، وإلى عدم جواز إجبار الأب ذهب الهادوية والحنفية لما ذكر ولحديث مسلم. «والبكر يستأذنها أبوها» وإن قال البيهقي: زيادة الأب في الحديث غير محفوظة، فقد رده المصنف بأنها زيادة عدل يعني فيعمل بها. وذهب أحمد وإسحق والشافعي إلى أن للأب إجبار أبنته البكر البالغة على النكاح عملاً بمفهوم «الطيب أحق بنفسها» كما تقدم، فإنه دل أن البكر بخلافها، وأن الولي أحق بها، ويرد بأنه مفهوم لا يقاوم المنطوق، وبأنه لو أخذ بعمومه لزم في حق غير الأب من الأولياء، وأن لا يخص الأب بجواز الإجبار. وقال البيهقي في تقوية كلام الشافعي: إن حديث ابن عباس هذا محمول على أنه زوجها من غير كفاء. قال المصنف: جواب البيهقي هو المعتمد، لأنها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها تعميماً. (قلت:) هذين الإمامين محاماة عن كلام الشافعي ومذهبهم، وإلا فتأويل البيهقي لا دليل عليه، فلو كان كما قال لذكرته المرأة، بل قالت: إنه زوجها وهي كارهة فالعلة كراهتها فعليها علق التخيير، لأنها المذكورة فكانه قال ﷺ: إذا كنت كارهة فأنت بالخيار وقول المصنف إنها واقعة عين كلام غير صحيح، بل حكم عام لعموم علته، فأينما وجدت الكراهة ثبت الحكم. وقد أخرج النسائي عن عائشة أن فتاة دخلت عليها فقالت: إن أبي زوجني من ابن أخيه يرفع بي خسيسته وأنا كارهة قالت: اجلسي حتى يأتي رسول الله ﷺ فجاء رسول الله ﷺ فأخبرته، فأرسل إلى أبيها فدعاه فجعل الأمر إليها فقالت: يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء، والظاهر أنها بكر، ولعلها البكر التي في حديث ابن عباس، وقد زوجها أبوها كفتاً ابن أخيه، وإن كانت ثيباً فقد صرحت أنه ليس مرادها إلا إعلام النساء أنه ليس للآباء من الأمر شيء، ولفظ النساء عام للثيب والبكر، وقد قالت: هذا عنده ﷺ فأقرها عليه. والمراد بنفي الأمر عن الآباء نفي التزويج للكراهة، لأن السياق في ذلك فلا يقال هو عام لكل شيء.

٢٤/١٠١٦ - وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا أَمْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيْتَانِ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ.

١٠١٦ - أخرجه أحمد: ٨/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: إذا أنكح الوليان (الحديث ٢٠٨٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الوليين يزوجان (الحديث ١١١٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: الرجل يبيع السلعة فيستحقها (الحديث ٤٦٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: إذا باع المجيزان فهو للأول (الحديث ٢١٩٠).

— (وعن الحسن) هو: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن، مولى زيد بن ثابت، ولد لستين بقينا من خلافة عمر بالمدينة، وقدم البصرة بعد مقتل عثمان. وقيل: إنه لقي علياً بالمدينة. وأما بالبصرة فلم تصح رؤيته إياه. وكان إمام وقته علماً وزهداً وورعاً، مات في رجب سنة عشر ومائة. (عن سمرة عن النبي ﷺ قال: أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما. رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي) تقدم ذكر الخلاف في سماع الحسن عن سمرة ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر. قال الترمذي: الحسن عن سمرة في هذا أصح. قال ابن المديني: لم يسمع الحسن عن عقبة شيئاً. والحديث دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لرجلين، وكان العقد مترتباً أنها للأول منهما، سواء دخل بها الثاني أو لا. أما إذا دخل بها عالماً فإجماع أنه زنى وأنها للأول. وكذلك إن دخل بها جاهلاً، إلا أنه لا جد عليه للجهل، فإن وقع العقدان في وقت واحد بطلا. وكذا إذا علم ثم التبس فإنهما ييطان، ألا أنها إذا أقرت الزوجة، أو دخل بها أحد الزوجين برضاها، فإن ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه، إذ الحق عليها بإقرارها صحيح. وكذا الدخول برضاها، فإنه قرينة السبق لوجوب الحمل على السلامة.

٢٥/١٠١٧ — وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه وأهله فهو عاهر) أي: زان (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكذلك) صححه (ابن حبان) ورواه من حديث ابن عمر موقوفاً، وأنه وجد عبداً له تزوج بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه الحد. والحديث دليل على أن نكاح العبد بغير إذن مالكة باطل، وحكمه حكم الزنى عند الجمهور، إلا أنه يسقط عنه الحد إذا كان جاهلاً للتحريم، ويلحق به النسب. وذهب داود إلى أن نكاح العبد بغير إذن مالكة صحيح، لأن النكاح عنده فرض عين، فهو كسائر فروض العين لا يفتقر إلى إذن السيد، وكأنه لم يثبت لديه الحديث.

١٠١٧ - أخرجه أحمد: ٣/٣٧٧، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في نكاح العبد بغير إذن سيده (الحديث ٢٠٧٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده (الحديث ١١١١) وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن حبان في كتاب: العتق، باب: إعتاق الشريك (الحديث ٤٣١٨).

وقال الإمام يحيى: إن العقد الباطل لا يكون له حكم الزنى هنا ولو كان عالمًا بالتحريم، لأن العقد شبهة يدرأ بها الحد. وهل ينفذ عقده بالإجازة من سيده؟ فقال الناصر والشافعي: لا ينفذ بالإجازة، لأنه سماه النبي ﷺ عاهراً. وأجيب بأن المراد إذا لم تحصل الإجازة، إلا أن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلاً. والمراد بالعاهر أنه كالعاهر وأنه ليس بزان حقيقة.

١٠١٨/٢٦ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: لا يجمع) بلفظ المضارع المبني للمجهول ولا نافية) فهو مرفوع ومعناه النهي. وقد ورد في إحدى روايات الصحيح بلفظ نهى رسول الله ﷺ أن يجمع (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه). فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر. قال الشافعي: يحرم الجمع بين من ذكر، وهو قول من لقينته من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج. ونقل الإجماع أيضاً ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي، ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾^(١) الآية. قيل ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر، لأن أصولهم تقديم عموم الكتاب على أخبار الآحاد، إلا أنه أجاب صاحب الهداية بأنه حديث مشهور، والمشهور له حكم القطعي، سيما مع الإجماع من الأمة وعدم الاعتداد بالمخالف.

١٠١٩/٢٧ — وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَا يُخْطَبُ». وَزَادَ ابْنُ حِبَّانَ: «وَلَا يُخْطَبُ عَلَيْهِ».

— (وعن عثمان، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا ينكح) بفتح حرف

١٠١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها (الحديث ٥١٠٩)، وأخرجه

مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها (الحديث ١٤٠٨).

١٠١٩ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم (الحديث ١٠٣١).

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

المضاربة من نكح (المحرم ولا ينكح) بضمه من أنكح (رواه مسلم وفي رواية له) أي: لمسلم عن عثمان (ولا يخطب) أي: لنفسه أو لغيره (زاد ابن حبان: ولا يخطب عليه). وتقدم ذلك في كتاب الحج إلا قوله: «ولا يخطب عليه» والمراد أنه لا يخطب أحد منه وليته.

٢٠٢٨/٢٨ - وَعَنْ أَبِي عِبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم. متفق عليه) الحديث قد أكثر الناس فيه الكلام لمخالفة ابن عباس لغيره. قال ابن عبد البر: اختلفت الآثار في هذا الحكم، لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى. وحديث ابن عباس صحيح الإسناد، لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الحجة من غيرهما. وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم، فهو المعتمد انتهى. وقال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول بأي شيء يدفع حديث ابن عباس أي مع صحته قال: الله المستعان ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس وميمونة تقول: تزوجني وهو حلال انتهى. يريد بقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو: -

٢١/٢٩ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ مَيْمُونَةَ نَفْسَهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ».

— (ولمسلم عن ميمونة نفسها، أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال). وعضد حديثها حديث عثمان. وقد تؤول حديث ابن عباس بأن معنى وهو محرم أي داخل في الحرم أو في الأشهر الحرم. جزم بهذا التأويل ابن حبان في صحيحه، وهو تأويل بعيد لا تساعد عليه ألفاظ الأحاديث وقد تقدم الكلام في هذا في الحج.

١٠٢٠ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: نكاح المحرم (الحديث ٥١١٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم (الحديث ١٤١٠).
١٠٢١ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم (الحديث ١٤١١).

شروط النكاح أحق بالوفاء

١٠٢٢/٣٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرُوطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عقبة بن عامر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج. متفق عليه) أي: أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح، لأن أمره أحوط وبابه أضيق. والحديث دليل على أن الشروط المذكورة في عقد النكاح يتعين الوفاء بها، سواء كان الشرط عرضاً أو مالاً، حيث كان الشرط للمرأة، لأن استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضاه لغيرها. وللعلماء في المسألة أقوال: قال الخطابي: الشروط في النكاح مختلف فيها، فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً، وهو ما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وعليه حمل بعضهم هذا الحديث، ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كطلاق أختها، لما ورد من النهي عنه، ومنها ما اختلف فيه كأشتراط أن لا يتزوج عليها، ولا يتسرى، ولا ينقلها من منزلها إلى منزله. وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصداق فقيل: هو للمرأة مطلقاً، وهو قول الهاذوية وعطاء وجماعة. وقيل: هو لمن شرطه. وقيل: يختص ذلك بالأب دون غيره من الأولياء. وقال مالك: إن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر أو خارجاً عنه فهو لمن وهب له. ودليله ما أخرجه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه بلفظ «أيما امرأة نكحت على صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو أخته». وأخرج نحوه الترمذي من حديث عروة عن عائشة ثم قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال: إذا تزوج الرجل المرأة بشرط أن لا يخرجها لزم وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق، إلا أنه قد تعقب بأن نقله عن الشافعي غريب. والمعروف عن الشافعية أن المراد من الشروط هي التي لا تنافي النكاح، بل تكون من مقتضياته ومقاصده كأشتراط حسن العشرة، والإنفاق، والكسوة، والسكنى، وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونفقة، وكشرطه عليها ألا تخرج إلا بإذنه، وأن لا تنصرف في متاعه ونحو ذلك. (قلت: هذه الشروط إن أرادوا أنه يحمل عليها الحديث فقد قللوا فائدته، لأن هذه أمور لازمة للعقد لا تفتقر إلى شرط، وإن

أرادوا غير ذلك فما هو؟ نعم لو شرطت ما ينافي العقد كان لا يقسم لها ولا يتسرى عليها فلا يجب الوفاء به. قال الترمذي: قال علي رضي الله عنه: سبق شرط الله شرطها. فالمراد في الحديث الشروط الجائزة لا المنهي عنها. فأما شرطها أن لا يخرجها من منزلها فهذا شرط غير منهي عنه، فيتعين الوفاء به.

٣١/١٠٢٣ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمُنْتَعَةِ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قال: رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المنتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها. رواه مسلم) اعلم أن حقيقة المنتعة كما في كتب الإمامية، هي النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول، وغايته إلى خمسة وأربعين يوماً، ويرتفع النكاح بانقضاء المؤقت في المنقطة الحيض، وبحيضتين في الحائض، وبأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها زوجها. وحكمه أن لا يثبت لها مهر غير المشروط، ولا تثبت لها نفقة، ولا توارث، ولا عدة إلا الاستبراء بما ذكر، ولا يثبت به نسب إلا أن يشترط، وتحرم المصاهرة بسببه هذا كلامهم. وحديث سلمة هذا أفاد أنه ﷺ رخص في المنتعة ثم نهى عنها، وأستمر النهي ونسخت الرخصة. وإلى نسخها ذهب الجماهير من السلف والخلف. وقد روي نسخها بعد الترخيص في ستة مواطن: الأول في خير. الثاني في عمرة القضاء. الثالث عام الفتح. الرابع عام أوطاس. الخامس غزوة تبوك. السادس في حجة الوداع فهذه التي وردت إلا أن في ثبوت بعضها خلافاً. قال النووي: الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين، فكانت مباحة قبل خير، ثم حرمت فيها، ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أوطاس، ثم حرمت تحريماً مؤبداً وإلى هذا التحريم ذهب أكثر الأمة. وذهب إلى بقاء الرخصة جماعة من الصحابة، وروي رجوعهم. وقولهم بالنسخ ومن أولئك ابن عباس روي عنه بقاء الرخصة، ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم. قال البخاري: بين علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه منسوخ. وأخرج ابن ماجه عن عمر بإسناد صحيح أنه خطب فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المنتعة ثلاثاً ثم حرّمها والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة. وقال ابن عمر: نهانا عنها رسول الله ﷺ وما كنا مسافحين. إسناده قوي والقول بأن إباحتها قطعي ونسخها ظني غير صحيح، لأن الراويين لإباحتها رَوَوْا نسخها،

وذلك إما قطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعاً كذا في الشرح. وفي نهاية المجتهد أنها تواترت الأخبار بالتحريم، إلا أنها اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم انتهى. وقد بسطنا القول في تحريمها في حواشي ضوء النهار.

١٠٢٤/٣٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ عَامَ خَيْبَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٢٥/٣٣ - وَعَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مُتْعَةِ النِّسَاءِ، وَعَنْ أَكْلِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، يَوْمَ خَيْبَرَ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

١٠٢٦/٣٤ - وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَذْنُتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمْنَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْلِلْ^(١) سَبِيلَهَا، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا^(٢) آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبْنُ مَاجَةَ، وَأَحْمَدُ، وَأَبْنُ حِبَانَ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام خيبر. متفق عليه). لفظه في البخاري «أن النبي ﷺ نهى عن المتعة وعن الحمر الأهلية زمن خيبر» بالخاء المعجمة أوله والراء آخره. وقد وهم من رواه عام حنين بمهملة أوله ونون آخره

١٠٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح. باب: نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة أخيراً (الحديث ٥١١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة (الحديث ١٤٠٧).

١٠٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح باب: نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة (الحديث ٥١١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة، وبيان أنه... (الحديث ١٤٠٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في تحريم نكاح المتعة (الحديث ١١٢١)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تحريم المتعة (الحديث ١٢٥) و(الحديث ٣٣٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النهي عن نكاح المتعة (الحديث ١٩٦١)، وأخرجه أحمد: ٤٠٤/٣.

١٠٢٦ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة (الحديث ١٤٠٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة (الحديث ٢٠٧٢) و(الحديث ٢٠٧٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تحريم المتعة (الحديث ٣٣٦٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النهي عن نكاح المتعة (الحديث ١٩٦٢) وأخرجه أحمد: ٤٠٥/٢، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة (الحديث ٤١٤٦).

أخرجه النسائي والدارقطني ونبه على أنه وهم. ثم الظاهر أن الظرف في رواية البخاري متعلق بالأمرين معاً المتعة ولحوم الحمر الأهلية. وحكى البيهقي عن الحميدي أنه كان يقول سفيان بن عيينة: في خبير يتعلق بالحمر الأهلية لا بالمتعة. قال البيهقي: هو محتمل ذلك، ولكن أكثر الروايات يفيد تعلقه بهما. وفي رواية لأحمد من طريق معمر بسنده، أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة النساء فقال له: إن رسول الله ﷺ نهى عنه يوم خبير وعن لحوم الحمر الأهلية إلا أنه قال السهيلي: إنه لا يعرف عن أهل السير ورواة الآثار أنه نهى عن نكاح المتعة يوم خبير قال: والذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير. وقد ذكر ابن عبد البر أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهي زمن خبير عن لحوم الحمر الأهلية، وأما المتعة فكان في غير يوم خبير. وقال أبو عوانة في صحيحه: سمعت أهل العلم يقولون: معنى حديث علي أنه نهى يوم خبير عن لحوم الحمر، وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح. والحامل لهؤلاء على ما سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خبير، ولا تقوم لعلي الحجة على ابن عباس إلا إذا وقع النهي أخيراً، إلا أنه يمكن الانفصال عن ذلك، بأن علياً رضي الله عنه لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عن قرب ويمكن أن علياً عرف بالرخصة يوم الفتح، ولكن فهم توقفت الترخيص، وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة وبعد مضي ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم، فتقوم له الحجة على ابن عباس. وأما قول ابن القيم: إن المسلمين لم يكونوا يستمتعون بالكتائب يريد فيقوي أن النهي لم يقع عام خبير إذ لم يقع هناك نكاح متعة. فقد يجاب عنه بأنه قد يكون هناك مشركات غير كتائب، فإن أهل خبير كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام، فلعله كان هناك من نساء الأوس والخزرج من يستمتعون منهن.

تحريم التحليل

١٠٢٧/٣٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلَلَ وَالْمُحْلَلُ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

١٠٢٨/٣٦ - وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ.

١٠٢٧ - أخرجه أحمد: ٤٥٠/١، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إحلل المطلقة ثلاثاً (الحديث ٣٤١٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في المحل والمحلل له (الحديث ١١٢٠).

١٠٢٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في التحليل (الحديث ٢٠٧٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في المحل والمحلل له (الحديث ١١١٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: المحلل والمحلل له (الحديث ١٩٣٥).

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له. رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه. وفي الباب عن علي رضي الله عنه) ولفظه عن علي أنه ﷺ «لعن المحلل والمحلل له» (أخرجه الأربعة إلا النسائي). وصحح حديث ابن مسعود ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري. وقال الترمذي: حديث صحيح حسن. والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين. وأما حديث علي رضي الله عنه، ففي إسناده مجالد وهو ضعيف، وصححه ابن السكن، وأعله الترمذي. ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر ولفظه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا: بلى يا رسول الله قال: فهو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له». والحديث دليل على تحريم التحليل، لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم، وكل محرم منهى عنه والنهي يقتضي فساد العقد واللعن وإن كان ذلك للفاعل، لكنه علق بوصف يصح أن يكون علة الحكم. وذكروا للتحليل صوراً منها: أن يقول له في العقد: إذا أحللتها فلا نكاح، وهذا مثل نكاح المتعة لأجل التوقيت. ومنها أن يقول في العقد: إذا أحللتها طلقتهما. ومنها أن يكون مضمراً عند العقد بأن يتواطأ على التحليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود، وظاهر شمول اللعن فساد العقد لجميع الصور، وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يشتغل بها.

نكاح الزاني والزانية

٣٧/١٠٢٩ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الزَّانِي الْمَجْلُودَ إِلَّا مِثْلَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا ينكح الزاني

المجلود إلا مثله. رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات). الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تزوج بمن ظهر زناه، ولعل الوصف بالمجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنى، وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها. وهذا الحديث موافق قوله تعالى: ﴿وحرم ذلك على المؤمنين﴾^(١) إلا أنه حمل الحديث والآية الأكثر من العلماء، على أن معنى لا ينكح لا يرغب الزاني المجلود إلا في مثله، والزانية لا ترغب في نكاح غير العاهر، هكذا تأولوهما. والذي يدل عليه الحديث، والآية النهي عن ذلك لا الإخبار عن مجرد الرغبة وأنه يحرم نكاح الزاني العفيفة والعفيف الزانية، ولا أصرح من قوله: ﴿وحرم ذلك على المؤمنين﴾^(٢) أي كاملي الإيمان الذين هم ليسوا بزناة، وإلا فإن الزاني لا يخرج عن مسمى الإيمان عند الأكثر.

٣٨/١٠٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلٌ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسَيَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرَ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: طلق رجل امرأته ثلاثاً، فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فأراد زوجها الأول أن يتزوجها، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها) مصغر غسل وأنت لأن الغسل مؤنث. وقيل: إنه يذكر ويؤنث (وما ذاق الأول. متفق عليه واللفظ لمسلم). اختلف في المراد بالعسيلة فقيل: إنزال المنى وأن التحليل لا يكون إلا بذلك. وذهب إليه الحسن. وقال الجمهور: ذوق العسيلة كناية عن المجامعة، وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة، ويكفي منه ما يوجب الحد ويوجب الصداق. وقال الأزهري: الصواب أن معنى العسيلة حلاوة الجماع التي تحصل بتغيب الحشفة. وقال أبو عبيد: العسيلة لذة الجماع، والعرب تسمي كل شيء تستلذه عسلاً والحديث محتمل. وأما قول سعيد بن المسيب: إنه يحصل التحليل

(١) و (٢) سورة: النور، الآية: ٣.

١٠٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: من جوز الطلاق الثلاث (الحديث ٥٢٦٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها (الحديث ١٠٥٧).

بالعقد الصحيح فقال ابن المنذر: لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا الخوارج، ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن. وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبير فلا يوجد مسنداً عنه في كتاب إنما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن، وتبعه عبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة. وقد حكى ابن الجوزي مثل قول ابن المسيب عن داود.

١ - باب: الكفاءة والخيار

الكفاءة المساواة والمماثلة والكفاءة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر إجماعاً.

١٠٣١/١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، إِلَّا حَائِكًا أَوْ حَجَّامًا». رَوَاهُ [البيهقي] ^(١)، وَفِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ، وَأَسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

١٠٣٢/٢ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْبَزَارِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ.

- (عن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض إلا حائكاً أو حجّاماً. رواه البيهقي ^(١) وفي إسناده راو لم يسم، وأستنكره أبو حاتم، وله شاهد عند البزار عن معاذ بن جبل بسند منقطع) وسأل ابن أبي حاتم عن هذا الحديث أباه فقال: هذا كذب لا أصل له وقال في موضع آخر: باطل. ورواه ابن عبد البر في التمهيد. قال الدارقطني في العلل: لا يصح. وحدث به هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد: أو حجّاماً أو دباغاً فأجتمع عليه الدباغون وهموا به قال ابن عبد البر: هذا منكر موضوع، وله طرق كلها واهية. والحديث دليل على أن العرب سواء في الكفاءة بعضهم لبعض، وأن الموالي ليسوا أكفاء لهم. وقد اختلف العلماء في الاعتبار من الكفاءة أختلافاً كثيراً، والذي يقوي هو ما ذهب إليه زيد بن علي ومالك، ويروى عن عمر وابن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز، وهو أحد قولي الناصر أن الاعتبار الدين لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ ^(٢) ولحديث «الناس كلهم ولد

١٠٣١ - أخرجه البيهقي (الحديث ١٣٤/٧) والجرح والتعديل: ٣٧٩/٤.

(١) في الأصل الحاكم، وهو خطأ، والصحيح أن راويه هو البيهقي، فأثبتناه.

١٠٣٢ - أخرجه البزار (الحديث ١٤٢٤).

(٢) سورة: الحجرات، الآية: ١٣.

آدم» وتمامه «وآدم من تراب» أخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة، وليس فيه لفظ كلهم «والناس كأسنان المشط لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى» أخرجه ابن لال بلفظ قريب من لفظ حديث سهل بن سعد. وأشار البخاري إلى نصرة هذا القول حيث قال: باب الأكفاء في الدين وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾^(١) الآية. فاستنبط من الآية الكريمة المساواة بين بني آدم، ثم أردفه بإنكاح أبي حذيفة من سالم بآبنة أخيه هند آبنة الوليد بن عتبة بن ربيعة، وسالم مولى لامرأة من الأنصار. وقد تقدم حديث «فعليك بذات الدين». وقد خطب النبي ﷺ يوم فتح مكة فقال: «الحمد لله الذي أذهب عنكم عبية يضم المهمل وكسرها الجاهلية وتكبرها يا أيها الناس إنما الناس رجلان مؤمن تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله ثم قرأ الآية وقال ﷺ: «من سره أن يكون أكرم الناس فليتق الله». فجعل ﷺ الالتفات إلى الأنساب من عبية الجاهلية وتكبرها، فكيف يعتبرها المؤمن ويبنى عليها حكماً شرعياً؟ وفي الحديث «أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس، ثم ذكر منها الفخر بالأنساب» أخرجه ابن جرير من حديث ابن عباس. وفي الأحاديث شيء أكثر من ذم الالتفات إلى الترفع بها، وقد أمر ﷺ بني بياضة بإنكاح أبي هند الحجام وقال: «إنما هو امرؤ من المسلمين». فنبه على الوجه المقتضي لمساواتهم، وهو الاتفاق في وصف الإسلام وللناس في هذه المسألة عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترفع ولا إله إلا الله، كم حرمت المؤمنات النكاح لكبرياء والأولياء وأستعظامهم أنفسهم اللهم إنا نبرأ إليك من شرط ولده الهوى ورباه الكبرياء. ولقد منعت الفاطميات في جهة اليمن ما أحل الله لهن من النكاح، لقول بعض أهل مذهب الهاديوية: إنه يحرم نكاح الفاطمية إلا من فاطمي من غير دليل ذكره، وليس مذهباً لإمام المذهب الهادي عليه السلام، بل زوج بناته من الطبريين، وإنما نشأ هذا القول من بعده في أيام الإمام أحمد بن سليمان، وتبعهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال: تحرم شرائفهم على الفاطميين إلا من مثلهم، وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير، بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كما دل له:

٣/١٠٣٣ - وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «أَنْكِحِي أَسَامَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) سورة: الفرقان، الآية: ٥٤.

١٠٣٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (الحديث ١٤٨٠).

— (وعن فاطمة بنت قيس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال لها: أنكحي أسامة. رواه مسلم) وفاطمة قرشية فهرية أخت الضحاك بن قيس، وهي من المهاجرات الأول كانت ذات جمال وفضل وكمال، جاءت إلى رسول الله ﷺ بعد أن طلقها أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بعد أنقضاء عدتها منه، فأخبرته أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها فقال رسول الله ﷺ: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه. وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحي أسامة بن زيد - الحديث» فأمرها بنكاح أسامة مولاه ابن مولاه وهي قرشية، وقدمه على أكفائها ممن ذكر، ولا أعلم أنه طلب من أحد من أوليائها إسقاط حقه. وكان المصنف رحمه الله أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الأول، للإشارة إلى أنه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما أورد لذلك قوله.

١٠٣٤/٤ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي بِيَاضَةَ، أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ». وَكَانَ حَجَّامًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْحَاكِمُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: يا بني بياضة أنكحوا أبا هند) اسمه يسار، وهو الذي حجم النبي ﷺ، وكان مولى لبني بياضة (وأنكحوا إليه وكان حجاماً. رواه أبو داود والحاكم بسند جيد) فهو من أدلة عدم اعتبار كفاءة الأنساب، وقد صح أن بلالاً نكح هالة بنت عوف، أخت عبد الرحمن بن عوف، وعرض عمر بن الخطاب أبنته حفصة على سلمان الفارسي.

١٠٣٥/٥ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «خُيِّرْتُ بَرِيرَةَ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ عَبْدًا». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا: «كَانَ حُرًّا». وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا.

١٠٣٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الأكفاء (الحديث ٢١٠٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: من أعطى لله ومنع لله... (الحديث ١٦٤/٢).

١٠٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الحرية تحت العبد (الحديث ٥٠٩٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: لا يكون بيع الأمة طلاقاً (الحديث ٢٥٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (الحديث ١٥٠٤).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: خیرت بريرة على زوجها حين عتقت. متفق عليه في حديث طويل. ولمسلم عنها أن زوجها كان عبداً. وفي رواية عنها كان حراً والأول أثبت) لأنه جزم البخاري أنه كان عبداً، ولذا قال: (وصح عن ابن عباس عند البخاري أنه كان عبداً). ورواه علماء المدينة. وإذا روى علماء المدينة شيئاً ورأوه فهو أصح. وأخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ «إن زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى مغيثاً فخيرها النبي ﷺ وأمرها أن تعتد». وفي البخاري عن ابن عباس «ذاك مغيث عبد بني فلان يعني زوج بريرة». وفي أخرى عند البخاري «كان زوج بريرة عبداً أسود يقال له مغيث». قال الدارقطني: لم تختلف الرواية عن عروة عن عائشة أنه كان عبداً. وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة. قال النووي: يؤيد قول من قال كان عبداً قول عائشة كان عبداً فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً فصح رجحان كونه عبداً قوة وكثرة وحفظاً. والحديث دليل على ثبوت الخيار للمعتقة بعد عتقها في زوجها إذا كان عبداً وهو إجماع. وأختلف إذا كان حراً فقيل: لا يثبت لها الخيار وهو قول الجمهور قالوا: لأن العلة في ثبوت الخيار إذا كان عبداً، هو عدم المكافأة من العبد للحر في كثير من الأحكام، فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمتها أو المفارقة، لأنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار. وذهبت الهادوية والشيعي وآخرون، إلى أنه يثبت لها الخيار وإن كان حراً. واحتجوا بأنه قد ورد في رواية أن زوج بريرة كان حراً، ورده الأولون بأنها رواية مرجوحة لا يعمل بها، قالوا: لأنها عند تزويجها لم يكن لها اختيار، فإن سيدها زوجها وإن كرهت، فإذا أعتقت تجدد لها حال لم يكن قبل ذلك. قال ابن القيم: في تخيرها ثلاثة مآخذ وذكر مأخذين وضعفهما، ثم ذكر الثالث وهو أرجحها وتحقيقه أن السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها، والعتق يقتضي تملك الرقة والمنافع للمعتق، وهذا مقصود العتق وحكمته، فإذا ملكت رقبته ملكت بضعها ومنافعها، ومن جملتها منافع أو الفسخ عنه. وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة «ملكك نفسك فأختاري» قلت: وهو من تعليق الحكم، وهو الاختيار على ملكها لنفسها، فهو إشارة إلى علة التخيير، وهذا يقتضي ثبوت الخيار وإن كان تحت حر، وهل يقع الفسخ بلفظ الاختيار؟ قيل: نعم كما يدل له قوله في الحديث: (خيرت). وقيل لا بد من لفظ الفسخ، ثم إذا اختارت نفسها لم يكن للزوج الرجعة عليها وإنما يراجعها بعقد جديد إن رضيت به، ولا يزال لها الخيار بعد علمها ما لم يطأها لما أخرجه أحمد عنه ﷺ: «إذا عتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يطأها إن تشأ فارقت، وإن وطئها فلا خيار لها». وأخرجه الدارقطني بلفظ «إن وطئك فلا خيار لك». وأخرجه أبو داود بلفظ «إن قاربك فلا خيار لك». فدل أن الوطء

مانع من الخيار، وإليه ذهب الحنابلة. وأعلم أن هذا الحديث جليل، قد ذكره العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة، وفي العتق، وفي البيع، وفي النكاح. وذكره البخاري في البيع. وأطال المصنف في عدة ما أستخرج منه من الفوائد، حتى بلغت مائة وأثنتين وعشرين فائدة، فنذكر ما له تعلق بالباب الذي نحن بصدد (منها) جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر، وأن بيع الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً، وأن عتقها لا يكون طلاقاً ولا فسخاً، وأن الرقيق أن يسعى في فكك رقبتك من الرق، وأن الكفاءة معتبرة في الحرية. (قلت:) قد أشار الحديث إلى سبب تخييرها، وهو ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم هذا، وأن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولي لها. ومما ذكر في قصة بريرة أن زوجها كان يتبعها في سكك المدينة يتحدر دمه لفرط محبته لها قالوا: فيؤخذ منه أن الحب يذهب الحياء، وأنه يعذر من كان كذلك إذا كان بغير اختيار منه، فيعذر أهل المحبة في الله إذا حصل لهم الوجد عند سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم، حيث يغتفر منهم ما لا يحصل عن اختيار كالرقص ونحوه. (قلت:) لا يخفى أن زوج بريرة بكى من فراق محبه، فمحب الله يبكي شوقاً إلى لقائه وخوفاً من سخطه، كما كان رسول الله ﷺ يبكي عند سماع القرآن وكذلك أصحابه ومن تبعهم بإحسان. وأما الرقص والتصفيق، فشان أهل الفسق والخلاعة لا شأن من يحب الله ويخشاه، فأعجب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث. وذكره المصنف في الفتح، ثم سرد فيه غير ما ذكرناه، وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه، وفي بعضها خفاء وتكلف لا يليق بمثل كلام رسول الله ﷺ.

١٠٣٦/٦ - وَعَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَخْتِي أُخْتَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلَّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَأَعْلَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٠٣٦ - أخرجه أحمد: ٢٣٢/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان (الحديث ٢٢٤٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان (الحديث ١١٢٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الرجل يسلم وعنده أختان (الحديث ١٩٥٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: نكاح الكفار (الحديث ٤١٥٥)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح، باب: النكاح (الحديث ٢٧٣/٣)، وأخرجه البيهقي في كتاب: النكاح، باب: من يسلم وعنده أكثر من أربعة نسوة (الحديث ١٨٤/٧).

— (وعن الضحاك) تابعي معروف، روى عن أبيه (ابن فيروز) بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية وضم الراء وسكون الواو وآخره زاي، هو أبو عبد الله (الديلمى). ويقال الحميري لنزوله حمير، وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء، كان ممن وفد على النبي ﷺ، وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي أدعى النبوة في سنة إحدى عشرة، وأتى حين قتله النبي ﷺ وهو مريض مرض موته، وكان بين ظهوره وقتله أربعة أشهر. (عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله إني أسلمت وتحتي أختان فقال رسول الله ﷺ: «أطلق أيتهما شئت. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي وأعله البخاري») بأنه رواه الضحاك عن أبيه، ورواه عنه أبو وهب الجيشاني «بفتح الجيم وسكون المثناة التحتية والشين المعجمة فنون» قال البخاري: لا نعرف سماع بعضهم من بعض، والحديث دليل على اعتبار أنكحه الكفار وإن خالف نكاح الإسلام، وأنها لا تخرج المرأة من الزوج إلا بطلاق بعد الإسلام، وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تجديد عقد. وهذا مذهب مالك وأحمد والشافعي ودواد. وعند الهادوية والحنفية أنه لا يقر منه إلا ما وافق الإسلام، وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق الاعتزال وإمساك الأخت الأخرى التي بقيت عنده بعقد جديد. ولا يخفى أنه تأويل متعسف، وكيف يخاطب رسول الله ﷺ من دخل في الإسلام ولم يعرف الأحكام بمثل هذا وكذا تأولوا مثل هذا قوله.

٧/١٠٣٧ — وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَعْلَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ.

— (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (أن غيلان بن سلمة) وهو ممن أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر، وهو من أعيان ثقيف، ومات في خلافة عمر (أسلم وله عشرة نسوة، فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يتخير منهن أربعاً. رواه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان والحاكم، وأعله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم) قال الترمذي: قال البخاري:

١٠٣٧ - أخرجه أحمد: ١٣/٢، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة (الحديث ١٢٢٨)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: نكاح الكفار (الحديث ٤١٥٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: إذا تزوج العبد بغير إذن سيده (الحديث ١٩٤/٢).

هذا الحديث غير محفوظ. وأطال المصنف في التلخيص الكلام على الحديث، وأخصر منه وأحسن إفادة كلام ابن كثير في الإرشاد قال عقب سياقه له: رواه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل والترمذي وابن ماجه. وهذا الإسناد رجاله على شرط الشيخين، إلا أن الترمذي يقول: سمعت البخاري يقول: هذا حديث غير محفوظ. والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال: حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي أن غيلان فذكره قال البخاري: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه، أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر: لتراجعن نساءك الحديث. قال ابن كثير: قلت قد جمع الإمام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند، فليس ما ذكره البخاري قادحاً وساق رواية النسائي له برجال ثقات، إلا أنه يرد على ابن كثير ما نقله الأثرم عن أحمد أنه قال: هذا الحديث غير صحيح. والعمل عليه، وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحاك، ومن تأول ذلك تأول هذا. (فائدة): سبقت إشارة إلى قصة تطليق رجل من ثقيف نساءه، وذلك أنه اختار أربعاً، فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه، فلما بلغ ذلك عمر قال: «إني لأظن الشيطان مما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك، وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلاً، وأيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن مالك، أو لأورثن منك ولأمرن بقبرك فليرجم كما رجم قبر أبي رغال - الحديث». ووقع في الوسيط ابن غيلان وهو وهم بل هو غيلان، وأشد منه وهماً ما وقع في مختصر ابن الحاجب ابن عيلان بالعين المهملة. وفي سنن أبي داود «أن قيس بن الحرث أسلم وعنده ثمان نسوة فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعاً». وروى الشافعي والبيهقي عن نوفل بن معاوية أنه قال: «أسلمت وتحتي خمس نسوة فسألت النبي ﷺ فقال: «فارق واحدة وأمسك أربعاً، فعمدت إلى أقدمهن عندي عافر منذ ستين سنة ففارقتها» وعاش نوفل بن معاوية مائة وعشرين سنة ستين في الإسلام وستين في الجاهلية. وفي كلام عمر ما يدل على إبطال الحيلة لمنع التوريث، وأن الشيطان قد يقذف في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله، وأنه يرمم القبر عقوبة للعاصي وإهانة وتحذيراً عن مثل ما فعله.

١٠٣٨/٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ

١٠٣٨ - أخرجه أحمد: ٣٠٥/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها (الحديث ٢٢٤٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (الحديث ١١٤٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (الحديث ٢٠٠٩)، وأخرجه أحمد: ٣٠٥/٢، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: كراهة سؤال... (الحديث ٢٠٠/٢).

الرَّبِيعَ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نِكَاحًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: رد النبي ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وصححه أحمد والحاكم). قال الترمذي: حسن وليس بإسناده بأس. وفي لفظ لأحمد كان إسلامها قبل إسلامه بست سنين. وعني بإسلامها هجرتها، وإلا فهي أسلمت مع سائر بناته ﷺ، وهن أسلمن منذ بعثه الله. وكانت هجرتها بعد وقعة بدر بقليل، ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته ﷺ، وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ست من ذي القعدة منها، فيكون مكثها بعد ذلك نحواً من سنتين. ولهذا ورد في رواية أبي داود ردها عليه بعد سنتين، وهكذا قرر ذلك أبو بكر البيهقي. قال الترمذي: لا يعرف وجه هذا الحديث يشير إلى أنه كيف ردها عليه بعد ست سنين أو ثلاث أو سنتين، وهو مشكل لاستبعاد أن تبقى عدتها هذه المدة ولم يذهب أحد إلى تقرير المسلمة تحت الكافر إذا تأخر إسلامه عن إسلامها. نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر جوزه ورد بالإجماع، وتعقب بثبوت الخلاف فيه عن علي والنخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما. وبه افتى حماد شيخ أبي حنيفة فروى عن علي أنه قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما: «هو أملك لبضعها ما دامت في دار هجرتها» وفي رواية «هو أولى بها ما لم تخرج من مصرها» وفي رواية عن الزهري أنه إن أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحها ما لم يفرق بينهما سلطان وقال الجمهور: إن أسلمت الحرية وزوجها حربي وهي مدخول بها، فإن أسلم وهي في العدة فالنكاح باق، وإن أسلم بعد أنقضاء عدتها وقعت الفرقة بينهما، وهو الذي ادعى عليه الإجماع في البحر، وأدعاه ابن عبد البر كمال عرفت. وتناول الجمهور حديث زينب بأن عدتها لم تكن قد انقضت، وذلك بعد نزول آية التحريم لبقاء المسلمة تحت الكافر، وهو مقدار سنتين وأشهر، لأن الحيض قد يتأخر مع بعض النساء، فردها ﷺ عليه لما كانت العدة غير منقضية. وقيل: المراد بقوله بالنكاح الأول أنه لم يحدث زيادة شرط ولا مهر. ورد هذا ابن القيم وقال: لا نعرف اعتبار العدة في شيء من الأحاديث، ولا كان النبي ﷺ يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا؟ ولا ريب أن الإسلام لو كان بمجرد فرقة لكانت فرقة بائنة لا رجعية فلا أثر للعدة في بقاء النكاح، وإنما أثرها في منع نكاحها للغير فلو كان الإسلام قد نجز الفرقة بينهما لم يكن أحق بها في العدة، ولكن الذي دل عليه حكمه ﷺ أن النكاح موقوف، فإن

أسلم قبل أنقضاء عدتها فهي زوجته، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت وإن أحببت أنتظرته، فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح، ولا يعلم أحد جدد بعد الإسلام نكاحه ألبتة، بل كان الواقع أحد الأمرين: إما افتراقهما ونكاحها غيره، وإما بقاؤهما عليه وإن تأخر إسلامه. وأما تنجيز الفرقة ومراعاة العدة، فلا يعلم أن رسول الله ﷺ قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر وبعده منه قال: ولولا إقراره ﷺ الزوجين على نكاحهما، وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح، لقلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْسُكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾^(٢). ثم سرد قضايا تؤكد ما ذهب إليه، وهو أقرب الأقوال في المسألة.

٩/١٠٣٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجُودُ إِسْنَادًا، وَالْعَمَلُ أَجُودُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: رد النبي ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد. قال الترمذي: حديث ابن عباس أجود إسناداً، والعمل على حديث عمرو بن شعيب). قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد. قال الإمام أحمد: هذا حديث ضعيف، وحجاج لم يسمعه من عمرو بن شعيب، إنما سمعه من محمد بن عبد الله العرزمي، والعرزمي لا يساوي حديثه شيئاً قال: والصحيح حديث ابن عباس يعني المتقدم. وهكذا قال البخاري والترمذي والدارقطني والبيهقي وحكاها عن حفاظ الحديث. وأما ابن عبد البر، فإنه جنح إلى ترجيح رواية عمرو بن شعيب، وجمع بينه وبين حديث ابن عباس، فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الأول أي بشروطه. ومعنى لم يحدث شيئاً أي لم يزد على ذلك شيئاً، وقد أشرنا إليه آنفاً قال: وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول، وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالمحتمل انتهى. (قلت: يرد تأويل حديث ابن عباس بتصريح ابن عباس في رواية «فلم يحدث شهادة ولا صداقاً» رواه ابن كثير في الإرشاد، ونسبه إلى إخراج الإمام أحمد له.

(١) و (٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

١٠٣٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (الحديث ١١٤٢).

وأما قول الترمذي: والعمل على حديث عمرو بن شعيب، فإنه يريد عمل أهل العراق، ولا يخفى أن عملهم بالحديث الضعيف وهجر القوي لا يقوي الضعيف، بل يضعف ما ذهبوا إليه من العمل.

١٠/١٠٤٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ، فَتَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَسْلَمْتُ وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي، فَأَتَزَوَّجُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ، وَرَدَّهَا إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: أسلمت امرأة فتزوجت فجاء زوجها فقال: يا رسول الله إني كنت أسلمت وعلمت بإسلامي فانتزعتها رسول الله ﷺ من زوجها الآخر وردها إلى زوجها الأول. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم). الحديث دليل على أنه إذا أسلم الزوج، وعلمت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه، وإن تزوجت فهو تزوج باطل تنتزع من الزوج الآخر. وقوله: «وعلمت بإسلامي» يحتمل أنه أسلم بعد انقضاء عدتها أو قبلها، وأنها ترد إليه على كل حال، وأن علمها بإسلامه قبل تزوجها بغيره يبطل نكاحها مطلقاً، سواء انقضت عدتها أم لا، فهو من الأدلة لكلام ابن القيم الذي قدمناه، لأن تركه ﷺ الاستفصال هل علمت بعد انقضاء العدة أو لا؟ دليل على أنه لا حكم للعدة إلا أنه على كلام ابن القيم الذي قدمناه أنها بعد انقضاء عدتها تزوج من شاءت لا تتم هذه القصة إلا على تقدير تزوجها في العدة كذا قاله الشارح رحمه الله. ولا يخفى أنه مشكل، لأنه إن كان عقد الآخر بعد انقضاء عدتها من الأول فتكاحها صحيح، وإن كان قبل انقضاء عدتها فهو باطل، إلا أن يقال إنه أسلم وهي في العدة. وإذا أسلم وهي فيها فالنكاح باق بينهما فتزوجها بعد إسلامه باطل، لأنها باقية في عقد نكاحه فهذا أقرب.

١٠٤٠ - أخرجه أحمد: (الحديث ٤١٥٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إذا أسلم أحد الزوجين (الحديث ٢٢٣٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (الحديث ٢٠٠٨)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: نكاح الكفار (الحديث ٤١٥٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: كراهية سؤال... (الحديث ٢/٢٠٠).

فسخ النكاح بالعيب

١٠٤١/١١ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا، رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضاً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَسِي ثِيَابَكَ، وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ». وَأَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَفِي إِسْنَادِهِ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً.

— (وعن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال: تزوج رسول الله ﷺ العالبة من بني غفار) بكسر الغين المعجمة ففاء خفيفة فراء بعد الألف قبيلة معروفة (فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحها) بفتح الكاف فشين معجمة فحاء مهملة هو ما بين الخاصرتين إلى الضلع كما في القاموس (بياضاً فقال: البسي ثيابك والحقى بأهلك وأمر لها بالصداق. رواه الحاكم وفي إسناده جميل بن زيد وهو مجهول، واختلف عليه في شيوخه اختلافاً كثيراً) اختلف في الحديث عن جميل فقل عنه كما قال المصنف. وقيل: عن ابن عمر. وقيل: عن كعب بن عجرة. وقيل: عن كعب بن زيد. والحديث فيه دليل على أن البرص منفرد، ولا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح صريحاً، لاحتمال قوله ﷺ: «الحقى بأهلك» أنه قصد به الطلاق، إلا أنه قد روى هذا الحديث ابن كثير بلفظ: «أنه ﷺ تزوج امرأة من بني غفار، فلما دخلت عليه رأى بكشحها وضحاً فردها إلى أهلها وقال: دلستم علي» فهو دليل على الفسخ وهذا الحديث ذكره ابن كثير في باب الخيار في النكاح والرد بالعيب. وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيوب، فذهب أكثر الأمة إلى ثبوته وإن اختلفوا في التفاصيل. فروي عن علي وعمر أنها لا ترد النساء إلا من أربع من الجنون والجذام، والبرص، والداء في الفرج. وإسناده منقطع. وروى البيهقي بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنه «أربع لا يجزن في بيع ولا نكاح، المجنونة، والمجدومة، والبرصاء، والعفلاء» والرجل يشارك المرأة في ذلك، ويرد بالجب والعنة على خلاف في العنة وفي أنواع من المنفرات خلاف. وأختار ابن القيم أن كل عيب ينفسر الزوج الآخر منه،

ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار، وهو أولى من البيع، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من الشروط في البيع، قال: ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره، وموارده، وعدله، وحكمته، وما أشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة. قال: وأما الاختصار على عيين أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، أو ستة، أو سبعة، أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساويها فلا وجه له، فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين، أو إحداهما من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش، وهو مناف للدين، والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالشروط عرفاً: قال: وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له: أخبرها أنك عقيم. فماذا تقول في العيوب الذي هذا عندها كمال لا نقص؟ انتهى وذهب داود وابن حزم إلى أنه لا يفسخ النكاح بعيب البتة، وكأنه لما لم يثبت الحديث به، ولا يقولون بالقياس لم يقولوا بالفسخ.

١٠٤١ م - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَوَجَدَهَا بَرَّصَاءَ، أَوْ مَجْنُونَةً، أَوْ مَجْدُومَةً فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَسِيئِهِ إِيَّاهَا، وَهُوَ لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهُ مِنْهَا». أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١٠٤١ م - (وعن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال: أيما رجل تزوج امرأة، فدخل بها فوجدها برصاء، أو مجنونة، أو مجدومة، فلها الصداق بمسيئته إياها وهو له على من غره منها. أخرجه سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبة ورجاله ثقات) تقدم الكلام في الفسخ بالعيب. وقوله: (وهو) أي: المهر له أي للزوج على من غره منها أي يرجع عليه. وإليه ذهب الهادي ومالك وأصحاب الشافعي. وذلك لأنه غرم لحقه بسببه، إلا أنهم أشتروا علمه بالغيب، فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه. وقول عمر: «على من غره» دال على ذلك إذ لا غرر منه إلا مع العلم. وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع، إلا أن الشافعي قال بهذا في الجديد. قال ابن كثير في الإرشاد: وقد حكى الشافعي في القديم عن عمر وعلي وابن عباس في المغرور يرجع بالمهر على من غره ويعتضد بما تقدم من قوله ﷺ: «من غشنا فليس منا» ثم قال الشافعي في الجديد: وإنما تركنا ذلك لحديث «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها» قال: فجعل لها الصداق في النكاح الباطل وهي التي غرته، فلأن

يجعل لها الصداق بلا رجوع على الغار في النكاح الصحيح الذي الزوج فيه مخير بطريق الأولى انتهى. وقد يقال هذا مطلق مقيد بحديث الباب.

١٠٤١ م - وَرَوَى سَعِيدٌ أَيْضاً عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَزَادَ: «و^(١) بِهَا قَرْنٌ، فَزَوَّجُهَا بِالْخِيَارِ، فَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا».

١٠٤١ م - (وروى سعيد أيضاً) يعني ابن منصور (عن علي رضي الله عنه نحوه وزاد وبها قرن) بفتح القاف وسكون الراء، هو العفلة بفتح العين المهملة وفتح الفاء واللام، وهي تخرج في قبل النساء. وحيا الناقة كالأدرة في الرجال. (فزوجه بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها).

١٠٤١ م - وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضاً قَالَ: «قَضَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَيْنِ أَنْ يُؤْجَلَ سَنَةً». وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١٠٤١ م - (ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً) أي وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب (قال: قضى عمر أن العين يؤجل سنة ورجاله ثقات) بالمهملة فنون فمشاة تحية فنون بزنة سكين، هو من لا يأتي النساء عجزاً لعدم انتشار ذكره ولا يريدن. والاسم العانة والتعنين والعينة بالكسر ويشدد، والعنة بالضم الاسم أيضاً من عنن عن أمراته حكم عليه القاضي بذلك أو منع بالسحر. وهذا الأثر دال على أنها عيب يفسخ بها النكاح بعد تحققها، وأختلفوا في ذلك، والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضاً في إمهاله ليحصل التحقيق فقليل: يمهل سنة وهو مروي عن عمر وابن مسعود. وروي عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحارث بن عبد الله يؤجل عشرة أشهر. وذهب أحمد والهادي وجماعة إلى أنه لا فسخ في ذلك. وأستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ، وهذا أثر لا حجة فيه، وبأنه ﷺ لم يخبر امرأة رفاعه وقد شكت منه ذلك وهو في موضع التعليم. وقد أجاب في البحر بقوله: قلنا لعل زوجها أنكر والظاهر معه. (قلت:) لا يخفى أن امرأة رفاعه لم تشك من رفاعه، فإنه كان قد طلقها فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير، فجاءت تشكو إليه ﷺ وقالت: إنما معه مثل هدبة الثوب فقال ﷺ: «أتريدن أن ترجعي إلى رفاعه؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته». وفي رواية الموطأ «أن رفاعه طلق أمراته تميمة بنت وهب في عهد رسول الله ﷺ ثلاثاً، فنكحت عبد الرحمن بن الزبير فأعرض عنها فلم يستطع أن يمساها ففارقها فأراد

١٠٤١ م - أخرجه مالك في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الصداق والحباء (الحديث ٥٢٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة: ١٥/٥. (١) في نسخة م: أو.

رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول فقال ﷺ: أتريدن - الحديث». وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاعة، فإنها لم تطلب الفسخ، بل فهم منها ﷺ أنها تريد أن يراجعها رفاعة فأخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذق عسيلتها ولا ذاق عسيلته لا يحلها لرفاعة، وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ؟ وقد أخرج مالك في الموطأ «أن عبد الرحمن لم يستطع أن يمسه فطلقها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول، فجاءت تستفتني رسول الله ﷺ فأجابها بأنها لا تحل له». وأما قصة أبي ركانة وهي «أنه نكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت: ما ينبغي عني إلا كما تغني عني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت النبي ﷺ حمية فدعا بركانة وإخوته ثم قال لجلسائه: أترون فلاناً - يعني ولدأ له - يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد، وفلاناً لابنه الآخر يشبه منه كذا وكذا قالوا: نعم قال النبي ﷺ: لعبد يزيد طلقها ففعل - الحديث» أخرجه أبو داود عن ابن عباس. والظاهر أنه لم يثبت عنده ﷺ ما أدعته المرأة من العنة، لأنها خلاف الأصل، ولأنه ﷺ تعرف أولاده بالقيافة. وسأل عنها أصحابه ﷺ، فدل أنه لم يثبت له أنه عنين. فأمره بالطلاق إرشاداً إلى أنه ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه، لا أنه يجب عليه. (فائدة): قال ابن المنذر: اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثرون: إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين. وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحق. وقال أبو ثور: إن ترك جماعها لعله أجل لها سنة، وإن كان لغير علة فلا تأجيل. وقال عياض: اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً في الجماع، فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المجهول والممسوح جاهلة بهما، ويضرب للعنين أجل سنة لاختبار زوال ما به انتهى. (قلت:) ولم يستدلوا على مقدار الأجل بالسنة بدليل ناهض، إنما يذكر الفقهاء أنه لأجل أن تمر به الفصول الأربعة فيتبين حيث حاله.

٢ - باب: عشرة النساء.

بكسر العين وسكون الشين المعجمة أي عشرة الرجال أي الأزواج النساء أي الزوجات.

١٠٤٢/١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ أُعِلَّ بِالْإِسْأَالِ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ملعون من أتى امرأة في دبرها. رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ورجاله ثقات لكن أعل بالإرسال) روي هذا الحديث بلفظه من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وعمر وخزيمة وعلي بن طلق وطلق بن علي وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر والبراء وعقبة بن عامر وأنس وأبو ذر. وفي طرقه جميعها كلام، ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف الرواة، ينشد بعض طرقه بعضاً، ويدل على تحريم إتيان النساء في أدبارهن، وإلى هذا ذهب الأمة إلا القليل للحديث هذا، ولأن الأصل تحريم المباشرة إلا ما أحله الله، ولم يحل تعالى إلا القبل كما دل له قوله: ﴿فَأْتُوا حُرُثَكُمْ أَنْي شِئْتُمْ﴾^(١) وقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٢) فأباح موضع الحرث، والمطلوب من الحرث نبات الزرع، فكذلك النساء الغرض من إتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة، وهو لا يكون إلا في القبل، فيحرم ما عدا موضع الحرث، ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محلاً للزرع. وأما حل الاستمتاع فيما عدا الفرج، فمأخوذ من دليل آخر وهو جواز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج. وذهبت الإمامية إلى جواز إتيان الزوجة والأمة بل والمملوك في الدبر. وروي عن الشافعي أنه قال: لم يصح في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال. ولكن قال الربيع: والله الذي لا إله إلا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب. ويقال إنه كان يقول بحله في القديم. وفي الهدي النبوي عن الشافعي أنه قال: لا أرخص فيه بل أنهي عنه وقال: إن من نقل عن الأئمة بإباحته فقد غلط عليهم أفحش الغلط وأقبحه، وإنما الذي أباحوه أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء في الفرج، فبطاً من الدبر لا في الدبر، فأشبهه على السامع انتهى. ويروي جواز ذلك عن مالك وأنكره أصحابه. وقد أطال الشارح القول في المسألة بما لا حاجة إلى استيفائه هنا، وقرر آخراً تحريم ذلك ومن أدلة تحريمه قوله:

٢/١٠٤٣ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

١٠٤٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن (الحديث ١١٦٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: النهي عن إتيان النساء في أعجازهن (الحديث ٤٢٠٣).

اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرَهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَأَعْلَى بِالْوَقْفِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها. رواه الترمذي والنسائي وابن حبان وأعل بالوقف) على ابن عباس ولكن المسألة لا مسرح للاجتهاد فيها، سيما ذكر هذا النوع من الوعيد، فإنه لا يدرك بالاجتهاد فله حكم الرفع.

١٠٤٤/٣ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصَا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلْعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَلِمُسْلِمٍ: «فَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وإسكانها واحد الأضلاع (فإن أعوج شيء من الضلع أعلاه إذا ذهب تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج واستوصوا بالنساء خيراً) أي: أقبلوا الوصية فيهن. والمعنى أني أوصيكم بهن خيراً، أو المعنى يوصي بعضكم بعضاً فيهن خيراً (متفق عليه واللفظ للبخاري). ولمسلم فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج) هو بكسر أوله على الأرجح (وإن ذهب تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها). الحديث دليل على عظم حق الجار، وأن من أذى الجار فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر، وهذا وإن كان يلزم منه كفر من أذى جاره، إلا أنه محمول على المبالغة، لأن من حق الإيمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الاتصاف به، وقد عد أذى الجار من الكبائر. فالمراد من كان يؤمن إيماناً كاملاً، وقد وصى الله على الجار في

القرآن، وحد الجار إلى أربعين داراً كما أخرج الطبراني أنه «أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله أني نزلت في محل بني فلان، وإن أشدهم لي أذى أقربهم إلي داراً، فبعث النبي ﷺ أبا بكر وعمر وعلياً رضي الله عنهم، يأتون المسجد فيصيحون على أن أربعين داراً جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه». وأخرج الطبراني في الكبير والأوسط «إن الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من جيرانه» وهذا فيه زيادة على الأول. والأذية للمؤمن مطلقاً محرمة قال تعالى: ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾^(١) ولكنه في حق الجار أشد تحريماً فلا يغتفر منه شيء، وهو كل ما يعد في العرف أذى، حتى ورد في الحديث «إنه لا يؤذيه بقتار قدره إلا أن يغرف له من مرقته ولا يحجز عنه الريح إلا بإذنه وإن أشتري فاكهة أهدي إليه منها». وحقوق الجار مستوفاة في الإحياء للغزالي. وقوله: «وأستوصوا» تقدم بيان معناه وعلله بقوله «فإنهن خلقن من ضلع» يريد خلقن خلقاً فيه أعوجاج، لأنهن خلقن من أصل معوج. والمراد أن حواء أصلها خلقت من ضلع آدم كما قال تعالى: ﴿وخلق منها زوجها﴾^(٢) بعد قوله: ﴿خلقكم من نفس واحدة﴾^(٣). وأخرج ابن إسحق من حديث ابن عباس «إن حواء خلقت من ضلع آدم الأقصر الأيسر وهو نائم». وقوله: «وإن أعوج ما في الضلع» إخبار بأنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة في إثبات هذه الصفة لهن وضمير قوله تقيمه وكسوته للضلع وهو يذكر ويؤنث. وكذا جاء في لفظ البخاري «تقيمها وكسرتها» ويحتمل أنه للمرأة. ورواية مسلم صريحة في ذلك حيث قال: «وكسرها طلاقها». والحديث فيه الأمر بالوصية بالنساء والاحتمال لهن، والصبر على عوج أخلاقهن، وأنه لا سبيل إلى إصلاح أخلاقهن، بل لا بد من العوج فيها، وأنه من أصل الخلقة. وتقدم ضبط العوج هنا وقد قال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل منتصب كالحائط والعود وشبههما، وبالكسر ما كان في بساط أو معاش أو دين. ويقال: فلان في دينه عوج بالكسر.

١٠٤٥/٤ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ^(٤) فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ. فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا. - يَعْنِي: عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥٨. (٢) و (٣) سورة: النساء، الآية: ١.

١٠٤٥ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: تزويج الثيات (الحديث ٥٠٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: استحباب نكاح البكر (الحديث ١٠٨٨).

(٤) في نسخة م: غزاة.

وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا».

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: كنا مع النبي ﷺ في غزوة فلما قدمنا المدينة ذهبنا للدخول فقال ﷺ: أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً يعني عشاء لكي تمتشط الشعثة) بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة فمثلثة (وتستحد) بسين وحاء مهملتين (المغيبة) بضم الميم وكسر المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة فموحدة مفتوحة التي غاب عنها زوجها (متفق عليه). فيه دليل على أنه يحسن التأني للقدام على أهله، حتى يشعروا بقدومه قبل وصوله بزمان يتسع، لما ذكر من تحسين هيئات من غاب عنهن أزواجهن من الامتشاط، وإزالة الشعر بالموسى مثلاً من المحلات التي يحسن إزالته منها، وذلك لئلا يهجم على أهله وهم في هيئة غير مناسبة، فينفر الزوج عنهن. والمراد إذا سافر سافراً يطيل فيه الغيبة كما دل له قوله: (وفي رواية البخاري) أي: عن جابر (إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً) قال أهل اللغة: الطروق المحيء بالليل من سفر وغيره على غفلة. ويقال لكل آتٍ بالليل طارق، ولا يقال في النهار إلا مجازاً. وقوله: «ليلاً» ظاهره تقييده النهي بالليل، وأنه لا كراهة في دخوله إلى أهله نهاراً من غير شعورهم. وأختلف في علة التفرقة بين الليل والنهار، فعلل البخاري في ترجمة الباب بقوله: «باب لا يطرق الرجل أهله ليلاً إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتبس عثرتهم» فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء العلة، لأن الريبة تغلب في الليل وتندر في النهار، وإن كانت العلة ما صرح به وهو قوله: «لكي تمتشط إلى آخره» فهو حاصل في الليل والنهار، ويحتمل أن يكون معتبراً على كلا التقدير، فإن الغرض من التنظيف والتزيين هو تحصيل لكمال الغرض من قضاء الشهوة، وذلك في الأغلب يكون في الليل. فالقدام في النهار يتأني ليحصل لزوجته التنظيف والتزيين لوقت المباشرة، وهو الليل بخلاف القدام في الليل. وكذلك ما يخشى منه من العثور على وجود أجنبي، وهو في الأغلب يكون في الليل. وقد أخرج ابن خزيمة عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تطرق النساء ليلاً فطرق رجلان كلاهما فوجد - يريد كل واحد منهما - مع امرأته ما يكره». وأخرج أبو عوانة في صحيحه من حديث جابر: «أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأة تمشطها فظن أنها رجلاً فأشار إليها بالسيف فلما ذكر ذلك لسنبي ﷺ نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً». وفي الحديث الحث على البعد عن تتبع عورات الأهل، والحث على ما يجلب التودد والتحاب بين الزوجين، وعدم التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل وبغيرهم أولى. وفيه الاستحداذ ونحوه مما تتزين به المرأة لزوجها محبوب للشرع، وأنه ليس من تغيير خلق الله المنهي عنه.

٥/١٠٤٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى أَمْرَأَتِهِ وَتُقْضَى إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته من أفضى الرجل إلى المرأة جامعها، أو خلا بها جامع أو لا كما في القاموس. (وتفضي إليه ثم ينشر سرها) أي: وتنشر سره (أخرجه مسلم) إلا أنه بلفظ «إن من أشر الناس». قال القاضي عياض: وأهل النحو يقولون لا يجوز أشر وأخير، وإنما يقال هو خير منه وشر منه. قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللفظين جميعاً، وهي حجة في جوازهما جميعاً، وأنهما لغتان. والحديث دليل على تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع، ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه. وأما مجرد ذكر الوقاع، فإذا لم يكن لحاجة فذكره مكروه، لأنه خلاف المروءة وقد قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» فإن دعت إليه الحاجة أو ترتبت عليه فائدة، بأن كان ينكر إعراضه عنها، أو تدعي عليه العجز عن الجماع، أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال ﷺ: «إني لأفعله أنا وهذه». وقال لأبي طلحة: «أعرستم الليلة». وقال لجابر: «الكيس الكيس» وكذلك المرأة لا يجوز لها إفشاء سره، وقد ورد به النص أيضاً.

٦/١٠٤٧ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبَتْ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ مَاجَةَ، وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

١٠٤٦ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم إفشاء سر المرأة (الحديث ١٤٣٧).

١٠٤٧ - أخرجه أحمد: ٤٤٧/٤ - ٥/٣ - ٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في حق المرأة على زوجها (الحديث ٢١٤٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: حق المرأة على الزوج (الحديث ١٨٥٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: معاشره الزوجين (الحديث ٤١٧٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: التشديد في العدل بين النساء (الحديث ١٨٦/٢).

— (وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة فمثناة تحتية ساكنة فдал مهملة. ومعاوية صحابي، روى عن أبيه حكيم، وروى عن حكيم أبته بهز بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوج أحدنا) هكذا بعدم التاء هي اللفة الفصيحة، وجاء زوجة بالتاء (عليه قال: تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت. رواه أحمد والنسائي أبو داود وابن ماجه وعلق البخاري بعضه) حيث قال: «باب هجر النبي ﷺ نساء في غير بيوتهن ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر إلا في البيت» والأول أصح (وصححه ابن حبان والحاكم). دل الحديث على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها، وأن النفقة بقدر سعته لا يكلف فوق وسعه لقوله: «إذا أكلت» كذا قيل: وفي أخذه من هذا اللفظ خفاء، فمتى قدر على تحصيل النفقة، وجب عليه أن لا يخصص بها دون زوجته، ولعله مقيد بما زاد على قدر سد خلته لحديث «ابدأ بنفسك» ومثله لقول في الكسوة. وفي الحديث دليل على جواز الضرب تأديباً، إلا أنه منهي عن ضرب الوجه للزوجة وغيرها. وقوله: «لا تقبح» أي لا تسمعها ما تكره وتقول: قبحك الله ونحوه من الكلام الجافي. ومعنى قوله: «لا تهجر إلا في البيت» أنه إذا أراد هجرها في المضجع تأديباً لها كما قال تعالى: ﴿وَأَهْجُرْهُمْ فِي الْمُضَاجِعِ﴾^(١) فلا يهجرها إلا في البيت، ولا يتحول إلى دار أخرى، أو يحولها إليها. إلا أن رواية البخاري التي ذكرناها، ودلت أنه ﷺ هجر نساء في غير بيوتهن، وخرج إلى مشربة له. وقد قال البخاري: إن هذا أصح من حديث معاوية. هذا وقد يقال دل فعله على جواز هجرهن في غير البيوت، وحديث معاوية على هجرهن في البيوت، ويكون مفهوم الحصر غير مراد. وأختلف في تفسير الهجر، فالجمهور فسروه بترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية، وهو من الهجران بمعنى البعد. وقيل يضاجعها ويوليها ظهره. وقيل يترك جماعها ولا يكلمها. وقيل: من الهجر الإغلاظ في القول. وقيل: من الهجار وهو الحبل الذي يربط به البعير أي أوثقوهن في البيوت. قاله الطبري وأستدل له وواه ابن العربي.

(١) سورة: النساء، الآية: ٣٤.

١٠٤٨/٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، فَتَنَزَلَتْ: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل أمرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزل ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾^(٢) متفق عليه واللفظ لمسلم). ولفظ البخاري سمعت جابراً يقول: كانت اليهود تقول إذا جامعها من ورائها أي في قبلها. كما فسرتة الرواية الأولى جاء الولد أحول فنزلت ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾^(٣). وأختلفت الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال.

(الأول): ما ذكره المصنف من رواية الشيخين، إنه في إتيان المرأة من ورائها في قبلها. وأخرج هذا المعنى جماعة من المحدثين عن جابر وغيره، وأجتمع فيه ستة وثلاثون طريقاً صرح في بعضها أنه لا يحل إلا في القبل، وفي أكثرها الرد على اليهود.

(الثاني): أنها نزلت في حل إتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة عن ابن عمر من أنبي عشر طريقاً.

(الثالث): أنها نزلت في حل العزل عن الزوجة، أخرجه أئمة من أهل الحديث عن ابن عباس وعن ابن عمرو وعن ابن المسيب. ولا يخفى أن ما في الصحيحين مقدم على غيره، فالراجح هو القول الأول. وأبن عمر قد اختلفت عنه الرواية، والقول بأنه أريد بها العزل لا يناسبه لفظ الآية هذا. وقد روي عن أبن الحنفية أن معنى قوله تعالى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ إذا شئتم فهو بيان للفظ أتى وأنه بمعنى إذا، فلا يدل على شيء مما ذكر أنه سبب النزول على أن إتيان الزوجة موكول إلى مشيئة الزوج.

١٠٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ وقدموا لأنفسكم﴾ (الحديث ٤٥٢٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: جواز جماعه امرأته من قدامها ومن ورائها من غير تعرضه للدبر (الحديث ١٤٣٥) ..

(١) و(٢) و(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٣.

السنة عند إتيان النساء

١٠٤٩/٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يَقْدَرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا، فإنه أن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبداً. متفق عليه) هذا لفظ مسلم. والحديث دليل على أنه يكون القول قبل المباشرة عند الإرادة، وهذه الرواية تفسر رواية «لو أن أحدكم يقول حين يأتي أهله» - أخرجها البخاري - بأن المراد حين يريد وضمير جنبنا للرجل وأمراته. وفي رواية الطبراني جنبني وجنب ما رزقني بالافراد. وقوله: «لم يضره الشيطان أبداً» أي لم يسلط عليه. قال القاضي عياض: نفي الضرر على وجه العموم في جميع أنواع الضرر غير مراد، وإن كان الظاهر العموم في جميع الأحوال من صيغة النفي مع التأييد، وذلك لما ثبت في الحديث من أن «كل ابن آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا مريم وأنها» فإن في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة مع أن ذلك سبب صراخه. قلت: هذا من القاضي مبني على عموم الضرر الديني والدنيوي. وقيل: ليس المراد إلا الديني، وأنه يكون من جملة العباد الذين قال تعالى فيهم: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(١) ويؤيد هذا أنه أخرج عبد الرزاق عن الحسن وفيه «فكان يرجى إن حملت به أن يكون ولداً صالحاً» وهو مرسل، ولكنه لا يقال من قبل الرأي. قال ابن دقيق العيد: يحتمل أنه لا يضره في دينه، ولكن يلزم منه العصمة وليست إلا للأنبياء. وقد أوجب بأن العصمة في حق الأنبياء على جهة الوجوب، وفي حق من دعي لأجله بهذا الدعاء على جهة الجواز، فلا يبعد أن يوجد من لا يصدر منه معصية عمداً، وإن لم يكن ذلك واجباً له، وقيل: لم يضره لم يفتنه في دينه إلى الكفر، وليس المراد عصمته عن المعصية. وقيل: لم يضره مشاركة الشيطان لأبيه في جماع أمه. ويؤيده ما جاء عن مجاهد أن الذي يجامع ولا يسمى

١٠٤٩ - أخرجها البخاري في كتاب: النكاح، باب: ما يقول الرجل إذا أتى أهله (الحديث ٥١٦٥)، وأخرجها مسلم في كتاب: النكاح، باب: ما يستحب أن يقول عند الجماع (الحديث ١٤٣٤).

(١) سورة: الحجر، الآية: ٩٢.

يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه. قيل: ولعل هذا أقرب الأجوبة. قلت: إلا أنه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد، ثم هو مرسل، ثم الحديث سيق لفائدة تحصل للولد ولا تحصل على هذا. ولعله يقول: إن عدم مشاركة الشيطان لأبيه في جماع أمه فائدته عائدة على الولد أيضاً. وفي الحديث أستجاب التسمية وبيان بركتها في كل حال، وأن يعتصم بالله وذكره من الشيطان، والتهرب باسمه، والاستعاذة به من جميع الأسواء. وفيه أن الشيطان لا يفارق ابن آدم في حال من الأحوال إلا إذا ذكر الله.

المرأة إذا أغضبت زوجها

١٠٥٠/٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيَّ، فَبَاتَ غَضْبَانَ لَعْنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَلِمُسْلِمٍ: «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطاً عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح) أي: وترجع عن العصيان. ففي بعض ألفاظ البخاري حتى ترجع (متفق عليه. واللفظ للبخاري. ولمسلم كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها). الحديث إخبار بأنه يجب على المرأة إجابة زوجها. أي إذا دعاها للجماع، لأن قوله إلى فراشه كناية عن الجماع، كما في قوله «الولد للفراش». ودليل وجوب لعن الملائكة لها إذ لا يلعنون إلا عن أمر الله ولا يكون إلا عقوبة ولا عقوبة إلا على ترك واجب وقوله: «حتى تصبح» دليل على وجوب الإجابة في الليل ولا مفهوم له، لأنه خرج ذكره مخرج الغالب، وإلا فإنه يجب عليها إجابته نهاراً. وقد أخرج غير مقيد بالليل ابن خزيمة وابن حبان مرفوعاً «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا تصعد لهم إلى السماء حسنة - العبد الآبق حتى يرجع، والسكران حتى يصحو، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى». وإن كان هذا في سخطه مطلقاً، ولو لعدم طاعتها في الجماع، وليس فيه لعن إلا أن فيه وعيداً شديداً، يدخل فيه عدم طاعتها له في جماعها من ليل أو نهار. وزاد البخاري في

١٠٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها (الحديث ٥١٩٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم امتناعها من فراش زوجها (الحديث ١٤٣٦).

روايته في بدء الخلق: فبات غضبان عليها أي زوجها. وقيل: هذه الزيادة يتجه وقوع اللعن عليها، لأنها حينئذ يتحقق ثبوت معصيتها، بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك، فإنها لا تستحق اللعن. وفي قوله «لعنتها الملائكة» دلالة على أن منع من عليه الحق عمن هو له وقد طلبه يوجب سخط الله تعالى على المانع، سواء كان الحق في بدن أو مال. قيل: ويدل على أنه يجوز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الإرهاب عليه قبل أن يواقع المعصية، فإذا واقعها دعي له بالتوبة والمغفرة. قال المصنف في الفتح بعد نقله لهذا عن المهلب: ليس هذا التقيد مستفاداً من الحديث، بل من أدلة أخرى والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الإبعاد من الرحمة، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم، بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية. والذي أجازاه أراد معناه العرفي، وهو مطلق السب، ولا يخفى أن محله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به ويتزجر. ولعن الملائكة لا يلزم منه جواز اللعن منا، فإن التكليف مختلف. انتهى كلامه. (قلت:) قول المهلب إنه يلعن قبل وقوع المعصية للإرهاب كلام مردود، فإنه لا يجوز لعنه قبل إيقاعه لها أصلاً، لأن سبب اللعن وقوعها منه، فقبل وقوع السبب لا وجه لإيقاع المسبب. ثم إنه رتب في الحديث لعن الملائكة على إباء المرأة عن الإجابة، وأحاديث «لعن الله شارب الخمر» رتب فيها اللعن على وصف كونه شارباً. وقول الحافظ بأنه إن أريد معناه العرفي جاز، لا يخفى أنه غير مراد للشارع إلا المعنى اللغوي. والتحقيق أن الله تعالى أخبرنا أن الملائكة تلعن من ذكر، وبأنه تعالى لعن شارب الخمر ولم يأمرنا بلعنه، فإن ورد الأمر بلعنه وجب علينا الامتثال، ولعنه ما لم تعلم توبته، وندب لنا الدعاء له بالتوفيق للتوبة والاستغفار. وقد أخبر الله تعالى أن الملائكة تلعن من ذكر، ومعلوم أنه عن أمر الله. وأخبر أنهم يستغفرون لمن في الأرض، وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الإيمان وهم المرادون في الآية، إذ المراد من عصاة أهل الإيمان، لأنهم المحتاجون إلى الاستغفار لا أنها مقيدة بقوله: ﴿ربنا وسعت كل شيء رحمةً وعلماً فاغفر للذين تابوا﴾^(١) الآية كما قيل لأن التائب مغفور له، وإنما دعاؤهم له بالمغفرة تعبد وزيادة تنويه بشأن التائبين. وأما شمول عمومها للكفار، فمعلوم أنه غير مراد، وبهذا يعرف أن الملائكة قاموا بالأميرين كما أشرنا إليه. وفي الحديث رعاية الله لعبده ولعن من عصاه في قضاء شهوته منه، وأي رعاية أعظم من رعاية الملك

(١) سورة: غافر، الآية: ٧.

الكبير للعبد الحقير، فليكن لنعم مولاه ذاكراً، ولأياديه شاكرًا، ومن معاصيه محاذراً، ولهذه النكتة الشريفة من كلام رسول الله مذكراً.

تحريم وصل الشعر والوشم

١٠/١٠٥١ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ لعن الواصلة) بالصاد المهملة (والمستوصلة والواشمة) بالشين المعجمة (والمستوشمة. متفق عليه) الواصلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها، سواء فعلته لنفسها أو لغيرها. والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك. وزاد في الشرح ويفعل بها ولا يدل عليه اللفظ. والواشمة فاعلة الوشم، وهو أن تغرز إبرة ونحوها في ظهر كفها أو شفتها، أو نحوهما من بدنهما حتى يسيل الدم، ثم تحشو ذلك الموضوع بالكحل والنورة فيخضر. والمستوشمة الطالبة لذلك. والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث. فالوصل محرم للمرأة مطلقاً بشعر محرم أو غيره آدمي أو غيره، سواء كانت المرأة ذات زينة أو لا، مزوجة أو غير مزوجة. وللهادوية والشافعية خلاف وتفصيل لا ينهض عليها دليل، بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقاً لوصل الشعر وأستيصاله، كما هي قاضية بتحريم الوشم وسؤاله، ودل اللعن أن هذه المعاصي من الكبائر. هذا وقد علل الوشم في بعض الأحاديث بأنه تغيير لخلق الله، ولا يقال إن الخضاب بالحناء ونحوه تشمل العلة، وإن شملته فهو مخصوص بالإجماع، وبأنه قد وقع في عصره ﷺ، بل أمر بتغيير بياض أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هند. وأما وصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق فقال القاضي عياض: اختلف العلماء في المسألة فقال مالك والطبري وكثيرون أو قال الأكثرون: الوصل ممنوع بكل شيء، سواء وصلته بصوف، أو حرير، أو خرق. واحتجوا بحديث مسلم عن جابر أن النبي ﷺ «زجر أن تصل المرأة برأسها شيئاً». وقال الليث بن سعد: النهي مختص بالوصل بالشعر،

ولا بأس بوصله بصوف، أو خرق وغير ذلك. وقال بعضهم: يجوز بكل شيء، وهو مروي عن عائشة ولا يصح عنها. قال القاضي: وأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوهما مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه، لأنه ليس بوصل ولا لمعنى مقصود من الوصل، وإنما هو للتجمل والتحسين انتهى. ومراده من المعنى المناسب، وهو ما في ذلك من الخداع للزوج، فما كان لونه مغايراً للون الشعر فلا خداع فيه.

العزل

١٠٥٢/١١ - وَعَنْ جَذَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغَيْلَةِ فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارَسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلَادَهُمْ شَيْئاً». ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جذامة بنت وهب) بضم الجيم وذل المعجمة، ويروى بالبدال المهملة. قيل: وهو تصحيف. هي أخت عكاشة بن محصن من أمه، هاجرت مع قومها، وكانت تحت أنيس بن قتادة مصغر أنس (قالت: حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول: لقد هممت أن أنهي عن الغيلة) بكسر الغين المعجمة فمثناة تحتية (فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً ثم سأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ: ذلك الواد الخفي. رواه مسلم) اشتمل الحديث على مسألتين: «الأولى الغيلة» تقدم ضبطها ويقال لها الغيل بفتح الغين مع فتح المثناة التحتية. والغيال بكسر الغين. والمراد بها مجامعة الرجل امرأته. وهي ترضع كما قاله مالك والأصمعي وغيرهما. وقيل: هي أن ترضع المرأة وهي حامل والأطباء يقولون إن ذلك داء والعرب تكرهه وتتيقه، ولكن النبي ﷺ رد ذلك عليهم، وبين عدم الضرر الذي زعمه العرب والأطباء، بأن فارساً والروم تفعل ذلك، ولا ضرر يحدث مع الأولاد. وقوله: «فإذا هم يغيلون» من أغال يغيل. «والمسألة الثانية العزل» وهو يفتح العين المهملة وسكون الزاي، وهو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج، وهو يفعل لأحد أمرين. أما في حق الأمة فلثلا

تحمل كراهة لمجيء الولد من الأمة، ولأنه مع ذلك يتعذر بيعها. وأما في حق الحرة فكراهة ضرر الرضيع إن كان، أو لثلاث تحمل المرأة. وقوله في جواب سؤالهم عنه «إنه الواد الخفي» دال على تحريمه لأن الواد دفن البنت حية وبالتحريم حزم ابن حزم محتجاً بحديث الكتاب هذا. وقال الجمهور يجوز عن الحرة بإذنها وعن الأمة السرية بغير إذنها ولهم خلاف في الأمة المزوجة بحر قالوا: وحديث الكتاب معارض بحديثين الأول عن جابر قال «كانت لنا جوار وكنا نعزل فقالت اليهود تلك الموءودة الصغرى فستل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال كذبت اليهود ولو أراد الله خلقه لم تستطع رده» أخرجه النسائي والترمذي وصححه والثاني أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه ورجح ابن حزم حديث جذامة وأن النهي فيه للتحريم بأن حديث غيرها مرجح لأصل الإباحة وحديثها مانع فمن أدعى أنه أبيع بعد المنع فعليه البيان ونوزع ابن حزم في دلالة قوله ﷺ: «ذلك الواد الخفي» على الصراحة بالتحريم لأن التحريم للواد المحقق الذي هو قطع حياة محققة والعزل وإن شبهه ﷺ به فإنما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة والمشبّه دون المشبه به وإنما سماه وأداً لما تعلق به من قصد منع الحمل وأما علة النهي عن العزل فالأحاديث دالة على أن وجهه أنه معاندة للقدّر وهو دال على عدم التفرقة بين الحرة والأمة (فائدة): معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف في العزل ومن أجازها أجاز المعالجة ومن حرمه حرم هذا بالأولى ويلحق بهذا تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله وقد أفتى بعض الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً.

١٠٥٣/١٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَعَزَلُ عَنْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ، وَإِنَّ الْيَهُودَ تَحَدَّثُ: أَنَّ الْعَزْلَ الْمَوْءُودَةُ الصُّغْرَى، قَالَ: كَذَبَتِ الْيَهُودُ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالطَّحَاوِيُّ، وَرِجَالُهُ نَفَاتٌ.

١٠٥٣ - أخرجه أحمد: ٣٣/٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في العزل (الحديث ٢١٧١)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: العزل (الحديث ٣٣٢٧)، وأخرجه الصحاوي: ٣٥/٣.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي جارية، وأنا أعزل عنها، وأنا أكره أن تحمل، وأنا أريد ما يريد الرجال، وإن اليهود تحدث أن العزل الموءودة الصغرى قال: «كذبت اليهود، لو أراد الله أن يخلقه ما أستطعت أن تصرفه. رواه أحمد وأبو داود واللفظ له والنسائي والطحاوي ورجاله ثقات) الحديث قد عارض حديث النهي وتسميته ﷺ العزل الواد الخفي وفي هذا كذب يهود في تسميته الموءودة الصغرى. وقد جمع بينهما بأن حديث النهي حمل على التنزيه وتكذيب اليهود، لأنهم أرادوا التحريم الحقيقي. وقوله: «لو أراد أن يخلقه - إلى آخره» معناه: إنه تعالى إذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها، وأنه يسبقكم الماء فلا تقدرون على دفعه، ولا ينفعكم الحرص على ذلك، فقد سبق الماء من غير شعور العازل لتمام ما قدره الله. وقد أخرج أحمد والبخاري من حديث أنس وصححه ابن حبان «أن رجلاً سأل عن العزل فقال النبي ﷺ: لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولداً» وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس، وفي الأوسط له عن ابن مسعود.

١٠٥٤/١٣ — وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ شَيْئاً يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ: «فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ».

— (وعن جابر رضي الله عنه، قال كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل ولو كان شيء ينهى عنه لنهانا عنه القرآن. متفق عليه) إلا أن قوله لو كان شيء ينهى عنه إلى آخره لم يذكره البخاري، وإنما رواه مسلم من كلام سفيان أحد رواة، وظاهره أنه قاله استنباط. قال المصنف في الفتح: تتبع المسانيد، فوجدت أكثر رواة عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة انتهى. وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا، فجعل الزيادة من الحديث، وشرحها ابن دقيق العيد، واستغرب استدلال جابر بتقرير الله لهم (ولمسلم) أي: عن جابر (فبلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينهنا عنه) فدل تقريره ﷺ لهم على جوازه. وقد قيل: إنه أراد جابر بالقرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته، أو غيره مما يوحى إليه، فكانه يقول فعلنا في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقر عليه. قيل: فيزول استغراب

أبن دقيق العيد، إلا أنه لا بد من علم النبي ﷺ بأنهم فعلوه. والحديث دليل على جواز العزل، ولا ينافيه كراهة التنزيه كما دل له أحاديث النهي.

١٠٥٥/١٤ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغْسِلُ وَاحِدَةً». أَخْرَجَاهُ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن أنس أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد. أخرجاه واللفظ لمسلم) تقدم الكلام عليه في باب الغسل. وأستدل به على أنه لم يكن القسم بين نسائه ﷺ عليه واجباً. وقال ابن العربي: إنه كان للنبي ﷺ ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر، فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب. وكأنه أخذه من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري «أنه ﷺ كان إذا أنصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن» فقولها فيدنو يحتمل أنه للوقاع، إلا أن في بعض رواياته من غير وقاع، فهو لا يتم مأخذاً لابن العربي. وقد أخرج البخاري من حديث أنس: «أنه ﷺ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نساء» ولا يتم أن يراد بالليلة بعد المغرب كما قاله، لأنه لا يتسع ذلك الوقت، سيما مع الانتظار لصلاة العشاء لفعل ذلك. كذا قيل وهو مجرد استبعاد، وإلا فالظاهر أتساعه لذلك، فقد كان ﷺ يؤخر العشاء، أو لأنه أعطى قوة في ذلك لم يعطها غيره. والحديث دليل أنه كان لا يجب القسم عليه لنسائه، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿ترجي من تشاء منهم﴾^(١) الآية. وذهب إليه جماعة من أهل العلم. والجمهور يقولون: يجب عليه القسم، وتأولوا هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضاء صاحبة النوبة، وبأنه يحتمل فعله عند استيفاء القسم، ثم يستأنف القسمة، وبأنه يحتمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم. وقوله: «وله يومئذ تسع نساء» في رواية البخاري «وهن إحدى عشرة». ويجمع بين الرويتين بأن يحمل قول من قال تسع نظراً إلى الزوجات اللاتي اجتمعن عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع، وأنه مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الضياء عنه في المختارة. ومن قال إحدى عشرة أدخل مارية القبطية وريحانة فيهن، وأطلق عليهما لفظ نسائه تغليياً. وفي الحديث دلالة على أنه ﷺ كان أكمل الرجال في الرجولية، حيث كان له

١٠٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: جواز نوم الجنب (الحديث ٢٦٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض. باب: جواز نوم الجنب... (الحديث ٣٠٩).

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥١.

هذه القوة. وقد أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثين رجلاً. وفي رواية الإسماعيلي قوة أربعين. ومثله لأبي نعيم في صفة الجنة، وزاد من رجال أهل الجنة. وقد أخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم «أن الرجل في الجنة ليعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة».

٣ - باب: الصداق

الصداق بفتح الصاد المهملة وكسرهما، مأخوذ من الصديق لإشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة. وفيه سبع لغات، وله ثمانية أسماء يجمعها قوله.

صداق ومهر نحلة وفريضة حياء وأجر ثم عقر علائق
وكان الصداق في شرع من قبلنا للأولياء، كما قال صاحب المستعذب على المذهب.
١٠٥٦/١ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أُعْتِقَ صَفِيَّةٌ وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أنس، رضي الله عنه، أنه ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها. متفق عليه) هي: أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب، من سبط هارون بن عمران، كانت تحت ابن أبي الحقيق، وقتل يوم خيبر ووقعت صفية في السبي، فأصطفاها رسول الله ﷺ فأعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، وماتت سنة خمسين. وقيل: غير ذلك. والحديث دليل على صحة جعل العتق صداقاً أي عبارة وقعت تفيد ذلك، وللفقهاء عدة عبارات في كيفية العبارة في هذا المعنى. وذهب إلى صحة جعل العتق مهراً الهادوية وأحمد وإسحاق وغيرهم، وأستدلوا بهذا الحديث. وذهب الأكثر إلى عدم صحة جعل العتق مهراً، وأجابوا عن الحديث بأنه ﷺ أعتقها بشرط أن يتزوجها، فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها. ويرد هذا التأويل أنه في مسلم بلفظ «ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها وفيه أنه قال عبد العزيز راويه: قال ثابت لأنس بعد أن روى هذا الحديث: ما أصدقها؟ قال: نفسها وأعتقها، فإنه ظاهر أنه جعل نفس العتق صداقاً. وأما قول من قال إن هذا شيء فهمه أنس فعبر به ويجوز أن فهمه غير صحيح، فجوابه أنه أعرف باللفظ وأفهم له، وقد صرح بأنه ﷺ جعل العتق صداقاً فهو راو لفعله ﷺ، وحسن الظن به لثقته يوجب

١٠٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: من جعل عتق الأمة صداقها (الحديث ٥٠٨٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها (الحديث ١٣٦٥).

قبول روايته للأفعال كما يجب قبولها للأقوال، وإلا لزم رد الأقوال والأفعال، إذ لم ينقل الصحابة اللفظ النبوي إلا في شيء قليل، وأكثر ما يروونه بالمعنى كما هو معروف، ورواية المعنى عمدتها فهمه. وقوله: «إنه لم يرفعه أنس بل قاله تظنناً» خلاف ظاهر لفظه فإنه قال: جعل - يريد النبي ﷺ صداقها عتقها. وقد أخرج الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية قالت «أعتقني النبي ﷺ وجعل عتقي صداقي» وهو صريح فيما رواه أنس وأنه لم يقل ذلك تظنناً كما قيل، وإنما خالف الجمهور الحديث وتأولوه، قالوا: لأنه خالف القياس لوجهين أحدهما أن عقدها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال، وإما بعده وذلك غير لازم لها. والثاني أنا إن جعلنا العتق صداقاً: فإما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال أيضاً لتناقضهما، أو حالة الحرية فيلزم سبقها على العقد، فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال، لأن الصداق لا بد أن يتقدم تقررره على الزوج إما نصاً وإما حكماً، حتى تملك الزوجة طلبه، ولا يتأني مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون صداقاً. وأجيب أولاً أنه بعد صحة القصة لا يبالى بهذه المناسبات. وثانياً بعد تسليم ما قالوه، فالجواب عن الأول أن العقد يكون بعد العتق، وإذا امتنعت من العقد لزمها السعاية بقيمتها ولا محذور في ذلك، وعن الثاني بأن العتق منفعة يصح المعاوضة عنها، والمنفعة إذا كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك. وأما قول من قال إن ثواب العتق عظيم فلا ينبغي أن يفوت بجعله صداقاً وكان يمكن جعل المهر غيره فجوابه أنه ﷺ يفعل المفضل لبيان التشريع ويكون ثوابه أكثر من ثواب الأفضل فهو في حقه أفضل. وأما جعل حديث عائشة في قصة جويرية مؤيداً لحديث صفية ولفظه «أنه ﷺ قال لجويرية لما جاءت تستعينه في كتابتها: هل لك أن أقضي عنك كتابتك وأتزوجك؟ قالت: قد فعلت» أخرجه أبو داود فلا يخفى أنه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره فليس مما نحن فيه.

١٠٥٧/٢ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ / زَوْجَ النَّبِيِّ / ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشَأُ. قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشْءُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَتْ: نِصْفُ أُوقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٥٧ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح. باب: الصداق (الحديث ٢١٠٥).

(١) زيادة من نسخة م.

— (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي، أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالفقه بالمدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال: إن اسمه كنيته وهو كثير الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة، وأخذ عنه جماعة مات سنة أربع وسبعين. وقيل: أربع ومائة وهو في سبعين سنة (قال: سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول الله ﷺ؟ قالت: كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية) بضم الهمزة وتشديد المشاة التحتية (ونشا) بفتح النون وشين معجمة مشددة (وقالت: أتدري ما النش؟ قلت: لا، قالت: نصف أوقية فثلك خمسمائة درهم، فهذا صداق رسول الله ﷺ لأزواجه. رواه مسلم). المراد في الحديث أوقية الحجاز وهي أربعون درهماً، وكان كلام عائشة هذا بناء على الأغلب، وإلا فإن صداق صفيّة عتقها قيل: ومثلها جويرية. وخديجة لم يكن صداقها هذا المقدار، وأم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي ﷺ بأربعة آلاف درهم وأربعة آلاف دينار، إلا أنه كان تبرعاً منه إكراماً لرسول الله ﷺ ولم يكن عن أمره ﷺ وقد أستحب الشافعية جعل المهر خمسمائة درهم تأسيّاً. وأما أقل المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه أما أكثره فلا حد له إجماعاً قال تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا﴾^(١) والقنطار قيل: إنه ألف ومائتا أوقية ذهباً. وقيل: ملء مسك ثور ذهباً. وقيل: سبعون ألف مثقال. وقيل: مائة رطل ذهباً. وقد كان أراد عمر قصر أكثره على قدر مهور أزواج النبي ﷺ، ورد الزيادة إلى بيت المال، وتكلم به في الخطبة فردت عليه امرأة محتجة بقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا﴾^(٢) فرجع وقال: كلكم أفقه من عمر.

١٠٥٨/٣ — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ. قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطِهَا شَيْئًا». قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: «فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ؟». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لما تزوج علي فاطمة رضي الله عنهما) هي سيدة نساء العالمين، تزوجها علي رضي الله عنه في السنة الثانية من الهجرة في

(١) و (٢) سورة النساء، الآية: ٢٠.

١٠٥٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الرجل يدخل بامرأته قبل أن يتفدها شيئاً (الحديث ٢١٢٥)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: صداق النبي ﷺ (الحديث ١٨١/٢).

شهر رمضان، وبنى عليها في ذي الحجة. ولدت له الحسن والحسين والمحسن وزينب ورقية وأم كلثوم، وماتت بالمدينة بعد موته ﷺ بثلاثة أشهر. وقد بسطنا ترجمتها في الروضة الندية (قال له رسول الله ﷺ: أعطها شيئاً، قال: ما عندي شيء، قال: فأين درعك الحطمية) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء، نسبة إلى حطمة من محارب بطن من عبد القيس كانوا يعملون الدروع (رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول بها جبراً لخاطرهما، وهو المعروف عند الناس كافة، ولم يذكر في الرواية هل أعطاه درعه المذكورة أو غيرها؟ وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى علي فاطمة رضي الله عنهما، إلا أنها غير مستندة.

١٠٥٩/٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَيُّمَا أَمْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ، أَوْ حِبَاءٍ، أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُه». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: أيما امرأة نكحت على صداق أو حباء) بكسر الحاء المهملة فموحدة فهزمة ممدودة العطية للغير أو للزوجة زائدة على مهرها (أو عدة) بكسر العين المهملة، ما وعد به الزوج وإن لم يحضر (قبل عصمة النكاح فهو لها، وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه، وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته أو أخته. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي) الحديث دليل على أن ما سماه الزوج قبل العقد فهو للزوجة، وإن كان تسميته لغيرها من أب وأخ، وكذلك ما كان عند العقد، وفي المسألة خلاف، فذهب إلى ما أفاده الحديث الهادي ومالك وعمر بن عبد العزيز والثوري. وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكر من أخ أو أب، والنكاح صحيح. وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون فاسدة ولها صداق المثل. وذهب مالك إلى أنه أن كان الشرط عند العقد فهو لابنته، وإن كان بعد النكاح فهو له. قال في نهاية المجتهد: وسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع، فمن شبهه

١٠٥٩ - أخرجه أحمد: ١٨٢/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً (الحديث ٢١٢٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: التزويج على نواة من ذهب (الحديث ٣٣٣٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الشرط في النكاح (الحديث ١٩٥٥).

بالوكيل ببيع السلعة وشرط لنفسه حياء قال: لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع، ومن جعل النكاح في ذلك مخالفاً للبيع قال يجوز. وأما تفريق مالك، فلأنه أتهمه إذا كان الشرط في عقد النكاح أن يكون ذلك أشرط لنفسه نقصاناً عن صداق مثلها ولم يتهمه إذا كان بعد انعقاد النكاح، والاتفاق على الصداق أنتهى. وإنما علل ذلك بما سمعت ولم يذكر الحديث، لأن فيه مقالاً هذا. وأما ما يعطي الزوج في العرف مما هو للاتلاف كالطعام ونحوه، فإن شرط في العقد كان مهراً، وما سلم قبل العقد كان إباحة فيصح الرجوع فيه مع بقاءه إذا كان في العادة يسلم للثلف، وإن كان يسلم للبقاء رجع في قيمته بعد تلفه، إلا أن يتمنعوا من تزويجه رجع بقيمته في الطرفين جميعاً. وإذا ماتت الزوجة أو أمتنع هو من التزويج كان له الرجوع فيما سلم للبقاء وفيما تلف قبل الوقت الذي يعتاد الثلف فيه لا فيما عدا ذلك وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال أو رشوة إن لم تسلم إلا به وإن كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس مما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة وكان مشروطاً مع العقد لصغيره وفعل ذلك جاز التناول منه لمن يعتاد لمثله كالقربة وغيرهم، لأن الزوج إنما شرطه وسلمه ليفعل ذلك لا ليبقى ملكاً للزوج والعرف معتبر في هذا.

١٠٦٠/٥ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً، وَلَمْ يَقْرَضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانَ الْأَشْجَعِيُّ. فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ - أَمْرَأَةً مِثْلَ مَا قَضَيْتَ، فَفَرَحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ جَمَاعَةٌ.

— (وعن علقمة) أي: ابن قيس أبي شبل بن مالك من بني بكر بن النخع، روى عن عمر وابن مسعود، وهو تابعي جليل، اشتهر بحديث ابن مسعود وصحبته، وهو عم الأسود النخعي، مات سنة إحدى وستين (عن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها

١٠٦٠ - أخرجه أحمد: ٢٨٠/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات (الحديث ٢١١٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت (الحديث ١١٤٥) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: إباحة التزويج بغير صداق (الحديث ٣٣٥٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت... (الحديث ١٨٩١).

صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود: لها مثل صداق نساها لا وكس) بفتح الكاف وسكون الواو وسين مهملة، هو النقص أي: لا ينقص من مهر نساها (ولا شطط) بفتح الشين المعجمة وبالطاء المهملة، وهو الجور أي: لا يجار على الزوج بزيادة مهرها على نساها (وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فالف فنون (الأشجعي) بفتح الهمزة وشين معجمة ساكنة، ومعقل هو أبو محمد، شهد فتح مكة ونزل الكوفة، وحديثه في أهل الكوفة، وقتل يوم الحرة صبراً (فقال: قضى رسول الله ﷺ في بروع) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهملة (بنت واشق) بواو مفتوحة فالف فشين معجمة فقاف (امرأة منا) بكسر الميم فنون مشددة فالف (مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وجماعة) منهم ابن مهدي وابن حزم وقال: لا مغمز فيه لصحة إسناده. ومثله قال البيهقي في الخلافيات. وقال الشافعي: لا أحفظه من وجه يثبت مثله وقال: لو ثبت حديث بروع لقلت به، وقال في الأم: إن كان يثبت عن رسول الله ﷺ فهو أولى الأمور، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وإن كبر، ولا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له، ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله، مرة يقال عن معقل بن سنان، ومرة عن معقل بن يسار، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى. هذا تضعيف الشافعي بالاضطراب. وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فما عرفه أهل المدينة. وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه رده بأن معقل بن سنان أعرابي بوال على عقبيه. وأجيب بأن الاضطراب غير قادح، لأنه متردد بين صحابي وصحابي، وهذا لا يطمئن به في الرواية. وعن قوله إنه يروي عن بعض أشجع فلا يضر أيضاً، لأنه قد فسر ذلك البعض بمعقل. فقد تبين أن ذلك البعض صحابي. وأما عدم معرفة علماء المدينة له فلا يقدح بها مع عدالة الراوي. وأما الرواية عن علي رضي الله عنه فقال في البدر المنير: لم يصح عنه. وقد روى الحاكم من حديث حرمة بن يحيى أنه قال: سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروع بنت واشق قلت به. قال الحاكم قلت: صح فقل به. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل، ثم قال: وأنسبها إسناداً حديث قتادة، إلا أنه لم يحفظ اسم الصحابي. قلت: لا يضر جهالة اسمه على رأي المحدثين. وما قال المصنف من أن لحديث بروع شاهداً من حديث عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ زوج امرأة رجلاً فدخل بها ولم يفرض لها صداقاً فحضرته الوفاة فقال: أشهدكم أن سهمي بخير لها. أخرجه أبو داود والحاكم فلا يخفى أن لا شهادة له على ذلك، لأن هذا في امرأة دخل بها زوجها. نعم فيه شاهد أنه يصح النكاح بغير تسمية. والحديث دليل على أن المرأة تستحق كمال المهر بالموت، وإن لم يسم لها

الزوج ولا دخل بها، وتستحق مهر مثلها. وفي المسألة قولان: الأول العمل بالحديث، وأنها تستحق المهر كما ذكر، وقول ابن مسعود أجتهد موافق الدليل، وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين، والدليل الحديث وما طعن به فيه قد سمعت دفعه. والثاني لا تستحق إلا الميراث لعلي وابن عباس وابن عمر والهادي ومالك وأحد قولي الشافعي قالوا: لأن الصداق عوض فإذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياساً على ثمن المبيع، قالوا: والحديث فيه تلك المطاعن. قلنا: المطاعن قد دفعت فنهض الحديث للاستدلال فهو أولى من القياس.

٦/١٠٦١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ سَوِيْقًا، أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحْلَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ وَفْقِهِ.

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: من أعطى في صداق امرأة سويقاً) هو دقيق القمح المقلو، أو الذرة، أو الشعير، أو غيرها. (أو تمرأ فقد استحل. أخرجه أبو داود وأشار إلى ترجيح وقفه) وقال المصنف في التلخيص: فيه موسى بن مسلم بن رومان، وهو ضعيف. وروي موقوفاً وهو أقوى انتهى. فكان عليه أن يشير إلى أن فيه ضعفاً على عادته. وأخرجه الشافعي بلاغاً. والحديث دليل على أنه يصح كون المهر من غير الدراهم والدنانير، وأنه يجزي مطلق السويق والتمر وظاهره وإن قل. وتقدمت أقاويل العلماء في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهبه نفسها.

٧/١٠٦٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى نَعْلَيْنِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَخُولَفَ فِي ذَلِكَ.

— (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي، بفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاي، وفي نسبه خلاف كثير، قبض النبي ﷺ وهو في أربع سنين أو خمس، مات عبد الله المذكور سنة خمس وثمانين. وقيل سنة تسعين (عن أبيه أن النبي ﷺ أجاز نكاح المرأة على نعلين. أخرجه الترمذي وصححه وخولف) أي الترمذي (في ذلك) أي في التصحيح. لفظ الحديث أن امرأة من بني فزاره تزوجت على

١٠٦١ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح. باب: قلة المهر (الحديث ٢١١٠).

١٠٦٢ - أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: في قلة المهر (الحديث ١١١٣) وقال حديث حسن صحيح.

نعلين فقال رسول الله ﷺ: رضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجازه، والحديث دليل على صحة جعل المهر أي شيء له ثمن. وقد سلف أن كل ما صح جعله ثمناً صح جعله مهراً. وفيه مأخذ لما ورد في غيره من أنها لا تنصرف المرأة في مالها إلا برأي زوجها.

١٠٦٣/٨ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا أَمْرًا بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي أَوَائِلِ النِّكَاحِ.

- (وعن سهل بن سعد، رضي الله عنه، قال: زوج النبي ﷺ رجلاً امرأة بخاتم من حديد. أخرجه الحاكم) قد تقدم حديث سهل في الواهة نفسها بطوله. وفيه أنه ﷺ أمر من خطبها أن يلتمس ولو خاتماً من حديد فلم يجده، فزوجه إياها على تعليمها شيئاً من القرآن، فإن كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتماً من حديد كما عرفت، وإن أريد، غيره فيحتمل، وهو بعيد لقول المصنف (وهو طرف من الحديث الطويل المتقدم في أوائل النكاح) وعلى تقدير أنه أريد ذلك الحديث، فتأويله أنه ﷺ أذن في جعل الصداق خاتماً من حديد وإن لم يتم العقد عليه.

١٠٦٣ م/٨ - وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْقُوفًا، وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ.

١٠٦٣ م - (وعن علي، رضي الله عنه، قال: لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم. أخرجه الدارقطني موقوفاً وفي سنده مقال) أي موقوف على علي رضي الله عنه. وقد روي من حديث جابر مرفوعاً ولم يصح. والحديث معارض للأحاديث المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله مهراً كما عرفت، والمقال الذي في الحديث هو أن فيه مبشر بن عبيد قال أحمد: كان يضع الحديث.

١٠٦٤/٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٠٦٣ - أخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: تفسير القناطير المقنطرة (الحديث ١٧٨/٢).

١٠٦٣ م - أخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح، باب: المهر (الحديث ٢٤٥/٣).

١٠٦٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات (الحديث ٢١١٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: خير الصداق أيسره (الحديث ١٨٢/٢).

— (وعن عقبة بن عامر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: خير الصداق أيسره) أي: أسهله على الرجل (أخرجه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على استحباب تخفيف المهر، وأن غير الأيسر على خلاف ذلك، وإن كان جائزاً كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا﴾^(١) وتقدم أن عمر نهى عن المغالاة في المهر فقالت امرأة: ليس ذلك إليك يا عمر إن الله يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا﴾^(٢) من ذهب. قال عمر: امرأة خاضعت عمر فخصمته. أخرجه عبد الرزاق. وقوله في الرواية «من ذهب» هي قراءة ابن مسعود، وله طرق بألفاظ مختلفة، ويحتمل أن الخيرية بركة المرأة ففي الحديث «أبركهن أيسرهن مؤنة».

١٠/١٠٦٥ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ عَمْرَةَ بِنْتَ الْجَوْنِ تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ - تَعْنِي: لَمَّا تَزَوَّجَهَا - فَقَالَ: «لَقَدْ عَذْتُ بِمُعَاذٍ». فَطَلَّقَهَا، وَأَمَرَ أُسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ. وَفِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ مَتْرُوكٌ.

١١/١٠٦٦ — وَأَصْلُ الْقِصَّةِ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن عمرة بنت الجون) بفتح الجيم وسكون الواو فنون (تعوذت من رسول الله ﷺ حين أدخلت عليه يعني لما تزوجها فقال: لقد عذت بمعاذ) بفتح الميم ما يستعاذ به (فطلقها وأمر أسامة فمتعها بثلاثة أثواب. أخرجه ابن ماجه وفي إسناده راو متروك وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) وقد سماها في الحديث عمرة ووقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثير لكنه لا يتعلق به حكم شرعي واختلف في سبب تعوذها منه ففي رواية أخرجه ابن سعد أنه ﷺ لما دخل عليها وكانت من أجمل النساء فداخل نساء ﷺ غيرة فقبل لها إنما تحظى المرأة عند رسول الله ﷺ أن تقول إذا دخلت عليه أعوذ بالله منك وفي رواية أخرجه ابن سعد أيضاً بإسناد البخاري أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت مشطتاها وخضبتاها وقالت لها إحداهما إن النبي ﷺ يعجب من المرأة إذا دخل عليها أن تقول أعوذ بالله منك وقيل في سببه غير ذلك. والحديث دليل على شرعية المتعة للمطلقة قبل الدخول واتفق الأكثر على وجوبها في حق من لم يسم لها صداقاً إلا عن الليث ومالك وقد قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ

(١) و (٢) سورة النساء، الآية: ٢٠.

١٠٦٥ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: متعة الطلاق (الحديث ٢٠٣٧).

إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره^(١) وظاهر الأمر الوجوب أخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس قال المس النكاح والفريضة الصداق ومتعوهن قال هو على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقاً ثم يطلقها قبل أن يدخل بها فأمره الله أن يمتعها على قدر عسره ويسره - الحديث وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذور وابن أبي حاتم: متعة الطلاق أعلاها الخادم ودون ذلك الورث ودون ذلك الكسوة نعم هذه المرأة التي متعها ﷺ يحتمل أنه لم يسم لها صداقاً فمتعها كما قضت به الآية ويحتمل أنه كان سمي لها فمتعها إحساناً منه وفضلاً وأما تمتع من لم يسم الزوج لها مهر أو دخل بها ثم فارقتها فقد اختلف في ذلك فذهب علي وعمر والشافعي إلى وجوبها أيضاً عملاً بقوله تعالى: ﴿وللمطلقات متاع بالمعروف﴾^(٢) وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجب إلا مهر المثل لا غير قالوا وعموم الآية مخصوص بمن لم يكن قد دخل بها والذي خصه الآية الأخرى التي أوجب فيها المتعة لأنه شرط عدم المس وهذا قد مس وأما قوله تعالى: ﴿فتعالين أمتعن﴾^(٣) فإنه يحتمل نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال هذا وقد سبقت إشارة إلى أن الليث لا يقول بوجوب المتعة مطلقاً واستدل له بأنها لو كانت واجبة لكانت مقدرة ودفع بأن نفقة القريب واجبة ولا تقدير لها.

٤ - باب : الوليمة

الوليمة مشتقة من الولم بفتح الواو وسكون اللام وهو الجمع، لأن الزوجين يجتمعان، قاله الأزهري وغيره. والفعل منها أولم، وتقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث، ووليمة العرس ما يتخذ عند الدخول وما يتخذ عند الأملاك.

١٠٦٧/١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ فَقَالَ: «مَا هَذَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: «فَبَارَكَ (٥) اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤١.

(٣) سورة الاحزاب، الآية: ٢٨.

١٠٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الوليمة ولو بشاة (الحديث ٥١٦٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد (الحديث ١٤٢٧).

(٥) في نسخة م: بارك..

— (عن أنس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال: ما هذا؟ قال: يا رسول الله إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب، قال: بارك الله لك أولم ولو بشاة. متفق عليه واللفظ لمسلم) جاء في الروايات تفسير الصفرة بأنه ردغ من زعفران، وهو بفتح الراء ودال المهملة وغين معجمة أثر الزعفران. (فإن قلت:) قد علم النهي عن التزعفر، فكيف لم ينكره ﷺ؟ (قلت:) هذا مخصص للنهي بجوازه للعروس. وقيل: يحتمل أنها كانت في ثيابه دون بناء على جوازه في الثوب. وقد منع جوازه فيه أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما. والقول بجوازه في الثياب مروى عن مالك وعلماء المدينة. وأستدل لهم بمفهوم النهي الثابت في الأحاديث الصحيحة كحديث أبي موسى مرفوعاً «لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من الخلق» وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النهي الثابت في الأحاديث الصحيحة، وبأن قصة عبد الرحمن كانت قبل النهي في أول الهجرة، وبأنه يحتمل أن الصفرة التي رآها ﷺ كانت من جهة أمراته علقبت به فكان ذلك غير مقصود له. ورجح ذلك النووي وعزاه للمحققين وبنى عليه البيضاوي. وقوله: «على وزن نواة من ذهب». قيل: المراد واحدة نوى التمر. قيل: كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بأن نوى التمر يختلف فكيف يجعل معياراً لما يوزن؟ قيل: إن النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق. وجزم به الخطابي وأختاره الأزهري، ونقله عياض عن أكثر العلماء. ويؤيده أن في رواية البيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم. وفي رواية عند البيهقي عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلاثاً وإسناده ضعيف، لكن جزم به أحمد. وقيل: في قدرها غير ذلك. وعن بعض المالكية أن النواة عند أهل المدينة ربع دينار. والحديث دليل أنه يدعى للعروس بالبركة، وقد نال عبد الرحمن بركة الدعوة النبوية حتى قال: فلقد رأيتني لو رفعت حجراً لرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة. رواه البخاري عنه في آخر هذه الرواية. وفي قوله: «أولم ولو بشاة» دليل على وجوب الوليمة في العرس. وإليه ذهب الظاهرية. قيل: وهو نص الشافعي في الأم ويدل له ما أخرجه أحمد من حديث بريدة أنه ﷺ قال لما خطب علي فاطمة: «لا بد من وليمة» وسنده لا بأس به، وهو يدل على لزوم الوليمة، وهو في معنى الوجوب. وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة مرفوعاً «الوليمة حق وسنة فمن دعي ولم يجب فقد عصي». والظاهر من الحق الوجوب. وقال أحمد: الوليمة سنة. وقال الجمهور: مندوبة. وقال ابن بطال: لا أعلم أحداً أوجبها، كأنه لم يعرف الخلاف. وأستدل على التندية بما قال الشافعي لا أعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن، ولا أعلم أنه ﷺ ترك الوليمة رواه عنه

البيهقي فجعل ذلك مستنداً إلى كون الوليمة غير واجبة ولا يخفى ما فيه . وأختلف العلماء في وقت الوليمة هل هي عند العقد؟ أو عقبه؟ أو عند الدخول؟ وهي أقوال في مذهب المالكية . ومنهم من قال عند العقد وبعد الدخول . وصرح الماوردي من الشافعية بأنها عند الدخول . قال ابن السبكي : والمنقول من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول وكأنه يشير إلى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس أصبح يعني النبي ﷺ عروساً بزینب فدعا القوم . وقد ترجم عليه البيهقي باب وقت الوليمة . وأما مقدارها فظاهر الحديث ، أن الشاة أقل ما يجزىء إلا أنه قد ثبت أنه ﷺ أولم على أم سلمة وغيرها بأقل من شاة وأولم على زينب بشاة . وقال أنس : لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها ، إلا أنه أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها بمكة عام القضية ، وطلب من أهل مكة أن يحضروا فامتنعوا بأكثر من وليمته على زينب ، وكان أنساً يريد أنه وقع في وليمة زينب بالشاة من البركة في الطعام ما لم يقع في غيرها ، فإنه أشبع الناس خبزاً ولحماً ، فكان المراد لم يشبع أحداً خبزاً ولحماً في وليمة من ولائمه ﷺ أكثر مما وقع في وليمة زينب .

إجابة الوليمة إذا دعي

١٠٦٨/٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَلِلْمُسْلِمِ : «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ ، عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ» .

— (وعن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليأتها . متفق عليه ولمسلم) أي : عن ابن عمر مرفوعاً (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه) الحديث الأول دال على وجوب الإجابة إلى الوليمة . والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة ولا تعارض بين الروایتين وإن كانا عن راو واحد . وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهره فقالوا : تجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً . وزعم

أبن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين . ومنهم من فرق بين وليمة العرس وغيرها فنقل
أبن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب إجابة وليمة العرس . وصرح جمهور
الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك . وعن البعض فرض كفاية . وفي كلام
الشافعي ما يدل على وجوب الإجابة في وليمة العرس وعدم الرخصة في غيرها ، فإنه قال :
إتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس ، وكل دعوة دعي إليها رجل وليمة
فلا أرخص لأحد في تركها ، ولو تركها لم يتبين أنه عاص كما تبين لي في وليمة العرس .
وفي البحر للمهدي حكاية إجماع العترة على عدم وجوب الإجابة في الولائم كلها هذا ،
وعلى القول بالوجوب فقد قال أبن دقيق العيد في شرح الإلمام : وقد يسوغ ترك الإجابة
لأعذار منها أن يكون في الطعام شبهة ، أو يخص بها الأغنياء ، أو يكون هناك من يتأذى
بحضوره معه ، أو لا يليق لمجالسته ، أو يدعوه لخوف شره ، أو لطمع في جاهه ، أو ليعاونه
على باطل ، أو يكون هناك منكر من خمر ، أو لهو ، أو فراش حرير ، أو ستر لجدار البيت ،
أو صورة في البيت ، أو يعتذر إلى الداعي فيتركه ، أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه
الأعذار ونحوها في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالندب بالأولى . وهذا مأخوذ
مما علم من الشريعة ومن قضايا وقعت للصحابة كما في البخاري ، أن أبا أيوب دعاه
أبن عمر فرأى في البيت ستراً على الجدار فقال أبن عمر : غلبنا عليه النساء فقال : من كنت
أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك ، واللّه لا أطعم لك طعاماً فرجع . أخرجه البخاري تعليقاً
ووصله أحمد ومسدد في مسنده . وأخرج الطبراني عن سالم بن عبد الله بن عمر قال :
عرست في عهد أبي فاذن الناس ، فكان أبو أيوب فيمن أذننا ، وقد استروا بيتي ببجاد أخضر ،
فأقبل أبو أيوب فأطلع فرآه فقال : يا عبد الله أتسترون الجدر فقال أبي : وأستحي غلبنا عليه
النساء يا أبا أيوب فقال : من خشيت أن تغلبه النساء فذكروه . وفي رواية فأقبل أصحاب
النبي ﷺ يدخلون الأول فالأول ، حتى أقبل أبو أيوب . وفيه فقال عبد الله : أقسمت عليك
لترجعن فقال : وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومي هذا ثم أنصرف . وأخرج أحمد في
كتاب الزهد أن رجلاً دعا أبن عمر إلى عرس ، فإذا بيته قد ستر بالكروور فقال أبن عمر : يا
فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد ﷺ : ليهتك كل
رجل ما يليه . والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران . وقد أخرج أبو داود وغيره من
حديث ابن عباس مرفوعاً « لا تستروا الجدر بالثياب وفيه ضعف وله شاهد . وأخرج البيهقي
وغيره من حديث سلمان موقوفاً أنه أنكر ستر البيت فقال : محموم بينكم أو تحولت الكعبة ،
ثم قال : لا أدخله حتى يهتك . والمسألة فيها خلاف جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار .
وجمهور الشافعية على أنه مكروه . وأخرج مسلم أنه ﷺ قال : « إن الله لم يأمرنا أن نكسو

الحجارة والطين» وجذب الستر حتى هتكه في قصة معروفة. وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدة قديمة. قد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث عمران بن الحصين نهى رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين وأخرج النسائي من حديث جابر مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر» وإسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف. وأخرجه أحمد من حديث عمر، وبالجمله الدعوة مقتضية للإجابة وحصول المنكر مانع عنها، فتعارض المانع والمقتضي والحكم للمانع.

١٠٦٩/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ: يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يَجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: شر الطعام طعام الوليمة يمتنعها من يأتيها) وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبراني «بش الطعام طعام الوليمة يدعى إليها الشعبان ويمنع عنها الجيعان اهـ فلو شملت الدعوة الفريقين زالت الشرية عنها (ويدعى إليها من يأبأها) يعني الأغنياء (ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله. أخرجه مسلم) المراد من الوليمة وليمة العرس، لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد أنصرفت إلى وليمة العرس، وشرية طعامها قد بين وجهه قوله يدعى إليها من يأبأها، فإنها جملة مستأنفة بيان لوجه شرية الطعام. والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة، وإن كانت إلى شر طعام، وأنه يعصى الله ورسوله من لم يجب وتقدم الكلام على ذلك.

١٠٧٠/٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِماً فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِراً فَلْيَطْعَمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً.

١٠٧١/٥ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ نَحْوَهُ وَقَالَ: «فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ».

١٠٦٩ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة (الحديث ١٤٣٢).

١٠٧٠ - أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة (الحديث ١٤٣٠) و(الحديث ١٤٣١).

— (وعنه) أي أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصل، وإن كان مفطراً فليطعم. أخرجه مسلم) وفيه دليل على أنه يجب على من كان صائماً أن لا يعتذر بالصوم، ثم إنه قد اختلف في المراد من الصلاة فقال الجمهور: المراد فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة. وقيل: المراد بالصلاة المعروفة أي يشتغل بالصلاة ليحصل فضلها وينال بركتها أهل الطعام والحاضرون. وظاهره أنه لا يلزمه الإفطار ليجب، فإن كان صومه فرضاً فلا خوف أنه يحرم عليه الإفطار، وإن كان نفلاً جاز له. وظاهر قوله: «فليطعم» وجوب الأكل. وقد اختلف العلماء في ذلك، والأصح عند الشافعية أنه لا يجب الأكل من طعام الوليمة ولا غيرها. قيل: يجب لظاهر الأمر، وأقله لقمة ولا تجب الزيادة، وقال: من لم يوجب الأكل الأمر للسند والقرينة الصارفة إليه قوله: (وله) أي: المسلم (من حديث جابر، رضي الله عنه نحوه وقال: إن شاء طعم وإن شاء ترك) فإنه خيره، والتخيير دليل على عدم الوجوب للأكل، ولذلك أورده المصنف عقيب حديث أبي هريرة.

أيام الوليمة ثلاثة

١٠٧٢/٦ — وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْوَلِيمَةِ» (١) «أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سَمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهَ بِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَاسْتَعْرَبَهُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

١٠٧٣/٧ — وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: طعام أول يوم حق) أي: واجب أو مندوب (وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به. رواه الترمذي وأستغربه) وقال: لا نعرفه إلا من حديث زيادة بن عبد الله البكائي. وهو كثير الغرائب والمناكير. قال المصنف: كالرأى على الترمذي ما لفظه (ورجاله رجال الصحيح) إلا أنه قال المصنف: إن زياداً مختلف فيه وشيخه عطاء بن السائب اختلف، وسماعه منه بعد اختلاطه انتهى.

١٠٧٢ - أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الوليمة (الحديث ١٠٩٧).

(١) زيادة في الأصل.

١٠٧٣ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: إجابة الداعي (الحديث ١٩١٥).

(قلت:) وحيثنذا فلا يصح قوله إن رجاله رجال الصحيح، ثم قال: (وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه) وفي إسناده عبد الملك بن حسين، وهو ضعيف، وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال. والحديث دليل على شرعية الضيافة في الوليمة يومين، ففي أول يوم واجبة كما يفيد لفظ حق، لأنه الثابت اللازم، وتقدم الكلام في ذلك. وفي اليوم الثاني سنة أي طريقة مستمرة يعتاد الناس فعلها لا يدخل صاحبها الرياء والتسميع. وفي اليوم الثالث رياء وسمعة فيكون فعلها حراماً، والإجابة إليها كذلك، وعليه أكثر العلماء. قال النووي: إذا أولم ثلاثاً الإجابة في اليوم الثالث مكروهة، وفي اليوم الثاني لا تجب مطلقاً، ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الأول. وذهب جماعة إلى أنها لا تكره في الثالث لغير المدعو في اليوم الأول والثاني، لأنه إذا كان المدعوون كثيرين ويشق جمعهم في يوم واحد، فدعا في كل يوم فريقاً لم يكن في ذلك رياء ولا سمعة وهذا قريب. وجنح البخاري إلى أنه لا بأس بالضيافة ولو إلى سبعة أيام، حيث قال: باب حق إجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين. وأشار بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت: لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام، وفي رواية ثمانية أيام، وإليها أشار البخاري بقوله أو نحوه. وفي قوله «ولم يوقت» ما يدل على عدم صحة حديث الباب عنده قال القاضي عياض: أستحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً، فأخذت المالكية بما دل عليه كلام البخاري.

١٠٧٤/٨ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن صفية بنت شيبة) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الحنظلي من بني عبد الدار. قيل: إنها رأت النبي ﷺ. وقيل: إنها لم تره. وجزم ابن سعد بأنها تابعة. (قالت: أولم النبي ﷺ على بعض نساؤه بمدين من شعير. أخرجه البخاري) قال المصنف: لم أقف على تعيين أسمها يعني بعض نساؤه المذكورة هنا، قال: وفي الباب أحاديث تدل على أنها أم سلمة. وقيل: إنها وليمة علي بفاطمة، رضي الله عنهما، وأراد ببعض نساؤه من تنتسب إليه من النساء بنت عميس قالت: لقد أولم علي بفاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمته، رهن درعه عند يهودي بشطر شعير، ولعله المراد بمدين من شعير، لأن المدين نصف صاع فكأنه قال: شطر صاع، فينطبق على القصة التي في الباب،

ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله ﷺ مجازية، إما لكونه الذي وفي اليهودي من شعيره، أو لغير ذلك.

(قلت:) ولا يخفى أنه تكلف، ولا مانع أن يولم بمدين، ويولم علي أيضاً بمدين والمذكور في الباب وليمته ﷺ.

٩/١٠٧٥ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْرٍ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فُبَسِطَتْ، (فَأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمْرَ وَالْأَقْطَ وَالسَّمْنَ)»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: أقام رسول الله ﷺ بين خير والمدينة ثلاث ليال يبنى) مغير الصيغة (عليه بصفية) أي يبنى عليه خباء جديد بسبب صفة أو بمصاحبتهما (ودعوت المسلمين إلى وليمته، فما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن أمر بالأنطاع، فبسطت فألقي عليها التمر والأقط) وفي القاموس الأقط ككتف وإبل، شيء يتخذ من المخيض الغنمي (والسمن) ومجموع هذه الأشياء يسمى حيساً (متفق عليه واللفظ للبخاري) فيه أجزاء الوليمة بغير ذبح شاة، والبناء بالمرأة في السفر، وإيثار الجديدة بثلاثة أيام وإن كانوا في السفر.

١٠/١٠٧٦ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجَبَ أَقْرَبُهُمَا أَبَا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجَبَ الَّذِي سَبَقَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

— (وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: إذا اجتمع داعيان فأجب أقربهما باباً) زاد في التلخيص فإن أقربهما إليك باباً أقربهما إليك جواراً (فإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق. رواه أبو داود وسنده ضعيف) لكن رجال إسناده موثقون ولا يدرى ما وجه ضعف سنده، فإنه رواه أبو داود عن هناد بن السري عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد

١٠٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: اتخاذ السراي (الحديث ٥٠٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها (الحديث ١٣٦٥).

١٠٧٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: إذا اجتمع داعيان أيهما أحق (الحديث ٣٧٥٦).

(١) في نسخة م: فَأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمْرَ وَالْأَقْطَ وَالسَّمْنَ.

الدالاني عن أبي العلاء الأودي عن حميد بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وكل هؤلاء وثقهم الأئمة إلا أبا خالد الدالاني، فإنهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم. وقال أحمد وابن معين: لا بأس به. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن عدي: حديثه لين. وقال شريك: كان مرجئاً. والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقف. وفيه دليل على أنه إذا اجتمع داعيان فالأحق بالإجابة الأسبق، فإن أستويا قدم الجار والجار على مراتب، فأحقهم أقربهم باباً، فإن أستويا أفرع بينهم.

١١/١٠٧٧ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَكَنًّا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(وعن أبي جحيفة قال: قال رسول الله ﷺ: لا أكل متكناً. رواه البخاري) الاتكاء مأخوذ من الوكاء، والتاء بدل عن الواو، والوكاء هو ما يشد به الكيس أو غيره، فكانه أوكأ مقعده ويشدها بالقعود على الوطاء الذي تحته، ومعناه الاستواء على وطاء متمكناً. قال الخطابي: المتكىء هنا هو المتمكن في جلوسه من التربع وشبهه المعتمد على الوطاء تحته، قال: ومن أستوى قاعداً على وطاء فهو متكىء. والعامية لا تعرف المتكىء إلا من مال على أحد شقيه. ومعنى الحديث إذا أكلت لا أقعد متكناً، كفعل من يريد الاستكثار من الأكل، ولكن أكل بلغة فيكون قعودي مستوفزاً، ومن حمل الاتكاء على الميل على أحد الشقين، تأول ذلك على مذهب أهل الطب بأن ذلك فيه ضرر، فإنه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلاً ولا يسيغه هنيئاً، وربما تأذى به.

١٢/١٠٧٨ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ، سَمِّ اللَّهَ وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وعن عمر بن أبي سلمة قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك. متفق عليه) الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها. وقيل: إنها مستحبة في الأكل ويقاس عليه الشرب. قال العلماء: ويستحب أن يجهر بالتسمية

١٠٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: الأكل متكناً (الحديث ٥٣٩٨) و(الحديث ٥٣٩٩).

١٠٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: التسمية على الطعام والأكل باليمين (الحديث ٥٣٧٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما (الحديث ٢٠٢٢).

ليسمع غيره وينبهه عليها، فإن تركها لأي سبب نسيان أو غيره في أول الطعام، فليقل في أثنائه بسم الله أوله وآخره، لحديث أبي داود والترمذي وغيرهما. قال الترمذي: حسن صحيح أنه ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله، فإن نسي أن يذكر الله في أوله، فليقل «بسم الله أوله وآخره» وينبغي أن يسمي كل أحد من الآكلين، فإن سمي واحد فقط فقد حصل بتسميته السنة، قاله الشافعي. ويستدل له بأنه ﷺ أخبر أن الشيطان يستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه، فإن ذكره واحد من الآكلين صدق عليه أنه ذكر اسم الله عليه. وفي الحديث دليل على وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضاً، ويزيده تأكيداً أنه ﷺ أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الإنسان ويزيده تأكيداً أن رجلاً أكل عنده ﷺ بشماله، فقال: كل بيمينك، فقال: لا أستطيع، قال: لا أستطعت، ما منعه إلا الكبر فما رفعها إلى فيه» أخرجه مسلم ولا يدعو ﷺ إلا على من ترك الواجب. وأما كون الدعاء لتكبره فهو محتمل أيضاً. ولا ينافي أن الدعاء عليه للأمرين معاً. وفي قوله: «وكل مما يليك» دليل أنه يجب الأكل مما يليه، وأنه ينبغي حسن العشرة للجلس، وأن لا يحصل من الإنسان ما يسوء جلسه مما فيه سوء عشرة وترك مروءة، فقد يتقذر جلسه ذلك لا سيما في الثريد والأوراق ونحوها، إلا في مثل الفاكهة، فإنه قد أخرج الترمذي وغيره من حديث عكراش بن ذؤيب قال: أتينا بجفنة كثيرة الثريد، والوذر وهو بفتح الواو وفتح الذال المعجمة فراء جمع، وذرة قطعة من اللحم لا عظم فيها فحبطت بيدي في نواحيها، وأكل رسول الله ﷺ من بين يديه، فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال: «يا عكراش كل من موضع واحد، فإنه طعام واحد» ثم أتينا بطبق فيه ألوان التمر فجعلت أكل من بين يدي، وجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق فقال: يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد» فهذا يدل على التفرقة بين الأطعمة والفواكه، بل يدل على أنه إذا تعدد لون المأكول من طعام أو غيره، فله أن يأكل من أي جانب. وكذلك إذا لم يبق تحت يد الآكل شيء، فله أن يتبع ذلك ولو من سائر الجوانب. فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس أن خياطاً دعا النبي ﷺ لطعام صنعته قال: فذهبت مع النبي ﷺ فقرب خبز شعير ومرقاً فيه دبء وقديد، فرأيت النبي ﷺ يتبع الدبء من حوالي القطعة أي جوانبها، فلم أزل أتبع الدبء من يومئذ. وفي الحديث قال أنس: فلما رأيت ذلك جعلت ألقيه إليه ولا أطعمه. وهو دليل على تطلبه له من جميع القطعة لمحبهته له.

هذا ومما نهى عنه الأكل من وسط القطعة كما يدل له الحديث الآتي وهو قوله:

١٣/١٠٧٩ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقِصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ. فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَهَذَا لَفْظُ النَّسَائِيِّ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ أتى بقصعة من ثريد فقال: كلوا من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها، فإن البركة تنزل في وسطها. رواه الأربعة وهذا لفظ النسائي وسنده صحيح) دل على النهي عن الأكل من وسط القصعة، وعلمه بأنه تنزل البركة في وسطها، وكأنه إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام. والنهي يقتضي التحريم، وسواء كان الأكل وحده أو مع جماعة.

١٤/١٠٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَاماً قَطُّ، كَانَ إِذَا أَشْتَهَى شَيْئاً أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط كان إذا أشتهى شيئاً أكله وإن كرهه تركه. متفق عليه) فيه إخبار بعدم عيبه ﷺ للطعام وذمه له، فلا يقول هو مالح أو حامض أو نحو ذلك. وحاصله أنه دل على عنايته ﷺ بالأكل، بل ما أشتهاه أكله وما لم يشتهه تركه، وليس في تركه ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام.

١٥/١٠٨١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: لا تأكلوا بالشمال، فإن الشيطان يأكل بالشمال. رواه مسلم) تقدم أنه من أدلة تحريم الأكل بالشمال، وإن ذهب الجماهير إلى كراهته لا غير. وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً، وهو دليل على أن الشيطان يأكل أكلاً حقيقياً.

١٠٧٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في الأكل من أعلى الصفحة (الحديث ٣٧٧٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام (الحديث ١٨٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأطعمة باب: النهي عن الأكل من ذروة الثريد (الحديث ٣٢٧٧).

١٠٨٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة باب: ما عاب النبي ﷺ طعاماً (الحديث ٥٤٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأطعمة، باب: كراهية ذم الطعام (الحديث ٣٧٦٣).

١٠٨١ - أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب (الحديث ٢٠١٩).

١٠٨٢/١٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي قتادة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ثلاثاً. متفق عليه) وقد أخرج الشيخان من حديث أنس أنه ﷺ كان يتنفس في الشراب ثلاثاً أي في إناء الشراب. وورد تعليل ذلك في رواية مسلم، أنه أروى أي أقمع للعطش، وأبرأ أي أكثر براً لما فيه من الهضم ومن سلامته من التأثير في برد المعدة، وأمرأ أي أكثر مراعاة لما فيه من السهولة. وقيل: العلة خشية تقذيره على غيره، لأنه قد يخرج شيء من الفم فيتصل بالماء فيقذره على غيره.

١٠٨٣/١٧ - وَلَأَبِي دَاوُدَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا نَحْوَهُ، وَزَادَ: «وَيَنْفُخُ فِيهِ». وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (ولأبي داود نحوه عن ابن عباس) أي مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (وينفخ فيه وصححه الترمذي) فيه دلالة على تحريم النفخ في الإناء. وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ نهى عن النفخ في الشراب، فقال رجل: القذاة أراها في الإناء، قال: أهرقها، قال: فإني لا أروى من نفس واحد، قال: فأبى القدح عن فيك ثم تنفس. وفي الشرب ثلاث مرات من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تشربوا واحداً أي شرباً واحداً كشرب البعير، ولكن أشربوا مثني وثلاث، وسموا إذا أنتم شربتم، وأحمدوا إذا أنتم رفعتم» وأفاد أن المرتين سنة أيضاً نعم. وقد ورد النهي عن الشرب من فم السقاء. فأخرج الشيخان من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ نهى عن الشرب من في السقاء. وأخرجنا من حديث أبي سعيد قال: نهى رسول الله ﷺ عن أختناث الأسقية. زاد في رواية: وأختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه.

١٠٨٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الأشربة باب: النهي عن التنفس في الإناء (الحديث ٥٦٣٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: كراهية التنفس في نفس الإناء (الحديث ١٦٠٢).
(١) في نسخة م: في الإناء ثلاثاً.

١٠٨٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأشربة، باب: في النفخ في الشراب والتنفس فيه (الحديث ٣٧٢٨). وأخرجه الترمذي في كتاب: الأشربة، باب: ما جاء في كراهية التنفس في الإناء (الحديث ١٨٨٩) وقال: حديث حسن صحيح.

وقد عارضه حديث كبشة قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة قائماً فقمت إلى فيها فقطعته أي: أخذته شفاء نتبرك به ونستشفى به» أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب صحيح، وأخرجه ابن ماجه. وجمع بينهما بأن النهي إنما هو في السقاء الكبير، والقربة هي الصغيرة. أو أن النهي للتنزيه لئلا يتخذها الناس عادة دون الندرة. وعله النهي أنها قد تكون فيه دابة، فتخرج إلى في الشارب فيبتلعها مع الماء، كما ورد أنه شرب رجل من في السقاء فخرجت منه حية. وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً. فأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا «يشربن أحدكم قائماً فمن نسي فليستقي» أي: يتقياً. وفي رواية عن أنس زجر عن الشرب قائماً قال قتادة: قلنا فالأكل، قال: أشد وأخبث. ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال: سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم. وفي لفظ أن رسول الله ﷺ شرب من زمزم وهو قائم. وفي صحيح البخاري أن علياً رضي الله عنه شرب قائماً وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتموني. وجمع بينهما بأن النهي للتنزيه فعله ﷺ بياناً لجواز ذلك فهو واجب في حقه ﷺ لبيان التشريع وقد وقع منه ﷺ مثل هذا في صور كثيرة. وأما التقبؤ لمن شرب قائماً، فإنه يستحب للحديث الصحيح الوارد بذلك. وظاهر حديث التقبؤ أنه يستحب مطلقاً لعامد وناس ونحوهما. وقال القاضي عياض: إنه من شرب ناسياً فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقياً نعم. ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلساء وأراد أن يعمم الجلساء أن يبدأ بمن عن يمينه، كما أخرج الشيخان من حديث أنس أنه أعطى ﷺ القدح فشرب وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي فقال عمر أعطي أبا بكر يا رسول الله فأعطى الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال: الأيمن فالأيمن. وأخرجنا من حديث سهل بن سعد قال: أتني النبي ﷺ بقدح فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم، هو عبد الله بن عباس والأشياخ عن يساره فقال: يا غلام أتأذن أن أعطيه الأشياخ، فقال: ما كنت لأؤثر بفضل منك أحداً يا رسول الله فأعطاه إياه. ومن مكروهات الشرب أن لا تشرب من ثلثة القدح، لما أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من ثلثة القدح.

٥ - باب: القسم

١٠٨٤/١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِنِسَائِهِ، فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَلَكِنْ رَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِزْسَالَهُ.

— (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه ويعدل ويقول: اللهم هذا قسمي (فيما أملك) وهو المبيت مع كل واحدة في نوبتها (فلا تلمني فيما تملك ولا أملك) قال الترمذي: يعني به الحب والمودة (رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم، لكن رجح الترمذي إرساله) قال أبو زرعة: لا أعلم أحداً تابع حماد بن سلمة على وصله، لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولاً. والذي رواه مرسل هو حماد بن يزيد عن أيوب عن أبي قلابة عن عائشة قال الترمذي: المرسل أصح. قلت: بعد تصحيح ابن حبان للوصل، فقد تعاضد الموصول والمرسل. دل الحديث على أنه ﷺ كان يقسم بين نسائه، وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان واجباً عليه أم لا؟ قيل وكان القسم عليه ﷺ غير واجب لقوله تعالى: ﴿ترجي من تشاء منهم﴾^(١) الآية. قال بعض المفسرين: إنه أباح الله له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه، حتى أنه ليؤخر من شاء منهم عن نوبتها ويوطأ من يشاء في غير نوبتها، وأن ذلك من خصائصه ﷺ بناء على أن الضمير في منهم للزوجات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه ﷺ، فإنه كان يقسم بينهم من حسن عشرته، وكمال حسن خلقه، وتأليف قلوب نسائه. والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقدور للعبد، بل هو من الله تعالى لا يملكه العبد، ويدل له ﴿ولكن الله أوفى

١٠٨٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في القسم بين النساء (الحديث ٢١٣٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في التسوية بين الضرائر (الحديث ١١٤٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: عشرة النساء، باب: ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض (الحديث ٣٩٥٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: القسمة بين النساء (الحديث ١٩٧١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: القسم (الحديث ٤٢٠٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: التشديد في العدل بين النساء. (الحديث ١٨٧/٢).

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥١.

بينهم^(١) بعد قوله: ﴿لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا آَلَفْتُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾^(٢) وبه فسر ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾^(٣).

١٠٨٥/٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل. رواه أحمد والأربعة وسنده صحيح) الحديث دليل على أنه يجب على الزوج التسوية بين الزوجات، ويحرم عليه الميل إلى إحداهن وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(٤) والمراد الميل في القسم والإنفاق لا في المحبة، لما عرفت من أنها مما لا يملكه العبد. ومفهوم قوله: «كل الميل» جواز الميل اليسير، ولكن إطلاق الحديث ينفي ذلك، ويحتمل تقييد الحديث بمفهوم الآية.

١٠٨٦/٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مِنَ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكَرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعاً، ثُمَّ قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثاً، ثُمَّ قَسَمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم. متفق عليه واللفظ للبخاري) يريد من سنة النبي ﷺ فله حكم الرفع، ولذا قال أبو قلابة: رواية عن أنس ولو شئت لقلبت أن أنسا رفعه إلى النبي ﷺ. يريد فيكون راويه بالمعنى، إذ معنى من السنة هو الرفع، إلا أنه رأى المحافظة على قول أنس أولى.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦٣.

(٢) سورة الانفال، الآية: ٢٤.

(٣) سورة الانفال، الآية: ٦٣.

١٠٨٥ - أخرجه أحمد: ٣٧٤/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: القسمة بين النساء (الحديث ٢١٣٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في التسوية بين الضرائر (الحديث ١١٤١)، وأخرجه النسائي في كتاب: عشرة النساء، باب: ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض (الحديث ٣٩٥٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: القسمة بين النساء (الحديث ١٩٦٩). (٤) سورة النساء، الآية: ١٢٩.

١٠٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: إذا تزوج البكر على الثيب (الحديث ٥٢١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من... (الحديث ١٤٦١).

وذلك لأن كونه مرفوعاً إنما هو بطريق اجتهادي محتمل، والرفع نص، وليس للراوي أن ينقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل. كذا قاله ابن دقيق العيد. وبالجمله إنهم لا يعنون بالسنة إلا سنة النبي ﷺ وقد قال سالم: وهل يعنون يريد الصحابة بذلك إلا سنة النبي ﷺ. والحديث قد أخرجه أئمة من المحدثين عن أنس مرفوعاً من طرق مختلفة عن أبي قلابه. والحديث دليل على إثبات الجديدة لمن كانت عنده زوجة. وقال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف، سواء أكانت عنده زوجة أم لا وأختاره النووي. لكن الحديث دل على أنه فيمن كانت عنده زوجة. وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكر الجمهور، فظاهر الحديث أنه واجب، وأنه حق للزوجة الجديدة، وفي الكل خلاف لم يقم عليه دليل يقاوم الأحاديث. والمراد بالإيثار في البقاء عندها ما كان متعارفاً حال الخطاب، والظاهر أن الإيثار يكون بالمبيت والقيولة، لا استغراق ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن دقيق العيد: إنه أفرط بعض الفقهاء حتى جعل مقامه عندها عذراً في إسقاط الجمعة. وتجب الموالاة في السبع والثلاث، فلو فرق وجب الاستئناس، ولا فرق بين الحرة والأمة، فلو تزوج أخرى في مدة السبع أو الثلاث فالظاهر أنه يتم ذلك، لأنه قد صار مستحقاً لها.

١٠٨٧/٤ — وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أم سلمة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً وقال: إنه ليس بك على أهلك) يريد نفسه (هوان إن شئت سبعت لك) أي: أتممت عندك سبعا (وإن سبعت لك سبعت لنسائي. رواه مسلم) وزاد في رواية دخل عليها، فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول الله ﷺ: إن شئت زدتك وحاسبتك للبكر سبع وللثيب ثلاث. دل ما تقدم على استحقاق البكر والثيب ما ذكر من العدد. ودلت الأحاديث على أنه إذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا المرأة سقط حقها من الإيثار، ووجب عليه القضاء لذلك. وأما إذا كان غير رضاها فحقها ثابت، وهو مفهوم قول ﷺ: «إن شئت» ومعنى قوله: «ليس لك على أهلك» هو أنه لا يلحقك منا هوان، ولا نضيع مما تستحقينه شيئاً، بل

١٠٨٧ — أخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف (الحديث ١٤٦٠).

نأخذينه كاملاً. ثم أعلمها أن إليها الاختيار بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضي نساءه. وفيه حسن ملاطفة الأهل وإبانة ما يجب لهم ومالا يجب والتخيير لهم فيما هو لهم.

١٠٨٨/٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن سودة بنت زمعة) بفتح الزاي والميم وعين مهملة، وكان ﷺ تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة، وتوفيت بالمدينة سنة أربع وخمسين. (وهبت يومها لعائشة وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة. متفق عليه) زاد البخاري وليتها وزاد أيضاً في آخره تبتغي بذلك رضا رسول الله ﷺ أخرجه أبو داود، وذكر فيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم أن سودة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله ﷺ قالت: يا رسول الله يومي لعائشة، فقبل ذلك منها ففيتها وأشباهها نزلت ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾^(١) الآية. وأخرج ابن سعد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلًا، أن النبي ﷺ طلقها يعني سودة، فقعدت على طريقه وقالت: والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة، ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة، فأنشدك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقنتي بوجدة وجدتها علي قال: لا، قالت: فأنشدك الله لما راجعتني فراجعها، قالت: فإني جعلت يومي لعائشة حبة رسول الله ﷺ. وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضررتها ويعتبر رضا الزوج، لأن له حقاً في الزوجة، فليس لها أن تسقط حقه إلا برضاه. وأختلف الفقهاء إذا وهبت نوبتها للزوج فقال الأكثر: تصح ويخص بها الزوج من أراد وهذا هو الظاهر. وقيل: ليس له ذلك بل تصير كالمعدومة. وقيل: إن قالت له خص بها من شئت جاز لا إذا أطلقت له قالوا: ويصح الرجوع للمرأة فيما وهبت من نوبتها، لأن الحق يتجدد.

١٠٨٨ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: المرأة تحسب يومها في زوجها لضررتها وكيف يقسم ذلك (الحديث ٥٢١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: جواز هبتها نوبتها لضررتها (الحديث ١٤٦٣).

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٨.

١٠٨٩/٦ - وَعَنْ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يَا أَبْنِ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقَسَمِ مِنْ مُكْتِهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعاً فَيَذْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ، حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا، فَيَبِيتُ عِنْدَهَا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عروة قال: قالت عائشة: يا ابن أخي كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم في مكته عندنا، وكان قل يوم إلا وهو يطرق علينا جميعاً، فيذنو من كل واحدة من غير مسيس) وفي رواية بغير وقاع فهو المراد هنا (حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها. رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن في يومها من نسائه، والتأنيس لها، واللمس والتقبيل. وفيه بيان حسن خلقه ﷺ، وأنه كان خير الناس لأهله. وفي هذه رد لما قاله ابن العربي. وقد أشرنا إليه سابقاً، أنه كان له ﷺ ساعة من النهار لا يجب عليه القسم فيها، وهي بعد العصر. قال المصنف: لم أجد لما قاله دليلاً.

وقد عين الساعة التي كان يدور فيها الحديث الآتي وهو قوله:

١٠٩٠/٧ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يَذْنُو مِنْهُنَّ». الْحَدِيثُ.

— (ولمسلم عن عائشة كان رسول الله ﷺ إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يذنو منهن) أي: دنو لمس وتقبيل من دون وقاع كما عرفت.

١٠٩١/٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيُّنَا غَدَا؟». يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٨٩ - أخرجه أحمد: ١٤٤/٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في القسم بين النساء (الحديث ٢١٣٥) وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: التشديد في العدل بين النساء (الحديث ١٨٦/٢).

١٠٩٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق (الحديث ١٤٧٤).

١٠٩١ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الغسل والوضوء في المخضب والقدح =

— (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا غداً يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة . متفق عليه) وفي رواية وكان أول ما بدىء به من مرضه في بيت ميمونة أخرجها البخاري في آخر كتاب المغازي وقوله فأذن له أزواجه ووقع عند أحمد عن عائشة أنه ﷺ قال: إني لا أستطيع أن أدور بيوتكن فإن شئتن أذنتن لي فأذن له ووقع عند ابن سعد بإسناد صحيح عن الزهري أن فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت إنه يشق عليه الاختلاف ويمكن أنه استأذن ﷺ واستأذنت له فاطمة رضي الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع في رواية أنه دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث دليل على أن المرأة إذا أذنت كان مسقطاً لحقها من النوبة وأنه لا تكفي القرعة إذا مرض كما تكفي إذا سافر كما دل له قوله .

٩/١٠٩٢ — وَعَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي: عائشة (قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه، فأَيُّهُنَّ خرج سهمها خرج بها معه . متفق عليه) وأخرجه ابن سعد وزاد فيه عنها فكان إذا خرج سهم غيري عرف فيه الكراهية . دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفراً وأراد إخراج إحداهن معه، وهذا فعل لا يدل على الوجوب . وذهب الشافعي إلى وجوبه . وذهبت الهادوية إلى أن له السفر بمن شاء، وأنه لا تلزمه القرعة، قالوا: لأنه لا يجب عليه القسم في السفر، وفعله ﷺ إنما كان من مكارم أخلاقه، ولطف شمائله، وحسن معاملته، فإن سافر بزوجته فلا يجب القضاء لغير من سافر بها . وقال أبو حنيفة: يجب القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها . وقال الشافعي: إن كان بقرعة لم يجب القضاء وإن كان بغيرها وجب عليه القضاء، ولا دليل على الوجوب مطلقاً، ولا مفصلاً . والاستدلال بأن القسم واجب، وأنه لا يسقط الواجب بالسفر، جوابه أن السفر أسقط هذا الواجب، بدليل أن له أن يسافر ولا يخرج منهن أحداً، فإنه لا يجب عليه بعد عودة قضاء أيام سفره لهن اتفاقاً .

= (الحديث ١٩٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الهبة، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها (الحديث ٢٥٨٨) وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة . باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر (الحديث ٤١٨) .

١٠٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: هبة المرأة لغير زوجها (الحديث ٢٥٩٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنة وصفة نعيمها (الحديث ٢٧٧٠) .

والإقراع لا يدل الحديث على وجوبه، لما عرفت أنه فعل وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء ونحوهم. والمشهور عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض: هو مشهور عن مالك وأصحابه، لأنه من باب الخطر والقمار. وحكي عن الحنفية إجازتها هـ وأحتج من منع من القرعة بأن بعض النساء قد تكون أنفع في السفر من غيرها، فلو خرجت القرعة للتي لا نفع فيها في السفر لأضر بحال الزوج. وكذا قد يكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر، فلو خرجت القرعة عليها بالسفر لأضر بحال الزوج من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر. وقال القرطبي: تختص مشروعية القرعة بما إذا أنفقت أحوالهن لثلا يخص واحدة فيكون ترجيحاً بلا مرجح. قيل: هذا تخصيص لمعوم الحديث بالمعنى الذي شرع لأجله الحكم. والجري على ظاهره كما ذهب إليه الشافعي أقوم.

١٠٩٣/١٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عبد الله بن زمعة رضي الله عنه) هو ابن الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى، صحابي مشهور، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وعداده في أهل المدينة (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد) بالنصب على المصدرية (رواه البخاري) وتماه فيه ثم يجمعها. وفي رواية ولعله أن يضامها. وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله جلد العبد، ولقوله في رواية أبي داود «ولا تضرب ظعنيتك ضربك أمتك» وفي لفظ للنسائي «كما تضرب العبد أو الأمة». وفي رواية للبخاري «ضرب الفحل أو العبد» فإنها دالة على جواز الضرب، إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوانات والمماليك وقد قال تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُمْ﴾^(١) ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكر ضرباً شديداً. وقوله «ثم يجمعها» دال على أن علة النهي أن ذلك لا يستحسنه العقلاء في مجرى العادات، لأن الجماع والمضاجعة إنما تليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة، والمجلود غالباً ينفر عن جلدته بخلاف التأديب المستحسن، فإنه لا ينفر الطباع ولا ريب أن عدم الضرب والاعتذار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله ﷺ. وقد أخرج النسائي من حديث عائشة ما ضرب رسول الله ﷺ امرأة له ولا خادماً قط، ولا ضرب بيده قط إلا في سبيل الله، أو تنتهك محارم الله فينتقم لله.

١٠٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: ما يكره من ضرب النساء (الحديث ٥٢٠٤).

(١) سورة النساء، الآية: ٣٤.

٦ - باب: الخلع

بضم المعجمة وسكون اللام هو فراق الزوجة على مال، مأخوذ من خلع الثوب، لأن المرأة لباس الرجل مجازاً، وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقيَما حدودَ اللَّهِ فلا جناحَ عليهما فيما افتدت به﴾^(١).

١/١٠٩٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَمْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أُعِيبَ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟». فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْبِلِ الْحَدِيثَةَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَأَمْرَهُ بِطَلَاقِهَا.

٢/١٠٩٥ - وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَحَسَنُهُ: «أَنَّ أَمْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا حَيْضَةً».

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن امرأة ثابت بن قيس) سماها البخاري جميلة ذكره عن عكرمة مرسلًا. وأخرج البيهقي مرسلًا أن اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي ابن سلول. وقيل: غير ذلك (أنت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس) هو خزرجي أنصاري شهد أحداً وما بعدها. وهو من أعيان الصحابة، كان خطيباً للأنصار ولرسول الله ﷺ، وشهد له النبي ﷺ بالجنة (ما أعيب) روي بالمشناة الفوقية مضمومة ومكسورة من العتب، وبالمشناة التحتية ساكنة من العيب، وهو أوفق بالمراد (عليه في خلق) بضم الخاء المعجمة وضم اللام ويجوز سكونها (ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام) فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديثه؟ فقالت: نعم، فقال رسول الله ﷺ: أقبل الحديقة وطلقها تطليقة. رواه البخاري، وفي رواية له وأمره بطلاقها ولأبي داود والترمذي أي: من حديث ابن عباس (وحسنه أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل النبي ﷺ

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

١٠٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: الخلع وكيف الطلاق فيه (الحديث ٥٢٧٣).

١٠٩٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في الخلع (الحديث ٢٢٢٩)، وأخرجه الترمذي في

كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الخلع (الحديث ١١٨٥).

عدتها حيضة) قولها أكره الكفر في الإسلام أي أكره من الإقامة عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر. والمراد ما يضاد الإسلام من النشوز، وبغض الزوج، وغير ذلك أطلقت على ما ينافي خلق الإسلام الكفر مبالغة، ويحتمل غير ذلك. وقوله: «حديثه» أي بستانه، ففي الرواية أنه كان تزوجها على حديقة نخل. الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته، وأنه يحل أخذ العوض من المرأة. وأختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشزة أم لا؟ فذهب إلى الأول الهادي والظاهرية، وأختاره ابن المنذر مستدلين بقصة ثابت هذه فإن طلب الطلاق نشوز ويقول تعالى: ﴿إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله﴾^(١)، وقوله: ﴿إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾^(٢). وذهب أبو حنيفة والشافعي والمؤيد وأكثر أهل العلم إلى الثاني وقالوا: يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وإن كانت الحال مستقيمة بينهما، ويحل العوض لقوله تعالى: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً﴾^(٣) الآية ولم تفرق ولحديث «إلا بطيية من نفسه» وقالوا: إنه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط، والآية يحتمل أن الخوف فيها وهو الظن والحسبان يكون في المستقبل، فيدل على جوازه وإن كان الحال مستقيماً بينهما، وهما مقيمان لحدود الله في الحال. ويحتمل أن يراد أن يعلموا ألا يقيما حدود الله، ولا يكون العلم إلا لتحقيقه في الحال كذا قيل. وقد يقال: إن العلم لا ينافي أن يكون النشوز مستقبلاً. والمراد إنني أعلم في الحال أنني لا أحتمل معه إقامة حدود الله في الاستقبال، وحينئذ فلا دليل على اشتراط النشوز في الآية على التقديرين. ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منها ما أعطاه من غير زيادة. أختلف هل تجوز الزيادة أم لا؟ فذهب الشافعي ومالك إلى أنها تحل الزيادة إذا كان النشوز من المرأة، قال مالك: لم أزل أسمع أن الفدية تجوز بالصداق وبأكثر منه لقوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾^(٤) قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه. وقال مالك: لم أر أحداً ممن يقتدى به منع ذلك، ولكنه ليس من مكارم الأخلاق، وأما الرواية التي فيها أنه قال ﷺ: «أما الزيادة فلا» فلم يثبت رفعها. وذهب عطاء وطاوس وأحمد وإسحق والهادوية وآخرون إلى أنها لا تجوز الزيادة لحديث الباب ولما ورد من رواية. أما الزيادة فلا، فإنه قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً. ومثله عند الدارقطني وأنها

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة: النساء، الآية: ٤.

(٢) سورة: النساء، الآية: ١٩.

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

قالت: «لما قال لها النبي ﷺ: اتردين عليه حديثه؟ قالت: وزيادة، قال النبي ﷺ: أما الزيادة فلا». الحديث ورجاله ثقات إلا أنه مرسل. وأجاب من قال بجواز الزيادة، أنه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة نفيًا ولا إثباتًا، وحديث أما الزيادة فلا. قد تقدم الجواب عنه بأنه لم يثبت رفعها، وأنه مرسل وإن ثبت رفعها فلعله خرج مخرج المشورة عليها والرأي، وأنه لا يلزمها لا أنه خرج مخرج الإخبار عن تحريمها على الزوج. وأما أمره ﷺ بتطبيقه لها، فإنه أمر إرشاد لا إيجاب كذا قيل. والظاهر بقاؤه على أصله من الإيجاب، ويدل له قوله تعالى: ﴿فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾^(١) فإن المراد يجب عليه أحد الأمرين، وهنا قد تعذر الإمساك بمعروف لطلبها للفراق فيتعين عليه التسريح بإحسان، ثم الظاهر أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق، وأن المواطأة على رد المهر لأجل الطلاق يصير بها الطلاق خلعًا. وأختلفوا إذا كان بلفظ الخلع، فذهب الهادوية وجمهور العلماء إلى أنه طلاق، وحجتهم أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقًا، ولو كان فسخًا لما جاز على غير الصداق كالإقالة، وهو يجوز عند الجمهور بما قل أو كثر فدل أنه طلاق. وذهب ابن عباس وآخرون إلى أنه فسخ، وهو مشهور مذهب أحمد، ويدل له أنه ﷺ أمرها أن تعتد بحیضة. قال الخطابي: في هذا أقوى دليل لمن قال أن الخلع فسخ وليس بطلاق، إذ لو كان طلاقًا لم يكتف بحیضة للعدة. وأستدل القائل بأنه فسخ بأنه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال: ﴿الطلاق مرتان﴾^(٢) ثم ذكر الافتداء ثم قال: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾^(٣) فلو كان الافتداء طلاقًا لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع، وهذا الاستدلال مروي عن ابن عباس، فإنه سأل رجل طلق امرأته طلقتين ثم أختلعهما قال: نعم ينكحها، فإن الخلع ليس بطلاق ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها، والخلع فيما بين ذلك فليس الخلع بشيء ثم قال: ﴿الطلاق مرتان فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾^(٤)، ثم قرأ ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾^(٥) وقد قررنا أنه ليس بطلاق في منحة الغفار حاشية ضوء النهار، ووضحنا هناك الأدلة وبسطناها، ثم من قال إنه طلاق يقول إنه طلاق بائن، لأنه لو كان للزوج الرجعة لم يكن للافتداء بها فائدة. وللفقهاء أبحاث طويلة وفروع كثيرة في الكتب الفقهية فيما يتعلق بالخلع، ومقصودنا شرح ما دل عليه الحديث على أنه قد زدنا على ذلك ما يحتاج إليه.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٥) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٠.

٣/١٠٩٦ - وَفِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ: «أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ كَانَ دَمِيمًا، وَأَنَّ أَمْرَأَتَهُ قَالَتْ: لَوْلَا مَخَافَةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ لَبَصَقْتُ فِي وَجْهِهِ».

— (وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن ماجه، أن ثابت بن قيس كان دميمًا، وأن أمرأته قالت: لولا مخافة الله إذا دخل علي لبصقت في وجهه) وفي رواية عن ابن عباس أن امرأة ثابت أتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدًا إني رفعت جانب الخباء فرأيتُه أقبل في عدة، فإذا هو أشدهم سوادًا، وأقصرهم قامة، وأقبحهم وجهًا الحديث فصرح الحديث بسبب طلبها الخلع.

٤/١٠٩٧ - وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: «وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ».

— (ولأحمد من حديث سهل بن أبي حثمة) بفتح الحاء فمثلة ساكنة (وكان ذلك أول خلع في الإسلام) أنه أول خلع في عصره ﷺ. وقيل: إنه وقع في الجاهلية، وهو أن عامر بن الظرب بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء ثم موحدة، زوج أخته من ابن أخيه عامر بن الحارث، فلما دخلت عليه نفرت منه شكا إلى أبيها فقال: لا أجمع عليك فراق أهلِكَ ومالك، وقد خلعتها منك بما أعطيتها. زعم بعض العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب.

٧ - باب: ^(١) الطلاق

هو لغة حل الوثاق مشتق من الإطلاق وهو إرسال، وفلان طلق اليدين بالخير أي كثير البذل والإرسال لهما بذلك، وفي الشرع حل عقدة التزويج قال إمام الحرمين: هو نلفظ جاهلي ورد الإسلام بتقريره.

١/١٠٩٨ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ إِزْسَالَهُ.

١٠٩٦ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: المختلعة تأخذ ما أعطاها (الحديث ٢٠٥٧).

١٠٩٧ - أخرجه أحمد: ٣/٤.

(١) في نسخة م: كتاب.

١٠٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في كراهية الطلاق (الحديث ٢١٧٨)، وأخرجه =

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: أبغض الحلال إلى الله الطلاق. رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح أبو حاتم إرساله) وكذا الدارقطني والبيهقي رجحا الإرسال. الحديث فيه دليل على أن في الحلال أشياء مبغوضة إلى الله تعالى وأن أبغضها الطلاق، فيكون مجازاً عن كونه لا ثواب فيه ولا قرينة في فعله. ومثل بعض العلماء المبغوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد لغير عذر. والحديث دليل على أنه يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة، وقد قسم بعض العلماء الطلاق إلى الأحكام الخمسة: فالحرام الطلاق البدعي والمكروه الواقع بغير سبب مع استقامة الحال، وهذا هو القسم المبغوض مع حله.

١٠٩٩/٢ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرْاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا» ^(١) حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَنِلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٠٠/٣ — وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مُرُهُ فَلْيُرْاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلِقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا».

١١٠١/٤ — وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ، «وَحُسِبَتْ تَطْلِيقُ».

١١٠٢/٥ — وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أُرَاجِعَهَا، ثُمَّ أُمْسِكَهَا» ^(٢) حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ أُمْهِلَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ أُطْلِقَهَا قَبْلَ أَنْ أُمْسَهَا، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلْقِ أَمْرَأَتِكَ».

= ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: حدثنا سويد بن سعيد (الحديث ٢٠١٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: ضرب علق من تزوج امرأة أبيه (الحديث ١٩٢/٢).

١٠٩٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: «ويقولنهن أحق بردهن» (الحديث ٥٣٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق (الحديث ١٤٧١).

(١) في نسخة م: ليتها.

١١٠٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: ١ - (الحديث ١٠٩٥).

١١٠١ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق (الحديث ٣٥١).

١١٠٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: ١ - (الحديث ١٠٩٣). (٢) في نسخة م: أمهلها.

١١٠٣/٦ - وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا، وَقَالَ: «إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُْمْسِكْ».

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء. متفق عليه) في قوله مره فليراجعها دليل على أن الأمر لابن عمر بالمراجعة النبي ﷺ فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي ﷺ إلى ابنه بأنه مأمور بالمراجعة فهو نظير قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) فإنه ﷺ مأمور بأن يأمرنا بإقامة الصلاة فتحن مأمورون من الله تعالى وابن عمر كذلك مأمور عن النبي ﷺ فلا يتوهم أن هذه المسألة من باب مسألة هل الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء وإنما تلك المسألة مثل قوله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع» الحديث لا مثل هذه وإذا عرفت أنه مأمور منه ﷺ بالمراجعة فهل الأمر للوجوب فتجب الرجعة أم لا ذهب إلى الأول مالك وهو رواية عن أحمد وصحح صاحب الهداية من الحنفية وجوبها وهو قول داود ودليلهم الأمر بها قالوا فإذا أمتنع الرجل منها أدبه الحاكم فإن أصر على الامتناع أرتجع الحاكم عنه وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة فقط قالوا لأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك فكان القياس قرينة على أن الأمر للندب وأجيب بأن الطلاق لما كان محرماً في الحيض كان استدامة النكاح فيه واجبة في قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر دليل على أنه لا يطلق إلا في الطهر الثاني دون الأول وقد ذهب إلى تحريم الطلاق فيه مالك وهو الأصح عند الشافعية وذهب أبو حنيفة إلى أن الانتظار إلى الطهر الثاني مندوب وكذا عن أحمد مستدلين بقوله (وفي رواية لمسلم) أي: عن ابن عمر (مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً) فأطلق الطهر، لأن التحريم إنما كان لأجل الحيض، فإذا زال زال موجب التحريم، فجاز طلاقها في هذا الطهر، كما جاز في الذي بعده، وكما يجوز في الطهر الذي لم يتقدمه طلاق في حيضة، ولا يخفى قرب ما قالوه. وفي قوله: «قبل أن يمس» دليل على أنه إذا طلق في الطهر بعد المس، فإنه طلاق يدعي مجرم، وبه صرح الجمهور. وقال بعض المالكية: إنه يجبر على الرجعة فيه كما إذا طلق وهي حائض. وفي قوله: «ثم تطهر وقوله: «طاهراً» خلاف للفقهاء هل المراد به أنقطاع الدم أو لا بد من الغسل؟ فعن أحمد روايتان، والراجح أنه

١١٠٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: ١ - (الحديث ١٠٩٨).

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

لا بد من اعتبار الغسل لما مر في رواية النسائي «إذا أغتسلت من حيضتها الأخرى، فلا يمسه حتى يطلقها، وإن شاء أن يمسه أمسكها» وهو مفسر لقوله طاهراً. وقوله: «ثم تطهر»، وقوله: «فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء» أي أذن في قوله: «فطلقوهن لعدتهن»^(١) وفي رواية مسلم قال ابن عمر: «قرأ النبي ﷺ: «يا أيها النبي» الآية، وفي الحديث دليل على أن الأقراء الأطهار بطلاقها في الطهر وقوله: «فطلقوهن لعدتهن»^(٢) أي: وقت ابتداء عدتهن، وفي قوله: «أو حاملاً» دليل على أن طلاق الحامل سني، وإليه ذهب الجمهور.

وإذا عرفت الطلاق البدعي منهي عنه محرم، فقد اختلفت فيه هل يقع ويعتد به أم لا يقع؟ فقال الجمهور: يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي: في رواية أخرى (للبخاري وحسبت تطليقة) وهو بضم الحاء المهملة مبني للمجهول من الحساب والمراد جعلها واحدة من الثلاث التطليقات التي يملكها الزوج، ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا، فإن كان الفاعل ابن عمر فلا حجة فيه، وإن كان النبي ﷺ فهو الحجة، إلا أنه قد صرح بالفاعل في غير هذه الرواية كما في مسند ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث «عن النبي ﷺ وهي واحدة». وأخرجه الدارقطني من حديث ابن أبي ذئب وابن إسحق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ «قال: هي واحدة» وقد ورد أن الحاسب لها هو النبي ﷺ من طرق يقوي بعضها بعضاً (وفي رواية لمسلم قال ابن عمر:) أي: لما سأله سائل (أما أنت طلقته واحدة أو اثنتين، فإن رسول الله ﷺ أمرني أن أراجعها، ثم أمسكها حتى تحيض حيضة أخرى، ثم أمهلها حتى تطهر، ثم أطلقها قبل أن أمسها. وأما أنت طلقته ثلاثاً فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك) دل على تحريم الطلاق في الحيض. وقد يدل قوله أمرني أن أراجعها على وقوع الطلاق، إذ الرجعة فرع الوقوع وفيه بحث، وخالفه فيه طاوس والخوارج والروافض وحكاه في البحر عن الباقر والصادق والناصر قالوا لا يقع شيء ونصر هذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم وأستدلوا بقوله: (وفي رواية أخرى) أي: لمسلم عن ابن عمر (قال عبد الله بن عمر: فردها علي ولم يرها شيئاً وقال: إذا طهرت فليطلق أو ليملك) ومثله في رواية أبي داود فردها علي ولم يرها شيئاً وإسناده على شرط الصحيح، إلا أنه قال ابن عبد البر في قوله ولم يرها شيئاً: منكر لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله بمن هو أثبت منه؟ ولو صح لكان معناها والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة. وقال الخطابي: قال أهل الحديث:

(١) و (٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا، ويحتمل أن معناه لم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة، أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار وإن كان لازماً له. ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال: نافع أثبت من أبي الزبير، والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تحالفا، وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبوت، قال: وحمل قوله: «ولم يرها شيئاً» على أنه لم يعدها شيئاً صواباً غير خطأ، بل يؤمر صاحبه ألا يقيم عليه، لأنه أمره بالمراجعة ولو كان طلقها طاهراً لم يؤمر بذلك، فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه إنه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً. وقد أطال ابن القيم الكلام على نصرة عدم الوقوع، ولكن بعد ثبوت أنه ﷺ حسبها تطليقة تطيح كل عبارة ويضيع كل صنيع، وقد كنا نفتي بعدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة وتوقفنا مدة ثم رأينا وقوعه. (تنبيه): ثم إنه قوي عندي ما كنت أفتي به أولاً من عدم الوقوع، لأدلة قوية سقتها في رسالة سمينها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي، ومن الأدلة أنه مسمى ومنسوب إلى البدعة، وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نفوذ الحكم الشرعي، ولا يقع بها، بل هي باطلة، ولأن الرواة لحديث ابن عمر أنفقوا على أن المسند المرفوع في هذا الحديث غير مذكور فيه أن النبي ﷺ حسب تلك التطليقة على ابن عمر، ولا قال له قد وقعت، ولا رواه ابن عمر مرفوعاً، بل في صحيح مسلم ما دل على أن وقوعها إنما هو رأي ابن عمر، وأنه سئل عن ذلك فقال: «ومالي لا أعتد بها وإن كنت قد عجزت وأستحقت» وهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك نصاً نبوياً، لأنه لو كان عنده لم يترك روايته ويتعلق بهذه العلة العلية، فإن العجز والحمق لا مدخل لهما في صحة الطلاق، ولو كان عنده نص نبوي لقال ومالي لا أعتد بها، وقد أمرني رسول الله ﷺ أن أعتد بها. وقد صرح الإمام الكبير محمد ابن السيد محمد ست عشرة حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي، ولخصناها في رسالتنا المذكورة. وبعد هذا تعرف رجوعنا عما هنا، فليحق هذا في نسخ سبل السلام. وأما الاستدلال على الوقوع بقوله: «فليراجعها» ولا رجعة إلا بعد طلاق غير ناهض، لأن الرجعة المقيدة بعد الطلاق عرف شرعي متأخر، إذ هي لغة أعم من ذلك. ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض، وبأن الرجعة يستقل بها الزوج من دون رضا المرأة والولي، لأنه جعل ذلك إليه ولقوله تعالى: ﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك﴾^(١) وبأن الحامل لا تحيض لقوله طاهراً أو حاملاً، فدل على أنها لا تحيض لإطلاق الطلاق فيه، وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له أثر في تطويل العدة لم يعتبر، لأن عدتها

بوضع الحمل، وأن الأقراء في العدة الأطهار. قال الغزالي: ويستثنى من تحريم طلاق الحائض طلاق المخالعة، لأن النبي ﷺ لم يستفصل حال امرأة ثابت هل هي طاهرة أو حائض؟ مع أمره له بالطلاق والشافعي يذهب إلى أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

١١٠٤/٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة) بفتح الهمزة أي: مهلة (فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم. رواه مسلم). الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس. وقد أستشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان في عصره ﷺ ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه. وظاهر كلام ابن عباس أنه كان الإجماع على ذلك. وأجيب عنه بستة أجوبة:

(الأول): أنه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره ﷺ. فقد أخرج أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس «قال: كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته. وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك» اهـ إلا أنه لم يشتهر النسخ بقي الحكم المنسوخ معمولاً به إلى أن أنكره عمر. (قلت:) إن ثبتت رواية النسخ فذاك، وإلا فإنه ضعيف هذا قول عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة إلخ. فإنه واضح في أنه رأي محض لا سنة فيه، وما في بعض ألفاظه عند مسلم أنه قال ابن عباس لأبي الصهباء: «لما تتابع الناس في الطلاق في عهد عمر فأجازاه عليهم».

(الثاني): أن حديث ابن عباس هذا مضطرب. قال القرطبي في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه، فظاهر سياقه أن هذا الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر، والعادة تقتضي أن يظهر ذلك ويتشتر ولا ينفرد به ابن عباس. فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهره إذا لم يقتض القطع ببطلانه اهـ (قلت:) وهذا مجرد استبعاد، فإنه كم من سنة وحادثة أنفرد بها راو ولا يضر، سيما مثل ابن عباس بحر الأمة.

ويؤيد ما قاله ابن عباس من أنها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانة، وإن كان فيه كلام وسيأتي.

(الثالث): أن هذا الحديث ورد في صورة خاصة، هي قول المطلق أنت طالق أنت طالق، وذلك أنه كان في عصر النبوة وما بعده، وكان حال الناس محمولاً على السلامة والصدق، فيقبل قول من ادعى أن اللفظ الثاني تأكيد الأول لا تأسيس طلاق آخر، ويصدق في دعواه، فلما رأى عمر تغير أحوال الناس وغلبة الدعاوى الباطلة، رأى من المصلحة أن يجري المتكلم على ظاهر قوله ولا يصدق في دعوى ضميره. وهذا الجواب أرتضاه القرطبي. قال النووي: هو أصح الأجوبة. (قلت): ولا يخفى أنه تقرير لكون نهي عمر رأياً محضاً، ومع ذلك فالناس مختلفون في كل عصر فيهم الصادق والكاذب، وما يعرف ما في ضمير الإنسان إلا من كلامه، فيقبل قوله وإن كان مبطلاً في نفس الأمر فيحكم بالظاهر والله يتولى السرائر. مع أن ظاهر قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة أنه كان ذلك بأية عبارة وقعت.

(الرابع): أن معنى قوله كان طلاق الثلاث واحدة أن الطلاق الذي كان يوقع في عهده ﷺ وعهد أبي بكر، إنما كان يوقع في الغالب واحدة لا يوقع ثلاثاً. فمراده أن هذا الطلاق الذي توقعونه ثلاثاً كان يوقع في ذلك العهد واحدة. فيكون قوله: «فلو أمضيته عليهم» بمعنى لو أجريناه على حكم ما شرع من وقوع الثلاث. وهذا الجواب يتنزل على قوله: «أستعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة» تنزلاً قريباً من غير تكلف، ويكون معناه الإخبار عن اختلاف عادات الناس في إيقاع الطلاق ولا في وقوعه، فالحكم متقرر. وقد رجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبي زرعة. وكذا البيهقي أخرجه عنه قال: معناه أن ما تطلقون أنتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة. (قلت): وهذا يتم إن اتفق على أنه لم يقع في عصر النبوة إرسال ثلاث تطليقات دفعة واحدة. وحديث أبي ركانة وغيره بدفعه وينبى عنه قول عمر: «فلو أمضيته» فإنه ظاهر في أنه لم يكن مضى في ذلك العصر حتى رأى إمضاءه، وهو دليل وقوعه في عصر النبوة لكنه لم يمض، فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعه نادراً في ذلك العصر.

(الخامس): أن قول ابن عباس كان طلاق الثلاث ليس له حكم الرفع فهو موقوف عليه. وهذا الجواب ضعيف لما تقرر في أصول الحديث وأصول الفقه أن: كنا نفعل، وكانوا يفعلون، له حكم الرفع.

(السادس): أن أريد بقوله طلاق الثلاث واحدة هو لفظ ألته إذا قال: أنت طالق ألته، وكما سيأتي في حديث ركانة. فكان إذا قال القائل ذلك قبل تفسيره بالواحدة وبالثلاث،

فلما كان عصر عمر لم يقبل منه التفسير بالواحدة . قيل : وأشار إلى هذا البخاري ، فإنه أدخل في هذا الباب الآثار التي فيها البتة ، والأحاديث فيها التصريح بالثلاث ، كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما ، وأن البتة إذا أطلقت حملت على الثلاث إلا إذا أراد المطلق واحدة فيقبل . فروى بعض الرواة البتة بلفظ الثلاث ، يريد أن أصل حديث ابن عباس كان طلاق البتة على عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر إلى آخره . (قلت :) ولا يخفي بعد هذا التأويل وتوهم الراوي في التبديل ، ويَعْدَهُ أن الطلاق بلفظ البتة في غاية الندور ، فلا يحمل عليه ما وقع . كيف وقول عمر : « قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة » يدل أن ذلك واقع أيضاً في عصر النبوة والأقرب أن هذا رأي من عمر ترجح له ، كما منع من المتعة الحج وغيرها ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله ﷺ . وكونه خالف ما كان على عهده ﷺ ، فهو نظير . فقد ثبت عن عمر آجتهادات يعسر تطبيقها على ذلك ، نعم إن أمكن التطبيق على وجه صحيح فهو المراد .

٨/١١٠٥ — وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعاً ، فَقَامَ غَضْبَانٌ ثُمَّ قَالَ : « أَيْلَعِبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ » حَتَّى قَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتُلُهُ ؟ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَرَوَاتُهُ مُوثِقُونَ .

— (وعن محمود بن لبيد ، رضي الله عنه ،) ابن أبي رافع الأنصاري الأشعلي . ولد على عهد رسول الله ﷺ ، وحدث عنه أحاديث . قال البخاري : له صحبة . وقال أبو حاتم : لا نعرف له صحبة . وذكره مسلم في التابعين . وكان من العلماء مات سنة ست وتسعين ، وقد ترجم له أحمد في مسنده ، وأخرج له أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه السماح . (قال : أخبر النبي ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام غضبان ، ثم قال : « أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم » حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقتله . رواه النسائي ورواته موثقون) الحديث دليل على أن جمع الثلاث التطليقات بدعة . واختلف العلماء في ذلك ، فذهب الهاديون وأبو حنيفة ومالك إلى أنه بدعة . وذهب الشافعي وأحمد والإمام يحيى إلى أنه ليس ببدعة ولا مكروه . وأستدل الأولون بغضبه ﷺ ، ويقولون : « أيلعب بكتاب الله » وبما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس ، أن عمر كان إذا أتى برجل مطلق أمراته ثلاثاً ، أوجع ظهره ضرباً ، وكأنه أخذ تحريمه من قوله ﷺ : « أيلعب بكتاب الله »

١١٠٥ - أخرجه النسائي في كتاب : الطلاق ، باب : الثلاث المجموعة وما فيه من التغليب (الحديث ٣٤٠١) .

استدل الآخرون بقوله تعالى: ﴿فَطُلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(١) وبقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٢) وبما يأتي في حديث اللعان أنه طلقها الزوج ثلاثاً بحضرتها ﷺ ولم ينكر عليه. وأجيب بأن الآيتين مطلقتان، والحديث صريح بتحريم الثلاث، فتقيد به الآيتان. وبأن طلاق الملاعن لزوجه ليس طلاقاً في محله، لأنها بانّت بمجرد اللعان كما يأتي. وأعلم أن حديث محمود لم يكن فيه دليل على أنه ﷺ أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة، وإنما ذكره المصنف إخباراً بأنها قد وقعت التطبيقات الثلاث في عصره.

٩/١١٠٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمُّ رُكَانَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَاجِعِ امْرَأَتَكَ». فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ، رَاجِعِيهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٠/١١٠٧ - وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ: طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ثَلَاثًا، فَحَزَنَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَانْهَإِ وَاحِدَةً». وَفِي سَنَدِهِمَا ابْنُ إِسْحَاقَ، وَفِيهِ مَقَالٌ.

١١/١١٠٨ - وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَحْسَنَ مِنْهُ: «أَنَّ [أَبَا] رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَيْتَةَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ».

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: طلق أبو ركانة) بضم الراء وبعد الألف نون (أم ركانة فقال النبي ﷺ: راجع امرأتك، فقال: إني طلقته ثلاثاً، قال: قد علمت راجعها. رواه أبو داود وفي لفظ أحمد) أي: عن ابن عباس (طلق ركانة امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فحزن عليها فقال له رسول الله ﷺ: فإنها واحدة. وفي سندهما) أي: حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن إسحاق) أي: محمد صاحب السيرة (وفيه مقال) قد

(١) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

١١٠٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: نسخ المراجعة بعد التطبيقات الثلاث (الحديث ٢١٩٦).

١١٠٧ - أخرجه أحمد: ٢٦٦/٦.

١١٠٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في البتة (الحديث ٢٢٠٦) و(الحديث ٢٢٠٧) و(الحديث ٢٢٠٨).

(١) ساقطة من الأصل، والتصويب من نسخة م.

حققنا في ثمرات النظر في علم أهل الأثر، وفي إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد عدم صحة القدر بما يجرح روايته (وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه أن ركائة طلق أمرأته سهيمة) المهملة مضمومة تصغير سهمة (ألبتة فقال: واللّه ما أردت إلا واحدة فردّها إليه النبي ﷺ). وأخرجه أبو يعلى وصححه وطرقه كلها من رواية محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس. وقد عمل العلماء بمثل هذا الإسناد في عدة من الأحكام، مثل حديث أنه ﷺ رد أبنته على أبي العاص بالنكاح الأول تقدم. وقد صححه أبو داود لأنه أخرجه أيضاً من طريق أخرى، وهي التي أشار إليها المصنف بقوله: أحسن منه. وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركائة أن ركائة الحديث، وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وفيه خلاف بين العلماء بين مصحح ومضعف. والحديث دليل على أن إرسال الثلاث التطبيقات في مجلس واحد يكون طلقة واحدة. وقد اختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال:

(الأول): إنه لا يقع بها شيء، لأنها طلاق بدعة. وتقدم ذكرهم وأدلتهم.

(الثاني): إنه يقع به الثلاث، وإليه ذهب عمر وابن عباس وعائشة ورواية عن علي والفقهاء الأربعة وجمهور السلف والخلف، وأستدلوا بآيات الطلاق وأنها لم تفرق بين واحدة ولا ثلاث. وأجيب بما سلف أنها مطلقات تحتمل التقييد بالأحاديث. وأستدلوا بما في الصحيحين أن عويمراً العجلاني طلق أمرأته ثلاثاً بحضرته ﷺ ولم ينكر عليه، فدل على إباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها. وأجيب بأن هذا التقرير لا يدل على الجواز ولا على وقوع الثلاث، لأن النهي إنما هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام، والملاعن أوقع الطلاق على ظن أنه بقي له إمساكها، ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الأبد، سواء كان فراقه بنفس اللعان أو بتفريق الحاكم، فلا يدل على المطلوب. وأستدلوا بما في المتفق عليه أيضاً في حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً، وأنه ﷺ لما أخبر بذلك قال: ليس لها نفقة وعليها العدة. وأجيب بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد، فلا يدل على المطلوب. قالوا: عدم استفصاله ﷺ هل كان في مجلس أو مجالس دال على أنه لا فرق في ذلك. ويجاب عنه بأنه لم يستفصل، لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم إرسال الثلاث كما تقدم. وقولنا غالباً لثلاث يقال قد أسلفنا أنها وقعت الثلاث في عصر النبوة، لأننا نقول نعم لكن نادراً. ومثل هذا ما أستدلوا به من حديث عائشة أن رجلاً طلق أمرأته ثلاثاً فتزوجت فطلق الآخر فسل رسول الله ﷺ: أتحل للأول؟ قال: لا، حتى يذوق عسيلتها. أخرجه البخاري. والجواب عنه هو ما سلف. ولهم أدلة من السنة فيها ضعف فلا تقوم بها حجة فلا نعظم بها حجم

الكتاب، وكذلك ما أستدلوا به من فتاوى الصحابة أقوال أفراد لا تقوم بها حجة. (القول الثالث): أنها تقع بها واحدة رجعية، وهو مروي عن علي وابن عباس. وذهب إليه الهادي والقاسم والصادق والباقر ونصره أبو العباس ابن تيمية وتبعه ابن القيم بتلميذه علي نصره، وأستدلوا بما مر من حديثي ابن عباس وهما صريحان في المطلوب، وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة. أما الأول والثاني فلما عرفت ويأتي ما في غيرهما.

(والقول الرابع): أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث على المدخول بها وتقع على غير المدخول بها واحدة. وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس، وإليه ذهب إسحق بن راهويه. أستدلوا بما وقع في رواية أبي داود «أما علمت أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ الحديث» وبالقياس، فإنه إذا قال: أنت طالق بانت منه بذلك، فإذا أعاد اللفظ لم يصادف محلاً للطلاق فكان لغواً. وأجيب بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيرها، فمفهوم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن عباس. وأعلم أن ظاهر الأحاديث، أنه لا فرق بين أن يقول أنت طالق ثلاثاً، أو يكرر هذا اللفظ ثلاثاً. وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين الألفاظ لم يستند إلى دليل واضح. وقد أطل الباحثون في الفروع في هذه المسألة الأقوال. وقد أطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث متتابعة لإمضاء عمر لها، وأشدت نكيرهم على من خالف ذلك، وصارت هذه المسألة علماً عندهم للرافضة والمخالفين، وعوقب بسبب الفتيا بها شيخ الإسلام ابن تيمية، وطيف بتلميذه الحافظ ابن القيم على جمل بسبب الفتوى بعدم وقوع الثلاث، ولا يخفى أن هذا محض عصبية شديدة في مسألة فرعية قد اختلف فيها سلف الأمة وخلفها، فلا نكير على من ذهب إلى قول من الأقوال المختلف فيها كما هو معروف. وها هنا يتميز المنصف من غيره من فحول النظر والأنقياء من الرجال.

١١٠٩/١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جَدُّهُنَّ جَدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جَدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١١٠٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق على الهزل (الحديث ٢١٩٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الجد والهزل في الطلاق (الحديث ١١٨٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: من طلق أو نكح أو راجع لاجباً (الحديث ٢٠٣٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: ثلاث جدن جد وهزلن هزل... (الحديث ١٩٨/٢).

١١١٠/١٣ - وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ: «الطَّلَاقُ (وَالْعِتَاقُ وَالنِّكَاحُ)»^(١).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة. رواه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم وفي رواية) عن أبي هريرة (لابن عدي من وجه آخر ضعيف الطلاق والعناق والنكاح) وقد بين معناها قوله.

١١١١/١٤ - وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - رَفَعَهُ: «لَا يَجُوزُ اللَّعْبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْعِتَاقِ، فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجِبْنَ». وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

— (وللحارث بن أبي أسامة من حديث عبادة بن الصامت يرفعه لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق والنكاح والعناق فمن قالهن فقد وجبن. سنده ضعيف) لأن فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضاً والأحاديث دلت على وقوع الطلاق من الهازل وأنه لا يحتاج إلى النية في الصريح وإليه ذهب الهادوية والحنفية والشافعية وذهب أحمد والناصر والصادق والباقر إلى أنه لا بد من النية لعموم حديث الأعمال بالنيات وأجيب بأنه عام خصه ما ذكر من الأحاديث ويأتي الكلام في العناق.

١١١٢/١٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعلم أو تكلم. متفق عليه) ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ: «عما توسوس به صدورها» بدل ما حدثت به أنفسها وزاد في آخره: «وما أستكرهوا عليه» قال المصنف وأظن الزيادة هذه مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث

١١١٠ - أخرجه ابن عدي: ٥/٦.

١١١١ - أخرجه ابن حجر في المطالب العالية: ٦٤/٢، وعزاه للحارث بن أبي أسامة.

(١) في نسخة م: والنكاح والعناق. بتقديم وتأخير.

١١١٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق في الأغلاق (الحديث ٥٢٦٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (الحديث ١٢٧).

في حديث والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول الجمهور وروي عن ابن سيرين والزهري ورواية عن مالك بأنه إذا طلق في نفسه وقع الطلاق وقواه ابن العربي بأن من أعتد الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من قذف مسلماً بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان ويجب عنه بأن الحديث المذكور أخبر عن الله تعالى بأنه لا يؤاخذ الأمة بحديث نفسها وأنه تعالى قال: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١) وحديث النفس يخرج عن الوسع نعم الاسترسال مع النفس في باطل أحاديثها يصير العبد عازماً على الفعل فيخاف منه الوقوع فيما يحرم فهو الذي ينبغي أن يسارع بقطعه إذا خطر وأما احتجاج ابن العربي بالكفر والرياء فلا يخفى أنهما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على أن الاعتقاد وقصد الرياء قد خرجا عن حديث النفس وأما المصير على المعصية فالإثم على عمل المعصية المتقدم على الإصرار فإنه دال على أنه لم يتب عنها وأستدل به على أن من كتب الطلاق طلقت أمراته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابه وهو قول الجمهور شرط مالك فيه الإشهاد على ذلك وسيأتي:

رفع إثم الناسي والخطيء والمكره

١١١٣/١٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يَنْبُتُ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه. رواه ابن ماجه والحاكم وقال أبو حاتم: لا يثبت) وقال النووي في الروضة في تعليق الطلاق إنه حديث حسن وكذا قال في أواخر الأربعين له اهـ وللحديث أسانيد وقال ابن أبي حاتم إنه سأل أباه عن أسانيده فقال هذه أحاديث منكرة كلها موضوعة وقال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فأنكره جداً وقال ليس يروى هذا إلا عن الحسن عن النبي ﷺ ونقل الخلال عن أحمد أنه قال من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٦.

١١١٣ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي (الحديث ٢٠٤٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: ثلاث جدهن جد وهزلهن هزل... (الحديث ١٩٨/٢).

الكفارة والحديث دليل على أن الأحكام الأخروية من العقاب مغفوة عن الأمة المحمدية إذا صدرت عن خطأ أو نسيان أو إكراه وأما ابتناء الأحكام والآثار الشرعية عليها ففي ذلك خلاف بين العلماء فاختلفوا في طلاق الناسي فعن الحسن أنه كان يراه كالعمد إلا إذا اشترط أخرجه ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وهو قول الجمهور أنه لا يكون طلاقاً للحديث وكذا ذهب الجماهير أنه لا يقع طلاق الخطيء وعن الحنفية يقع واختلف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع. ويروى عن النخعي وبه قالت الحنفية إنه يقع واستدل الجمهور بقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١) وقال عطاء الشرك أعظم من الطلاق وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عمن تلفظ به حال الإكراه وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى.

١١١٤/١٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتُهُ لِنَفْسِ بَشِيءٍ، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾»^(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١١١٥/١٨ - وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهُوَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا».

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال إذا حرم امرأته ليس بشيء وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ رواه البخاري. ولمسلم عن ابن عباس إذا حرم الرجل عليه امرأته فهو يمين يكفرها) الحديث موقوف. وفيه دليل على أن تحريم الزوجة لا يكون طلاقاً، وإن كان يلزم فيه كفارة يمين كما دلت له رواية مسلم، فمراده ليس بشيء ليس بطلاق لا أنه لا حكم له أصلاً وقد أخرج عنه البخاري هذا الحديث بلفظ «إذا حرم الرجل امرأته فإنما هي يمين يكفرها» فدل على أنه المراد بقوله ليس بشيء أنه ليس بطلاق، ويحتمل أنه أراد لا يلزم فيه شيء، وتكون رواية أنه يمين رواية أخرى فيكون له قولان في المسألة، والمسألة أختلف فيها السلف من الصحابة والتابعين والخلف من الأئمة المجتهدين، حتى بلغت الأقوال إلى ثلاثة عشر قولاً أصولاً وتفرعت إلى عشرين مذهباً.

(١) سورة النحل، الآية: ١٠٦.

١١١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: ﴿لَمْ تَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (الحديث ٥٢٦٦).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

١١١٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق (الحديث ١٤٧٣).

(الأول): أنه لغو لا حكم له في شيء من الأشياء، وهو قول جماعة من السلف وقول الظاهرية، والحجة على ذلك أن التحريم والتحليل إلى الله تعالى كما قال: ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام﴾^(١) وقد قال لنبيه ﷺ: ﴿لم تحرم ما أحل الله لك﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم﴾^(٣) قالوا: ولأنه لا فرق بين تحليل الحرام وتحريم الحلال، فلما كان الأول باطلاً فليكن الثاني باطلاً، ثم قوله هي حرام إن أراد به الإنشاء، فإنشاء التحريم ليس إليه وإن أراد به الإخبار فهو كذب، قالوا: ونظرنا إلى ما سوى هذا القول يعني من الأقوال التي هي في المسألة، فوجدناها أقوالاً مضطربة لا برهان عليها من الله فيتعين القول بهذا، وهذا القول يدل عليه حديث ابن عباس وتلاوته لقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾^(٤) فإنه دال على أنه لا يحرم بالتحريم ما حرمه على نفسه، فإن الله تعالى أنكر على رسول تحريم ما أحل الله له، وظاهره أنها لا تلزم الكفارة. وأما قوله تعالى: ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾^(٥) فإنها كفارة حلفه ﷺ كما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي المشهور قال: أصاب رسول الله ﷺ أم إبراهيم ولده في بيت بعض نسائه فقالت: يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراماً فقالت: يا رسول الله كيف تحرم الحلال؟ فحلف بالله لا يصيبها فتزلت: هذا أحد القولين فيما حرمه ﷺ وسيأتي القول الآخر في تحريم إيلائه ﷺ. والحديث وإن كان مرسلًا فقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كانت له أمة يطؤها فلم تزل به حفصة وعائشة حتى حرمها فأنزل الله: ﴿يا أيها النبي لم تحرم﴾^(٦) وهذا أصح طرق سبب النزول، والمرسل عن زيد قد شهد له هذا، فالكفارة لليمين لا لمجرد التحريم، وقد فهم هذا زيد بن أسلم فقال بعد روايته القصة: «يقول الرجل لامرأته أنت علي حرام لغو، وإنما يلزمه كفارة يمين إن حلف» وحيث أن أسوة برسول الله ﷺ إلغاء التحريم والتكفير إن حلف، وهذا القول أقرب الأقوال المذكورة وأرجحها عندي فلم أسرد شيئاً منها.

(١) سورة النحل، الآية: ١١٦.

(٢) سورة التحريم، الآية: ١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٨٧.

(٤) سورة الاحزاب، الآية: ٢١.

(٥) سورة التحريم، الآية: ٢.

(٦) سورة التحريم، الآية: ١.

١١١٦/١٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: «لَقَدْ عَذْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك قال لقد عذت بعظيم الحقي بأهلك. رواه البخاري) اختلف في اسم ابنة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً، ونفع تعيينها قليل فلا نشتغل بنقله. أخرج ابن سعد من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال: قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أزوجك أجمل أيم في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك؟ قال: نعم، قال: فأبعث من يحملها إليك، فبعث معه أبا أسيد الساعدي، قال أبو أسيد: فأقمت ثلاثة أيام ثم تحملت بها معي في محفة، فأقبلت بها حتى قدمت المدينة، فأنزلتها في بني ساعدة، ووجهت إلى رسول الله ﷺ وهو في بني عمرو بن عوف، فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون: وكان ذلك في ربيع الأول سنة سبع، ثم أخرج ذلك من طريقين. وفي تمام القصة قيل لها: استعيزي منه فإنه أحظى لك عنده وخدعت لما رئي من جمالها وذكر لرسول الله ﷺ من حملها على ما قالت قال: إنهن صواحب يوسف وكيدهن. والحديث دليل على أن قول الرجل لامرأته الحقي بأهلك طلاق، لأنه لم يرو أنه زاد غير ذلك، فيكون كناية طلاق إذا أريد به الطلاق كان طلاقاً. قال البيهقي: زاد ابن أبي ذئب عن الزهري الحقي بأهلك جعلها تطليقة. ويدل على أنه كناية طلاق أنه قد جاء في قصة كعب بن مالك، أنه لما قيل له اعتزل امرأتك قال: الحقي بأهلك فكوني عندهم، ولم يرد الطلاق فلم تطلق. وإلى هذا ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم. وقالت الظاهرية لا يقع الطلاق بالحقي بأهلك قالوا: والنبي ﷺ لم يكن قد عقد بابنة الجون، وإنما أرسل إليها ليخطبها، إذ الروايات قد اختلفت في قصتها، ويدل على أنه لم يكن عقد بها ما في صحيح البخاري أنه ﷺ قال: هبي لي نفسك، قالت: وهل تهب الملكة نفسها للسوقة؟ فأهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت: أعوذ بالله منك، قالوا: فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عقد بها، ويبعد ما قالوه قوله ليضع يده. ورواية فلما دخل عليها، فإن ذلك إنما يكون مع الزوجة. وإما قوله: «هبي لي نفسك» فإنه قاله تطليماً لخطرها وأستماله لقلبها، ويؤيده ما سلف من رواية أنها رغبت فيك. وقد روي أنفاقه مع أبيها على مقدار صداقها، وهذه وإن لم تكن صرائح في العقد بها إلا أنه أقرب الاحتمالين.

١١١٧/٢٠ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا بَعْدَ مِلْكٍ». رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَصَحَّحَهُ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك. رواه أبو يعلى وصححه الحاكم) وقال: أنا متعجب من الشيخين كيف أهملاه، لقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى. (وهو معلول) بما قاله الدارقطني. الصحيح مرسل ليس فيه جابر. قال يحيى بن معين: لا يصح عن النبي ﷺ لا طلاق قبل نكاح. وقال ابن عبد البر: روي من وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهى. ولكنه يشهد له قوله.

١١١٨/٢١ - وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَه، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ مِثْلَهُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ أَيْضًا.

— (وأخرج ابن ماجه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو فراء (ابن مخرمه) بفتح الميم فحاء معجمة ساكنة (مثله وإسناده حسن لكنه معلول أيضاً) لأنه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن المسور، وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم، ذكرها البيهقي في الخلافيات. وقال البيهقي: أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال الترمذي: هو أحسن شيء روي في هذا الباب، ولفظه عند أصحاب السنن «ليس على رجل طلاق فيما لا يملك الحديث» قال البيهقي: قال البخاري: أصح شيء فيه وأشهره حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ويأتي وحديث الزهري عن عائشة وعن علي ومداره على جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي وجوير متروك، ثم قال البيهقي: ورواه ابن ماجه بإسناد حسن، والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق على المرأة الأجنبية، فإن كان تنجيلاً فإجماع، وإن كان تعليقاً بالنكاح كأن يقول: إن تكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاثة أقوال: الأول أنه لا يقع مطلقاً وهو قول الهادوية والشافعية وأحمد وداود وآخرين ورواه البخاري عن اثنين وعشرين صحابياً، ودليل هذا القول حديث الباب وإن كان فيه مقال من قبل الإسناد، فهو متأيّد بكثرة

١١١٧ - أخرجه الحاكم في كتاب: التفسير، باب: فضائل الصلاة على النبي ﷺ (الحديث ٢/٤٢٠).

١١١٨ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح (الحديث ٢٠٤٨).

الطرق وما أحسن ما قال ابن عباس قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾^(١) ولم يقل إذا طلقتموهن ثم نكحتموهن ، وبأنه إذا قال المطلق إن تزوجت فلانة هي طالق مطلق لأجنبية ، فإنها حين أنشأ الطلاق أجنبية والمتجدد هو نكاحها ، فهو كما لو قال لأجنبية إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت وهي زوجته لم تطلق إجماعاً . وذهب أبو حنيفة وهو أحد قولي المؤيد بالله إلى أنه يصح التعليق مطلقاً . وذهب مالك وآخرون إلى التفصيل فقالوا : إن خص بأن يقول كل امرأة أتزوجها من بني فلان أو من بلد كذا فهي طالق ، أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وإن عم ، وقال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق لم يقع شيء . وقال في نهاية المجتهد : سبب الخلاف هل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك متقدماً على الطلاق بالزمان أو ليس من شرطه ؟ فمن قال هو من شرطه قال : لا يتعلق الطلاق بالأجنبية ، ومن قال ليس من شرطه إلا وجود الملك فقط قال : يقع . (قلت :) دعوى الشرطية تحتاج إلى دليل ومن لم يدعها فالأصل معه ثم قال : وأما الفرق بين التخصيص والتعميم فاستحسان مبني على المصلحة ، وذلك إذا وقع فيه التعميم ، فلو قلنا بوقوعه أمتنع منه التزويج ، فلم يجد سبيلاً إلى النكاح الحلال ، فكان من باب النذر بالمعصية . وأما إذا خصص فلا يمتنع منه ذلك اهـ (قلت :) سبق الجواب عن هذا بقيام الدليل على الشرطية هذا ، والخلاف في العتق مثل الخلاف في الطلاق فيصح عند أبي حنيفة وأصحابه . وعند أحمد في أصح قوليه وعليه أصحابه ، ومنهم ابن القيم فإنه فرق بين الطلاق والعتاق فأبطله في الأول وقال به في الثاني ، مستنداً على الثاني بأن العتق له قوة وسراية ، فإنه يسري إلى ملك الغير ، ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق ، كما لو اشترى عبداً ليعتقه عن كفارة أو نذر ، أو اشتراه بشرط العتق ، ولأن العتق من باب القرب والطاعات ، وهو يصح النذر بها وإن لم يكن حال النذر به مملوكاً ، كقولك : لئن آتاني الله من فضله لأصدقن بكذا وكذا ذكره في الهدي النبوي . (قلت :) ولا يخفى ما فيه ، فإن السراية إلى ملك الغير تفرعت من إعتاقه لما يملكه من الشقص ، فحكم الشارع بالسراية لعدم تبعض العتق وأما قوله : «ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبداً ليعتقه» فيجواب عنه لأنه لا يعتق هذا الذي اشتراها إلا بإعتاقه كما قال ليعتقه وهذا عتق لما يملكه . وأما قوله : «إنه يصح النذر» ومثله بقوله : «لئن آتاني الله من فضله» فهذه فيها خلاف ، ودليل المخالف أنه قد قال ﷺ : «لا نذر فيما لا يملك ابن آدم» كما يفيد قوله .

١١١٩/٢٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذْرَ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ، وَنَقَلَ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِيهِ.

— وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه تقدم الكلام في ذلك مستوفى.

١١٢٠/٢٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ، أَوْ يُفِيْقَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: رفع القلم) أي: ليس يجري أصالة، لا أنه رفع بعد وضع. والمراد برفع القلم عدم المواخذة لا قلم الثواب، فلا ينافيه صحة إسلام الصبي المميز، كما ثبت في غلام اليهودي الذي كان يخدم النبي ﷺ فعرض عليه النبي ﷺ الإسلام فأسلم «فقال: الحمد لله الذي أنقذه من النار». وكذلك ثبت أن امرأة رفعت إليه ﷺ صبياً فقالت: ألهذا حيج؟ «فقال: نعم ولك أجر» ونحو هذا كثير في الأحاديث (عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان) الحديث فيه

١١١٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: قبل النكاح (الحديث ٢١٩٠) و(الحديث ٢١٩١) و(الحديث ٢١٩٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء لا طلاق قبل النكاح (الحديث ١١٨١).

١١٢٠ - أخرجه أحمد: ١٠١/١ - ١١٨ - ١٤٠ - ١٥٥ - ١٥٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حداً (الحديث ٤٣٩٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج (الحديث ٣٤٥٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: طلاق المعتوه والصغير والنائم (الحديث ٢٠٤١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: الرهن محلوب ومركوب (الحديث ٥٨/٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الإيمان، باب: التكليف (الحديث ١٤٢).

كلام كثير لأئمة الحديث، وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلق بهم تكليف، وهو في النائم المستغرق إجماع، والصغير الذي لا تمييز له. وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى أن يكبر فقيل: إلى أن يطيق الصيام ويحصى الصلاة وهذا لأحمد. وقيل: إذا بلغ أثنى عشرة سنة. وقيل: إذا ناهز الاحتلام. وقيل: إذا بلغ والبلوغ يكون بالاحتلام في حق الذكر مع إنزال المني إجماعاً، وفي حق الأنثى عند الهادوية وبلوغ خمس عشرة سنة، وإنبات الشعر الأسود المتجدد في العانة بعد تسع سنين عند الهادوية، وكذلك الإماء في حال اليقظة إذا كان لشهوة، وفي الكل خلاف معروف. وأما المجنون فالمراد به زائل العقل، فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون. وقد اختلف في طلاق السكران على قولين.

(الأول): أنه لا يقع وإليه ذهب عثمان وجابر وزيد وعمر بن عبد العزيز وجماعة من السلف، وهو مذهب أحمد وأهل الظاهر، لهذا الحديث ولقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(١) فجعل قول السكران غير معتبر، لأنه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف، لانعقاد الإجماع على أن من شرط التكليف العقل، ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف، أو بأنه كان يلزم أن يقع طلاقه إذا كان مكرهاً على شربها، أو غير عالم بأنها خمر ولا يقوله المخالف.

(الثاني): وقوع طلاق السكران ويروى عن علي وابن عباس وجماعة من الصحابة وعن الهادي وأبي حنيفة والشافعي ومالك، واحتج لهم بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٢) فإنه نهي لهم عن قربانها حال السكر، والنهي يقتضي أنهم مكلفون حال سكرهم، والمكلف يصح منه الإنشآت، وبأن إيقاع الطلاق عقوبة له، وبأن ترتيب الطلاق على التطلق من باب ربط الأحكام بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر، وبأن الصحابة أقاموه مقام الصاحي في كلامه، فإنهم قالوا: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، فإذا هذى أفترى وحد المفتري ثمانون، وبأنه أخرج سعيد بن منصور عنه عليه السلام «لا قيلولة في الطلاق». وأجيب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم، ونهي لهم قبل سكرهم أن يقربوا الصلاة حالة أنهم لا يعلمون ما يقولون، فهي دليل لنا كما سلف، وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج إلى دليل المعاقبة للسكران بفراق أهله فإن الله لم يجعل عقوبته إلا الحد، وبأن ترتيب الطلاق على التطلق محل النزاع. وقد قال أحمد والبتي: إنه لا يلزمه عقد ولا بيع ولا غيره، على أنه يلزمهم القول بترتيب الطلاق على التطلق صحة طلاق المجنون، والنائم، والسكران غير

العاصي بسكره، والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا: إذا شرب إلى آخره. فقال ابن حزم: إنه خبر مكذوب باطل متناقض، فإن فيه إيجاب الحد على من هذى والهاذي لا حد عليه، وبأن حديث «لا قيلولة في طلاق» خبر غير صحيح وإن صح، فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل، ولهم أدلة غير هذه لا تنهض على المدعي.

٨ - باب: الرجعة

١/١١٢١ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ وَلَا يُشْهَدُ؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ هَكَذَا مَوْقُوفًا، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

٢/١١٢٢ - وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظٍ: «أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَمَّنْ رَاجَعَ أَمْرَأَتَهُ، وَلَمْ يُشْهَدْ، فَقَالَ: فِي غَيْرِ سَنَةٍ؟ فَلْيُشْهَدِ الْآنَ»، وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي رِوَايَةٍ: «وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ».

— (عن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أنه سئل عن الرجل يطلق ثم يراجع ولا يشهد، فقال: أشهد على طلاقها وعلى رجعتها. رواه أبو داود هكذا موقوفاً وسنده صحيح. وأخرجه البيهقي بلفظ أن عمران بن حصين سئل عن من راجع امرأته ولم يشهد فقال: أرجع في غير سنة فيشهد الآن. وزاد الطبراني في رواية ويستغفر الله) دل الحديث على شرعية الرجعة، والأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَبِعَوَلْتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾^(١) الآية. وقد أجمع العلماء على أن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها، إذا كان الطلاق بعد المسيس، وكان الحكم بصحة الرجعة مجتمعا عليه، لا إذا كان مختلفاً فيه. والحديث دل على ما دلت عليه آية سورة الطلاق وهي قوله: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢) بعد ذكره الطلاق وظاهر الأمر وجوب الإشهاد. وبه

١١٢١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: الرجل يراجع ولا يشهد (الحديث ٢١٨٦).

١١٢٢ - أخرجه البيهقي في كتاب: الرجعة، باب: ما جاء في الإشهاد على الرجعة (الحديث ٣٧٣/٧).

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

قال الشافعي في القديم . وكأنه أستقر مذهبه على عدم وجوبه ، فإنه قال المرزعي في تيسير البيان : وقد أتفق الناس على أن الطلاق من غير إسهاد جائز . وأما الرجعة فيحتمل أنها تكون في معنى الطلاق ، لأنها قرينته فلا يجب فيها الإسهاد ، لأنها حق للزوج ، ولا يجب عليه الإسهاد على قبضه . ويحتمل أنه يجب الإسهاد وهو ظاهر الخطاب انتهى . والحديث يحتمل أنه قاله عمران أجهاداً ، إذ للاجتهاد فيه مسرح ، إلا أن قوله : « أرجع في غير سنة » قد يقال إن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي ﷺ فيكون مرفوعاً ، إلا أنه لا يدل عليه الإيجاب ، ل تردد كونه من سنته ﷺ بين الإيجاب والندب . والإسهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول الصريح . وأنفقوا على الرجعة بالقول ، وأختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعل فقال الشافعي والإمام يحيى : إن الفعل محرم فلا تحل به ، ولأنه تعالى ذكر الإسهاد ، ولا إسهاد إلا على القول . (وأجيب) بأنه لا إثم عليه ، لأنه تعالى قال : ﴿إلا على أزواجهم﴾^(١) وهي زوجة والإسهاد غير واجب كما سلف . وقال الجمهور : يصح بالفعل ، وأختلفوا هل من شرط الفعل النية؟ فقال مالك : لا يصح بالفعل إلا مع النية ، كأنه يقول لعموم الأعمال بالنيات . وقال الجمهور : يصح لأنها زوجة شرعاً داخلية تحت قوله : ﴿إلا على أزواجهم﴾^(٢) ولا يشترط النية في لمس الزوجة وتقبيلها وغيرهما إجماعاً . وأختلف هل يجب عليه إعلامها بأنه قد راجعها لثلاث تنزوج غيره؟ فذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجب عليه . وقيل : يجب . وتفرع من الخلاف لو تزوجت قبل علمها بأنه راجعها فقال الأولون : النكاح باطل ، وهي لزوجها الذي أرتجعها . وأستدلوا بإجماع العلماء على أن الرجعة صحيحة وإن لم تعلم بها المرأة ، وبأنهم أجمعوا أن الزوج الأول أحق بها قبل أن تزوج وعن مالك أنها للثاني دخل بها أو لم يدخل . وأستدل بما رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب ، أنه قال : «مضت السنة في الذي يطلق أمراته ، ثم يراجعها ، ثم يكتمها رجعتها فتحل فتكح زوجاً غيره ، أنه ليس له من أمرها شيء ، ولكنها لمن تزوجها» إلا أنه قيل : إنه لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط وهو الزهري ، فيكون من قوله وليس بحجة . ويشهد لكلام الجمهور حديث الترمذي عن سمرة بن جندب أنه ﷺ قال : «أما امرأة تزوجها أثنان فهي للأول منهما» فإنه صادق على هذه الصورة . وأعلم أنه قال تعالى : ﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً﴾^(٣) أي : أحق بردهن في العدة ، بشرط

(١) و(٢) سورة المؤمنون ، الآية : ٦ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

أن يريد الزوج بردها الإصلاح، وهو حسن العشرة، والقيام بحقوق الزوجية، فإن أراد بالرجعية غير ذلك كمن يراجع زوجته ليطلقها كما يفعله العامة. فإنه يطلق، ثم ينتقل من موضعه فيراجع، ثم يطلق إرادة لبيونة المرأة فهذه المراجعة لم يرد بها إصلاحاً ولا إقامة حدود الله فهي باطلة. إذ الآية ظاهرة في أنه لا تباح له المراجعة، ولا يكون أحق بردها إلا بشرط إرادة الإصلاح، وأي إرادة إصلاح في مراجعتها ليطلقها؟ ومن قال إن قوله: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾^(١) ليس بشرط للرجعة، فإنه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل.

١١٢٣/٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ لَمَّا طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «مَرْءٌ فَلْيُرَاجِعْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما: أنه لما طلق امرأته قال النبي ﷺ لعمر: مره فليراجعها متفق عليه) تقدم الكلام عليه بما يكفي من غير زيادة.

٩ - باب: الإيلاء، والظهار والكفارة

الإيلاء لغة الحلف، وشرعاً الامتناع باليمين من وطء الزوجة (والظهار) بكسر الظاء مشتق من الظهر لقول القائل أنت علي كظهر أمي، (والكفارة) وهي من التكفير التغطية.

١١٢٤/١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «آلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمٍ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ لِلْيَمِينِ كَفَّارَةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ.

— (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: آلى رسول الله ﷺ من نسائه وحرم وجعل

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

١١٢٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: ١ - (الحديث ٥٣٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: تحريم طلاق الحاض بغير رضاها (الحديث ١٤٧١).

١١٢٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الإيلاء (الحديث ١٢٠١).

الحرام حلالاً وجعل لليمين كفارة . رواه الترمذي ورجاله ثقات) ورجح الترمذي إرساله على وصله . الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته ، وليس فيه تصريح بالإيلاء المصطلح عليه في عرف الشرع وهو الحلف من وطء الزوجة . وأعلم أنها اختلفت الروايات في سبب إيلائه ﷺ ، وفي الشيء الذي حرمه على روايات (أحدها) : أنه سبب إفشاء حفصة للحديث الذي أسره إليها . واختلف في الحديث الذي أسره إليها أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر في حديث طويل وأجمل في رواية البخاري هذه وفسره في رواية أخرجه الشيخان بأنه تحريره لمارية وأنه أسره إلى حفصة فأخبرت به عائشة أو تحريره للعسل . وقيل : بل أسر إلى حفصة أن أباه يلي أمر الأمة بعد أبي بكر وقال : لا تخبري عائشة بتحريمي مارية .

(وثانيها) : السبب في إيلائه أن فرق هدية جاءت له بين نسائه ، فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها ، فزادها مرة أخرى فلم ترض ، فقالت عائشة : لقد أقمت وجهك ترد عليك الهدية فقال : «لأنتن أهون على الله من أن يغمني لا أدخل عليكن شهراً» . أخرجه ابن سعد عن عمرة عن عائشة ومن طريق الزهري عن عمرة عن عائشة نحوه وقال : ذبح ذبحاً .

(ثالثها) : أنه سبب طلبهن النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر . فهذه أسباب ثلاثة إما لإفشاء بعض نسائه السر ، وهي حفصة ، والسر أحد ثلاثة إما تحريره مارية ، أو العسل ، أو بتحريم صدره من قبل ما فرقه بينهن من الهدية ، أو تضييقهن في طلب النفقة . قال المصنف : واللائق بمكارم أخلاقه ﷺ ، وسعة صدره ، وكثرة صفحه أن يكون مجموع هذه الأشياء سبباً لاعتزالهن . وقولها : «وحرّم» أي حرم مارية أو العسل وليس فيه دليل على أن التحريم للجماع حتى يكون من باب الإيلاء الشرعي ، فلا وجه لجزم ابن بطال وغيره أنه ﷺ أمتنع من جماع نسائه ذلك الشهر إن أخذه من هذا الحديث ، ولا مستند له غيره . فإنه قال المصنف : لم أقف على نقل صريح في ذلك ، فإنه لا يلزم من عدم دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذي أعتزل فيه ، إلا إن كان المكان المذكور من المسجد ، فيتم استلزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء ، لامتناع الوطء في المسجد .

أحكام الإيلاء

١١٢٤ م/١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَّ الْمَوْلَى حَتَّى يُطَلَّقَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٢٤ م - (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق. أخرجه البخاري) الحديث كالتفسير لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبِصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ^(١)﴾. وقد اختلف العلماء في مسائل من الإيلاء.

(الأولى): في اليمين، فإنهم اختلفوا فيها فقال الجمهور: ينعقد الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء، سواء حلف بالله أو بغيره، وقالت الهادوية: إنه لا ينعقد إلا بالحلف بالله، قالوا: لأنه لا يكون يميناً إلا ما كان بالله تعالى، فلا تشمل الآية ما كان بغيره. (قلت:) وهو الحق.

(الثانية): في الأمر الذي تعلق به الإيلاء، وهو ترك الجماع صريحاً، أو كناية، أو ترك الكلام عند البعض. والجمهور على أنه لا بد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء، لا مجرد الامتناع عن الزوجة، ولا كلام أن الأصل في الإيلاء قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبِصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ^(٢)﴾ الآية، فإنها نزلت لإبطال ما كان عليه الجاهلية من إطالة مدة الإيلاء، فإنه كان الرجل يولي من أمراته سنة وستين، فأبطل الله تعالى ذلك، وأنظر المولى أربعة أشهر. فإذا أن يفيء أو يطلق.

(الثالثة): اختلفوا في مدة الإيلاء فعند الجمهور والحنفية أن لا بد أن يكون أكثر من أربعة أشهر. وقال الحسن وآخرون: ينعقد التعليل بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى: ﴿يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ورد بأنه لا دليل في الآية، إذ قد قدر الله المدة فيها بقوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ فالأربعة قد جعلها الله مدة الإمهال. وهي كأجل الدين، لأنه تعالى قال: ﴿فَإِنْ فَاءَوْ^(٣)﴾ بفاء التعقيب وهو بعد الأربعة، فلو كانت المدة أربعة أو أقل لكانت قد أنقضت فلا يطالب بعدها، والتعقيب للمدة لا للإيلاء لبعده.

١١٢٤ م - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبِصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (الحديث ٥٢٩١).

(١) و (٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٦.

(والرابعة): أن مضي المدة لا يكون طلاقاً عند الجمهور. وقال أبو حنيفة: بل إذا مضت الأربعة الأشهر طلقت المرأة. قالوا: والدليل على أنه لا يكون بمضيها طلاقاً، أنه تعالى خير في الآية بين الفئته والعزم على الطلاق، فيكونان في وقت واحد، وهو بعد مضي الأربعة. فلو كان الطلاق يقع بمضي الأربعة والفئته بعدها لم يكن تخييراً، لأن حق المخير فيهما أن يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه كالأخر كالکفارة، ولأنه تعالى أضاف عزم الطلاق إلى الرجل، وليس مضي المدة من فعل الرجل. ولحديث ابن عمر هذا الذي نحن في سياقه وإن كان موقوفاً فهو مقول للأدلة.

(الخامسة): الفئته هي الرجوع ثم اختلفوا بماذا تكون ف قيل: تكون بالوطء على القادر، والمعدور يبين عذره بقوله: لو قدرت لفنت، لأنه الذي يقدر عليه لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا﴾^(١) وقيل: بقوله رجعت عن يميني وهذا للهادوية كأنهم يقولون المراد رجوعه عن يمينه لا إيقاع ما حلف عليه. وقيل: تكون في حق المعدور بالنية، لأنها توبة يكفي فيها العزم. ورد بأنها توبة عن حق مخلوق فلا بد من إفهامه الرجوع عن الأمر الذي عزم عليه.

(السادسة): اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاء؟ فقال الجمهور: تجب لأنها يمين قد حنث فيها، فتجب الكفارة لحديث «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير» وقيل: لا تجب لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢) وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب لا بالكفارة. ويدل للمسألة الخامسة قوله.

١١٢٤ م/٢ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَدْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَقْفُونَ الْمُؤَلِّيَّ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

١١٢٤ م - (وعن سليمان بن يسار) بفتح المثناة فسين مهملة مخففة بعد الألف راء، وهو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج رسول الله ﷺ، وهو أخو عطاء بن يسار. كان سليمان من فقهاء المدينة وكبار التابعين ثقة، فاضلاً، ورعاً، حجة، هو أحد الفقهاء السبعة روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة. مات سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (قال: أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٦.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٦.

١١٢٤ م - وأخرجه الشافعي (الحديث ٢٦٥/٥).

يقفون المولي . رواه الشافعي) وفي الإرشاد لابن كثير أنه قال الشافعي بعد روايته الحديث: وأقل ذلك ثلاثة عشر اهـ يريد أقل ما يطلق عليه لفظ بضعة عشر. وقوله: «يقفون» بمعنى يقفونه أربعة أشهر كما أخرجه إسماعيل هو ابن أبي إدريس عن سليمان أيضاً أنه قال: أدركنا الناس يقفون الإيلاء إذا مضت الأربعة. فإطلاق رواية الكتاب محمولة على هذه الرواية المقيدة. وقد أخرج الدارقطني من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال: سألت أثنى عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا: ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف، فإن فاء وإلا طلق. وأخرج إسماعيل المذكور من حديث ابن عمر أنه قال: «إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ولا يقع عليها الطلاق حتى يطلق». وأخرج الإسماعيلي أثر ابن عمر بلفظ أنه كان يقول: «أبما رجل آلى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو يفيء ولا يقع عليها طلاق إذا مضت حتى يوقف» وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد بعد مضي الأربعة الأشهر من إيقاف المولي. ومعنى إيقافه هو أن يطالب إما بالفيء وإما بالطلاق، ولا يقع الطلاق بمجرد مضي المدة. وإلى هذا ذهب الجماهير وعليه دل ظاهر الآية إذ قوله تعالى: ﴿وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم﴾^(١) يدل قوله: «سميع» على أن الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع، ولو كان يقع بمضي المدة لكفى قوله «عليم» لما عرف من بلاغة القرآن، وأن فواصل الآيات تشير إلى ما دلت عليه الجملة السابقة، فإذا وقع الطلاق فإنه يكون رجعيّاً عند الجمهور وهو الظاهر، ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل.

١١٢٤ م/٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ إِيْلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالسَّنَتَيْنِ، فَوَقَّتَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

١١٢٤ م - (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين فوقت الله أربعة أشهر، فإن كان أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء. أخرجه البيهقي) وأخرجه الطبراني أيضاً عنه. وقال الشافعي: كانت العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء. وفي لفظ «كانوا يطلقون الطلاق والظهار والإيلاء، فنقل تعالى الإيلاء والظهار عما كان عليه الجاهلية من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما أستر على حكمهما في الشرع، وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه». والحديث دليل على أن أقل ما يتعد به الإيلاء أربعة أشهر.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٧.

١١٢٤ م - وأخرجه البيهقي في كتاب: الإيلاء، باب: الرجل يحلف لا يطأ امرأته أقل من أربعة أشهر (الحديث ٣٨١/٧).

٢/١١٢٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي وَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ، قَالَ: «فَلَا تَقْرِبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ إِسْرَافَهُ، وَرَوَاهُ الْبَزَّازُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَزَادَ فِيهِ: «كَفَّرْ وَلَا تَعُدْ».

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رجلاً ظاهر من أمراته ثم وقع عليها فأتى النبي ﷺ فقال: إني وقعت عليها قبل أن أكفر قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به. رواه الأربعة وصححه الترمذي، ورجح النسائي إرساله. ورواه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه كفر ولا تعد) هذا من باب الظهار. والحديث لا يضر إرساله كما كررناه من أن إتيانه من طريق مرسلة وطريق موصولة لا يكون علة، بل يزيد قوة. والظهار مشتق من الظهر، لأنه قول الرجل لامراته: أنت علي كظهر أمي، فأخذ أسمه من لفظه، وكنوا بالظهر عما يستهجن ذكره وأضافوه إلى الأم، لأنها أم المحرمات وقد أجمع العلماء على تحريم الظهار وإثم فاعله كما قال تعالى: ﴿وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً﴾^(١) وأما حكمه بعد إيقاعه فيأتي. وقد اتفق العلماء على أنه يقع بتشبيه الزوجة بظهر الأم، ثم اختلفوا فيه في مسائل:

(الأولى): إذ شبهها بعضو منها غيره، فذهب الأكثر إلى أنه يكون ظهاراً أيضاً. وقيل: يكون ظهاراً إذا شبهها بعضو يحرم النظر إليه. وقد عرفت أن النص لم يرد إلا في الظهر.

(الثانية): أنهم اختلفوا أيضاً فيما إذا شبهها بغير الأم من المحارم فقالت الهادوية: لا يكون ظهاراً، لأن النص ورد في الأم. وذهب آخرون منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه يكون ظهاراً ولو شبهها بمحرم من الرضاع. ودليلهم القياس. فإن العلة التحريم

١١٢٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في الظهار (الحديث ٢٢٢١) و(الحديث ٢٢٢٢) و(الحديث ٢٢٢٣) و(الحديث ٢٢٢٤) و(الحديث ٢٢٢٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر (الحديث ١١٩٩)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الظهار (الحديث ٣٤٥٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: المظاهر يجامع قبل أن يكفر (الحديث ٢٠٦٥).

المؤبد وهو ثابت في المحارم كنبوته في الأم. وقال مالك وأحمد: إنه ينعقد وإن لم يكن المشبه به مؤبد التحريم كالأجنبية، بل قال أحمد حتى في البهيمة. ولا يخفى أن النص لم يرد إلا في الأم، وما ذكر من إلحاق غيرها في القياس وملاحظة المعنى، ولا ينتهض دليلاً على الحكم.

(الثالثة): أنهم اختلفوا أيضاً هل ينعقد الظهار من الكافر فقيل: نعم لعموم الخطاب في الآية. وقيل: لا ينعقد منه، لأن من لوازمه الكفارة، وهي لا تصح من الكافر. ومن قال ينعقد منه قال: يكفر بالعتق أو الإطعام لا بالصوم لتعذره في حقه. وأجيب بأن العتق والإطعام إذا فعلا لأجل الكفارة كانا قرينة ولا قرينة لكافر.

(الرابعة): أنهم اختلفوا أيضاً في الظهار من الأمة المملوكة. فذهبت الهادوية والحنفية والشافعية أنه لا يصح الظهار منها، لأن قوله تعالى: «من نسائهم» لا يتناول المملوكة في عرف اللغة للاتفاق في الإيلاء على أنها غير داخلة في عموم النساء وقياساً على الطلاق. وذهب مالك وغيره إلى أنه يصح من الأمة لعموم لفظ النساء إلا أنه اختلف القائلون بصحته منها في الكفارة فقيل لا تجب إلا نصف الكفارة، فكأنه قاس ذلك على الطلاق عنده.

(الخامسة): الحديث دليل على أنه يحرم وطء الزوجة التي ظاهر منها قبل التكفير، وهو مجمع عليه لقوله تعالى: «من قبل أن يتماسا»^(١) فلو وطئ لم يسقط التكفير ولا يتضاعف لقوله ﷺ: «حتى تفعل ما أمرك الله». قال الصلت بن دينار سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجمع قبل التكفير فقالوا: «كفارة واحدة» وهو قول الفقهاء الأربعة. وعن ابن عمر أن عليه كفارتين: إحداهما للظهار الذي أقترن به العود، والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهاراً ولا يخفى ضعفه. وعن الزهري وابن جبير أنها تسقط الكفارة، لأنه فات وقتها، فإنه قبل المسيس وقد فات. (وأجيب) بأن فوات وقت الأداء لا يسقط الثابت في الذمة كالصلاة وغيرها من العبادات. واختلف في تحريم المقدمات فقيل: حكمها حكم المسيس في التحريم، لأنه شبهها بمن يحرم في حقها الوطء ومقدماته وهذا قول الأكثر. وعن الأقل لا تحرم المقدمات، لأن المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات إلا مجازاً ولا يصح أن يراد، لأنه جمع بين الحقيقة والمجاز. وعن الأوزاعي يحل له الاستمتاع بما فوق الإزار.

١١٢٦/٣ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَمَضَانَ فَخِفْتُ أَنْ أُصِيبَ أَمْرَاتِي، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا، فَأَتَكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً، فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَرِّزْ رَقَبَةً». فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي، قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: «أَطْعِمْ فَرَقاً مِنْ تَمَرٍ سِتِينَ مِسْكِيناً» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ.

— (وعن سلمة بن صخر) هو: البياضي بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وضاد معجمة، أنصاري خزرجي، كان أحد البكائين. روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب. قال البخاري: لا يصح حديثه يعني هذا الذي في الظهار. (قال: دخل رمضان فخفت أن أصيب أمرأتي) وفي الإرشاد قال: إني كنت امرأة أصيب من النساء ما لا يصيب غيري (فظاهرت منها، فأتكشف لي شيء منها ليلة، فوقعت عليها، فقال لي رسول الله ﷺ: حرر رقبة، فقلت: ما أملك إلا رقبتني، قال: فصم شهرين متتابعين. قلت: وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام؟ قال: أطعم فرقاً من تمر ستين مسكيناً. أخرجه أحمد والأربعة إلا النسائي، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وقد أعله عبد الحق بالانقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة، لأن سليمان لم يدرك سلمة. حكى ذلك الترمذي عن البخاري. وفي الحديث مسائل:

(الأولى): أنه دل على ما دلت عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة، والترتيب إجماع بين العلماء.

(الثانية): أنها أطلقت الرقبة في الآية وفي الحديث أيضاً، ولم تقيد بالإيمان كما قيدت به في آية القتل، فأختلف العلماء في ذلك. فذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وغيرهما إلى عدم التقييد، وأنها تجزئ رقبة ذمية وقالوا: لا تقيد بما في آية القتل لاختلاف السبب. وقد أشار الزمخشري إلى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة، فإن المناسبة أنه لما أخرج رقبة مؤمنة من صفة الحياة إلى الموت كانت كفارته إدخال رقبة مؤمنة في حياة الحرية وإخراجه عن موت الرقبة، فإن الرق يقتضي سلب التصرف عن

١١٢٦ - أخرجه أحمد: ٤٣٦/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في الظهار (الحديث ٢٢١٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في كفارة الظهار (الحديث ١٢٠٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: الظهار (الحديث ٢٠٦٢).

المملوك، فأشبه الموت الذي يقتضي سلب التصرف عن الميت، فكان في إعتاقه إثبات التصرف فأشبه الإحياء الذي يقتضي إثبات التصرف للحَيِّ. وذهب الهادوية ومالك والشافعي إلى أنه لا يجزئ إعتاق رقبة كافرة وقالوا: تقيد آية الظهار كما قيدت آية القتل وإن اختلف السبب، وقالوا: وقد أيدت ذلك السنة، فإنه لما جاء ﷺ السائل يستفتيه في عتق رقبة كانت عليه، سأل ﷺ الجارية أين الله؟ فقالت: في السماء فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله، قال: «فأعتقها فإنها مؤمنة». أخرجه البخاري وغيره. قالوا فسأله ﷺ لها عن الإيمان وعدم سؤاله عن صفة الكفارة، وسببها دال على اعتبار الإيمان في كل رقبة تعتق عن سبب، لأنه قد تقرر أن ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تكرر. قلت: الشافعي قائل بهذه القاعدة، فإن قال بها من معه من المخالفين كان الدليل على التقييد هو السنة لا الكتاب، لأنهم قرروا في الأصول أنه لا يحمل المطلق على المقيد إلا مع اتحاد السبب، ولكنه وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود ما لفظه فقال: يا رسول الله إن علي رقبة مؤمنة الحديث إلى آخره. قال عز الدين الذهبي: هذا الحديث صحيح. وحيث فلا دليل في الحديث على ما ذكر، فإنه ﷺ لم يسألها عن الإيمان، إلا لأن السائل قال: عليه رقبة مؤمنة.

(الثالثة): اختلف العلماء في الرقبة المعيبة بأي عيب فقالت الهادوية وداود تجزئ المعيبة لتناول أسم الرقبة لها. وذهب آخرون إلى عدم أجزاء المعيبة، قياساً على الهدايا والضحايا بجامع التقرب إلى الله. وفصل الشافعي فقال: إن كانت كاملة المنفعة كالأعور أجزاء، وإن نقصت منافعه لم تجز إذا كان ذلك ينقصها نقصاناً ظاهراً كالأقطع والأعمى، إذ العتق تملك المنفعة وقد نقصت. وللحنفية تفاصيل في العيب يطول تعدادها ويعز قيام الأدلة عليها.

(الرابعة): أن قوله ﷺ: «فصم شهرين متتابعين» دال على وجوب التتابع، وعليه دلت الآية، وشرطت أن تكون قبل المنيس، فلو مس فيهما أستانف وهو إجماع إذا وطئها نهائراً متعمداً. وكذا ليلاً عند الهادوية وأبي حنيفة وآخرين ولو ناسياً للآية. وذهب الشافعي وأبو يوسف إلى أنه لا يضر ويجوز، لأن علة النهي إفساد الصوم ولا إفساد بوطء الليل. وأجيب بأن الآية عامة. وأختلفوا إذا وطئ نهائراً ناسياً فعند الشافعي وأبي يوسف لا يضر، لأنه لم يفسد الصوم. وقالت الهادوية وأبو حنيفة: بل يستأنف كما إذا وطئ عامداً لعموم الآية قالوا: وليست العلة إفساد الصوم، بل دل عموم الدليل للأحوال كلها على أنها لا تتم الكفارة إلا بوقوعها قبل المنيس.

(الخامسة): اختلفوا أيضاً فيما إذا عرض له في أثناء صيامه عذر مايوس، ثم زال هل يبيني على صومه أو يستأنف؟ فقالت الهادوية ومالك وأحمد: إنه يبيني على صومه، لأنه فرقه بغير اختياره. وقال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي: بل يستأنف لاختياره التفريق. وأجيب بأن العذر صيره كغير المختار. وأما إذا كان العذر مرجواً فقليل: يبيني أيضاً. وقيل: لا يبيني لأن رجاء زوال العذر صيره كالمختار. وأجيب بأنه مع العذر لا اختيار له.

(السادسة): أن ترتيب قوله ﷺ: «فصم» على قول السائل ما أملك إلا رقبتني، يقضي بما قضت به الآية من أنه لا ينتقل إلى الصوم إلا لعدم وجدان الرقبة، فإن وجد الرقبة إلا أنه يحتاجها لخدمته للعجز، فإنه لا يصح منه الصوم. (فإن قيل:) أنه قد صح التيمم لو وجد الماء إذا كان يحتاج إليه فهلا قسم هذا عليه؟ (قلت:) لا يقاس لأن التيمم قد شرع مع العذر، فكان الاحتياج إلى الماء كالعذر. (فإن قيل) فهل يجعل الشبق إلى الجماع عذراً ليكون له معه العدول إلى الإطعام ويعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم (قلت:) هو ظاهر حديث سلمة. وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام، وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام؟ وإقراره ﷺ على عذره، وقوله: «أطعم» يدل على أنه عذر يعدل معه إلى الإطعام.

(السابعة): أن النص القرآني والنبوي صريح في إطعام ستين مسكيناً، كأنه جعل عن كل يوم من الشهرين إطعام مسكين. وأختلف العلماء هل لا بد من إطعام ستين مسكيناً أو يكفي إطعام مسكين واحد ستين يوماً؟ فذهبت الهادوية ومالك وأحمد والشافعي إلى الأول لظاهر الآية. وذهبت الحنفية وهو أحد قولي زيد بن علي والناصر إلى الثاني، وأنه يكفي إطعام واحد ستين يوماً أو أكثر من واحد بقدر إطعام ستين مسكيناً قالوا: لأنه في اليوم الثاني مستحق كقبل الدفع إليه. وأجيب بأن ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات. ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين هذين. والثالث إن وجد غير المسكين لم يجز الصرف إليه، وإلا أجزأ إعادة الصرف إليه.

(الثامنة): اختلف في قدر الإطعام لكل مسكين، فذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الواجب ستون صاعاً من تمر، أو ذرة، أو شعير، أو نصف صاع من بر. وذهب الشافعي إلى أن الواجب لكل مسكين مد، والمد ربع الصاع. وأستدل بقوله في حديث الباب «أطعم عرقاً من تمر ستين مسكيناً» والعرق مكتل يأخذ خمسة عشر صاعاً من تمر، ولأنه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا. وأستدل الأولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق «أذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها إليك فأطعم عنك منها وسقاً ستين مسكيناً» قالوا:

والوسق ستون صاعاً. وفي رواية لأبي داود والترمذي «فأطعم وسقاً من تمر ستين مسكيناً». وجاء في تفسير العرق أنه ستون صاعاً. وفي رواية لأبي داود أن العرق مكمل يسع ثلاثين صاعاً قال أبو داود: وهذا أصح الحديثين. ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال. وأضطربت الروايات فيه، جنح الشافعي إلى الترجيح بالكثرة، وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً. وقال الخطابي في معالم السنن: العرق السفيفة التي من الخوص فيتخذ منها المكاتل، قال: وجاء تفسيره أنه ستون صاعاً. وفي رواية لأبي داود يسع ثلاثين صاعاً. وفي رواية سلمة يسع خمسة عشر صاعاً فذكر أن العرق يختلف في السعة والضيق قال: فذهب الشافعي إلى رواية الخمسة عشر صاعاً. (قلت:) يؤيد قوله أن الأصل براءة الذمة عن الزائد، وهو وجه الترجيح.

(التاسعة): في الحديث دليل على أن الكفارة لا تسقط جميع أنواعها بالعجز وفيه خلاف. فذهب الشافعي وأحد الروایتين عن أحمد إلى عدم سقوطها بالعجز، لما في حديث أبي داود عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت: ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت إلى أن قال لها رسول الله ﷺ: (يعتق رقبة) قالت: لا يجد، قال: «يصوم شهرين متتابعين» قالت: إنه شيخ كبير ما به من صيام، قال: «يطعم ستين مسكيناً» قالت: ما عنده شيء يتصدق به، قال: «فإني سأعينه بعرق» الحديث. فلو كان يسقط عنه العجز لأبانه ﷺ ولم يعنه من عنده. وذهب أحمد في رواية وطائفة إلى سقوطه بالعجز، كما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن إبدالها. وقيل: إنها تسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لا غيرها من الكفارات، قالوا: لأن النبي ﷺ أمر المجامع في نهار رمضان أن يأكل الكفارة هو وعياله، والرجل لا يكون مصرفاً لكفارته. وقال الأولون: إنما حلت له لأنه إذا عجز وكفر عنه الغير جاز أن يصرفها إليه. وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان، وله في غيرها من الكفارات قولان: وهو نظير ما قالته الهاديوية من أنه يجوز للإمام إذا قبض الزكاة من شخص أن يردّها إليه.

(العاشر): قال الخطابي: دل الحديث على أن الظهار المقيد كالظهار المطلق، وهو إذا ظاهر من أمراته إلى مدة ثم أصابها قبل أنقضاء تلك المدة. واختلفوا فيه إذا بر ولم يحث فقال مالك وابن أبي ليلى: إذا قال لامرأته أنت عليّ كظهر أمي إلى الليل لزمته الكفارة وإن لم يقربها. وقال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه إذا لم يقربها. وجعل الشافعي في الظهار المؤقت قولين: أحدهما أنه ليس بظهار (فائدة): قد يتوهم أن سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا لاتفاق الحكمين في الآية والحديث. وليس كذلك، بل سبب

نزولها قصة أوس بن الصامت، ذكره ابن كثير في الإرشاد من حديث خويلة بنت ثعلبة قالت: «في والله وفي أوس أنزل الله سورة المجادلة قالت: كنت عنده وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه وقد ضجر قالت: فدخل علي يوماً فراجعته بشيء فغضب فقال: أنت علي كظهر أمي قالت: ثم خرج فجلس في نادي قومه ساعة، ثم دخل علي فإذا هو يريدني عن نفسي قالت: قلت: كلا والذي نفس خويلة بيده لا تخلص إلي وقد قلت ما قلت، فحكم الله ورسوله فيهما - الحديث» رواه الإمام أحمد وأبو داود وإسناده مشهور. وأخذ منه أنه إذا قصد بلفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق وكان ظهاراً. وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما. قال الشافعي: ولو ظاهر يريد به طلاقاً كان ظاهراً، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً. وقال أحمد: إذا قال أنت علي كظهر أمي وعنى به الطلاق كان ظهاراً ولا تطلق. وعلمه ابن القيم بأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ففسخ، فلم يجز أن يعاد إلى الأمر المنسوخ. وأيضاً فأوس إنما نوى به الطلاق لما كان عليه، فأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق، وأيضاً فإنه صريح في حكمه فلم يجز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله شرعه وقضاء الله أحق وحكمه أوجب.

١٠ - باب: اللعان

هو مأخوذ من اللعن، لأنه يقول الزوج في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويقال فيه اللعان والالتمان والملاعنة، وأختلف في وجوبه على الزوج فقال في الشفاء للأمير الحسين: يجب إذا كان ثمة ولد وعلم أنه لم يقر بها، وفي المذهب والانتصار أنه مع غلبة الظن بالزنى من المرأة أو العلم يجوز ولا يجب، ومع عدم الظن يحرم.

١/١٢٧ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «سَأَلَ فُلَانٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا أَمْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ الثَّوْرِ، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ، وَذَكَرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاها، فَوَعَّظَهَا كَذَلِكَ، قَالَتْ:

لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: سألت فلان) هو عويمر العجلاني كما في أكثر الروايات (فقال: يا رسول الله أرأيت أن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكت سكت على مثل ذلك) أي: على أمر عظيم (فلم يجبه، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال: إن الذي سألتك عنه قد أبليت به، فأنزل الله الآيات في سورة النور) والأكثر في الروايات أن سبب نزول الآيات قصة هلال بن أمية وزوجته، وكانت متقدمة على قصة عويمر، وإنما تلاها ﷺ لأن حكمها عام للأمة (فتلاهن ووعظه وذكره) عطف تفسير، إذ الوعظ هو التذكير (وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) الموعود به في قوله: ﴿لَعَنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١) (قال لا، والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها، ثم دعاها فوعظها كذلك قالت: لا، والذي بعثك بالحق إنه لكاذب، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله، ثم ثنى بالمرأة ثم فرق بينهما رواه مسلم) في الحديث مسائل:

(الأولى) قوله: «فلم يجبه» ووقع عند أبي داود فكره ﷺ المسائل وعابها، قال الخطابي: يريد المسئلة عما لا حاجة بالسائل إليه. وقال الشافعي: كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لثلاث ينزل في ذلك ما يوقعهم في مشقة وتعنت كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾^(٢) وفي الحديث الصحيح «أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته». وقال الخطابي: قد وجدنا المسألة في كتاب الله على وجهين: أحدهما ما كانت على وجه التبيين والتعليم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين، والآخر ما كان على طريق التعنت والتكلف، فأباح النوع الأول وأمر به، وأجاب عنه فقال: ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾^(٣)، وقال: ﴿فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك﴾^(٤)، وأجاب تعالى في الآيات ﴿يسألونك عن الأهلة﴾^(٥) ﴿ويسألونك عن المحيض﴾^(٦) وغيرها،

(٤) سورة يونس، الآية: ٩٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(١) سورة النور، الآية: ٢٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١٠١.

(٣) سورة النحل، الآية: ٤٣.

وقال في النوع الآخر: ﴿ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي﴾^(١)، وقال: ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها * فيم أنت من ذكراها﴾^(٢) فكل ما كان من السؤال على هذا الوجه فهو مكروه فإذا وقع السكوت عن جوابه فإنما هو زجر وردع للسائل، فإذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ.

(الثانية): في قوله: «فبدأ بالرجل» ما يدل على أنه يبدأ به، وهو قياس الحكم الشرعي، لأنه المدعي فيقدم وبه وقعت البداءة في الآية، وقد وقع الإجماع على أن تقديمه سنة، وأختلف هل تجب البداءة به أم لا؟ فذهب الجماهير إلى وجوبها لقوله ﷺ لهلال: «البينة وإلا حد في ظهرك» فكانت البداءة به لدفع الحد عن الرجل، فلو بدأ بالمرأة كان دافعا لأمر لم يثبت وذهب أبو حنيفة إلى أنها تصح البداءة بالمرأة، لأن الآية لم تدل على لزوم البداءة بالرجل، لأن العطف فيها بالواو وهي لا تقتضي الترتيب. وأجيب عنه بأنها وإن لم تقتض الترتيب، فإنه تعالى لا يبدأ إلا بما هو الأحق في البداءة والأقدم في العناية، وبين فعله ﷺ ذلك، فهو مثل قوله: «نبدأ بما بدأ الله به» في وجوب البداءة بالصفة.

(الثالثة): قوله: «ثم فرق بينهما» دال على أن الفرقة بينهما لا تقع إلا بتفريق الحاكم لا بنفس اللعان، وإلى هذا ذهب كثير مستدلين بهذا اللفظ في الحديث، وأنه ثبت في الصحيح بأن الرجل طلقها ثلاثاً بعد تمام اللعان، وأقره النبي ﷺ على ذلك، ولو كانت الفرقة تقع بنفس اللعان لبين ﷺ أن طلاقه في غير محله. وقال الجمهور: بل الفرقة تقع بنفس اللعان، وإنما اختلفوا هل تحصل الفرقة بتمام لعانه وإن لم تلتعن هي؟ فقال الشافعي: تحصل به. وقال أحمد: لا تحصل إلا بتمام لعانهما، وهو المشهور عند المالكية، وبه قالت الظاهرية. وأستدلوا بما جاء في صحيح مسلم من قوله ﷺ: «ذلكم التفريق بين كل متلاعنين، وقال ابن العربي: أخبر ﷺ بقوله ذلكم عن قوله: «لا سبيل لك عليها» قال: وكذا حكم كل متلاعنين، فإن كان الفراق لا يكون إلا بحكم، فقد نفذ الحكم فيه من الحاكم الأعظم ﷺ بقوله: «ذلكم التفريق بين كل متلاعنين» قالوا: وقوله «فرق بينهما» معناه: إظهار ذلك وبيان حكم الشرع عليه لا أنه أنشأ الفرقة بينهما، قالوا: فأما طلاقه إياها فلم يكن عن أمره ﷺ، وبأنه لم يزد التحريم الواقع باللعان إلا تأكيد، فلا يحتاج إلى إنكاره، وبأنه لو كان لا فرقة إلا بالطلاق لجاز له الزواج بها بعد أن تنكح زوجاً غيره. وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس الحديث وفيه وقضى رسول الله ﷺ أن لا بيت لها عليه ولا قوت من أجل أنهما

(١) سورة الاسراء، الآية: ٨٥.

(٢) سورة النازعات، الآية: ٤٢، ٤٣.

يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها. وأخرج أبو داود من حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال: مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً. وأخرجه البيهقي بلفظ فرق رسول الله ﷺ بينهما وقال: لا يجتمعان أبداً. وعن علي وابن مسعود قالا: مضت السنة بين المتلاعنين أن لا يجتمعا أبداً، وعن عمر يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً.

(الرابعة): اختلف العلماء في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بائن؟ فذهب الهادوية والشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنها فسخ مستدلين بأنها توجب تحريماً مؤبداً، فكانت فسخاً كفرقة الرضاع إذ لا يجتمعان أبداً، ولأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق ولا كناية فيه، وذهب أبو حنيفة إلى أنها طلاق بائن، مستدلاً بأنها لا تكون إلا من زوجة، فهي من أحكام النكاح المختصة فهي طلاق، إذ هو من أحكام النكاح المختصة بخلاف الفسخ، فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالفسخ بالعيب. وأجيب بأنه لا يلزم من اختصاصه بالنكاح أن يكون طلاقاً، كما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها. فقال أبو حنيفة: تحل له لزوال المانع وهو قول سعيد بن المسيب، فإنه قال: فإن أكذب نفسه فإنه خاطب من الخطاب. وقال ابن جبير: ترد إليه ما دامت في العدة وقال الشافعي وأحمد: لا تحل له أبداً لقوله ﷺ «لا سبيل لك عليها». قلت: قد يجاب عنه بأنه ﷺ قاله لمن التعن ولم يكذب نفسه.

(الخامسة): في حديث لعان هلال بن أمية أنه قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء الحديث عند أبي داود وغيره. قال الخطابي: فيه من الفقه أن الزوج إذا قذف امرأته برجل بعينه ثم تلاعنا، فإن اللعان يسقط عنه الحد، فيصير في التقدير ذكره المقذوف به تبعاً ولا يعتبر حكمه، وذلك أنه قال ﷺ لهلال بن أمية: «البينة أو حد في ظهرك» فلما تلاعنا لم يتعرض لهلال بالحد، ولا يروي في شيء من الأخبار أن شريك بن سحماء عفا عنه، فعلم أن الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه باللعان، وذلك لأنه مضطر إلى ذكر من يقذفها به لإزالة الضرر عن نفسه، فلم يحمل نفسه على القصد له بالقذف وإدخال الضرر عليه. (قلت:) ولا يخفى أنه لا ضرورة في تعيين من قذفها به. وقال الشافعي: إنما يسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان، فإن لم يفعل ذلك حد له. وقال أبو حنيفة: الحد لازم له وللرجل مطالبته به. وقال مالك: يحد للرجل ويلاعن للزوجة انتهى. (قلت:) ولا دليل في حديث هلال على سقوط الحد بالقذف لأنه حق للمقذوف، ولم يرد أنه طالب به حتى يقول له ﷺ: قد سقط باللعان، أو يحد القاذف فيتبين الحكم، والأصل ثبوت الحد على القاذف، واللعان إنما شرع لدفع الحد عن الزوج والزوجة.

الفرقة بين المتلاعنين

١١٢٨/٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتْلَاعَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي، فَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال للمتلاعنين: حسابكما على الله) بينه بقوله (أحدكما كاذب) فإذا كان أحدهما كاذباً، فالله هو المتولي لجزائه (لا سبيل لك عليها) هو إبانة للفرقة بينهما كما سلف (قال: يا رسول الله مالي) يريد به الصداق الذي سلمه إليها (قال: إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كاذباً عليها فذلك أبعد لك منها. متفق عليه). الحديث أفاد ما سلف من الفراق بينهما، وأن أحدهما كاذب في نفس الأمر وحسابه على الله، وأن لا يرجع بشيء مما سلمه من الصداق، لأنه إن كان صادقاً في القذف فقد استحققت المال بما استحل منها، وإن كان كاذباً فقد استحقته أيضاً بذلك ورجوعه إليه أبعد، لأنه هضمها بالكذب عليها فكيف يرجع ما أعطاه.

١١٢٩/٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهٍ أَبْيَضَ سَبْطاً، فَهُوَ لِرَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهٍ أَكْحَلَ جَعْداً، فَهُوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً) بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعدها طاء مهملة، وهو الكامل الخلق من الرجال (فهو لزوجها، وإن جاءت به أكحل) بفتح الهمزة وسكون الكاف، هو الذي منابت أجفانه كلها سود، كأن فيها كحلاً وهي خلقة (جعداً) بفتح الجيم وسكون العين المهملة فдал مهملة، وهو من الرجال القصير (فهو الذي رماها به متفق عليه) ولهما في

١١٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قول الإمام للمتلاعنين إن أحدكما كاذب... (الحديث ٥٣١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللعان، باب: اللعان (الحديث ١٤٩٣).

١١٢٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قول الإمام للمتلاعنين إن أحدكما كاذب... (الحديث ٥٣١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللعان، باب: اللعان (الحديث ١٤٩٦).

أخرى فجاءت به على النعت المكروه، وفي الأحاديث ثبتت له عدة صفات. وفي رواية لهما وللنسائي أنه قال ﷺ بعد سرد صفات ما في بطنها: اللهم بين، فوضعت شبيهاً بالذي ذكر زوجها أنه وجده عندها. وفي الحديث دليل على أنه يصح اللعان للمرأة الحامل ولا يؤخر إلى أن تضع، وإليه ذهب الجمهور لهذا الحديث. وقالت الهادوية وأبو يوسف ومحمد ويروى عن أبي حنيفة وأحمد: أنه لا لعان لنفي الحمل، لجواز أن يكون ريحاً فلا يكون للعان حيثنذ معنى. (قلت:) وهذا رأي في مقابلة النص، وكأنهم يريدون أنه لا لعان بمجرد ظن الحمل من الأجنبية، لا لوجدانه معها الذي هو صورة النص وفي الحديث دليل على أنه يتنفي الولد باللعان، وإن لم يذكر النفي في اليمين، وإلى هذا ذهب أهل الظاهر. وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه لا يصح اللعان على الحمل إلا بشرط ذكر الزوج لنفي الولد دون المرأة، وأنه يصح نفي الولد وهو حمل، ويؤخر اللعان إلى ما بعد الوضع، ولا دليل عليهما بل الحق قول الظاهرية، فإنه لم يقع في اللعان عنده ﷺ نفي الولد، ولم نره في حديث هلال ولا عويمر، ولم يكن اللعان إلا منهما في عصره ﷺ. وأما لعان الحامل فقد ثبت في هذه الأحاديث، وقد أخرج مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ لا عن بين رجل وأمرأته وأنتفى من ولده، ففرق بينهما والحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل وكانت حاملاً فأنكر حملها، وذكر أنه أنتفى من ولده، ولكنه لا يدل على اشتراط نفي الولد، لأنه فعله الرجل من تلقاء نفسه. وقال أبو حنيفة: لا يصح نفي الحمل واللعان عليه، فإن لاعنها حاملاً ثم أتت بالولد لزمه ولم يمكن من نفيه أصلاً، لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين، وهذه قد بانت بلعانهما في حال حملها. ويجاب بأن هذا رأي في مقابلة النص الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر هذا، وإن كان البخاري قد بين أن قوله فيه وكانت حاملاً من كلام الزهري، لكن حديث الباب صحيح صريح. وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة، وكان مقتضاها إلحاق الولد بالزوج إن جاءت به على صفته لأنه للفراش، لكنه بين ﷺ المانع عن الحكم بالقيافة نفيًا وإثباتًا بقوله: «لولا الإيمان لكان لي ولها شأن».

١١٣٠/٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا مُوجِبَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١١٣٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في اللعان (الحديث ٢٢٥٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الأمر بوضع اليد على في المتلاعنين عند الخامسة (الحديث ٣٤٧٢).

١١٣٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: النهي عن تزويج من لم يلد من النساء (الحديث ٢٠٤٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (الحديث ١١٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تزويج الزانية (الحديث ٣٢٢٩).

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إن أمرأتي لا ترد يد لامس قال: غرب بها) بالغين المعجمة والراء وباء موحدة. قال في النهاية: أي أبعدا يريد الطلاق (قال: أخاف أن تتبعها نفسي، قال: فأستمع بها. رواه أبو داود والترمذي ورجاله ثقات) وأطلق عليه النووي الصحة، لكنه نقل ابن الجوزي عن أحمد أنه قال: لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء، وليس له أصل، فتمسك بهذا ابن الجوزي وعده في الموضوعات، مع أنه أورده بإسناد صحيح. (وأخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ طلقها قال: لا أصبر عنها، قال: فأمسكها) اختلف العلماء في تفسير قوله: «لا ترد يد لامس» على قولين:

(الأول) أن معناه الفجور، وأنها لا تمنع من يريد منها الفاحشة، وهذا قول أبي عبيد والخلال والنسائي وابن الأعرابي والخطابي. وأستدل به الرافعي على أنه لا يجب تطليق من فسقت بالزنى، إذا كان الرجل لا يقدر على مفارقتها.

(والثاني): أنها تبذر بمال زوجها ولا تمنع أحداً طلب منها شيئاً منه، وهذا قول أحمد والأصمعي ونقله عن علماء الإسلام، وأنكر ابن الجوزي على من ذهب إلى الأول، قال في النهاية: وهو أشبه بالحديث، لأن المعنى الأول يشكل على ظاهر قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) وإن كان في معنى الآية وجوه كثيرة. (قلت: الوجه الأول في غاية من البعد بل لا يصح للآية، ولأنه ﷺ لا يأمر الرجل أن يكون ديوثاً فحمله على هذا لا يصح، والثاني بعيد لأن التبذير إن كان بمالها فممنوعها ممكن، وإن كان من مال الزوج فكذلك، ولا يوجب أمره بطلاقها على أنه لم يتعارف في اللغة أن يقال فلان لا يرد يد لامس كناية عن الجود، فالأقرب المراد أنها سهلة الأخلاق، ليس فيها نفور وحشمة عن الأجانب لا أنها تأتي الفاحشة، وكثير من النساء والرجال بهذه المثابة مع البعد من الفاحشة، ولو أراد به أنها لا تمنع نفسها عن الوقاع من الأجانب لكان قاذفاً لها.

٧/١١٣٣ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ سَمْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - حِينَ

(١) سورة النور، الآية: ٣.

١١٣٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: التغليب في الانتفاء (الحديث ٢٢٦٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: التغليب من الولد (الحديث ٣٤٨١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: من أنكر ولده (الحديث ٢٧٤٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطلاق، باب: اللعان (الحديث ١٣٣٥).

نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتْلَاعِنِينَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا اللَّهُ جَنَّتْ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، اخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين نزلت آية المتلاعنين: أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم، فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله جنته، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه) أي: يعلم أنه ولده (اختجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين. أخرجه أبو داود والتسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان) وقد تفرد به عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولا يعرف عبد الله إلا بهذا الحديث، ففي تصحيحه نظر. وصححه أيضاً الدارقطني مع اعترافه بتفرد عبد الله، وفي الباب عن ابن عمر عند البزار، وفيه إبراهيم بن يزيد الجوزي ضعيف وأخرج أحمد من طريق مجاهد عن ابن عمر نحوه أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن أبيه عن وكيع وقال: تفرد به وكيع ومعنى الحديث واضح.

١١٣٣ م/٧ — وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ أَقْرَأَ بَوْلَدِهِ^(١) طَرْفَةً عَيْنٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِيهِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ حَسَنٌ مَوْقُوفٌ.

١١٣٣ م — (وعن عمر، رضي الله عنه، قال: من أقر بولده طرفة عين فليس له أن ينفيه أخرجه البيهقي وهو حسن موقوف) فيه دليل على أنه لا يصح النفي للولد بعد الإقرار به، وهو مجمع عليه، وأختلف فيما إذا سكت بعد علمه به ولم، ينفيه فقال المؤيد: إنه يلزمه وإن لم يعلم أن له النفي، لأن ذلك حق يبطل بالسكوت، وذلك كالشفيع إذا أبطل شفيعته قبل علمه باستحقاقها. وذهب أبو طالب إلى أن له النفي متى علم، إذ لا يثبت التخيير من دون علم، فإن سكت عند العلم لزم ولم يمكن من النفي بعد ذلك، ولا يعتبر عنده فور ولا تراخ، بل السكوت كالإقرار. وقال الإمام يحيى والشافعي: بل يكون نفيه على الفور، قال: وحد الفور ما لم يعد تراخياً عرفاً، كما لو أشتغل بإسراج دابته، أو لبس ثيابه، أو نحو

١١٣٣ م — أخرجه البيهقي في كتاب: السير، باب: من خرج من بيته مهاجراً فأدركه الموت... (الحديث ١٤٠/٩).

(١) في نسخة م: بولده.

ذلك لم يعد تراخياً، ولهم في المسألة تقادير ليس عليها دليل إلا الرأي وفروع على غير أصل أصيل.

١١٣٤/٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَمْرَاتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، قَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنَّى ذَلِكَ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ، قَالَ: «فَلَعَلَّ أَبْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَهُوَ يُعَرِّضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رجلاً) قال عبد الغني: إن اسمه ضمضم ابن قتادة (قال: يا رسول الله إن امرأتي ولدت غلاماً أسود قال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها، قال: حمرة: قال: هل فيها من أورو) بالراء والقاف بزنة أحمر، وهو الذي في لونه سواد ليس بحالك (قال: نعم، قال: فأنى ذلك؟ قال: لعله نزعه) بالنون فزاي وعين مهملة أي: جذبه إليه (عرق قال: فلعل أبنتك هذا نزعه عرق. متفق عليه وفي رواية لمسلم) أي: عن أبي هريرة (وهو) أي: الرجل (يعرض بأن ينفيه وقال في آخره، ولم يرخص له في الانتفاء منه) قال الخطابي: هذا القول من الرجل تعريض بالريبة، كأنه يريد نفي الولد، فحكم النبي ﷺ بأن الولد للفراش، ولم يجعل خلاف الشبه، واللون دلالة يجب الحكم بها، وضرب له المثل بما يوجد من اختلاف الألوان في الإبل ولقاحها واحد. وفي هذا إثبات القياس، وبيان أن المتشابهين حكمهما من حيث الشبه واحد، ثم قال: وفيه دليل على أن الحد لا يجب في المكاني، وإنما يجب في القذف الصريح. وقال المهلب: التعريض إذا كان على جهة السؤال لا حد فيه، وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على المواجهة والمشاتمة. وقال ابن المنير: يفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الأذية المحضه، والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب. وقال القرطبي: لا خلاف أنه لا يجوز نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالسمرة والأمة، ولا في البياض

والسواد إذا كان قد أقر بالوطء، ولم تمض مدة الاستبراء. قال في الشرح: كأنه أراد في مذهبه وإلا فالخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل، وهو إن لم ينضم إليه قرينة زنى لم يجز النفي، وإن أتهمها بولد على لون الرجل الذي أتهمها به جاز النفي على الصحيح، وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً، والخلاف إنما هو عند عدمها، والحديث يحتمله لأنه لم يذكر أن معه قرينة الزنى، وإنما هو مجرد مخالفة اللون.

١١ - باب: العدة والإحداد، والاستبراء، وغير ذلك^(١)

بكسر العين المهملة أسم لمدة تتربص بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها، إما بالولادة، أو الأقراء، أو الأشهر. «والإحداد» بالحاء المهملة بعدها دالان مهملتان بينهما ألف وهو لغة المنع، وشرعاً ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة.

١/١١٣٥ - عَنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ: «أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَفَسَّتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ لَهَا، فَكَتَحَتْ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

وَفِي لَفْظٍ: «أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً». وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَزَوَّجَ وَهِيَ فِي دِمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ».

— (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة فواو مفتوحة فراء (بن مخرمة) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء تقدمت ترجمته. (أن سبيعة) بضم السين المهملة فباء موحدة فمثناة تحتية تصغير سبع وتاء التأنيث (الأسلمية نفس) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاة زوجها) هو سعيد بن خولة، توفي بمكة بعد حجة الوداع (بليال). وقع في

(١) زيادة في الأصل.

١١٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: «واللاتي يثنى من المحيض من نسائكم إن ارتبتم» (الحديث ٥٣٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (الحديث ١٤٨٤).

تقديرها خلاف كبير لا حاجة إلى ذكره ويأتي بعضه قريباً. (فجاءت النبي ﷺ فاستأذنته أن تنكح فأذن لها فنكحت رواء البخاري وأصله في الصحيحين. وفي لفظ) للبخاري (أنها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة وفي لفظ لمسلم) أي: عن المسور (قال الزهري: ولا أرى بأساً أن تزوج وهي في دمها) أي: دم نفاسها (غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر). الحديث دليل على أن الحامل المتوفى عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل، وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشر، ويجوز بعده أن تنكح، وفي المسألة خلاف. فهذا الذي أفاده الحديث قول جماهير العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١) والآية وإن كان ما قبلها في المطلقات، لكن ذلك لا يخص عمومها. وأيد بقاء عمومها على أصله ما أخرجه عبد الله بن أحمد في رواية المسند والضياء في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال: قلت: يا رسول الله (وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) هي المطلقة ثلاثاً أم المتوفى عنها؟ قال: «هي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها». وأخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجه آخر قال: لما نزلت هذه الآية قلت: يا رسول الله هذه الآية مشتركة أم مبهمة؟ قال رسول الله ﷺ: آية آية؟ قلت: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٢) المطلقة والمتوفى عنها زوجها قال: نعم. وثبت عن ابن مسعود، رضي الله عنه، عدة روايات دالة على قوله بهذا. وأخرج عنه ابن مردويه قال: نسخت سورة النساء القصص كل عدة ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣) أجل كل حامل مطلقة أو متوفى عنها زوجها أن تضع حملها وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال: نسخت سورة النساء القصص بعد التي في البقرة بسبع سنين. وأخرج الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: كنت أنا وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم فجاء رجل فقال: أفنتي في امرأة ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة أحلت؟ قال ابن عباس: تعتد آخر الأجلين، قلت: أنا ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٤) قال ابن عباس: ذلك في الطلاق، قال أبو سلمة: أرايت لو أن امرأة جرت حملها سنة فما عدتها؟ قال ابن عباس: آخر الأجلين، قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة،

(١) و(٢) و(٣) و(٤) سورة الطلاق، الآية: ٤.

فأرسل ابن عباس غلامه كريماً إلى أم سلمة يسألها أمضت في ذلك سنة؟ فقالت: «قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ». وأخرجه عبد بن حميد من حديث أبي سلمة، وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها فقالت: ولدت سبيعة مثل ما مضى، إلا أنها قالت بعد وفاة زوجها بلبال. وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدة، وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة، ومع تأخر نزولها كما صرح به الروايات، ينبغي أن يكون التخصيص أو النسخ متفقاً عليه، وذهبت الهادوية وغيرهم ويروى عن علي أنها تعتد بآخر الأجلين، إما وضع الحمل إن تأخر عن الأربعة الأشهر والعشر، أو بالمدة المذكورة إن تأخرت عن وضع الحمل، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾^(١) قالوا: فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من وجه. وقوله: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾^(٢) كذلك فجمع بين الدليلين بالعمل بهما والخروج من العهدة بيقين، بخلاف ما إذا عمل بأحدهما. وأجيب عنه بأن حديث سبيعة نص في الحكم مبين بأن آية النساء القصوى شاملة للمتوفى عنها زوجها، وأيد حديثها ما سمعته من الأحاديث والآثار. وأما الرواية عن علي رضي الله عنه، فقال الشعبي: ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول: عدة المتوفى عنها زوجها آخر الأجلين. هذا وكلام الزهري صريح أنه يعقد بها، وإن كانت لم تطهر من دم نفاسها، وإن حرم وطؤها لأجل علة أخرى هي بقاء الدم. وقال النووي في شرح مسلم: قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان الحمل ولدأ أو أكثر كامل الخلقة، أو ناقصها، أو علقه، أو مضغة فإنها تنقضي العدة بوضعه إذا كان فيه صورة خلقة آدمي، سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفتها، أو صورة جليلة يعرفها كل أحد. وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل التام المتخلق. وأما خروج المضغة والعلقة فهو نادر، والحمل على الغالب أقوى. قال المصنف: ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بينة ولا خفية. وظاهر الحديث والآية الإطلاق فيما يتحقق كونه حملاً. وأما ما لا يتحقق كونه حملاً فلا، لجواز أنه قطعة لحم والعدة لازمة بيقين فلا تنقضي بمشكوك فيه.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٤.

١١٣٦/٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أُمِرْتُ بِرَبْرَةٍ أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حَيْضٍ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ، لِكِنَّهُ مَعْلُولٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت أمرت) مغير الصيغة والامر هو النبي ﷺ (بربرة أن تعتد بثلاث حيض. رواه ابن ماجه ورواته ثقات لكنه معلول). وقد ورد ما يؤيده، وهو دليل على أن العدة تعتبر بالمرأة عند من يجعل عدة المملوكة دون عدة الحرة، لا بالزوج على القول الأظهر من أن زوج بربرة كان عبداً.

١١٣٧/٣ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا: «لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن الشعبي) هو: أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني، الكوفي، تابعي جليل القدر، فقيه كبير. قال ابن عيينة: كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه. مر ابن عمر بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال: شهدت القوم وهو أعلم بها مني. وقال الزهري: العلماء أربعة ابن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومكحول بالشام. ولد الشعبي في خلافة عمر كما في الكاشف للذهبي. وقيل: لست خلت من خلافة عثمان، ومات سنة أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة. (عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً ليس لها سكنى ولا نفقة. رواه مسلم) الحديث دليل على أن المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة ولا سكنى وفي المسألة خلاف. ذهب إلى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والإمامية وإسحق وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث، مستدلين بهذا الحديث. وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحنفية والثوري وغيرهم إلى أنها تجب لها النفقة والسكنى، مستدلين على الأول بقوله تعالى: ﴿فَانْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١) وهذا في الحامل وبالإجماع في الرجعية على أنها تجب لها النفقة، وعلى الثاني بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾^(٢) وذهب الهادي وآخرون إلى وجوب النفقة دون السكنى مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ﴾^(٣)، ولأنها حبست بسببه

١١٣٦ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: خيار الأمة إذا أعتقت (الحديث ٢٠٧٧).

١١٣٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (الحديث ١١١٨).

(١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٤١.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.

كالرجعية، ولا يجب لها السكنى لأن قوله: ﴿من حيث سكتتم﴾^(١) يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج، وهو يقتضي الاختلاط، ولا يكون ذلك إلا في حق الرجعية. قالوا: وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن يضعف معها الاحتجاج به، وحاصلها أربعة مطاعن:

(الأول): كون الراوي امرأة ولم تقترن بشاهدين عدلين يتابعانها على حديثها.

(الثاني): أن الرواية تخالف ظاهر القرآن.

(الثالث): أن خروجها من المنزل لم يكن لأجل أنه لا حق لها في السكنى، بل لإيذائها أهل زوجها بلسانها.

(الرابع): معارضة روايتها برواية عمر. وأجيب بأن كون الراوي امرأة غير قاذح، فكم من سنن ثبتت عن النساء يعلم ذلك من عرف السير وأسانيد الصحابة. وأما قول عمر: «لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت» فهذا تردد منه في حفظها، وإلا فإنه قد قيل عن عائشة وحفصة عدة أخبار، وتردده في حفظها عذر له في عدم العمل بالحديث، ولا يكون شكه حجة على غيره. وأما قوله: «إنه مخالف للقرآن» وهو قوله تعالى: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن﴾^(٢) فإن الجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص لبعض أفراد العام. وأما رواية عمر فأرادوا بها قوله «وسنة نبينا» وقد عرف من علوم الحديث أن قول الصحابي من السنة كذا يكون مرفوعاً. فالجواب أنه قد أنكر أحمد بن حنبل الزيادة من قول عمر، وجعل يقسم ويقول: وأين في كتاب الله إيجاب النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثاً؟ وقال: وهذا لا يصح عن عمر. قال ذلك الدارقطني. وأما حديث عمر سمعت النبي ﷺ يقول لها السكنى والنفقة، فإنه من رواية إبراهيم النخعي عن عمر، وإبراهيم لم يسمعه من عمر، فإنه لم يولد إلا بعد موت عمر بسنين. وأما القول بأن خروج فاطمة من بيت زوجها كان لإيذائها لأهل بيته بلسانها، فكلام أجنبى عما يفيد الحديث الذي روت، ولو كانت تستحق السكنى لما أسقطه ﷺ لبذاء لسانها ولوعظها وكفها عن إيذاء أهل زوجها. ولا يخفى ضعف هذه المطاعن في رد الحديث، فالحق ما أفاده الحديث. وقد أطال ابن القيم في ذلك في الهدى النبوي ناصراً للعمل بحديث فاطمة.

(١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

١١٣٨/٤ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَدُّ أَمْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلَ، وَلَا تَمَسَّ طَبِيئًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْذَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ، وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالتَّنْسَائِيِّ مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَلَا تَخْتَضِبُ» وَلِلنَّسَائِيِّ: «وَلَا تَمْتَشِطُ».

— (وعن أم عطية، رضي الله عنها) أسماها نسيية بضم النون وفتح المهملة، صحابية لها أحاديث في كتب الحديث (أن رسول الله ﷺ قال: لا تحد) بضم حرف المضارعة وكسر الحاء المهملة، ويجوز ضم الدال على أن لا نافية وجزمها على أنها نهي. (أمرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) بفتح العين المهملة وسكون الصاد المهملة فباء موحدة في النهاية، أنها برود يمنية يعصب غزلها أي: يجمع ويشد، ثم يصبغ وينشر، فيبقى موشي لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه الصبغ. (ولا تكتحل ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة فذال معجمة أي: قطعة (من قسط) بضم القاف وسكون السين المهملة. وفي النهاية أنه ضرب من الطيب. وقيل: العود (أو ظفار) يأتي تفسيره (متفق عليه وهذا لفظ مسلم ولأبي داود والنسائي من الزيادة ولا تختضب وللنسائي ولا تمتشط) الحديث فيه مسائل:

(الأولى): تحريم إحداث المرأة فوق ثلاثة أيام على أي ميت من أب أو غيره، وجوازه ثلاثاً عليه، وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشراً، إلا أنه أخرج أبو داود في المراسيل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ رخص للمرأة أن تحد على أبيها سبعة أيام، وعلى من سواه ثلاثة أيام. فلو صح كان مخصصاً للأب من عموم النهي في حديث أم عطية، إلا أنه مرسل لا يقوى على التخصيص.

١١٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: القسط للحادة عند الطهر (الحديث ٥٣٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: وجوب الإحداث (الحديث ٩٣٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: فيما تجتنبه المعتدة في عدتها (الحديث ٢٣٠٢) و(الحديث ٢٣٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: ما تجتنب الحادة من الثياب المصبغة (الحديث ٣٥٣٦).

(الثانية): في قوله: «أمرأة» إخراج للصغيرة بمفهومه فلا يجب عليها الإحداد على الزوج، فلا تنهي عن الإحداد على غيره أكثر من ثلاثة، وإليه ذهب الحنفية والهادي. وذهب الجمهور إلى أنها داخلة في العموم، وأن ذكر المرأة خرج مخرج الغالب، والتكليف على وليها في منعها من الطيب وغيره، ولأن العدة واجبة على الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها.

(الثالثة): في قوله: «على ميت» دليل على أنه لا إحداد على المطلقة، فإن كان رجعيًا فإجماع، وإن كان بائنًا فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداد عليها، وهو قول الهادي والشافعي ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله: «على ميت» وإن كان مفهوماً، فإنه يؤيده أن الإحداد شرع لقطع ما يدعو إلى الجماع، وكان هذا في حق المتوفى عنها لتعذر رجوعها إلى الزوج. وأما المطلقة بائنًا فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعقد إذا لم تكن مثلاً أي مطلقة ثلاثاً. وذهب آخرون منهم علي وزيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى وجوب الإحداد على المطلقة بائنًا قياساً على المتوفى عنها، لأنهما أشتركتا في العدة وأختلفتا في سببها، ولأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الأول أظهر دليلاً.

(الرابعة): أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداد، وإنما دل على حله على الزوج الميت. وذهبت إلى وجوبه أكثر العلماء، لما أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة أنها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة، وقد جعلت علي صبراً الحديث سيأتي ورواه النسائي. قال ابن كثير: وفي سنده غرابة، قال: ولكن رواه الشافعي عن مالك، أنه بلغه عن أم سلمة فذكره، وهو مما يتقوى به الحديث، ويدل على أن له أصلاً. ولما أخرجه عنها أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي أن رسول الله ﷺ قال: «المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحلبي ولا تختضب ولا تكتحل» قال الحافظ ابن كثير: إسناده جيد لكن رواه البيهقي موقوفاً عليها. وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتمشطان، وتطيبان، وتقلدان، وتنتعلان، وتصبغان ما شاءتا. وأستدلاً بما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث أسماء بنت عيسى قالت: دخل علي رسول الله ﷺ اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال: لا تحدي بعد يومك. هذا لفظ أحمد، وله ألفاظ كلها دالة على أمره ﷺ لها بعدم الإحداد بعد ثلاث، وهذا ناسخ لأحاديث أم سلمة في الإحداد لأنه بعدها، فإن أم سلمة أمرت بالإحداد بعد موت زوجها، وموته متقدم على قتل جعفر. وقد أجاب الجمهور عن حديث أسماء بأجوبة سبعة كلها تكلف لا حاجة إلى سردها.

(المسألة الخامسة): في قوله: «أربعة أشهر وعشراً» قيل: الحكمة في التقدير بهذه المدة، أن الولد تتكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلة، فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤثناً باعتبار الليالي، والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشر.

(المسألة السادسة): في قوله: «ثوباً مصبوغاً» دليل على النهي عن كل مصبوغ بأي لون إلا ما أستثناه في الحديث. وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبوغة إلا ما صبغ بسواد، فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن. واختلف في الحرير فذهبت الشافعية في الأصح إلى المنع لها منه مطلقاً مصبوغاً أو غير مصبوغ، قالوا: لأنه أبيع للنساء للترزين به والحادة ممنوعة من التزين. وقال ابن حزم: إنها تجتنب الثياب المصبوغة فقط، ويحل لها أن تلبس ما شاءت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ، ويباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت، وهذا جمود منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية. وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن لبسها الثياب المعصفرة ولا الممشقة ولا الحلي فقال: إنه لم يصح لأنه من رواية إبراهيم بن طهمان. ورد عليه بأنه من الحفاظ الأثبات الثقات. وقد صحح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد وأبي حاتم، وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص، وغيره من الأئمة أداره على التعليل بالزينة، فبقي كلامهم أن ثوب العصب إذا كان فيه زينة منعت منه، ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب للمنع. وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية. وللعلماء في تفسيره أقوال آخر.

(المسألة السابعة): في قوله: «ولا تكتحل» دليل على منعها من الاكتحال وهو قول الجمهور. وقال ابن حزم: ولا تكتحل ولو ذهبت عيناها، لا ليلاً ولا نهاراً. ودليله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأة توفي عنها زوجها، فخافوا على عيناها فأتوا النبي ﷺ فاستأذنوه في الكحل، فما أذن فيه، بل قال لا مرتين أو ثلاثاً. وذهب الجمهور مالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجوز الاكتحال بالإثمد للتداوي، مستدلين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود أنها قالت: في كحل الجلاء لما سألتها امرأة أن زوجها توفي وكانت تشتكي عيناها، فأرسلت إلى أم سلمة فسألتها عن كحل الجلاء فقالت أم سلمة: لا يكتحل منه إلا من أمر لا بد منه يشد عليك، فتكتحلين بالليل وتمسحينه

بالنهار. ثم قالت أم سلمة: دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة، وذكرت حديث الصبر. قال ابن عبد البر: وهذا عندي وإن كان مخالفاً لحديثها الآخر الناهي عن الكحل مع الخوف على العين، إلا أنه يمكن الجمع بأنه ﷺ عرف من الحالة التي نهاها، أن حاجتها إلى الكحل خفيفة غير ضرورية، والإباحة في الليل لدفع الضرر بذلك. (قلت: ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت، والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب الإحداد.

٥/١١٣٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبْرًا، بَعْدَ أَنْ تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ يَشِبُّ الْوَجْهَ»، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَأَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ، وَلَا بِالْحِنَّاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ. قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ؟ قَالَ: «بِالسَّدْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

— (وعن أم سلمة قالت: جعلت على عيني صبراً بعد أن توفي أبو سلمة فقال رسول الله ﷺ: إنه يشب الوجه) بفتح حرف المضارعة (فلا تجعليه إلا بالليل وأنزعيه بالنهار، ولا تمتشطي بالطيب، ولا بالحناء فإنه خضاب، قلت: بأي شيء أمتشط قال: بالسدر. رواه أبو داود والنسائي وإسناده حسن) فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب. وقد ورد في لفظ لا تمس طيباً، ولكنه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حيضها، وأذن لها في القسط والأظفار. قال البخاري: القسط والكست مثل الكافور والقافور، يجوز في كل منهما القاف والكاف. قال النووي: القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور.

٦/١١٤٠ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَمْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَبْتَنَيْتِ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ أَشْتَكَّتْ عَيْنُهَا^(١)، أَفَتَكْحِلُهَا^(٢)؟ قَالَ: «لَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي: أم سلمة (أن امرأة قالت: يا رسول الله إن أبنتي مات عنها زوجها

١١٣٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: فيما تجتنبه المعتدة في عدتها (الحديث ٢٣٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الرخصة للحادة أن تمتشط بالسدر (الحديث ٢٠٤) و (الحديث ٢٠٥).

١١٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: مراجعة الحائض (الحديث ٥٣٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: وجوب الإحداد (الحديث ١١٢٦).

(١) في نسخة م: اشْتَكَّتْ عَيْنُهَا. بفتح النون. (٢) في نسخة م: أَفَتَكْحِلُهَا.

وقد أشتكت عينها أفنكحها؟) بضم الحاء (قال: لا. متفق عليه) تقدم الكلام في الكحل. وظاهر الحديث أنها لا تكحلها للتداوي، فمن قال إنه تمنع الحادة من الكحل بالإثمد، لأنه الذي تحصل به الزينة. فأما الكحل التوتيا والعزروت ونحوهما فلا بأس به، لأنه لا زينة فيه بل يصح العين يرد عليه لفظ الحديث، فإنها سألت عن كحل تداوي به العين لا عن كحل الإثمد بخصوصه، إلا أن يدعي أن الكحل إذا أطلق لا يتبادر إلا إليه.

١١٤١/٧ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: طُلِقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا، فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «بَلَى»^(١)، جُدِّي نَخْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدَقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر قال: طلقت خالتي فأرادت أن تجد نخلها بالجيـم والذال المعجمة، هو القطع المستأصل كما في القاموس. وفي النهاية بالذال المهملة صرام النخل، وهو قطع ثمرها. (فزجرها رجل أن تخرج فأنت النبي ﷺ فقال: بل جدي نخلك فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفًا. رواه مسلم) في باب جواز خروج المعتدة البائن كما بوبه النووي، وأخرجه أبو داود والنسائي بزيادة طلقت خالتي ثلاثاً. والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزلها في النهار للحاجة إلى ذلك، ولا يجوز لغير حاجة. وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء وقالوا: يجوز الخروج للحاجة والعذر ليلاً ونهاراً كالخوف، وخشية أنهدام المنزل، ويجوز إخراجها إذا تأذت بالجيران، أو تأذوا بها أذى شديداً لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾^(٢) وفسر الفاحشة بالبذاءة على الأحماء وغيرهم. وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجها نهاراً مطلقاً دون الليل، وللحديث المذكور وقياساً على عدة الوفاة. ولا يخفى أن الحديث المذكور علل فيه جواز الخروج برجاء أن تصدق، أو تفعل معروفًا، وهذا عذر في الخروج. وأما لغير عذر فلا يدل عليه. إلا أن يقال إنما رجاء فعل ذلك، وقد يرجى في كل خروج في الغالب. وفيه دليل على استحباب الصدقة من التمر عند جداده، وأستحب التعريض لصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والبر.

١١٤١ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: جواز خروج المعتدة البائن والمتوفى عنها في النهار لحاجتها (الحديث ١٤٨٣).

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

(١) في نسخة م: بل.

١١٤٢/٨ - وَعَنْ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ : أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ، فَقَالَتْ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مَسْكناً يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً، فَقَالَ : «نَعَمْ». فَلَمَّا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ : «أَمْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ». قَالَتْ : فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً، قَالَتْ : فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّهْلِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَغَيْرُهُمْ.

— (وعن فريعة) بضم الفاء وفتح الراء وسكون المثناة التحتية وعين مهملة أخت أبي سعيد الخدري شهدت بيعة الرضوان ولها رواية (بنت مالك أن زوجها خرج في طلب أعبد له فقتلوه قالت : فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي، فإن زوجي لم يترك لي مسكناً يملكه ولا نفقة فقال : نعم، فلما كنت في الحجرة ناداني فقال : أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله، قالت : فأعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً قالت : فقضى به بعد ذلك عثمان. أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي والذهلي) بضم الذال المعجمة (وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن إسحاق بن كعب عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريعة قال ابن عبد البر : هذا حديث معروف مشهور عند علماء الحجاز والعراق، وأعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بجهالة حال زينب، وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور العدالة وتعقب بأن زينب هذه من التابعيات، وهي امرأة أبي سعيد روى عنها سعد بن إسحاق، وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات. وقد روى عنها سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، فهي امرأة تابعة تحت صحابي، ثم روى عنها الثقات ولم يطعن فيها بحرف. وسعد بن إسحاق وثقة ابن معين والنسائي والدارقطني، وروى عنه حماد بن زيد وسفيان الثوري وابن جريج ومالك وغيرهم، والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الذي نوت فيه العدة، ولا تخرج منه إلى غيره. وإلى هذا ذهب جماعة من

١١٤٢ - أخرجه أحمد : ٥٣/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب : الطلاق، باب : في المتوفى عنها تنتقل (الحديث ٢٣٠٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب : الطلاق، باب : ما جاء أين تعتد المتوفى زوجها (الحديث ١٢٠٤)، وقال : حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب : الطلاق، باب : مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل (الحديث ٣٥٢٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الطلاق، باب : أين تعتد المتوفى عنها زوجها (الحديث ٢٠٣١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب : الطلاق، باب : العدة (الحديث ٤٢٩٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب : الطلاق، باب : عدة المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها (الحديث ٢٠٨/٢).

السلف والخلف. وفي ذلك عدة روايات وآثار عن الصحابة ومن بعدهم، وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم. وقال ابن عبد البر: وبه يقول جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام ومصر والعراق، وقضى به عمر بمحضر من المهاجرين والأنصار والدليل حديث الفريعة ولم يطعن فيه أحد ولا في رواته إلا ما عرفت وقد دفع. ويجب لها السكنى في مال زوجها لقوله تعالى: ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾^(١) والآية وإن كان قد نسخ فيها استمرار النفقة والكسوة حولاً. فالسكنى باق حكمها مدة العدة، وقد قرر الشافعي الاستدلال بالآية بما فيه تطويل. وذهبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها. روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة أنها كانت تفتي المتوفى عنها بالخروج في عدتها. وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله تعتد أربعة أشهر وعشراً ولم يقل تعتد في بيتها، فتعتد حيث شاءت، ومثله أخرجه عن جابر بن عبد الله ومثله عن جماعة من الصحابة، وإليه ذهب الهادي فقال: لا تجب لها السكنى ويجب أن لا تبيت إلا في منزلها. ودليلهم ما ذكره ابن عباس من أنه تعالى ذكر مدة العدة ولم يذكر السكنى. والجواب أنه ثبت بالسنة وهو حديث الفريعة وبالكتاب أيضاً كما تقدم إلا أن حديث الفريعة صرح فيه أن البيت ليس لزوجها، فيؤخذ منه أنها لا تخرج من البيت الذي مات وهي فيه سواء، كان له أو لا. وقد أطال في الهدى النبوي الكلام على ما يتفرع من إثبات السكنى، وهل تجب على الورثة من رأس التركة أولاً؟ وهل تخرج من منزلها للضرورة أولاً؟ وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس للتطويل بنقله كثير فائدة، إذ ليس على شيء من تلك الفروع دليل ناهض.

سكنى المتوفى عنها زوجها

٩/١١٤٣ - وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ، فَأَمَرَهَا، فَتَحَوَّلَتْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن فاطمة بنت قيس قالت: قلت: يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتحم) مغير الصبيغة (علي) أي: يهجم علي أحد بغير شعور (فأمرها فتحولت رواه مسلم) تقدم الكلام على حديث لفاطمة، وحكم ما أفاده ولا وجه لإعادة المصنف له.

عدة أم الولد

١٠/١١٤٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا تُلْسُوا عَلَيْنَا سُنَّةُ

١١٤٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (الحديث ١٤٨٢).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

١١٤٤ - أخرجه أحمد: ٢٠٣/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: عدة أم الولد =

نَبِيْنَا: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا سَيِّدُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَعْلَلَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِالْإِنْقِطَاعِ.

— (وعن عمرو بن العاص قال: لا تلبسوا علينا سنة نبينا. عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشر. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالانقطاع) وذلك لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه. قال الدارقطني وقال ابن المنذر: ضعفه أحمد وأبو عبيد. وقال محمد بن موسى أبا عبد الله عنه فقال: لا يصح وقال الميموني: رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال: أي سنة للنبي ﷺ في هذا وقال أربعة أشهر وعشراً، إنما هي عدة الحرة عن النكاح، وإنما هذه أمة خرجت عن الرق إلى الحرية وقال المنذري: في إسناد حديث عمرو مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق، وقد ضعفه غير واحد، وله عدة ثالثة هي الاضطراب، لأنه روي على ثلاثة وجوه. وقال أحمد: حديث منكر. وقد روى خلاص عن علي مثل رواية قبيصة عن عمرو، ولكن خلاص بن عمر قد تكلم في حديثه كان ابن معين لا يعبأ بحديثه، وقال أحمد في روايته عن علي: يقال إنها كتاب. وقال البيهقي: رواية خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم، والمسألة فيها خلاف ذهب إلى ما أفاده حديث عمرو الأوزاعي والناصر والظاهرية وآخرون. وذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة إلى أن عدتها حيضة، لأنها ليست زوجة ولا مطلقة، فليس إلا استبراء رحمها وذلك بحيضة، تشبيهاً بالأمة يموت عنها سيدها وذلك مما لا خلاف فيه. وقال مالك: فإن كانت ممن لا تحيض أعتدت بثلاثة أشهر ولها السكنى، وقال أبو حنيفة: عدتها ثلاث حيض وهو قول علي وابن مسعود، وذلك لأن العدة إنما وجبت عليها وهي حرة وليست بزوجة، فتعتد عدة الوفاة، ولا بأمة فتعتد عدة الأمة، فوجب أن يستبرأ رحمها بعدة الحرائر. قلنا: إذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة إذ بها يتحقق. وقال قوم: عدتها نصف عدة الحرة تشبيهاً لها بالأمة المزوجة عند من يرى ذلك وسيأتي. وقالت الهادوية: عدتها حيضتان تشبيهاً بعدة البائع والمشتري، فإنهم يوجبون على البائع الاستبراء بحيضة وعلى المشتري كذلك، والجامع زوال الملك. قال في نهاية المجتهد: سبب الخلاف لأنها مسكوت عنها أي في الكتاب والسنة، وهي مترددة الشبه بين الأمة والحرة. فأما من شبهها بالزوجة الأمة فضعف، وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى.

= (الحديث ٢٣٠٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: عدة أم الولد (الحديث ٢٠٨٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها (الحديث ٢/٢٠٩)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق (الحديث ٣/٣١٠).

(قلت): وقد عرفت ما في حديث عمرو من المقال، فالأقرب قول أحمد والشافعي أنها تعتد بحيضة، وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزهرى، لأن الأصل البراءة من الحكم وعدم حبسها عن الأزواج، وأستبراء الرحم يحصل بحيضة.

١١٤٤ م/١٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ».

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي قِصَّةٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

١١٤٤ م - (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: إنما الأقراء الأطهار. أخرجه مالك في قصة بسند صحيح) والقصة هي ما أفاده سياق الحديث قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت: وقد جادلها في ذلك ناس وقالوا: إن الله يقول ثلاثة قروء، فقالت عائشة: صدقتم وهل تدرون ما الأقراء؟ الأقراء الأطهار، قال الشافعي: أخبرنا مالك عن ابن شهاب ما أدركت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا. يريد الذي قالت عائشة انتهى. وأعلم أن هذه مسألة اختلف فيها سلف الأمة وخلفها، مع الاتفاق أن القروء بفتح القاف وضمها يطلق لغة على الحيض والطمهر، وأنه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١) أحدهما لا مجموعهما، إلا أنهم اختلفوا في الأحاد المراد منهما فيها، فذهب كثير من الصحابة وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وهو قول مالك وقال: هو الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن المراد بالأقراء في الآية الكريمة الأطهار، مستدلين بحديث عائشة هذا وقال الشافعي: إنه يدل لذلك الكتاب واللسان أي اللغة أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٢) وقد قال ﷺ في حديث ابن عمر: «ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك، وإن شاء طلق فتلک العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء» وفي حديث ابن عمر لما طلق امرأته حائضاً قال رسول الله ﷺ: «إذا طهرت فليطلق أو يمسك» وتلا ﷺ «إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن» أو في قبل عدتهن. قال الشافعي: أنا شككت فأخبر ﷺ أن العدة الطهر دون الحيض، وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن وهو أن يطلقها طاهراً، وحيث تستقبل عدتها، فلو طلقت حائضاً لم تكن مستقبل عدتها إلا بعد الحيض. وأما اللسان فهو أن القروء أسم معناه الحبس، تقول العرب: هو يقرئ الماء في حوضه وفي سقائه، وتقول: يقرئ الطعام في شدة يعني يحبس الطعام

١١٤٤ م - أخرجه مالك في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الإقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض

(الحديث ٥٧٦) و(الحديث ٥٧٧).

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

فيه، وتقول، إذا حبس الشيء أقرأه أي خباه وقال الأعشى.

أفي كل يوم أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزيماً عزائكا
مورثة عزاً وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من قروء نساككا

فالقرء في البيت بمعنى الطهر، لأنه ضيع أطهارهن في غزاته وآثرها عليهن أي آثر الغزو على القعود، فضاعت قروء نسائه بلا جماع، فدل على أنها الأطهار. وذهب جماعة من السلف كالخلفاء الأربعة وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين إلى أنها الحيض، وبه قال أئمة الحديث إليه رجع أحمد ونقل عنه أنه قال: كنت أقول أنها الأطهار، وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض، وهو قول الحنفية وغيرهم. وأستدلوا بأنه لم يستعمل القرء في لسان الشارع إلا في الحيض كقوله تعالى: ﴿ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن﴾^(١) وهذا هو الحيض والحمل، لأن المخلوق في الرحم هو أحدهما، وبهذا فسره السلف والخلف. وقوله ﷺ: «دعي الصلاة أيام أقرائك» ولم يقل أحد أن المراد به الطهر، ولقوله ﷺ فيما أخرجه أحمد وأبو داود في سبأيا أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» وسيأتي. أجاب الأولون عن الآية، بأن الآية أفادت تحريم كتمان ما خلق الله في أرحامهن، وهو الحيض، أو الحمل، أو كلاهما، ولا ريب أن الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمانها لا يدل على أن القرء المذكور في الآية هو الحيض، فإنها إذا كانت الأطهار، فإنها تنقضي بالطعن في الحيضة الرابعة أو الثالثة، فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة أنقضاء الطهر الذي تتم به العدة، فتكون دلالة الآية على أن الأقراء الأطهار أظهر، وعن الحديث الأول بأن الأصح أن لفظه كما قال الشافعي: أخبرنا مالك عن نافع بن سليمان بن يسار عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «لتنظر عداد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، ثم لتدع الصلاة، ثم لتغتسل وتصل» وهذه رواية نافع ونافع أحفظ من سليمان بن يسار الراوي لذلك اللفظ. هذا حاصل ما نقل عن الشافعي من رده للحديث الأول. وعن الحديث الثاني بأنه لا شك أن الاستبراء ورد بحيضة، وهو النص عن رسول الله ﷺ وهو قول جمهور الأمة، والفرق بين الاستبراء والعدة، أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج، فأختصت بزمان حقه وهو الطهر، وبأنها تتكرر فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء. وأعلم أنه قد أكثر الاستدلال المتنازعون في المسألة من الطرفين، كل يستدل على ما ذهب إليه، وغاية ما أفادت الأدلة أنه أطلق القرء على الحيض وأطلق

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

على الطهر، وهو في الآية محتمل كما عرفت، فإن كان مشتركاً كما قاله جماعة فلا بد من قرينة لأحد معنييه، وإن كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فالأصل الحقيقة، ولكنهم يختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر أو العكس؟ قال الأكثرون بالأول، وقال الأقلون بالثاني. فالأولون يحملونه في الآية على الحيض لأنه الحقيقة والأقلون على الطهر، ولا ينهض دليل على تعيين أحد القولين، لأن غاية الموجود في اللغة الاستعمال في المعنيين، وللمجاز علامات من التبادر وأستوفي المقال. قال السيد رحمه الله: ولم يقهرنا دليله إلى تعيين ما قاله، ومن أدلة القول بأن الأقراء الحيض.

١١/١١٤٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «طَلَّاقُ الْأُمَّةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَأَخْرَجَهُ مَرْفُوعاً، وَضَعَفَهُ.

١٢/١١٤٦ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَخَالَفُوهُ، فَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ.

— قوله: (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، طلاق الأمة) المزوجة (تطليقتان وعدتها حيضتان. رواه الدارقطني) موقوفاً على ابن عمر (وأخرجه مرفوعاً وضعفه) لأنه من رواية عطية العوفي، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة (وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بلفظ طلاق الأمة طليقتان وقرؤها حيضتان، وهو ضعيف لأنه من حديث مظاهر بن مسلم قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن معين: لا يعرف (وصححه الحاكم وخالفوه فاتفقوا على ضعفه) لما فرفته فلا يتم به الاستدلال للمسألة الأولى. وأستدل به هنا على أن الأمة تخالف الحرة، فتبين على الزوج بطليقتين وتكون عدتها قرأين. واختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال: أقواها ما ذهب إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحر سواء، لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر وعبد وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة، وقد سردها في الشرح فلا حاجة بالإطالة بذكرها، مع عدم نهوض دليل قول منها عندنا. وأما عدتها فأختلف أيضاً

١١٤٥ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق (الحديث ٣٨/٤).

١١٤٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في سنة طلاق العبد (الحديث ٢١٨٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان (الحديث ١١٨٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: في طلاق الأمة (الحديث ٢٠٨٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: لا نذر لابن آدم فيما لا يملك (الحديث ٢٠٥/٢).

فيها، فذهبت الظاهرية إلى أنها كعدة الحرة قال أبو محمد بن حزم: لأن الله علمنا العدد في الكتاب فقال: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾^(١) ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾^(٢) وقال: ﴿واللاني يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والاني لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾^(٣) وقد علم الله تعالى إذا أباح لنا الإماء أن عليهن العدد المذكورات، وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك، وما كان ربك نسياً. وتعقب استدلاله بالآيات بأنها كلها في الزوجات الحرائر، فإن قوله: ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾^(٤) في حق الحرائر، فإن أفتداء الأمة إلى سيدها لا إليها، وكذا قوله: ﴿فلا جناح عليهما أن يترابعا﴾^(٥) فجعل ذلك إلى الزوجين والمراد به العقد، وفي الأمة ذلك يختص بسيدها، وكذا قوله: ﴿فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف﴾^(٦) والأمة لا فعل لها في نفسها. قلت: لكنها إذا لم تدخل في هذه الآيات، ولا تثبت فيها سنة صحيحة، ولا إجماع، ولا قياس ناهض هنا، فماذا يكون حكمها في عدتها؟ فالأقرب أنها زوجة شرعاً قطعاً، فإن الشارع قسم لنا من أحل لنا وطؤها إلى زوجة، أو ما ملكت اليمين في قوله: ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم﴾^(٧) وهذه التي هي محل النزاع ليست ملك يمين قطعاً فهي زوجة فتشملها الآيات، وخروجها عن حكم الحرائر فيما ذكر من الافتداء والعقد والفعل بالمعروف في نفسها لا ينافي دخولها في حكم العدة، لأن هذه أحكام آخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرة الصغيرة بالولي، فالراجع كالحرة تطلقاً وعدة.

١١٤٧/١٣ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَحَسَنَهُ الْبَزَّازُ.

— (وعن رويفع) تصغير رافع (بن ثابت) من بني مالك بن النجار عداده في

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٧) سورة المؤمنون، الآية: ٦.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

١١٤٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: وطء السبايا (الحديث ٢١٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل (الحديث ١١٣١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الغلول (الحديث ٤٨٥٠).

المصريين، وفي سنة ست وأربعين (عن النبي ﷺ): لا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره. أخرجه أبو داود والترمذي، وصححه ابن حبان والبخاري فيه دليل على تحريم وطء الحامل من غير الواطيء، وذلك كالأمة المشتراة إذا كانت حاملاً من غيره والمسيبة. وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل متحققاً. أما إذا كان غير متحقق وملكت الأمة بسبي، أو شراء، أو غيره فسيأتي أنه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحيضة. وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل تجب عليها العدة أو تستبرأ بحيضة؟ فذهب الأقل إلى وجوب العدة عليها، وذهب الأكثر إلى عدم وجوبها عليها. والدليل غير ناهض مع الفريقين، فإن الأكثر أستدلوا بقوله ﷺ: «الولد للفراش» ولا دليل فيه إلا على عدم لحوق ولد الزنى بالزاني. والقائل بوجوب العدة أستدل بعموم الأدلة، ولا يخفى أن الزانية غير داخلة فيها، فإنها في الزوجات نعم تدخل في دليل الاستبراء وهو قوله ﷺ: «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» قال المصنف في التلخيص: إنما أستدللت الحنابلة بحديث روي عن علي فساد نكاح الحامل من الزنى، واحتج به الحنفية على امتناع وطئها قال: وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في السبي لا في مطلق النساء، وتعقب أن العبرة بعموم اللفظ.

١١٤٧ م/ ١٣ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَمْرَةِ الْمَفْقُودِ -: «تَرَبَّصُ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.

١١٤٧ م - (وعن عمر، رضي الله عنه، في امرأة المفقود تربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً. أخرجه مالك والشافعي) وله طرق أخرى. وفيه قصة أخرجه عبد الرزاق بسنده في الفقيه الذي فقد قال: دخلت الشعب فاستهوتني الجن فمكثت أربع سنين فأتت أمراؤني عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فأمرها أن تربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه، ثم دعا وليه أي ولي الفقيه فطلقها، ثم أمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً، ثم جئت بعد ما تزوجت، فخبرني عمر بينها وبين الصداق الذي أصدقها. ورواه ابن أبي شيبة عن عمر، ورواه البيهقي. وقصة المفقود أخرجه البيهقي وفيها أنه قال لعمر لما رجع: إني خرجت لصلاة العشاء فسبني الجن، فلبثت فيهم زمناً طويلاً ففزعهم جن مؤمنون أو قال مسلمون، فقاتلوهم وظهروا عليهم، فسبوا منهم سبايا فسبوني فيما سبوا منهم فقالوا: نراك رجلاً مسلماً لا يحل لنا سباؤك، فخبروني بين المقام وبين القفول، فأخبرت القفول إلى أهلي

فأقبلوا معي . فأما الليل فلا يحدثوني وأما النهار إعصار ريح أتبعها فقال له عمر : فما كان طعامك فيهم؟ قال : الفول وما لا يذكر أسم الله عليه . قال : فما كان شرابك؟ قال : الجدف . قال قتادة : والجدف ما لا يخمر من الشراب . وفيه دليل على أن مذهب عمر أن امرأة المفقود بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم، تبين من زوجها كما يفيد ظاهر رواية الكتاب، وإن كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على أنه يأمر الحاكم ولي الفقيه بطلاق أمراته . وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وإسحق، وهو أحد قولي الشافعي وجماعة من الصحابة بدليل فعل عمر . وذهب أبو يوسف ومحمد ورواية عن أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي إلى أنها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته، أو طلاقه، أو رده ولا بد من تيقن ذلك، قالوا : لأن عقدها ثابت بيقين فلا يرتفع إلا بيقين . وعليه يدل ما رواه الشافعي عن علي موقوفاً «امرأة المفقود امرأة أبتليت فلتصبر حتى يأتيها يقين موته» قال البيهقي : هو عن علي مطولاً مشهوراً، ومثله أخرجه عنه عبد الرزاق . قالت الهاديوية : فإن لم يحصل اليقين بموته ولا طلاقه، تربصت العمر الطبيعي مائة وعشرين سنة . وقيل : مائة وخمسين إلى مائتين . وهذا كما قال بعض المحققين قضية فلسفية طبيعية يتبرأ الإسلام منها، إذ الأعمار قسم من الخالق الجبار، والقول بأنها العادة غير صحيح كما يعرفه كل مميز، بل هو أندر النادر، بل معترك المنايا كما أخبر به الصادق بين الستين والسبعين . وقال الإمام يحيى : لا وجه للتربص، لكن إن ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كالحاضر، إذ لم يفتها إلا الوطء وهو حق له لا لها، وإلا فسخها الحاكم عند مطالبتها من دون المفقود، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْسُكُوهُنَّ ضُرَارًا﴾^(١)، والحديث : «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» والحاكم وضع لرفع المضارة في الإيلاء والظهار، وهذا أبلغ، والفسخ مشروع بالغيب ونحوه . قلت : وهذا أحسن الأقوال، وما سلف عن علي وعمر أقوال موقوفة . وفي الإرشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده إلى أبي الزناد قال : سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفقه على أمراته، قال : يفرق بينهما، قلت : سنة، قال : سنة . قال الشافعي : الذي يشبه أن قول سعيد سنة أن يكون سنة النبي ﷺ، وقد طول الكلام في هذا في حواشي ضوء النهار وأخترنا الفسخ بالغيبة، أو بعدم قدرة الزوج على الإنفاق نعم لو ثبت قوله .

١١٤٨/١٤ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَمْرَاءُ الْمَفْقُودِ أَمْرَاتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ» . أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

(١) سورة البقرة، الآية : ٢٣١ .

١١٤٨ - أخرجه الدارقطني في كتاب : النكاح، باب : النكاح (الحديث ٣/٣٢٢) .

— (وعن المنيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: امرأة المفقود أمراته حتى يأتيها البيان. أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف) لكان مقوياً لتلك الآثار، إلا أنه ضعفه أبو حاتم والبيهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم.

١٥/١١٤٩ — وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْتَئَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحاً أَوْ ذَا مَحْرَمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يبتئن من البيتوتة وهي بقاء الليل (رجل عند امرأة إلا أن يكون ناكحاً أو ذا محرم. أخرجه مسلم) وفي لفظ لمسلم أيضاً زيادة عند امرأة ثيب. قيل: إنما خص الثيب لأنها التي يدخل عليها غالباً. وأما البكر فهي متصونة في العادة مجانية للرجال أشد مجانية، ولأنه يعلم بالأولى أنه إذا نهى عن الدخول على الثيب التي يتساهل الناس في الدخول عليها فبالأولى البكر. والمراد من قوله ناكحاً أي متزوجاً بها. وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة بالأجنبية، وأنه يباح له الخلوة بالمحرم، وهذا الحكمان مجمع عليهما. وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح يحرمها. فقوله على التأييد احتراز من أخت الزوجة، وعمتها، وخالتها، ونحوهن. وقوله بسبب مباح احتراز عن أم الموطوءة بشبهة وبتتها، فإنها حرام على التأييد، لكن لا بسبب مباح. فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا محرم ولا بغيرهما من أحكام الشرع الخمسة، لأنه ليس فعل مكلف. وقوله يحرمها احتراز عن الملاعة، فإنها محرمة على التأييد لا لحرمتها، بل تغليظاً عليها. ومفهوم قوله: «لا يبتئن» أنه يجوز له البقاء عند الأجنبية في النهار خلوة أو غيرها لكن قوله.

١٦/١١٥٠ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم أخرجه البخاري) دل على تحريم خلوته بها ليلاً أو نهاراً، وهو دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة، وأفاد جواز خلوة الرجل بالأجنبية مع محرمها، وتسميتها خلوة تسامح فلا استثناء منقطع.

١١٤٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (الحديث ١٣٤١).
١١٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم (الحديث ٥٢٣٣).

١١٥١/١٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أُوطَاسٍ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحْبِضَ حَيْضَةً». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١١٥٢/١٨ - وَلَهُ شَاهِدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الدَّارِقُطْنِيِّ.

— (وعن أبي سعيد رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: في سبايا أوطاس) اسم واد في ديار هوازن، وهو موضع حرب حنين. وقيل: وادي أوطاس غير وادي حنين (لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحبض حيضة). أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس) بلفظ نهى رسول الله ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع، أو حائل حتى تحبض (في الدارقطني) إلا أنه من رواية شريك القاضي، وفيه كلام قاله ابن كثير في الإرشاد. والحديث دليل على أنه يجب على السابي استبراء المسيية إذا أراد وطأها، بحيضة إن كانت غير حامل ليتحقق براءة رحمها، وبوضع الحمل إن كانت حاملاً. وقيس على غير المسيية المشتركة والمملوكة بأي وجه من وجوه التملك، بجامع ابتداء التملك وظاهر قوله: ﴿وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحْبِضَ حَيْضَةً﴾ عموم البكر والثيب، فالثيب لما ذكر والبكر أخذاً بالعموم وقياساً على العدة، فإنها تجب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم، وإلى هذا ذهب الأكثرون. وذهب آخرون إلى أن الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براءة رحمها. وأما من علم براءة رحمها، فلا استبراء عليها، وهذا رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال: إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء. ورواه البخاري في الصحيح عنه، وأخرج في الصحيح مثله عن علي رضي الله عنه من حديث بريدة، ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه أحمد من حديث رويغ: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيباً من السبايا حتى تحبض) وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل أفاده قول المازري من المالكية في تحقيق مذهبه حيث قال: إن القول الجامع في ذلك، أن كل أمة أمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء، وكل من غلب على الظن كونها حاملاً، أو شك في حملها، أو تردد فيه فالاستبراء لازم فيها، وكل من غلب على الظن براءة رحمها لكنه يجوز حصوله، فالمذهب

١١٥١ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في وطء السبايا (الحديث ٢١٥٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: شأن نزول آية: ﴿نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ...﴾ (الحديث ١٩٥/٢).
١١٥٢ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق (الحديث ٣٥٧/٣).

على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه . وأطال بما خلاصته أن مأخذ مالك في الاستبراء إنما هو العلم بالبراءة، فحيث لا تعلم ولا تظن البراءة وجب الاستبراء، وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء . وبهذا قال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم . والأحاديث الواردة في الباب تشير إلى أن العلة الحمل أو تجويزه، وقد عرفت أن النص ورد في السبايا، وقيس عليه انتقال الملك بالشراء أو غيره . وذهب داود الظاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبايا، لأنه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص، ولأن الشراء ونحوه عنده كالتزويج . وأعلم أن ظاهر أحاديث السبايا جواز وطئهن وإن لم يدخلن في الإسلام، فإنه ﷺ لم يذكر في حل الوطء إلا الاستبراء بحيضة أو بوضع الحمل ولو كان الإسلام شرطاً لبينه وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز والذي قضى به إطلاق الأحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله ﷺ جواز الوطء للمسيية من دون إسلام وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره . وأعلم أن الحديث دل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع، وعليه دل فعل ابن عمر أنه قال: وقعت في سهمي جارية يوم جلولاء، كأن عنقها إبريق فضة قال: فما ملكت نفسي أن جعلت أقبلها والناس ينظرون . أخرجه البخاري .

ثبوت نسب الولد

١٩/١١٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ.

١١٥٤، ١١٥٥، ٢٠/١١٥٦ - وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ النِّسَائِيِّ، وَعَنْ عُثْمَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر. متفق عليه من حديثه) أي: أبي هريرة. قال ابن عبد البر: إنه جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة. والحديث دليل على ثبوت نسب الولد للفراش من الأب. واختلف العلماء في معنى الفراش، فذهب الجمهور إلى أنه أسم للمرأة، وقد يعبر به عن حالة الافتراش. وذهب أبو حنيفة إلى أنه أسم للزوج، ثم اختلفوا بماذا يثبت. فعند

١١٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: الولد للفراش حرة كانت أو أمة (الحديث ٦٧٥٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: الولد للفراش (الحديث ١٤٥٨).

١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: الولد للفراش (الحديث ٢٢٧٣).

الجمهور إنما يثبت للحرّة بإمكان الوطء في نكاح صحيح أو فاسد، وهو مذهب الهادوية والشافعية وأحمد. وعند أبي حنيفة أنه يثبت بنفس العقد، وإن علم أنه لم يجتمع بها، بل ولو طلقها عقيبه في المجلس. وذهب ابن تيمية إلى أنه لا بد من معرفة الدخول المحقق، وأختاره تلميذه ابن القيم قال: وهل يعد أهل اللغة وأهل العرف المرأة فراشاً قبل البناء بها؟ وكيف تأتي الشريعة بإلحاق نسب من لم يبين بأمرائه، ولا دخل بها، ولا أجمع بها لمجرد إمكان ذلك؟ وهذا الإمكان قد يقطع بانتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشاً إلا بدخول محقق. قال في المنار: «هذا هو المتيقن، ومن أين لنا الحكم بالدخول بمجرد الإمكان؟ فإن غايته أنه مشكوك فيه ونحن متعبدون في جميع الأحكام بعلم أو ظن، والممكن أعم من المظنون، والعجب من تطبيق الجمهور بالحكم مع الشك». فظهر لك قوة كلام ابن تيمية، وهو رواية عن أحمد هذا في ثبوت فراش الحرّة. وأما ثبوت فراش الأمة فظاهر الحديث شموله له، وأنه يثبت الفراش للأمة بالوطء إذا كانت مملوكة للوطاء، أو في شبهة ملك، إذا أعترف السيد، أو ثبت بوجه. والحديث وارد في الأمة ولفظه في رواية عائشة قالت: أختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد: يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه انظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله، ولد على فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهة فرأى شبهاً بيناً بعتبة فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة» فأثبت النبي ﷺ الولد لفراش زمعة للوليدة المذكورة، فسبب الحكم ومحلّه إنما كان في الأمة، وهذا قول الجمهور. وإليه ذهب الشافعية ومالك والنخعي وأحمد وإسحاق. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يثبت الفراش للأمة إلا بدعوى الولد، ولا يكفي الإقرار بالوطء، فإن لم يدعه فلا نسب له، وكان ملكاً لمالك الأمة. وإذا ثبت فراشها بدعوى أول ولد منها، فما ولدته بعد ذلك لحق بالسيد وإن لم يدع المالك ذلك قالوا: وذلك للفرق بين الحرّة والأمة، فإن الحرّة تراد للاستفراش والوطء بخلاف ملك اليمين، فإن ذلك تابع وأغلب المنافع غيره. وأجيب بأن الكلام في الأمة التي أتخذت للوطء، فإن الغرض من الاستفراش قد حصل بها، فإذا عرف الوطء كانت فراشاً ولا يحتاج إلى استلحاق، والحديث دال لذلك، فإنه لما قال عبد بن زمعة: ولد على فراش أبي ألحقه النبي ﷺ بزمعة صاحب الفراش، ولم ينظر إلى الشبه البين الذي فيه المخالفة للملحوق به. وتأولت الحنفية والهادوية حديث أبي هريرة بتأويلات كثيرة، وزعموا أنه ﷺ لم يلحق الغلام المتنازع فيه بنسب زمعة، وأستدلوا بأنه ﷺ أمر سودة بنت زمعة بالاحتجاب منه. وأجيب بأنه أمرها

بالاحتجاب منه على سبيل الاحتياط، والورع، والصيانة لأمهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة، وذلك لما رآه ﷺ في الولد من الشبه البين. بعتة بن أبي وقاص . وللمالكية هنا مسلك آخر فقالوا: الحديث دل على مشروعية حكم بين حكمين: وهو أن يأخذ الفرع شبهاً من أكثر من أصل فيعطي أحكاماً، فإن الفرائض يقتضي إلحاقه بزمعة والشبه يقتضي إلحاقه بعتة، فأعطى الفرع حكماً بين حكمين، فروعي الفرائض في إثبات النسب وروعي الشبه البين بعتة في أمر سودة بالاحتجاب، قالوا: وهذا أولى التقديرات، فإن الفرع إذا دار بين أصليين فالحق بأحدهما فقط فقد أبطل شبهة بالثاني من كل وجه، فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من إلغاء أحدهما في كل وجه، فيكون هذا الحكم وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما يجب للمدعي من أحكام البنوة ثابتاً، وبالنظر إلى ما يتعلق بالغير من النظر إلى المحارم غير ثابت، قالوا: ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحل أن يتزوج بنته من الزنى وإن كان لها حكم الأجنبية. وقد أترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس بناهض. وفي الحديث دليل على أن لغير الأب أن يستلحق الولد، فإن عبد بن زمعة أستلحق أخاه بإقراره بأن الفرائض لأبيه. وظاهر الرواية أن ذلك يصح وإن لم يصدقه الورثة، فإن سودة لم يذكر منها تصديق ولا إنكار إلا أن يقال: إن سكوتها قائم مقام الإقرار. وفي المسئلة قولان: الأول أنه إذا كان المستلحق غير الأب ولا وارث غيره، وذلك كأن يستلحق الجد ولا وارث سواه، صح إقراره وثبت نسب المقربة، وكذلك إن كان المستلحق بعض الورثة وصدقه الباقيون. والأصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب بإقراره واحداً كان أو جماعة، وهذا مذهب أحمد والشافعي، لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله. الثاني للهادوية أنه لا يصح الاستلحاق من غير الأب، وإنما المقربة يشارك المقر في الإرث دون النسب، ولكن قوله ﷺ لعبد هو أخوك كما أخرجه البخاري دليل ثبوت النسب في ذلك. ثم اختلف القائلون بلحوق النسب بإقرار غير الأب هل هو إقرار خلافة ونيابة عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا إسلامه؟ أو هو إقرار شهادة فتعتبر فيه أهلية الشهادة؟ فقالت الشافعية وأحمد: إنه إقرار خلافة ونيابة. وقالت المالكية: إنه إقرار شهادة. وأستدل الهادوية والحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله: «الولد للفراش» قالوا: ومثل هذا التركيب يفيد الحصر، ولأنه لو ثبت بالقيافة لكانت قد حصلت بما رآه من شبه المدعي به بعتة، ولم يحكم به له بل حكم به لغيره. وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة، إلا أنه إنما يثبت بها فيما حصل من وطأين محرمين، كالمشتري والبائع يطآن الجارية في طهر قبل الاستبراء. وأستدلوا بما أخرجه الشيخان من أستبشاره ﷺ بقول مجزز المدلجي وقد رأى

قدمي أسامة بن زيد وزيد: إن هذه الأقدام بعضها من بعض. فاستبشر ﷺ بقوله وقرره على قيافته. وسيأتي الكلام فيه في آخر باب الدعاوى. وبما ثبت من قوله ﷺ في قصة اللعان إن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان، أو على صفة كذا فهو لفلان، فإنه دليل الإلحاق بالقيافة، ولكن منعه الإيمان عن الإلحاق، فدل على أن القيافة مقتضى، لكنه عارض العمل بها المانع وبأنه ﷺ قال لأم سليم لما قالت أو تحلم المرأة: فمن أين يكون الشبه؟ ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما سلف لما رأى من الشبه، وبأنه قال للذي ذكر له أن امرأته أتت بولد على غير لونه: «لعله نزعه عرق» فإنه ملاحظة للشبه، ولكنه لا حكم للقيافة مع ثبوت الفراش في ثبوت النسب. وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف، والحكم الشرعي يثبت الدليل الظاهر، والتكلف لرد الظواهر من الأدلة محاماة عن المذهب، ليس من شأن المتبع لما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ. وأما الحصر في حديث الولد للفراش، فنعم هو لا يكون الولد إلا للفراش مع ثبوته والكلام مع أنتفائه، ولأنه قد يكون حصراً أغلبياً، وهو غالب ما يأتي من الحصر، فإن الحصر الحقيقي قليل فلا يقال: قد رجعتم إلى ما ذمتم من التأويل. وأما قوله: «وللعاشر» أي: الزاني الحجر فالمراد له الخيبة والحرمان. وقيل: له الرمي بالحجارة، إلا أنه لا يخفى أنه يقصر الحديث على الزاني المحصن والحديث عام.

١٢ - باب: الرضاع

بكسر الراء وفتحها ومثله الرضاعة.

١/١١٥٧ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تحرم المصصة والمصتان. أخرجه مسلم) المصصة الواحدة من المص، وهو أخذ اليسير من الشيء كما في الضياء. وفي القاموس مصصته بالكسر أمصه، ومصصته أمصه، كخصصته أخصه شربته شرباً رقيقاً. والحديث دل على أن مص الصبي للثدي مرة أو مرتين لا يصير به رضيعاً. وفي المسألة أقوال:

الأول: أن الثلاث فصاعداً تحرم. وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء

لمفهوم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ: «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان» فأفاد بمفهومه تحريم ما فوق الاثنين.

والقول الثاني: لجماعة من السلف والخلف، وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحرم. وهذا يروى عن علي وابن عباس وآخرين من السلف، وهو مذهب الهادوية والحنفية ومالك، قالوا: وحده ما وصل الجوف بنفسه، وقد أدعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم. وأستدلوا بأنه تعالى علق التحريم بأسم الرضاع، فحيث وجد اسمه وجد حكمه، وورد الحديث موافقاً للآية فقال ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب». ولحديث عقبة الآتي وقوله ﷺ: «كيف وقد زعمت أنها أرضعتكما» ولم يستفصل عن عدد الرضعات فهذه أدلتهم، ولكنها اضطربت أقوالهم في ضبط الرضعة وحقيقتها اضطراباً كثيراً، ولم يرجع إلى دليل. ويجاب عما ذكره من التعليق بأسم الرضاع أنه مجمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به، وبعد البيان لا يقال إنه ترك الاستفصال.

القول الثالث: أنها لا تحرم إلا خمس رضعات، وهو قول ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد. وأستدلوا بما يأتي من حديث عائشة، وهو نص في الخمس وبأن سهلة بنت سهيل أرضعت سالماً خمس رضعات، ويأتي أيضاً وهذا إن عارضه مفهوم حديث المصة والمصتان، فإن الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم فهو مقدم عليه، وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرآناً، فإن له حكم خبر الأحاد في العمل به كما عرف في الأصول، وقد عضده حديث سهلة، فإن فيه أنها أرضعت سالماً خمس رضعات لتحرم عليه وإن كان فعل صحابية، فإنه دال أنه قد كان متقدراً عندهم أنه لا يحرم إلا الخمس الرضعات ويأتي تحقيقه. وأما حقيقة الرضعة، فهي المرة من الرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس، فمتى التقم الصبي الثدي وأمتص منه، ثم ترك ذلك بأختياره من غير عارض كان ذلك رضعة. وألقطع لعارض كنفس، أو استراحة يسيرة، أو شيء يلهيه، ثم يعود من قريب لا يخرجها عن كونها واحدة، كما أن الآكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة. وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة، وهو موافق للغة، فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت.

١١٥٨/٢ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: من قال لا رضاع بعد حولين (الحديث ٥١٠٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: إنما الرضاعة من المجاعة (الحديث ١٤٥٥).

— (وعنها) أي: عن عائشة (قالت: قال رسول الله ﷺ: انظرون من إخوانكن فإنما الرضاعة من المجاعة. متفق عليه) في الحديث قصة، وهو أنه ﷺ دخل على عائشة وعندها رجل، فكانه تغير وجهه كأنه كره ذلك فقالت: إنه أخي، فقال: «انظرون من إخوانكن، فإنما الرضاعة من المجاعة» قال المصنف: لم أقف على اسمه وأظنه ابناً لأبي القعيس، وقوله: «انظرون» أمر بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الإرضاع؟ فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشترك. وقال أبو عبيد: معناه أنه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع، لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع. وهو تعليل لإمعان التحقق في شأن الرضاع، وإن الرضاع الذي ثبت به الحرمة وتحل به الخلوة، هو حيث يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعه، لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن، وينبت بذلك لحمه فيصير جزءاً من المرضعة، فيشترك في الحرمة مع أولادها. فمعناه: لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة، أو المطعمة من المجاعة، فهو في معنى حديث ابن مسعود الآتي: «لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم»، وحديث أم سلمة «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء». أخرجه الترمذي وصححه. وأستدل به على أن التغذي بلبن المرضعة محرم، سواء كان شرباً أو وجوراً، أو سعوطاً، أو حقنة حيث كان يسد جوع الصبي، وهو قول الجمهور. وقالت الهادوية والحنفية، لا تحرم الحقنة. وكأنهم يقولون إنها لا تدخل تحت أسم الرضاع. قلت: إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كل ما ذكروا، وإن لوحظ مسمى الرضاع فلا يشمل إلا التقام ومص اللبن منه، كما تقوله الظاهرية فإنهم قالوا: لا يحرم إلا ذلك. ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من المجاعة كما قد عرفت وقد ورد.

٣/١١٥٩ — وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلٍ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ. فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنها) أي: عائشة (قالت: جاءت سهلة بنت سهيل فقالت: يا رسول الله إن سالماً مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا، وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال: أرضعيه تحرمي عليه. رواه مسلم) وفي سنن أبي داود «أرضعيه خمس رضعات، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة» معارضاً لذلك وكأنه ذكره المصنف كالمشير إلى أنه قد خصص هذا الحكم بحديث سهلة،

فإنه دال على أن رضاع الكبير يحرم، مع أنه ليس داخلاً تحت الرضاعة من المجاعة. وبيان القصة أن أبا حذيفة كان قد بنى سالماً وزوجه، وكان سالم مولى لامرأة من الأنصار فلما أنزل الله: ﴿ادعوهم لآبائهم﴾^(١) الآية كان من له أب معروف نسب إلى أبيه، ومن لا أب له معروف كان مولى وأخاً في الدين، فعند ذلك جاءت سهلة تذكر ما نصه الحديث في الكتاب. وقد اختلف السلف في هذا الحكم، فذهبت عائشة، رضي الله عنها، إلى ثبوت حكم التحريم، وإن كان الراضع بالغاً عاقلاً. قال عروة: إن عائشة أم المؤمنين أخذت بهذا الحديث، فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحبت أن يدخل عليها من الرجال. رواه مالك ويروى عن علي وعروة، وهو قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم، ونسبه في البحر إلى عائشة وداود الظاهري. وحجتهم حديث سهلة هذا، وهو حديث صحيح لا شك في صحته، ويدل له أيضاً قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة﴾^(٢) فإنه مطلق غير مقيد بوقت. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء، إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الصغر، وإنما اختلفوا في تحديد الصغر. فالجمهور قالوا: مهما كان في الحولين، فإن رضاعه يحرم. ولا يحرم ما كان بعدهما مستدلين بقوله تعالى: ﴿حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾^(٣) وقال جماعة: الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ولم يقدره بزمان. وقال الأوزاعي: إن فطم له عام واحد وأستمر فطامه، ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً، وإن تمادى رضاعه ولم يفطم فما يرضع وهو في الحولين حرم، وما كان بعدهما لا يحرم وإن تمادى إرضاعه. وفي المسألة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلا نطيل بها المقال. وأستدل الجمهور بحديث: «إنما الرضاعة من المجاعة» وتقدم فإنه لا يصدق ذلك إلا على من يشبعه اللبن، ويكون غذاءه لا غيره فلا يدخل الكبير، سيما وقد ورد بصيغة الحصر، وأجابوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سهلة، فلا يتعدى حكمه إلى غيرها، كما يدل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة رضي الله عنهما: «لا نرى هذا إلا خاصاً بسالم ولا ندرى لعله رخصة لسالم». أو أنه منسوخ. وأجاب القائلون بتحريم رضاع الكبير، بأن الآية وحديث إنما الرضاعة من المجاعة وإردان لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة للرضعة، والتي يجبر عليها الأبوان رضياً أم كرها، كما يرشد إليه آخر الآية وهو قوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾^(٤) وعائشة هي الراوية لحديث إنما الرضاعة من المجاعة. وهي التي

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

قالت برضاع الكبير وأنه يحرم، فدل أنها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث. وأما قول أم سلمة إنه خاص بسالم فذلك تظن منها، وقد أجابت عليها عائشة فقالت: أما لك في رسول الله أسوة حسنة، فسكتت أم سلمة ولو كان خاصاً لبينه ﷺ كما بين اختصاص أبي بردة بالتضحية بالجذعة من المعز. والقول بالنسخ يدفعه أن قصة سهلة متأخرة عن نزول آية الحولين، فإنها قالت سهلة لرسول الله ﷺ: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فإن هذا السؤال منها استنكاراً لرضاع الكبير، دال على أن التحليل بعد اعتقاد التحريم.

(قلت:) ولا يخفى أن الرضاعة لغة إنما تصدق على من كان في سن الصغر، وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث إنما الرضاعة من الجماعة، والقول بأن الآية لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة لا ينافي أيضاً أنها لبيان زمان الرضاعة، بل جعله الله تعالى زمان من أراد تمام الرضاعة، وليس بعد التمام ما يدخل في حكم ما حكم الشارع بأنه قد تم، والأحسن في الجمع بين حديث سهلة وما عارضه: كلام ابن تيمية فإنه قال: إنه يعتبر الصغر في الرضاعة إلا إذا دعت إليه الحاجة، كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة، وشق احتجاجها عنه كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة، فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعة. وأما من عده فلا بد من الصغر انتهى. فإنه جمع بين الأحاديث حسن وإعمال لها من غير مخالفة لظاهرها باختصاص ولا نسخ ولا إلغاء لما أعتبرته اللغة ودلت له الأحاديث.

١١٦٠/٤ - وَعَنْهَا أَنْ أَفْلَحَ - أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ - جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ. قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُهُ^(١)، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذِنَ لَهُ عَلَيَّ، وَقَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي: عن عائشة (لأن أفلح) بفتح الهمزة ففاء آخره حاء مهملة مولى لرسول الله ﷺ. وقيل: مولى لأم سلمة. (أخا أبي القعيس) بقاف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مثناة تحتية (جاء يستأذن عليها بعد الحجاب قالت: فأبيت أن أذن له، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت، فأمرني أن أذن له علي وقال: إنه عمك الأول. متفق عليه) اسم أبي القعيس وائل بن أفلح الأشعري. وقيل: اسمه الجعد. فعلى الأول

١١٦٠ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لبن الفحل (الحديث ٥١٠٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل (الحديث ١٤٤٥).

(١) في نسخة م: صنعت.

يكون أخوه وافق أسمه أسم أبيه. وقال ابن عبد البر: لا أعلم لأبي القعيس ذكراً إلا في هذا الحديث. والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة، وأقاربه كالمرضعة، وذلك لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً، فوجب أن يكون الرضاع منهما، كالجد لما كان سبب ولد الولد أوجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده، ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم: اللقاح واحد. أخرجه عنه ابن أبي شيبه، فإن وطء يدر اللبن فللرجل منه نصيب، وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب. والحديث دليل واضح لما ذهبوا إليه. وفي رواية أبي داود زيادة تصريح حيث قالت: دخل علي أفلح فاستترت منه فقال: أتستترين مني وأنا عمك؟ قلت: من أين؟ أرضعتك امرأة أخي، قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث. وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه فقالوا: لا يثبت حكم الرضاع للرجل، لأن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها، قالوا: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾^(١). وأجيب بأن الآية ليس فيها ما يعارض الحديث، فإن ذكر الأمهات لا يدل على أن ما عداهن ليس كذلك، ثم إن دل بمفهومه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرف في الأصول. وقد استدلوا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب، ولا يخفى أنه لا حجة في ذلك. وقد أطال بعض المتأخرين البحث في المسألة وسبقه ابن القيم في الهدى وأستحسنه ابن تيمية، والواضح ما ذهب إليه الجمهور.

٥/١١٦١ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيْمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنها) أي: عائشة (قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن رواه مسلم). يقرأ بضم حرف المضارعة، تريد أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً، حتى إنه توفي رسول الله ﷺ وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً مثلوا، لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أنه لا يتلى. وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم، وهو أحد أنواع النسخ، فإنه ثلاثة أقسام: نسخ

(١) سورة النساء، الآية: ٢٣

١١٦١ - أخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: التحريم بخمس رضعات (الحديث ١٤٥٢).

(٢) في نسخة م: فتوفى.

التلاوة والحكم مثل عشر رضعات يحرم، والثاني نسخ التلاوة دون الحكم كخمس رضعات وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجمهما، والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو كثير نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾^(١) الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث، وأن العمل على ما أفاده هو أرجح الأقوال، والقول بأن حديث عائشة هذا ليس بقرآن، لأنه لا يثبت بخبر الآحاد ولا هو حديث، لأنها لم تروه حديثاً مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجري عليه حكم ألفاظ القرآن، فقد روته عن النبي ﷺ فله حكم الحديث في العمل به. وقد عمل بمثل ذلك العلماء، فعمل به الشافعي وأحمد في هذا الموضع، وعمل به الهادي والحنفية في قراءة ابن مسعود في صيام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات، وعمل مالك في فرض الأخ من الأم بقراءة أبي: وله أخ أو أخت من أم، والناس كلهم أحتجوا بهذه القراءة. والعمل بحديث الباب هذا لا عذر عنه، ولذا اخترنا العمل به فيما سلف.

١١٦٢/٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدُ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ. فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ أريد بضم الهمزة مبني للمجهول (على ابنة حمزة) أي: قيل له: لو تزوجتها (فقال: إنها لا تحل لي إنها ابنة أخي من الرضاعة، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب. متفق عليه) اختلف في أسم ابنة حمزة على سبعة أقوال، ليس فيها ما يجزم به، وإنما كانت ابنة أخيه ﷺ، لأنه رضع من ثوبية أمة أبي لهب، وقد كانت أرضعت عمه حمزة. وأحكام الرضاع هي حرمة التناكح، وجواز النظر، والخلوة، والمسافرة لا غير ذلك من التوارث، وجوب الإنفاق والعق بالملك، وغيره من أحكام النسب. وقوله ﷺ: «ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» يراد به تشبيهه به في التحريم. ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى المرضع، فإن أقاربه أقارب للرضيع. وأما أقارب الرضيع ما عدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع، فلا يثبت لهم شيء من الأحكام.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

١١٦٢ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: «وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم» (الحديث ٦٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: تحريم ابنة الأخ من الرضاعة (الحديث ١٤٤٧).

٧/١١٦٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ^(١) مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ.

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق) بالفاء فمشتاة فوقية ففاف (الأمعاء) جمع المعاء بكسر الميم وفتحها (وكان قبل الفطام. رواه الترمذي وصححه هو والحاكم) والمراد ما سلك فيها من الفتق بمعنى الشق. والمراد ما وصل إليها فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ إليها، ويحتمل أن المراد ما وصلها وغذاها وأكتفت به عن غيره، فيكون دليلاً على عدم تحريم رضاع الكبير. ويدل على أن المراد هذا قوله في الحديث وكان قبل الفطام، فإنه يراد به قبل الحولين، كما ورد في هذا الحديث الآخر إن ابني إبراهيم مات في الثدي وإن له مرضعاً في الجنة، وتقدم الكلام في الأمرين ويدل لهذا الأخير.

٨/١١٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا رَضَاعٌ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، مَرْفُوعاً وَمَوْقُوفاً، وَرَجَّحَا الْمَوْقُوفَ.

— قوله: (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لا رضاع إلا في الحولين. رواه الدارقطني وابن عدي مرفوعاً وموقوفاً ورجحاً الموقوف) لأنه تفرد برفعه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة قاله الدارقطني، وقال: وكان ثقة حافظاً. ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة فوقه. قلت: وهذا ليس بعله كما قررناه مراراً. وقال ابن عدي: إن الهيثم كان يغلط. وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف. وروى البيهقي التحديد بالحولين عن عمر وابن مسعود. والحديث دال على اعتبار الحولين، وأنه لا يسمى الرضاع رضاعاً إلا في الحولين، وقد تقدم أنه الذي دلت عليه الآية، والقول بأنها إنما دلت على حكم الواجب من النفقة ونحوها. لا على مدة الرضاع، تقدم دفعة ويدل لهذا الحكم.

١١٦٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغير دون الحولين (الحديث ١١٥٢).

(١) في نسخة م: يُحْرَمُ.

١١٦٤ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الرضاع، باب: الرضاع (٤/١٧٣ - ١٧٤)، وأخرجه ابن عدي: (الحديث ١٢٢/٢).

٩/١١٦٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَتَشَرَ الْعَظَمُ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

— قوله (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

لا رضاع إلا ما أنشز) بشين معجمة فزاي أي: شد وقوي (العظم وأنبت اللحم أخرجه أبو داود). فإن ذلك إنما يكون لمن هو في سن الحولين، ينمو باللبن، ويقوى به عظمه، وينبت عليه لحمه.

١٠/١١٦٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ، فَجَاءَتْ أَمْرَأَةً فَقَالَتْ: لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟». فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، فَنَكَحَتْ زَوْجاً غَيْرَهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عقبة بن الحارث) وهو أبو سرورة عقبة بن الحارث بن عامر القرشي

النوفلي، أسلم يوم الفتح، يعد في أهل مكة (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب) بكسر الهمزة (فجاءت امرأة) قال المصنف: لم أعرف اسمها (فقالت: قد أرضعتكما فسأل النبي ﷺ فقال: كيف وقد قيل؟ ففارقتها عقبة فنكحت زوجاً غيره. أخرجه البخاري) الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل، وبوب على ذلك البخاري. وإليه ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل. وقال أبو عبيد: يجب على الرجل المفارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك. وقال مالك: إنه لا يقبل في الرضاع إلا أمرأتان. وذهب الهاديوية والحنفية إلى أن الرضاع كغيره لا بد من شهادة رجلين أو رجل وأمرأتين، ولا تكفي شهادة المرضعة، لأنها تقرر فعلها. وقال الشافعي: تقبل شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة، بشرط أن لا تعرض بطلب أجره. قالوا: وهذا الحديث محمول على الاستحباب والتحرز عن مظان الاشتباه. وأجيب بأن هذا خلاف الظاهر، سيما وقد تكرر سؤاله للنبي ﷺ أربع مرات، وأجابه بقوله: «كيف وقد قيل؟» وفي بعض ألفاظه دعها، وفي رواية الدارقطني لا خير لك فيها، ولو كان من باب الاحتياط لأمره بالطلاق، مع أنه في جميع الروايات لم يذكر الطلاق، فيكون هذا الحكم مخصوصاً من عموم الشهادة المعبر فيها العدد. وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم: يكتفى بشهادة امرأة واحدة، والعلة عندهم فيه أنه قلما يطلع الرجال على ذلك، فالضرورة داعية إلى اعتباره فكذا هنا.

١١٦٥ - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ: النِّكَاحِ، بَابِ: فِي رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ (الحديث ٢٠٥٩) و(الحديث ٢٠٦٠).

١١٦٦ - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ: النِّكَاحِ، بَابِ: شَهَادَةُ الْمَرْضُوعَةِ (الحديث ٥١٠٤).

١١/١١٦٧ - وَعَنْ زِيَادِ السَّهْمِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ الْحَمَقَى»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَيْسَتْ لَزِيَادٍ صُحْبَةٌ.

— (وعن زياد السهمي قال: نهى رسول الله ﷺ أن تسترضع الحمقاء) خفيفة العقل (أخرجه أبو داود وهو مرسل وليس لزياد صحبة) ووجه النهي أن للرضاع تأثيراً في الطباع، فيختار من لا حماقة فيها ونحوها.

١٣ - بَابُ: النِّفَقَاتِ

جمع نفقة والمراد بها الشيء الذي يبذله الإنسان فيما يحتاجه هو أو غيره من الطعام والشراب وغيرهما.

١/١١٦٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ - أُمْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ الثَّقَةِ مَا يَكْفِينِي وَبَنِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَمَا يَكْفِي بَنِيكَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ..

— (عن عائشة قالت: دخلت هند بنت عتبة) بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، أسلمت عام الفتح في مكة بعد إسلام زوجها، قتل أبوها عتبة وعمها شيبة وأخوها الوليد بن عتبة يوم بدر، فشق عليها ذلك، فلما قتل حمزة فرحت بذلك وعمدت إلى بطنه فشقتة، وأخذت كبده فلاكته، ثم لفظتها، توفيت في المحرم سنة أربع عشرة. وقيل: غير ذلك (امراة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش، أسلم عام الفتح قبل إسلام زوجته حين أخذه جند النبي ﷺ

١١٦٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ١٤٦).

١١٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: النفقات، باب: إذا لم ينفق الرجل للامراة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف (الحديث ٥٣٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: قضية هند (الحديث ١٧١٤).

في يوم الفتح وأجاره العباس، ثم غدا به إلى رسول الله ﷺ فأسلم، وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين (على رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح) الشح البخل مع حرص فهو أخص من البخل والبخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء (لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال: خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك. متفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان على وجه الاشتكاء والفتيا، وهذا أحد المواضع التي أجازوا فيها الغيبة. ودل على وجوب نفقة الزوجة والأولاد على الزوج، وظاهره وإن كان الولد كبيراً لعموم اللفظ وعدم الاستفصال، فإن أتى ما يخصه من حديث آخر وإلا فالعموم قاض بذلك. وفيه دليل على أن الواجب الكفاية من غير تقدير للنفقة، وإلى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الهادي والشافعي، وعليه دل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١) وفي قول للشافعي إنها مقدرة بالأمداد، فعلى الموسر كل يوم مدان، والمتوسط مد ونصف، والمعسر مد. وعن الهادي كل يوم مدان، وفي كل شهر درهمان. وعن أبي يعلى الواجب من الخبز رطلان في كل يوم في حق المعسر والموسر، وإنما يختلفان في صفته وجودته، لأن الموسر والمعسر مستويان في قدر المأكول، وإنما يختلفان في الجودة وغيرها. قال النووي: وهذا الحديث حجة على من أعتبر التقدير. قال المصنف: تعقباً له ليس صريحاً في الرد عليهم، ولكن التقدير بما ذكر محتاج إلى دليل، فإن ثبت حملت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدار. وفي قولها: «إلا ما أخذت من ماله» دليل على أن للأُم ولاية في الإنفاق على أولادها مع تمرد الأب على أن من تعذر عليه أستيفاء ما يجب له أن يأخذه، لأنه ﷺ أقرها على الأخذ في ذلك، ولم يذكر لها أنه حرام وقد سألته هل عليها جناح؟ فأجاب عليها بالإجابة في المستقبل وأقرها على الأخذ في الماضي، وقد ورد في بعض ألفاظه في البخاري «لا حرج عليك أن تطعميهم بالمعروف» وقوله: «خذي ما يكفيك وللدك» يحتمل أنه فتياً منه ﷺ، ويحتمل أنه حكم. وفيه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب وكيل عنه، وعليه بوب البخاري باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث، لكنه قال النووي: شرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو متعزلاً لا يقدر عليه أو متعذراً، ولم يكن أبو سفيان فيه شيء، بل كان حاضراً في البلد فلا يكون هذا من القضاء على الغائب، إلا أنه قد أخرج الحاكم في تفسير الممتحنة في المستدرک، أنه ﷺ لما أشرط في البيعة على

النساء ولا يسرقن قالت هند: لا أبايحك على السرقة، إني أسرق من زوجي فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحلل لها منه فقال: أما الرطب فنعم، وأما اليايس فلا. وهذا المذكور يدل على أنه قضى على حاضر، إلا أنه خلاف ما بوب له البخاري. والحاصل أن القصة مترددة بين كونه فتياً وبين كونه حكماً، وكونه فتياً أقرب لأنه لم يطالبها ببينة ولا أستحلفها. وقد قيل: إنه حكم بعلمه بصدقها فلم يطلب منها بينة ولا يميناً، فهو حجة لمن يقول إنه يحكم الحاكم بعلمه، إلا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليلاً على معين من صور الاحتمال، إنما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولاده، وعلى أن لها الأخذ من ماله إن لم يقيم بكفائتها، وهو الحكم الذي أراده المصنف من إيراد الحديث هذا هنا في باب النفقات.

١١٦٩/٢ - وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَيَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ: أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ.

— (وعن طارق المحاربي) هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وحاء مهملة، روى عنه جامع بن شداد وربيع بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد المثناة التحتية، ابن حراش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء والشين المعجمة (قال: قدمنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس ويقول: يد المعطي العليا وأبدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك. رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني) الحديث كالتفسير لحديث اليد العليا خير من اليد السفلى، وفسر في النهاية اليد العليا بالمعطية أو المنفقة، واليد السفلى بالمانعة أو السائلة. وقوله: «أبدأ بمن تعول» دليل على وجوب الإنفاق على القريب، وقد فصله بذكر الأم قبل الأب إلى آخر ما ذكره، فدل هذا الترتيب على أن الأم أحق من الأب بالبر. قال القاضي عياض: وهو مذهب الجمهور، ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة فذكر الأم ثلاث مرات

١١٦٩ - أخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: اليد العليا واليد السفلى (الحديث ٢٥٣١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب الزكاة، باب: صدقة التطوع (الحديث ٣٣٤١)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة (الحديث ٤٤/٣).

ثم ذكر الأب معطوفاً بشم، فمن لا يجد إلا كفاية لأحد أبويه خص بها الأم للأحاديث هذه. وقد نبه القرآن على زيادة حق الأم في قوله: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً﴾^(١) وفي قوله: «وأختك وأخاك ثم أدناك» إلى آخره، دليل على وجوب الإنفاق للقريب المعسر، فإنه تفصيل لقوله: «وابداً بمن تعول» فجعل الأخ من عياله. وإلى هذا ذهب عمر وابن أبي ليلى وأحمد والهادي، ولكنه أشتراط في البحر أن يكون القريب وارثاً مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾^(٢) واللام للجنس. وعند الشافعي أن النفقة تجب لفقير غير مكتسب زمنياً أو صغيراً أو مجنوناً لعجزه عن كفاية نفسه، قالوا: فإن لم يكن فيه إحدى هذه الصفات الثلاث فأقوال: أحسنها تجب لأنه يقبح أن يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه. والثاني المنع للمقدرة على الكسب، فإنه نازل منزلة المال. والثالث أنه يجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس، لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف أصله التكسب مع علو السن، وعند الحنفية يلزم التكسب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الإرث هكذا في كتب الفريقين. وفي البحر نقل عنهم ما يخالف هذا، وهذه أقوال لم يسفر فيها وجه الاستدلال. وفي قوله تعالى: ﴿وأت ذا القربى حقاً﴾^(٣) ما يشعر بأن للقريب حقاً على قريبه، والحقوق متفاوتة، فمع حاجته للنفقة تجب ومع عدمها فحقه الإحسان بغيرها من البر والإكرام. والحديث كاليمين لذوي القربى ودرجاتهم، فيجب الإنفاق للمعسر على الترتيب في الحديث، ولم يذكر فيه الولد والزوجة، لأنهما قد علما من دليل آخر، وهو الحديث الأول والتقييد بكونه وارثاً محل توقف. وأعلم أن للعلماء خلافاً في سقوط نفقة الماضي فقيل: تسقط للزوجة والأقارب وقيل: لا تسقط. وقيل: تسقط نفقة القريب دون الزوجة، وعللوا هذا التفصيل بأن نفقة القريب إنما شرعت للمواساة لأجل إحياء النفس، وهذا قد انتفى بالنظر إلى الماضي، وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لأجل المواساة، ولذا تجب مع غنى الزوجة، وإجماع الصحابة على عدم سقوطها، فإن تم الإجماع فلا التفات إلى خلاف من خالف بعده، وقد قال ﷺ: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» فمهما كانت زوجة مطيعة فهذا الحق الذي لها ثابت. وأخرج الشافعي بإسناد جيد عن عمر، رضي الله عنه: «أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم، فأمرهم أن يأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا». وصححه الحافظ أبو حاتم الرازي. ذكره ابن كثير في الإرشاد.

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٢٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

١١٧٠/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكُسُوتُهُ، وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: للمملوك والمملوكة على السيد (طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق. رواه مسلم) الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته، وظاهره مطلق الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد ويلبسه، وحديث مسلم بالأمر بإطعامهم مما يطعم وكسوتهم مما يلبس، محمول على الندب، ولولا ما قيل من الإجماع على هذا لاحتمل أن هذا يقيد مطلق حديث الكتاب، ودل على أنه لا يكلفه السيد من الأعمال إلا ما يطيقه، وهذا مجمع عليه أيضاً.

١١٧١/٤ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟» قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ». الْحَدِيثُ، وَتَقَدَّمَ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ.

— (وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه) معاوية بن حيدة (قال: قلت: يا رسول الله ﷺ ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسبت - الحديث وتقدم في عشرة النساء) بتمامه ونسبه إلى أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه، وأنه علق البخاري بعضه وصححه ابن حبان والحاكم، وتقدم الكلام عليه.

١١٧٢/٥ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطُولِهِ - قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكُسُوتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر في حديث الحج بطوله قال في ذكر النساء: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» أخرجه مسلم) وهو دليل على وجوب النفقة والكسوة للزوجة كما دلت له الآية وهو مجمع عليه، وقد تقدم تحقيقه. وقوله: «بالمعروف» إعلام بأنه لا يجب إلا ما تعورف من إنفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى: ﴿لَيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾^(١) ثم الواجب

١١٧٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: إطعام المملوك مما يأكل (الحديث ١٦٦٢).

١١٧١ - تقدم تخريجه (الحديث ١٠٤٧).

١١٧٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: فضل النفقة على العيال والمملوك (الحديث ١٢١٨).

(١) سورة الطلاق، الآية: ٧.

لها طعام مصنوع، لأنه الذي يصدق عليه أنه نفقة، ولا تجب القيمة إلا برضا من يجب عليه الإنفاق، وقد طول ذلك ابن القيم في الهدى النبوي وأختره وهو الحق، فإنه قال ما لفظه: وأما فرض الدارهم فلا أصل له في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة أئمة، ولا التابعين، ولا تابعيهم، ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة، ولا غيرهم من أئمة الإسلام والله تعالى أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرفيق بالمعروف، وليس من المعروف فرض الدارهم، بل المعروف الذي نص عليه الشرع أن يكسوهم مما يلبس ويطعمهم مما يأكل، وليست الدارهم من الواجب ولا عوضه، ولا يصح الاعتياض عما لم يستقر ولم يملك، فإن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يوماً فيوماً، ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضا الزوج والقريب، فإن الدارهم تجعل عوضاً عن الواجب الأصلي، وهو إما البر عند الشافعي، أو المققات عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا إجبار الشرع له على ذلك؟ فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومصالح العباد، ولكن إن اتفق المنفق والمنفق عليه جاز باتفاقهما. على أن في أعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاعاً معروفاً في مذهب الشافعي وغيره.

١١٧٣/٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [عَمْرٍو] ^(١) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: «أَنْ يَخْسِرَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

— (وعن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت. رواه النسائي وهو عند مسلم بلفظ أن يحبس عمن يملك قوته) الحديث دليل على وجوب النفقة على الإنسان لمن يقوته، فإنه لا يكون آثماً إلا على تركه لما يجب عليه، وقد بولغ هنا في إثمه بأن جعل ذلك الإثم كافياً في هلاكه عن كل إثم سواه. والذين يقوتهم ويملك قوتهم هم الذين يجب عليه الإنفاق عليهم، وهم أهله وأولاده وعبيده على ما سلف تفصيله، ولفظ مسلم خاص بقوت الممالك ولفظ النسائي عام.

١١٧٣ - أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: فضل النفقة على العيال والمملوك (الحديث ٩٩٦).

(١) في الأصل: عبد الله عَمَر، وهو تصحيف، والتصويب من تحفة الأشراف، ٣٨٧/٦، ونسخة م.

١١٧٤/٧ - وَعَنْ جَابِرٍ - يَرْفَعُهُ، فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا - قَالَ «لَا نَفَقَةٌ لَهَا». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ قَالَ: الْمَحْفُوظُ وَفَّقُهُ.

١١٧٥/٨ - وَبُتَّتْ نَفْيُ النَّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر يرفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال: لا نفقة لها. أخرجه البيهقي ورجاله ثقات لكن قال: المحفوظ وقفه وثبت نفى النفقة في حديث فاطمة بنت قيس كما تقدم. رواه مسلم) وتقدم أنه في حق المطلقة بائناً، وأنه لا نفقة لها، وتقدم الكلام فيه. والكلام هنا في نفقة المتوفى عنها زوجها، وهذه المسألة فيها خلاف. ذهب جماعة من العلماء إلى أنها لا تجب النفقة للمتوفى عنها، سواء كانت حاملاً أو حائلاً. أما الأولى فلهذا النص. وأما الثانية فبطريق الأولى. وإلى هذا ذهب الشافعية والحنفية والمؤيد لهذا الحديث، ولأن الأصل براءة الذمة وجوب التبرص أربعة أشهر وعشراً لا يوجب النفقة. وذهب آخرون منهم الهادي إلى وجوب النفقة لها مستدلين بقوله «متاعاً إلى الحول»^(١) قالوا ونسخ المدة من الآية لا يوجب نسخ النفقة، ولأنها محبوسة بسببه فتجب نفقتها. وأجيب بأنها كانت تجب النفقة بالوصية كما دل لها قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول»^(٢) فنسخت الوصية بالمتاع إما بقوله تعالى: «يتبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً»^(٣) وإما بآية المواريث وإما بقوله ﷺ: «لا وصية لوارث» وأما قوله تعالى: «فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن»^(٤) فإنها واردة في المطلقات فلا تتناول المتوفى عنها، وفي سنن أبي داود من حديث ابن عباس أنها نسخت آية «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول»^(٥) بآية الميراث بما فرض الله لهن من الربع والثلث، ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشراً. وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس فكأنه يريد أن البائن والمتوفى عنها حكمهما واحد بجامع البيونة والحل للغير.

١١٧٤ - أخرجه البيهقي في كتاب: العدد، باب: مقام المطلقة في بيتها (الحديث ٤٣١/٧).

١١٧٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: فضل النفقة على العيال والمملوك (الحديث ٩٩٦).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

١١٧٦/٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَيَبْدَأُ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعُولُ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَطْعَمَنِي أَوْ طَلَّقَنِي». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: اليد العليا خير من اليد السفلى) تقدم تفسيرهما (ويبدأ) أي: في البر والإحسان (أحدكم بمن يعول تقول المرأة أطعمني أو طلقني. رواه الدارقطني وإسناده حسن) أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن في حفظ عاصم شيئاً. وأخرجه البخاري موقوفاً على أبي هريرة، وفي رواية الإسماعيلي قالوا: يا أبا هريرة لما قال لهم قال رسول الله ﷺ، ثم قالوا: هذا شيء نقوله عن رأيك، أو عن رسول الله ﷺ؟ أجاب بقوله من كيسي جواب المتهم بهم لا مخبراً أنه لم يكن عن رسول الله ﷺ وكيف يصح حمل قوله من كيس أبي هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال: قال رسول الله ﷺ: فينسب استنباطه إلى قول رسول الله ﷺ؟ وهل هذا إلا كذب منه على رسول الله ﷺ؟ وحاشا أبا هريرة من ذلك فهو من رواة حديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فالقرائن واضحة أنه لم يرد أبو هريرة إلا التهكم بالسائل، ولذا قلنا إنه يتعين أن هذا مراده، والذي يأتي به المصنف من الرواية بعض حديثه على أنه قد فسر قوله من كيس أبي هريرة أي من حفظه، وعبر عنه بالكيس إشارة إلى ما في صحيح البخاري وغيره من أنه بسط ثوبه أو نمرة كانت عليه، فأمله رسول الله ﷺ حديثاً كثيراً، ثم لفه فلم ينس منه شيئاً كأنه يقول ذلك الثوب صار كيساً، وأشرنا لك إلى أنه لم يأت المصنف بحديث أبي هريرة تاماً، وتماه في البخاري «ويقول العبد أطعمني واستعملني»، وفي رواية الإسماعيلي «ويقول خادمك أطعمني وإلا بعني ويقول الابن إلى من تدعني». والكل دليل على وجوب الإنفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد، وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة العبد، وإلا وجب بيعه وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيراً. قال ابن المنذر: اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب، فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالاً كانوا أو بالغين، إنثاءً أو ذكراً إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء. وذهب الجمهور إلى أن الواجب الإنفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب، إلا إذا كانوا زمن، فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب، وأستدل به على أن للزوجة إذا أعسر زوجها بنفقتها طلب الفراق ويدل له قوله.

١١٧٧/١٠ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يَنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ -
 قَالَ: «يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا». أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْهُ
 قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ (بْنِ الْمُسَيَّبِ)^(١): سُنَّةٌ. فَقَالَ: سُنَّةٌ. وَهَذَا مُرْسَلٌ قَوِيٌّ.

— (وعن سعيد بن المسيب، رضي الله عنه «في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله
 قال: يفرق بينهما». أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه، رضي الله عنه،
 قال: قلت لسعيد بن المسيب: سنة قال: سنة وهذا مرسل قوي) ومراسيل سعيد معمول بها
 لما عرف من أنه لا يرسل إلى عن ثقة. قال الشافعي: والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة
 سنة رسول الله ﷺ. وأما قول ابن حزم لعله أراد سنة عمر، فإنه خلاف الظاهر، وكيف
 يقوله السائل سنة ويريد سؤاله عن سنة عمر؟ هذا مما لا ينبغي حمل الكلام عليه، وهل سأل
 السائل إلا عن سنة رسول الله ﷺ، وإنما قال الجماعة: إنه إذا قال الراوي: من السنة كذا،
 فإنه يحتمل أن يريد سنة الخلفاء. وأما بعد سؤال الراوي فلا يريد السائل إلا سنة
 رسول الله ﷺ، ولا يجيب المجيب إلا عنها لا عن سنة غيره، لأنه إنما سأل عما هو حجة
 وهو سنته ﷺ. وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ قال
 رسول الله ﷺ: «في الرجل لا يجد ما ينفق على أمرأته قال: يفرق بينهما». وأما دعوى
 المصنف أنه وهم الدارقطني فيه، وتبعه البيهقي على الوهم فهو غير صحيح. وقد حققناه في
 حواشي ضوء النهار وسيأتي كتاب عمر إلى أمراء الأجناد في أنهم يأخذون على من عندهم
 من الأجناد أن ينفقوا أو يطلقوا. وقد اختلف العلماء في هذا الحكم، وهو فسخ الزوجة
 عند إفسار الزوج على أقوال:

(الأول): ثبوت الفسخ وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين،
 ومن الفقهاء مالك والشافعي وأحمد، وبه قال أهل الظاهر مستدلين بما ذكر وبحديث
 «لا ضرر ولا ضرار» تقدم تخريجه، وبأن النفقة في مقال الاستمتاع بدليل أن الناشز لا نفقة
 لها عند الجمهور، فإذا لم تجب النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة، وبأنهم
 قد أوجبوا على السيد بيع مملوكه إذا عجز عن إنفاقه، فإيجاب فراق الزوجة أولى، لأن
 كسبها ليس مستحقاً للزوج كأستحقاق السيد لكسب عبده، وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع
 العلماء على الفسخ بالعتة. والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع
 بكون الزوج عتيماً، وبأنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَضَارَوْهُنَّ﴾^(٢) وقال: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ

(١) زيادة في الأصل.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.

أو تسريح بإحسان^(١) وأي إمساك بمعروف وأي ضرر أشد من تركها بغير نفقة.

(والثاني): ما ذهب إليه الهادوية والحنفية وهو قول للشافعي أنه لا فسخ بالإعسار عن النفقة مستدلين بقوله تعالى: ﴿ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها﴾^(٢) قالوا وإذا لم يكلفه الله النفقة في هذا الحال، فقد ترك ما لا يجب عليه ولا يائمه بتركه، فلا يكون سبباً للتفريق بينه وبين سكنه، وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنه ﷺ لما طلب أزواجه منه النفقة قام أبو بكر وعمر إلى عائشة وحفصة فوجأ أعناقهما وكلاهما يقول أسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده - الحديث - قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان بنتيهما بحضرته ﷺ لما سألتا النفقة التي لا يجدها، فلو كان الفسخ لهما وهما طالبتان للحق لم يقر النبي ﷺ الشيخين على ما فعلا، ولبين أن لهما أن تطالبا مع الإعسار حتى تثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ، ولأنه كان في الصحابة المعسر بلا ريب، ولم يخبر النبي ﷺ أحداً منهم بأن للزوجة الفسخ، ولا فسخ أحد، قالوا: ولأنها لو مرضت الزوجة وطال مرضها حتى تعذر على الزوج جماعها لوجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ، وكذلك الزوج. فدل أن الإنفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم. وأما حديث أبي هريرة، فقد بين أنه من كيسه وحديثه الآخر لعله مثله، وحديث سعيد مرسل. وأجيب بأن الآية إنما دلت على سقوط الوجوب عن الزوج وبه نقول. وأما الفسخ فهو حق للمرأة تطالب به، وبأن قصة أزواجه ﷺ وضرب أبي بكر وعمر إلى آخر ما ذكرتم هي كآية دلت على عدم الوجوب عليه ﷺ، وليس فيه أنهن سألن الطلاق أو الفسخ، ومعلوم أنهن لا يسمحن بفراقه، فإن الله تعالى قد خيرهن فاخترن رسول الله ﷺ والدار الآخرة فلا دليل في القصة. وأما إقراره لأبي بكر وعمر على ضربيهما، فلما علم من أن للآباء تأديب الأبناء إذا أتوا ما لا ينبغي، ومعلوم أنه ﷺ لا يفرط فيما يجب عليه من الإنفاق، فلعلهن طلبن زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالكلية. وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم أن امرأة طلبت الفسخ أو الطلاق لإعسار الزوج بالنفقة، ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة، بل كان نساء الصحابة كرجالهن يصبرن على ضنك العيش وتسره كما قال مالك: إن نساء الصحابة كن يردن الآخرة وما عند الله تعالى، ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن. وأما نساء اليوم فإنما يتزوجن رجاء الدنيا من الأزواج والنفقة والكسوة. وأما حديث ابن المسيب فقد عرفت أنه من مراسيله وأئمة العلم يختارون العمل بها كما سلف، فهو موافق لحديث أبي هريرة المرفوع الذي عاضده مرسل سعيد، ولو فرض

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٧.

سقوط حديث أبي هريرة ففيمما ذكرناه غنية عنه .

(والقول الثالث): أنه يحبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يجد ما ينفق وهو قول العنبري، وقالت الهادوية: يحبس للتكسب والقولان مشكلان، لأن الواجب إنما هو الغداء في وقته والعشاء في وقته فهو واجب في وقته، فالحبس إن كان في خلال وجوب الزايب فهو مانع عنه، فيعود على الغرض المراد بالنقض، وإن كان قبله فلا وجوب، فكيف يحبس لغير واجب؟ وإن كان بعده صار كالدين ولا يحبس له مع ظهور الإعسار اتفاقاً. وفي هذه المسألة قال محمد بن داود لمرأة سألت عن إعسار زوجها فقال: ذهب ناس إلى أنه يكلف السعي والاكتساب، وذهب قوم إلى أنها تؤمر المرأة بالصبر والاحتساب فلم تفهم منه الجواب، فأعادت السؤال وهو يجيبها ثم قال: يا هذه قد أجبتك ولست قاضياً فأقضي، ولا سلطاناً فأمضي، ولا زوجاً فأرضي. وظاهر كلامه الوقف في هذه المسألة فيكون قولاً رابعاً.

(القول الخامس): أن الزوجة إذا كانت موسرة وزوجها معسر كلفت الإنفاق على زوجها ولا ترجع عليه إذا أيسر بقوله تعالى: ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾^(١) وهو قول أبي محمد بن حزم. ورد بأن الآية سياقها في نفقة المولود الصغير ولعله لا يرى التخصيص بالسياق.

(القول السادس): لابن القيم وهو أن المرأة إذا تزوجت عالمة بإعساره، وكان موسراً ثم أصابته جائحة، فإنه لا فسخ لها وإلا كان لها الفسخ، وكأنه جعل علمها رضا بعسرته، ولكن حيث كان موسراً عند تزوجه ثم أعسر للحاجة لا يظهر عدم ثبوت الفسخ لها. وإذا عرفت هذه الأقوال عرفت أن أقواها دليلاً وأكثرها قائلاً هو القول الأول. وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيله بالنفقة فقال مالك: يؤجل شهراً. وقال الشافعي: ثلاثة أيام وقال حماد: سنة. وقيل: شهراً أو شهرين.

(قلت:) ولا دليل على التعيين بل ما يحصل به الضرر الذي يعلم، ومن قال إنه يجب عليه التطليق وقال ترافعه الزوجة إلى الحاكم لينفق أو يطلق، وعلى القول بأنه فسخ ترافعه إلى الحاكم ليثبت الإعسار، ثم تفسخ هي، وقيل: ترافعه إلى الحاكم ليجبره على الطلاق، أو يفسخ عليه، أو يأذن لها في الفسخ، فإن فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له، وإن أيسر في العدة فإن طلق كان طلاقاً رجعيّاً له فيه الرجعة.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

١١٧٧ م/ ١٠ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ: أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يُطَلِّقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَبَسُوا». أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، ثُمَّ ^(١) الْبَيْهَقِيُّ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

١١٧٧ م - (وعن عمر، رضي الله عنه، أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا. أخرجه الشافعي ثم البيهقي بإسناد حسن) تقدم تحقيق وجه هذا الرأي من عمر، وأنه دليل على أن النفقة عنده لا تسقط بالمطل في حق الزوجة، وعلى أنه يجب أحد الأمرين على الأزواج: الإنفاق أو الطلاق.

١١٧٨/ ١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى وَلَدِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى أَهْلِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْتَ أَعْلَمُ». أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ، بِتَقْدِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ.

- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أنه جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله عندي دينار قال: أنفق على نفسك، قال: عندي آخر، قال: أنفق على ولدك قال: عندي آخر، قال: أنفق على أهلك، قال: عندي آخر، قال: أنفق على خادمك، قال: عندي آخر، قال: أنت أعلم. أخرجه الشافعي وأبو داود واللفظ له وأخرجه النسائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد) وفي صحيح مسلم من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردد. وقال المصنف: قال ابن حزم: اختلف على يحيى القطان والثوري،

١١٧٧ م - أخرجه الشافعي: ١٠٧/٥، وأخرجه البيهقي في كتاب: الجزية، باب: من يرفع عنه الجزية (الحديث ١٩٨/٩).

(١) في نسخة م: و.

١١٧٨ - أخرجه الشافعي: ٨٧/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: صلة الرحم (الحديث ١٦٩١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: تفسير الصدقة عن ظهر غنى (الحديث ٣٦٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: الإعطاء للأقرباء أعظم للأجر (الحديث ٤١٥/١).

فقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم سفيان الولد على الزوجة، فينبغي أن لا يقدم أحدهما على الآخر، بل يكونان سواء، لأنه قد صح أنه ﷺ كان إذا تكلم تكلم ثلاثاً، فيحتمل أن يكون في إعادته قدم الولد مرة ومرة قدم الزوجة فصاراً سواء.

(قلت:) هذا حمل بعيد فليس تكريره ﷺ لما يقوله ثلاثاً بمطرد، بل عدم التكرير غالب، وإنما يكرر إذا لم يفهم عنه. ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجري فيه التكرير لعدم الحاجة إليه لفهم السائل للجواب، ثم رواية جابر التي لا تردد فيها تقوي رواية تقديم الأهل، والحديث قد تقدم، وفيه حث على إتفاق الإنسان ما عنده، وأنه لا يدخر لأنه قال له في الآخر بعد كفايته وكفاية من يجب عليه: «أنت أعلم» ولم يقل ادخر لحاجتك وإن كانت هذه العبارة تحتل ذلك.

١١٧٩/١٢ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبْرُ؟ قَالَ: «أُمَّكَ». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَأَلْأَقْرَبُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

— (وعن بهز) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (ابن حكيم عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشيري صحابي تقدم ضبطه (قال: قلت: يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك، قلت: ثم من؟ قال: أمك، قلت: ثم من؟ قال: أمك، قلت: ثم من؟ قال: أباك ثم الأقرب فالأقرب. أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وأنه يقتضي تقديم الأم بالبر وأحقيتها به على الأب.

١٤ - بَابُ: الْحِضَانَةِ

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبي حضناً وحضانة جعله في حضنه أو ربه فأحتضنه، والحضن بكسر الحاء هو ما دون الإبط إلى الكشح والصدر، أو العضدان وما بينهما، وجانب الشيء أو ناحيته كما في القاموس، وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره.

١١٧٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: بر الوالدين (الحديث ٥١٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في بر الوالدين (الحديث ١٨٩٧).

الأم أحق بحضانة ولدها ما لم تتزوج

١١٨٠/١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ أَمْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ. وَتَذِيي لَهُ سِقَاءٌ، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، مَا لَمْ تَنْكِحِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (عن عبد الله بن عمرو) بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط (أن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء) بكسر الواو والمد وقد يضم ويقال الإعاء الظرف كما في القاموس (وتذبي له سقاء) هو ككساء جلد السخلة، إذا أجذع يكون للماء واللبن كما فيه أيضاً (وحجري) بحاء مهملة مثلثة فجيم فراء حضن الإنسان (له حواء) بحاء مهملة بزنة كساء أيضاً أسم المكان الذي يحوي الشيء أي يضمه ويجمعه (وأن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني فقال لها رسول الله ﷺ، أنت أحق به ما لم تنكحي. رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم). الحديث دليل على أن الأم أحق بحضانة ولدها إذا أراد الأب أنتزاعه منها، وقد ذكرت هذه المرأة صفات أختصت بها تقتضي استحقاقها وأولويتها بحضانة ولدها، وأقرها ﷺ على ذلك وحكم لها. ففيه على المعنى المقتضي للحكم، وأن العلل والمعاني المعتمدة في إثبات الأحكام مستقرة في الفطر السليمة. والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلاف فيه، وقضى به أبو بكر ثم عمر وقال ابن عباس: «ريحها وفراشها وحرها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه» أخرجه عبد الرزاق في قصة. ودل الحديث على أن الأم إذا نكحت سقط حقها من الحضانة وإليه ذهب الجماهير. قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم. وذهب الحسن وابن حزم إلى عدم سقوط الحضانة بالنكاح، وأستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي مزوجة، وكذا أم سلمة تزوجت بالنبي ﷺ وبقي ولدها في كفالتها، وكذا ابنة حمزة قضى بها النبي ﷺ لخالتها وهي مزوجة قال: وحديث ابن عمرو المذكور فيه مقال، فإنه صحيفة يريد، لأنه قد قيل: إن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة. وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن شعيب قبله الأئمة وعملوا به. البخاري وأحمد وابن المديني والحميدي وإسحاق بن راهويه

١١٨٠ - أخرجه أحمد: ١٨٢/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: من أحق بالولد (الحديث ٢٢٧٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: عدة المختلعة حيضة (الحديث ٢٠٦/٢).

وأمثالهم فلا يلتفت إلى القدر فيه . وأما ما أحتج به فإنه لا يتم دليلاً إلا مع طلب من تنتقل إليه الحضانة ومنازعته . وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن للأم المزدوجة أن تقوم بولدها، ولم يذكر في القصص المذكورة أنه حصل نزاع في ذلك، فلا دليل فيما ذكره على ما ادعاه .

٢/١١٨١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَمْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ نَفَعْنِي وَسَقَانِي مِنْ بَثْرِ أَبِي عِنَبَةَ؟ فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ أَيْمَهُمَا شِئْتَ». فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ، فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن امرأة قالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد نفعني وسقاني من بثر أبي عنبه) بكسر العين المهملة واحدة حبات العنب (فجاء زوجها فقال النبي ﷺ: يا غلام هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت: فأخذ بيد أمه فأنطلقت به . رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي) وصححه ابن القطان . والحديث دليل على أن الصبي بعد استغنائه بنفسه يخير بين الأم والأب . وأختلف العلماء في ذلك، فذهب جماعة قليلة إلى أنه يخير الصبي عملاً بهذا الحديث، وهو قول إسحاق بن راهويه وحد التخير من السبع السنين . وذهب الهادوية والحنفية إلى عدم التخير وقالوا: الأم أولى به إلى أن يستغني بنفسه، فإذا استغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر والأم أولى بالأنثى، ووافقهم مالك في عدم التخير، لكنه قال: إن الأم أحق بالولد ذكراً كان أو أنثى قيل حتى يبلغ . وفي المسألة تفاصيل بلا دليل . وأستدل نفاة التخير بعموم حديث «أنت أحق به ما لم تنكحي» قالوا: ولو كان الاختيار إلى الصغير ما كانت أحق به .

(وأجيب) بأنه إن كان عاماً في الأزمنة أو مطلقاً فيها فحديث التخير يخصه أو يقيده، وهذا جمع بين الدليلين، فإن لم يختر الصبي أحد أبويه فقليل: يكون للأم بلا قرعة، لأن الحضانة حق لها، وإنما ينقل عنها بأختياره، فإذا لم يخير بقي على الأصل .

١١٨١ - أخرجه أحمد: ٢/٢٤٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: من أحق بالولد (الحديث ٢٢٧٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في تخير الغلام بين أبويه (الحديث ١٣٥٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إسلام أحد الزوجين وتخير الولد (الحديث ٣٤٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: تخير الصبي بين أبويه (الحديث ٢٣٥١).

وقيل: وهو الأقوى دليلاً إنه يقرع بينهما إذ قد جاء في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ فقال النبي ﷺ: استهما فقال الرجل: من يحول بيني وبين ولدي فقال ﷺ: اختر أيهما شئت فأختار أمه فذهبت به، أخرجه البيهقي. وظاهره تقديم القرعة على الاختيار، لكن قدم الاختيار عليها لعمل الخلفاء الراشدين به، إلا أنه قال في الهدى النبوي: إن التخيير والقرعة لا يكونان إلا إذا حصلت به مصلحة الولد، فلو كانت الأم أصون من الأب وأغیر منه قدمت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة، فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب، فإذا أختار من يساعده على ذلك فلا التفات إلى اختياره، وكان عند من هو أنفع له، ولا تحتل الشريعة غير هذا، والنبي ﷺ قال: «مروهم بالصلاة لسبع وأضربوهم على تركها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع» واللّه يقول: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾^(١) فإذا كانت الأم تتركه في المكتب أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرة أقرانه وأبوه يمكنه من ذلك، فإنها أحق به ولا تخيير ولا قرعة، وكذلك العكس انتهى. وهذا كلام حسن.

١١٨٢/٣ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ أَسْلَمَ، وَأَبَتْ أُمْرَأَتُهُ أَنْ تُسَلِّمَ، فَأَقْعَدَ النَّبِيُّ ﷺ أُمًّا نَاحِيَةً، وَالْأَبَ نَاحِيَةً، وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا، فَمَالَ إِلَى أُمِّهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَهْدِهِ». فَمَالَ إِلَى أَبِيهِ فَأَخَذَهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن رافع بن سنان، رضي الله عنه، أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم، فأقعد النبي ﷺ الأم في ناحية والأب في ناحية، وأقعد الصبي بينهما فمال إلى أمه فقال: اللهم أهده فمال إلى أبيه فأخذه. أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) إلا أنه قال ابن المنذر: لا يثبت أهل النقل، وفي إسناده مقال وذلك لأنه من رواية عبد الحميد بن جعفر بن رافع ضعفه الثوري ويحيى بن معين. وأختلف في هذا الصبي فقيل: إنه أنثى، وقيل: ذكر. والحديث ليس فيه تخيير الصبي، والظاهر أنه لم يبلغ سن التخيير، فإنه إنما أقعده ﷺ بينهما، ودعا أن يهديه الله فأختار أباه لأجل الدعوة النبوية، فليس من أدلة التخيير. وفي الحديث دليل على ثبوت حق الحضانة للأم الكافرة، وإن كان الولد مسلماً،

(١) سورة التحريم، الآية: ٦.

١١٨٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إذا أسلم أحد الأبوين... (الحديث ٢٢٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد (الحديث ٣٤٩٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: عدة المختلعة حيضة (الحديث ٢٠٦/٢).

إذ لو لم يكن لها حق لم يقعه النبي ﷺ بينهما. وإلى هذا ذهب أهل الرأي والثوري. وذهب الجمهور إلى أنه لا حق لها مع كفرها، قالوا: لأن الحاضن يكون حريضاً على تربية الطفل على دينه، ولأن الله تعالى قطع الموالاة بين الكافرين والمسلمين، وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقال: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١) والحضانة ولاية لا بد فيها من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريباً وحديث رافع قد عرفت عدم انتهاضه. وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه، وكيف تثبت الحضانة للأمم الكافرة مثلاً وقد أشتراط الجمهور وهم الهاديوية وأصحاب أحمد والشافعي عدالة الحاضنة؟ وأنه لا حق للفاسقة فيها؟ وإن كان شرطاً في غاية من البعد، ولو كان شرطاً في الحضانة لضاع أطفال العالم، ومعلوم أنه لم يزل منذ بعث الله رسوله ﷺ إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم يربونهم لا يتعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع أنهم الأكثرون، ولا يعلم أنه أنتزع طفل من أبيه أو أحدهما لفسقه، فهذا الشرط باطل لعدم العامل به. نعم يشترط كون الحاضن عاقلاً بالغاً فلا حضانة لمجنون، ولا معتوه، ولا طفل، إذ هؤلاء يحتاجون لمن يحضنهم ويكفيهم. وأما أشتراط حرية الحاضن فقالت به الهاديوية وأصحاب الأئمة الثلاثة، وقالوا: لأن المملوك لا ولاية له على نفسه، فلا يتولى غيره والحضانة ولاية. وقال مالك في حر له ولد من أمته: إن الأم أحق به ما لم تبع، فتنقل فيكون الأب أحق به، واستدل بعموم حديث «لا توله والدته عن ولدها» وحديث «من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة». أخرج الأول البيهقي من حديث أبي بكر وحسنه السيوطي وأخرج الثاني أحمد والترمذي والحاكم من حديث أبي أيوب، وصححه الحاكم قال: ومنافعها وإن كانت مملوكة للسيد فتحق الحضانة مستثنى، وإن أستغرق وقتاً من ذلك كالأوقات التي تستثنى للمملوك في حاجة نفسه وعبادة ربه.

١١٨٣/٤ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ابْنَةِ حَمْرَةَ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٨٤/٥ - وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ حَالَتِهَا وَأَنَّ^(٢) الْحَالَةَ وَالِدَةٌ».

(١) سورة النساء، الآية: ١٤١.

١١٨٣ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: عمرة القضاء (الحديث ٢٦٩٩).

١١٨٤ - أخرجه أحمد: ٤/٢٩٨.

(٢) في نسخة م: فإن.

١١٨٣ - (وعن البراء بن عازب، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قضى في ابنة حمزة لخالتها وقال: الخالة بمنزلة الأم. أخرجه البخاري وأحمد من حديث علي، رضي الله عنه، قال: والجارية عند خالتها، فإن الخالة والدة). الحديث دليل على ثبوت الحضانة للخالة وأنها كالأم، ومقتضاه أن الخالة أولى من الأب ومن أم الأم، ولكن خص ذلك الإجماع، وظاهره أن حضانة المرأة المزوجة أولى من الرجال، فإن عصبة المذكورة من الرجال موجودون طالبون للحضانة كما دلت له القصة، واختصام علي، رضي الله عنه، وجعفر وزيد بن حارثة، وقد سبقت أنه قضى بها للخالة وقال: الخالة بمنزلة الأم. وقد وردت رواية في القصة أنه ﷺ قضى بها لجعفر، فأستشكل القضاء بها لجعفر، فإنه ليس محرماً وهو وعلي رضي الله عنهما سواء في القرابة لها، وجوابه أنه ﷺ قضى بها لزوجة جعفر وهي خالتها، فإنها كانت تحت جعفر، لكن لما كان المنازع جعفرأ وقال في محل الخصومة: بنت عمي وخالتها تحتي أي زوجتي قضى بها لجعفر لما كان هو المطالب ظاهراً وقال: الخالة بمنزلة الأم لإبانة بأن القضاء للخالة. فمعنى قوله قضى بها لجعفر قضى بها لزوجة جعفر، وإنما أوقع القضاء عليه لأنه المطالب فلا إشكال في هذا، إلا أنه أستشكل ثانياً بأن الخالة مزوجة ولا حق لها في الحضانة لحديث «أنت أحق به ما لم تنكحي». والجواب عنه أن الحق في المزوجة للزوج، وإنما تسقط حضانتها لأنها تشتغل بالقيام بحقه وخدمته، فإذا رضي الزوج بأنها تحضن من لها حق في حضانتها، وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضانة، وهذه القصة دليل الحكم. وهذا مذهب الحسن والإمام يحيى وابن حزم وابن جرير، ولأن النكاح للمرأة إنما يسقط حضانة الأم وحدها حيث كان المنازع بها الأب. وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضانة بالتزويج أو الأم والمنازع لها غير الأب، يؤيده ما عرف من أن المرأة المطلقة يشتد بغضها للزوج المطلق، ومن يتعلق به فقد يبلغ لها الشأن إلى إهمال ولدها منه قصداً لإغاظته، وتبالغ في التحجب عند الزوج الثاني بتوفير حقه، وبهذا يجتمع شمل الأحاديث، والقول بأنه ﷺ قضى بها لجعفر، وأنه دال على أن للعصبة حقاً في الحضانة بعيداً، لأنه وعلياً رضي الله عنهما سواء في ذلك، لأن قوله ﷺ الخالة أم صريح أن ذلك علة القضاء ومعناه: أن الأم لا تنازع في حضانة ولدها فلا حق لغيرها.

١١٨٥/٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم مفعول مقدم (مخادمه) فاعل (بطعامه) فليجلسه معه (فإن لم يجلسه معه فليؤنوله لقمة أو لقمتين. متفق عليه واللفظ للبخاري) الخادم يطلق على الذكر والأنثى أعم من أن يكون مملوكاً أو حراً. وظاهر الأمر الإيجاب، وأنه يؤنوله من الطعام ما ذكر مخيراً، وفيه بيان أن الحديث الذي فيه الأمر بأن يطعمه مما يطعم ليس المراد به مؤاكلته، ولا أن يشبعه من عين ما يأكل، بل يشركه فيه بأدنى شيء من لقمة أو لقمتين. قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم: إن الواجب إطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلدة، وكذلك الإدام والكسوة، وأن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك، وإن كان الأفضل المشاركة. وتمام الحديث «فإنه ولي حره وعلاجه» فدل على أن ذلك يتعلق بالخادم الذي له عناية في تحصيل الطعام، فيندرج في ذلك الحامل للطعام لوجود المغنى فيه وهو تعلق نفسه به.

هل يحرم تعذيب الهرة

١١٨٦/٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُذِّبَتْ أَمْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ، سَجَّتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتِ النَّارَ فِيهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكْتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: عذبت امرأة) قال المصنف: لم أقف على أسمها، وفي رواية أنها حميرية، وفي رواية من بني إسرائيل (في هرة) هي أنثى السنور والهر الذكر (سجتها حتى ماتت فدخلت النار فيها لا هي أطعمتها وسقتها) إذ هي حبستها (ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض) بفتح الخاء المعجمة

١١٨٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: الأكل مع الخادم (الحديث ٥٤٦٠)، وأخرجه مسلم

في كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة (الحديث ١٦٦٣).

١١٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: - ٩٠ - (الحديث ٧٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب:

البر والصلة والآداب، باب: تحريم تعذيب الهرة ونحوها (الحديث ٢٦١٩).

ويجوز ضمها وكسرها وشينين معجمتين بينهما ألف، والمراد هوام الأرض (متفق عليه).
والحديث دليل على تحريم قتل الهرة، لأنه لا عذاب إلا على فعل محرم، ويحتمل أن
المرأة كافرة فعذبت بكفرها، وزيدت عذاباً بسبب ذلك. وقال النووي: إنها كانت مسلمة،
وإنما دخلت النار بهذه المعصية. وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان: كانت كافرة. ورواه
البيهقي في البعث والنشور عن عائشة فاستحقت العذاب بكفرها وظلمها. وقال الدميري في
شرح المنهاج، إن الأصح أن الهرة يجوز قتلها حال عدوها دون هذه الحال. وجوز القاضي
قتلها في حال سكونها إلحاقاً لها بالخمسة الفواسق. وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ
الهرة وربطها إذ لم يهمل إطعامها. قلت: ويدل على أنه لا يجب إطعام الهرة، بل الواجب
تخليتها تبطش على نفسها.

٩- كتاب: الجنايات

باب الجنايات

هي جمع جنائية مصدر من جنى الذنب يجنيه جناية أي جره إليه وجمعت وإن كانت مصدراً لاختلاف أنواعها، فإنها قد تكون في النفس وفي الأطراف وتكون عمداً وخطأً.

١/١١٨٧ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: الثَّيِّبِ الزَّانِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله) هو تفسير لقوله مسلم (إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني) أي: المحصن بالرجم (والنفس بالنفس والتارك لدينه) أي: المرتد عنه (المفارق للجماعة. متفق عليه) فيه دليل على أنه لا يباح دم المسلم إلا بإتيانه بإحدى الثلاث، والمراد من النفس بالنفس القصاص بشروطه، وسيأتي والتارك لدينه يعم كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت، فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام. وقوله: «المفارق للجماعة» يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة، أو بغي، أو غيرهما كالخوارج إذا قاتلوا وأفسدوا. وقد أورد

١١٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْمَعِينِ بِالْمَعِينِ وَالْأَنْفِ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ﴾ (الحديث ٦٨٧٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: ما يباح به دم المسلم (الحديث ١٦٧٦).

على الحصر أنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة، وأجيب بأنه داخل تحت قوله المفارق للجماعة، أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصداً، والصائل لا يقتل قصداً بل دفعاً. وفيه دليل على أنه لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه، بل لدفع شره. وقد بسطنا القول في ذلك في حواشي ضوء النهار، وقد يقال: إن الكافر الأصلي داخل تحت التارك لدينه، لأنه ترك فطرته التي فطر عليها كما عرف في محله.

١١٨٨/٢ — وَعَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثِ خِصَالٍ: زَانٍ مُحْصَنٍ فَيُرْجَمُ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ. وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَيُقْتَلُ، أَوْ يُصَلَّبُ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ قال: لا يحل قتل مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال) بينها بقوله: (زان محصن) يأتي تفسيره (فيرجم ورجل يقتل مسلماً متعمداً) قيد ما أطلق في الحديث الأول (فيقتل، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل، أو يصلب، أو ينفي من الأرض. رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الحديث أفاد ما أفاده الحديث الأول الذي قبله. وقوله: «فيحارب الله ورسوله» بعد قوله: «يخرج من الإسلام» بيان لحكم خاص لخارج عن الإسلام خاص، وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل، أو الصלב، أو النفي فهو أخص من الذي أفاده الحديث الذي قبله. والنفي الحبس عند أبي حنيفة، وعند الشافعي النفي من بلد إلى بلد لا يزال يطلب وهو هارب فزع. وقيل: ينفي من بلده فقط. وظاهر الحديث والآية أيضاً أن الإمام مخير بين هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافراً.

١١٨٩/٣ — وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٨٨ — أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: الحكم فيمن ارتد (الحديث ٤٣٥٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: تعظيم الدم (الحديث ٩١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: ذكر ثلاث خصال تحل دم امرئ مسلم (الحديث ٣٦٧/٤).

١١٨٩ — أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: قوله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...﴾ (الحديث ٦٨٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: المجازاة بالدماء في الآخرة (الحديث ١٦٧٨).

— (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء. متفق عليه) فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان، فإنه لا يقدم في القضاء إلا الأهم، ولكنه يعارضه حديث «أول ما يحاسب العبد عليه صلاته». أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة، ويجاب بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق، وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخالق، وبأن ذلك في أولية القضاء والآخر في أولية الحساب، كما يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن مسعود بلفظ «أول ما يحاسب عليه العبد صلاته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء». وقد أخرج البخاري من حديث علي، رضي الله عنه، وغيره «أنه رضي الله عنه أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة في قتل بدر - الحديث» فبين فيه أول قضية يقضى فيها، وقد بين الاختصاص حديث أبي هريرة «أول ما يقضى بين الناس في الدماء، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه يقول: يا رب سل هذا فيم قتلني - الحديث» وفي حديث ابن عباس يرفعه «يأتي المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه ملبياً قاتله بيده الأخرى تشحط أوداجه دماً، حتى يقفا بين يدي الله تعالى» وهذا في القضاء في الدماء. وفي القضاء بالأموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر يرفعه «من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته» وفي معناه عدة أحاديث، وأنها إذا فئت حسناته قبل أن يقضى ما عليه طرح عليه من سيئات خصمه وألقي في النار، وقد أستشكل ذلك بأنه كيف يعطي الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو يتناهى؟ يعني على القول بخروج الموحدين من النار. وأجاب البيهقي بأنه يعطى من حسناته ما يوازي عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف الله تعالى بها الحسنات، لأن ذلك من محض الفضل الذي يخص الله تعالى به من يشاء من عباده، وهذا فيمن مات غيرنا ولقضاء دينه. وأما من مات وهو ينوي القضاء، فإن الله يقضي عنه كما قدمناه في أبواب السلم.

١١٩٠/٤ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ

١١٩٠ - أخرجه أحمد: ١٠/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: من قتل عبده (الحديث ٤٥١٥) و(الحديث ٤٥١٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الرجل يقتل عبداً (الحديث ١٤١٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود من السيد للمولى (الحديث ٣٦٦٣) و(الحديث ٤٧٥٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: بر الوالدين (الحديث ٣٦٦٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: ذكر ثلاث خصال تحل دم امرئ مسلم (الحديث ٣٦٧/٤).

عَبْدُهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ سُمْرَةَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، بِزِيَادَةٍ: «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ». وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ.

— (وعن سمرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من قتل عبده قتلناه ومن جدع) بالجيم والذال المهملة (عبده جدعناه. رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه) على ثلاثة أقوال. قال ابن معين: لم يسمع الحسن منه شيئاً وإنما هو كتاب. وقيل سمع منه حديث العقيقة وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة (وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة ومن خصى عبده خصيناه. وصحح الحاكم هذه الزيادة) والحديث دليل على أن السيد يقاد بعبده في النفس والأطراف، إذ الجدع قطع الأنف، أو الأذن، أو اليد، أو الشفة كما في القاموس، ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيد بطريق الأولى، والمسألة فيها خلاف ذهب النخعي وغيره إلى أنه يقتل الحر بالعبد مطلقاً عملاً بحديث سمرة، وأيده عموم قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾^(١) وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقتل به إلا إذا كان سيده عملاً بعموم الآية، وكأنه يخص السيد بحديث «لا يقاد مملوك من مالكة ولا ولد من والده» أخرجه البيهقي إلا أنه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخاري أنه منكر الحديث. وأخرج البيهقي أيضاً من حديث ابن عمرو في قصة زنباع لما جبت عبده وجدع أنفه، أنه ﷺ قال: «من مثل بعبده وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله» فأعتقه ﷺ ولم يقتص من سيده، إلا أن فيه المثنى بن الصباح ضعيف ورواه عن الحجاج بن أرطاة من طريق آخر ولا يحتج به. وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة. وذهبت الهادوية والشافعية ومالك وأحمد إلى أنه لا يقاد الحر بالعبد مطلقاً، مستدلين بما يفيداه قوله تعالى: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ﴾^(٢) فإن تعريف المبتدأ يفيد الحصر، وأنه لا يقتل الحر بغير الحر، ولأنه تعالى قال في صدر الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾^(٣)، وهو المساواة ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ﴾^(٤) تفسير وتفصيل لها وقوله تعالى في آية المائدة ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾^(٥) مطلق، وهذه الآية مقيدة مبينة وهذه صريحة لهذه الأمة، وتلك

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

سيقت في أهل الكتاب وشريعتهم وإن كانت شريعة لنا، لكنه وقع في شريعتنا التفسير بالزيادة والنقصان كثيراً، فيقرب أن هذا التقيد من ذلك وفيه مناسبة، إذ فيه تخفيف ورحمة وشريعة هذه الأمة أخف من شرائع من قبلها، فإنه وضع عنهم فيها الآصار التي كانت على من قبلهم. والقول بأن آية المائدة نسخت آية البقرة لتأخرها مردود بأنه لا تنافي بين الآيتين، إذ لا تعارض بين عام وخاص ومطلق ومقيد حتى يصار إلى النسخ، ولأن آية المائدة متقدمة حكماً، فإنها حكاية لما حكم الله تعالى به في التوراة، وهي متقدمة نزولاً على القرآن. وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبد». وأخرج البيهقي من حديث علي رضي الله عنه «من السنة أن لا يقتل حر بعبد» وفي إسناده جابر الجعفي ومثله عن ابن عباس وفيه ضعف. وأما حديث سمرة فهو ضعيف أو منسوخ بما سردناه من الأحاديث. هذا وأما قتل العبد بالحر فإجماع، وإذا تقرر أن الحر لا يقتل بالعبد فيلزم من قتله قيمته على خلاف فيها معروف، ولو بلغت ما بلغت وإن جاوزت دية الحر، وقد بيناه في حواشي ضوء النهار. وأما إذا قتل السيد عبده ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رجلاً قتل عبده صبراً متعمداً فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة».

١١٩١/٥ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ مُضْطَرَبٌ.

— (وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقاد الوالد بالولد. رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي: إنه مضطرب) قال الترمذي: وروي عن عمرو بن شعيب مرسلاً، وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم انتهى. وفي إسناده عنده الحجاج بن أرطاة، ووجه الاضطراب أنه اختلف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقليل: عن عمر وهي رواية

١١٩١ - أخرجه أحمد: ١٦/١، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا؟ (الحديث ١٤٠٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: لا يقتل الوالد بولده (الحديث ٢٦٦٢)، وأخرجه البيهقي في كتاب: الديات، باب: أسنان الإبل في الخطأ (الحديث ٧٣/٨).

الكتاب. وقيل: عن سراقه. وقيل: بلا واسطة وفيها المثنى بن الصباح وهو ضعيف. قال الشافعي: طرق هذا الحديث كلها منقطعة.

وقال عبد الحق: هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح فيها شيء، والحديث دليل على أنه لا يقتل الوالد بالولد، قال الشافعي: حفظت من عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد، وبذلك أقول: وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالأدوية والحنفية والشافعية وأحمد وإسحاق مطلقاً للحديث قالوا: لأن الأب سبب لوجود الولد، فلا يكون الولد سبباً لإعدامه. وذهب البتّي إلى أنه يقاد الوالد بالولد مطلقاً لعموم قوله تعالى: ﴿النفس بالنفس﴾^(١) وأجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده. وذهب مالك إلى أنه يقاع بالولد إذا أضجعه وذبحه، قال: لأن ذلك عمد حقيقة لا يحتمل غيره، فإن الظاهر في مثل أستعمال الجراح في المقتل هو قصد العمد، والعمدية أمر خفي لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال. وأما إذا كان على غير هذه الصفة فيما يحتمل عدم إزهاق الروح، بل قصد التأديب من الأب، وإن كان في حق غيره يحكم فيه بالعمد، وإنما فرّق بين الأب وغيره لما للأب من الشفقة على ولده، وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب، فيحمل على عدم قصد القتل وهذا رأي منه: وإن ثبت النص لم يقاومه شيء، وقد قضى به عمر في قصة المدلجي وألزم الأب الدية ولم يعطه منها شيئاً وقال: ليس لقاتل شيء فلا يرث من الدية إجماعاً، ولا من غيرها عند الجمهور، والجاء والأم كالأب عندهم في سقوط القود.

١١٩٢/٦ — وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ غَيْرِ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا. وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا فَهْمًا^(٢) يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفِكَائِكَ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٩٣/٧ — وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَالَ فِيهِ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاؤُهُمْ،

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

١١٩٢ — أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: لا يقتل المسلم بالكافر (الحديث ٦٩١٥).

(٢) في نسخة م: فهم.

وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن أبي جحيفة قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن قال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم) استثناء من لفظ شيء مرفوع على البدلية (يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة) أي: الورقة المكتوبة (قلت وما في هذه الصحيفة؟ قال العقل) أي: الدية سميت عقلاً لأنهم كانوا يعقلون الإبل التي هي دية بقاء دار المقتول (وفكاك) بكسر الفاء وفتحها (الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر. رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن علي رضي الله عنه وقال فيه: المؤمنون تتكافأ دماؤهم) أي تساوى في الدية والقصاص (ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده وصححه الحاكم). قال المصنف: إنما سأل أبو جحيفة علياً رضي الله عنه عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لأهل البيت عليهم السلام لا سيما علي رضي الله عنه اختصاصاً بشيء من الوحي لم يطلع عليه غيره وقد سأل علياً رضي الله عنه عن هذه المسألة غير أبي جحيفة أيضاً ثم الظاهر أن المسؤول عنه هو ما يتعلق بالأحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المعجز وسنة النبي ﷺ فإن الله تعالى سماها وحياً إذ فسر قوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(١) بما هو أعم من القرآن ويدل عليه قوله «وما في هذه الصحيفة» فلا يلزم منه نفي ما نسب إلى علي رضي الله عنه من الجفر وغيره وقد يقال إن هذا داخل تحت قوله «إلا فهم يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن» فإنه كما نسب إلى كثير ممن فتح الله عليه بأنواع العلوم ونور بصيرته أنه يستنبط ذلك من القرآن. والحديث قد اشتمل على مسائل:

(الأولى): العقل وهو الدية ويأتي تحقيقها.

(والثانية): فكاك الأسير أي حكم تخلص الأسير من يد العدو وقد ورد الترغيب في

ذلك.

(والثالثة): عدم قتل المسلم بالكافر قوداً وإلى هذا ذهب الجماهير وأنه لا يقتل ذو

(١) سورة النجم، الآية: ٣.

١١٩٣ - أخرجه أحمد: ١/١١٩، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: أيقاد المسلم (الحديث ٤٥٣٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود بين الأحرار والمماليك في النفس (الحديث ٤٧٣٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: قسم الفيء، باب: يجير على أمي أدناهم (الحديث ١٤١/٢).

عهد في عهده فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب يدخل علينا بأمان فإن قتله محرم على المسلم حتى يرجع إلى مأمنه فلو قتله مسلم فقالت الحنفية يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن واحتجوا بقوله في الحديث «ولا ذو عهد في عهده» فإنه معطوف على قوله مؤمن فلا بد من تقييد في الثاني كما في الطرف الأول فيقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحربي لأن الذمي يقتل بالذمي ويقتل بالمسلم وإذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حربي ومفهوم حربي أنه يقتل بالذمي بدليل مفهوم المخالفة وإن كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون إن الحديث يدل على أنه لا يقتل بالحربي صريحاً وأما قتله بالذمي فبعموم قوله تعالى ﴿النفس بالنفس﴾^(١) ولما أخرجه البيهقي من «أنه ﷺ قتل مسلماً بمعاهد وقال أنا أكرم من وفي بدمته» وهو حديث مرسل من حديث عبد الرحمن بن البيلماني وقد روى مرفوعاً قال البيهقي وهو خطأ وقال الدارقطني ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا الحديث ليس بمسند ولا يجعل مثله إما ما تسفك به دماء المسلمين وذكر الشافعي في الأم أن حديث ابن البيلماني كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية الضمري قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً لأن حديث «لا يقتل مسلم بكافر» خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية متقدمة قبل ذلك بزمان. هذا وأما ما ذكرته الحنفية من التقدير فقد أجيب عنه بأنه لا يجب التقدير لأن قوله: «ولا ذو عهد في عهده» كلام تام فلا يحتاج إلى إضمار لأن الإضمار خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا لضرورة فيكون نهياً عن قتل المعاهد وقولهم إن قتل المعاهد معلوم وإلا لم يكن للعهد فائدة فلا حاجة إلى الإخبار به. جوابه محتاج إلى ذلك إذ لا يعرف إلا بطريق الشارع وإلا فإن ظاهر العمومات يقضي بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسلم استلزام تخصيص الأول بالحربي لأن مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ومعنى قوله: «ويسعى بذمتهم أدناهم» أنه إذا أمن المسلم حربياً كان أمانة أماناً من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة أم هانئ ويشرط كون المؤمن مكلفاً فإنه يكون أماناً من الجميع فلا يجوز نكث ذلك وقوله: «وهم يد على من سواهم» أي: هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التخاذل بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل كأنه جعل أيديهم يداً واحدة وفعلهم فعلاً واحداً.

٨/١١٩٤ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ جَارِيَةَ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكَ هَذَا؟ فَلَانٌ، فَلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ، فَأَقَرَّ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن جارية وجد رأسها قد رض بين حجرين فسألوها من صنع بك هذا فلان فلان، حتى ذكروا يهودياً فأومت برأسها فأخذ اليهودي فأقر، فأمر رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بين حجرين. متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على أنه يجب القصاص بالمثل كالمحدد، وأنه يقتل الرجل بالمرأة، وأنه يقتل بما قتل به فهذه ثلاث مسائل:

(الأولى): وجوب القصاص بالمثل، وإليه ذهب الهادوية والشافعية ومالك ومحمد بن الحسن عملاً بهذا الحديث، والمعنى المناسب ظاهر قوي، وهو صيانة الدماء من الإهدار، ولأن القتل بالمثل كالقتل بالمحدد في إزهاق الروح. وذهب أبو حنيفة والشافعية والنخعي إلى أنه لا قصاص في القتل بالمثل، واحتجوا بما أخرجه البيهقي من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً: «كل شيء خطأ إلا السيف ولك خطأ أرش» وفي لفظ «كل شيء سوى الحديدية خطأ ولكل خطأ أرش». وأجيب بأن الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ولا يحتج بهما، فلا يقاوم حديث أنس هذا. وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض الجرح، أو بأن اليهودي كان عادته قتل الصبيان، فهو من الساعين في الأرض فساداً تكلف. وأما إذا كان القتل بالة لا يقصد بمثلها القتل غالباً كالعصا والسوط واللطمة ونحو ذلك، فعند الهادوية والليث ومالك يجب فيها القود. وقال الشافعية وأبو حنيفة وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: لا قصاص فيه وهو شبه العمد، وفيه مائة من الإبل مغلظة، فيها أربعون خلفه في بطونها أولادها، لما أخرجه أحمد وأهل السنن إلا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «ألا وأن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل فيها أربعون في بطونها أولادها» قال ابن كثير في الإرشاد: في إسناده اختلاف كثير ليس هذا موضع بسطه. قلت: إذا صح الحديث فقد أنضح الوجه، وإلا فالأصل عدم اعتبار الآلة في إزهاق الروح، بل ما أزهق الروح أوجب القصاص.

١١٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: من أفاد بالحجر (الحديث ٦٨٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغير (الحديث ١٦٧٢).

(المسألة الثانية): قتل الرجل بالمرأة، وفيه خلاف، ذهب إلى قتله بها أكثر أهل العلم، وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك لهذا الحديث، وعن الحسن البصري أنه لا يقتل الرجل بالأنثى، وكأنه يستدل بقوله تعالى: ﴿الْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾^(١) ورد بأنه ثبت في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول أن الذكر يقتل بالأنثى فهو أقوى من مفهوم الآية. وذهبت الهادوية إلى أن الرجل يقاد بالمرأة ويوفى ورثته نصف دية، قالوا: لتفاوتهما في الدية، ولأنه تعالى قال: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(٢) ورد بأن التفاوت في الدية لا يوجب التفاوت في النفس، ولذا يقتل عبد قيمته ألف بعبد قيمته عشرون، وقد وقعت المساواة في القصاص، لأنه المراد بالمساواة في الجروح أن لا يزيد المقتص على ما وقع فيه من الجرح.

(المسألة الثالثة): أن يكون القود بمثل ما قتل به وإلى هذا ذهب الجمهور، وهو الذي يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٣) وقوله: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٤) وبما أخرجه البيهقي من حديث البراء عنه رضي الله عنه «من غرض غرضنا له ومن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه» أي من آتخذه عرضاً للسهم وهذا يقيد بما إذا كان السبب الذي قتل به يجوز فعله. وأما إذا كان لا يجوز فعله كمن قتل بالسحر، فإنه لا يقتل به، لأنه محرم وفيه خلاف. قال بعض الشافعية: إذا قتل باللواط أو بإيجار الخمر إنه يدس فيه خشبة ويوجر الخل. وقيل: يسقط اعتبار المماثلة. وذهب الهادوية والكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه لا يكون الاقتصاص إلا بالسيف، واحتجوا بما أخرجه البزار وابن عدي من حديث أبي بكرة عنه رضي الله عنه أنه قال: «لا قود إلا بالسيف» إلا أنه ضعيف قال ابن عدي كلها ضعيفة، واحتجوا بالنهي عن المثلة وبقوله رضي الله عنه: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة». وأجيب بأنه مخصص بما ذكر. وفي قوله: «فأقر» دليل على أنه يكفي الإقرار مرة واحدة، إذ لا دليل على أنه كرر الإقرار.

١١٩٥/٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ غُلَامًا لِلْأَنْسِ فَقَرَاءَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِلْأَنْسِ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ شَيْئًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلَاثَةُ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٣) سورة النحل، الآية: ١٢٦.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

١١٩٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في جناية العبد يكون للفقراء (الحديث ٤٥٩٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: سقوط القود بين المماليك فيما دون النفس (الحديث ٤٧٦٥).

— (وعن عمران بن الحصين، أن غلاماً لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس أغنياء فأتوا النبي ﷺ فلم يجعل لهم شيئاً. رواه أحمد والثلاثة بإسناد صحيح). الحديث فيه دليل على أنه لا غرامة على الفقير، إلا أنه قال البيهقي: إن كان المراد بالغلام فيه المملوك فإجماع أهل العلم أن جناية العبد في رقبته، فهو يدل والله أعلم أن جنايته كانت خطأ وأن النبي ﷺ إنما لم يجعل عليه شيئاً، لأنه التزم أرش جنايته فأعطاه من عنده متبرعاً بذلك. وقد حمل الخطابي على أن الجاني كان حراً وكانت الجناية خطأ وكانت عاقلته فقراء، فلم يجعل عليهم شيئاً إما لفقيرهم، وإما لأنهم لا يعقلون الجناية الواقعة على العبد إن كان المجني عليه مملوكاً - كما قال البيهقي - وقد يكون الجاني غلاماً حراً غير بالغ وكانت جنايته عمداً، فلم يجعل أرشها على عاقلته، وكان فقيراً فلم يجعل عليه في الحال، أو رآه على عاقلته، فوجدهم فقراء فلم يجعله عليه لكون جنايته في حكم الخطأ، ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم انتهى. وقوله: «ولم يجعل أرشها على عاقلته» هذا مذهب الشافعي أن عمد الصغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة. وقوله: «أو رآه على عاقلته» يعني مع احتمال أنه أخطأ وهذا اتفاق، ومع احتمال أنه عمد كما ذهب إليه الهادي وأبو حنيفة ومالك.

١١٩٦/١٠ — وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَقْذِنِي، فَقَالَ: «حَتَّى تَبْرَأَ» ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَقْذِنِي، فَأَقَادَهُ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجْتُ، فَقَالَ: «قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي فَأَقْعِدْنِي اللَّهُ، وَبَطَلَ عَرَجُكَ» ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَأَعْلَى بِالْإِزْسَالِ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أقذني، فقال: حتى تبرأ، ثم جاء إليه فقال: أقذني فأقاده، ثم جاء إليه فقال: يا رسول الله عرجت، فقال: نهيتك فعصيتني فأبعدك الله وبطل عرجك، ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه. رواه أحمد والدارقطني وأعل بالإرسال) بناء على أن شعيباً لم يدرك جده، وقد دفع بأنه ثبت لقاء شعيب لجده وفي معناه أحاديث تزيده قوة، وهو دليل على أنه لا يقتص من الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك

وتؤمن السراية. قال الشافعي: إن الانتظار مندوب بدليل تمكينه ﷺ من الاقتصاص قبل الاندمال. وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه واجب، لأن دفع المفساد واجب وإذنه ﷺ بالاقتصاص كان قبل علمه ﷺ بما يؤول إليه من المفسدة.

١١/١١٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَقْتَلْتُ أَمْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلْتَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَأَخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بَنِ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيِّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ». مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فأختصموا إلى رسول الله ﷺ فقضى رسول الله ﷺ أن دية جنينها غرة) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء فنون (عبد أو وليدة) هما بدل من غرة وأو للتقسيم لا للشك (وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معه) في سنن أبي داود أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيتها والعقل على عصبتها، ومثله في مسلم فضمير ورثها يعود إلى القاتلة. وقيل: يعود إلى المقتولة، وذلك أن عاقلتها قالوا: إن ميراثها لنا فقال: لا فقضى بديتها لزوجها وولدها. (فقال حمل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم (ابن النابغة) بالنون بعد الألف موحدة فغين معجمة، وهو زوج المرأة القاتلة (الهذلي) يا رسول الله كيف يغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل (الاستهلال رفع الصوت، يريد أنه لم تعلم حياته بصوت نطق أو بكاء (فمثل ذلك يطل) بالمشناة التحتية مضمومة وتشديد اللام على أنه مضارع مجهول من طل، ومعناه: يهدر ويلغى ولا يضمن، ويروى بالموحدة وتخفيف اللام على أنه ماض من البطلان (فقال رسول الله ﷺ إنما هذا) أي: هذا القاتل (من إخوان الكهان من أجل سجعته الذي سجع. متفق عليه) في الحديث مسائل:

(الأولى): فيه دليل على أن الجنين إذا مات بسبب الجنابة وجبت فيه الغرة مطلقاً،

١١٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: جنين المرأة وأنه العقل على الوالد عصبه الوالد لا على الولد (الحديث ٦٩١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: دية الجنين (الحديث ١٦٨١).

سواء انفصل عن أمه وخرج ميتاً، أو مات في بطنها. فأما إذا خرج حياً ثم مات ففيه الدية كاملة، ولكنه لا بد أن يعلم أنه جنين بأن تخرج منه يد أو رجل، وإلا فالأصل براءة الذمة وعدم وجوب الغرة. وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو وليدة، وهي الأمة. قال الشعبي: الغرة خمسمائة درهم، وعند أبي داود والنسائي من حديث بريدة مائة شاة. وقيل: خمس من الإبل، إذ هي الأصل في الديات وهذا في جنين الحرة. وأما جنين الأمة فقيل: يخصص بالقياس على ديتها، فكما أن الواجب قيمتها في ضمانها، فيكون الواجب في جنينها الأرض منسوباً إلى القيمة وقياسه على جنين الحرة، فإن اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيه نصف عشر قيمتها.

(الثانية): قوله: «وقضى بدية المرأة على عاقلتها» يدل على أنه لا يجب القصاص في مثل هذا، وهو من أدلة من يثبت شبه العمد وهو الحق، فإن ذلك القتل كان بحجر صغير أو عود صغير لا يقصد به القتل بحسب الأغلب، فتجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه، والحنفية تجعله من أدلة عدم وجوب القصاص بالمتثل.

(الثالثة): في قوله على عاقلتها دليل على أنها تجب الدية على العاقلة، والعاقلة هم العصابة، وقد فسرت بمن عدا الولد وذوي الأرحام، كما أخرجه البيهقي من حديث أسامة بن عمير، فقال أبوها: إنما يعقلها بنوها فأختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال: «الدية على العصابة وفي الجنين غرة»، ولهذا بوب البخاري «باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد» قال الشافعي: لا أعلم خلافاً في أن العاقلة العصابة وهم القرابة من قبل الأب، وفسر بالأقرب فالأقرب من عصبة الذكر الحر المكلف، وفي ذلك خلاف يأتي في القسامة. وظاهر الحديث وجوب الدية على العاقلة، وبه قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا: لا يعقل أحد عن أحد مستدلين بما عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم «أن رجلاً أتى إلى النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: من هذا؟ قال: ابني فقال له النبي ﷺ: «إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه» وعند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث عمرو بن الأحوص أنه ﷺ قال: «لا يجني جان إلا على نفسه لا يجني جان على ولده» وجمع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة، بأن المراد به الجزء الأخروي أي لا يجني عليه جنابة يعاقب بها في الآخرة، وعلى القول بأن الوالد والولد ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي فلا يتم الاستدلال.

(الرابعة): قوله ﷺ: «إنما هو من إخوان الكهان من أجل سجعه الذي سجع» يظهر أن قوله من أجل سجعه مدرج فهمه الراوي، ففيه دليل على كراهة السجع. قال العلماء:

إنما كرمه من هذا الشخص لوجهين: أحدهما أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله. الثاني أنه تكلفه في مخاطبته، وهذان الوجهان من السجع مذمومان. وأما السجع الذي ورد منه ﷺ في بعض الأوقات، وهو كثير في الحديث فليس من هذا، لأنه لا يعارض حكم الشرع ولا يتكلفه فلا نهى عنه.

١١٩٨/١٢ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ ؟ قَالَ : فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ ، فَقَالَ : كُنْتُ بَيْنَ يَدَيِ أَمْرَاتَيْنِ ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى . فَذَكَرَهُ مُخْتَصِرًا ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وَالْحَاكِمُ .

— (وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس، رضي الله عنه، أن عمر سأل من شهد قضاء رسول الله ﷺ في الجنين قال: فقام حمل بن النابغة) المذكور في الحديث الذي قبله (فقال: كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى فذكره مختصراً وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه أبو داود بلفظ «أن عمر سأل الناس عن إملاص المرأة فقال المغيرة: شهدت رسول الله ﷺ قضى فيها بغرة عبد أو أمة فقال: اتني بمن يشهد معك قال: فأتاه محمد بن مسلمة فشهد له» ثم قال أبو داود: قال أبو عبيد: إملاص المرأة إنما سمي إملاصاً، لأن المرأة تزلقه قبل وقت الولادة، وكذلك كل ما زلق من اليد وغيرها فقد ملص انتهى. ولا بد من أن يعلم أن الجنين قد تخلق، وجرى فيه الروح ليتصف بأنه قتله الجناية. والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة الآدمي من يد وأصبع وغيرهما، فإن لم تظهر فيه الصورة، ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الآدمي، فحكمه كذلك إذا كانت الصورة خفية، وإن شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء اتفاقاً. وفيه دليل على أن في الجنين غرة ذكراً كان أو أنثى لإطلاق الحديث.

١١٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: دية الجنين (الحديث ٤٥٧٢) و(الحديث ٤٥٧٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: دية جنين المرأة (الحديث ٤٨٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة (الحديث ٤٨٣٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الديات، باب: الغرة (الحديث ٦٠٢٠).

١١٩٩/١٣ - وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ الرُّبِيعَ بِنْتَ النَّضْرِ - عَمَّتُهُ - كَسَرَتْ ثِيَّةً جَارِيَةً، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ، فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الْأَرْضَ فَأَبَوْا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسِرُ ثِيَّةَ الرُّبِيعِ؟ لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسِرُ ثِيَّتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ». فَرَضِيَ الْقَوْمُ فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن الربيع) بضم الراء والباء الموحدة المفتوحة فمثناة تحتية مشددة مكسورة أخت أنس (بنت النضر عمته) أي: عمة أنس بن مالك، وهي غير الربيع بنت معوذ، ووقع في سنن البيهقي بنت معوذ قال المصنف: إنه غلط (كسرت ثنية جارية) أي: شابة من الأنصار كما في رواية (فطلبوا) أي: قرابة الربيع (إليها) أي: إلى الجارية (العفو فأبوا فعرضوا الأرض فأبوا) فأتوا رسول الله ﷺ فأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص فقال أنس بن النضر: يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع؟ لا، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما فقال رسول الله ﷺ: يا أنس كتاب الله القصاص، فرضى القوم فعفوا فقال رسول الله ﷺ: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره. متفق عليه واللفظ للبخاري) فيه مسائل:

(الأولى): أن فيه دليل على وجوب الاقتصاص في السن، فإن كانت بكمالها فهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾^(١) وقد ثبت الإجماع على قلع السن بالسِّن في العمد. وأما كسر السن فقد دل هذا الحديث على القصاص فيه أيضاً قال العلماء: وذلك إذا عرفت المماثلة وأمكن ذلك من دون سراية إلى غير الواجب. قال أبو داود: قلت لأحمد - يريد ابن حنبل - كيف في السن قال: تبرد أي يبرد من سن الجاني بقدر ما كسر من سن المجني عليه. وقال بعضهم: إن الحديث محمول على القلع، وأنه أراد بقوله كسرت قلعت وهو بعيد. وأما العظم غير السن فقد قام الإجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يخاف منه ذهاب النفس إذا لم تتأت فيه المماثلة بأن لا يوقف على قدر الذاهب. وقال الليث والشافعي

١١٩٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلح، باب: الصلح في الدية (الحديث ٢٧٠٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات، باب: - ١٩ - (الحديث ٦٨٤٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها (الحديث ١٦٧٥).

والحنفية: لا قصاص في العظم غير السن، لأن دون العظم حائلاً من جلد ولحم وعصب، فيتعذر معه المماثلة، فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص، ولكن لا نصل إلى العظم حتى ننال ما دونه مما لا نعرف قدره.

(الثانية): قوله: «أتكسر ثنية الربيع» ظاهر الاستفهام الإنكار وقد تؤول بأنه لم يرد به الحكم والمعارضة وإنما أراد به أن يؤكد النبي ﷺ طلب الشفاعة منهم وأكد طلبه من النبي ﷺ بالقسم. وقيل: بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم، وظن أنه يخير بينه وبين الدية أو العفو، ويرشد إليه قوله في جوابه «يا أنس كتاب الله القصاص» وقيل: إنه لم يرد الإنكار بل قاله توقفاً ورجاءً من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضاء حتى يعفوا، أو يقبلوا الأرض، وقد وقع الأمر على ما أراد. وفي إلهامهم العفو وفي تقريره ﷺ على الحلف، دليل على أنه يجوز الحلف فيما يظن وقوعه.

(الثالثة): قوله ﷺ: «كتاب الله القصاص» المشهور الرفع على أنه مبتدأ أو خبر، ويجوز النصب في الأول على المصدر وفعله محذوف أي كتب كتاب الله، وفي الثاني على أنه مفعول للكتاب، أو للفعل المقدر، ويحتمل وجوهاً آخر قيل: أراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص. وقيل: أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(١) أو إلى ﴿فَعَاqَبُوا بِمِثْلِ مَا عَوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٢) تعجب منه ﷺ بوقوع مثل هذا من حلف أنس على نفي فعل الغير وإصرار الغير على إيقاع ذلك الفعل، وكان قضية العادة في ذلك أن يحدث في يمينه، فآلهم الله تعالى الغير العفو فبر قسم أنس، وأن هذا الاتفاق وقع إكراماً من الله تعالى لأنس لير في يمينه، وأنه من جملة عباد الله الذين يعطيهم الله تعالى أربهم ويجيب دعاءهم، وفيه جواز الثناء على من وقع له مثل ذلك عند أمن الفتنة عليه.

١٢٠٠/١٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ أَوْ رَمِيًّا بِحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا، فَعَقَلَهُ عَقْلُ الْخَطَا، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥. (٢) سورة النحل، الآية: ١٢٦.

١٢٠٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: فيمن قتل في عميا بين قوم (الحديث ٤٥٣٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: من قتل بحجر أو سوط (الحديث ٤٧٩٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: من حال بين ولي المقتول وبين القود (الحديث ٢٦٣٥).

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: من قتل في عمياً) بكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المثناة من تحت بالقصر فعلي من العماء. وقوله: (أو رمياً) بزنته مصدر يراد به المبالغة (بحجر أو سوط أو عصا فعليه عقل الخطأ، ومن قتل عمداً فهو قود ومن حال دونه فعليه لعنة الله. أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوي) قال في النهاية في تفسير اللفظين: المعنى أن يوجد بينهم قتيل يعمى أمره ولا يتبين قاتله، فحكمه حكم قتيل الخطأ تجب فيه الدية. الحديث فيه مسألتان: الأولى أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله، فإنها تجب فيه الدية وتكون على العاقلة، وظاهره من غير أيمان قسامة. وقد اختلف في ذلك فقالت الهادوية: إن كان الحاضرون الذين وقع بينهم القتل منحصرين لزمّت القسامة. وجرى فيها حكمها من الأيمان والدية، وإن كانوا غير منحصرين لزمّت الدية في بيت المال. وقال الخطابي: اختلف هل تجب الدية في بيت المال أو لا؟ قال إسحاق بالوجوب وتوجيهه من حيث المعنى أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين، فوجبت ديته في بيت مال المسلمين. وذهب الحسن إلى أن ديته تجب على جميع من حضر، وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تتعداهم إلى غيرهم وقال مالك: إنه يهدر لأنه إذا لم يوجد قاتله بعينه أستحال أن يؤخذ به أحد، وللشافعي قول إنه يقال لوليه ادع على من شئت وأحلف، فإن حلف أستحق الدية، وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة، وذلك لأن الدم لا يجب إلا بالطلب، وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذه الأقوال، وقد عرفت أن سند الحديث قوي كما قاله المصنف علمت أن القول به أولى الأقوال. (المسئلة الثانية): في قوله «ومن قتل عمداً» فهو قود دليل على أن الذي يوجبه القتل عمداً هو القود عيناً، وفي المسئلة قولان: (الأول) أنه يجب القود عيناً، وإليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة، ويدل لهم قوله تعالى: ﴿كتب عليكم الجاني، ولا يجبر الجاني على تسليمها. (والثاني): للهادوية وأحمد ومالك وغيرهم. وقول للشافعي أنه يجب بالقتل عمداً أحد أمرين القصاص أو الدية لقوله ﷺ: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقيّد وإما أين يدي» أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم، وأجيب عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول مخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية،

قالوا: وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين. قلنا: الاختصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه. وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح الخزاعي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أصيب بدم أو خيل - والخيل الجراح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتص، أو يأخذ العقل، أو يعفو، فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه، فإن قبل من ذلك شيئاً ثم عدا بعد ذلك فإن له النار».

١٢٠١/١٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتْلَهُ الْآخَرَ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُجَبَسُ الَّذِي أَمَسَكَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، مَوْصُولًا وَمُرْسَلًا^(١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقِطَّانِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. إِلَّا أَنَّ ابْنَ بَيْهَقٍ رَجَّحَ الْمُرْسَلَ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك. رواه الدارقطني موصولاً ومرسلاً وصححه ابن القطان ورجاله ثقات إلا أن البيهقي رجح المرسل) قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد: وهذا الإسناد على شرط مسلم. قلت: إشارة إلى إسناد الدارقطني، فإنه رواه من حديث أبو داود الحفري عن الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ الحديث ثم قال: قال الحافظ البيهقي ما رواه غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن إسماعيل بن أمية مرسلاً، وهذا هو الصحيح. والحديث دليل على أنه ليس على الممسك سوى حبسه ولم يذكر قدر مدته، فهي راجعة إلى نظر الحاكم، وأن القود أو الدية على القاتل، وإلى هذا ذهب الهادوية والحنفية والشافعية للحديث ولقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وذهب مالك والنخعي وابن أبي ليلى إلى أنهما يقتلان جميعاً، إذ هما مشتركان في قتله، فإنه لولا الإمساك ما قتل. وأجيب بأن النص منع الإلحاق، فإن حكم ذلك حكم الحافر للبئر والمردى إليها، فإن الضمان على المردى دون الحافر اتفاقاً ولكن الحديث الآتي دليل للأولين.

١٢٠١ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود والديات (الحديث ١٤٠/٣)، وأخرجه البيهقي في كتاب: الجنائيات، باب: ما جاء في أمر السيد عبده (الحديث ٥٠/٨).

(١) زيادة من نسخة م، والسياق يقتضي هذه الزيادة بدليل أن البيهقي رجح المرسل على الموصول.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

١٢٠٢/١٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ. وَقَالَ: «أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ». أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ هَكَذَا مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، بِذِكْرِ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ، وَإِسْنَادُ الْمُوَصُولِ وَاهٍ.

— (وعن عبد الرحمن بن البيلماني) بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح اللام ضعفه جماعة فلا يحتاج بما انفرد به إذا وصل، فكيف إذا أرسل، فكيف إذا خالف؟ وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف (أن النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد وقال: أنا أولى من وفي بدمته. أخرجه عبد الرزاق هكذا مرسلًا ووصله الدارقطني بذكر ابن عمر فيه وإسناد الموصول واه). تقدم الكلام في الحديث قريباً.

١٢٠٢/م - ٠٠٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَتَلَ غُلَامٌ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَشْتَرَكْتُ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قتل غلام غيلة) بكسر الغين المعجمة وسكون المثناة التحتية أي سراً (فقال عمر رضي الله عنه لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به. أخرجه البخاري) وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن نافع أن عمر «قتل سبعة من أهل صنعاء برجل». وأخرجه في الموطأ بسند آخر من حديث ابن المسيب «أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال: لو تملاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً». وللحديث قصة أخرجه الطحاوي، والبيهقي عن ابن وهب قال: حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه «أن امرأةً بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل، فأتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له: إن هذا الغلام يفضحنا فأقتله فأبى فأمتنعت منه فطاوعها فأجتمع على قتل الغلام الرجل، ورجل آخر والمرأة وخادمها، فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة وطرحوه في ركية في ناحية القرية ليس فيها ماء - وذكر القصة وفيها - فأخذ خليلها فأعترف ثم أعترف الباقر فكتب يعلى وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر بقتلهم جميعاً وقال: والله لو أن أهل صنعاء أشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين» وفي هذا دليل أن رأي عمر،

١٢٠٢ - أخرجه عبد الرزاق: ١٠/١٠١، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود والديات (الحديث ١٣٤/٣ - ١٣٥).

١٢٠٢ م - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتص منهم كلهم (الحديث ٦٨٩٦).

رضي الله عنه، أنه تقتل الجماعة بالواحد، وظاهره ولو لم يباشره كل واحد، ولذا قلنا إن فيه دليلاً لقول مالك والنخعي، وقول عمر: لو تمالأ أي توافق دليل على ذلك، وفي قتل الجماعة بالواحد مذاهب: (الأول) هذا وإليه ذهب جماهير فقهاء الأمصار، وهو مروي عن علي رضي الله عنه وغيره، وقد أخرج البخاري «عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة، فقطعه علي رضي الله عنه ثم أتياه بآخر فقالا: هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتهما» ولا فرق بين القصاص في الأطراف والنفس. (والثاني): للناصر والشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحداً من الجماعة، وفي رواية عن مالك يقرع بينهم، فمن خرجت عليه القرعة قتل ويلزم الباقيون الحصنة من الدية، وحجتهم أن الكفاءة معتبرة ولا تقتل الجماعة بالواحد، كما لا يقتل الحر بالعبد، وأجيب بأنهم لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول، بل لأن كل واحد منهم قاتل: (والثالث): لربيعة وداود أنه لا قصاص على الجماعة، بل الدية رعاية للمماثلة ولا وجه لتخصيص بعضهم. هذه أقوال العلماء في المسألة، والظاهر قول داود، لأنه تعالى أوجب القصاص وهو المماثلة، وقد أنتفت هنا، ثم موجب القصاص هو الجناية التي تزهق الروح بها، فإن زهقت بمجموع فعلهم، فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور وإنما يصح على قول النخعي. وإن كان كل واحد قاتلاً بأنفراده لزم توارد المؤثرات على أثر واحد، والجمهور يمنعونه على أنه لا سبيل إلى معرفة أنه مات بفعلهم جميعاً أو بفعل بعضهم، فإن فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة بأنفرادها لم يلزم أنه مات بكل منها فلا عبرة بالأسبق كما قيل. وأما حكم عمر، رضي الله عنه، ففعل صحابي لا تقوم به الحجة، ودعوى أنه إجماع غير مقبولة، وإذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد فإنها تلزمهم دية واحدة، لأنها عوض عن دم المقتول. وقيل. تلزم كل واحد ونسب قائله إلى خلاف الإجماع هذا ما قررناه هنا، ثم قوي لنا قتل الجماعة بالواحد وحررنا دليله في حواشي ضوء النهار، وفي ذيلنا على الأبحاث المسددة.

١٢٠٣/١٧ - وَعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ يَقْتُلُوا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

١٢٠٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: الإمام يأمر بالمعروف في الدم (الحديث ٤٤٩٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: ولي العمد يرضى بالدية (الحديث ٤٨٠٠).

١٢٠٤/١٨ - وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

— (وعن أبي شريح) بضم الشين المعجمة وسكون المثناة التحتية فحاء مهملة (الخزاعي). بضم الخاء المعجمة فزاي بعد الألف عين مهملة واسمه عمرو بن خويلد وقيل غيره (قال: قال رسول الله: فمن قتل له قتيل بعد مقاتلي هذه فأهله بين خيرتين) بالخاء المعجمة فراء تشنية خيرة بينهما بقوله (إما أن يأخذوا العقل أو يقتلوا. أخرجه أبو داود والنسائي وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بمعناه) أصل الحديث أنه قال ﷺ في أثناء كلامه «ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وإني عاقله فمن قتل له - الحديث» وتقدم حديث أبي شريح فيه التخيير بين إحدى ثلاث ولا منافاة. قال في الهدى النبوي: إن الواجب أحد الشئتين إما القصاص أو الدية والخيرة في ذلك إلى الولي بين أربعة أشياء، العفو مجاناً، أو العفو إلى الدية، أو القصاص ولا خلاف في تخييره بين هذه الثلاثة والرابعة المصالحة إلى أكثر من الدية وفيه وجهان أحدهما أشهرهما مذهباً أي للمخابلة جوازه والثاني ليس له العفو على مال إلا الدية أو دونها وهذا أرجح دليلاً فإن اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد وهذا مذهب الشافعي وإحدى الروایتين عن مالك وتقدم القول الثاني أن موجه القود عيناً وليس له العفو إلى الدية إلا برضا الجاني وتقدم المختار.

١ - بَابُ: الدِّيَاتِ

الديات بتخفيف المثناة التحتية جمع دية كعدات جمع عدة. أصل دية ودية بكسر الواو مصدر ودي القتل يديه إذا أعطى وليه ديته، حذفت فاء الكلمة وعوضت عنها تاء التأنيث كما في عدة، وهي أسم لأعم مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه.

١٢٠٥/١ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنْ أَعْتَبَطَ

١٢٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: من قُتل له قتيل فهو بخير النظرين (الحديث ٦٨٨٠)،

وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحرير مكة وصيدها (الحديث ١٣٥٥).

١٢٠٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ٢١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة،

باب: العقول (الحديث ٥٧) و(الحديث ٥٨) و(الحديث ٥٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب:

التاريخ، باب: كتب النبي ﷺ (الحديث ٦٥٥٩)، وأخرجه ابن الجارود (الحديث ٧٨٠)، وأخرجه

أحمد: ١٨٣/٢.

مُؤْمِنًا قَتَلَ عَنْ بَيْتَةٍ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ فِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَذْعُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِعَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيلِ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ) ^(١)، وَأَحْمَدُ، وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ.

— (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالحاء المهملة مفتوحة وسكون الزاي وهو تابعي ولي القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز أسمه كنيته (عن أبيه عن جده) عمرو بن حزم (أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن فذكر الحديث) أوله من «محمد النبي إلى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين أما بعد» إلى آخر ما هنا (وفيه أن من أعتبط) بالعين المهملة بعدها مشاة فوقية ثم موحدة آخرها طاء مهملة أي: من قتل قتيلاً بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله (مؤمناً قتلًا عن بيته فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول) فيه دليل على أنهم مخيرون كما قررناه (وإن في النفس الدية مائة من الإبل) بدل من الدية (وفي الأنف إذا أوعب) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين المهملة فموحدة (جده) أي: قطع جميعه (الدية، وفي اللسان الدية) إذا قطع من أصله أو ما يمنع منه الكلام (وفي الشفتين الدية، وفي الذكر الدية) إذا قطع من أصله (وفي البيضتين الدية وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية، وفي الرجل الواحدة نصف الدية) إذا قطعت من مفصل الساق (وفي المأمومة) هي الجناية التي بلغت أم الرأس، وهي الدماغ أو الجلدة الرقيقة عليها (ثلث الدية، وفي الجائفة). قال في القاموس: هي الطعنة تبلغ الجوف ومثله في غيره (ثلث الدية، وفي المنقلة) اسم فاعل من نقل مشدد القاف، وهي

(١) في نسخة م: ابن حبان وابن الجارود بتقديم وتأخير.

التي تخرج منها صغار العظام وتنتقل من أماكنها. وقيل: التي تنقل العظم أي تكسره (خمس عشرة من الإبل، وفي كل إصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل وفي الموضحة) اسم فاعل من أوضح، وهي التي توضح العظم وتكشفه (خمس من الإبل، وإن الرجل يقتل بالمرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار. أخرجه أبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد واختلفوا في صحته) قال أبو داود في المراسيل: قد أسند هذا ولا يصح، والذي قال في إسناده سليمان بن داود وهم إنما هو ابن أرقم. وقال أبو زرعة: عرضته على أحمد فقال: سليمان بن داود هذا ليس بشيء. وقال ابن حبان: سليمان بن داود اليماني ضعيف، وسليمان بن داود الخولاني ثقة وكلاهما يرويان عن الزهري، والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني، فمن ضعفه إنما ظن أن الراوي هو اليماني. وقال الشافعي: لم ينقلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ. قال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تغني شهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه المتواتر لتلقي الناس إياه بالقبول والمعرفة. قال العقيلي: حديث ثابت محفوظ إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري. وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم في الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم، فإن الصحابة والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. قال ابن شهاب: قرأت في كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم حين بعثه إلى نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم. وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقي. وقال أحمد: أرجو أن يكون صحيحاً. وقال الحافظ ابن كثير في الإرشاد بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه ما لفظه: قلت: وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديماً وحديثاً يعتمدون عليه، ويفزعون في مهمات هذا الباب إليه، ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان. وإذا عرفت كلام العلماء هذا عرفت أنه معمول به، وأنه أولى من الرأي المحض، وقد أشتمل على مسائل فقهية: (الأولى) فيمن قتل مؤمناً اعتباطاً أي بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله كما قدمناه. وقال الخطابي: اعتبط بقتله أي قتله ظلماً لا عن قصاص، وقد روي الاغتباط بالغين المعجمة كما يفيد تفسيره في سنن أبي داود، فإنه قال: إنه سئل يحيى بن يحيى الغساني عن الاغتباط فقال: القاتل الذي يقتل في الفتنة فيرى أنه في هدى لا يستغفر الله تعالى منه، فهذا يدل أنه من الغبطة الفرح والسرور وحسن الحال، فإذا كان المقتول مؤمناً وفرح بقتله، فإنه داخل في هذا الوعيد. ودل على أنه يجب القود إلا أن يرضى أولياء المقتول، فإنهم مخيرون بينه وبين الدية كما سلف. (الثانية): أنه دل على أن قدر الدية مائة من الإبل، وفيه دليل أيضاً على أن الإبل هي الواجبة، وأن سائر الأصناف ليست بتقدير شرعي، بل هي مصالحة وإلى هذا ذهب القاسم

والشافعي . وأما أسنانها فسيأتي في حديث بعد هذا بيانها، إلا أن قوله في هذا الحديث : «وعلى أهل الذهب ألف دينار» ظاهره أنه أصل أيضاً على أهل الذهب والإبل أصل على أهل الإبل، ويحتمل أن ذلك مع عدم الإبل، وأن قيمة المائة منها ألف دينار في ذلك العصر، ويدل لهذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق، ويقومها على أثمان الإبل إذا غلت رفع من قيمتها، وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها. وبلغت على عهد رسول الله ﷺ ما بين أربعمئة إلى ثمانمئة وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم، قال: وقضى على أهل البقر مائتي بقرة، ومن كان دية عقله في الشاء بألفي شاة». وأخرج أبو داود عن ابن عباس، رضي الله عنهما، «أن رجلاً من بني عدي قتل فجعل رسول الله ﷺ دية اثني عشر ألفاً» ومثله عند الشافعي وعند الترمذي وصرح بأنها اثنا عشر ألف درهم، وعند أهل العراق أنها من الورق عشرة آلاف درهم، ومثله عن عمر رضي الله عنه وذلك بتقويم الدينار بعشرة دراهم، واتفقوا على تقويم المثلث بها في الزكاة. وأخرج أبو داود عن عطاء أن رسول الله ﷺ «قضى في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاء ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة، وعلى أهل القمح شيئاً لم يحفظه محمد بن إسحاق» وهذا يدل على تسهيل الأمر، وأنه ليس يجب على من لزمته الدية إلا من النوع الذي يجده ويعتاد التعامل به في ناحيته، وللعلماء هنا أقاويل مختلفة، وما دلت عليه الأحاديث أولى بالاتباع، وهذا التقديرات الشرعية كما عرفت. وقد استبدل الناس عرفاً في الديات وهو تقديرها بسبعمئة قرش. ثم إنهم يجمعون عروضاً يقطع فيها بزيادة كثيرة في أثمانها، فتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية، ولا أعرف لهذا وجهاً شرعياً، فإنه أمر صار مأنوساً ومن له الدية لا يعذر عن قبول ذلك، حتى أنه صار من الأمثال «قطع دية» إذا قطع شيء بضمن لا يبلغه (المسألة الثالثة) قوله: «وفي الأنف إذا أوعب جدعه» أي: استؤصل، وهو أن يقطع من العظم المنحدر من مجمع الحاجبين، فإن فيه الدية وهذا حكم مجمع عليه. وأعلم أن الأنف مركب من أربعة أشياء: من قسبة ومارن، وأرنبة، وروثة، فالقسبة هي العظم المنحدر من مجمع الحاجبين، والمارن هو الغضروف الذي يجمع المنخرين، والروثة بالراء وبالمثلثة طرف الأنف، وفي القاموس المارن الأنف، أو طرفه، أو ما لان منه. وأختلف إذا جنى على أحد هذه ففيل: تلزم حكومة عند الهادي. وذهب الناصر والفقهاء إلى أن في المارن دية، لما رواه الشافعي عن طاوس قال: عندنا في كتاب رسول الله ﷺ «في الأنف إذا قطع مارنه مائة من الإبل» قال الشافعي: وهذا أبين من حديث

آل حزم. وفي الروثة نصف الدية، لما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قضى النبي ﷺ إذا قطعت ثدوة الأنف بنصف العقل خمسون من الإبل، أو عدلها من الذهب، أو الورق» قال في النهاية: الثدوة هنا روثة الأنف وهي طرفه ومقدمه. (المسألة الرابعة): قوله: «وفي اللسان الدية» أي: إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الإطلاق وهذا مجمع عليه، وكذا إذا قطع منه ما يمنع الكلام. وأما إذا قطع ما يبطل بعض الحروف فحصته معتبرة بعدد الحروف. وقيل: بحروف اللسان فقط وهي ثمانية عشر حرفاً، لا حروف الحلق وهي ستة، ولا حروف الشفة وهي أربعة، والأول أولى، لأن النطق لا يتأتى إلا باللسان. (المسألة الخامسة) قوله: «وفي الشفتين الدية» واحدهما شفة بفتح الشين وتكسر كما في القاموس، وحد الشفتين من تحت المنخرين إلى متهى الشدقين في عرض الوجه، وفي طوله من أعلى الذقن إلى أسفل الخدين، وهو مجمع عليه. وأختلف إذا قطع إحداهما، فذهب الجمهور إلى أن في كل واحدة نصف الدية على السواء. وروي عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثاً وفي السفلى ثلثين، إذ منافعها أكثر لحفظها للطعام والشراب (السادسة) قوله: «وفي الذكر الدية» هذا إذا قطع من أصله وهو مجمع عليه، فإن قطع الحشفة ففيها الدية عند مالك وبعض الشافعية وأختاره المهدي كمذهب الهادوية وظاهر الحديث أنه لا فرق بين العينين وغيره والكبير والصغير وإليه ذهب الشافعي. وعند الأكثر أن في ذكر الخصي والعين حكومة (السابعة) قوله «وفي البيضتين الدية» وهو حكم مجمع عليه، وفي كل واحدة نصف الدية. وفي البحر عن علي، رضي الله عنه، وعن ابن المسيب رضي الله عنه أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية، لأن الولد يكون منها، وفي اليمنى ثلث الدية. (الثامنة): أن في الصلب الدية وهو إجماع، والصلب بالضم والتحريك عظم من لدن الكاهل إلى العجب بفتح العين المهملة وسكون الجيم أصل الذنب كالمصالبة قال تعالى: «يخرج من بين الصلب والترائب»^(١) فإن ذهب المني مع الكسر فديتان. (التاسعة): أفاد أن في العينين الدية وهو مجمع عليه، وفي إحداها نصف الدية، وهذا في العين الصحيحة. وأختلف في الأعور إذا ذهب عينه بالجناية فذهب الهادي والحنفية والشافعية إلى أنه يجب فيها نصف الدية، إذ لم يفصل الدليل وهو هذا الحديث، وقياساً على من له يد واحدة فإنه ليس له إلا نصف الدية وهو مجمع عليه. وذهب جماعة من الصحابة ومالك وأحمد إلى أن الواجب فيها دية كاملة، لأنها في معنى العينين، وأختلفوا

إذا جنى على عين واحدة فالجمهور على ثبوت القود لقوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾^(١) وعن أحمد أنه لا قود فيها. (العاشرة): قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية، وحد الرجل التي تجب فيها الدية من مفصل الساق، فإن قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد. وأعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون من الإبل، قال: روينا عن عمر وعلي أنهما قضيا بذلك. وروي البيهقي من حديث معاذ أنه قال: وفي السمع مائة من الإبل، وفي العقل مائة من الإبل. وقال البيهقي: إسناده ليس بقوي. قال ابن كثير: لأنه من رواية رشدين بن سعد المصري وهو ضعيف. قال زيد بن أسلم: مضت السنة أن في العقل إذا ذهب الدية رواه البيهقي. (الحادية عشرة): أنه دل على أن في المأمومة والجائفة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية. قال الشافعي: لا أعلم خلافاً أن رسول الله ﷺ قال في الجائفة ثلث الدية، ذكره ابن كثير في الإرشاد. وقال في نهاية المجتهد: اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح الرأس، وأنه لا يقاد منها، وأن فيها ثلث الدية، وأنها جائفة متى وقعت في الظهر والبطن. واختلفوا إذا وقعت في غير ذلك من الأعضاء فنفذت إلى تجويفه، فحكى مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل جراحة نافذة إلى تجويف عضو من الأعضاء أي عضو كان ثلث دية ذلك العضو. وأختره مالك، وأما سعيد فإنه قاس ذلك على الجائفة على نحو ما روي عن عمر رضي الله عنه، في موضحة الجسد. (الثانية عشرة): في المنقلة خمس عشرة من الإبل وتقدم تفسيرها. (الثالثة عشرة): أفاد أن في كل أصبع عشرًا من الإبل، سواء كانت من اليدين أو الرجلين، فإن فيها عشرًا وهو رأي الجمهور، وفي حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ: «والأصابع سواء» أخرجه أحمد وأبو داود، وقد كان لعمر في ذلك رأي آخر ثم رجع إلى الحديث لما روي له. (الرابعة عشرة): أنه يجب في كل سن خمس من الإبل وعليه الجمهور، وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث. (الخامسة عشرة): أنه يلزم في الموضحة خمس من الإبل وإليه ذهب الهادوية والفريقان، وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص. (فائدة): روى البيهقي عن زيد بن ثابت أن في الهاشمة عشرًا من الإبل وحكاه البيهقي عن عدد من أهل العلم، وروى عبد الله بن أحمد أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، «قضى في رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بأربع ديات» رواه عبد الله بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ «قضى في العين

العوراء السابذة لمكانها إذا طمست بثلاث ديتها، وفي اليد الشلاء إذا قطعت بثلاث ديتها، وفي السن السوداء إذا نزعت بثلاث ديتها ذكره ابن كثير في الإرشاد. وأما قوله: «وإن الرجل يقتل بالمرأة» فتقدم الكلام فيه.

١٢٠٦/٢ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَةُ الْخَطَاِ أَخْمَاساً عِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي لَبُونٍ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَأَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، بِلَفْظٍ: «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ». بَدَلَ بَنِي^(١) لَبُونٍ، وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ أَقْوَى، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مَوْقُوفاً، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: دية الخطأ أخماساً) أي: تؤخذ أو تجب بينه بقوله (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض وعشرون بنات لبون وعشرون بني لبون). أخرجه الدارقطني، وأخرجه الأربعة بلفظ وعشرون بني مخاض بدل بني لبون وإسناد الأول أقوى) أي: من إسناد الأربعة، فإن فيه خشف بن مالك الطائي قال الدارقطني: إنه رجل مجهول، وفيه الحجاج بن أرطاة. وأعلم أنه أعترض البيهقي على الدارقطني. وقال: إن جعله لبني اللبون غلط منه، ثم قال البيهقي: والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود، والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحد أخماسها بني المخاض لا كما توهم شيخنا الدارقطني رحمه الله تعالى. والحديث دليل على أن دية الخطأ تؤخذ أخماساً كما ذكر، وإليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء، وإلى أن الخامس بنو لبون، وعن أبي حنيفة أنه بنو مخاض كما في رواية الأربعة، وذهب الهادي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعاً بإسقاط بني اللبون، وأستدل له بحديث لم يشته الحفاظ، وذهبوا إلى أنها أرباع مطلقاً. وذهب الشافعي ومالك إلى أن الدية تختلف باعتبار العمد وشبه العمد والخطأ فقالوا: إنها في العمد وشبه العمد تكون أثلاثاً كما في الخطأ. وأما التغليظ في الدية، فإنه

١٢٠٦ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود (الحديث ١٧٢/٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: الدية كم هي (الحديث ٤٥٤٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الدية كم هي من الإبل؟ (الحديث ١٣٨٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: ذكر أسنان دية الخطأ (الحديث ٤٨١٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: المختين (الحديث ٢٦٣١)، وأخرجه ابن أبي شيبة: ٢٧٣/٦.

(١) زيادة من نسخة م.

ثبت عن عمر وعثمان، رضي الله عنهما، فيمن قتل في الحرم بدية وثلاث تغليظاً، وثبت عن جماعة القول بذلك ويأتي الكلام فيه. (وأخرجه) أي الحديث ابن مسعود (ابن أبي شيبة من وجه آخر موقوفاً) علي ابن مسعود (وهو أصح من المرفوع).

١٢٠٧/٣ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَفَعَهُ: «الدِّيَةُ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

— (وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه) إلى النبي ﷺ (الدية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفه في بطونها أولادها) وقد تقدم تفسير هذه الأسنان في الزكاة.

تغليظ الدية

١٢٠٨/٤ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ^(١) أَعْتَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ أَوْ قَتَلَ لِدَخَلِ الْجَاهِلِيَّةِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ، فِي حَدِيثٍ صَحَّحَهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: إن أعتى) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فمثلة فوقية فألف مقصورة، اسم تفضيل من العتو، وهو التجبر. (الناس على الله ثلاثة من قتل في حرم الله. أو قتل غير قاتله. أو قتل لدخل) بفتح الدال المعجمة وسكون الحاء المهملة، الثار وطلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو غيره (الجاهلية). أخرجه ابن حبان في حديث صححه) الحديث دليل على أن هؤلاء الثلاثة أزيد في العتو على غيرهم من العتاة (الأول): من قتل في الحرم فمعصية قتله تزيد على معصية من قتل في غير الحرم، وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة، ولكن الحديث ورد في غزاة الفتح في رجل قتل بالمزدلفة، إلا أن السبب لا يخص به إلا أن يقال الإضافة عهدية والمعهود حرم مكة. وقد ذهب الشافعي إلى التغليظ في الدية على من وقع منه قتل الخطأ في الحرم، أو قتل محرماً من النسب، أو قتل في الأشهر الحرم قال: لأن الصحابة غلظوا في هذه

١٢٠٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: الدية كم هي (الحديث ٤٥٤١)، وأخرجه الترمذي في

كتاب: الديات، باب: ما جاء في الدية كم هي من الإبل (الحديث ١٣٨٧).

١٢٠٨ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الجنایات، باب: القصاص (الحديث ٥٩٩٦).

(١) في نسخة م: وإن بزيادة (واو).

الأحوال. وأخرج السدي عن مرة عن ابن مسعود قال: «ما من رجل يهيم بسيئة فتكتب عليه إلا أن رجلاً لو هم بعدن أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام، إلا أذاقه الله تعالى من عذاب اليم» وقد رفعه في رواية. قلت: وهذا مبني على أن الظرف في قوله تعالى: ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب اليم^(١) متعلق بغير الإرادة، بل بالإلحاد وإن كانت الإرادة في غيره والآية محتملة. وورد في التعليل في الدية حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ «عقل شبه العمد مغلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح» رواه أحمد وأبو داود. (والثاني): من قتل غير قاتله أي: من كان له دم عند شخص فيقتل رجلاً آخر غير من عنده له الدم، سواء كان له مشاركة في القتل أو لا. (الثالث) قوله: «أو قتل للذحل الجاهلية» تقدم تفسير الذحل وهو العداوة أيضاً: وقد فسر الحديث حديث أبي شريح الخزاعي أنه ﷺ قال: «أعتى الناس من قتل غير قاتله، أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الإسلام، أو بصر عينه ما لم تبصر» أخرجه البيهقي.

٥/١٢٠٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَاِ وَشِبْهَ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَبْنُ مَاجَةَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ .

— (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ قال: ألا إن دية الخطأ وشبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان) قال ابن القطان: هو صحيح ولا يضره الاختلاف. وتقدم الكلام في الحديث، وإنما ذكره المصنف تفسيراً للحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب، وفيه تغليظ عقل الخطأ ولم يبينه هنالك فبينه هنا.

(١) سورة الحج، الآية: ٢٥.

١٢٠٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في الخطأ شبه العمد (الحديث ٤٥٤٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: دية شبه العمد (الحديث ٤٨٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: دية شبه العمد مغلظة (الحديث ٢٦٢٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الديات، باب: ذكر وصف الدية في قتل... (الحديث ٦٠١١).

١٢١٠/٦ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ». يَعْني: الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ: «[دِيَةُ الْأَصَابِعِ]»^(١) سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ: الثَّنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ. وَلِابْنِ حِبَّانَ: «دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ إَصْبَعٍ».

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: هذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام. رواه البخاري ولأبي داود والترمذي) أي: من حديث ابن عباس (دية الأصابع سواء). هذا أعم من الأول (والأسنان سواء) زاده بياناً بقوله (الثنية والضرس سواء) فلا يقال الدية على قدر النفع والضرر أنفع في المضغ (ولابن حبان) أي: من حديث ابن عباس (دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشرة من الإبل لكل أصبع) وقد قدمنا الكلام في هذا مستوفي.

١٢١١/٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَفَعَهُ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ - وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفًا - فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا، إِلَّا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى مِمَّنْ وَصَلَهُ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال: من تطبب) أي: تكلف الطب ولم يكن طبيباً كما يدل له صيغة تفعل (ولم يكن بالطب معروفاً فأصاب نفساً فما دونها فهو ضامن. أخرجه الدارقطني وصححه الحاكم، وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما، إلا أن من أرسله أقوى ممن وصله) الحديث دليل على تضمين المتطبب ما أتلفه من نفس فما دونها، سواء أصاب بالسراية أو بالمباشرة، وسواء كان عمداً أو خطأ، وقد ادعى على هذا

١٢١٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: دية الأصابع (الحديث ٦٨٩٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: دية الأعضاء (الحديث ٤٥٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: في دية الأصابع (الحديث ١٣٩٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الديات، باب: ذكر وصف الدية في قتل الخطأ... (الحديث ٦٠١٢).

(١) في نسخة م: الأصابع.

١٢١١ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود (الحديث ١٩٦/٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطب، باب: إذا اشتد الحر فاستعينوا بالحجامة (الحديث ٢١٢/٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: فيمن تطبب بغير علم (الحديث ٤٥٨٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة (الحديث ٤٨٣٤).

الإجماع. وفي نهاية المجتهد إذا أعنت أي المتطبب كان عليه الضرب والسجن والدية في ماله. وقيل: على العاقلة. وأعلم أن المتطبب هو من ليس له خبرة بالعلاج، وليس له شيخ معروف، والطبيب الحاذق هو من له شيخ معروف، وثق من نفسه بجودة الصنعة وإحكام المعرفة. قال ابن القيم في الهدى النبوي: إن الطبيب الحاذق هو الذي يراعي في علاجه عشرين أمراً وسردها هنالك، قال: والطبيب الجاهل إذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له به معرفة، فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس، وأقدم بالتهور على ما لا يعلمه، فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان. وهذا إجماع من أهل العلم. قال الخطابي: لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً، والمتعاطي علماً أو عملاً لا يعرفه متعدي، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود، لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض وجناية الطبيب على قول عامة أهل العلم على عاقلة أهـ. وأما إعنات الطبيب الحاذق، فإن كان بالسراية لم يضمن اتفاقاً، لأنها سراية فعل مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج، وهكذا سراية كل مأذون فيه لم يتعد الفاعل في سببه، كسراية الحد وسراية القصاص عند الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه، فإنه أوجب الضمان بها. وفرق الشافعي بين الفعل المقدر شرعاً كالحد وغير المقدر كالتعزير، فلا يضمن في المقدر ويضمن في غير المقدر، لأنه راجع إلى الاجتهاد فهو في مظنة العدوان، وإن كان الإعنات بالمباشرة فهو مضمون عليه إن كان عمداً، وإن كان خطأ فعلى العاقلة.

١٢١٢/٨ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ، مِنَ الْإِبِلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ، عَشْرٌ، مِنَ الْإِبِلِ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ.

— (وعنه) أي: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أنه ﷺ قال: المواضع) جمع موضحة (خمس خمس من الإبل. رواه أحمد والأربعة. وزاد أحمد والأصابع سواء كلهن عشر من الإبل وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كتاب عمرو بن حزم. وموضحة الوجه والرأس سواء بالإجماع، إذ هما كالعضو الواحد.

١٢١٢ - أخرجه أحمد: ٧٦/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: ديات الأعضاء (الحديث ٤٥٦٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الموضحة (الحديث ١٣٩٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: المواضع (الحديث ٤٨٥٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: الموضحة (الحديث ٢٦٥٥)، وأخرجه أحمد: ٧٦/٥، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٧٨٥).

ثبوت دية أهل الذمة

٩/١٢١٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ . وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «دِيَةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ». وَلِلنَّسَائِيِّ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَتِهَا». وَصَحَّحَهُ أَبُو خُرَيْمَةَ.

— (وعنه) أي: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال: قال رسول الله ﷺ: عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين. رواه أحمد والأربعة ولفظ أبي داود: دية المعاهد نصف دية الحر. وللنسائي عقل المرأة مثل عقل الرجل، حتى يبلغ الثلث من ديتها. وصححه ابن خزيمة) لكنه قال ابن كثير: إنه من رواية إسماعيل بن عياش، وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يحتاج به عند جمهور الأئمة وهذا منه. قلت: تعنتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين وقبوله في الشاميين، والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لثقة وضبطه، وكأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية، وهي عن إسماعيل عن ابن جريج، وابن جريج ليس بشامي. وأعلم أنه أشتمل الحديث على مسألتين (الأولى): في دية أهل الذمة وهنا للعلماء ثلاثة أقوال: الأول أنها نصف دية المسلم كما أفاده الحديث. قال الخطابي في معالم السنن: ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا. وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير، وهو قول مالك وأبن شبرمة وأحمد بن حنبل، غير أن أحمد قال: إذا كان القتل خطأ، فإن كان عمداً لم يقدر به وتضاعف عليه اثني عشر ألفاً. وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري دية المسلم، وهو قول الشعبي والنخعي، ويروى ذلك عن عمر وأبن مسعود. وقال الشافعي وإسحاق بن راهويه: دية الثلث من دية المسلم أنتهى. فعرفت أن دليل القول الأول حديث الكتاب. وأستدل للقول الثاني وهو قول الحنفية، وإليه ذهب الهادوية بقوله تعالى: ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله﴾^(١) قالوا: فذكر الدية والظاهر فيها الإكمال، وبما أخرجه البيهقي عن ابن جريج عن الزهري عن أبي هريرة قال: «كانت دية اليهودي والنصراني في زمن النبي ﷺ

١٢١٣ - أخرجه أحمد: ١٨٠/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في دية الذمي

(الحديث ٤٥٦٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في دية الكفار

(الحديث ١٤١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: كم دية الكافر (الحديث ٤٨٢٠)،

وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: دية الكافر (الحديث ٢٦٤٤)، وأخرجه النسائي في

كتاب: القسامة، باب: عقل المرأة (الحديث ٤٨١٩).

(١) سورة النساء، الآية: ٩٢.

مثل دية المسلمين الحديث» وأجيب بأن الدية مجملة وحديث الزهري عن أبي هريرة مرسل، ومراسيل الزهري قبيحة، وذكروا آثاراً كلها ضعيفة الإسناد. ودليل القول الثالث هو مفهوم قوله في حديث عمرو بن حزم: «وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل» فإنه دل على أن غير المؤمنة بخلافها، وكأنه جعل بيان هذا المفهوم ما أخرجه الشافعي نفسه عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف وفي دية المجوسي بثمانمائة». ومثله عن عثمان رضي الله عنه، فجعل قضاء عمر رضي الله عنه مبيناً للقدر الذي أجمله مفهوم الصفة، ولا يخفى أن دليل القول الأول أقوى، لا سيما وقد صحح الحديث إمامان من أئمة السنة. (المسألة الثانية): ما أفاده قوله وللنسائي أي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها» وهو دليل على أن أرش جراحات المرأة يكون كأرش جراحات الرجل إلى الثلث، وما زاد عليه كان جراحاتها مخالفة لجراحاته، والمخالفة بأن يلزم فيها نصف ما يلزم في الرجل، وذلك لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل لقوله ﷺ في حديث معاذ: «دية المرأة على النصف من دية الرجل» وهو إجماع فيقاس عليه مفهوم المخالفة من أرش جراحة المرأة على الدية الكاملة. وإلى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء، وهو قول عمر وجماعة من الصحابة. وذهب علي رضي الله عنه والهادوية والحنفية والشافعية إلى أن دية المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل. وأخرج البيهقي عن علي أيضاً أنه كان يقول: «جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر» ولا يخفى أنه قد صحح ابن خزيمة حديث «إن عقل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث» فالعمل به متعين والظن به أقوى. وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجمهور أهل المدينة، وهو مذهب مالك وأحمد، ونقله أبو محمد المقدسي عن عمر وابنه وقال: لا نعلم لهما مخالفاً من الصحابة إلا عن علي رضي الله عنه، ولا نعلم ثبوته عنه. قال ابن كثير: قلت: هو ثابت عنه، وفي المسألة أقوال أخر بلا دليل ناهض.

١٢١٤/١٠ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ فَتَكُونَ دِمَاءَ بَيْنِ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ وَلَا حَمَلٍ سِلَاحٍ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَضَعَفَهُ.

— (وعنه): أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال: قال رسول الله ﷺ: عقل وشبه العمد مغلظ مثل عقل العمد) بينه في حديث أبي داود بلفظ مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها» وتقدم (ولا يقتل صاحبه) وبين شبه العمد بقوله: (وذلك أن ينزو الشيطان) النزو بفتح النون فزاي فواو أي: يشب (الشيطان فتكون دماء بين الناس في غير ضغينة ولا حمل سلاح. أخرجه الدارقطني وضعفه) وأخرجه البيهقي بإسناده ولم يضعفه. والحديث دليل أنه إذا وقع الجراح من غير قصد إليه لم يكن بسلاح، بل بحجر، أو عصاً أو نحوهما، فإنه لا قود فيه، وأنه شبه العمد فيلزم فيه الدية مغلظة كما تقدم في دية العمد. وقد تقدم أن الدية في العمد وشبه العمد تكون أثلاثاً عند الشافعي ومالك، وأنها أرباع عند الهادوية، وتقدم ذلك. وأما أنها تكون أخماساً كما أفاده حديث ابن مسعود الماضي في الخطأ، فتقدم أنه قال به أصحاب الرأي وغيرهم. وفيه دليل على إثبات شبه العمد، وقدمنا أنه الحق.

١٢١٥/١١ — عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ أَتْنِي عَشَرَ أَلْفًا». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، إِسْرَافَهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قتل رجل رجلاً على عهد رسول الله ﷺ فجعل النبي ﷺ ديته أثني عشر ألفاً) بين البيهقي أن المراد درهماً (رواه الأربعة ورجح النسائي وأبو حاتم إرساله) وقد أخرج البيهقي عن علي رضي الله عنه وعائشة وأبي هريرة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم مثل هذا. وإنما رجح النسائي وأبو حاتم إرساله، لما قاله البيهقي إن محمد بن ميمون راويه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس إنما قال: لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة، وأكثر ما كان يقول عن عكرمة عن النبي ﷺ أنه انتهى. قلت: وزيادة العدل مقبولة، وكونه قالها مرة واحدة كاف في الرفع، فإنه لو اقتصر عليها الحكم برفع الحديث فأرسله مراراً لا يقدح في رفعه مرة واحدة. وإلى هذا ذهب أكثر العلماء. وذهب الهادوية وأهل العراق أنها عشرة

١٢١٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: الدية كم هي (الحديث ٤٥٤٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: الدية كم هي من الدراهم (الحديث ١٣٨٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: ذكر الدية من الورق (الحديث ٤٨١٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: دية الخطأ (الحديث ٢٦٢٩).

آلاف درهم. وأستدل له في البحر بقوله: لقول علي به وهو توقيف انتهى. إلا أنه لم يطرد هذا فيما ينقله عن علي رضي الله عنه، بل تارة يقول مثل هذا، وتارة يقول: إن قول علي اجتهد ولا يلزمنا. ودعوى التوقيف غير صحيحة إذ مثل هذا فيه للاجتهاد مسرح.

١٢/١٢١٦ - وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ. فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَأَبْنُ الْجَارُودِ.

— (وعن أبي رمثة) بكسر الراء وسكون الميم وبالمثلثة، أسمه رفاعة بن يثربي، بفتح المثناة التحتية وسكون المثلثة فراء فموحدة فياء النسبة، قدم على النبي ﷺ وعداده في أهل الكوفة (قال: أتيت النبي ﷺ ومعني ابني، فقال: من هذا؟ فقلت: ابني وأشهد به، قال: أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه. رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن الأحوص، أنه شهد حجة الوداع مع النبي ﷺ فقال: «لا يجني جان إلا على نفسه ولا يجني جان على ولده» وفي الباب روايات أخر تعضده. والجناية الذنب أو ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص. وفيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره، سواء كان قريباً كالآب والولد وغيرهما أو أجنبياً، فالجاني يطلب وحده بجنائه ولا يطالب بجنائه غيره قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(١) فإن قلت: قد أمر الشارع بتحمل العاقلة الدية في جناية الخطأ والقسامة. قلت: هذا مخصص من الحكم العام. وقيل: إن ذلك ليس من تحمل الجناية، بل من باب التعاضد والتناصر فيما بين المسلمين.

٢ - بَابُ: دَعْوَى الدَّمِّ وَالْقَسَامَةِ

القسامة بفتح القاف وتخفيف المهملة مصدر أقسم قسماً وقسامة. وهي الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم. وخص القسم على الدم بالقسامة. قال إمام الحرمين: القسامة عند أهل اللغة أسم للقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء أسم للأيمان. وفي القاموس القسامة الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه

١٢١٦ - أخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: هل يؤخذ أحد بجريرة غيره (الحديث ٤٨٤٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: لا يؤخذ أحد بجريرة أخيه أو أبيه (الحديث ٤٤٩٥).

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

أو يشهدون. وفي الضياء القسامة الأيمان تقسم على خمسين رجلاً من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القتل لا يعلم قاتله ولا يدعي أولياؤه قتله على أحد بعينه.

١/١٢١٧ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رِجَالٍ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرٍ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ. فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَأَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرَ كَبْرٌ». يُرِيدُ السَّنَّ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُؤَا صَاحِبَكُمُ، وَإِنَّمَا أَنْ يَأْذَنُوا بِحَرْبٍ». فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ. فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ لِحُوَيْصَةَ، وَمُحَيِّصَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ: «أَتُحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟». قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَيُحْلِفُ»^(١) لَكُمْ يَهُودُ؟. قَالُوا: لَيْسُوا مُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مِائَةَ نَاقَةٍ، قَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن سهل بن أبي حثمة) بفتح المهملة وسكون المثناة، وأسم أبي حثمة عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسي أنصاري (عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة) بضم الميم فحاء مهملة فمشاة تحتية مشددة فصاد مهملة (ابن مسعود خرجا إلى خيبر من جهد) بضم الجيم وفتحها المشقة هنا (أصابهم فأتى محبيصة) مغير الصيغة (فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح) مغيران أيضاً (في عين فأتى) أي: محبيصة (يهود) اسم جنس يجمع على يهودان (فقال: أنتم والله قتلتموه، قالوا: والله ما قتلناه فأقبل هو وأخوه حويصة) بضم المهملة وفتح الواو فمشاة تحتية فصاد مهملة مشددة (وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبيصة ليتكلم) وكان أصغر من حويصة. وفي رواية فبدأ عبد الرحمن يتكلم، وكان

١٢١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: القسامة (الحديث ٦٨٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: القسامة (الحديث ١٦٦٩).

(١) في نسخة م: فَتُحْلِفُ.

أصغر القوم (فقال رسول الله ﷺ: كبر كبر) بلفظ الأمر فيهما الثاني تأكيد للأول (يريد السن) مدرج تفسير لقوله «كبر» أي: يتكلم من كان أكبر سنًا (فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة، فقال رسول الله ﷺ: إما أن يدوا) أي: اليهود (صاحبكم) أي: عبد الله بن سهل (وإما أن يأذنوا بحرب فكتب) أي: رسول الله ﷺ (إليهم في ذلك) أي: فيما ذكر من أنهم قتلوا عبد الله (فكتبوا) أي: اليهود (إنا والله ما قتلناه فقال) أي النبي ﷺ (لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن بن سهل: أتحنفون وتستحقون دم صاحبكم، قالوا: لا) وفي رواية عند مسلم قالوا: لم نحضر ولم نشهد. وفي بعض ألفاظ البخاري أنه قال لهم: تأتون بالبينة؟ قالوا: ما لنا بينة، فقال: أتحنفون؟ (قال: فتحلف لكم يهود، قالوا: ليسوا مسلمين) وفي لفظ قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود. وفي لفظ كيف نأخذ بأيمان كفار (فواده) القصاص عند كمال شروطها لقوله في الحديث: «تستحقون قتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم على رجل منهم فيدفع بذمته» وقوله: «دم صاحبكم» في لفظ مسلم «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع بذمته» وإن كان قوله: «إما أن يدوا صاحبكم الحديث» يشعر بعدم القصاص، إلا أن هذا التصريح في رواية مسلم أقوى في القول بالقصاص. وهذا مذهب أهل المدينة، فإن كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه، وإن كانت على جماعة حلفوا وثبت عليهم الدية عند الشافعية. وفي قول يجب عليهم القصاص، والأول الصحيح عنه، فإن كان الوارث واحداً حلف خمسين يميناً، فإن الأيمان لازمة للورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً عمداً كان أو خطأ هذا مذهب الشافعي. ومنها أن يبدأ المدعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى كما في هذه الرواية، ويدل له حديث أبي هريرة «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه إلا في القسامة» وفي إسناده لين، إلا أنه قد أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم يتكلم فيه. قالوا: ولأن جنبه المدعي إذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له، وهنا الشبهة قوية فصار المدعي في القسامة مشابهاً للمدعى عليه المتأيد بالبراءة الأصلية. وذهبت الهادوية والحنفية وآخرون، إلى أنه يحلف المدعى عليه ولا يمين على المدعين، فيحلف خمسون رجلاً من أهل القرية ما قتلناه ولا علمنا قاتله. وإلى هذا جنح البخاري. وذلك لأن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الأنصار ويهود خيبر، فيرد المختلف إلى المتفق عليه من أن اليمين على المدعي عليه، فإن حلفوا فهل تلزمهم الدية أم لا؟ ذهبت الهادوية إلى أنها تلزمهم الدية بعد الأيمان. وذهب آخرون إلى أنهم إذا حلفوا خمسين يميناً برئوا ولا دية عليهم. وعليه تدل قصة أبي طالب الآتية. وأستدل الجماعة المذكورة ومن معهم في إيجاب الدية بأحاديث لا تقوم بها حجة، لعدم صحة رفعها عند

أئمة هذا الشأن. وقوله: (فوداه رسول الله ﷺ من عنده) وفي لفظ (أنه وداه من إبل الصدقة) ف قيل: المراد به أنه اقترضها منها، وأنه لما تحملها ﷺ للإصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم، لما غرمه لإصلاح ذات البين فلم يأخذها ﷺ لنفسه، فإن الصدقة لا تحل له، ولكن جرى إعطاء الدية منها مجرى إعطائها في الغرم لإصلاح ذات البين. وأما من قال إنه ﷺ أعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح، فإن غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة كذا قيل. قلت: وفيه نظر، فإن اليهود لم تلزمهم الدية، لأنه لم يحلف المدعون كما عرفت، فما وداه ﷺ إلا تبرعاً منه لئلا يهدر دمه. وأما رواية النسائي أنه ﷺ قسمها على اليهود وأعانهم ببعضها فقال ابن القيم: إن هذا ليس بمحفوظ، فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى القتل، بل لا بد من إقرار أو بينة أو أيمان المدعين، ولم يوجد هنا شيء من ذلك. وقد عرض رسول الله ﷺ على المدعين أن يحلفوا فأبوا فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى؟ انتهى. قلت: ويظهر لي أنه ليس في هذا الحديث حكم منه ﷺ بالقسامة أصلاً كما أفاده الحديث، وإنما دل الحديث على حكاية للواقع لا غير وذكر لهم ﷺ قصة الحكم على التقديرين، ومن ثمة كتب إلى يهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور وسيأتي تحقيقه. وقوله: «فكتبوا والله ما قتلنا» فيه دليل على الاكتفاء بالمكاتبة وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة (فائدة): اختار مالك إجراء هذه الدعوى في الأموال، فأجاز شهادة المسلوبين على السالبيين وإن كانوا مدعين قال: لأن قاطع الطريق إنما يفعل ذلك مع الغفلة والافتراء عن الناس انتهى. ولا يخفى أنه لا يتم هذا إلا بعد ثبوت أنه ﷺ حكم بالقسامة. وعرفناك هنا عدم نهوض ذلك، وستزيده بياناً عن قريب، وإذا ثبت فهذا قياس من مالك مصادم لنص «البينة على المدعي واليمين على المنكر» إلا أن يكون مذهبه جواز تخصيص عموم النص بالقياس. وللعلماء كلام في حجية العام بعد تخصيصه.

١٢١٨/٢ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتْلِ أَدْعَوْهُ عَلَى الْيَهُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية، وقضى بها رسول الله ﷺ بين ناس من الأنصار في قتل أدعوه على اليهود. رواه مسلم) قوله: «على ما كانت عليه في الجاهلية» كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة

الهاشمي في الجاهلية وفيها «أن أبا طالب قال للقاتل اختر منا إحدى ثلاث إن شئت أن تؤدي مائة من الإبل فإنك قتلت صاحبنا خطأ، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله، وإن أبيت قتلناك به» وفيه دليل على ثبوت القتل بالقسامة. وأعلم أنا قد أشرنا إلى أنه يثبت القسامة إلا الجماهير كما قررناه عنهم. وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابة وابن علية والناصر إلى عدم شرعيتها، لمخالفتها الأصول المتقررة شرعاً، فإن الأصل أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه. وبأن الأيمان لا تأثير لها في إثبات الدماء، وبأن الشرع ورد بأنه لا يجوز الحلف إلا على ما علم قطعاً أو شهود حساً وبأنه ﷺ لم يحكم بها، وإنما كانت حكماً جاهلياً فتلطف بهم رسول الله ﷺ ليريهم كيف لا يجري الحكم بها على أصول الإسلام. وبيان أنه لم يحكم بها أنهم لما قالوا له: وكيف نحلف ولم نحضر ولم نشاهد؟ لم يبين لهم أن هذا الحلف في القسامة من شأنه ذلك، وأنه حكم الله فيها وشرعه، بل عدل إلى قوله: يحلف لكم يهود، فقالوا: ليسوا بمسلمين، فلم يوجب ﷺ عليهم ويبين لهم أن ليس لكم إلا اليمين من المدعى عليهم مطلقاً مسلمين كانوا أو غيرهم، بل عدل إلى إعطاء الدية من عنده ﷺ، ولو كان الحكم ثابتاً بها لبين وجهه لهم، بل تقريره ﷺ لهم على أنه لا حلف إلا على شيء مشاهد مرئي، دليل على أنه لا حلف في القسامة، ولأنه لم يطلب ﷺ اليهود للإجابة عن خصومهم في دعواهم. فالقصة منادية بأنها لم تخرج مخرج الحكم الشرعي، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليل بأنها ليست حكماً شرعياً، وإنما تلطف ﷺ في بيان أنها ليست بحكم شرعي بهذا التدرج المنادى بعدم ثبوتها شرعاً، وأقرهم ﷺ بأنهم لا يحلفون على ما لا يعلمونه، ولا شاهده، ولا حضروه، ولم يبين لهم بحرف واحد أن أيمان القسامة من شأنها أن تكون على ما لا يعلم. وبذا تعرف بطلان القول، بأن في القصة دليلاً على الحكم على الغائب، إذ لا حكم فيها أصلاً. وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للأصول، بأنها مخصصة من الأصول، لأن القسامة سنة مستقلة بنفسها منفردة مخصصة للأصول كسائر المخصصات للحاجة إلى شرعيتها، حيطة لحفظ الدماء، وردع المعتدين. ووجه بطلانه أنه فرع ثبوت الحكم بها عن الشارع، فلو ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً حسناً. وأما ما في حديث مسلم أنه ﷺ «أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل أدعوه على اليهود» فهو إخبار عن القصة التي في حديث سهل بن أبي حثمة. وقد عرفت أنه ﷺ لم يقض بها فيه كما قررناه. وقد عرفت من حديث أبي طالب أنها كانت في الجاهلية على أن يؤدي الدية القاتل لا العاقلة، كما قال أبو طالب: إما أن تؤدي مائة من الإبل، فإنه ظاهر أنها من ماله لا من عاقلته، أو يحلف خمسون من قومك أو تقتل. وهنا

في قصة خير لم يقع شيء من ذلك، فإن المدعى عليهم لم يحلفوا، ولم يسلموا دية، ولم يطلب منهم الحلف. وليس هذا قدحاً في رواية الراوي من الصحابة، بل في استنباطه، لأنه قد أفاد حديثه أنه استنبط قضاء رسول الله ﷺ بالقسامة من قصة أهل خير، وليس في تلك القصة قضاء. وعدم صحة الاستنباط جائز على الصحابي وغيره اتفاقاً، وإنما روايته للحديث بلفظه أو بمعناه هي التي يتعين قبولها. وأما قول أبي الزناد «قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون إني لأرى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم أثنان» فإنه قال في فتح الباري: إنما نقله أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت. كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه، وإلا فأبي الزناد لا يثبت أنه رأى عشرة من الصحابة فضلاً عن ألف أنتهى.

قلت: لا يخفى أنه تقرير لما رواه أبو الزناد لثبوت ما رواه عن خارجة بن زيد الفقيه الثقة، وإنما دلس أبو الزناد بقوله: «قتلنا» وكأنه يريد قتل معشر المسلمين وإن لم يحضرهم، ثم لا يخفى أن غايته بعد ثبوته عن خارجة فعل جماعة من الصحابة، وليس بإجماع حتى يكون حجة. ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة، وإن اختلف عنه في القتل بها، إنما نزاعنا في ثبوت حكمه ﷺ بها فإنه لم يثبت.

٣ - باب: قتال أهل البغي

البغي مصدر بغي عليه بفتح الغين المعجمة بغياً بفتح الموحدة وسكون المعجمة علا وظلم وعدل عن الحق وله معان كثيرة، وذكر الشارح رحمه الله معناه الاصطلاحي هنا وساقه على اصطلاح الهادوية، وقد أبنا ما فيه في حواشي ضوء النهار ولم نذكر هنا لعدم انطباق الأحاديث عليه.

١/١٢١٩ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٢١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَحْيَاهَا...﴾ (الحديث ٦٨٧٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا» (الحديث ١٠٠).

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: من حمل علينا السلاح فليس منا. متفق عليه) أي: من حمله لقتال المسلمين بغير حق، كنى بحمله عن المقاتلة، إذ القتل لازم لحمل السيف في الأغلب، ويحتمل أنه لا كناية فيه. وأن المراد حمله حقيقة لإرادة القتال، ويدل له قوله علينا. وقوله: (فليس منا) تقدم بيانه بأن المراد ليس على طريقتنا وهدينا، فإن طريقته ﷺ نصر المسلم، والقتال دونه لا ترويعه وإخافته وقتاله. وهذا في غير المستحل، فإن أستحل القتال للمسلم بغير حق، فإنه يكفر بأستحلاله المحرم القطعي. والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه، وأما قتال البغاة من أهل الإسلام، فإنه خارج من عموم هذا الحديث بدليل خاص.

٢/١٢٢٠ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ فَمِيتَتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات فميتته ميتة) بكسر الميم مصدر نوعي (جاهلية أخرجه مسلم) قوله: «عن الطاعة» أي: طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه، وكان المراد خليفة أي قطر من الأقطار، إذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية، بل أستقل أهل كل إقليم بقائم بأمورهم، إذ لو حمل الحديث على خليفة أجمع عليه أهل الإسلام، لقلت فائدته وقوله: «وفارق الجماعة» أي: خرج عن الجماعة الذين اتفقوا على طاعة إمام انتظم به شملهم، واجتمعت به كلمتهم، وحاطهم عن عدوهم. قوله: «فميتته ميتة جاهلية» أي: منسوبة إلى أهل الجاهل. والمراد به من مات على الكفر قبل الإسلام، وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة بمن مات على الكفر، بجامع أن الكل لم يكن تحت حكم إمام، فإن الخارج عن الطاعة كأهل الجاهلية لا إمام له. وفي الحديث دليل على أنه إذا فارق أحد الجماعة، ولم يخرج عليهم، ولا قاتلهم، إنا لا نقاتله لنرده إلى الجماعة ويذعن للإمام بالطاعة، بل نخليه وشأنه، لأنه لم يأمر ﷺ بقتاله، بل أخبر عن حال موته وأنه كأهل الجاهلية، ولا يخرج بذلك عن الإسلام. ويدل له ما ثبت من قول علي رضي الله عنه للخوارج: «كونوا حيث شئتم، وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ولا تظلموا أحداً، فإن فعلتم نفذت إليكم بالحرب» وهذا ثابت عنه بألفاظ مختلفة. أخرجه أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد قال عبد الله بن شداد: فوالله

ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام . فدل على أن مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال من خالفه .

١٢٢١/٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَّاراً الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: تقتل عماراً الفتنه الباغية . رواه مسلم) تمامه في مسلم: «يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» قال ابن عبد البر: تواترت الأخبار بهذا، وهو من أصح الحديث . وقال ابن دحية: لا مطعن في صحته، ولو كان غير صحيح لرده معاوية، وإنما قال معاوية: قتله من جاء به، ولو كان في شك لرده وأنكره، حتى أجاب عمرو بن العاص على معاوية فقال: فرسول الله ﷺ قتل حمزة . وأما ما نقله المصنف في التلخيص، وتبعه الشارح في نقله، من أنه نقل ابن الجوزي عن خلاد في العلل، أنه حكى عن أحمد أنه قال: قد روي هذا الحديث من ثمانية وعشرين طريقاً ليس فيها طريق صحيح . وحكى أيضاً عن أحمد وابن معين وابن أبي خيثمة أنهم قالوا: لم يصح . فقد أجاب السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن هذا بقوله: الاسترواح إلى ذكر هذا الخلاف الساقط من غير بيان لبطلانه من مثل ابن حجر عصبية شنيعة . فأما ابن الجوزي فلم يعرف هذا الشأن . وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثرة خطئه في مصنفاته، فهو أجهل وأحق من أن ينتهز لمعارضة أئمة الحديث وفرسانه وحفاظه، كأبن عبد البر والبخاري ومسلم والحميدي . وقد رواه كاملاً أبو داود والترمذي والذهبي والحاكم وابن خزيمة والقرطبي والإسماعيلي والبرقاني وأمثالهم . وقد ذكر جملة منهم تواتره وصحته، وجماعة منهم إجماع أهل السنة وأهل الفقه وأهل العلم على ذلك، وذكره القرطبي في آخر تذكرته، والحاكم في علوم الحديث له، وحكاه عن ابن خزيمة المعروف بإمام الأئمة، ولم يحك أحد عنهم خلافاً في ذلك . وأما الذهبي فإنه حقق صحة دعواه بما أورده من الطرق الصحيحة الجمّة . والمنع من الصحة بمجرد العصبية من غير حجة صنيع من لا علم له، بل من لا عقل له ولا حياء . انتهى .

(قلت): ولا يخفى أن ابن الجوزي نقل عن أحمد عدم صحته، وليس له هو قدح في صحته حتى يقال إنه أحقر من أن ينتهز لمعارضة أئمة الحديث وفرسانه وحفاظه، فالأولى

في الجواب عن نقل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد أيضاً: إنه قد روى يعقوب بن شيبه الإمام الثقة الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه: إنه حديث صحيح سمعه عنه يعقوب وقد سئل عنه. ذكره الذهبي في ترجمة عمار في النبلاء. ويؤيده أنه رواه أحمد عن جماعة كثيرة من الصحابة، وكان يرى الضرب على روايات الضعاف والمنكرات. وهذا يدل على بطلان ما حكاه ابن الجوزي، وإلا فغايبته أنه قد تعارض عن أحمد القولان فيطرح، وفي صحيح غيره ما يغني عنه كما لا يخفى. وأما الحكاية عن ابن معين وابن أبي خيثمة، فإنه رواها المصنف بصيغة التمریض ولم ينسبها. إلى راو فيتكلم عليها. والحديث دليل على أن الفئة الباغية معاوية ومن في حزبه، والفئة المحقة علي رضي الله عنه ومن في صحبتته. وقد نقل الإجماع من أهل السنة بهذا القول جماعة من أئمتهم كالعامري وغيره وأوضحناه في الروضة الندية.

١٢٢٢/٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَدْرِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ، كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَّمُ فَيْؤُهَا». رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَالْحَاكِمُ. وَصَحَّحَهُ فَوْهَمٌ، لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ كَوْنُ ابْنِ حَكِيمٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ.

١٢٢٢ م/٤ - وَصَحَّ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طُرُقٍ نَحْوُهُ مَوْقُوفًا. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: هل تدري يا ابن أم عبد) هو ابن مسعود، لأنه المعروف بذلك، وكأنه رواه عنه ابن عمر رضي الله عنهما، أو سمع النبي ﷺ يحدثه (كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة قال: الله ورسوله أعلم قال: لا يجهز على جريحها) أي: لا يتم قتل من كان جريحاً من البغاة (ولا يقتل أسيرها، ولا يطلب هاربها، ولا يقسم فينها. رواه البزار والحاكم وصححه فوهم لأن في إسناده كوثر) بفتح الكاف وسكون الواو ومثلثة مفتوحة فراء (ابن حكيم وهو متروك وصح عن علي نحوه من طرق موقوفة. أخرجه ابن أبي شيبه والحاكم) في الميزان كوثر بن حكيم عن عطاء ومكحول، وهو كوفي نزل حلب قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أحمد بن حنبل:

١٢٢٢ - أخرجه الحاكم في كتاب: قتال أهل البغي، باب: حكم البغاة من هذه الأمة (الحديث ١٥٥/٢).

أحاديثه بواطيل انتهى. قال ابن عدي: هذا حديث غير محفوظ. وأما الرواية عن علي عليه السلام، فرواها البيهقي وغيره. وفي الحديث مسائل: (الأولى) جواز قتال البغاة، وهو إجماع لقوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي﴾^(١) قلت: والآية دالة على الوجوب. وبه قالت الهادوية، ولكن شرطوا ظن الغلبة. وعند جماعة من العلماء أن قتالهم أفضل من قتال الكفار، قالوا: لما يلحق المسلمين من الضرر منهم. وأعلم أن يتعين أولاً قبل قتالهم دعاؤهم إلى الرجوع عن البغي، وتكرير الدعاء كما فعل علي رضي الله عنه في الخوارج، فإنهم لما فارقه أرسل إليهم ابن عباس، فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف وكانوا ثمانية آلاف، وبقي أربعة أبوا أن يرجعوا وأصروا على فراقه، فأرسل إليهم «كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دمًا حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ولا تظلموا أحداً» فقتلوا عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ، ثم بقروا بطن سريته وهي حبل، وأخرجوا ما في بطنها فبلغ علياً كرم الله وجهه، فكتب إليهم أفيدوننا بقاتل عبد الله بن خباب فقالوا: كلنا قتله فأذن حينئذ في قتالهم، وهي روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري. (المسألة الثانية): أنه لا يجهز على جريحها، وهو من أجهز على الجريح، وجهز أي بت قتله وأسرعه وتمم عليه، ودليله قوله: ولا يجهز على جريحها. وأخرج البيهقي أن علياً عليه السلام قال لأصحابه يوم الجمل: «إذا ظهرتم على القوم فلا تطلبوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح، وأنظروا ما حضرت به الحرب من آتته فأقبضوه، وما سوى ذلك فهو لورثته». قال البيهقي: هذا منقطع والصحيح أنه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً. ودل الحديث أيضاً على أنه لا يقتل أسير البغاة قالوا: وهذا خاص بالبغاة، لأن قتالهم إنما هو لدفعهم عن المحاربة. ودل الحديث أيضاً على أنه لا يطلب هاربها، وظاهره ولو كان متحيزاً إلى فئة. وإلى هذا ذهب الشافعي قال: لأن القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الهارب إلى فئة يقتل إذ لا يؤمن عوده. والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام علي عليه السلام. (المسألة الثالثة) قوله: «ولا يقسم فيؤها» أي لا يغنم فيقسم دال على أن أموال البغاة لا تغنم، وإن أجلبوا بها إلى دار الحرب. وإلى هذا ذهب الشافعية والحنفية، وأيد هذا بقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه» وقد صحح البيهقي أن علياً عليه السلام لم يأخذ سلباً، فأخرجه عن الداراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام كان لا يأخذ سلباً. وأخرج أيضاً عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم شيئاً. وأخرج

(١) سورة الحجرات، الآية: ٩.

عن أبي أمامة قال: شهدت يوم صفين، وكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون مولياً، ولا يسلبون قتيلاً. وذهبت الهادوية إلى أنه يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب، ويخمس لقول علي عليه السلام: لكم المعسكر وما حوى. وأجيب بأن الحديث مصرح بأنها لا تغنم، وبأن ما ذكرناه عن علي عليه السلام: لكم المعسكر وما حوى. وأجيب بأن الحديث مصرح بأنها لا تغنم، وبأن ما ذكرناه عن علي عليه السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقاً. (المسألة الرابعة): يؤخذ من إطلاق قوله: «ولا يجهز على جريحها» أنه لا يضمن البغاة ما أتلفوه في القتال من الدماء والأموال. وإليه ذهب الإمام يحيى والخنفية، وأستدل أيضاً بقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) ولم يذكر ضماناً. وبما أخرجه البيهقي عن ابن شهاب قال: هاجت الفتنة الأولى فأدركت الفتنة رجلاً ذوي عدد من أصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد معه بدرًا، وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يهدر أمر الفتنة ولا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ولا حد في سبأ امرأة سييت، ولا يرى عليها حد ولا بينها وبين زوجها ملاعنة، ولا يرى أن يقذفها أحد إلا جلد الحد، ويرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تعدت فتتقضي عدتها من زوجها الآخر، ويرى أن يرثها زوجها الأول. «قلت»: وهذا وإن لم يكن إجماعاً، فإنه مقول للبراءة الأصلية، إذ الأصل أن أموال المسلمين ودماءهم معصومة. وذهب الشافعي وحكي عن الهادوية إلى أنه يقتصر ممن قتل من البغاة. وأستدلوا بعموم الآيات والأحاديث نحو ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾^(٢) وحديث «من اعتبط مسلماً بقتل عن بينة فهو قود». وأجيب بأنها عمومات خصت بما ذكر من أدلة أهل القول الأول.

١٢٢٣/٥ - وَعَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عرفجة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وجيم (ابن شريح) بالشين المعجمة مصغر شرح. وقيل: بالمهملة (قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم فأقتلوه. أخرجه مسلم) ورواه مسلم بلفظ «سمعت رسول الله ﷺ يقول: ستكون هنات هنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٣.

(١) سورة الحجرات، الآية: ٩.

١٢٢٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع (الحديث ١٨٥٢).

جميع، فأضربوه بالسيف كائناً من كان» وفي لفظ «فاقتلوه». وفي لفظ «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه». وأخرج الشيخان واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات ميتة جاهلية». وفي لفظ «من خرج عن السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» دلت هذه الألفاظ على أن من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين، والمراد أهل فطر كما قلناه، فإنه قد أستحق القتل لإدخاله الضرر على العباد، وظاهره سواء كان جائراً أو عادلاً. وقد جاء في أحاديث تقييد ذلك بما أقاموا الصلاة. وفي لفظ «ما لم تروا كفراً بواحاً» وقد حققنا هذه المباحث في منحة الغفار حاشية ضوء النهار، تحقيقاً تضرب إليه أباط الإبل والحمد لله المنعم المتفضل.

٤ - باب: قتال الجاني، وقتل المرتد

١/١٢٢٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

— (عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: من قتل دون ماله فهو شهيد. رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه) وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وأخرجه أصحاب السنن وابن الحبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد. وفي الحديث دليل على جواز المقاتلة لمن قصد أخذ مال غيره بغير حق قليلاً كان المال أو كثيراً، وهذا قول الجماهير. وقال بعض المالكية، لا يجوز القتال على أخذ القليل من المال. قال القرطبي: سبب الخلاف في ذلك هل القتال لدفع المنكر، فلا يفترق الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال في ذلك؟ وحكى ابن المنذر عن الشافعي، رضي الله عنه، أن من أريد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكنه الدفع إلا بالقتل فله ذلك، وليس عليه قود ولا دية ولا كفارة، لكن ليس له أن يقصد القتل من غير تفصيل. قال ابن المنذر: والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر

١٢٢٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في قتال اللصوص (الحديث ٤٧٧٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: من قتل دون ماله (الحديث ٤١٠١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد (الحديث ١٤١٨) و(الحديث ١٤١٩) و(الحديث ١٤٢٠) و(الحديث ١٤٢١). وقال: حديث حسن صحيح.

إذا أريد ظلماً بغير تفصيل، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه. وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها، وأما في حال الخلاف والفرقة فليستسلم ولا يقاتل أحداً.

(قلت:) ويؤيد ما قاله ابن المنذر عن أهل العلم ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: قاتله، قال: أرأيت أن قتلتني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلتني؟ قال: فهو في النار» وظاهر الحديث إطلاق الأحوال.

(قلت:) هذا في جواز قتال من يأخذ المال فهل يجوز له أي لمن يراد أخذ ماله ظلماً الاستسلام وترك المنع بالقتال، الظاهر جوازه. ويدل له حديث «فكن عبد الله المقتول» فإنه دال على جواز الاستسلام في النفس والمال بالأولى، فيحمل قوله هنا ولا تعطه على أنه نهى لغير التحريم.

٢/١٢٢٥ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَنَزَعَ ثَنِيَّتَهُ فَأَخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «بَعْضُ أَحَدِكُمْ أَخَاهُ»^(١) كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن عمران بن حصين قال: قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه فأنزع يده من فمه فنزع ثنيته فأختصما إلى رسول الله ﷺ فقال: أيعض أحدكم) بفتح حرف المضارعة والعين المهملة ماضيه عضض بكسر الضاد الأولى، يعضض بفتحها في المضارع، فأدغمت ونقلت حركتها إلى ما قبلها. (أخاه كما يعض الفحل) أي: الذكر من الإبل (لا دية له. متفق عليه واللفظ لمسلم) اختلف في العاض والمعضوض منهما فقال

١٢٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: إذا عض رجلاً فوقعت ثناياه (الحديث ٦٨٩٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: الصائل على نفس الإنسان أو عضوه (الحديث ١٦٧٣).

(١) زيادة من نسخة م.

الحافظ: الصحيح المعروف أن المعضوض أجبر يعلى لا يعلى قيل: فيتعين أن يكون يعلى هو العاض. وفي الحديث دليل على أن هذه الجناية التي وقعت لأجل الدفع عن الضرر تهدر ولا دية على الجاني، وإلى هذا ذهب الجمهور وقالوا: لا يلزمه شيء لأنه في حكم الصائل، واحتجوا أيضاً بالإجماع على أن من شهر على آخر سلاحاً ليقتله فدفع عن نفسه فقتل الشاهر أنه لا شيء عليه، قالوا: ولو جرحه المعضوض في محل آخر من بدنه لم يلزمه شيء، وشرط الإهدار أن يتألم المعضوض، وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب شدقه، أو فك لحبيه ليرسلهما، ومهما أمكن التخلص بدون ذلك فعدل عنه إلى الأثقل لم يهدر، وللشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق، ودليل شرط الإهدار بما ذكر مأخوذ من القواعد الكلية في الشرع، وإلا فلا يفيد الحديث، فإن كان العض في موضع آخر من البدن جرى فيه هذا الحكم قياساً.

١٢٢٦/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَنَّ أَمْرًا أُطْلِعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَحَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأْتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ، وَالنَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ: «فَلَا دِيَّةَ لَهُ وَلَا قِصَاصَ».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال أبو القاسم عليه السلام: لو أن امرأاً أطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه لم يكن عليك جناح متفق عليه) دل الحديث على تحريم الاطلاع على الغير بغير إذن، وعلى أن من أطلع قاصداً للنظر إلى محل غيره مما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالكة، فإنه يجوز للمطلع عليه دفعه بما ذكر وإن فقأ عينه، فإنه لا ضمان عليه (وفي لفظ لأحمد والنسائي وصححه ابن حبان فلا دية له ولا قصاص). وأما إذا كان مأذوناً بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على الناظر،

١٢٢٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: من اطلع في بيت قوم فقأوا عينه فلا دية له (الحديث ٦٩٠٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الآداب، باب: تحريم النظر في بيت غيره (الحديث ٢١٥٨)، وأخرجه أحمد: ٢/٢٦٦، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: من اقتص وأخذ حقه دون السلطان (الحديث ٤٨٦٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنايات، باب: القصاص (الحديث ٦٠٠٤).

وكذا لو كان المنظور إليه في محل لا يحتاج إلى الإذن، ولو نظر منه ما لا يحل له النظر إليه، لأن التقصير من المنظور إليه وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره، والخلاف فيه للمالكية قال يحيى بن يعمر من المالكية: لعل مالكا لم يبلغه الخبر. وقال ابن دقيق العيد: تصرف الفقهاء في الحكم بأنواع من التصرفات منها: أنه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع، أو في خالص ملك المنظور إليه، أو في سكة منسدة الأسفل أختلفوا فيه، والأشهر أنه لا فرق ولا يجوز مد العين إلى حرم الناس بحال، وفي وجه للشافعية أنه لا تفقاً إلا عين من وقف في ملك المنظور إليه، والحديث مطلق. ومنها أنه هل يجوز رمي الناظر قبل الإنذار والنهي فيه وجهان للشافعية: أحدهما لا، والثاني نعم.

(قلت:) وهو الذي يدل له الحديث ويؤيده الحديث الآخر «أنه ﷺ جعل يختل المطلع عليه ليطعنه» والختل فسره في النهاية بقوله يراوده ويطلبه من حيث لا يشعر، وفي الحديث دليل أنه إنما يباح له قصد العين بشيء خفيف كالمدرى والبندقة والحصاة لقوله: «فحذفته» قال الفقهاء: فأما لو رماه الشاب أو بحجر يقتله فقتله فهذا قتل يتعلق به القصاص أو الدية. ومما تصرف فيه الفقهاء أن هذا الناظر إذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجز قصد عينه، لأن له في النظر شبهة. وقيل: لا يكفي إذا كان له في الدار محرم، بل إنما يمتنع قصد عينه إذا لم يكن في الدار إلا محارمه. ومنها إذا لم يكن في الدار إلا صاحبها فله الرمي إن كان مكشوف العورة ولا ضمان وإلا فوجهان: أظهرهما لا يجوز رميه. ومنها أن التحريم إذا كن في الدار مستترات أو في بيت ففي وجه لا يجوز قصد عينه، لأنه لا يطلع على شيء. قال بعض الفقهاء: والأظهر الجواز لإطلاق الأخبار، وأنه لا تنضبط أوقات الستر والتكشيف والاحتياط حسم الباب. ومنها أن ذلك إنما يكون إذا لم يقصر صاحب الدار، فإن كان بابه مفتوحاً أو ثم كوة واسعة أو ثلمة مفتوحة فينظر، فإن كان مجتازاً لم يجز قصده، وإن كان وقف وتعمد فقليل: لا يجوز قصده لتفريط صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة. وقيل: يجوز لتغديه بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما إذا نظر من سطح بيته، أو نظر المؤذن من المئذنة، لكن أظهر ههنا عندهم جواز الرمي، لأنه لا تقصير من صاحب الدار ثم قال: وأعلم أن ما كان من هذه التصرفات الفقهية داخلاً تحت إطلاق الحديث، فهو مأخوذ منها وما لا فبعضه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث، وبعضه مأخوذ من القياس، وهو قليل فيما ذكر أنتهى كلامه. وأعلم أنه يؤخذ من هذا الحديث صحة قول الفقهاء إنها تهدم الصوامع المحدثه المعورة، وكذا تعلية الملك إذا كانت معورة، وهو محكي عن القاسم الرسي وهو رأي عمر، فإنه أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال: أول من بنى غرفة بمصر خارجة بن حذافة، فبلغ

ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فكتب إلى عمرو بن العاص «سلام عليك أما بعد فإنه بلغني أن خارجة بن حدافة بنى غرفة، ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه، فإذا أتاك كتابي هذا فأهدمها إن شاء الله تعالى والسلام».

١٢٢٧/٤ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَضَى ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ حِفْظَ الْحَوَائِطِ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنَّ حِفْظَ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنَّ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ.

— (وعن البراء بن عازب، رضي الله عنه، قال: قضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها. وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده اختلاف) مداره على الزهري. وقد اختلف عليه فإنه روي من طرق كلها عن الزهري عن حزام عن البراء وحزام لم يسمع من البراء قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم. وأخرجه البيهقي من طرق وفيها الاختلاف إلا أنه قال الشافعي رحمه الله: أخذنا به لثبوته وأتصاله ومعرفة رجاله. قال البيهقي: ورويناه عن الشعبي عن شريح أنه كان يضمن ما أفسدته الغنم بالليل، ولا يضمن ما أفسدته بالنهار ويتأول هذه الآية ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم﴾ ^(٢) وكان يقول النفس بالليل وروي مرة عن مسروق، إذ نفشت فيه غنم القوم قال: كان كرمياً فدخلت فيه ليلاً فما تركت فيه خضراً، فدل الحديث أنه لا يضمن مالك البهيمة ما جتته في النهار، لأنه يعتاد إرسالها في النهار ويضمن ما جتته بالليل، لأنه يعتاد حفظها بالليل، وإلى هذا ذهب الهادوية ومالك والشافعي ودليلهم الحديث والآية. وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً وحجته حديث: «العجماء جرحها جبار» أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة، وأحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر وابن عوف وفيه زيادة، ولكنه قال الطحاوي: مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ. وأما إذا

١٢٢٧ - أخرجه أحمد (الحديث ٤٣٦٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: المواشي تفسد زرع قوم (الحديث ٣٥٦٩) و(الحديث ٣٥٧٠)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: الحكم فيما أفسدت المواشي (الحديث ٢٣٣٢)، وأخرجه ابن حبان (الحديث ٦٠٠٨).

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٧٨.

(١) في نسخة م: قال.

أرسلها من دون حافظ، فإنه يضمن وكذا المالكية يقيدون ذلك بما إذا سرحت الدواب في مسارحها المعتادة للرعي. وأما إذا كانت في أرض مزروعة لا مسرح فيها، فإنهم يضمنون ليلاً أو نهاراً، وفي المسألة أقوال آخر لا تناسب النص هذا، ولا دليل لها يقارمه.

١٢٢٨/٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ -: «لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «وَكَانَ قَدْ اسْتَتَبَ قَبْلَ ذَلِكَ».

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، في رجل أسلم ثم تهود لا أجلس حتى يقتل. قضاء الله ورسوله) جوز في قضاء رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مصدر حذف فعله وهو يشير إلى حديث «من بدل دينه فاقتلوه» وسيأتي من خرجه (فأمر به فقتل. متفق عليه. وفي رواية لأبي داود، وكان قد استتبع قبل ذلك) الحديث دليل على أنه يجب قتل المرتد وهو إجماع، وإنما وقع الخلاف هل تجب استتابته قبل قتله أو لا؟ ذهب الجمهور إلى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود هذه، وله في رواية أخرى فدعاه أبو موسى عشرين ليلة أو قريباً منها، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه. وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرون إلى عدم وجوب استتابة المرتد، وأنه يقتل في الحال مستدلين بقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» يعني والفاء تفيد التعقيب كما لا يخفى، ولأن حكم المرتد حكم الحربي الذي بلغت الدعوة، فإنه يقاتل من دون أن يدعى قالوا: وإنما شرعت الدعوة لمن خرج عن الإسلام لا عن بصيرة. وأما من خرج عن بصيرة فلا. وعن ابن عباس وعطاء إن كان أصله مسلماً لم يستتب وإلا استتبع نقله عنهما الطحاوي، ثم للقاتلين بالاستتابة خلاف آخر، وهو أنه هل يكفي مرة أو لا بد من ثلاث في مجلس؟ أو في يوم؟ أو في ثلاثة أيام؟ ويروى عن علي عليه السلام يستتاب شهراً.

١٢٢٩/٦ - وَعَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٢٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتلهم، باب: حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم (الحديث ٦٩٢٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها (الحديث ١٧٣٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: حكم فيمن ارتد (الحديث ٤٣٥٤) و(الحديث ٤٣٥٥).

١٢٢٩ - أخرجه البخاري في كتاب: استتابة المرتدين، باب: حكم المرتد (الحديث ٦٩٢٢).

١٢٢٩ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : من بدل دينه فاقتلوه . رواه البخاري) الحديث دليل على وجوب قتل من بدل دينه كما تقدم ، وهو عام للرجل والمرأة ، والأول إجماع وفي الثاني خلاف . ذهب الجمهور أنها تقتل المرأة المرتدة ، لأن كلمة من هنا تعم الذكر والأنثى ، ولأنه أخرج ابن المنذر عن ابن عباس راوي الحديث أنه قال : « تقتل المرأة المرتدة » ولما أخرجه هو والدارقطني « أن أبا بكر ، رضي الله عنه ، قتل امرأة مرتدة في خلافته والصحابة متوافرون ، ولم ينكر عليه أحد » وهو حديث حسن . وأخرج أيضاً حديثاً مرفوعاً في قتل المرأة ، ولكنه حديث ضعيف . وقد وقع في حديث معاذ حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن أنه قال له : « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة أرتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت وإلا فاضرب عنقها » وإسناده حسن وهو نص في محل النزاع . وذهب الحنفية إلى أنها لا تقتل المرأة إذا أرتدت قالوا : لأنه قد ورد عنه ﷺ النهي عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة وقال : ما كانت هذه لتقاتل . رواه أحمد . وأجاب الجمهور بأن النهي إنما هو عن قتل الكافرة الأصلية كما وقع في سياق قصة النهي ، فيكون النهي مخصوصاً بما فهم من العلة ، وهو لما كانت لا تقاتل فالنهي عن قتلها إنما هو لتركها المقاتلة ، فكان ذلك في دين الكفار الأصليين المتحيزين للقتال ، وبقي عموم قوله من بدل دينه سالماً عن المعارض ، وأيدته الأدلة التي سلفت . وأعلم أن ظاهر الحديث إطلاق التبديل فيشمل من تنصر بعد أن كان يهودياً ، وغير ذلك من الأديان الكفرية ، وإلى هذا ذهب الشافعية ، وسواء كان من الأديان التي تقر بالجزية أم لا لإطلاق هذا اللفظ . وخالفت الحنفية في ذلك وقالوا : ليس المراد إلا تبديل الكفر بعد الإسلام قالوا : وإطلاق الحديث متروك اتفاقاً في حق الكافر إذا أسلم مع تناول الإطلاق له ، وبأن الكفر ملة واحدة ، فالمراد من بدل دين الإسلام بدين آخر ، فإنه قد أخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً : « من خالف دينه دين الإسلام فأضربوا بعنقه » فصرح بدين الإسلام .

١٢٣٠ / ٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا : أَنَّ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدَ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ ، فَيَنْهَاهَا ، فَلَا تَنْتَهِي ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمِعْوَلَ ، فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَفَتَلَهَا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « أَلَا أَشْهَدُوكَ فَإِنَّ دَمَهَا هَدَرٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ .

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ وتقع فيه فيهاها فلا تنتهي، فلما كان ذات ليلة أخذ المعول) بكسر الميم وعين مهملة وفتح الواو (فجعلها في بطنها واتكأ عليه فقتلها فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: ألا أشهدوا فإن دمها هدر. رواه أبو داود ورواته ثقات). الحديث دليل على أنه يقتل من سب النبي ﷺ ويهدر دمه، فإن كان مسلماً كان سبه له ﷺ ردة فيقتل. قال ابن بطال: من غير أستتابه. ونقل ابن المنذر عن الأوزاعي والليث أنه يستتاب وإن كان من أهل العهد، فإنه يقتل إلا أن يسلم. ونقل ابن المنذر عن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق أنه يقتل أيضاً من غير أستتابه. وعن الحنفية أنه يعزر المعاهد ولا يقتل. وأحتج الطحاوي بأنه ﷺ لم يقتل اليهود الذين قالوا السام عليك، ولو كان هذا مسلم لكان ردة، ولأن ما هم عليه من الكفر أشد من السب.

(قلت:) يؤيده أن كفرهم به ﷺ معناه أنه كذاب، وأي سب أفحش من هذا وقد أقرؤا عليه، إلا أن يقال إن هذا النص في حديث الأمة يقاس عليه أهل الذمة. وأما القول بأن دماءهم إنما حقت بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي ﷺ فمن سبه منهم انتقض عهده فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه، فقد يجاب عنه أن عهدهم تضمن إقرارهم على تكذيبهم له ﷺ وهو أعظم سب، إلا أن يقال يخص من بين غيره من السب والله أعلم.

بعونه تعالى تم الجزء الثالث

ويليه الجزء الرابع وأوله:

كتاب الحدود

سُبُلُ السَّالِكِينَ
شرح بلوغ المرام
من جمع أدلة الأحكام

للسيخ الإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليمني لصنعافى
المتوفى سنة ١١٨٢ هـ

محق نصوصه وفرج أحاديثه ورقمه وعلقه عليه
خليل مأمون شيخاً

الجزء الرابع

دار المعرفة
بيروت - لبنان

١٠ - كتاب: الحدود

١ - باب: حَدُّ الزَّانِي

الحدود جمع حد والحد أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما سميت هذه العقوبات حدوداً لكونها تمنع عن المعاودة، ويطلق الحد على التقدير. وهذه الحدود مقدرة من الشارع، ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾^(١) وعلى فعل فيه شيء مقدر نحو قوله: ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾^(٢).

١/١٢٣١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مِّنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأُذِّنْ لِي، فَقَالَ: «قُلْ». قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى أَمْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَعُدْ يَا ابْنُ أُمِّسُ إِلَى أَمْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا الَّلَفْظُ لِمُسْلِمٍ.

١٢٣١ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (الحديث ٢٦٩٥) و(الحديث ٢٦٩٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى (الحديث ١٦٩٧) و(الحديث ١٦٩٨).

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، وزيد بن خالد الجهني أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك) قال في الفتح: ضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك الله رافعاً نشيدي أي صوتي وهو بفتح أوله فنون ساكنة وضم الشين المعجمة أي أسألك (الله) إلا قضيت لي بكتاب الله تعالى استثناء مفرغ إذ المعنى لا أنشدك إلا القضاء بكتاب الله (فقال الآخر وهو أفقه منه:) كأن الراوي يعرف أنه أفقه منه أو من كونه سأل أهل الفقه (نعم فأقض بيننا بكتاب الله واثلن لي فقال: قل. قال: إن ابني كان عسيفاً) بالعين المهملة والسين المهملة فمشنة تحتية ففاء كأجير وزناً ومعنى. (على هذا فزني بأمراته، وإنني أخبرت أن على ابني الرجم فأفتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله: الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) كأنه قد علم ﷺ أنه غير محصن، وقد كان اعترف بالزنى (واغد يا أنيس) تصغير أنس رجل من الصحابة لا ذكر له إلا في هذا الحديث (إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها. متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الحد على الزاني غير المحصن مائة جلدة وعليه دل القرآن، وأنه يجب عليه تغريب عام وهو زيادة على ما دل عليه القرآن، ودليل على أنه يجب الرجم على الزاني المحصن، وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنى مرة واحدة كغيره من سائر الأحكام وإلى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون. وذهبت الهادوية والحنفية والحنابلة وآخرون إلى أنه يعتبر في الإقرار بالزنى أربع مرات، مستدلين بما يأتي من قصة ماعز، ويأتي الجواب عنه في شرح حديثه وأمره ﷺ أنيساً برجمها بعد أعترافها دليل لمن قال بجواز حكم الحاكم في الحدود ونحوها بما أقر به الخصم عنده، وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال أبو ثور كما نقله القاضي عياض. وقال الجمهور: لا يصح ذلك قالوا: وقصة أنيس يطرقها احتمال الأعدار وأن قوله فارجمها بعد إعلامه ﷺ، أو أنه فوض الأمر إليه، والمعنى فإذا أعترفت بحضرة من يثبت ذلك بقوله حكمت. «قلت:» ولا يخفى أن هذه تكلفات، وأعلم أنه ﷺ لم يبعث إلى المرأة لأجل إثبات الحد عليها، فإنه ﷺ قد أمر بأستار من أتى بفاحشة وبالستر عليه ونهى عن التجسس، وإنما ذلك لأنها لما قذفت المرأة بالزنى. بعث إليها ﷺ لتنكر فتطالب بحد القذف، أو تقرّ بالزنا فيسقط عنه فكان منها الإقرار فأوجبت على نفسها الحد. ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس «أن رجلاً أقر أنه زنى بامرأة فجلده النبي ﷺ مائة ثم سأل المرأة فقالت كذب فجلده جلد القرية ثمانين» وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي.

١٢٣٢/٢ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالْثَيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم. رواه مسلم) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(١) بين به أنه قد جعل الله تعالى لهن السبيل بما ذكره من الحكم. وفي الحديث مسألتان: «الأولى» حكم البكر إذا زنى والمراد بالبكر عند الفقهاء الحر البالغ الذي لم يجامع في نكاح صحيح. وقوله: (بالبكر) هذا خرج مخرج الغالب لا أنه يراد به مفهومه، فإنه يجب على البكر الجلد، سواء كان مع بكر أو ثيب كما في قصة العسيف. وقوله: (نفي سنة) فيه دليل على وجوب التغريب للزاني البكر عاماً، وأنه من تمام الحد وإليه ذهب الخلفاء الأربعة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم وأدعى فيه الإجماع. وذهبت الهاديوية والحنفية إلى أنه لا يجب التغريب وأستدل الحنفية بأنه لم يذكر في آية النور، فالتغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به، لأنه يكون ناسخاً. وجوابه أن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة، وقد عملت الحنفية بمثله بل بدونه كنقض الوضوء من القهقهة وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا منه. وقال ابن المنذر: أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضي بكتاب الله ثم قال: «إن عليه جلد مائة وتغريب عام» وهو المبين لكتاب الله وخطب بذلك عمر على رؤوس المنابر، وكان الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث «إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم قال في الثالثة فليبيعها» والبيع يفوت التغريب، قال: وإذا سقط عن الأمة سقط عن الحرية لأنها في معناها، قال: ويتأكد بحديث «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم». قال: وإذا أنتفى عن النساء أنتفى عن الرجال انتهى. وفيه ضعف لأنه مبني على أن العام إذا خص لم يبق دليلاً، وهو ضعيف كما عرف في الأصول. ثم

١٢٣٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: حد الزنى (الحديث ١٦٩٠).

(١) سورة النساء، الآية: ١٥.

نقول: الأمة خصصت من حكم التغريب وكان الحديث عاماً في حكمه للذكر والأنثى والعبد، فخصت منه الأمة وبقي ما عداها داخل تحت الحكم. وأستدل الهادوية بما ذكره المهدي في البحر من قوله: قلت: التغريب عقوبة لا حدّ لقول علي: «جلد مائة وحبس سنة». ولنفي عمر في الخمر ولم ينكر ثم قال: لا أنفي بعدها أحدًا والحدود لا تسقط انتهى. ولا يخفى ضعف ما قاله. أما كلام علي عليه السلام، فإنه مؤيد لما قاله الجماهير، فإنه جعل الحبس عوضاً عن التغريب فهو نوع منه. وأما نفي عمر في الخمر فأجتهاد منه زيادة في العقوبة، ثم ظهر له أن لا ينفي أحدًا بأجتهاده والنفي في الزنى بالنص، ويروى عن علي عليه السلام. وقال مالك والأوزاعي: إن المرأة لا تغرب قالوا: لأنها عورة، وفي نفيها تضييع لها وتعريض للفتنة، ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم، ولا يخفى أنه لا يرد ما ذكر، ولأنه قد شرط من قال بالتغريب أن تكون مع محرماً وأجرته منها إذ وجبت بجنايتها، وقيل: في بيت المال كأجرة الجلاد. وأما الرقيق فإنه ذهب مالك وأحمد وغيرهما إلى أنه لا ينفي قالوا: لأن نفيه عقوبة لمالكة لمنعه نفقة مدة غربته وقواعد الشرع قاضية أن لا يعاقب إلا الجاني، ومن ثمة سقط فرض الجهاد والحج عن المملوك. وقال الثوري وداود: ينفي لعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى: ﴿فعليةن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾^(١) وينصف في حق المملوك لعموم الآية. وأما مسافة التغريب فقالوا: أقلها مسافة القصر لتحصل الغربية وغرب عمر من المدينة إلى الشام، وغرب عثمان إلى مصر، ومن كان غريباً لا وطن هل غرب إلى غير البلد التي واقع فيها المعصية؟ «المسألة الثانية» في قوله (والثيب بالثيب) المراد بالثيب من قد وطئ في نكاح صحيح، وهو حر بالغ عاقل والمرأة مثله، وهذا الحكم يستوي فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دل له قوله جلد مائة والرجم، فإنه أفاد أنه يجمع للثيب بين الجلد والرجم، وهو قول علي كما أخرجه البخاري «أنه جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال: جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ» قال الشعبي: قيل لعلي جمعت بين حدين فأجاب بما ذكر. قال الحازمي: وذهب إلى هذا أحمد وإسحاق وداود وابن المنذر، وهو مذهب الهادوية. وذهب غيرهم إلى أنه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا: وحديث عبادة منسوخ بقصة ماعز والغامدية واليهودية فإنه ﷺ رجمهم ولم يرو أنه جلدهم. قال الشافعي: فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر ساقط عن الثيب قالوا: وحديث عبادة متقدم. وأجيب

بأنه ليس في قصة ماعز ومن ذكر معه على تقدير تأخرها تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم، لاحتمال أن يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الأصل. وقد أحتج الشافعي بنظير هذا حين عورض في إيجاب العمة بأن النبي ﷺ أمر من سأله أن يحج عن أبيه ولم يذكر العمة، فأجاب بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه، إلا أنه قد يقال: إن جلد من ذكر من الخمسة الذين رجمهم ﷺ لو وقع مع كثرة من يحضر عذابهما من طوائف المؤمنين يبعد أنه لا يرويه أحد ممن حضر، فعدم إثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها دليل أنه لم يقع الجلد، فيقوى معه الظن بعدم وجوبه. وفعل علي ظاهر أنه اجتهد منه لقوله: جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ، فإنه ظاهر أنه عمل بأجتهاده بالجمع بين الدليلين فلا يتم القول بأنه توقيف، وإن كان في قوله بسنة رسول الله ﷺ ما يشعر بأنه توقيف.

(قلت:) ولا يخفى قوة دلالة حديث عبادة على إثبات جلد الثيب ثم رجمه، ولا يخفى ظهور أنه ﷺ لم يجلد من رجمه، فإنا أتوقف في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين، وكنت قد جزمت في منحه الغفار بقوة القول بالجمع بين الجلد والرجم، ثم حصل لي التوقف هنا.

١٢٣٣/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى نَكَى ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «أَبْكَ جُنُونٌ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟». قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: أتى رسول الله ﷺ رجل فناداه فقال:

يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه فتنحى تلقاء وجهه) أي: انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه (فقال: يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ فقال: أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أحصنت؟) بفتح الهمزة فحاء مهملة فصاد مهملة أي تزوجت (قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: اذهبوا به فأرجموه. متفق عليه) الحديث أشتمل على مسائل:

«الأولى»: أنه وقع منه إقرار أربع مرات، فأختلف العلماء هل يشترط تكرار الإقرار بالزنى أربعاً أو لا؟ ذهب من قدمنا ذكره وهم الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار، مستدلين بأن الأصل عدم اشتراطه في سائر الأقاير كالقتل والسرقة، وبأنه ﷺ قال لأنيس: «فإن أعترفت فأرجمها» ولم يذكر له تكرار الاعتراف، فلو كان شرطاً معتبراً لذكره ﷺ، لأنه في مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة، وذهب الجماهير إلى أنه يشترط في الإقرار بالزنى أربع مرات مستدلين بحديث ماعز هذا. وأجيب عنهم بأن حديث ماعز هذا اضطربت فيه الروايات في عدد الإقرارات فجاء فيها أربع مرات، ومثله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم، ووقع في طريق أخرى عند مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً، ووقع في حديث عنده أيضاً في طريق أخرى، فأعترف بالزنى ثلاث مرات. وقوله ﷺ في بعض الروايات: (قد شهدت على نفسك أربع مرات) حكاية لما وقع منه فالفهم غير معتبر، وما كان ذلك إلا زيادة في الاستثبات والتبين، ولذلك سأل ﷺ هل به جنون؟ أو هو شارب خمر؟ وأمر من يشم رائحته وجعل يستفسره عن الزنى كما سيأتي بالفاظ عديدة كل ذلك لأجل الشبهة التي عرضت في أمره، ولأنها قالت الجهنية: أتريد أن تردني كما رددت ماعزاً، فعلم أن التردد ليس بشرط في الإقرار. وبعد فلو سلمنا أنه لا اضطراب وأنه أقر أربع مرات، فهذا فعل منه من غير أمره ﷺ ولا طلبه لتكرار إقراره، بل فعله من تلقاء نفسه، وتقريره عليه دليل على جوازه لا على شرطيته. وأستدل الجمهور بالقياس على أنه قد اعتبر في الشهادة على الزنى أربعة، ورد بأنه أستدلال واضح البطلان، لأنه قد اعتبر في المال عدلان، والإقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقاً.

«المسألة الثانية»: دلت ألفاظ الحديث على أنه يجب على الإمام الاستفصال عن

الأمر التي يجب معها الحد، فإنه قد روي في هذا الحديث ألفاظ كثيرة دالة عليه ففي حديث بريدة أنه قال: «أشربت خمرًا؟ قال: لا، وأنه قام رجل يستنكه فلم يجد فيه ريحاً». وفي حديث ابن عباس «لعلك قبلت أو غمزت» وفي رواية «هل ضاجعتها؟ قال: نعم، قال: «فهل باشرتها؟ قال: نعم، قال: «هل جامعتها؟ قال: نعم. وفي حديث

ابن عباس «أنكتها؟» لا يكتني. رواه البخاري وفي حديث أبي هريرة «أنكتها؟» قال: نعم، قال: دخل ذلك منك في ذلك منها، قال: نعم، قال: كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر: قال: نعم، قال: تدري ما الزنى؟ قال: نعم أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً، قال: فما تريد بهذا القول؟ قال: تطهرني فأمر به فرجم». فدل جميع ما ذكر على أنه يجب الاستفصال والتبيين، وأنه يندب تلقين ما يسقط الحد، وأن الإقرار لا بد فيه من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير الواقعة. وقد روي عن جماعة من الصحابة تلقين المقر، كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء. وعن علي عليه السلام في قصة شراحة فإنه قال لها علي: «استكرهت؟» قالت: لا، قال: فلعل رجلاً أتاك في نومك؟ «الحديث» وعند المالكية أنه لا يلحق من أشتهر بأنتهاك الحرمات. وفي قوله: «أشربت خمرًا» دليل على أنه لا يصح إقرار السكران وفيه خلاف. وفيه دليل على أنه يحضر للرجل عند رجمه، لأن في حديث بريدة عند مسلم فحفر له حفيرة. وفي الحديث عند البخاري «أنها لما أذلقته الحجارة هرب فأدركناه بالحرّة فرجمناه» زاد في رواية «حتى مات». وأخرج أبو داود أنه قال ﷺ يعني حين أخبر بهربه: «هلا رددتموه إليّ». وفي رواية «تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه». وأخذ من هذا الهادوية والشافعية وأحمد أنه يصح رجوع المقر عن الإقرار، فإذا هرب ترك لعله يرجع. وفي قوله ﷺ: «لعله يتوب» إشكال لأنه ما جاء إلا تائباً يطلب تطهيره من الذنب. وقد أخرج أبو داود أنه قال ﷺ في قصة ماعز: «والذي نفسي بيده إنه الآن لفي أنهار الجنة ينغمس فيها» ولعله يجاب بأن المراد لعله يرجع عن إقراره ويتوب بينه وبين الله تعالى فيغفر له، أو المراد يتوب عن إكذابه نفسه. وأعلم أن قوله: (فأمر به فرجموه) يدل أنه ﷺ لم يحضر الرجم، وأنه لا يجب أن يكون أول من يرمي الإمام فيمن ثبت عليه الحد بالإقرار، وإلى هذا ذهب الشافعية والهادية. والأولى حمل ذلك على الندب، وعليه يحمل ما أخرج البيهقي عن علي عليه السلام أنه قال: «أيما امرأة بنى عليها ولدها أو كان اعتراف فالإمام أول من يرمي، فإن ثبت بالبينّة فالشهود أول من يرمي».

١٢٣٤/٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟». قَالَ: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٢٣٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت (الحديث ٦٨٢٤).

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لما أتى ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ قال له: لعلك قبلت أو غمزت) بفتح الغين المعجمة والميم فزاي، في النهاية أنه فسر الغمز في بعض الأحاديث بالإشارة كالرمز بالعين، والحاجب، ولعل المراد هنا الجنس باليد، لأنه ورد في بعض الروايات «أو لمست» عوضاً عنه (أو نظرت قال: لا يا رسول الله. رواه البخاري) والمراد أستفهامه هل هو أطلق لفظ الزنى على أي هذه مجازاً؟ وذلك كما جاء «العين تزني وزناها النظر». والحديث دليل على الثبوت وتلقين المسقط للحد، وأنه لا بد من التصريح في الزنى باللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير ذلك.

١٢٣٥/٥ — وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيْمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أُحْصِنَ مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ. إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

— (وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه خطب فقال: إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلو بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم حق في كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل) بفتح المهملة. والموحدة (أو الاعتراف. متفق عليه) زاد الإسماعيلي بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها: «الشيخ والشيخة فارجموهما البتة» وبيّن في رواية عند النسائي محلها من السورة، وأنها كانت في سورة الأحزاب، وكذلك أخرج هذه الزيادة في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب. وفي رواية زيادة: «إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم». وفي رواية: «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها بيدي» وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، وقد عده الأصوليون قسماً من أقسام النسخ. وفي الحديث دليل

على أنها إذا وجدت المرأة الخالية من الزوج أو السيد حبلى، ولم تذكر شبهة أنه يثبت الحد بالجلد، وهو مذهب عمر وإليه ذهب مالك وأصحابه. وقالت الهادوية والشافعي وأبو حنيفة: إنه لا يثبت الحد إلا بينة أو اعتراف، لأن الحدود تسقط بالشبهات. واستدل الأولون بأنه قاله عمر على المنبر ولم ينكر عليه، فينزل منزلة الإجماع. قلت: لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلته.

١٢٣٦/٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا. ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها) بمشاة تحتية فمثلة فراء فموحدة التعنيف لفظاً ومعنى (ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبيعها ولو بحبل من شعر. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) فيه مسائل:

«الأولى»: دل قوله: (فتبين زناها) أنه إذا علم السيد بزنى أمته جلدها وإن لم تقم شهادة، وذهب إليه بعض العلماء. وقيل: المراد إذا تبين زناها بما يتبين به في حق الحرة وهو الشهادة أو الإقرار، والشهادة تقام عند الحاكم عند الأكثر. وقال بعض الشافعية: تقام عند السيد. وفي قوله: (فليجلدها) دليل على أن ولاية جلد الأمة إلى سيدها، وإليه ذهب الشافعي. وعند الهادوية أن ذلك إذا لم يكن في الزمان إمام وإلا فالحدود إليه والأول أقوى، والمراد بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى: ﴿فَعَلِيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١).

«المسألة الثانية»: قوله: (ولا يثرب عليها) ورد في لفظ النسائي ولا يعنفها وهو بمعنى ما هنا، وهو نهى عن الجمع لها بين العقوبة بالتعنيف والجلد، ومن قال المراد أنه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد. قال ابن بطال: يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد

١٢٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: لا يثرب على الأمة إذا زنت (الحديث ٦٨٣٩)،

وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود وأهل الذمة في الزنا (الحديث ١٧٠٣).

(١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

لا يعزر بالتعنيف واللوم، وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام التحذير والتخويف، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه، ويؤيد هذا نهيه ﷺ عن سب الذي أقيم عليه حد الخمر، وقال: «لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيك» وفي قوله: (ثم إن زنت إلى آخره) دليل على أن الزاني إذا تكرر منه الزنى بعد إقامة الحد عليه تكرر عليه الحد. وأما إذا زنى مراراً من دون تدخل إقامة الحد لم يجب عليه إلا حد واحد. ويؤخذ من ظاهر قوله: (فليبيعها) أنه كان عليها الحد. قال المصنف في الفتح: الأرجح أنه يجلدها قبل البيع ثم يبيعها، والسكوت عنه للعلم بأن الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه.

«المسألة الثالثة»: ظاهر الأمر وجوب بيع السيد للأمة، وأن إمساك من تكررت منه الفاحشة محرم، وهذا قول داود وأصحابه. وذهب الجمهور إلى أنه مستحب لا واجب. قال ابن بطال: حمل الفقهاء الأمر بالبيع على الحض على مباحة من تكرر منه الزنى، لثلا يظن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديوثاً. وقد ثبت الوعيد على من اتصف بالدياثة. وفيه دليل على أنه لا يجب فراق الزانية، لأن لفظ أمة أحكم عام لمن يطؤها مالكها ومن لا يطؤها، ولم يجعل الشارع مجرد الزنى موجباً للفراق، إذ لو كان موجباً له لوجب فراقها في أول مرة، بل لم يوجب إلا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع، كما قاله داود وأتباعه، وهذا الإيجاب لا لمجرد الزنى، بل لتكريره لثلا يظن بالسيد الرضا بذلك فيتصف بالصفة القبيحة، ويجري هذا الحكم في الزوجة أنه لا يجب طلاقها وفراقها لأجل الزنى، بل إن تكرر منها وجب لما عرفت. قالوا: وإنما أمر ببيعها في الثالثة لما ذكرنا قريباً، ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنى. قال: وحمله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يشتغل به، وقد ثبت النهي عن إضاعة المال فكيف يجب بيع ماله قيمة خطيرة بالحقير؟ انتهى. قلت: ولا يخفى أن الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الإيجاب قوله: وقد ثبت النهي عن إضاعة المال، قلنا: وثبت هنا مخصص لذلك النهي وهو هذا الأمر، وقد وقع الإجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالشيء الحقير إذا كان البائع عالمًا به، وكذلك إذا كان جاهلاً عند الجمهور. وقوله: ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنى فقال: ليس في الأمر ببيعها قطع لذلك، إذ لا ينقطع إلا بتركها له وليس في بيعها ما يصيرها تاركة له. وقد قيل في وجه الحكم في الأمر ببيعها مع أنه ليس من موانع الزنى، إنه جواز أن تستغني عند المشتري، وتعلم بأن إخراجها من ملك السيد الأول بسبب الزنى فتتركه خشية من تنقلها عند الملاك، أو لأنه قد يعفها بالتسري لها، أو بتزويجها.

«المسألة الرابعة»: هل يجب على البائع أن يعرف المشتري بسبب بيعها لثلا يدخل

تحت قوله: «من غشنا فليس منا» فإن الزنى عيب، ولذا أمر بالحط من القيمة. يحتمل أنه لا يجب عليه ذلك، لأن الشارع قد أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها، ثم هذا العيب ليس معلوماً بثبوته في الاستقبال، فقد يتوب الفاجر ويفجر البار، وكونه قد وقع منها وأقيم عليها الحد قد صيره كغير الواقع، ولهذا نهى عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف، وهل يندب له ذكر سبب بيعها؟ فلعله يندب ويدخل تحت عموم المناصحة.

«المسألة الخامسة»: في إطلاق الحديث دليل على إقامة الحد على الأمة مطلقاً، سواء أحصنت أو لا وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١) دليل على شرطية الإحصان، ولكن يحتمل أنه شرط للتصنيف في جلد المحصنة من الإماء، وأن عليها نصف الجلد لا الرجم، إذ لا يتنصف فيكون فائدة التقييد في الآية. وصرح بتفصيل الإطلاق قول علي عليه السلام في خطبته: «يا أيها الناس أقيموا على أرفائكم الحد من أحصن منهن ومن لم يحصن» رواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك، وهذا مذهب الجمهور. وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يحد من العبيد إلا من أحصن، وهو مذهب ابن عباس، ولكنه يؤيد كلام الجمهور إطلاق الحديث الآتي.

١٢٣٧/٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَهُوَ فِي مُسْلِمٍ مَوْقُوفٌ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم. رواه أبو داود وهو في مسلم موقوف) على علي، رضي الله عنه، وأخرجه البيهقي مرفوعاً. وقد غفل الحاكم فظن أنه لم يذكره أحد الشيخين وأستدركه عليهما. قلت: يمكن أنه أستدركه لكون مسلم لم يرفعه، وقد ثبت عند الحاكم رفعه. والحديث دل على ما دل عليه الحديث الأول من إقامة الملاك الحد على المماليك، إلا أن هذا يعم ذكورهم وإنائهم فهو أعم من الأول. ودل على إقامة الحد عليهم مطلقاً أحصنوا أو لا، وعلى أن إقامته إلى المالك ذكراً كان أو أنثى. واختلف في الأمة المزوجة، فالجمهور يقول إن حدها إلى سيدها. وقال مالك: حدها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها

١٢٣٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في إقامة حد المريض (الحديث ٤٤٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: تأخير الحد عن النساء (الحديث ١٧٠٥).

(١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

عبدًا لمالكها فأمرها إلى السيد، وظاهره أنه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها. قال ابن حزم: يقيم السيد إلا أن يكون كافرًا، قال: لأنهم لا يقرون إلا بالصغار، وفي تسليطه على إقامة الحد على ممالكه منافاة لذلك. ثم ظاهر الحديث أن للسيد إقامة حد السرقة والشرب، وقد خالف في ذلك جماعة بلا دليل ناهض. وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع «أن ابن عمر قطع يد غلام له سرق وجلد عبدًا له زنى من غير أن يرفعهما إلى الوالي». وأخرج مالك في الموطأ بسنده «أن عبدًا لبني عبد الله بن أبي بكر سرق واعترف فأمرت به عائشة فقطعت يده». وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسندهما إلى الحسين بن محمد بن علي «أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ حذت جارية لها زنت» ورواه ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار «أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ كانت تجلد وليدتها خمسين إذا زنت». وذهبت الهادوية إلى أنه لا يقيم الحد عليه إلا الإمام، إلا أن لا يوجد إمام أقامه السيد. وذهبت الخنفية إلى أنه لا يقيم الحدود مطلقاً إلا الإمام أو من أذن له. وقد أستدل الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن يسار قال: كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول: الزكاة والحدود والفيء والجمعة إلى السلطان، قال الطحاوي: ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة. وقد تعقبه ابن حزم فقال: بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة. وقد سمعت ما روي عن الصحابة وكفى به رداً على الطحاوي، ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن عمرو بن مرة وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: أدركت بقايا الأنصار وهم يضربون الوليدة من ولادهم في مجالسهم إذا زنت. قال الشافعي: وكان ابن مسعود يأمر به وأبو برزة يحد وليدته.

١٢٣٨/٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَمْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّانَا - فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْنِي عَلَيْهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا. فَقَالَ: «أَحْسِنِ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ فَائْتِنِي بِهَا». فَفَعَلَ. فَأَمَرَ بِهَا فَشَكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا. ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ. ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَتَصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة) هي المعروفة بالغامدية (أنت النبي ﷺ وهي حبلى من الزنى فقالت: يا نبي الله أصبت حداً فأقمه علي، فدعا نبي الله ﷺ وليها فقال: أحسن إليها فإذا وضعت فأنتني بها ففعل فأمر بها فشكت) مبني للمجهول أي شدت وورد في رواية (عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال عمر: تصلي عليها يا رسول الله وقد زنت؟ فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله. رواه مسلم). ظاهر قوله: (فإذا وضعت فأنتني بها ففعل) أنه وقع الرجم عقيب الوضع، إلا أنه قد ثبت في رواية أخرى أنها رجمت بعد أن فطمت ولدها وأنت به وفي يده كسرة خبز، ففي رواية الكتاب طي وأختصار. قال النووي بعد ذكر الروایتين: وهما في صحيح مسلم ظاهرهما الاختلاف، فإن الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد فطامه وأكله الخبز، والأولى أنه رجمها عقيب الولادة، فيجب تأويل الأولى وحملها على وفق الثانية، فيكون قوله في الرواية الأولى «قام رجل من الأنصار فقال إليّ رضاعه» إنما قاله بعد الفطام، وأراد برضاعه كفاله وتربيته وسماء رضاعاً مجازاً. انتهى بأختصار. والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام فيه. وأما شد ثيابها عليها فلاجل أن لا تكشف عند اضطرابها من مس الحجارة. وأتفق العلماء أن المرأة ترحم قاعدة والرجل قائماً إلا عند مالك فقال: قاعداً. وقيل: يتخير الإمام بينهما. وفي الحديث دليل على أنه ﷺ صلى على المرأة بنفسه إن صحت الرواية فصلى بالبناء للمعلوم، إلا أنه قال الطبري إنها بضم الصاد وكسر اللام، قال: وكذا هو في رواية ابن أبي شيبه وأبي داود. وفي رواية لأبي داود فأمرهم أن يصلوا، ولكن أكثر الرواة لمسلم بفتح الصاد وفتح اللام، وظاهر قول عمر تصلي عليها أنه ﷺ باشر الصلاة بنفسه، فهو يؤيد رواية الأكثر لمسلم. والقول بأن المراد من صلى أمرٌ بأن يصلي، وأنه أسند إليه ﷺ لكونه الأمر خلاف الظاهر، فإن الأصل الحقيقة وعلى كل تقدير، فقد صلى ﷺ عليها أو أمر بالصلاة، فالقول بكراهة الصلاة على المرجوم يصادم النص، إلا أن تخص الكراهة بمن رجم بغير الإقرار، لجواز أنه لم يتب فهذا ينزل على الخلاف في الصلاة على الفساق، فالجمهور أنه يصلى عليهم ولا دليل مع المانع عن الصلاة عليهم. وفي الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد، وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور. والخلاف في حد المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه، فإنه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١).

٩/١٢٣٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ، وَأَمْرًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠/١٢٤٠ - وَقِصَّةُ رَجْمِ^(١) الْيَهُودِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُمَرَ:

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، قال: رجم رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم) يريد ماعز بن مالك (ورجلاً من اليهود وأمراً) يريد الجهنية (رواه مسلم وقصة اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ماعز والجهنية فتقدما. وفي الحديث دليل على إقامة الحد على الكافر إذا زنى وهو قول الجمهور. وذهب المالكية ومعظم الحنفية إلى اشتراط الإسلام، وأنه شرط للإحصان الموجب للرجم. ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه، ورد قوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك، ودليلهما وقوع التصريح بأن اليهوديين اللذين زنيا كانا قد أحصنا، وقد أجاب من اشتراط الإسلام عن الحديث هذا بأنه ﷺ إنما رجمهما بحكم التوراة، وليس من حكم الإسلام في شيء، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهما بما في كتابهما، فإن في التوراة الرجم على المحصن وعلى غيره. قال ابن العربي: إنما رجمهما لإقامة الحجة عليهما بما لا يراه في شرعه مع قوله: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٢) ومن ثمة استدعى شهودهما لتقوم عليهما الحجة منهم، وردده الخطابي بأن الله تعالى قال: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٣) وإنما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كما دلت عليه الرواية فنبههم على ما كنموه من حكم التوراة، ولا جائز أن يكون حكم الإسلام عنده مخالفاً لذلك، لأنه لا يجوز الحكم بالمنسوخ، فدل على أنه إنما حكم بالناسخ انتهى. (قلت): ولا يخفى احتمال القصة للأمرين، والقول الأول مبني على عدم صحة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، والثاني مبني على جوازه وفيه خلاف معروف، وقد دلت القصة على صحة أنكحة أهل الكتاب، لأن ثبوت الإحصان فرع عن ثبوت صحته، وأن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل. قلت: أما الخطاب بفروع الشرائع ففيه نظر، لتوقفه على أنه حكم ﷺ بشرعه لا بما في التوراة على أحد الاحتمالين.

١٢٣٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود (الحديث ١٧٠١).

١٢٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: أحكام أهل الذمة (الحديث ٦٨٤١)، وأخرجه مسلم

في كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود وأهل الذمة في الزنى (الحديث ١٦٩٩).

(١) زيادة من نسخة م.

(٢) و (٣) سورة المائدة، الآية: ٤٩.

١٢٤١/١١ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: كَانَ فِي أَبِيَاتِنَا رُوْنَجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبْتُ بِأَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَضْرِبُوهُ حَدَّهُ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أضعَفُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «خُذُوا عِشْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ ثُمَّ أَضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً». فَفَعَلُوا. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَكِنْ اُخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ.

— (وعن سعيد بن سعد بن عبادة) هو أنصاري قال الواقدي: صحبته صحيحة كان والياً لعلبي بن أبي طالب على اليمن (قال: كان بين أبياتنا) جمع بيت (رويجل) تصغير رجل (ضعيف فخبث) بالخاء المعجمة فموحدة فمثلة أي فجر (بأمة من إمائهم فذكر ذلك سعيد لرسول الله ﷺ فقال: اضربوه حده، فقالوا: يا رسول الله إنه أضعف من ذلك قال: خذوا عثكالا) بكسر العين فمثلة بزنة قرطاس وهو العذق (فيه مائة شمراخ) بالشين المعجمة أوله وراء آخره خاء معجمة بزنة عثكال وهو غصن دقيق في أصل العثكال (ثم اضربوه به ضربة واحدة ففعلوا. رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وإرساله) قال البيهقي: المحفوظ عن أبي أمامة أي ابن سهل بن حنيف كونه مرسلاً. وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي أمامة عن سعيد بن سعد بن عبادة موصولاً. وقد أسلفنا لك غير مرة أن هذا ليس بعلّة قادحة، بل روايته موصولة زيادة من ثقة مقبولة. والمراد هنا بالعثكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان صغار، وهو للنخل كالعنقود للعنب، وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمراخاً. وفي الحديث دليل على أن من كان ضعيفاً لمرض ونحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالمعتاد، أقيم عليه بما يحتمله مجموعاً دفعة واحدة من غير تكرار للضرب مثل العثكول ونحوه، وإلى هذا ذهب الجماهير قالوا: ولا بد أن يباشر المحدود جميع الشماريخ ليقع المقصود من الحد. وقيل: يجزىء وإن لم يباشر جميعه وهو الحق، فإنه لم يخلق الله العثاكيل مصفوفة كل واحد إلى جنب الآخر عرضاً منتشرة إلى تمام مائة قط، ومع عدم الانتشار يمتنع مباشرة كل عود منها، فإن كان المريض يرجى زوال مرضه أو خيف عليه شدة حر أو برد آخر الحد عليه إلى زوال ما يخاف.

١٢٤١ - أخرجه أحمد: ٤/٤٠٩، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: الحكم في المرتد (الحديث ٤٠٧٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: الكبير والمريض يجب عليه الحد (الحديث ٢٥٧٤).

١٢٤٢/١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به، ومن وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة. رواه أحمد والأربعة ورجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً) ظاهره أن الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله ومن وجدتموه إلخ فقط، وذلك أن الحديث قد روي عن ابن عباس مفرقاً، وهو مختلف في ثبوت كل واحد من الأمرين. أما الحكم الأول: فإنه قد أخرج البيهقي من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس: «في البكر يوجد على اللوطية قال يرحم». وأخرج عنه أنه قال: ينظر أعلى بناء في القرية فيرمي به منكساً ثم يتبع الحجارة.

وأما الثاني: فإنه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي ذر عن ابن عباس أنه سئل عن الذي يأتي البهيمة قال: لا حد عليه. فهذا الاختلاف عنه دل على أنه ليس عنده سنة فيهما عن رسول الله ﷺ وإنما تكلم باجتهاده، كذا قيل في بيان وجه قول المصنف إن فيه اختلافاً. والحديث فيه مسألتان:

«الأولى»: فيمن عمل عمل قوم لوط ولا ريب أنه ارتكب كبيرة، وفي حكمها أقوال: (الأول): أنه يحد حد الزاني قياساً عليه بجامع إيلاج محرم في فرج محرم، وهذا قول الهادوية وجماعة من السلف والخلف، وإليه رجع الشافعي واعتدروا عن الحديث بأن فيه مقالاً، فلا ينتهض على إباحة دم المسلم، إلا أنه لا يخفى أن هذه الأوصاف التي جمعوها علة للإلحاق اللواط بالزنى لا دليل على عليتها.

١٢٤٢ - أخرجه أحمد: ٢١٧/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: فيمن عمل عمل قوم لوط (الحديث ٤٤٦٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في حد اللواط (الحديث ١٤٥٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: المستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات (الحديث ٢٥٤٥).

(والثاني): يقتل الفاعل والمفعول به محصنين كانا أو غير محصنين للحديث المذكور، وهو للناصر وقديم قولي الشافعي، وكان طريقة الفقهاء أن يقولوا في القتل فعل ولم ينكر فكان إجماعاً سيما مع تكريره من أبي بكر وعلي وغيرهما وتعجب في المنار من قلة الذاهب إلى هذا مع وضوح دليله لفظاً وبلوغه إلى حد يعمل به سنداً.

(الثالث): أنه يحرق بالنار، فأخرج البيهقي أنه أجمع رأي أصحاب رسول الله ﷺ على تحريق الفاعل والمفعول به فيه قصة وفي إسناده إرسال. وقال الحافظ المنذري: حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك.

(والرابع): أنه يرمى به من أعلى بناء في القرية منكساً ثم يتبع الحجارة. رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما.

«المسألة الثانية»: فيمن أتى بهيمة، دل الحديث على تحريم ذلك وأن حد من يأتيها قتله، وإليه ذهب الشافعي في أخير قوله وقال: إن صح الحديث قلت به وروي عن القاسم. وذهب الشافعي في قوله له إنه يجب حد الزنى قياساً على الزاني. وذهب أحمد بن حنبل والمؤيد والناصر وغيرهم إلى أنه يعزر فقط، إذ ليس بزنى، والحديث قد تكلم فيه بما عرفت ودل على وجوب قتل البهيمة مأكولة كانت أو لا، وإلى ذلك ذهب علي رضي الله عنه وقول للشافعي. وقيل لابن عباس: ما شأن البهيمة؟ قال: ما سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً، ولكن أرى أنه كره أن يؤكل من لحمها، أو يتنفع بها بعد ذلك العمل، ويروى أنه قال في الجواب: إنها ترى فيقال هذه التي فعل بها ما فعل. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه يكره أكلها فظاهره أنه لا يجب قتلها. قال الخطابي: الحديث هذا معارض بنهيه ﷺ عن قتل الحيوان إلا لمأكله. قال المهدي: فيحتمل أنه أراد عقوبته بقتلها إن كانت له وهي مأكولة جمعاً بين الأدلة.

١٢٤٣/١٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَبَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَفْقِهِ وَرَفْعِهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. رواه الترمذي ورجاله ثقات، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه). وأخرج البيهقي أن علياً عليه السلام جلد ونفى من البصرة إلى الكوفة، ومن الكوفة إلى البصرة. وتقدم تحقيق ذلك في التغريب، وكأنه ساقه المصنف رداً على من زعم نسخ التغريب.

١٤/١٢٤٤ — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ. وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لعن رسول الله ﷺ المخنثين) جمع مخنث بالخاء المعجمة فنون فمثلة اسم مفعول، أو اسم فاعل روي بهما (من الرجال والمترجلات من النساء، وقال: أخرجوهم من بيوتكم. رواه البخاري) اللعن منه ﷺ على مرتكب المعصية دال على كبرها، وهو يحتمل الإخبار والإنشاء كما قدمنا، والمخنث من الرجال المراد به من تشبه بالنساء في حركاته وكلامه، وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء، والمراد من تخلق بذلك لا من كان ذلك من خلقته وجبلته، والمراد بالمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال، هكذا ورد تفسيره في حديث آخر أخرجه أبو داود. وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء وبالعكس. وقيل: لا دلالة للعن على التحريم، لأنه ﷺ كان يأذن في المخنثين بالدخول على النساء، وإنما نفى من سمع منه وصف المرأة بما لا يفطن له إلا من كان إزابة، فهو لأجل تتبع أوصاف الأجنبية.

(قلت:) يحتمل أن من أذن له كان ذلك صفة له خلقة لا تخلقاً: هذا. وقال ابن التين: أما من أنتهى في التشبيه بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى في دبره، وبالرجال من النساء إلى أن تتعاطى السحق، فإن لهذين الصنفين من اللوم والعقوبة أشد ممن لم يصل إلى ذلك. (قلت:) أما من يؤتى من الرجال في دبره فهو الذي سلف حكمه قريباً.

١٥/١٢٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

١٦/١٢٤٦ - وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظٍ: «ادْرَأُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ». وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

١٧/١٢٤٧ - وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ بِلَفْظٍ: «ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً. أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث عائشة بلفظ: ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم. وهو ضعيف أيضاً. ورواه البيهقي عن علي، رضي الله عنه، من قوله بلفظ: ادرؤوا الحدود بالشبهات) وذكره المصنف في التلخيص عن علي، رضي الله عنه، مرفوعاً وتماهه: «ولا ينبغي للإماء أن يعطل الحدود» قال: وفيه المختار بن نافع، وهو منكر الحديث قاله البخاري، إلا أنه ساق المصنف في التلخيص عدة روايات موقوفة صحح بعضها وهي تعاضد المرفوع، وتدل على أن له أصلاً في الجملة. وفيه دليل على أنه يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الإكراه، أو أنها أتيت المرأة وهي نائمة، فيقبل قولها ويدفع عنها الحد، ولا تكلف البينة على ما زعمته.

١٢٤٥ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات (الحديث ٢٥٤٥).

١٢٤٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحدود (الحديث ١٤٢٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: لا يحب رجل قوماً إلا كان معهم (الحديث ٣٨٤/٤).

١٢٤٧ - أخرجه البيهقي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحدود بالشبهات (الحديث ٢٣٨/٨).

١٢٤٨/١٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلْيَسْتَرْ بِسِتْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى». رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ مِنْ مَرَاسِيلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: اجتنبوا هذه القاذورات) جمع قاذورة. والمراد بها الفعل القبيح والقول السيء مما نهى الله تعالى عنه. (التي نهى الله تعالى عنها فمن ألم بها، فليستر بستر الله وليتب إلى الله، فإنه من يبدي لنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل. رواه الحاكم) وقال على شرطهما. (وهو في الموطأ من مراسيل زيد بن أسلم) قال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه، ومراده بذلك حديث مالك. وأما حديث الحاكم فهو مسند مع أنه قال إمام الحرمين في النهاية: إنه صحيح متفق على صحته. قال ابن الصلاح: وهذا مما يتعجب منه العارف بالحديث وله أشباه لذلك كثيرة، أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يفتقر إليها كل فقيه وعالم. وفي الحديث دليل على أنه يجب على من ألم بمعصية أن يستر ولا يفضح نفسه بالإقرار، ويبادر إلى التوبة، فإن أبدى صفحته للإمام - والمراد بها هنا حقيقة أمره - وجب على الإمام إقامة الحد. وقد أخرج أبو داود مرفوعاً: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب».

٢ - باب: حد القذف

القذف لغة الرمي بالشيء، وفي الشرع الرمي بوطء يوجب الحد على المقدوف. ١٢٤٩/١ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَأَمْرَأَةٍ فَضَرَبُوا الْحَذَّ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ.

١٢٤٨ - أخرجه الحاكم في كتاب: التوبة، باب: من ألم فليستر بستر الله (الحديث ٢٤٤/٢). ١٢٤٩ - أخرجه أحمد: ٣٦٩/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في حد القذف (الحديث ٤٤٧٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة النور (الحديث ٣١٨١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: حد القذف (الحديث ٢٥٧)، وأخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: إذا ادعى أو تذف فله أن يلتمس البيعة (الحديث ٤٨٢٧).

— (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: لما نزل عذري قام رسول الله ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن) من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾^(١) إلى آخر ثماني عشرة آية على إحدى الروايات في العدد (فلما نزل أمر برجلين) هما حسان ومسطح (وأمرأة) هي حمنة بنت جحش (فضربوا الحد. أخرجه أحمد والأربعة وأشار إليه البخاري) في الحديث ثبوت حد القذف، وهو ثابت لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(٢) الآية، وظاهره أنه لم يثبت القذف لعائشة إلا من الثلاثة المذكورين، وقد ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول، ولكن لم يثبت أنه جلدته ﷺ حد القذف. وقد ذكر ذلك ابن القيم وعد أذاراً في تركه ﷺ لحده، ولكنه قد أخرج الحاكم في الإكليل أنه ﷺ حده من جملة القذفة. وأما قول الماوردي: إنه ﷺ لم يجلد أحداً من القذفة لعائشة، وعلمه بأن الحد إنما يثبت ببينة أو إقرار، فقد رد قوله بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن، وحد القاذف يثبت بعدم ثبوت ما قذف به، ولا يحتاج في إثباته إلى بينة. (قلت: ولا يخفى أن القرآن لم يعين أحداً من القذفة، وكأنه يريد ما ثبت في تفسير الآيات، فإنه ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول، وأن مسطحاً من القذفة وهو المراد بنزول قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾^(٣) الآية.

٢/١٢٥٠ — وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَوَّلُ لِعَانَ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ شَرِيكَ بْنَ سَحْمَاءَ قَذَفَهُ هَلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ بِأَمْرَاتِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ، وَالْأَوَّلُ فِي ظَهْرِكَ». الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٣/١٢٥١ — وَفِي الْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

— (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: أول لعان كان في الإسلام أن شريك ابن سحماء قذفه هلال بن أمية بأمراته فقال له النبي ﷺ: البينة وإلا فحد في ظهرك. الحديث أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات. وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس) قوله: «أول لعان» قد اختلفت الروايات في سبب نزول آية اللعان، ففي رواية أنس هذه أنها نزلت في قصة هلال، وفي أخرى أنها نزلت في قصة عويمر العجلاني، ولا ريب أن أول لعان

١٢٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: إذا ادعى أقذف فله أن يلتمس البينة (الحديث ٤٧٤٧).

(١) سورة النور، الآية: ١١.

(٢) سورة النور، الآية: ٤.

(٣) سورة النور، الآية: ٢٢.

كانت بنزولها لبيان الحكم، وجمع بينهما بأنها نزلت في شأن هلال وصادف مجيء عويمر العجلاني. وقيل: غير ذلك. والحديث دليل على أن الزوج إذا عجز عن البينة على ما أدعاه من ذلك الأمر وجب عليه الحد، إلا أنه نسخ وجوب الحد عليه بالملاعنة، وهذا من نسخ السنة بالقرآن إن كانت آية جلد القذف، وهي قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(١) الآية سابقة نزولاً على آية اللعان، وإلا فآية اللعان إما ناسخة على تقدير تراخي النزول عند من يشترطه لقذف الزوج، أو مخصصة إن لم يترأخ النزول، أو تكون آية اللعان قرينة على أنه أريد بالعموم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(٢) الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجه من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل. والتحقيق أن الأزواج القاذفين لأزواجهن باقون في عموم الآية. وإنما جعل الله تعالى شهادة الزوج أربع شهادات قائمة مقام الأربعة الشهداء، ولذا أسمى الله أيمانه شهادة فقال: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾^(٣) فإذا نكل عن الأيمان وجب جلد جلد القذف، كما أنه إذا رمى أجنبي أجنبية ولم يأت بأربعة شهداء جلد للقذف، فالأزواج باقون في عموم: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(٤) داخلون في حكمه، ولذا قال ﷺ: «البينة وإلا فحد في ظهرك» وإنما أنزل الله آية اللعان لإفادة أنه إذا فقد الزوج البينة وهم الأربعة الشهداء، فقد جعل الله تعالى عوضهم الأربع الأيمان، وزاد الخامسة للتأكيد والتشديد، وجلد الزوج بالنكول قول الجمهور، فكانه قيل في الآية الأولى: ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولم يحلفوا إن كانوا أزواجاً لمن رموا. وغايته أنها قيدت الآية الثانية بعض أفراد عموم الأولى بقيد زائد عوضاً عن القيد الأول إذا فقد الأول والله أعلم.

١٢٥١ م/٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: «لَقَدْ أَدْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَلَمْ أَرَهُمْ يَضْرِبُونَ الْمَمْلُوكَ فِي الْقَذْفِ إِلَّا أَرْبَعِينَ». رَوَاهُ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ.

— (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر القاريء الشامي، كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه، في الطبقة الثانية من التابعين، أحد القراء السبعة. روى عن واثلة بن الأسقع وغيره وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب المخزومي عن

١٢٥١ م - أخرجه مالك في كتاب: الحدود، باب: الحد في القذف والنفي والتعريض (الحديث ١٧).

(١) و (٢) سورة النور، الآية: ٤. (٣) سورة النور، الآية: ٦.

(٤) سورة النور، الآية: ٤.

عثمان بن عفان، ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة ومات سنة ثمانى عشرة ومائة. (قال: لقد أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم، فلم أرهم يضربون المملوك) ذكراً كان أو أنثى (في القذف إلا أربعين. رواه مالك والثوري في جامعه) دل على أن رأيي من ذكر: تنصيف حد القذف على المملوك، ولا يخفى أن النص ورد في تنصيف حد الزنى في الإمام بقوله تعالى: ﴿فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب﴾^(١) فكأنهم قاسوا عليه حد القذف في الأمة إن كانت قاذفة، وخصصوا بالقياس عموم ﴿والذين يرمون المحصنات﴾^(٢) ثم قاسوا العبد على الأمة في تنصيف الحد في الزنى والقذف بجامع الملك، وعلى رأي من يقول بعدم دخول الممالك في العمومات لا تخصيص، إلا أنه مذهب مردود في الأصول، وهذا مذهب الجماهير من علماء الأمصار. وذهب ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز إلى أنه لا ينصف حد القذف على العبد لعموم الآية، وكأنهم لا يرون العمل بالقياس كما هو رأي الظاهرية. والتحقيق أن القياس غير تام هنا، لأنهم جعلوا العلة في إلحاق العبد بالأمة الملك، ولا دليل على أنه العلة إلا ما يدعونه من السبر والتقسيم، والحق أنه ليس من مسالك العلة، وأي مانع من كون الأنوثة جزء العلة لنقص حد الأمة، لأن الإمام يمتن ويغلبن، ولذا قال تعالى: ﴿ومن يكرهن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم﴾^(٣) أي لهن ولم يأت مثل ذلك في الذكور، إذ لا يغلبون على أنفسهم، وحينئذ نقول إنه لا يلحق العبد بالأمة في تنصيف حد الزنى ولا القذف، وكذلك الأمة لا ينصف لها حد القذف، بل يحد لها كحد الحرة ثمانين جلدة، ودعوى الإجماع على تنصيفه في حد الزنى غير صحيحة لخلاف داود. وأما في القذف فقد سمعت الخلاف منه ومن غيره.

١٢٥٢/٤ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من قذف مملوكه يقام عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال. متفق عليه) فيه دليل على أنه لا يحد المالك في الدنيا إذا قذف مملوكه، وإن كان داخلاً تحت عموم آية القذف بناء على أنه لم يرد

١٢٥٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قذف العبيد (الحديث ٦٨٥٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: التغليب على من قذف مملوكه بالزنى (الحديث ١٦٦٠).

(١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٣.

(٣) سورة النور، الآية: ٤.

بالإحصان الحرية ولا التزوج، وهو لفظ مشترك يطلق على الحر وعلى المحصن وعلى المسلم، لأنه ﷺ أخبر أنه يحد لقذفه مملوكه يوم القيامة، ولو وجب حده في الدنيا لم يجب حده يوم القيامة. إذ قد ورد أن هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا إجماع. وأما إذا قذف العبد غير مالكة، فإنه أيضاً أجمع العلماء على أنه لا يحد قاذفه إلا أم الولد، ففيها خلاف فذهب الهادوية والشافعية وأبو حنيفة إلى أنه لا حد أيضاً على قاذفها، لأنها أيضاً مملوكة قبل موت سيدها. وذهب مالك والظاهرية إلى أنه يحد وصح ذلك عن ابن عمر.

٣ - باب: حد السرقة

١٢٥٣/١ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: «تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «أَقْطَعُوا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ».

— (عن عائشة. رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً) نصب على الحال، ويستعمل بالفاء ويشم ولا يأتي بالواو. قيل: معناه ولو زاد وإذا زاد لم يكن إلا صاعداً، فهو حال مؤكدة (متفق عليه ولفظ البخاري تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً وفي رواية لأحمد) أي: عن عائشة وهو:

(أقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك) إيجاب حد السرقة ثابت بالقرآن «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»^(١) الآية، ولم يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه فأختلف العلماء في مسائل: (الأولى): هل يشترط النصاب أو لا؟ ذهب الجمهور إلى اشتراطه مستدلين بهذه الأحاديث الثابتة، وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى أنه لا يشترط، بل يقطع في القليل والكثير لإطلاق الآية، ولما أخرجه البخاري من حديث

١٢٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» (الحديث ٦٧٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: حد السرقة ونصابها (الحديث ٤٣٨٤)، وأخرجه أحمد: ٨٠/٦.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

أبي هريرة أنه قال ﷺ: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده». وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره، والحديث بيان لها وبأن المراد من حديث البيضة غير القطع بسرقتها، بل الأخبار بتحقيق شأن السارق وخسارة ما ربحه من السرقة، وهو أنه إذا تعاطى هذه الأشياء الحقيرة وصار ذلك خلقاً له، جراه على سرقة ما هو أكثر من ذلك مما يبلغ قدره ما يقطع به، فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة، فيتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك، ذكر هذا الخطابي وسبقه ابن قتيبة إليه، ونظيره حديث «من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة» وحديث «تصدقني ولو بظلف محرق» ومن المعلوم أن مفحص القطاة لا يصح تسيله، ولا التصديق بالظلف المحرق لعدم الانتفاع بهما، فما قصد ﷺ إلا المبالغة في الترهيب. (الثانية): اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً، والذي قام الدليل عليه منها قولان: (الأول): أن النصاب الذي تقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثة دراهم من الفضة، وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم، مستدلين بحديث عائشة المذكور، فإنه بيان لإطلاق الآية، وقد أخرجه الشيخان كما سمعت، وهو نص في ربع الدينار قالوا: والثلاثة الدراهم قيمتها ربع دينار، ولما يأتي من أنه ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم. قال الشافعي: إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع. وأحتج له أيضاً بما أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بأثني عشر فقطع. وأخرج أيضاً أن علياً عليه السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً. وقال الشافعي: ربع الدينار موافق الثلاثة الدراهم، وذلك أن الصرف على عهد رسول الله ﷺ أثنا عشر درهماً بدينار وكان كذلك بعده، ولهذا قومت الدية أثني عشر ألفاً من الورق وألف دينار من الذهب. (القول الثاني): للهادوية وأكثر فقهاء العراق، أنه لا يوجب القطع إلا سرقة عشرة دراهم، ولا يجب في أقل من ذلك. وأستدلوا لذلك بما أخرجه البيهقي والطحاوي من طريق محمد بن إسحاق من حديث ابن عباس أنه كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم. وروي أيضاً محمد بن إسحاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، قالوا: وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر «أنه ﷺ قطع في مجن» وإن كان فيهما أن قيمته ثلاثة دراهم، لكن هذه الرواية قد عارضت رواية الصحيحين، والواجب الاحتياط فيما يستباح به العضو المحرم قطعه إلا بحقه، فيجب الأخذ بالمتيقن وهو الأكثر. وقال ابن العربي: ذهب سفيان الثوري مع جلالة في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم، وذلك أن اليد محرمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه. والعشرة متفق على القطع بها عند الجميع، فيتمسك به ما لم يقع

الاتفاق على دون ذلك . (قلت) قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة المجن من ثلاثة دراهم أو عشرة أو غير ذلك مما ورد في قدر قيمته، ورواية ربع دينار في حديث عائشة صريحة في المقدار، فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب، على أن الراجح أن قيمة المجن ثلاثة دراهم، لما يأتي من حديث ابن عمر المتفق عليه وباقي الأحاديث المخالفة له لا تقاومه سنداً. وأما الاحتياط بعد ثبوت الدليل، فهو في اتباع الدليل لا فيما عداه، على أن رواية التقدير لقيمة المجن بالعشرة جاءت من طريق ابن إسحاق ومن طريق عمرو بن شعيب، وفيهما كلام معروف، وإن كنا لا نرى القدح في ابن إسحاق، إنما ذكرناه كما قررناه في مواضع آخر . (المسألة الثالثة): اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة، فقال مالك في المشهور: يقوم بالدراهم لا بربع الدينار يعني إذا اختلف صرفهما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً. وقال الشافعي: الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب، لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها. قال الخطابي: ولذلك فإن الصكاك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل، فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرت بها حتى قال الشافعي: إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع كما قدمناه. وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والأوزاعي وداود. وقال أحمد بقول مالك في التقويم بالدراهم، وهذان القولان في قدر النصاب تفرعاً عن الدليل كما عرفت. وفي الباب أقوال كما قدمنا لم ينهض لها دليل، فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقليل.

١٢٥٤/٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم متفق عليه) المجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس مفعول من الاجتنان، وهو الاستتار والاختفاء، وكسرت ميمه لأنه آلة في الاستتار قال:

١٢٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (الحديث ٦٧٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: حد السرقة ونصايبها (الحديث ١٦٨٦).

وكان مجنسي دون من كنت أتقي ثلاثاً شخوص كاعبان ومغفري وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويدل له قوله: وفي رواية لأحمد: «ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك» بعد أن ذكر القطع في ربع الدينار، ثم أخبر الراوي هنا أنه ﷺ قطع في ثلاثة دراهم، ما ذاك إلا لأنها ربع دينار وإلا لنا في قوله: «ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك» وقوله هنا: «قيمتة» هذا هو المعتبر أعني القيمة. وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ «ثمنه ثلاثة دراهم». قال ابن دقيق العيد: المعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن، فكأنه لتساويهما عند الناس في ذلك الوقت، أو في عرف الراوي، أو باعتبار الغلبة، وإلا فلو اختلفت القيمة والثمن الذي شراه به مالكة لم يعتبر إلا القيمة.

١٢٥٥/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده. متفق عليه أيضاً). تقدم أنه من أدلة الظاهرية، ولكنه مؤول بما ذكر قريباً، والموجب لتأويله ما عرفته من قوله في المتفق عليه: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار». وقوله فيما أخرجه أحمد: «ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك، فتعين تأويله بما ذكرناه. وأما تأويل الأعمش له بأنه أريد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح، لأن الحديث ظاهر في التهجين على السارق لتفويته العظيم بالحقير. قيل: فالوجه في تأويله أن قوله: «فتقطع» خبر لا أمر ولا فعل، وذلك ليس بدليل، لجواز أن يريد ﷺ أنه يقطعه من لا يراعي النصاب، أو بشهادة على النصاب، ولا يصح إلا دونه أو نحو ذلك.

١٢٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» (الحديث ٦٧٩٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: لعن السارق إذا لم يسم (الحديث ١٦٨٧).

١٢٥٦/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟». ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: «إِيَّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا هَلَكَ ^(١) الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا».

— (وعن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال:) مخاطباً لإسامة (أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فخطب فقال: يا أيها الناس إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. متفق عليه واللفظ لمسلم وله) أي: لمسلم (من وجه آخر عن عائشة كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها) الخطاب في قوله: «أتشفع» لإسامة بن زيد كما يدل له ما في البخاري «أن قريشاً أهتمهم المرأة المخزومية التي سرقت قالوا: من يكلم رسول الله ﷺ، ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله ﷺ، فكلم رسول الله ﷺ فقال: أتشفع - الحديث» وهذا أستفهام إنكار، وكأنه قد سبق علم أسامة بأنه لا شفاعاة في حد. وفي الحديث مسألتان: (الأولى): النهي عن الشفاعاة في الحدود وترجم البخاري بباب كراهية الشفاعاة في الحد إذا رفع إلى السلطان، وقد دل لما قيده من أن الكراهة بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث، فإنه ﷺ قال لإسامة: «لا تشفع في حد، فإن الحدود إذا انتهت إلي فليست بمتروكة». وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب» وصححه الحاكم. وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره». وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر موقوفاً. وفي الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «فقد ضاد الله في ملكه». وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولاً بلفظ «اشفعوا ما لم يصل

١٢٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: كراهية الشفاعاة في الحد إذا رفع إلى السلطان (الحديث ٣٤٧٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: قطع السارق الشريف وغيره (الحديث ١٦٨٨).

(١) في نسخة م: أهلك.

إلى الوالي، فإذا وصل إلى الوالي فعفا فلا عفا الله عنه». وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال: «لقى الزبير سارقاً فشفع فيه فقبل حتى يبلغ الإمام فقال: إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع». قيل: وهذا الموقوف هو المعتمد، وتأتي قصة الذي سرق رداء صفوان ورفع له إليه ﷺ، ثم أراد أن لا يقطعه فقال ﷺ: «هلا قبل أن تأتيني به». ويأتي من أخرجه وهذه الأحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعة بعد البلوغ إلى الإمام، وأنه يجب على الإمام إقامة الحد، وأدعى ابن عبد البر الإجماع على ذلك ومثله في البحر. ونقل الخطابي عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال: لا يشفع في الأول مطلقاً. وفي الثاني تحسن الشفاعة قبل الرفع، وفي حديث عن عائشة «أقبلوا ذري الهيثات إلا في الحدود» ما يدل على جواز الشفاعة في التعذيرات لا في الحدود. ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك. (المسألة الثانية) في قوله: (كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده). وأخرجه النسائي بلفظ استعارات امرأة على السنة ناس يعرفون، وهي لا تعرف، فباعته وأخذت ثمنه. وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن أن امرأة جاءت فقالت: «إن فلانة تستعير حلياً فأعارتها إياه فمكثت لا تراه، فجاءت إلى التي استعارت لها فسألته فقالت: ما أستعرتك شيئاً، فرجعت إلى الأخرى فأنكرت، فجاءت إلى النبي ﷺ فدعاها فسألها فقالت: والذي بعثك بالحق ما أستعرت منها شيئاً فقال: اذهبا إلى بيتها تجدوه تحت فراشها» فأتوه وأخذوه فأمر بها فقطعت. والحديث دليل على أنه يجب القطع على جحد العارية، وهو مذهب أحمد وإسحاق والظاهرية، ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة، فإنه ﷺ رتب القطع على جحد العارية. وقال ابن دقيق العيد: إنه لا يثبت الحكم المرتب على الجحود حتى يتبين ترجيح رواية من روى أنها كانت جاحدة على رواية من روى أنها كانت سارقة. وذهب الجماهير أنه لا يجب القطع في جحد العارية. قالوا: لأن الآية في السارق، والجاحد لا يسمى سارقاً. ورد هذا ابن القيم وقال: إن الجحد داخل في اسم السرقة. قلت: أما دخول الجاحد تحت لفظ السارق لغة فلا تساعد عليه اللغة. وأما الدليل فثبوت قطع الجاحد بهذا الحديث. قال الجمهور: وحديث المخزومية قد ورد بلفظ أنها سرقت من طريق عائشة وجابر وعروة بن الزبير ومسعود بن الأسود أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة قالوا: فقد تقرر أنها سرقت، ورواية جحد العارية لا تدل على أن القطع كان لها، بل إنما ذكر جحدها العارية، لأنه قد صار خلقاً لها معروفاً، فعرفت المرأة به، والقطع كان للسرقة. وهذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفى تكلفه، ثم هو مبني على أن المعبر عنه امرأة واحدة، وليس في الحديث ما يدل على ذلك، لكن في عبارة المصنف ما يشعر بذلك، فإنه جعل الذي ذكره ثانياً رواية، وهو

يقتضي من حيث الإشعار العادي أنهما حديث واحد، أشار إليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة، والمصنف هنا صنع ما صنعه صاحب العمدة في سياق الحديث، ثم قال الجمهور: ويؤيد ما ذهبنا إليه الحديث الآتي، وهو قوله:

٥/١٢٥٧ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ، وَلَا مُتْنَهَبٍ قَطْعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ ليس على خائن ولا متنهَب ولا مختلس قطع. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان) قالوا: وجاحد العارية خائن ولا يخفى أن هذا عام لكل خائن، ولكنه مخصص بجاحد العارية، ويكون القطع فيمن جحد العارية لا غيره من الخونة. وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه يخص القطع بمن أسترار على لسان غيره مخادعاً للمستعار منه، ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طولب بها قال: فإن هذا لا يقطع بمجرد الخيانة، بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية. والحديث فيه كلام كثير لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت، وهذا دال على أن الخائن لا قطع عليه، والمراد (بالخائن) الذي يضمّر ما لا يظهره في نفسه، والخائن هنا هو الذي يأخذ المال خفية من مالكة مع إظهاره له النصيحة والحفظ. والخائن أعم فإنها قد تكون الخيانة في غير المال ومنه خائنة الأعين، وهي مسارقة الناظر بطرفه ما لا يحل له نظره. (والمتنهَب) المغير من النهبة، وهي الغارة والسلب، وكان المراد هنا ما كان على جهة الغلبة والقهر. (والمختلس) السالب من اختلسه إذا سلبه. واعلم أن العلماء اختلفوا في شرطية أن تكون

١٢٥٧ - أخرجه أحمد: ٣/٣٨٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: القطع في الخلسة والخيانة (الحديث ٤٣٩١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في الخائن والمختلس والمتنهَب (الحديث ١٤٤٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: ما لا قطع فيه (الحديث ٨٨) و (الحديث ٨٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: الخائن والمتنهَب والمختلس (الحديث ٢٥٩١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحدود، باب: حد السرقة (الحديث ٤٤٥٦).

السرقة في حرز، فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وهو قول للناصر والخوارج إلى أنه لا يشترط لعدم ورود الدليل باشتراطه من السنة لإطلاق الآية. وذهب غيرهم إلى اشتراطه مستدلين بهذا الحديث، إذ مفهومه لزوم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر، وهو ما كان عن خفية. وأجيب بأن هذا مفهوم ولا تثبت به قاعدة يقيد بها القرآن، ويؤيد عدم اعتباره أنه قطع يد من أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام، وبأنه قطع يد المخزومية وإنما كانت تجحد ما تستعيره. وقال ابن بطال: الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة، فإن صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على اعتبار الحرز، فالمسألة كما ترى والأصل عدم الشرط، وأنا أستخير الله وأتوقف حتى يفتح الله.

١٢٥٨/٦ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ». رَوَاهُ الْمَذْكُورُونَ، وَصَحَّحَهُ أَيْضاً التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حَبَّانَ.

— (وعن رافع بن خديج، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في ثمر ولا كثر) هو بفتح الكاف وفتح المثلثة جمار النخل، وهو شحمه الذي في وسط النخلة كما في النهاية (رواه المذكورون) وهم أحمد والأربعة (وصححه أيضاً الترمذي وابن حبان) كما صححا ما قبله. قال الطحاوي: الحديث تلقته الأمة بالقبول، والثمر المراد به ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجذّ ويحرز، وعلى هذا تأويله الشافعي وقال: حوائط المدينة ليست بحرز، وأكثرها تدخل من جوانبها، والثمر اسم جامع للطرب واليابس من الرطب والعنب وغيرهما كما في البدر المنير. وأما الكثر تفسيره في رواية النسائي بالجمار والجمار بالجيم آخره راء بزنة رمان، وهو شحم النخل الذي في وسط النخلة كما في النهاية. والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز القطع في سرقة الثمر والكثر، وظاهره سواء كان على ظهر المنبت له أو قد جذّ. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة. قال في نهاية المجتهد: قال أبو حنيفة: لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والحطب والحشيش. وعمدته في

١٢٥٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: ما لا قطع فيه (الحديث ٤٣٨٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء لا قطع في ثمر أو كثر (الحديث ١٤٤٩)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: ما لا قطع فيه (الحديث ٤٩٧٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: لا يقطع في ثمر أو كثر (الحديث ٢٥٩٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحدود، باب: حد السرقة (الحديث ٤٤٦٦).

منعه القطع في الطعام الرطب قوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر». وعند الجمهور أنه يقطع في كل محرز، سواء كان على أصله باقياً أو قد جذ، سواء كان أصله مباحاً كالحنشيش ونحوه أو لا، قالوا: لعموم الآية والأحاديث الواردة في اشتراط النصاب. وأما حديث (لا قطع في ثمر ولا كثر) فقال الشافعي: إنه أخرج على ما كان عليه عادة أهل المدينة من عدم إحراز حوائطها، فترك القطع لعدم الحرز، فإذا أحرزت الحوائط كانت كغيرها.

اعتراف السارق

٧/١٢٥٩ - وَعَنْ أَبِي أُمِيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافاً، وَلَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ». قَالَ: بَلَى، فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ، فَقُطِعَ، وَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ». فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُوبَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيْهِ - ثَلَاثًا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن أبي أمية المخزومي رضي الله عنه) لا يعرف له اسم، عداده في أهل الحجاز، وروى عنه أبو المنذر مولى أبي ذر هذا الحديث. (قال: أتى رسول الله ﷺ بِلِصٍّ قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع، فقال له رسول الله ﷺ: ما إخالك سرقت. قال: بلى، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثة فأمر به فقطع وجيء به فقال: استغفر الله وتب إليه، فقال: استغفر الله وتوب إليه، فقال: اللهم تب عليه ثلاثاً. أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي ورجاله ثقات). وقال الخطابي: في إسناده مقال والحديث إذا رواه مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به. قال عبد الحق: أبو المنذر المذكور في إسناده لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للإمام تلقين السارق الإنكار، وقد روي أنه ﷺ: «قال لسارق: أسرفت؟ قل: لا» قال الرافعي: لم يصححوا هذا الحديث. وقال الغزالي: قوله: «قل: لا» لم يصححه الأئمة. وروى البيهقي موقوفاً على أبي الدرداء أنه أتى بجارية سرقت فقال: أسرفت قولي لا؟ فقالت: لا، فخلى سبيلها. وروى عبد الرزاق عن عمر أنه أتى برجل سرق فسأله أسرفت؟ قل: لا، فقال: لا، فتركه. وساق روايات عن الصحابة دالة على التلقين. وأختلف في إقرار السارق، فذهب الهادوية وأحمد وإسحاق إلى أنه لا بد في ثبوت السرقة بالإقرار من إقراره مرتين، وكان هذا

١٢٥٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في التلقين في الحد (الحديث ٤٣٨٠)، وأخرجه أحمد: ٢٩٣/٥، وأخرجه النسائي في كتاب: الحدود، باب: تلقين السارق (الحديث ٤٨٩٢).

دليلهم ولا دلالة فيه، لأنه خرج مخرج الاستثبات وتلقين المسقط، ولأنه تردد الراوي هل مرتين أو ثلاثاً؟ وكان طريق الاحتياط لهم أن يشترطوا الإقرار ثلاثاً ولم يقولوا به. وذهب الفريقان وغيرهم إلى أنه يكفي الإقرار مرة واحدة كسائر الأقارير، ولأنها قد وردت عدة روايات لم يذكر فيها اشتراط عدد الإقرار.

١٢٦٠/٨ - وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَاقَهُ بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ فِيهِ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَأَقْطَعُوهُ، ثُمَّ أَحْسِمُوهُ». وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ أَيْضاً، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

— (وأخرجه) أي: حديث أبي أمية (الحاكم من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، فساقه بمعناه وقال فيه: اذهبوا به فأقطعوه ثم أحسموه) بالمهملتين (وأخرجه البزار أيضاً) أي: من حديث أبي هريرة (وقال لا بأس بإسناده) الحديث دال على وجوب حسم ما قطع والحسم الكلي بالنار أن يكون محل القطع لينقطع الدم، لأن منافذ الدم تنسد، وإذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدي إلى التلف. وفي الحديث دلالة على أنه يأمر بالقطع والحسم الإمام، وأجرة القاطع والحاسم من بيت المال وقيمة الدواء الذي يحسم به منه، لأن ذلك واجب على غيره. (فائدة): من السنة أن تعلق يد السارق في عنقه، لما أخرجه البيهقي بسنده من حديث فضالة بن عبيد «أنه سئل أرأيت تعليق يد السارق في عنقه من السنة؟ قال: نعم رأيت النبي ﷺ قطع سارقاً، ثم أمر بيده فعلق في عنقه». وأخرج بسنده أن علياً، رضي الله عنه، قطع سارقاً فمر به ويده معلقة في عنقه. وأخرج عنه أيضاً أنه أقر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها في عنقه، قال الراوي: فكأنني أنظر إلى يده تضرب صدره.

١٢٦١/٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْرُمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ^(١)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ^(٢): هُوَ مُتَكَرِّرٌ.

١٢٦٠ - أخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: حكم حريسة الجبل (الحديث ٣٨١/٤)، وأخرجه البزار في كتاب: الجنائيات، باب: حد السرقة (الحديث ١٥٦٠).

١٢٦١ - أخرجه النسائي في كتاب: قطع السارق، باب: السارق في عنقه (الحديث ٤٩٩٩).

(١) وهذا الحديث منقطع؛ لأن فيه المسور بن إبراهيم وهو لم يسمع من عبد الرحمن بن عوف وروايته عنه مرسل.

(٢) الجرح والتعديل: ٢٩٨/٨ يلفظ: هو مرسل.

— (وعن عبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: لا يغرم السارق إذا أقيم عليه الحد. رواه النسائي وبين أنه منقطع. وقال أبو حاتم: هو منكر) رواه النسائي من حديث المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف، والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن عوف. قال النسائي: هذا مرسل وليس بثابت. وكذا أخرجه البيهقي وذكر له علة أخرى. وفي الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت في يد السارق لم يغرمها بعد أن وجب عليه القطع، سواء أتلّفها قبل القطع أو بعده. وإلى هذا ذهب الهاديّة ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة. وفي شرح الكنز على مذهبه تعليل ذلك، بأن اجتماع حقين في حق واحد مخالف للأصول، فصار القطع بدلاً من الغرم، ولذلك إذا ثنى سرقة ما قطع به لم يقطع. وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه يغرم لقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه». وحديث عبد الرحمن هذا لا تقوم به حجة مع ما قيل فيه ولقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾^(١) ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه»، ولأنه أجمع في السرقة حقان: حق لله تعالى وحق للآدمي فأقتضى كل حق موجه، ولأنه قام الإجماع أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه، فيكون إذا لم يوجد في ضمانه قايماً على سائر الأموال الواجبة. وقوله اجتماع الحقين مخالف للأصول دعوى غير صحيحة، فإن الحقين مختلفان، فإن القطع بحكمة الزجر، والتغريم لتفويت حق الآدمي كما في الغضب، ولا يخفى قوة هذا القول.

١٢٦٢/١٠ — وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ، فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمَجْنُونِ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ

— (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله تعالى عنهما، عن

١٢٦٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: ما لا قطع فيه (الحديث ٤٣٩٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: الثمر المعلق يسرق (الحديث ٤٩٧٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: حكم حريسة الجبل (الحديث ٣٨١/٤).

(١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

رسول الله ﷺ أنه سئل عن التمر المعلق فقال: من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبئة) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة فنون، وهو معطف إزار وطرف الثوب. (فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه الغرامة والعقوبة. ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤويه الجرين) هو موضع التمر الذي يجفف فيه (فبلغ ثمن المجن فعليه القطع. أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) قال المنذري: المراد بالتمر المعلق ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجذ ويجرن، والتمر اسم جامع للرطب واليابس من التمر والعنب وغيرهما. وفي الحديث مسائل: (الأولى): أنه إذا أخذ المحتاج بفيه لسد فاقته فإنه مباح له. (والثانية): أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه، فإن خرج بشيء منه فلا يخلو أن يكون قبل أن يجذ ويؤويه الجرين أو بعده، فإن كان قبل الجذ فعليه الغرامة والعقوبة، وإن كان بعد القطع وإيواء الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله ﷺ: (فبلغ ثمن المجن) وهذا مبني على أن الجرين حرز كما هو الغالب، إذ لا قطع إلا من حرز كما يأتي. (الثالثة): أنه أجمل في الحديث الغرامة والعقوبة، ولكنه قد أخرج البيهقي تفسيرها بأنها غرامة مثلية، وبأن العقوبة جلدات نكالاً. وقد استدل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال، فإن غرامة مثلية من العقوبة بالمال، وقد أجازها الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال: لا تضاعف الغرامة على أحد في شيء، إنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال، وقال: هذا منسوخ، والناسخ له قضاء رسول الله ﷺ على أهل الماشية بالليل أن ما أتلّف فهو ضامن أي مضمون على أهلها، قال: وإنما يضمنونه بالقيمة. وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديث بهز في الزكاة. (الرابعة): أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله ﷺ: (بعد أن يؤويه الجرين) وقوله في الحديث الآخر: «لا قطع في ثمر ولا في حريسة الجبل، فإذا آواه الجرين أو المراح فالقطع فيما بلغ ثمن المجن» أخرجه النسائي. قالوا: والإحراز مأخوذ في مفهوم السرقة، فإن السرقة والاستراق هو المجيء مستتراً في خفية لأخذ مال غيره من حرز كما في القاموس وغيره، فالحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة، ولذا لا يقال لمن خان أمانته سارق هذا مذهب الجمهور. وذهبت الظاهرية وآخرون إلى عدم اشتراطه عملاً بإطلاق الآية الكريمة، إلا أنه لا يخفى أنه إذا كان الحرز مأخوذاً في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية والله أعلم. واعلم أن حريسة الجبل بالحاء المهملة مفتوحة فراء فمثناة تحتية فسين مهملة، والجبل بالعجم فموحدة. قيل: هي المحروسة، أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع، لأنه ليس بموضع حرز. وقيل: حريسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها. والمراح الذي تأوى إليه الماشية ليلاً كذا في جامع الأصول، وهذا الأخير أقرب بمراد الحديث والله أعلم.

١٢٦٣/١١ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - لَمَّا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ -: «هَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن صفوان بن أمية، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: لما أمر بقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه «هلا كان ذلك قبل أن تأتيني به» أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن الجارود والحاكم) الحديث أخرجه من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجحها ابن عبد البر، وقال: إن سماع طاوس من صفوان ممكن، لأنه أدرك عثمان. وقال: أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ﷺ، وللحديث قصة. أخرج البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال: «بينما صفوان بن أمية مضطجع بالبطحاء، إذ جاء إنسان فأخذ بردة من تحت رأسه، فأتى به النبي ﷺ فأمر بقطعه فقال: إني أعفو وأتجاوز فقال: فهلا قبل أن تأتيني به» وله ألفاظ في بعضها «أنه كان في المسجد الحرام»، وفي أخرى «مسجد المدينة تماماً». وفي الحديث دليل على أنها تقطع يد السارق فيما كان مالكة حافظاً له، وإن لم يكن مغلقاً عليه في مكان. قال الشافعي: رداء صفوان كان محرزاً باضطجاعه عليه. وإلى هذا ذهب الشافعي والحنفية والمالكية. وقال في نهاية المجتهد: وإذا توسد النائم شيئاً، فتوسده له حرز على ما جاء في رداء صفوان. قال في الكثر للحنفية: ومن سرق من المسجد متاعاً ورببه عنده يقطع وإن كان غير محرز بالحائط، لأن المسجد ما بنى لإحراز الأموال، فلم يكن المال محرزاً بالمكان انتهى. وتقدم الخلاف في الحرز وأختلف القائلون بشرطيته فقال الشافعي ومالك والإمام يحيى: إن لكل مال حرزاً يخصه، فحرز الماشية ليس حرز الذهب والفضة. وقال الهادي والحنفية: ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره، إذ الحرز ما وضع لمنع الدخول ألا يدخل والخارج ألا يخرج، وما كان ليس كذلك فليس بحرز لا لغة ولا شرعاً، وكذلك قالوا: المسجد والكعبة حرزان لآلاتهما وكسوتهما. واختلفوا في القبر هل هو حرز للكفن فيقطع أخذه أو ليس بحرز؟ فذهب إلى أن النباش سارق جماعة من السلف والهادي والشافعي ومالك. وقالوا: يقطع لأنه أخذ المال خفية من حرز له، وقد روي عن علي عليه

١٢٦٣ - أخرجه أحمد: ٤٠١/٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: من سرق من حرز (الحديث ٤٣٩٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: الرجل يتجاوز للسارق عن سرقة بعد أن يأتي به الإمام (الحديث ٤٨٩٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من سرق من الحرز (الحديث ٢٥٩٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: النهي عن الشفاعة في الحد (الحديث ٣٨٠/٤).

السلام وعائشة. وقال الثوري وأبو حنيفة: لا نقطع النباش، لأن القبر ليس بحرر. وفي المنار: هذه المسألة فيها صعوبة، لأن حرمة الميت كحرمة الحي، لكن حرمة يد السارق كذلك الأصل منعها، ولم يدخل النباش تحت السارق لغة، والقياس الشرعي غير واضح. وإذا توقفنا امتنع القطع انتهى. واختلف في السارق من بيت المال فذهبت الهاذوية والشافعية وأبو حنيفة إلى أنه لا يقطع من سرق من بيت المال. وروي عن عمر وذوهم مالك إلى أنه يقطع وانفقوا على أنه لا يقطع من سرق من الغنيمة والخمس، وإن لم يكن من أهلها قالوا: لأنه قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس.

١٢/١٢٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَقْتُلُوهُ». فَقَالُوا: (إِنَّمَا سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) ^(١). قَالَ: «أَقْطَعُوهُ». فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ. فَقَالَ: «أَقْتُلُوهُ». فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ. فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَلِكَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الْخَامِسَةَ فَقَالَ: «أَقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَاسْتَنْكَرَهُ.

١٣/١٢٦٥ - وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ، وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ: «أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنسُوخٌ».

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال جاء بسارق إلى النبي ﷺ فقال: اقتلوه فقالوا: إنما سرق يا رسول الله، قال: اقطعوه فقطع، ثم جاء به الثانية فقال: اقتلوه. فذكر مثله ثم جاء به الثالثة فذكر مثله، ثم جاء به الرابعة كذلك، ثم جاء به الخامسة فقال: اقتلوه. أخرجه أبو داود والنسائي) تمامه عندهما فقال جابر: فانطلقنا به فقتلناه، ثم اجتررناه فلقيناه في بئر، ورمينا عليه الحجارة (واستنكره) أي: النسائي فإنه قال: الحديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بقوي في الحديث قيل: لكن يشهد له الحديث الآتي، وهو قوله:

— (وأخرج) أي: النسائي (من حديث الحارث بن حاطب نحوه) وأخرج حديث

١٢٦٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في السارق يسرق مراراً (الحديث ٤٤١٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: قطع اليدين والرجلين من السارق (الحديث ٤٩٩٣).

(١) في نسخة م: يا رسول الله إنما سرق. بتقديم وتأخير.

١٢٦٥ - أخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: قطع الرجل من السارق بعد اليد (الحديث ٤٩٩٢).

الحارث الحاكم. وأخرج في الحلية لأبي نعيم عن عبد الله بن زيد الجهني. قال ابن عبد البر: حديث القتل منكر لا أصل له (وذكر الشافعي أن القتل في الخامسة منسوخ) وزاد ابن عبد البر في كلام الشافعي لا خلاف فيه بين أهل العلم، وفي النجم الوهاج: أن ناسخه حديث «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» تقدم. قال ابن عبد البر: وهذا يدل على أن حكاية أبي مصعب عن عثمان وعمر بن عبد العزيز أنه يقتل لا أصل له، وجاء في رواية النسائي «بعد قطع قوائمه الأربع، ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر، رضي الله عنه، فقال أبو بكر: كان رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال: اقتلوه ثم دفعه إلى فتية من قريش فقال: اقتلوه فقتلوه». قال النسائي: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً. والحديث دليل على قتل السارق في الخامسة، وأن قوائمه الأربع تقطع في الأربع المرات، والواجب قطع اليمين في السرقة الأولى إجماعاً، وقراءة ابن مسعود مبينة لإجمال الآية، فإنه قرأ فاقطعوا أيماهما، وفي الثانية الرجل اليسرى عند الأكثر لفعل الصحابة، وعند طاوس اليد اليسرى لقربها من اليمنى، وفي الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله، وهذا عند الشافعي ومالك أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله» وفي إسناده الواقدي. وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً. وأخرج الطبراني والدارقطني نحوه عن عصمة بن مالك وإسناده ضعيف.

وخالفت الهادوية والحنفية فقالوا: يحبس في الثالثة لما رواه البيهقي من حديث علي، رضي الله عنه، أنه قال بعد أن قطع رجله وأتى به في الثالثة «بأي شيء يتمسح وبأي شيء يأكل؟» لما قيل له تقطع يده اليسرى ثم قال: «أقطع رجله؟ على أي شيء يمشي؟ إني لأستحي من الله، ثم ضربه وخلد في السجن». وأجاب الأولون بأن هذا رأي لا يقاوم النصوص، وإن كان المنصوص فيه ضعف، فقد عاضدته الروايات الأخرى. وأما محل القطع فيكون من مفصل الكف، إذ هو أقل ما يسمى يداً، ولفعله ﷺ فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب «أتى النبي ﷺ بسارق فقطع يده من مفصل الكف» وفي إسناده مجهول. وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة أن النبي ﷺ قطع من المفصل. وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن رجاء عن عدي رفعه وعن جابر رفعه. وأخرجه سعيد بن منصور عن عمر. وقالت الإمامية: ويروى عن علي عليه السلام أنه يقطع من أصول الأصابع، إذ هو أقل ما يسمى يداً. ورد ذلك بأنه لا يقال لمن قطعت أصابعه مقطوع اليد لا لغة ولا عرفاً، وإنما يقال مقطوع الأصابع. وقد اختلف الرواية عن علي عليه

السلام، فروي أنه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى. وقال الزهري والخوارج: إنه يقطع من الأبط إذ هو اليد حقيقة. والأقوى الأول لدليله المأثور. وأما محل قطع الرجل فتقطع من مفصل القدم. وروي عن علي عليه السلام أنه كان يقطع الرجل من الكعب. وروي عنه وهو للإمامية أنه من معقد الشراك. (خاتمة): أخرج أحمد وأبو داود عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها - وقد دعت علي سارق سرقها ملحفة -: «لا تسبخي عنه بدعائك عليه» ومعناه: لا تخففي عنه الإثم الذي يستحقه بالسرقه. وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه. وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: بلغني أن الرجل ليظلم مظلماً، فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينتقصه حتى يستوفي حقه، ويكون للظالم الفضل عليه. وفي الترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «من دعا على من ظلمه فقد انتصر»، فإن قيل: قد مدح الله المنتصر من البغي ومدح العافي عن الجرم، قال ابن العربي: فالجواب أن الأول محمول على ما إذا كان الباغي وقحاً ذا جرأة وفجور. والثاني على من وقع منه ذلك نادراً فتقال عثرته بالعمو عنه. وقال الواحدي: إن كان الانتصار لأجل الدين فهو محمود، وإن كان لأجل النفس فهو مباح لا يحمد عليه. واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على ثلاثة أقوال، كان ابن المسيب لا يحلل أحداً من عرض ولا مال، وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحلان منهما. ورأى مالك التحليل من العرض دون المال.

٤ - باب: حد الشارب، وبيان المسكر

١٢٦٦/١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوِ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ أَسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفْتُ الْحُدُودَ ثَمَانُونَ^(١) فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين قال: أي: أنس (وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس

١٢٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في ضرب شارب الخمر (الحديث ٦٧٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: حد الخمر (الحديث ١٧٠٦).

(١) في نسخة م: ثمانين.

فقال عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر. متفق عليه) الخمر مصدر خمر كضرب ونصر خمرأً، يسمى به الشراب المعتصر من العنب إذا غلي وقذف بالزبد، وهي مؤنثة وتذكر. ويقال: خمرة وفي الحديث مسائل: (الأولى: أن الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة إجماعاً، وتطلق على ما هو أعم من ذلك، وهو ما أسكر من العصير، أو من النبيذ، أو من غير ذلك. وإنما اختلف العلماء هل هذا الإطلاق حقيقة أو لا؟ قال صاحب القاموس: العموم أصح، لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ما كان إلا البسر والتمر انتهى. وكأنه يريد أن العموم حقيقة. وسميت خمرأً، قيل: لأنها تخمر العقل أي تستره فيكون بمعنى اسم الفاعل أي الساترة للعقل. وقيل: لأنها تغطي حتى تشتد يقال: خمره أي غطاء، فيكون بمعنى اسم المفعول، وقيل: لأنها تخالط العقل من خامره إذا خالطه ومنه هنيئاً مريئاً غير داء مخامر

أي مخالط، وقيل: لأنها تترك حتى تدرك ومنه اختمر العجين أي بلغ إدراكه. وقيل: مأخوذة من الكل لاجتماع المعاني هذه فيها. قال ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمر، لأنها تركت حتى أدركت وسكنت، فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه. (قلت:) فالخمر تطلق على عصير العنب المشتد حقيقة إجماعاً، وفي النجم الوهاج الخمر بالإجماع المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بالزبد. واشترط أبو حنيفة أن يقذف وحيث لا يكون مجمعاً عليه. واختلف أصحابنا في وقوع الخمر على الأنبة، فقال المزني وجماعة بذلك، لأن الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم، وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الأكثر وهو ظاهر الأحاديث، ونسب الرافعي إلى الأكثرين أنه لا يقع عليها إلا مجازاً (قلت:) وبه جزم ابن سيده في المحكم، وجزم به صاحب الهداية من الحنفية حيث قال: الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم. ورد ذلك الخطابي وقال: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب. فيقال لهم: إن الصحابة الذين سموها غير المتخذ من العنب خمرأً عرب فصحاء، فلو لم يكن الاسم صحيحاً لما أطلقوه. وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب، وما كان من غيره لا يسمى خمرأً ولا يتناوله اسم الخمر، وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة ولفهم الصحابة، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره، بل سواوا بينهما وحرما ما كان من غير عصير العنب، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى

يستفصلوا ويتحققوا التحريم، ويأتي حديث عمر «أنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة» الحديث وعمر من أهل اللغة، وإن كان يحتمل أنه أراد بيان ما تعلق به التحريم لا أنه المسمى في اللغة، لأنه بصدد بيان الأحكام الشرعية، ولعل ذلك صار اسماً شرعياً لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية. ويدل له حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام». قال الخطابي: إن الآية لما نزلت في تحريم الخمر وكان مسماها مجهولاً للمخاطبين، بين أن مسماها هو ما أسكر، فيكون مثل لفظ الصلاة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى (قلت:) هذا يخالف ما سلف عنه قريباً ولا يخفي ضعف هذا الكلام، فإن الخمر كانت من أشهر أشربة العرب، وأسمها أشهر من كل شيء عندهم، وليست كالصلاة والزكاة، وأشعارهم فيها لا تحصى، فكأنه يريد أنه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخمر لكل مسكر معروفاً عندهم، فعرفهم به الشرع، فإنهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر، كالامزار يضيفونها إلى ما يتخذ منه من ذرة وشعير ونحوهما، بل يطلقون عليه لفظ الخمر، فجاء الشرع بتعميم الاسم لكل مسكر. فتحصل مما ذكر جميعاً أن الخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المشتد الذي يقذف بالزبد، وفي غيره مما يسكر حقيقة شرعية، أو قياس في اللغة، أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من ماء العنب أو غيره، إما بنقل اللفظ إلى الحقيقة الشرعية أو بغيره. وقد علمت أنه أطلق عمر وغيره من الصحابة الخمر على كل ما أسكر، وهم أهل اللسان والأصل الحقيقة، فقد أحسن صاحب القاموس بقوله والعموم أصح. وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيده وشارح الكنز، فما أظنها إلا بعد تقرر هذه المذاهب، تكلم كل على ما يعتقده ونزل في قلبه من مذهبه، ثم جعله لأهل اللغة. (المسألة الثانية) قوله: (فجلد بجريدتين نحو أربعين) فيه دليل على ثبوت الحد من شارب الخمر، وادعى فيع الإجماع ونوزع في دعواه، لأنه قد نقل عن طائفة من أهل العلم أنه لا يجب فيه إلا التعزير، لأنه ﷺ لم ينص على حد معين، وإنما ثبت عنه الضرب المطلق. وفيه دليل على أنه يكون الجلد بالجريد وهو سعف النخل. وقد اختلف العلماء هل يتعين الجلد بالجريد على ثلاثة أقوال: أقربها جواز الجلد بالعود غير الجريد، ويجوز الاقتصار على الضرب باليدين والنعال، قال في شرح مسلم: أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب، ثم قال: والأصح جوازه بالسوط. وقال المصنف: توسط بعض المتأخرين، فعين السوط للمتمردين وأطراف الثياب وللنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم، وقد عين قوله في الحديث (نحو أربعين) ما أخرجه البيهقي وأحمد بلفظ: «فأمر قريباً من عشرين رجلاً، فجلده كل واحد جلدتين بالجريد والنعال». قال المصنف: وهذا يجمع ما اختلف فيه على تشعبه، وأن

جملة الضربات كانت أربعين، لا أنه جلده بجريدتين أربعين. (المسألة الثالثة) قوله: (فلما كان عمر استشار - إلى آخره) سبب استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي «أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر: إن الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة، قال: وعنده المهاجرون والأنصار فسألهم فأجمعوا على أن يضرب ثمانين». وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد «أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب عليه السلام: نرى أن تجلده ثمانين، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، فجلد عمر في الخمر ثمانين». وهذا حديث معضل، ولهذا الأثر عن علي طرق وقد أنكره ابن حزم كما سلف، وفي معناه نكارة، لأنه قال: إذا هذى افتري والهاذي لا يعد قوله فرية، لأنه لا عمد له، ولا فرية إلا عن عمد. وقد أخرج عبد الرزاق قال: جاءت الأخبار متواترة عن علي عليه السلام، أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئاً ولا يخفى أن الحديث الآتي يؤيده.

١٢٦٧/٢ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: «جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَى يَتَقَيُّ الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّهَا حَتَّى شَرِبَهَا».

— (ولمسلم عن علي في قصة الوليد بن عقبة) حققناها في منحة الغفار على ضوء النهار، وفيها أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن عقبة في الخمر فقال لعبد الله بن جعفر: اجلده، فجلده فلما بلغ أربعين قال: أمسك (جلد رسول الله ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وجلد عمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي، وفي الحديث أن رجلاً شهد عليه أنه رآه يتقياً الخمر، فقال عثمان: إنه لم يتقياًها حتى شربها) يريد أنه أحب إليه مع جراءة الشاربيين لا أنه أحب إليه مطلقاً، فلا يرد أنه كيف يجعل فعل عمر أحب إليه من فعل النبي ﷺ؛ فإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون، ولكنه يقال: إن ظاهر قوله أمسك بعد الأربعين دال على أنه لم يفعل الأحب إليه. وأجيب عنه بأن في صحيح البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الخيار «أن علياً جلد الوليد ثمانين» والقصة واحدة، والذي في البخاري أرجح، وكأنه بعد أن قال: وهذا أحب إلي أمر عبد الله بتمام الثمانين، وهذه أولى من الجواب الآخر، وهو أنه جلده بسوط له رأسان، فضربه أربعين فكانت الجملة

ثمانين، فإن هذا ضعيف لعدم مناسبة سياقه له، والروايات عنه ﷺ أنه جلد في الخمر أربعين كثيرة، إلا أن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال، فكأنه فهم الصحابة أن ذلك يتقدر بنحو أربعين جلدة. واختلف العلماء في ذلك، فذهبت الهاذوية وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأحد قولي الشافعي أنه يجب الحد على السكران ثمانين جلدة، قالوا: لقيام الإجماع عليه في عهد عمر، فإنه لم ينكر عليه أحد. وذهب الشافعي في المشهور عنه وداود أنه أربعون، لأنه الذي روى عنه ﷺ فعله، ولأنه الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر رضي الله عنه. ومن تتبع ما في الروايات واختلفها علم أن الأحوط الأربعون، ولا يزداد عليها. وفي الحديث (أن رجلاً شهد على الوليد أنه رآه يتقيأ الخمر فقال عثمان: إنه لم يتقيأها حتى شربها) في مسلم «أنه شهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد عليه آخر أنه رآه يتقيؤها» قال النووي في شرح مسلم: هذا دليل لمالك وموافقيه في أن من تقيأ الخمر يحد حد شارب الخمر، ومذهبنا أنه لا يحد بمجرد ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً كونها خمراً، أو مكرهاً عليه، وغير ذلك من الأعذار المسقطة للحدود. ودليل مالك هنا قوي، لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث اهـ (قلت): وبمثل ما قاله مالك قالت الهاذوية: ثم لا يخفى أن اقتصار المصنف على الشاهد بالقيء وحده تقصير لإيهامه أنه جلد الوليد بشهادة واحد على التقيؤ.

١٢٦٨/٣ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ فَأَجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ | الثَّانِيَةَ |^(١) فَأَجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّالِثَةَ فَأَجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَأَضْرِبُوا عُنُقَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَأَخْرَجَ ذَلِكَ، أَبُو دَاوُدَ صَرِيحاً، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

— (وعن معاوية عن النبي ﷺ أنه قال في شارب الخمر إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب الثالثة فاجلدوه، ثم إذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه. أخرجه

١٢٦٨ - أخرجه أحمد: ٣٨٩/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: إذا تتابع في شرب الخمر (الحديث ٤٤٨٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه (الحديث ١٤٤٤)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من شرب الخمر مراراً (الحديث ٢٥٧٣).

(١) زيادة من نسخة م.

أحمد - وهذا لفظه - والأربعة) اختلفت الروايات في قتله هل يقتل إن شرب الرابعة أو إن شرب الخامسة؟ فأخرج أبو داود من رواية أبان القصصار، وذكر الجلد ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال: «فإن شربوا فاقتلوه». وأخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه أنه قال: وأحسبه قال في الخامسة: «فإن شربها فاقتلوه». وإلى قتله فيها ذهب الظاهرية وأستمر عليه ابن حزم، واحتج له وادعى عدم الإجماع على نسخه، والجمهور على أنه منسوخ ولم يذكروا ناسخاً صريحاً إلا ما يأتي من رواية أبي داود عن الزهري أنه ﷺ ترك القتل في الرابعة. وقد يقال: القول أقوى من الترك، فلعله ﷺ تركه لعذر (وذكر الترمذي ما يدل على أنه منسوخ وأخرج ذلك أبو داود صريحاً عن الزهري) يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال: قال رسول الله ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه - إلى أن قال: ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه، قال: فأتي برجل قد شرب فجلده، ثم أتني به قد شرب فجلده، ثم أتني به قد شرب فجلده، ثم أتني به الرابعة فجلده، فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة» وقال الشافعي: هذا - يريد نسخ القتل - مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم، ومثله قال الترمذي والله أعلم.

١٢٦٩/٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلَيتَّقِ الْوَجْهَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا ضرب أحدكم فليتنق الوجه. متفق عليه) الحديث دليل على أنه لا يحل ضرب الوجه في حد ولا غيره، وكذلك لا يضرب المحدود في المراق والمذاكير، لما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام أنه قال للجلاد: «اضرب في أعضائه، وأعط كل عضو حقه، واتق وجهه ومذاكيره». وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من طرق عن علي عليه السلام. وإنما نهى عن المراق والمذاكير، لأنه لا يؤمن عليه مع ضربها. واختلف في ضربه في الرأس، فذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يضرب فيه، إذ هو غير مأمون. وذهبت الهادوية وغيرهم إلى جواز ضربه فيه قالوا: لقول علي عليه السلام: «للجلاد اضرب الرأس»، ولقول أبي بكر رضي الله عنه: «اضرب الرأس، فإن الشيطان فيه» أخرجه ابن أبي شيبة وفيه ضعف وانقطاع. وذهب مالك أنه لا يضرب إلا في رأسه. (فائدة): في الحديث أنه ﷺ «أمر أن

١٢٦٩ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا ضرب العبد فليجنب الوجه (الحديث ٢٥٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر، باب: النهي عن ضرب الوجه (الحديث ٢٦١٢).

يحثى عليه التراب ويبكت، فلما ولى شرع القوم يسبونه ويدعون عليه، ويقول القائل: اللهم العنه، فقال ﷺ: لا تقولوا هذا، ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه» وأوجب المازري التثريب والتبكيث. وأما صفة سوط الضرب، فأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلاً «أن النبي ﷺ أراد أن يجلد رجلاً فأتى بسوط خلق. فقال فوق هذا، فأتى بسوط جديد فقال: دون هذا» فيكون بين الجديد والخلق، وذكر الرافعي عن علي عليه السلام «سوط الحد بين سوطين وضربه بين ضربين» قال ابن الصلاح: السوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف.

١٢٧٠/٥ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقام الحدود في المساجد. رواه الترمذي والحاكم) وأخرجه ابن ماجه، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف من قبل حفظه. وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من حديث حكيم بن حزام، ولا بأس بإسناده. وله طرق أخر والكل متعاضدة. وقد عمل به الصحابة، فأخرج ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال: «أتى عمر بن الخطاب برجل في حد، فقال: أخرجاه من المسجد ثم اضرباه» وأسنده على شرط الشيخين. وأخرج عن علي عليه السلام «أن رجلاً جاء إليه فساره، فقال: يا قنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه الحد» وفي سنده مقال. وإلى عدم جواز إقامة الحد في المسجد ذهب أحمد وإسحاق والكوفيون لما ذكر من الدليل. وذهب ابن أبي ليلى والشعبي إلى جوازه ولم يذكر له دليلاً، وكأنه حمل النهي على التنزيه. قال ابن بطلان: وقول من نزه المسجد أولى - يريد قول الأولين.

١٢٧١/٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: أنزل الله تعالى تحريم الخمر، وما بالمدينة

١٢٧٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد أم لا (الحديث ١٤٠١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: لا تقام الحدود في المساجد (الحديث ٣٦٩/٤).

١٢٧١ - أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: تحريم الخمر (الحديث ١٩٨٢).

شراب يشرب إلا من تمر. أخرجه مسلم) فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ التمر خمراً عند نزول آية التحريم.

٧/١٢٧٢ - وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ: مِنَ الْعَنْبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرِ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عمر، رضي الله عنه، قال: قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير. والخمر ما خامر العقل. متفق عليه) وأخرجه الثلاثة أيضاً. ولا يقال إنه معارض بحديث أنس، لأن حديث أنس إخبار عما كان من الشراب في المدينة، وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة، وإنما هو إخبار عما يشربه الناس مطلقاً. وقوله: (والخمر ما خامر العقل) إشارة إلى وجه التسمية، وظهره أن كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمراً لغة، سواء كان مما ذكر أو من غيره ويدل له أيضاً الحديث الآتي:

٨/١٢٧٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: كل مسكر خمر وكل مسكر حرام. أخرجه مسلم) فإنه دال على أن كل مسكر يسمى خمراً. وفي قوله: (كل مسكر حرام) دليل على تحريم كل مسكر، وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبيذ، وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقاً وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية الإسكار؟ ذهب إلى تحريم القليل والكثير مما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم، وأحمد وإسحاق والشافعي ومالك والهادوية جميعاً، مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعد هذا، وبما أخرجه أبو داود من حديث عائشة «كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فملاء الكف منه حرام» وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه ﷺ قال: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره» وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أسانيدها، لكنها تعضد

١٩٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الأشربة، باب: الخمر من العنب وغير (الحديث ٥٥٨١)، وأخرجه مسلم في كتاب: التفسير، باب: في نزول تحريم الخمر (الحديث ٣٠٣٢).

١٢٧٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر (الحديث ٢٠٠٣).

بما سمعت. قال أبو مظفر السمعاني: الأخبار في ذلك كثيرة لا مساغ لأحد في العدول عنها، وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحل دون المسكر من غير عصير العنب والرطب. وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكتز، حيث قال: إن أبا حنيفة قال: الخمر هو النبيء من ماء العنب، إذا غلى واشتد وقذف بالزبد حرم قليلها وكثيرها، وقال: إن الغليان من آية الشدة وكماله بقذف الزبد وبسكونه، إذ به يتميز الصافي من الكدر، وأحكام الشرع قطعية فتناط بالنهاية كالحدود، وإكفار المستحل، وحرمة البيع والنجاسة. وعند صاحبيه إذا اشتد صار خمراً ولا يشترط القذف بالزبد، لأن الاسم يثبت به والمعنى المقتضي للتحريم، وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة. وأما الطلاء بكسر الطاء وهو العصير من العنب إن طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه، والكسر بفتحيتين وهو النبيء من ماء الرطب، ونقيع الزبيب وهو النبيء من ماء الزبيب، فالكل حرام أن غلى واشتد، وحرمتها دون الخمر، والحلال منها أربعة: نبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخ وإن اشتد إذا شرب ما لا يسكر بلا لهو وطرب، والخليطان وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب، ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة طبخ أو لا والمثلث العنبي. انتهى كلامه ببعض تصرف فيه. فهذه الأنواع التي لم ينقل تحريمها استدلالاً بأنها لا تدخل تحت مسمى الخمر، فلا تشملها أدلة تحريم الخمر، وتؤول حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويل الحديث: قال بعضهم: المراد به ما يقع السكر عنده، قال: ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل، قال: ويدل له حديث ابن عباس يرفعه: «حرمت الخمر قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب». أخرجه النسائي ورجاله ثقات، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه، وفي رفعه ووقفه، على أنه على تقدير صحته. فقد قال أحمد وغيره: إن الراجح أن الرواية فيه والمسكر بضم الميم وسكون السين، لا السكر بضم السين أو بفتحيتين، وعلى تقدير ثبوته فهو حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الأحاديث التي ذكرناها، وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قاذح، فلا تنهض على المدعي. ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة عمومته لكل مسكر، كما قاله مجد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم. وقد أخرج البخاري عن ابن عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق وهو بالباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة. وقيل: المسكورة وهو فارسي معرب أصله باذه وهو الطلاء، فقال ابن عباس «سبق محمد الباذق، ما أسكر فهو حرام. الشراب الحلال الطيب. ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث». وأخرج البيهقي عن ابن عباس أنه أتاه قوم يسألون عن الطلاء فقال ابن عباس: وما طلاؤكم هذا؟ إذا سألتموني فبينوا لي الذي تسألوني عنه. فقالوا: هو العنب يعصر، ثم يطبخ، ثم

يجعل في الدنان، قال: وما الدنان؟ قالوا: دنان مقيرة، قال: مزفة، قالوا: نعم، قال: يسكر؟ قالوا: إذا أكثر منه، قال: فكل مسكر حرام. وأخرج عنه أيضاً أنه قال في الطلاء: إن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه. وأخرج أيضاً عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال: يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يعني - أهل الشام - يقال له الطلاء. قالت صدق الله وبلغ حبي، سمعت حبي رسول الله ﷺ يقول: «إن أناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها». وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، وتضرب على رؤوسهم المعازف، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم قردة وخنازير». وأخرج عن عمر أنه قال: «إني وجدت من فلان ريح شراب، فزعم أنه يشرب الطلاء وإني سائل عما يشرب، فإن كان يسكر جلدته، فجلده الحد تاماً». وأخرج عن أبي عبيد أنه قال: جاءت في الأشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي ﷺ وأصحابه وكل له تفسير: (فأولها) الخمر وهي ما على من عصير العنب، فهذه مما لا اختلاف في تحريمها من المسلمين، إنما الاختلاف في غيرها. (ومنها): السكر - يعني بفتحتين - وهو نقيع الثمر الذي لم تمسه النار، وفيه يروى عن ابن مسعود أنه قال: السكر خمر. (ومنها) البتع: بكسر الباء الموحدة والمثناة أي: الفوقية الساكنة والمهملة وهو نبيذ العسل. (ومنها): الجعة بكسر الجيم وهي نبيذ الشعير. (ومنها): المزر وهو من الذرة جاء تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر، رضي الله عنه، وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال: والخمر من العنب والسكر من الثمر. (ومنها): السكرية يعني بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة عن أبي موسى أنها من الذرة. (ومنها): الفضيخ يعني بالفاء والضاد المعجمة والخاء المعجمة ما اقتضخ من البسر من غير أن تمسه نار، وسماه ابن عمر الفضوخ. قال أبو عبيد: فإن كان مع البسر تمر فهو الذي يسمى الخليطين، قال أبو عبيد: بعض العرب تسمى الخمر بعينها الطلاء (قال) عبيد ابن الأبرص:

هي الخمر تكنى الطلاء كما الذئب يكنى أبا جعدة

قال: وكذلك الخمر سمي الباذق، إذا عرفت فهذه آثار تؤيد العمل بالعموم ومع التعارض، فالترجيح للمحرم على المبيع ومن أدلة الجمهور الحديث الآتي:

١٢٧٤/٩ - وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: ما أسكر كثيره فقليله حرام أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان) وأخرجه الترمذي وحسنه ورجاله ثقات. وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن قليل ما أسكر كثيره». وفي الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة، رضي الله عنها، وعن خوات وعن سعيد وعن ابن عمر وزيد بن ثابت كلها مخرجة في كتب الحديث، والكل تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه. (فائدة): ويحرم ما أسكر من أي شيء وإن لم يكن مشروباً كالخشيشة قال المصنف: من قال إنها لا تسكر وإنما تخدر فهي مكابرة، فإنها تحدث ما تحدث الخمر من الطرب والنشوة قال: وإذا سلم عدم الإسكار فهي مفترية. وقد أخرج أبو داود أنه «نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر» قال الخطابي: المفتر كل شراب يورث الفتور والخور في الأعضاء. وحكى العراقي وابن تيمية الإجماع على تحريم الخشيشة، وأن من استحلها كفر قال ابن تيمية: إن الخشيشة أول ما ظهرت في آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار، وهي من أعظم المنكرات، وهي شر من الخمر من بعض الوجوه، لأنها تورث نشوة ولذة وطرباً كالخمر (ويصعب الطعام عليها أعظم من الخمر) وقد أخطأ (القائل:)

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام

وأما البنج فهو حرام. قال ابن تيمية: إن الحد في الخشيشة واجب. قال ابن البيطار: إن الخشيشة وتسمى القنب توجد في مصر سكرة جداً، إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين، وقبائح خصالها كثيرة، وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية، وقبائح خصالها موجودة في الأفيون، وفيه زيادة مضار قال ابن دقيق العيد: في الجوزة إنها مسكرة، ونقله عنه متأخرو علماء الفريقين واعتمدوه.

١٢٧٤ - أخرجه أحمد: ٩٢/٢، ١٦٧، ١١٢/٣، ٣٤٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأشربة، باب: النهي عن المسكر (الحديث ٣٦٨١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأشربة، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام (الحديث ١٨٦٦)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأشربة، باب: ما أسكر قليله فكثيره حرام (الحديث ٣٣٩٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأشربة، باب: في الأشربة (الحديث ٥٣٨٢).

١٢٧٥/١٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبْنِذُ لَهُ الزَّبِيبُ فِي السَّقَاءِ، فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ، وَالْغَدَ، وَبَعْدَ الْغَدِ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءُ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَقَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ يبنيذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد، فإذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه فإن فضل) بفتح الضاد وكسرهما (شيء أهراقه. أخرجه مسلم). هذه الرواية إحدى روايات مسلم، وله ألفاظ آخر قريبة من هذه في المعنى. وفيه دليل على جواز الانتباز ولا كلام في جوازه، وقد احتج من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد بقوله في رواية أخرى: «سقاء الخادم أو أمر بصبه» فإن سقيه الخادم دليل على جواز شربه، وإنما تركه ﷺ تنزهاً عنه. وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حد الإسكار، وإنما بدا فيه بعض تغير في طعمه من حموضة أو نحوها، فسقاه الخادم مبادرة لخشية الفساد، ويحتمل أن تكون أو للتنويع كأنه قال: سقاء الخادم أو أمر به فأهريق أي إن كان بدا في طعمه بعض تغير ولم يشتد سقاه الخادم، وإن اشتد أمر بإهراقه وبهذا جزم النووي في معنى الحديث.

التداوي بالخمير

١٢٧٦/١١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم. أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقاً عن ابن مسعود ويأتي ما أخرجه مسلم عن وائل بن حجر. والحديث دليل على أنه يحرم التداوي بالخمير، لأنه إذا لم يكن فيه شفاء فتحريم شربها باق لا يرفعه تجويز أنه يدفع بها الضرر عن النفس. وإلى هذا ذهب الشافعي. وقالت الهادوية: إلا إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمير جاز. وادعى في البحر الإجماع على هذا وفيه خلاف. وقال أبو حنيفة: يجوز التداوي بها، كما يجوز شرب البول والدم وسائر النجاسات للتداوي.

١٢٧٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصير مسكراً (الحديث ٢٠٠٤).

١٢٧٦ - أخرجه البيهقي في كتاب: الضحايا، باب: النهي عن التداوي بالمسكر (الحديث ٥/١٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطب، باب: التداوي بالحرام (الحديث ١٣٩١).

قلنا: القياس باطل، فإن المقيس عليه محرم بالنص المذكور لعمومه لكل محرم. (فائدة): في النجم الوهاج قال الشيخ: كل ما يقول الأطباء من المنافع في الخمر وشربها كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل. وأما بعد نزول آية المائدة، فإن الله تعالى الخالق لكل شيء سلبها المنافع جملة، فليس فيها شيء من المنافع، وبهذا تسقط مسألة التداوي بالخمر، والذي قاله منقول عن الربيع والضحاك، وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى لما حرم الخمر سلبها المنافع».

١٢/١٢٧٧ - وَعَنْ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ: أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُؤَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهَا دَاءٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا.

— (وعن وائل) هو: ابن حجر بضم الحاء وسكون الجيم (الحضرمي أن طارق ابن سويد سأل النبي ﷺ عن الخمر يصنعها للدواء فقال: إنها ليست بدواء ولكنها داء. أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما) أفاد الحكم الذي دل عليه الحديث الأول، وهو تحريم التداوي بالخمر وزيادة الأخبار أنها داء، وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد عن شربها أدواء كثيرة، وكيف لا يكون ذلك بعد إخبار الشارع أنها داء؟ فقبح الله وصافها من الشعراء الخلعاء، ووصاف شربها، وتشويق الناس إلى شربها، والعكوف عليها كأنهم يضادون الله تعالى ورسوله فيما حرمه، ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطاني يدعون إلى ما حرمه الله تعالى ورسوله.

٥ - باب: التعزير وحكم الصائل

التعزير مصدر عزز من العزر (بفتح العين وسكون الزاي المعجمة) وهو الرد والمنع، وهو في الشرع تأديب على ذنب لا حد فيه، وهو مخالف للحدود من ثلاثة أوجه: (الأول): أنه يختلف باختلاف الناس، فتعزير ذوي الهيئات أخف، ويستوون في الحدود مع الناس. (الثاني): أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود. (والثالث): التالف به مضمون خلافاً لأبي حنيفة ومالك، وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم الفرق، ويسمى تعزير الدفعة

١٢٧٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: تحريم التداوي بالخمر (الحديث ١٩٨٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الأدوية المكروهة (الحديث ٣٨٧٣).

ورده عن فعل القباح، ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه حال الفاعل، وقوله: (وحكم الصائل): الصائل اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال.

١/١٢٧٨ - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أبي بردة الأنصاري، رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: لا يجلد) روى مبنياً للمعلوم، ومبنياً للمجهول، ومجزوماً على النهي، ومرفوعاً على النفي (فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى. متفق عليه) وفي رواية: «عشر جلدات» وفي رواية: «لا عقوبة فوق عشر ضربات». والمراد بحدود الله ما عين الشارع فيه عدداً من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع والرجم، وهذان داخلان في عموم حدود الله، خارجان عما فيه السياق، إذ السياق في الضرب. وقد اتفق العلماء على حد الزنى، والسرقة، وشرب الخمر، وحد المحارب، وحد القذف بالزنى، والقتل في الردة، والقصاص في النفس، واختلفوا في القصاص في الأطراف هل يسمى حداً أم لا؟ كما اختلفوا في عقوبة جحد العارية، واللواط، وإتيان البهيمة، وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها، والسحاق، وأكل الدم والميتة، ولحم الخنزير لغير ضرورة، والسحر والقذف بشرب الخمر، وترك الصلاة تكاسلاً، والأكل في رمضان هل يسمى حداً أم لا؟ فمن قال يسمى حداً أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشرة الأسواط، ومن قال لا يسمى لم يجزه، إلا أنه قد اختلف في العمل بحديث الباب، فذهب إلى الأخذ به الليث وأحمد وإسحاق وجماعة من الشافعية. وذهب مالك والشافعي وزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشرة، ولكن لا يبلغ أدنى الحدود. وذهب القاسم والهادي إلى أنه يكون التعزير في كل حد دون حد جنسه لما يأتي من فعل علي عليه السلام. (قلت): لا دليل لهم إلا فعل بعض الصحابة، كما روي أن علياً عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنى مائة سوط إلا سوطين، وأن عمر، رضي الله عنه، ضرب من نقش على خاتمه مائة سوط، وكذا روي عن ابن مسعود، ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس بدليل ولا يقاوم النص الصحيح، وأن ما نقل عن عمر لا يتم لهم دليلاً، ولعله لم يبلغ الحديث من

١٢٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: كم التعزير والأدب (الحديث ٦٨٤٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: قدر أسواط التعزير (الحديث ١٧٠٨).

(١) في نسخة م: رسول الله.

فعل ذلك من الصحابة، كما أنه قال صاحب التقريب: معتذراً لو بلغ الخبر الشافعي لقال به، لأنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي. ومثله قال الداودي معتذراً لمالك لم يبلغ مالكا هذا الحديث، فرأى العقوبة بقدر الذنب. ولو بلغه ما عدل عنه، فيجب على من بلغه أن يأخذه.

١٢٧٩/٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيلُوا^(١) ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ، إِلَّا الْحُدُودَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود. رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي). وللحديث طرق كثيرة لا تخلو عن مقال. والإقالة هي موافقة البائع على نقض البيع، وأقيلوا هنا مأخوذ منها، والمراد هنا موافقة ذي الهيئة على ترك المؤاخذه له أو تخفيفها، وفسر الشافعي ذوي الهيئات بالذين لا يعرفون بالشر فيزل أحدهم الزلة، والعثرات جمع عثرة والمراد هنا الزلة، وحكى الماوردي في ذلك وجهين: أحدهما أنهم أصحاب الصغائر دون الكبار. والثاني من إذا أذنب تاب، وفي عثراتهم وجهان: أحدهما الصغائر. والثاني أول معصية يزل فيها مطيع. واعلم أن الخطاب في أقيلوا للأئمة، لأنهم الذين إليهم التعزير لعموم ولا يتهم، فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الأصلح، لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف المعاصي، وليس له أن يفوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره، وليس التعزير لغير الإمام إلا لثلاثة، الأب فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والزجر عن سيء الأخلاق، والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبا في كفالته لها ذلك، وللأمر بالصلاة، والضرب عليها، وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفيهاً. والثاني السيد يعزر رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الأصلح. والثالث الزوج له تعزير زوجته في أمر النشوز كما صرح به القرآن. وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها؟ الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر، لأنه من باب إنكار المنكر، والزوج من جملة ما يكلف بالإنكار باليد، أو اللسان، أو الجنان والمراد هنا الأولان.

١٢٧٩ - أخرجه أحمد: ١٨٦/٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في الحد يشفع فيه (الحديث ٤٣٧٥)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه البيهقي في كتاب: السرقة، باب: السارق توهب له السرقة (الحديث ٢٦٧/٨).

١٢٧٩ م/٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي، إِلَّا شَارِبَ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: ما كنت لأقيم على أحد حدًّا فيموت فأجد في نفسي إلا شارب الخمر فإنه لو مات وديته) بتخفيف الدال المهملة وسكون المشاة التحتية أي غرمت دينه (أخرجه البخاري) فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد محدود من رسول الله ﷺ، فهو من باب التعزيرات، فإن مات ضمنه الإمام، وكذا كل معزر يموت بالتعزير يضمه الإمام، وإلى هذا ذهب الجمهور. وذهبت الهادوية إلى أنه لا شيء فيمن مات بحد أو تعزير، قياساً منهم للتعزير على الحد بجامع أن الشارع قد أذن فيهما، قالوا: وقول علي عليه السلام إنما هو للاحتياط، وتقدم الجواب بأنه إذا أعنت في التعزير دل على أنه غير مأذون فيه من أصله، بخلاف الإعانات في الحد فإنه لا يضمن، لأنه مأذون في أصله فإن أعنت فإنه للخطأ في صفته، وكأنهم يريدون أنه لم يكن مأذوناً في غير ما أذن به بخصوصه كالضرب مثلاً، وإلا فهو مأذون في مطلق التعزير، وتأويلهم لقول علي عليه السلام ساقط، فإنه صريح في أن ذلك واجب لا من باب الاحتياط، ولأن في تمام حديثه «لأن رسول الله ﷺ لم يسته» وأما قوله: «جلد رسول الله ﷺ أربعين - إلى قوله - وكل سنة» وقد تقدم فعله يريد أنه جلد جلدًا غير مقدر ولا تقررت صفته بالجريد والنعال والأيدي، ولذا قال أنس: نحو أربعين. قال النووي في شرح مسلم ما معناه: وأما من مات في حد من الحدود غير الشرب، فقد أجمع العلماء على أنه إذا جلده الإمام أو جلاده فمات، فإنه لا دية ولا كفارة على الإمام، ولا على جلاده، ولا بيت المال. وأما من مات بالتعزير، فمذهبنا وجوب الضمان للدية والكفارة وذكر تفاصيل في ذلك مذهبية.

١٢٨٠ م/٣ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— في الصائل - (وعن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: من قتل دون ماله

١٢٧٩ م - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: الضرب بالجريد والنعال (الحديث ٦٧٧٨).
١٢٨٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في قتل اللصوص (الحديث ٤٧٧٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في من قتل دون ماله فهو شهيد (الحديث ١٤١٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: من قتل دون ماله (الحديث ٤١٠١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من قتل دون ماله فهو شهيد (الحديث ٢٥٨٠).

فهو شهيد. رواه الأربعة وصححه الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجهه، فإذا قتل فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم عن أبي هريرة «أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه، قال: فإن قاتلني؟ قال: فاقته، قال أرايت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرايت إن قتلت؟ قال: فهو في النار» قالوا: فإن قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه، والحديث عام لقليل المال وكثيره. وقد أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه ﷺ: «من قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد» وفي الصحيحين ذكر المال فقط. ووجه الدلالة أنه لما جعله ﷺ شهيداً، دل على أنه له القتل والقتال. قال في النجم الوهاج: ومحل ذلك إذا لم يجد ملجأ كحصن ونحوه، أو لم يستطع الهرب، وإلا وجب عليه (قلت): لا أدري ما وجه وجوب الهرب عليه. قالوا: ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتظلم، إلا أنه قد تقدم أن علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره، فلا يجوز دفاعه عن أخذ المال، ويجب الدفع عن البضع، لأنه لا سبيل إلى إباحته، قالوا: وكذلك يجب على النفس إن قصدها كافر لا إذا قصدها مسلم، فلا يجب لما تقدم قريباً في شرح الحديث الأول، وصح أن عثمان، رضي الله عنه، منع عبيده أن يدفعوا عنه، وكانوا أربعمائة وقال: من ألقى سلاحه فهو حر. قالوا: وخالف المضطر، فإن في القتل شهادة بخلاف ترك الأكل، وهل ترك الدفاع عن قتل النفس مباح أو مندوب؟ فيه خلاف.

١٢٨١/٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ^(١) الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ». أَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي حَنِيمَةَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ.

١٢٨٢/٥ - وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ نَحْوَهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفَةَ.

— في قتال الصائل الذي ذكره في الترجمة (وعن عبد الله بن خباب) بفتح الخاء

١٢٨١ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الفتن، باب: الفتن (الحديث ١٣٢/٣)، وأخرجه أحمد: ٥/٢٩٢.

(١) في نسخة م: يا عبد الله.

١٢٨٢ م - تقدم تخريجه: (الحديث ١٢٢٧/٣).

المعجزة فموحدة مشددة فألف فموحدة، وهو خباب بن الارت، صحابي تقدمت ترجمته (قال: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تكون فتن فكن فيها عبد الله المقتول ولا تكن القاتل. أخرجه ابن أبي خيثمة) بالخاء المعجمة مفتوحة فمشاة تحتية ساكنة فمثلة (والدارقطني. وأخرج أحمد نحوه عن خالد بن عرفة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة، وخالد صحابي عداة في أهل الكوفة، روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه، ولأه سعد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية، ومات بالكوفة سنة ستين. والحديث قد أخرج من طرق كثيرة، وفيها كلها راو لم يسم، وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم. وسبب الحديث أنه قال ذلك الرجل: إن الخوارج دخلوا قرية، فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ ذعراً يجر رداءه فقال: واللّه أرعبتموني مرتين، قالوا: أنت عبد الله بن خباب؟ قال: نعم، قالوا: هل سمعت من أبيك شيئاً تحدثنا به؟ قال: سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ: «أنه ذكر فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، فإن أدركك ذلك فكن عبد الله المقتول» قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدث عن رسول الله ﷺ؟ قال: نعم فقدموه على ضفة النهر، فضربوا عنقه وبقرؤا أم ولده عما في بطنها. والحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قانع من غير طريق المجهول، إلا أن فيه علي بن زيد بن جدعان وفيه مقال، ولفظه عن خالد بن عرفة «ستكون فتنة بعدي وأحداث واختلاف، فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل». وأخرج أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، قال: «فإن دخل على بيتي وبسط يده ليقبطني» قال: «كن كأبن آدم». وأخرج أحمد من حديث ابن عمر بلفظ: «ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد يريد قتله أن يكون مثل ابني آدم: القاتل في النار والمقتول في الجنة». وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان من حديث أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال في الفتنة: «كسروا فيها قسيكم وأوتاركم، واضربوا سيوفكم بالحجارة، فإن دخل علي أحدكم بيته، فليكن كخير ابني آدم» وصححه القشيري في الاقتراح على شرط الشيخين. والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور الفتن والتحذير من الدخول فيها. قال القرطبي: اختلف السلف في ذلك، فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة، فمنهم من قال: إنه يجب عليه أن يلزم بيته. وقالت طائفة: يجب عليه التحول من بلد الفتنة أصلاً، ومنهم من قال: يترك المقاتلة وهو قول الجمهور، وشذ من أوجبه حتى لو أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه، ومنهم من قال: يدافع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معذور إن قتل أو قتل، وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى

وجوب نصر الحق وقتال الباغيين، وحملوا هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال، أو قصر نظره عن معرفة الحق. وقال بعضهم بالتفصيل: وهو أنه إذا كان القتال بين طائفتين لا إمام لهم، فالقتال حينئذ ممنوع. وتنزل الأحاديث على هذا، وهو قول الأوزاعي. وقال الطبري: إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه، فمن أعان المحق أصاب، ومن أعان المبطل أخطأ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها. وقيل: إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لطلب الملك. وفيه دليل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس. وقوله: «إن استطعت» يدل على أنها لا تحرم المدافعة، وأن النهي للتنزيه لا للتحريم.

١٢٨٢ م/٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ فَخَذَمْتَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ «فَلَا دِيَّةَ وَلَا قِصَاصَ».

١٢٨٢ م/٧ - وَعَنْ حَرَامِ بْنِ مُحَيِّصَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ نَاقَةَ لِلْبَرَاءِ دَخَلَتْ حَائِطَ رَجُلٍ فَأَفْسَدَتْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَقْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ وَعَلَى أَهْلِ الْمَوَاشِيِّ حِفْظُهَا بِاللَّيْلِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ^(١).

١٢٨٢ - تقدم تخريجه: (الحديث ١٢٢٦/٣).

(١) زيادة من نسخة م.

١١ - كتاب: الجهاد

باب: الجهاد

الجهاد مصدر جاهدت جهاداً أي بلغت المشقة، هذا معناه لغة وفي الشرع بذل الجهد في قتال الكفار أو البغاة.

١/١٢٨٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِهِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه به مات على شعبة من نفاق. رواه مسلم) فيه دليل على وجوب العزم على الجهاد، وألحقوا به فعل كل واجب، قالوا: فإن كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند إمكانه، وإن كان من الواجبات المؤقتة وجب العزم على فعله عند دخول وقته، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الأصول وفي المسألة خلاف معروف. ولا يخفى أن المراد من الحديث هنا أن من لم يغز بالفعل ولم يحدث نفسه بالغزو مات على خصلة من خصال النفاق فقوله: ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل، بل معناه هنا لم يخطر بباله أن يغزو، ولا حدث به نفسه ولو ساعة من عمره، ولو حدثها به، وأخطر الخروج للغزو بباله حيناً من الأحيان خرج من الانصاف بخصلة من خصال النفاق، وهو نظير قوله ﷺ «ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه» أي لم يخطر

ببالة شيء من الأمور، وحديث النفس غير العزم، وعقد النية، ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها، أنه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً.

٢/١٢٨٤ - وَعَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم. رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم).

الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس، وهو: بالخروج والمباشرة للكفار، وبالمال وهو: بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه.

وهذا هو المفاد من عدة آيات في القرآن ﴿وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم﴾^(١) والجهاد باللسان بإقامة الحجة عليهم ودعائهم إلى الله تعالى، وبالأصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكاية للعدو ﴿ولا ينالون من عدو نيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾^(٢) وقال ﷺ لحسان: «إن هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل».

٣/١٢٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ، هُوَ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله على النساء جهاد؟) هو خبر في معنى الاستفهام وفي رواية أعلى النساء (قال: نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة. رواه ابن ماجه وأصله في البخاري) بلفظ: «قالت عائشة: استأذنت النبي ﷺ في الجهاد فقال: جهادكن الحج». وفي لفظ له آخر: «فسأله نساؤه عن الجهاد فقال: نعم

١٢٨٤ - أخرجه أحمد: ٣/ ١٢٤ و ١٥٣ و ٢٥١، وأخرجه النسائي في كتاب: الجهاد، باب: وجوب الجهاد (الحديث ٣٠٩٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجهاد، باب: ذكر ليلة أفضل من ليلة القدر (الحديث ٨١/٢).

١٢٨٥ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الحج جهاد النساء (الحديث ٢٩٠١)، وأخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: جهاد النساء (الحديث ٢٨٧٥).

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٠.

(١) سورة التوبة، الآية: ٤١.

الجهاد الحج» وأخرج النسائي عن أبي هريرة: «جهاد الكبير - أي العاجز والمرأة والضعيف - الحج» دل ما ذكر على أنه لا يجب الجهاد على المرأة، وعلى أن الثواب الذي يقوم مقام ثواب جهاد الرجال حج المرأة وعمرتها، ذلك لأن النساء مأمورات بالستر والسكون والجهاد ينافي ذلك، إذ فيه مخالطة الأقران والمبارزة ورفع الأصوات. وأما جواز الجهاد لهن فلا دليل في الحديث على عدم الجواز. وقد أردف البخاري هذا الباب بباب خروج النساء للغزو وقتالهن وغير ذلك. وأخرج مسلم من حديث أنس «أن أم سليم اتخذت خنجرًا يوم حنين وقالت للنبي ﷺ: اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه» فهو يدل على جواز القتال، وإن كان فيه ما يدل على أنها لا تقاتل إلا مدافعة، وليس فيه أنها تقصد العدو إلى صفته وطلب مبارزته، وفي البخاري ما يدل على أن جهادهن إذا حضرن مواقف الجهاد سقي الماء، ومداواة المرضى، ومناولة السهام.

١٢٨٦/٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [عَمْرٍو] ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ فِي الْجِهَادِ. فَقَالَ: «أَحْيٍ وَالِدَاكَ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ يستأذن في الجهاد فقال: أحى والدك؟ قال: نعم قال: ففيهما فجاهد. متفق عليه) سمي إتعاب النفس في القيام بمصالح الأبوين وإزعاجها في طلب ما يرضيها وبذل المال في قضاء حوائجها جهاداً من باب المشاكلة لما استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ ^(٢) ويحتمل أن يكون استعارة بعلاقة الضدية لأن الجهاد فيه إنزال الضرر بالأعداء واستعمل في إنزال النفع بالوالدين. وفي الحديث دليل على أنه يسقط فرض الجهاد مع وجود الأبوين أو أحدهما، لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن جاهمة أن أباه جاهمة جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أردت الغزو وجئت لاستشيرك، فقال: «هل لك من أم؟» قال: نعم، قال: «إنزما» وظاهره سواء كان الجهاد

١٢٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: الجهاد بإذن الأبوين (الحديث ٣٠٠٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: ٣ - (الحديث ٥٩٧٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: بر الوالدين وأنهما أحق به (الحديث ٢٥٤٥).

(١) في الأصل: عُمَرُ، وهو تصحيف والتصويب من نسخة م وصحيح البخاري.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

فرض عين أو فرض كفاية، وسواء تضرر الأبوان بخروجه أو لا. وذهب الجماهير من العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منعه الأبوان، أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين، لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين الجهاد فلا. (فإن قيل:) بر الوالدين فرض عين أيضاً، والجهاد عند تعيينه فرض عين فهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد (قلت): لأن مصلحته أعم، إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين، فمصلحته عامة مقدمة على غيرها، وهو يقدم على مصلحة حفظ البدن. وفيه دلالة على عظم بر الوالدين، فإنه أفضل من الجهاد، وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضة، وأنه ينبغي له أن يستفصل من مستشاره ليدله على ما هو الأفضل.

١٢٨٧/٥ - وَلأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ، وَزَادَ: «أَرْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا، فَإِنْ أَذْنَا لَكَ، وَإِلَّا فَبَرَّهُمَا».

— (ولأحمد وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه) في الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد ووالده في الحياة إلا بإذنها كما دل له قوله: (وزاد) أي أبو سعيد في رواية (ارجع فاستأذنها فإن أذنا لك) بالخروج للجهاد (وإلا فبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتها.

١٢٨٨/٦ - وَعَنْ جَرِيرِ | الْبَجَلِيِّ | ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا بَرِيٌّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَجَّحَ الْبُخَارِيُّ إِسْرَافَهُ.

— (وعن جرير البجلي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أنا بريء من كل مسلم يقيم بين المشركين. رواه الثلاثة وإسناده صحيح ورجح البخاري إرساله) وكذا رجح أيضاً أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى قيس بن أبي حازم. ورواه الطبراني موصولاً. والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة،

١٢٨٧ - أخرجه أحمد: ١٨٨/٢، ١٦٥، ١٩٣، ١٩٧، ٢٢١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الرجل يغزو وأبواه كارهان (الحديث ٢٥٣٠).

١٢٨٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: النهي عن قتل من اعتصم بالسجود (الحديث ٢٦٤٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين (الحديث ١٦٠٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود بغير حديدة (الحديث ٤٧٩٤).

(١) زيادة من نسخة م.

وهو مذهب الجمهور لحديث جرير، ولما أخرجه النسائي من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: «لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم أو يفارق المشركين» ولعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾^(١) الآية وذهب الأقل إلى أنها لا تجب الهجرة، وأن الأحاديث منسوخة للحديث الآتي وهو قوله.

٧/١٢٨٩ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية. متفق عليه) قالوا: فإنه عام ناسخ لوجود الهجرة الدال عليه ما سبق وبأنه ﷺ لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه ولم ينكر عليهم مقامهم ببلدهم، ولأنه ﷺ كان إذا بعث سرية قال لأمرهم: «إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال فأيتن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين، وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله تعالى الذي يجرى على المؤمنين» الحديث سيأتي بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة، والأحاديث غير حديث ابن عباس محمولة على من لا يأمن على دينه قالوا: وفي هذا جمع بين الأحاديث. وأجاب من أوجب الهجرة، بأن حديث لا هجرة يراد به نفيها عن مكة كما يدل له قوله بعد الفتح، فإن الهجرة كانت واجبة من مكة قبله. وقال ابن العربي: الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكانت فرضاً على عهد رسول الله ﷺ، واستمرت بعده لمن خاف على نفسه، والتي انقطعت بالأصالة هي القصد إلى النبي ﷺ حيث كان. وقوله: (ولكن جهاد ونية) قال الطيبي وغيره: هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله، والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة قد انقطعت، إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية، وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر، والخروج في طلب العلم، والفرار من الفتن، والنية في جميع ذلك معتبرة. وقال النووي: المعنى أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة

١٢٨٩ — أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: وجوب النفير (الحديث ٢٨٢٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: المباينة بعد فتح مكة (الحديث ١٣٥٣).

(١) سورة النساء، الآية: ٩٧.

يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة، وجاهد معطوف بالرفع على محل اسم لا .

١٢٩٠/٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله. متفق عليه) وفي الحديث هنا اختصار ولفظه «عن أبي موسى أنه قال أعرابي للنبي ﷺ: الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليرى مكانه فمن في سبيل الله؟ قال: من قاتل» الحديث. والحديث دليل على أن القتال في سبيل الله يكتب أجره لمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ومفهومه أن من خلا عن هذه الخصلة فليس في سبيل الله، وهو من مفهوم الشرط، ويبقى الكلام فيما إذا انضم إليها قصد غيرها وهو المغنم مثلاً هل هو في سبيل الله أو لا؟ قال الطبري: إنه إذا كان أصل المقصد إعلاء كلمة الله تعالى لم يضر ما حصل من غيره ضمناً، وبذلك قال الجمهور. والحديث يحتمل أنه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصد التشريك، لأنه قد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ويتأيد بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(١) فإن ذلك لا ينافي فضيلة الحج فكذلك في غيره، فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل، فإن كان هو إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه ضمناً وبقي الكلام فيما إذا استوى القصدان، فظاهر الحديث والآية أنه لا يضر إلا أنه أخرج أبو داود والنسائي من حديث أبي أمامة، رضي الله عنه، بإسناد جيد قال: «جاء رجل فقال: يا رسول الله، أرأيت رجلاً غزاً يلتمس الأجر والذكر، ماله؟ قال: لا شيء له فأعادها ثلاثاً، كل ذلك يقول لا شيء له ثم قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغى به وجهه» (قلت: فيكون هذا دليلاً على أنه إذا استوى الباعثان الأجر والذكر مثلاً بطل الأجر، ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذكر، لأنه انقلب عمله للرياء، والرياء مبطل لما يشاركه بخلاف طلب المغنم، فإنه لا ينافي الجهاد، بل إذا قصد بأخذ المغنم إغاطة المشركين والانتفاع به على الطاعة كان له أجر، فإنه تعالى يقول: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ

١٢٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (الحديث ٢٨١٠)،

وأخرجه مسلم في كتاب: الإمامة، باب: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (الحديث ١٩٠٤).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

لهم به عمل صالح»^(١) والمراد النيل المأذون فيه شرعاً. وفي قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه» قبل القتال دليل على أنه لا ينافي قصد المغنم القتال، بل ما قاله إلا ليجتهد السامع في قتال المشركين. وفي البخاري من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسولي، أن أرجعه بما نال من أجر، أو غنيمة، أو أدخله الجنة» ولا يخفى أن الأخبار هذه دليل على جواز تشريك النية، إذ الإخبار به يقتضي ذلك غالباً، ثم إنه قد يقصد المشركون لمجرد نهب أموالهم، كما خرج رسول الله ﷺ بمن معه في غزاة بدر لأخذ غير المشركين، ولا ينافي ذلك أن تكون كلمة الله هي العليا، بل ذلك من إعلاء كلمة الله تعالى، وأقرهم الله تعالى على ذلك، بل قال تعالى: «وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم»^(٢) ولم يذمهم بذلك مع أن في هذا الإخبار إخباراً لهم بمحبتهم للمال دون القتال، فإعلاء كلمة الله يدخل فيه إخافة المشركين وأخذ أموالهم وقطع أشجارهم ونحوه. وأما حديث أبي هريرة عند أبي داود «أن رجلاً قال: يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله، وهو يتغني عرضاً من الدنيا فقال: لا أجر له فأعاد عليه ثلاثاً كل ذلك يقول: لا أجر له» فكانه فهم ﷺ أن الحامل هو العرض من الدنيا، فأجابه بما أجاب، وإلا فإنه قد كان تشريك الجهاد بطلب الغنيمة أمراً معروفاً في الصحابة، فإنه أخرج الحاكم والبيهقي بإسناد صحيح أن عبد الله بن جحش يوم أحد قال: اللهم ارزقني رجلاً شديداً أقاتله ويقاتلني، ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ سلبه. فهذا يدل على أن طلب العرض من الدنيا مع الجهاد كان أمراً معلوماً جوازه للصحابة فيدعون الله بنيله.

١٢٩١/٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقَطُعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ.

— (وعن عبد الله بن السعدي، رضي الله عنه:) هو أبو محمد عبد الله بن السعدي، وفي اسم السعدي أقوال، وإنما قيل له السعدي، لأنه كان مسترضعاً في بني سعد سكن عبد الله الأردن، ومات بالشام سنة خمسين على قوله. له صحبة ورواية قاله ابن الأثير. ويقال فيه ابن السعدي نسبة إلى جده، ويقال فيه ابن الساعدي كما في أبي داود

١٢٩١ - أخرجه النسائي في كتاب: البيعة، باب: ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة (الحديث ٤١٨٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الهجرة (الحديث ٤٨٦٦).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٧.

(١) سورة التوبة، الآية: ١٢٠.

(قال: قال رسول الله ﷺ: لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو. رواه النسائي وصححه ابن حبان) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة، وأنه باق إلى يوم القيامة فإن قتال العدو مستمر إلى يوم القيامة، ولكنه لا يدل على وجوبها ولا كلام في ثوابها مع حصول مقتضيها. وأما وجوبها ففيه ما عرفت.

١٢٩٢/١٠ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَغَارَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَهُمْ غَارُونَ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ. حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِيهِ: وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَّةَ.

— (وعن نافع) هو مولى ابن عمر يقال له أبو عبد الله نافع بن سرجس بفتح السين وسكون الراء وكسر الجيم، كان من كبار التابعين من أهل المدينة، سمع ابن عمر وأبا سعيد، وهو من الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم، مات سنة سبع عشرة ومائة وقيل: عشرين (قال: أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق) بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قاف، بطن شهير من خزاعة (وهم غارون) بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار أي غافلون، فأخذهم على غرة (فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم). حدثني بذلك عبد الله بن عمر: متفق عليه وفيه وأصاب يومئذ جويرية) فيه مسألتان: (الأولى:) الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء إلى الإسلام في حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير إنذار، وهذا أصح الأقوال الثلاثة في المسألة وهي عدم وجوب الإنذار مطلقاً، ويرد عليه حديث بريدة الآتي. والثاني وجوبه مطلقاً، ويرد عليه هذا الحديث. والثالث يجب إن لم تبلغهم الدعوة ولا يجب إن بلغتهم، ولكن يستحب. قال ابن المنذر: وهو قول أكثر أهل العلم، وعلى معناه تظاهرت الأحاديث الصحيحة وهذا أحدها، وحديث كعب بن الأشرف وقتل ابن أبي الحقيق وغير ذلك، وادعى في البحر الإجماع على وجوب دعوة من لم تبلغه دعوة الإسلام. (والثانية:) في قوله: (فسبى ذراريهم) دليل على جواز استرقاق العرب، لأن بني المصطلق عرب من خزاعة، وإليه ذهب جمهور العلماء، وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي. وذهب آخرون إلى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم دليل ناهض، ومن طالع كتب السير والمغازي علم يقيناً استرقاقه ﷺ للعرب غير الكتابيين كهوازن وبني المصطلق وقال لأهل مكة: اذهبوا فأنتم

١٢٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: من ملك من العرب رقيقاً فوهب (الحديث ٢٥٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: جواز الإغارة على الكفار (الحديث ١٧٣٠).

الطلاق، وفادى أهل بدر، والظاهر أنه لا فرق بين الفداء والقتل الاسترقاق لثبوتها في غير العرب مطلقاً. وقد ثبتت فيهم ولم يصح تخصيص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل: لا أذهب إلى قول عمر ليس على عربي ملك، وقد سبى النبي ﷺ من العرب كما ورد في غير حديث وأبو بكر وعلى رضي الله عنهما سبياً بني ناجة ويدل له الحديث الآتي:

١٢٩٣/١١ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا. ثُمَّ قَالَ: «أَغْرَؤُوا عَلَى أَسْمِ ^(٢) اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، أَغْرَؤُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدُرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَإِذَا أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ: أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْأَلْهُمْ الْجَزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ، فَإِنْ ^(٣) أَبَوْا فَاسْتَعِزْ عَلَيْهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى وَقَاتِلْهُمْ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوا ^(٤) أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةً اللَّهُ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِنَّا نَكْفُرُوا ^(٥) ذِمَّتَكُمْ ^(٦) أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخْفُرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا؟». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٢٩٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث (الحديث ١٧٣١).

(١) في الأصل: عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ... قلت: ولكن هذا الحديث مروي عن بريدة وهكذا هو في صحيح مسلم ولا ذكر لعائشة رضي الله عنها فيه، والتصويب من نسخة م.

(٢) في نسخة م: باسم.

(٣) في نسخة م: فإن هم.

(٤) في نسخة م: فأرادوك.

(٥) تخفروا: بالخاء المعجمة والفاء والراء من أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه. وفي نسخة م: تُخْفِرُوا.

(٦) في نسخة م: ذمتكم.

— (وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش) هم الجند أو السائرون إلى الحرب أو غيره - في نسخة «لا غيرها» - (أو سرية) هي القطعة من الجيش تخرج منه تغير على العدو وترجع إليه (وأوصاه في خاصته بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: اغزوا على اسم الله تعالى في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا) بالغين المعجمة والغلول الخيانة في المغنم مطلقاً (ولا تغدروا) الغدر ضد الوفاء (ولا تمثلوا) من المثلة، يقال مثل بالقتيل إذا قطع أنفه، أو أذنه، أو مذاكيره، أو شيئاً من أطرافه (ولا تقتلوا وليداً) المراد غير البالغ سن التكليف (وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال) أي: إلى إحدى ثلاث خصال (فأيتهم أجاؤك إليها فاقبل منهم وكف عنهم) أي: القتال وبينها بقوله: (ادعهم إلى الإسلام فإن أجاؤك فأقبل منهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، فإن أبوا فأخبرهم بأنهم يكونون كأعراب المسلمين) وبيان حكم أعراب المسلمين تضمنه قوله: (ولا يكون لهم في الغنيمة) الغنيمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون بالخيال والركاب (والفيء) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا) أي: الإسلام (فأسألهم الجزية) وهي الخصلة الثانية من الثلاث (فإن هم أجاؤك فاقبل منهم وإن هم أبوا فاستعن عليهم بالله وقاتلهم) وهذه هي الخصلة الثالثة (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل ولكن اجعل لهم ذمتك) علل النهي بقوله: (فإنكم إن تخفروا) بالخاء المعجمة والفاء والراء، من أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه (ذممكم أهون من أن تخفروا ذمة الله. وإذا أرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمك) علل النهي بقوله: (فإنك لا تدري أنصيب فيهم حكم الله تعالى أم لا. أخرجه مسلم) في الحديث مسائل: (الأولى:) دل على أنه إذا بعث الأمير من يغزو أوصاه بتقوى الله وبمن يصحبه من المجاهدين خيراً، ثم يخبره بتحريم الغلول من الغنيمة، وتحريم الغدر، وتحريم المثلة، وتحريم قتل صبيان المشركين، وهذه محرمات بالإجماع. ودل على أنه يدعو الأمير المشركين إلى الإسلام قبل قتالهم، وظاهره وإن كان قد بلغتهم الدعوة، لكنه مع بلوغها يحمل على الاستحباب كما دل له إغارته ﷺ على بني المصطلق وهم غارون، وإلا وجب دعاؤهم. وفيه دليل على دعائهم إلى الهجرة بعد إسلامهم، وهو مشروع ندباً بدليل ما في الحديث من الإذن لهم في البقاء، وفيه دليل على أن الغنيمة والفيء لا يستحقهما إلا المهاجرون، وأن الأعراب لا حق لهم فيهما إلا أن يحضروا الجهاد، وإليه ذهب الشافعي. وذهب غيره إلى خلافه وادّعوا نسخ الحديث ولم يأتوا ببرهان على نسخة (المسألة

الثانية): في الحديث دليل على أن الجزية تؤخذ من كل كافر كتابي أو غير كتابي عربي أو غير عربي لقوله: (عدوك) وهو عام، وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي وغيرهما. وذهب الشافعي إلى أنها لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس عرباً كانوا أو عجماً لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾^(١) بعد ذكر أهل الكتاب ولقوله ﷺ: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» وما عداهم داخلون في عموم قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾^(٢) وقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٣) واعتذروا عن الحديث بأنه وارد قبل فتح مكة بدليل الأمر بالتحويل والهجرة والآيات بعد الهجرة، فحديث بريدة منسوخ أو متأول بأن المراد بعدوك من كان من أهل الكتاب. (قلت:) والذي يظهر عموم أخذ الجزية من كل كافر لعموم حديث بريدة. وأما الآية فأفادت أخذ الجزية من أهل الكتاب ولم تتعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها، والحديث بين أخذها من غيرهم، وحمل عدوك على أهل الكتاب في غاية البعد وإن قال ابن كثير في الإرشاد: إن آية الجزية إنما نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعدة الأوثان ولم يبق بعد نزولها إلا أهل الكتاب، قاله تقوية لمذهب إمامه الشافعي، ولا يخفى بطلان دعواه بأنه لم يبق بعد نزول آية الجزية إلا أهل الكتاب، بل بقي عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الأصنام من أهل الهند. وأما عدم أخذها من العرب فلأنها لم تشرع إلا بعد الفتح، وقد دخل العرب في الإسلام ولم يبق منهم محارب، فلم يبق فيهم بعد الفتح من يسبى ولا من تضرب عليه الجزية، بل من خرج بعد ذلك عن الإسلام منهم فليس إلا السيف أو الإسلام، كما ذلك الحكم في أهل الردة وقد سبى ﷺ قبل ذلك من العرب بني المصطلق وهوازن، وهل حديث الاستبراء إلا في سبايا أوطاس؟ واستمر هذا الحكم بعد عصره ﷺ، ففتحت الصحابة، رضي الله عنهم، بلاد فارس والروم، وفي رعاياهم العرب خصوصاً الشام والعراق ولم يبحثوا عن عربي من عجمي، بل عمموا حكم السبي والجزية على جميع من استولوا عليه. وبهذا يعرف أن حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية، وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضها في السنة الثانية عند نزول سورة براءة، ولذا نهى فيه عن المثلة، ولم ينزل النهي عنها إلا بعد أحد، وإلى هذا المعنى جنح ابن القيم في (الهدى) ولا يخفي قوته. (المسألة الثالثة): تضمن الحديث النهي عن إجابة العدو إلى أن يجعل لهم الأمير ذمة الله وذمة رسوله، بل يجعل لهم ذمته، وقد علله بأن الأمير ومن معه إذا أخفروا ذمتهم أي نقضوا عهدهم، فهو

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٩.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٥.

أهون عند الله من أن يخفروا ذمته تعالى وإن كان نقض الذمة محرماً مطلقاً. قيل: وهذا النهي للتنزيه لا للتحريم، ولكن الأصل فيه التحريم ودعوى الإجماع على أنه للتنزيه لا تتم، وكذلك تضمن النهي عن إنزالهم على حكم الله، وعلله بأنه لا يدري أيصيب فيهم حكم الله أم لا؟ فلا ينزلهم على شيء لا يدري أيقع أم لا؟ بل ينزلهم على حكمه، وهو دليل على أن الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد وليس كل مجتهد مصيباً للحق، وقد أقمنا أدلة حقية هذا القول في محل آخر.

١٢/١٢٩٤ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بَغِيرَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن كعب بن مالك أن النبي ﷺ كان إذا أراد غزوة ورى) بفتح الواو وتشديد الراء أي سترها (بغيرها. متفق عليه) وقد جاء الاستثناء في ذلك بلفظ «إلا في غزوة تبوك، فإنه أظهر لهم مراده» وأخرجه أبو داود وزاد فيه: ويقول «الحرب خدعة» وكانت توريته أنه إذا أراد قصد جهة سأل عن طريق جهة أخرى إيهاماً أنه يريد بها، وإنما يفعل ذلك لأنه أتم فيما يريده من إصابة العدو، وإتيانهم على غفلة من غير تأهبهم له. وفيه دليل على جواز مثل هذا وقد قال ﷺ: «الحرب خدعة».

١٣/١٢٩٥ - وَعَنْ مَعْقِلِ [أَنَّ] ^(١) التُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهَبَّ الرِّيَّاحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

١٢٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: من أراد غزوة فوزى بغيرها (الحديث ٢٩٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: التوبة، باب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (الحديث ٢٧٦٩).
١٢٩٥ - أخرجه أحمد: ٤٤٥/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في أي وقت يستحب اللقاء (الحديث ٢٦٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال (الحديث ١٦١٢) و (الحديث ١٦١٣)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجهاد، باب: نهي التفرق في المنزل إذا نزلوا (الحديث ١١٦/٢)، وأخرجه البخاري في كتاب: الجزية والموادعة، باب: الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب (الحديث ٣١٦٠).

(١) في الأصل: معقل بن النعمان، بوجود كلمة (ابن) وهي تصحيف والتصويب من نسخة م وسنن أبي داود.

— (وعن معقل بن النعمان بن مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون، ولم يذكر ابن الأثير معقل بن مقرن في الصحابة، إنما ذكر النعمان بن مقرن وعزا هذا الحديث إليه، وكذلك البخاري وأبو داود والترمذي أخرجه عن النعمان بن مقرن، فينظر فما أظن لفظ معقل إلا سبق قلم، والشارح وقع له أنه قال هو معقل بن النعمان بن مقرن المزني، ولا يخفى أن النعمان هو ابن مقرن، فإذا كان له أخ فهو معقل بن مقرن لا ابن النعمان. قال ابن الأثير: إن النعمان هاجر ومعه سبعة إخوة له يريد أنهم هاجروا كلهم معه، فراجعت التقريب للمنصف فلم أجد فيه صحابياً يقال له معقل بن النعمان، ولا ابن مقرن، بل فيه النعمان بن مقرن فتعين أن لفظ معقل في نسخ بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيما رأيته من نسخه. (قال: شهدت رسول الله ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر. رواه أحمد والثلاثة وصححه الحاكم وأصله في البخاري). فإنه أخرجه عن النعمان بن مقرن بلفظ: «إذا لم يقاتل في أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلاة» قالوا: والحكمة في التأخير إلى وقت الصلاة مظنة إجابة الدعاء. وأما هبوب الرياح فقد وقع به النصر في الأحزاب كما قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً وَجُنُوداً لَمْ تَرَوْهَا﴾^(١) فكان توخي هبوبها مظنة للنصر، وقد علل بأن الرياح تهب غالباً بعد الزوال، فيحصل بها تبريد حد السلاح للحرب والزيادة للنشاط، ولا يعارض هذا ما ورد من أنه ﷺ كان يغري صباحاً، لأن هذا في الإغارة وذلك عند المصادفة للقتال.

قتل النساء والصبيان

١٢٩٦/١٤ — وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ (أَهْلِ الدَّارِ)^(٢) مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَغُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ، فَقَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن الصعب بن جثامة) تقدم ضبطها في الحج (قال: سئل رسول الله ﷺ) ووقع في صحيح ابن حبان السائل هو الصعب ولفظه سألت رسول الله ﷺ وسأقه بمعناه (عن الدار من المشركين يبتغون) بصيغة المضارع من بيته مبني للمجهول (فيصيبون من

١٢٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: أهل الدار يبتغون، فيصاب الولدان والذراري (الحديث ٣٠١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قتل النساء والصبيان في الليالي من غير تعدد (الحديث ١٧٤٥).

(٢) في نسخة م: الذراري.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٩.

نسائهم وذرائعهم فقال: هم منهم. متفق عليه). وفي لفظ البخاري عن أهل الدار، وهو تصريح بالمضاف المحذوف، والتبعية الإغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم، فيصاب النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداءً. وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب، وزاد فيه ثم نهى عنهم يوم حنين وهي مدرجة في حديث الصعب، وفي سنن أبي داود زيادة في آخره. قال سفيان: قال الزهري: ثم نهى رسول الله ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان، ويؤيد أن النهي في حنين ما في البخاري: قال النبي ﷺ لأحدهم: «الحق خالداً فقل له: لا تقتل ذرية ولا عسيفاً» وأول مشاهد خالد معه ﷺ غزوة حنين كذا قيل، ولا يخفى أنه قد شهد معه ﷺ فتح مكة قبل ذلك. وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر قال: لما دخل النبي ﷺ مكة أتى بامرأة مقتولة فقال: «ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء». وقد اختلف العلماء في هذا، فذهب الشافعي وأبو حنيفة والجمهور إلى جواز قتل النساء والصبيان في البيات عملاً برواية الصحيحين. وقوله: (هم منهم) في إباحة القتل تبعاً لا قصداً إذا لم يمكن انفصالهم عن مستحق القتل. وذهب مالك والأوزاعي إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال، حتى إذا ترس أهل الحرب بالنساء والصبيان، أو تحصنوا بحصن أو سفينة هما فيهما معهم لم يجز قتالهم ولا تحريقهم، وإليه ذهب الهادوية إلا أنهم قالوا في الترس: يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترساً ولا يجوز إذا ترسوا بمسلم إلا مع خشية استئصال المسلمين. ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد إلى قتل النساء والصبيان للنهي عن ذلك. وفي قوله: «هم منهم» دليل بإطلاقه لمن قال هم من أهل النار، وهو ثالث الأقوال في المسألة، والثاني أنهم من أهل الجنة وهو الراجح في الصبيان، والأول. الوقف.

١٢٩٧/١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ (تَبِعَهُ فِي يَوْمٍ بَذَرَ): «أَرْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال لرجل) أي: مشرك (تبعه يوم بدر: أرجع فلن أستعين بمشرك. رواه مسلم). ولفظه عن عائشة قالت: «خرج

١٢٩٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: كراهة الاستعانة في الغزو بكافر (الحديث ١٨١٧).

(١) في نسخة م: تبعه يوم بدر.

رسول الله ﷺ قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان تذكر فيه جرأة ونجدة، ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ: جئت لأتبعك وأصيب معك، قال: أتؤمن بالله قال: لا، قال: فارجع فلن أستعين بمشرك فلما أسلم أذن له. والحديث من أدلة من قال: لا يجوز الاستعانة بالمشركين في القتال، وهو قول طائفة من أهل العلم. وذهب الهادوية وأبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا: لأنه ﷺ استعان بصفوان بن أمية يوم حنين واستعان بيهود بني قينقاع ورضخ لهم. أخرجه أبو داود في المراسيل. وأخرجه الترمذي عن الزهري مراسلاً ومراسيل الزهري ضعيفة. قال الذهبي: لأنه كان خطأً ففي إرساله شبهة تدليس، وصحح البيهقي من حديث أبي حميد الساعدي أنه ردهم قال المصنف: ويجمع بين الروايات بأن الذي رده يوم بدر تفرس فيه الرغبة في الإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه، أو أن الاستعانة كانت ممنوعة فرخص فيها وهذا أقرب. وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركين تألفهم بالغنائم. وقد اشترط الهادوية أن يكون معه مسلمون يستقل بهم في إمضاء الأحكام، وفي شرح مسلم أن الشافعي قال: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين به وإلا فيكره ويجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانتهم ﷺ بعبد الله بن أبي وأصحابه.

١٢٩٨/١٦ — وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَأَنْكَرَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان. متفق عليه) وقد أخرج الطبراني أنه ﷺ لما دخل مكة أتى بأمرأة مقتولة فقال: «ما كانت هذه تقاتل» أخرجه عن ابن عمر فيحتمل أنها هذه. وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أنه ﷺ «رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال: ألم أنه عن قتل النساء من صاحبها؟ فقال رجل: يا رسول الله أردفتها فأرادت أن تصرعني فقتلني، فقتلتها فأمر بها أن توارى» ومفهوم قوله: «تقاتل» وتقديره لهذا القاتل يدل على أنها إذا قاتلت قتلت، وإليه ذهب الشافعي واستدل أيضاً بما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث رباح بن ربيع التميمي «قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فرأى الناس مجتمعين فرأى امرأة مقتولة فقال: ما كانت هذه لتقاتل».

١٢٩٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: قتل الصبيان في الحرب (الحديث ٣٠١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: تحريم قتل النساء والصبيان (الحديث ١٧٤٤).

١٢٩٩/١٧ - وَعَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْتَبْقُوا شَرَّخَهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

١٣٠٠/١٨ - وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، مُطَوَّلًا.

— (وعن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم) بالشين المعجمة وسكون الراء والخاء المعجمة، هم الصغار الذين لم يدركوا ذكره في النهاية (رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال: حسن غريب. وفي نسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ما قدمناه. والشيخ من استبانته فيه السن، أو من بلغ خمسين سنة، أو إحدى وخمسين كما في القاموس، والمراد هنا الرجال المسنان أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد الهرمى، ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقاً فيقتل، ومن كان صغيراً لا يقتل، فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان، ويحتمل أنه أريد بالشرخ من كان في أول الشباب، فإنه يطلق عليه كما قال حسان:

إن شرخ الشباب والشعر الأس — دود ما لم يعاص كان جنونا
فإنه يستبقى رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل: الشيخ لا يكاد يسلم والشباب أقرب إلى الإسلام، فيكون الحديث مخصوصاً بمن يجوز تقريره على الكفر بالجزية.

— (وعن علي، كرم الله وجهه، أنهم تبارزوا يوم بدر. رواه البخاري وأخرجه أبو داود مطولاً) وفي المغازي من البخاري عن علي كرم الله وجهه أنه قال: أنا أول من يجتو للخصومة يوم القيامة قال قيس: وفيهم أنزلت ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمَا فِي رَبِّهِمْ﴾^(١) قال: هم الذين تبارزوا في بدر حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث، رضي الله عنهم، وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة، وتفصيله ما ذكره ابن إسحاق أنه برز عبيدة لعتبة وحمزة لشيبة وعلي للوليد. وعند موسى بن عتبة: فقتل علي وحمزة من بارزاهما

١٢٩٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: قتل النساء (الحديث ٢٦٧٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في النزول على الحكم (الحديث ١٥٨٣)، وقال: حديث حسن صحيح. ١٣٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمَا فِي رَبِّهِمْ﴾ (الحديث ٤٧٤٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في المبارزة (الحديث ٢٦٦٥).

واختلف عبيدة ومن بارزه بضربتين، فوقعت الضربة في ركة عبيدة فمات منها لما رجعا بالصفراء. ومال علي وحمزة على من بارز عبيدة فأعاناه على قتله. والحديث دليل على جواز المبارزة وإلى ذلك ذهب الجمهور. وذهب الحسن البصري إلى عدم جوازها، وشرط الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق إذن الأمير كما في هذه الرواية.

١٣٠١/١٩ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، يَعْني قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١). قَالَه رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن أبي أيوب، رضي الله عنه، قال: إنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار يعني ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾^(٢) قاله ردًّا على من أنكر على من حمل على صف الروم حتى دخل فيهم. رواه الثلاثة وصححه الترمذي) وقال: حسن صحيح غريب (وابن حبان والحاكم) أخرجه المذكورون من حديث أسلم بن يزيد أبي عمران قال: «كنا بالقسطنطينية فخرج صف عظيم من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع مقبلاً فصاح الناس، سبحان الله ألقى بيده إلى التهلكة، فقال أبو أيوب: أيها الناس إنكم تؤولون هذه الآية على هذا التأويل، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، إنا لما أعز الله دينه وكثر ناصروه قلنا بيننا سرًّا إن أموالنا قد ضاعت. فلو أنا قمنا فيها وأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله تعالى هذه الآية فكانت التهلكة الإقامة التي أردنا» وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية. قيل: وفيه دليل على جواز دخول الواحد في صف القتال ولو ظن الهلاك. (قلت:) أما ظن الهلاك فلا دليل فيه، إذ لا يعرف ما كان ظن من حمل هنا، وكأن القاتل يقول: إن الغالب في واحد يحمل على صف كبير أنه يظن الهلاك. وقال المصنف في مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من

١٣٠١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (الحديث ٢٥١٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: التفسير، باب: «من سورة البقرة» (الحديث ٢٩٧٢)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: فرض الجهاد (الحديث ٤٧١١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: التفسير، باب: شرح معنى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم﴾ (الحديث ٢٧٥/٢).

(١) و (٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

العدو: إنه صرح الجمهور أنه إذا كان لفرط شجاعته، وظنه أن يرهب العدو بذلك، أو يجرىء المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن، ومتى كان مجرد تهور فممنوع، ولا سيما إن ترتب على ذلك وهن المسلمين. (قلت:) وخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب - قال ابن كثير: ولا بأس به - عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله فانهزم أصحابه، فعلم ما عليه فرجع رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي حتى أهرق دمه». قال ابن كثير: والأحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بلاء في الحروب وشدة وسطوة.

٢٠/١٣٠٢ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: حرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير وقطع. متفق عليه) يدل على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع لمصلحة، وفي ذلك نزلت الآية ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ﴾^(١) الآية قال المشركون: إنك تنهى عن الفساد في الأرض فما بال قطع الأشجار وتحريقها؟ قال في معالم التنزيل: اللينة فعلة من اللون ويجمع على ألوان. وقيل: من اللين ومعناه النخلة الكريمة وجمعها لين، وقد ذهب الجماهير إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي وأبو ثور، واحتجوا بأن أبا بكر، رضي الله عنه، وصي جيوشه أن لا يفعلوا ذلك. وأجيب بأنه رأى المصلحة في بقائها، لأنه قد علم أنها تصير للمسلمين، فأراد بقاءها لهم وذلك يدور على ملاحظة المصلحة.

٢١/١٣٠٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبَانَ.

١٣٠٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد والسير، باب: حرق الدور والنخيل (الحديث ٣٠٢١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها (الحديث ١٧٤٦).

١٣٠٣ - أخرجه أحمد: ١٢٨/٤ و ٣١٧/٥ - ٣١٨ - ٣٢٦، وأخرجه الترمذي في كتاب: الهبة، باب: هبة المشاع (الحديث ٣٦٩٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الغلول (الحديث ٤٨٥٥).

(١) سورة الحشر، الآية: ٥.

— (وعن عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تغلولوا فإن الغلول) بضم الغين المعجمة وضم اللام (نار وعار على أصحابه في الدنيا والآخرة. رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم أن الغلول الخيانة. قال ابن قتيبة: سمي بذلك لأن صاحبه يغله في متاعه أي يخفيه، وهو من الكبائر بالإجماع. كما نقله النووي، والعار الفضيحة ففي الدنيا أنه إذا ظهر افتضح به صاحبه. وأما في الآخرة فلعل العار بما يفيد ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: «قام فينا رسول الله ﷺ وذكر الغلول وعظم أمره فقال: لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبة شاة لها ثغاء، على رقبة فرس له حمحة يقول يا رسول الله أغثنني فأقول لا أملك لك من الله شيئاً قد أبلغتك - الحديث» وذكر فيه البعير وغيره. فإنه دل الحديث على أنه يأتي الغال بهذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤوس الأشهاد، فلعل هذا هو العار في الآخرة للغال، ويحتمل أنه شيء أعظم من هذا، ويؤخذ من هذا الحديث أن هذا ذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله ﷺ: «لا أملك لك من الله شيئاً» ويحتمل أنه أورده في محل التغليظ والتشديد، ويحتمل أنه يغفر له بعد تشهيره في ذلك الموقف. والحديث الذي سقناه ورد في خطاب العاملين على الصدقات، فدل على أن الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد، وهو مشترك بين الغال وغيره (فإن قلت: هل يجب على الغال رد ما أخذ؟) قلت: قال ابن المنذر: إنهم أجمعوا على أن الغال يعيد ما غل قبل القسمة. وأما بعدها فقال الأوزاعي والليث ومالك: يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك، وقال: إن ملكه فليس عليه أن يتصدق به وإن كان لم يملكه لم يتصدق به، فليس له التصديق بماله غيره، والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة.

٢٢/١٣٠٤ — وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

— (وعن عوف بن مالك أن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل. رواه أبو داود وأصله

١٣٠٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الإمام يمنع السلب إن رأى والفرس والسلاح والسلب (الحديث ٢٧١٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: في السلب يعطي القاتل (الحديث ١٧٥٣).

عند مسلم) فيه دليل على أن السلب الذي يؤخذ من العدو الكافر يستحقه قاتله، سواء قال الإمام قبل القتال: من قتل قتيلاً فله سلبه. أو لا، وسواء كان القاتل مقبلاً أو منهزماً، وسواء كان ممكن يستحق السهم في المغنم أو لا، إذ قوله: «قضى بالسلب للقاتل» حكم مطلق غير مقيد بشيء من الأشياء، قال الشافعي: وقد حفظ هذا الحكم عن رسول الله ﷺ في مواطن كثيرة منها يوم بدر، فإنه ﷺ حكم بسلب أبي جهل لمعاذ بن الجموح. لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل، وكذا في قتل حاطب بن أبي بلتعة لرجل يوم أحد أعطاه النبي ﷺ سلبه. رواه الحاكم. والأحاديث في هذا الحكم كثيرة وقوله ﷺ في يوم حنين: «من قتل قتيلاً فله سلبه» بعد القتال لا ينافي هذا بل هو مقرر للحكم السابق، فإن هذا كان معلوماً عند الصحابة من قبل حنين، ولذا قال عبد الله بن جحش: اللهم ارزقني رجلاً شديداً - إلى قوله - أقتله وأخذ سلبه كما قدمناه قريباً. وأما قول أبي حنيفة والهادوية إنه لا يكون السلب للقاتل، إلا إذا قام الإمام قبل القتال مثلاً: من قتل قتيلاً فله سلبه وإلا كان السلب من جملة الغنيمة بين الغانمين، فإنه قول لا توافقه الأدلة. وقال الطحاوي: ذلك موكل إلى رأي الإمام، فإنه ﷺ أعطى سلب أبي جهل لمعاذ بن الجموح بعد قوله له ولمشاركه في قتله كلاً كما قتله لما رآياه سيفيهما. وأجيب عنه بأنه ﷺ إنما أعطاه معاذاً، لأنه الذي أثر في قتله لما رأى عمق الجناية في سيفه. وأما قوله: كلا كما قتله فإنه قاله تطيياً لنفس صاحبه. وأما تخميس السلب الذي يعطاه القاتل فعموم الأدلة من الأحاديث قاضية بعدم تخميسه. وبه قال أحمد وابن المنذر وابن جرير وآخرون كأنهم يخصصون عموم الآية، فإنه أخرج حديث عوف بن مالك أبو داود وابن حبان بزيادة «ولم يخمس السلب» وكذلك أخرجه الطبراني. واختلفوا هل تلزم القاتل البيعة على أنه قتل من يريد أخذ سلبه؟ فقال الليث والشافعي وجماعة من المالكية: إنه لا يقبل قوله إلا بالبيعة لورود ذلك في بعض الروايات بلفظ: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه» وقال مالك والأوزاعي: يقبل قوله بلا بيعة، قالوا لأنه ﷺ قد قبل قول واحد ولم يحلفه بل اكتفى بقوله، وذلك في قصة معاذ بن الجموح وغيرها، فيكون مخصصاً لحديث الدعوى والبيعة.

١٣٠٥/٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي - قِصَّةِ قَتْلِ

١٣٠٥ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: من لم يخمس الأسلاب (الحديث ٣١٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: استحقاق القاتل سلب القتل (الحديث ١٧٥٢).

أَبِي جَهْلٍ - قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ أَنْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: «أَبُيْكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟». قَالَا: لَا. قَالَ: فَنَظَرَ فِيهِمَا، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ». فَقَضَى ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنه، في قصة قتل أبي جهل) يوم بدر (قال: فابتدراه) تسابقاً إليه (بسيفهما) أي: ابني عفراء (حتى قتلاه) ثم انصرفا إلى رسول الله ﷺ فأخبراه. فقال أيكما قتله؟ هل مسحتما سيفكما؟ قالا: لا. قال: فنظر فيهما) أي: في سيفهما (فقال: كلاهما قتله فقضى ﷺ بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح) بفتح الجيم آخره حاء. مهملة بزنة فَعُول (متفق عليه). استدل به على أن للإمام أن يعطي السلب لمن شاء، وأنه مفوض إلى رأيه، لأنه ﷺ أخبر أن ابني عفراء قتلأبأ جهل ثم جعل سلبه لغيرهما وأجيب عنه أنه إنما حكم به ﷺ لمعاذ بن عمرو بن الجموح، لأنه رأى أثر ضررته بسيفه هي المؤثرة في قتله لعمقها فأعطاه السلب وطيب قلب ابني عفراء بقوله كلاكما قتله، وإلا فالجناية القاتلة له ضربة معاذ بن عمرو ونسبة القتل إليهما مجاز أي كلاكما أراد قتله، وقرينة المجاز إعطاء سلب المقتول لغيرهما، وقد يقال هذا محل النزاع.

١٣٠٦/٢٤ — وَعَنْ مَكْحُولٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمُنْجَنِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيلِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَوَصَلَهُ الْعُقَيْلِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

— (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي كان من سبي كابل، وكان مولى لامرأة من قيس وكان سندياً لا يفصح، وهو عالم الشام ولم يكن أبصر منه بالفتيا في زمانه، سمع من أنس بن مالك ووائلة وغيرهما، ويروى عنه الزهري وغيره وريعة الرأي وعطاء الخراساني، مات سنة ثمان عشرة ومائة (أن النبي ﷺ نصب المنجنق على أهل الطائف). أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات) ووصله العقيلي بإسناد ضعيف عن علي رضي الله عنه. وأخرجه الترمذي عن ثور راويه عن مكحول ولم يذكر مكحولاً فكان من قسم المعضل، وقال السهيلي: ذكر الرمي بالمنجنق الواقدي كما ذكره مكحول، وذكر أن الذي أشار به سلمان الفارسي. وروى ابن أبي شيبة من حديث

عبد الله بن سنان ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه ﷺ حاصرهم خمساً وعشرين ليلة، ولم يذكر أشياء من ذلك. وفي الصحيحين من حديث ابن عمر حاصر أهل الطائف شهراً. وفي مسلم من حديث أنس أن المدة كانت أربعين ليلة. وفي الحديث دليل أنه يجوز قتل الكفار إذا تحصنوا بالمنجنيق، ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها.

إقامة الحدود بالحرم

٢٥/١٣٠٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ، وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: «أَقْتُلُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر) بالغين المعجمة ففاء، في القاموس المغفر كمنبر وبهاء وكتابة زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة، أو حلق يتقنع بها المسلح (فلما نزع المغفر جاءه رجل فقال: ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة (متعلق بأستار الكعبة فقال: اقتلوه. متفق عليه). فيه دليل على أنه ﷺ دخل مكة غير محرم يوم الفتح، لأنه دخل مقاتلاً ولكن يختص به ذلك، فإنه محرم القتال فيها كما قال ﷺ: «وإنما أحلت لي ساعة من نهار» الحديث وهو متفق عليه. وأما أمره ﷺ بقتل ابن خطل، وهو أحد جماعة تسعة أمر ﷺ بقتلهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة، فأسلم منهم ستة وقتل ثلاثة منهم ابن خطل، وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي ﷺ مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار، وكان معه مولى يخدمه مسلماً فنزل وأمر مولاه أن يذبح له تيساً ويصنع له طعاماً، فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً، وكانت له قيتان تغنيانه بهجاء النبي ﷺ فأمر بقتلهما معه، فقتلت إحداهما واستؤمن للأخرى فأمناها. قال الخطابي: قتله ﷺ بحق ما جناه في الإسلام، فدل على أن الحرم لا يعصم من إقامة واجب ولا يؤخره عن وقته انتهى. وقد اختلف الناس في هذا، فذهب مالك والشافعي إلى أنه يستوفي الحدود والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الأدلة ولهذه القصة. وذهب الجمهور من السلف والخلف وهو قول الهادوية إلى أنه لا يستوفي فيها حد لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمَنًا﴾^(١) ولقوله ﷺ «لا يسفك بهادم» وأجابوا عما

١٣٠٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: قتل الأسير وقتل الصبر (الحديث ٣٠٤٤)، وأخرجه

مسلم في كتاب: الحج، باب: جواز دخول مكة بغير إحرام (الحديث ١٣٥٧).

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

احتج به الأولون بأنه لا عموم للأدلة في الزمان والمكان، بل هي مطلقات مقيدة بما ذكرناه من الحديث وهو متأخر، فإنه في يوم الفتح بعد شرعية الحدود، وأما قتل ابن خطل ومن ذكر معه، فإنه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله ﷺ واستمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر، وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زمزم والمقام. وهذا الكلام فيمن ارتكب حداً في غير الحرام ثم التجأ إليه. وأما إذا ارتكب إنسان في الحرم ما يوجب الحد فاختلف القائلون بأنه لا يقام فيه حد، فذهب بعض الهادوية أنه يخرج من الحرم ولا يقام عليه الحد وهو فيه. وخالف ابن عباس فقال: من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم. رواه أحمد عن طاوس عن ابن عباس وذكر الأثر عن ابن عباس أيضاً «من حديث حدثنا في الحرم أقيم عليه الحد ما أحدث فيه من شيء» والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾^(١) ودل كلام ابن عباس رضي الله عنهما أنه يقام. وفرقوا بينه وبين الملتجئين إليه بأن الجاني فيه هاتك لحرمته، والملتجئ معظم لها، ولأنه لو لم يقم الحد على من جنى فيه من أهله لعظم الفساد في الحرم، وأدى إلى أن من أراد الفساد قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما تقتضاه شهوته. وأما الحد بغير القتل فيما دون النفس من القصاص ففيه خلاف أيضاً. فذهب أحمد في رواية أنه يستوفي، لأن الأدلة إنما وردت فيمن سفك الدم، وإنما يتصرف إلى القتل ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم ما دونه، لأن حرمة النفس أعظم والانتهاك بالقتل أشد، ولأن الحد فيما دون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع منه. وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء عملاً بعموم الأدلة. ولا يخفى أن الحكم للأخص، حيث صح أن سفك الدم لا يتصرف إلا إلى القتل (قلت:) ولا يخفى أن الدليل خاص بالقتل والكلام من أوله في الحدود، فلا بد من حملها على القتل، إذ حد الزنى غير الرجم وحد الشرب والقذف يقام عليه.

١٣٠٨/٢٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَذْرِ ثَلَاثَةِ صَبْرَاءَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن سعيد بن جبیر، رضي الله عنه)، هو أبو عبد الله سعيد بن جبیر بضم الجيم وفتح الباء الموحدة فمثناة فراء، الأسدي مولى بني والبة بطن من بني أسد بن خزيمة

١٣٠٨ - أخرجه أبو داود في المراسيل (الحديث ٣٠١).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩١.

كوفي. أحد علماء التابعين. سمع ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأنساً، وأخذ عنه عمرو بن دينار وأيوب. قتله الحجاج سنة خمس وتسعين في شعبان منها، ومات الحجاج في رمضان من السنة المذكورة (أن رسول الله ﷺ قتل يوم بدر ثلاثة صبراً) في القاموس: صبر الإنسان وغيره على القتل أن يحبس ويرمى حتى يموت، وقد قتله صبراً وصبره عليه، ورجل صبورة مصبور للقتل انتهى. (أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات). والثلاثة هم طعيمة بن عدي والنضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط، ومن قال بدل طعيمة المطعم بن عدي فقد صحف كما قاله المصنف. وهذا دليل على جواز قتل الصبر، إلا أنه قد روي عنه ﷺ برجال ثقات وفي بعضهم مقال: «لا يقتلن قرشي بعد هذا صبراً» قاله ﷺ بعد قتل ابن خطل يوم الفتح.

٢٧/١٣٠٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مُشْرِكٍ^(١)». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

— (وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ فدى رجلين من المسلمين برجل مشرك. أخرجه الترمذي وصححه وأصله عند مسلم). فيه دليل على جواز مفاداة المسلم الأسير بأسير من المشركين. وإلى هذا ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا تجوز المفاداة ويتعين إما قتل الأسير أو استرقاقه. وزاد مالك أو مفاداته بأسير. وقال صاحباً أبي حنيفة: تجوز المفاداة بغيره، أو بمال، أو قتل الأسير أو استرقاقه، وقد وقع منه ﷺ قتل الأسير كما في عقبة بن أبي معيط، وفداؤه بالمال كما في أسارى بدر، والمن عليه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقاتل، فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال في حقه: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» والاسترقاق وقع منه ﷺ لأهل مكة ثم اعتقهم.

١٣٠٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في قتل الأسارى والفداء (الحديث ١٥٦٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: لا وفاء لنذر في معصية الله (الحديث ١٦٤١).

(١) في نسخة م: من المشركين.

١٣١٠/٢٨ - وَعَنْ صَخْرِ بْنِ الْعَيْلَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَزُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ مُوثَقُونَ.

— (وعن صخر) بالصاد المهملة فحاء معجمة ساكنة فراء (ابن العيلة) بالعين المهملة مفتوحة وسكون المشاة التحتية ويقال ابن أبي العيلة، عداده في أهل الكوفة وحديثه عندهم، روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن ابنه (أن النبي ﷺ قال: إن القوم إذا أسلموا أحرزوا دماءهم وأموالهم. أخرجه أبو داود ورجاله موثقون). وفي معناه الحديث المتفق عليه: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها أحرزوا دماءهم وأموالهم» الحديث. وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك، قالوا: من أسلم طوعاً من دون قتال ملك ماله وأرضه وذلك كأرض اليمن، وإن أسلموا بعد القتال فالإسلام قد عصم دماءهم. وأما أموالهم فالمنقول غنيمة وغير المنقول فيء، ثم اختلف العلماء في هذه الأرض التي صارت فيئاً للمسلمين على أقوال: «الأول»: لمالك ونصره ابن القيم أنها تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين، وأرزاق المقاتلة، وبناء القناطر والمساجد، وغير ذلك من سبل الخير، إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة في قسمتها كان له ذلك. قال ابن القيم: وبه قال جمهور العلماء وكانت عليه سيرة الخلفاء الراشدين، ونازع في ذلك بلال وأصحابه وقالوا لعمر: اقسم الأرض التي فتحوها في الشام. وقالوا له: خذ خمسها واقسمها. فقال عمر: هذا غير المال ولكن أحبسه فيئاً يجري عليكم وعلى المسلمين، ثم وافق سائر الصحابة عمر رضي الله عنه. وكذلك جرى في فتوح مصر وأرض العراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة، فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة، ثم قال: ووافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بلا قسمة، فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام مخير فيها تخيير مصلحة لا تخيير شهرة، فإن كان الأصلح للمسلمين قسمتها قسمها، وإن كان الأصلح أن يقفها على المسلمين وقفها عليهم، وإن كان الأصلح قسمة البعض ووقف البعض فعله. فإن رسول الله ﷺ فعل الأقسام الثلاثة، فإنه قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة مكة، وقسم بعض خيبر وترك بعضها لما ينوبه من مصالح المسلمين. وذهب الهاديون إلى أن الإمام مخير فيها بين الأصلح من الأربعة الأشياء: إما القسم بين الغانمين، أو يتركها لأهلها على خراج، أو يتركها على

١٣١٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفیء، باب: في إقطاع الأراضي (الحديث ٣٠٦٧).

معاملة من غلتها، أو يمن بها عليهم. قالوا: وقد فعل مثل ذلك النبي ﷺ.

٢٩/١٣١١ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَبًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّسَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن جبير) بالجيم والموحدة والراء مصغراً (ابن مطعم) بزنة اسم الفاعل أي ابن عدي. وجبير صحابي عارف بالأنساب. مات سنة ثمان أو تسع وخمسين (أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر: لو كان المطعم ابن عدي حباً) هو والد جبير (ثم كلمني في هؤلاء النسوة) جمع تن بالنون والمثناة الفوقية (لتركتهم له. رواه البخاري) المراد بهم أسارى بدر وصفهم بالنسوة لما هم عليه من الشرك كما وصف الله تعالى المشركين بالنسوة، والمراد لو طلب مني تركهم وإطلاقهم من الأسر بغير فداء لفعلت ذلك مكافأة له على يد كانت له عند رسول الله ﷺ وذلك أنه ﷺ لما رجع من الطائف دخل ﷺ في جوار المطعم بن عدي إلى مكة، فإن المطعم بن عدي أمر أولاده الأربعة، فلبسوا السلاح وقام كل واحد منهم عند الركن من الكعبة، فبلغ ذلك قريشاً فقالوا له: أنت الرجل الذي لا تخفر ذمتك. وقيل: إن اليد التي كانت له أنه أعظم من سعي في نقض الصحيفة التي كانت كتبها قريش في قطعة بني هاشم، ومن معهم من المسلمين حين حصروهم في الشعب، وكان المطعم قد مات قبل وقعة بدر كما رواه الطبراني. وفيه دليل على أنه يجوز ترك أخذ الفداء من الأسير والسماحة به لشفاعة رجل عظيم، وأنه يكافأ المحسن وإن كان كافراً.

٣٠/١٣١٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمِ أُوتَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَحَرَّجُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النَّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١) - الْآيَةُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٣١١ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ما من النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس (الحديث ٣١٣٩).

١٣١٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: جواز وطء المسبية بعد الاستبراء (الحديث ١٤٥٦).

(١) سورة: النساء، الآية: ٢٤.

١٣١٢ — (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: أصبنا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج فتمرحوا فأنزل الله ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾^(١) الآية. أخرجه مسلم). قال أبو عبيد البكري: أوطاس واد في ديار هوازن. والحديث دليل على انفساخ نكاح المسيبة، فلاستثناء على هذا متصل. وإلى هذا ذهب الهادوية والشافعي وظاهر الإطلاق، سواء سبي معها زوجها أم لا. ودلت أيضاً على جواز الوطء ولو قبل إسلام المسيبة، سواء كانت كتابية أو وثنية، إذ الآية عامة ولم يعلم أنه ﷺ عرض على سبايا أوطاس الإسلام، ولا أخبر أصحابه أنها لا توطأ مسيبة حتى تسلم، مع أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرياض بن سارية أن النبي ﷺ «حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن» فجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ولم يذكر الإسلام، وما أخرجه في السنن مرفوعاً «لا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها» ولم يذكر الإسلام وأخرجه أحمد. وأخرج أحمد أيضاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئاً من السبايا حتى تحيض حيضه» ولم يذكر الإسلام ولا يعرف اشتراط الإسلام في المسيبة في حديث واحد. وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره. وذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى أنه لا يجوز وطء المسيبة بالملك حتى تسلم إذا لم تكن كتابية، وسبايا أوطاس هن وثنيات، فلا بد عندهم من التأويل بأن حلهن بعد الإسلام، ولا يتم ذلك إلا لمجرد الدعوى فقد عرفت أنه لم يأت دليل بشرطية الإسلام.

٣١/١٣١٣ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ، قَبْلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُقِلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: بعث رسول الله ﷺ سرية) بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الياء (وأنا فيهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أي: جهة (نجد فغنموا إبلًا كثيرة وكانت سهمانهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب

١٣١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين ما سأل هوازن النبي ﷺ برضاة فيهم فتحل في المسلمين (الحديث ٣١٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: الأنفال (الحديث ١٧٤٩).

(اثنى عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً. متفق عليه). السرية قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه وهي من مائة إلى خمسمائة، والسرية التي تخرج بالليل والسارية التي تخرج بالنهار، والمراد من قوله سهمانهم أي أنصباؤهم أي أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر أعني اثنى عشر بعيراً، والنفل زيادة يزادها الغازي على نصيبه من المغنم. وقوله: (نفلوا) مبني للمجهول فيحتمل أنه نفلهم أميرهم وهو أبو قتادة، ويحتمل أنه النبي ﷺ، وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن القسم والتنفيل كان من أمير الجيش وقرر النبي ﷺ ذلك، لأنه قال: ولم يغيره النبي ﷺ. وأما رواية ابن عمر عند مسلم أيضاً بلفظ: «ونفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً» فقد قال النووي: نسب إلى النبي ﷺ لما كان مقررراً لذلك، ولكن الحديث عند أبي داود بلفظ: «فأصبنا نعماً كثيراً وأعطانا أميرنا بعيراً بعيراً لكل إنسان ثم قدمنا إلى النبي ﷺ فقسم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل اثنى عشر بعيراً بعد الخمس» فدل على أن التنفيل من الأمير والقسمة منه ﷺ. وقد جمع بين الروايات بأن التنفيل كان من الأمير قبل الوصول إلى النبي ﷺ، ثم بعد الوصول قسم النبي ﷺ بين الجيش، وتولى الأمير قبض ما هو للسرية جملة، ثم قسم ذلك على أصحابه، فمن نسب ذلك إلى النبي ﷺ فلكونه الذي قسم أولاً، ومن نسب ذلك إلى الأمير فباعتبار أنه الذي أعطى ذلك أصحابه آخرأ. وفي الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش، ودعوى أنه يختص ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليه، بل تنفيل الأمير قبل الوصول إليه ﷺ في هذه القصة، دليل على عدم الاختصاص، وقول مالك إنه يكره أن يكون التنفيل بشرط من الأمير بأن يقول من فعل كذا فله كذا، قال: لأنه يكون القتال للدنيا فلا يجوز - يرده قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه» سواء قاله ﷺ قبل القتال أو بعده، لأنه تشريع عام إلى يوم القيامة. وأما لزوم كون القتال للدنيا فالعمدة الباعث عليه، فإنه لا يصير قول الإمام: من فعل كذا فله كذا قتاله للدنيا بعد الإعلام له أن المجاهد في سبيل الله من جاهد لتكون كلمة الله هي العليا. فمن كان قصده إعلاء كلمة الله لم يضره أن يريد مع ذلك المغنم والاسترزاق كما قال ﷺ: «واجعل رزقي تحت ظل رمحي» واختلف العلماء هل يكون التنفيل من أصل الغنيمة؟ أو من الخمس؟ أو من خمس الخمس؟ قال الخطابي: أكثر ما روي من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنيمة.

١٣١٤/٣٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

١٣١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: إسهام الفرس (الحديث ٢٨٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين (الحديث ١٧٦٢).

١٣١٥/٣٣ — وَلَآبِي دَاوُدَ: «أَسْهَمَ لِرَجُلٍ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ: سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ، وَسَهْمًا لَهُ».

— (وعنه) أي: ابن عمر (قال: قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً متفق عليه واللفظ للبخاري. ولأبي داود) أي: عن ابن عمر (أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له) الحديث دليل على أنه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة سهام من الغنيمة له سهم ولفرسه سهمان. وإليه ذهب الناصر والقاسم ومالك والشافعي لهذا الحديث، ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة أن النبي ﷺ «أعطى للفرس سهمين، ولكل إنسان سهماً، فكان للفراس ثلاثة أسهم» ولما أخرجه النسائي من حديث الزبير أن النبي ﷺ «ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له وسهماً لقرابته» يعني من النبي ﷺ. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الفرس له سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظ: «فأعطى للفراس سهمين وللراجل سهماً» وهو من حديث مجمع بن جارية ولا يقاوم حديث الصحيحين. واختلفوا إذ حضر بفرسين فقال الجمهور: لا يسهم إلا لفرس واحد، ولا يسهم لها إلا إذا حضر بها القتال.

١٣١٦/٣٤ — وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا نَفَلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ.

— (وعن معن) بفتح الميم وسكون العين المهملة، هو أبو زيد معن بن يزيد السلمي بضم السين المهملة. له ولأبيه ولجده صحبة شهدوا بدرًا كما قيل، ولا يعلم من شهد بدرًا هو وأبوه وجده غيرهم. وقيل: لا يصح شهوده بدرًا. يعد في الكوفيين (ابن يزيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا نفل) بفتح النون وفتح الفاء هو الغنيمة (إلا بعد الخمس. رواه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي) المراد بالنفل هو ما يزيد الإمام لأحد الغانمين على نصيبه. وقد اتفق العلماء على جوازه، واختلفوا هل يكون من قبل القسمة أو من الخمس؟ وحديث القسمة أو من الخمس وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد

١٣١٥ — أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في سهمان الخيل (الحديث ٢٧٣٣).

١٣١٦ — أخرجه أحمد: ٤٧٠/٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في النفل من الذهب والفضة ومن أول مغنم (الحديث ٢٧٥٣).

الأميرين . بل غاية ما دل عليه أنها تخمس الغنيمة قبل التنفيل منها . وتقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الأخبار دالة على أن التنفيل من أصل الغنيمة ، واختلفوا في مقدار التنفيل فقال بعضهم : لا يجوز أن ينفل أكثر من الثلث ، أو من الربع كما يدل عليه قوله .

١٣١٧/٣٥ - وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاةِ وَالثَّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن حبيب بن مسلمة) بالحاء المهملة المفتوحة وموحدتين بينهما مثناة تحتية، هو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القرشي الفهري، وكان يقال له حبيب الروم لكثرة مجاهدته لهم، ولاءه عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية وأذربيجان وكان فاضلاً مجاب الدعوة. مات بالشام أو بأرمينية ستة اثنتين وأربعين (قال: شهدت رسول الله ﷺ نفل الربع في البدأة) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة (والثلث في الرجعة. رواه أبو داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث أنه ﷺ لم يجاوز الثلث في التنفيل. وقال آخرون: للإمام أن ينفل السرية جميع ما غنمت لقوله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١) ففوضها إليه ﷺ، والحديث لا دليل فيه على أنه لا ينفل أكثر من الثلث. واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر: إنه ﷺ بين البدأة والقفل حين فضل إحدى العطيتين على الأخرى لقوة الظهر عند دخولهم وضعفه عند خروجهم، ولأنهم وهم داخلون أنشط وأشهى للسير والإمعان في بلاد العدو، وأجم وهم عند القفل لضعف دوابهم وأبدانهم، وهم أشهى للرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم لطول عهدهم بهم وحبهم للرجوع، فيرى أنه زادهم في القفل لهذه العلة والله سبحانه وتعالى أعلم. قال الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر: هذا ليس بالبين، لأن فحواه يوهم أن الرجعة هي القفل إلى أوطانهم، وليس هو معنى الحديث، والبدأة إنما هي ابتداء السفر للغزو إذا نهضت سرية من جملة العسكر، فإذا وقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع،

١٣١٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: فيمن قال الخمس قبل النفل (الحديث ٢٧٥٠)، وأخرجه ابن الجارود (الحديث ١٠٧٨)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الغنائم وقسمتها (الحديث ٤٨٣٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: قسم الفيء، باب: تنفيل الثلث بعد الخمس (الحديث ١٣٣/٢).

(١) سورة الأنفال، الآية: ١.

ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه، فإن قفلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثانية كان لهم مما غنموا الثلث، لأن نهوضهم بعد القفول أشد لكون العدو على حذر وحزم انتهى. وما قاله هو الأقرب.

٣٦/١٣١٨ — وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْفِلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا^(١) لِنَفْسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قِسْمَةِ عَامَةِ الْجَيْشِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة عامة الجيش. متفق عليه). فيه أنه ﷺ لم يكن ينفل كل من يبعثه، بل بحسب ما يراه من المصلحة في التنفيل.

٣٧/١٣١٩ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَصِيبُ فِي مَغَازِينَا الْعَسَلَ وَالْعِنَبَ، فَنَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلِأَبِي دَاوُدَ: فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ الْخُمْسُ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعنه) أي: ابن عمر (قال: كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه. رواه البخاري ولأبي داود) أي: عن ابن عمر (فلم يؤخذ منهم الخمس وصححه ابن حبان) لا نرفعه لا نحمله على سبيل الادخار، أو لا نرفعه إلى من يتولى أمر الغنيمة، ونستأذنه في أكله اكتفاء بما علم من الإذن في ذلك. وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للغنمين أخذ القوات وما يصلح به، وكل طعام اعتيد أكله عموماً، وكذلك علف الدواب قبل القسمة، سواء كان بإذن الإمام أو بغير إذنه، ودليلهم هذا الحديث وما أخرجه الشيخان من حديث ابن مغفل قال: «أصبت جراب شحم يوم خيبر فقلت لا أعطي منه أحداً فالتفت فإذا

١٣١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين ما سأل هوزان النبي ﷺ برضاة فيهم فتحلل من المسلمين (الحديث ٣١٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: الأنفال (الحديث ١٧٥٠).

١٣١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الخمس، باب: ما يصيب من الطعام في أرض الحرب (الحديث ٣١٥٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في إباحة الطعام في أرض العدو (الحديث ٢٧٠١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجهاد، باب: في الغنائم (الحديث ٤٨٢٥).

(١) في نسخة م: سرايا، والسرايا: الجيش والعسكر.

رسول الله ﷺ يتسم» وهذه الأحاديث مخصصة لأحاديث النهي عن الغلول، ويدل له أيضاً الحديث الآتي وهو قوله:

المحافظة على الفبيء

٣٨/١٣٢٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَصَبْنَا طَعَاماً يَوْمَ خَيْبَرَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن عبد الله بن أبي أوفى، رضي الله عنه، قال: أصبنا طعاماً يوم خيبر فكان الرجل يجيء فيأخذ منه قدر ما يكفيه ثم ينصرف. أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) فإنه واضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة وقبل التخميس قاله الخطابي. وأما سلاح العدو ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافاً في جواز استعمالها. فأما إذا انقضت الحرب فالواجب ردها في المغنم. وأما الثياب والحرث والأدوات فلا يجوز أن تستعمل شيء منها، إلا أن يقول قائل إنه إذا احتاج إلى شيء منها لحاجة ضرورية كان له أن يستعمله، مثل أن يشتد البرد فيستدفئ بثوب ويتقوى به على المقام في بلاد العدو مرصداً له لقتالهم. وسئل الأوزاعي عن ذلك فقال: لا يلبس الثوب إلا أن يخاف الموت. (قلت:)

الحديث الآتي:

٣٩/١٣٢١ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْباً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أُخْلِقَهُ رَدَّهُ فِيهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَرِجَالُهُ لَا يَأْسُ بِهِمْ.

— (وعن رويفع بن ثابت، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من كان يؤمن

١٣٢٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في النهي عن النهي إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو (الحديث ٢٧٠٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجهاد، باب: ما نقض قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم (الحديث ١٢٦/٢).

١٣٢١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الرجل يتنعم من الغنيمة بالشيء (الحديث ٢٧٠٨)، وأخرجه الدارمي في كتاب: السير، باب: النهي عن ركوب الدابة من المغنم ولبس الثوب منه (الحديث ٢٣٠/٢).

باللّه والبوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا أعجبها ردها فيه، ولا يلبس ثوباً من فيء المسلمين حتى إذا أخلقه رده فيه. أخرجه أبو داود والدارمي ورجاله لا بأس بهم) يؤخذ منه جواز الركوب وليس الثوب، وإنما يتوجه النهي إلى الإعجاف والإخلاق للثوب، فلو ركب من غير إعجاف وليس من غير إخلاق وإتلاف جاز.

١٣٢٢/٤٠ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَحْمَدُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء والحاء المهملة (قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يجير) بالجيم والراء بينهما مثناة تحتية من الإجارة، وهي الأمان (على المسلمين بعضهم. أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وفي إسناده ضعف) لأن في إسناده الحجاج بن أرطاة، ولكنه يجبر ضعفه الحديث الآتي وهو قوله.

١٣٢٣/٤١ - وَلِلطَّلَيْسِيِّ ^(١) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ».

— (وللطليسي من حديث عمرو بن العاص: يجير على المسلمين أذناهم) وما في الصحيحين وهو:

١٣٢٤/٤٢ - وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ». زَادَ ابْنُ مَاجَةٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».

— (عن علي، رضي الله عنه، ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أذناهم. زاد

١٣٢٢ - أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده: ٦٨٩/٧، وأخرجه أحمد: ١٩٥/١.

١٣٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: إثم من تبرأ من مواله (الحديث ٦٧٥٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة (الحديث ١٣٧٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم (الحديث ٢٦٨٣).

(١) لم أقف عليه في مسند الطليسي ولم أقف على مسند عمرو بن العاص، بل وجدت مسند عبدالله بن عمرو بن العاص والحديث الذي أسنده هو: المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم. الحديث ص ٢٩٩.

ابن ماجه) من حديث علي أيضاً (من وجه آخر: ويجبر عليهم أقصاهم) كالدافع لتوهم أنه لا يجبر إلا أذناهم فتدخل المرأة في جواز إجارتها على المسلمين كما أفاده الحديث الآتي.

١٣٢٥/٤٣ - وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍّ: «قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجَرْتِ».

— (وفي الصحيحين من حديث أم هانئ) بنت أبي طالب، قيل: اسمها هند، وقيل: فاطمة، وهي أخت علي ابن أبي طالب عليه السلام (قد أجرنا من أجرت) وذلك أنها أجارت رجلين من أحمائها، وجاءت إلى النبي ﷺ تخبره أن علياً أخاها لم يجز إجازتها فقال ﷺ: (قد أجرنا) الحديث. والأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى، حر أم عبد، مأذون أو غير مأذون لقوله: «أذناهم» فإنه شامل لكل وضيع، وتعلم صحة أمان الشريف بالأولى، وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند جماعة من أصحاب مالك، فإنهم قالوا: لا يصح أمان المرأة إلا بإذن الإمام قالوا: فلو لم يجز لم يصح أمانها. وحمله الجمهور على أنه ﷺ أمضى ما وقع منها، وأنه انعقد أمانها، لأنه ﷺ سماها مجيرة، ولأنها داخله في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعض أئمة الأصول، أو من باب التغليب بقريته الحديث الآتي:

١٣٢٦/٤٤ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ^(١) ﷺ يَقُولُ: «لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عمر، رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً. رواه مسلم). وأخرجه أحمد بزيادة «لئن عشت إلى قابل» وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه ﷺ أوصى عند موته بثلاث «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب». وأخرج البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» قال مالك: قال ابن شهاب ففحص عمر عن ذلك حتى أتاه الثلج، واليقين عن رسول الله ﷺ أنه

١٣٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الجزية والموادعة، باب: أمان النساء وجوارهن (الحديث ٣١٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة الضحى (الحديث ٧١٩).

١٣٢٦ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: المساقاة والمعاملة بجزء من التمر والزروع (الحديث ١٥٥١).

(١) في نسخة م: رسول الله.

قال: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر». قال مالك: وقد أجلى يهود نجران وفدك أيضاً. والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى والمجوس من جزيرة العرب لعموم قوله: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» وهو عام لكل دين والمجوس بخصوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرفت. وأما حقيقة جزيرة العرب، فقال مجد الدين في القاموس: جزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات، أو ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولاً. ومن جدة إلى أطراف ريف العراق عرضاً انتهى. وأضيفت إلى العرب، لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم. وبما تضمنته الأحاديث من وجوب إخراج من له دين غير الإسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما، إلا أن الشافعي والهادوية خصوا ذلك بالحجاز. قال الشافعي: وإن سأل من يعطي الجزية أن يعطيها، ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن له ذلك، والمراد بالحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها كلها، وفي القاموس: الحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليفها، فإنها حجزت بين نجد وتهامة، أو بين نجد والسرّة، أو لأنها احتجزت بالحرار الخمس حرة بني سليم وراقم وليلى وشوران والنار. قال الشافعي: ولا أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل الذمة من اليمن، وقد كانت بها ذمة وليس اليمن بحجاز، فلا يجلبهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن. (قلت:) لا يخفى أن الأحاديث الماضية فيها الأمر بإخراج من ذكر من أهل الأديان غير دين الإسلام من جزيرة العرب، والحجاز بعض جزيرة العرب، وورد في حديث أبي عبيدة الأمر بإخراجهم من الحجاز، وهو بعض مسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتهم بحكم لا يعارض الحكم عليها كلها بذلك الحكم، كما قرر في الأصول أن الحكم على بعض أفراد العام لا يخصص العام وهذا نظيره. وليست جزيرة العرب من ألفاظ العموم كما وهم فيه جماعة من العلماء، وغاية ما أفاده حديث أبي عبيدة زيادة التأكيد في إخراجهم من الحجاز، لأنه دخل إخراجهم من الحجاز تحت الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب، ثم أفرد بالأمر زيادة تأكيد لا أنه تخصيص أو نسخ، كيف وقد كان آخر كلامه ﷺ: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» كما قال ابن عباس: أوصى عند موته. وأخرج البيهقي من حديث مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول: بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أنه قال: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب». وأما قول الشافعي إنه لا يعلم أحداً أجلاهم من اليمن، فليس ترك إجلائهم بدليل، فإن أعذار من ترك ذلك كثيرة، وقد ترك أبو بكر، رضي الله عنه، إجلاء الحجاز مع الاتفاق على وجوب إجلائهم

لشغله بجهاد أهل الردة، ولم يكن ذلك دليلاً على أنهم لا يجلون، بل أجلهم عمر رضي الله عنه. وأما القول بأنه ﷺ أقرهم في اليمن بقوله لمعاذ: «خذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافياً» فهذا كان قبل أمره ﷺ بإخراجهم، فإنه كان عند وفاته كما عرفت. فالحق وجوب إجلائهم من اليمن لوضوح دليله، وكذا القول بأن تقريرهم في اليمن قد صار إجماعاً سكوتياً لا ينهض على دفع الأحاديث، فإن السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد، أو من خليفة، أو غيره من فعل محظور، أو ترك واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك، فإنه إن كان الواقع فعلاً أو تركاً لم تنكر وسكتوا لم يدل سكوتهم على أنه ليس بمنكر، لما علم من أن مراتب الإنكار ثلاث: باليد، أو اللسان، أو القلب. وانتفاء الإنكار باليد واللسان لا يدل على انتفائه بالقلب، وحيث فلا يدل سكوته على تقريره، لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه إجماعاً سكوتياً، إذ لا يثبت أنه قد أجمع الساكت إذا علم رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك إلا علام الغيوب. وبهذا يعرف بطلان القول بأن الإجماع السكوتي حجة، ولا أعلم أحداً قد حرر هذا في رد الإجماع السكوتي مع وضوحه، والحمد لله المنعم المتفضل، فقد أوضحنه في رسالة مستقلة فالعجب ممن قال: ومثله قد يفيد القطع وكذلك قول من قال: إنه يحتمل أن حديث الأمر بالإخراج كان عند سكونهم بغير جزية باطل، لأن الأمر بإخراجهم عند وفاته ﷺ، والجزية فرضت في التاسعة من الهجرة عند نزول براءة فكيف يتم هذا؟ ثم إن عمر أجلى أهل نجران، وقد كان صالحيهم ﷺ على مال واسع كما هو معروف وهو جزية. والتكليف لتقويم ما عليه الناس ورد ما ورد من النصوص بمثل هذه التأويلات، مما يطيل تعجب الناظر المنصف. قال النووي: قال العلماء رحمهم الله تعالى: ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين إلى الحجاز ولا يمكثون فيه أكثر من ثلاثة أيام. قال الشافعي ومن وافقه: إلا مكة وحرماها فلا يجوز تمكين كافر من دخولها بحال، فإن دخل في خفية وجب إخراجه فإن مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير وحجته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾^(١) (قلت:) ولا يخفى أن البانين هم المجوس، والمجوس حكمهم من حكم أهل الكتاب لحديث «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» فيجب إخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب، وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس، فالدليل على إخراجهم دخولهم تحت «لا يجتمع دينان في أرض العرب».

١٣٢٧/٤٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَةٍ، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي: عمر، رضي الله عنه، (قال: كانت أموال بني النضير) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة بعدها مثناة تحتية (مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف) الإيجاف من الوجف وهو السير السريع (عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء الإبل (فكانت للنبي ﷺ خاصة فكان ينفق على أهله نفقة سنة وما بقي يجعله في الكراع) بالراء والعين المهملة بزنة غراب اسم لجميع الخيل (والسلاح عدة في سبيل الله عز وجل. متفق عليه). بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود، وادعهم النبي ﷺ بعد قدومه إلى المدينة على أن لا يحاربوه، وأن لا يعينوا عليه عدوه، وكانت أموالهم ونخيلهم ومنازلهم بناحية المدينة، فنكثوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى قريش فحالفهم، وكان على رأس ستة أشهر من واقعة بدر كما ذكره الزهري. وذكر ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان بعد قصة أحد وبثر معونة «وخرج إليهم النبي ﷺ يستعينهم في دية رجلين قتلها عمرو بن أمية الضمري من بني عامر، فجلس النبي ﷺ إلى جنب جدار لهم فتماثلوا على إبقاء صخرة عليه من فوق ذلك الجدار، وقام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب، فأناه الخبر من السماء، فقام مظهراً أنه يقضي حاجة وقال لأصحابه: لا تبرحوا ورجع مسرعاً إلى المدينة فاستبطأه أصحابه، فأخبروا أنه رجع إلى المدينة، فلحقوا به فأمر بحربهم والمسير إليهم فتحصنوا، فأمر بقطع النخل، والتحريق، وحاصرهم ست ليال، وكان ناس من المنافقين بعثوا إليهم أن اثبتوا وتمنعوا، فإن قوتلتهم قاتلنا معكم فترصبوا، فقذف الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم، فسألوا أن يجلسوا من أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصولحوا على ذلك، إلا الحلقة بفتح الحاء المهملة وفتح اللام ففاف، وهي السلاح فخرجوا إلى أذرعات وأريحاء من الشام، وآخرون إلى الحيرة ولحق آل أبي الحقيق وآل حبي بن أخطب بخيبر،

وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال تعالى: ﴿لأول الحشر﴾^(١) والحشر الثاني من خير في أيام عمر، رضي الله عنه، وقوله: (مما أفاء الله على رسوله) الفيء ما أخذ بغير قتال، قال في نهاية المجتهد: إنه لا خمس فيه عند جمهور العلماء. وإنما لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، لأن بني النضير كانت على ميلين من المدينة، فمشوا إليها مشاة غير رسول الله ﷺ، فإنه ركب جملاً أو حماراً ولم تنل أصحابه ﷺ مشقة في ذلك. وقوله: ﴿كان ينفق على أهله أي مما استبقاه لنفسه، والمراد أنه يعزل لهم نفقة سنة، ولكنه كان ينفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا يتم عليه السنة، ولهذا توفي ﷺ ودرعه مرهونة على شعير استدانة لأهله. وفيه دلالة على جواز ادخار قوت سنة، وأنه لا ينافي التوكل. وأجمع العلماء على جواز الادخار مما يستغله الإنسان من أرضه. وأما إذا أراد أن يشتريه من السوق ويدخره، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز، بل يشتري ما لا يحصل به تضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت السنة، وهذا التفصيل نقله القاضي عياض عن أكثر العلماء.

٤٦/١٣٢٨ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، فَأَصَبْنَا فِيهَا غَنَمًا، فَقَسَمَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَائِفَةً، وَجَعَلَ بِقَبَيْتِهَا فِي الْمَغْنَمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ.

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ خيبر فأصبنا فيها غنماً فقسم فينا رسول الله ﷺ طائفة وجعل بقبيتها في المغنم. رواه أبو داود ورجاله لا بأس بهم). الحديث من أدلة التنفيل، وقد سلف الكلام فيه، فلو ضمه المصنف رحمه الله إليها لكان أولى.

٤٧/١٣٢٩ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَخِيسُ بِالْمَعْهِدِ وَلَا أَخِيسُ الرُّسْلَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٣٢٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في بيع الطعام إذا انفصل عن الناس في أرض العدو (الحديث ٢٧٠٧).

١٣٢٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الإمام يستجن به في اليهود (الحديث ٢٧٥٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: المواجهة والمهادنة (الحديث ٤٨٧٧).

(١) سورة الحشر، الآية: ٢. (٢) في نسخة م: رسول الله.

١٣٢٩ - (وعن أبي رافع، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لا أخيس بالخاء المعجمة فمشتاة تحتية فسين مهملة في النهاية لا أنقضه (بالعهد ولا أحبس الرسل رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان). في الحديث دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو لكافر، وعلى أنه لا يحبس الرسول بل يرد جوابه، فكان وصوله أمان له فلا يجوز أن يحبس بل يرد.

١٣٣٠ / ٤٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيْمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَإِيْمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: أيما قرية أتيتها فاقمتم فيها فسهمكم فيها، وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله، ثم هي لكم رواه مسلم). قال القاضي عياض في شرح مسلم: يحتمل أن يكون المراد بالقرية الأولى هي التي لم يوجف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب، بل أجلى عنها أهلها وصالحوا، فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطاء كما تقرر في الفيه، ويكون المراد بالثانية ما أخذت عنوة فيكون غنيمه يخرج منها الخمس والباقي للغانمين، وهو معنى قوله: «هي لكم» أي باقيةا. وقد احتج به من لم يوجب الخمس في الفيه. قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمس في الفيه.

١ - باب: الجزية والهدنة

الأظهر في الجزية أنها مأخوذة من الأجزاء، لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة دمه. (والهدنة) هي متاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة، ومشروعية الجزية سنة تسع على الأظهر وقيل سنة ثمان.

١ / ١٣٣١ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا - يَعْنِي: الْجِزْيَةَ - مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَهُ طَرِيقٌ فِي الْمَوْطَأِ فِيهَا أَنْقِطَاعٌ.

١٣٣٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: حكم الفيه (الحديث ١٧٥٦).

١٣٣١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجزية والموادعة، باب: مع أهل الذمة والحرب (الحديث ٣١٥٧).

— (عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ أخذها - يعني الجزية - من مجوس هجر. رواه البخاري وله طريق في الموطأ فيها انقطاع). وهي: ما أخرجه الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه «أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين» قال البيهقي وابن شهاب: إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب، وابن المسيب حسن المرسل فهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه المصنف. وأخرج الشافعي من حديث عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: لا أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» وأخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عباس قال: جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي ﷺ فلما خرج قلت له: ما قضى الله ورسوله فيكم قال: شراً، قلت: مه، قال: الإسلام أو القتل. قال: وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية. قال ابن عباس: وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت.

(قلت): لأن رواية عبد الرحمن موصولة وصحيحة، ورواية ابن عباس هي عن مجوسي لا تقبل اتفاقاً. وأخرج الطبراني عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ: «سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب». وأخرج البيهقي عن المغيرة في حديث طويل مع فارس وقال فيه: «فأمرنا نبينا ﷺ أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية» وكان أهل فارس مجوساً. فدللت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموماً، ومن أهل هجر خصوصاً كما دلت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى. قال الخطابي: وفي أمتناع عمر، رضي الله عنه، من أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبد الرحمن أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر، دليل على أن رأي الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك، كما ذهب إليه الأوزاعي وإنما تقبل من أهل الكتاب. وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم. فذهب الشافعي في أغلب قوليهِ إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقال أكثر أهل العلم: إنهم ليسوا من أهل الكتاب، وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى.

(قلت): قدمنا لك أن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دل له حديث بريدة، ولا يخفي أن في قوله: «سنوا بهم أهل الكتاب» ما يشعر بأنهم ليسوا بأهل كتاب. ويدل لما قدمناه قوله:

٢/١٣٣٢ - وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ^(١) عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكِيدِرِ دُومَةَ الْجَنْدَلِ^(٢)، فَأَخَذُوهُ فَأَتَوْا بِهِ، فَحَقَّنَ دَمَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزِيَّةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن عاصم بن عمر) هو: أبو عمرو عاصم بن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، العدوي القرشي. ولد قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين، وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه، روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعروة بن الزبير. (عن أنس) أي: ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) أي: ابن جبير بن مطعم القرشي المكي، سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن وعامر بن عبد الله بن الزبير وغيرهم، (أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر) بضم الهمزة بعد الكاف مثناة تحتية فдал مهملة فراء (دومة) بضم الدال المهملة وسكون الواو، ودومة الجندل اسم محل. (فأخذوه وأتوا به فحقن دمه وصالحه على الجزية. رواه أبو داود) قال الخطابي: أكيدر دومة رجل من العرب يقال إنه من غسان. ففي هذا دليل على أخذ الجزية من العرب، كجوازه من العجم انتهى.

(قلت): فهو من أدلة ما قدمناه كان ﷺ بعث خالداً من تبوك، والنبي ﷺ بها في آخر غزاة غزاها، وقال لخالد: «إنك تجده يصيد البقر، فمضى خالد حتى إذا كان من حصنه بمبصر العين في ليلة مقمرة أقام، وجاءت بقر الوحش حتى حكّت قرونها بباب القصر، فخرج إليها أكيدر في جماعة من خاصته، فتلقتهم جند رسول الله ﷺ فأخذوا أكيدر وقتلوا أخاه حسان، فحقن رسول الله ﷺ دمه وكان نصرانياً، وأستلب خالد من حسان قباء ديباج مخوصاً بالذهب، وبعث به إلى رسول الله ﷺ، وأجار خالد أكيدر من القتل حتى يأتي به رسول الله ﷺ، على أن يفتح له دومة الجندل، ففعل، وصالحه على ألفي بغير وثمانمائة رأس وألفي درع وأربعمائة رمح، فعزل رسول الله ﷺ صفية خالصة، ثم قسم الغنيمة - الحديث». وفيه أنه قدم خالد بأكيدر على رسول الله ﷺ، فدعاه إلى الإسلام فأبى فأقره على الجزية.

١٣٣٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والنفية، باب: في أخذ الجزية (الحديث ٣٠٣٧).

(١) زيادة في الأصل.

(٢) زيادة في الأصل.

١٣٣٣/٣ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي: «أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عِدْلَهُ مَعَاظِرِيًّا». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فأمرني أن أخذ من كل حالم ديناراً أو عدله) بالعين المهملة مفتوحة وتكسر المثل. وقيل: بالفتح ما عادله من جنسه وبالكسر ما ليس من جنسه. وقيل: بالعكس كما في النهاية ثم دال مهملة (معاظرياً) بفتح الميم فعين مهملة بعدها ألف ففاء وراء بعدها ياء النسبة إلى معافر، وهي بلد باليمن تصنع فيها الثياب فنسبت إليها، فالمراد أو عدله ثوباً معافرياً (أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم). وقال الترمذي: حديث حسن. وذكر أن بعضهم رواه مراسلاً وأنه أصح، وأعله ابن حزم بالانقطاع، وأن مسروقاً لم يلق معاذاً، وفيه نظر. وقال أبو داود: إنه منكر، قال: وبلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً شديداً. قال البيهقي: إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق عن معاذ. فأما رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق، فإنها محفوظة قد رواها عن الأعمش جماعة. منهم سفيان الثوري وشعبة ومعمر وأبو عوانة ويحيى بن شعبة وحفص بن غياث. وقال بعضهم: عن معاذ. وقال بعضهم: إن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن أو معناه. والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب، على كل حالم أي بالغ، وفي رواية محتلم. وظاهر إطلاقه سواء كان غنياً أو فقيراً، والمراد أنه يؤخذ الدينار ممن ذكر في السنة، وإلى هذا ذهب الشافعي فقال: أقل ما يؤخذ من أهل الذمة دينار على كل حالم، وبه قال أحمد فقال: الجزية دينار أو عدله من المعافري لا يزداد عليه ولا ينقص، إلا أن الشافعي جعل ذلك حداً في جانب القلة. وأما الزيادة فتجوز لما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ صالح أهل نجران على ألفي حلة النصف في محرم والنصف في رجب يؤدونها إلى المسلمين، وعارية ثلاثين درعاً وثلاثين فرساً، وثلاثين بعيراً وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح، يغزو بها المسلمون ضامين لها حتى يردوها عليهم إن كان

١٣٣٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في أخذ الجزية (الحديث ٣٠٣٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البقر (الحديث ٦٢٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٢٤٥٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الذمي والجزية (الحديث ٤٨٨٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٣٩٨/١).

باليمن كيد» قال الشافعي: وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من أهل نجران، يذكر أن قيمة ما أخذوا من كل واحد أكثر من دينار، وإلى هذا ذهب عمر فإنه أخذ زائداً على الدينار، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا توقيف في الجزية في القلة ولا في الكثرة، وأن ذلك موكل إلى نظر الإمام، ويجعل هذه الأحاديث محمولة على التخيير والنظر في المصلحة. وفي الحديث دليل على أن الجزية لا تؤخذ من الأنثى لقوله: «حالم». قال في نهاية المجتهد: اتفقوا على أنه لا تجب الجزية إلا بثلاثة أوصاف: الذكورة والبلوغ والحرية. وأختلفوا في المجنون المقعد، والشيخ، وأهل الصوامع، والفقير قال: وكل هذه مسائل اجتهدية ليس فيها توقيف شرعي، قال: وسبب اختلافهم هل يقتلون أم لا؟ أهـ. هذا وأما رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة، أن النبي ﷺ كتب إلى معاذ باليمن «على كل حالم أو حاملة دينار أو قيمته» فإسنادها منقطع. وقد وصله أبو شيبه عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس بلفظ: «فعلى كل حالم دينار أو عدله من المعافر، ذكر أو أنثى، حر أو عبد دينار، أو عوضه من الثياب». لكنه قال البيهقي: أبو شيبه ضعيف، وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه منقطع، وعن عروة وفيه أنقطاع، وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ، وفيه «حاملة» لكن قال أئمة الحديث: إن معمر إذا روى عن غير الزهري غلط كثيراً. وبه يعرف أنه لم يثبت في أخذ الجزية من الأنثى حديث يعمل به. وقال الشافعي: سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدداً من علماء أهل اليمن، وكلهم حكوا عن عدد مضوا قبلهم يحكون عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة، أن صلح النبي ﷺ كان لأهل الذمة باليمن على دينار كل سنة، ولا يثبتون أن النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية، وقال عامتهم: ولم يؤخذ من زروعهم، وقد كان لهم زروع ولا من مواشيهم شيئاً علمناه، قال: وسألت عدداً كثيراً من ذمة أهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن، فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذاً أخذ منهم ديناراً عن كل بالغ منهم، وسموا البالغ حالماً، قالوا: وكان في كتاب النبي ﷺ مع معاذ «إن على كل حالم ديناراً» وأعلم أنه يفهم من حديث معاذ هذا وحديث بريدة المتقدم، أنه يجب قبول الجزية ممن بذلها يوحرّم قتله، وهو المفهوم من قوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية﴾^(١) الآية أنه ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾^(٢) بإعطاء الجزية. وأما جوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية وهو إعطاء الجزية، فيحرم قتالهم بعد إعطائها.

١٣٣٤/٤ - وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو الْمُزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

— (وعن عائذ بن عمرو المزني عن النبي ﷺ قال: الإسلام يعلو ولا يعلى أخرجه الدارقطني) فيه دليل على علو أهل الإسلام على أهل الأديان في كل أمر لإطلاقه، فالحق لأهل الإيمان إذا عارضهم غيرهم من أهل الملل، كما أشير إليه في إلجائهم إلى مضايق الطرق، ولا يزال دين الحق يعلو ويزداد علواً، والداخلون فيه أكثر في كل عصر من الأعصار.

١٣٣٥/٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) ^(١) ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَأَضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتم أحدهم في طريق فأضطروه إلى أضيقه. رواه مسلم). فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي والنصراني بالسلام، لأن ذلك أصل النهي، وحمله على الكراهة خلاف أصله، وعليه حمله الأقل. وإلى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف، وذهب طائفة منهم ابن عباس إلى جواز الابتداء لهم بالسلام، وهو وجه لبعض الشافعية، إلا أنه قال المازري إنه يقال: السلام عليك بالأفراد، ولا يقال السلام عليكم، واحتج لهم بعموم قوله تعالى: ﴿وقولوا للناس حسناً﴾ ^(٢) وأحاديث الأمر بإفشاء السلام. والجواب أن هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب، وهذا إذا كان الذمي منفرداً. وأما إذا كان معه مسلم جاز الابتداء بالسلام ينوي به المسلم، لأنه قد ثبت أنه ﷺ سلم على مجلس فيه أخلاط من المشركين والمسلمين. ومفهوم قوله لا تبدءوا أنه، لا ينهى عن الجواب عليهم إن سلموا، ويدل له عموم قوله تعالى: ﴿وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾ ^(٣) وأحاديث «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم». وفي رواية

١٣٣٤ - أخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح، باب: المهر (الحديث ٢٥٢/٣).

١٣٣٥ - أخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام (الحديث ١٧/١).

(١) في نسخة م: عن النبي.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٨٣.

«إن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم السام عليكم فقولوا: وعليك» وفي رواية «قل وعليك» أخرجه مسلم. وأتفق العلماء على أنه يرد على أهل الكتاب، ولكنه يقتصر على قوله: «وعليكم» وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات. قال الخطابي: عامة المحدثين يروون هذا الحرف بالواو، قالوا: وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو. وقال الخطابي: هذا هو الصواب، لأنه إذا حذف صار كلامه بعينه مردوداً عليهم، خاصة وإذا أثبت الواو أقتضى المشاركة معهم فيما قالوه، قال النووي: إثبات الواو وحذفها جائز إن صحت به الروايات، فإن الواو وإن أقتضت المشاركة، فالموت هو علينا وعليهم ولا أمتناع. وفي الحديث دليل على إلجائهم إلى مضايق الطرق إذا اشتركوا هم والمسلمون في الطريق فيكون واسعة للمسلمين فإن خلت الطريق عن المسلمين فلا حرج عليهم، وأما ما يفعله اليهود في هذه الأزمنة، من تعمد جعل المسلم على يسارهم إذا لاقاهم في الطريق، فشيء أبتدعوه لم يرو فيه شيء، وكأنهم يريدون التفاؤل بأنهم من أصحاب اليمين، فينبغي منعهم مما يتعمدونه من ذلك لشدة محافظتهم عليه ومضادة المسلم.

١٣٣٦/٦ - وَعَنْ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، وَفِيهِ: «هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ، وَيَكُفُّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

— (وعن المسور بن مخرمة ومروان أن النبي ﷺ خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ المرام بإفراد ذكر، وكان الظاهر فذكرا بضمير التثنية ليعود إلى المسور ومروان، وكأنه أراد فذكر أي الراوي (بطوله وفيه: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض. أخرجه أبو داود وأصله في البخاري). الحديث دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الإمام وإن كره ذلك أصحابه، فإنه ذكر في المهادنة ما يفيد الحديث الآتي وهو قوله:

١٣٣٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في صلح العدو (الحديث ٢٧٦٥) و (الحديث ٢٧٦٦)، وأخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الجهاد (الحديث ٢٧٣١) و (الحديث ٢٧٣٢).

١٣٣٧/٧ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنْ جَاءَنَا^(١) مِنْكُمْ لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا». فَقَالُوا: أَتَكْتُبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا».

— (وأخرج مسلم بعضه من حديث أنس وفيه أن من جاء منكم لم نرده عليكم ومن جاءكم منا رددتموه علينا) أي: من جاء من المسلمين إلى كفار مكة لم يردوه إلى رسول الله ﷺ ومن جاء من أهل مكة إليه ﷺ رده إليهم فكره المسلمون ذلك (فقالوا: أكتب هذا يا رسول الله؟ قال: نعم إنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجاً ومخرجاً) فإنه ﷺ كتب هذا الشرط مع ما فيه من كراهة أصحابه له، والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبية، وأستوفاه ابن القيم في زاد المعاد وذكر فيه كثيراً من الفوائد، وفيه أنه ﷺ رد إليهم أبا جندل ابن سهيل وقد جاء مسلماً قبل تمام كتاب الصلح، وأنه بعد رده إليهم جعل الله له فرجاً ومخرجاً، ففر من المشركين ثم أقام بمحل على طريقهم يقطعها عليهم، وأنضاف إليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم، والقصة مبسطة في كتب السير. وقد ثبت أنه ﷺ لم يرد النساء الخارجات إليه فليل: لأن الصلح إنما وقع في حق الرجال دون النساء، وأرادت قريش تعميم ذلك في الفريقين، فإنها لما خرجت أم كلثوم بنت أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها، فمنع رسول الله ﷺ عن ذلك وأنزل الله تعالى الآية وفيها «فلا ترجعوهن إلى الكفار»^(٢) الآية. والحديث دليل على جواز الصلح على رد من وصل إلينا من العدو كما فعله ﷺ، وعلى ألا يردوا من وصل منا إليهم.

١٣٣٨/٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٣٣٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: صلح الحديبية في الحديبية (الحديث ١٧٨٤).

(١) في نسخة م: جاء.

١٣٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الجزية والموادعة، باب: إثم من قتل معاهداً بغير جرم

(الحديث ٣١٦٦).

(٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

— (وعن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: من قتل معاهداً لم يرح) بفتح المثناة التحتية وفتح الراء أصله يراح أي: لم يجد (رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً. أخرجه البخاري). وفي لفظ للبخاري: «من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله - الحديث» وفي لفظ له تقييد ذلك بغير جرم وفي لفظ له بغير حق. وعند أبي داود والنسائي بغير حلها، والتقييد معلوم من قواعد الشرع. (من مسيرة أربعين عاماً) وقع عند الإسماعيلي سبعين عاماً، ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة، وعند البيهقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ: «سبعين خريفاً». وعند الطبراني من حديث أبي مسيرة مائة عام، وفيه من حديث أبي بكر خمسمائة عام، وهو في الموطأ من حديث آخر، وفي مسند الفردوس عن جابر «إن ريح الجنة ليدرك من مسيرة ألف عام». وقد جمع العلماء بين هذه الروايات المختلفة. قال المصنف ما حاصله: إن ذلك الإدراك في موقف القيامة، وأنه يتفاوت بتفاوت مراتب الأشخاص، فالذي يدركه من مسيرة خمسمائة أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك، وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي، ورأيت نحوه في كلام ابن العربي. وفي الحديث دليل على تحريم قتل المعاهد. وتقدم الخلاف في الاقتصاص من قاتله، وقال المهلب: هذا فيه دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد أو الذمي لا يقتص منه، قال: لأنه أقتصر فيه على ذكر الوعيد الأخروي دون الدنيوي هذا كلامه.

٢ - باب: السبق^(١) والرمي

السبق بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراد هنا، ويقال بتحريك الموحدة، وهو الرهن الذي يوضع لذلك (والرمي) مصدر رمي والمراد به هنا المناضلة بالسهام للسبق.

١/١٣٣٩ — عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمَّرَتْ، مِنَ الْحَفِيَاءِ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثِنْتَيْ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. زَادَ الْبُخَارِيُّ قَالَ سُفْيَانُ: «مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثِنْتَيْ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ، أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ».

١٣٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: هل يقال مسجد فلان (الحديث ٤٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: المسابقة بين الخيل وتضميرها (الحديث ١٨٧٠).

١٣٣٩ — (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: سابق النبي ﷺ بالخيـل التي قد ضمرت من التضمير وهو كما في النهاية، أن يظهر عليها بالعلف حتى تسمن، ثم لا تـُـلف إلا قوتها لتخف، زاد في الصحاح، وذلك في أربعين يوماً، وهذه المدة تسمى المضمار، والموضع الذي يضمـر فيه الخيل أيضاً مضمار. وقيل: تشد عليها سروجها، وتجلل بالأجلة حتى تعرق، فيذهب رهلها ويشتد لحمها. (من الحفـياء) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مثناة تحتية ممدودة، وقد تقصر مكان خارج المدينة. (وكان أمدها) بالـدال المهملة أي غايتها (ثنية الوداع) محل قريب من المدينة سميت بذلك، لأن الخارج من المدينة يمشي معه المودعون إليها. (وسابق بين الخيل التي لم تضمـر من الثنية إلى مسجد بني زريق، وكان ابن عمر فيمن سابق. متفق عليه زاد البخاري) من حديث ابن عمر (قال سفيان: من الحفـياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة، ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل). الحديث دليل على مشروعية السباق، وأنه ليس من العبث، بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة، بحسب الباعث على ذلك. قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام، وكذا الترامي بالسهام وأستعمال الأسلحة، لما في ذلك من التدريب على الحرب. وفيه دليل على جواز تضمير الخيل المعدة للجهاد. وقيل: إنه يستحب.

١٣٤٠/٢ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ، وَفَضَّلَ الْقَرْحَ فِي الْغَايَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعنه) أي: ابن عمر، رضي الله عنهما، (أن النبي ﷺ سابق بين الخيل وفضل القرح) جمع قارح، والقارح ما كملت سنة كالبازل في الإبل (في الغاية. رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) فيه مثل الذي قبله دليل على مشروعية السباق بين الخيل، وأنه يجعل غاية القرح أبعد من غاية ما دونها لقوتها وجلادتها، وهو المراد من قوله وفضل القرح.

١٣٤١/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ حَافِرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا سبق) بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة، هو ما يجعل للسابق على السابق من جعل (إلا في خف أو نصل أو حافر. رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) وأخرجه الحاكم من طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد، وأعل الدارقطني بعضها بالوقف. قوله: (إلا في خف) المراد به الإبل والحافر الخيل، والنصل السهم أي: ذي خف، أو ذي حافر، أو ذي نصل على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه. والحديث دليل على جواز السباق على جعل، فإن كان الجعل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف، وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لأنه من القمار. وظاهر الحديث أنه لا يشرع السبق إلا فيما ذكر من الثلاثة، وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي وأجازاه عطاء في كل شيء، وللفقهاء خلاف في جوازه على عوض أولاً، ومن أجازاه عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات.

١٣٤٢/٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ - وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبَّقَ - فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ^(١) أَمِنَ فَهُوَ قِمَارٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

— (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (عن النبي ﷺ قال: من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق) مغير الصيغة أي يسبقه غيره (فلا بأس به فإن آمن فهو قمار. رواه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف) ولأئمة الحديث في صحته إلى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم: أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد ابن المسيب، فقد رواه

١٣٤١ - أخرجه أحمد: ٤٧٤/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في السبق (الحديث ٢٥٧٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجهاد، باب: ما جاء في الرهان في السبق (الحديث ١٧٠٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الخيل، باب: السبق (الحديث ٣٥٨٧) و (الحديث ٣٥٨٨)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: السبق (الحديث ٤٦٩٠).

١٣٤٢ - أخرجه أحمد: ٥٠٥/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الحلل (الحديث ٢٥٧٩).

(١) في نسخة م: وإن.

يحيى بن سعيد عن سعيد من قوله انتهى . وهو كذلك في الموطأ عن الزهري عن سعيد . وقال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين عنه فقال : هذا باطل وضرب على أبي هريرة ، وقد غلط الشافعي من رواه عن سعيد عن أبي هريرة . وفي قوله : (وهو لا يأمن أن يسبق) دلالة على أن المحلل وهو الفرس الثالث في الرهان يشترط عليه أن لا يكون متحقق السبق وإلا كان قماراً . وإلى هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن القمار ، ولعل الوجه أن المقصود إنما هو الاختيار للخيل ، فإذا كان معلوم السبق فات الغرض الذي يشرع لأجله . وأما المسابقة بغير جعل فمباحة إجماعاً .

١٣٤٣/٥ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقْرَأُ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ (وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ)﴾^(١) ﴿٢﴾ - الْآيَةَ. «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقرأ ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾^(٣) ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي رواه مسلم). أفاد الحديث تفسير القوة في الآية بالرمي بالسهام ، لأنه المعتاد في عصر النبوة ويشمل الرمي بالبنادق للمشركين والبغاة ويؤخذ من ذلك شرعية التدريب فيه ، لأن الإعداد إنما يكون مع الاعتياد ، إذ من لم يحسن الرمي لا يسمى معداً للقوة .

١٣٤٣ - أخرجه مسلم في كتاب : الإمارة ، باب : فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه (الحديث ١٩١٧).

(١) زيادة في الأصل .

(٢) و (٣) سورة الأنفال ، الآية : ٦٠ .

١٢ - كتاب: الإطعمة

باب: الأطعمة

١٣٤٤/١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكُلَهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: كل ذي ناب من السباع فأكله حرام. رواه مسلم). دل الحديث على تحريم ماله ناب من سباع الحيوانات، والناب السن خلف الرباعية كما في القاموس، والسبع هو المفترس من الحيوان كما في القاموس أيضاً وفيه الافتراض الاصطیاد، وفي النهاية أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، هو ما يفترس الحيوان ويأكله قهراً وقسراً، كالأسد والذئب والنمر ونحوها. وأختلف العلماء في المحرم منها، فذهب الهادوية والشافعي وأبو حنيفة أحمد وداود إلى ما أفاده الحديث، ولكنهم اختلفوا في جنس السباع المحرمة. فقال أبو حنيفة: كل ما أكل اللحم فهو سبع، حتى الفيل والضبع واليربوع والسنور. وقال الشافعي: يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالأسد والذئب والنمر دون الضبع والثعلب، لأنهما لا يعدوان على الناس. وذهب ابن عباس فيما حكاه عنه ابن عبد البر وعائشة وابن عمر على رواية عنه فيها ضعف، والشعبي وسعيد بن جبیر إلى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(١) الآية، فالمحرم هو ما ذكر في الآية وما عداه حلال. (وأجيب) بأن الآية مكية وحديث أبي هريرة بعد الهجرة، فهو ناسخ للآية عند من يرى نسخ القرآن بالسنة. وبأن الآية خاصة بشماتية الأزواج من الأنعام رداً على من حرم بعضها، كما ذكر الله تعالى قبلها من قوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾^(٢) إلى آخر الآيات. فقيل في الرد عليهم:

١٣٤٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: تحريم أكل كل ذي ناب من السباع (الحديث ١٩٣٣).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٣٩.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(١) الآية أي أن الذي أحللتموه هو المحرم، والذي حرمتموه هو الحلال، وأن ذلك أفتراء على الله، وقرن بها لحم الخنزير لكونه مشاركاً لها في علة التحريم، وهو كونه رجساً. فالآية وردت في الكفار الذين يحلون الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به، ويحرمون كثيراً مما أباحه الشرع، وكان الغرض من الآية بيان حالهم، وأنهم يضادون الحق، فكانه قيل: ما حرام إلا ما أحللتموه مبالغة في الرد عليهم. (قلت): ويحتمل أن المراد قل لا أجد الآية محرماً إلا ما ذكر في الآية، ثم حرم الله من بعد كل ذي ناب من السباع، ويروى عن مالك أنه إنما يكره أكل كل ذي ناب من السباع لا أنه محرم.

١٣٤٥/٢ - وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ: «نَهَى» وَزَادَ: «وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

— (وأخرجه) أي: أخرج معنى حديث أبي هريرة (من حديث ابن عباس بلفظ: نهى) أي: عن كل ذي ناب من السباع. (وزاد) أي: ابن عباس (وكل ذي مخلب) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام آخره موحدة (من الطير). وأخرج الترمذي من حديث جابر تحريم كل ذي مخلب من الطير. وأخرجه أيضاً من حديث العرباض بن سارية وزاد فيه: يوم خير. في القاموس المخلب ظفر كل سبع من الماشي والطيائر، أو هو لما يصيد من الطير، والظفر لما لا يصيد. وإلى تحريم كل ذي مخلب من الطير ذهب الهادي، ونسبه النووي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود والجمهور. وفي نهاية المجتهد نسب إلى الجمهور القول بحل كل ذي مخلب من الطير، وقال: وحرّمها قوم ونقل النووي أثبت: لأنه المذكور في كتب الفريقين وأحمد، فإن في دليل الطالب على مذهب أحمد ما لفظه: ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثيراً من ذلك، ومثله في المنهاج للشافعية ومثله للحنفية. وقال مالك: يكره كل ذي مخلب من الطير ولا يحرم. وأما النسرة فقالوا: ليس بذي مخلب، لكنه محرم لاستخبائه. قالت الشافعية: ويحرم ما نذب قتله كحية وعقرب وغراب أبقع وحدأة وفارة وكل سبع ضار، وأستدلوا بقوله ﷺ: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم». وتقدم في كتاب الحج، قالوا: ولأن هذه مستخبئات شرعاً وطبعاً. (قلت): وفي دلالة الأمر بقتلها على

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

١٣٤٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: تحريم أكل كل ذي ناب في السباع (الحديث ١٩٣٤).

تحريم أكلها نظر، ويأتي لهم أن الأمر بعدم القتل دليل على التحريم، وقد قال الشافعية: إن الآدمي إذا طوى بهيمة من بهائم الأنعام فقد أمر الشارع بقتلها قالوا: ولا يحرم أكلها فدل على أنه لا ملازمة بين الأمر بالقتل والتحريم.

١٣٤٦/٣ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَرَخَّصَ».

— (وعن جابر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمير الأهلية، وأذن في لحوم الخيل. متفق عليه وفي لفظ البخاري). لرواية جابر هذه (ورخص) عوض أذن. وقد ثبت في روايات أنه ﷺ وجد القدور تغلي بلحمها فأمر بإزالتها وقال: «لا تأكلوا من لحومها شيئاً» والأحاديث في ذلك كثيرة، وفي رواية إنها رجس أو نجس، وفي لفظ إنها رجس من عمل الشيطان. وفي الحديث مسألتان: (الأولى): أنه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الحمير الأهلية، إذ النهي أصله التحريم، وإلى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا ابن عباس فقال: ليست بحرام. وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس: وأبي ذلك البحر وتلا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(١) الآية وروي عن عائشة، وعن مالك بروايات أنها مكروهة أو حرام أو مباحة. وأما ما أخرج أبو داود عن غالب بن أبجر قال: «أصابتنا بسنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: إنك حرمت لحوم الحمير الأهلية وقد أصابتنا سنة، فقال: «أطعم أهلَكَ من سمين حمرِكَ، فإنما حرمتها من جهة جوال القرية يعني الجلالة» - فقد قال الخطابي: أما حديث ابن أبجر فقد اختلف في إسناده. قال أبو داود: رواه شعبة عن عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من مزينة أن سيد مزينة أبجر أو ابن أبي أبجر سأل النبي ﷺ ورواه مسعر فقال: عن ابن عينية عن أبي معقل عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر، وقد ثبت التحريم من حديث جابر يريد هذا، وساقه من طريق أبي داود متصلًا ثم قال: وأما قوله إنما حرمتها من أجل جوال القرية، فإن الجوال هي التي تأكل العذرة، وهي الجلة إلا أن هذا لا يثبت. وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس وساق سنده إلى محمد بن سيرين

١٣٤٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٢١٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: في أكل لحوم الخيل (الحديث ١٩٤١).

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

عن أنس بن مالك قال: «لما أفتتح رسول الله ﷺ خير أصبنا حمراً خارجة من القرية، فنحرقنا وطبخنا منها. فنأدى منادي رسول الله ﷺ: إن الله ورسوله ينهايكم عنها، وإنها رجس من عمل الشيطان، فأكفثت القدور» انتهى. وبهذا يبطل القول بأنها إنما حرمت مخافة قلة الظهر، كما أخرجه الطبراني وابن ماجه عن ابن عباس إنما حرم رسول الله ﷺ الحمر الأهلية مخافة قلة الظهر، وفي رواية البخاري عن ابن عباس في المغازي من رواية الشعبي أنه قال ابن عباس: لا أدري أنهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم، أو حرمها ألثة يوم خير، فإنه يقال قد علم بالنص أنه حرمها، لأنها رجس وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث، فتردد في نقله النهي، وإذا قد ثبت النهي وأصله التحريم عمل به وإن جهلنا علته. وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أم نصر المحاربية «أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الحمر الأهلية فقال: أليس ترعى الكلاً وتأكل الشجر؟ قال: فأصب من لحومها» فهي رواية غير صحيحة لا تعارض بها الأحاديث الصحيحة. (المسألة الثانية): دل الحديث على حل أكل لحوم الخيل، وإلى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي، وصاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وجماهير السلف والخلف، لهذا الحديث ولما في معناه من الأحاديث الصحيحة. وأخرج ابن أبي شيبة بسنده على شرط الشيخين عن عطاء أنه قال لابن جريج: لم يزل سلفك يأكلونه. قال ابن جريج: قلت: له أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، ويأتي حديث أسماء: نحرقنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه. وذهبت الهادوية ومالك وهو المشهور عند الحنفية إلى تحريم الخيل. وأستدلوا بحديث خالد بن الوليد «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع»، وفي رواية بزيادة «يوم خير». وأجيب عنه بأنه قال البيهقي: في هذا إسناد مضطرب مخالف لرواية الثقات. وقال البخاري: يروى عن أبي صالح ثور بن يزيد وسليمان بن سليم وفيه نظر. وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق، وأستدلوا بقوله تعالى ﴿لتركبوا زينة﴾^(١) وتقرير الاستدلال بالآية بوجوه: «الأول»: أن العلة المنصوصة تقتضي الحصر، فإباحة أكلها خلاف ظاهر الآية. وأجيب عنه بأن كون العلة منصوصة لا يقتضي الحصر فيها، فلا يفيد الحصر في الركوب والزينة، فإنه ينتفع بها في غيرهما اتفاقاً، وإنما نص عليهما لكونهما أغلب ما يطلب، ولو سلم الحصر لامتنع حمل الانتقال على الخيل والبغال والحمير ولا قائل به. (الثاني): من وجوه دلالة الآية على تحريم الأكل عطف البغال والحمير، فإنه

دال على اشتراكهما معها في حكم التحريم، فمن أفرد حكمهما عن حكم ما عطف عليه احتاج إلى دليل. وأجيب عنه بأن هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة. (الثالث): من وجوه دلالة الآية أنها سيقت للامتنان، فلو كانت مما يؤكل لكان الامتنان به أكثر، لأنه يتعلق ببقاء البنية والحكيم لا يمتن بأدنى النعم ويترك أعلاها، سيما وقدامتن بالآكل فيما ذكر قبلها. (وأجيب): بأنه تعالى خص الامتنان بالركوب، لأنه غالب ما ينتفع بالخيول فيه عند العرب، فخطبوا بما عرفوه وألفوه كما خطبوا في الأنعام بالآكل وحمل الأثقال، لأنه كان أكثر انتفاعهم بها لذلك، فأقتصر في كل من الصنفين بأغلب ما ينتفع به فيه. «الرابع»: من وجوه دلالة الآية: لو أبيح أكلها لفاتت المنفعة التي امتن بها وهي الركوب والزينة (وأجيب) عنه بأنه لو لزم من الإذن في أكلها أن تفتى للزم مثله في البقر ونحوها مما أبيح أكله، ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى. وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بجواب إجمالي، وهو أن آية النحل مكية اتفاقاً، والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين، وأيضاً فإن آية النحل ليست نصاً في تحريم الأكل، والحديث صريح في جوازه، وأيضاً لو سلم ما ذكر كان غايته الدلالة على ترك الأكل، وهو أعم من أن يكون للتحريم أو للتعزير أو خلاف الأولى، وحيث لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التمسك، فالتمسك بالأدلة المصرحة بالجواز أولى. وأما زعم البعض أن حديث جابر دال على التحريم، لكونه ورد بلفظ الرخصة، والرخصة أستباحة المحظور مع قيام المانع، فدل أنه رخص لهم فيها بسبب المخصصة، فلا يدل على الحل المطلق فهو ضعيف، لأنه ورد بلفظ أذن لنا ولفظ أطعمنا، فعبر الراوي بقوله: «رخص لنا» عن «أذن» لا أنه أراد الرخصة الاصطلاحية الحادثة بعد زمن الصحابة، فلا فرق بين العبارتين (أذن) (ورخص) في لسان الصحابة.

١٣٤٧/٤ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن أبي أوفى قال: غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد) وهو أسم جنس، والواحدة جرادة يقع على الذكر والأنثى كحمامة (متفق عليه). وهو دليل على حل الجراد. قال النووي: وهو إجماع وأخرج ابن ماجه عن أنس قال: «كان أزواج النبي ﷺ يتهادين الجراد في الأطباق. وقال ابن العربي في شرح الترمذي: إن جراد

الأندلس لا يؤكل، لأنه ضرر محض. فإذا ثبت ما قاله فتحريمها لأجل الضرر كما تحرم السموم ونحوها. وأختلفوا هل أكل رسول الله ﷺ الجراد أم لا؟ وحديث الكتاب يحتمل أنه كان يأكل معهم، إلا أن في رواية البخاري زيادة لفظ «نأكل الجراد معه» قيل: وهي محتملة أن المراد غزونا معه، فيكون تأكيداً لقوله مع رسول الله ﷺ، ويحتمل أن المراد نأكل معه.

(قلت): وهذا الأخير هو الذي يحسن حمل الحديث عليه، إذ التأسيس أبلغ من التأكيد، ويؤيده ما وقع في الطب عند أبي نعيم بزيادة: «يأكل معنا». وأما ما أخرجه أبو داود من حديث سليمان «أنه سئل رسول الله ﷺ عن الجراد فقال: لا آكله ولا أحرمه» فقد أعله المنذري بالإرسال، وكذلك ما أخرجه ابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر «أنه ﷺ سئل عن الضب فقال: لا آكله ولا أحرمه» وسئل عن الجراد «فقال مثل ذلك» فإنه قال النسائي: ثابت ليس بثقة. ويؤكل عند الجماهير على كل حال، ولو مات بغير سبب لحديث: «أحل لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال» أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعاً من حديث ابن عمر وقال: إن الموقوف أصح. ورجح البيهقي الموقوف وقال: له حكم الرفع. وأختلف فيه هل هو من صيد البحر أم من صيد البر؟ وورد حديثان ضعيفان أنه من صيد البحر. وورد عن بعض الصحابة أنه يلزم المحرم فيه الجزاء، فدل أنه عنده من صيد البر، والأصل فيه أنه بري حتى يقوم دليل على أنه بحري.

١٣٤٨/٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ الْأَرْنَبِ - قَالَ: «فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، في قصة الأرنب قال: فذبحها فبعث بوركها إلى رسول الله ﷺ فقبله. متفق عليه). وفي القصة أنه قال أنس: «أنفجنا أرنباً ونحن بمر الظهران فسعى القوم وتعبوا، فأخذتها فجنحت بها إلى أبي طلحة فبعث بوركها أو قال بفخذها إلى رسول الله ﷺ فقبلها» وهو لا يدل أنه أكل منها، في رواية البخاري في كتاب الهبة قال الراوي - وهو هشام بن زيد - قلت لأنس: وأكل منها؟ قال: وأكل منها ثم قال فقبله. والإجماع واقع على حل أكلها، إلا أن الهادوية وعبد الله بن عمر وعكرمة وابن

أبي ليلى قالوا: يكره أكلها لما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث ابن عمر أنها جيء بها إلى النبي ﷺ فلم يأكلها ولم ينه عنها، وزعم أي ابن عمر أنها تحيض. وأخرج البيهقي عن عمر وعمار مثل ذلك، وأنه أمر بأكلها ولم يأكل منها. قلت: لكنه لا يخفى أن عدم أكله ﷺ لا يدل على كراهيتها، وحكى الرافي عن أبي حنيفة تحريمها، (فائدة): ذكر الدميري في حياة الحيوان أن الذي تحيض من الحيوان المرأة والضبع والخفاش والأرنب ويقال إن الكلبة كذلك.

١٣٤٩/٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ، وَالصُّرْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرد. رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) قال البيهقي: رجاله رجال الصحيح، قال البيهقي: هو أقوى ما ورد في هذا الباب وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ويؤخذ منه تحريم أكلها، لأنه لو حل لما نهى عن القتل، وتقدم لنا في هذا الاستدلال بحث. وتحريم أكلها رأي الجماهير، وفي كل واحدة خلاف إلا النملة فالظاهر أن تحريمها إجماع.

١٣٥٠/٧ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: «قُلْتُ لِحَبِيبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الضَّبْعُ صَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن أبي عمار) هو عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه أبو زرعة

١٣٤٩ - أخرجه أحمد: ٣٣٢/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: ما ينهى عن قتله (الحديث ٥٢٦٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحظر والإباحة، باب: قتل الحيوان (الحديث ٥٦٤٦).

١٣٥٠ - أخرجه أحمد: ٣١٨/٣، ٣٢٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الضبع (الحديث ٣٨٠١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل الضبع (الحديث ١٧٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد، باب: الضبع (الحديث ٤٣٣٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: جزء الصيد يصيبه المحرم (الحديث ٣٠٨٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحج، باب: ما يباح للمحرم وما لا يباح (الحديث ٣٩٦٥).

والنسائي ولم يتكلم فيه أحد ويسمى القس لعبادته ووهم ابن عبد البر في إعلاله وقال البيهقي: إن الحديث صحيح قال: قلت: لجابر الضبع صيد هي؟ قال: نعم. قلت: قاله رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. رواه أحمد والأربعة وصححه البخاري وابن حبان). الحديث فيه دليل على حل أكل الضبع، وإليه ذهب الشافعي، فهو مخصص من حديث تحريم كل ذي ناب من السباع. وأخرج أبو داود من حديث جابر مرفوعاً «الضبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن ويؤكل». وأخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد. قال الشافعي: وما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير. وحرمة الهادوية والحنفية عملاً بالحديث العام كما أشرنا إليه، ولكن أحاديث التحليل تخصصه. وأما استدلالهم على التحريم بحديث خزيمة بن جزء وفيه «قال ﷺ: أو يأكل الضبع أحد؟» أخرجه الترمذي وفي إسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق عليه ضعفه.

١٣٥١/٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقَنْفَذِ، فَقَالَ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا»^(١) - الآية. فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهَا خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ هَذَا، فَهُوَ كَمَا قَالَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنه سئل عن القنفذ بضم القاف وفتحها وضم الفاء (فقال: «قل لا أجد في ما أوحى إلي محرماً» الآية. فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي ﷺ فقال: «إنها خبيثة من الخبائث» فقال ابن عمر: إن كان رسول الله ﷺ قال: هذا فهو كما قال. أخرجه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف) ضعف بجهالة الشيخ المذكور. قال الخطابي: ليس إسناده بذلك وله طرق. قال البيهقي: لم يرد إلا من وجه ضعيف. وقد ذهب إلى تحريمه أبو طالب والإمام يحيى. وقال الرافعي: في القنفذ وجهان: أحدهما أنه يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد، لما روي في الخبر أنه من الخبائث. وذهب مالك وابن أبي ليلى إلى أنه حلال، وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نهوض الدليل عليه، مع القول بأن الأصل الإباحة في الحيوانات. وهي مسألة خلافية

١٣٥١ - أخرجه أحمد: ٣٨١/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في أكل حشرات الأرض (الحديث ٣٧٩٩).

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٥.

معروفة في الأصول فيها خلاف بين العلماء .

١٣٥٢/٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِهَا». أَخْرَجَهُ الْأَزْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيَّ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) قياس قاعدته: وعنه (قال: نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة والبانها. أخرجه الأربعة إلا النسائي وحسنه الترمذي). وأخرج الحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمرو بن العاص نحوه، وقال: «حتى تعلق أربعين ليلة». ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ «نهى عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة وعن ركوبها» ولأبي داود «أن يركب عليها وأن يشرب ألبانها». والجلالة هي التي تأكل العذرة والنجاسات، سواء كانت من الإبل أو البقر أو الغنم أو الدجاج. والحديث دليل على تحريم الجلالة وألبانها، وتحريم الركوب عليها. وقد جزم ابن حزم أن من وقف في عرفات راكباً على جلالة لا يصح حجه. وظاهر الحديث أنه إذا ثبت أنها أكلت الجلة فقد صارت محرمة. وقال النووي: لا تكون جلالة إلا إذا غلب على علفها النجاسة. وقيل: بل الاعتبار بالرائحة والنتن، وبه جزم النووي والإمام يحيى وقال: لا تطهر بالطبخ ولا بإلقاء التوابل وإن زال الريح، لأن ذلك تغطية لا استحالة. وقال الخطابي: كرهه أحمد وأصحاب الرأي والشافعي وقالوا: لا تؤكل حتى تحبس أياماً.

(قلت): فد عین فی الحديث حبسها أربعين يوماً، وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام، ولم ير مالك يأكلها بأساً من غير حبس. وذهب الثوري ورواية عن أحمد إلى التحريم كما هو ظاهر الحديث. ومن قال: يكره ولا يحرم قال: لأن النهي الوارد فيه إنما كان لتغير اللحم، وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكي إذا حف، ولا يخفى أن هذا رأي في مقابلة النص. ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال المهدي في البحر: المذهب والفريقان: وندب حبس الجلالة قبل الذبح، الدجاجة ثلاثة أيام، والشاة سبعة، والبقرة

١٣٥٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: النهي عن أكل الجلالة وألبانها (الحديث ٣٧٨٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها (الحديث ١٨٢٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: النهي عن لحوم الجلالة (الحديث ٣١٨٩).

والناقة أربعة عشر. وقال مالك: لا وجه له.

(قلنا): لتطيب أجوافها اهـ والعمل بالأحاديث هو الواجب، وكأنهم حملوا النهي على التنزيه ولا ينهض عليه دليل. وأما مخالفتهم للتوقيت فلم يعرف وجهه.

١٠/١٣٥٣ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ - فَأَكَلَ مِنْهُ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي. فأكل منه النبي ﷺ. متفق عليه) تقدم ذكر قصة الحمار هذا الذي أهده أبو قتادة في كتاب الحج. وفي هذا دلالة على أنه يحل أكل لحمه وهو إجماع. وفيه خلاف شاذ أنه إذا علف وأنس صار كالأهلي.

١١/١٣٥٤ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا، فَأَكَلْنَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أسماء بنت أبي بكر، رضي الله عنهما، قالت: نحرننا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه. متفق عليه). وفي رواية ونحن بالمدينة، وفي رواية الدارقطني «هنا فرساً فأكلنا نحن وأهل بيت النبي ﷺ» والحديث دليل على حل أكل لحم الخيل وتقدم الكلام فيه، لأن الظاهر أنه ﷺ علم ذلك وقرره كيف وقد قالت: إنه أكل منه أهله ﷺ وقالت هنا: نحرننا، وفي رواية الدارقطني: ذبحنا. فقيل: فيه دليل على أن النحر والذبح واحد. قيل: ويجوز أن يكون أحد اللفظين مجازاً، إذ النحر للإبل خاصة وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى تفرى أوداجها، والذبح هو قطع الأوداج في غير الإبل. قال ابن التين: الأصل في الإبل النحر وفي غيرها الذبح، وجاء في القرآن في البقر (فذبحوها) وفي السنة نحرها. وقد اختلف العلماء في نحر ما يذبح وذبح ما ينحر. فأجازه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية. وقوله في الحديث: (ونحن بالمدينة) يرد على من زعم أن حلها قبل فرض الجهاد، فإنه فرض أول دخولهم المدينة.

١٣٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصيد، باب: لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال (الحديث ٥٤٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحريم الصيد للمحرم (الحديث ١٢٩٦).

١٣٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: النحر والذبح (الحديث ٥٥١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: في أكل لحوم الخيل (الحديث ١٩٤٢).

١٣٥٥/١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَكَلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ. متفق عليه) فيه دليل على حل أكل الضب وعليه الجماهير، وحكى عياض عن قوم تحريمه، وعن الحنفية كراهته. وقال النووي: أظنه لا يصح عن أحد، فإن صح فهو محجوج بالنص ويأجماع من قبله. وقد أحتج للمقاتلين بالتحريم بما أخرجه أبو داود «أن النبي ﷺ نهى عن الضب» وفي إسناده إسماعيل بن عياش ورجاله شاميون، وهو قوي في الشاميين فلا يتم قول الخطابي: ليس إسناده بذلك، ولا قول ابن حزم: فيه ضعيف ومجهولون. فإن رجاله ثقات كما قال المصنف، ولا قول البيهقي: فيه إسماعيل بن عياش وليس بحجة، لما عرفت من أنه رواه عن الشاميين، وهو حجة في روايته عنهم. وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حسنة «أنهم طبخوا ضباباً فقال النبي ﷺ: إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض، فأخشى أن تكون هذه. فآلقوها» وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين. وأجيب عن الأول بأن النهي وإن كان أصله التحريم، لكن صرفه هنا إلى الكراهة ما أخرجه مسلم أنه ﷺ قال: «كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي» وهذه الرواية ترد ما رواه مسلم أنه قال بعض القوم عند ابن عباس: إن النبي ﷺ قال في الضب: «لا آكله ولا أنهى عنه ولا أحرمه». ولذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال: «بئسما قلتم ما بعث نبي الله إلا محرماً أو محلاً» كذا في مسلم. وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أنه وقع منه ﷺ ذلك، أعني خشية أن تكون أمة ممسوخة قبل أن يعلمه الله تعالى أن الممسوخ لا ينسل. وقد أخرج الطحاوي من حديث ابن مسعود قال: «سئل رسول الله ﷺ عن القردة والخنازير أهي مما مسخ؟ قال: إن الله لم يهلك قوماً يمسخ قوماً فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة». وأصل الحديث في مسلم ولم يعرفه ابن العربي. فقال: قولهم إن الممسوخ لا ينسل دعوى، فإنه لا يعرف بالعقل إنما طريقة النقل، وليس فيه أمر يعول عليه. (وأجيب): أيضاً بأنه لو سلم أنه ممسوخ لا يقتضي تحريم أكله، فإن كونه كان آدمياً قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلاً، وإنما ذكره ﷺ الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله سبحانه كما كره الشرب من مياه ثمود. (قلت): ولا يخفى أنه لو لم ير تحريمه لما أمر

بإلقائها أو بتقريرهم عليه، لأنه إضاعة مال ولأذن لهم في أكله، فالجواب الذي قبله هو الأحسن ويستفاد من المجموع جواز أكله وكرامته للنهي.

١٣/١٣٥٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ طَبِيباً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّفْدَعِ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَنَهَى عَنْ قَتْلِهَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

— (وعن عبد الرحمن بن عثمان) هو: ابن عبد الله التيمي القرشي ابن أخي طلحة بن عبد الله الصحابي قيل: إنه أدرك النبي ﷺ وليست له رؤية أسلم يوم الفتح. وقيل: يوم الحديبية وقتل مع ابن الزبير في يوم واحد، روى عنه ابنه وابن المنكر (أن طيباً سأل النبي ﷺ عن الضفدع) بزنة الخنصر (يجعلها في دواء فنهى عن قتلها. أخرجه أحمد وصححه الحاكم). وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي بلفظ: «ذكر طبيب عند النبي ﷺ دواء وذكر الضفدع يجعلها فيه، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفادع» قال البيهقي: هو أقوى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع. وأخرج من حديث ابن عمر «لا تقتلوا الضفادع فإن نقيقتها تسبيح ولا تقتلوا الخفاش، فإنه لما خرب بيت المقدس قال: يا رب سلطني على البحر حتى أغرقهم» قال البيهقي: إسناده صحيح. وعن أنس «لا تقتلوا الضفادع فإنها مرت على نار إبراهيم، فجعلت في أفواهها الماء وكانت ترشه على النار». والحديث دليل على تحريم قتل الضفادع قالوا: ويؤخذ منه تحريم أكلها، ولأنها لو حلت لما نهى عن قتلها، وتقدم نظير هذا الاستدلال وليس بواضح.

١ - باب: الصيد والذبائح

الصيد يطلق على المصدر أي التصيد وعلى المصيد. وأعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين من القرآن الأولى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُبلِغْكُمْ اللَّهُ بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم﴾^(١)، والثانية ﴿وما علمتم من الجوارح مكلين﴾^(٢) الآية والآلة التي يصاد بها ثلاثة، الحيوان الجارح، والمحدد، والمثقل، ففي الحيوان:

١٣٥٦ - أخرجه أحمد: ٣٠٥/٢، ٤٤٦، ٤٧٨، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطب، باب: نهى قتل الضفدع (الحديث ٤/٤١١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الأدوية المكروهة (الحديث ٣٨٧١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد، باب: الضفدع (الحديث ٤٣٦٦).

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٤.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤.

١/١٣٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من أخذ كلباً إلا كلب ماشية، أو صيد، أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط. متفق عليه). الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب وأقتنائها وإمسакها، إلا ما استثناه من الثلاثة. وقد وردت بهذه الألفاظ روايات في الصحيحين وغيرهما. وأختلف العلماء هل المنع للتحريم أو للكره؟ فقيل: بالأول ويكون نقصان القيراط عقوبة في اتخاذها، بمعنى أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذ له، وفي رواية قيراطان. وحكمة التحريم ما في بقائها في البيت من التسبب إلى ترويع الناس، وأمتناع دخول الملائكة الذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعات، ويبعد عن فعل المعصية، وبعدهم سبب لضد ذلك ولتنجيسها الأواني، وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدريج، فلو كان حراماً لذهب الثواب مرة واحدة. وفيه أن فعل المكروه تنزيهاً لا يقتضي نقص شيء من الثواب. وذهب إلى تحريم اقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى. وأختلف في الجمع بين رواية قيراط ورواية قيراطان. فقيل: إنه باعتبار كثرة الأضرار كما في المدن ينقص قيراطان، وقتله كما في البوادي ينقص قيراط، وأن الأول إذا كان في المدينة النبوية، والثاني في غيرها. أو قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل. فالمقتصر في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار، والمثنى باعتبار مجموعها. وأختلفوا أيضاً هل النقصان من العمل الماضي أو من الأعمال المستقبلية؟ قال ابن التين: المستقبلية، وحكى غيره الخلاف. وفيه دليل على أن من أخذ المأذون منها فلا نقص عليه، وقيس عليه اتخاذها لحفظ الدور إذا احتيج إلى ذلك، أشار إليه ابن عبد البر. وأتفقوا على أنه لا يدخل الكلب العقور في الإذن، لأنه مأمور بقتله. وفي الحديث دليل على التحذير من الإتيان بما ينقص الأعمال الصالحة. وفيه الإخبار بلطف الله تعالى في إباحته، لما يحتاج إليه في تحصيل المعاش وحفظه.

(تنبيه): ورد في مسلم الأمر بقتل الكلاب فقال القاضي عياض: ذهب كثير من

١٣٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الحرت والمزاعة، باب: اقتناء الكلب للحرت (الحديث ٢٣٢٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه (الحديث ١٥٧٦).

العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه: وذهب آخرون إلى جواز أقتنائها جميعاً، ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم. قال: وعندني أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن أقتنائها جميعاً، وأمر بقتلها جميعاً، ثم نهى عن قتل ما عدا الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها إلا المستثنى اهـ. والمراد بالأسود البهيم ذو النقطين، فإنه شيطان والبهيم الخالص السواد، والنقطان معروفان فوق عينيه.

١٣٥٨/٢ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرَكْتَهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكْتَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ ^(٢) فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

— (وعن عدي بن حاتم، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أرسلت كلبك المعلم (فأذكر اسم الله تعالى عليه، فإن أمسك عليك فأدركه حياً فاذبحه، وإن أدركه قد قتل ولم يأكل منه فكله، وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل فإنك لا تدري أيهما قتله، وإن رميت بسهمك فأذكر اسم الله تعالى). هذا إشارة إلى آلة الصيد الثانية أعني المحدد، وهو قتله بالرماح والسيوف لقوله تعالى: ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ ^(٣) ولكن الحديث في السهم (فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت، وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكل. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) في الحديث مسائل.

(الأولى): أنه لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه، فلو أترسل بنفسه لم يحل ما يصيده عند الجمهور. والدليل قوله ﷺ: (إذا أرسلت) فمفهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك، وعن طائفة أن المعتبر كونه معلماً، فيحل صيده وإن لم يرسله صاحبه بناءً على أنه خرج قوله إذا أرسلت مخرج الغالب فلا مفهوم له. وحقيقة المعلم هو أن يكون بحيث يغري، فيقصد ويزجر فيقعده. وقيل التعليم قبول الإرسال والإغراء حتى يمثل الزجر

١٣٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الذبائح والصيد (الحديث ٥٤٧٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: الصيد بالكلاب المعلمة (الحديث ١٩٢٩).

(١) زيادة من نسخة م.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٤.

(٢) في نسخة م: سهمك.

في الابتداء لا بعد العدو، ويترك أكل ما أمسك، فالمعتبر أمثاله للزجر قبل الإرسال. وأما بعد إرساله على الصيد فذلك متعذر، والتكليب إلهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال تعالى: ﴿تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾^(١) قال جار الله: مما عرفكم أن تعلموه من أتباع الصيد بإرسال صاحبه، وأنزجاره بزجره، وأنصرافه بدعائه، وإمساك الصيد عليه وأن لا يأكل منه.

(المسألة الثانية): في قوله: (فاذكر اسم الله عليه) هذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٢) فإن ضمير عليه يعود إلى ما أمسك على معنى، وسموا عليه إذا أدركتم ذكاته، أو إلى ما علمتم من الجوارح أي سموا عليه عند إرساله كما أفاده الكشف، وكذلك قوله: (إن رميت فاذكر اسم الله). دليل على اشتراط التسمية عند الرمي، وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية. وأختلف العلماء، فذهبت الهادوية والحنفية إلى أن التسمية واجبة على الذاكر عند الإرسال، ويجب عليه أيضاً عند الذبح والنحر، فلا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمداً مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٣) وبالحديث هذا. قالوا: وقد عفي عن الناسي بحديث: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان»، ولما يأتي من حديث ابن عباس بلفظ: «فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليس ثم ليأكل» وسيأتي في آخر الباب إن شاء الله تعالى. وذهب آخرون إلى أنها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾^(٤) قالوا: فأباح التذكية من غير اشتراط التسمية. ولقوله تعالى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾^(٥) وهم لا يسمون. ولحديث عائشة الآتي: «أنهم قالوا يا رسول الله إن قوماً يأتوننا بلحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا أفأكل منه؟ قال رسول الله ﷺ: سموا عليه أنتم وكلوا» وأجابوا عن أدلة الإيجاب بأن قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾^(٦) المراد به ما ذبح للأصنام كما قال تعالى: ﴿وَمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ﴾^(٧) - «وما أهل لغير الله به»^(٨) لأنه تعالى قال: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾^(٩). وقد أجمع المسلمون على أن من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق، فوجب حملها على ما ذكر جمعاً بينه وبين الآيات السابقة وحديث عائشة. وذهبت الظاهرية إلى أنه لا يجوز أكل ما لم يسم عليه، ولو كان تاركها ناسياً لظاهر الآية

(١) سورة المائدة، الآية: ٤.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

(٧) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٨) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٩) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

الكريمة، وحديث عدي، رضي الله عنه، فإنه لم يفصل. قالوا: وأما حديث عائشة وفيه «أنهم قالوا: يا رسول الله إن قوماً حديث عهدهم بالجاهلية يأتون بلحمان - الحديث» فقد قال ابن حجر: إنه أعله البعض بالإرسال. قال الدارقطني: الصواب أنه مرسل على أنه لا حجة فيه، لأنه أدار الشارع الحكم على المظنة، وهي كون الذابح مسلماً، وإنما شكك على السائل حداثة إسلام القوم فألغاه ﷺ، بل فيه دليل على أنه لا بد من التسمية، وإلا ليين له عدم لزومها، وهذا وقت الحاجة إلى البيان، وأما حديث «رفع عن أمي الخطأ والنسيان» فهم متفقون على تقدير رفع الإثم أو نحوه ولا دليل له. وأما أهل الكتاب فهم يذكرون أسم الله على ذبائحهم، فيحصل قوة كلام الظاهرية، فيترك ما يتيقن أنه لم يسم عليه. وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال ﷺ: «أذكروا اسم الله وكلوا».

(المسألة الثالثة): في قوله ﷺ: (فإن أدركته حياً فاذبحه) فيه دليل على أنه يجب عليه تذكيته إذا وجده حياً، ولا يحل إلا بها وذلك اتفاق. ، فإن أدركه وفيه بقية حياة، فإن كان قد قطع حلقومه، أو مريته، أو جرح أمعائه، أو أخرج حشوه فيحل بلا ذكاة. قال النووي: بالإجماع، وقال المهدي للهادوية: إنه إذا بقي فيه رفق وجب تذكيته، والرقم إمكان التذكية لو حضرت آلة. ودل قوله: (وإن أدركته وقد قتل ولم يأكل فكله) إنه إذا أكل حرم أكله، وقد عرفت أن من شرط المعلم أن لا يأكل، فأكله دليل على أنه غير كامل التعليم. وقد ورد في الحديث الآخر تعليل ذلك بقوله ﷺ: «فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه» وهو مستفاد من قوله: «فكلوا مما أمسكن عليكم»^(١) فإنه فسر الإمساك على صاحبه بأن لا يأكل منه، وقد أخرج أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل. فإنما أمسك على نفسه، وإذا أرسلته ولم يأكل فكل فإنما أمسك على صاحبه». وإلى هذا ذهب أكثر العلماء، وروي عن علي، رضي الله عنه، وجماعة من الصحابة حله، وهو مذهب مالك؛ لقوله ﷺ في حديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود بإسناد حسن أنه قال: (يا رسول الله إن لي كلاباً مكلبة فأفتني في صيدها قال: كل مما أمسكن عليك، قال: وإن أكل؟ قال: وإن أكل) وفي حديث سلمان: «كله وإن لم تدرك منه إلا نصفه» قيل: فيحمل حديث عدي على أن ذلك في كلب قد اعتاد الأكل، فخرج عن التعليم. وقيل: إنه محمول على كراهة التنزيه، وحديث أبي ثعلبة لبيان أصل الحل، وقد كان عدي موسراً فأختار ﷺ له الأولى، وكان أبو ثعلبة معسراً فأفتاه بأصل الحل. وقال الأولون: الحديثان قد تعارضا، وهذه الأجوبة لا يخفى ضعفها فيرجع إلى الترجيح. وحديث عدي أرجح، لأنه مخرج في الصحيحين ومتأيد بالآية، وقد صرح ﷺ بأنه يخاف

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٠.

أنه إنما أمسك على نفسه، فيترك ترجيحاً لجنبه الحظر كما قال ﷺ في الحديث: «وإن وجدت مع كلبك كلباً آخر - إلى قوله - فلا تأكل» فإنه نهى عنه لاحتمال أن المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل فيتركه ترجيحاً لجنبه الحظر، وقوله: (فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكله إن شئت) اختلفت الأحاديث في هذا. فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث أنه قال ﷺ: «كل ما لم تنتن» وروى مسلم أيضاً من حديثه أنه قال ﷺ: «إذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم ينتن» ولاختلافها اختلف العلماء. فقال مالك: إذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب، فإنه يأكله ما لم ينتن فإذا بات كره، وفيه أقوال أخرى، والتعليل بما لم ينتن وما لم ينتن هو النص، ويحمل ذكر الأوقات على التقيد به، وترك الأكل للاحتياط وترجيح جنبه الحظر. وقوله: (وإن وجدته غريقاً فلا تأكل) ظاهره وإن وجد به أثر السهم، لأنه يجوز أنه ما مات إلا بالغرق.

(المسألة الرابعة): الحديث نص في صيد الكلب، واختلف فيما يعلم من غيره كالفهد والنمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما، فذهب مالك وأصحابه إلى أنه يحل صيد كل ما قبل التعليم حتى النور وقال جماعة منهم مجاهد؛ لا يحل إلا صيد الكلب. وأما ما صاده غير الكلب فيشترط إدارك ذكاته. وقوله تعالى: ﴿من الجوارح مكلين﴾^(١) دليل للثاني بناء على أنه من الكلب بسكون اللام فلا يشمل يغره من الجوارح، ولكنه يحتمل أنه مشتق من الكلب بفتح اللام، وهو مصدر بمعنى التكلب، وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها، والمراد بالجوارح هنا الكواسب على أهلها وهو عام. قال في الكشف: الجوارح الكواسب من سباع البهائم، والطيور، والكلب، والفهد، والنمر، والعقاب، والبازي، والصقر، والشاهين، والمراد بالمكبل معلم الجوارح ومضريها بالصيد لصاحبها ورائضها لذلك، بما علم من الحيل وطرق التأديب والتثقيف، وأشتقاقه من الكلب، لأن التأديب أكثر ما يكون في الكلاب، فأشتق له منه لكثرته في جنسه، أو لأن السبع يسمى كلباً ومنه قوله ﷺ: (اللهم سلط عليه كلباً من كلابك) فأكله الأسد، أو من الكلب الذي هو بمعنى الضراوة، يقال: هو كلب بكذا إذا كان ضارياً به اهـ. فدل كلامه على شمول الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين، ولا شك أن الآية نزلت والعرب تصيد بالكلاب والطيور وغيرهما. وقد أخرج الترمذي من حديث عدي ابن حاتم سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي فقال: ما أمسك عليك فكل. وقد ضعف بمجالد، ولكن قد أوضحنا في حواشي ضوء النهار أنه يعمل بما رواه.

(١) سورة المائدة، الآية: ٤.

١٣٥٩/٣ - وَعَنْ عَدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فُكِّلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَقَتِّلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عدي قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد المعراض) بكسر الميم وسكون المهلمة آخره معجمة يأتي تفسيره (فقال: إذا أصبت بحده فكل وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد) بفتح الواو وبالقاف فمشاة تحتية وذال معجمة بزنة عظيم يأتي بيانه (فلا تأكل. رواه البخاري). اختلف في تفسير المعراض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين: إنه عصا في طرفها حديدة يرمي بها الصائد فما أصاب بحده فهو ذكي يؤكل، وما أصاب بعرضه فهو وقيد أي موقوذ، والموقوذ ما قتل بعصا، أو حجر، أو ما لا حد فيه، والموقوذة المضروبة بخشبة حتى تموت، من وقذته ضربته، وفي الحديث إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد، وهي المحدد فإنه ﷺ أخبره أنه إذا أصاب بحد المعراض أكل فإنه محدد، وإذا أصاب بعرضه فلا يأكل. وفيه دليل أنه لا يحل صيد المثلث. وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري. وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقاً، وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب بعضها لبعض، ومعارضة الأثر لها، وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيد محرم بالكتاب والإجماع، ومن أصوله أن العقير ذكاة الصيد، فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيد منعه على الإطلاق، ومن رآه عقراً مختصاً بالصيد، وأن الوقيد غير معتبر فيه، لم يمنعه على الإطلاق، ومن فرق بين ما خزق من ذلك وما لم يخزق نظر إلى حديث عدي هذا وهو الصواب. هذا قوله: (فإنه وقيد) أي كالوقيد، وذلك لأن الوقيد المضروب بالعصا من دون حد، وهذا قد شاركه في العلة وهي القتل بغير حد.

١٣٦٠/٤ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ، مَا لَمْ يَنْتَشِنْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي ثعلبة عن النبي ﷺ قال: إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركته فكل

١٣٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الذبائح والصيد (الحديث ٥٤٧٥).

١٣٦٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: إذا غاب عنه الصيد ثم وجده (الحديث ١٩٣١).

ما لم ينتن. أخرجه مسلم). تقدم الكلام فيما غاب عن مصرعه من الصيد سواء كان بسهم أو جراح. وفي الحديث دلالة على تحريم أكل ما أنتن من اللحم، قيل: ويحمل على ما يضر الأكل أو صار مستخبثاً أو يحمل على التنزيه، ويقاس عليه سائر الأطعمة الممتنة.

١٣٦١/٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَذَرِي: أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُّوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن قوماً قالوا للنبي ﷺ: إن قوماً يأتوننا باللحم لا نذري أذكروا اسم الله عليه) أي: عند ذكاته (أم لا؟ قال: سمو الله عليه أنتم وكلوه. رواه البخاري). تقدم أن في رواية «إن قوماً حديث عهدهم بالجاهلية» وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ: «قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر» وفي رواية مالك زيادة «وذلك في أول الإسلام» والحديث قد أعل بالإرسال وليس بعلة عندنا على ما عرفت، سيما وقد وصله البخاري. وتقدم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب التسمية ولا يتم ذلك، وإنما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين، وكذا ما ذبحه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية. قال ابن عبد البر: لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير، إلا أن يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عنهم بقوله: «فسموا» إلخ من الأسلوب الحكيم، وهو جواب السائل بغير ما يترقب، كأنه يقول: الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه وتأكّلوا منه، وهذا يقرر ما قدمنا من وجوب التسمية، إلا أن تحمل أمور المسلمين على السلامة. وأما ما أشتهر من حديث «المؤمن يذبح على اسم الله سمي أم لم يسم» وإن قال الغزالي في الأحياء إنه صحيح، فقد قال النووي: إنه مجمع على ضعفه. وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال: إنه منكر لا يحتج به. وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الصلت السدوسي عن النبي ﷺ قال: «ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر» فهو مرسل وإن كان الصلت ثقة، فالإرسال علة عند من لم يقبل المراسيل، وقولنا فيما تقدم إنه ليس بالإرسال علة نريد إذا أعلوا به حديثاً موصولاً ثم جاء من جهة أخرى مرسلًا.

٦/١٣٦٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ | الْمُزْنِيِّ | ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف) بفتح الخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة ففاء (وقال إنها) أنث الضمير مع أن مرجعه الخذف، وهو مذكر نظراً إلى المحذوف به وهي الحصاة (لا تصيد صيداً ولا تنكأ) بفتح حرف المضارعة وهمزة في آخره (عدواً ولكنها تكسر السن وتفقأ العين. متفق عليه واللفظ لمسلم). الخذف رمي الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوهما يجعلها بين أصبعيه السبابتين أو السبابة والإبهام. وفي تحريم ما يقتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد المثل، لأن الحصاة تقتل بثقلها لا بحد، والحديث نهى عن الخذف لأنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة، ويلحق به كل ما فيه مفسدة. وأختلف فيما يقتل بالبندقية. فقال النووي: إنه إذا كان الرمي بالبندق وبالخذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله، فإنه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمي الطوير الكبار بالبندق. وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عنه البيهقي أنه كان يقول: «المقتولة بالبندقية تلك الموقودة» فهذا في المقتولة بالبندقية، وكلام النووي في الذي لا يقتلها، وإنما يحبسها على الرامي حتى يذكيها، وكلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قتل بالبندقية، وذلك لأنه قتل بالمثل.

(قلت): وأما البنادق الآن، فإنها ترمي بالرصاص فيخرج، وقد صيرته نار البارود كالميل فيقتل بحده لا بصدمه، فالظهر حل ما قتله.

٧/١٣٦٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً) بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فضاء معجمة هو في الأصل الهدف يرمى

١٣٦٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الخذف والبندقية (الحديث ٥٤٧٩)، وأخرجه

مسلم في كتاب: الصيد، باب: إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو (الحديث ١٩٥٤).

١٣٦٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيد والذبائح، باب: النهي عن صبر البهائم (الحديث ١٩٥٧).

(١) زيادة من نسخة م.

إليه، ثم جعل اسماً لكل غاية يتحرى إدراكها (رواه مسلم). الحديث نهى عن جعل الحيوان هدفاً. يريم إليه، والنهي للتحريم لأنه أصله، ويؤيده قوة حديث «لعن الله من فعل هذا» لما مر ﷺ وطائر قد نصب وهم يرمونه. ووجه حكمة النهي أن فيه إيلاًماً للحيوان، وتضييعاً لماليتة، وتفويتاً للذكاته إن كان مما يذكى، ولمنفعته إن كان غير مذكى.

١٣٦٤/٨ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ أَمْرَأَةً ذَبَحَتْ شاةً بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن كعب بن مالك أن امرأة ذبحت شاة بحجر فسئل النبي ﷺ عن ذلك فأمر بأكلها. رواه البخاري) الحديث دليل على صحة تذكية المرأة، وهو قول الجماهير، وفيه خلاف شاذ أنه يكره ولا وجه له. ودليل على صحة التذكية بالحجر الحاد إذا فرى الأوداج، لأنه جاء في رواية أنها كسرت الحجر وذبحت به، والحجر إذا كسر يكون فيه الحد. ودليل على أنه يصح أكل ما ذبح بغير إذن المالك، وخالف فيه إسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وغيرهم. واحتجوا بأمره ﷺ بإكفاء ما في قدور ما ذبح من المغنم قبل القسمة بذي الحليفة كما أخرجه الشيخان. (وأجيب) بأنه إنما أمر بإراقة المرق. وأما اللحم فباق جمع ورد إلى المغنم. (فإن قيل): لم ينقل جمعه ورده إليه. (قلنا): ولم ينقل أنهم أتلّفوه وأحرقوه، فيجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية. (قلت): لا يخفى تكلف الجواب والمرق مال لو كان حلالاً لما أمر بإراقتة، فإنه من إضاعة المال. وأما الاستدال على المدعي بشاة الأساري، فإنها ذبحت بغير إذن مالكةا، فأمر ﷺ بالتصدق بها على الأساري كما هو معروف، فإنه استدلال غير صحيح، وذلك لأنه ﷺ لم يستحل أكلها ولا أباح لأحد من المسلمين أكلها، بل أمر أن تطعم الكفار المستحلين للميتة. وقد أخرج أبو داود من حديث رجل من الأنصار قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فأصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فأصابوا غنماً فأنتهبوها، فإن قدورنا لتغلي إذ جاء رسول الله ﷺ على فرسه فأكفأ قدورنا، ثم جعل يرمل اللحم بالتراب وقال: إن النهبة ليست بأحل من الميتة» فهذا مثل الحديث الذي أخرجه الشيخان، وفيه التصريح بأنه حرام، وفيه إتلاف اللحم، لأنه ميتة فعرفت قوة كلام أهل الظاهر. وأما حديث الكتاب، وأنه ﷺ أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالكة، فإنه لا يرد على أهل الظاهر، لأنهم يقولون: يحل ما ذبح بغير إذن مالكة مخافة أن يموت أو نحوه. وفيه دليل على أنه يجوز تمكين الكفار مما هو محرم على المسلمين،

ويدل له أنه ﷺ «نهى عمر عن لبس الحلة من الحرير فبعث بها عمر لأخيه المشرك إلى مكة» كما في البخاري وغيره. قال المصنف في الفتح: ويدل الحديث على تصديق الأجير الأمين فيما أؤتمن عليه حتى يتبين عليه دليل الخيانة، لأن في الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها: وهو كعب بن مالك، فخشيت على الشاة أن تموت فذبحتها. ويؤخذ منه جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك.

شروط الذبح

١٣٦٥/٩ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن رافع بن خديج، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال): سبب الحديث أنه قال رافع بن خديج: يا رسول الله إنا لاقوا العدو غداً وليس معنا مدى فقال ﷺ: (ما أنهر الدم) بفتح الهمزة فنون ساكنة فهاء مفتوحة فراء أي: ما أساله وصبه بكثرة من النهر (وذكر اسم الله عليه فكل، ليس السن والظفر، أما السن فعظم. وأما الظفر فمدى). بضم الميم وبفتحها وفتح الدال المهملة فالف مقصورة جمع مدية مثلثة الميم، وهي الشفرة أي السكين (الحبشة. متفق عليه). فيه دلالة صريحة بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري الدم. وأعلم أنه تكون الذكاة بالنحر للإبل، وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى يفري أوداجها، واللبة بفتح اللام وتشديد الموحدة موضع القلادة من الصدر. والذبح لما عداها وهو قطع الأوداج أي الودجين، وهما عرقان محيطان بالحلقوم فقولهم: الأوداج تغليب على الحلقوم والمريء، فسميت الأربعة أوداجاً. وأختلف العلماء فقيل: لا بد من قطع الأربعة، وعن أبي حنيفة يكفي قطع ثلاثة من أي جانب. وقال الشافعي: يكفي قطع الأوداج والمريء. وعن الثوري يجزئ قطع الودجين، وعن مالك يشترط قطع الحلقوم والودجين لقوله ﷺ: «ما أنهر الدم» وإنهاره إجراؤه وذلك يكون بقطع الأوداج، لأنها مجرى الدم. وأما المريء فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره. والحديث دليل على أنه يجزئ الذبح بكل محدد، فيدخل السيف، والسكين والحجر، والخشبة، والزجاج، والقصب، والخزف، والنحاس وسائر الأشياء المحددة. والنهي عن

١٣٦٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: التسمية على الذبيحة (الحديث ٥٤٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: جواز الذبح بكل ما أنهر الدم (الحديث ١٩٦٨).

السن والظفر مطلقاً من آدمي أو غيره منفصل، أو متصل ولو كان محدداً. وقد بين ﷺ وجه النهي في الحديث بقوله: «أما السن فعظم» فالعلة كونها عظماً، وكأنه قد سبق منه ﷺ النهي عن الذبح بالعظم. وقد علل النووي وجه النهي عن الذبح بالعظم أنه ينجس به، وهو من طعام الجن، فيكون كالاستجمار بالعظم. وعلل في الحديث النهي عن الذبح بالظفر بكونه مدى الحبشة أي وهم كفار، وقد نهيتهم عن التشبه بهم، وأورد عليه بأن الحبشة تذيب بالسكين أيضاً، فيلزم المنع من ذلك للتشبه. (وأجيب) بأن الذبح بالسكين هو الأصل، وهو غير مختص بالحبشة، وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما منع لما فيه من التعذيب للحيوان، ولا يحصل به إلا الخنق الذي ليس على صفة الذبح. وفي المعرفة للبيهقي رواية عن الشافعي أنه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب، وهو من بلاد الحبشة، وهو لا يفري فيكون في معنى الخنق. وإلى تحريم الذبح بما ذكر ذهب الجمهور. وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالسن والظفر المنفصلين، واحتجوا بما أخرجه أبو داود من حديث عدي بن حاتم «أفر الدم بما شئت» والجواب أنه عام خصصه حديث رافع بن خديج.

قتل الصبر

١٠/١٣٦٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صبراً. رواه مسلم). هو دليل على تحريم قتل أي حيوان صبراً، وهو إمساكه حياً ثم يرمى حتى يموت، وكذلك من قتل من الآدميين في غير معركة ولا حرب ولا خطأ، فإنه مقتول صبراً والصبر الحبس.

١١/١٣٦٧ - وَعَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن شداد بن أوس) شداد بالشين المعجمة ودالين مهملتين هو: أبو يعلى

١٣٦٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيد والذباح، باب: النهي عن صبر البهائم (الحديث ١٩٥٩).

١٣٦٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: الأمر بإحسان الذبح والقتل (الحديث ١٩٥٥).

شداد بن أوس بن ثابت النجاري الأنصاري، وهو ابن أخي حسان بن ثابت لم يصح شهوده بداراً، نزل بيت المقدس وعداده في أهل الشام، مات به سنة ثمان وخمسين وقيل غير ذلك، قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء: كان شداد ممن أوتي العلم والحلم. (قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة) بكسر القاف مصدر نوعي (وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة) بزنة القتلة (وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته. رواه مسلم). قوله: «كتب الإحسان أي أوجبه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾»^(١) وهو فعل الحسن ضد القبيح فيتناول الحسن شرعاً والحسن عرفاً، وذكر منه ما هو أبعد شيء عن اعتبار الإحسان، وهو الإحسان في القتل لأي حيوان من آدمي وغيره في حد وغيره. ودل على نفي المثلة مكافأة، إلا أنه يحتمل أنه مخصص بقوله: «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم»^(٢) وقد تقدم الكلام في ذلك وأبان بعض كيفية إحسانها بقوله: (وليحد) بضم حرف المضارعة من أحد السكين أحسن حدها، والشفرة بفتح المعجمة السكين العظيمة وما عظم من الحديد وحدد. وقوله: «وليرح» بضم حرف المضارعة أيضاً من الإراحة، ويكون بإحدا السكين وتعجيل إمرارها وحسن الصنعة.

١٣٦٨/١٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ذكاة الجنين ذكاة أمه. رواه أحمد وصححه ابن حبان). الحديث له طرق عند الترمذي وأبي داود والدارقطني إلا أنه قال عبد الحق: إنه لا يحتج بأسانيده كلها. وقال الجويني: إنه صحيح لا يتطرق احتمال إلى متنه ولا ضعف إلى سنده وتابعه الغزالي، والصواب أنه بمجموع طرقه يعمل به، وقد صححه ابن حبان وابن دقيق العيد. وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله الترمذي. وفيه عن جماعة من الصحابة مما يؤيد العمل به.

(١) سورة النحل، الآية: ٩٠. (٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

١٣٦٨ - أخرجه أحمد: ٣/٣١، ٣٩، ٥٣، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الذبائح، باب: ذكر البيان بأن الجنين إذا ذكيت أمه حل أكله (الحديث ٥٨٨٩).

(٣) زيادة من نسخة م.

والحديث دليل على أن الجنين إذا خرج من بطن أمه ميتاً بعد ذكاتها فهو حلال مذكى بذكاة أمه. وإلى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال ابن المنذر: لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكد إلا باستئناف الذكاة فيه إلا ما يروى عن أبي حنيفة، وذلك لصراحة الحديث فيه ففي لفظ: (ذكاة الجنين بذكاة أمه). أخرجه البيهقي، فالباء سببية أي: أن ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه، أو ظرفية ليوافق ما عند البيهقي أيضاً: «ذكاة الجنين في ذكاة أمه». وأشترط مالك أن يكون قد أشعر لما رواه أحمد بن عاصم عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه» لكنه قال الخطيب: تفرد به أحمد بن عاصم وهو ضعيف، وهو في الموطأ موقوف على ابن عمر وهو أصح، وعورض بما رواه ابن المبارك عن ابن أبي ليلى قال: قال رسول الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر» وفيه ضعف لسوء حفظ ابن أبي ليلى، ولكنه أخرج البيهقي من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر». روي من أوجه عن ابن عمر مرفوعاً. قال البيهقي: ورفع عنه ضعيف والصحيح أنه موقوف.

(قلت): والموقوفان عنه قد صحا وتعارضوا، فيطرحان ويرجع إلى إطلاق حديث الباب وما في معناه. وذهب الهادوية والحنفية إلى أن الجنين إذا خرج ميتاً من المذكاة، فإنه ميتة لعموم ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾^(١) وكذا لو خرج حياً ثم مات، وإليه ذهب ابن حزم وأجابوا عن الحديث، بأن معناه ذكاة الجنين إذا خرج حياً فهو ذكاة أمه قال في البحر.

(قلت): ولا يخفى أنه إلغاء للحديث عن الإفادة، فإنه معلوم أن ذكاة الحي من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره، كيف ورواية البيهقي بلفظ: ذكاة الجنين في ذكاة أمه، فهي مفسرة لرواية ذكاة أمه وفي أخرى بذكاة أمه.

١٣/١٣٦٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيُسِّمْ ثُمَّ لْيَأْكُلْ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، (وَفِيهِ رَأْوٍ فِي حِفْظِهِ ضَعْفٌ)^(٢)، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَنَانٍ وَهُوَ صَدُوقٌ ضَعِيفٌ الْحِفْظِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: المسلم يكفيه اسمه)

١٣٦٩ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الصيد والذبائح، باب: التسمية على الذبيحة (الحديث ٢٩٦/٤).

(٢) زيادة في الأصل.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

الضمير للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس قال فيه: «فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله (فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل. أخرجه الدارقطني وفيه راو في حفظه ضعف) بينه بقوله (وفي إسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ. وأخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس موقوفاً عليه وله شاهد عند أبي داود في مراسيله بلفظ: ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أم لم يذكر ورجاله موثقون). وفي الباب مرسل صحيح، ولكنها لا تقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقاً. إلا أنها نفت في عضد وجوب التسمية مطلقاً، وتجعل ترك أكل ما لم يسم عليه من باب التورع.

١٣٧٠/١٤ - وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفاً عَلَيْهِ.

١٣٧١/١٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي مَرَّاسِيلِهِ بِلَفْظٍ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ، (ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ) ^(١) عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرْ» ^(٢). وَرِجَالُهُ مُوثَقُونَ.

٢ - باب: الأضاحي

الأضاحي جمع أضحية بضم الهمزة، ويجوز كسرهما، ويجوز حذف الهمزة وفتح الضاد، كأنها أشتقت من أسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه، وبها سمي اليوم يوم الأضحي.

١/١٣٧٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ^(٣) أَقْرَبَيْنِ، وَيُسَمِّي، وَيُكَبِّرُ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا».

١٣٧٠ - أخرجه عبد الرزاق: (الحديث ٨٥٣٨).

١٣٧١ - أخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل، (الحديث ٣٤١).

١٣٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من نحر هديه بيده (الحديث ١٧١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير (الحديث ١٩٦٦).

(١) في نسخة م: ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ.

(٢) في نسخة م: يَذْكُرُ.

(٣) زيادة من نسخة م.

وَفِي لَفْظٍ: «ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي لَفْظٍ: «سَمِينَيْنِ»، وَلِأَبِي عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ: ثَمِينَيْنِ - بِالْمُثَلَّثَةِ بَدَلُ السَّيْنِ - . وَفِي لَفْظٍ: «لِمُسْلِمٍ». وَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

— (عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان يضحي بكبشين أملحين أقرنين، ويسمي ويكبر، ويضع رجله على صفاحهما) بالمهملتين الأولى مكسورة. في النهاية صفحة كل شيء وجهه وجانبه (وفي لفظ ذبحهما بيده. وفي لفظ سمينين ولأبي عوانة في صحيحه). أي: عن أنس رضي الله عنه (ثمينين بالمثلثة بدل السنين) هذا مدرج من كلام أحد الرواة، أو أبي عوانة، أو المصنف. (وفي لفظ لمسلم) من رواية أنس (ويقول بسم الله والله أكبر) الكبش هو الثني إذا خرجت رباعيته، والأملح الأبيض الخالص. وقيل: الذي يخالط بياضه شيء من سواد. وقيل: الذي يخالط بياضه حمرة. وقيل: هو الذي فيه بياض وسواد، والبياض أكثرها، والأقرن هو الذي له قرنان. وأستحب العلماء التضحية بالأقرن لهذا الحديث، وأجازوها بالأجم الذي لا قرن له أصلاً. وأختلفوا في مكسور القرن، فأجازه الجمهور. وعند الهادوية لا يجزئ إذا كان القرن الذاهب مما تحله الحياة. وأتفقوا على أستحباب الأملح، قال النووي: إن أفضلها عند الصحابة البيضاء، ثم الصفراء، ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها، ثم البلقاء وهي التي بعضها أسود وبعضها أبيض، ثم السوداء. وأما حديث عائشة «يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد» فمعناه أن قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود (قلت): إذا كانت الأفضلية في اللون مستندة إلى ما ضحى به ﷺ، فالظاهر أنه لم يتطلب لوناً معيناً حتى يحكم بأنه الأفضل، بل ضحى بما أتفق له وتيسر حصوله، فلا يدل على أفضلية لون من الألوان. وقوله: (ويسمي ويكبر) فسرره لفظ مسلم بأنه «بسم الله والله أكبر». أما التسمية فتقدم الكلام فيها. وأما التكبير فكانه خاص بالتضحية والهدي لقوله تعالى: ﴿وَلِتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾^(١) وأما وضع رجله ﷺ على صفحة العنق وهي جانبه، فليكون أثبت له وأمكن لثلاث تضطرب الضحية. ودل هو وما بعده أنه يتولى الذبح بنفسه ندباً.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

١٣٧٣/٢ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَنِي بِهِ لِيُضْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمُدْيَةَ». ثُمَّ قَالَ: «أَشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ». فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَهُ، فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ». ثُمَّ ضَحَى بِهِ.

— (وله من حديث) أي: لمسلم من حديث (عائشة، رضي الله عنها، أمر بكبش أقرن يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد، فأتي به ليضحى به فقال لها: يا عائشة هلمي المديّة ثم قال: أشحذوها) أي: المديّة تقدم ضبطها، وهو بمعنى وليحد أحدكم شفرته (بحجر ففعلت ثم أخذها) أي: المديّة (وأخذه فأضجعه) أي: الكبش (ثم ذبحه ثم قال: بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به) فيه دليل على أنه يستحب اضجاع الغنم، ولا تذبح قائمة ولا باركة، لأنه أرفق بها، وعليه أجمع المسلمون. ويكون الاضجاع على جانبها الأيسر، لأنه أيسر للذابح في أخذ السكين باليمنى، وإمساك رأسها باليسار. وفيه أنه يستحب الدعاء بقبول الأضحية وغيرها من الأعمال. وقد قال الخليل، والذبيح عند عمارة البيت: «ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم». وقد أخرج ابن ماجه أنه ﷺ قال عند التضحية وتوجيهها القبلة: ﴿وجهت وجهي﴾^(١) - الآية. ودل قوله: (وآل محمد) وفي لفظ عن محمد وآل محمد) أنه تجزئ التضحية من الرجل عن أهل بيته، ويشركهم في ثوابها، وأنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات، وإن لم يكن من الغير أمر ولا وصية، فيصح أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت أو غيرها، وقد تقدم ذلك. ودل له ما أخرجه الدارقطني من حديث جابر: «أن رجلاً قال يا رسول الله: إنه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما؟ فقال ﷺ: «إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك».

١٣٧٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: استحباب الضحية وذبحها مباشرة (الحديث ١٩٦٧).

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧٩.

١٣٧٤/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يَضَحْ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّائَنَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَ^(١) رَجَّحَ الْأَيْمَنُ غَيْرُهُ وَقَفَّهُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلاتنا. رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح الأئمة غيره) أي: غير الحاكم (وقفه). وقد استدل به على وجوب التضحية على من كان له سعة، لأنه لما نهى عن قربان المصلي، دل على أنه ترك واجباً كأنه يقول: لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا الواجب، ولقوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾^(٢). ولحديث مخنف ابن سليم مرفوعاً: «على أهل كل بيت في كل عام أضحية» دل لفظه على الوجوب. والوجوب قول أبي حنيفة، فإنه أوجبها على المعدم والموسر. وقيل: لا تجب. والحديث الأول موقوف فلا حجة فيه، والثاني ضعف بأبي رملة. قال الخطابي: إنه مجهول والآية محتملة، فقد فسر قوله ﴿وانحر﴾^(٣) بوضع الكف على النحر في الصلاة. أخرجه ابن أبي حاتم وابن شاهين في سننه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس، وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك. ولو سلم فهي دالة على أن النحر بعد الصلاة، فهي تعيين لوقته لا لوجوبه، كأنه يقول: إذا نحرت فبعد صلاة العيد، فإنه قد أخرج ابن جرير عن أنس «كان النبي ﷺ ينحر قبل أن يصلي فأمر أن يصلي ثم ينحر» ولضعف أدلة الوجوب، ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة، بل قال ابن حزم: لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة. وقد أخرج مسلم وغيره من حديث أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا بشره شيئاً» قال الشافعي: إن قوله «فأراد أحدكم» يدل على عدم الوجوب. ولما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن عمر «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: أمرت بيوم الأضحى عيداً جعله الله لهذه الأمة. فقال الرجل: فإن لم أجد إلا منيحة أنثى أو شاة أهلي ومنيحتهم أذبحها؟ قال لا - الحديث». ولما أخرجه البيهقي أيضاً من حديث ابن عباس أنه قال ﷺ: «ثلاث هن علي

١٣٧٤ - أخرجه أحمد: ٣١٢/٢، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأضاحي، باب: الأضاحي واجبة هي أم لا؟ (الحديث ٣١٢٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الأضاحي، باب: التوبيخ لمن كان له مال فلم يضح (الحديث ٢٣٢/٤).

(١) في نسخة م: لكن.

(٢) و (٣) سورة الكوثر، الآية: ٢.

فرض ولكم تطوع وعد منها الضحية». وأخرجه أيضاً من أنه ﷺ «لما ضحى قال بسم الله والله أكبر اللهم عني وعن من لم يضح من أمتي» وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب. فأخرج البيهقي عن أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما. وأخرج عن ابن عباس أنه كان إذا حضر الأضحى أعطى مولى له درهمين فقال: اشتر بهما لحماً، وأخبر الناس أنه ضحى ابن عباس. وروى أن بلالاً ضحى بديك. ومثله روي عن أبي هريرة. والروايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة دالة على أنها سنة.

١٣٧٥/٤ - وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَى غَنَمٍ قَدْ ذُبِحَتْ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن جندب بن سفيان) هو: أبو عبد الله جندب بن سفيان البجلي العلقمي الأحمسي، كان بالكوفة، ثم أنتقل إلى البصرة، ثم خرج منها، ومات في فتنة ابن الزبير بعد أربع سنين. (قال: شهدت الأضحى مع رسول الله ﷺ فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال: «من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها، ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله». متفق عليه). فيه دليل على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد، فلا تجزىء قبله. والمراد صلاة المصلي نفسه، ويحتمل أن يراد صلاة الإمام، وأن اللام للعهد في قوله الصلاة يراد به المذكورة قبلها، وهي صلاته ﷺ. وإليه ذهب مالك فقال: لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه. ودليل اعتبار ذبح الإمام ما رواه الطحاوي من حديث جابر أن النبي ﷺ «صلى يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي ﷺ قد نحر فأمرهم أن يعيدوا». وأجيب بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت، ولذا لم يأت في الأحاديث إلا تقييدها بصلاته ﷺ. وقال أحمد: مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه. ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه. وقال الشافعي وداود: وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى، قال القرطبي: ظواهر الحديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة.

١٣٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأضاحي، باب: من ذبح قبل الصلاة أعاد (الحديث ٥٥٦٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: في وقتها (الحديث ١٩٦٠).

لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية حمل الصلاة على وقتها. وقال ابن دقيق العيد: هذا اللفظ أظهر في اعتبار قبل الصلاة، وهو قوله في رواية (من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى) قال: لكن إن أجريناه على ظاهره، أقتضى أنها لا تجزئ الأضحية في حق من لم يصل العيد، فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث، وإلا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة، ويبقى ما عداها في محل البحث. وقد أخرج الطحاوي من حديث جابر «أن رجلاً ذبح قبل أن يصلي رسول الله ﷺ فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة» صححه ابن حبان. وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال، وهذا الكلام في ابتداء وقت الضحية. وأما أنتهاؤه فأقوال فعند الهاذوية العاشر ويومان بعده. وبه قال مالك وأحمد. وعند الشافعي إن أيام الأضحي أربعة يوم النحر وثلاثة بعده. وعند داود وجماعة من التابعين يوم النحر فقط، إلا في منى فيجوز في الثلاثة أيام. وعند جماعة أنه إلى آخر يوم من شهر الحجة، قال في نهاية المجتهد: سبب اختلافهم شيان: أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومات ما هي في قوله تعالى: ﴿ليشهدوا منافع لهم﴾^(١) الآية ف قيل: يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور. وقيل: العشر الأول من ذي الحجة. والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية بحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه قال ﷺ: «كل فجاج مكة منحر وكل أيام التشريق ذبح». فمن قال في الأيام المعلومات إنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية رجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور وقال: لا نحر إلا في هذه الأيام. ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال: لا معارضة بينهما، إذ الحديث أقتضى حكماً زائداً على ما في الآية، مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك. قال: يجوز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق، ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق. وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر إلا ما يروى عن سعيد بن جبير أنه قال: يوم النحر من أيام التشريق. وإنما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين. وأما من قال يوم النحر فقط، فبناه على أن المعلومات العشر الأول، قالوا: وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز الذبح هنا إلا في اليوم العاشر، وهو محل الذبح المنصوص عليه، فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى. (فائدة): في النهاية أيضاً ذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا يجوز التضحية في ليالي أيام النحر. وذهب غيره إلى جواز ذلك. وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم واللييلة نحو قوله: ﴿تمتعوا في داركم ثلاثة أيام﴾^(٢) ويطلق على

(١) سورة الحج، الآية: ٢٨.

(٢) سورة هود، الآية: ٦٥.

النهار دون الليل نحو (سبع ليال وثمانية أيام) فعطف الأيام على الليالي والعطف يقتضي المغايرة، ولكن بقي النظر في أيهما أظهر. والمحتج بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل، عمل بمفهوم اللقب ولم يقل به إلا الدفاق، إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار. والأصل في الذبح الحظر، فيبقى الليل على الحظر والدليل على تجويزه في الليل اهـ. (قلت): لا حظر في الذبح، بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت، وإنما كان الحظر عقلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك.

عيوب الأضحية

١٣٧٦/٥ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ضَلْعُهَا^(١)، وَالْكَبِيرَةُ^(٢) الَّتِي لَا تُنْقِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن البراء بن عازب، رضي الله عنه، قال: قام فينا رسول الله ﷺ فقال: أربع لا تجوز في الضحايا العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها. والعرجاء التي لا تنقي لها بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ (رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان) وصححه الحاكم وقال: على شرطهما. وصوب كلامه المصنف وقال: لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بأسانيد صحيحة. وحسنه أحمد بن حنبل فقال: ما أحسنه من حديث. وقال الترمذي: صحيح حسن. والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مانعة من صحة التضحية، وسكت عن

١٣٧٦ - أخرجه أحمد: ٢٨٤/٤، ٢٨٩، وأخرجه أبو داود في كتاب: الضحايا، باب: ما يكره من الضحايا (الحديث ٢٨٠٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: ما لا يجوز من الأضاحي (الحديث ١٤٩٧)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الضحايا، باب: ما نهى عنه من الأضاحي العوراء (الحديث ٤٣٨١) و (الحديث ٤٣٨٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره أن يضحي (الحديث ٣١٤٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأضحية، باب: ذكر الزجر عن أن يضحي المرء بأربعة أنواع (الحديث ٥٩١٩).

(١) في نسخة م: عرجها.

(٢) في نسخة م: والكبير.

غيرها من العيوب، فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب غير هذه الأربعة، وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غيرها مما كان أشد منها أو مساوياً لها كالعمياء ومقطوعة الساق. وقوله: (البين عورها). قال في البحر: إنه يعفى عما كان الذاهب الثلث فما دون، وكذا في العرج. قال الشافعي: العرجاء إذا تأخرت عن الغنم لأجله فهو بين. وقوله: (ضلعها) أي: أعوجاجها.

شروط الأضحية

١٣٧٧/٦ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، (إِلَّا إِنْ تَعَسَّرَ) ^(١) عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن. رواه مسلم). المسنة الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها كما قدمنا. والحديث دليل على أنه لا يجزئ الجذع من الضأن في حال من الأحوال، إلا عند تعسر المسنة. وقد نقل القاضي عياض الإجماع على ذلك، ولكنه غير صحيح لما يأتي. وحكي عن ابن عمر والزهري أنه لا يجزئ ولو مع التعسر. وذهب كثيرون إلى إجزاء الجذع من الضأن مطلقاً، وحملوا الحديث على الاستحباب بقرينة حديث أم بلال أنه قال رسول الله ﷺ: «ضحوا بالجذع من الضأن» أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقي. وأشار الترمذي إلى حديث «نعمت الأضحية الجذع من الضأن». وروى أبن وهب عن عقبة بن عامر بلفظ: «ضحينا مع رسول الله ﷺ بالجذع من الضأن». قلت: ويحتمل أن ذلك كله عند تعسر المسنة.

١٣٧٨/٧ - وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذْنَ، وَلَا نُضْحِي بِعَوْرَاءَ، وَلَا مُقَابِلَةً وَلَا مُدَابِرَةً، وَلَا خَرْقَاءَ، وَلَا ثُرْمَاءَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

١٣٧٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: سن الأضحية (الحديث ١٩٦٣).
١٣٧٨ - أخرجه أحمد: ٨٠/١، ١٠٨، ١٤٩، وأخرجه أبو داود في كتاب: الضحايا، باب: ما يكره من الضحايا (الحديث ٢٨٠٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره من الأضاحي (الحديث ١٤٩٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الأضاحي، باب: = (١) في نسخة م: إلا أن يعسر

١٣٧٨ - (وعن علي، رضي الله عنه، قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن) أي؛ نشرف عليهما ونأملهما، لئلا يقع نقص وعيب. (ولا تضحي بعموراء ولا مقابلة) بفتح الموحدة ما قطع من طرق أذنها شيء ثم بقي معلقاً. (ولا مدابرة) والمدابرة بالبدال المهملة وفتح الموحدة ما قطع من مؤخر أذنها شيء وترك معلقاً. (ولا خرفاء) بالخاء المعجمة مفتوحة والراء ساكة المشقوفة الأذنين. (ولا ثرماء) بالمثلثة فراء وميم وألف مقصورة، هي من الثرم، وهو سقوط الثنية من الأسنان. وقيل: الثنية والرباعية. وقيل: هو أن تنقطع السن من أصلها مطلقاً، وإنما نهى عنها لنقصان أكلها قاله في النهاية. ووقع في نسخة الشرح شرقاء بالشين المعجمة والراء والقاف وعليها شرح الشارح، ولكن الذي في نسخ بلوغ المرام الصحيحة الثرمي كما ذكرناه (أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم). فيه دليل على أنها تجزىء الأضحية إلا ما ذكر وهو مذهب الهادوية، وقال الإمام يحيى: تجزىء وتكره وقواه المهدي، وظاهر الحديث مع الأول. وورد النهي عن التضحية بالمصفرة بضم الميم وإسكان الصاد المهملة، ففاء مفتوحة فراء أخرجه أبو داود والحاكم. وهي المهزولة كما في النهاية، وفي رواية المصفورة. قيل: هي المستأصلة الأذن. وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر السلمي أنه قال: «إنما نهى رسول الله ﷺ عن المصفرة والمستأصلة والنجقاء والمشيمة والكسراء». فالمصفرة التي سناصل أذنها حتى يبدو صماخها، والمستأصلة التي استؤصل قرنها من أصله، والنجقاء التي تنبج عينها، والمشيمة التي لا تتبع الغنم عجباً أو صعباً والكسراءة الكسيرة. هذا لفظ أبي داود. وأما مقطوع الإلية والذنب، فإنه يجزىء لما أخرجه أحمد وأبن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال: «أشترت كبشاً لأضحى به فعدا الذنب فأخذ منه الإلية فسألت النبي ﷺ فقال: ضح به» وفيه جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرظة مجهول، إلا أن له شاهداً عند البيهقي. وأستدل به ابن تيمية في المنتقى على أن العيب الحادث بعد تعيين الأضحية لا يضر. وذهبت الهادوية إلى عدم أجزاء مسلوب الإلية. وفي نهاية المجتهد، أنه ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسان حديثان

الخرفاء وهي التي تخرق أذنها (الحديث ٤٣٨٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره أن يضحي به (الحديث ٣١٤٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأضحية، باب: ذكر الزجر عن أن يضحي المرء بأربعة أنواع... (الحديث ٥٩٢٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المناسك، باب: ما كره من الأضاحي والبدن (الحديث ٤٦٨/١).

متعارضان، فذكر النسائي عن أبي بردة «أنه قال: يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والأذن فقال النبي ﷺ: وما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك». ثم ذكر حديث علي رضي الله عنه -: «أمرنا رسول الله أن نستترف العين الحديث». فمن رجح حديث أبي بردة قال: لا تتقي إلا العيوب الأربعة وما هو أشد منها. ومن جمع بين الحديثين حمل حديث أبي بردة على العيب اليسير، الذي هو غير بين، وحديث علي على الكثير البين. (فائدة): أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الأنعام، وإنما اختلفوا في الأفضل. والظاهر أن الغنم في الضحية أفضل لفعله ﷺ وأمره، وإن كان يحتمل أن ذلك لأنها المتيسرة لهم، ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام، إلا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها تجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة، والطبي عن واحد. وما روي عن أسماء أنها قالت: ضحينا مع رسول الله ﷺ بالخيول. وما روي عن أبي هريرة أنه ضحى بديك.

١٣٧٩/٨ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدْنِهِ، وَأَنْ أَقْسِمَ لِحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَجَلَالِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَلَا أُعْطِيَ فِي جَزَارَتِهَا شَيْئاً مِنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن علي بن أبي طالب، رضي الله تعالى عنه، قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه، وأن أقسم لحومها وجلودها وجلالها على المساكين، ولا أعطي في جزارتها شيئاً منها. متفق عليه). هذا في بدنه ﷺ التي ساقها في حجة الوداع، وكانت مع التي أتى بها علي، رضي الله عنه، من اليمن مائة بدنة نحرها ﷺ يوم النحر بمنى، نحر بيده ﷺ ثلاثاً وستين ونحر بقيتها علي رضي الله عنه. وقد تقدم في كتاب الحج والبدن تطلق لغة على الإبل والبقر والغنم، إلا أنها هنا للإبل. وهكذا استعملها في الأحاديث، وفي كتب الفقه في الإبل خاصة. ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم، وأنه لا يعطي الجزار منها شيئاً أجرة، لأن ذلك في حكم البيع لاستحقاقه الأجرة. وحكم الأضحية حكم

١٣٧٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: لا يعطي الجزار من الهدى شيئاً (الحديث ١٧١٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: في الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها (الحديث ١٣١٧).

الهدى في أنه لا يباع لحمها ولا جلدها ولا يعطي الجزار منها شيئاً، قال في نهاية المجتهد: العلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحمها، وأختلفوا في جلدها وشعرها مما ينتفع به. فقال الجمهور: لا يجوز. وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه بغير الدنانير والدرهم يعني بالعروض. وقال عطاء: يجوز بكل شيء درهم وغيرها. وإنما فرق أبو حنيفة بين الدرهم وغيرها، لأنه رأى أن المعارضة في العروض هي من باب الانتفاع، لإجماعهم على أنه يجوز الانتفاع به.

١٣٨٠/٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن عبد الله قال: نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة. رواه مسلم). دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة، وأنهما يجزيان عن سبعة. وهذا في الهدى ويقاس عليه الأضحية، بل قد ورد فيها نص، فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في السفر فحضر الأضحية، فأشركنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة». وقد صح اشتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف. وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفيده أحمد بن عيسى والفريقان. قال النووي: سواء كانوا مجتمعين، أو متفرقين مفترضين، أو متطوعين، أو بعضهم متقرباً، وبعضهم طالب لحم. وبه قال أحمد. وذهب مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراك في الهدى إلا في هدي التطوع، هدي الإحصار عندي من هدي التطوع. وأشترطت الهادوية في الاشتراك اتفاق الغرض قالوا: ولا يصح مع الاختلاف، لأن الهدى شيء واحد، فلا يتبعض بأن يكون بعضه واجباً وبعضه غير واجب وقالوا: إنها تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس، وقاسوا الهدى على الأضحية. (وأجيب): بأنه لا يقاس مع النص. وأدعى ابن رشد الإجماع على أنه لا يجوز أن يشترط في النسك أكثر من سبعة، قال: وإن كان روي من حديث رافع بن خديج «أن النبي ﷺ عدل البعير بعشر شاة» أخرجه في الصحيحين، ومن طريق ابن عباس وغيره «البدنة عن عشرة». قال الطحاوي: وإجماعهم دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة اهـ ولا يخفى أنه إجماع مع خلاف من ذكرنا، وكأنه لم يطلع عليه. وأختلفوا في الشاة فقال الهادوية:

تجزىء عن ثلاثة في الأضحية. قالوا: وذلك لما تقدم من تضحية النبي ﷺ بالكبش عن محمد وآل محمد، قالوا: وظاهر الحديث أنها تجزىء عن أكثر، لكن الإجماع قصر الإجزاء على الثلاثة. (قلت): وهذا الإجماع الذي أدعوه يبين ما قاله في نهاية المجتهد، فإنه قال: إنه وقع الإجماع على أن الشاة لا تجزىء إلا عن واحد. والحق أنها تجزىء الشاة عن الرجل، وعن أهل بيته، لفعله ﷺ، ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب الأنصاري قال: «كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته، ثم تباهي الناس بعد». (فائدة): من السنة لمن أراد أن يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره إذا رحل شهر ذي الحجة، لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله ﷺ: «إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئاً». وأخرج البيهقي من حديث عمرو بن العاص أنه ﷺ قال لرجل سأله عن الضحية، وأنه قد لا يجدها، فقال: «قلم أظافرك، وقص شاربك، وأحلق عانتك، فذلك تمام أضحيتك عند الله عز وجل». وهذا فيه شرعية هذه الأفعال في يوم التضحية، وإن لم يترك من أول شهر الحجة. وذهب أحمد وإسحاق أنه يحرم للنهي ليس للتحريم، وقال: مَنْ لم يحرمه: قد قامت القرينة على أن النهي ليس للتحريم، وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة قالت: «أنا فلتت فلانة هدي رسول الله ﷺ بيدي ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده، ثم بعث بها مع أبي فلم يَحْرَمْ على رسول الله ﷺ شيء مما أحله الله حتى نحر الهدي». قال الشافعي: فيه دلالة على أنه لا يحرم على المرء شيء يبعثه بهديه، والبعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية. (قلت): هذا قياس منه، والنص قد خص من يريد التضحية بما ذكر: (فائدة أخرى): يستحب للمضحي أن يتصدق، وأن يأكل. وأستحب كثير من العلماء أن يقسمها أثلاثاً، ثلثاً للادخار، وثلثاً للصدقة، وثلثاً للأكل لقوله ﷺ: كلوا أو تصدقوا وادخروا» أخرجه الترمذي بلفظ: «كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ليتسع ذو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وتصدقوا أو ادخروا» ولعل الظاهرية توجب التجزئة. وقال عبد الوهاب: أوجب قوم الأكل وليس بواجب في المذهب.

٣ - باب: العقيدة

العقيدة هي الذبيحة التي تذبح للمولود. وأصل العق الشق والقطع. وقيل للذبيحة عقيدة، لأنه يشق حلقتها. ويقال عقيدة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه. وجعله الزمخشري أصلاً والشاة المذبوحة مشتقة منه.

١/١٣٨١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَعَبْدُ الْحَقِّ، لَكِنْ رَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ إِسْرَافَهُ.

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً. رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق، لكن رجح أبو حاتم إسناده). وقد خرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة «يوم السابع وسماههما وأمر أن يماط عن رأسيهما الأذى». وأخرج البيهقي من حديث عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين، رضي الله عنهما، يوم السابع من ولادتهما. وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جابر، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ «عَقَّ عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام». قال الحسن البصري: إمطة الأذى حلق الرأس. وصححه ابن السكن بأنهم من هذا وفيه «وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنه في دم العقيقة، ويجعلونها على رأس المولود، فأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً». ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة، وسنده صحيح. ويؤيد هذه الأحاديث الحديث الآتي وهو قوله: -

٢/١٣٨٢ - وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ.

— (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه). والأحاديث دلت على مشروعية العقيقة. واختلفت فيها مذاهب العلماء. فعند الجمهور أنها سنة. وذهب داود ومن تبعه إلى أنها واجبة. وأستدل الجمهور بأن فعله ﷺ دليل على السنية، وبحديث «من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل» أخرجه مالك. وأستدلت الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ أمرهم بها، والأمر دليل الإيجاب. وأجاب الأولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله: «فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل». وقوله في حديث عائشة (يوم سابعه) دليل أنه وقتها، وسيأتي فيه حديث سمرة، وأنه لا يشرع قبله ولا بعده. وقال النووي: إنه يعق قبل السابع. وكذا عن الكبير فقد أخرج البيهقي من حديث أنس «أن النبي ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد البعثة». ولكنه قال: منكر. وقال النووي: حديث باطل. وقيل: تجزئ في السابع والثاني والثالث، لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال: «العقيقة تذبح لسبع ولأربع عشرة ولإحدى وعشرين» ودل الحديث على

١٣٨١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأضاحي، باب: في العقيقة (الحديث ٢٨٤١)، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٩١١).

١٣٨٢ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الأضاحي، باب: ما جاء في العقيقة (الحديث ٥٣٠٩).

أنه يجزىء عن الغلام شاة، لكن الحديث الآتي وهو قوله:

١٣٨٣/٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ: «أَنْ يُعَقَّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان) وفي رواية مكافئتان. قال النووي: بكسر الفاء وبعدها همزة ويأتي تفسيره (وعن الجارية شاة. رواه الترمذي وصححه). وقال: حسن صحيح إلا أنني لم أجد لفظة «أن يعق» في نسخ الترمذي. قال أحمد وأبو داود: معنى مكافئتان متساويتان أو متقاربتان. وقال الخطابي: المراد التكافؤ في السن، فلا تكون إحداهما مسنة والأخرى غير مسنة، بل يكونان مما يجزىء في الأضحية. وقيل: معناه أن يذبح إحداهما مقابلة للأخرى. دل الحديث على أنه يعق عن الغلام بضعف ما يعق عن الجارية. وإليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وداود لهذا الحديث. وذهبت الهادوية ومالك إلى أنه يجزىء عن الذكر والأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضي. (وأجيب): بأن ذلك فعل وهذا قول، والقول أقوى، وبأنه يجوز أنه ﷺ ذبح عن الذكر كبشاً لبيان أنه يجزىء وذبح الاثنين مستحب، على أنه أخرج أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ كبشين كبشين. ومن حديث عمرو بن شعيب مثله، وحيث لا تعارض. وفي إطلاق لفظ الشاة، دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في الأضحية، ومن أشرطها فبالقياس.

١٣٨٤/٤ - وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ نَحْوَهُ.

— (وأخرج أحمد والأربعة عن أم كرز) بضم أوله وسكون الراء بعدها زاي (الكعبية) المكية صحابية لها أحاديث قاله المصنف في التقريب (نحوه) أي: نحو حديث عائشة، ولفظه في الترمذي عن سباع بن ثابت بن سباع أخبره: أن أم كرز أخبرته: أنها

١٣٨٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: ما جاء في العقيدة (الحديث ١٥١٣)، وقال: حديث حسن صحيح.

١٣٨٤ - أخرجه أحمد: ١٥٨/٦، ٢٥١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأضاحي، باب: في العقيدة (الحديث ٢٨٣٤) و (الحديث ٢٨٣٥) و (الحديث ٢٨٣٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: الأذان في أذن المولود (الحديث ١٥١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: العقيدة، باب: العقيدة عن الجارية (الحديث ٤٢٢٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: العقيدة (الحديث ٣١٦٢).

سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة قال: «عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضرركم أذكراً كن أم إناثاً» وقال أبو عيسى - يعني الترمذي -: حسن صحيح، وهو يفيد ما يفيد الحديث الثالث.

١٣٨٥/٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ، وَيُسَمَّى». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن سمرة أن النبي ﷺ قال: كل غلام مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي). وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا على أنه سمعه الحسن من سمرة، وأختلفوا في سماعه لغيره منه من الأحاديث. قال الخطابي: اختلف في قوله مرتهن بعقيقته، فذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه لا يشفع لأبويه. (قلت): ونقله الحلبي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف، وهما إمامان عالمان متقدمان على أحمد. وقيل: إن المعنى العقيقة لازمة لا بد منها، فشبه لزومها للمولد بلزوم الرهن للمرهون في يد المرتهن، وهو يقوي قول الظاهرية بالوجوب. وقيل: المراد أنه مرهون بأذى شعره، ولذلك جاء «فأميطوا عنه الأذى» ويقوي قول أحمد ما أخرجه البيهقي عن عطاء الخراساني وأخرجه ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال: إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس، وهذا دليل - لو ثبت - لمن قال بالوجوب. وتقدم أنها مؤقته باليوم السابع، كما دل له ما مضى ودل له هذا أيضاً. وقال مالك: تفوت بعده وقال: من مات قبل السابع سقطت عنه العقيقة. وللعلماء خلاف في العق بعدة. وفي قولها «أمرهم» أي المسلمين بأن يعق كل مولود له عن ولده، فعند الشافعي يتعين على كل من تلزمه النفقة للمولود، وعند الحنابلة يتعين على الأب إلا أن يموت أن يمتنع، وأخذ من لفظ تذبح بالبناء للمجهول أنه يجزىء أن يعق عنه الأجنبي، وقد تأيد بأنه ﷺ عق عن الحسنين كما سلف، إلا أنه يقال قد ثبت أنه ﷺ أبوهما كما ورد به الحديث بلفظ: «كل بني أم يتمون إلى عصبة، إلا ولد فاطمة رضي الله عنها فأنا

١٣٨٥ - أخرجه أحمد: ١٧/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأضاحي، باب: في العقيقة (الحديث ٢٨٣٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: من العقيقة (الحديث ١٥٢٢)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: العقيقة، باب: متى يعق (الحديث ٤٢٣١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: العقيقة (الحديث ٣١٦٥).

وليهم وأنا عصبتهم» وفي لفظ: «وأنا أبوهم». أخرجه الخطيب من حديث فاطمة الزهراء، رضي الله تعالى عنها، ومن حديث عمر، رضي الله عنها، لما ولدت حسناً قالت: يا رسول الله ألا عق عن ولدي بدم؟ قال: «لا ولكن أحلقي رأسه وتصدقي بوزن شعره فضة فهو من الأدلة على أنه قد أجزأ عنه ما ذبحه النبي ﷺ عنه، وأنها ذكرت هذا فمنعها ثم عق عنها وأرشدتها إلى تولي الحلق والتصدق، وهذا أقرب، لأنها لا تستأذنه إلا قبل ذبحه، وقبل: مجيء وقت الذبح وهو السابع. وفي قوله في حديث سمرة: «ويحلق» دليل على شرعية حلق رأس المولود يوم سابعه، وظاهره عام لحلق رأس الغلام والجارية. وحكى المازري كراهة حلق رأس الجارية. وعن بعض الحنابلة تحلق لإطلاق الحديث. وأما تثقيب أذن الصبية لأجل تعليق الحلبي فيها الذي يفعله الناس في هذه الأعصار وقبلها فقال الغزالي في الأحياء: إنه لا يرى فيه رخصة، فإن ذلك جرح مؤلم ومثله موجب للقصاص، فلا يجوز إلا لحاجة مهمة كالقص، والحجامة، والختان، والتزين بالحلي غير مهم، فهذا وإن كان معتاداً فهو حرام، والمنع منه واجب، والاستئجار عليه غير صحيح، والأجرة المأخوذة عليه حرام اهـ. وفي كتب الحنابلة أن تثقيب آذان الصبايا للحلي جائز ويكره للصبيان. وفي فتاوي قاضي خان من الحنفية: لا بأس بثقب أذن الطفل، لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ولم ينكره عليهم النبي ﷺ قوله: «ويسمى» هذا هو الصحيح في الرواية. وأما روايته بلفظ ويدمي من الدم أي يفعل في رأسه من دم العقيدة كما كانت تفعله الجاهلية. فقد وهم راويها بل المراد تسمية المولود. وينبغي اختيار الاسم الحسن له لما ثبت من أنه ﷺ كان يغير الاسم القبيح، وصح عنه «إن أخنع الأسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاه ملك الأملاك لا ملك إلا الله تعالى» فترحم التسمية بذلك، وألحق به تحريم التسمية بقاضي القضاة، وأشنع منه حاكم الحكام نص عليه الأوزاعي، ومن الألقاب القبيحة ما قاله الزمخشري: إنه توسع الناس في زماننا حتى لقبوا السفلة بألقاب العلية، وهب أن العذر مبسوط فما أقول في تلقيب من ليس من الدين في قبيل ولا دبير بفلان الدين، هي لعمرى والله الغصة التي لا تساغ. وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ونحوهما، وأصدقها حارث وهمام، ولا تكره التسمية بأسماء الأنبياء ويس وطه خلافاً لمالك، وفي مسند الحرث بن أبي أسامة أن النبي ﷺ قال: «من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم أحدهم بمحمد فقد جهل» فينبغي التسمي باسمه ﷺ. فقد أخرج في كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس أنه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقم من اسمه محمد فليدخل الجنة تكرمه لنبيه محمد ﷺ. وقال مالك: سمعت أهل المدينة يقولون: ما من أهل بيت فيهم اسم محمد إلا رزقوا رزق خير. وقال ابن رشد: يحتمل أن يكونوا عرفوا ذلك

بالتجربة أو عندهم فيه أثر. (فائدة): روى أبو داود والترمذي أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدا. ورواه الحاكم والمراد الأذن اليمنى، وفي بعض المسانيد «أن النبي ﷺ قرأ في أذن مولود سورة الإخلاص». وأخرج ابن السني عن الحسن بن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان» وهي التابعة من الجن.

ويستحب تحنيكه بتمر لما في الصحيحين من حديث أبي موسى قال: ولد لي غلام فأتيت النبي ﷺ فسماه إبراهيم، وحنكه بتمرة، ودعا له بالبركة. والتحنيك أن يضع التمر ونحوه في حنك المولود حتى ينزل إلى جوفه منه شيء، وينبغي أن يكون المحنك من أهل الخير ممن ترجى بركته.

١٣ - كتاب: الإيمان والنذور

باب: الإيمان والنذور

الإيمان بفتح الهمزة جمع يمين، وأصل اليمين في اللغة اليد وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه (والنذور) جمع نذر، وأصله الإنذار بمعنى التخويف وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر.

١/١٣٨٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَتَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصُمْتُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب) الركب ركبان الإبل، اسم جمع أو جمع، وهم العشرة فصاعداً، وقد يكون للخيول. (وعمر يحلف بأبيه فتاداهم رسول الله ﷺ ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله) ليس المراد أنه لا يحلف إلا بهذا اللفظ، بدليل أنه ﷺ كان يحلف بغيره نحو «مقلب القلوب» كما يأتي (أو ليصمت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه).

١٣٨٧/٢ - وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ^(١)، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

— (وفي رواية لأبي داود والنسائي عن أبي هريرة مرفوعاً: لا تحلفوا بآبائكم وأمهاتكم ولا بالأنداد) النذر بكسر أوله المثل، والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالاً لعبادتهم إياها وحلفهم بها نحو قوله: واللآلئ والعزى (ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف بغير الله تعالى، وهو للتحريم كما هو أصله وبه قالت الحنابلة والظاهرية. وقال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالإجماع. وفي رواية عنه أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها، لا يجوز لأحد الحلف بها. وقوله: لا يجوز بيان أنه أراد بالكراهة التحريم كما صرح به أولاً. وقال الماوردي: لا يجوز لأحد أن يحلف أحداً بغير الله تعالى لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر، وإذا حلف الحاكم أحداً بذلك وجب عزله. وعند جمهور الشافعية والمشهور عن المالكية أنه للكراهة، ومثله للهادوية ما لم يسو في التعظيم.

(قلت): لا يخفى أن الأحاديث واضحة في التحريم لما سمعت، ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ له من حديث ابن عمر أنه قال ﷺ: «من حلف بغير الله كفر». وفي رواية للحاكم «كل يمين يحلف بها دون الله تعالى شرك»، ورواه أحمد بلفظ: «من حلف بغير الله فقد أشرك» وأخرج مسلم: «من حلف منكم فقال في حلفه: واللآلئ والعزى فليقل: لا إله إلا الله». وأخرج النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه حلف باللات والعزى قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وأنفت عن يسارك ثلاثاً وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولا تعد» فهذه الأحاديث الأخيرة تقوي القول بأنه محرم لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل، ولذا أمر بتجديد الإسلام والإتيان بكلمة التوحيد. وأستدل القائل بالكراهة بحديث: «أفلح - وأبيه - إن صدق» أخرجه مسلم. (وأجيب) عنه:

أولاً: بأنه قال ابن عبد البر: إن هذه اللفظة غير محفوظة، وقد جاءت عن راويها:

١٣٨٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالآباء (الحديث ٣٢٤٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان، باب: الحلف بالأمهات (الحديث ٣٧٧٨).

(١) زيادة من نسخة م.

«أفلح والله إن صدق» بل زعم بعضهم أن راويها صحف (والله) إلى (وأبيه).

وثانياً: أنها لم تخرج مخرج القسم، بل هي من الكلام الذي يجري على الألسنة مثل تربت يده ونحوه. وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكراهة، فإنه تأويل قوله: «فقد أشرك» بما قاله الترمذي: قد حمل بعض العلماء مثل هذا على التغليظ، كما حمل بعضهم قوله: «الرياء شرك» على ذلك. وأجيب بأن هذا إنما يرفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يرفع التحريم، كما أن الرياء محرم اتفاقاً، ولا يكفر من فعله كما قال ذلك البعض. وأستدل القائل بالكراهة بأن الله تعالى قد أقسم في كتابه بالمخلوقات من الشمس والقمر وغيرهما. (وأجيب) بأنه ليس للعبد الاقتداء بالرب تعالى، فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، على أنها كلها مؤولة بأن المراد ورب الشمس ونحوه. ووجه التحريم أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به، ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرد عظمة من حلف به، وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى فلا يلحق به غيره. ويحرم الحلف بالبراءة من الإسلام، أو من الدين، أو بأنه يهودي، أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبي ﷺ قال: «من حلف فقال إني بريء من الإسلام. فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً» والأظهر عدم وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات، إذ الكفارة مشروعة فيما أذن الله تعالى أن يحلف به لا فيما نهى عنه، ولأنه لم يذكر الشارع كفارة، بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير.

١٣٨٨/٣ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ».

١٣٨٩/٤ — وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَةِ الْمُسْتَحْلِفِ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يمينك على ما يصدقك به صاحبك» وفي رواية «اليمين على نية المستحلف» أخرجهما مسلم) الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية المحلف، ولا ينفع فيها نية الحالف إذا نوى بها غير ما أظهره، وظاهره الإطلاق، سواء كان المحلف له الحاكم أو المدعي للحق، والمراد حيث كان المحلف له التحليف كما يشير إليه قوله: «على ما يصدقك به صاحبك» فإنه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف، وهو حيث كان صادقاً فيما أدعاه على الحالف. وأما

١٣٨٨ — أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: يمين الحالف على نية المستحلف (الحديث ١٦٥٣).

١٣٨٩ — أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: يمين الحالف على نية المستحلف (الحديث ١٦٥٣).

لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف. وأعتبرت الشافعية أن يكون المحلف الحاكم، وإلا كانت النية نية الحالف. قال النووي: وأما إذا حلف بغير أستحلاف وري فتفعه ولا يحث، سواء حلف ابتداء من غير تحليف، أو حلفه غير القاضي، أو غير نائبه، ولا أعتبر في ذلك بنية المحلف بكسر اللام غير القاضي. والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الأحوال، إلا إذا أستحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه، فتكون اليمين على نية المستحلف وهو مراد الحديث. أما إذا حلف بغير أستحلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه، فتكون اليمين على نية الحالف، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعتاق، إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق والعتاق فتتفعه التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف، لأن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعتاق وإنما يستحلف بالله اهـ (قلت): ولا أدري من أين جاء تقييد الحديث بالقاضي أو نائبه، بل ظاهر الحديث أنه إذا أستحلفه من له الحق، فالنية نية المستحلف مطلقاً.

١٣٩٠/٥ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». وَإِسْنَادُهُمَا ^(١) صَحِيحٌ.

— (وعن عبد الرحمن بن سمرة) بن حبيب عبد شمس العبشمي أبي سعيد صحابي من مسلمة الفتح، أفتح سجستان، ثم سكن البصرة ومات بها سنة خمسين أو بعدها (قال: قال رسول الله ﷺ: «وإذا حلقت على يمين) أي على محلف منه سماه يميناً مجازاً (ورأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأنت الذي هو خير. متفق عليه. وفي لفظ البخاري فأنت

١٣٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان والنذور، باب: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم» (الحديث ٦٦٢٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: ندب من حلف يميناً قرأ غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير (الحديث ١٦٥٢)، وأخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: من سأل الإمارة وكل إليها (الحديث ٧١٤٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الإيمان والنذور، باب: الرجل يكفر قبل أن يحث (الحديث ٣٢٧٧).

(١) في نسخة م: إسنادها. وهي الأصح.

الذي هو خير وكفر عن يمينك. وفي رواية لأبي داود) عن عبد الرحمن أيضاً (فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير. وإسنادهما) بالثنية أي لفظ البخاري. ورواية أبي داود، والأولى أفراد الضمير ليعود إلى رواية أبي داود فقط، لما علم من عرفهم أن ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج إلى أن يقال إسناداه (صحيح). الحديث دليل على أن من حلف على شيء، وكان تركه خيراً من التماسه على اليمين، وجب عليه التفكير وإتيان ما هو خير كما يفيد الأمر، ولكنه صرح الجماهير بأنه إنما يستحب له ذلك لا أنه يجب، وظاهره وجوب تقديم الكفارة، ولكنه أدعى الإجماع على عدم وجوب تقديمها، وعلى جواز تأخيرها إلى ما بعد الحنث، وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل اليمين. ودلت رواية (ثم أتت الذي هو خير) على أنه يقدم الكفارة قبل الحنث لاقتضاء (ثم) الترتيب ورواية الواو تحمل على رواية (ثم) حملاً للمطلق على المقيد، فإن تم الإجماع على جواز تأخيرها، وإلا فالحديث دال على وجوب تقديمها. وممن ذهب إلى جواز تقديمها على الحنث مالك والشافعي وغيرهما، وأربعة عشر من الصحابة، وجماعة من التابعين وهو قول جماهير العلماء. لكن قالوا: يستحب تأخيرها عن الحنث، وظاهره أن هذا جار في جميع أنواع الكفارة. وذهب الشافعي إلى عدم أجزاء تقديم التكفير بالصوم وقال: لا يجوز قبل الحنث، لأنها عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان. وأما التكفير بغير الصوم فجائز تقديمه، كما يجوز تعجيل الزكاة. ذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال قالت الهادوية: لأن سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين، فلا يصح التقديم قبل تمام سبب الوجوب. وعند الحنفية السبب الحنث، ولا يخفى أن الحديث دال على خلاف ما عللوا به وذهبوا إليه، فالقول الأول أقرب إلى العمل به.

١٣٩١/٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

١٣٩١ - أخرجه أحمد: ١٠/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الإيمان، باب: الاستثناء في اليمين (الحديث ٣٢٦١) و (الحديث ٣٢٦٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النذور والإيمان، باب: ما جاء في الاستثناء في اليمين (الحديث ١٥٣١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الإيمان، باب: من حلف فاستثنى (الحديث ١٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: الاستثناء في اليمين (الحديث ٢١٠٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الإيمان، باب: ذكر إباحة الاستثناء باليمين... (الحديث ٤٣٣٩).

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه. رواه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان). قال الترمذي: لا نعلم أحداً رفعه أيوب السخيتاني، قال ابن علية: كان أيوب يرفعه تارة وتارة لا يرفعه. قال البيهقي: لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع أنه شك فيه (قلت:) كأنه يريد أنه رفعه تارة ووقفه أخرى، ولا يخفى أن أيوب ثقة حافظ لا يضر تفرد برفعه، وكونه وقفه تارة لا يقدح فيه، لأن رفعه زيادة عدل مقبولة. وقد رفعه عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرقد وأيوب بن موسى وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعاً، فقوى رفعه على أنه وإن كان موقوفاً فله حكم الرفع، إذ لا مسرح للاجتهاد فيه. وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير. وقال ابن العربي: أجمع المسلمون بأن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو جاز منفصلاً كما قال بعض السلف لم يحنث أحد في يمين ولم يحتج إلى الكفارة. وأختلفوا في زمن الاتصال، فقال الجمهور: هو أن يقول إن شاء الله متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما، ولا يضره التنفس. (قلت:) وهذا هو الذي تذل له الفاء في قوله: «فقال». وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال عطاء: قدر حلبة ناقة. وقال سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر. وقال ابن عباس: له الاستثناء أبداً متى يذكر (قلت:) وهذه تقادير خالية عن الدليل، وقد تأول بعضهم هذه الأقاويل بأن مرادهم أنه يستحب له أن يقول إن شاء الله تبركاً، أو يجب على ما ذهب إليه بعضهم لقوله تعالى: ﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾^(١) فيكون الاستثناء رافعاً للإثم الحاصل بتركه، أو لتحصيل ثواب النذب على القول باستحبابه. ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحنث. وأختلفوا هل الاستثناء مانع للحنث في الحلف بالله وغيره من الطلاق والعناق وغيره من الظهار والنذر والإقرار. فقال مالك: لا ينفع إلا في الحلف بالله دون غيره، وأستقواه ابن العربي وأستدل بأنه تعالى قال: ﴿ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم﴾^(٢) فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية، وهي الحلف بالله. وذهب أحمد إلى أنه لا يدخل العتق لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ مرفوعاً: «إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق، وإذا قال لعبده: أنت حر إن شاء الله فإنه حر» إلا أنه قال البيهقي تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول، وأختلف في إسناده. وذهبت الهادوية إلى أن الاستثناء بقوله: إن شاء الله معتبر فيه أن يكون المحلوف عليه فيما شاء الله أو لا يشاؤه، فإن كان مما يشاؤه الله بأن كان واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً في المجلس، أو حال التكلم، لأن

(١) سورة الكهف، الآية: ٢٤.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

مشيئة الله حاصلة في الحال، فلا تبطل اليمين بل تنعقد به، وإن كان لا يشاؤه بأن يكون محظوراً أو مكروهاً فلا تنعقد اليمين، فجعلوا حكم الاستثناء بالمشيئة حكم التقييد بالشرط؛ فيقع المعلق عند وقوع المعلق به ويتنفي بانتفائه، وكذا قوله إلا أن يشاء الله حكمه إن شاء الله. ولا يخفى أن الحديث لا تطابقه هذه الأقوال. وفي قوله: فقال «إن شاء الله» دليل على أنه لا يكفي في الاستثناء النية، وهو قول كافة العلماء. وحكي عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ، وإلى هذا أشار البخاري وبوب عليه باب النية في الأيمان (يعني بفتح الهمزة) ومذهب الهادوية صحة الاستثناء بالنية، وإن لم يلفظ بالعموم إلا من عدد منصوص، فلا بد من الاستثناء باللفظ.

١٣٩٢/٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا، وَمُقْلَبُ الْقُلُوبِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: كانت يمين رسول الله ﷺ: لا ومقلب القلوب رواه البخاري). المراد أن هذا اللفظ الذي كان يواظب عليه في القسم. وقد ذكر البخاري الألفاظ التي كان ﷺ يقسم بها «لا ومقلب القلوب»، وفي رواية «لا ومصرف القلوب والذي نفسي بيده». والذي نفس محمد بيده - والله - ورب الكعبة «ولابن أبي شيبة كان إذا أجتهد في اليمين قال: والذي نفس أبي القاسم بيده». ولابن ماجه «كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسي بيده» والمراد بتقليب القلوب تقليب أعراضها وأحوالها لا تقليب ذات القلب. قال الراغب: تقليب القلوب والبصائر صرقها عن رأي إلى رأي والتقلب التصرف قال الله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ فِي تَقْلِبِهِمْ﴾^(١). وقال ابن العربي: القلب جزء من البدن، خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام، وغير ذلك من الصفات الباطنة، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية، ووكل به ملكاً يأمر بالخير وشيطاناً يأمر بالشر، والعقل بنوره يهديه، والهوى بظلمته يغويه، والقضاء مسيطر على الكل. والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة، واللغة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى، والمحفوظ من حفظه الله اهـ. (قلت:) وقوله: والكلام بناء منه على إثبات الكلام النفسي، وأن محله القلب وقوله ﷺ: (لا) رد ونفي للسابق من الكلام. والحديث دليل على جواز الأقسام بصفة من صفات الله وإن لم تكن من صفات الذات.

١٣٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ (الحديث ٦٦٢٨).

(١) سورة النحل، الآية: ٤٦.

والى هذا ذهب الهادوية حيث قالوا: الحلف بالله أو بصفة لذاته لفعله لا يكون على ضدها، ويريدون بصفة الذات كالعلم والقدرة، ولكنهم قالوا: لا بد من إضافتها إلى الله تعالى كعلم الله، ويريدون بصفة الفعل كالعهد والأمانة إذا أضيفت إلى الله، إلا أنه قد ورد حديث بالنهي عن الحلف بالأمانة أخرجه أبو داود من حديث بريدة بلفظ: «من حلف بالأمانة فليس منا»، وذلك لأن الأمانة ليست من صفاته تعالى بل من فروضه على العباد، وقولهم لا يكون على ضدها احتراز عن الغضب والرضا والمشية، فلا تنعقد بها اليمين. وذهب ابن حزم - وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية - إلى أن جميع الأسماء الواردة في القرآن أو السنة الصحيحة، وكذا الصفات صريح في اليمين ويجب به الكفارة، وفصلت الشافعية في المشهور عنهم والحنابلة فقالوا: إن كان اللفظ يختص بالله تعالى كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح ينعقد به اليمين، سواء قصد الله تعالى أو أطلق، وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره، لكن يقيد كالرب والخالق فتنعقد به اليمين، إلا أن يقصد به غير الله تعالى، وإن كان يطلق عليه وعلى غيره على السواء نحو الحي والموجود، فإن نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس بيمين، وإن نوى به الله تعالى أنعقد على الصحيح.

١٣٩٣/٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَائِرُ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ»، وَفِيهِ قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ قَالَ: «الَّتِي يَقْتَطِعُ^(١) بِهَا مَالَ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عبد الله بن عمرو) أي: ابن العاص (قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما الكبائر؟ فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس) وهي بفتح الغين المعجمة وضم الميم آخره مهملة (وفيه قلت: ظاهره أن السال ابن عمرو راوي الحديث والمجيب هو النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله لعبد الله، وعبد الله المجيب والأول أظهر (وما اليمين الغموس؟ قال: التي يقطع بها مال أمريء مسلم هو فيها كاذب. أخرجه البخاري). اعلم أن اليمين إما أن تكون بعقد قلب وقصد أو لا، بل تجري

١٣٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: اليمين الغموس (الحديث ٦٦٧٥).

(١) في نسخة م: يُقْتَطِعُ.

على اللسان بغير عقد قلب، وإنما تقع بحسب ما تعودته المتكلم، سواء كانت بإثبات أو نفي نحو واللّه، وبلى واللّه، ولا واللّه، فهذه هي اللغو الذي قال اللّه تعالى فيه: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(١) كما يأتي دليله، وإن كانت عن عقد قلب، فينظر إلى حال المحلوف عليه فينقسم بحسبه إلى أقسام خمسة: إما أن يكون معلوم الصدق، أو معلوم الكذب، أو مظنون الصدق، أو مظنون الكذب، أو مشكوكاً فيه. (فالأول): يمين برة صادقة، وهي التي وقعت في كلام اللّه تعالى نحو: ﴿فَورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾^(٢) ووقعت في كلام رسول اللّه ﷺ. قال ابن القيم: إنه ﷺ حلف في أكثر من ثمانين موضعاً، وهذه هي المرادة في حديث «إن اللّه تعالى يحب أن يحلف به» وذلك لما يتضمن من تعظيم اللّه تعالى. (والثاني): وهو معلوم الكذب اليمين الغموس ويقال لها الزور والفاجرة، وسميت في الأحاديث: يمين صبر ويميناً مصبورة. قال في النهاية: سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في النار، فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل، وقد فسرها في الحديث بالتي يقتطع بها مال المرء المسلم، فظاهره أنها لا تكون غموساً إلا إذا أقتطع بها مال امرئ مسلم، لأن كل محلوف عليه كذباً يكون غموساً، ولكنها تسمى فاجرة. (الثالث): ما ظن صدقه وهو قسمان الأول: ما أنكشف فيه الإصابة، فهذا ألحقه البعض بما علم صدقه، إذ بالانكشاف صار مثله. (والثاني): ما ظن صدقه وانكشف خلافه وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لأنه وضع الحلف لقطع الاحتمال فكأن الاحتمال الحالف يقول: أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب، فإنه حلف على ظنه. (الرابع): ما كان كذبه والحلف عليه محرم. (الخامس): ما شك في صدقه وكذبه وهو أيضاً محرم. فتلخص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه. وقوله ما الكبائر؟ فيه دليل على أنه قد كان معلوماً عند السائل أن في المعاصي كبائر وغيرها. وقد اختلف العلماء في ذلك، فذهب إمام الحرمين وجماعة من أئمة العلم إلى أن المعاصي كلها كبائر. وذهب الجماهير إلى أنها تنقسم إلى كبائر وصغائر، وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾^(٣) ويقولوه: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾^(٤) (قلت:) ولا يخفى أنه لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صغائر وهو محل النزاع. وقيل: لا خلاف في المعنى، إنما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدر في العدالة، ومنها ما لا يقدر فيها. (قلت:) وفيه أيضاً تأمل وقوله: (فذكر الحديث) ذكر فيه الإشراف باللّه، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس. وقد تعرض الشارح

(٣) سورة النساء، الآية: ٣١.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٥.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

رحمه الله إلى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة، وأطال نقل أقاويلهم في ذلك، وهي أقاويل مدخولة. والتحقيق أن الكبير والصغير أمر نسبي فلا يتم الجزم بأن هذا صغير وهذا كبير إلا بالرجوع إلى ما نص الشارع على كبره، فهو كبير وما عده باق على الإبهام والاحتمال. وقد عد العلاني في قواعد الكبائر المنصوص عليها بعد تتبعها من النصوص فأبلغها خمساً وعشرين، وهي الشرك بالله، والقتل، والزنى (وأفحشه بحليلة الجار) والفرار من الزحف، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنات، والسحر، والاستطالة في عرض المسلم بغير حق، وشهادة الزور، واليمين الغموس، والنميمة، والسرقة، وشرب الخمر، واستحلال بيت الله الحرام ونكث الصفة، وترك السنة، والتعرب بعد الهجرة، والياس من روح الله، والأمن من مكر الله، ومنع ابن السبيل من فضل الماء، وعدم التنزه من البول، وعقوق الوالدين والتسبب إلى شتمهما، والإضرار في الوصية. وتعقب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة، وإنما في الصحيحين «لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»، وفي رواية النسائي «فإن فعل ذلك فقد خلع ربة الإسلام من عنقه، فإن تاب تاب الله عليه» وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على الغلول، وهو إخفاء بعض الغنيمة بأنه كبيرة. وجاء في الجمع بين الصلاتين لغير عذر، ومنع الفحل، ولكنه حديث ضعيف. وجاء في الأحاديث ذكر أكبر الكبائر كحديث أبي هريرة «إن من أكبر الكبائر استطالة المرء في عرض رجل مسلم» أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن ونحوه من الأحاديث، ولا مانع من أن يكون في الذنوب الكبير والأكبر وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس. وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك. وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليس فيها كفارة يمين صبر يقتطع بها مالا بغير حق» وفيه راو مجهول. وقد روى آدم بن أبي إياس وإسماعيل القاضي عن ابن مسعود موقوفاً: «كننا نعد الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً ليقتطعه». قالوا: ولا مخالف له من الصحابة، ولكن تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود. وإلى عدم الكفارة ذهب الهادوية. وذهب الشافعي وآخرون إلى وجوب الكفارة فيها، وهو الذي اختاره ابن حزم في شرح المحلى لعموم «ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته» - الآية (١) واليمين الغموس معقودة قالوا: والحديث لا تقوم به حجة حتى تخصص الآية، والقول بأنه لا يكفرها إلا التوبة فالكفارة تنفعه في رفع إثم اليمين، ويبقى في ذمته ما أقتطعه بها من مال أخيه، فإن تحلل منه وتاب محا الله تعالى عنه الإثم.

١٣٩٤/٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(١). قَالَتْ: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، مَرْفُوعاً.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢)) قَالَتْ: هو قول الرجل ولا والله وبلى والله. أخرجه البخاري. موقوفاً على عائشة (ورواه أبو داود مرفوعاً) فيه دليل على أن اللغو من الإيمان ما لا يكون عن قصد الحلف، وإنما جرى على اللسان من غير إرادة الحلف. وإلى تفسير اللغو بهذا ذهب الشافعي، ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين. وذهب الهاديوية والحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظن صدقه فيكشف خلافه، وذهب طائفة إلى أنها الحلف وهو غضبان، وفي ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسير عائشة أقرب، لأنها شاهدت التنزيل وهي عارفة بلغة العرب. وعن عطاء والشعبي وطائفة والحسن وأبي قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين، وهي من صلة الكلام، ولأن اللغو في اللغة ما كان باطلاً وما لا يعتد به من القول. ففي القاموس: اللغو واللغي كالفتى السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره.

١٣٩٥/١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَسَاقَ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ الْأَسْمَاءَ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ سَرَدَهَا إِذْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها) وفي لفظ من حفظها (دخل الجنة. متفق عليه وساق الترمذي

١٣٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (الحديث ٦٦٦٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الإيمان والنذور، باب: لغو اليمين (الحديث ٣٢٥٤).

١٣٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: لله عز وجل مائة اسم غير واحد (الحديث ٦٤١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (الحديث ٢٦٧٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: - ٨٣ - (الحديث ٣٥٠٦) و (الحديث ٣٥٠٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأذكار (الحديث ٨٠٧).

(١) و (٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٥.

وابن حبان الأسماء والتحقيق أن سردها إدراج من بعض الرواة). اتفق الحفاظ من أئمة الحديث أن سردها إدراج من بعض الرواة. وظاهر الحديث أن أسماء الله الحسنى منحصرة في هذا العدد بناء على القول بمفهوم العدد، ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من قوله: من أحصاها دخل الجنة وهو خير المبتدأ. فالمراد أن هذه التسعة والتسعين تختص بفضيله من بين سائر أسمائه تعالى، وهو أن إحصاءها سبب لدخول الجنة وإلى هذا ذهب الجمهور. وقال النووي: ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى، وليس معناه أنه ليس له اسم غير التسعة والتسعين، ويدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «سألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك» فإنه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه بل استأثرت بها. ودل على أنه قد يعلم بعض عباده بعض أسمائه، ولكنه يحتمل أنه من التسعة والتسعين. وقد جزم بالحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال: قد صح أن أسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً لقوله ﷺ مائة إلا واحداً، فنفي الزيادة وأبطلها، ثم قال: وجاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين اسماً مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً، وإنما تؤخذ من نص القرآن وما صح عن النبي ﷺ، ثم سرد أربعة وثمانين اسماً استخرجها من القرآن والسنة، وقال الشارح تبعاً لكلام المصنف في التلخيص: إنه ذكر ابن حزم أحداً وثمانين اسماً، والذي رأيناه في كلام ابن حزم وثمانون، وقد نقلنا كلامه وتعيين الأسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص. وأستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسماً، وسردها في التلخيص وغيره. وذكر السيد محمد إبراهيم الوزير في إثبات الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسماً، وإن قال صاحب الإيثار مائة وسبعة وخمسين، فإننا عدناها فوجدناها كما قلنا أولاً وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرد الأسماء الحسنى المعروفة مدرج عند المحققين، وأنه ليس من كلامه ﷺ. وذهب كثيرون إلى أن عدها مرفوع، وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة، وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنى، ثم سردها على رواية الترمذي وذكر أختلافاً في بعض ألفاظها وتبديلاً في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال: وأعلم أن الأسماء الحسنى على أربعة أقسام: (القسم الأول): الاسم العلم وهو الله، (والثاني): ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم القدير والسميع والبصير، (والثالث): ما يدل على إضافة أمر إليه كالخالق والرازق، (والرابع): ما يدل على سلب شيء عنه كالطلي والقدوس. وأختلف العلماء أيضاً هل هي توقيفية يعني أنه لا يجوز لأحد

أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى أسماء، بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة؟ فقال الفخر الرازي: المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية. وقالت المعتزلة والكرامية: إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى. وقال القاضي أبو بكر والغزالي الأسماء توقيفية دون الصفات، قال الغزالي: كما أنه ليس لنا أن نسمي النبي ﷺ بأسم لم يسم به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه، كذلك في حق الله تعالى. وأنفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهم نقصاً، فلا يقال ماهد ولا زارع ولا فالح وإن جاء في القرآن ﴿فنعم الماهدون﴾^(١) - ﴿أم نحن الزارعون﴾^(٢) - ﴿فالح الحب والنوى﴾^(٣) ولا يقال ماهر ولا بناء وإن ورد ﴿ومكروا ومكر الله﴾^(٤) - ﴿والسماء بنيناها﴾^(٥) وقال القشيري: الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع، فكل أسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه، وما لم يرد لم يجوز ولو صح معناه. وقد أوضحنا هذا البحث في كتابنا إيقاظ الفكرة. وقوله: «من أحصاها» اختلف العلماء في الإحصاء فقال البخاري وغيره من المحققين معناه حفظها وهو الظاهر، فإن إحدى الروايتين مفسرة للأخرى، وقال الخطابي: يحتمل وجوهاً أحدها أن يعدها حتى يستوفيهها بمعنى أن لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلها ويثني عليه بجميعها، فيستوجب الموعود عليها من الثواب. وثانيها المراد بالإحصاء الإطاعة، والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بمواجهها، فإذا قال الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء. ثالثها المراد به الإحاطة بمعانيها. وقيل: أحصاها عمل بها فإذا قال: الحكيم، سلم لجميع أوامره، لأن جميعها على مقتضى الحكمة، وإذا قال: القدوس، استحضر كونه مقدساً منزهاً عن جميع النقائص، وأختاره أبو الوفاء بن عقيل. وقال ابن بطال: طريق العمل بها أن ما كان يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم، فيمرن العبد نفسه على أن يصح به الاتصاف بها، وما كان يختص به نفسه كالجبار والعظيم فعلى العبد الإقرار بها والخضوع بها وعدم التحلي بصفة منها، وما كان فيه معنى الوعد يقف فيه عند الطمع والرغبة وما كان فيه معنى الوعيد يقف منه عند الخشية والرغبة. ويؤيد هذا أن حفظها لفظاً من دون عمل وأتصاف كحفظ القرآن من دون عمل لا ينفع كما جاء «يقروون القرآن لا يجاوز حناجرهم» ولكن هذا الذي ذكرته لا يمنع من ثواب من قرأها سرداً وإن كان

(١) سورة الذاريات، الآية: ٤٨.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٥٤.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٦٤.

(٥) سورة الذاريات، الآية: ٤٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٥.

متلبساً بمعضية، وإن كان ذلك مقام الكمال الذي لا يقوم به إلا أفراد من الرجال، وفيه أقوال آخر لا تخلو من تكلف تركناها. (فإن قلت:) كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول جمع من المحققين ولم يأت بعدها حديث صحيح. (قلت:) لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة، وإن كان الموجود فيهما أكثر من تسعة وتسعين، فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها، فيكون حثاً على تطلبها من الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها.

١١/١٣٩٦ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أسامة بن زيد، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: من صنع إليه معروف فقال لفاعله. جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء. أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان). المعروف الإحسان والمراد من أحسن إليه إنسان بأي إحسان فكافأة بهذا القول فقد بلغ في الثناء عليه مبلغاً عظيماً، ولا يدل على أنه قد كافاه على إحسانه، بل دل على أنه ينعني الثناء على المحسن. وقد ورد في حديث آخر «إن الدعاء إذا عجز العبد عن المكافأة مكافأة» ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الإيمان والنذور، وإنما محله باب الأدب الجامع.

١٢/١٣٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ. وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر وقال: إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل. متفق عليه). هذا أول الكلام في النذور. والنذر

١٣٩٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في المتشبع بما لم يعطه (الحديث ٢٠٣٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: المسألة والأخذ وما يتعلق به من... (النحديث ٣٤١٣).

١٣٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: القدر، باب: إلقاء العبد النذر إلى القدر (الحديث ٦٦٠٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً (الحديث ١٦٣٩).

لغة: التزام خير أو شر، وفي الشرع التزام المكلف شيئاً لم يكن عليه منجزاً أو معلقاً. واختلف العلماء في هذا النهي، فقليل: هو على ظاهره. وقيل: بل متأول. قال ابن الأثير في النهاية: تكرر النهي عن النذر في الحديث، وهو تأكيد لأمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال لحكمه وإسقاط للزوم الوفاء به، إذ كان بالنهي يصير معصية فلا يلزم، وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك الأمر لا يجز لهم في العاجل نفعاً، ولا يصرف عنهم ضرراً ولا يرد قضاء، فقال: لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به عنكم ما قدر عليكم، فإذا نذرتم لوم تعتقدوا هذا فأخرجوا عنه بالوفاء، فإن الذي نذرتموه لازم لكم اهـ. وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحابه وهذا عندي بعيد عن ظاهر الحديث، قال: ويحتمل عندي أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستثلاً لها لما صارت عليه ضربة لازب، فلا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار، أو لأن الناذر يصير القربة كالعوض عن الذي نذر لأجله فلا تكون خالصة، ويدل عليه قوله: (إنه لا يأتي بخير). وقال القاضي عياض: إن المعنى أنه يغالب القدر والنهي لخشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك. وقوله: (لا يأتي بخير) معناه أن عقابه لا تحمد. وقد يتعذر الوفاء به، وأنه لا يكون سبباً لخير لم يقدر فيكون مباحاً. وذهب أكثر الشافعية - ونقل عن المالكية - إلى أن النذر مكروه لثبوت النهي عنه. واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة، لأنه لم يقصد به خالص القربة، وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم. وجزم الحنابلة بالكراهة، وعندهم رواية أنها كراهة تحریم. ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة. وقال ابن المبارك: يكره النذر في الطاعة والمعصية، فإن نذراً بالطاعة ووفى به كان له أجر. وذهب النووي في شرح المذهب إلى أن النذر مستحب. وقال المصنف: وأنا أتعجب ممن أطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت النهي الصريح، فأقل درجاته أن يكون مكروهاً. قال ابن العربي: النذر شبيه بالدعاء، فإنه لا يرد القدر لكنه من القدر، وقد ندب إلى الدعاء ونهى عن النذر، لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والخضوع والتضرع، والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول، وترك العمل إلى حين الضرورة اهـ.

(قلت:) القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويزيده تأكيداً، تعليله بأنه لا يأتي بخير، فإنه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال محرمة، فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله: (وإنما يستخرج به من البخيل). وأما النذر بالصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا تدخل في النهي، ويدل له

ما أخرجه الطبراني بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بالنذر﴾^(١) قال: كانوا يندرون طاعات من الصلاة والصيام وسائر ما افترض الله عليهم، وهو وإن كان أثراً فهو يقويه ما ذكر في سبب نزول الآية. هذا وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات فلا كلام في تحريمها، لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم، وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه، فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه، لأنه تقرير على الشرك، ويجب النهي عنه وإبانة أنه من أعظم المحرمات، وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً معروفاً، وصارت تعقد اللواتي لقباض النذور على الأموات، ويجعل للقادمين إلى محل الميت الضيافات، وينحر في بابه النحائر من الأنعام، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام فإننا لله وإنا إليه راجعون. وقد أشبعنا الكلام في هذا في رسالة تطهير الاعتقاد، عن درن الإلحاد. والحديث ظاهر في النهي عن النذر مطلقاً ما ينذر به ابتداء كمن ينذر أن يخرج من ماله كذا - وما يتقرب به معلقاً كأن يقول إن قدم زيد تصدقت بكذا.

١٣/١٣٩٨ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ: «إِذَا لَمْ يُسَمِّهِ^(٢)». وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عقبة بن عامر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: كفارة النذر كفارة يمين. رواه مسلم. وزاد الترمذي فيه إذا لم يسمه وصححه). الحديث دليل على أن من نذر بأي نذر من مال أو غيره، فكفارته يمين ولا يجب الوفاء به، وإلى هذا ذهب جماعة من فقهاء أهل الحديث كما قال النووي. وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضي الله عنها «في رجل جعل ماله في المساكين صدقة قالت: كفارة يمين». وأخرج أيضاً عن أم صفية أنها سمعت عائشة، رضي الله عنها، وإنسان يسألها عن الذي يقول: كل ما له في سبيل الله أو كل ما له في رتاج الكعبة ما يكفر ذلك؟ قالت عائشة: «يكفره ما يكفر اليمين». وكذا

١٣٩٨ - أخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: في كفارة النذر (الحديث ١٦٤٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النذور والإيمان. باب: ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسمه (الحديث ١٥٢٨)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) في نسخة م: يُسَمِّ.

(١) سورة الإنسان، الآية: ٧.

أخرجه عن عمر وابن عمر وأم سلمة. قال البيهقي: هذا في غير العتق. فقد روي عن ابن عمر من وجه آخر أن العتاق يقع، وكذلك عن ابن عباس، ودليلهم حديث عقبة هذا. وذهب آخرون إلى تفصيل في المنذور به، فإن كان المنذور به فعلاً، فالفعل إن كان غير مقدور فهو غير منعقد، وإن كان مقدوراً، فإن كان جنسه واجباً لزم الوفاء به عند الهادوية ومالك وأبي حنيفة وجماعة آخرين. وقول للشافعي أنه لا ينعقد النذر المطلق، بل يكون يميناً فيكفرها، ذكر هذا الخلاف في البحر. وذهب داود وأهل الظاهر وذكر النووي في شرح مسلم، أنه أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة، فإن كان معصية أو مباحاً كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء. وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين. وقال في نهاية المجتهد: إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الجزم، وإن كان على جهة الشرط. فقال مالك: يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في ذلك، إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله إذا كان مطلقاً، وإن كان معيناً المنذور به لزمه وإن كان جميع ماله، وكذا إذا كان المعين أكثر من الثلث. وذهب الشافعي إلى أنها تجب كفارة يمين، لأنه ألحقها بالأيمان. ثم ذكر أقاويل في المسألة لا ينهض عليها دليل، وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست من باب النذر ولا تنطبق على المدعي، وحديث عقبة أحسن ما يعتمد الناظر عليه، وقد حمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين ذكره النووي في شرح مسلم، وهو الذي دل عليه إطلاق حديث عقبة.

١٣٩٩/١٤ — وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّ الْحَفَظَ رَجَّحُوا وَقَفَهُ.

— (ولأبي داود من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، مرفوعاً: من نذر نذراً لم يسم فكفارته كفارة يمين. ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين. وإسناده صحيح لكن رجح الحفاظ وقفه). أما النذر الذي لم يسم كأن يقول لله علي نذر. فقال كثير من العلماء: في ذلك كفارة يمين لا غير، وعليه دل

حديث عقبة وحديث ابن عباس. وأما النذر بالمعصية فكفارته كفارة يمين كما صرح به الحديث، سواء فعل المعصية أم لا، وكذلك من نذر نذراً لا يطيقه عقلاً ولا شرعاً، كطلوع السماء، وحجتين في عام لا يتعقد وتلزمه كفارة يمين. وعند الشافعي ومالك وداود وجماهير العلماء لا تلزمه الكفارة، لما دل عليه الحديث الآتي وهو قوله:

١٥/١٤٠٠ - وَلِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ».

— وأخرج البخاري من حديث عائشة ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه) ولم يذكر كفارة وحديث عمر «لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله» أخرجه ابن ماجه. وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما. وأجيب عنه بأن الأصح أنه موقوف. وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين «وكفارته كفارة يمين» فقد أخرجها النسائي والحاكم والبيهقي، ولكن فيه محمد بن الزبير الحنظلي وليس بالقوي، وله طريق أخرى فيها علة. ورواه الأربعة من حديث عائشة، وفيه راو متروك. ورواه الدارقطني وفيه أيضاً متروك. ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله: (فلا يعصه).

١٦/١٤٠١ - وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ».

— (ولمسلم من حديث عمران لا وفاء لنذر في معصية) فإنه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله:

١٧/١٤٠٢ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ». مُتَّقٍ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

١٨/١٤٠٣ - وَلِأَحْمَدَ وَالْأَرْبَعَةِ: فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ

١٤٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان والنذور، باب: النذر فيما لا يملك وفي معصية (الحديث ٦٧٠٠).

١٤٠١ - أخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد (الحديث ١٦٤١).

١٤٠٢ - أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد، باب: من نذر المشي إلى الكعبة (الحديث ١٨٦٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: من نذر أن يمشي إلى الكعبة (الحديث ١٦٤٤).

شَيْئًا، مُرَّهَا فَلْتَخْتِمَ، وَلْتَرْكَبَ، وَلْتَصُمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

— (وعن عقبة من عامر قال: نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله ﷺ، فاستفتيته فقال رسول الله ﷺ: لتمش ولتركب. متفق عليه واللفظ لمسلم. ولأحمد والأربعة فقال: إن الله تعالى لا يصنع بشقاء أختك شيئاً مرها فلتختم ولتركب ولتصم ثلاثة أيام). دل الحديث على أن من نذر أن يمشي إلى بيت الله لا يلزمه الوفاء، وله أن يركب لغير عجز وإليه ذهب الشافعي. وذهبت الهاديوية إلى أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشي، فإذا عجز جاز له الركوب ولزمه دم، مستدلين برواية أبي داود لحديث عقبة بأنه قال فيه: «أن أختي نذرت أن تحج ماشية، وإنها لا تطيق فقال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى لغني عن مشي أختك، فلتركب ولتهد بدنة». قالوا: فتقيد رواية الصحيحين بأن المراد ولتمش إن استطاعت، وتركب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه، أو يشق عليها وقوله: (فلتختم) ذكر ذلك، لأنه مقع في الرواية أنها نذرت أن تحج لله ماشية غير مختمرة، قال: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: مرها - الحديث» ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختمار، فإنه نذر بمعصية فوجب كفارة يمين، وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية، إلا أنه ذكر البيهقي أن في إسناده اختلافاً. وقد ثبت في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله: «فلتركب ولتهد بدنة» قيل: وهو على شرط الشيخين، إلا أنه قال البخاري: لا يصح في حديث عقبة بن عامر الأمر بالإهداء، فإن صح فكانه أمر نذب وفي وجهه خفاء.

١٤٠٤/١٩ — وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تُوْفِيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ. فَقَالَ: «أَقْضِهِ عَنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٠٣ - أخرجه أحمد: ١٤٥/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الإيمان والنذور، باب: من جاء في النذر في المعصية (الحديث ٣٢٩٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الإيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (الحديث ١٥٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الإيمان والنذور، باب: من نذر أن يمشي إلى بيت الله تعالى (الحديث ٣٨٢٤). وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: من نذر أن يحج ماشياً (الحديث ٢١٣٤).

١٤٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان والنذور، باب: من مات وعليه نذر (الحديث ٦٦٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: الأمر بقضاء النذر (الحديث ١٦٣٨).

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: استفتى سعد بن عبادة النبي ﷺ في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه فقال: اقضه عنها. متفق عليه). لم يبين في هذه الرواية ما هو النذر، وجاء في رواية «أفجرى» أن أعتق عنها؟ فقال: «أعتق عن أمك» فظاهر هذه الرواية أنها نذرت بعتق. وأما ما أخرج النسائي عن سعد بن عبادة قال: «قلت: يا رسول الله إن أمي ماتت أفأتصدق عنها؟ قال: نعم، قلت: فأبي الصدقة أفضل؟ قال: سقي الماء» فإنه في أمر آخر غير الفتيا، إذ هذا في سؤاله ﷺ عن الصدقة تبرعاً عنها. والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما فعل له من بعده من عتق وصدقة أو نحوهما. وقد قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز. وهل يجب ذلك على الوارث؟ ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب على الوارث أن يقضي النذر عن الميت إذا كان مالياً ولم يخلف تركه وكذا غير المالي. وقالت الظاهرية: يلزمه ذلك لحديث سعد. وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب، والظاهر مع الظاهرية إذ الأمر للوجوب.

٢٠/١٤٠٥ — وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بَبْوَآنَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ يُعْبَذُ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟». فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: «أَوْفَ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وِفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِي قِطْعَةِ رَحِمٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّيْمِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

٢١/١٤٠٦ — وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كَرْدَمَ عِنْدَ أَحْمَدَ.

— (وعن ثابت بن الضحاك) هو: ثابت بن الضحاك الأشهلي. قال البخاري: هو ممن بايع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره (قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً ببوانة) بضم الموحدة وبفتحها وبعدها واو ثم ألف بعد الألف نون موضع بالشام. وقيل: أسفل مكة دون يلملم (فأتى رسول الله ﷺ فسأله فقال: هل كان فيها وثن يعبد؟ قال: لا، قال: فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟ فقال: لا، فقال: أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى، ولا في قطيعة رحم، ولا فيما لا يملك ابن آدم. رواه أبو داود

١٤٠٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الإيمان والنذور، باب: ما يؤمر من الوفاء بالنذر (الحديث ٣٣١٣).

١٤٠٦ - أخرجه أحمد: ٤١٩/٣.

والطبراني واللفظ له وهو صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم) بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهملة (عند أحمد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو أنه «قال: يا رسول الله إني نذرت إن ولد لي ولد ذكر أن أذبح على رأس بوانة - في عقبة من الصاعدة - عنه - الحديث» وهو دليل على أن من نذر أن يتصدق أو يأتي بقربة في محل معين، أنه يتعين عليه الوفاء بنذره ما لم يكن في ذلك المحل شيء من أعمال الجاهلية، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الهادوية. وقال الخطابي: إنه مذهب الشافعي وأجازته غيره لغير أهل ذلك المكان اهـ. ولكنه يعارضه حديث (لا تشد الرحال) فيكون قرينة على أن الأمر هنا للنذر، كذا قيل ويدل له أيضاً قوله:

٢٢/١٤٠٧ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصْلِيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا». فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا». فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فُشَأْنُكَ إِذَا^(١)». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن جابر أن رجلاً قال يوم الفتح) أي: فتح مكة (يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال: صل هاهنا، فسأله فقال: صل هاهنا فسأله فقال: فشأنك إذا). وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح، وهو دليل على أنه لا يتعين المكان في النذر - وإن عين - إلا ندباً.

٢٣/١٤٠٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

١٤٠٧ - أخرجه أحمد: ٣/٣٦٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الايمان والنذور، باب: من نذر أن يصلي في بيت المقدس (الحديث ٣٣٠٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النذور، باب: النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره (الحديث ٣٠٤/٤).

(١) في نسخة م: إذن.

١٤٠٨ - أخرجه البخاري في كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (الحديث ١١٨٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد (الحديث ١٣٩٧).

— (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدي هذا. متفق عليه واللفظ للبخاري) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف، ولعله أورده هنا للإشارة إلى أن النذر لا يتعين فيه المكان إلا أحد الثلاثة المساجد. وقد ذهب مالك والشافعي إلى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أي المساجد الثلاثة، وخالفهم أبو حنيفة فقال: لا يلزم الوفاء، وله أن يصلي في أي محل شاء، وإنما يجب عنده المشي إلى المسجد الحرام إذا كان لحج أو عمرة وأما غير الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء إلى عدم لزوم الوفاء لو نذر بالصلاة فيها إلا ندباً، وأما شد الرحال لذهاب إلى قبور الصالحين، والمواضع الفاضلة فقال الشيخ أبو محمد الجويني: إنه حرام وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره. قال النووي: والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره إمام الحرمين والمحققون - أنه لا يحرم ولا يكره. قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة، إنما هي في شد الرحال إلى الثلاثة خاصة، وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف.

١٤٠٩/٢٤ — وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: «أَوْفٍ^(١) بِنَذْرِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: «فَأَعْتَكِفَ^(٢) لَيْلَةً».

— (وعن عمر، رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله إنني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، قال: فأوف بنذكرك. متفق عليه. وزاد البخاري في رواية فأعتكف ليلة) دل الحديث على أنه يجب على الكافر الوفاء بما نذر به إذا أسلم. وإليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية لهذا الحديث، وذهب الجماهير إلى أنه لا ينعقد النذر من الكافر. قال الطحاوي: لا يصح منه التقرب بالعبادة، قال: ولكنه يحتمل أن النبي ﷺ فهم من عمر، أنه سمح بفعل ما كان نذر فأمره به، لأن فعله طاعة وليس هو ما كان نذر به في الجاهلية. وذهب بعض المالكية إلى أنه ﷺ إنما أمر به استحباباً، وإن كان التزمه في حال لا ينعقد فيها. ولا يخفى أن القول الأول أوفق بالحديث والتأويل تعسف.

١٤٠٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف ليلاً (الحديث ٢٠٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم (الحديث ١٦٥٦).

(٢) في نسخة م: فأعتكف.

(١) في نسخة م: فأوف.

وقد أستدل به على أن الاعتكاف لا يشترط فيه الصوم، إذ الليل ليس ظرفاً له، وتعقب بأن في رواية عند مسلم يوماً وليلة. وقد ورد ذكر الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي «اعتكف وصم» وهو ضعيف.

١٤ - كتاب: القضاء.

باب: القضاء.

القضاء بالمد الولاية المعروفة، وهو في اللغة مشترك بين إحكام الشيء والفراغ منه، ومنه ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(١). وبمعنى إمضاء الأمر، ومنه: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٢) وبمعنى الحتم والإلزام، ومنه ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٣) وفي الشرع إلزام ذي الولاية بعد الترافع. وقيل: هو الإكراه بحكم الشرع في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة، والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه.

١٤١٠/١ - عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ: ائْتَانٌ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ. رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَىٰ بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَىٰ لِلنَّاسِ عَلَىٰ جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (عن بريدة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: القضاء ثلاثة: ائتان في النار وواحد في الجنة) وكأنه قيل من هم؟ فقال: (رجل عرف الحق فقضى به فهو في الجنة، ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار،

(١) سورة فصلت، الآية: ١٢.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٤.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.

١٤١٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في القاضي يخطئ (الحديث ٣٥٧٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي (الحديث ١٣٢٢)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: الحاكم يجتهد فيصيب الحق (الحديث ٢٣١٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الأحكام، باب: ذكر ستة لعنهم الله (الحديث ٩٠/٤).

ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار. رواه الأربعة وصححه (الحاكم). وقال في علوم الحديث: تفرد به الخراسانيون ورواه مروزة. قال المصنف: له طرق غير هذه جمعتها في جزء مفرد. والحديث دليل على أنه لا ينتجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به. والعمدة العمل، فإن من عرف الحق ولم يعمل به، فهو ومن حكم بجهل سواء في النار. وظاهره أن من حكم بجهل، وإن وافق حكمه الحق، فإنه في النار لأنه أطلقه. وقال: فقضى للناس على جهل، فإنه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه - أنه قضى على جهل. وفيه التحذير من الحكم بجهل، أو بخلاف الحق مع معرفته به. والذي في الحديث أن الناجي من قضى بالحق عالماً به، والاثنان الآخران في النار. وفيه أنه يتضمن النهي عن تولية الجاهل القضاء. قال في مختصر شرح السنة: إنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتقلد القضاء، ولا يجوز للإمام توليته. والمجتهد من جمع خمسة علوم: علم كتاب الله، وعلم سنة رسول الله ﷺ، وأقاويل علماء السلف من إجماعهم وأختلافهم، وعلم اللغة، وعلم القياس، وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة، إذا لم يجده صريحاً في نص كتاب أو سنة أو إجماع، فيجب أن يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه، والكراهة والتحريم، والإباحة والنذب. ويعرف من السنة هذه الأشياء، ويعرف منها الصحيح والضعيف، والمسند والمرسل، ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس، حتى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب أهتدى إلى وجه محمله، فإن السنة بيان للكتاب فلا تخالفه، وإنما تجب معرفة ما ورد منها من أحكام الشرع، دون ما عداها من القصص والأخبار والمواظع. وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الأحكام، دون الإحاطة بجميع لغات العرب، ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين في الأحكام، ومعظم فتاوي فقهاء الأمة، حتى لا يقع حكمه مخالفاً لأقوالهم، فيأمن فيه خرق الإجماع. فإذا عرف كل نوع من هذه الأنواع فهو مجتهد، وإذا لم يعرفها فسيبيله التقليد اهـ.

١٤١١/٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ

١٤١١ - أخرجه أحمد: ٢/٢٣٠ - ٣٦٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأفضية، باب: في طلب القضاء (الحديث: ٣٥٧١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ (الحديث: ١٣٢٦)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: ذكر القضاء (الحديث: ٢٣٠٨).

وَلِيٍّ^(١) الْقَضَاءُ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين. رواه أحمد والأربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان). دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه، كأنه يقول: من تولى القضاء فقد تعرض لذبح نفسه، فليحذره وليتوقه، فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله له فهو في النار. والمراد من ذبح نفسه إهلاكها أي فقد أهلكتها بتولية القضاء. وإنما قال بغير سكين، للإعلام بأنه لم يرد بالذبح فري الأوداج الذي يكون في الغالب بالسكين، بل أريد به إهلاك النفس بالعذاب الأخروي. وقيل: ذبح ذبحاً معنوياً، وهو لازم له، لأنه إن أصاب الحق فقد أتعب نفسه في الدنيا، لإرادته الوقوف على الحق، وطلبه، وأستقصاء ما تجب عليه رعايته في النظر في الحكم، والموقف مع الخصمين، والتسوية بينهما في العدل والقسط، وإن أخطأ في ذلك لزمه عذاب الآخرة، فلا بد له من التعب والنصب. ول بعضهم كلام في الحديث لا يوافق المتبادر منه.

١٤١٢/٣ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعِمَّتِ الْمُرْضِعَةُ، وَبِشْتِ الْفَاطِمَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة رضي الله عنه (قال: قال رسول الله ﷺ: إنكم ستحرصون على الإمارة) عام لكل إمارة من الإمارة العظمى إلى أدنى إمارة ولو على واحد (وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضعة) أي: في الدنيا (وبشت الفاطمة) أي: بعد الخروج منها (رواه البخاري). قال الطيبي: تأنيث الإمارة غير حقيقي، فترك تأنيث نعم وألحقه ببش نظراً إلى كون الإمارة حيثئذ داهية دهياء. وقال غيره: أنت في لفظ وتركه في لفظ للفتتان وإلا فالفاعل واحد. وأخرج الطبراني والبخاري بسند صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ: «أولها ملامة، وثانيها ندامة، وثالثها عذاب يوم القيامة، إلا من عدل». وأخرج الطبراني من حديث زيد بن ثابت يرفعه: «نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها،

١٤١٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: ما يكره من الحرص على الإمارة (الحديث ٧١٤٨).

(١) في نسخة م: وَلِيٍّ.

وبش الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة» وهذا يقيد ما أطلق فيما قبله. وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: «إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها». قال النووي: هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية، لا سيما لمن كان فيه ضعف، وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل، فإنه يندم على ما فرط فيه إذا جوزي بالجزاء يوم القيامة. وأما من كان أهلاً لها وعدل فيها، فأجره عظيم كما تضافرت به الأخبار، ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ولذلك أمتنع الأكابر منها، فأمتنع الشافعي لما أستدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب، وأمتنع منه أبو حنيفة لما أستدعاه المنصور فحبسه وضربه، والذين أمتنعوا من الأكابر جماعة كثيرون وقد عد في النجم الوهاج جماعة.

(تنبيه): في قوله: «ستحرصون» دلالة على محبة النفوس للإمارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذاتها ونفوذ الكلمة، ولذا ورد النهي عن طلبها كما أخرج الشيخان أنه ﷺ قال لعبد الرحمن: «لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها»، وأخرج أبو داود والترمذي عنه ﷺ من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إليه، ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكاً يسدده. وفي صحيح مسلم أنه ﷺ قال: «والله إنا لا نولي هذا الأمر أحداً سألناه ولا أحداً حرص عليه» حرص بفتح الراء قال الله تعالى: ﴿وما أكثر الناس لو حرصت بمؤمنين﴾^(١) ويتعين على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم فيوليه، لما أخرجه الحاكم والبيهقي أن النبي ﷺ قال: «من استعمل رجلاً على عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين» وإنما نهى عن طلب الإمارة، لأن الولاية تفيد قوة بعد ضعف، وقدرة بعد عجز، تتخذها النفس المجبولة على الشر وسيلة إلى الانتقام من العدو، والنظر للصدیق، وتتبع الأغراض الفاسدة، ولا يوثق بحسن عاقبتها، ولا سلامة مجاورتها فالأولى أن لا تطلب ما أمكن. وإن كان قد أخرج أبو داود بإسناد حسن عنه ﷺ «من طلب قضاء المسلمين حتى يناله، فغلب عدله جوروه فله الجنة، ومن غلب جوروه عدله فله النار».

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٣.

١٤١٣/٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إذا حكم الحاكم) أي: إذا أراد الحكم لقوله: (فاجتهد) فإن الاجتهاد قبل الحكم (ثم أصاب فله أجران فإذا حكم واجتهد ثم أخطأ) أي: لم يوافق ما هو عند الله تعالى من الحكم (فله أجر. متفق عليه). الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند الله في كل قضية واحد معين، قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووقفه الله، فيكون له أجران أجر الاجتهاد وأجر الإصابة. والذي له أجر واحد هو من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد. وأستدلوا بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم مجتهداً. قال الشارح وغيره: وهو المتمكن من أخذ الأحكام من الأدلة الشرعية. قال: ولكنه يعز وجوده، بل كاد يعدم بالكلية، ومع تعذره فمن شرطه أن يكون مقلداً مجتهداً في مذهب إمامه. ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصاً من مذهب إمامه اهـ. (قلت) ولا يخفى ما في هذا الكلام من البطلان، وإن تطابق عليه الأعيان. وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا المسماة بإرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه. وما أرى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الأنظار، إلا من كفران نعمة الله عليهم، فإنهم - أعني المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها - مجتهدون يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط، مما لم يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول الله ﷺ على مكة، ولا أبو موسى الأشعري قاضي رسول الله ﷺ في اليمن، ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله عليها، ولا شريح قاضي عمر وعلي رضي الله عنهم على الكوفة. ويدل لذلك قول الشارح فمن شرط أي المقلد أن يكون مجتهداً في مذهب إمامه، وأن يتحقق أصوله وأدلته أي ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته، وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصاً من مذهب إمامه، فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكم بكيدودة عدمه بالكلية وسماء متعذراً فهلا جعل هذا المقلد إمامه كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ عوضاً عن إمامه، وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص إمامه. والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان، فهلا أستبدل بالفاظ إمامه

١٤١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (الحديث ٧٣٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (الحديث ١٧١٦).

ومعانيها ألفاظ الشارع ومعانيها، ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن تنزيلها على مذهب إمامه فيما لم يجده منصوصاً. تالله لقد أستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب وتفهم مرامهم، والتفتيش عن كلامهم. ومن المعلوم يقيناً أن كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ أقرب إلى الإفهام، وأدنى إلى إصابة المرام، فإنه أبلغ الكلام بالإجماع، وأعذب في الأفواه والأسماع، وأقربه إلى الفهم والانتفاع، ولا ينكر هذا إلا جلمود الطباع، ومن لاحظ له في النفع والانتفاع. والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الألهي، والخطاب النبوي هي كآفهامنا، وأحلامهم كأحلامنا، إذ لو كانت الأفهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معه فهم العبارات الإلهية والأحاديث النبوية، لما كنا مكلفين ولا مأمورين ولا منهيين لا اجتهداداً ولا تقليداً. أما الأول «فلاستحالة»، وأما الثاني فلأننا لا نقلد حتى نعلم أنه يجوز لنا التقليد، ولا نعلم ذلك إلا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جوازه، لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد. فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل نفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل، على أنه قد شهد المصطفى ﷺ بأنه يأتي من بعده من هو أفقه ممن في عصره، وأوعى لكلامه حيث قال: «فرب مبلغ أفقه من سامع» وفي لفظ: «أوعى له من سامع» والكلام قد وفينا حقه في الرسالة المذكورة، ومن أحسن ما يعرفه القضاء كتاب عمر رضي الله عنه الذي كتبه إلى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ أبو إسحاق: هو أجل كتاب، فإنه بين آداب القضاء، وصفة الحكم، وكيفية الاجتهاد، وأستنباط القياس ولفظه: «أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة. فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر، فافهم إذا أدل إليك الرجل الحجة فاقض إذا فهمت، وأمض إذا قضيت. فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، أس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يبأس ضعيف من عدلك. البينة على المدعي واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً. ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمدأ ينتهي إليه فإن جاء ببينته أعطيته حقه، وإلا استحللت عليه القضية فإن ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعمى ولا يمنحك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل. الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ثم اعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك، واعمد إلى أقربها إلى الله تعالى وأشبهها بالحق. المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيناً في ولاء أو نسب أو قرابة فإن الله تعالى تولى منكم السرائر. وادراً بالبينات والأيمان، وإياك والغضب والقلق والضجر، والتأذي بالناس عند

الخصومة، والتنكر عند الخصومات، فإن القضاء عند مواطن الحق، ويوجب الله تعالى به الأجر، ويحسن به الذكر. فمن خلصت نيته في الحق، ولو على نفسه، كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس، ومن تخلق بما ليس في قلبه شأنه الله تعالى، فإن الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصاً، فما ظنك بثواب من الله في عاجل رزقه، وخزائن رحمته والسلام اهـ.

ولأمير المؤمنين علي عليه السلام في عهد عهده إلى الأستر، لما ولي مصرفيه عدة مصالح وآداب ومواعظ وحكم، وهو معروف في النهج لم أنقله لشهرته. وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه أنه ينقض القاضي حكمه إذا أخطأ. ويدل له ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك فتحاكما إلى داود عليه السلام ف قضى به للكبرى فخرجتا إلى سليمان فأخبرته فقال: اتتوني بالسكين أشقه بينكما نصفين فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله هو أبناها ف قضى به للصغرى» وللعلماء قولان في المسألة. قول إنه ينقضه إذا أخطأ، والآخر لا ينقضه لحديث: «وإن أخطأ فله أجر» (قلت:) ولا يخفى أنه لا دليل فيه، لأن المراد أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الأمر من الحق، وهذا الخطأ لا يعلم إلا يوم القيامة، أو بوحى من الله تعالى. والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه.

١٤١٤/٥ — وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي بكر، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان. متفق عليه). النهي ظاهر في التحريم، وحمله الجمهور على الكراهة. وترجم النووي في شرح مسلم له بباب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان. وترجم البخاري بباب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان؟ وصرح النووي بالكراهة في ذلك. وإنما حملوه على الكراهة نظراً إلى العلة المستتبطة المناسبة لذلك، وهي أنه لما رتب النهي على الغضب، والغضب بنفسه لا مناسبة فيه لمنع الحكم وإنما ذلك لما هو مظنة لحصوله،

١٤١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان (الحديث ٧١٥٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأفضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان (الحديث ١٧١٧).

وهو تشويش الفكر، ومشغلة القلب عن استيفاء ما يجب من النظر، وحصول هذا قد يفضي إلى الخطأ عن الصواب، ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل إنسان، فإن أفضى الغضب إلى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريره، وإن لم يفض إلى هذا الحد فأقل أحواله الكراهة. وظاهر الحديث أنه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه. وخصه البغوي وإمام الحرمين بما إذا كان الغضب لغير الله، وعلل بأن الغضب لله يؤمن معه من التعدي بخلاف الغضب للنفس. وأستبعده جماعة لمخالفته لظاهر الحديث، والمعنى الذي لأجله نهى عن الحكم معه. ثم لا يخفى أن الظاهر في النهي التحريم، وأن جعل العلة المستنبطة صارفة إلى الكراهة بعيد. وأما حكمه ﷺ مع غضبه في قصة الزبير، فلما علم من أن عصمته مانعة عن إخراج الغضب له عن الحق، ثم الظاهر أيضاً عدم نفوذ الحكم مع الغضب، إذ النهي يقتضي الفساد، والفرقة بين النهي للذات والنهي للوصف، كما يقوله الجمهور غير واضح كما قرر في غير هذا المحل. وقد ألحق بالغضب الجوع والعطش المفرطان، لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند تفرد به القاسم العمري، وهو ضعيف، عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «لا يقضي القاضي ألا وهو شعبان ريان» وكذلك ألحق به كل ما يشغل القلب، ويشوش الفكر من غلبة النعاس، أو الهم، أو المرض أو نحوها.

١٤١٥/٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي». قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِياً بَعْدُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ، وَقَوَاهُ ابْنُ الْمَدِينِي، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تقاضى إليك رجلان، فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدري كيف تقضي» قال علي رضي الله عنه: فما زلت قاضياً بعد. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه قواه ابن المديني وصححه أن حبان). الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية البزار عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه، وفي إسناده عمرو بن أبي المقدام. وأختلف فيه على عمرو بن مرة، فرواه شعبة عنه عن أبي البخري قال:

١٤١٥ - أخرجه أحمد: ١٤٣/١ - ١٥٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية باب: كيف القضاء (الحديث ٣٥٨٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ٥ - (الحديث ١٣٣١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين وغيرهما (الحديث ١٣٣١).

حدثني من سمع علياً رضي الله عنه أخرجه أبو يعلى وإسناده صحيح . لولا هذا المبهم، وله طرق أخر تشهد له ويشهد له الحديث الآتي .

١٤١٦/٧ — وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ .

— وهو قوله: (وله شاهد عند الحاكم من حديث أبي عباس). والحديث دليل على أنه يجب على الحاكم أن يسمع دعوى المدعي أولاً، ثم يسمع جواب المجيب. ولا يجوز له أن يبنّي الحكم على سماع دعوى المدعي قبل جواب المجيب، فإن حكم قبل سماع الإجابة عمداً بطل قضاؤه، وكان قدحاً في عدالته، وإن كان خطأ لم يكن قاحداً، وأعاد الحكم على وجه الصحة. وهذا حيث أجاب الخصم، فإن سكت عن الإجابة أو قال: لا أقر ولا أنكر، ففي البحر عن الإمام يحيى ومالك يحكم عليه لتصريحه بالتمرد، وإن شاء حبسه حتى يقر أو ينكر. وقيل: بل يلزمه الحق بسكوته، إذ الإجابة تجب فوراً، فإذا سكت كان كتنكوله. وأجيب بأن النكول الامتناع من اليمين وهذا ليس منه. وقيل: يحبس حتى يقر أو ينكر. وأجيب بأن التمرد كاف في جواز الحكم، إذ الحكم شرع لفصل الشجار، ودفع الضرر، وهذا حاصل ما في البحر. قيل: والأولى أن يقال: ذلك حكمه حكم الغائب، فمن أجاز الحكم على الغائب أجاز الحكم على الممتنع عن الإجابة لاشتراكهما في عدم الإجابة، وفي الحكم على الغائب قولان: (فالأول): أنه لا يحكم على الغائب، لأنه لو كان الحكم عليه جائزاً لم يكن الحضور عليه واجباً، ولهذا الحديث فإنه دل على أنه لو كان الحكم عليه جائزاً لم يكن الحضور عليه واجباً، ولهذا الحديث فإنه دل على أنه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعى عليه، والغائب لا يسمع له جواب، وهذا الذي ذهب إليه زيد بن علي وأبو حنيفة. (والثاني): يحكم عليه لما تقدم من حديث هند وتقدم الكلام فيه مستوفي. وهذا مذهب الهادوية ومالك والشافعي، وحملوا حديث علي هذا على الحاضر، وقالوا: الغائب لا يفوت عليه حق، فإنه إذا حضر كانت حجته قائمة وتسمع، ويعمل بمقتضاها ولو أدى إلى نقض الحكم، لأنه في حكم المشروط.

١٤١٧/٨ — وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ

١٤١٦ - أخرجه الحاكم في كتاب: معرفة الصحابة، باب: كان أقضى أهل المدينة علي... (الحديث ١٣٥/٣).

١٤١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: موعظة الإمام للخصوم (الحديث ٧١٦٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: الحكم بالظاهر واللحن بالحجة (الحديث ١٧١٣).

تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَمَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إنكم تختصمون إلي فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً زاد في رواية «فلا يأخذه». رواية ابن كثير في الإرشاد (فإنما أقطع له قطعة من النار. متفق عليه). اللحن هو الميل عن جهة الاستقامة، والمراد أن بعض الخصماء يكون أعرف بالحجة، وأفطن لها من غيره. وقوله: (على نحو ما أسمع) أي: من الدعوى والإجابة والبينة أو اليمين، وقد تكون باطلة في نفس الأمر، فيقطع من مال أخيه قطعة من نار، باعتبار ما يؤول إليه من باب «إنما يأكلون في بطونهم نارا»^(١) والحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل به للمحكوم له ما حكم له به على غيره إذا كان ما أدعاه باطلاً في نفس الأمر، وتخليص المحكوم عليه مما حكم به لو أمتنع وينفذ حكمه ظاهراً، ولكنه لا يحل به الحرام إذا كان المدعى مبطلاً وشهادته كاذبة. وإلى هذا ذهب الجمهور. وخالف أبو حنيفة فقال: إنه ينفذ ظاهراً وباطناً، وإنه لو حكم الحاكم بشهادة زور أن هذه المرأة زوجة فلان حلت به. وأستدل بآثار لا يقوم بها دليل وبقياس لا يقوى على مقاومة النص. وفي الحديث دليل أنه ﷺ يقر على الخطأ. وقد نقل الاتفاق عن الأصوليين أنه لا يقر فيما حكم بأجتهاده بناء على جواز الخطأ في الأحكام، وجمع بين اتفاقهم وما أفاده الحديث بأن مرادهم أنه لا يقر فيما حكم فيه بإجتهاده بناء على جواز الخطأ عليه فيه، وذلك كقصة أسارى بدر والإذن للمتخلفين. وأما الحكم الصادر عن الطريق التي فرضت، كالحكم بالبينة، أو يمين المحكوم عليه، فإنه إذا كان مخالفاً للباطن لا يسمى الحكم به خطأ، بل هو صحيح، لأنه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهدين، وإن كانا شاهدي زور فالتقصير منهما. وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك، ولا عتب عليه بسببه. بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وقفه مثل أن يحكم بأن الشفعة مثلاً للجار، وكان الحكم في ذلك في علم الله أنها لا تثبت إلا للخليط، فإنه إذا كان مخالفاً للحق الذي في علم الله، فيثبت فيه الخطأ للمجتهد على من يقول الحق مع واحد، وهذا هو الذي تقدم أنه إذا أخطأ كان له أجر. وأستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه، لأنه ﷺ كان يمكنه اطلاعه على أعيان القضايا مفصلاً. كذا قاله ابن كثير في الإرشاد.

(١) سورة النساء، الآية: ١٠.

(قلت:) وفيه تأمل، لأنه ﷺ أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع، ولم ينف أنه يحكم بما علم، والتعليل بقوله: (فإنما أقطع له قطعة من النار) دال على أن ذلك في حكمه بما يسمع، فإذا حكم بما علمه فلا تجري فيه العلة.

١٤١٨/٩ — وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ تَقْدُسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْ شِدِيدِهِمْ لِضَعِيفِهِمْ؟». رَوَاهُ أَبُو حَبَانَ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كيف تقدس أمة) أي: تطهر (لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم. رواه ابن حبان). وأخرج حديث جابر أيضاً أبو حنيفة وأبو نعيم، وقد شهد له الحديث.

١٤١٩، ١٤٢٠/١٠ — وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ، عِنْدَ الْبَزَّازِ، وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَبِي مَاجَةَ.

— وهو قوله: (وله شاهد من حديث بريدة عند البزار) وفي الباب عن قابوس بن المخارق عن أبيه رواه الطبراني وأبو قانع، وفيه عن خولة غير منسوبة. فقيل: إنها امرأة حمزة رواه الطبراني وأبو نعيم وشواهد حديث هذا الباب كثيرة منها ما ذكر ومنها الحديث.

وهو قوله: (وآخر) أي: وله شاهد (من حديث أبي سعيد عند ابن ماجه). والمراد أنها لا تطهر أمة من الذنوب لا ينتصف لضعيفها من قويا فيما يلزم من الحق له، فإنه يجب نصر الضعيف حتى يأخذ حقه من القوي، كما يؤيده حديث «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً».

١٤٢١/١١ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُدْعَى بِالْقَاضِيِ الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ

١٤١٨ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الإمارة، باب: أخذ حق الضعيف من الشديد (الحديث ١٥٥٤).

١٤١٩، ١٤٢٠ - أخرجه البزار في كتاب: الإمارة، باب: أخذ الحق للضعيف من القوي (الحديث ١٥٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الحديث ٤٠١٠).

١٤٢١ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الإمارة. باب: ما جاء في الأمراء (الحديث ١٥٦٣)، وأخرجه البيهقي في كتاب: آداب القاضي، باب: كراهية الإمارة وكراهية تولي أعمالها لمن... (الحديث ٩٦/١٠).

بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمُرِهِ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَلَفَّظَهُ: «فِي تَمْرَةٍ».

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يدعى بالقاضي العادل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أن لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولفظه في تمرة»). في الحديث دليل على شدة حساب القضاء في يوم القيامة، وذلك لما يتعاطونه من الخطر، فينبغي له أن يتحرى الحق، ويبلغ فيه جهده، ويحذر من خطاء السوء من الوكلاء والأعوان. فقد أخرج البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً «ما أستخلف الله من خليفة إلا له بطانتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه. وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى» وأخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ما من وال إلا له بطانتان» الحديث ويحذر الغرماء والوكلاء. ويروي لهم حديث «من خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع» وفي لفظ: «من أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله» رواهما أبو داود من حديث ابن عمر. ولما عرفته تجنب أكابر العلماء ولاية القضاء كما قدمناه وإذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجهالة؟ في ترجمة عبد الله بن وهب في الغريال، أنه كتب إليه الخليفة بقضاء مصر فأختفى في بيته، فاطلع عليه بعضهم يوماً فقال: يا ابن وهب ألا تخرج فتحكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فقال: أما علمت أن العلماء يحشرون مع الأنبياء، والقضاة مع السلاطين.

١٢/١٤٢٢ — وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ أَمْرًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي بكر، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري) فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئاً من الأحكام العامة بين المسلمين، وإن كان الشارع قد أثبت لها أنها راعية في بيت زوجها. وذهب الحنفية إلى جواز توليتها الأحكام إلا الحدود. وذهب ابن جرير إلى جواز توليتها مطلقاً. والحديث إخبار عن عدم فلاح من ولي أمرهم امرأة، وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم، مأمورون باكتساب ما يكون سبباً للفلاح.

١٤٢٣/١٣ — وَعَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَزْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلَاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ^(١) الْمُسْلِمِينَ فَأَحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ، وَفَقِيرَهُمْ أَحْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

— (وعن أبي مريم الأزدي) هو صحابي: اسمه عمرو بن مرة الجهني روي عنه ابن عمه أبو الشماخ، وأبو المعطل وغيرهما (عن النبي ﷺ قال: «من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين، فأحتجب عن حاجتهم وفقيرهم، احتجب الله دون حاجته أخرجه أبو داود والترمذي). ولفظه عند الترمذي: «ما من إمام يغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلّة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته». وأخرجه الحاكم عن أبي مخيمرة عن أبي مريم وله قصة مع معاوية. وذلك أنه قال لمعاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ولاه الله - الحديث» فجعل معاوية رجلاً على حوائج المسلمين. ورواه أحمد من حديث معاذ بلفظ: «من ولي من أمور المسلمين شيئاً فأحتجب عن أولى الضعف والحاجة أحتجب الله تعالى عنه يوم القيامة». ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ «أيما أمير احتجب عن الناس فأهمهم أحتجب الله تعالى عنه يوم القيامة». وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث: منكر. وأخرج الطبراني برجال ثقات إلا شيخه، فإنه قال: المنذري لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي جحيفة أنه قال لمعاوية: سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً أحببت أن أضعه عندك مخافة أن لا تلقاني، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا أيها الناس من ولي منكم عملاً فحجب بابه عن ذي حاجة للمسلمين حجب الله أن يلج باب الجنة، ومن كانت همته الدنيا حرم الله عليه جوارى. فإني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعمارتها». والحديث دليل على أنه يجب على من ولي أي أمر من أمور عباد الله أن لا يحتجب عنهم، وأن يسهل الحجاب ليصل إليه ذو الحاجة من فقير وغيره وقوله: (احتجب الله عنه) كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورحمته.

١٤٢٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفقه، باب: فيما يلزم الإمام من أمر الرعية والحجة عنه (الحديث ٢٩٤٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في إمام الرعية (الحديث ١٣٣٣).

(١) في نسخة م: أمير.

١٤٢٤/١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ^(١)، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبَانَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي) في النهاية الراشي من يعطي الذي يعينه الباطل، والمرتشي الآخذ (في الحكم). رواه أحمد وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان) وزاد أحمد والرائش هو الذي يمشي بينهما، وهو السفير بين الدافع والآخذ، وإن لم يأخذ على سفارته أجراً، فإن أخذ فهو أبلغ.

١٤٢٥/١٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عِنْدَ^(٢) الْأَرْبَعَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ.

— وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند الأربعة إلا النسائي). إلا أنه لم يذكر فيه لفظ في الحكم. وكذا في رواية أبي داود لم يذكرها إنما زادها في رواية الترمذي. والرشوة حرام بالإجماع سواء كانت للقاضي، أو للعامل على الصدقة، أو لغيرهما. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ

١٤٢٤ - أخرجه أحمد: ١٦٤/٢ - ١٩٠ - ١٩٤ - ٢١٢ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - و ٢٧٩/٥، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم (الحديث ١٣٣٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الشهادات، باب: ذكر إعلام الشاهد المشهود له... (الحديث ٥٠٧٦).
١٤٢٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في كراهية الرشوة (الحديث ٣٥٨٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين وغيرهما (الحديث ١٣٣٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: التغليب في الحيف والرشوة (الحديث ٢٣١٣).

(١) في الأصل ونسخة م: رواه الأربعة وحسنه الترمذي، قلت: قوله: رواه الأربعة إقحام ووهم من الناسخ؛ لأن رواية أبي هريرة لحديث: لعن رسول الله الراشي... لم يروه الأربعة بل رواه الترمذي وانفرد به. انظر تحفة الأشراف: ٤٦٩/١٠ رقم الحديث: ١٤٩٨٤.

(٢) في الأصل: وعند.

بالإثم وأنتم تعلمون^(١) وحاصل ما يأخذه القضاء من الأموال على أربعة أقسام: رشوة، وهدية، وأجرة، ورزق. (فالأول): الرشوة إن كانت ليحكم له الحاكم بغير حق، فهي حرام على الآخذ والمعطي، وإن كانت ليحكم له بالحق على غريمه، فهي حرام على الحاكم دون المعطي، لأنها لاستيفاء حقه فهي كجعل الآبق وأجرة الوكالة على الخصومة. وقيل تحرم لأنها توقع الحاكم في الإثم.

وأما الهدية وهي (الثاني): فإن كنت ممن يهاديه قبل الولاية فلا تحرم أستدامتها، وإن كان لا يهدي إليه إلا بعد الولاية، فإن كنت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرهت، وإن كانت ممن بينه وبين غريمه خصومة عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي، ويأتي فيه ما سلف في الرشوة على باطل أو حق.

وأما الأجرة وهي (الثالث): فإن للحاكم جراية من بيت المال ورزق حرمت بالانفاق، لأنه إنما أجرى له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة، وإن كان لا جراية له من بيت المال، جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حاكم، فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه، لأنه إنما يعطى الأجرة لكونه عمل عملاً لا لأجل كونه حاكماً فأخذه لما زاد على أجرة مثله إنما أخذها لا في مقابلة شيء، بل في مقابلة كونه حاكماً، ولا يستحق لأجل كونه حاكماً شيئاً من أموال أنفاقاً، فأجرة العمل أجرة مثله، فأخذ الزيادة على أجرة مثله حرام. ولذا قيل: إن تولية القضاء لمن كان غنياً أولى من تولية من كان فقيراً، وذلك لأنه لفقره يصير متعرضاً لتناول ما لا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال. قال المصنف: لم ندرك في زماننا هذا من يطلب القضاء، إلا وهو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأوده، مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال أنهى.

١٤٢٦/١٦ — وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٤٢٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي (الحديث ٣٥٨٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الأحكام، باب: لعن رسول الله الراشي والمرتشي (الحديث ١٠٣/٤).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.

— (وعن عبد الله بن الزبير، رضي الله عنهما، قال: قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم. رواه أبو داود وصححه الحاكم). وأخرجه أحمد والبيهقي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام. قال أبو حاتم: إنه كثير الغلط. والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم، ويسوي بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم، فإنه يرفع المسلم كما في قصة علي عليه السلام مع غريمه الذمي عند شريح، وهي ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال: «وجد علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، درعاً له عند يهودي التقطها فعرفها فقال: درعي سقطت عن جمل لي أورك فقال اليهودي: درعي وفي يدي، ثم قال اليهودي: بيني وبينك قاضي المسلمين فأتوا شريحاً فلما رأى علياً قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس علي فيه ثم قال علي: لو كان خصمي من المسلمين لساوئته في المجلس لكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تساوهم في المجلس» وساق الحديث. قال شريح: ما تشاء يا أمير المؤمنين قال: درعي سقط عن جمل لي أورك فالتقطها هذا اليهودي. قال شريح: ما تقول يا يهودي قال: درعي وفي يدي. قال شريح: صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك، ولكن لا بد لك من شاهدين فدعا قنبراً والحسن بن علي فشهدا أنها لدرعه. فقال شريح: أما شهادة مولاك فقد أجزناها. وأما شهادة ابنك فلا نجيزها فقال علي عليه السلام: ثكلتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «الحسن والحسين سيदा شباب أهل الجنة» قال: اللهم نعم. قال: أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة؟ ثم قال لليهودي: خذ الدرع فقال اليهودي: أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين فقضى لي ورضي. صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك سقطت عن جمل لك التقطتها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فوهبها له علي عليه السلام. وأجازه بتسعمائة، وقتل معه يوم صفين اهـ». وقول شريح: والله إنها لدرعك كأنه عرفها، ويعلم أنها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما أنه لا يرى شهادة الولد لأبيه. فانظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه، وما آل إليه من الخير للمدعى عليه.

١ - باب: الشهادات

الشهادة مصدر شهد - جمع لإرادة الأنواع. قال الجوهري: الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤديها، لأنه مشاهد لما غاب عن غيره. وقيل: مأخوذة من الإعلام من قوله تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾^(١) أي علم.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

١٤٢٧/١ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها» رواه مسلم). دل على أن خير الشهداء من يأتي بشهادته لمن هي له قبل أن يسأله، إلا أنه يعارضه الحديث الثاني، وهو حديث عمران وفيه: «ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون» في سياق الذم لهم. ولما تعارضا اختلف العلماء في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه:

(الأول): أن المراد بحديث زيد إذا كان عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق، فيأتي إليه يخبره بها، أو يموت صاحبها فيخلف ورثة فيأتي إليهم فيخبرهم بأن عنده لهم شهادة. وهذا أحسن الأجوبة وهو جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك.

(الثاني): أن المراد بها شهادة الحسبة، وهي ما لا تتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضاً، ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تعالى، أو ما فيه شائبة منه كالصلاة والوقف والوصية العامة ونحوها. وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الآدميين المحضة.

(الثالث): أن المراد بقوله: (أن يأتي بالشهادة قبل أن يسألها) المبالغة في الإجابة، فيكون لقوة أستعداده كالذي أتى بها قبل أن يسألها، كما يقال في حق الجواد: أنه ليعطي قبل الطلب. وهذه الأجوبة مبنية على أن الشهادة لا تؤدي قبل أن يطلبها صاحب الحق، ومنهم من أجاز ذلك عملاً برواية زيد وتناول حديث عمران بأحد تأويلات:

(الأول): أنه محمول على شهادة الزور أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم، حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم.

(الثاني): أن المراد إتيانه بالشهادة بلفظ الحلف نحو أشهد بالله ما كان إلا كذا، وهذا جواب الطحاوي.

(الثالث): أن المراد به الشهادة على ما لا يعلم مما سيكون من الأمور المستقبلية، فيشهد على قوم بأنهم من أهل النار، وعلى قوم بأنهم من أهل الجنة من غير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء. حكاه الخطابي. والأول أحسنها.

٢/١٤٢٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم. ثم الذين يلونهم ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن متفق عليه). القرن أهل زمان واحد متقارب، أشتركوا في أمر من الأمور المقصودة. ويقال: إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمان، أو رئيس يجمعهم على ملة، أو مذهب، أو عمل. ويطلق القرن على مدة من الزمان. وأختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين. قال المصنف: إنه لم ير من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين، وما عدا ذلك فقد قال به قائل. قلت: أما التسعون فنعم، وأما المائة والعشرون فصرح به في القاموس، فإنه قال: أو مائة أو مائة وعشرون. والأول أصح لقوله ﷺ لغلام: «عش قرناً» فعاش مائة سنة انتهى. قال صاحب المطالع: القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد. وقرنه ﷺ المراد به هم المسلمون في عصره. وقوله: (ثم الذين يلونهم) هم التابعون، والذين يلون التابعين أتباع التابعين. وهذا يدل على أن الصحابة أفضل من التابعين، والتابعين أفضل من تابعيهم، وأن التفضيل بالنظر إلى كل فرد فرد. وإليه ذهب الجماهير. وذهب ابن عبد البر إلى أن التفضيل بالنسبة إلى مجموع الصحابة لا إلى الأفراد، فمجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم، إلا أهل بدر وأهل الحديبية، فإنهم أفضل من غيرهم. يريد أن أفرادهم أفضل من أفراد من يأتي بعدهم. وأستدل على ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث أنس وصححه ابن حبان من حديث عمار من قوله ﷺ: «أمتي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره» وبما أخرجه أحمد والطبراني والدرامي من حديث أبي جمعة قال: قال أبو عبيدة: يا رسول الله أحد خير منا؟ أسلمنا معك، وهاجرنا معك

١٤٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (الحديث ٢٦٥١)، وأخرجه مسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (الحديث ٢٥٣٥).

قال: «قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني» وصححه الحاكم. وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعلبة يرفعه «تأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين» قيل: منهم أو منا يا رسول الله؟ قال: «بل منكم». وأخرج أبو الحسن القطان في مشيخته عن أنس يرفعه «يأتي على الناس زمان الصابر فيه على دينه له أجر خمسين منكم». وجمع الجمهور بين الأحاديث، بأن للصحة فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الأعمال، فلمن صحبه ﷺ فضيلتها وإن قصر عمله وأجره بأعتبار الاجتهاد في العبادة، وتكون خيريتهم على من سيأتي بأعتبار كثرة الأجر لا بالنظر إلى ثواب الأعمال، وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة. وأما مشاهير الصحابة، فإنهم حازوا السبق من كل نوع من أنواع الخير، وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث. وأيضاً فإن المفاضلة بين الأعمال بالنظر إلى الأعمال المتساوية في النوع، وفضيلة الصحبة مختصة بالصحابة، لم يكن لمن عداهم شيء من ذلك النوع. وفي قوله: (ثم يكون قوم إلى آخره) دليل على أنه لم يكن في القرنين الأولين من بعد الصحابة من يتصف بهذه الصفات المذمومة، ولكن الظاهر أن المراد بحسب الأغلب. وأستدل به على تعديل القرون الثلاثة، ولكنه أيضاً بأعتبار الأغلب. وقوله: (لا يؤمنون) أي: لا يراهم الناس أمناء ولا يثقون بهم لظهور خيانتهم. وقد ثبت أن الأمانة أول ما يرفع من الناس. ومعنى قوله: (يظهر فيهم السمن) أنهم يتوسعون في المآكل والمشارب، وهي أسباب السمن. وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد أنهم يسمنون أي: يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف. وفي حديث أخرجه الترمذي بلفظ: «ثم يجيء قوم يتسمنون ويحبون السمن» فجمع بين السمن أي التكثر بما ليس عندهم وتعاطي أسباب السمن.

٣/١٤٢٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

١٤٢٩ - أخرجه أحمد: ٢/٢٠٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: من ترد شهادته (الحديث ٣٦٠٠).

(١) في الأصل: عُمَرُ، وهو تصحيف والتصويب من سنن أبي داود ونسخة م.

— (وعن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر). بفتح الغين المعجمة وفتح الميم وكسرها بعدها راء فسرّه أبو داود بالحنة بالحاء المهملة، وهي الحقد والشحناء (على أخيه ولا تجوز شهادة القانع) بالقاف وبعد الألف نون ثم عين مهملة يأتي بيانه (لأهل البيت. رواه أحمد وأبو داود). وأخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: «رد رسول الله ﷺ شهادة الخائن والخائنة». وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وإسناده قوي وأخرجه الترمذي والذارقطني والبيهقي من حديث عائشة، رضي الله عنها، بلفظ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر لأخيه - الحديث. وفيه ضعف قال الترمذي: لا يصح عندنا إسناده. وقال أبو زرعة في العلل: منكر، وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي. وقال البيهقي: لا يصح من هذا شيء عن النبي ﷺ. وقوله: (الخائن). قال أبو عبيدة: لا نراه خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده وأثمنهم عليه، فإنه قد سمي ذلك أمانة قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم﴾^(١) فمن ضيع شيئاً مما أمر الله تعالى به أو ما نهى عنه فليس يبغي أن يكون عدلاً، فإنه إذا كان خائناً فليس له تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التي منها الكذب، فلا يحصل الظن بخبره، لأنه مظنة تهمة أو مسلوب الأهلية. وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه من الحقد والشحناء، والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه، والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين، فإن ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحبهته إنزال الضرر بمن يحقد عليه. وأما المسلم إذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فإنها تقبل شهادته عليه، وإن كان بينهما عداوة في الدين، فإن عداوة الدين لا تقتضي أن يشهد عليه زوراً، فإن الدين لا يسوغ ذلك. وإنما خرج الحديث على الأغلب. والقانع هو الخادم لأهل البيت والمنقطع إليهم للخدمة وقضاء الحوائج، وموالاتهم عند الحاجة. وفي تمام الحديث وأجازها أي شهادة القانع لغيرهم أي: لغير من هو تابع لهم، وإنما منع من شهادته لمن هو قانع لهم، لأنه مظنة تهمة فيجب دفع الضر عنهم وجلب الخير إليهم فمنع من الشهادة. ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة في الشاهد، وعليه دل قوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾^(٢). وقد رسموا العدالة بأنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة. وقد نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما

(١) سورة الأنفال، الآية: ٢٧.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٢.

تعم به البلوى حكام الأمة، وحققنا الحق في العدالة في رسالة: ثمرات النظر، في علم الأثر. وفي منحة الغفار، حاشية ضوء النهار ولله الحمد. وأخترنا أن العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعتياد كذب وأقمنا عليه الأدلة هنالك والشارح هنا مشى مع الجماهير. وذكر بعض ما يتعلق بتفسير مرادهم.

١٤٣٠/٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية. رواه أبو داود وابن ماجه). البدوي من سكن البادية، نسب على غير قياس النسبة، والقياس بادوي. والقرية بفتح القاف، وقد تكسر المصير الجامع. وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوي على صاحب القرية، لا على بدوي مثله فتصح. وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحابه وقال أحمد: أخشى أن لا تقبل شهادة البدوي على صاحب القرية لهذا الحديث، ولأنه متهم حيث أشهد بدوياً ولم يشهد قروياً. وإليه ذهب مالك إلا أنه قال: لا تقبل شهادة البدوي لما فيه من الجفاء في الدين، والجهالة بأحكام الشرائع، ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها. وذهب الأكثر إل قبول شهادتهم، وحملوا الحديث على من لا تعرف عدالته من أهل البادية، إذ الأغلب أن عدالتهم غير معروفة. وقد استدل في البحر لقبول شهادتهم بقبوله ﷺ لشهادة الأعرابي على هلال رمضان.

١٤٣١/٥ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ أَنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه خطب فقال: إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم. رواه البخاري). وتامة «فمن أظهر لنا خيراً أمناءه وقربناه، وليس

١٤٣٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: شهادة البدوي على أهل الأمصار (الحديث ٣٦٠٢)،

وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: من لا تجوز شهادته (الحديث ٢٣٦٧).

١٤٣١ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: الشهداء العدول (الحديث ٢٦٤١).

لنا من سريره شيء الله يحاسبه في سريره، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدق، وإن قال إن سريره حسنة أستدل به على قبول شهادة من لم يظهر منه ريبة نظراً إلى ظاهر الحال، وأنه يكفي في التعديل ما يظهر من حال المعدل من الاستقامة، من غير كشف عن حقيقة سريره، لأن ذلك متعذر إلا بالوحي وقد أنقطع. وكان المصنف أورده، وإن كان كلام صحابي لا حجة فيه، لأنه خطب به عمر وأقره من سمعه، فكان قول جماهير الصحابة، ولأن هذا الذي قاله هو الجاري على قواعد الشريعة، وظاهر كلامه أنه لا يقبل المجهول. ويدل له ما رواه ابن كثير في الإرشاد «أنه شهد عند عمر رجل فقال له عمر: لست أعرفك ولا يضرك أن لا أعرفك انت بمن يعرفك فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. قال بأي شيء تعرفه؟ قال: بالعدالة والفضل. فقال: هو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال لا. قال: فعاملك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. لست تعرفه ثم قال لرجل: انت بمن يعرفك». قال ابن كثير: رواه البغوي بإسناد حسن.

١٤٣٢/٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

— (وعن أبي بكر، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه عد شهادة الزور في أكبر الكبائر. متفق عليه من حديث). ولفظه أنه ﷺ قال: «ألا أنبئكم بأ أكبر الكبائر ثلاثاً قالوا بلى. قال: الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وجلس وكان متكئاً ثم قال: «ألا وقول الزور» فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت. تقدم تفسير شهادة الزور. قال الشعبي: الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته، حتى يتخيل إلى ما سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به، فهو تمويه الباطل بما يوهم أنه حق، وقد جعل ﷺ قول الزور عديلاً للإشراك ومساوياً له. قال النووي: وليس على ظاهره المتبادر، وذلك لأن الشرك أكبر بلا شك وكذلك القتل فلا بد من تأويله، وذلك بأن التفضيل لها بالنظر إلى ما يناظرها في المفسدة، وهي التسبب إلى أكل المال بالباطل، فهي أكبر الكبائر بالنسبة إلى الكبائر التي يتسبب بها إلى أكل المال

١٤٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: ما قيل في شهادة الزور (الحديث ٢٦٥٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها (الحديث ٨٧).

(١). في نسخة م: من.

بالباطل فهي أكبر من الزنى ومن السرقة، وإنما أهتم ﷺ بإخبارهم عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التنبيه وكرر الإخبار لكون قول الزور وشهادة الزور أسهل على اللسان والتهاون بها أكثر، ولأن الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرهما، فأحتيج إلى الاهتمام بشأنه بخلاف الإشراك، فإنه ينبو عنه قلب المسلم، ولأنه لا تتعدى مفسدته إلى غير المشرك، بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قيل فيه، والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة.

١٤٣٣/٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ، أَوْ دَعْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال لرجل ترى الشمس؟ قال: نعم قال: على مثلها فأشهد أو دع. أخرجه ابن عدي بإسناد ضعيف. وصححه الحاكم فأخطأ). لأن في إسناده محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه النسائي. وقال البيهقي: لم يرو من وجه يعتمد عليه. وفيه دليل على أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه علماً يقيناً، كما تعلم الشمس بالمشاهدة، ولا تجوز الشهادة بالظن، فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته، وإن كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية المصوت، أو التعريف بالمصوت بعدلين، أو عدل عند من يكتفي به إلا في مواضع، فإنها تجوز الشهادة بالظن. وقد بوب البخاري للشهادة على الظن بقوله: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، والموت القديم. وذكر أربعة أحاديث في ثبوت الرضاع، وثبوته إنما هو بالاستفاضة، ولم يذكر حديثاً على رؤية الرضاع، وأشار بذلك إلى ثبوت النسب، فإن من لازم الرضاع ثبوت النسب. وأما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستفاضة، فإنه مستفاد من صريح الأحاديث، فإن الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية، وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له. وحد الاستفاضة عند الهادوية شهرة في المحلة تثمر ظناً أو علماً، وإنما أكتفى بالشهرة في المذكورة، إذ لا طريق له إلى التحقيق بالنسب لتعذر التحقق فيه في الأغلب. وأراد البخاري بالموت القديم ما تطاول الزمان عليه، وحده البعض بخمسين سنة. وقيل: أربعين، وذلك لأنه يشق فيه التحقيق. وإلى العمل بالشهرة في النسب ذهب الهادوية والشافعية وأحمد ومثله الموت. كذلك ذهبت إليه الهادوية في ثبوت الولاء وقال

١٤٣٣ - أخرجه ابن عدي: ٢٠٧/٦، وأخرجه الحاكم في كتاب: الأحكام، باب: لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء الشمس (الحديث ٩٨/٤).

المصنف في الفتح: اختلف العلماء في ضابط ما تفيد فيه الشهادة بالاستفاضة، فيصح عند الشافعية في النسب قطعاً، والولادة، وفي الموت، والعق، والولاء، والولاية، والوقف، والعزل، والنكاح وتوابعه، والتعديل، والتجريح، والوصية، والرشد، والسفه، وذلك على الراجح في جمع ذلك، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً، وهي مستوفاة في قواعد العلائي إلى آخر كلامه.

١٤٣٤/٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّنْسَائِيُّ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قضى بيمين وشاهد. أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، وقال: إسناده جيد). قال ابن عبد البر: لا مطعن لأحد في إسناده كذا قال، لكنه قال الترمذي في العلل: سألت محمداً يعني البخاري عنه فقال: لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس يريد عمرو بن دينار راويه عن ابن عباس. وقال الحاكم: قد سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث، وسمع من جماعة من أصحابه، فلا ينكر أن يكون سمع منه حديثاً. وسمعه من أصحابه عنه وله شواهد.

١٤٣٥/٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِثْلُهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، مثله. أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان). وأخرجه أيضاً الشافعي وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: هو صحيح، وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين من الصحابة، وقد سرد الشارح أسماءهم. والحديث دليل على أنه يثبت القضاء بشاهد ويمين، وإليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم، وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة والهادوية ومالك. قال الشافعي: وعمدتهم هذه الأحاديث. واليمين وإن كان حاصلها تأكيد الدعوى لكن يعظم شأنها، فإنها إ شاهد لله

١٤٣٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الأفضية، باب: القضاء باليمين والشاهد (الحديث ١٧١٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأفضية، باب: القضاء باليمين والشاهد (الحديث ٣٦٠٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى.

١٤٣٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأفضية، باب: القضاء باليمين والشاهد (الحديث ٣٦١٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في اليمين مع الشاهد (الحديث ١٣٤٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: القضاء، باب: ذكر ما يحكم لمن ليس له إلا شاهد... (الحديث ٥٠٧٣).

سبحانه أن الحقيقة كما يقول، ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مفترياً على الله أنه يعلم صدقة، فلما كانت بهذه المنزلة العظيمة، هابها المؤمن بإيمانه. وعظمة شأن الله عنده أن يحلف به كاذباً، وهابها الفاجر لما يراه من تعجيل عقوبة الله لمن حلف يميناً فاجرة، فلما كان لليمين هذا الشأن صلحت للهجوم على الحكم كشهادة الشاهد، وقد أعتبرت الأيمان فقط في اللعان، وفي القسامة في مقام الشهود. وذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(١) وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ﴾^(٢) قالوا: وهذا يقتضي الحصر، ويفيد مفهوم المخالفة أنه لا يكون بغير ذلك، وزيادة الشاهد واليمين تكون نسخاً لمفهوم المخالفة. وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخه بالحديث الصحيح أعني حديث ابن عباس. وأستدلوا بقوله ﷺ: «شاهدك أو يمينه». وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح يعمل بهما في منطوقهما، فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر. هذا وفي سنن أبي داود أنه قال سلمة في حديثه: قال عمرو (في الحقوق): يريد أن عمرو بن دينار الراوي عن ابن عباس خص الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق. قال الخطابي: وهذا خاص بالأموال دون غيرها، فإن الراوي وقفه عليها والخاص لا يتعدى به محله ولا يقاس عليه غيره، واقتضاء العموم منه غير جائز، لأنه حكاية فعل والفعل لا عموم له اهـ. والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص، للإجماع أنهما لا يثبتان بذلك.

٢ - باب: الدعاوى والبيّنات

الدعاوى جمع دعوى، وهي اسم مصدر من ادعى شيئاً إذا زعم أنه له حقاً أو باطلاً (والبيّنات) جمع بينة وهي الحجة الواضحة، سميت الحجة بينة لوضوح الحق وظهوره بها.

١٤٣٦/١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(١) سورة الطلاق، الآية: ٢.

١٤٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة آل عمران (الحديث ٤٥٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأفضية، باب: اليمين على المدعى عليه (الحديث ١٧١١).

١٤٣٧/٢ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: لو يعطي الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه. متفق عليه وللبيهقي) أي: من حديث ابن عباس (بإسناد صحيح: البيعة على المدعي واليمين على من أنكر) وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي. والحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه لمجرد دعواه، بل يحتاج إلى البيعة أو تصديق المدعي عليه، فإن طلب يمين المدعي عليه فله ذلك. وإلى هذا ذهب سلف الأمة وخلفها. قال العلماء: والحكمة في كون البيعة على المدعي أن جانب المدعي ضعيف، لأنه يدعي خلاف الظاهر، فكلف الحجة القوية وهي البيعة، فيقوي بها ضعف المدعي، وجانب المدعى عليه قوي، لأن الأصل فراغ ذمته فأكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة.

١٤٣٨/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ: أَيُّهُمْ يَخْلِفُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف. رواه البخاري). يفسره ما رواه أبو داود والنسائي من طريق أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلين أختصما في متاع ليس لواحد منهما بيعة فقال النبي ﷺ: «استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها» قال الخطابي: ومعنى الاستهام هنا الاقتراع، يريد أنهما يقتصران فأيهما خرجت له القرعة حلف وأخذ ما ادعى، وروى مثله عن علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو أنه أتى بنعل وجد في السوق يباع فقال رجل: هذا نعلي لم أبع ولم أهب وقرع على خمسة يشهدون، وجاء آخر يدعيه يزعم أنه نعله وجاء شاهدين قال الراوي: فقال علي رضي الله عنه: إن فيه قضاء وصلحاً وسوف أبين لكم ذلك، أما صلحه فإن يباع النعل فيقسم على سبعة أسهم لهذا

خمس، ولهذا اثنان، وإن لم يصطلحا، فالقضاء أن يحلف الخصمين أنه ما باعه، ولا وهبه، وأنه نعله، فإن تشاحتما أيكما يحلف، فإنه يقرع بينكما على الحلف فأيكما قرع حلف. انتهى كلام الخطابي.

١٤٣٩/٤ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْحَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقْتَنَعَ حَقَّ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ بِبَيْمِنِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئاً يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَضِيئاً مِنْ أَرَاكِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي أمامة الحارثي، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: من أقتنع حق أمرىء مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة. فقال له رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله، قال: وإن كان قضياً من أراك. رواه مسلم). الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف لياخذ حقاً لغيره أو يسقط عن نفسه حقاً، فإنه يدخل تحت الاقتطاع لحق المسلم، والتعبير بحق المرء المسلم يدخل فيه ما ليس بمال شرعاً كجلد الميتة ونحوه. وذكر المسلم خرج مخرج الغالب، وإلا فالذمي مثله في هذا الحكم. قيل: ويحتمل أن هذه العقوبة تختص بمن أقتنع بيمينه حق المسلم لا حق الذمي، وإن كان محرماً فله عقوبة أخرى، وإيجاب النار وتحريم الجنة مقيد بما إذا لم يتب، ويتخلص من الحق الذي أخذه باطلاً، ثم المراد باليمين اليمين الفاجرة وإن كانت مطلقة في الحديث، فقد قيدها الحديث الآتي.

١٤٤٠/٥ - وَعَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَبِي اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وهو قوله: (وعن الأشعث) بشين معجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة فمثلثة، وهو: أبو محمد (ابن قيس) بن معد يكرب الكندي، قدم على النبي ﷺ وفي وفد كندة وكان

١٤٣٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (الحديث ١٣٧).

١٤٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: الحكم في البئر ونحوها (الحديث ٧١٨٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة (الحديث ١٣٨).

رئيسهم، وذلك في سنة عشر وكان رئيساً في الجاهلية، مطاعاً في قومه، وجيهاً في الإسلام، وأرتد عن الإسلام بعد موت النبي ﷺ ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص، وشهد القادسية وغيرها، ثم سكن الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن علي رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان» متفق عليه). والمراد بكونه فاجراً فيها أن يكون متعمداً عالماً أنه غير محق، وإذا كان تعالى عليه غضبان حرمة جنته وأوجب عليه عذابه.

١٤٤١/٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١) فِي دَابَّةٍ، وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَضَى بِهَا (رَسُولُ اللَّهِ) ^(٢) بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

— (وعن أبي موسى، رضي الله عنه، أن رجلين اختصما في دابة ليس لواحد منهم بينة، فقضى بها رسول الله ﷺ بينهما نصفين. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا لفظه وقال: إسناده جيد). قال الخطابي: يشبه أن يكون هذا البعير أو الدابة كانت في أيديهما معاً، فجعله النبي ﷺ بينهما لاستوائهما في الملك باليد، ولولا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد أحدهما. وقد روى أبو داود عقيه حديثاً فقال: «ادعيا بعيراً في عهد رسول الله ﷺ، فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسمه النبي ﷺ بينهما نصفين». قال الخطابي: وهو مروي بالإسناد الأول، إلا أن في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما بينة، وفي هذا أن كل واحد منهما قد جاء بشاهدين، فأحتمل أن تكون القضية واحدة، إلا أن الشهادات لما تعارضت تهافتت فصارا كمن لا بينة له، وحكم بالشيء بينهما نصفين لاستوائهما في اليد، ويحتمل أن يكون البعير في يد غيرهما، فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه، نزع الشيء من يد الدعوى عليه ودفعه إليهما. وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يتداعاه أثنان يقيم كل واحد منهما بينة فقال

١٤٤١ - أخرجه أحمد: ٣٩٤/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأفضية، باب: الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة (الحديث: ٣٦١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القضاة، باب: القضاء فيمن لم تكن له بينة (الحديث: ٥٤٣٩).

(٢) زيادة في الأصل.

(١) زيادة من نسخة م.

أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: يقرع بينهما، فمن خرجت له القرعة صار له، وكان الشافعي يقول به قديماً ثم قال في الجديد: فيه قولان: أحدهما يقضي به بينهما نصفين، وبه قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري، والقول الثاني يقرع بينهما، فأيهما خرج سهمه حلف. لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به. وقال مالك: لا أقضي به لواحد منهما إن كان في يد غيرهما، وحكي عنه أنه قال: هو لأعدلهما شهوداً وأشهرهما في الصلاح. وقال الأوزاعي: يؤخذ بأكثر البيتين عدداً. وحكي عن الشعبي أنه قال: هو بينهما على حصص الشهود اهـ كلام الخطابي. وفي المنار أن القرعة ليس هذا محلها، وإنما وظيفتها حيث تعذر التقريب إلى الحقيقة من كل وجه، وكون المدعي هنا مشتركاً أحد الاحتمالات فلا وجه لإبطاله بالقرعة، واختار قسمة المدعي وهو الصواب في هذه الصورة.

١٤٤٢/٧ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْرِي هَذَا يَمِينٍ آثِمَةٍ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من حلف على ميثري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار». رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان). وأخرج النسائي برجال ثقات من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من حلف عند ميثري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال المرى المسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» والحديث دليل على عظمة إثم من حلف على ميثره ﷺ كاذباً. وأختلف العلماء في تغليب الحلف بالمكان والزمان هل يجوز للحاكم أو لا؟ والحديث لا دليل فيه على أحد القولين، إنما فيه عظمة إثم من حلف على ميثره ﷺ كاذباً. وذهب الهاديوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليب بزمان ولا مكان، وأنه لا يجب على الحالف الإجابة إلى ذلك. وذهب الجمهور إلى أنه يجب التغليب في الزمان والمكان قالوا: ففي المدينة على المنبر، وفي مكة بين الركن والمقام، وفي غيرهما في المسجد الجامع، وكأنهم يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات الفاضلة كبعد العصر وليلة الجمعة ويومها

ونحو ذلك. احتج الأولون بإطلاق أحاديث «اليمين على المدعى عليه» وبقوله «شاهدك أو يمينه»، واحتج الجمهور بحديث جابر، وحديث أبي أمامة، وبفعل عمر وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف. وأستدلوا للتغليظ بالزمان بقوله تعالى: ﴿تَجَسَّوْنَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾^(١) قال المفسرون: هي صلاة العصر. وقال آخرون: يستحب التغليظ في الزمان والمكان ولا يجب. وقيل: هو موضع اجتهد للحاكم إذا رآه حسناً ألزم به.

٨/١٤٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسَلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ: لَا أَخْذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يَبِيعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة. ولا ينظر إليهم) هذا كناية عن غضبه تعالى، وإشارة إلى حرمانهم من رحمته. (ولا يزكّيهم) أي: لا يطهرهم عن أدناس الذنوب بالمغفرة (ولهم عذاب أليم، رجل على فضل ماء بالفلاة يمنع ابن السبيل، ورجل بايع رجلاً بسلمة بعد العصر، فحلف له بالله لأخذها بكذا وكذا وصدقته وهو على غير ذلك، ورجل بايع إماماً لا يبيعه إلا للدنيا، فإن أعطاه منها وفى، وإن لم يعطه منها لم يف) متفق عليه). قوله: (على فضل ماء أي: على ماء فاضل عن كفايته، فهذا منع لا حاجة إليه من هو محتاج له، وتقدم الكلام عليه في كتاب البيع. وقوله: «وصدقته» أي المشتري، وضمير «هو» للأخذ مصدر قوله لأخذها لدلالة فعله عليه مثل «اعدلوا هو أقرب للتقوى»^(٢) أي: والأخذ على غير ما حلف عليه، فهذا ارتكب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة، وخص بعد العصر لشرف الوقت، وهو من أدلة من غلظ بالزمان. وقوله: «بايع إماماً لا يبيعه إلا للدنيا» أي لما يعطيه منها. والوعيد يحتمل أنه لمجموع ما ذكر من المبايع لأجل الدنيا، فإنها نية غير صالحة

(١) سورة المائدة، الآية: ١٠٦.

(١٤٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: من بايع رجلاً لا يبيعه إلا للدنيا (الحديث ٧٢١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان غلظ تحريم إسبال الإزار (الحديث ١٠٨).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٨.

ولعدم الوفاء بالخروج عن الطاعة وتفريق الجماعة. والأصل في بيعة الإمام أن يقصد بها إقامة الشريعة، ويعمل بالحق، ويقيم ما أمر الله بإقامته، ويهدم ما أمر الله بهدمه. ووقع في البخاري «ورجل حلف علي يمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم» فيكون من تواعد بهذا النوع من الوعيد أربعة. وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال: «وشيخ زان، ومالك كذاب، وعائل مستكبر». وأخرج أيضاً من حديث أبي ذر مرفوعاً: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا مئة، والمنفق سلعته بالحلف الفاجر، والمسبل إزاره» فحصل من مجموع الأحاديث تسع خصال، إن جعلنا المنفق سلعته بالحلف الكاذب، والذي حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا شيئاً واحداً، وإن جعلناهما شيئين كما هو الظاهر، فإن المنفق سلعته بالكذب أعم من الذي يحلف لقد أعطى فتكون عشرًا.

١٤٤٤/٩ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: نَتَجَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ هَذِهِ عِنْدِي، وَأَقَامَا بَيْنَهُ، فَقَضَى بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ».

— (وعن جابر، رضي الله عنه، أن رجلين اختصما في ناقة فقال كل واحد منهما: نتجت هذه الناقة عندي وأقاما) أي: كل واحد (بينة فقضى بها رسول الله ﷺ لمن هي في يده) سيأتي من أخرجه، وأخرج الذي بعده. وقد أخرج هذا البيهقي ولم يضعف إسناده. وأخرج نحوه عن الشافعي إلا أن فيه «تداعيا دابة» ولم يضعف إسناده أيضاً. والحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها. وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالك وغيرهما، قال الشافعي: يقال لهما قد أستوتيتما في الدعوى والبينة، وللذي هو في يده سبب بكيونيته في يده هو أقوى من سببك، فهو له بفضل قوة سببه، وذكر هذا الحديث. وذهب الهادوية وجماعة من آل وابن حنبل إلى أنها ترجح بينة الخارج، وهو من لم يكن في يده قالوا: إذ شرعت له - وللمنكر اليمين - ولقوله ﷺ: «البينة على المدعي» فإنه يقتضي أنه لا تفيد بينة المنكر. ويروى عن علي، رضي الله عنه، أنه قال: «من كان في يده شيء فبينته لا تعمل له شيئاً» ذكره في البحر. وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص، وحديث «البينة على المدعي» عام والخاص مخصص مقدم، وأثر علي رضي الله عنه لم يصح، وعلى صحته فمعارض بما سبق. وعن القاسم أنه يقسم بينهما، لأن اليد مقوية لبينة الداخل فسارت بينة الخارج. ويروى عنه كقول الشافعي، وللحنفية تفصيل لم يقم عليه دليل.

١٤٤٥/١٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ». رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ.

١٤٤٥ - (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ رد اليمين على طالب الحق رواهما) أي: هذا والذي قبله (الدارقطني وفي إسنادهما ضعف)، لأن مدارهما على محمد بن مسروق عن إسحاق بن الفرات، ومحمد لا يعرف، وإسحاق مختلف فيه كما قاله المصنف. وقال الذهبي في الكاشف: إن إسحاق بن الفرات قاضي مصر ثقة معروف. وقال البيهقي: الاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة، فإنه قال ﷺ لأولياء الدم: «أتحلفون فأبوا قال: فتحلف يهود» وهو حديث صحيح، وساق الروايات في القسامة وفيها رد اليمين، قال: فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعي إذا لم يحلف المدعي عليه. (قلت:) وهذا منه قياس، إلا أنه قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس، وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس. وقد أستدل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعي، والمراد به أنها تجب اليمين على المدعي، ولكن إذا لم يحلف المدعي عليه. وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعي عليه، فإنه لا يجب بالنكول شيء إلا إذا حلف المدعي. وذهب الهادوية وجماعة إلى أنه يثبت الحق بالنكول من دون تحليف للمدعي. وقال المؤيد: لا يحكم به، ولكن يحبس حتى يحلف أو يقر. أستدل الهادوية بأن النكول كالإقرار، ورد بأنه مجرد تمرد عن حق معلوم وجوبه عليه هو اليمين، فيحبس له حتى يوفيه أو يسقطه بالإقرار، وأستدلوا أيضاً بأنه حكم به عمر وعثمان وابن عباس وأبو موسى وأجيب بعدم حجة أفعالهم، نعم لو صح حديث ابن عمر كانت الحجة فيه.

١٤٤٦/١١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا تَبَرَّقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ». فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَي إِلَى مُجَزَّرِ الْمُذْلَجِيِّ؟ نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: هَذِهِ الْأَفْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٤٥ - أخرجه الدارقطني في كتاب: الأفضية والأحكام، باب: الأحكام (الحديث ٢١٣).

١٤٤٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ (الحديث ٣٥٥٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب زيد بن حارثة (الحديث ٣٧٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: العمل بإلحاق القائف الولد (الحديث ١٤٥٩).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم مسروراً تبرق) بفتح المثناة الفوقية وضم الراء (أسارير وجهه) هي الخطوط التي في الجبهة، واحدها سرو سرر وجمعها أسرار وأسرة، وجمع الجمع أسارير أي تضيء وتستنير من الفرح والسرور. (فقال: ألم تري إلى مجززا) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى أسم فاعل، لأنه كان في الجاهلية إذ أسر أسيراً جز ناصيته وأطلقه (المدلجي) بضم الميم وبالدال المهملة وجيم بزنة مخرج نسبة إلى بني مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة (نظر أنفاً) أي: الآن (إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعضها من بعض. متفق عليه). وفي رواية للبخاري أنه ﷺ قال: «ألم تري أن مجزراً المدلجي دخل، فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما ومدت أقدامهما فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض». وأعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة، لكونه كان أسود شديد السواد، وكان زيد أبيض كذا قاله أبو داود، وأم أسامة هي أم أيمن كانت حبشية سوداء. ووقع في الصحيح أنها كانت حبشية، وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ. ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل، فصارت لعبد المطلب، فوهبها لعبد الله والد النبي ﷺ. وتزوجت قبل زيد عبيداً الحبشي، فولدت له أيمن فكُنيت به وأشتهرت بكنيتها، وأسمها بركة. والحديث دليل على اعتبار القيافة في ثبوت النسب. وهي: مصدر قاف قيافة، والقائف الذي يتبع الآثار ويعرفها شبه الرجل بأبيه وأخيه. وإلى اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء، مستدلين بهذا الحديث. ووجه دلالة ما علم من أن التقرير منه ﷺ حجة، لأنه أحد أقسام السنة. وحقيقة التقرير أن يرى النبي ﷺ فعلاً من فاعل، أو يسمع قولاً من قائل، أو يعلم به، وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم. تقدم إنكاره لها كمضي كافر إلى كنيسة، أو عدم القدرة كالذي كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وأذاهم للمسلمين، ولم ينكره كان ذلك تقريراً دالاً على جوازه، فإن أستبشر به فأوضح كما في هذه القصة، فإنه أستبشر بكلام مجززا في إثبات نسب أسامة إلى زيد، فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأنساب، وبما رواه مالك عن سليمان بن يسار «أن عمر بن الخطاب كان يليط أولاد الجاهلية بمن أدعاهم في الإسلام، فأتى رجلان إلى عمر، رضي الله عنه، كلاهما يدعي ولد امرأة، فدعا قاتفاً فنظر إليه القائف فقال: لقد أشتركا فيه فضربه عمر بالدرة ثم دعا المرأة فقال: أخبريني خبرك، فقالت: كان هذا - لأحد الرجلين - يأتيها في إبل لأهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد أستمر بها حمل، ثم ينصرف عنها فأهريق على دماً، ثم خلف عليها هذا - يعني الآخر - فلا أدري من أيهما هو، فكبر القائف، فقال عمر للغلام: فإلى أيهما شئت فأتسب».

فقضى عمر بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير إنكار من واحد منهم، فكان كالإجماع تقوي به أدلة القيافة. قالوا: وهو مروي عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا مخالف لهما من الصحابة، ويدل عليه حديث اللعان. وقوله ﷺ: «إن جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان، أو على صفة كذا وكذا فهو لفلان» فجاءت به على الوصف المكروه فقال: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن». فقوله فهو لفلان إثبات للنسب بالقيافة، وإنما منعت الأيمان عن إلحاقه بمن جاء على صفته. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يعمل بالقيافة في إثبات النسب، والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين، أو المشتريين، أو الزوجين. وللهادوية في الزوجين تفاصيل معروفة في الفروع، وتأولوا حديث مجزز هذا وقالوا: ليس من باب التقرير، لأن نسب أسامة كان معلوماً إلى زيد، وإنما كان يقدر الكفار في نسبه لاختلاف اللون بين الولد وأبيه. والقيافة كانت من أحكام الجاهلية، وقد جاء الإسلام بإبطالها ومحو آثارها، فسكوته ﷺ عن الإنكار على مجزز ليس تقريراً لفعله، وأستبشاره إنما هو لإلزام الخصم الطاعن في نسب أسامة بما يقوله ويعتمده، فلا حجة في ذلك. (قلت:) ولا يخفى أن هذا الجواب مبني على أنه قد سبق منه ﷺ إنكار للقيافة وإلحاق النسب بها، كتقدم إنكاره مضي إلى كنيسة، وهذا لا دليل عليه بل الدليل قائم على خلافه، وهو قوله ﷺ في قصة اللعان بما سمعت، ثم فعل الصحابة من بعده. وقولهم بثبوت النسب به من الأدلة على عدم إنكاره ﷺ. وأما قوله: «الولد للفراش» فذلك فيما إذا علم الفراش، فإنه معلوم أن الحكم به مقدم قطعاً، وإنما القيافة عند عدمه ثم الأصح عند القائلين بالإلحاق أنه يكفي قائف واحد. وقيل: لا بد من اثنين وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد.

١٥ - كتاب: العتق

باب: العتق

العتق الحرية، يقال عتق عتقاً بكسر العين وبفتحها فهو عتيق وعاتق. وفي (النجم الوهاج) العتق إسقاط الملك من الآدمي تقريباً لله، وهو مندوب وواجب في الكفارات، وقد حث الشارع عليه كما قال تعالى: ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾^(١) فسرت بعتقها من الرق والأحاديث في فضله كثيرة منها.

١٤٤٧/١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَمْرٍ مُسْلِمٌ أَعْتَقَ أَمْرًا مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما مسلم أعتق أماً مسلماً استنقذ الله بكل عضو) بكسر العين وضمها (منه عضواً من النار متفق عليه). وتامه في البخاري «حتى فرجه بفرجه». وفيه «أنه إذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه الله من النار». وفي قوله «استنقذه» ما يشعر بأنه بعد استحقاقه لها واشتراط إسلامه لأجل هذا الأجر، وإلا فإن عتق الكافر يصح. وقولهم: «لا قرية لكافر» ليس المراد أنه لا ينفذ منه ما من شأنه أن يتقرب به كالمعتق والهبة والصدقة وغير ذلك، إنما المراد أنه لا يثاب عليها، وإلا فهي نافذة منه لكن لا نجاة له بسببه من النار. وفي تقييد الرقبة المعتبرة بالإسلام، أيضاً دليل على أن هذه الفضيلة لا تنال إلا بعتق المسلمة، وإن كان في عتق الكافرة فضل لكن لا يبلغ ما وعد به هنا من الأجر. ووقع في رواية مسلم «إرب» عوض

(١) سورة البلد، الآية: ١٣.

١٤٤٧ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: ما جاء في العتق وفضله (الحديث ٢٥١٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: فضل العتق (الحديث ١٥٠٩).

عضو، وهو بكسر الهمزة وإسكان الراء فموحدة العضو. وفيه أن عتق كامل الأعضاء أفضل من عتق ناقصها، فلا يكون خصياً ولا فاقد غيره من الأعضاء، والأغلى ثمناً أفضل كما يأتي. وعتق الذكر أفضل من عتق الأنثى كما يدل قوله:

١٤٤٨/٢ - وَلِلتَّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَيُّمَا أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ أَمْرَاتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتْ فِكَاهَهُ مِنَ النَّارِ».

— (وللترمذي وصححه عن أبي أمامة: وأيما أمرىء مسلم أعتق أمرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار) فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر، فالرجل إذا أعتق امرأة كانت فكاك نصفه من النار، والمرأة إذا أعتقت الأمة كانت فكاكها من النار كما دل له مفهوم هذا ومنطوق قوله:

١٤٤٩/٣ - وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَيُّمَا أَمْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ أَمْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاهَهَا مِنَ النَّارِ».

— (ولأبي داود من حديث كعب بن مرة «وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار»). وبهذا والذي قبله أستدل من قال عتق الذكر أفضل. ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة، والجهاد، والقضاء، وغير ذلك مما يختص الرجال إما شرعاً وإما عادة، ولأن في الإماء من تضييع بالعتق، ولا يرغب فيها بخلاف العبد. وقال آخرون: عتق الأنثى أفضل، لأنه يكون ولدها حراً، سواء تزوجها حر أو عبد. وقوله في رواية: «حتى فرجه بفرجه» أستشكله ابن العربي قال: لأن المعصية التي تتعلق بالفرج هي الزنى، والزنى كبيرة لا تكفر إلا بالثوبة، إلا أن يقال: إن العتق يرجع عند الموازنة، بحيث تكون حسنات العتق راجحة توازي سيئة الزنى، مع أنه لا اختصاص لهذا بالزنى، فإن اليد يكون بها القتل، والرجل يكون بها الفرار من الزحف وغير ذلك. (فائدة): في (النجم الوهاج) أنه أعتق النبي ﷺ ثلاثاً وستين نسمة عدد سني عمره، وعد أسماءهم قال: وأعتقت عائشة سبعاً وستين وعاشت كذلك، وأعتق أبو بكر كثيراً، وأعتق العباس سبعين عبداً رواه الحاكم، وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين، وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة، وأعتق عبد الله بن عمر ألفاً وأعتمر

١٤٤٨ - أخرجه الترمذي في كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في فضل من أعتق (الحديث ١٥٤٧)، وقال: حديث حسن صحيح.

١٤٤٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: أي الرقاب أفضل (الحديث ٣٩٦٧).

ألف عمرة؟ وحج ستين حجة؟ وحبس ألف فرس في سبيل الله، وأعتق ذو الكلاع الحميري في يوم واحد ثمانية آلاف عبد؟ وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة انتهى.

١٤٥٠/٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفَسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي ذر، رضي الله عنه، قال: سألت النبي ﷺ أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله وجهاد في سبيله، قلت: فأبي الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها) روي بالعين المهملة والغين المعجمة (ثمنًا وأنفسها عند أهلها» متفق عليه). دل على أن الجهاد أفضل أعمال البر بعد الإيمان. وقد تقدم في كتاب الصلاة، أن الصلاة في أول وقتها أفضل الأعمال على الإطلاق. وتقدم الجمع بين الأحاديث هنالك. ودل على أن الأغلى ثمنًا أفضل من الأدنى قيمة. قال النووي: محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة. أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً، فأراد أن يشتري بها رقاباً يعتقها، فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين قال: فثنتان أفضل بخلاف الأضحية، فإن الواحدة السمينه أفضل، لأن المطلوب في العتق فك الرقبة وفي الأضحية طيب اللحم انتهى. والأولى أن هذا لا يؤخذ قاعدة كلية، بل يختلف باختلاف الأشخاص، فإنه إذا كان شخص بمحل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين به، فعتقه أفضل من عتق جماعة ليس فيهم هذه السمات، فيكون الضابط اعتبار الأكثر نفعاً. وقوله: «وأنفسها عند أهلها» أي ما كان أغتباطهم بها أشد، وهو الموافق؛ لقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾^(١).

١٤٥١/٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: أي الرقاب أفضل (الحديث ٢٥١٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال (الحديث ٨٤).

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩٢.

١٤٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: الشركة، باب: تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل (الحديث ٢٤٩١)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: العتق (الحديث ١٥٠١).

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: من أعتق شركاً له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل) بفتح العين أي لا زيادة فيه ولا نقص (فأعطى شركاءه حصصهم عتق عليه العبد وإلا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فقد عتق) بفتح العين المهملة (منه ما عتق) بفتح العين ويجوز ضمها. (متفق عليه). ذل الحديث على أن من له حصة في عبد، إذا أعتق حصته فيه وكان موسراً، لزمه تسليم حصة شريكه بعد تقويم حصة الشريك تقويم مثله، وعتق عليه العبد جميعه. وقد أجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق، ودل على أنه لا يعتق نصيب شريكه إلا مع يسار المعتق لا مع إعساره، لقوله في الحديث: (ولا) أي: وإلا يكن له مال (فقد عتق منه ما عتق) وهي حصته، وظاهره تبعض العتق إلا أنه قد وقع في هذا أيوب عن نافع قال: قال نافع: «وإلا فقد عتق منه ما عتق» ففصله من الحديث وجعله من قول نافع. قال أيوب: مرة لا أدري هو من الحديث أو هو شيء قاله نافع. وقال غيره: قد رواه مالك وعبيد الله العمري، فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعلاه منه. قال القاضي عياض: وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى وقد جوداه، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرنا. وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي ﷺ. قال الشافعي: أحسب عالماً في الحديث يتشكك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب، لأنه كان ألزم له حتى لو تساوى، وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كان الحجة مع من لم يشك. هذا وللعلماء في المسئلة أقوال: أقواها ما وافقه هذا الحديث، وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال أهل الظاهر، وهو قول للشافعي. وقالت الهادوية وآخرون: إنه يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال، فإنه يستسعي العبد في حصة الشريك مستدلين بقوله:

١٤٥٢/٦ — وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْأَقْوَمُ عَلَيْهِ وَأَسْتُسْعِي غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». وَقِيلَ: إِنَّ السَّعَايَةَ مُدْرَجَةٌ فِي الْخَبَرِ.

— (ولهما) أي: الشيخين (عن أبي هريرة رضي الله عنه وإلا قوم العبد عليه

وأستسعي غير مشقوق عليه). وقيل: إن السعاية مدرجة في الخبر، فإنه ظاهر أنه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد وأستسعي في قيمة حصة الشريك وأجيب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه ﷺ، بل مدرجة من بعض الرواة في الخبر كما أشار إليه المصنف. قال ابن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ، وأنه من قول قتادة. قال النسائي: بلغني أن هماماً رواه، فجعل هذا الكلام، أعني الاستسعاء، من قول قتادة. وكذا قال الإسماعيلي: إنما هو من قول قتادة، مدرج على إدراج السعاية باتفاق الشيخين على رفعه، فإنهما في أعلى درجات التصحيح. وقد روى السعاية في الحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وهو أعرّف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له، ولكثرة أخذه عنه من همام وغيره، فإنه كان أكثر ملازمة لقتادة من همام وشعبة، وما روي لا ينافي رواية سعيد، لأنهما أقتصرا في رواية الحديث على بعضه. وأما إعلال رواية سعيد بن أبي عروبة بأنه أختلط فمردود، لأن روايته في الصحيحين قبل الاختلاط، فإنه فيهما من رواية يزيد بن زريع، وهو من أثبت الناس في سعيد، وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه ثم رواه البخاري من رواية جرير بن حازم لمتابعته له ليتفتي عنه التفرد، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما، ثم قال: أختصره شعبة كأنه جواب سؤال مقدر تقديره إن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء؟ فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً، لأنه أورده مختصراً وغيره ساقه بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

(قلت:) وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ. وبعد تقرر هذا لك فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ في هذه الزيادة، ولا كلام في أنها قد رويت مرفوعة، والأصل عدم إدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض. وقد تقاومت الأدلة هنا، ولكنه عضد القول برفع زيادة السعاية إليه ﷺ، أن الأصل عدم الإدراج، ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية: «ولا فقد عتق منه ما عتق». وقد جمع بينهما بوجهين: (الأول): أن معنى قوله: «ولا فقد عتق منه ما عتق» أي بإعتاق مالك الحصّة حصته، وحصة الشريك تعتق بالسعاية، فيعتق العبد بعد تسليم ما عليه ويكون المكاتب، وهذا هو الذي جزم به البخاري. ويظهر أن ذلك يكون بأختيار العبد لقوله: «غير مشقوق عليه» فلو كان ذلك على جهة اللزوم، بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك، لحصل له غاية المشقة، وهو لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور، لأنها غير واجبة فهذا مثلها. وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال: لا تبقى بين الحديثين معارضة أصلاً وهو كما قال، إلا أنه يلزم منه أنه يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يختار العبد السعاية ويحمل حديث أبي المليح عن أبيه أن رجلاً أعتق شقصاً له في غلام،

فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «ليس لله شريك» وفي رواية: «فأجاز عتقه» وأخرجه النسائي بإسناد قوي. ومثله ما أخرج أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة أن رجلاً أعتق شقصاً في مملوك فقال النبي ﷺ: «هو كله فليس لله شريك» على الموسر فتدفع المعارضة. وأما ما أخرجه أبو داود من طريق ملقاه عن أبيه «أن رجلاً أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمه النبي ﷺ»، وإسناده حسن فهو في حق المعسر. ويدل له ما أخرجه النسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من شاركهم وليس على العبد شيء» فقال: وله وفاء.

(والثاني): من وجهي الجمع أن المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقاً بقدر ماله من الرق. ومعنى غير مشقوق عليه، أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه، ولا فوق حصته من الرق. قيل: إلا أنه يبعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة «أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله ﷺ ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين» قلت: قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع، أن المراد من أمره ﷺ، أن يسعى في الثلثين يسعى على مواله بقدر ثلثي رقبته من الخدمة، لأنه الذي بقي رقا لهم. وإيضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله ﷺ: «لا شريك لله» فيما إذا كان مالك الشقص غنياً، فهو في حكم المالكين، فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه، ويحمل حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادراً عليها، كما يرشد إليه قوله ﷺ: (غير مشقوق عليه) وحديث «ولا فقد عتق منه ما عتق» على ما إذا كان المعتق فقيراً، والعبد لا قدرة له على السعاية. وأعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد. وأما إذا كان يملكه كله فأعتق بعضه، فجمهور العلماء يقولون: يعتق كله. وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر: يعتق منه ذلك القدر الذي عتق ويسعى في الباقي، وهو قول طاوس وحماد. وحجة الأولين حديث أبي المليح وغيره، وبالقياص على عتق الشقص، فإنه إذا سرى إلى ملك الشريك فبالأولى إذا لم يكن له شريك. وحجة الآخرين أن السبب في حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر. فأما إذا كان العبد له جميعه لم يكن هناك ضرر فلا قياس، ولا يخفى أنه رأي في مقابلة النص.

١٤٥٣/٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٤٥٣ — (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجزي) بفتح حرف المضارعة أي: لا يكافيء (ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه. رواه مسلم). فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء، وأنه لا بد من الإعتاق بعده. وإلى هذا ذهب الظاهرية. وذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء، وتأولوا قوله: «فيعتقه» بأنه لما كان شراؤه تسبب عنه العتق، نسب إليه العتق مجازاً، ولا يخفى أن الأصل الحقيقة، إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمرة الآتي، وفيه تعليق الحرية بنفس الملك كما يأتي. وإنما كان عتقه جزاء لأبيه، لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخليصه بذلك من الرق فتكامل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالإجماع. والحديث نص في عتق الوالد، ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً.

١٤٥٤/٨ — وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَرَجَّحَ جَمْعُ مِنَ الْحِفَاطِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ.

— (وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: من ملك ذا رحم محرم فهو حر. رواه أحمد والأربعة ورجح جمع من الحفاظ أنه موقوف). وأخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية حماد، وموقوفاً من رواية شعبة وقال: شعبة أحفظ من حماد، فالوقف حينئذ أرجح. وأخرجه أيضاً من طريق شعبة عن قتادة أن عمر بن الخطاب قال: من ملك - الحديث - فوقفه على عمر. وقال أبو داود: لم يحدث بهذا الحديث إلا حماد وقد شك فيه. قال ابن المديني: هو حديث منكر. وقال البخاري: لا يصح. ورواه ابن ماجه والنسائي والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما. قال النسائي: حديث منكر. وقال الترمذي: لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ. وقال الطبراني: وهم في هذا الإسناد، والمحموظ بهذا الإسناد «نهى عن بيع الولاء وعن هبته» ورد الحاكم هذا وقال: إنه روي من طريق ضمرة الحديثان بالإسناد الواحد. وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا: ضمرة بن ربيعة لا يضر تفرده، لأنه ثقة لم يكن

١٤٥٤ - أخرجه أحمد: ٢٠/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: فيمن ملك ذا رحم محرم (الحديث ٣٩٤٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء فيمن ملك ذا محرم (الحديث ١٣٦٥)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: من ملك ذا رحم حرم فهو حر (الحديث ٢٥٢٤).

في الشام رجل يشبهه. قلت: فقد رفعه ثقة، فأرسال غيره لا يضر كما قررناه. وفي الحديث دليل على أنه من ملك من بينه وبينه رحامة محرمة للنكاح، فإنه يعتق عليه وذلك كالأبَاء وإن علوا، والأولاد وإن سفلوا، والإخوة وأولادهم، والأخوال والأعمام لا أولادهم. وإلى هذا ذهب الحادوية والحنفية مستدلين بالحديث. وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق إلا الآباء والأبناء للنص في الحديث الأول عن الآباء، وقياساً للأبناء عليهم وبناء منه على عدم صحة هذا الحديث عنده، وزاد مالك الإخوة والأخوات قياساً على الآباء، وذهب داود إلى أنه لا يعتق أحد بهذا السبب لظاهر حديث أبي هريرة الماضي، فيشتريه فيعتقه، فلا يعتق أحد إلا بالإعتق عنده. وهذا الحديث كما عرفت وقد صححه أئمة، فالعمل به متعين، وظاهره أن مجرد الملك سبب للعتق، فيكون قرينة لحمل «فيعتقه» على المعنى المجازي، كما قاله الجمهور فلا يكون فيه حجة لداود.

١٤٥٥/٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمَالِكٍ^(١) لَهُ، عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَانًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أن رجلاً أعتق ستة ممالك له عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً). وهو ما رواه النسائي وأبو داود أنه ﷺ قال: «لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين» (رواه مسلم).

دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية ينفذ من الثلث. وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد. وإنما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدد من غير تقويم؟ فقال مالك: يعتبر التقويم، فإذا كانوا ستة أعبد أعتق الثلث بالقيمة، سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل أو أكثر. وذهب البعض إلى أن المعتبر العدد من غير تقويم، فيعتق اثنان في مسألة الستة الأعبد.

وخالفت الهادوية والحنفية، وذهبوا إلى أنه يعتق من كل عبد ثلثه، ويسعى كل واحد

١٤٥٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: من أعتق شركاً في عبد (الحديث ١٦٦٨).

(١) في نسخة م: مملوكين.

في ثلثي قيمته للورثة، قالوا: وهذا الحديث آحادي خالف الأصول، وذلك لأن السيد قد أوجب لكل واحد منهم العتق، فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع. وإذا لم يكن له مال وجب أن ينفذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السيد فيه.

وردة: بأن الحديث الآحادي من الأصول فكيف يقال: إنه خالف الأصول؟ ولو سلم فمن الأصول أنه لا يدخل ضرراً على الغير، وقد أدخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتقين، وإذا جمع العتق في شخصين كما في مسألة الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث. ونظير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة، فإنه يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة اتفاقاً، ثم إذا أريد القسمة تعينت الأنصبة بالقرعة اتفاقاً.

١٤٥٦/١٠ — وَعَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنْتُ مَمْلُوكاً لِأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَعْتَقَكَ وَأَشْتَرْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن سفينة رضي الله عنه) بالسين المهملة ففاء فمثناة تحتية فنون (قال: كنت مملوكاً لأُم سلمة فقالت: أعتقتك وأشترط عليك أن تخدم رسول الله ﷺ ما عشت رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم). الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتق، وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط. ووجه دلالة، أنه علم أنه ﷺ قرر ذلك، إذ الخدمة له. وروي عن عمر أنه أعتق رقيق الإمارة وشرط عليهم أن يخدموا الخليفة بعده ثلاث سنين. قال في نهاية المجتهد: لم يختلفوا في أن العبد إذا أعتقه سيده على أن يخدمه سنين، أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته. وبهذا قالت الهادوية والحنفية.

١٤٥٧/١١ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ - فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ.

١٤٥٦ - أخرجه أحمد: ٢٢١/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: في العتق على الشرط (الحديث ٣٩٣٢)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الحاكم في كتاب: العتق، باب: فضيلة صلة القرابة (الحديث ٢١٣/٢).

١٤٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: الشراء والبيع مع النساء (الحديث ٢١٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (الحديث ١٥٠٤).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: إنما الولاء لمن أعتق متفق عليه). في حديث تقدم في البيع في قصة بريرة، وتقدم شرحه بما فيه كفاية. وأفادت كلمة إنما الحصر، وهو إثبات الولاء لمن ذكر ونفيه عن عداه، فأستدل به على أنه لا ولاء بالإسلام خلافاً للهادوية والحنفية.

١٢/١٤٥٨ — وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةِ النَّسَبِ، لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبَانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: الولاء لحمة) في القاموس بضم اللام، وفتحها في النسب والثوب (كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب. رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم، وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ). يريد أنه فيهما بلفظ: «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته» أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر. وأخرجه مسلم من هذه الطريق. وقال الترمذي بعد تخريجه: حسن صحيح. ومعنى تشبيهه بلحمة النسب، أنه يجري الولاء مجرى النسب في الميزات كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد كما يفيد كلام النهاية. والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء ولا هبته، فإن ذلك أمر معنوي كالنسب لا يتأتى أنتقاله كالأبوة والأخوة، لا يتأتى انتقالهما. وقد كانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره، فنهى الشرع عن ذلك، وعليه جماهير العلماء. وروي عن بعض السلف جواز بيعه، وعن آخرين منهم جواز هبته، وكأنهم لم يطلعوا على الحديث، أو حملوا النهي على التنزيه، وهو خلاف أصله.

١٤٥٨ - أخرجه الشافعي: ٧٢/٢، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: البيع المنهي عنه (الحديث ٤٩٥٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الفرائض، باب: الولاء لحمة لكلحمة النسب (الحديث ٣٤١/٤)، وأخرجه البخاري في كتاب: المكاتب، باب: ما يجوز من شروط المكاتب (الحديث ٢١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (الحديث ١٥٠٤).

١ - باب: المدبر، والمكاتب، وأم الولد

المدبر أسم مفعول، وهو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكة، سمي بذلك لأن مالكة دبر دنياه وآخرته. أمادنياه فاستمرار أنتفاعه بخدمة عبده. وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق. والمكاتب اسم مفعول أيضاً هو من وقعت عليه الكتابة، وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالاً أو نحوه من مالك أو نحوه، وهو على خلاف القياس عند من يقول: إن العبد لا يملك وأم الولد تقدم ذكرها في كتاب البيع.

١٤٥٩/١ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟». فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: فَاحْتَاجَ. وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَبَاعَهُ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَعْطَاهُ، وَقَالَ: «أَقْضِ دَيْنَكَ».

— (عن جابر، رضي الله عنه، أن رجلاً) اسمه مذكور كما في رواية مسلم. وتقدم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود والنسائي، أن اسمه أبو مذكور، وأسم غلامه أبو يعقوب (من الأنصار أعتق غلاماً له) اسمه يعقوب كما في مسلم أيضاً (عن دبر) بضم الدال المهملة وبضم الموحدة وسكونها (ولم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «من يشتريه مني؟ فأشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم. متفق عليه. وفي لفظ البخاري فأحتاج. وفي رواية النسائي) أي: عن جابر (وكان عليه دين فباعه بثمانمائة درهم فأعطاه وقال: «أقض دينك»). الحديث دليل على مشروعية التدبير، وهو متفق على مشروعيته. وأختلف العلماء هل ينفذ من رأس المال أو من الثلث؟ فذهب الجمهور إلى أنه ينفذ من الثلث. وذهب جماعة من السلف والظاهرية إلى أنه ينفذ من رأس المال. أستدل الجمهور بقياسه على الوصية بجوامع أنه ينفذ بعد الموت، وبحديث ابن عمر مرفوعاً «المدبر من الثلث». ورد الحديث بأنه جزم أئمة الحديث بضعفه وإنكاره، وأن رفعه باطل، وإنما هو

١٤٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المزايدة (الحديث ٢١٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان باب: جواز بيع المدبر (الحديث ٩٩٧)، وأخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: بيعه المدبر (الحديث ٤٤١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع المدبر (الحديث ٣٠٤).

موقوف على ابن عمر. وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف. وروي البيهقي عن أبي قلابة مرسلًا «أن رجلاً أعتق عبدًا له عن دبر فجعله ﷺ من الثلث». وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوفًا. وأستدل الآخرون بالقياس على الهبة ونحوها مما يخرج الإنسان من ماله في حال حياته. ودليل الأولين أولى لتأييد القياس بالمرسل والموقوف، ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة. وفي الحديث دليل على جواز بيع المدبر لحاجته لنفسه أو قضاء دينه. وذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقًا مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١) ورد بأنه عام خصصه حديث الكتاب. وذهب آخرون منهم الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقًا، مستدلين بحديث جابر وبشبهه بالوصية، فإنه إذا احتاج الموصي باع ما أوصى به، وكذلك مع استغنائه. قالوا: والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة والضرورة، وإنما الواقع جزئي من جزئيات صور جواز بيعه، وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار الجواز المطلق والظاهر القول الأول.

١٤٦٠/٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَّكَاتِبِهِ دَرَاهِمٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم» أخرجه أبو داود بإسناد حسن، وأصله عند أحمد والثلاثة وصححه الحاكم). وروي من طرق كلها لا تخلو عن مقال. قال الشافعي في حديث عمرو بن شعيب: لا أعلم أحداً روى هذا إلا عمرو بن شعيب، ولم أر من رضى من أهل العلم يشبهه. وعلى هذا فتيا المفتين. والحديث دليل على أن المكاتب إذا لم يف بما كوتب عليه فهو عبد، له أحكام المماليك. وإلى هذا ذهب الجمهور الهادوية والحنفية والشافعية

١٤٦٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت (الحديث ٣٩٦)، وأخرجه أحمد: ١٧٨/٢، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في المكاتب، إذا كان عنده ما يؤدي (الحديث ١٢٦٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: التنازع، باب: دية المكاتب (الحديث ٤٨٢٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: المكاتب (الحديث ٢٥١٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المكاتب، باب: قصة مكاتب سلمان الفارسي ... (الحديث ٢١٨/٢).

(١) سورة المائدة، الآية: ١.

ومالك وفي المسألة خلاف. فروي عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط، ويروى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى. ودليله ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي ﷺ قال: «يودي المكاتب بحصة ما أدى دية وما بقي دية عبد». قال البيهقي: قال أبو عيسى فيما بلغني عنه: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي. وأختلف على عكرمة فيه، ورواية عكرمة عن علي مرسلة، وروايته عن النبي ﷺ مرسلة. وروي عن علي من طرق مرفوعاً وموقوفاً.

(قلت): فقد ثبت له أصل، إلا أنه قد عارضه حديث الكتاب وقول الجمهور دليله الحديث، وإن كان ما خلت طريقه عن قادح، إلا أنه أيدته آثار سلفية عن الصحابة، ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزول ملكه، إلا بما قد رضي به من تسليم ما عند عبده، فالأقرب كلام الجمهور.

١٤٦١/٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتِبَ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان لإحدائكم مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه» رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي). وهو دليل على مسألتين (الأولى): أن المكاتب إذا صار معه جميع مال المكاتب، فقد صار له للأحرار، فاحتجب منه سيده إذا كان مملوكاً لامراً، وإن لم يكن قد سلم ذلك، وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب. وقد جمع بينهما الشافعي فقال: هذا خاص بأزواج النبي ﷺ، وهو احتجاجهن عن المكاتب، وإن لم يكن قد سلم مال الكتابة إذا كان واحداً له، وإلا منع من ذلك كما منع سودة من نظر ابن زمعة إليها، مع أنه قد قال: «الولد للفراس» قلت: ولك أن تجمع بين الحديثين بأن المراد أنه قن إذا لم يجد ما بقي عليه ولو كان درهماً. وحديث أم سلمة، أن رسول الله ﷺ قال لها: «إذا كاتب إحداكن

١٤٦١ - أخرجه أحمد: ٢٨٩/٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت (الحديث ٣٩٢٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي (الحديث ١٢٦١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: المكاتب (الحديث ٢٥٢٠).

عندها فليرها ما بقي عليه شيء من كتابته، فإذا قضاها فلا تكلمه إلا من وراء حجاب» فإنه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب (المسألة الثاني): دل بمفهومه على أنه يجوز لمملوك المرأة النظر إليها ما لم يكتابها ويجد مال الكتابة، وهو الذي دل له منطوق قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾^(١) في سورة النور، وفي سورة الأحزاب. ويدل له أيضاً قوله ﷺ لفاطمة لما تقنعت بثوب وكانت إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فقال النبي ﷺ: «ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلارك» أخرجه أبو داود وأبن مردويه والبيهقي من حديث أنس. وأخرج عبد الرزاق عن مجاهد قال: كان العبيد يدخلون على أزواج النبي ﷺ يريد مماليكهن. وفي تيسير البيان الأوزاعي أن رؤية المملوك لمالكته: المنصوص، أي: للشافعي، وذكر الخلاف لبعض الشافعية ورده، وهو خلاف ما نقلناه عنه أولاً: فيحتمل أن ذلك قول له، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي. وذهبت الهادوية وأبو حنيفة إلى أن المملوك كالأجنبي. قالوا: يدل له صحة تزويجها إياه بعد العتق، وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به وعن الآية بأن المراد بما ملكت أيمانهن المملوكات من الإماء للحرائر، وخصهن بالذكر رفعاً لتوهم مغايرتهن للحرائر في قوله تعالى: ﴿أَوْ نَسَائِهِنَّ﴾^(٢) إذ الإماء لسن من نسائهن. ولا يخفى ضعف هذا وتكلفه والحق بالاتباع أولى.

١٤٦٢/٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُؤَدِّي الْمُكَاتَبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَةَ الْحُرِّ، وَيَقْدَرُ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَةُ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «يؤدي») بضم حرف المضارعة مبنى للمجهول من وداه يديه (المكاتب بقدر ما عتق منه دية الحر وبقدر ما رق منه دية العبد) رواه أحمد وأبو داود والنسائي). سقط هذا الحديث بشرحه من الشرح، وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كتابته، فتبعض ديته إن قتل، وكذلك الحد وغيره من الأحكام التي تنصف، وهذا قول الهادوية. وذهب علي عليه السلام وشريح

١٤٦٢ - أخرجه أحمد: ٣٦٣/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في دية المكاتب (الحديث ٤٥٨٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: في دية المكاتب (الحديث ٤٥) و(الحديث ٤٦).

(١) و (٢) سورة النور، الآية: ٣١.

إلى أنه يعتق كله إذا سلم قسطاً من مال الكتابة. وعن علي عليه السلام رواية مثل كلام الهادوية. وأستدل من قال لا تتبع بعض أحكامه بأنه عبد ما بقي عليه درهم لحديث ابن عمر «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» إلا أنه موقوف. وقد رفعه ابن قانع وأعله بالانقطاع. وأخرجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي. لكن قال الشافعي: لم أر من رضيت من أهل العلم يشبهه كما تقدم. وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وأبن عباس مرفوعين بلفظ: «المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر ما عتق» ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب. ولعله هو إنما اختلف لفظه. وتقدم الخلاف في المسألة وبيان الراجح منها.

١٤٦٣/٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ - أَخِي جُوَيْرَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا، وَلَا دِينَارًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا أَمَةً، وَلَا شَيْئًا، إِلَّا بَغْلَتُهُ الْبَيْضَاءُ وَسِلَاحُهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عمرو بن الحارث) هو عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بكسر الضاد المعجمة وراء خفيفة، عداة في أهل الكوفة، روى عنه أبو وائل شقيق بن سلمة وغيره (أخي جويرة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «ما ترك رسول الله ﷺ عند موته درهمًا ولا دينارًا ولا عبدًا ولا أمة ولا شيئًا إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضًا جعلها صدقة. رواه البخاري). الحديث دليل على ما كان عليه ﷺ من تنزهه عن الدنيا وأدناسها وأعراضها، وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها، لأنه متفرغ للإقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة مولاه، والاشتغال بما يقربه إليه وما يرضاه. وقوله: «ولا عبدًا ولا أمة» وقد قدمنا أنه ﷺ أعتق ثلاثاً وستين رقبة، فلم يمت وعنده مملوك، والأرض التي جعلها صدقة قال أبو داود: كانت نخل بني النضير لرسول الله ﷺ خاصة، أعطاه الله إياها فقال: (ما أفاء الله على رسوله) فأعطى أكثرها المهاجرين، وبقي منها صدقة رسول الله ﷺ التي في أيدي بني فاطمة، ولأبي داود أيضاً من طريق ابن شهاب كانت لرسول الله ﷺ ثلاث صفايا بنو النضير وخيبر وفدك. فأما بنو النضير فكانت حبساً لنوابه، وأما فدك فكانت حبساً لأبناء السبيل. وأما خيبر فجزأها بين المسلمين، ثم قسم جزءاً لنفقة أهله وما فضل منه جعله في فقراء المهاجرين.

١٤٦٤/٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أُمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالْحَاكِمُ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَقَفُّهُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال: رسول الله ﷺ: أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته. أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف). إذ في سنده الحسين بن عبد الله الهاشمي ضعيف جداً (ورجح جماعة وقفه على عمر رضي الله عنه). الحديث دال على حرية أم الولد بعد وفاة سيدها، وعليه دل الحديث الأول حيث قال: «ولا أمة» فإنه ﷺ توفي وخلف مارية القبطية أم إبراهيم، وتوفيت في أيام عمر فدل أنها عتقت بوفاته ﷺ. ولأجل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الأول، وتقدم الكلام في أم الولد مستوفى في كتاب البيع.

١٤٦٥/٧ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن سهل بن حنيف، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: من أعان مجاهداً في سبيل الله أو غارماً في عسرته) الغارم الذي يلتزم ما ضمنه وتكفل به ويؤديه قاله في النهاية (أو مكاتباً في رقبته أظله الله يوم لا ظل إلا ظله) رواه أحمد وصححه الحاكم. فيه دليل على عظم أجر هذه الإعانة لمن ذكر، وذكر هنا لأجل المكاتب. وقد قال تعالى في المكاتب: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾^(١) وقد أخرج النسائي من حديث علي، رضي الله عنه، مرفوعاً أنه ﷺ قال: «في الآية ربع الكتابة» قال النسائي: والصواب وقفه. وقال الحاكم في رواية: الرفع صحيح الإسناد. وقد فسر قوله تعالى: ﴿وفي الرقاب﴾^(٢) بإعانة المكاتبين. وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام أنه قال: أمر الله السيد أن يدع الربع للمكاتب من ثمنه، وهذا تعليم من الله وليس بفريضة ولكن فيه أجر.

١٤٦٤ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق. باب: أمهات الأولاد (الحديث ٢٥١٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الحب حتى يشتد... (الحديث ١٩/٤).

١٤٦٥ - أخرجه أحمد: ٨٧/٣، وأخرجه الحاكم في كتاب: المكاتب، باب: ثلاثة حق على الله أن يعينهم (الحديث ٢١٧/٢).

(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٠.

(١) سورة النور، الآية: ٣٣.

١٦ - كتاب: الجامع

١ - باب: الأدب

أي: الجامع لأبواب ستة. الأدب، البر والصلة، الزهد والورع، الترهيب من مساوىء الأخلاق والترغيب في مكارم الأخلاق، الذكر، والدعاء، الأول:

١/١٤٦٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ: إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرَضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: حق المسلم على المسلم ست إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصحه، وإذا عطس فحمد الله فشمته) بالسين المهملة والشين المعجمة (وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبعه رواه مسلم). وفي رواية له خمس أسقط مما عده هنا «وإذا استنصحك فانصحه» والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم، والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه، ويكون فعله إما واجباً أو مندوباً ندباً مؤكداً شبيهاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه، ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنیه، فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي. (فالأولى): من الست: السلام عليه عند ملاقاته لقوله: (إذا لقيته فسلم عليه) والأمر دليل على وجوب الابتداء بالسلام. إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره إن الابتداء

بالسلام سنة، وأن رده فرض. وفي صحيح مسلم مرفوعاً الأمر بإفشاء السلام، وأنه سبب للتحارب. وفي الصحيحين «أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف» قال عمار: ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان، إنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار: ويا لها من كلمات ما أجمعها للخير. والسلام أسم من أسماء الله تعالى فقوله السلام عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال: الله معك والله يصحبك. وقيل السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك. وأقل السلام أن يقول السلام عليكم، وإن كان المسلم عليه واحداً يتناوله وملائكته، وأكمل منه أن يزيد ورحمة الله وبركاته. ويجزيه السلام عليك وسلام عليك بالإنفراد والتنكير، فإن كان المسلم عليه واحداً وجب الرد عليه عيناً، وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم. ويأتي قريباً حديث «يجزىء عن الجماعة إذا مرو أن يسلم أحدهم، ويجزىء عن الجماعة أن يرد أحدهم» وهذا هو سنة الكفاية، ويشتركون الرد على الفور، وعلى الغائب في ورقة أو رسول. ويأتي حديث «أنه يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير» ويؤخذ من مفهوم قوله: «حق لمسلم على المسلم» أنه ليس للذمي حق في رد السلام وما ذكر معه. ويأتي حديث «لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام» ويأتي فيه الكلام. وقوله: «إذا لقيت» يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقه، لكنه قد ثبت حديث «إذا قعد أحدكم فليسلم، وإذا قام فليسلم، وليست الأولى بأحق من الآخرة» فلا يعتبر مفهوم إذا لقيت ثم المراد بلقيته وإن لم يطل بينهما الافتراق لحديث أبي داود «إذا لقي أحدكم صاحبه فليسلم عليه، فإن حال بينهما شجرة أو جدار ثم لقيه فليسلم عليه» وقال أنس: كان أصحاب رسول الله ﷺ يتماشون، فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا يميناً وشمالاً، فإذا التقوا من رواها يسلم بعضهم على بعض. (والثانية): (وإذا دعاك فأجبه) ظاهره عموم حقية الإجابة في كل دعوة يدعوها لها، وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة ونحوها. والأولى أن يقال: إنها في دعوة الوليمة واجبة فيما عداها مندوبة لثبوت الوعيد على من لم يجب في الأولى دون الثانية. (والثالثة): قوله: (وإذا استنصحك) أي طلب منك النصيحة «فأنصحه» دليل على وجوب نصيحة من يستنصح وعدم الغش له. وظاهره أنه لا يجب نصحه إلا عند طلبها، والنصح بغير طلب مندوب، لأنه من الدلالة على الخير والمعروف. (الرابعة): قوله: (وإذا عطس فحمد الله فشمته) بالسين المهملة والشين المعجمة. قال ثعلب: يقال شمت العاطس وسمته إذا دعوت له بالهدى وحسن السمт المستقيم، قال: والأصل فيه السين المهملة فقلبت شيناً معجمة. فيه دليل على وجوب التشميت للعاطس الحامد. وأما الحمد على العطاس فما في الحديث دليل على وجوبه. وقال النووي: إنه متفق على

أستحبابه. وقد جاء كيفية الحمد، وكيفية التشميت، وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة عنه رضي الله عنه «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله، وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك الله، وليقل هو يهديكم الله ويصلح بالكم» وأخرجه أيضاً أبو داود وغيره بإسناد صحيح. وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال، وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك الله، ويقول هو يهديكم الله ويصلح بالكم» أي: شأنكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور. وذهب الكوفيون إلى أنه يقول: يغفر الله لنا ولكم. وأستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن مسعود وأخرجه البخاري في الأدب المفرد. وقيل: يتخير أي اللفظين. وقيل: يجمع بينهما. وإلى وجوب التشميت لمن ذكر ذهبت الظاهرية وأبن العربي، وأنه يجب على كل سامع. ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة «إذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقاً على كل مسلم يسمعه أن يقول يرحمك الله» وكأنه مذهب أبي داود صاحب السنن، فإنه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد أنه كان في سفينة، فسمع عاطساً على الشط فأكترى قارباً بدرهم حتى جاء إلى العاطس، فشتمته ثم رجع فسئل عن ذلك فقال: لعله يكون مجاب الدعوة فلما رقدوا سمعوا قائلاً يقول لأهل السفينة: إن أبا داود أشتري الجنة من الله بدرهم انتهى. ويحتمل أنه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه واجباً. قال النووي: ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمد أن يذكره الحمد ليحمد فيشتمته، وهو من باب النصيح والأمر بالمعروف. ومن آداب العاطس على ما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا عطس أحدكم فليضع كفيه على وجهه وليخفض بها صوته» وأن يزيد بعد الحمد لله كلمة رب العالمين، فإنه أخرج الطبراني من حديث ابن عباس «إذا عطس أحدكم فقال: الحمد لله قالت الملائكة: رب العالمين فإذا قال أحدكم رب العالمين قالت الملائكة: رحمك الله» وفيه ضعف. ويشرع أن يشتمته ثلاثاً إذا كرر العطاس ولا يزيد عليها، لما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا عطس أحدكم فليشتمته جليسه فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ولا يشتم بعد ثلاث» قال ابن أبي جمرة: في الحديث دليل على عظم نعمة الله على العاطس، يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير. وفيه إشارة إلى عظمة فضل الله على عبده، فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطاس، ثم شرع له الحمد الذي يثاب عليه، ثم الدعاء بالخير لمن شتمته بعد الدعاء منه له بالخير، ولما كان العاطس قد حصل له بالعطاس نعمة ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء عسرة، شرع له حمد الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على هيئتها والثامها بعد هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة الأرض لها. ومفهوم الحديث أنه لا يشتم غير المسلم كما

عرفت. وقد أخرج أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال: كان اليهود يتعاطسون عند رسول الله ﷺ، يرجون أن يقول لهم يرحمكم الله فيقول: «يهديكم الله ويصلح بالكم» ففيه دليل على أنه يقال لهم ذلك ولكن إذا حمدوا. (الخامسة): قوله: (وإذا مرض فعده) ففيه دليل على وجوب عيادة المسلم للمسلم، وجزم البخاري بوجوبها، قيل: يحتمل أنها فرض كفاية. وذهب الجمهور إلى أنها مندوبة. ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب. قال المصنف: يعني على الأعيان، وإذا كان حقاً للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه، وسواء فيه القريب وغيره، وهو عام لكل مرض، وقد أستثنى منه الرمد، ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم قال: «قال: عاذني رسول الله ﷺ من وجع بعيني» وصححه الحاكم وأخرجه البخاري في الأدب المفرد. وظاهر العبارة ولو في أول المرض، إلا أنه قد أخرج ابن ماجه من حديث أنس «كان النبي ﷺ لا يعود إلا بعد ثلاث» وفيه راو متروك. ومفهومه كما عرفت دال على أنه لا يعاد الذمي، إلا أنه قد ثبت أنه ﷺ عاد خادمه الذمي وأسلم ببركة عيادته، وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الإسلام. (السادسة): قوله: (وإذا مات فأتبعه) دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف.

١٤٦٧/٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: انظروا إلى من هو أسفل منكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم) وقوله: (فهو أجدر) بالجين والذال المهملة فراء أحق (أن لا تزدروا) تحتقروا (نعمة الله عليكم) علة للأمر والنهي معاً (متفق عليه). الحديث إرشاد للعبد إلى ما يشكر به النعمة. والمراد بمن هو أسفل من الناظر في الدنيا، فينظر إلى المبتلي بالأسقام، وينتقل منه إلى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل إنعام، وينظر إلى من في خلقه نقص من عَمَى أو صمم أو بكم، وينتقل إلى ما هو فيه من السلامة

١٤٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: لينظر إلى من أسفل منه... (الحديث ٦٢١٤)،

وأخرجه مسلم في كتاب: الزهد، باب: الزهد (الحديث ١٩٦٣).

عن تلك العاهات التي تجلب الهم والغم. وينظر إلى من آبتلى بالدنيا وجمعها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق، ويعلم أنه قد فضل بالإقلال، وأنعم عليه بقلّة تبعه الأموال في الحال والمآل، وينظر إلى من آبتلى بالفقر المدقع أو بالدين المقطع، ويعلم ما صار إليه من السلامة من الأمرين وتقر بما أعطاه ربه العين، وما من مبتلي في الدنيا بخير أو شر إلا ويجد من هو أعظم منه بلية فيتسلى به ويشكر ما هو فيه مما يرى غيره آبتلى به، وينظر من هو فوقه في الدين، فيعلم أنه من المفرطين فالينظر الأول يشكر ما لله عليه من النعم، وبالنظر الثاني يستحي من مولاه ويقرّع باب المتاب بأنامل الندم، فهو بالأول مسرور لنعمة الله، وفي الثاني منكسر النفس حياء من مولاه. وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق فلينظر إلى من هو أسفل منه».

٣/١٤٦٨ - وَعَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن النّوّاس) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة (ابن سمعان) بفتح السين المهملة وكسرهما وبالعين المهملة. ورد سمعان الكلبي على رسول الله ﷺ وزوجه ابنته، وهي التي تعوذت من النبي ﷺ - سكن النّوّاس الشام، وهو معدود منهم، وفي صحيح مسلم نسبته إلى الأنصار. قال المازري والقاضي عياض: والمشهور أنه كلّابي ولعله حليف الأنصار (قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم، فقال: البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس أخرجه مسلم). قال النووي: قال العلماء: البر يكون بمعنى الصلة، وبمعنى الصدقة، وبمعنى اللطف والمبرة وحسن الصحبة والعشرة، وبمعنى الطاعة وهذه الأمور هي مجامع حسن الخلق. وقال القاضي عياض: حسن الخلق مخالقة الناس بالجميل، والبشر، والتودد لهم، والإشفاق عليهم، واحتمالهم، والحمل عنهم، والصبر عليهم في المكاره، وترك الكبر والاستطالة عليهم، ومجانبة الغلظة، والغضب، والمؤاخذة. وحكي فيه خلافاً هل هو غريزة أو مكتسب؟ قال: والصحيح أن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالتخلق والاقتداء بغيره. وقال الشريف

في التعريفات: قيل: حسن الخلق هيئة راسخة تصدر عنها الأفعال المحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة إلى إعمال فكر وروية انتهى. قيل: ويجمع حسن الخلق قوله ﷺ: «طلاقة الوجه وكف الأذى وبذل المعروف حسن الخلق». وقوله: (والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس) أي تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه لا لوم فيه أو تتركه خشية اللوم عليه من الله سبحانه وتعالى؟ ومن الناس لو فعلته فلم ينشرح به الصدر ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف ذنباً. ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في إباحته. وفي معناه حديث «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي. وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس إدراكاً لما لا يحل فعله وزاجراً عن فعله.

١٤٦٩/٤ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخِرِ، حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان) المناجاة المشاورة والمسارة (دون الآخر حتى تختلطوا بالناس) وعلمه بقوله: (من أجل ذلك يحزنه) من أحزن يحزن مثل أخرج يخرج، أو من حزن يحزن بضم الزاي (متفق عليه واللفظ لمسلم). فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهما ثالث: لا إذا كانوا أكثر من ثلاثة لانتفاء العلة التي نص عليها، وهي أنه يحزنه أنفراده، وإيهام أنه ممن لا يؤهل للسمر، أو يوهمه أن الخوض من أجله. ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا نهى عن أنفراد اثنين بالمناجاة لفقد العلة. وظاهره عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر. وإليه ذهب ابن عمر ومالك وجماهير العلماء، وأدعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه. وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن التناجي، كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهَوُا عَنِ النُّجْوَى﴾^(١) قال: اليهود، وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال: «كان بين اليهود وبين النبي ﷺ موادة فكانوا إذا مر بهم رجل من أصحاب رسول الله ﷺ جلسوا يتناجون بينهم

١٤٦٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الإسلام، باب: تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضا (الحديث ٢١٨٤).

(١) سورة المجادلة، الآية: ٨.

حتى يظن المؤمن أنهم يتناجون بقتله أو بما يكره المؤمن، فإذا رأى المؤمن ذلك خشيهم فترك طريقه عليهم، فنهاهم النبي ﷺ عن النجوى فلم يتتوها فأنزل الله: ﴿أَلَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ نَهَوْنَا عَنِ النُّجْوَى﴾^(١).

١٤٧٠/٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَفْسَحُوا وَتَوْسَعُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه، ولكن تفسحوا وتوسعوا» متفق عليه). وفي لفظ لمسلم «لا يقيم» بصيغة النهي مؤكداً فلفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به المصنف في معنى النهي. وظاهره التحريم، فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة أو غيرها من الطاعات فهو أحق به، ويحرم على غيره أن يقيمه منه، إلا أنه قد أفاد حديث «من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به» أخرجه مسلم أنه إذا كان قد سبق فيه حق لأحد بقعوده فيه من مصل أو غيره، ثم فارقه لأي حاجة، ثم عاد وقد قعد فيه أحد أن له أن يقيمه منه. وإلى هذا ذهب الهادوية والشافعية وقالوا: لا فرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أولاً، فإنه أحق به. قالوا: وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها. والحديث يشمل من قعد في موضوع مخصوص لتجارة، أو حرفة، أو غيرهما قالوا: وكذلك من اعتاد في المسجد محلاً يدرس فيه فهو أحق به. قال المهدي: إلى العشي. وقال الغزالي: إلى الأبد ما لم يضرب. وأما إذا قام القاعد من محله لغيره فظاهر الحديث جوازه. وروي عن ابن عمر أنه كان إذا قام له الرجل من مجلسه لا يقعد فيه، وحمل على أنه تركه تورعاً لجواز أنه قام له حياء من غير طيبة نفس.

١٤٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستئذان، باب: لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه (الحديث ٢٦٦٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: - ٣٢ - (الحديث ٢٦٧٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: تحريم إقامة الإنسان من موضعه المباح الذي سبق إليه (الحديث ٢١٧٧).

١٤٧١/٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعقها) بنفسه (أو يلعقها) غيره الأول: بفتح حرف المضارعة من لعق، والثاني: بضمه من ألعق (متفق عليه). والحديث دليل على عدم تعيين غسل اليد من الطعام، وأنه يجزئ مسحها. وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد أو إلعاقها الغير، وعلله في الحديث «بأنه لا يدري في أي طعامه البركة» كما أخرجه مسلم أنه ﷺ «أمر بلعق الأصابع والصحفة وقال: «إنكم لا تدرّون في أي طعامكم البركة». وكذلك أمر ﷺ بالتقاط اللقمة ومسحها وأكلها» كما في رواية لمسلم أيضاً بلفظ: «إذا وقعت لقمة أحدكم فليمسح ما كان بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان» وهذه الأمور من اللعق والإلحاق ولعق الصحفة وأكل ما يسقط. ظاهر الأوامر وجوبها. وإلى هذا ذهب أبو محمد ابن حزم وقال: إنها فرض. والبركة هي النماء والزيادة وثبوت الخير، والمراد هنا ما يحصل به التغذية، وتسلم عاقبته من أذى، ويقوى على طاعة الله وغير ذلك. وهذه البركة قد تكون في لعق يده، أو لعق الصحفة، أو أكل ما يسقط من لقمة، وإن كان علل أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان. والمراد من قوله يده، هو أصابع يده الثلاث كما ورد أنه ﷺ كان يأكل ثلاث أصابع، ولا يزيد الرابعة والخامسة إلا إذا احتاجهما، بأن يكون الطعام غير مشد ونحوه. وقد أخرج سعيد بن منصور «أنه ﷺ كان إذا أكل أكل بخمس» وهو مرسل. وفيه دلالة على أنه لا بأس بإلحاق الغير أصابعه من زوجة وخادم وولد وغيرهم، فإن تنجست اللقمة الساقطة فيزيل ما فيها من نجاسة إن أمكن، وإلا أطعمها حيواناً ولا يدعها للشيطان، كما ذكره النووي بناء على جواز إطعام المتنجس، وعليه إجماع الأمة فعلاً خلفاً عن سلف وتقدم الكلام في ذلك.

١٤٧٢/٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِئْسَلِمِ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَاءُ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي».

١٤٧١ - أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: لعق الأصابع معها (الحديث ٥٤٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: استحباب لعق الأصابع والقصة (الحديث ٢٠٣١).

(١) يلعقها: يلحسها.

١٤٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستئذان، باب: تسليم القليل على الكثير (الحديث ٦٢٣١)،

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ليسلم الصغير على الكبير والمار على القاعد والقليل على الكثير متفق عليه. وفي رواية لمسلم). من رواية أبي هريرة (والراكب على الماشي) بل هو في البخاري. وقال المصنف: إنه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم، فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه. وظاهر الأمر الوجوب. وقال المازري: إنه للتدب قال فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والآخر فاعلاً للسنة. (قلت:) والأصل في الأمر الوجوب، وكأنه صرفه عنه الاتفاق على عدم وجوب البدء بالسلام. والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير. قال ابن بطال عن المهلب: وإنما شرع للصغير أن يتدبىء الكبير لأجل حق الكبير، ولأنه أمر بتوقيره والتواضع له. ولو تعارض الصغر المعنوي والحسي، كأن يكون الأصغر أعلم مثلاً قال المصنف: لم أر فيه نقلاً والذي يظهر اعتبار السن، لأن الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز. وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد. قال المازري: لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر، ولا سيما إذا كان راكباً، فإذا ابتداء بالسلام أمن منه وأنس إليه، أو لأن في التصرف في الحاجات أمتهاناً فصار للقاعد مزية فأمر المار بالابتداء، أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم، فسقطت البدء عنه للمشقة عليه. وفيه شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير، وذلك لفضيلة الجماعة، أو لأن الجماعة لو أبدتوا لخيف على الواحد الزهو فأحتيط له، فلو مر جمع كثير على جمع قليل، أو مر الكبير على الصغير: قال المصنف: لم أر فيه نصاً. وأعتبر النووي المرور فقال: الوارد يبدأ، سواء كان صغيراً أو كبيراً. وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض، لأنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذي خرج لأجله به عن العرف. وفيه شرعية ابتداء الراكب على الماشي، وذلك لأن للراكب مزية على الماشي، فعوض الماشي بأن يبدأ الراكب بالسلام احتياطاً على الراكب من الزهو لو حاز الفضيلتين. وأما إذا تلاقى راكباً أو ماشياً، فقد تكلم فيها المازري فقال: يبدأ الأدنى منهما على الأعلى قدراً في الدين إجلالاً لفضله، لأن فضيلة الدين مرغّب فيها في الشرع، وعلى هذا لو التقى راكباً، ومركوب أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجمل والفرس، فيبدأ

وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: يسلم الراكب على الماشي (الحديث ٦٢٣٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ليسلم الماشي (الحديث ٦٢٣٢)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: يسلم الصغير على الكبير (الحديث ٦٢٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: تسليم الراكب على الماشي (الحديث ٢١٦٠).

راكب الفرس أو يكتفي بالنظر إلى أعلاهما قدراً في الدين، فيبدأ الذي هو أدنى الذي هو فوقه. والثاني أظهر كما لا يظهر إلى من يكون أعلاهما قدراً من جهة الدنيا، إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه، وإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة، فكل منهما مأمور بالابتداء، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما ثبت في حديث المتهاجرين. وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح من حديث جابر «الماشيان إذا اجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل». وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغر المزني قال: قال لي أبو بكر: لا يسبقك أحد بالسلام. وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام، وقال حسن والطبراني في حديث: «قلنا: يا رسول الله إنا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام؟ قال: أطوعكم لله تعالى».

١٤٧٣/٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: يجزىء عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزىء عن الجماعة أن يرد أحدهم. رواه أحمد والبيهقي). فيه أنه يجزىء تسليم الواحد عن الجماعة ابتداءً ورداً. قال النووي: يستثنى من عموم ابتداء السلام من كان يأكل، أو يشرب، أو يجامع، أو كان في الخلاء، أو في الحمام، أو نائماً، أو ناعساً، أو مصلياً، أو مؤذناً ما دام متلبساً بشيء مما ذكر، إلا أن السلام على من كان في الحمام إنما كره إذا لم يكن عليه إزار وإلا فلا كراهة. وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر بالإنصات، فلو سلم لم يجب الرد عليه عند من قال الإنصات واجب، ويجب عند من قال إنه سنة، وعلى الوجهين لا ينبغي أن يرد أكثر من واحد. وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدي: الأولى ترك السلام عليه، فإن سلم كفاه الرد بالإشارة وإن رد لفظاً أستاذف الاستعاذة وقرأ. قال النووي: فيه نظر. والظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد. ويندب السلام على من دخل بيتاً ليس فيه أحد لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(١) الآية. وأخرج البخاري في الأدب المفرد وابن شيبة بإسناد حسن

١٤٧٣ - أخرجه أحمد: ١/١٦٣، وأخرجه البيهقي في كتاب: السير، باب: السيرة في المشركين عبدة الأوثان (الحديث ٤٩/٩).

(١) سورة النور، الآية: ٦١.

عن ابن عمر، رضي الله عنه، «يستحب إذا لم يكن في البيت أحد أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه. فإن ظن المار أنه إذا سلم على القاعد لا يرد عليه، فإنه يترك ظنه ويسلم فلعل ظنه يخطيء، فإنه إن لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك. وأما من قال لا يسلم على من ظن أنه لا يرد عليه، لأنه يكون سبباً لتأثير الآخر فهو كلام صحيح، لأن المأمورات الشرعية لا تترك بمثل هذا، ذكر معناه النووي. وقال ابن دقيق العيد: لا ينبغي أن يسلم عليه، لأن توريط المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه، وأمثال حديث الأمر بالأفشاء يحصل مع غير هذا. فإن قيل: هل يحسن أن يقول «رد السلام فإنه واجب» قيل: نعم فإنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب، فإن لم يجب حسن أن يحلله من حق الرد.

٩/١٤٧٤ — وَ[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ] ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَلَا ^(٢) النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَأَضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتموهم في طريق فأضطروهم إلى أضيقه. أخرجه مسلم). ذهب الأكثر إلى أنه لا يجوز ابتداء اليهود والنصارى بالسلام. وهو الذي دل عليه الحديث، إذ أصل النهي التحريم. وحكي عن بعض الشافعية أنه يجوز الابتداء لهم بالسلام. ولكن يقتصر على قول السلام عليكم، وروي ذلك عن ابن عباس وغيره. حكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك لكن للضرورة والحاجة. وبه قال علقمة والأوزاعي. ومن قال لا يجوز يقول: إن سلم على ذمي ظنه مسلماً، ثم بان له أنه يهودي فينبغي أن يقول له: رد علي سلامي. وروي عن ابن عمر أنه فعل ذلك، والغرض منه أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة. وعن مالك أنه لا يستحب أن يسترده. وأختاره ابن العربي. فإن ابتدأ الذمي مسلماً السلام ففي الصحيحين عن أنس مرفوعاً: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا:

١٤٧٤ — أخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم (الحديث ٢١٦٧).

(١) في الأصل: وعنه، وهو خطأ لأنه عائد لأقرب حديث إليه وهو ما رواه الإمام علي (الحديث ١٤٧٣)، والتصويب من نسخة م وصحيح مسلم.

(٢) زياد في الأصل.

وعليكم»، وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سلم عليكم اليهود، فإنما يقول أحدهم السلام عليك فقل: وعليك» وإلى هذه الرواية بإثبات الواو ذهب طائفة من العلماء، وأختار بعضهم حذف الواو لثلاث يقتضي التشريك، وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص أولى بالاتباع. وقال الخطابي: عامة المحدثين يروون هذا الحرف وعليكم بالواو، وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو، وقال الخطابي: وهذا هو الصواب.

(قلت:) وحيث ثبتت الرواية بالواو وغيرها فالوجهان جائزان. وفي قوله: «فقولوا وعليك وقولوا وعليكم» ما يدل على إيجاب الجواب عليهم في السلام. وإليه ذهب عامة العلماء، ويروى عن آخرين أنه لا يرد عليهم. والحديث يدفع ما قالوه: وفي قوله: (فاضطروهم إلى أضييقه) دليل على وجوب ردهم عن وسط الطرقات إلى أضييقها وتقدم فيه الكلام.

١٠/١٤٧٥ - وَعَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ لَهُ: يَهْدِيكَمُ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (عن النبي ﷺ قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليقل له أخوه: يرحمك الله، وإذا قال: يرحمك الله فليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم» أخرجه البخاري). تقدم فيه الكلام ولو أتى به المصنف بعد أول حديث في الباب لكان الصواب.

١١/١٤٧٦ - وَعَنْهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ^(١) قَائِماً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يشربن أحدكم قائماً. أخرجه مسلم). وتماه «فمن نسي فليستقي» من القي. وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة «أنه ﷺ رأى رجلاً يشرب قائماً فقال: منه قال: لمة؟ فقال: أيسرك أن يشرب معك الهر؟ قال لا، قال: قد شرب معك من هو شر منه الشيطان»

١٤٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: إذا عطس كيف يشمت (الحديث ٦٢٢٤).

١٤٧٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: كراهية الشرب قائماً (الحديث ٢٠٢٦).

(١) في نسخة م: أحد منكم.

وفيه راو لا يعرف ووثقه يحيى بن معين. والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً، لأنه الأصل في النهي وإليه ذهب ابن حزم. وذهب الجمهور إلى أنه خلاف الأولى، وآخرون إلى أنه مكروه، كأنهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس «سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم». وفي صحيح البخاري «أن علياً عليه السلام شرب قائماً، وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت» فيكون فعله ﷺ بياناً لكون النهي ليس للتحريم. وأما قوله: «فليستقي» فإنه نقل اتفاق العلماء على أنه ليس على من شرب قائماً أن يستقي، وكانهم حملوا الأمر أيضاً على الندب.

١٤٧٧/١٢ - وَعَنْهُ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ أَحَدَكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، وَلِتَكُنِ الْيَمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال رسول الله ﷺ: إذا أتت أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع) أي: نعله (فليبدأ بالشمال، ولتكن اليمين أولهما تنعل وآخرها تنزع. أخرجه مسلم) إلى قوله بالشمال وأخرج باقيه مالك والترمذي وأبو داود ظاهر الأمر الوجوب، ولكنه أدعى القاضي عياض الإجماع على أنه للاستحباب. قال ابن العربي: البداءة باليمين مشروعة في جميع الأعمال الصالحة لفضل اليمين حساً في القوة، وشرعاً في الندب إلى تقديمها. قال الحلبي: إنما تبدأ بالشمال عند الخلع، لأن اللبس كرامة، لأنه وقاية للبدن، فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدىء بها في اللبس، وأُخِرَت في النزاع لتكون الكرامة لها أدام وحصلتها منها أكثر. وقال ابن عبد البر: من بدأ في الانتعال باليسرى أساء لمخالفة السنة، ولكن لا يحرم عليه لبس نعليه. وقال غيره: ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويبدأ باليمين. ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له الخلع إذا بدأ باليسرى، ثم يستأنف لبسهما على الترتيب المشروع، لأنه قد فات محله. وهذا الحديث لا يدل على استحباب الانتعال، لأنه قال: (إذا أتت أحدكم) ولكنه يدل عليه ما أخرجه مسلم «أستكثروا من النعال، فإن الرجل لا يزال راكباً ما أتت» أي يشبه الراكب في خفة المشقة، وقلة النصب، وسلامة الرجل من أذى الطريق، فإن الأمر إذا لم يحمل على الإيجاب فهو للاستحباب.

١٤٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: ينزع نعله اليسرى (الحديث ٥٨٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس والزينة، باب: استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً (الحديث ٢٠٩٧).

١٤٧٨/١٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَلْيُتَعْلَمَهُمَا جَمِيعاً أَوْ لِيُخْلَعَهُمَا جَمِيعاً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يمش أحدهم في نعل واحد ولينعلها) بضم حرف المضارعة، من أنعل كما ضبطه النووي، وضمير التثنية للرجلين إن لم يجر لهما ذكر، فإنه قد ذكر ما يدل عليهما من النعل (جميعاً أو ليخلعهما) أي النعلين. وفي رواية للبخاري: «أو ليخفهما جميعاً» وهو للقدمين (جميعاً. متفق عليه). ظاهر النهي التحريم عن المشي في نعل واحد وحمله الجمهور على الكراهة فإنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي عن عائشة قالت: «ربما انقطع شسع نعل رسول الله ﷺ فمشى في النعل الواحدة حتى يصلحها» إلا أنه رجح البخاري وقفه. وقد ذكر رزين عنها قالت: «رأيت رسول الله ﷺ ينتعل قائماً ويمشي في نعل واحد» وأختلفوا في علة النهي، فقال قوم: علته أن علته أن النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه، فإذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوقى لإحدى رجله ما لا يتوقى للأخرى، فيخرج لذلك عن سجية مشيته، ولا يأمن مع ذلك العثار. وقيل: إنها مشية الشيطان. وقال البيهقي: الكراهة لما في ذلك من الشهرة في الملابس، وقد ورد في رواية لمسلم «إذا أنقطع شسع أحدهم فلا يمش في نعل واحد حتى يصلحها» وتقدم ما يعارضه من حديث عائشة فيحمل على الندب. وقد ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالخفين. وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة «لا يمش أحدهم في نعل واحد ولا خف واحد»، وهو عند مسلم من حديث جابر وعند أحمد من حديث أبي سعيد، وعند الطبراني من حديث ابن عباس. وقال الخطابي: وكذا إخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى، والارتداء على أحد المنكبين دون الآخر. (قلت:) ولا يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى يلحق بالأصل، فالأولى الاقتصاد على محل النص.

١٤٧٩/١٤ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: لا يمشي في نعل واحد (الحديث ٥٨٥٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس والزينة. باب: استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً (الحديث ٦٨).
١٤٧٩ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: من جر ثوبه من الخيلاء (الحديث ٥٧٩١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ١ - (الحديث ٥٧٨٣)، وأخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء (الحديث ٢٠٨٥).

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء) بضم الخاء المعجمة والمد البطر والكبر (متفق عليه). فسر نفي نظر الله بنفي رحمته إليه أي لا يرحم الله من جر ثوبه خيلاء، سواء كان من النساء أو الرجال. وقد فهمت ذلك أم سلمة فقالت عند سماعها الحديث منه ﷺ: فكيف تصنع النساء بذيولهن؟ فقال ﷺ: «يزدن فيه شبراً» قالت: إذا تنكشف أقدامهن، قال: «فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه» أخرجه النسائي والترمذي، والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتلدة، والمراد جر الثوب على الأرض وهو الذي يدل له حديث البخاري «ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار» وتقييد الحديث بالخيلاء دال بمفهومه أنه لا يكون من جره غير خيلاء داخلًا في الوعيد، وقد صرح به ما أخرج البخاري وأبو داود والنسائي أنه قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث: «إن إزاري يسترخي إلا أن أتعاهده فقال له رسول الله ﷺ: إنك لست ممن يفعله خيلاء» وهو دليل على اعتبار المفاهيم من هذا النوع. وقال ابن عبد البر: إن جره لغير الخيلاء مذموم. وقال النووي: إنه مكروه وهذا نص الشافعي. وقد صرحت السنة أن أحسن الحالات أن يكون إلى نصف الساق، كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال: «كنت أمشي وعلي برد أجره فقال لي رجل: ارفع ثوبك فإنه أبقي وأنقى، فنظرت فإذا هو النبي ﷺ فقلت: إنما هي بردة ملحاء فقال: ما لك في أسورة؟ قال: فنظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقه» وأما ما هو دون ذلك، فإنه لا حرج على فاعله إلى الكعبين، وما دون الكعبين فهو حرام إن كان للخيلاء، وإن كان لغيرها فقال النووي وغيره: إنه مكروه، وقد يتجه أن يقال إن كان الثوب على قدر لابسه لكنه يسدله، فإن كان لا عن قصد كالذي وقع لأبي بكر فهو غير داخل في الوعيد، وإن كان الثوب زائداً على قدر لابسه فهو ممنوع من جهة الإسراف محرم لأجله، ولأجل التشبه بالنساء، ولأجل أنه لا يأمن أن تتعلق به النجاسة. وقال ابن العربي: لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه فيقول: لا أجره خيلاء، لأن النهي قد تناوله لفظاً، ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ أن يخالفه، إذ صار حكمه أن يقول لا أمثله، لأن تلك العلة ليست في، فإنها دعوى غير مسلمة، بل إطالة ذيلة دالة على تكبره هـ. وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب، وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس. وقد أخرج ابن منيع عن ابن عمر في أثناء حديث ربه «إياك وجر الإزار، فإن جر الإزار من المخيلة». وقد أخرج الطبراني من حديث أبي أمامة وفيه قصة لعمر بن زرارة الأنصاري «إن الله لا يحب المسبل» والقصة أن أبا أمامة قال: «بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصاري في حلة إزار ورداء قد أسبل، فجعل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول: عبدك وابن عبدك وأمتك،

حتى سمعها عمرو فقال: يا رسول الله إني حمش الساقين، فقال: يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه، إن الله لا يحب المسبل». وأخرجه الطبري عن عمرو بن زرارة وفيه «وضرب رسول الله ﷺ أربع أصابع تحت ركة عمرو وقال: يا عمرو وهذا موضع الإزار، ثم ضرب بأربع أصابع تحت ركة عمرو وقال: يا عمرو وهذا موضع الإزار، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ثم قال: يا عمرو وهذا موضع الإزار» الحديث ورجاله ثقات. وحكم غير الثوب والإزار حكمهما، وكذلك لما سأله شعبة محارب بن دثار قال شعبة: أذكر الإزار؟ قال: ما خص إزاراً ولا قميصاً. ومقصوده أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره. وأخرج أهل السنن إلا الترمذي عن ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة، من جرّ منها شيئاً خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة» وإن كان في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال. قال ابن بطلان: وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائداً على ما جرت به العادة. وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية أن النبي ﷺ «أرخص طرف عمامته بين كتفيه»، وكذلك تطويل أكمام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز إسبال محرم. وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة، وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة. (قلت: وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة.

١٥/١٤٨٠ - وَعَنْهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنه) أي: ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله» أخرجه مسلم). الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال، فإنه علله بأنه فعل الشيطان وخلق، والمسلم مأمور بتجنب طريق أهل الفسوق، فضلاً عن الشيطان. وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بها لا أنه بالشمال محرم، وقد زاد نافع: الأخذ والإعطاء.

١٤٨١/١٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ، وَأَشْرَبٌ، وَالْبَسُ، وَتَصَدَّقَ فِي غَيْرِ سَرْفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَحْمَدُ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «كل وأشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة») بالخاء المعجمة ومثناة تحتية وزن عظيمة التكبر (أخرجه أبو داود وأحمد وعلقه البخاري). دل على تحريم الإسراف في المأكول والمشرب والتصدق. وحقيقة الإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول، وهو في الإنفاق أشهر. والحديث مأخوذ من قوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(١) وفيه تحريم الخلاء والكبر.

قال عبد اللطيف البغدادي: هذا الحديث جامع لفضائل تدبير الإنسان نفسه، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة، فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ويؤدي إلى الإتلاف، فيضر بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال، والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب، وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم، وبالدين حيث تكسب المقت من الناس. وقد علق البخاري عن ابن عباس «كل ما شئت وأشرب ما شئت ما أخطأتك أثنتان سرف ومخيلة».

٢ - باب: البر والصلة

البر بكسر الموحدة هو التوسع في فعل الخير، والبر بفتحها المتوسع في الخيرات وهو من صفات الله تعالى، والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر وصله كوعده عدة. في النهاية تكرر في الحديث ذكر صلة الأرحام، وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار، والتعطف عليهم والرفق بهم، والرعاية لأحوالهم، وكذلك إن تعدوا وأساءوا وضد ذلك قطيعة الرحم. اهـ.

١٤٨١ - أخرجه أبو داود، قلت: بل أخرجه ابن ماجه في كتاب: اللباس، باب: البس ما شئت، ما أخطأك سرف أو مخيلة، وأخرجه أحمد: ١٨١/٢، وأخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: قوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ (الحديث ٢٥٢/١٠).

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣١.

١/١٤٨٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من أحب أن يبسط) مغير صيغته أي: يبسط الله (له في رزقه) أي: يوسع له فيه (وأن ينسأ) مثله في ضبطه. بالسين المهملة مخففة أي: يؤخر له (في أثره) بفتح الهمزة والمثناة فراء أي: أجله (فليصل رحمه. أخرجه البخاري). وأخرج الترمذي عن أبي هريرة «أن صلة الرحم محبة في الأهل مثارة في المال منسأة في الأجل». وأخرج أحمد عن عائشة، رضي الله عنها، مرفوعاً: «صلة الرحم وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار». وأخرج أبو يعلى من حديث أنس مرفوعاً: «إن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما في العمر ويدفع بهما ميتة السوء» وفي سنده ضعف قال ابن التين: ظاهر الحديث أي حديث البخاري معارض لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾^(١) قال: والجمع بينهما من وجهين: أحدهما أن الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة، وعمارته وقته بما ينفعه في الآخرة، وصيانته عن تضييعه في غير ذلك، ومثل هذا ما جاء أن النبي ﷺ تقاصر أعمار أمته بالنسبة إلى أعمار من مضى من الأمم، فأعطاه الله ليلة القدر. وحاصله أن صلة الرحم تكون سبباً للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية، فيبقى بعده الذكر الجميل فكأنه لم يموت. ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينتفع به من بعده بتأليف نحوه والصدقة الجارية عليه، والخلف الصالح. وثانيهما أن الزيادة على حقيقتها، وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر، والذي في الآية بالنسبة إلى علم الله كأنه يقال للملك مثلاً: إن عمر فلان مائة إن وصل رحمه وإن قطعها فستون، وقد سبق في علمه أنه يصل أو يقطع، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر، والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص، وإليه الإرشاد بقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(٢) والمحو والإثبات بالنسبة إلى ما في علم الملك وما في أم الكتاب. وأما الذي في علم الله فلا محو فيه ألبتة. ويقال له القضاء المبرم ويقال للأول القضاء المعلق.

١٤٨٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: من بسط له الرزق بصلة الرحم (الحديث ٥٩٨٥).

(٢) سورة الرعد، الآية: ٣٩.

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٤.

والوجه الأول أليق، فإن الأثر ما يتبع الشيء، فإذا أُنْخِرَ حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور ورجحه الطيبي، وأشار إليه في الفائق. ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال: ذكر عند رسول الله ﷺ: من وصل رحمه أنسيء له في أجله فقال: «إنه ليس زيادة في عمره قال تعالى ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾»^(١) ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من بعده» وأخرجه في الكبير مرفوعاً من طريق أخرى. وجزم ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفي الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله. قال غيره: في أعم من ذلك وفي علمه ورزقه. ولابن القيم في كتاب الداء والدواء كلام يقضي بأن مدة حياة العبد وعمره هي مهما كان قلبه مقبلاً على الله ذاكراً له مطيعاً غير عاص فهذه هي عمره، ومتى أعرض القلب عن الله تعالى وأشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياة عمره، فعلى هذا معنى أنه ينسأ له في أجله أي يعمر الله قلبه بذكره وأوقاته بطاعته، ويأتي تحقيق صلة الرحم.

٢/١٤٨٣ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ». يَغْنِي: قَاطِعٌ رَحِمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— في شرح قوله: (وعن جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: لا يدخل الجنة قاطع - يعني قاطع رحم - متفق عليه). وأخرج أبو داود من حديث أبي بكره يرفعه: «ما من ذنب أجدد أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما أدخر الله له في الآخرة من قطيعة الرحم». وأخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة يرفعه: «إن الأعمال أمتي تعرض عشية الخميس ليلة الجمعة فلا يقبل عمل قاطع رحم». وأخرج فيه من حديث ابن أبي أوفى «إن الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم». وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود «إن أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم». وأعلم أنه اختلف العلماء في حد الرحم التي تجب صلتها فقليل: هي الرحم التي يحرم النكاح بينهما، بحيث لو كان أحدهما ذكراً حرم على الآخر. فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام ولا أولاد الأخوال. واحتج هذا القائل بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها في النكاح لما يؤدي إليه من التقاطع. وقيل: هو من كان متصلاً بميراث. ويدل عليه قوله ﷺ: «ثم أدناك أدناك». وقيل: من كان

١٤٨٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: إثم القاطع (الحديث ٥٩٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطعها (الحديث ٢٥٥٦).

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٤.

بينه وبين الآخر قرابة سواء كان يرثه أو لا. ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض: درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام، ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة فمنها واجب، ومنها مستحب فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعاً، ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له: لم يسم واصلاً. وقال القرطبي: الرحم التي توصل عامة وخاصة فالعامة رحم الدين، وتجب صلتها بالتوادة، والتناصح، والعدل، والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة. والرحم الخاصة تزيد بالنفقة على القريب، وتفقد حاله، والتغافل عن زلته. وقال ابن أبي جمرة: المعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة، وهذا في حق المؤمنين. وأما الكفار والفاسق فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة. وأختلف العلماء أيضاً بأي شيء تحصل القطيعة للرحم فقال الزين العراقي: تكون بالإساءة إلى الرحم. وقال غيره: تكون بترك الإحسان، لأن الأحاديث آمرة بالصلة ناهية عن القطيعة فلا واسطة بينهما، والصلة نوع من الإحسان كما فسرهما بذلك غير واحد، والقطيعة ضدها وهي ترك الإحسان. وأما أخرجه الترمذي من قوله ﷺ: «ليس الواصل بالمكافئ»، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها فإنه ظاهر في أن الصلة إنما هي ما كان للقاطع صلة رحمه، وهذا على رواية قطعت بالبناء للفاعل وهي رواية، فقال ابن العربي في شرحه: المراد الكاملة في الصلة. وقال الطيبي: معناه ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله، ولكنه من يتفضل على صاحبه. وقال المصنف: لا يلوم من نفى الوصل ثبوت القطع، فهم ثلاث درجات: واصل، ومكافئ، وقاطع، فالواصل هو الذي يتفضل ولا يتفضل عليه، والمكافئ هو الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذه، والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا يتفضل. قال الشارح: وبالأولى من يتفضل عليه ولا يتفضل أنه قاطع. قال المصنف: وكما تقع المكافأة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين، فمن بدأ فهو القاطع فإن جوزي سمي من جازاه مكافئاً.

١٤٨٤/٣ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَادَ النَّبَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتٍ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر (الحديث ٥٩٧٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأفضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (الحديث ٥٩٣).

— (وعن المغيرة بن شعبة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ووآد البنات، ومنعاً وهات، وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» متفق عليه). الأمهات جمع أمه لغة في الأم، ولا تطلق إلا على من يعقل بخلاف أم فإنها تعم، وإنما خصت الأم هنا إظهاراً لعظم حقها وإلا فالأب محرم عقوقه، وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن البلقيني، وهو أن يحصل من الوالد للأبوين أو أحدهما إيذاء ليس بالهين عرفاً، فيخرج من هذا ما إذا حصل من الأبوين أمر أو نهى، فخالفهما بما لا يعد في العرف مخالفته عقوقاً، فلا يكون ذلك عقوقاً، وكذلك لو كان مثلاً على الأبوين دين للولد أو حق شرعي فرافعه إلى الحاكم، فلا يكون ذلك عقوقاً. كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكاية الأب إلى النبي ﷺ في أحياجه لماله، فلم يعد النبي ﷺ شكايته عقوقاً. (قلت:) في هذا تأمل فإن قوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك» دليل على نهيه عن منع أبيه عن ماله وعن شكايته، ثم قال صاحب الضابط: فعلى هذا، العقوق أن يؤذي الولد أحد أبويه بما لو فعله مع غير أبويه كان محرماً من جملة الصغائر، فيكون في حق الأبوين كبيرة، أو مخالفة الأمر أو النهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضو من أعضائه في غير الجهاد الواجب عليه، أو مخالفتها في سفر يشق عليهما وليس بفرض على الولد، أو في غيبة طويلة فيما ليس لطلب علم نافع أو كسب، أو ترك تعظيم الوالدين، فإنه لو قدم أحدهما ولم يقم إليه أو قطب في وجهه، فإن هذا وإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الأبوين. قوله: «وآد البنات» بسكون الهمزة، وهو دفن البنت حية وهو محرم، وخص البنات لأنه الواقع من العرب، فإنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية كراهة لهم. يقال: أول من فعله قيس بن عاصم التيمي، وكان من العرب من يقتل أولاده مطلقاً خشية الفاقة والنفقة. وقوله «منعاً وهات» المنع مصدر من منع يمنع والمراد منه ما أمر الله أن لا يمنع، وهات فعل أمر مجزوم والمراد النهي عن طلب ما لا يستحق طلبه. وقوله: «وكره لكم قيل وقال» يروى بغير تنوين حكاية للفظ الفعل. وروي منوناً وهي رواية في البخاري، «قيلًا وقالًا»، على النقل من الفعلية إلى الاسمية والأول أكثر. والمراد به نقل الكلام الذي يسمعه إلى غيره فيقول: قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان: كذا وكذا، وإنما نهى عنه لأنه من الاشتغال بما لا يعني المتكلم، ولكونه قد يتضمن الغيبة والنميمة والكذب، ولا سيما مع الإكثار من ذلك قلما بخلو عنه. وقال المحب الطبري: فيه ثلاثة أوجه: أحدهما أنهما مصدران للقول تقول قلت قولاً وقيلاً. وفي الحديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام. ثانيها إرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها لتخبر عنها فتقول: قال فلان كذا وقيل له كذا. والنهي عنه إما للزجر عن الاستكثار منه وإما لما يكرهه المحكي عنه. ثالثها

أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله: قال فلان كذا وقال فلان كذا ومحل كراهة ذلك في أن يكتر منه بحيث لا يأمن من الزلل، وهو في حق من ينقل بغير تثبت في نقله لما يسمعه ولا يحتاط له، ويؤيد هذا الحديث الصحيح «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع» أخرجه مسلم. قلت: ويحتمل إرادة كل من الثلاثة. وقوله: «وكثرة السؤال» هو السؤال للمال، أو عن المشكلات من المسائل، أو مجموع الأمرين وهو أولى، وتقدم في الزكاة تحريم مسألة المال، وقد نهى عن الأغلوطات. أخرجه أبو داود. وهي المسائل التي يغلط بها العلماء ليزلوا، فيتج بذكر شر وفتنة. وإنما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين، ولا يكاد أن يكون إلا فيما لا ينفع. وقد ثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يتندر وقوعها جداً، لما في ذلك من التطلع، والقول بالظن الذي لا يخلو صاحبه عن الخطأ. وقيل: كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان، وكثرة سؤال إنسان معين عن تفاصيل حاله، وكان مما يكره المسؤول. وقوله: «وإضاعة المال» المتبادر من الإضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي. وقيل: هو الإسراف في الإنفاق. وقيد بعضهم بالإنفاق في الحرام، ورجح المصنف أنه ما أنفق في غير وجوهه المأذون فيها شرعاً، سواء كانت دينية أو دنيوية، لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد، وفي التبذير تفويت تلك المصالح، إما في حق صاحب المال أو في حق غيره. قال: والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة وجوه: الأول الإنفاق في الوجوه المذمومة شرعاً ولا شك في تحريمه. الثاني الإنفاق في الوجوه المحموده شرعاً ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يفوت حقاً آخر أهم من ذلك المنفق فيه. والثالث الإنفاق في المباحات وهو منقسم إلى قسمين: أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق ويقدر ماله، فهذا ليس بإضاعة ولا إسراف. والثاني أن يكون فيما لا يليق به عرفاً، فإن كان لدفع مفسدة إما حضرة أو متوقعة فذلك ليس بإسراف، وإن لم يكن كذلك فالجمهور على أنه إسراف. قال ابن دقيق العيد: ظاهر القرآن أنه إسراف، وصرح بذلك القاضي حسين فقال في قسم الصدقات: هو حرام وتبعه الغزالي وجزم به الرافعي في الكلام على الغارم. وقال الباجي من المالكية: إنه يحرم أستيعاب جميع المال بالصدقة قال: ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا، ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث كضيف أو عيد أو وليمة. والاتفاق على كراهة الإنفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة، ولا سيما إن أنضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة، وكذلك احتمال الغبن الفاحش في المبيعات بلا سبب. وقال السبكي في الحلبيات: وأما إنفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف، وظاهر قوله تعالى:

﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾^(١) أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف. ومن بذل مالاً كثيراً في عرض يسير، فإنه يعده العقلاء مضيعاً أنتهى. وقد تقدم الكلام في الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية.

١٤٨٥/٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَضِيَ اللَّهُ فِي رِضَى الْوَالِدَيْنِ، وَسُخْطُ اللَّهِ فِي سُخْطِ الْوَالِدَيْنِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبَانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: رضا الله في رضا الوالدين، وسخط الله في سخط الوالدين. أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على وجوب إرضاء الولد لوالديه وتحريم إسقاطهما، فإن الأول فيه مرضاة الله، والثاني فيه سخطه، فيقدم رضاها على فعل ما يجب عليه من فروض الكفاية، كما في حديث ابن عمر «أنه جاء رجل يستأذنه ﷺ في الجهاد فقال: أحي والدك؟ قال: نعم قال: ففيهما فجاهد». وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد «أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ من اليمن فقال: يا رسول الله إني قد هاجرت قال: هل لك أهل باليمن؟ فقال: أبوي قال: أذن لك؟ قال: لا، قال: فأرجع فأستأذنهما، فإن أذن لك فجاهد وإلا فبرهما». وفي إسناده مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات. وإليه ذهب جماعة من العلماء كالأمير حسين ذكره في الشفاء والشافعي فقالوا: يتعين ترك الجهاد إذا لم يرض الأبوان إلا فرض العين كالصلاة فإنها تقدم، وإن لم يرض بها الأبوان بالإجماع. وذهب الأكثر إلى أنه يجوز فعل فرض الكفاية والمندوب وإن لم يرض الأبوان، ما لم يتضرر بسبب فقد الولد، وحملوا الأحاديث على المبالغة في حق الوالدين، وأنه يتبع رضاها ما لم يكن في ذلك سخط الله، كما قال تعالى: ﴿وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾^(٢) قلت: الآية إنما هي فيما إذا حملاه على الشرك، ومثله غيره من الكبائر. وفيه دلالة على أنه لا يطيعهما في ترك فرض الكفاية والعين، لكن الإجماع خصص فرض العين. وأما إذا تعارض حق الأب وحق الأم، فحق

١٤٨٥ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في بر الوالدين (الحديث ١٨٩٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البر والإحسان، باب: حق الوالدين (الحديث ٤٢٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البر والصلة، باب: رضى الرب من رضى الوالد... (الحديث ١٥٢/٤).

(٢) سورة لقمان، الآية: ١٥.

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٧.

الأم مقدم لحديث البخاري «قال رجل: يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي؟ قال: أمك ثلاث مرات، ثم قال: أبوك» فإنه دل على تقديم رضا الأم على رضا الأب. قال ابن بطال: مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب، قال وكان ذلك لصعوبة الحمل، ثم الوضع، ثم الرضاع. قلت: وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً﴾^(١) ومثلها ﴿حملته أمه وهنا على وهن﴾^(٢) قال القاضي عياض: ذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل على الأب في البر، ونقل الحارث المحاسبي الإجماع على هذا. وأختلفوا في الأخ والجد من أحق بیره منهما؟ فقال القاضي: الأكثر الجدة وجزم به الشافعية، ويقدم من أدلى بسبيين على من أدلى بسبب، ثم القرابة من ذوي الرحم، ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم، ثم العصباء، ثم المصاهرة، ثم الولاء، ثم الجار. وأشار ابن بطال إلى أن الترتيب حيث لا يمكن البر دفعة واحدة. وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عائشة «سألت النبي ﷺ أي الناس أعظم حقاً على المرأة؟ قال: زوجها، قلت: فعلى الرجل: قال أمه» ولعل مثل هذا مخصوص بما إذا حصل الضرر للوالدين، فإنه يقدم حقهما على حق الزوج جمعاً بين الأحاديث.

١٤٨٦/٥ - وَعَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِبَارِهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لباريه ما يحب لنفسه. متفق عليه). الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله لأخيه أو لجاره. ووقع في البخاري لأخيه بغير شك. الحديث دليل على عظم حق الجار والأخ، وفيه نفي الإيمان بمن لا يحب لهما ما يحب لنفسه. وتأوله العلماء بأن المراد منه نفي كمال الإيمان، إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف بذلك لا يخرج عن الإيمان، وأطلق المحبوب ولم يعين. وقد عينه ما في رواية النسائي في هذا الحديث بلفظ:

١٤٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه (الحديث ١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير (الحديث ٤٥).

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥. (٢) سورة لقمان، الآية: ١٤.

«حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه» قال العلماء: والمراد: من الطاعات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهذا قد يعد من الصعب الممتنع، وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام ما يحب لنفسه من الخير. والقيام بذلك يحصل بأن يحب له مثل حصول ذلك من جهة لا يزاحمه فيها، بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئاً من النعمة عليه، وذلك سهل على القلب السليم، وإنما يعسر على القلب الدغل. عافانا الله وإخواننا أجمعين. اهـ. هذا وعلى رواية الأخ. ورواية الجار عامة للمسلم، والكافر، والفاسق، والصديق، والعدو، والقريب، والأجنبي، والأقرب جواراً، والأبعد، فمن أجمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب، ومن كان فيه أكثرها فهو لاحق به، وهلم جرا إلى الخصلة الواحدة، فيعطي كل ذي حق بحسب حاله وقد أخرج الطبراني من حديث جابر «الجيران ثلاثة: جار له حق وهو المشرك له حق الجوار، وجار له حقان: وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام، وجار له ثلاثة حقوق: جار مسلم له رحم له حق الإسلام، والرحم، والجوار» وأخرج البخاري في الأدب المفرد أن عبد الله بن عمر ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليهودي. فإن كان الجار أختاً أحب له ما يحب لنفسه، وإن كان كافراً أحب له الدخول في الإيمان، مع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان. قال الشيخ محمد بن أبي جمرة: حفظ حق الجار من كمال الإيمان والإضرار به من الكبائر لقوله: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره» قال: ويفترق الحال في ذلك بالنسبة إلى الجار الصالح وغيره. والذي يشمل الجميع إرادة الخير، وموعظته بالحسنى، والدعاء له بالهداية، وترك الإضرار له إلا في الموضع الذي يحل له الإضرار بالقول والفعل. والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم، وغير الصالح كفه عن الأذى، وأمره بالحسنى على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والكافر يعرض الإسلام عليه والترغيب فيه برفق، والفاسق يعظه بما يناسبه بالرفق ويستر عليه زلله وينهاه بالرفق، فإن نفع وإلا هجره قاصداً تأديبه بذلك مع إعلامه بالسبب ليكف. ويقدم عند التعارض من كان أقرب إليه باباً كما في حديث عائشة «قلت: يا رسول الله إن لي جارين فألى أيهما أهدي؟ قال: إلى أقربهما باباً» أخرجه البخاري، والحكمة فيه أن الأقرب باباً يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها، فيتشوف له بخلاف الأبعد. وتقدم أن حد الجار أربعون داراً من كل جهة، وجاء عن علي عليه السلام «من سمع النداء فهو جار». وقيل: من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار.

١٤٨٧/٦ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةٍ»^(١) جَارِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً هو الشبه ويقال له: ند ونديد (وهو خلقك قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك، قلت: ثم أي؟ قال أن تزاني بحليلة) بفتح الحاء المهملة الزوجة (جارك متفق عليه). قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾^(٣) والآية الأخرى ﴿خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾^(٤) وقوله: أن تزاني بحليلة جارك أي بزوجه التي تحل له، وعبر بتزاني، لأن معناه تزني بها برضاها، وفيه فاحشة الزنى، وإفساد المرأة على زوجها وأستمالة قلبها إلى غيره، وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجار أعظم، لأن الجار يتوقع من جاره الذنب عنه، وعن حريمه، ويأمن بوائقه، ويركن إليه، وقد أمر الله تعالى برعاية حقه والإحسان إليه، فإذا قابل هذا بالزنى بأمراته، وإفسادها عليه مع تمكنه منها على وجه لا يتمكن منه غيره كان غاية في القبح. والحديث دليل أن أعظم المعاصي الشرك، ثم القتل بغير حق، وعليه نص الشافعي، ثم تختلف الكبائر باختلاف مفاسدها الناشئة عنها.

١٤٨٨/٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ». قِيلَ: وَهَلْ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ الرَّجُلُ^(٥) أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ (الحديث ٦٨٦١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده (الحديث ٨٦).

١٤٨٨ - قوله متفق عليه هو خطأ من الناسخ والصحيح أنه مروي عن الترمذي ومسلم وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها (الحديث ١٤٥).

(١) في نسخة م: حليلة، والحليلة: الزوجة.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢.

(٤) زيادة من الأصل.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.

— (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «من الكبائر شتم الرجل والديه قيل: وهل يسب الرجل والديه؟ قال: نعم يسب أبا الرجل فيسب الرجل أباه، ويسب أمه فيسب أمه» متفق عليه). قوله: شتم الرجل والديه أي يتسبب إلى شتمهما، فهو من المجاز المرسل من أستعماله المسبب في السب، وقد بينه ﷺ بجوابه عن سألته بقوله (نعم) وفيه تحريم التسبب إلى أذية الوالدين وشتمهما ويأثم الغير بسبه لهما. قال ابن بطال: هذا الحديث أصل في سد الذرائع. ويؤخذ منه أنه إن آل أمره إلى محرم حرم عليه الفعل وإن لم يقصد المحرم، وعليه دل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسِبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسِبُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(١) وأستنبط منه الماوردي تحريم بيع الثوب الحرير إلى من يتحقق منه لبسه، والغلام الأمرد إلى من يتحقق منه فعل الفاحشة، والعصير لمن يتخذه خمرًا. وفي الحديث دليل على أنه يعمل بالغالب، لأن الذي يسب أبا الرجل قد لا يجازيه بالسب، لكن الغالب هو المجازة.

١٤٨٩/٨ — وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ: يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي أيوب، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام» متفق عليه). نفي الحل دال على التحريم، فيحرم هجران المسلم فوق ثلاثة أيام. ودل مفهومه على جوازه ثلاثة أيام. وحكمة جواز ذلك هذه المدة، أن الإنسان مجبول على الغضب، وسوء الخلق ونحو ذلك، فعفي له هجر أخيه ثلاثة أيام ليذهب ذلك العارض تخفيفاً على الإنسان ودفعاً للإضرار به، ففي اليوم الأول يسكن غضبه، وفي الثاني يراجع نفسه، وفي الثالث يعتذر وما زاد على ذلك كان قطعاً لحقوق الأخوة، وقد فسر معنى الهجر بقوله: (يلتقيان - إلى آخره) وهو الغالب من حال المتهاجرين عند اللقاء. وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام، وإليه ذهب الجمهور ومالك والشافعي، وأستدل به بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقوف: وفيه «ورجوعه أن يأتي

١٤٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: الهجرة (الحديث ٦٠٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الهجر فوق ثلاث، بلا عذر شرعي (الحديث ٢٥٦).

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٨.

فيسلم عليه» قال أحمد وابن القاسم: إن كان يؤذيه ترك الكلام، فلا يكفيه رد السلام، بل لا بد من الرجوع إلى الحال الذي كان بينهما. وقيل: ينظر إلى حال المهجور، فإن كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء مما تطيب به نفسه ويزيل علة الهجر كان من تمام الوصل وترك الهجر، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك كفى السلام. وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالمته تجلب نقصاً على المخاطب له في دينه، أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دينه، فرب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية، وتقدم الكلام في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعاً، وقد وقع من السلف التهاجر بين جماعة من أعيان الصحابة والتابعين وتابعيهم. وقد عد الشارح جماعة من أولئك يستنكر صدورهم من أمثالهم أقاموا عليه، ولهم أعذار إن شاء الله، والحمل على السلامة متعين، والعباد مظنة المخالفة. وأما قول الذهبي: إنه لا يقبل جرح الأقران بعضهم على بعض، سيما السلف قال: وحدهم رأس ثلاثمائة من الهجرة، فقد بينا اختلال ما قال في ثمرات النظر في علم الأثر، وقد نقل في الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها، إذ طي ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره.

١٤٩٠/٩ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل معروف صدقة» أخرجه البخاري). المعروف ضد المنكر. قال ابن أبي جمرة: يطلق أسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر، سواء جرت به العادة أم لا، فإن قارنته النية أجر صاحبه جزماً وإلا ففيه احتمال. والصدقة هي ما يعطيه المتصدق لله تعالى فيشمل الواجبة والمندوبة، والإخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه البليغ، وهو إخبار بأن له حكم الصدقة في الثواب، وأنه لا يحتقر الفاعل شيئاً من المعروف ولا ييخل به وفي الحديث «إن كل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة والأمر بالمعروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة» وقال: «في بضع أحدكم صدقة، والإمساك عن الشر صدقة» وغير ذلك من الأعمال الصالحة، ولفظ كل معروف عام. وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعاً من حديث أبي ذر: «تبسمك في وجه أخيك صدقة لك، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك، وإرشادك الرجل

في أرض الضلالة صدقة لك، وإما طئتك الحجر والشوك والعظم عن الطريق صدقة لك، وإفراغك من دلوك إلى دلو أخيك صدقة» وأخرجه ابن حبان في صحيحه. وفي الأحاديث إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر فيما هو أصلها، وهو ما أخرجه الإنسان من ماله متطوعاً، فلا تختص بأهل اليسار، بل كل أحد قادر على أن يفعلها في أكثر الأحوال من غير مشقة، فإن كل شيء يفعله الإنسان أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة.

١٤٩١/١٠ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئاً، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ».

— (وعن أبي ذر، رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق)، بإسكان اللام ويقال طليق، والمراد سهل منبسط.

١٤٩٢/١١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

— (وعنه) أي: أبي ذر (قال: قال رسول الله ﷺ: إذا طبخت مرقعة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك. أخرجهما مسلم). فيهما الحث على فعل المعروف ولو بطلاقة الوجه، والبشر، والابتسام في وجه من يلاقيه من إخوانه. وفيه الوصية بحق الجار وتعاهده ولو بمرقة تهديها إليه.

١٤٩٣/١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من نفس) لفظ

١٤٩١ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء (الحديث ٢٦٢٦).

١٤٩٢ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: الوصية بالجار والإحسان إليه (الحديث ٢٦٢٥).

١٤٩٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (الحديث ٢٦٩٩).

مسلم من فرج (عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة) هذا ليس في مسلم كما قال الشارح، وقد أخرجه غيره (ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) أخرجه مسلم). الحديث فيه مسائل: (الأولى): فضيلة من فرج عن المسلم كربة من كرب الدنيا، وتفريجها إما بإعطائه من ماله إن كان كربته من ظلم ظالم له فرجها بالسعي في رفعها عنه أو تخفيفها، وإن كانت كربة مرض أصابه أعانه على الدواء إن كان لديه أو على طبيب ينفعه. وبالجملته تفريج الكرب باب واسع، فإنه يشمل إزالة كل ما ينزل بالعبد أو تخفيفه (الثانية): التيسير على المعسر هو أيضاً من تفريج الكرب، وإنما خصه لأنه أبلغ، وهو إنظاره لغريمه في الدين، أو إبرأؤه له منه، أو غير ذلك، فإن الله يسر له عليه أموره ويسهلها له لتسهيله لأخيه فيما عنده له. والتيسير لأمر الآخرة، بأن يهون عليه المشاق فيها، ويرجح وزن الحسنات، ويلقي في قلوب من لهم عنده حق يجب أستيفاءه منه في الآخرة المسامحة وغير ذلك، ويؤخذ منه أن من عسر على معسر عسر عليه، ويؤخذ منه أنه لا بأس على من عسر على موسى، لأن مطله ظلم يحل عرضه وعقوبته. (والثالثة): من ستر مسلماً أطلع منه على ما لا ينبغي إظهاره من الزلات والعثرات، فإنه مأجور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة، فيستره في الدنيا بأن لا يأتي زلة يكره أطلاع غيره عليها، وإن أتاها لم يطلع الله عليها أحداً، وستره في الآخرة بالمغفرة لذنوبه وعدم إظهار قبائحهم وغير ذلك، وقد حث صلى الله عليه وآله وسلم على الستر للمسلم فقال في حق ماعز: «هلا سترت عليه بردائك يا هزال» وقال العلماء: وهذا الستر مندوب لا واجب، فلو رفعه إلى السلطان كان جائزاً له ولا يأتى به. قلت: ودليله أنه ﷺ لم يلم هزلاً ولا أبان له أنه آثم، بل حرضه على أنه كان ينبغي له ستره، فإن علم أنه تاب وأقلع حرم عليه ذكر ما وقع منه ووجب عليه ستره، وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتمادي في الطغيان. وأما من عرف بذلك فإنه لا يستحب الستر عليه، بل يرفع أمره إلى من له الولاية إذا لم يخف من ذلك مفسدة، وذلك لأن الستر عليه يغريه على الفساد، ويجرئه على أذية العباد، ويجريء غيره من أهل الشر والعناد، وهذا بعد انقضاء فعل المعصية. فأمّا إذا رآه وهو فيها، فالواجب المبادرة لإنكارها والمنع منها مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيرها، لأنه من باب إنكار المنكر لا يحل تركه مع الإمكان، وأما إذا رآه يسرق مال زيد فهل يجب عليه إخبار زيد بذلك أو ستر السارق؟ الظاهر أنه يجب عليه إخبار زيد وإلا كان معيئاً للسارق بالكتم منه على الإثم، والله تعالى يقول: ﴿ولا تعاونوا على

الإثم والعدوان^(١) وأما جرح الشهود والرواة والأمناء على الأوقاف والصدقات وغير ذلك، فإنه من باب نصيحة المسلمين الواجبة على كل من أطلع عليها، وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة، وهو مجمع عليه. (الرابعة): الإخبار بأن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، فإنه دال على أنه تعالى يتولى إعانة من أعان أخاه، وهو يدل على أنه يتولى عونه في حاجة العبد التي يسعى فيها وفي حوائج نفسه، فينال من عون الله ما لم يكن يناله بغير إعانته، وإن كان تعالى هو المعين لعبده في كل أموره، لكن إذا كان في عون أخيه زادت إعانة الله، فيؤخذ منه أن ينبغي للعبد أن يشتغل بقضاء حوائج أخيه، فيقدمها على حاجة نفسه لينال من الله كمال الإعانة في حاجاته، وهذه الجمل المذكورة في الحديث دلت على أنه تعالى يجازي العبد من جنس فعله، فمن ستر ستر عليه، ومن يسر يسر عليه ومن أعان أعين. ثم إنه تعالى بفضله وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على المعسر والساتر للمسلم، وجعل تفريج الكربة يجازي به في يوم القيامة، كأنه لعظائم يوم القيامة آخر عز وجل جزاء تفريج الكربة، ويحتمل أن يفرج عنه في الدنيا أيضاً لكنه طوى في الحديث وذكر ما هو أهم.

١٤٩٤/١٣ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» أخرجه مسلم). دل الحديث على أن الدلالة على الخير يؤجر بها الدال عليه كأجر فاعل الخير، وهو مثل حديث «من سن سنة حسنة في الإسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها» والدلالة تكون بالإشارة على الغير بفعل الخير، وعلى إرشاد ملتزم الخير على أنه يطلبه من فلان، والوعظ، والتذكير، وتأليف العلوم النافعة. ولفظ خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة، فله در الكلام النبوي ما أشمل معانيه، وأوضح مبادئه، ودلالته على خير الدنيا والآخرة.

١٤٩٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (الحديث ٢٦٩٩).

(١) سورة المائدة، الآية: ٢.

١٤٩٥/١٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَأَدْعُوا لَهُ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من استعاذكم بالله فأعِيدوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فأدعوا له» أخرجه البيهقي). وقد أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وفيه زيادة «ومن استجار بالله فأجيره ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فأدعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه». وفي رواية «فإن عجزتم عن مكافأته فأدعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين». وأخرج الترمذي وقال: حسن غريب «من أعطى عطية فوجد فليجز بها، فإن لم يجد فليش، فإن من أتى فقد شكر، ومن كتم فقد كفر، ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبي زور» والحديث دليل على أنه من استعاذ بالله عن أي أمر طلب منه غير واجب عليه، فإنه يعاذ ويترك ما طلب منه أن يفعل، وأنه يجب إعطاء من سأل الله، وإن كان قد ورد أنه لا يسأل بالله إلا الجنة، فمن سأل من المخلوقين بالله شيئاً وجب إعطاؤه إلا أن يكون منهياً عن إعطائه. وقد أخرج الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح إلا شيخه - وهو ثقة على كلام فيه - من حديث أبي موسى الأشعري، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من مثل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجراً» بضم الهاء وسكون الجيم أي: أمراً قبيحاً لا يليق، ويحتمل ما لم يسأل سؤالاً قبيحاً أي: بكلام يقبح، ولكن العلماء حملوا هذا الحديث على الكراهة، ويحتمل أنه يراد المضطر، ويكون ذكره هنا أن منعه مع سؤاله بالله أقبح وأفطع، ويحمل لعن السائل على ما إذا ألح في المسألة حتى أضجر المسؤول ودل الحديث على وجوب المكافأة للمحسن إلا إذا لم يجد فإنه يكافئه بالدعاء وأجزأه إن علم أنه قد طابت نفسه أو لم تطب به، وهو ظاهر الحديث.

٣ - باب: الزهد والورع

الزهد هو قلة الرغبة في الشيء، وإن شئت قلت: قلة الرغبة عنه، وفي اصطلاح أهل الحقيقة بغض الدنيا والإعراض عنها. وقيل: ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة. وقيل:

أن يخلو قلبك مما خلت منه يدك. وقيل: بذلك ما تملك ولا تؤثر ما تدرك. وقيل: ترك الأسف على معدوم. ونفي الفرح بمعلوم قاله المناوي في تعريفاته. وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر مرفوعاً: «الزهادة في الدنيا ليست بتحريم الحلال ولا إضاعة المال، ولكن الزهادة في الدنيا أن تكون بما في يدي الله أوثق منك بما في يدك، وأن تكون في ثواب المصيبة إذا أنت أصبت بها أرغب منك فيها لو أنها بقيت لك» انتهى. فهذا التفسير النبوي يقدم على كل تفسير. والورع تجنب الشبهات خوف الوقوع في محرم. وقيل: ترك ما يريبك، ونفي ما يعيبك. وقيل: الأخذ بالأوثق وحمل النفس على الأشق. وقيل: النظر في المطعم واللباس، وترك ما به بأس. وقيل: تجنب الشبهات، ومراقبة الخطرات.

١٤٩٦/١ - عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعِهِ إِلَى أُذُنِهِ -: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَ^(١) الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا وَإِنْ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن النعمان بن بشير، رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: وأهوى النعمان بإصبعه إلى أذنيه «إن الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) ويروي مشبهات بضم الميم وتشديد الموحدة ومشبهات بضمها أيضاً وتخفيف الموحدة (لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ) بالهمزة من البراءة أي حصل له البراءة من الذم الشرعي وصان عرضه من ذم الناس (لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام) أي: يوشك أن يقع فيه، وإنما حذفه لدلالة ما بعده عليه، إذ لو كان الوقوع في

١٤٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه (الحديث ٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات (الحديث ١٥٩٩).

(١) في نسخة م: وإن.

الشبهات وقوعاً في الحرام لكانت من قسم الحرام البين، وقد جعلها قسماً برأسه، وكما يدل له التشبيه بقوله (كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب متفق عليه). أجمع الأئمة على عظم شأن هذا الحديث، وأنه من الأحاديث التي تدور عليها قواعد الإسلام. قال جماعة: هو ثلث الإسلام، فإن دورانه عليه، وعلى حديث «الأعمال بالنيات»، وعلى حديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». وقال أبو داود: إنه يدور على أربعة. هذه ورابعها حديث «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». وقيل: حديث «ازهد في الدنيا يحبك الله، وأزهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس». قوله: (الحلال بين) أي: قد بينه الله ورسوله إما بإعلام بأنه حلال نحو ﴿أحل لكم صيد البحر﴾^(١) الآية وقوله تعالى: ﴿فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً﴾^(٢) أو سكت عنه تعالى ولم يحرمه، فالأصل حله أو بما أخبر عنه رسوله ﷺ بأنه حلال، أو أمتن الله ورسوله به، فإنه لازم حله. وقوله: (والحرام بين) أي بينه الله لنا في كتابه على لسان رسوله ﷺ نحو ﴿حرمت عليكم الميتة﴾^(٣) أو بالنهي عنه نحو ﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾^(٤) والإخبار عن الحلال بأنه بين إعلام بحل الانتفاع به في وجوه النفع، كما أن الإخبار بأن الحرام بين إعلام باجتنابه وقوله: (وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس) المراد بها التي لم يعرف حلها ولا حرمتها، فصارت مترددة بين الحل والحرمة عند الكثير من الناس وهو الجهال، فلا يعرفها إلا العلماء بنص، فما لم يوجد فيه شيء من ذلك أجتهد فيه العلماء وألحقوه بأيهما بقياس، أو استصحب، أو نحو ذلك، فإن خفي دليله فالورع تركه، ويدخل تحت (فمن أتقى الشبهات فقد استبرأ) أي: أخذ بالبراءة (لدينه وعرضه) فإذا لم يظهر فيه للعالم دليل تحريمه ولا حله، فإنه يدخل في حكم الأشياء قبل ورود الشرع، فمن لا يثبت للعقل حكماً يقول: لا حكم فيها بشيء، لأن الأحكام شرعية، والفرض أنه لا يعرف فيها حكم شرعي ولا حكم للعقل. والقائلون بأن العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال: التحريم، والإباحة، والوقف. وإنما اختلف في المشبهات هل هي مما أشتبه تحريمه أو ما أشتبه بالحرام الذي قد صح تحريمه؟ رجح المحققون الأخير، ومثلوا ذلك بما ورد في حديث عقبة بن الحارث الصحابي الذي أخبرته أمة سوداء بأنها أرضعته وأرضعت زوجته، فسأل النبي ﷺ عن ذلك، فقال ﷺ: «كيف وقد

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٦٩.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.

قيل « فقد صحّ تحريم الأخت من الرضاعة شرعاً قطعاً ، وقد التبت عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ، ومثله التمرة التي وجدها ﷺ في الطريق فقال : «لولا أنني أخاف أنها من الزكاة أو من الصدقة لأكلتها» فقد صحّ تحريم الصدقة عليه ، ثم التبت هذه التمرة بالحرام المعلوم . وأما ما التبت هل حرمه الله علينا أم لا ؟ فقد وردت أحاديث دالة على أنه حلال منها حديث سعد بن أبي وقاص «إن من أعظم الناس إثماً في المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته» فإنه يفيد أنه كان قبل سؤاله حلالاً ، ولما أشتب عليه فحرم من أجل مسألته ، ومنها حديث : «ما سكت الله عنه فهو مما عفى عنه» له طرق كثيرة ويدل له قوله تعالى : ﴿ويحل لهم الطيبات﴾^(١) فكل ما كان طيباً ولا يثبت تحريمه فهو حلال ، وإن أشتب علينا تحريمه ، والمراد بالطيب هو ما أحله الله على لسان رسول الله ﷺ أو سكت عنه . والخبيث ما حرمه وإن عدته النفوس طيباً كالخمر ، فإنه أحد الأطيبين في لسان العرب في الجاهلية . وقال ابن عبد البر : إن الحلال الكسب الطيب وهو الحلال المحض ، وأن المتشابه عندنا في حيز الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع ، ذكره صاحب تنضيد التمهيد في الترغيب في الصدقة نقله عنه السيد محمد بن إبراهيم . وقد حققنا أنه من قسم الحلال البين في رسالتنا المسماة : القول المبين وقال الخطابي : ما شككت فيه فالأولى اجتنابه ، وهو على ثلاثة أحوال : واجب ومستحب ، ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزم المحرم ، والمندوب اجتناب معاملة من غلب على ماله الحرام ، والمكروه اجتناب الرخصة المشروعة . ا هـ . قال في الشرح : وقد ينازع في المندوب ، فإنه إذا كان الأغلب الحرام فأولى أن يكون واجب الاجتناب ، وهو الذي بنى عليه الهادوية في معاملة الظالم فيما لم يظن تحريمه ، لأن الذي غلب عليه الحرام يظن فيه التحريم . ا هـ . وقد أوضحنا هذا في حواشي ضوء النهار . وقسم الغزالي الورع أقساماً ورع الصديقين ، وهو ترك ما لم يكن فيه بينة واضحة على حله ، وورع المتقين وهو ما لا شبهة فيه ، ولكن يخاف أن يجر إلى الحرام ، وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، وإلا فهو ورع الموسوسين . قلت : ورع الموسوسين قد بوب له البخاري فقال : باب من لم ير الوسواس في الشبهات . كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون أنفلت من إنسان ، وكمن ترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري أماله حرام أم حلال ؟ ولا علامة تدل على ذلك التحريم ، وكمن ترك تناول شيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه ، ويكون دليل

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٧ .

إباحته قوياً، وتأويله ممتنع أو مستبعد، والكلام في الحديث متسع، وفي هذا كفاية.
وقوله: (إن لكل ملك حمى) إخبار عما كانت عليه ملوك العرب وغيرهم، فإنه كان لكل
واحد حمى يحميه من الناس ويمنعهم عن دخوله، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن أراد
نجاة نفسه من العقوبة لم يقربه خوفاً من الوقوع فيه، وذكر هذا كضرب المثل للمخاطبين،
ثم أعلمهم أن حماء تعالى: الذي حرمه على العباد. وقوله: (ومن وقع في الشبهات الخ)
أي: من وقع فيها فقد حام حول حمى الحرام، فيقرب ويسرع أن يقع فيه. وفيه إرشاد إلى
البعد عن ذرائع الحرام، وإن كانت غير محرمة، فإنه يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه،
فمن أخطأ لنفسه لا يقرب الشبهات لئلا يدخل في المعاصي، ثم أخبر ﷺ منبهاً مؤكداً،
بأن في الجسد مضغة، وهي القطعة من اللحم، سميت بذلك لأنها تمضغ في الفم لصغرها،
وأنها مع صغرها عليها مدار صلاح الجسد وفساده، فإن صلحت صلح، وإن فسدت فسد،
وفي كلام الغزالي أنه لا يراد بالقلب المضغة، إذ هي موجودة للبهائم مدركة بحاسة البصر،
بل المراد بالقلب لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق، وتلك اللطيفة هي
حقيقية الإنسان، وهي المدركة العارفة من الإنسان، وهو المخاطب والمعاقب والمطالب،
ولهذه اللطيفة علاقة مع القلب الجسماني، وذكر أن جميع الحواس والأعضاء أجناد مسخرة
للقلب، وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والأعوان وهو المتصرف فيها والمراد لها،
وقد خلقت مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافاً ولا عليه تمرداً، فإذا أمر العين
بالانفتاح افتتحت، وإذا أمر الرجل بالحركة تحركت، وإذا أمر اللسان بالكلام وجزم به
تكلم، وكذا سائر الأعضاء، وتسخير الأعضاء والحواس للقلب يشبه من وجه تسخير
الملائكة لله تعالى، فإنهم جيلوا على طاعته لا يستطيعون له خلافاً، وإنما يفترقان في شيء
وهو أن الملائكة عالمة بطاعتها للرب والأجفان تطيع بالانفتاح والانطباق على سبيل
التسخير، وإنما أفترق القلب إلى الجنود من حيث أفترقاره إلى المركب والزاد لسفره إلى الله
تعالى، وقطع المنازل إلى لقائه، فلأجله خلقت القلوب قال الله تعالى: ﴿وما خلقت الجن
والإنس إلا ليعبدون﴾^(١) وإنما مركبه البدن وزاده العلم، وإنما الأسباب التي توصله إلى
الزاد وتمكنه من التزود منه هو العمل الصالح، ثم أطال في هذا المعنى بما يحتمل مجلدة
لطيفة، وإنما أشرنا إلى كلامه ليعلم مقدار الكلام النبوي، وأنه بحر قطراته لا تنزف. وأما
كونه محل العقل أو محله الدماغ، فليست من مسائل علم الآثار حتى يشتغل يذكرها وذكر
الخلاف فيها.

١٤٩٧/٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: تعس) في القاموس كسمع ومنع وإذا خاطبت قلت: تعس كمنع، وإذا حكيت قلت: تعس كفرح وهو الهلاك، والعتار، والسقوط، والشر، والبعد، والانحطاط (عبد الدينار والدرهم والقטיפه) الثوب الذي له خمل (إن أعطى رضي وإن لم يعط لم يرض. أخرجه البخاري) أراد بعبد الدينار والدرهم: مَنْ استعبده الدنيا بطلبها. وصار كالعبد لها تتصرف فيه تصرف المالك، لينالها وينغمس في شهواتها ومطالبها. وذكر الدينار والدرهم مجرد مثال، إلا فكل من استعبده الدنيا في أي أمر وشغلته عما أمر الله تعالى، وجعل رضاه وسخطه متعلقاً بنيل ما يريد أو عدم نيله فهو عبده، فمن الناس من يستعبده حب الإمارات، ومنهم من يستعبده حب الصور، ومنهم من يستعبده حب الأطنان. وأعلم أن المذموم من الدنيا كل ما يبعد العبد عن الله تعالى، ويشغله عن واجب طاعته وعبادته لا ما يعنيه على الأعمال الصالحة، فإنه غير مذموم وقد يتعين طلبه ويجب عليه تحصيله. وقوله: (رضي) أي عن الله بما ناله من حظائها (وإن لم يعط لم يرض) أي عنه تعالى ولا عن نفسه، فصار ساخطاً فهذا الذي تعس، لأنه أدار رضاه على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه. والحديث نظير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾^(١) الآية.

١٤٩٨/٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي) يروى

١٤٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: ما يتقي من فتنه المال، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (الحديث ٦٤٣٥).

(١) سورة الحج، الآية: ١١.

١٤٩٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: قوله ﷺ: «كن في الدنيا كأنك غريب، أو عابر سبيل».

بالأفراد والتثنية، وهو بكسر الكاف مجمع الكتف والعضد (فقال: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لسقمك، ومن حياتك لموتك» أخرجه البخاري). الغريب من لا مسكن له يأويه، ولا سكن يأنس به، ولا بلد يستوطن فيه، كما قيل في المسيح سعد المسيح يسوع، لا ولد يموت ولا بناء يخرب. وعطف أبو عابر سبيل من باب عطف الترقى، و «أو» ليست للشك بل للتخيير أو الإباحة. والأمر للإرشاد والمعنى: قدر نفسك ونزلها منزلة من هو غريب أو عابر سبيل، لأن الغريب قد يستوطن ويحتمل أن «أو» للإضراب والمعنى: بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل، لأن الغريب قد يستوطن بلداً بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة إلى مقصده، والمقصد هنا إلى الله «وأن إلى ربك المنتهى»^(١) قال ابن بطال: لما كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس، بل هو مستوحش منهم لا يكاد يمر بمن يعرفه فيأنس به، فهو ذليل في نفسه خائف، وكذلك عابر السبيل لا ينفذ في سفره إلا بقوته، وتخفيفه من الأثقال غير متشبه بما يمنعه عن قطع سفره، معه زاده وراحته يبلغانه إلى ما يعنيه من مقصده. وفي هذا إشارة إلى إثارة الزهد في الدنيا، وأخذ البلغة منها والكفاف، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى غاية سفره، فكذلك المؤمن من لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر مما يبلغه المحل. وقوله: (وكان ابن عمر الخ) قال بعض العلماء: كلام ابن عمر متفرع من الحديث المرفوع، وهو متضمن لنهاية تقصير الأجل من العاقل إذا أمسى ينبغي له أن لا ينتظر الصباح، وإذا أصبح ينبغي له أن لا ينتظر المساء، بل يظن أن أجله يدركه قبل ذلك. وفي كلامه الإخبار بأنه لا بد للإنسان من الصحة والمرض، فيغتم أيام صحته وينفق ساعاته فيما يعود عليه نفعه، فإنه لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعة، ولأنه إذا مرض كتب له ما كان يعمل صحيحاً، فقد أخذ من صحته لمرضه حظه من الطاعات وقوله: (من حياتك لموتك) أي أخذ من أيام الصحة والنشاط لموتك، بتقديم ما يتفعلك بعد الموت، وهو نظير حديث «بادروا بالأعمال سبعاً ما تنتظرون إلا فقراً منسياً، أو غنى مطغياً، أو مرضاً مفسداً، أو هماً مفنداً، أو موتاً مجهزاً، أو الدجال، فإنه منتظر، أو الساعة، والساعة أدهى وأمر» أخرجه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة.

(١) سورة النجم، الآية: ٤٢.

١٤٩٩/٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم» أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان). الحديث فيه ضعف وله شواهد عند جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة تخرجه عن الضعف، ومن شواهد ما أخرجه أبو يعلى مرفوعاً من حديث ابن مسعود «من رضي عمل قوم كان منهم». والحديث دال على أن من تشبه بالفساق كان منهم، أو بالكفار، أو بالمبتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة، قالوا: فإذا تشبه بالكافر في زي، واعتقد أن يكون بذلك مثله، فإن لم يعتقد فيه خلاف بين الفقهاء منهم من قال: يكفر وهو ظاهر الحديث، ومنهم من قال: لا يكفر ولكن يؤدب.

١٥٠٠/٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، أَحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، أَحْفَظْ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كنت خلف النبي ﷺ يوماً فقال: «يا غلام احفظ الله يحفظك» جواب الأمر (احفظ الله تجده) مثله (تجاهك) في القاموس وجاهك وتجاهك مثلين تلقاء وجهك (وإذا سألت) حاجة من حوائج الدارين (فاسأل الله) فإن بيده أمورهما (وإذا استعنت فاستعن بالله) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح). وتمامه «وأعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، جفت الأقلام وطويت الصحف». وأخرجه أحمد عن ابن عباس بإسناد حسن بلفظ: «كنت رديف النبي ﷺ فقال: يا غلام أو يا غليم ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟ فقلت بلى، قال: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، وإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله قد جف القلم بما هو كائن، فلو أن الخلق جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله تعالى لم يقدرُوا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء

١٤٩٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: في لبس الشهرة (الحديث ٤٠٣١).

١٥٠٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب: - ٥٩ - (الحديث ٢٥١٦) وقال: حديث حسن

لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه، وأعلم أن في الصبر ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكربة، وأن مع العسر يسراً» وله ألفاظ أخر، وهو حديث جليل أفرد به بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد، فإنه أشتمل على وصايا جلييلة، والمراد من قوله: (احفظ الله) أي حدوده وعهوده وأوامره ونواهيه. وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتثال، وعند نواهيه بالاجتناب. وعند حدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهي عنه، فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها. وقال تعالى: ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾^(١) وقال: ﴿هَذَا مَا تَوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيفٍ﴾^(٢) فسر العلماء الحفيظ بالحافظ لأوامر الله. وفسر بالحافظ للذنوب حتى يرجع منها، فأمره ﷺ بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفصيلها واسعة. وقوله: (تجده أمامك) وفي اللفظ الآخر (يحفظك) والمعنى متقارب أي: تجده أمامك بالحفظ لك من شرور الدارين جزاء وفاقاً من باب ﴿وَأَوْفُوا بعهدي أوف بعهدكم﴾^(٣) يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب. وعن كل أمر موهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾^(٤). وقوله: (فاسأل الله) أمر بإفراد الله عز وجل بالسؤال وإنزال الحاجات به وحده. وأخرج الترمذي مرفوعاً: «سلوا الله من فضله، فإن الله يحب أن يسأل» وفيه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من لا يسأل الله يغضب عليه» وفيه: «إن الله يحب الملحين في الدعاء» وفي حديث آخر: «يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شسع نعله إذا انقطع» وقد بايع النبي ﷺ جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئاً منهم الصديق وأبو ذر وثوبان، وكان أحدهم يسقط سوطه أو يسقط خطام ناقته فلا يسأل أحداً أن يناوله. وإفراد الله بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع، فإن السؤال بذل لماء الوجه وذل لا يصلح إلا لله تعالى، لأنه القادر على كل شيء الغني مطلقاً، والعباد بخلاف هذا. وفي صحيح مسلم عن أبي ذر، رضي الله عنه ﷺ، حديث قدسي فيه: «يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا غمس في البحر» وزاد في الترمذي وغيره: «وذلك بأنني جواد واعد ماجد، أفعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام، إذا أردت شيئاً فإنما أقول له كن فيكون». وقوله: (إذا استعنت فاستعن بالله) مأخوذ من قوله: ﴿وإياك نستعين﴾^(٥) أي: نفردك بالاستعانة. أمره ﷺ أن يستعين بالله وحده في كل أموره أي إفراده بالاستعانة على ما يريد

(١) سورة التوبة، الآية: ١١٢. (٢) سورة البقرة، الآية: ٤٠. (٣) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٨٢.

(٥) سورة ق، الآية: ٣٢.

في إفراده تعالى بالاستعانة فائدتان: فالأولى أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في الطاعات، والثانية أنه لا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله عز وجل، فمن أعانه الله فهو المعان، ومن خذله فهو المخذول. وفي الحديث الصحيح: «أحرص على ما ينفعك وأستعن بالله ولا تعجز» وعلم ﷺ العباد أن يقولون في خطبة الحاجة «الحمد لله نستعينه»، وعلم معاذاً أن يقول دبر الصلاة: «اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» فالعبد أحوج إلى مولاه في طلب إعانته على فعل الأمور، وترك المحظورات، والصبر على المقدورات. قال سيدنا يعقوب ﷺ في الصبر على المقدور: ﴿والله المستعان على ما تصفون﴾^(١) وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام بالأسباب، فإنها من جملة سؤال الله والاستعانة به، فإن من طلب رزقه بسبب من أسباب العيش المأذون فيها رزق من جهته فهو منه تعالى، وإن حرم فهو لمصلحته لا يعلمها ولو كشف الغطاء لعلم أن الحرمان خير من العطاء. والكسب الممدوح المأجور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية له ولمن يعوله، أو الزائد على ذلك إذا كان يعده لقرض محتاج، أو صلة رحم، أو إعانة طالب علم، أو نحوه من وجوه الخير لا لغير ذلك، فإنه يكون من الاشتغال بالدنيا وفتح باب محبتها الذي هو رأس كل خطيئة. وقد ورد في الحديث «كسب الحلال فريضة» أخرجه الطبراني والبيهقي والقضاعي عن ابن مسعود مرفوعاً وفيه عباد بن كثير ضعيف. وله شاهد من حديث أنس عند الديلمي «طلب الحلال واجب» ومن حديث ابن عباس مرفوعاً: «طلب الحلال جهاد» رواه القضاعي ومثله في الحلية عن ابن عمر قال العلماء: الكسب الحلال مندوب أو واجب إلا للعالم المشتغل بالتدريس، والحاكم المستغرة أوقاته في إقامة الشريعة، ومن كان من أهل الولايات العامة كالإمام، فترك الكسب بهم أولى لما فيه من الاشتغال عن القيام بما هم فيه، ويرزقون من الأموال المعدة للمصالح.

١٥٠١/٦ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمَلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ». فَقَالَ: «أَرْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَأَرْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ.

— (وعن سهل بن سعد قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله دلني

(١) سورة يوسف، الآية: ١٨.

١٥٠١ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: الزهد في الدنيا (الحديث ٤١٠٢).

على عمل إذا عملته أحبني الله وأحبني الناس، فقال: ازهد في الدنيا يحبك الله، وأزهد فيما عند الناس يحبك الناس» رواه ابن ماجه وغيره وسنده حسن). فيه خالد ابن عم، والقرشي مجمع على تركه ونسب إلى الوضع فلا يصح قول الحاكم إنه صحيح. وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس برجال ثقات، إلا أنه لم يثبت سماع مجاهد من أنس، وقد روي مرسلًا، وقد حسن النووي الحديث كأنه لشواهد. والحديث دليل شرف الزهد وفضله، وأنه يكون سبباً لمحبة الله لعبده ولمحبة الناس له، لأن من زهد فيما هو عند العباد أحبوه، لأنه جبلت الطبائع على أستئصال من أنزل بالمخلوقين حاجاته، وطمع فيما في أيديهم. وفيه أنه لا بأس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسب ذلك، بل هو مندوب إليه أو واجب كما قال ﷺ: «والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا» وأرشد ﷺ إلى إفشاء السلام، فإنه من جوالب المحبة وإلى التهادي ونحو ذلك.

٧/١٥٠٢ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي» أخرجه مسلم). فسر العلماء محبة الله لعبده بأنها إرادته لخيره له وهدايته ورحمته، ونقيض ذلك بغض الله له. والتقي هو الآتي بما يجب عليه المجتنب لما يحرّم عليه، والغني هو غني النفس، فإنه الغني المحبوب قال ﷺ: «ليس الغنى بكثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس» وأشار عياض إلى أن المراد به غنى المال وهو محتمل، والخفي بالخاء المعجمة والفاء أي الخامل المنقطع إلى عبادة الله والاشتغال بأمور نفسه، وضبطه بعض رواة مسلم بالحاء المهملة ذكره القاضي عياض، والمراد به الوصول للرحم اللطيف بهم وبغيرهم من الضعفاء، وفيه دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط.

٨/١٥٠٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

١٥٠٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الزهد والرقائق، باب: الزهد والرقائق (الحديث ٢٩٦٥).

١٥٠٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: ١١ - (الحديث ٢٣١٧).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» أي: همه من عناءه يعنوه ويعنيه أهمه) (رواه الترمذي وقال حسن). هذا الحديث من جوامع الكلم النبوية، يعم الأقوال كما روي أن في صحف إبراهيم عليه السلام من عد كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه، ويعمم الأفعال فيندرج فيه ترك التوسع في الدنيا، وطلب المناصب، والرياسة، وحب المحمدة، والثناء وغير ذلك مما لا يحتاج إليه المرء في إصلاح دينه وكفايته من دنياه. وأما اشتغال العلماء بالمسائل الفرضية فقليل: إنه ليس من الاشتغال بما لا يعني، بل هو مما يؤجرون فيه، لأنهم لما عرفوا من الأحاديث النبوية أنه في آخر الزمان يقل العلم ويفشو الجهل، أجتهدوا في ذلك لما يأتي من الزمان، ومن يأتي من العباد المحتاجين إلى معرفة الأحكام مع عجزهم عن البحث، فإنهم أتعبوا القرائح وخرجوا التخاريج وقدروا التقادير. والأعمال بالنيات (قلت: لا يخفى أن تخريج التخاريج وتقدير التقادير ليس من العلم المحمود، لأن غايتها أقوال خرجت من أقوال المجتهدين، وليست أقوالاً لهم، ولا أقوالاً لمن يخرجها، ولا احتياج إليها، والعمل بها مشكل، إذ ليست لقائل، إذ القائل بها ليس بمجتهد ضرورة فلا يقلد، لأنه إنما يقلد مجتهد عدل، والفرض أن المخرجين ليسوا مجتهدين، وأما تقدير التقادير فإنه قسم من التخاريج، إذ غالب ما يقدر أنه يجاب عنه بأقوال المخرجين، وفي كلام علي عليه السلام العلم نقطة كثرها الجهال، بل هذه الموضوعات في التخاريج كانت مضرة للناظر في الكتاب والسنة، إذ شغلت الناظرين عن النظر فيهما ونيل بركتهما، فقطعوا الأعمال في تقرير تلك التخاريج، وقد أشبع الكلام على ذلك، وعلى ذم الاشتغال به طوائف من علماء التحقيق، وإن كان الاشتغال بها قد عم كل فريق.

٩/١٥٠٤ — وَعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ»^(١). أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

— (وعن المقدام بن معد يكرب قال: قال رسول الله ﷺ: ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه. أخرجه الترمذي). وأخرجه ابن حبان في صحيحه وتمامه: «فحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه، فإن كان فاعلاً لا محالة» وفي لفظ ابن ماجه: «فإن غلبت ابن آدم نفسه ثلثاً لطعامه، وثلثاً لشربه، وثلثاً لنفسه» والحديث دليل على ذم التوسع في المأكل والشبع

١٥٠٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد باب: ما جاء في كراهية كثرة الأكل (الحديث ٢٣٨٠).

(١) في نسخة م: بطن.

والامتلاء، والأخبار عنه بأنه شر لما فيه من المفساد الدينية والبدنية، فإن فضول الطعام مجلبة للسقام ومثبطة عن القيام بالأحكام، وهذا الإرشاد إلى جعل الأكل ثلث ما يدخل المعدة من أفضل ما أرشد إليه سيد الأنام ﷺ، فإنه يخف على المعدة، ويستمد من البدن الغذاء، وتتفع به القوى، ولا يتولد عنه شيء من الأدواء. وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذم الشبع، فقد أخرج البزار بإسنادين أحدهما رجاله ثقات مرفوعاً بلفظ: «أكثرهم شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة» قاله ﷺ لأبي جحيفة لما تجشأ فقال: «ما ملأت بطني منذ ثلاثين سنة». وأخرج الطبراني بإسناد حسن «أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة» زاد البيهقي الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر. وأخرج الطبراني بسند جيد أنه ﷺ رأى رجلاً عظيم البطن فقال بإصبعه: «لو كان في غير هذا لكان خيراً لك». وأخرج البيهقي واللفظ له وأخرجه الشيخان مختصراً «ليؤتين يوم القيامة بالعظيم الطويل الأكل الشروب، فلا يزن عند الله جناح بعوضة اقروا إن شئتم: ﴿فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً﴾»^(١). وأخرج ابن أبي الدنيا أنه ﷺ أصابه جوع يوماً فعمد إلى حجر فوضعه على بطنه ثم قال: ألا رب نفس طاعة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة، ألا رب مكرم لنفسه وهو لها مهين، ألا رب مهين لنفسه وهو لها مكرم» وصح حديث «من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت». وأخرج البيهقي بإسناد فيه ابن لهيعة عن عائشة قالت: «رأى النبي ﷺ وقد أكلت في اليوم مرتين فقال يا عائشة: أما تحبين أن لا يكون لك شغل إلا جوفك الأكل في اليوم مرتين من الإسراف والله لا يحب المفسرين» وصح «كلوا وأشربوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة». وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط «سيكون رجال من أمتي يأكلون ألوان الطعام، ويشربون ألوان الشراب، ويلبسون ألوان الثياب، وينشدون في الكلام فأولئك شرار أمتي». وقال لقمان لابنه: يا بني إذا أمتأت المعدة نامت الفكرة، وخرست الحكمة، وقعدت الأعضاء عن العبادة، وفي الخلو عن الطعام فوائد وفي الامتلاء مفساد، ففي الجوع صفاء القلب، وإيقاد القريحة، ونفاذ البصيرة، فإن الشبع يورث البلادة، ويعمي القلب، ويكثر البخار في المعدة، والدماغ كشه السكر، حتى يحتوي على معادن الفكر، فيثقل القلب بسببه عن الجريان في الأفكار، ومن فوائده كسر شهوة المعاصي كلها، والامتناء على النفس الأمانة بالسوء، فإن منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى، ومادة القوى الشهوات، والشهوات لا محالة الأطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة، وقوة، وإنما السعادة كلها في أن يملك الرجل نفسه، والشقاوة كلها في أن تملكه نفسه. قال

(١). سورة الكهف، الآية: ١٠٥.

ذو النون: ما شبت قط إلا عصيت أو هممت بمعصية. وقالت عائشة رضي الله عنها: أول بدعة حدثت بعد رسول الله ﷺ الشيع، إن القوم لما شبت بطونهم جمعت بهم نفوسهم إلى الدنيا. ويقال: الجوع خزانة من خزائن الله، وأول ما يندفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام، فإن الجائع لا تتحرك عليه شهوة فضول الكلام فيتخلص من آفات اللسان، ولا تتحرك عليه شهوة الفرج فيتخلص من الوقوع في الحرام، ومن فوائده قلة النوم، فإن من أكل كثيراً شرب كثيراً فنام طويلاً، وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات كل منفعة دينية ودنيوية، وعد الغزالي في الأحياء عشر فوائد لتقليل الطعام، وعد عشر مفاصل للتوسع منه، فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك، فإنها تميل به إلى الشره يصعب تداركها وليرضاها من أول الأمر على السداد، فإن ذلك أهون له من أن يجربها على الفساد، وهذا أمر لا يحتمل الإطالة، إذ هو من الأمور التجريبية التي قد جربها كل إنسان والتجربة من أقسام البرهان.

١٥٠٥/١٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: كل بني آدم خطاء) أي: كثيرو الخطأ إذ هو صيغة مبالغة (وخير الخطائين التوابون. أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوي). والحديث دال على أنه لا يخلو من الخطيئة إنسان، لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لمولاه في فعل ما إليه دعاه وترك ما عنه نهاه، ولكنه تعالى بلطفه فتح باب التوبة لعباده، وأخبر أن خير الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطأ. وفي الأحاديث أدلة على أن العبد إذا عصى الله وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك، ولن يهلك على الله إلا هالك، وقد خص من هذا العموم يحيى بن زكريا عليه السلام، فإنه قد ورد أنه ما هم بخطيئة. وروي أنه لقيه إبليس ومعه معاليق من كل شيء فسأله عنها، فقال: هي الشهوات التي أصيب بها بني آدم، فقال: هل لي فيها شيء؟ قال: ربما شبت فشغلناك عن الصلاة والذكر، قال: هل غير ذلك؟ قال: لا، قال: لله علي أن لا أملأ بطني من طعام أبداً فقال إبليس: لله علي أن لا أنصح مسلماً أبداً.

١١/١٥٠٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ مِنْ قَوْلِ لُقْمَانَ الْحَكِيمِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الصمت حكمة وقليل فاعله. أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف، وصحح أنه موقف من قول لقمان الحكيم). وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فراه يسرد درعاً لم يكن رآها قبل ذلك، فجعل يتعجب مما رأى، فأراد أن يسأله عن ذلك، فمنعته حكمته عن ذلك فترك ولم يسأله، فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال: نعم الدرع للحرب فقال لقمان الصمت حكمة - الحديث. وقيل: تردد إليه سنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله. وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه والمراد به عن فضول الكلام.

(وقد) وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقلاء والشعراء. وفي الحديث: «من صمت نجا» وقال عقبة بن عامر: قلت لرسول الله ﷺ ما النجاة؟ قال: «أمسك عليك لسانك» الحديث. وقال ﷺ: «من تكفل لي بما بين لحييه، ورجليه أتكفل له بالجنة». وقال معاذ رضي الله عنه له ﷺ: أنؤاخذ بما نقول؟ قال: «تكلتكم أمك وهل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم». وقال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» والأحاديث فيه واسعة جداً والآثار عن السلف كذلك. وأعلم أن فضول الكلام لا تنحصر، بل المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال: ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس﴾^(١) وآفاته لا تنحصر فعد منها الخوض في الباطل، وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة النساء، ومجالس الخمر، ومواقف الفساق، وتنعم الأغنياء، وتجبر الملوك، ومراسمهم المذمومة، وأحوالهم المكروهة، فإن كل ذلك مما لا يحل الخوض فيه فهذا حرام. ومنها الغيبة والنميمة، وكفى بهما هلاكاً في الدين، ومنها المراء والمجادلة والمزاح. ومنها الخصومة، والسب، والفحش، وبذاءة اللسان، والاستهزاء بالناس، والسخرية، والكذب، وقد عد الغزالي في الأحياء عشرين آفة وذكر في كل آفة كلاماً بسيطاً حسناً، وذكر علاج هذه الآفات.

(١) سورة النساء، الآية: ١١٤.

٤ - باب: الترهيب من مساوىء الاخلاق

١٥٠٧/١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٥٠٨/٢ - وَلَابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوُهُ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب» أخرجه أبو داود. ولابن ماجه من حديث أنس نحوه). إياكم ضمير منصوب على التحذير، والمحذر منه الحسد. وفي الحسد أحاديث وآثار كثيرة. ويقال كان أول ذنب عصى الله به الحسد، فإنه أمر إبليس بالسجود لآدم فحسده فأمتنع عنه فعصى الله فطرده، وتولد من طرده كل بلاء وفتنة عليه وعلى العباد. والحسد لا يكون إلا على نعمة، فإذا أنعم الله على أخيك نعمة فلك فيها حالتان، إحداهما أن تكره تلك النعمة وتحب زوالها، وهذه الحالة تسمى حسداً، الثانية أن لا تحب زوالها ولا تكره وجودها ودوامها له، ولكنك تريد لنفسك مثلها فهذا يسمى غبطة، فالأول حرام على كل حال إلا نعمة على كافر أو فاجر، وهو يستعين بها على تهيج الفتنة، وإفساد ذات البين، وإيذاء العباد فهذه لا يضررك كراحتك لها ولا محبتك زوالها، فإنك لم تحب زوالها من حيث هي نعمة، بل من حيث هي آلة للفساد. ووجه تحريم الحسد ما علم من الأحاديث، أنه تسخط لقدر الله تعالى وحكمته في تفضيل بعض عباده على بعض ولذا قيل:

ألا قل لمن كان لي حاسداً أتدري على من أسأت الأدب
أسأت على الله في فعله لأنك لم ترض لي ما وهب

ثم الحاسد إن وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا إثم عليه، بل لعله مأجور في مدافعة نفسه. فإن سعى في زوال نعمة المحسود فهو باغ، وإن لم يسع ولم يظهره لمانع العجز، فإن كان بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وإلا فلا أي لا وزر عليه، لأنه لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية، فيكفيه في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها. وفي الإحياء فإن كان بحيث لو ألقى الأمر إليه ورد إلى اختياره لسعى في إزالة النعمة فهو حسود حسداً مذموماً وإن كان تزعه التقوى عن إزالة ذلك فيعفي عنه

١٥٠٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في الحسد (الحديث ٤٩٠٣).

١٥٠٨ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: الحسد (الحديث ٤٢٠٨).

ما يجده في نفسه من أرتياحه إلى زوال النعمة عن محسوده مهما كان كارهاً لذلك من نفسه بعقله ودينه . وهذا التفصيل يشير إليه ما أخرجه عبد الرزاق مرفوعاً: «ثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما المخرج منها يا رسول الله قال: «إذا تطيرت فلا ترجع وإذا ظننت فلا تحقق وإذا حسدت فلا تبغ» وأخرج أبو نعيم «كل ابن آدم حسود ولا يضر حاسداً حسده ما لم يتكلم باللسان أو يعمل باليد» وفي معناه أحاديث لا تخلو عن مقال . وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي أن الحسد مراتب، وهي إما محبة زوال نعمة الغير وإن لم تنتقل إلى الحاسد، وهذا غاية الحسد، أو مع أنتقالها إليه أو أنتقال مثلها إليه، وإلا أحب زوالها لثلاث يتميز عليه أولاً مع محبة زوالها، وهذا الأخير هو المعفو عنه من الحسد إن كان في الدنيا والمطلوب إن كان في الدين انتهى . وهذا القسم الأخير يسمى غيرة، فإن كان في الدين فهو المطلوب، وعليه حمل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفق منه آناء الليل وآناء النهار» والمراد أنه يغار ممن أتصف بهاتين الصفتين، فيقتدي به محبة للسلوك في هذا المسلك، ولعل تسميته حسداً مجاز . والحديث دليل على تحريم الحسد وأنه من الكبائر . ونسبة الأكل إليه مجاز من باب الاستعارة . وقوله: (كما تأكل النار الحطب) . تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد، كما يذهب الحطب بالنار ويتلاشى جرمه . وأعلم أن دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد، أنه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا، وأنه يعود وبإل حسده عليه في الدارين، إذ لا تزول نعمة بحسد قط وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان، لأن الكفار يحبون زواله عن المؤمنين، بل المحسود يتمتع بحسنات الحاسد، لأنه مظلوم من جهة، سيما إذا أطلق لسانه بالانتقاص والغيبة وهتك الستر وغيرها من أنواع الإيذاء، فيلقى الله مفلساً من الحسنات، محروماً من نعمة الآخرة، كما حرم من نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا، فإذا تأمل العاقل هذا عرف أنه جر لنفسه بالحسد كل غم ونكد في الدنيا والآخرة .

٣/١٥٠٩ - وَعَنْهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة» بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالعين المهملة، على زنة همزة صيغة مبالغة أي كثير الصرع (إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» متفق عليه). المراد بالشديد هنا شدة القوة المعنوية، وهي مجاهدة النفس وإساکها عند الشر ومنازعتها للجوارح للانتقام ممن أغضبها، فإن النفس في حكم الأعداء الكثيرين، وغلبتها عما تشتهي في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيما يريدونه منه، وفيه إشارة إلى أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو، لأنه ﷺ جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة. وحقيقة الغضب حركة النفس إلى خارج الجسد لإرادة الانتقام. والحديث فيه إرشاد إلى أن من أغضبه أمر، وأرادت النفس المبادرة إلى الانتقام ممن أغضبه، أن يجاهدها ويمنعها عما طلبت، والغضب غريزة في الإنسان، فمهما قصد أو توزع في غرض ما أشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم، لأن البشرة تحكي لون ما وراءها، وهذا إذا غضب على من دونه وأستشعر القدرة عليه، وإن كان ممن فوقه تولد منه أنقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب، فيصفر اللون خوفاً، وإن كان على النظير تردد الدم بين أنقباض وأنبساط، فيحمر ويصفر، والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كتغير اللون والرعدة في الأطراف، وخروج الأفعال على غير ترتيب، وأستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حالة غضبه لسكن غضبه حياء من قبح صورته، وأستحالة خلخته هذا في الظاهر. وأما في الباطن فقبحه أشد من الظاهر، لأنه يولد حقداً في القلب وإضرار السوء على أختلاف أنواعه، بل قبح باطنه متقدم على تغير ظاهره، فإن تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن، فيظهر على اللسان الفحش والشتم، ويظهر في الأفعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المفاسد. وقد ورد في الأحاديث دواء هذا الداء، فأخرج ابن عساکر موقوفاً: «الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار والماء يطفىء النار، فإذا غضب أحدكم فليغتسل»، وفي رواية: «فليتوضأ» وأخرج ابن أبي الدنيا إذا غضب أحدكم فقال: أعوذ بالله سكن غضبه. وأخرج أحمد «إذا غضب أحدكم فليسكت». وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان «إذا غضب أحدكم فليجلس فإذا ذهب عنه الغضب وإلا فليضطجع». وأخرج أبو الشيخ «الغضب من الشيطان فإذا وجده أحدكم قائماً فليجلس، وإن وجده جالساً فليضطجع» والنهي متوجه إلى الغضب على غير الحق. وقد بوب البخاري (باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله). وقد قال تعالى: ﴿جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم﴾^(١) وذكر خمسة أحاديث في كل منها غضبه ﷺ في أسباب مختلفة راجعة إلى أن

كل ذلك كان لأمر الله، وإظهار الغضب فيه منه ﷺ ليكون أوكد، وقد ذكر تعالى في موسى لما عبد العجل وقال: ﴿ولما سكنت عن موسى الغضب﴾^(١).

١٥١٠/٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الظلم ظلمات يوم القيامة» متفق عليه). الحديث من أدلة تحريم الظلم، وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس، أو مال، أو عرض في حق مؤمن، أو كافر، أو فاسق. والإخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال: قيل هو على ظاهره، فيكون ظلمات على صاحبه لا يهتدي يوم القيامة سبيلاً حيث يسعى نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمانهم. وقيل إنه أريد بالظلمات الشدائد، وبه فسر قوله تعالى: ﴿قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر﴾^(٢) أي من شدائدهما. وقيل إنه كناية عن النكال والعقوبات.

١٥١١/٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشَّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم» أخرجه مسلم). في الشح. وفي التفرقة بينه وبين البخل أقوال فقليل في تفسير الشح: إنه أشد من البخل وأبلغ في المنع من البخل. وقيل: هو البخل مع الحرص. وقيل: البخل في بعض الأمور والشح عام. وقيل: البخل بالمال خاصة والشح بالمال والمعروف. وقيل: الشح الحرص على ما ليس عنده والبخل بما عنده. وقوله: (فإنه أهلك من كان قبلكم). يحتمل أن يريد الهلاك الدنيوي

١٥١٠ - أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: الظلم ظلمات يوم القيامة (الحديث ٢٤٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظلم (الحديث ٢٥٧٩).

١٥١١ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والأدب، باب: تحريم الظلم (الحديث ٢٥٧٨).

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٦٣.

المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله: «حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم» وهذا هلاك دنيوي، والحامل لهم هو شحهم على حفظ المال، وجمعه، وأزدياده، وصيانتة عن ذهابه في النفقات، فضموا إليه مال الغير صيانة له، ولا يدرك مال الغير إلا بالحرب، والغصبية المفضية إلى القتل، وأستحلال المحارم. ويحتمل أن يراد به الهلاك الأخرى، فإنه يتفرع عما اقترفوه من ارتكاب هذه المظالم، والظاهر حملة على الأمرين. وأعلم أن الأحاديث في ذم الشح والبخل كثيرة، والآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل﴾^(١) ﴿ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه﴾^(٢) ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم﴾^(٣) ﴿ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾^(٤) وفي الحديث «ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وإعجاب كل ذي رأي برأيه» أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه زيادة. وفي الدعاء النبوي «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن - إلى قوله - والبخل» أخرجه الشيخان وقال عليه السلام: «شر ما في الرجل شح هالع، وجبن خالع» أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً والآثار فيه كثيرة. (فإن قلت): وما حقيقة البخل المذموم؟ وما من أحد إلا وهو يرى نفسه أنه غير بخيل ويرى غيره بخيلاً، وربما صدر فعل من إنسان فاختلف فيه الناس فيقول جماعة: إنه بخيل، ويقول: آخرون ليس بخيلاً فماذا حد البخل الذي يوجب الهلاك؟ وما حد البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوابها؟ (قلت:) السخاء هو أن يؤدي ما أوجب الله عليه، والواجب واجبان: واجب الشرع، وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والنفقات لمن يجب عليه إنفاقه وغير ذلك، وواجب المروءة والعادة. والسخي هو الذي يمنع واجب الشرع ولا واجب المروءة، فإن منع واحداً منهما فهو بخيل، لكن الذي يمنع واجب الشرع أبخل. فمن أعطى زكاة ماله مثلاً ونفقة عياله بطيبة نفسه، ولا يتيهم الخبيث من ماله في حق الله فهو سخي. والسخاء في المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات، فإن ذلك مستقبح. ويختلف أستقباحه باختلاف الأحوال والأشخاص، وتفصيله يطول فمن أراد أستيفاء ذلك راجع الإحياء للغزالي رحمه الله. وأعلم أن البخل داء له دواء، وما أنزل الله من داء إلا وله دواء، وداء البخل سببه أمران: الأول حب الشهوات التي لا يتوصل إليها إلا بالمال وطول الأمل، والثاني حب ذات المال والشغف به وببقائه لديه، فإن الدنانير مثلاً رسول تنال به الحاجات والشهوات. فهو محبوب لذلك ثم صار محبوباً

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٤.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

(٢) سورة محمد، الآية: ٣٨.

(٤) سورة الحشر، الآية: ٩.

لنفسه، لأن الموصل إلى اللذات لذيد، فقد ينسى الحاجات والشهوات، وتصير الدنانير عنده هي المحبوبة، وهذا غاية الضلال، فإنه لا فرق بين الحجر وبين الذهب إلا من حيث أنه يقضي به الحاجات. فهذا سبب حب المال، ويتفرع منه الشح وعلاجه بضده. فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر، وعلاج طول الأمل الإكثار من ذكر الموت، وذكر موت الأقران، والنظر في ذكر طول تعبهم في جمع المال، ثم ضياعه بعدهم، وعدم نفعه لهم. وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الأولاد، وعلاجه أن يعلم أن الله هو الذي خلقهم فهو يرزقهم، وينظر في نفسه، فإنه ربما لم يخلف له أبوه فلساً، ثم ينظر ما أعد الله عز وجل لمن ترك الشح وبذل من ماله في مرضاة الله، وينظر في الآيات القرآنية الحاثية على الجود المانعة عن البخل، ثم ينظر في عواقب البخل في الدنيا، فإنه لا بد لجامع المال من آفات تخرجه على رغم أنفه، فالسقاء خير كله ما لم يخرج إلى حد الإسراف المنهي عنه. وقد أدب الله عباده أحسن الآداب فقال: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾^(١) فخير الأمور أوسطها. وخلاصته أنه إذا وجد العبد المال، أنفق في وجوه المعروف بالنبي هي أحسن، ويكون بما عند الله أوثق منه بما هو لديه، وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة والتكفف وعدم الطمع.

١٥١٢/٦ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ: الرِّيَاءُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (عن محمود بن ليد رضي الله عنه) هو محمود بن ليد الأنصاري الأشهلي، ولد على عهد رسول الله ﷺ، وحدث عنه أحاديث. قال البخاري: له صحبة. وقال أبو حاتم: لا تعرف له صحبة. وذكره مسلم في التابعين. قال ابن عبد البر: الصواب قول البخاري وهو أحد العلماء، مات سنة ست وتسعين (قال: قال رسول الله ﷺ: إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر) كأنه قيل ما هو؟ فقال ﷺ: (الرياء). أخرجه أحمد بإسناد حسن). الرياء مصدر راء ي فاعل، ومصدره يأتي على بناء مفاعلة وفعال وهو مهموز العين، لأنه من الرؤية ويجوز تخفيفها بقلبها ياء. وحقيقته لغة أن يرى غيره خلاف ما هو عليه، شرعاً أن يفعل الطاعة ويترك المعصية مع ملاحظة غير الله، أو يخبر بها، أو يحب أن يطلع عليها لمقصد دنيوي من مال أو نحوه. وقد ذمه الله في كتابه وجعله من صفات

المنافقين في قوله: ﴿يراءون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً﴾^(١) وقال: ﴿فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً﴾^(٢) وقال: ﴿فويل للمصلين﴾^(٣) - إلى قوله - ﴿الذين هم يراءون﴾^(٤) وورد فيه من الأحاديث الكثيرة الطيبة الدالة على عظمة عقاب المرائي، فإنه في الحقيقة عابد لغير الله. وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: «من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له كله وأنا عنه بريء وأنا أغنى الأغنياء عن الشرك». وأعلم أن الرياء يكون بالبدن، وذلك بإظهار النحول والاصفرار، ليوهم بذلك شدة الاجتهاد، والحزن على أمر الدين، وخوف الآخرة، وليدل بالنحول على قلة الأكل، وبتشعث الشعر، ودرن الثوب يوهم أن همه بالدين ألهاه عن ذلك. وأنواع هذا واسعة، وهو معنى أنه من أهل الدين، ويكون في القول بالوعظ في المواقف، ويذكر حكايات الصالحين ليدل على عنايته بأخبار السلف وتبحره في العلم، ويتأسف على مقارفة الناس للمعاصي والتأوه من ذلك، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحضرة الناس. والرياء بالقول لا تنحصر أبوابه، وقد تكون المراءة بالأصحاب، والأتباع، والتلاميذ، فيقال: فلان متبوع قدوة. والرياء باب واسع، إذا عرفت ذلك فبعض أبواب الرياء أعظم من بعض لاختلافه باختلاف أركانه، وهي ثلاثة: المراءى به والمراءى لأجله ونفس قصد الرياء. فقصد الرياء لا يخلو من أن يكون مجرداً عن قصد الثواب، أو مصحوباً بإرادته. والمصحوب بإرادة الثواب لا يخلو عن أن تكون إرادة الثواب، أرجح، أو أضعف أو مساوية. فكانت أربع صور الأولى أن لا يكون قصد الثواب، بل فعل الصلاة مثلاً ليراه غيره، وإذا أنفرد لا يفعلها، وأخرج الصدقة لثلاث يقال: إنه بخيل، وهذا أغلظ أنواع الرياء وأخبثها، وهو عبادة للعباد، الثانية قصد الثواب لكن قصداً ضعيفاً، بحيث إنه لا يحمله على الفعل إلا مراعاة العباد، ولكنه قصد الثواب فهذا كالذي قبله، الثالثة تساوي القصدان، بحيث لم يبعثه على الفعل إلا مجموعهما، ولو خلي عن كل واحد منهما لم يفعل، فهذا تساوي صلاح قصده وفساده، فلعله يخرج رأساً برأس لا له ولا عليه، الرابعة أن يكون اطلاع الناس مرجحاً، أو مقوياً لنشاطه، ولو لم يكن لما ترك العبادة. قال الغزالي: والذي نظنه، والعلم عند الله، أنه لا يحبط أصل الثواب، ولكنه ينقص ويعاقب. على مقدار قصد الرياء، ويثاب على مقدار قصد الثواب. وحديث «أنا أغنى الأغنياء عن الشرك» محمول على ما إذا تساوى القصدان، أو أن قصد الرياء أرجح. وأما المراءى به وهو الطاعات، فيقسم إلى الرياء بأصول

(١) سورة النساء، الآية: ١٤٢.

(٢) سورة الماعون، الآية: ٤، ٥، ٦.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١١٠.

العبادات، وإلى الرياء بأوصافها، وهو ثلاث درجات الرياء بالإيمان، وهو إظهار كلمة الشهادة وباطنه مكذب، فهو مخلد في النار في الدرك الأسفل منها، وفي هؤلاء أنزل الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(١) الآية وقريب منهم الباطنية الذين يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويبطنون خلافه، ومنهم الرافضة أهل التقية الذين يظهرون لكل فريق أنهم منهم تقية. والرياء بالعبادات كما قدمناه، وهذا إذا كان الرياء في أصل المقصد. وأما إذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه، إلا إذا ظهر العمل للغير وتحدث به. وقد أخرج الديلمي مرفوعاً: «إن الرجل ليعمل عملاً سراً فيكتبه الله عنده سراً فلا يزال به الشيطان حتى يتكلم به فيمحي من السر ويكتب علانية، فإن عاد تكلم الثانية محي من السر والعلانية وكتب رياء». وأما إذا قارن باعث الرياء باعث العبادة، ثم ندم في أثناء العبادة، فأوجب البعض من العلماء الاستئناف لعدم انعقادها. وقال بعضهم: يلغو جميع ما فعله إلا التحريم. وقال بعض: يصح لأن النظر إلى الخواتم كما لو ابتدأ بالإخلاص وصحبه الرياء من بعده. قال الغزالي: والقولان الآخران خارجان عن قياس الفقه. وقد أخرج الواحدي في أسباب النزول جواب جندب بن زهير لما قال للنبي ﷺ: «إني أعمل العمل لله وإذا طلع عليه سرتي فقال ﷺ: لا شريك لله في عبادته. وفي رواية «إن الله لا يقبل ما شورك فيه» رواه ابن عباس. وروي عن مجاهد أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: «إني أتصدق وأصل الرحم ولا أصنع ذلك إلا لله فيذكر ذلك مني فيسرتي وأعجب به، فلم يقل النبي ﷺ له شيئاً حتى نزلت الآية يعني قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾^(٢) ففي الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وقال: حديث غريب قال: «قلت يا رسول الله بينا أنا في بيتي في صلاتي إذ دخل علي رجل فأعجبني الحال التي رأيها عليها فقال رسول الله ﷺ لك أجران» وفي الكشف من حديث جندب أنه ﷺ قال له: «لك أجران أجر السر وأجر العلانية» وقد يرجع هذا الظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَزُومُنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول﴾^(٣) فدل على أن محبة الثناء من رسول الله ﷺ لا تنافي للإخلاص، ولا تعد من الرياء. ويتأول الحديث الأول بأن المراد بقوله: «إذا طلع عليه سرتي» لمحبتة للثناء عليه، فيكون الرياء في محبتة للثناء على العمل وإن لم يخرج العمل عن كونه خالصاً،

(١) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٩٩.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١١٠.

وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة الثناء من المطلع عليه، وإنما هو مجرد محبة لما يصدر عنه وعلم به غيره، ويحتمل أن يراد بقوله فيعجبه أي يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله ﷺ: «أنتم شهداء لله في الأرض». وقال الغزالي: أما مجرد السرور بأطلاع الناس إذا لم يبلغ أمره بحيث يؤثر في العمل، فبعيد أن يفسد العبادة.

١٥١٣/٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَتَمَّنَ خَانَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٥١٤/٨ - وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [عَمْرٍو]^(١): «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: آية المنافق) أي: علامة نفاقه (ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان. متفق عليه). وقد ثبت عند الشيخين من حديث عبد الله بن عمرو: رابعة وهي (وإذا خاصم فجر) والمنافق من يظهر الإيمان ويبطن الكفر. وفي الحديث دليل على أن من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق، فإن كانت فيه هذه كلها فهو منافق، وإن كان موقناً مصداقاً بشرائع الإسلام. وقد استشكل الحديث بأن هذه الخصال قد توجد في المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين، ولما كان كذلك اختلف العلماء في معناه قال النووي: قال المحققون: والأكثر - وهو الصحيح المختار - إن هذه الخصال هي خصال المنافقين، فإذا اتصف بها أحد من المصدقين أشبه المنافق، فيطلق عليه أسم النفاق مجازاً، فإن النفاق هو إظهار ما يبطن خلافه، وهو موجود في صاحب هذه الخصال، يكون نفاقه في حق من حدثه ووعدته وأتمنه وخاصمه وعاهده من الناس، لا أنه منافق في الإسلام وهو يبطن الكفر. وقيل إن هذا كان في حق المنافقين الذين كانوا في أيامه ﷺ تحدثوا بإيمانهم، فكذبوا وأتمنوا على رسلهم فخانوا، ووعدوا في الدين بالنصر فغدروا وأخلفوا وفجروا في خصوماتهم. وهذا

١٥١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: علامة النفاق (الحديث ٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق (الحديث ٥٩).

١٥١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: علامة المنافق (الحديث ٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق (الحديث ٥٨).

(١) في الأصل عمر وهي خطأ، والتصويب من الصحيحين أنه: عمرو.

قول سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح، ورجع إليه الحسن بعد أن كان على خلافه. وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر ورواه عن النبي ﷺ قال القاضي عياض: وإليه مال كثير من الفقهاء. وقال الخطابي عن بعضهم: إنه ورد الحديث في رجل معين، وكان النبي ﷺ لا يواجههم بصريح القول فيقول فلان منافق، وإنما يشير إشارة. وحكى الخطابي أن معناه التحذير للمسلم أن يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليه منها أن تفضي به إلى حقيقة النفاق. وأيد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال فيه تعالى: ﴿فَاعْقِبْهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(١) فإنه آله به خلف الوعد والكذب إلى الكفر، فيكون الحديث للتحذير من التخلق بهذه الأخلاق التي تؤول بصاحبها إلى النفاق الحقيقي الكامل.

٩/١٥١٥ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: سباب). بكسر السين المهملة مصدر سبه (المسلم فسوق وقتاله كفر. متفق عليه). السب لغة الشتم والتكلم في أعراض الناس بما لا يعني، كالسباب والفسوق مصدر فسق وهو لغة الخروج، وشرعاً الخروج من طاعة الله. وفي مفهوم قوله المسلم دليل على جواز سب الكافر، فإن كان معاهداً فهو أذية له، وقد نهى عن أذيته فلا يعمل بالمفهوم في حقه، وإن كان حربياً جاز سبه إذا لا حرمة له. وأما الفاسق فقد اختلف العلماء في جواز سبه بما هو مرتكب له من المعاصي، فذهب الأكثر إلى جوازه، لأن المراد بالمسلم في الحديث الكامل الإسلام والفاسق ليس كذلك، وبحديث (اذكروا الفاسق بما فيه كي يحذره الناس). وهو حديث ضعيف، وأنكره أحمد. وقال البيهقي: ليس بشيء، فإن صح حمل على فاجر معلن بفجوره أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيحتاج إلى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه انتهى كلام البيهقي. ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط الصغير بإسناد حسن رجاله موثقون،

(١) سورة التوبة، الآية: ٧٧.

١٥١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: ما ينهي عن السباب واللعن (الحديث ٦٠٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» (الحديث ٦٤).

وأخرجه في الكبير أيضاً من حديث معاوية بن حيدة قال: خطبهم رسول الله ﷺ فقال: «حتى متى ترعوون عن ذكر الفاجر اهتكوه حتى يحذره الناس». وأخرج البيهقي من حديث أنس بإسناد ضعيف «من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له». وأخرج مسلم «كل أمتي معافى إلا المجاهرون» وهم الذين جاهرُوا بمعاصيهم، فهتكوا ما ستر الله عليهم، فيبيحون بها بلا ضرورة ولا حاجة. والأكثر يقولون بأنه يجوز أن يقال للفاسق يا فاسق يا مفسد، وكذا في غيبته بشرط قصد النصيحة له، أو لغيره لبيان حاله، أو للزجر عن صنيعه لا لقصد الوقعة فيه. فلا بد من قصد صحيح إلا أن يكون جواباً لمن يبدأه بالسب، فإنه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ أَتَنَصَّرْ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(١) ولقوله ﷺ: «المتسابان ما قالَا فعلى البادي ما لم يعتد المظلوم» أخرجه مسلم. ولكنه لا يجوز أن يعتدي ولا يسبه بأمر كذب. قال العلماء: وإذا أنتصر المسبب استوفى ظلامته، وبرىء الأول من حقه، وبقي عليه إثم الابتداء، والإثم المستحق لله تعالى. وقيل برىء من الإثم، ويكون على البادى اللوم والذم لا الإثم. ويجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله ﷺ لأبي ذر: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، وقول عمر في قصة حاطب: دعني أضرب عنق هذا المنافق، وقول أسيد لسعد: إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين، ولم ينكر ﷺ هذه الأقوال وهي بمحضه. وقوله ﷺ: (وقتاله كفر) دال على أنه يكفر من يقاتل المسلم بغير حق، وهو ظاهر فيمن أستحل قتل المسلم أو قاتله حال إسلامه. وأما إذا كانت المقاتلة لغير ذلك، فإطلاق الكفر عليه مجازاً، ويراد به كفر النعمة والإحسان وأخوة الإسلام لا كفر الجحود وسماه كفراً، لأنه قد يؤول به ما يحصل من المعاصي من الرين على القلب حتى يعمى عن الحق فقد يصير كفراً، أو إنه فعل كفعل الكافر الذي يقاتل المسلم.

١٥١٦/١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث» متفق عليه). المراد بالتحذير من الظن بالمسلم شراً نحو قوله:

(١) سورة الشورى، الآية: ٤١.

١٥١٦ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع (الحديث ٥١٤٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها (الحديث ٢٥٦٣).

﴿اجتنبوا كثيراً من الظن﴾^(١). والظن هو ما يخطر بالنفس من التجويز المحتمل للصحة والبطلان، فيحكم به ويعتمل عليه، كذا فسر في مختصر النهاية وقال الخطابي: المراد التهمة ومحل التحذير والنهي إنما هو عن التهمة التي لا سبب لما يوجبها، كمن اتهم بالفاحشة ولم يظهر عليه ما يقتضي ذلك. وقال النووي: والمراد التحذير من تحقيق التهمة والإصرار عليها، وتقررها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر، فإن هذا لا يكلف به كما في الحديث «تجاوز الله عما تحدثت به الأمة أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل» ونقله عياض عن سفيان. والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شتم، ولا فحش، ولا فجور، ويقيد إطلاقه حديث «أحترسوا من الناس بسوء الظن» أخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي والعسكري من حديث أنس مرفوعاً، قال البيهقي: تفرد به بقية. وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفاً: يحرم سوء الظن. وأخرجه القضاعي مرفوعاً من حديث عبد الرحمن بن عائذ مرسلًا وكل طرده ضعيفة وبعضها يقوي بعضاً ويدل على أن لها أصلاً وقد قال ﷺ: «أخوك البكري ولا تأمنه» أخرجه الطبراني في الأوسط عن عمر وأبو داود عن عمرو بن القفواء. وقد قسم الزمخشري الظن إلى واجب ومندوب وحرام ومباح، فالواجب حسن الظن بالله، والحرام سوء الظن به تعالى ويكل من ظاهره العدالة من المسلمين، وهو المراد بقوله ﷺ: (إياكم والظن) الحديث، والمندوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين، والواجز مثل قول أبي بكر لعائشة: «إنما هما أخواك أو أختاك» لما وقع في قلبه أن الذي في بطن امرأته أثنان. ومن ذلك سوء الظن بمن أشتهر بين الناس بمخالطة الريب والمجاهرة بالخباثات، فلا يحرم سوء الظن به، لأنه قد دل على نفسه، ومن ستر على نفسه لم يظن به إلا خير، ومن دخل في مداخل السوء اتهم، ومن هتك نفسه ظننا به السوء. والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها، أن كل ما لا تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واجب الاجتناب، وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهد منه السر والصلاح، ومن عرفت منه الأمانة في الظاهر فظن الفساد والخيانة به محرم، بخلاف من أشتهر بين الناس بتعاطي الريب فنقابله بعكس ذلك. ذكر معناه في الكشف. وقوله: (فإن الظن أكذب الحديث) سماه حديثاً، لأنه حديث نفس وإنما كان الظن أكذب الحديث، لأن الكذب مخالفة الواقع من غير استناد إلى أمانة، وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى إظهاره. وأما الظن فيزعم صاحبه، أنه استند إلى شيء فيخفي على السامع كونه كاذباً بحسب الغالب، فكان أكذب الحديث.

١٥١٧/١١ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن معقل بن يسار، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة» متفق عليه). أخرجه البخاري من رواية الحسن. وفيه قصة وهي أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه، وكان عبيد الله عاملاً على البصرة في إمارة معاوية وولده يزيد. أخرج الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال: قدم إلينا عبيد الله بن زياد أميراً أمره علينا معاوية غلاماً سفيهاً يسفك الدماء سفكاً شديداً، وفيها معقل المزني فدخل عليه ذات يوم فقال له: انت عما أراك تصنع فقال له: وما أنت وذاك ثم خرج إلى المسجد فقلنا له: ما كنت تصنع بكلام هذا السفيه على رؤوس الناس فقال: إنه كان عندي علم، فأحببت أن لا أموت حتى أقول به على رؤوس الناس، ثم مرض فدخل عليه عبيد الله يعود فقلنا له معقل بن يسار: إني أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ قال: «ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة لم يرح رائحة الجنة» ولفظ رواية المصنف أحد روايتي مسلم. وأخرج مسلم «ما من أمير يلي أمر المسلمين لا يجتهد معهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة» ورواه الطبراني وزاد: كنصحه لنفسه. وأخرج الطبراني بإسناد حسن «ما من إمام ولا وال بات ليلة سوداء غاشاً لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة، وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاماً». وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم». وأخرج أحمد والحاكم أيضاً وصححه من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين» وفي إسناده واه، إلا أن ابن نمير وثقه وحسن له الترمذي أحاديث، والراعي هو القائم بمصالح من يرعاه. وقوله: (يوم يموت) مراده أنه يدركه الموت وهو غاش لرعيته غير تائب من ذلك. والغش بالكسر ضد النصح. ويتحقق غشه بظلمه لهم بأخذ أموالهم، وسفك دمائهم، وانتهاك أعراضهم، واحتجابه عن خلعتهم وحاجتهم، وحبه عنهم ما جعله الله لهم من مال الله

١٥١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: من استرعى رعية فلم ينصح (الحديث ٧١٥)،

وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: استحقاق الوالي والغاش لرعيته النار (الحديث ١٤٢).

سبحانه المعين للمصارف، وترك تعريفهم بما يجب عليهم من أمر دينهم ودنياهم، وإهمال الحدود، وردع أهل الفساد، وإضاعة الجهاد، وغير ذلك مما فيه مصالح العباد. ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب أمر الله فيهم، وتوليته من غيره أرضى الله منه مع وجوده. والأحاديث دالة على تحريم الغش، وأنه من الكبائر لورود الوعيد عليه بعينه، فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في القرآن كما قال تعالى: ﴿فقد حرم الله عليه الجنة﴾^(١) وهو على رأي من يقول بخلود أهل الكبائر في النار واضح، وقد حمّله من لا يرى خلود أهل الكبائر في النار على الزجر والتغليظ، قال ابن بطال: هذا وعيد شديد على أئمة الجور، فمن ضيع من أسترعاه الله، أو خانهم، أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة؟ ومعنى ﴿حرم الله عليه الجنة﴾^(٢) أي: أنفذ عليه الوعيد ولم يرض عنه المظلومين.

١٢/١٥١٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه» أخرجه مسلم). شق عليهم أدخل عليهم المشقة أي المضرة. والدعاء عليه منه ﷺ بالمشقة جزاء من جنس الفعل، وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة وتماهه «ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فافرق به». ورواه أبو عروانة في صحيحه بلفظ «ومن ولي منهم شيئاً فشق عليهم فعليه بهلة الله فقالوا: يا رسول الله وما بهلة الله؟ قال: لعنة الله» والحديث دليل على أنه يجب على الوالي تيسير الأمور على من وليهم، والرفق بهم، ومعاملتهم بالعفو، والصفح، وإيثار الرخصة على العزيمة في حقهم لئلا يدخل عليهم المشقة، ويفعل بهم ما يحب أن يفعل به الله.

١٣/١٥١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوُجْهَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٥١٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر (الحديث ١٨٢٨).

١٥١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (الحديث ٢٥٥٩)،

وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: النهي عن ضرب الوجه (الحديث ٢٦١٢).

(١) و (٢) سورة المائدة، الآية: ٧٢.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قاتل أحدكم أي: غيره كما يدل له فاعل (فليجنب الوجه متفق عليه). وفي رواية «إذا ضرب أحدكم»، وفي رواية «فلا يلمن الوجه» الحديث. وهو دليل على تحريم ضرب الوجه، وأنه يتقي فلا يضرب ولا يلمن، ولو في حد من الحدود الشرعية، ولو في الجهاد، وذلك لأن الوجه لطيف يجمع المحاسن وأعضاؤه لطيفة، وأكثر الإدراك بها فقد يطلها ضرب الوجه، وقد ينقصها، وقد يشين الوجه، والشين فيه فاحش، لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره، ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً من شين، وهذا النهي عام لكل ضرب ولطم من تأديب أو غيره.

١٥٢٠/١٤ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِنِي. قَالَ: «لَا تَغْضَبْ». فَرَدَّدَ مَرَّارًا، وَ^(١) قَالَ: «لَا تَغْضَبْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (أن رجلاً قال: يا رسول الله أوصني، قال: «لا تغضب فردد مراراً قال: لا تغضب» أخرجه البخاري). جاء في رواية أحمد تفسيره بأنه جارية بالجيم ابن قدامة، وجاء في حديث أنه سفيان بن عبد الله الثقفي قال: قلت: يا رسول الله قل لي قولاً أنفع به وأقلل، قال: «لا تغضب ولك الجنة» وورد عن آخرين من الصحابة مثل ذلك. والحديث نهى عن الغضب، وهو كما قال الخطابي: نهى عن اجتناب أسباب الغضب وعدم التعرض لما يجلبه. وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهي عنه، لأنه أمر جبلي. وقال غيره: وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتسب فيدفعه بالرياضة. وقيل: هو نهى عما ينشأ عنه الغضب، وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريده، فيحمله الكبر على الغضب، والذي يتواضع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب. وقيل: معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب. قيل: إنما أقتصرت ﷺ على هذه اللفظة، لأن السائل كان غضوباً، وكان ﷺ يفتي كل أحد بما هو أولى به. قال ابن التين: جمع النبي ﷺ في قوله: «لا تغضب» خير الدنيا والآخرة، لأن الغضب يؤول إلى التقاطع ومنع الرفق، ويؤول إلى أن يؤدي الذي غضب عليه بما لا يجوز، فيكون نقصاً في دينه انتهى. ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى، لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان، فمن جاهدتهما حتى يغلبهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان أملك لقهر نفسه عن غير ذلك بالأولى. وتقدم كلام يتعلق بالغضب وعلاجه.

١٥٢٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: الحذر من الغضب (الحديث ٦١١٦).

(١) زياد من الأصل.

١٥/١٥٢١ - وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن خولة الأنصارية، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة. أخرجه البخاري). الحديث دليل على أنه يحرم على من لم يستحق شيئاً من مال الله، بأن لا يكون من المصارف التي عينها الله تعالى أن يأخذها ويملكه، وأن ذلك من المعاصي الموجبة للنار. وفي قوله: (يتخوضون) دلالة على أنه يقبح توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون، فإن كانوا من ولاية الأموال أبيح لهم قدر ما يحتاجونه لأنفسهم من غير زيادة، وقد تقدم الكلام في ذلك.

١٦/١٥٢٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ - قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي ذر، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه) من الأحاديث القدسية قال الرب تبارك وتعالى: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي) وأخبرنا بأنه لا يفعله في كتابه بقوله ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾^(١) (وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا). أخرجه مسلم). التحريم لغة المنع عن الشيء، وشرعاً ما يستحق فاعله العقاب. وهذا غير صحيح إرادته في حقه تعالى، بل المراد به أنه تعالى منزّه مقدس عن الظلم، وأطلق عليه لفظ التحريم لمشابهته الممنوع بجامع عدم الشيء، والظلم مستحيل في حقه تعالى، لأن الظلم في عرف اللغة التصرف في غير الملك أو مجاوزة الحد، وكلاهما محال في حقه تعالى، لأنه المالك للعالم كله المتصرف بسلطانه في دقه وجله. وقوله: (فلا تظالموا) تأكيد لقوله وجعلته بينكم محرماً. والظلم قبيح عقلاً أقره الشارع وزاده قبحاً وتوعد عليه بالعذاب ﴿وقد خاب من حمل ظلماً﴾^(٢) وغيرها.

١٥٢١ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: قوله تعالى: ﴿فإن لله خمسة وللرسول﴾ (الحديث ٣١١٨).

١٥٢٢ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظلم (الحديث ٢٥٧٧).

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٦. (٢) سورة طه، الآية: ١١١.

١٥٢٣/١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ». قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ أُغْتَبَتْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَتْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «اتذرون ما الغيبة؟»). بكسر الغين المعجمة (قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذكرك أخاك بما يكره، قال: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد أغتبت وإن لم يكن فيه فقد بهت) بفتح الموحدة وفتح الهاء من البهتان (أخرجه مسلم). الحديث كأنه سيق لتفسير الغيبة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾^(١) ودل الحديث على حقيقة الغيبة. قال في النهاية: هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه. وقال النووي: في الأذكار تبعاً للغزالي ذكر المرء بما يكره، سواء كان في بدن الشخص، أو دينه، أو دنياه، أو نفسه، أو خلقه، أو ماله، أو والده، أو ولده، أو زوجه، أو خادمه، أو حرته، أو طلاقته، أو عبوسته، أو غير ذلك مما يتعلق به ذكر سوء، سواء ذكر باللفظ أو بالرمز أو بالإشارة. قال النووي: ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يدعي العلم، أو بعض من ينسب إلى الصلاح، أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به، ومنه قولهم عند ذكره: الله يعافينا الله يتوب علينا نسأل الله السلامة، ونحو ذلك فكل ذلك من الغيبة. وقوله: (ذكرك أخاك بما يكره) شامل لذكره في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة، ويكون الحديث بياناً لمعناها الشرعي. وأما معناها لغة فأشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في الغيبة. ورجح جماعة أن معناها الشرعي موافق لمعناها اللغوي، ورووا في ذلك حديثاً مسنداً إلى النبي ﷺ أنه قال: «ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة» فيكون هذا إن ثبت مخصصاً لحديث أبي هريرة، وتفسير العلماء دالة على هذا ففسرها بعضهم بقوله: ذكر العيب بظهر الغيب، وآخر بقوله هي أن تذكر الإنسان من خلفه بسوء وإن كان فيه. نعم ذكر الغيب في الوجه حرام لما فيه من الأذى، وإن لم يكن غيبة. وفي قوله: (أخاك) أي أخ الدين دليل على أن غير المؤمن من تجوز غيبته. وتقدم الكلام في ذلك. قال ابن المنذر: في الحديث دليل على أن من ليس بأخ كاليهودي والنصراني وسائر أهل الملل، ومن

١٥٢٣ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الغيبة (الحديث ٢٥٨٩).

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبة له . وفي التعبير عنه بالأخ جذب للمغتاب عن غيبته لمن يغتاب، لأنه إذا كان أخاه فالأولى الحنو عليه، وطي مساويه، والتأول لمعاييه لا نشرها بذكرها . وفي قوله ﷺ: (بما يكره) ما يشعر به بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب به كأهل الخلاعة المجنون، فإنه لا يكون غيبة، وتحريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه . وإنما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو الكبائر؟ فنقل القرطبي الإجماع على أنها من الكبائر . إستدل لكبرها بالحديث الثابت: «إن دماءكم وأعراضكم وأموالكم عليكم حرام» وذهب الغزالي وصاحب العمدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر . قال الأوزاعي^(١): لم أر من صرح أنها من الصغائر غيرهما . وذهب المهدي إلى أنها محتملة بناء على أن ما لم يقطع بكبره، فهو محتمل كما تقوله المعتزلة . قال الزركشي: والعجب ممن يعد أكل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك، والله أنزلهما منزلة أكل لحم الآدمي أي ميتاً، والأحاديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً دالة على شدة تحريمها . (وأعلم) أنه قد أستثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة: (الأول): التظلم، فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني وأخذ مالي، أو أنه ظالم، ولكن إذا كان ذكره لذلك شكاية على من له قدرة على إزالتها أو تخفيفها، ودليله قول هند عند شكايتهما له ﷺ من أبي سفيان إنه رجل شحيح . (الثاني): الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على إزالته فيقول: فلان فعل كذا في حق من لم يكن مجاهراً بالمعصية . (الثالث): الاستفتاء بأن يقول للمفتي: فلان ظلمني بكذا فما طريقي إلى الخلاص عنه، ودليله أنه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه إلا بذكر ما وقع منه . (الرابع): التحذير للمسلمين من الاغترار كجرح الرواة والشهود، ومن يتصدر للتدريس والإفتاء مع عدم الأهلية ودليله قوله ﷺ: «بئس أخو العشيرة» وقوله ﷺ: «أما معاوية فصعلوك» وذلك أنها جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه ﷺ وتستشيريه، وتذكر أنه خطبها معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبو جهم فقال: أما معاوية فصعلوك لا مال له . وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ثم قال: إنكحي أسامة - الحديث . (الخامس): ذكر من جاهر بالفسق أو بالبدعة كالمكاسين وذوي الولايات الباطلة، فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره، وتقدم دليله في حديث «أذكروا الفاجر» . (السادس): التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالأعور، والأعرج، والأعمش، ولا يراد نقصه وغيبته، وجمعها ابن أبي شريف في قوله:

الذم ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر
ولمظهر فسقاً ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

(١) هو غير الإمام المعروف صاحب المقام في بيروت الذي توفي سنة ١٥٧ هـ وقيل: هو الأذرعي .

١٨/١٥٢٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ: لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَا هُنَا - وَيَشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسَبِ أَمْرٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ. كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرَضُهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: لا تحاسدوا ولا تناجشوا) بالجيم والشين المعجمة (ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض) بالغين المعجمة من البغي وبالمهملة من البيع (بعضكم على بعض وكونوا عباد الله) منصوب على النداء (إخواناً) المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره (بفتح حرف المضارعة وسكون الحاء المعجمة وبالفاء أي: لا يغدر بعده ولا ينقض أمانه قال: والصواب الأول: (التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات. بحسب أمرى من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه، أخرجه المسلم). الحديث أشتمل على أمور نهى عنها الشارع (الأول): التحاسد، وهو تفاعل يكون بين اثنين، نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين، ويعلم منه النهي عن الحسد من جانب واحد بطريق الأولى، لأنه إذا نهى عنه مع من يكافئه ويجازيه بحسده مع أنه من باب «وجزاء سيئة سيئة مثلها»^(١) فهو مع عدم ذلك أولى بالنهي، وتقدم تحقيق الحسد. (الثاني): النهي عن المناجشة وتقدم تحقيقها في البيع، ووجه النهي عنها أنها من أسباب العداوة والبغضاء، وقد روي بغير هذا اللفظ في الموطأ بلفظ: «ولا تنافسوا» من المنافسة، وهي الرغبة في الشيء ومحبة الانفراد به ويقال: نافست في الشيء منافسة ونافساً إذا رغبت فيه، والنهي عنها نهى عن الرغبة في الدنيا وأسبابها وحفظها. (والثالث): النهي عن التباغض وهو تفاعل، وفيه ما في «تحاسدوا» من النهي عن التقابل في المباغضة والانفراد بها بالأولى، وهو نهى عن

١٥٢٤ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله (الحديث ٢٥٦٤).

(١) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

تعاطي أسبابه، لأن البغض لا يكون إلا عن سبب، والذم متوجه إلى البغضة لغير الله. فأما ما كانت لله فهي واجبة، فإن البغض في الله والحب في الله من الإيمان، بل ورد في الحديث حصر الإيمان عليهما، (الرابع): النهي عن التدابر: قال الخطابي: أي لا تهاجروا فيهجر أحدكم أخاه، مأخوذ من تولية الرجل للآخر دبره إذا أعرض عنه حين يراه. وقال ابن عبد البر: قيل للإعراض تدابر لأن من أبغض أعرض، ومن أعرض ولى دبره والمحب بالعكس. وقيل: معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر، وسمي المستأثر مستدبراً، لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر. وقال المازدي: معنى التدابر المعادة تقول: دابرته أي عاديتَه، وفي الموطأ عن الزهري التدابر الإعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه، وكأنه أخذه من بقية الحديث وهي «يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام» فإنه يفهم منه أن صدور السلام منهما، أو من أحدهما يرفع الإعراض. (الخامس): النهي عن البغي إن كان بالغين المعجمة، وإن كان بالمهملة فعن بيع بعض على بيع بعض، وقد تقدم في كتاب البيع. قال ابن عبد البر: تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعة بعد صحبتة بغير ذنب شرعي، والحسد له على ما أنعم الله تعالى عليه، ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ النسب ولا يبحث عن معاييه، ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب والحي والميت. وبعد هذه المناهي الخمسة حثهم بقوله: «وكونوا عباد الله إخواناً» فأشار بقوله عباد الله إلى أن من حق العبودية لله الامتثال لما أمر. قال القرطبي: المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة، والرحمة، والمحبة، والمواساة، والمعاونة، والنصيحة، وفي رواية لمسلم زيادة «كما أمر الله» أي: بهذه الأمور، فإن أمر رسول الله ﷺ أمر منه تعالى وزاد المسلم حثاً على أخوة المسلم بقوله: «المسلم أخو المسلم» وذكر من حقوق الأخوة أنه لا يظلمه، وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه، والظلم محرم في حق الكافر أيضاً، وإنما خص المسلم لشرفه. (ولا يخذله) والخذلان ترك الإعانة والنصر، ومعناه: إذا أستعان به في دفع أي ضرر أو جلب أي نفع أعانه. (ولا يحقره) ولا يحتقره ولا يتكبر عليه ويستخف به، ويروى «لا يحتقره» وهو بمعناه. وقوله: (التقوى ها هنا) إخبار بأن عمدة التقوى ما يحل في القلب من خشية الله، ومراقبته، وإخلاص الأعمال له. وعليه دل حديث مسلم «إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم» أي أن المجازاة والمحاسبة إنما تكون على ما في القلب دون الصورة الظاهرة والأعمال البارزة، فإن عمدتها النيات ومحلها القلب، وتقدم أن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد، وإذا فسد فسد الجسد. وقوله: (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه) أي يكفيه أن يكون من أهل الشر بهذه الخصلة وحدها. وفي

قوله: (كل المسلم على المسلم حرام) إخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض، وهو معلوم من الشرع علماً قطعياً.

١٩/١٥٢٥ - وَعَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَذْوَاءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وَاللَّفْظُ لَهُ.

— (وعن قُتَيْبَةَ) بضم القاف وسكون الطاء المهملة وفتح الموحدة (ابن مالك) يقال له: التغلبي بالمشناة الفوقية والغين المعجمة، ويقال التغلبي بالمثلثة والعين المهملة (قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم جنبي منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء والأذواء» أخرجه الترمذي وصححه الحاكم واللفظ له). التجنب المباحة أي باعدي، والأخلاق جمع خلق. قال القرطبي: الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره، وهي محمودة ومذمومة، فالمحمودة على الإجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتنتصف منها ولا تنتصف لها، وعلى التفصيل العفو والحلم، والجود، والصبر، وتحمل الأذى والرحمة، والشفقة، وقضاء الحوائج، والتودد، ولين الجانب ونحو ذلك، والمذمومة ضد ذلك، وهي منكرات الأخلاق التي سأل ﷺ ربه أن يجنبه إياها في هذا الحديث. وفي قوله: «اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي» أخرجه أحمد وصححه ابن حبان. وفي دعائه ﷺ في الافتتاح «وأهدي لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها سواك، وأصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها غيرك». ومنكرات الأعمال ما ينكر شرعاً أو عادة، ومنكرات الأهواء جمع هوى، والهوى هو ما تشتهي النفس من غير نظر إلى مقصد يحمد عليه شرعاً. ومنكرات الأدواء جمع داء، وهي الأسقام المنفردة التي كان النبي ﷺ يتعوذ منها كالجذام، والبرص، والمهلكة. كذات الجنب وكان ﷺ يستعيذ من سىء الأسقام.

٢٠/١٥٢٦ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُمَارِ أَخَاكَ، وَلَا تُمَارِحُهُ، وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِداً فَتُخْلِفْهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

١٥٢٥ - أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: في الرقية إذا اشتكى (الحديث ٣٥٩١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: التعوذ من الكفر والدين (الحديث ٥٣٢/١).
١٥٢٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر، باب: ما جاء في المراء (الحديث ١٩٩٥).

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا تمار من المماراة وهي المجادلة (أخاك ولا تمازحه) من المزح (ولا تعده موعداً فتخلفه) أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف). لكن في معناه أحاديث، سيما في المراء، فإنه روى الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتمارى في شيء من أمر الدين، فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله، ثم أنتهرنا وقال: أبهذا يا أمة محمد أمرتم؟ إنما أهلك من كان قبلكم بمثل هذا، ذروا المراء لقله خيره، ذروا المراء فإن المؤمن لا يماري، ذروا المراء فإن المماري قد تمت خسارته ذروا المراء، كفى إنمأ أن لا تزال ممارياً، ذروا المراء فإن المماري لا أشفع له يوم القيامة، ذروا المراء فأنا زعيم بثلاثة آيات في الجنة في رياضها أسفلها وأوسطها وأعلاها لمن ترك المراء وهو صادق، ذروا المراء فإنه أول ما نهاني عنه ربي بعد عبادة الأوثان». وأخرج الشيخان مرفوعاً: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» أي: الشديد المراء أي: الذي يحج صاحبه. وحقيقة المراء طعنك في كلام غيره لإظهار خلل فيه لغير غرض، سوى تحقير قائله وإظهار مزيتك عليه. والجدال هو: ما يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها. والخصومة لجاج في الكلام ليستوفي به مالأ أو غيره. ويكون تارة وتارة أعتراضاً، والمراء لا يكون إلا أعتراضاً، والكل قبيح إذا لم يكن لإظهار الحق وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أركانه. وأما مناظرة أهل العلم للفائدة، وإن لم تخل عن الجدال، فليست داخله في النهي وقد قال تعالى: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب﴾ إلا بالنهي هي أحسن^(١). وقد أجمع عليه المسلمون سلفاً وخلفاً. وأفاد الحديث النهي عن مازحة الأخ والمزاح الدعابة، والمنهي عنه ما يجلب الوحشة أو كان بباطل. وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التخاطب وجبر الخاطر فهو جائز. فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة «أنهم قالوا: يا رسول الله إنك لتداعبنا، قال: إني لا أقول إلا حقاً» وأفاد الحديث النهي عن إخلاف الوعد وتقديم أنه من صفات المنافقين، وظاهره التحريم وقد قيده حديث «أن تعده وأنت مضمّر لخلافه». وأما إذا وعدته وأنت عازم على الوفاء فعرض مانع فلا يدخل تحت النهي.

٢١/١٥٢٧ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَصْلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

١٥٢٧ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في البخيل (الحديث ١٩٦٢).

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «خصلتان لا يجتمعان في مؤمن البخل وسوء الخلق» أخرجه الترمذي وفي إسناده ضعف). قد علم قبح البخل عرفاً وشرعاً، وقد ذمه الله في كتابه: ﴿الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل﴾^(١)، وبقوله في الكاثرين: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾^(٢) بل ذم من لم يأمر الناس ويحثهم على خلافه فقال تعالى: ﴿ولا يحض على طعام المسكين﴾^(٣) جعله من صفات الذين يكذبون على خلافه فقال تعالى: ﴿ولا يحض على طعام المسكين﴾^(٣) جعله من صفات الذين يكذبون بيوم الدين، وقال في الحكاية عن الكفار إنهم قالوا وهم في طبقات النار: ﴿ولم نك نطعم المسكين﴾^(٤) الآية. وإنما اختلف العلماء في المذموم منه وقدمنا كلامهم في ذلك، وحده بعضهم بأنه في الشرع منع الزكاة. والحق أنه منع كل واجب، فمن منع ذلك كان بخيلاً يناله العقاب. قال الغزالي: وهذا الحد غير كاف، فإن من يرد اللحم والخبز إلى القصاب والخباز لنقص وزن حبة يعد بخيلاً أتفاقاً، وكذا من يضايق عياله في لقمة أو ثمرة أكلوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضي لهم، وكذا من بين يديه رغيف فحضر من يظن أنه يشاركه فأخفاه يعد بخيلاً. اهـ. قلت هذا في البخيل عرفاً لا من يستحق العقاب فلا يرد نقضاً. وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه، وسوء الخلق ضده، وقد وردت فيه أحاديث دالة على أنه ينافي الإيمان، فأخرج الحاكم «سوء الخلق يفسد العمل كما يفسد الخل العسل». وأخرج ابن منده «سوء الخلق شؤم، وطاعة النساء ندامة، وحسن الملكة بماء» وأخرج الخطيب «إن لكل شيء توبة إلا صاحب سوء الخلق، فإنه لا يتوب من ذنب إلا وقع فيما هو شر منه»، وأخرج الصابوني «ما من ذنب إلا وله عند الله توبة إلا سوء الخلق، فإنه لا يتوب صاحبه من ذنب إلا وقع فيما هو شر منه». وأخرج الترمذي وابن ماجه «لا يدخل الجنة سيء الخلق» والأحاديث في الباب واسعة، ولعله يحمل المؤمن في الحديث على كامل الإيمان، أو أنه خرج مخرج التحذير والتنفير، أو أراد إذا ترك إخراج الزكاة مستحلاً لترك واجب قطعي.

٢٢/١٥٢٨ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِيءِ، مَا لَمْ يَغْتَدِ الْمَظْلُومُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

(٣) سورة الحاقة، الآية: ٣٤.

(١) سورة النساء، الآية: ٣٧.

(٤) سورة المدثر، الآية: ٤٤.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «المستبان ما قالوا فعلى المبادئ ما لم يعتد المظلوم» أخرجه مسلم). دل الحديث على جواز مجازاة من أبتدأ الإنسان بالأذية بمثلها، وأن إثم ذلك عائد على البادي، لأنه المتسبب لكل ما قاله المجيب. إلا أن يعتدي المجيب في أذيته بالكلام، فيختص به إثم عدوانه، لأنه إنما أذن له في مثل ما عوقب به ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾^(١) «فمن أعتدى عليكم فأعتدوا عليه بمثل ما أعتدى عليكم»^(٢) وعدم المكافأة والصبر والاحتمال أفضل، فقد ثبت «أن رجلاً سب أبا بكر، رضي الله عنه، بحضرته ﷺ، فسكت أبو بكر والنبي ﷺ قاعد، ثم أجابه أبو بكر فقام النبي ﷺ فقيل له في ذلك فقال: إنه لما سكت أبو بكر كان ملك يجيب عنه، فلما أتتصف لنفسه حضر الشيطان أو نحو هذا اللفظ» قال تعالى: ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾^(٣).

٢٣/١٥٢٩ — وَعَنْ أَبِي صِرْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ.

— (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء اشتهر بكنيته، وأختلف في أسمه اختلافاً كثيراً وهو من بني مازن بن النجار شهد بدرأ وما بعدها من المشاهد (قال: قال رسول الله ﷺ: «من ضار مسلماً ضاره الله ومن شاق مسلماً شق الله عليه» أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه). أي: من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق ضاره الله أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة. والمشاقة المنازعة أي: من نازع مسلماً ظملاً وتعدياً أنزل الله عليه المشقة جزاء وفاقاً. والحديث تحذير عن أذى المسلم بأي شيء.

٢٤/١٥٣٠ — وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَلَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

١٥٢٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: أبواب من القضاء (الحديث ٣٦٣٥)، وأخرجه

الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الخيانة والغش (الحديث ١٩٤٠).

١٥٣٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في اللعنة (الحديث ١٩٧٧).

(١) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٤٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

— (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يبغض الفاحش البذيء» أخرجه الترمذي وصححه). البغض ضد المحبة، وبغض الله عبده إنزال العقوبة به وعدم إكرامه إياه، والبذي فعل من البذاء، وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كما دل له الحديث الآتي:

٢٥/١٥٣١ — وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَفَعَهُ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا الْفَاحِشِ، وَلَا الْبِذِيِّ». وَحَسَنَهُ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَفَّهُ.

— (وله) أي: للترمذي (من حديث ابن مسعود رفعه «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء» وحسنه وصححه الحاكم ورجح الدارقطني وقفه). الطعن السب يقال طعن في عرضه أي سبه. واللعان اسم فاعل للمبالغة بزنة فعال أي كثير اللعن، ومفهوم الزيادة غير مراد، فإن اللعن محرم قليله وكثيره. والحديث إخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الإيمان السب واللعن، إلا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنه الله ورسوله.

٢٦/١٥٣٢ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» أخرجه البخاري). سب الأموات عام للكافر وغيره وقد تقدم، وعلمه ﷺ بإفضائهم إلى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم إلى مولاهم، وقد مر الحديث بلفظه في آخر الجنايز والكلام عليه.

٢٧/١٥٣٣ — وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن حذيفة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يدخل الجنة قتات)

١٥٣١ - أخرجه الحاكم في كتاب: الإيمان، باب: ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان... (الحديث ١٢/١).

١٥٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: سكرات الموت (الحديث ٦٥١٦).

١٥٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: ما يكره من النميمة (الحديث ٦٠٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان غلط تحريم النميمة (الحديث ١٠٥).

بقاف ومثناة فوقية وبعد الألف مثناة أيضاً وهو المنام، وقد روي بلفظه (متفق عليه). وقيل: إن بين القنات والنام فرقاً، فالنام الذي يحضر القصة ليبلغها، والقنات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه، وحقيقة النيمة نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض للإفساد بينهم. وقال الغزالي: إن حدها كشف ما يكره كشفه، سواء كرهه المنقول إليه أو المنقول عنه أو ثالث، وسواء كان الكشف بالرمز أو بالكتابة أو بالإيماء. قال: فحقيقة النيمة إفشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه فلو رآه يخفي مალأ لنفسه فذكره فهو نيمة كذا قاله (قلت): ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النيمة، بل يكون من إفشاء السر وهو محرم أيضاً، وورد في النيمة عدة أحاديث أخرج الطبراني مرفوعاً: «ليس منا ذو حسد ولا نيمة ولا كهانة ولا أنه منه» ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بِهَتَانًا وَاثْمًا مبینًا﴾^(١). وأخرج أحمد «خيار عباد الله الذين إذا رؤوا ذكر الله، وشر عباد الله المشاؤون بالنيمة الباغون للبراء العيب يحشرهم الله مع الكلاب» وغير هذا من الأحاديث. وقد تجب النيمة كما إذا سمع شخصاً يتحدث بإرادة إيذاء إنسان ظلماً وعدواناً فيحذره منه، فإن أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه منه وإلا ذكر له ذلك والحديث دليل على عظم ذنب المنام. قال الحافظ المنذري: أجمعت الأمة على أن النيمة محرمة، وأنها من أعظم الذنوب عند الله. وفي كلام للغزالي ما يدل على أنها لا تكون كبيرة إلا مع قصد الإفساد.

٢٨/١٥٣٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ». أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ.

٢٩/١٥٣٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كف غضبه كف الله عنه عذابه». أخرجه الطبراني في الأوسط وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن أبي الدنيا). تقدم الكلام في الغضب مراراً. وهذا الحديث في فضل من كف غضبه ومنع نفسه من إصدار ما يقتضيه الغضب، ولا يكون ذلك إلا بالحلم والصبر وجهاد النفس وهو أمر شاق، ولذا جعل الله جزاءه كف عذابه عنه، وقد قال تعالى في صفات المؤمنين: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(٢).

(٢) سورة الشورى، الآية: ٣٧.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨.

١٥٣٤ - انظر مجمع الزوائد: ٢٩٨/١٠.

٣٠/١٥٣٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبٌّ، وَلَا بَخِيلٌ، وَلَا سَيِّءُ الْمَلَكَةِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفَرَّقَهُ حَدِيثَيْنِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن أبي بكر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يدخل الجنة) من أول الأمر (خب) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة الخداع (ولا بخيل) تقدم الكلام على البخيل (ولا سيئ الملكة) وهو من يترك ما يجب عليه من حق الممالك، أو تجاوز الحد في عقوبتهم، ومثله تركه لتأديبهم بالآداب الشرعية من تعليم فرائض الله وغيرها، وكذلك البهائم سوء الملكة يكون بإهمالها عن الإطعام، وتحميلها ما لا تطيقه من الأحمال، والمشقة عليها بالسير والضرب العنيف وغير ذلك (أخرجه الترمذي وفرقه حديثين وفي إسناده ضعف). ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها.

٣١/١٥٣٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». يَعْني: الرَّصَاصُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تسمع حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه الآنك) بفتح الهمزة والمد وضم النون (يوم القيامة» يعني الرصاص). هو مدرج في الحديث تفسيراً لما قبله (أخرجه البخاري). هكذا في نسخ بلوغ المرام تسمع بالمشناة الفوقية وتشديد الميم، ولفظ البخاري من أستمع، والحديث دليل على تحريم أستماع حديث من يكره سماع حديثه، ويعرف بالقرائن أو بالتصريح. وروى البخاري في الأدب المفرد من رواية سعيد المقبري قال: مررت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث، فقمْتُ إليهما فلطم صدري وقال: إذا وجدت أثنتين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما. قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حال تناجيهم. قال المصنف: ولا ينبغي للداخل عليهما القعود عندهما ولو تباعد عنهما إلا بإذنهما، لأن أفتاحهما الكلام سرّاً، وليس عندهما أحد دل على أنهما لا يريدان الاطلاع عليه، وقد يكون لبعض الناس قوة، فهم إذا سمع بعض الكلام أستدل به على باقيه

١٥٣٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في البخيل (الحديث ١٩٦٣).

١٥٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب: التعبير، باب: من كذب في حلمه (الحديث ٧٠٤٢).

فلا بد له من معرفة الرضا، فإنه قد يكون في الإذن حياء وفي الباطن الكراهة، ويلحق بأستماع الحديث أستنشاق الرائحة، ومس الثوب، وأستخبار صغار أهل الدار ما يقول الأهل والجيران من كلام، أو ما يعملون من الأعمال، وأما لو أخبره عدل عن منكر جاز له أن يهجم ويستمع الحديث لإزالة المنكر.

٣٢/١٥٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عَيْبِ النَّاسِ. أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس» أخرجه البزار بإسناد حسن). طوبى مصدر من الطيب أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها، والمراد أنها لمن شغله النظر في عيوبه وطلب إزالتها أو الستر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب غيره، والتعرف لما يصدر منهم من العيوب، وذلك بأن يقدم النظر في عيب نفسه إذا أراد أن يعيب غيره، فإنه يجد من نفسه ما يردعه عن ذكر غيره.

٣٣/١٥٣٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَأَخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعاضم في نفسه وأختال في مشيته لقي الله وهو عليه غضبان» أخرجه الحاكم ورجاله ثقات). تفاعل يأتي بمعنى فعل مثل توانيت بمعنى ونيت، وفيه مبالغة وهو المراد هنا أي من عظم نفسه، إما بأعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم أستحقاقه الإهانة، ويحتمل هنا أن تعاضم بمعنى تعظم مشددة أي أعتقد في نفسه أنه عظيم كتكبر أعتقد أنه كبير، أو يكون تفاعل بمعنى أستفعل أي طلب أن يكون عظيماً، وهذا يلاقي معنى تكبر، والكبر كما قال المهدي في كتاب تكملة الأحكام: هو أعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم أستحقاقه الإهانة. وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذي من حديث ابن مسعود أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر» قال رجل: يا رسول الله إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً، قال ﷺ:

«إن الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس» قيل: هو أن يتكبر عن الحق فلا يراه حقاً. وقيل: هو أن يتكبر عن الحق فلا يقبله. وقال النووي: معناه الارتفاع عن الناس واحتقارهم، ودفع الحق وإنكاره ترفعاً وتجبراً. وجاء في رواية الحاكم «ولكن الكبر من بطر الحق وأزدرى الناس فبطر الحق دفعه وردّه، وغمط الناس بفتح المعجمة وسكون الميم وبالطاء المهملة هو احتقارهم وازدراؤهم» هكذا جاء مفسراً عند الحاكم قاله المنذري ولفظة (من) رويت بالكسر لميمها على أنها حرف جر، وبفتحها على أنها موصولة، والتفسير النبوي دل على أنه ليس من قبيل الاعتقاد، وإنما هو بمعنى عدم الامتثال تعزراً وترفعاً واحتقاراً للناس. وقال ابن حجر في الزواجر: الكبر إما باطن وهو خلق في النفس وأسم الكبر بهذا أحق، وإما ظاهر وهو أعمال تصدر من الجوارح، وهي ثمرات ذلك الخلق، وعند ظهورها يقال: تكبر وعند عدمها يقال كبر، فالأصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح والركون إلى رؤية النفس فوق المتكبر عليه، فهو يستدعي متكبراً عليه ومتكبراً به، وبه فارق العجب، فإنه لا يستدعي غير المعجب به حتى لو فرض أنفراده دائماً، لما أمكن أن يقع منه العجب دون الكبر، فالعجب مجرد أستعظام الشيء، فإن صحبه من يرى أنه فوقه كان تكبراً أهـ. والاختيال في المشية هو من التكبر، وعطفه عليه من عطف أحد نوعي الكبر على الآخر، كأنه يقول: من جمع بين نوعين من أنواع هذا الكبر يستحق الوعيد، ولا يلزم منه أن أحدهما لا يكون بهذه المثابة، لأنه قد ثبتت أحاديث في ذم الكبر مطلقاً، والحديث وغيره دال على تحريم الكبر وإيجابه لغضب الله تعالى.

١٥٤٠/٣٤ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

— (وعن سهل بن سعد، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «العجلة من الشيطان» أخرجه الترمذي وقال: حسن). العجلة هي السرعة في الشيء، وهي مذمومة فيما كان المطلوب فيه الأناة محمودة فيما يطلب تعجيله من المسارعة إلى الخيرات ونحوها، وقد يقال لا منافاة بين الأناة والمسارة، فإن سارع بتؤدة وتأن فيتم له الأمران، والضابط أن خيار الأمور أوسطها.

٣٥/١٥٤١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ سُوءُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الشؤم سوء الخلق» أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف). الشؤم ضد اليمن وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه الشؤم وأن كل ما يلحق من الشرور فسببه سوء الخلق. وفيه إشعار بأن سوء الخلق وحسنه اختيار مكتسب للعبد. وتقدم تحقيقه.

٣٦/١٥٤٢ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي الدرداء، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن اللعانيين لا يكونون شهداء ولا شفعاء يوم القيامة» أخرجه مسلم). تقدم الكلام في اللعن قريباً، والحديث إخبار بأن كثيري اللعن ليس لهم عند الله قبول شفاعة يوم القيامة أي: لا يشفعون حين يشفع المؤمنون في إخوانهم. ومعنى ولا شهداء قيل: لا يكونون يوم القيامة شهداء على تبليغ الأمم رسلهم إليهم الرسالات. وقيل: لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم لفسقهم، لأن إكثار اللعن من أدلة التساهل في الدين. وقيل: لا يرزقون الشهادة وهي القتل في سبيل الله فيوم القيامة متعلق بشفعاء وحده على هذين الأخيرين، ويحتمل عليهما أن يتعلق بهما، ويراد أن شهادته لما لم تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة ثواب من شهد بالحق، وكذلك لا يكون له في الآخرة ثواب الشهداء.

٣٧/١٥٤٣ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَسَنَدُهُ مُنْقَطِعٌ.

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من عير أخاه بذنوب من عابه به لم يمت حتى يعملها» أخرجه الترمذي وحسنه وسنده منقطع). كأنه حسنه الترمذي لشواهد فلا يضره انقطاعه، وكان من عير أخاه أي عابه من العار، وهو كل شيء لازم به عيب كما في القاموس يجازي بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به، وذلك إذا

١٥٤١ - أخرجه أحمد: ٥٠٢/٣ و ٨٥/٦.

١٥٤٢ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: النهي عن لعن الدواب وغيرها (الحديث ٨٦).

١٥٤٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب: - ٥٣ - (الحديث ٢٥٠٥).

صاحبه إعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه. وفيه أن ذكر الذنب لمجرد التعبير قبيح يوجب العقوبة، وأنه لا يذكر عيب الغير إلا للأمور الستة التي سلفت مع حسن القصد فيها.

٣٨/١٥٤٤ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، وَيَلٌ لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

— (وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده) معاوية بن حيدة (قال: قال رسول الله ﷺ: «ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم، ويل له ثم ويل له» أخرجه الثلاثة وإسناده قوي). وحسنه الترمذي وأخرجه البيهقي. والويل الهلاك، ورفع على أنه مبتدأ خبره الجار والمجرور، وجاز الابتداء بالنكرة لأنه من باب سلام عليكم، وفي معناه الأحاديث الواردة في تحريم الكذب على الإطلاق مثل حديث «إياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، والفجور يهدي إلى النار». سيأتي وأخرج ابن حبان في صحيحه «إياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار» ومثله عند الطبراني. وأخرج أحمد من حديث ابن لهيعة «ما عمل أهل النار؟». قال: الكذب، فإن العبد إذا كذب فجر، وإذا فجر كفر، وإذا كفر دخل النار». وأخرج البخاري أنه قال ﷺ في الحديث الطويل ومن جملته قوله: «رأيت الليلة رجلين أتياني قالاً لي الذي رأيته يشق شذقه فكذاب يكذب الكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق» في حديث رؤياه ﷺ. والأحاديث في الباب كثيرة. والحديث دليل على تحريم الكذب لإضحاك القوم، وهذا تحريم خاص، ويحرم على السامعين سماعه إذا علموه كذباً، لأنه إقرار على المنكر بل يجب عليهم التكبير أو القيام من الموقف. وقد عد الكذب من الكبائر قال الروياني من الشافعية: إنه كبيرة. ومن كذب قصداً ردت شهادته وإن لم يضر بالغير، لأن الكذب حرام بكل حال. وقال المهدي: إنه ليس بكبيرة ولا يتم له نفي كبره على العموم، فإن الكذب على النبي ﷺ، أو لإضرار بمسلم، أو معاهد كبيرة، وقسم الغزالي الكذب في الإحياء إلى واجب ومباح ومحرم وقال: إن كل مقصد محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام، وإن أمكن التوصل إليه بالكذب وحده، فمباح إن أنتج تحصيل ذلك المقصود، وواجب إن وجب تحصيل ذلك،

١٥٤٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في التشديد في الكذب (الحديث ٤٩٩٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس (الحديث ٢٣١٥).

وهو إذا كان فيه عصمة من يجب إنقاذه، وكذا إذا خشي على الوديعة من ظالم وجب الإنكار والحلف، وكذا إذا كان لا يتم مقصود حرب، أو إصلاح ذات البين، أو استمالة قلب المجني عليه إلا بالكذب. فهو مباح. وكذا إذا وقعت منه فاحشة كالزنى وشرب الخمر وسأله السلطان فله أن يكذب ويقول ما فعلت ثم قال وينبغي أن تقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق، فإن كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب، وإن كانت بالعكس أوشك فيها حرم الكذب، وإن تعلق بنفسه أستحب أن لا يكذب، وإن تعلق بغيره لم تحسن المسامحة بحق الغير، والحزم تركه حيث أبيح. وأعلم أنه يجوز الكذب، اتفاقاً في ثلاث صور كما أخرجه مسلم في الصحيح قال ابن شهاب: لم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها. قال القاضي عياض: لا خلاف في جواز الكذب في هذه الثلاث الصور. وأخرج ابن النجار عن النواس بن سمعان مرفوعاً: «الكذب يكتب على ابن آدم إلا في ثلاث: الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما، والرجل يحدث امرأته ليرضيها بذلك، والكذب في الحرب». (قلت): انظر في حكمة الله ومحبه لاجتماع القلوب كيف حرم النعمة، وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وأباح الكذب، وإن كان حراماً إذا كان لجمع القلوب وجلب المودة وإذهاب العداوة.

٣٩/١٥٤٩ - وَعَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ مَنْ أَغْتَبَتْهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ».
رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: كفارة من أغتبه أن تستغفر له) رواه الحارث بن إسناد ضعيف). وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الإيمان وغيرهما بألفاظ مختلفة من حديث أنس، وفي أسانيدهما ضعف. وروي من طريق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهقي قال: وهو أصح ولفظه قال: «كان في لساني ذرب على أهلي فسألت رسول الله ﷺ فقال: أين أنت من الاستغفار يا حذيفة؟ إني لأستغفر الله في كل يوم مائة مرة» وهذا الحديث لا دليل فيه نصاً أنه لأجل الغتباب، بل لعله لدفع ذرب اللسان. وفي الحديث دليل على أن الاستغفار من المغتاب لمن أغتابه يكفي ولا يحتاج إلى الاعتذار منه. وفصلت الهادوية والشافعية فقالوا: إذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه. وأما إذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضاً، لأنه يجلب الوحشة، وإيغار الصدر، إلا أنه أخرج البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من كانت عنده مظلمة لأخيه

في عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون له دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه». وأخرج نحوه البيهقي من حديث أبي موسى، وهو دال على أنه يجب الاستحلال وإن لم يكن قد علم، إلا أنه يحمل على من قد بلغه، ويكون حديث أنس فيمن لم يعلم ويقيد به إطلاق حديث البخاري.

٤٠/١٥٤٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم») بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة (أخرجه مسلم). الألد مأخوذ من لديد الوادي وهما جانباه والخصم شديد الخصومة الذي يحج مخاصمه، ووجه الاشتقاق أنه كلما أحتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر، وقد وردت أحاديث في ذم الخصومة كحديث «من جادل في خصومة بغير علم لم يزل في سخط الله حتى ينزع» تقدم تخريجه. وأخرج الترمذي وقال: غريب من حديث ابن عباس مرفوعاً: «كفى بك إثماً لا تزال مخاصماً» وظاهر إطلاق الأحاديث أن الخصومة مذمومة ولو كانت في حق. وقال النووي في الأذكار: فإن قلت: لا بد للإنسان من الخصومة لاستيفاء حقه. فالجواب ما أجاب به الغزالي أن الذم إنما هو لمن خاصم بباطل وبغير علم كوكيل القاضي، فإنه يتوكل قبل أن يعرف الحق في أي جانب. ويدخل في الذم من يطلب حقاً، لكن لا يقتصر على قدر الحاجة، بل يظهر اللد والكذب لإيذاء خصمه، وكذلك من يحمله على الخصومة محض العناد لقهر خصمه وكسره، ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذي وليس إليها ضرورة في التوصل إلى غرضه فهذا هو المذموم، بخلاف المظلوم الذي ينصر حجته بطريق الشرع من غير لد وإسراف وزيادة لجأج على الحاجة من غير قصد عناد ولا إيذاء، ففعله هذا ليس مذموماً ولا حراماً، لكن الأولى تركه ما وجد إليه سبيلاً. وفي بعض كتب الشافعية أنها ترد شهادة من يكثر الخصومة، لأنها تنقص المروءة لا لكونها معصية.

٥ - باب: الترغيب في مكارم الأخلاق

١٥٤٧/١ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ، فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ، وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ حَتَّى يَكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِنَّا كُمْ وَالْكَذِبُ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ^(١)، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ، حَتَّى يَكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي) بفتح حرف المضارعة (إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» متفق عليه). الصدق ما طابق الواقع، والكذب ما خالف الواقع هذه حقيقتهما عند الجمهور من الهادوية وغيرهم، والهداية الدلالة الموصلة إلى المطلوب، والبر بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخيرات، وهو أسم جامع للخيرات كلها، ويطلق على العمل الصالح الخاص. وقال ابن بطال على قوله: (وإن البر) إلى آخره مصداقه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾^(١) وقال على قوله: (وما يزال الرجل يصدق) إلى آخره المراد يتكرر منه الصدق حتى يستحق أسم المبالغة وهو الصديق. وأصل الفجور الشق فهو شق الديانة، ويطلق على الميل إلى الفساد على الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر. وقوله: (وما يزال الرجل يكذب) هو كما مر في قوله، وما يزال الرجل يصدق في أنه إذا تكرر منه الكذب أستحق اسم المبالغة وهو الكذاب. وفي الحديث إشارة إلى أن من تحرى الصدق في أقواله صار له سجية، ومن تعمد الكذب وتحراه صار له سجية، وأنه بالتدرب والاكتساب تستمر صفات الخير والشر. والحديث دليل على عظمة شأن الصدق، وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة، ودليل على عظمة قبح الكذب، وأنه ينتهي بصاحبه إلى النار، وذلك من غير ما لصاحبهما في الدنيا، فإن الصدوق مقبول الحديث عند الناس،

١٥٤٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الوصايا، باب: قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ (الحديث ٦٠٢٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: قبح الكذب، وحسن الصدق وفضله (الحديث ٢٩٠٨).

(١) سورة الانفطار، الآية: ١٣.

مقبول الشهادة عند الحكام، محبوب مرغوب في أحاديثه، والكذب بخلاف هذا كله.

١٥٤٨/٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: إياكم والظن) بالنصب محذر منه (فإن الظن أكذب الحديث) متفق عليه. تقدم بيان معناه، وأنه تحذير من أن يحقق ما ظنه. وأما نفس الظن فقد يهجم على القلب فيجب دفعه والإعراض عن العمل عليه.

١٥٤٩/٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرَقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا، نَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ: «فَأَمَّا إِذَا أَبَيْتُمْ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ». قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي سعيد، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إياكم والجلوس على الطرقات) بضميتين جمع طريق (قالوا: يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها، قال: فأما إذا أبيتم) أي: أمتنعتم عن ترك الجلوس على الطرقات (فأعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حقه قال: غص البصر) عن المحرمات (وكف الأذى) عن المارين يقول أو فعل (ورد السلام) لإجابته على من ألقاه عليكم من المارين، إذ السلام يسن ابتداء للمار لا للقاعد (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، متفق عليه). قال القاضي عياض: فيه دليل على أنهم فهموا أن الأمر ليس للوجوب، وأنه للترغيب فيما هو الأولى إذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوا. قال المصنف: ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ تخفيفاً

١٥٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: ما ينهي عن السباب واللعن (الحديث ٦٠٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» (الحديث ٢٥٨٨).

١٥٤٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستئذان، باب: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا...﴾، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: النهي عن الجلوس في الطرقات، وإعطاء الطريق حقه (الحديث ٢١٢١).

لما شكوا من الحاجة إلى ذلك. وقد زيد في أحاديث حق الطريق على هذه الخمسة المذكورة، زاد أبو داود: وأرشاد ابن السبيل وتشميت العاطس إذا حمد الله، وزاد سعيد بن منصور: وإغاثة الملهوف، وزاد البزار: والإعانة على الحمل، وزاد الطبراني وأعينوا المظلوم واذكروا الله كثيراً. قال السيوطي في التوشيح: فأجتمع من ذلك ثلاثة عشر أدباً، وقد نظمها شيخ الإسلام ابن حجر فقال في أربعة أبيات:

جمعت آداب من رام الجلوس على الد طريق من قول خير الخلق إنساناً
أفش السلام وأحسن في الكلام وشم ت عاطساً وسلاماً رد إحساناً
في الحمل عاون ومظلوماً أعن وأغث لهفان اهد سبيلاً واهد حيراناً
بالعرف مر وانه عن نكر وكف أذى وغض طرفاً وأكثر ذكر مولانا

ألا أن الأحاديث التي قد ماناها وذكرها السيوطي في التوشيح فيها أحد عشر أدباً وفي الأبيات ثلاثة عشر، لأنه زاد: حسن الكلام، وهو ثابت في حديث لأبي هريرة، وزاد فيها: وإفشاء السلام ولم أجد في حديث إنما فيها رد السلام وقد ذكره فيها، والحكمة في النهي عن الجلوس في الطرقات أنه لجلوسه يتعرض للفتنة، فإنه قد ينظر إلى الشهوات ممن يخاف الفتنة على نفسه من النظر إليهن مع مرورهن، وفيه التعرض للزوم حقوق الله والمسلمين، ولو كان قاعداً في منزله لما عرف ذلك، ولا لزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها، ولما طلبوا الإذن في البقاء في مجالسهم، وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما يلزمهم من الحقوق، وكل ما ذكر من الحقوق قد وردت به الأحاديث مفرقة تقدم بعضها ويأتي بعضها.

الفقه في الدين

١٥٥٠/٤ — وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» متفق عليه). الحديث دليل على عظمة شأن التفقه في الدين، وأنه لا يعطاه إلا من أراد الله به خيراً عظيماً، كما يرشد إليه التنكير ويدل له المقام. والفقه في الدين تعلم قواعد

١٥٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (الحديث ٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» (الحديث ١٧٥).

الإسلام، ومعرفة الحلال والحرام، ومفهوم الشرط أن من لم يتفقه في الدين لم يرد الله به خيراً. وقد ورد هذا المفهوم منطوقاً في رواية أبي يعلى «ومن لم يفقه لم يبال الله به». وفي الحديث دليل ظاهر على شرف الفقه في الدين والمتفقهين فيه على سائر العلوم والعلماء، والمراد به معرفة الكتاب والسنة.

١٥٥١/٥ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

— (وعن أبي الدرداء، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق» أخرجه أبو داود والترمذي وصححه) وتقدم الكلام في حقيقته بما لا يحتاج فيه إلى الإعادة لقرب عهده.

١٥٥٢/٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء من الإيمان متفق عليه»). الحياء في اللغة تغير وأنكسار يلحق الإنسان من خوف ما يعاب به. وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق. والحياء وإن كان قد يكون غريزة، فهو في استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية، فلذلك كان من الإيمان. وقد يكون كسبياً، ومعنى كونه من الإيمان أن المستحي ينقطع بحيائه عن المعاصي، فيصير كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي. وقال ابن قتيبة: معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمتنع الإيمان، فسمي إيماناً كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه، والحياء مركب من جبن وعفة. وفي الحديث «الحياء خير كله ولا يأتي إلا بخير» فإن قلت: قد يمنع الحياء صاحبه عن إنكار المنكر، وهو إخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم «إنه لا يأتي إلا بخير». (قلت:) قد أجيب عنه بأن المراد من الحياء في

١٥٥١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في حسن الخلق (الحديث ٤٧٩٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في حسن الخلق (الحديث ٢٠٠٢) وقال: حديث حسن صحيح.

١٥٥٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: الحياء من الإيمان (الحديث ٢٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها. (الحديث ٣٥).

الأحاديث الحياء الشرعي، والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياءً شرعياً، بل هو عجز ومهانة، وإنما يطلق عليه الحياء لمشايبته الحياء الشرعي، وبجواب آخر وهو أن من كان الحياء من خلقه، فالخير عليه أغلب، أو أنه إذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات، فلا ينافيه حصول التقصير في بعض الأحوال. قال القرطبي في المفهم شرح مسلم: وكان النبي ﷺ قد جمع له النوعان من الحياء المكتسب والغريزي، وكان في الغريزي أشد حياءً من العذراء في خدرها، وكان في المكتسب في الذروة العليا ﷺ.

١٥٥٣/٧ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَأَصْنَعْ مَا شِئْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت» أخرجه البخاري) لفظ الأولى ليس في البخاري، بل في سنن أبي داود ووقع في حديث حذيفة «إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى - إلى آخره» أخرجه أحمد والبخاري. والمراد من النبوة الأولى ما اتفق عليه الأنبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم، لأنه أمر أطبق عليه العقول. وفي قوله: (فأصنع ما شئت): قولهن: (الأول): أنه بمعنى الخبر أي صنعت ما شئت، وعبر عنه بلفظ للإشارة إلى أن الذي يكف الإنسان عن مدافعة الشر هو الحياء، فإذا تركه توفرت دواعيه على موقعة الشر، حتى كأنه مأمور به، أو الأمر فيه للتهديد أي اصنع ما شئت، فإن الله مجازيك على ذلك. (الثاني): أن المراد أنظر إلى ما تريد فعله، فإن كان مما لا يستحي منه فأفعله، وإن كان مما يستحي منه فدعه ولا تبال بالخلق.

١٥٥٤/٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، أَخْرَصَ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ، وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلَ، فَإِنْ لَوْ تَفَتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٥٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأنبياء، باب: - ٥٤ - (الحديث ٣٤٨٣) و(الحديث ٣٤٨٤).

١٥٥٤ - أخرجه مسلم في كتاب: القدر، باب: في الأمر بالقوة وترك العجز، والاستعانة بالله، وتقويض المقادير لله (الحديث ٢٦٦٤).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل من القوي والضعيف (خير) لوجود الإيمان فيهما (أحرص) من حرص يحرس كضرب يضرب، ويقال حرص كسمع (على ما ينفعك) في دنياك ودينك (واستعن بالله) عليه (ولا تعجز) بفتح الجيم وكسرهما (وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء الله فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان» أخرجه مسلم). المراد من القوي قوى عزيمة النفس في الأعمال الأخروية، فإن صاحبها أكثر إقداماً في الجهاد وإنكار المنكر، والصبر على الأذى في ذلك، واحتمال المشاق في ذات الله، والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما، والضعيف بالعكس من هذا إلا أنه لا يخلو عن الخير لوجود الإيمان فيه، ثم أمره ﷺ بالحرص على طاعة الله وطلب ما عنده، وعلى طلب الاستعانة به في كل أموره، إذ حرص العبد بغير إعانة الله لا ينفعه.

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهداه

ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات، وقد استعاذ منه ﷺ بقوله: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، ومن العجز والكسل» وسيأتي ونهاه بقوله: «إذا أصابه شيء» من حصول ضرر أو فوات نفع عن أن يقول (لو) قال بعض العلماء: هذا إنما هو لمن قال معتقداً ذلك حتماً، وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعاً. فأما من رد ذلك إلى مشيئة الله، وأنه لا يصيبه إلا ما شاء الله، فليس من هذا. وأستدل له بقول أبي بكر في الغار: «ولو أن أحدهم رفع رأسه لرآنا وسكوته ﷺ» قال القاضي عياض: وهذا لا حجة فيه، لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل، وليس فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه. قال: وكذا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز من اللو كحديث لولا حدثان قومك بالكفر» الحديث «ولو كنت راجماً بغير بينة» «ولولا أن أشق على أمتي» وشبه ذلك فكله مستقبل ولا أعترض فيه على قدر فلا كراهية فيه، لأنه إنما أخبر عن اعتقاده فيما كان يفعل لولا المانع وعما هو في قدرته. فأما ما ذهب فليس في قدرته. قال القاضي: فالذي عندي في معنى الحديث أن النهي على ظاهره، وعمومه، لكن نهى تنزيه. ويدل عليه قوله ﷺ: «فإن لو تفتح عمل الشيطان». قال النووي: وقد جاء من استعمال لو في الماضي قوله ﷺ: «لو أستقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي» وغير ذلك، فالظاهر أن النهي إنما هو عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه، فيكون نهى تنزيه لا تحريم. وأما ما قاله تأسفاً على ما فاته

من طاعة الله وما هو متعذر عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس به، وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث.

٩/١٥٥٥ - وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ: أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عياض بن حمار، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يبغى أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد» أخرجه مسلم). التواضع عدم الكبر وتقدم تفسير الكبر. وعدم التواضع يؤدي إلى البغي، لأنه يرى لنفسه مزية على الغير، فيبغى عليه بقوله أو فعله، ويفخر عليه ويزدريه، والبغي والفخر مذمومان، ووردت أحاديث في سرعة عقوبة البغي منها عن أبي بكره قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من ذنب أجدر أو أحق من أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم» أخرجه الترمذي والحاكم وصححاه وأخرجه ابن ماجه. وأخرج البيهقي: «ليس شيء مما عصي الله به هو أسرع عقوبة من البغي».

١٠/١٥٥٦ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ.

— (وعن أبي الدرداء، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من رد عن عرض أخيه بالغيب رد الله عن وجهه النار يوم القيامة» أخرجه الترمذي وحسنه).

١١/١٥٥٧ - وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوُهُ.

— (ولأحمد من حديث أسماء بنت يزيد نحوه) في الحديثين دليل على فضيلة الرد

١٥٥٥ - أخرجه مسلم في كتاب: صفة الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الدنيا وأهل النار (الحديث ٢١٩٨).

١٥٥٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر، باب: ما جاء في اللب عن عرض المسلم (الحديث ١٩٣١).

١٥٥٧ - أخرجه أحمد: ٤٤٩/٦ - ٤٥٠.

على من أغتاب أخاه عنده وهو واجب، لأنه من باب الإنكار للمنكر، ولذا ورد الوعيد على تركه كما أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا «ما من مسلم يخذل أمراً مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمة ويتقص من عرضه إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته». وأخرج أبو الشيخ «من رد من عرض أخيه رد الله عنه النار يوم القيامة» وتلا رسول الله ﷺ: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١). وأخرج أبو داود وأبو الشيخ أيضاً: «من حمى عرض أخيه في الدنيا بعث الله له ملكاً يوم القيامة يحميه من النار». وأخرج الأصبهاني: «من اغتیب عنده أخوه فاستطاع نصرته فنصره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة»، بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة أحد المغتابين، فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور الرد عن عرض أخيه، ولو بإخراج من أغتاب إلى حديث آخر، أو القيام عن موقف الغيبة، أو الإنكار بالقلب، أو الكراهة للقول، وقد عد بعض العلماء السكوت كبيرة لورود هذا الوعيد ولدخوله في وعيد من لم يغير المنكر، ولأنه أحد المغتابين حكماً وإن لم يكن مغتاباً لغة وشرعاً.

١٥٥٨/١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ (اللَّهُ تَعَالَى)»^(٢). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله تعالى) أخرجه مسلم) فسر العلماء عدم النقص بمعنيين: (الأول): أنه يبارك له فيه ويدفع عنه الآفات، فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية. (والثاني): أنه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقص عينها، فكأن الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة. قلت: والمعنى (الثالث): أنه تعالى يخلفها بعوض يظهر به عدم نقص المال، بل ربما زادته ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾^(٣). وهو مجرب محسوس، وفي قوله: (ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً). حث على العفو عن المسيء

١٥٥٨ - أخرجه مسلم في كتاب: البر، باب: استحباب العفو والتواضع (الحديث ٢٥٨٨).

(١) سورة الروم، الآية: ٤٧.

(٢) سورة سبأ، الآية: ٣٩.

(٣) زيادة في الأصل.

وعدم مجازاته على إساءته وإن كانت جائزة قال تعالى: ﴿فمن عفا وأصلح فأجره على الله﴾^(١). وفيه أن يجعل الله تعالى للعافي عزاً وعظمة في القلوب، لأنه بالانتصاف يظن أنه يعظم ويصان جانبه ويهاب، ويظن أن الإغضاء والعفو لا يحصل به ذلك، فأخبر رسول الله ﷺ بأنه يزداد بالعفو عزاً. وفي قوله: (وما تواضع أحد لله) أي: لأجل ما أعده الله للمتواضعين (إلا رفعه الله) دليل على أن التواضع سبب للرفعة في الدارين لإطلاقه. وفي الحديث خث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع، وهذه من أمهات مكارم الأخلاق.

١٥٥٩/١٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامَ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عبد الله بن سلام، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس أفشوا السلام وصلوا الأرحام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام» أخرجه الترمذي وصححه). الإفشاء لغة الإظهار والمراد نشر السلام على من يعرفه وعلى من لا يعرفه، وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير؟ قال: «تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» ولا بد في السلام أن يكون بلفظ مسمع لمن يرد عليه. وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر: «إذا سلمت فاسمع فإنها تحية من عند الله» قال النووي: أقله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه، فإن لم يسمعه لم يكن آتياً بالسنة، فإن شك استظهر. وإن دخل مكاناً فيه يقاظ ونيام، فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال: «كان النبي ﷺ يجيء من الليل فيسلم تسليماً لا يوقظ نائماً ويسمع اليقظان، فإن لقي جماعة يسلم عليهم جميعاً، ويكره أن يخص أحدهم بالسلام، لأنه يولد الوحشة ومشروعية السلام لجلب التحاب والألفة، فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إلا أدلكم على ما تحابون به؟ أفشوا السلام بينكم» ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند

١٥٥٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في فضل إطعام الطعام (الحديث ١٨٥٥)

وقال: حديث حسن صحيح.

(١) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

الدخول، لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا قعد أحدكم فليسلم، وإذا قام فليسلم فليست الأولى أحق من الآخرة» وتكره أو تحرم الإشارة باليد أو الرأس، لما أخرجه النسائي بسند جيد عن جابر مرفوعاً: «لا تسلموا تسليم اليهود، فإن تسليمهم بالرؤوس والأكف» إلا أنه يستثنى من ذلك حال الصلاة، فقد وردت أحاديث بأنه ﷺ كان يرد على من يسلم عليه وهو يصلي بالإشارة. وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب شروط الصلاة في الجزء الأول. وجوزت الإشارة بالسلام على من بعد سماع لفظ السلام. قال ابن دقيق العيد: وقد يستدل بالأمر بإفشاء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام، ويرد عليه أنه لو كان الابتداء فرض عين على كل أحد كان فيه حرج ومشقة والشريعة على التخفيف والتيسير، فيحمل على الاستحباب اهـ. قال النووي: في التسليم على من لم يعرف إخلاص العمل لله تعالى وأستعمال التواضع، وإفشاء السلام الذي هو شعار هذه الأمة. وقال ابن بطال: في مشروعية السلام على غير معروف أستفتاح المخاطبة للتأنيس، ليكون المؤمنون كلهم إخوة فلا يستوحش أحد من أحد. وتقدم الكلام على صلة الأرحام مستوفي وعلى إطعام الطعام، فيشمل من يجب عليه إنفاقه ويلزمه إطعامه ولو عرفاً أو عادةً، وكالصدقة على السائل للطعام وغيره، فالأمر محمول على فعل ما هو أولى من تركه ليشمل الواجب والمندوب. والأمر بصلاة الليل في قوله: (وصلوا بالليل) قد ورد تفسيره بصلاة العشاء، والمراد بالناس اليهود والنصارى، ويحتمل أنه أريد ذلك وما يشمل نافلة الليل وقوله: (تدخلوا الجنة بسلام) إخبار بأن هذه الأفعال من أسباب دخول الجنة، وكأنه بسببها يحصل لفاعلها التوفيق وتجنب ما يوبقها من الأعمال، وحصول الخاتمة الصالحة.

١٥٦٠/١٤ - وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ - ثَلَاثًا - . قُلْنَا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن تميم الداري رضي الله عنه) هو أبو رقية تميم بن أوس بن خارجة نسب إلى جده دار، ويقال الديري نسبة إلى دير كان فيه قبل الإسلام، وكان نصرانياً وليس في الصحيحين والموطأ داري ولا ديري إلا تميم، أسلم سنة تسع، كان يختم القرآن في ركعة، وكان ربما ردد الآية الواحدة الليل كله إلى الصباح، سكن المدينة ثم أنتقل منها إلى الشام،

وروى عنه النبي ﷺ في خطبته قصة الجساسة والدجال، وهي منقبة له وهي داخلة في رواية الأكابر عن الأصاغر وليس له في صحيح مسلم إلا هذا الحديث، وليس له في البخاري شيء (قال: قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة ثلاثاً») أي: قالها ثلاثاً (قلنا: لمن هي يا رسول الله؟) أي: من يستحقها؟ (قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) أخرجه مسلم). هذا الحديث جليل. قال العلماء: إنه أحد الأحاديث الأربعة التي يدور عليها الإسلام. وقال النووي: ليس الأمر كما قالوه بل عليه مدار الإسلام، قال الخطابي: النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح له، ومعنى الإخبار عن الدين بها أن عماد الدين وقوامه النصيحة قالوا: والنصح لله الإيمان به، ونفي الشرك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها، وتنزيهه تعالى عن جميع أنواع النقائص، والقيام بطاعته وأجتناب معاصيه، والحب فيه والبغض فيه، وموالاته من أطاعه ومعاداة من عصاه، وغير ذلك مما يجب له تعالى. قال الخطابي: وجميع هذه الأشياء راجعة إلى العبد من نصيحة نفسه، والله تعالى غني عن نصيح الناصح، والنصيحة لكتابه الإيمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حله وتحريم ما حرمه، والاهتداء بما فيه، والتدبر لمعانيه، والقيام بحقوق تلاوته، والاتعاظ بمواعظه والاعتبار بزواجه والمعرفة له. والنصيحة لرسول الله ﷺ تصديقه بما جاء به، وأتباعه فيما أمر به ونهى عنه، وتعظيم حقه وتوقيره حياً وميتاً، ومحبة من أمر بمحبته من آله وصحبه، ومعرفة سنته والعمل بها ونشرها والدعاء إليها والذب عنها. والنصيحة لأمة المسلمين إعانتهم على الحق وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتذكيرهم لجوانح العباد، ونصحهم في الرفق والعدل. قال الخطابي: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم. وتعداد أسباب الخير في كل من هذه الأقسام لا تنحصر قيل: وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء: فنصحهم بقبول أقوالهم وتعظيم حقهم والافتداء بهم، ويحتمل أنه يحمل الحديث عليهما فهو حقيقة فيهما. والنصيحة لعامة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وأخراهم، وكف الأذى عنهم، وتعليمهم ما جهلوه، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك، والكلام على كل قسم يحتمل الإطالة وفي هذا كفاية. وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير. قال ابن بطال: في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديناً وإسلاماً، وأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول، قال: والنصيحة فرض كفاية يجزىء فيها من قام بها وتسقط عن الباقيين، والنصيحة لازمة على قدر الطاقة البشرية، إذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسه المكروه، فإن خشي أذى فهو في سعة والله أعلم.

١٥/١٥٦١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق» أخرجه الترمذي وصححه الحاكم) الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق، وتقواه تعالى هي الإتيان بالطاعات واجتناب المقبحات، فمن أتى بها وأنهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة. وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه.

١٦/١٥٦٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَسْعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسْعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم لا تسعون الناس بأموالكم، ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق» أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم) أي: لا يتم لكم شمول الناس بإعطاء المال لكثرة الناس وقلة المال، فهو غير داخل في مقدور البشر، ولكن عليكم أن تسعوهم ببسط الوجه، والطلاقة، ولين الجانب، وخفض الجناح، ونحو ذلك مما يجلب التحاب بينكم، فإنه مراد الله وذلك فيما عدا الكافر من أمر بالإغلاظ عليه.

١٧/١٥٦٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن مرآة أخيه المؤمن» أخرجه أبو داود بإسناد حسن). أي: المؤمن لأخيه المؤمن كالمرآة التي ينظر فيها وجهه، فالمؤمن من يطلع أخاه على ما فيه من عيب، وينبهه على إصلاحه، ويرشده إلى ما يزينه عند مولاه تعالى، وإلى ما يزينه عند عباده، وهذا داخل في النصيحة.

١٥٦١ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر، باب: ما جاء في حسن الخلق (الحديث ٢٠٠٤).

١٥٦٢ - أخرجه الحاكم في كتاب: العلم، باب: خذوا العفو من أخلاق الناس (الحديث ١/١٢٤).

١٥٦٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في النصيحة (الحديث ٤٩١٨).

١٨/١٥٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى آذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى آذَاهُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الصَّحَابِيَّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على آذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على آذاهم» أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن، وهو عند الترمذي إلا أنه لم يسم الصحابي) فيه أفضلية من يخالط الناس مخالطة يأمرهم فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم، فإنه أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على المخالطة، والأحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ولكل حال مقال، ومن رجح العزلة فله على فضلها أدلة. وقد أستوفاهما الغزالي في الإحياء وغيره.

١٩/١٥٦٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم كما حسنت خلقي) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (فحسن خلقي) بضمها وضم اللام (رواه أحمد وصححه ابن حبان). قد كان ﷺ من أشرف العباد خلقاً وخلقاً، وسؤاله ذلك أعترافاً بالمنة وطلباً لاستمرار النعمة وتعليماً للأمة.

٦ - باب: الذكر والدعاء.

الذكر مصدر ذكر وهو ما يجري على اللسان والقلب، والمراد به ذكر الله (والدعاء) مصدر دعا وهو الطلب، ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلاناً استعنته. ويقال: دعوت فلاناً سألته، ويطلق على العبادة وغيرها. (واعلم) أن الدعاء ذكر الله

١٥٦٤ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الفتن، باب: الصبر على البلاء (الحديث ٤٠٣٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: القيامة، باب: - ٥٥ - (الحديث ٢٥٠٧).
١٥٦٥ - أخرجه أحمد: ٤٠٣/١ و ٦٨/٦ - ١٥٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأدعية (الحديث ٩٥٩).

وزيادة، فكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه، وقد أمر الله تعالى عباده بدعائه فقال: ﴿ادعوني استجب لكم﴾^(١) وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعاءهم فقال: ﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان﴾^(٢) وسماء مخ العباد، ففي الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعاً: «الدعاء مخ العباد» وأخبر ﷺ أن الله تعالى يغضب على من لم يدعه، فإنه أخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من لم يسأل الله يغضب عليه»، وأخبر ﷺ أنه تعالى أنه يحب أن يسأل، فأخرج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «سلوا الله من فضله فإنه يحب أن يسأل» والأحاديث في الحث عليه كثيرة، وهو يتضمن حقيقة العبودية، والاعتراف بغنى الرب وافتقار العبد، وقدرته تعالى وعجز العبد، وإحاطته تعالى بكل شيء علماً، فالدعاء يزيد العبد قرباً من ربه واعترافاً بحقه، ولذا حث ﷺ على الدعاء وعلم الله عباده دعاءه بقوله: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾^(٣) الآية ونحوها، وأخبرنا بدعوات رسله وتضرعهم حيث قال أيوب: ﴿أني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين﴾^(٤)، وقال زكريا عليه السلام: ﴿رب لا تذرني فرداً﴾^(٥)، وقال: ﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾^(٦) وقال أبو البشر: ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا﴾^(٧) الآية، وقال يوسف: ﴿رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث﴾ - إلى قوله - ﴿توفني مسلماً وألحقني بالصالحين﴾^(٨)، وقال يونس: ﴿لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين﴾^(٩) ودعا نبينا ﷺ في مواقف لا تنحصر عند لقاء الأعداء وغيرها. ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة، فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال التفويض والتسليم أفضل من الدعاء، فإن قائل هذا ما ذاق حلوة المناجاة لربه ولا تضرعه واعترافه بحاجته وذنبه. واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد «إنه لا يضيع الدعاء بل لا بد للداعي من إحدى ثلاث إما أن يجعل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من سوء مثلها» وصححه الحاكم وللدعاء شرائط، ولقبوله موانع قد أوردناها أوائل الجزء الثاني من التنوير شرح الجامع الصغير، وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء.

(١) سورة غافر، الآية: ٦٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٤) سورة الانبياء، الآية: ٨٣.

(٥) سورة الانبياء، الآية: ٨٩.

(٦) سورة مريم، الآية: ٥.

(٧) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(٨) سورة يوسف، الآية: ١٠١.

(٩) سورة الانبياء، الآية: ٨٧.

على أحكامه، وفي أسرار مخلوقات الله، والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغفرة بالطاعات، ومن ثمة سمي الله الصلاة ذكراً في قوله: ﴿فاسمعوا إلى ذكر الله﴾^(١) وذكر بعض العارفين أن الذكر على سبعة أنحاء، فذكر العينين بالبكاء، وذكر الأذنين بالإصغاء، وذكر اللسان بالثناء، وذكر اليدين بالعطاء، وذكر البدن بالوفاء، وذكر القلب بالخوف والرجاء، وذكر الروح بالتسليم والرضاء. وورد في الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الأعمال جميعها، وهو ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «ألا أخبركم بخير أعمالكم، وأزكاها عند مليككم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم، قالوا: بلى، قال: ذكر الله» ولا تعارضه أحاديث فضل الجهاد، وأنه أفضل من الذكر، لأن المراد بالذكر الأفضل من الجهاد ذكر اللسان والقلب والتفكير في المعنى واستحضار عظمة الله فهذا أفضل من الجهاد، والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط. وقال ابن العربي: إنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه، فمن لم يذكر الله عند صدقته أو صيامه، فليس عمله كاملاً، فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الحثية، ويشير إليه حديث «نية المؤمن خير من عمله».

٤/١٥٦٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ، وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: ما قعد قوم مقعد لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على النبي ﷺ إلا كان حسرة عليهم يوم القيامة» أخرجه الترمذي وقال حسن) زاد «إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم». وأخرجه أحمد بلفظ: «ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله تعالى فيه إلا كان عليهم ترة، وما من رجل يمشي طريقاً فلم يذكر الله تعالى إلا كان عليه ترة وما من رجل أوى إلى فراشه فلم يذكر الله عز وجل إلا كان عليه ترة» وفي رواية «إلا كان عليه حسرة يوم القيامة وإن دخل الجنة» والترة بمثابة فوقية مكسورة فراء بمعنى الحسرة. وقال ابن الأثير: هي النقص. والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة

١٥٦٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: الدعاء، باب: في القوم يجلسون ولا يذكرون الله (الحديث ٣٣٨٠).

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

على النبي ﷺ في المجلس، سيما مع تفسير الترة بالنار أو العذاب فقد فسرت بهما، فإن التعذيب لا يكون إلا لترك واجب أو فعل محظور، وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه ﷺ معاً. وقد عدت مواضع الصلاة عليه ﷺ فبلغت ستة وأربعين موضعاً. قال أبو العالية: معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته، ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء له بحصول الثناء والتعظيم وفيها أقوال آخر هذا أجودها. وقال غيره: الصلاة منه تعالى على رسوله تشريف وزيادة تكرامة، وعلى من دون النبي رحمه. فمعنى قولنا: اللهم صل على محمد عظم محمداً والمراد بالتعظيم إعلاء ذكره، وإظهار دينه، وإبقاء شريعته في الدنيا وفي الآخرة بإحراز مثوبته، وتشفيعه في أمته، والشفاعة العظمى للخلائق أجمعين في المقام المحمود، ومشاركة الآل والأزواج بالعطف يراد به في حقهم التعظيم اللائق بهم، وبهذا يظهر وجه اختصاص الصلاة بالأنبياء استقلالاً دون غيرهم، ويتأيد هذا بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس يرفعه: «إذا صليتم علي فصلوا على أنبياء الله فإن الله تعالى بعثهم كما بعثني» فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث. وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس: «ما أعلم الصلاة تنبغي لأحد على أحد إلا على النبي ﷺ» وحكى القول به عن مالك وقال: ما تعبدنا به. وقال القاضي عياض: عامة أهل العلم على الجواز قال: وأنا أميل إلى قول مالك، وهو قول المحققين من المتكلمين. والفقهاء قالوا: يذكر غير الأنبياء بالترضي والغفران، والصلاة على غير الأنبياء يعني استقلالاً لم تكن من الأمر بالمعروف، وإنما حدثت في دولة بني هاشم يعني العبيدين. وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثاً وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس، لأن الله سماهم رسلاً. وأما المؤمنون فقالت طائفة لا تجوز استقلالاً وتجهوز تبعاً فيما ورد به النص كآل والأزواج والذرية ولم يذكر في النص غيرهم، فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الصحابة ولا غيرهم. وقد بينا أنه يدعى للصحابة ونحوهم بما ذكره الله من أنه رضي عنهم وبالمغفرة كما أمر بها رسوله ﷺ واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات^(١) وأما الصلاة عليهم فلم ترد. والمسئلة فيها خلاف معروف فقال بجوازه البخاري، ووردت أحاديث بأنه ﷺ صلى على آل أبي أوفى، فمن قال بجوازاها استقلالاً أبو داود والنسائي بسند جيد وورد أنه ﷺ صلى على آل أبي أوفى، فمن قال بجوازاها استقلالاً على سائر المؤمنين فهذا دليله. ومن أدلته أن الله تعالى قال: ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾^(٢) ومن منع قال: هذا ورد من الله ومن رسوله ﷺ ولم يرد الإذن لنا. وقال ابن القيم: يصلي على غير الأنبياء والملائكة وأزواج النبي ﷺ وذريته وأهل طاعته على سبيل

(١) سورة محمد، الآية: ١٩.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤٣.

الإجمال. ويكره في غير الأنبياء لشخص مفرد، بحيث يصير شعاراً. لا سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما تفعله الرافضة، فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحايين من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس. اختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحي فقيل: يشرع مطلقاً. وقيل: تبعاً ولا يفرد بواحد لكونه صار شعاراً للرافضة، ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني. قلت: هذا التعليل بكونه صار شعاراً لا ينهض على المنع، والسلام قد شرعه الله على لسان رسول الله ﷺ «السلام عليكم دار قوم المؤمنين» وكان ثابتاً في الجاهلية كما قال الشاعر:

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحمها
وما كان قيس موته موت واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

١٥٧٠/٥ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، (لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي أيوب، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له عشر مرات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل» متفق عليه). زاد مسلم «له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» وفي لفظ: «من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك». وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب وفيه «من قال إذا صلى الصبح: لا إله إلا الله» فذكره بلفظ: «عشر مرات كن كعدل أربع رقاب، وكتب له بهن عشر حسنات، ومحى عنه بهن عشر سيئات، ورفع له بهن عشر درجات، وكن له حرزاً من الشيطان حتى يمسي، وإذا قالها بعد المغرب فمثل ذلك» وسنده حسن. وأخرجه جعفر في

١٥٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: التأمين (الحديث ٦٤٠٣) و(الحديث ٦٤٠٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء (الحديث ٢٦٩٣).

(١) زيادة في الأصل.

الذكر عن أبي أيوب رفعه: «قال: من قال حين يصبح فذكر مثله» لكن زاد يحيى ويميت وقال: تعدل عشر رقاب، وكان له مسلحة من أول نهاره إلى آخره، ولم يعمل يومئذ عملاً يقهرهن، وإن قال مثل ذلك حين يمسي فمثل ذلك» وذكر العشر الرقاب في بعضها والأربع في بعضها، كأنه باعتبار الذاكرين في استحضارهم معاني الألفاظ بالقلوب، وإمحاء التوجه والإخلاص لعلام الغيوب، فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك وبحسبه كما قال القرطبي.

١٥٧١/٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «من قال سبحان الله وبحمده مائة مرة حطت عنه خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر» متفق عليه). معنى سبحان الله تنزيهه عما يليق به من نقص، فيلزم منه نفي الشريك، والصاحب، والولد وجميع ما لا يليق، والتسبيح يطلق على جميع ألفاظ الذكر، ويطلق على صلاة النافلة، ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك لكثرة التسبيح فيها.. وفيه أنه تكفر بهذا الذكر الخطايا وظاهره ولو كبائر، والعلماء يقيدون ذلك بالصغائر ويقولون: لا تمحي الكبائر إلا بالتوبة. وقد أورد على هذا سؤال، وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل فإنه قال في التهليل: «إن من قال مائة مرة في يوم محيت عنه مائة سيئة» كما قدمناه وهنا قال: حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر، والأحاديث دالة على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر مرفوعاً: «أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله، وهي كلمة التوحيد والإخلاص، وهي اسم الله الأعظم» ومعنى التسبيح داخل فيها، فإنه التنزيه عما لا يليق بالله، وهو داخل في لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك إلخ وفضائلها عديدة، وأجيب عنه بأنه انضاف إلى ثواب التهليل مع التكفير ثلاثة أمور، رفع الدرجات، وكتب الحسنات، وعق الرقاب والعق يتضمن تكفير جميع السيئات، فإن من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار كما سلف. وظاهر الأحاديث أن هذه الفضائل لكل ذاك. وذكر القاضي عن بعض

١٥٧١ - أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: فضل التسبيح (الحديث ٦٤٠٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء (الحديث ٢٦٩١).

العلماء أن الفضل الوارد في مثل هذه الأعمال الصالحة والأذكار، إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام، وليس من أصر على شهواته، وانتهك دين الله وحرماته بلا حق من الأفاضل المطهرين في ذلك، ويشهد له قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(١) الآية.

١٥٧٢/٧ - وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ قُلْتُ بِعْدَكَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتُ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَاءِ نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جويرة بنت الحارث، رضي الله عنها، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت بكسر التاء خطاب لها (منذ اليوم لو زنتهن سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته. أخرجه مسلم). عدد خلقه منصوب صفة مصدر محذوف تقديره أسبغه تسبيحاً ومثله أخواته. وخلقها شامل لما في السموات والأرض وفي الدنيا والآخرة، ورضاء نفسه أي عدد من رضي الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، ورضاه عنهم لا ينقضي ولا ينقطع، وزنة عرشه أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه إلا الله، ومداد كلماته بكسر الميم هو ما تمد به الدواة كالحرير والكلمات هي معلومات الله مقدورات، وهي لا تنحصر، وهي لا تتناها، ومدادها هو كل مدة يكتب بها معلوم أو مقدور، وذلك لا ينحصر، فمتعلقة غير منحصر كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لَكَلِمَاتِ رَبِّي﴾^(٢) الآية الحديث دليل على فضل هذه الكلمات، وأن قائلها يدرك فضيلة تكرار القول بالعدد المذكور.

١٥٧٣/٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٥٧٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: التسبيح أول النهار وعند النوم (الحديث ٢٧٢٦).
١٥٧٣ - أخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: نوع آخر من عدد التسبيح أخبرنا محمد (الحديث ١٣٤٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأذكار (الحديث ٨٤٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: فضيلة التسبيح (الحديث ٥١٢/١).

(١) سورة الجاثية، الآية: ٢١. (٢) سورة الكهف، الآية: ١٠٩.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الباقيات الصالحات لا إله إلا الله وسبحان الله والله أكبر والحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله. أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم). الباقيات الصالحات يراد بها الأعمال الصالحة التي يبقى لصاحبها أجرها أبد الآباد، وفسرها ﷺ بهذه الكلمات، ويحتمل أنه تفسير لقوله تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً﴾^(٢) وقد جاء في الأحاديث تفسيرها بأفعال الخير. فأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث ابن عباس: «الباقيات الصالحات هن ذكر لا إله إلا الله والله أكبر، وسبحان الله والحمد لله وتبارك الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وأستغفر الله وصلى الله على رسول الله ﷺ، والصيام، والصلاة، والحج، والصدقة، والعتق، والجهاد، والصلة، وجميع أنواع الحسنات، وهن الباقيات الصالحات التي تبقى لأهلها في الجنة. وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن قتادة: «الباقيات الصالحات كل شيء من طاعة الله فهو من الباقيات الصالحات» ولا ينافي تفسيرها في الحديث بما ذكر فإنه لا حصر فيه عليها.

٩/١٥٧٤ — وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأيهن بدأت: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، أخرجه مسلم). يعني إنما كانت أحبه إليه تعالى لاشتمالها على تنزيهه، وإثبات الحمد له، والوحدانية، والأكبرية. وقوله: (لا يضرك بأيهن بدأت) دل على أنه لا ترتيب بينها، ولكن تقديم التنزيه أولى، لأنه تقدم التخلية بالخاء المعجمة على التحلية بالخاء المهملة، والتنزيه تخلية عن كل قبيح وإثبات الحمد والوحدانية والأكبرية تحلية بكل صفات الكمال، لكنه

١٥٧٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الأدب، باب: كراهة التسمية بالأسماء القبيحة، وبنافع ونحوه (الحديث ٢١٣٧).

(١) سورة الكهف، الآية: ٤٦.

لما كان تعالى منزّه ذاته عن كل قبيح لم تضر البداءة بالتحلية وتقديمها على التخلية. والأحاديث في فضل هذه الكلمات مجموعة ومتفرقة، بحر لا تنزفه الدلاء ولا ينقصه الإملاء، وكفى بما في الحديث من أنها الباقيات الصالحات، وأنها أحب الكلام إلى الله تعالى:

١٥٧٥/١٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ النَّسَائِيُّ: «لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ».

— (وعن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عبد الله بن قيس ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله» متفق عليه زاد النسائي). من حديث أبي موسى (لا ملجأ من الله إلا إليه) أي: إن ثوابها مدخر في الجنة وهو ثواب نفيس، كما أن الكنز أنفس أموال العباد، فالمراد مكنون ثوابها عند الله لكم، وذلك لأنها كلمة استسلام، وتفويض إلى الله، واعتراف بالإذعان له، وأنه لا صانع غيره، ولا راد لأمره، وأن العبد لا يملك شيئاً من الأمر. والحوّل والحركة والحيلة أي لا حركة ولا استطاعة ولا حيلة إلا بمشيئة الله. وروي تفسيرها مرفوعاً: «أي لا حول عن المعاصي إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بالله ثم قال ﷺ: كذلك أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى». وقوله: (ولا ملجأ) مأخوذ من لجأ إليه، وهو بفتح الهمزة يقال: الجأت إليه والتجأت إذا استندت إليه واعتضدت به أي: لا مستند من الله ولا مهرب عن قضائه إلا إليه.

١٥٧٦/١١ - وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ». رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن الثعمان بن بشير، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «إن الدعاء هو

١٥٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: الدعاء إذا علا عقبه (الحديث ٦٣٨٤)، وأخرجه

مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: استحباب خفض الصوت بالذكر (الحديث ٢٧٠٤).

١٥٧٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء (الحديث ١٤٧٩)، وأخرجه الترمذي في

كتاب: التفسير، باب: ومن سورة المؤمن (الحديث ٣٢٤٧)، وأخرجه النسائي في الكبرى،

وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: فضل الدعاء (الحديث ٣٨٢٩).

العبادة» رواه الأربعة وصححه الترمذي). ويدل له قوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(١) ثم قال: ﴿إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين﴾^(٢) وتقدم الكلام عليه.

١٢/١٥٧٧ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ: «الدُّعَاءُ مَخُّ الْعِبَادَةِ».

— (وله) أي: للترمذي (من حديث أنس مرفوعاً بلفظ: «الدعاء مخ العبادة»). أي: خالصها لأن مخ الشيء خالصه، وإنما كان مخها لأمرين: (الأول): أنه امتثال لأمر الله حيث قال: (ادهوني) (الثاني): أن الداعي إذا علم أن نجاح الأمور من الله انقطع عما سواه وأفرده بطلب الحاجات وإنزال الفاقات، وهذا هو مراد الله من العبادة.

١٣/١٥٧٨ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وله) أي: للترمذي (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، رفعه: «ليس شيء أكرم من الدعاء» وصححه ابن حبان والحاكم).

١٤/١٥٧٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد» أخرجه النسائي وغيره وصححه ابن حبان وغيره). تقدم الحديث بلفظه آخر باب الأذان وتقدم الكلام عليه، ويتأكد الدعاء بعد الصلاة المكتوبة لحديث الترمذي عن أبي أمامة قلت: يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: «جوف الليل وأدبار الصلوات المكتوبات». وأما هذه الهيئة التي يفعلها الناس في الدعاء بعد السلام من الصلاة، بأن يبقى الإمام مستقبل القبلة والمؤمنون خلفه يدعون فقال ابن القيم: لم يكن ذلك من هدي

(١) و (٢) سورة غافر، الآية: ٦٠.

١٥٧٧ - أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: منه (الحديث ٣٤٣١).

١٥٧٨ - أخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأدعية (الحديث ٨٧٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب:

الدعاء، باب: ليس شيء أكرم على الله من الدعاء (الحديث ٤٩٠/١).

١٥٧٩ - أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الأذان

(الحديث ١٦٩٦).

النبي ﷺ. روى عنه في حديث صحيح ولا حسن، وقد وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة، وورد لتسييح والتحميد والتكبير كما سلف في الأذكار.

١٥/١٥٨٠ - وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن سلمان، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن ربكم حي بزنة نسي وحشي (كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرًا» أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم) وصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق به، كسائر صفاته نؤمن بها ولا نكيفها، ولا يقال إنه مجاز وتطلب له العلاقات هذا مذهب أئمة الحديث والصحابة وغيرهم (وصفرًا) بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أي خالية. وفي الحديث دلالة على استحباب رفع اليدين في الدعاء والأحاديث فيه كثيرة. وأما حديث أنس: «لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء» فالمراد به المبالغة في الرفع، وأنه لم يقع إلا في الاستسقاء. وأحاديث رفعه ﷺ يديه في الدعاء أفردتها الحافظ المنذري في جزء. وأخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس: «المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك، والاستسقاء أن تشير بإصبع واحدة، والابتهاال أن تمد يديك جميعًا» وهو موقوف. وأما مسح اليدين بعد الدعاء فورد فيه الحديث الآتي: .

١٦/١٥٨١ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَلَهُ شَوَاهِدٌ مِنْهَا:

١٧/١٥٨٢ - حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ، وَمَجْمُوعُهَا يَقْضِي بِأَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٥٨٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء (الحديث ١٤٨٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: - ١٥٥ - (الحديث ٣٥٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: رفع اليدين في الدعاء (الحديث ٣٨٦٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: أفضل الذكر لا إله إلا الله (الحديث ٤٩٨/١).

١٥٨١ - أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: ما جاء في رفع الأيدي عند الدعاء (الحديث ٣٣٨٦).

١٥٨٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء (الحديث ٣٨٦٦).

— (وعن عمر، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا مد يديه في الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه. أخرجه الترمذي. وله شواهد منها عند أبي داود من حديث ابن عباس وغيره ومجموعها يقضي بأنه حديث حسن). وفيه دليل على مشروعية مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء. قيل: وكان المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردهما صفراً فكان الرحمة أصابتهما، فناسب إفاضة ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها بالكریم.

١٨/١٥٨٣ — وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على الصلاة» أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان). المراد أحقهم بالشفاعة أو القرب من منزلته في الجنة وفيه فضيلة الصلاة عليه ﷺ، وقد تقدمت قريباً ولو أضاف هذا الحديث إلى ما سلف لكان أوفق.

١٩/١٥٨٤ — وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي فَأَغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه

١٥٨٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ (الحديث ٤٨٤). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأذكار، باب: ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى وإذا أوى إلى فراشه (الحديث ٢٣٥٦).

١٥٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: أفضل الاستغفار (الحديث ٦٣٠٦).

لا يغفر الذنوب إلا أنت» أخرجه البخاري) وتنام الحديث «من قالها من النهار موقناً بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة، ومن قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة» قال الطيبي: لما كان هذا الدعاء جامعاً لمعاني التوبة استعير له اسم السيد وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد إليه في الحوائج ويرجع إليه في الأمور. وجاء في رواية الترمذي: «ألا أدلك على سيد الاستغفار» وفي حديث جابر عند النسائي: «تعلموا سيد الاستغفار» وقوله: (لا إله إلا أنت خلقتني) ووقع في رواية: «اللهم لك الحمد لا إله إلا أنت خلقتني» وزاد فيه «آمنت لك مخلصاً لك ديني» وقوله: (وأنا عبدك) جملة مؤكدة لقوله أنت ربي ويحتمل أن عبدك بمعنى عابذك فلا يكون تأكيداً ويؤيده عطف قوله وأنا على عهدك. ومعناه كما قال الخطابي أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت وتمسك به ومستنجز وعدك في المثوبة والأجر. وفي قوله: (ما استطعت) اعترف بالعجز والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى. قال ابن بطال: يريد بالعهد الذي أخذه الله على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم «ألست بربكم»^(١) فأقروا له بالربوبية وأذعنوا له بالوحدانية، وبالوعد ما قال على لسان نبيه أن من مات لا يشرك بي شيئاً أن يدخله الجنة» ومعنى (أبوء) أقر واعترف وهو مهموز وأصله البواء ومعناه اللزوم ومنه بواه الله منزلاً أي: أسكنه فكانه ألزمه به (وأبوء بذنبي) اعترف به وأقره. وقوله: (فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت) اعترف بذنبي أولاً ثم طلب غفرانه ثانياً. وهذا من أحسن الخطاب والطف الاستعطاف كقول أبي البشر: «ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين»^(٢) وقد اشتمل الحديث على الإقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد في التوحيد له، وبالإقرار بأنه الخالق، والإقرار بالعهد الذي أخذه على الأمم، والإقرار بالعجز عن الوفاء من العبد، بالعهد والاستعاذة به تعالى من شر السيئات نحو «نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا» والإقرار بنعمته على عباده. وأفردها للجنس والإقرار بالذنوب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه تعالى. وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات إلا بعد الوسائل وأما ما استشكل به من أنه كيف يستغفر وقد غفر له ﷺ ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضاً معصوم فإنه من الفضول لأنه ﷺ أخبر بأنه يستغفر الله ويتوب إليه في اليوم سبعين مرة وعلمنا الاستغفار فعلينا التأسّي والامثال لا إيراد السؤال والإشكال. وقد علم هذا من خاطبهم بذلك فلم يوردوا إشكالاً ولا سؤالاً ويكفيها كونه ذكر الله على كل حال، وهو مثل

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.

طلبنا للرزق وقد تكفل به وتعليمه لنا ذلك ﴿وارزقنا وأنت خير الرازقين﴾^(١) وكله تعبد وذكر لله تعالى.

٢٠/١٥٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمَسِّي، وَحِينَ يُصْبِحُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَأَمِنْ رَوْعَاتِي، وَأَحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أَغْتَالَ مِنْ تَحْتِي». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لم يكن رسول الله ﷺ يدع هؤلاء الكلمات حين يمسي وحين يصبح «اللهم إني أسألك العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللهم استر عوراتي وأمن روعاتي واحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي» أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم). العافية في الدين السلامة من المعاصي والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعات وفي الدنيا السلامة من شرورها ومصائبها، وفي الأهل السلامة من سوء العشرة والأمراض والأسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام وفي المال السلامة من الآفات التي تحدث فيه وستر العورات عام لعورة البدن والدين والأهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات كذلك والروعات جمع روعة وهي الفزع. وسأل الله الحفظ له من جميع الجهات لأن العبد بين أعدائه من شياطين الإنس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من الله فما له من قوة. وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحته لأن الاغتيال أخذ الشيء خفية وهو أن يخسف به الأرض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالغرق كما صنع بفرعون فالكل اغتيال من التحت.

١٥٨٥ - أخرجه النسائي في كتاب: الاستعاذة، باب: الاستعاذة من غلبة الدين (الحديث ٢٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى (الحديث ٣٨٧١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: حق الله على العباد وحق العباد على الله (الحديث ٥١٧/١).

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٤.

٢١/١٥٨٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سُخْطِكَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة نقمته وجميع سخطك» أخرجه مسلم).
الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمد وهي البغنة وزوال النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنب يصيبه العبد فالاستعاذة من الذنب في الحقيقة كأنه قال. نموذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعليم للعباد، وتحول العافية انتقالها ولا يكون إلا بحصول ضدها وهو المرض.

٢٢/١٥٨٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماتة الأعداء» رواه النسائي وصححه الحاكم). غلبة الدين ما يغلب المدين قضاؤه. ولا ينافي الاستعاذة كونه ﷺ استدان ومات ودرعه مرهونة في شيء من شعير فإن الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضاؤه. ولا ينافيه أن الله مع المدين حتى يقضي دينه ما لم يكن فيما يكره الله وروي هذا عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً، لأنه يحمل على ما لا غلبة فيه، فمن استدان ديناً يعلم أنه لا يقدر على قضاؤه فقد فعل محرماً وفيه ورد حديث «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدائها الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله» أخرجه البخاري وقد تقدم. ولذا استعاذ ﷺ من المغرم وهو الدين، ولما سأله عائشة عن وجه إكثاره من الاستعاذة منه قال: «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فأخلف» فالمستدين يتعرض لهذا الأمر العظيم. وأما غلبة العدو أي بالباطل، لأن العدو في الحقيقة إنما يعادي في أمر باطل، إما لأمر ديني أو لأمر دنيوي،

١٥٨٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء (الحديث ٢٧٣٩).

١٥٨٧ - أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: التعوذ من غلبة الدين وغلبة العدو (الحديث ٥٣١/١).

كغصب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانتصاف منه وغير ذلك. وأما شماتة الأعداء فهي فرح العدو بضر نزل بعدوه. قال ابن بطال: شماتة الأعداء ما يتكا القلب وتبلغ به النفس أشد مبلغ. وقد قال هارون لأخيه عليهما السلام: «فلا تشمت بي الأعداء»^(١) لا تفرحهم بما تصيبني به.

١٥٨٨/٢٣ - وَعَنْ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْوًا أَحَدٌ»، فَقَالَ (رَسُولُ اللَّهِ) ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (وعن بريدة، رضي الله عنه، قال: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقول: اللهم اني أسألك بأنني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، فقال رسول الله ﷺ: «لقد سأل الله الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب» أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان) الأحد صفة كمال، لأن الأحد الحقيقي ما يكون منزّه الذات عن أنحاء التركيب والتعدد، وما يستلزم أحدهما كالجسمية والتحيّز والمشاركة في الحقيقة ومتصفاً بخواصها، كوجوب الوجود، والقدرة الذاتية، والحكمة الناشئة عن الألوهية. والصمد السيد الذي يصمد إليه في الحوائج ويقصد، والمتصف به على الإطلاق هو الذي يستغني عن غيره مطلقاً، وكل ما عده محتاج إليه وليس ذلك عنه إلا الله تعالى. ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يفتقر إلى ما يعينه أو يخلف عنه، لامتناع الحاجة والفناء عليه، وهو رد على من قال: الملائكة بنات الله، ومن قال: عزيز ابن الله والمسيح ابن الله. وقوله: لم يولد أي: لم يسبقه عدم فإن قلت: المعروف

١٥٨٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء (الحديث ١٤٩٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: جامع الدعوات عن النبي ﷺ (الحديث ٣٤٧٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: الدعاء بعد الذكر (الحديث ١٣٠٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: اسم الله الأعظم (الحديث ٣٨٥٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقاق، باب: الأدعية (الحديث ٨٩١).

تقدم كون المولود مولوداً على كونه والدّاً، فكان هذا يقتضي أن يقال الذي لم يولد ولم يلد قلت: القصد الأصلي هنا نفي كونه تعالى ليس له ولد كما ادعاه أهل الباطل، ولم يدع أحد أنه تعالى مولود، فالمقام مقام تقديم نفي ذلك، فإن قلت: فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه؟ قلت: تنميماً لتفرد الله تعالى عن مشابهات المخلوقين وتحقيقاً لكونه ليس كمثله شيء. والكفو المماثل أي لم يكن أحد يماثله في شيء من صفات كماله وعلو ذاته. وفي الحديث دليل على أنه ينبغي تحري هذه الكلمات عند الدعاء، لإخباره ﷺ أنه إذا سئل بها أعطى، وإذا دعي بها أجاب، والسؤال الطلب للحاجات، والدعاء أعم منه فهو من عطف العام على الخاص.

١٥٨٩/٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ». وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ «إذا أصبح يقول: اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور، وإذا أمسى قال مثل ذلك، إلا أنه قال: وإليك المصير» أخرجه الأربعة). الظرف متعلق بمقدر أي بقوتك وقدرتك وإيجادك أصبحنا أي دخلنا في الصباح، إذ أنت الذي أوجدتنا وأوجدت الصباح، ومثله أمسينا. والنشور من نشر الميت إذا أحياه وفيه مناسبة، لأن النوم أخو الموت، فلا يباظ منه كالإحياء بعد الإماتة، كما ناسب في المساء ذكر المصير، لأنه ينأى فيه والنوم كالموت. وفيه الإقرار بأن كل إنعام من الله تعالى.

١٥٩٠/٢٥ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٥٨٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح (الحديث ٥٠٦٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: ما جاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى (الحديث ٣٣٩١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى (الحديث ٣٨٦٨).

١٥٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: قول النبي ﷺ: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة» (الحديث ٦٣٨٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: فضل الدعاء باللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار (الحديث ٢٦٩٠) و(الحديث ٢٦٩١).

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: كان أكثر دعاء رسول الله ﷺ ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(١) متفق عليه). قال القاضي عياض: إنما كان يدعو بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة قال: والحسنة عندهم ههنا النعمة، فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب نسأل الله أن يمن علينا بذلك. وقد كثر كلام السلف في تفسير الحسنة. فقال ابن كثير: الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحبة، وزوجة حسناء، وولد بار، ورزق واسع، وعلم نافع، وعمل صالح، ومركب هني، وثياب جميلة إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم، فإنها مندرجة في حسنات الدنيا. فأما الحسنة في الآخرة فأعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن، وأما الوقاية من النار فهي تقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم، وترك الشبهات، أو العفو محضاً، ومراده بقوله وتوابعه ما يلحق به في الذكر لا ما يتعقبه حقيقة.

٢٦/١٥٩١ — وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي، وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئَتِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ..

— (وعن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يدعو «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير» متفق عليه). الخطيئة الذنب، والجهل ضد العلم، والإسراف مجاوزة الحد في كل شيء. وقوله في: (أمري) يحتمل تعلقه بكل ما تقدم، أو بقوله إسرافي فقط. والجد بكسر الجيم ضد الهزل. وقوله: (وخطئي وعمدي) من عطف الخاص على العام، إذ الخطيئة تكون عن هزل وعن جد، وتكرير ذلك لتعدد الأنواع التي تقع من الإنسان من

١٥٩١ - أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت» (الحديث ٦٣٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل (الحديث ٢٧٢٠).

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٠١.

المخالفات والاعتراف بها، وإظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب إلا ما رحم غلام الغيوب، وقوله: (وكل ذلك عندي) خبره محذوف أي: موجود. ومعنى (أنت المقدم) أي: تقدم من تشاء من خلقك فيتصف بصفات الكمال، ويتحقق بحقائق العبودية بتوفيقك، وأنت المؤخر لمن تشاء من عبادك بخذلانك وتباعدك له عن درجات الخير. قال المصنف: وقع في حديث ابن عباس أنه رضي الله عنه كان يقوله في صلاة الليل وتقدم بيانه، ووقع في حديث علي عليه السلام أنه كان يقوله بعد الصلاة. واختلفت الروايات هل كان يقوله بعد السلام أو قبله؟ ففي مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أنه كان يقوله بين التشهد والسلام». وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ: «كان إذا فرغ من الصلاة» وهو ظاهر في أنه بعد السلام، ويحتمل أنه كان يقوله قبله وبعده.

٢٧/١٥٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَصْلَحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلَحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلَحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي. وأصلح لي آخرتي التي إليها معادي، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير، واجعل الموت راحة لي من كل شر» أخرجه مسلم). تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت، بل إنما دل على سؤال أن يجعل الموت في قضائه عليه، ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم كل شر أي من كل شر قبله وبعده.

٢٨/١٥٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَأَرْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ.

١٥٩٢ - أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: التعوذ من شر ما عمل، ومن شر ما لم يعمل (الحديث ٢٧٢٠).

١٥٩٣ - أخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: دعاء حصول النفع بالعلم (الحديث ١/٥١٠).

١٥٩٤/٢٩ — وَلِلْتَرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَزِدْنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ». وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وارزقني علماً ينفعني» رواه النسائي والحاكم).

(وللترمذي من حديث أبي هريرة نحوه وقال في آخره: «وزدني علماً، الحمد لله على كل حال، وأعوذ بالله من حال أهل النار» وإسناده حسن). فيه أنه لا يطلب من العلم إلا النافع، والنافع ما يتعلق بأمر الدين والدنيا فيما يعود فيها على نفع الدين، وإلا فما عدا هذا العلم، فإنه ممن قال الله فيه: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾^(١) أي في أمر الدين، فإنه نفى النفع عن علم السحر لعدم نفعه في الآخرة، بل لأنه ضار فيها وقد ينفعهم في الدنيا لكنه لم يعده نفعاً.

١٥٩٥/٣٠ — وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَادَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٥٩٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: في العفو والعافية (الحديث ٣٥٩٩).

١٥٩٥ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: الجوامع من الدعاء (الحديث ٣٨٤٦)، وأخرجه

ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأدعية (الحديث ٨٦٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء،

باب: أمر الرب تبارك وتعالى نبيه ﷺ (الحديث ٥٢١/١).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ علمها هذا الدعاء «اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم، اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبدك ونبيك، وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيت له خيراً» أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث تضمن الدعاء بخير الدنيا والآخرة، والاستعاذة من شرهما، وسؤال الجنة وأعمالها، وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيراً، وكأن المراد سؤال اعتقاد العبد أن كل ما أصابه خير، وإلا فإن كل قضاء قضى الله به خير وإن رآه العبد شراً في الصورة. وفيه أنه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الأدعية، لأن كل خير ينالونه فهو له، وكل شر يصيبهم فهو مضرة عليه.

٣١/١٥٩٦ — وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ. ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

— (وأخرج الشيخان عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم). هذا آخر حديث ختم به البخاري صحيحه وتبعه جماعة من الأئمة في ختم تصانيفهم في الحديث. والمراد من الكلمتان الكلام نحو كلمة الشهادة وهو خير مقدم. وقوله: (سبحان الله إلخ) مبتدأ مؤخر وصح الابتداء به وإن كان جملة، لأنه في معنى هذا اللفظ، وإنما قدم الخبر تشويقاً للسامع إلى المبتدأ، سيما بعد ما ذكر من الأوصاف. والحببية بمعنى المحبوبة أي محبوبتان له تعالى، والخفيفة فعيلة بمعنى فاعلة، والثقيلة فعيلة بمعنى فاعلة أيضاً. قال الطيبي: الخفة مستعارة للسهولة شبه سهولة جريانها على اللسان بما خف على الحامل من بعض الأمتعة فلا يتعبه كالشيء الثقيل. وفيه إشارة إلى أن سائر التكاليف شاقة على النفس ثقيلة وهذه سهلة عليها، مع أنها تثقل في الميزان كثقل الشاق من الأعمال. وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنه وخفة السيئة فقال:

١٥٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: فضل التسييح (الحديث ٦٤٠٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: فضل التهليل والتسييح والدعاء (الحديث ٢٦٩٤).

لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت، فلا يحملنك ثقلها على تركها، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت، فلا تحملنك خفتها على ارتكابها. والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن. واختلف العلماء في الموزون فقيل: الصحف، لأن الأعمال أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة، ولحديث: السجلات والبطاقة. وذهب أهل الحديث والمخففون إلى أن الموزون نفس الأعمال، وأنها تجسد في الآخرة، ويدل له حديث جابر مرفوعاً: «توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات فمن ثقلت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة، ومن ثقلت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار قيل له: فمن استوت حسناته سيئاته قال: أولئك أصحاب الأعراف» أخرجه خيثمة في فوائده. وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مرفوعاً. والأحاديث ظاهرة في أن أعمال بني آدم توزن، وأنه عام لجميعهم. وقال بعضهم: إنه يخص المؤمن الذي لا سيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان، فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الألف. ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر، فإنه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان. ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال: الكافر مطلقاً لا ثواب له ولا توضع حسنته في الميزان لقوله تعالى: ﴿فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً﴾^(١) ولحديث أبي هريرة في الصحيح «الكافر لا يزن عند الله جناح بعوضة» (وأجيب): بأن هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن. والصحيح أن الكافر توزن أعماله إلا أنه على وجهين: أحدهما أن كفره يوضع في كفة ولا يجد حسنة يضعها في الأخرى لبطلان الحسنات مع الكفر فتطيش التي لا شيء فيها (قال) القرطبي: وهذا ظاهر قوله تعالى: ﴿ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم﴾^(٢) فإنه وصف الميزان بالخفة. والثاني أنه قد يقع منه العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات، فمن كانت له جمعت ووضعت في الميزان، غير أن الكفر إذا قابلها رجح بها. ويحتمل أن هذه الأعمال توازن ما يقع منه من الأعمال السيئة كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق، فإن ساوتها عذب بالكفر، وإن زادت عذب بما كان زائداً على الكفر منه، وإن زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي وبقي عقاب الكفر، كما جاء في حديث أبي طالب أنه في ضحضاح من نار.

اللهم ثقل موازين حسناتنا إذا وزنت، وخفف موازين سيئاتنا إذا في كفة الميزان وضعت، واجعل سجلات ذنوبنا عند بطاقة توحيدنا طائشة من كفة الميزان، ووفقنا بجعل

(١) سورة الكهف، الآية: ١٠٥.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٩.

كلمة التوحيد عند الممات آخر ما ينطق به اللسان. قد انتهى بحمد ولي الإنعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام (سبل السلام) نسأل الله أن يجعله من موجبات دخول دار السلام، وأن يتجاوز عما ارتكبناه من الخطايا والآثام، وأن يجعل في كفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الأقدام، وأن ينفع به الأنام إنه ذو الجلال والإكرام، والمولى لعباده من إفضاله كل مرام، والحمد لله حمداً لا يفنى ما بقيت الليالي والأيام، ولا يزول إن زال دوران الشهور والأعوام، والصلاة والسلام على رسوله الكاشف بأنوار الوحي كل ظلام وعلى آله العلماء الأعلام، وأصحابه الكرام، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وافق الفراغ منه في صباح الأربعاء ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ١١٦٤ ختمها الله تعالى بخير، وما بعدها من الأعوام اهـ.

تم الكتاب بعونه تعالى

فَرَّغَ مِنْهُ مُلَخَّصُهُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَجَرٍ فِي حَادِي عَشَرَ شَهْرٍ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، حَامِداً اللَّهَ تَعَالَى وَمُصَلِّياً عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَمُكْرَماً وَمُبْتَهَلاً مُعْظِماً ^(١).

(١) زيادة من نسخة م. قال محققه الفقير إلى ربه القدير خليل بن مأمون شيخا المعترف بالذنوب والتقصير. كان الفراغ من تحقيقه في حادي عشر شهر ربيع الثاني سنة أربعة عشر وأربعمئة بعد الألف من الهجرة النبوية الشريفة شاكراً المولى عز وجل ومُسليماً ومُصلياً على محمد النبي الأمين ﷺ.